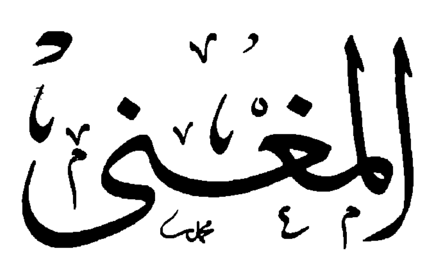


لمُوَفَّق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قُدامة
المقْـدسيّ الجمَّـاعِيلىّ الـدِّمَشْقيّ الصَّـالحِيّ الـحَنْبَـلِيّ
٥٤١-٦٢٠ هـ

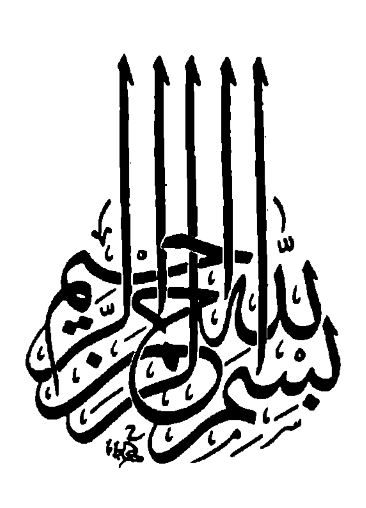
تحقيق

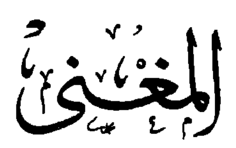
الدكتور
عبد الله بن عبد المحسن التركي

الدكتور
عبد الفتاح محمد الحلو

الجزء الرابع عشر

دار عالم الكتب
للطباعة والنشر والتوزيع
الرياض




المغني

الطبعة الأولى

١٤٠٦ هـ = ١٩٨٦ م

الطبعة الثانية

١٤١٢ هـ = ١٩٩٢ م

الطبعة الثالثة

١٤١٧ هـ = ١٩٩٧ م

مصححة ، منقحة

دار عالم الكتب

للطباعة والنشر والتوزيع

العليا ـ غرب مؤسسة التحلية ـ ت : ٤٦٥١٦٨٩ / ٤٦٣١٧٢٢

ص . ب . ٦٤٦٠ ـ الرياض ١١٤٤٢ ـ تليفاكس : ٤٦٣١٣٣٦

المملكة العربية السعودية

بسم الله الرحمن الرحيم

/ كتاب القضاء

١/١١ ظ

الأَصلُ في القضاءِ ومَشْرُوعِيَّتِه الكتابُ والسُّنَّةُ والإجماعُ . أَمَّا الكتابُ فقولُ الله تعالى : ﴿ يَٰدَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَٰكَ خَلِيفَةً فِى ٱلْأَرْضِ فَٱحْكُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِٱلْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ ٱلْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾[1] . وقولُ اللهِ تعالى : ﴿ وَأَنِ ٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ ﴾[2] . وقولُه : ﴿ وَإِذَا دُعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ ﴾[3] . وقولُه تعالى : ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا ﴾[4] . وأَمَّا السُّنَّةُ ، فما رَوى عمرُو بنُ العاصِ ، عنِ النَّبيِّ ﷺ ، أنَّه قال : « إِذَا ٱجْتَهَدَ ٱلْحَاكِمُ فَأَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ ، وَإِذَا ٱجْتَهَدَ فَأَخْطَأَ[5] فَلَهُ أَجْرٌ » مُتَّفَقٌ عليه[6] . في آيٍ وأَخبارٍ سِوَى ذلك كثيرةٍ . وأَجمعَ المُسلِمون على مَشْرُوعيَّةِ نَصْبِ القَضاءِ ، والحُكْمِ بين النَّاسِ .

فصل : والقضاءُ مِن فُروضِ الكفاياتِ ؛ لأنَّ أمرَ النَّاسِ لا يستقيمُ بِدُونِه ، فكانَ واجبًا عليهم ، كالجِهادِ والإمامَةِ . قال أحمدُ : لابُدَّ للنَّاسِ مِن حاكمٍ ، أَتذْهَبُ حُقوقَ

---

(١) سورة ص ٢٦ .

(٢) سورة المائدة ٤٦ .

(٣) سورة النور ٤٨ .

(٤) سورة النساء ٦٥ .

(٥) في الأصل ، ب : « وأخطأ » .

(٦) أخرجه البخاري ، في : باب أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ ، من كتاب الاعتصام . صحيح البخاري ١٣٣/٩ . ومسلم ، في : باب بيان أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ ، من كتاب الأقضية . صحيح مسلم ١٣٤٢/٣ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في القاضي يخطئ ، من كتاب الأقضية . سنن أبي داود ٢٦٨/٢ . وابن ماجه ، في : باب الحاكم يجتهد فيصيب الحق ، من كتاب الأحكام . سنن ابن ماجه ٧٧٦/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٨٧/٢ ، ١٩٨/٤ ، ٢٠٤ .

النَّاسِ ! وفيه فضلٌ عظيمٌ لِمَن قوِىَ على القيامِ به ، وأداءِ الحقِّ فيه ، ولذلك جعلَ اللهُ فيه أجْرًا مع الخطإِ ، وأسْقَطَ عنه حُكْمَ الخطإِ ، ولأنَّ فيه أمرًا بالمعروفِ ، ونُصْرَةَ المَظْلومِ[٧] ، وأداءَ الحقِّ إلى مُستحقِّهِ ، ورَدًّا للظالِمِ عن ظُلْمِه ، وإصْلاحًا بينَ النَّاسِ ، وتَخليصًا لبعضِهِمْ من بعضٍ ، وذٰلك مِن أبْوابِ القُرَبِ ؛ ولذلك تَولَّاه النَّبىُّ ﷺ ، والأنبياءُ قبلَه ، فكانوا يَحكُمونَ لِأُمَمِهم ، وبَعثَ عليًّا إلى اليمنِ قاضِيًا[٨] ، وبَعثَ أيضًا مُعاذًا قاضِيًا[٩] .

وقد رُوِىَ عن ابنِ مسعودٍ ، أنَّه قال : لأَنْ أجلِسَ قاضيًا بين اثنَيْنِ ، أحبُّ إلىَّ مِن عِبادةِ سبعينَ سنةً[١٠] . وعن عُقبةَ بنِ عامرٍ ، / قال : جاء خَصْمانِ يَختصِمانِ إلى رسولِ اللهِ ﷺ فقال لى[١١] : « اقْضِ بَيْنَهُمَا » . قلتُ : أنتَ أوْلَى بذلك . قال : « وَإِنْ كَانَ » . قلتُ : علامَ أقْضِى ؟ قال : « اقْضِ ، فَإِنْ أَصَبْتَ فَلَكَ عَشَرَةُ أُجُورٍ ، وَإِنْ أَخْطَأْتَ فَلَكَ أَجْرٌ وَاحِدٌ » . رواه سعيدٌ فى « سُنَنِه »[١٢] .

٢/١١و

فصل : وفيه خَطرٌ عظيمٌ ووِزْرٌ كبيرٌ لِمَن لم يُؤَدِّ الحقَّ فيه ، ولذلك كان السَّلَفُ ، [١٣]رَحِمَهم اللهُ[١٣] ، يَمْتنِعونَ منه أشدَّ الامْتِناعِ ، ويَخْشَون على أنْفُسِهم خَطرَه . قال خاقانُ بنُ عبدِ اللهِ : أُرِيدَ أبو قِلابةَ على قضاءِ البصرَةِ ، فهَرَبَ إلى اليَمامَةِ ، فأُرِيدَ على

---

(٧) فى ب : « لمظلوم » .

(٨) أخرجه أبو داود ، فى : باب كيف القضاء ، من كتاب الأقضية . سنن أبى داود ٢/ ٢٧٠ . وابن ماجه ، فى : باب ذكر القضاء ، من كتاب الأحكام . سنن ابن ماجه ٢/ ٧٧٤ . والإمام أحمد ، فى : المسند ١/ ٨٣ ، ٨٨ ، ١٣٦ ، ١٤٩ . والبيهقى ، فى : كتاب آداب القاضى . السنن الكبرى ١٠/ ٨٦ ، ٨٧ .

(٩) تقدم تخريجه ، فى : ١/ ٢٧٥ ، ٤/ ٥ .

(١٠) انظر ما أخرجه البيهقى ، فى : باب فضل من ابتلى بشىء من الأعمال... ، من كتاب آداب القاضى . السنن الكبرى ١٠/ ٨٩ .

(١١) سقط من : م .

(١٢) وعزاه صاحب الكنز إلى ابن عساكر : كنز العمال ٥/ ٨٠٢ .

(١٣-١٣) فى ب ، م : « رحمة الله عليهم » .

قَضائِها ، (١٤ فهَرَبَ إلى الشَّامِ، فأُرِيدَ على قَضائِها ١٤) ، وقيلَ : ليس هٰهُنا غيرُكَ . قال : فأَنْزِلوا الأمْرَ على ما قُلتُم ، فإنَّما مَثَلى مَثَلُ سابحٍ وَقعَ فى البحرِ ، فسبحَ يومَه ، فانطلقَ ، ثم سبحَ اليومَ الثَّانى ، فمضَى أيضًا ، فلمَّا كانَ اليومُ الثالثُ فَتَرتْ يَداهُ(١٥) . وكانَ يُقالُ : أعْلَمُ النَّاسِ بالقَضاءِ أشدُّهُم له كَراهَةً . ولعِظَمِ خَطرِه ، قال النَّبِىُّ ﷺ : « مَنْ جُعِلَ قَاضِيًا ، فَقَدْ ذُبِحَ بِغَيْرِ سِكِّينٍ » . قال الترمذِىُّ :(١٦) هذا حديثٌ حسنٌ . وقيلَ فى هذا الحديثِ : إنَّه لم يَخْرُجْ مَخْرَجَ الذَّمِّ للقضاءِ ، وإنَّما وَصَفَه بالمشَقَّةِ ؛ فكأنَّ مَن وَلِيَهُ قد حُمِلَ على مشقَّةٍ ، كَمَشَقَّةِ الذَّبحِ .

فصل : والنَّاسُ فى القضاءِ على ثلاثةِ أضرُبٍ ؛ منهم مَن لا يجوزُ له الدُّخولُ فيه ، وهو من لا يُحسِنُه ، ولم تجتَمِعْ فيه شروطُه ، فقد رُوِىَ عن النَّبِىِّ ﷺ ، أنَّه قال : « الْقُضَاةُ ثَلَاثَةٌ » ذَكَرَ منهم رجلًا قضَى بينَ النَّاسَ بِجَهْلٍ ، فهو فى النارِ(١٧) . ولأنَّ مَن لا يُحْسِنُه لا يَقْدِرُ على العَدْلِ فيه ، فيأخذُ الحقَّ من مُستحقِّه ويَدْفَعُه إلى غيرِه . ومنهم ، مَن يَجوزُ له ، ولا يجبُ عليه ، وهو مَن كان مِن أهْلِ العَدالَةِ والاجْتهادِ ، ويُوجدُ غيرُه مثلُه ، فله أنْ يَلِىَ القضاءَ بحُكمِ حالِه وصَلاحِيَته ، ولا يجبُ عليه ؛ لأنَّه لم(١٨) يَتَعَيَّنْ له . وظاهرُ كلامِ أحمدَ ، أنَّه لا يُستحبُّ له الدُّخولُ فيه ؛ لِما فيه من الخطرِ والغَرَرِ ، وفى تَرْكِه من السَّلامةِ ، ولما ورَدَ فيه من التَّشْديدِ والذَّمِّ ، ولأنَّ طريقةَ السَّلَفِ الامْتِناعُ منه والتَّوقِّى ، وقد

(١٤ - ١٤) سقط من : الأصل .

(١٥) ذكره ابن أبى شيبة ، فى : باب فى القضاء وما جاء فيه ، من كتاب البيوع . المصنف ٧/٢٣٨ . والبيهقى ، فى : باب كراهية الإمارة ... ، من كتاب آداب القاضى . السنن الكبرى ١٠/٩٧ . ووكيع ، فى أخبار القضاة ١/٢٣ .

(١٦) فى : باب ما جاء عن رسول الله ﷺ فى القاضى ، من أبواب الأحكام . عارضة الأحوذى ٦/٦٦ ، ٦٧ .

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب ما جاء فى طلب القضاء ، من كتاب الأقضية . سنن أبى داود ٢/٢٦٨ . والحاكم ، فى : كتاب الأحكام . المستدرك ٤/٩١ . والبيهقى ، فى : باب كراهية الإمارة ... ، من كتاب آداب القاضى . السنن الكبرى ١٠/٩٦ .

(١٧) أخرجه أبو داود ، فى : باب فى القاضى يخطئ ، من كتاب الأقضية . سنن أبى داود ٢/٢٦٨ . وابن ماجه ، فى : باب الحاكم يجتهد فيصيب الحق ، من كتاب الأحكام . سنن ابن ماجه ٢/٧٧٦

(١٨) فى الأصل : « لا » .

٢/١١ظ أرادَ عثمانُ رضِىَ اللهُ عنه تَولِيةَ ابنِ عمرَ القضاءَ فأباه[١٩] . وقال أبو عبدِ اللهِ / ابنُ حامِدٍ : إنْ كانَ رجلًا خامِلًا ، لا يُرجعُ إليه فى الأحْكامِ ، ولا يُعْرَفُ ، فالأَوْلَى له تَولِّيه ، ليُرْجَعَ إليه فى الأحكامِ ، ويقُومَ به الحقُّ ، ويَنْتفِعَ به المُسلمون ، وإنْ كان مشهورًا فى النَّاسِ بالعلمِ ، يُرجَعُ إليه فى تعليمِ العلمِ والفَتْوَى ، فالأَوْلَى الاشْتغالُ بذلك ، لما فيه من النَّفْعِ مع الأَمنِ من الغَرَرِ . ونحوَ هذا قال أصحابُ الشَّافِعِىِّ ، وقالوا أيضًا : إذا كان ذا حاجةٍ ، وله فى القضاءِ رِزْقٌ ، فالأَوْلَى له الاشْتِغالُ به ، فيكونُ أَوْلَى مِن سائرِ الْمَكاسبِ ؛ لأنَّه قُرْبَةٌ وطاعةٌ . وعلى كلِّ حالٍ ، فإنَّه يُكْرَهُ للإنسانِ طَلَبُه ، والسَّعْىُ فى تحْصِيلِه ؛ لأنَّ أنَسًا رَوَى عن النَّبِىِّ ﷺ ، أنَّه قال : « مَنِ ابْتَغَى الْقَضَاءَ ، وَسَأَلَ فِيهِ شُفَعَاءَ ، وُكِلَ إِلَى نَفْسِهِ ، وَمَنْ أُكْرِهَ عَلَيْهِ ، أَنْزَلَ اللهُ عَلَيْهِ مَلَكًا يُسَدِّدُهُ » . قال التِّرمِذِىُّ[٢٠] : هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ . وقال النَّبِىُّ ﷺ لعبدِ الرحمنِ بنِ سَمُرَةَ : « يَا عَبْدَ الرَّحْمٰنِ ، لَا تَسْأَلِ الإِمَارَةَ ؛ فَإِنَّكَ إِنْ أُعْطِيتَهَا عَنْ مَسْأَلَةٍ وُكِلْتَ إِلَيْهَا ، وَإِنْ أُعْطِيتَهَا عَنْ[٢١] غَيْرِ مَسْأَلَةٍ أُعِنْتَ عَلَيْهَا » . مُتَّفَقٌ عليه[٢٢] . الثالثُ : مَن يجبُ عليه ، وهو مَن يَصلُحُ

---

(١٩) أخرجه الترمذى ، فى : باب ما جاء عن رسول الله ﷺ فى القاضى ، من أبواب الأحكام . عارضة الأحوذى ٦٣/٦ ، ٦٤ . وابن حبان ، فى : باب ذكر الزجر عن دخول المرء فى قضاء المسلمين ... ، من كتاب القضاء . انظر : الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان ٢٥٧/٧ ، ٢٥٨ . وذكره وكيع ، فى : أخبار القضاة ١٧/١ ، ١٨ .

(٢٠) فى : باب ما جاء عن رسول الله ﷺ فى القاضى ، من أبواب الأحكام . عارضة الأحوذى ٦٥/٦ ، ٦٦ .

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب فى طلب القضاء والتسرع إليه ، من كتاب الأقضية . سنن أبى داود ٢٦٩/٢ . وابن ماجه ، فى : باب ذكر القضاة ، من كتاب الأحكام . سنن ابن ماجه ٧٧٤/٢ . والإمام أحمد ، فى : المسند ١١٨/٣ ، ٢٢٠ .

(٢١) فى م : « من » .

(٢٢) أخرجه البخارى ، فى : أول كتاب الأيمان والنذور ، وفى : باب الكفارة قبل الحنث وبعده ، من كتاب الكفارات ، وفى : باب من لم يسأل الإمارة أعانه الله ، وباب من سأل الإمارة وكل إليها ، من كتاب الأحكام . صحيح البخارى ١٥٩/٨ ، ١٨٤ ، ٧٩/٩ . ومسلم ، فى : باب النهى عن طلب الإمارة والحرص عليها ، من كتاب الإمارة . صحيح مسلم ١٤٥٦/٣ .

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب ما جاء فى طلب الإمارة ، من كتاب الإمارة . سنن أبى داود ١١٨/٢ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها ، من أبواب النذور . عارضة الأحوذى ١٠/٧ . والنسائى ، فى : باب النهى عن مسألة الإمارة ، من كتاب القضاة . المجتبى ١٩٨/٨ . والدارمى ، فى : باب من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها ، من كتاب النذور . سنن الدارمى ١٨٦/٢ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٦٢/٥ ، ٦٣ .

للقضاءِ ، ولا يُوجَدُ سِواهُ ، فهذا يتعيَّنُ عليه[٢٣] ؛ لأنَّه فرضُ كِفايةٍ ، لا يقدِرُ على القيامِ به غيرُه فيتَعيَّنُ عليه ، كغَسْلِ الميِّتِ وتكْفِينِه . وقد نُقِلَ عن أحمدَ ما يدُلُّ على أنَّه لا يتعيَّنُ عليه ، فإنَّه سُئِلَ : هلْ يأثَمُ القاضِى إذا لم يوجَدْ غيرُه ؟ قال : لا يَأْثَمُ . فهذا يَحْتَمِلُ أنَّه يُحْمَلُ على ظاهرِه ، فى أنَّه لا يجبُ عليه ، لِما فيه من الخَطَرِ بنَفْسِه ، فلا يَلْزَمُه الإضْرارُ بنفسِه لِنَفْعِ غيرِه ، ولذلك امتنعَ أبو قِلَابةَ منه ، وقد قيلَ له : ليس غيرُك . ويَحْتَمِلُ أنْ يُحمَلَ على مَنْ لم يُمْكِنْه القيامُ بالواجبِ ، لظُلْمِ السُّلطانِ أو غيرِه ؛ فإنَّ أحمدَ قال : لابُدَّ للنَّاسِ مِن حاكمٍ ، أتذهبُ حقوقُ النَّاسِ !

فصل : ويجوزُ للقاضى أخذُ الرِّزقِ ، ورخَّصَ فيه شُرَيْحٌ ، وابنُ سِيرينَ ، والشَّافعىُّ ، وأكثرُ أهلِ العلمِ . ورُوِىَ عن عمرَ ، رَضِىَ اللهُ عنه ، أنَّه اسْتَعْمَلَ زيدَ بنَ ثابتٍ على القضاءِ ، وفرضَ له رِزْقًا[٢٤] . ورَزَقَ شُرَيحًا فى كلِّ شهرٍ مائةَ درهمٍ[٢٥] . وبعث إلى / الكوفةِ عمَّارًا وعُثمانَ بنَ حُنَيفٍ وابنَ مسعودٍ ، ورزَقَهم كلَّ يومٍ شاةً ؛ نِصفُها لِعمَّارٍ ونصفُها لابنِ مسعودٍ وعُثمانَ ، وكان ابنُ مسعودٍ قاضِيَهم ومُعَلِّمَهم[٢٦] . وكتبَ إلى مُعاذِ ابنِ جَبَلٍ ، وأبى عُبَيْدةَ ، حين بعثَهُما إلى الشَّامِ ، أنِ انظُرا رِجالًا مِنْ صالحِى مَن قِبَلَكُم ، فاسْتَعمِلوهُم على القَضاءِ ، وأوسِعوا عليهم ، وارْزُقوهم ، واكْفُوهم مِن مالِ اللهِ[٢٧] . وقالَ أبو الخطَّابِ : يجوزُ له أخذُ الرِّزقِ مع الحاجَةِ ، فأمَّا مع عَدمِها فعلى وَجهيْن . وقال أحمدُ : لا[٢٨] يُعجبُنى أن يأخذَ على القضاءِ أجرًا ، وإنْ كانَ فبقدْرِ شُغْلِه ، مثل وَالِى اليَتيمِ . وكان ابنُ مسعودٍ والحسنُ يَكْرهانِ الأجرَ على القضاءِ[٢٩] . وكان مَسْرُوقٌ ،

٣/١١و

---

(٢٣) سقط من : الأصل .

(٢٤) أخرجه ابن سعد ، فى : الطبقات الكبرى ٣٥٩/٢ .

(٢٥) انظر : ما أخرجه عبد الرزاق ، فى : باب هل يؤخذ على القضاء رزق ؟ من أبواب القضاء . المصنف ٢٩٧/٨ .

(٢٦) أخرجه ابن سعد ، فى : الطبقات الكبرى ٢٥٥/٣ .

(٢٧) انظر : إرواء الغليل ٢٣٤/٨ .

(٢٨) فى ب ، م : « ما » .

(٢٩) أخرج خبر الحسن ، ابن أبى شيبة فى : باب فى القاضى يأخذ الرزق ، من كتاب البيوع والأقضية . المصنف ٥٠٥/٦ .

وعبدُ الرحمـٰنِ بنُ القاسمِ بنِ عبدِ الرحمـٰنِ[30] ، لا يأْخُذانِ عليه أجرًا ، وقالا : لا نأْخُذُ أجرًا على أنْ تعدِلَ بين اثنينِ . وقال أصحابُ الشَّافعيِّ : إنْ لم يكنْ مُتَعَيِّنًا جازَ له[31] أخذُ الرِّزقِ عليه ، وإنْ تعيَّنَ لم يجُزْ إلَّا مع الحاجةِ . والصحيحُ جَوازُ أخْذِ الرِّزْقِ عليه بكلِّ حالٍ ؛ لأنَّ أبا بكرٍ ، رَضِىَ اللهُ عنه ، لمَّا وَلِىَ الخلافةَ ، فَرَضُوا له رِزْقًا[32] كلَّ يومٍ دِرْهمَيْن[33] . ولِمَا ذكَرْناه مِن أنَّ عمرَ رَزَقَ زيدًا وشُرَيْحًا وابنَ مسعودٍ ، وأَمَرَ بِفَرْضِ الرِّزقِ[34] لِمَن تَوَلَّى مِن القُضاةِ ، ولأنَّ بالنَّاسِ حاجةً إليه ، ولو لم يجزْ فَرْضُ الرِّزقِ لَتعطَّلَ ، وضاعتِ الحقوقُ . فأمَّا الاسْتِئْجارُ عليه ، فلا يجوزُ . قال عمرُ ، رَضِىَ اللهُ عنه : لا ينْبَغِى لِقاضِى المُسلمينَ أنْ يأْخُذَ على القَضاءِ أجْرًا[35] . وهذا مذهبُ الشَّافعيِّ ، ولا نعلم فيه خِلافًا ؛ وذلك لأنَّه قُرْبَةٌ يختَصُّ فاعلُه أنْ يكونَ من[36] أهلِ القُرْبةِ ، فأشْبَهَ الصَّلاةَ ؛ ولأنَّه لا يَعْمَلُه الإنسانُ عن غيرِه ، وإنَّما يقَعُ عن نفسِه ، فأشْبَهَ الصَّلاةَ ، ولأنَّه عملٌ غيرُ مَعلومٍ . فإنْ لم يكُنْ للقاضِى رِزْقٌ ، فقال للخَصْمَيْن : لا أقْضِى بينَكما حتى تَجْعَلا لى رِزْقًا عليه . جازَ . ويَحْتَمِلُ أنْ لا يَجُوزَ .

فصل : وإذا كان الإمامُ فى بلدٍ ، فعليْهِ أنْ يَبْعَثَ القُضاةَ إلى الأمْصارِ غيرِ بلَدِه ؛ فإنَّ النَّبِىَّ ﷺ بعثَ عليًّا قاضيًا إلى اليَمَنِ ، وبعثَ مُعاذَ بنَ جبلٍ إلى اليمنِ أيضًا . وقال /له : « بِمَ تَحْكُمُ ؟ » قال : بكتابِ اللهِ تعالى . قال : « فَإِنْ لَمْ تَجِدْ » قال : فبسنَّةِ رسولِ اللهِ ﷺ . قال : « فَإِنْ لَمْ تَجِدْ » قال : أجْتَهِدُ رَأْيِى . قال : « الْحَمْدُ للهِ الَّذِى وَفَّقَ

١١/٣ظ

(٣٠) عبد الرحمن بن القاسم بن عبد الرحمن البكرى ، من أولاد أبى بكر الصديق ، إمام ثبت فقيه ، من صغار التابعين ، توفى بحوران ، فى سنة ست وعشرين ومائة . سير أعلام النبلاء ٦/٥ ، ٦ .

(٣١) سقط من : ب .

(٣٢) فى م : « الرزق » .

(٣٣) انظر : ما أخرجه البخارى ، فى : باب كسب الرجل وعمله بيده ، من كتاب البيوع . صحيح البخارى ٧٤/٣ . والبيهقى ، فى : باب ما يكره للقاضى من البيع والشراء ، من كتاب آداب القاضى . السنن الكبرى ١٠٧/١٠ . وابن سعد ، فى الطبقات الكبرى ١٨٥/٣ .

(٣٤ - ٣٤) سقط من : الأصل .

(٣٥) أخرجه عبد الرزاق ، فى : باب هل يؤخذ على القضاء رزق ؟ من كتاب البيوع . المصنف ٢٩٧/٨ . وابن أبى شيبة ، فى : باب فى القاضى يأخذ الرزق ، من كتاب البيوع والأقضية . المصنف ٥٠٥/٦ .

(٣٦) فى الأصل ، ا ، م : « فى » .

رَسُولَ[٣٧] رَسُولِ اللهِ لِما يُرْضِى رَسُولَ اللهِ » . وبعثَ عمرُ شُرَيْحًا على قَضاءِ الكُوفةِ ، وكَعبَ بنَ سُورٍ[٣٨] على قضاءِ البَصرةِ[٣٩] . وكتبَ إلى أبى عُبيدَةَ ومُعاذٍ يأْمُرُهما بتَوْلِيَةِ القضاءِ فى الشَّامِ ؛ لأنَّ أهلَ كلِّ بلدٍ يَحْتاجونَ إلى القاضِى ، ولا يُمْكِنُهم المَصِيرُ إلى بلدِ الإمامِ ، ومَن أمْكَنَه ذلك شقَّ عليه ، فوَجبَ إغْناؤُهم عنه .

فصل : وإذا أرادَ الإمامُ تَوْلِيَةَ قاضٍ ، فإنْ كانَ له خِبْرةٌ بالنَّاسِ ، ويَعْرفُ مَن يَصلُحُ لِلقضاءِ ، وَلَّاه ، وإنْ لم يَعْرِفْ ذلك ، سألَ أهلَ المعرفةِ بالنَّاسِ ، واسْتَرْشَدَهم على[٤٠] مَن يصلُحُ . وإنْ ذُكِرَ له رجلٌ لا يَعْرِفُه ، أحْضَرَه وسأَلَه ، وإنْ عرَفَ عَدالَته ، وإلَّا بحَثَ عن عدالَتِه ، فإذا عرَفها ولَّاهُ ، ويكتُبُ له عَهْدًا يأْمرُه فيه بتَقْوَى اللهِ ، والتَّثَبُّتِ فى الْقضاءِ ، ومُشاوَرةِ أهلِ العلمِ ، وتَصفُّحِ أحْوالِ الشُّهودِ ، وتأَمُّلِ الشَّهاداتِ ، وتَعاهُدِ الْيتامَى ، وحِفْظِ أموالِهم وأموالِ الوُقوفِ ، وغيرِ ذلك ممَّا يحْتاجُ إلى مُراعاتِه . ثم إنْ كان البلدُ الذى وَلَّاه قضاءَه بعيدًا ، لا يَسْتَفيضُ إليه الخبرُ بما يكونُ فى بلدِ الإمامِ ، أحْضرَ شاهِدَيْنِ عَدْلَيْن وقرأ عليهِما العَهْدَ ، أو قَرَأَهُ[٤١] غيرُه بِحَضْرتِه ، ويُشْهِدُهما[٤٢] على تَوْلِيَتِه ؛ لِيَمْضِيا معه إلى بلدِ وِلايَتِه ، فيُقِيما له الشَّهادةَ ، ويقولُ لهما : اشْهَدا على أنِّى قد وَلَّيْتُه قضاءَ البلدِ الفُلانِىِّ ، وتَقدَّمتُ إليه بما اشْتَملَ هذا العَهْدُ عليه . وإنْ كان البلدُ قريبًا من بلدِ الإمامِ ، يسْتَفيضُ إليه ما يَجْرِى فى بلدِ الإمامِ ، مثل أنْ يكونَ بينَهما خمسةُ أيامٍ أو ما دُونَها ، جازَ أن يكْتَفِىَ بالاسْتِفاضةِ [٤٣]دُونَ الشَّهادةِ ؛ لأنَّ الوِلايةَ تَثْبُتُ بالاسْتِفاضةِ[٤٣] . وبهذا قالَ الشافعىُّ ، إلَّا أنَّ عندَه فى ثُبوتِ الوِلايةِ بالاسْتِفاضةِ فى البلدِ

---

(٣٧) سقط من : الأصل ، ب .

(٣٨) فى م : « سوار » خطأ .

(٣٩) أخرجه البيهقى ، فى : كتاب آداب القاضى . السنن الكبرى ٨٧/١٠ .

(٤٠) فى ب : « عن » .

(٤١) فى ب ، م : « أقرأه » .

(٤٢) فى ب ، م : « وأشهدهما » .

(٤٣ - ٤٣) سقط من : الأصل . نقل نظر .

القريبِ وَجْهَيْنِ . وقال أصْحابُ أبى حنيفةَ : تَثْبُتُ بالاسْتفاضةِ . ولم يفصلوا بينَ القريبِ والبعيدِ ؛ لأنَّ النبىَّ ﷺ وَلَّى عليًّا ومُعاذًا قَضاءَ اليمنِ وهو بعيدٌ ، مِن غيرِ إشْهادٍ[٤٤] / ، ووَلَّى الوُلاةَ فى البلادِ[٤٥] البعيدةِ وَفَوَّضَ إليهم الوِلايةَ والقضاءَ ، ولم يُشْهِدْ ، وكذلك خُلَفاؤه . ولم يُنقلْ عنهم[٤٦] الإشْهادُ على تَوْلِيَةِ القَضاءِ ، مع بُعْدِ بُلدانِهم . ولَنا ، أنَّ القضاءَ لا يَثْبتُ إلَّا بأحَدِ الأمْرَيْنِ ، وقد تعذَّرَتِ الاسْتفاضةُ فى البلدِ البعيدِ ؛ لِعَدَمِ وُصولِها إليه ، فتعَيَّن الإشْهادُ ، ولا نُسلِّمُ أنَّ النبىَّ ﷺ لم يُشْهِدْ على تَوْلِيَتِه ، فإنَّ الظاهرَ أنَّه لم يَبْعَثْ والِيًا إلَّا ومعه جماعةٌ ، فالظَّاهرُ أنَّه أشْهدَهم ، وعَدَمُ نَقْلِه لا يَلْزَمُ منه عدمُ فِعْلِه ، وقد قامَ دليلُه ، فتعَيَّن وُجودُه .

٤/١١ و

١٨٦٤ – مسألة : قال أبو القاسمِ ، رَحِمَهُ اللهُ تعالى : (**وَلَا يُوَلَّى قَاضٍ حَتَّى يَكُونَ بَالِغًا ، عَاقِلًا[١] ، مُسْلِمًا ، حُرًّا ، عَدْلًا ، عَالِمًا ، فَقِيهًا ، وَرِعًا**)

وجُمْلتُه أنَّه يُشْتَرطُ فى القاضى ثَلاثةُ شروطٍ ؛ أحدها ، الكَمالُ ، وهو نوعان ؛ كَمالُ الأحْكام ، وكَمالُ الخِلْقةِ ، أمَّا كَمالُ الأحكامِ فيُعتَبرُ فى أربعةِ أشياء ؛ أنْ يكونَ بَالغًا عاقِلًا حُرًّا ذكَرًا . وحُكى عن ابنِ جَريرٍ أنَّه لا تُشْتَرطُ الذُّكوريَّةُ ؛ لأنَّ المرأةَ يجوزُ أنْ تكونَ مُفْتِيَةً ، فيجوزُ أنْ تكونَ قاضِيةً . وقال أبو حنيفةَ : يجوزُ أنْ تكونَ قاضيَةً فى غيرِ الحُدودِ ؛ لأنَّه يجوزُ أنْ تكونَ شاهدةً فيه[٢] . ولَنا ، قولُ النَّبىِّ ﷺ : « مَا أَفْلَحَ قَوْمٌ وَلَّوْا أَمْرَهُمُ امْرَأَةً »[٣] . ولأنَّ القاضىَ يَحضُرُه مَحافلُ الخُصومِ والرِّجال ، ويَحْتاجُ فيه إلى كَمالِ الرأْىِ وتَمامِ العقلِ والفِطْنةِ ، والمَرأةُ ناقِصةُ العقلِ ، قليلةُ الرَّأْىِ ، ليستْ

---

(٤٤) فى ب ، م : « شهادة » .
(٤٥) فى ب ، م : « البلدان » .
(٤٦) فى م : « منهم » .
(١) سقط من : ب .
(٢) سقط من : الأصل .
(٣) أخرجه البخارى ، فى : باب كتاب النبى ﷺ إلى كسرى وقيصر ، من كتاب المغازى ، وفى : باب حدثنا عثمان =

أهلًا للحُضورِ فى مَحافِلِ الرِّجالِ ، ولا تُقْبَلُ شَهادتُها ولو كانَ معها ألفُ امرأةٍ مثلِها ، ما لم يكُنْ معهنَّ رجلٌ ، وقد نبَّهَ اللهُ تعالى على ضَلالِهنَّ ونِسْيانِهن ، بقولِه تعالى : ﴿ أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ ﴾[4] . ولا تَصلُحُ للإمامَةِ العُظْمَى ، ولا لِتَوْليةِ البُلدانِ ؛ ولهذا لم يُوَلِّ النَّبىُّ ﷺ ، ولا أحدٌ مِن خُلفائِه ، ولا مَن بعدَهم ، امرأةً قضاءً ولا وِلايةَ بلدٍ ، فيما بَلَغَنا ، ولو جازَ ذلك لم يَخْلُ منه جميعُ الزَّمانِ غالبًا . وأما كَمالُ / الخِلْقةِ ، فأنْ يكونَ مُتَكلِّمًا سميعًا بصيرًا ؛ لأنَّ الأخْرَسَ لا يُمْكِنُه النُّطْقُ بالحُكْمِ ، ولا يَفْهمُ جميعُ النَّاسِ إشارتَه ، والأصَمَّ لا يَسْمعُ قولَ الخَصْمَينِ ، والأعْمَى لا يعرِفُ المُدَّعِىَ مِن المُدَّعَى عليه ، والمُقِرَّ مِن المُقَرِّ له ، والشَّاهِدَ من المَشْهودِ له . وقال بعضُ أصحابِ الشَّافعىِّ : يجوزُ أن يكونَ أعْمَى ؛ لأنَّ شُعَيْبًا كان أعْمَى . ولهم فى الأخْرسِ الذى تُفهَمُ إشارتُه وَجْهان . ولَنا ، أنَّ هذه الحَواسَّ تُؤثِّرُ فى الشَّهادةِ ، فيَمْنَعُ فَقدُها وِلايةَ القضاءِ كالسَّمعِ ؛ وهذا لأنَّ مَنْصِبَ الشَّهادةِ دون مَنْصِبِ القَضاءِ ، والشاهدَ يشهدُ فى أشياءَ يسيرةٍ يُحتاجُ إليه فيها ، وربما أحَاطَ بحقيقةِ عِلْمِها ، والقاضىَ وِلايتُه عامَّةٌ ، ويَحْكمُ فى قَضايا الناسِ عامَّةً ، فإذا لم تُقْبَلْ منه الشَّهادةُ ، فالقضاءُ أوْلَى ، وما ذكَروه عن شُعَيبٍ (5عليه السلامُ5) ، فلا نُسَلِّمُ فيه ، فإنَّه لم يَثْبُتْ أنَّه كان أعْمَى ، ولو ثبَتَ فيه ذلك ، فلا يَلْزَمُ هٰهُنا ، فإنَّ شُعيبًا ، عليه السلامُ ، كان مَن آمنَ معه مِن الناسِ قليلًا ، وربَّما لا يَحْتاجونَ إلى حَكَمٍ بينهم لِقِلَّتِهم وتَناصُفِهم ، فلا يكونُ حُجَّةً فى مسْألتِنا . الشرطُ الثانى ، العدالةُ ، فلا يجوزُ تَوْلِيَةُ فاسِقٍ ، ولا مَن فيه نَقْصٌ يَمْنَعُ الشَّهادةَ ، وسنذكرُ ذلك فى الشَّهادةِ ، إنْ شاءَ اللهُ تعالى . وحُكِىَ عن الأصَمِّ ، أنَّه قال : يجوزُ أنْ يكونَ القاضى

11/4 ظ

= ابن الهيثم ، من كتاب الفتن . صحيح البخارى 6/10 ، 9/70 . والترمذى ، فى : باب حدثنا محمد بن المثنى ، من أبواب الفتن . عارضة الأحوذى 9/118 ، 119 . والنسائى ، فى : باب النهى عن استعمال النساء فى الحكم ، من كتاب القضاة . المجتبى 8/200 . والإمام أحمد ، فى : المسند 5/38 ، 43 ، 47 ، 50 ، 51 .

(4) سورة البقرة 282 .

(5 - 5) سقط من : م .

فاسقًا؛ لما رُوِىَ عن النَّبىِّ ﷺ، أنَّه قال : « سَيَكُونُ بَعْدِى أُمَرَاءُ[٦] يُؤَخِّرُونَ الصَّلَاةَ عَنْ أَوْقَاتِهَا، فَصَلُّوهَا لِوَقْتِهَا، وَاجْعَلُوا صَلَاتَكُمْ مَعَهُمْ[٧] سُبْحَةً »[٨]. ولَنا، قولُ اللهِ تعالى : ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ ﴾[٩]. فأمَرَ بالتَّبيُّنِ عندَ قولِ الفاسقِ، ولا يجوزُ أنْ يكونَ الحاكمُ ممَّن لا يُقْبَلُ قولُه، ويجبُ التَّبيُّنُ عندَ حكمِه؛ ولأنَّ الفاسقَ لا يجوزُ أنْ يكونَ شاهدًا، فلئلَّا يكونَ قاضيًا أوْلَى. فأمَّا / الخبرُ فأخبرَ بوُقوعِ كَوْنِهم أُمراءَ، لا بمَشْروعيَّتِه، والنِّزاعُ فى صِحَّةِ تَوْلِيَتِه، لا فى وُجودِها. الشرط الثالث، أنْ يكونَ من أهلِ الاجْتهادِ. وبهذا قال مالكٌ، والشافعىُّ، وبعضُ الحنفيَّةِ. وقالَ بعضُهم : يجوزُ أن يكونَ عامِّيًّا فيَحْكمَ بالتَّقْليدِ؛ لأنَّ الغرضَ منه فصلُ الخَصائمِ، فإذا أمْكنَه ذلك بالتَّقليدِ جازَ، كما يُحْكَمُ بقَولِ المُقَوِّمينَ. ولَنا، قولُ اللهِ تعالى : ﴿ وَأَنِ ٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ ﴾[١٠]. ولم يقُلْ بالتَّقْليدِ، وقال : ﴿ لِتَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ ﴾[١١]. وقال : ﴿ فَإِن تَنَـٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ ﴾[١٢]. ورَوَى بُرَيْدَةُ، عن رسولِ اللهِ ﷺ، أنَّه قال : « الْقُضَاةُ ثَلَاثَةٌ؛ اثْنَانِ فِى النَّارِ، وَوَاحِدٌ فِى الْجَنَّةِ، رَجُلٌ عَلِمَ الْحَقَّ فَقَضَى[١٣] بِهِ، فَهُوَ فِى الْجَنَّةِ، وَرَجُلٌ قَضَى لِلنَّاسِ عَلَى جَهْلٍ، فَهُوَ فِى النَّارِ، وَرَجُلٌ جَارَ فِى الْحُكْمِ، فَهُوَ فِى النَّارِ ». رواه ابنُ ماجه[١٤]. والعامِّىُّ يقْضِى على الجَهْلِ[١٥]، ولأنَّ الحُكْمَ آكَدُ من الفُتْيا؛ لأنَّه فُتْيا

١١/٥و

---

(٦) فى الأصل : « أمة ».

(٧) فى الأصل : « معه ».

(٨) تقدم تخريجه، فى : ٣/٢١. ويضاف إليه : وأخرجه مسلم أيضا، فى : باب الندب إلى وضع الأيدى ...، من كتاب المساجد. صحيح مسلم ١/٣٧٩ والسبحة : النافلة.

(٩) سورة الحجرات ٦.

(١٠) سورة المائدة ٤٩.

(١١) سورة النساء ١٠٥

(١٢) سورة النساء ٥٩.

(١٣) فى الأصل : « وقضى ».

(١٤) تقدم تخريجه، فى : صفحة ٧.

(١٥) فى ب، م : « جهل ».

وإلْزامٌ ، ثم الْمُفْتِى لا يجوزُ أن يكونَ عامِّيًا مُقَلِّدًا ، فالحُكْمُ أَوْلَى . فإن قيل : فالمُفْتِى يجوزُ أنْ يُخْبِرَ بما سَمِعَ . قُلْنا : نعم . إلَّا أنَّه لا يكونُ مُفتِيًا فى تلك الحالِ ، وإنَّما هو مُخْبِرٌ ، فيَحْتاجُ أنْ يُخْبِرَ عن رجلٍ بعَيْنِه من أهلِ الاجْتهادِ فيكونُ مَعْمُولًا بخَبَرِه لا بفُتْياهُ ، وخالَفَ[١٦] قولَ[١٧] المُقَوِّمِين[١٨] ؛ لأنَّ ذلك لا يُمْكِنُ الحاكمَ مَعْرِفتُه بنفسِه ، بخلافِ الحُكْمِ . إذا ثبَتَ هذا ، فمِن شرطِ الاجْتهادِ معرفةُ ستَّةِ أشياءَ ؛ الكتابِ ، والسُّنَّةِ ، والإِجْماعِ ، والاخْتِلافِ ، والقياسِ ، ولسانِ العربِ . أمَّا الكتابُ ، فيَحْتاجُ أنْ يَعرِفَ منه عَشَرَةَ أشياءَ ؛ الخاصَّ ، والعامَّ ، والمُطْلَقَ ، والمُقَيَّدَ ، والمُحْكَمَ ، والمُتَشابِهَ ، والمُجْمَلَ ، والمُفَسَّرَ ، والنَّاسِخَ ، والمَنْسُوخَ فى الآياتِ المتعلِّقةِ بالأحْكامِ ، وذلك نحوُ خَمْسِمائة ، ولا يَلْزَمُه معرفةُ سائرِ القرآنِ . فأمَّا السُّنَّةُ ، /فيحْتاجُ إلى معرفةِ[١٩] ما يتعلَّقُ منها بالأحكامِ دونَ سائرِ الأخبارِ ، مِن ذِكرِ الجنةِ والنارِ والرَّقائقِ ، ويحْتاجُ أنْ يعرفَ منها ما يعرفُ مِن الكتابِ ، ويَزيدُ معرفةَ التَّواتُرِ ، والآحادِ ، والمُرْسَلِ ، والمُتَّصِلِ ، والمُسْنَدِ ، والمُنْقَطِعِ ، والصَّحيحِ ، والضَّعيفِ ، ويحْتاجُ إلى معرفةِ ما أُجمِعَ عليه ، وما اخْتُلِفَ فيه ، ومعرفةِ القياسِ ، وشُروطِه ، وأنواعِه ، وكيفيَّةِ اسْتِنْباطِه الأحكامَ ، ومعرفةِ لسانِ العربِ فيما يتعلَّقُ بما ذُكِرَ ؛ لِيَتعرَّفَ به اسْتِنْباطَ الأحكامِ من أصْنافِ عُلومِ الكتابِ والسُّنَّةِ ، وقد نَصَّ أحمدُ على اشْتِراطِ ذلك لِلفُتْيا ، والحُكْمُ فى معناه . فإنْ قيلَ : فهذه[٢٠] شروطٌ لا تجتمعُ[٢١] فى أحَدٍ[٢١] ، فكيف يَجوزُ اشْتِراطُها ؟ . قُلْنا : ليس مِن شَرْطِه أنْ يكونَ مُحِيطًا بهذه العلومِ إحاطةً تجْمَعُ أقْصاها ، وإنما يحْتاجُ[٢٢] أنْ يعْرِفَ مِن ذلك ما يتعلَّقُ بالأحْكامِ مِن الكتابِ والسنةِ ولسانِ العربِ ، ولا أنْ يُحيطَ بجميعِ

١١/٥ ظ

(١٦) فى ب ، م : « ويخالف » .

(١٧) فى م زيادة : « معرفته » .

(١٨) فى النسخ : « المقولين » . وتقدم .

(١٩) فى ب ، م : « معرفته » .

(٢٠) فى م : « هذه » .

(٢١ – ٢١) سقط من : م .

(٢٢) فى م زيادة : « إلى » .

الأخْبارِ الوارِدةِ فى هذا ، فقد كان أبو بكر الصِّدِّيقُ وعمرُ بنُ الخطابِ ، خَلِيفَتا رسولِ اللهِ ﷺ ، ووَزِيراهُ[٢٣] ، وخيرُ الناسِ بعدَه ، فى حالِ إمامَتِهما يُسألانِ عن الحُكمِ فلا يَعْرفانِ ما فيه من السُّنَّة ، يَسْألان الناسَ فيُخْبَران ، فسُئلَ أبو بكرٍ عن ميراثِ الجَدَّةِ ، فقال : مالكِ فى كتابِ اللهِ شىءٌ ، ولا أعْلَمُ لكِ فى سُنَّةِ رسولِ اللهِ ﷺ شيئًا ، ولكنِ ارْجِعى حتى أسألَ الناسَ . ثم قامَ فقال : أنشُدُ اللهَ مَن يعلمُ قضاءَ رسولِ اللهِ ﷺ فى الجَدَّةِ ؟ فقامَ المُغيرَةُ بنُ شُعْبَةَ ، فقال : أشْهدُ أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ أعْطاها السُّدُسَ[٢٤] . وسألَ عمرُ عن إمْلاصِ المرأةِ ، فأخْبرَه المُغيرَةُ [٢٥]بنُ شُعبةَ[٢٥] أنَّ النَّبىَّ ﷺ قَضَى فيه بغُرَّةٍ[٢٦] . ولا يُشترَطُ معرفةُ المسائلِ التى فرَّعها المجتهدون فى كُتبِهم ، فإنَّ هذه فروعٌ فرَّعَها الفُقَهاءُ بعدَ حِيازةِ مَنْصِبِ الاجْتهادِ ، فلا تكونُ شَرْطًا له وهو سابقٌ / عليها .

٦/١١و

وليس من شَرْطِ الاجْتهادِ فى مَسْألةٍ أن يكونَ مُجْتهِدًا فى كلِّ المسائلِ ، بل مَن عرَفَ أدِلَّةَ مسألةٍ ، وما يتعلَّقُ بها ، فهو مُجْتهِدٌ فيها ، وإنْ جهِلَ غيرَها ، كمَن يَعْرِفُ الفَرائضَ وأُصولَها ، ليس مِن شَرْطِ اجْتهادِه فيها معرفتُه بالبيْعِ ، ولذلك ما مِن إمامٍ إلَّا وقد توقَّفَ فى مسائلَ . وقيل : مَن يُجيبُ فى كلِّ مسألةٍ فهو مجنونٌ ، وإذا تركَ العالِمُ : لا أدْرِى . أُصِيبَتْ مَقاتلُه . وحُكى [٢٧]أنَّ مالكًا[٢٧] سُئلَ عن أربعينَ مسألةً ، فقال فى ستٍّ وثلاثينَ منها : لا أدْرِى . ولم يخْرِجْه ذلك عن كَوْنِه مُجْتهِدًا . وإنَّما المُعْتَبرُ أصولُ هذه الأمورِ ، وهو مجموعٌ مُدوَّنٌ فى فُروعِ الفقهِ وأُصولِه ، فمَن عرَفَ ذلك ، ورُزِقَ فَهْمَه ، كان مُجْتهدًا ، له الفُتْيا وولايةُ الحُكْمِ إذا وَلِيَه . واللهُ أعلمُ .

فصل : ليس مِن شَرْطِ الحاكمِ كونُه كاتِبًا . وقيلَ : يُشْترَطُ ذلك ؛ ليَعْلَمَ[٢٨] ما

---

(٢٣) فى الأصل ، ب : « ووزراه » .

(٢٤) تقدم تخريجه ، فى : ٥٤/٩ .

(٢٥ - ٢٥) سقط من : الأصل .

(٢٦) تقدم تخريجه ، فى : ٦٠/١٢ .

(٢٧ - ٢٧) فى ب : « عن مالك أنه » .

(٢٨) فى م : « لعلم » .

يَكتبُه كاتبُه[٢٩] ، ولا يتمكَّنُ من إخفائِه عنه . ولَنا ، أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ كانَ أُمِّيًّا ، وهو سَيِّدُ الحُكَّامِ ، وليس مِن ضرورةِ الحُكْمِ[٣٠] الكتابةُ ، فلا تُعْتَبرُ شُروطُها ، وإن احْتاجَ إلى ذلك جازَ تَوْلِيَتُه لمن يَعْرِفُه ، كما أنَّه قد يحْتاجُ إلى القِسمةِ بين النَّاسِ[٣١] ، وليس مِن شَرْطِه معرفةُ المِساحةِ ، ويَحْتاجُ إلى التَّقْويمِ ، وليس من شَرْطِ[٣٢] القَضاءِ أن يكونَ عالمًا بِقِيَمِ[٣٣] الأشياءِ ، ولا مَعْرفتُه بعُيوبِ كلِّ شيءٍ .

فصل : ويَنْبغِي أنْ يكونَ الحاكمُ قويًّا مِن غيرِ عُنْفٍ ، لَيِّنًا مِن غيرِ ضَعْفٍ ، لا يَطْمَعُ القويُّ فى باطلِه ، ولا يَيْأسُ الضعيفُ من عَدْلِه ، ويكونَ حليمًا ، مُتأنِّيًا ، ذا فِطْنةٍ وتيَقُّظٍ ، لا يُؤْتَى من غَفْلةٍ ، ولا يُخْدَعُ لغِرَّةٍ ، صحيحَ السمعِ والبصرِ ، عالمًا بلغُاتِ أهلِ وِلايَتِه ، عفيفًا ، ورعًا ، نَزِهًا[٢٩] ، بَعيدًا عن[٣٤] الطَّمَعِ ، صَدُوقَ اللَّهْجةِ ، ذا رأْيٍ ومَشُورةٍ ، لِكلامِه لِينٌ إذا قَرُبَ ، وهَيْبةٌ إذا أوْعدَ ، ووفاءٌ إذا وَعَدَ ، ولا / يكونُ جبَّارًا ، ولا عَسُوفًا ، فيقْطَعُ ذا الحُجَّةِ عن حُجَّتِه . قالَ عليٌّ ، رَضِيَ اللهُ عنه : لا يَنْبَغِى أنْ يكونَ القاضِى قاضيًا حتى تكونَ فيه خمسُ خصالٍ ؛ عفيف ، حليم ، عالم بما كان قبلَه ، يَسْتَشِيرُ ذَوِى الألبابِ ، لا يخافُ فى اللهِ لَوْمةَ لائمٍ . وعن عمرَ بنِ عبدِ العزيزِ ، رَضِىَ اللهُ عنه[٣٥] ، قال : ينْبغِى للقاضِى أنْ تَجْتَمِعَ فيه سبعُ خلالٍ ، إنْ فاتَتْه واحدةٌ كانتْ فيه وَصْمَةٌ : العقلُ ، والفقهُ ، والوَرَعُ ، والنَّزاهةُ ، والصَّرامةُ ، والعلمُ بالسُّنَنِ ، والحِلْمُ[٣٦] . ورواه سعيدٌ[٣٧] . وفيه : يكونُ فهِمًا ، حليمًا ، عفيفًا ،

١١/٦ظ

---

(٢٩) سقط من : الأصل .

(٣٠) فى ب ، م : « الحاكم » .

(٣١) سقط من : م .

(٣٢) فى الأصل : « شرطه » .

(٣٣) فى ب ، م : « بقيمة » .

(٣٤) فى ب : « من » .

(٣٥) فى ب زيادة : « أنه » .

(٣٦) فى ب ، م : « والحكم » .

(٣٧) وأخرج نحوه البيهقى ، من طريق سعيد بن منصور ، فى : باب مشاورة الوالى والقاضى فى الأمر ، من كتاب آداب=

صَلِيبًا[٣٨] ، سَأَّالًا عمَّا لا يعْلمُ . وفى روايةٍ : مُحْتمِلًا لِلَّائِمَـةِ ؛ ولا يكـونُ ضعيفًـا ، مَهينًا ؛ لأنَّ ذلك يَبْسُطُ المُتخاصِمين إلى التَّهاتُرِ والتَّشاتُمِ بين يَدَيْه . وقال عمرُ ، رَضِىَ اللهُ عنه : لأعْزِلنَّ فُلانًا عنِ القضاءِ ، ولأسْتعمِلنَّ رجلًا إذا رآه الفاجرُ فَرِقَه[٣٩] .

فصل : وله أنْ ينْتهِرَ الخَصْمَ إذا الْتَوَى ، ويَصِيحَ عليه ، وإنِ اسْتحقَّ التَّعْزيرَ عزَّرَه بما يرَى من أدَبٍ أو حَبْسٍ . وإن افْتَاتَ عليه بأنْ يقولَ : حكمتَ علىَّ بغيرِ الحقِّ . أو : ارتشيتَ . فله تأْديبُه . وله أنْ يعْفُوَ . وإنْ بدأ المُنْكِرُ باليَمِينِ ، قطَعَها عليه ، وقالَ : البَيِّنَةُ على خَصْمِك . [٤٠] فإنْ عادَ نَهَرَهُ [٤٠] ، فإنْ عادَ عَزَّرَه إنْ رأَى . وأمثالُ ذلك مِمَّا[٤١] فيه إساءةُ الأدبِ ، فله مُقابَلةُ فاعلِه ، وله العَفْوُ .

فصل : وإذا[٤٢] وَلَّى الإمامُ رجلًا القضاءَ[٤٣] ، فإنْ كانتْ وِلايتُه فى غيرِ بلدِه ، فأرادَ السَّيْرَ إلى بَلَدِ[٤٤] وِلايتِه ، بحَثَ عن قومٍ مِن أهلِ ذلك البلدِ ، ليسْألَهم عنه ، ويتعرَّفَ منهم ما يحْتاجُ إلى مَعْرفتِه ، فإنْ لم يجِدْ ، سألَ فى طريقِه ، فإنْ لم يجِدْ ، سألَ إذا دخلَ البلدَ عن أهلِه ، ومَن به من العُلَماءِ والفُضَلاءِ وأهْلِ العدالةِ والسَّتْرِ[٤٥] ، وسائرِ ما يحْتاجُ إلى مَعْرفتِه ، وإذا قرُبَ مِن البلدِ ، بعَثَ مَن يُعْلِمُهم بقُدومِه لِيتلَقَّوه ، ويجعلُ قُدومَه يومَ الخميسِ / إنْ أمْكنَه ؛ لأنَّ النَّبِىَّ ﷺ كانَ إذا قدِمَ مِن سَفَرٍ ، قدِمَ يومَ الخَميسِ[٤٦] ، ثم

١١/٧و

= القاضى . السنن الكبرى ١٠/١١٠ . وأورده البخارى ، فى : باب متى يستوجب الرجل القضاء ؟ من كتاب الأحكام . صحيح البخارى ٩/٨٤ . كلاهما بلفظ : خمس خصال .

(٣٨) فى ب ، م : « صلبا » .

(٣٩) فرقه : أى خافه . وأخرجه البيهقى ، فى : باب القاضى إذا بان له من أحد الخصمين اللدد نهاه عنه ، من كتاب آداب القاضى . السنن الكبرى ١٠/١٠٨ وذكره وكيع ، فى أخبار القضاة ١/٢٧٠ .

(٤٠ - ٤٠) سقط من : ب ، م .

(٤١) فى الأصل : « فيما » .

(٤٢) فى م : « وإن » .

(٤٣) فى الأصل : « للقضاء » .

(٤٤) فى ب ، م : « بلاد » .

(٤٥) فى ب ، م : « السير » .

(٤٦) لم نجد هذا ، ولعل المصنف أراد الخروج إلى السفر . انظر : جامع الأصول ٥/١٥ .

يقصِدُ الجَامِعَ ، فيُصلِّى فيه رَكْعتيْن ، كما كان النبىُّ ﷺ يفْعَلُ إذا دخلَ المدينةَ[47] ، ويسأَلُ اللهَ تعالى التَّوفيقَ والعِصْمةَ والْمَعُونةَ ، وأنْ يجْعلَ عملَه صالحًا ، ويجْعلَه لوَجْهه خالصًا ، ولا يجعلَ لأحدٍ فيه شيئًا ، ويُفوِّضُ أمرَه إلى اللهِ تعالى ، ويتوكَّلُ عليه ، ويأمرُ مُنادِيَه فيُنادِى فى البَلَدِ ، إنَّ فُلَانًا قدِمَ عليكم قاضيًا ، فاجْتمِعُوا لِقراءَةِ عَهْدِه ، وقتَ كذا وكذا . ويَنْصرِفُ إلى مَنْزلِه الذى قد أُعِدَّ له ، وينْبَغِى أنْ يكونَ فى وَسَطِ البلدِ ؛ ليتَساوَى أهلُ البَلَدِ[48] فيه ، ولا يَشُقُّ على بعضِهم قَصْدُه ، فإذا اجْتمَعُوا ، أمرَ بعَهْدِه فقُرِئَ عليهم ، لِيعْلَموا التَّوْلِيَةَ ، ويأْتُوا إليه ، ويَعِدُ الناسَ يومًا يجْلِسُ فيه للقَضاءِ ، ثم ينْصَرِفُ إلى منزلِه . وأوَّلُ ما يبدأُ فيه[49] مِن أمرِ الحكمِ ، أنْ يبْعَثَ إلى الحاكمِ المَعْزُولِ فيأْخُذَ منه ديوانَ الحُكْمِ ؛ وهو ما فيه وَثائقُ الناسِ من المحاضرِ ، وهى نُسَخُ ما ثَبَتَ عندَ الحاكمِ ، والسِّجِلَّاتُ نُسَخُ ما حكَم به ، وما كان عندَه من حُجَجِ الناسِ ووَثائقِهم مُودَعةً فى ديوانِ الحكْمِ ، فكانت عندَه بحُكْمِ الوِلَايةِ ، فإذا انْتقَلتِ الوِلايةُ إلى غيرِه ، كان عليه تسْلِيمُها إليه ، فتكونُ مودَعةً عندَه فى ديوانِه ، ثم يَخْرُجُ فى اليومِ الذى وعَدَ بالجلوسِ فيه إلى مَجْلسِه ، على أكْمَلِ حالٍ[50] وأعْدَلِها ، خَلِيًّا مِن الغَضَبِ ، والجُوعِ الشديدِ والعَطَشِ ، والفَرَحِ الشَّديدِ والحُزْنِ الكثيرِ ، والهَمِّ العظيمِ ، والوَجَعِ المُؤْلِمِ ، ومُدافَعةِ الأخْبَثَيْنِ أو أحَدِهما ، والنُّعاسِ الذى يغْمُرُ القلبَ ؛ ليكونَ أجْمَعَ لقَلْبه ، وأحْضَرَ لِذهْنِه ، وأبْلَغَ فى تيقُّظِه للصَّوابِ ، وفِطْنتِه لِمَوْضعِ الرَّأْىِ ؛ ولذلك قال النَّبِىُّ ﷺ : « لَا يَقْضِى القَاضِى بَيْنَ اثْنَيْنِ وَهُوَ غَضْبَانُ »[51] . فنَصَّ على الغضَبِ ، ونَبَّهَ على ما فى

---

(47) أخرجه البخارى ، فى : باب الصلاة إذا قدم من سفر ، من كتاب الجهاد . صحيح البخارى ٤/٩٤ . ومسلم ، فى : باب استحباب الركعتين فى المسجد ... ، من كتاب صلاة المسافرين . صحيح مسلم ١/٤٩٦ . وأبو داود ، فى : باب فى الصلاة عند القدوم من السفر . سنن أبى داود ٢/٨٢ . والحاكم ، فى : كتاب معرفة الصحابة . المستدرك ٣/١٥٥ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٣/٤٥٥ . والبيهقى ، فى : باب الصلاة عند القدوم ، من كتاب الحج . السنن الكبرى ٥/٢٦١

(48) فى م : « المدينة » .

(49) فى ب : « به » .

(50) فى م : « حالة » .

(51) أخرجه البخارى ، فى : باب هل يقضى الحاكم أو يفتى وهو غضبان ؟ من كتاب الأحكام . صحيح البخارى ٩/٨٢ . ومسلم ، فى : باب كراهة قضاء القاضى وهو غضبان ، من كتاب الأقضية . صحيح مسلم ٣/١٣٤٢ ، ١٣٤٣ . وأبو داود ، فى : باب القاضى يقضى وهو غضبان ، من كتاب الأقضية . سنن أبى داود ٢/٢٧١ . والترمذى ، فى : باب ما جاء لا يقضى القاضى وهو غضبان ، من أبواب الأحكام . عارضة الأحوذى ٦/٧٧ ، ٧٨ . =

٧/١١ظ مَعْناه من سائرِ ما ذكرنَاه . ويُسَلِّمُ على مَن يمُرُّ به (٥٢ مِن المُسلمين ٥٢) فى طريقِه ، /ويَذْكُرُ اللهَ بقلبِه ولسانِه حتَّى يأْتِىَ مَجْلِسَه ، ويُسْتَحَبُّ أن يجعلَه فى موضعٍ بارزٍ للناسِ فسيحٍ ، كالرَّحبَةِ والفَضاءِ الواسعِ أو الجامعِ . ولا يُكْرَهُ القضاءُ فى المساجدِ(٥٣) ، فعلَ ذلك شُرَيحٌ ، والحسنُ ، والشَّعْبِىُّ ، ومُحارِبُ بنُ دِثارٍ ، ويحيى بنُ يَعْمَرَ ، وابنُ أبى ليلى ، وابنُ خَلْدَةَ(٥٤) ، قاضٍ لِعُمرَ بنِ عبدِ العزيزِ ، رَضِىَ اللهُ عنه . ورُوِىَ عن عمرَ وعثمانَ وعلىٍّ ، أنَّهم كانوا يَقْضُون فى المسجدِ . وقال مالكٌ : القضاءُ فى المسجدِ مِن أمرِ النَّاسِ القديمِ . وبه قال مالكٌ ، وإسحاقُ ، وابنُ المُنذِرِ . وقالَ الشَّافعىُّ : يُكرَه ذلك ، إلَّا أنْ يتَّفِقَ خَصْمانِ عندَه فى المسجدِ ؛ لما رُوِىَ أنَّ عمرَ كتبَ إلى القاسمِ بنِ عبدِ الرحمنِ ، أنْ لا تَقْضِىَ فى المسجدِ ؛ لأنَّه تأْتيكَ الحائضُ والجنبُ . (٥٥ولأنَّ الحاكمَ يأْتِيه الذِّمِّىُّ والحائضُ والجُنُبُ ٥٥) ، وتَكْثُرُ غاشِيَتُه ، ويَجْرِى بينهم اللَّغَطُ والتَّكاذُبُ والتَّجاحُد ، وربما أدَّى إلى السَّبِّ وما لم تُبْنَ له المساجدُ . ولَنا ، إجْماعُ الصحابةِ بما قد رَوَيْناه عنهم . وقال الشَّعْبِىُّ : رأيتُ عمرَ وهو (٥٦) مُسْتَنِدٌ(٥٧) إلى القِبلةِ ، يَقضِى بينَ الناسِ . وقال مالكٌ : هو مِن أمرِ النَّاسِ القديمِ . ولأنَّ القضاءَ قُرْبَةٌ وطاعةٌ وإنْصافٌ بين الناسِ ، فلم يُكْرَه فى المسجدِ ، ولا نَعْلَمُ صِحَّةَ ما رَوَوه عن عمرَ ، وقد رُوِىَ عنه خِلافُه . وأمَّا الحائضُ ، فإنْ عَرَضَتْ لها حاجَةٌ إلى القضاءِ ، وَكَّلَتْ ، أو أتَتْه فى منزلِه . والجُنُبُ يَغْتسِلُ ويدْخُلُ ، والذِّمِّىُّ يجوزُ دُخولُه بإذْنِ مسلمٍ . وقد كان النَّبِىُّ ﷺ يَجْلِسُ فى مسجدِه ، مع حاجةِ الناسِ إليه

= والنسائى ، فى : باب النهى عن أن يقضى فى قضاء بقضاءين ، من كتاب القضاة . المجتبى ٨/٢١٦ ، ٢١٧ .

(٥٢-٥٢) سقط من : الأصل ، ب .

(٥٣) انظر لذلك ما أخرجه البخارى ، فى : باب من قضى ولاعن فى المسجد ، من كتاب الأحكام . صحيح البخارى ٩/٨٥ .

(٥٤) عمر بن خلدة ، ويقال : عمر بن عبد الرحمن بن خلدة الزرقى الأنصارى ، تابعى ، ثقة ، مهيب صارم ، ورع عفيف ، ولى قضاء المدينة فى زمن عبد الملك بن مروان .

انظر : تهذيب التهذيب ٧/٤٤٢ . وأخبار القضاة ، لوكيع ١/١٣٠-١٣٣ .

(٥٥-٥٥) سقط من : الأصل . نقل نظر .

(٥٦) سقط من : الأصل .

(٥٧) فى الأصل زيادة : « يعنى » .

للحُكومَةِ والفُتْيَا وغيرِ ذلك من حَوائجِهم ، وكان أصْحابُه يُطالِبُ بعضُهم بعضًا بالحُقوقِ فى المسجِدِ ، وربَّما رَفَعُوا أصْواتَهم . فقد رُوِىَ عن كعبِ بنِ مالكٍ /أنَّه قال : تقاضَيْتُ ابنَ أبى حَدْرَدٍ دَيْنًا فى المسجِدِ ، حتى ارتفعتْ أصْواتُنا ، فخرجَ النَّبىُّ ﷺ ، فأشارَ إلىَّ ، أنْ ضَعْ مِن دَيْنِك الشَّطْرَ . فقُلْتُ : نعم يا رسولَ اللهِ ، فقال : « فَقُمْ فَاقْضِهِ »[58] . ويَنْبَغِى أنْ يكونَ جُلوسُه فى وَسَطِ البلدِ ، لئلَّا يَبْعُدَ على قاصِدِيه ، ولا يتَّخذَ حاجِبًا يَحجُبُ الناسَ عن الوُصولِ إليه ؛ لما رَوَى القاسِمُ بنُ مُخَيْمِرَةَ ، عن أبى مريمَ صاحبِ رسولِ اللهِ ﷺ ، أنَّه قال : سمعتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقول : « مَنْ وَلِىَ مِنْ أُمُورِ النَّاسِ شَيْئًا ، وَاحْتَجَبَ دُونَ حَاجَتِهِمْ ، احْتَجَبَ اللهُ دُونَ حَاجَتِهِ وَفَاقَتِهِ وَفَقْرِهِ » . رَوَاه التِّرمِذِىُّ[59] . ولأنَّ حاجِبَه ربَّما قدَّمَ المُتأخِّرَ وأخَّرَ المُتقدِّمَ لِغَرَضٍ له ، وربَّما كسَرَهم بحَجْبِهم والاسْتِئْذانِ لهم . ولا بأْسَ باتِّخاذِ حاجِبٍ فى غيرِ مجلسِ القضاءِ . ويُبْسَطُ له شىءٌ[60] يجْلِسُ عليه[60] ، ولا يَجلسُ على التُّرابِ ، ولا على حَصِيرِ المسجِدِ ؛ لأنَّ ذلك يَذْهبُ بهَيْبَتِه مِن أعْيُنِ الخُصومِ ، ويجْعلُ جُلوسَه مُسْتقبِلَ القبلةِ ؛ لأنَّ خيرَ المجالسِ[61] ما استُقْبِلَ به القبلةُ . وهذه الآدابُ المذكورةُ فى هذا الفصلِ ليستْ شَرْطًا فى

٨/١١و

---

(٥٨) أخرجه البخارى ، فى : باب التقاضى والملازمة فى المسجد ، وباب رفع الصوت فى المساجد ، من كتاب الصلاة ، وفى : باب كلام الخصوم بعضهم فى بعض ، من كتاب الخصومات ، وفى : باب الصلح بالدين والعين ، من كتاب الصلح . صحيح البخارى ١/١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٧ ، ٣/١٦٠ ، ٢٤٦ . ومسلم ، فى : باب استحباب الوضع من الدين ، من كتاب المساقاة . صحيح مسلم ٣/١١٩٢ . وأبو داود ، فى : باب فى الصلح ، من كتاب الأقضية . سنن أبى داود ٢/٢٧٣ . والنسائى ، فى : باب حكم الحكم من داره ، من كتاب القضاة . المجتبى ٨/٢١٠ . وابن ماجه ، فى : باب الحبس فى الدين والملازمة ، من كتاب الصدقات . سنن ابن ماجه ٢/٨١١ . والدارمى ، فى : باب فى إنظار المعسر ، من كتاب البيوع . سنن الدارمى ٢/٢٦١ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٦/٣٩٠ .

(٥٩) فى : باب ما جاء فى إمام الرعية ، من أبواب الأحكام . عارضة الأحوذى ٦/٧٤ .

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب فيما يلزم الإمام من أمر الرعية والحجبة عنهم ، من كتاب الإمارة . سنن أبى داود ٢/١٢٢ . والبيهقى ، فى : باب ما يستحب للقاضى ، من كتاب آداب القاضى . السنن الكبرى ١٠/١٠١ ، ١٠٢ .

(٦٠ – ٦٠) سقط من : م .

(٦١) فى الأصل : « المجلس » .

الحُكْمِ ، إلَّا[٦٢] الْخُلُوَّ مِن الغَضَبِ وما فى معناه ، فإنَّ فى اشْتراطِه رِوايتَيْنِ .

فصل : وإذا جلسَ الحاكمُ فى مجلسِه ، فأوَّل ما يَنْظُرُ فيه أمرُ المَحْبُوسِينَ ؛ لأنَّ الحبسَ عذابٌ ، وربَّما كان فيهم مَن لا يَسْتحِقُّ البقاءَ فيه ، فيُنْفِذُ إلى حَبْسِ القاضى الذى كانَ قبلَه ثِقَةً ، يكْتُبُ اسمَ كلِّ مَحْبُوسٍ ، وفيمَ حُبِسَ ؟ ولمن حُبِسَ ؟ فيحملُه إليه ، فيأمرُ مُنادِيًا يُنادِى فى البلدِ ثلاثةَ أيامٍ : ألا إنَّ القاضِىَ فُلانَ بنَ فُلانٍ يَنْظرُ فى أمْرِ المَحْبوسِين يومَ كذا ، فمَن كان له مَحْبُوسٌ فلْيَحْضُرْ . فإذا حضَرَ ذلك اليومُ ، وحضَرَ الناسُ ، تركَ الرِّقاعَ التى فيها اسمُ المَحْبُوسِين بين يدَيْه ، ومَدَّ يدَه إليها ، فما وقَعَ فى / يدِه منها نظرَ إلى اسمِ المَحْبُوسِ ، وقال : مَن خَصْمُ فلانٍ المَحْبوسِ . فإذا قالَ خَصْمُه : أنا . بعثَ معه ثِقَةً إلى الحَبْسِ ، فأخْرَجَ خَصْمَه ، وحضَرَ معه مَجْلسَ الحُكْمِ ، ويفعلُ ذلك فى قَدْرِ ما يعلمُ أنَّه يتَّسِعُ زمانُه للنَّظَرِ فيه فى ذلك المجلسِ ، ولا يُخْرِجُ غيرَهم ، فإذا حضَرَ المحبوسُ وخَصْمُه ، لم يسْأَلْ خَصْمَه : لمَ حَبَسْتَه ؟ لأنَّ الظاهرَ أنَّ الحاكمَ إنَّما حبسَه بحَقٍّ ، لكنْ يسْأَلُ المحبوسَ : بِمَ حُبِستَ ؟ ولا يخْلُو جَوابُه من خمسةِ أقسامٍ ؛ أحدُها ، أن يقولَ : حبسَنِى بحقٍّ له حالٍّ ، أنا مَلِىءٌ به[٦٣] . فيقولُ له الحاكمُ : اقْضِهِ ، وإلَّا رَدَدْتُك فى الحَبْسِ . الثانى ، أنْ يقولَ : له علىَّ دَينٌ ، أنا مُعْسِرٌ به . فيَسْأَلُ خَصْمَه ، فإن صدَّقَه ، فَلَّسَهُ الحاكمُ وأطْلَقَه . وإنْ كذَّبه ، نظَرَ فى سَبَبِ الدَّيْنِ ، فإنْ كانَ شيئًا حصَلَ له به مالٌ ، كقَرْضٍ أو شِراءٍ ، لم يَقْبَلْ قولَه فى الإعْسارِ إلَّا ببَيِّنةٍ بأنَّ مالَه تلِفَ أو نَفِدَ ، أو ببيِّنةٍ أنَّه مُعْسِرٌ ، فيزُولُ الأصلُ الذى ثبَتَ ، ويكونُ القولُ قولَه فيما يدَّعِيهِ عليه من المالِ . وإنْ لم يثْبُتْ له أصلُ مالٍ ، ولم تكُنْ لخَصْمِه بَيِّنةٌ بذلك ، فالقولُ قولُ المَحْبُوسِ مع يَمِينِه أنَّه مُعْسِرٌ ؛ لأنَّ الأصلَ الإعْسارُ . وإن شَهِدتْ لخَصْمِه بَيِّنةٌ بأنَّ له مالًا ، لم تُقْبَلْ حتى يُعيِّن[٦٤] ذلك المالَ بما يتميَّزُ به ، فإنْ شَهِدتْ عليه البَيِّنةُ

١١/٨ظ

---

(٦٢) فى الأصل زيادة : « أن » .

(٦٣) فى الأصل : « فيه » .

(٦٤) فى ب ، م : « تعين » .

بدارٍ مُعَيَّنةٍ أو غيرِها ، وصدَّقَها ، فلا كلامَ ، وإن كذَّبها ، وقال : ليس هذا لى ، وإنَّما هو فى يَدِى لغَيْرِى . لم يُقْبَلْ إلَّا أن يُقِرَّ به إلى واحدٍ بعَيْنِه ، فإن كان الذى أقَرَّ له به حاضِرًا ، نَظَرْتَ ، فإن كذَّبه فى إقْرارِه ، سقَطَ ، وقُضِىَ من المالِ دَيْنُه ، وإنْ صدَّقه نَظَرْتَ ، فإن كان له به بَيِّنَةٌ ، فهو أوْلَى ؛ لأنَّ له بَيِّنَةً ، وصاحبُ اليَدِ يُقِرُّ له به ، وإن لم تَكُنْ له بَيِّنَةٌ ، فذَكَرَ القاضى أنَّه لا يُقْبَلُ قولُهما ، ويُقْضَى الدَّيْنُ منه ؛ لأنَّ الْبَيِّنَةَ شَهِدتْ لصاحبِ اليدِ بالمِلْكِ ، / فتَضَمَّنَتْ شَهادتُهما(٦٥) وُجوبَ القضاءِ منه ، فإذا لم تُقْبَلْ شَهادتُهما(٦٥) فى حقِّ نَفْسِه ، قُبِلَتْ فيما تضَمَّنَتْه ؛ لأنَّه حقٌّ لغيرِه ؛ ولأنَّه مُتَّهَمٌ فى إقْرارِه لغيرِه ، لأنَّه قد يفْعَلُ ذلك ليُخَلِّصَ مالَه ، ويعُودَ إليه ، فتَلْحَقُه تُهْمَةٌ ، فلم تَبْطُلِ البَيِّنَةُ بقَوْلِه . وفيه وَجْهٌ آخَرُ ، يثْبُتُ الإقْرارُ ، وتَسْقُطُ البَيِّنَةُ ؛ لأنَّها تشْهَدُ بالمِلْكِ لمن لا يَدَّعِيه ويُنْكِرُه . الجوابُ الثالث ، أن يقولَ : حبسَنى لأنَّ البَيِّنَةَ شَهِدتْ علىَّ لخَصْمِى بحَقٍّ ليبْحثَ عن حالِ الشُّهودِ . فهذا يَنْبَنِى على أصلٍ ، وهو أنَّ الحاكمَ هل له ذلك أو لَا ؟ فيه وَجْهانِ ؛ أحدُهما ، ليس له ذلك ؛ لأنَّ الحَبْسَ عذابٌ ، فلا يَتَوجَّه عليه قبلَ ثُبوتِ الحقِّ عليه . فعلى هذا لا يَرُدُّه إلى الحَبْسِ إن صدَّقَه خَصْمُه فى هذا . والثانى ، يجوزُ حَبْسُه ؛ لأنَّ المُدَّعِىَ قد أقامَ ما عليه ، وإنَّما بَقِىَ ما على الحاكمِ من البَحْثِ . ولأصْحابِ الشَّافعىِّ وَجْهانِ كهٰذَيْن ، فعلى هذا الوَجْهِ ، يرُدُّه إلى الحَبْسِ حتى يَكْشِفَ عن حالِ شُهودِه . وإن كذَّبه خَصْمُه ، وقال : بل قد عَرَفَ الحاكمُ عَدالةَ شُهودِى ، وحكَمَ عليه بالحقِّ . فالقولُ قولُه ؛ لأنَّ الظَّاهرَ أنَّ حَبْسَه بحَقٍّ . الجوابُ الرابعُ ، أنْ(٦٦) يقولَ : حبَسنِى الحاكمُ بثَمَنِ كلبٍ ، أو قِيمةِ خمرٍ أرَقْتُه لذِمِّىٍّ ؛ لأنَّه كان يرى ذلك . فإنْ صدَّقَه خَصْمُه ، فذكَرَ القاضى أنَّه يُطْلِقُه ؛ لأنَّ غُرْمَ هذا ليس بواجبٍ . وفيه وَجْهٌ آخَرُ ، أنَّ الحاكمَ يُنفِّذُ حكمَ الحاكمِ الأوَّلِ ؛ لأنَّه ليس له نَقْضُ حُكْمِ غيرِه باجْتهادِه . وفيه وَجْهٌ آخَرُ ، أنَّه يتوقَّفُ ويجْتَهِدُ أن يَصْطلِحا على شىءٍ ؛ لأنَّه لا يُمْكِنُه

١١/٩و

---

(٦٥) فى ب ، م : « شهادتها » .

(٦٦) سقط من : الأصل ، م .

فِعْلُ أحدِ الأمْرَيْن المُتقدِّمَيْن . وللشَّافعيِّ قَوْلان ، كهٰذَيْن الوَجْهَيْنِ الأخِيرَيْنِ . وإن كذَّبه خَصْمُه ، وقال : بل حُبِسْتَ بحقٍّ واجبٍ غيرِ هذا . فالقولُ قولُه ؛ لأنَّ الظاهرَ حَبْسُه بحَقٍّ . الجوابُ الخامسُ ، أن يقولَ : حُبِسْتُ ظُلْمًا ، ولا حقَّ عليَّ . ٠/ فيُنادِى مُنادِى الحاكمِ بذِكْرِ ما قالَه ، فإن حضرَ رجلٌ فقال : أنا خَصْمُه . فأنْكَرَه ، وكانت للمُدَّعِى بَيِّنَةٌ ، كُلِّفَ الجوابَ على ما مَضَى ، وإن لم تكُنْ له بَيِّنَةٌ ، أو لم يظْهَرْ له خَصْمٌ ، فالقولُ قولُه مع يَمِينِه أنَّه لا خَصْمَ له ، أو لا حَقَّ عليه ، ويُخْلَى سَبِيلُه .

٩/١١ ظ

فصل : ثم يَنْظُرُ فى أمرِ الأوْصِيَاءِ ؛ لأنَّهم يكونون ناظِرِينَ فى أمْوالِ اليَتامَى والمَجانينِ وتَفْرِقَةِ الوَصِيَّةِ بين المساكينِ ، فيَقْصِدُهم الحاكمُ بالنَّظَرِ ؛ لأنَّ المَنْظُورَ عليه لا يُمْكِنُه المطالبةُ بحقِّه ، فإنَّ الصغيرَ والمجنونَ لا قولَ لهما ، والمساكينَ لا يتَعيَّنُ الأخْذُ منهم ، فإذا قَدِمَ إليه الوَصِيُّ ، فإن كان الحاكمُ قَبْلَه نَفَّذَ وَصِيَّتَه ، لم يَعْزِلْه ؛ لأنَّ الحاكمَ ما نفَّذَ وَصِيَّتَه إلَّا وقد عرَفَ أهْلِيَّتَه فى الظَّاهِرِ ، ولكن يُراعِيه ، فإن تغَيَّرتْ حالُه بفِسْقٍ أو ضَعْفٍ ، أضافَ إليه أمِينًا قَوِيًّا يُعِينُه ، وإنْ كان الأوَّلُ ما نَفَّذَ وَصِيَّتَه ، نَظَرَ فيه ، فإن كانَ أمِينًا قَوِيًّا ، أقرَّه ، وإن كان أمِينًا ضَعِيفًا ، ضَمَّ إليه مَن يُعِينُه ، وإنْ كان فاسِقًا ، عزَلَه وأقامَ غيرَه . وعلى قولِ الْخِرَقِىِّ ، يُضَمُّ إليه أمينٌ يَنْظُرُ عليه . وإن كان قد تصرَّفَ ، أو فرَّقَ الوَصِيَّةَ ، وهو أهلٌ للوَصِيَّةِ ، نَفَّذَ تَصرُّفَه ، وإن كان ليس بأهلٍ ، وكان أهلُ الوَصِيَّةِ بالِغِينَ عاقِلِينَ مُعيَّنِينَ ، صَحَّ الدَّفْعُ إليهم ؛ لأنَّهم قَبَضُوا حُقوقَهم ، وإن كانوا غيرَ مُعيَّنِينَ ، كالفقراءِ والمساكينِ ، ففيه وَجْهان ؛ أحدهما ، عليه الضَّمانُ ، ذكَرَه القاضى ، وأصْحابُ الشافعيِّ ؛ لأنَّه ليس له التَّصرُّفُ . والثانى ، لا ضَمانَ عليه ؛ لأنَّه أوْصَلَه إلى أهلِه . وكذلك إن فرَّقَ الوَصِيَّةَ غيرُ المُوصَى إليه بتَفْرِيقِها(٦٧) ، فعلى وَجْهَيْنِ .

فصل : ثم يَنْظُرُ فى أُمَناءِ الحاكمِ ، وهم مَن رَدَّ إليهم الحاكمُ النَّظَرَ فى أمرِ الأطفالِ ، وتَفْرِقةِ الوَصايا التى لم يُعَيَّنْ لها وَصِىٌّ ، فإن كانوا بحالِهم ، أقَرَّهم ؛ لأنَّ الذى

---

(٦٧) فى الأصل : « بتفرقتها » .

قبلَه وَلَّاهم، ومَن تغيَّرَ حالُه منهم ، عزَلَه إن فسَقَ ، وإن / ضَعُفَ، ضَمَّ إليه أمِينًا .

فصل : ثم ينْظُرُ فى أمرِ الضَّوالِّ واللُّقَطِةِ التى تَوَلَّى الحاكمُ حِفْظَها ؛ فإن كانتْ ممَّا يُخافُ تَلَفُه كالحيوانِ ، أو فى حِفْظِه مُؤْنَةٌ كالأموالِ الجافِيَةِ ، باعَها ، وحَفِظَ ثمنَها لأرْبابِها ، وإن لم تكُنْ كذلك كالأثمانِ ، حَفِظَها لأرْبابِها ، ويكْتُبُ عليها لِتُعَرَّفَ .

١٨٦٥ - مسألة ؛ قال : (وَلَا يَحْكُمُ الْحَاكِمُ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَهُوَ غضْبَانُ)

لا خِلافَ بين أهلِ العلمِ فيما علِمْناه ، فى أنَّ القاضىَ لا يَنْبَغِى له أنْ يقْضِىَ وهو غَضْبانُ . كَرِهَ ذلك شُرَيْحٌ ، وعمرُ بنُ عبدِ العزيزِ ، وأبو حنيفةَ ، والشَّافعىُّ . وكتبَ أبو بَكْرَةَ إلى عبدِ اللهِ بنِ أبى بَكرةَ وهو قاضٍ بسِجِسْتَانَ ، أنْ لا تَحْكُمَ بين اثنَيْن وأنتَ غَضْبانُ ؛ فإنى سمعتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقولُ : « لا يَحْكُمْ أحَدٌ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَهُوَ غَضْبَانُ » . مُتَّفَقٌ عليه[١] . وكتبَ عمرُ ، رَضِىَ اللهُ عنه ، إلى أبى موسى : إيَّاكَ والغَضَبَ ، والقَلَقَ ، والضَّجَرَ ، والتَّأذِّى بالناسِ ، والتَّنَكُّرَ لهم عندَ الخُصومةِ ، فإذا رأيتَ الخَصْمَ يتعمَّدُ الظُّلْمَ ، فأوْجِعْ رأسَه[٢] . ولأنَّه إذا غضِبَ تغيَّرَ عقلُه ، ولم يَسْتَوْفِ رَأْيَه وفِكْرَه . وفى معنى الغضبِ كلُّ ما شَغَلَ فكرَه ، من الجُوعِ المُفْرِطِ ، والعَطَشِ الشَّدِيدِ ، والوَجَعِ المُزْعِجِ ، ومُدافَعةِ أحدِ الأخْبَثَيْنِ ، وشِدَّةِ النُّعاسِ ، والهَمِّ ، والغَمِّ ، والحُزْنِ ، والفرَحِ ، فهذه كلُّها تَمْنَعُ الحاكمَ ؛ لأنَّها تَمْنَعُ حضورَ القلبِ ، واسْتيفاءَ الفكرِ ، الذى يُتوصَّلُ به إلى إصابةِ الحقِّ فى الغالبِ ، فهى فى معنى الغضَبِ المَنْصوصِ عليه ، فتَجْرِى مَجْراهُ . فإن حكَمَ فى الغضبِ أو ما شاكلَه ، فحُكِىَ عن القاضى ، أنَّه لا يَنْفُذُ قَضاؤُه ؛ لأنَّه مَنْهِىٌّ عنه ، والنَّهْىُ يَقْتَضِى فسادَ المَنْهِىِّ عنه[٣] . وقال فى « المُجَرَّدِ » : يَنْفُذُ قَضاؤُه . وهو مذهبُ الشَّافعىِّ ؛ لما رُوِىَ ، أنَّ النَّبِىَّ ﷺ اختصمَ إليه الزُّبَيْرُ

---

(١) تقدم تخريجه ، فى صفحة ١٩ ، ٢٠ .

(٢) أخرجه عبد الرزاق ، فى : باب القضاة ، من كتاب الجامع . المصنف ١١/٣٢٨ ، ٣٢٩ .

(٣) سقط من : الأصل .

ورجلٌ من الأنصارِ ، فى شِرَاجِ الحَرَّةِ[٤] ، فقال النَّبِىُّ ﷺ للزُّبَيْرِ : « اسْقِ ، ثُمَّ أَرْسِلِ الْمَاءَ إِلَى جَارِكَ » . فقال الأنصارِىُّ : أَنْ كَانَ ابنَ عمَّتِك . فغضِبَ رسولُ اللهِ ﷺ / وقال للزُّبَيْرِ : « اسْقِ ، ثُمَّ احْبِسِ الْمَاءَ حَتَّى يَبْلُغَ الْجَدْرَ[٥] » . مُتَّفَقٌ عليه[٦] . فحكمَ فى حالِ غَضَبِه . وقيل : إنما يَمْنَعُ الغضبُ الحاكمَ[٧] إذا كانَ قبلَ أنْ يتَّضِحَ له الحُكمُ فى المسألةِ ، فأمَّا إن اتَّضَحَ الحُكْمُ ، ثم عَرَضَ الغضبُ ، لم يَمْنَعْه ؛ لأنَّ الحقَّ قد استَبانَ قبلَ الغضبِ ، فلا يُؤَثِّرُ الغضبُ فيه .

١٠/١١ظ

١٨٦٦ – مسألة ؛ قال : (وَإِذَا نَزَلَ بِهِ الأَمْرُ المُشْكِلُ عَلَيْهِ مِثْلُهُ ، شَاوَرَ فِيهِ أَهْلَ الْعِلْمِ وَالأَمَانَةِ)

وجُمْلتُه أنَّ الحاكمَ إذا حَضَرَتْه قضيَّةٌ تَبَيَّنَ له حُكْمُها فى كتابِ اللهِ تعالى ، أو سُنَّةِ رسولِه ، أو إجْماعٍ ، أو قياسٍ جَلىٍّ ، حكمَ ولم يَحْتَجْ إلى رَأْىِ غيرِه ؛ لقولِ رسولِ اللهِ ﷺ لمُعاذٍ حين بَعَثَه إلى اليمنِ : « بِمَ تَحْكُمُ ؟ » قال : بكتابِ اللهِ . قال : « فَإِنْ لَمْ تَجِدْ ؟ » . قال : بسُنَّةِ رسولِ اللهِ ﷺ . قال : « فَإِنْ لَمْ تَجِدْ ؟ » . قال : أجتهدُ رَأْيِى ، ولا آلُو . قال : « الحَمْدُ للهِ الَّذِى وَفَّقَ رَسُولَ رَسُولِ اللهِ لِمَا يُرْضِى رَسُولَ اللهِ »[١] . وإن احْتاجَ إلى الاجْتهادِ ، اسْتُحِبَّ له أنْ يُشاوِرَ ؛ لقولِ اللهِ تعالى : ﴿ وَشَاوِرْهُمْ فِى ٱلْأَمْرِ ﴾[٢] . قال الحسنُ : إنْ كان رسولُ اللهِ ﷺ لَغَنِيًّا عن مُشاوَرَتِهم ، وإنَّما أرادَ أن يَستَنَّ بذلك الحُكَّامُ بعدَه[٣] . وقد شاوَرَ النَّبِىُّ ﷺ أصحابَه

---

(٤) شراج الحرة : مسيل الماء منها إلى السهل .

(٥) الجدر : الحائط ، كالجدار .

(٦) تقدم تخريجه ، فى : ١٦٨/٨ ، ١٦٩ .

(٧) فى ب : « الحكم » .

(١) تقدم تخريجه ، فى : ٢٧٥/١ ، ٥/٤ .

(٢) سورة آل عمران ١٥٩ .

(٣) أخرجه البيهقى ، فى : باب مشاورة القاضى والوالى فى الأمر ، من كتاب آداب القاضى . السنن الكبرى ١٠٩/١٠ .

في أُسارَى بَدْرٍ[٤] ، وفي مُصالحةِ الكفَّارِ يومَ الخَنْدقِ[٥] ، وفي لِقاءِ الكُفَّارِ يومَ بَدْرٍ[٦] . ورُوِيَ : ما كان أحَدٌ أكْثرَ مُشاوَرةً لأصحابِه مِن رسولِ اللهِ ﷺ[٧] . وشاورَ أبو بكرٍ النـاسَ في ميراثِ الجَـدَّةِ[٨] ، وعمـرُ في ديـةِ الجنيـنِ[٩] ، وشاورَ الصحابـةَ في حَدِّ الخمرِ[١٠] . ورُوِيَ : أنَّ عمرَ كان يكونُ عنده جماعةٌ من أصحابِ رسولِ اللهِ ﷺ ، منهم عثمانُ وعليٌّ وطَلْحةُ والزُّبَيْرُ وعبدُ الرحمنِ بنُ عَوفٍ ، إذا نزلَ به الأمْرُ شاورَهم فيه[١١] . ولا مُخالِفَ في اسْتِحْبابِ ذلك ، قال أحمد : لمَّا وَلِيَ سعدُ بنُ إبراهيمَ قضاءَ المدينةِ ، كان يجلسُ بين القاسِمِ وسالِمٍ يُشاوِرُهما ، ووَلِيَ مُحارِبُ بنُ دِثارٍ قضاءَ الكوفةِ ، فكان يَجْلِسُ بين الحَكَمِ وحَمَّادٍ يُشاوِرُهما ، ما أحْسَنَ / هذا لو كان الحُكَّامُ يَفْعلونَه ، يُشاوِرُونَ ويَنْتَظِرُون . ولأنَّه قد يَنْتَبِهُ بالمُشاورةِ ، ويتذَكَّرُ ما نَسِيَه بالمُذاكرةِ ، ولأنَّ الإحاطةَ بجميعِ العُلومِ مُتعذِّرةٌ . وقد يَنْتَبِهُ لإصابةِ الحقِّ ومَعْرِفةِ الحادثةِ مَن هو دونَ القاضى ، فكيفَ بمن يُساوِيه أو يَزيدُ عليه ! فقد رُوِيَ أنَّ أبا بكرٍ الصِّدِّيقَ ، رَضِىَ اللهُ عنه ، جاءتْه الجَدَّتانِ ، فورَّثَ أُمَّ الأُمِّ ، وأسْقَطَ أُمَّ الأبِ ، فقال له عبدُ الرحمنِ بنُ سَهْلٍ : يا خَليفةَ رسولِ اللهِ ، لقد أسْقَطْتَ التي لو ماتَتْ وَرِثَها ، وورَّثْتَ التي لو[١٢] ماتتْ لم يَرِثْها . فرجعَ أبو بكرٍ ، فأشْرَكَ بينهما[١٣] . وروَى عمرُ بنُ شَبَّةَ ، عن الشَّعْبِيِّ ،

١١/١١و

---

(٤) تقدم تخريجه ، في : ٤٥/١٣ .

(٥) انظر ما تقدم في : ١٥٦/١٣ .

(٦) أخرجه مسلم ، في : باب غزوة بدر ، من كتاب الجهاد والسير . صحيح مسلم ١٤٠٣/٣ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢١٩/٣ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ . وانظر : الدر المنثور ١٦٣/٣ .

(٧) أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء في المشورة ، من كتاب الجهاد . عارضة الأحوذي ٢١٠/٧ . والبيهقي ، في : باب مشاورة الوالي والقاضي في الأمر ، من كتاب آداب القاضي . السنن الكبرى ١٠٩/١٠ . والإمام الشافعي ، انظر : كتاب الأحكام والأقضية ، من ترتيب المسند ١٧٧/٢ .

(٨) تقدم تخريجه ، في : ٥٤/٩ .

(٩) تقدم تخريجه ، في : ٦٠/١٢ .

(١٠) تقدم تخريجه ، في : ٤٩٤/١٢ .

(١١) انظر ما أخرجه البيهقي ، في : باب من يشاور ، من كتاب آداب القاضي . السنن الكبرى ١١٣/١٠

(١٢) سقط من : الأصل .

(١٣) تقدم تخريجه ، في : ٥٥/٩ .

أنَّ كعبَ بنَ سُورٍ[14] ، كان جالِسًا عند عمرَ ، فجاءتْه امرأةٌ ، فقالتْ: يا أميرَ المؤمنين ، ما رأيتُ رجلًا قطُّ أفضلَ من زَوْجِى ، واللهِ إنَّه لَيَبِيتُ ليلَه قائمًا ، ويَظَلُّ نهارَه صائمًا فى اليومِ الحارِّ ما يُفْطِرُ . فاسْتَغْفَرَ لها ، وأثْنَى عليها ، وقال : مِثْلُكِ أُثْنَى[15] الخيرِ . قال : واسْتَحْيَتِ المرأةُ فقامَتْ راجعةً ، فقال كعبٌ : يا أميرَ المؤمنين، هلَّا أعْدَيْتَ المرأةَ على زَوْجِها ؟ قال : وما شَكَتْ ؟ قال : شَكَتْ زَوْجَها أشَدَّ الشَّكايةِ . قال : أوَ ذاك أرادَتْ ؟ قال : نعم . قال : رُدُّوا علىَّ المرأةَ . فقال : لا بَأْسَ بالحقِّ أن تَقُولِيه ، إنَّ هذا زعَمَ أنَّكِ جئْتِ تَشْكِينَ زوجَك ، أنَّه يَجْتنِبُ فِراشَكِ . قالتْ : أجَلْ ، إنِّى امرأةٌ شابَّةٌ ، وإنِّى لَأَبْتغِى ما يَبْتَغِى النِّساءُ. فأرْسَلَ إلى زَوْجِها، فجاء، فقال لكعبٍ : اقْضِ بينهما . قال : أميرُ المؤمنينَ أحَقُّ أن يَقْضِيَ بينهما . قال : عَزَمْتُ عليك لَتَقْضِيَنَّ بينهما ، فإنَّك فَهِمْتَ مِن أمرِهما ما لم أفْهَمْ. قال: فإنِّى أرَى كأنَّها امرأةٌ[16] عليها ثلاثُ نِسْوةٍ، هى[17] رابِعتُهنَّ، فأقضِى له بثلاثةِ أيامٍ ولَيالِيهنَّ[18] يَتعبَّدُ فيهنَّ ، ولها يومٌ وليلةٌ . فقال عمرُ : واللهِ ما رَأْيُك الأوَّلُ أعْجبَ إلىَّ من الآخِرِ ، اذْهَبْ فأنتِ قاضٍ على البصرةِ[19] . إذا ثبتَ هذا ، فإنَّه يُشاوِرُ أهلَ العلمِ والأمانةِ ؛ لأنَّ مَن ليس كذلك فلا قَوْلَ له فى الحادثةِ ، ولا يُسْكَنُ إلى قولِه. / قال سُفْيانُ : ولْيَكُنْ أهلُ مَشُورتِك أهلَ التَّقْوَى وأهلَ الأمانةِ . ويُشاوِرُ المُوافقينَ والمُخالفينَ ، ويَسألُهم عن حُجَّتِهم ، لِيَبِينَ له الحقُّ.

١١/١١ظ

فصل : والمُشاورةُ هٰهُنا لاسْتخْراجِ الأدِلَّةِ ، ويَعْرِفُ الحقَّ بالاجْتهادِ ، ولا يجوزُ أن يُقلِّدَ غيرَه ، ويحْكُمَ بقولِ سِواهُ ، سواءٌ ظهرَ له الحقُّ فخالفَه غيرُه فيه ، أو لم يَظْهَرْ له شيءٌ ، وسَواءٌ ضاقَ الوقتُ ، أو لم يَضِقْ . وكذلك ليس للمُفتِى الفُتْيا بالتَّقْليدِ .

---

(١٤) فى م : « سوار » . خطأ .

(١٥) فى ب ، م : « أثنى » .

(١٦) سقط من : م .

(١٧) فى الأصل : « وهى » .

(١٨) فى ب ، م : « بلياليهن » .

(١٩) تقدم تخريجه ، فى : ٢٣٨/١٠ .

وبهذا قال الشَّافعيُّ ، وأبو يوسفَ ، ومحمدٌ . وقال أبو حنيفةَ : إذا كان الحاكمُ مِن أهلِ الاجْتهادِ ، جازَ له تَرْكُ رَأْيِه لرَأْيِ مَن هو أفقهُ منه عندَه إذا صارَ إليه ، فهو ضَرْبٌ من الاجتهادِ . ولأنَّه يعْتقِدُ أنَّه أعْرَفُ منه بطريقِ الاجْتهادِ . ولَنا ، أنَّه من أهلِ الاجتهادِ ، فلم يجُزْ له تَقليدُ غيرِه ، كما لو كان مِثْلَه ، كالمُجْتهدين فى القِبْلةِ ، وما ذكَرَه[٢٠] ليس بصحيحٍ ؛ فإنَّ مَن هو أفْقَهُ منه يجوزُ عليه الخَطَأُ ، فإذا اعْتقدَ أنَّ ما قالَه خطأٌ ، لم يجُزْ له أنْ يعْملَ به ، وإن كان لم يَبِنْ له الحقُّ ، فلا يجوزُ له أن يَحْكُمَ بما يجوزُ أن يَبِينَ له خَطؤُه إذا اجْتهدَ .

فصل : قال أصحابُنا : يُسْتحبُّ أن يُحْضِرَ مجلسَه أهلَ العلمِ مِن كلِّ مذهبٍ ، حتى إذا حدَثَتْ حادثةٌ ، يَفْتقِرُ إلى أنْ يسألَهم عنها سألَهم ، ليَذْكُروا أدِلَّتَهم فيها وجوابَهم عنها ، فإنَّه أسْرَعُ لاجتهادِه ، وأقْرَبُ لصَوابِه ، فإن حكَمَ باجْتهادِه ، فليس لأحدٍ منهم أن يَرُدَّ عليه وإن خالفَ اجْتهادَه ؛ لأنَّ فيه افْتِياتًا عليه ، إلَّا أن يحْكُمَ بما يخالفُ نَصًّا[٢١] أو إجْماعًا .

فصل : وينْبَغِى له أنْ يُحْضِرَ شُهودَه مجلسَه ، ليَسْتَوْفِىَ بهم الحقوقَ ، وتَثْبُتَ بهم الحُجَجُ والمحاضرُ ، فإن كان ممَّن يَحْكُمُ بعِلْمِه ، فإن شاءَ أدْناهُم إليه ، وإن شاءَ باعَدَهم منه ، بحيثُ إذا احْتاجَ إلى إشْهادِهم على حُكْمِه استَدْعاهم /ليَشهدُوا بذلك ، ١٢/١١و وإن كان ممَّن لا يَحْكُمُ بعِلْمِه ، أجلسَهم بالقُرْبِ منه حتى يَسْمَعُوا كلامَ المُتخاصِمَيْنِ ، لئلَّا يُقِرَّ منهم مُقِرٌّ ثم يُنْكِرَ ويَجْحدَ ، فيَحْفَظُوا عليه إقْرارَه ، ويَشْهدُوا به .

فصل : وإذا اتَّصَلَتْ به الحادثةُ ، واسْتنارَت الحُجَّةُ لأحَدِ الخَصْمَيْنِ ، حَكَمَ . وإن كان فيها لَبْسٌ ، أمرَهما بالصُّلحِ ، فإنْ أبَيَا أخَّرَهما إلى البَيانِ ، فإن عَجَّلَها قبلَ

(٢٠) فى الأصل : « ذكروه » .

(٢١) فى الأصل : « قضاء » .

الْبيانِ ، لم يَصْلُحْ حُكْمُه . وممَّن رأى الإصْلاحَ بين الخَصْمَيْنِ ، شُرَيْحٌ ، وعبدُ اللهِ بنُ عُتْبَةَ ، وأبو حنيفةَ ، والشَّعْبىُّ ، والعَنْبَرِىُّ . ورُوِىَ عن عمرَ ، أنَّه قال : رُدُّوا الخُصومَ حتى يَصْطَلِحُوا ، فإنَّ فَصْلَ القَضاءِ يُحْدِثُ بين القَوْمِ الضَّغائنَ[22] . قال أبو عُبَيْدٍ : إنَّما يَسَعُه الصُّلْحُ فى الأُمورِ المُشْكِلَةِ ، أمَّا إذا اسْتنارتِ الحُجَّةُ لأحَدِ الخَصْمَيْنِ ، وتَبَيَّنَ له مَوْضِعُ الظالمِ ، فليس له أن يَحْمِلَهُما على الصُّلحِ . ونحوُه قولُ عَطاءٍ . واسْتَحْسَنَه ابنُ المُنْذِرِ . ورُوِىَ[23] عن شُرَيحٍ أنَّه ما أصْلَحَ بين مُتحاكِمَيْنِ إلَّا مَرَّةً واحدةً .

فصل : وإذا حدَثَتْ حادثةٌ ، نَظَرَ فى كتابِ اللهِ ، فإنْ وجَدَها ، وإلَّا نَظَرَ فى سنَّةِ رسولِه ، فإن لم يجِدْها ، نظَرَ فى القياسِ ، فألْحقَها بأشْبَهِ الأُصولِ[24] بها ؛ لما ذكَرْنا من حديثِ مُعاذِ بنِ جَبَلٍ ، وهو حديثٌ يرْوِيه عمرُو بنُ الحارثِ ابنُ أخى المُغيرةِ بنِ شعبةَ ، عن رجالٍ مِن أصْحابِ مُعاذٍ مِن أهلِ حِمْص ، وعمرٌو والرجالُ مجهولون ، إلَّا أنَّه حديثٌ مَشْهورٌ فى كُتبِ أهلِ العلمِ ، رواه سعيدُ بنُ منصورٍ ، والإمامُ أحمدُ ، وغيرُهما ، وتلَقَّاه العلماءُ بالقَبولِ ، وجاءَ عن الصَّحابةِ مِن قَوْلِهم ما يُوافقُه ، فرَوَى سعيدٌ ، أنَّ عمرَ قال لشُرَيْحٍ : انْظُرْ ما يَتبيَّنُ لك فى كتابِ اللهِ ، فلا تسأَلْ عنه أحَدًا ، وما لا يَتبيَّنُ لك فى كتابِ اللهِ ، فاتَّبِعْ فيه السُّنَّةَ ، وما لم يتبيَّنْ لك فى السُّنَّةِ ، فاجْتهِدْ فيه رَأْيَك[25] . وعن ابنِ مسعودٍ مثلُ ذلك .

١٢/١١ظ / **١٨٦٧ – مسألة ؛ قال : (وَلَا يَحْكُمُ الْحَاكِمُ بِعِلْمِهِ)**

---

(٢٢) أخرجه عبد الرزاق ، فى : باب هل يرد القاضى الخصوم حتى يصطلحوا ؟ من كتاب البيوع . المصنف ٣٠٣/٨ ، ٣٠٤ . وابن أبى شيبة ، فى : باب فى الصلح بين الخصوم ، من كتاب الأقضية والبيوع . المصنف ٢١٣/٧ ، ٢١٤ .

(٢٣) فى الأصل : « ويروى » .

(٢٤) فى م : « الوصول » تحريف .

(٢٥) أخرجه ، عن عمر ، ومن طريق سعيد بن منصور ، البيهقى ، فى : باب موضع المشاورة . كما أخرجه عن عمر وابن مسعود ، فى : باب ما يقضى به القاضى ، من كتاب آداب القاضى . السنن الكبرى ١١٠/١٠ ، ١١٥ .

ظاهرُ المذهبِ أنَّ الحاكمَ لا يحْكُمُ بعِلْمِه فى حَدٍّ ولا غيرِه ، لا فيما عَلِمَه قبلَ الوِلَايةِ ولا بعدَها . هذا قولُ شُرَيْحٍ ، والشَّعْبِىِّ ، ومالكٍ ، وإسحاقَ ، وأبى عُبَيْدٍ ، ومحمدِ بنِ الحسنِ . وهو أحدُ قَوْلَىِ الشَّافعىِّ . وعن أحمدَ ، رِوايةٌ أُخْرَى : يجوزُ له ذلك . وهو قولُ أبى يوسفَ ، وأبى ثَوْرٍ ، والقولُ الثانى للشَّافعىِّ ، واخْتِيارُ الْمُزَنِىِّ ؛ لأنَّ النبىَّ ﷺ لما قالتْ له هندٌ : إنَّ أبا سُفيانَ رجلٌ شَحِيحٌ ، لا يُعْطِينِى مِن النَّفقةِ ما يَكْفِينِى ووَلَدِى . قال : « خُذِى مَا يَكْفِيكِ وَوَلَدَكِ بِالْمَعْرُوفِ »[1] . فحكَمَ لها مِن غيرِ بَيِّنةٍ ولا إقْرارٍ ، لِعلْمِه بصِدْقِها . ورَوَى ابنُ عبدِ البَرِّ ، فى « كتابِه » أنَّ عُروَةَ ومُجاهِدًا رَوَيَا ، أنَّ رجلًا مِن بنى مَخْزومٍ استَعْدَى عمرَ بنَ الخطَّابِ على أبى سُفْيانَ بنِ حَرْبٍ ، أنَّه ظَلَمَه حَدًّا فى موضعِ كذا وكذا . قال عمرُ : إنى لأَعْلَمُ النَّاسِ بذلك ، ورُبَّما لَعِبْتُ أنا وأنتَ فيه ، ونحن غِلمانٌ ، فأْتِنِى بأبى سُفْيانَ . فأتَاهُ به ، فقال له عمرُ : يا أبا سفيانَ ، انْهَضْ بنا إلى مَوْضِعِ كذا وكذا . فنَهَضُوا ، ونظَرَ عمرُ ، فقال : يا أبا سفيانَ ، خُذْ هذا الحجرَ مِن هٰهُنا فضَعْه هٰهُنا . فقال : واللهِ لا أفْعَلُ . فقال : واللهِ لتَفْعَلَنَّ . فقال : واللهِ لا أفْعَلُ . فعَلَاه بالدِّرَّةِ ، وقال : خُذْهُ لا أُمَّ لك ، فضَعْه هٰهُنا ، فإنَّك ما عَلِمْتَ قَدِيمُ الظُّلْمِ . فأخذَ أبو سفيانَ الحجرَ ، ووضَعَه حيثُ قال عمرُ ، ثم إنَّ عمرَ اسْتَقْبلَ القِبْلةَ ، فقال : اللَّهُمَّ لك الحمدُ حيثُ لم تُمِتْنِى حتى غَلَبْتُ أبا سُفيانَ على رَأْيِه ، وأذْلَلْته لى بالإسْلامِ . قال : فاسْتَقبلَ القِبلةَ أبو سُفْيانَ ، وقال : اللَّهُمَّ لك الحمدُ ، إذْ لم تُمِتْنِى حتى جَعَلْتَ فى قلبى من الإسْلامِ ما أُذِلُّ به لِعمرَ . قال[2] : فحكَمَ بعلمه . ولأنَّ الحاكمَ يحْكُمُ بالشَّاهِدَيْن ، لأنَّهما يَغْلِبانِ على الظَّنِّ ، فما تحقَّقَه وقطعَ به ، كان أَوْلَى ، ولأنَّه يَحْكُمُ بعِلْمِه فى تَعْدِيلِ الشُّهودِ وجَرْحِهم ، فكذلك فى ثُبوتِ الحَقِّ ، قياسًا /عليه . وقال أبو حنيفةَ : ما كان من حُقوقِ اللهِ ، لا يَحْكُمُ فيه بعِلْمِه ؛ لأنَّ حُقوقَ اللهِ تعالى مَبْنِيَّةٌ على المُساهَلةِ والمُسامَحةِ ، وأمَّا حُقوقُ الآدَمِيِّينَ فما عَلِمَه قبلَ وِلَايتِه[3] لم[4] يحْكُمْ به ، وما علمَه فى

١٢/١١ و

(١) تقدم تخريجه ، فى : ٣٤٨/١١ .
(٢) فى ب ، م : « قالوا » .
(٣) فى الأصل : « ولاية » .
(٤) فى الأصل : « لا » .

ولايته ، حَكَمَ به ؛ لأنَّ ما عَلِمَه قبلَ وِلَايته بمَنْزِلةِ ما سَمِعَه من الشُّهودِ قبلَ وِلَايته ، وما عَلِمَه في وِلَايته ، بمنزلةِ ما سَمِعَه من الشُّهودِ في وِلَايته . ولَنا ، قولُ النَّبيِّ ﷺ : « إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ ، وَإِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ ، وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ أَلْحَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ ، فَأَقْضِيَ لَهُ عَلَى نَحْوِ مَا أَسْمَعُ مِنْهُ »[٥] . فدلَّ على أنَّه إنَّما يَقْضِي بما يَسْمَعُ ، لا بما يَعْلَمُ . وقالَ النبيُّ ﷺ في قَضِيَّةِ الحَضْرَمِيِّ والكِنْدِيِّ : « شَاهِدَاكَ أو يَمِينُهُ ، لَيْسَ لَكَ مِنْهُ إلَّا ذَاكَ »[٦] . ورُوِيَ عن عمرَ ، رَضِيَ اللهُ عنه ، أنَّه تَداعَى عندَه رجلانِ ، فقال له أحدُهما : أنتَ شاهِدى . فقال : إن شئتُما شَهِدْتُ ولم أَحْكُمْ ، أو أَحْكُمُ ولا أَشْهَدُ[٧] . وذكَرَ ابنُ عبدِ البَرِّ ، [٨]في « كتابِه »[٨] ، عن عائشةَ ، رضى اللهُ عنها : أنَّ النَّبيَّ ﷺ بعث أبا جَهْمٍ على الصَّدَقةِ[٩] ، فَلاحَاه رجلٌ في فَرِيضةٍ ، فوقَعَ بينَهما شِجاجٌ ، فأتَوُا النَّبيَّ ﷺ ، فأعْطاهُم الأَرْشَ ، ثم قال : « إنِّي خَاطِبٌ النَّاسَ ، ومُخْبِرُهُمْ أَنَّكُمْ قَدْ رَضِيتُمْ ، أَرَضِيتُمْ ؟ » قالوا : نعم . فصَعَدَ النَّبيُّ ﷺ المِنْبَرَ[١٠] ، فخطَبَ ، وذكَرَ القِصَّةَ ،

---

(٥) أخرجه البخارى ، فى : باب من أقام البينة بعد اليمين ، من كتاب الشهادات ، وفى : باب حدثنا محمد بن كثير ، من كتاب الحيل . وفى : باب موعظة الإمام للخصوم ، من كتاب الأحكام . صحيح البخارى ٣/٢٣٥ ، ٩/٣٢ ، ٨٦ . ومسلم ، فى : باب الحكم بالظاهر واللحن بالحجة ، من كتاب الأقضية . صحيح مسلم ٣/١٣٣٧ . وأبو داود ، فى : باب فى قضاء القاضى إذا أخطأ ، من كتاب الأقضية . سنن أبى داود ٢/٢٧٠ ، ٢٧١ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى التشديد ... ، من كتاب الأحكام . عارضة الأحوذى ٦/٨٣ ، ٨٤ . والنسائى ، فى : باب الحكم بالظاهر ، وباب ما يقطع القضاء ، من كتاب القضاء . المجتبى ٨/٢٠٥ ، ٢١٧ . وابن ماجه ، فى : باب قضية الحاكم لا تحل حراما ولا تحرم حلالا ، من كتاب الأحكام . سنن ابن ماجه ٢/٧٧٧ . والإمام مالك ، فى : باب الترغيب فى القضاء بالحق ، من كتاب الأقضية . الموطأ ٢/٧١٩ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٦/ ٢٠٣ ، ٢٩٠ ، ٢٩١ ، ٣٠٨ ، ٣٢٠ .

(٦) أخرجه مسلم ، فى : باب وعيد من اقتطع حق مسلم بيمين فاجرة بالنار ، من كتاب الإيمان . صحيح مسلم ١/١٢٣ ، ١٢٤ . وأبو داود ، فى : باب فى من حلف يمينا ... ، من كتاب الأيمان ، وفى : باب الرجل يحلف على علمه فيما غاب عنه ، من كتاب الأقضية . سنن أبى داود ٢/١٩٨ ، ٢٨٠ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى أن البينة على المدعى ... ، من كتاب الأحكام . عارضة الأحوذى ٦/٨٦ .

(٧) أخرجه ابن أبى شيبة ، فى : باب الرجل يدعى شهادة القاضى أو الوالى ، من كتاب البيوع . المصنف ٦/٥٣٨ .

(٨ - ٨) سقط من : الأصل .

(٩) فى الأصل زيادة : « فأعطاهم » .

(١٠) سقط من : ب ، م .

وقال : « أَرَضِيتُم ؟ » قالوا : لا . فهَمَّ بهمُ المُهاجرون ، فنَزلَ النَّبيُّ ﷺ فأَعْطاهم ، ثم صَعَدَ ، فخَطَبَ الناسَ ، ثم قال : « أَرَضِيتُمْ ؟ » . قالوا : نعم[11] . وهذا يُبيِّنُ أنه لم يأْخُذْ بعِلْمِه .

ورُوِىَ عن أبى بكرٍ الصِّدِّيق ، رَضِىَ اللهُ عنه ، أنَّه قال : لو رأيتُ حَدًّا على رجلٍ ، لم أَحُدَّه[12] حتى تَقومَ البَيِّنةُ . ولأنَّ تَجْويزَ القضاءِ بعِلْمِه يُفْضِى إلى تُهْمَتِه ، والحُكْمِ بما اشْتهَى ، ويُحِيلُه على عِلْمِه . فأمَّا حديثُ أبى سفيانَ ، فلا حُجَّةَ فيه ؛ لأنَّه فُتْيَا لا حُكْمٌ ، بدليلِ أنَّ النَّبِىَّ ﷺ أفْتَى فى حقِّ أبى سُفْيانَ مِن غيرِ حُضورِهِ ، ولو كانَ / حُكْمًا ١١/١٣ ظ عليه لم يَحْكُمْ عليه فى غَيْبَتِه . وحديثُ عمرَ الذى رَوَوه ، كان إنْكارًا لمُنْكَرٍ رَآهُ ، لا حُكْم[13] ، بدليلِ أنَّه ما وُجِدَتْ منهما دَعْوَى وإنْكارٌ بشُروطِهما ، ودليلُ ذلك ما رَوَيْناه عنه ، ثم لو كان حُكْمًا ، كان مُعارَضًا بما رَوَيْناه عنه ، ويفارِقُ الحُكْمَ بالشَّاهِدَيْن ؛ فإنَّه لا يُفْضِى إلى تُهْمَةٍ ، بخلافِ مَسْألَتِنا . وأما الجَرْحُ والتَّعْديلُ ، فإنَّه يَحْكُمُ فيه بعِلْمِه ، بغيرِ خلافٍ ؛ لأنَّه لو لم يَحْكُمْ فيه بعِلْمِه ، لتَسلْسَلَ ، فإنَّ المُزَكِّيَيْنِ يَحْتاجُ إلى مَعْرِفةِ عَدالتِهما وجَرْحِهما ، فإذا لم يَعْمَلْ بعِلْمِه ، احْتاجَ كلُّ واحدٍ منهما إلى مُزَكِّيَيْنِ ، ثم كلُّ واحدٍ منهما يحْتاجُ إلى مُزَكِّيَيْنِ ، فيَتسَلْسَلُ ، وما نحنُ فيه بخلافِه .

فصل : ولا خلافَ فى أنَّ للحاكمِ أنْ يَحْكُمَ بالبَيِّنةِ والإقرارِ فى مجلسِ حُكْمِه ، إذا سَمِعَه معه شاهِدَانِ ، فإنْ لم يَسْمَعْه معه أحدٌ ، أو سَمِعَه شاهدٌ ، فنَصَّ أحمدُ على أنَّه يَحْكُمُ به . وقال القاضى : لا يَحْكُمُ به حتى يَسْمَعَه معه شاهِدَان ؛ لأنَّه حَكَمَ بعِلْمِه .

---

(١١) أخرجه أبو داود ، فى : باب العامل يصاب على يديه خطأ ، من كتاب الديات . سنن أبى داود ٢/٤٨٩ . والنسائى ، فى : باب السلطان يصاب على يديه ، من كتاب القسامة . المجتبى ٨/٣١ . وابن ماجه ، فى : باب الجارح يفتدى بالقود ، من كتاب الديات ٢/٨٨١ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٦/٢٣٢ .

(١٢) فى ب زيادة : « منه » .

(١٣) كذا ورد فى النسخ .

١٨٦٨ – مسألة ؛ قال : (وَلَا يَنْقُضُ[1] مِنْ حُكْمِ غَيْرِهِ إِذَا رُفِعَ إِلَيْهِ ، إِلَّا مَا خَالَفَ نَصَّ كِتَابٍ ، أَوْ سُنَّةٍ ، أَوْ إِجْمَاعًا)

وجملةُ ذلك أنَّ الحاكمَ إذا رُفِعَتْ إليه قَضِيَّةٌ قد قضَى بها حاكمٌ سِواهُ ، فبانَ له خَطؤُه ، أو بانَ له خطأٌ نَفسِه ، نَظَرْتَ ؛ فإن كان الخطأُ لِمُخالفةِ نَصِّ كتابٍ أو سنَّةٍ أو إجْماعٍ ، نَقَضَ حُكْمَه . وبهذا قال الشَّافعيُّ ، وزادَ : إذا خالفَ قِياسًا[2] جَلِيًا نَقَضَه . وعن مالكٍ ، وأبي حنيفةَ ، أنَّهما قالا : لا يَنْقُضُ الحُكْمَ إلَّا إذا خالفَ الإجْماعَ . ثم ناقَضا ذلك ، فقال مالكٌ : إذا حَكَمَ بالشُّفعةِ للجارِ نَقَضَ حُكْمَه . وقال أبو حنيفةَ : إذا حكمَ بِبَيْعِ مَتْروكِ التَّسْمِيَةِ، أو حَكَمَ / بينَ العَبِيدِ بالقُرْعةِ ، نَقَضَ حُكْمَه . وقال محمدُ ابنُ الحسنِ : إذا حكمَ بالشَّاهدِ واليَمِينِ ، نَقَضَ حُكْمَه . وهذه مسائلُ خلافٍ مُوافقةٌ للسُّنَّةِ . واحْتَجُّوا على أنَّه لا ينْقُضُ ما لم يُخالِفِ الإجْماعَ بأنَّه يَسُوغُ فيه الخلافُ ، فلم يَنْقُضْ حُكْمَه فيه ، كما لا نَصَّ فيه . وحُكِيَ عن أبي ثَوْرٍ ، وداودَ ، أنَّه يَنْقُضُ جميعَ ما بانَ له خَطؤُه ؛ لأنَّ عمرَ ، رَضِيَ اللهُ عنه ، كتبَ إلى أبي موسى : لا يَمْنَعَنَّكَ قَضاءٌ قَضَيْتَه بالأمْسِ ، ثم رَاجَعْتَ نفسَكَ فيه اليومَ ، فهُدِيتَ لرُشْدِكَ[3] ، أن تُراجِعَ فيه الحقَّ ؛ فإنَّ الرجوعَ إلى الحقِّ خيرٌ من التَّمادِي في الباطلِ[4] . ولأنَّه خطأٌ ، فوجبَ الرُّجوعُ عنه ، كما لو خالفَ الإجْماعَ . وحُكِيَ عن مالكٍ أنَّه وافقَهما في قَضاءِ نَفْسِه . ولَنا ، على نَقْضِه إذا خالفَ نَصًّا أو إجْماعًا ، أنَّه قَضاءٌ لم يُصادِفْ شَرْطَه ، فوجبَ نَقْضُه ، كما لو لم يُخالِفِ الإجْماعَ ، وبَيانُ مُخالَفتِه للشَّرطِ ، أنَّ شَرْطَ الحُكْمِ بالاجْتهادِ عَدمُ النَّصِّ ، بدليلِ خبرِ مُعاذٍ ، ولأنَّه إذا تَرَكَ الكتابَ والسُّنَّةَ ، فقد فَرَّطَ ، فوجبَ نَقْضُ حُكْمِه ، كما

١٤/١١ و

---

(١) في الأصل : « ينتقض » .

(٢) في م : « نصا » .

(٣) في الأصل : « إلى رشدك » .

(٤) أخرجه الدارقطني ، في : باب كتاب عمر رضي الله عنه إلى أبي موسى الأشعري ، من كتاب الأقضية والأحكام وغير ذلك . سنن الدارقطني ٤/٢٠٦ ، ٢٠٧ .

لو خالفَ الإِجْماعَ ، أو كالو حَكَمَ بشهادةِ كافِرَيْنِ . وما قالُوه يَبْطُلُ بما حَكَيْناه عنهم .

فإن قيل : أليس إذا صَلَّى بالاجْتهادِ إلى جِهَةٍ ، ثم بان له الخطأُ لم يُعِدْ ؟ قُلْنا : الفَرْقُ بينهما مِن ثلاثةِ أَوْجُهٍ ؛ أحدِها ، أنَّ استِقْبالَ القِبْلةِ يَسْقطُ حالَ العُذْرِ[5] ، فى حالِ المُسايَفَةِ[6] والخوفِ من عَدُوٍّ [7]أو سَيْلٍ[7] أو سَبُعٍ أو نحوِه ، مع العلمِ ، ولا يجوزُ تَرْكُ الحقِّ إلى غيرِه مع العِلْمِ بحالٍ . الثانى ، أنَّ الصَّلاةَ مِن حُقوقِ اللهِ تعالى ، تَدْخلُها المُسامَحةُ . الثالث ، أنَّ القِبلةَ يَتكرَّرُ فيها اشْتِباهُ القِبْلةِ ، فيشُقُّ القَضاءُ . [و][8] هٰهُنا إذا بانَ له الخطأُ لا يعودُ الاشْتِباهُ بعدَ ذلك . وأمَّا / إذا تغيَّرَ اجْتهادُه مِن غيرِ أن يُخالِفَ نَصًّا ولا إجْماعًا ، أو خالفَ اجْتهادُه اجتهادَ مَن قَبْلَه ، لم ينقُضْه[9] لمُخالفتِه ؛ لأنَّ الصحابةَ ، رَضِىَ اللهُ عنهم ، أجْمَعُوا على ذلك ، فإنَّ أبا بكرٍ حكَمَ فى مسائلَ باجْتهادِه ، وخالفَه عمرُ ، ولم يَنْقُضْ أحكامَه ، وعلىٌّ خالفَ عمرَ فى اجْتهادِه ، فلم يَنْقُضْ أحْكامَه ، وخالفَهما علىٌّ ، فلم يَنْقُضْ أحْكامَهما ، فإنَّ أبا بكرٍ سَوَّى بين الناسِ فى العَطاءِ ، وأعْطَى العَبِيدَ ، وخالفَه عمرُ ، ففاضلَ بين الناسِ ، وخالفَهما علىٌّ فَسوَّى بين الناسِ وحَرَمَ العَبِيدَ ، ولم يَنْقُضْ واحدٌ منهم ما فعلَه مَن قَبْلَه[10] ، وجاءَ أهلُ نَجْرانَ إلى علىٍّ فقالوا : يا أميرَ المؤمنين ، كتابُكَ بيدِكَ ، وشَفاعتُك بلسانِكَ . فقال : وَيْحَكُمْ ، إنَّ عمرَ كان رَشِيدَ الأمرِ ، ولن أرُدَّ قَضاءً قَضَى به عمرُ . رواه سعيدٌ[11] . ورُوِىَ أنَّ عمرَ حكَمَ فى المُشرَّكةِ بإسْقاطِ الإخْوةِ من الأبوَيْن ، ثم شَرَّكَ[12] بينهم بعدُ ، وقال : تلك

١٤/١١ ظ

---

(٥) فى الأصل زيادة : « فيه » .

(٦) فى الأصل ، ا : « المسابقة » .

(٧-٧) سقط من : ب ، م .

(٨) تكملة لازمة .

(٩) فى الأصل : « ينقضه » .

(١٠) انظر ما تقدم فى : ٣٠/٩ .

(١١) وأخرجه البيهقى ، فى : باب من اجتهد من الحكام ثم تغير اجتهاده ... ، من كتاب آداب القاضى . السنن الكبرى ١٢٠/١٠ .

(١٢) فى الأصل : « يشرك » .

على ما قَضَيْنا ، وهذه على ما قَضَيْنا[١٣] . وقضَى فى الجَدِّ بقضايا مُخْتلفةٍ ، ولم يَرُدَّ الأُولَى[١٤] . ولأنه يُؤَدِّى إلى نَقْضِ الحُكْمِ بمِثْلِه ، وهذا يُؤَدِّى إلى أن لا يَثْبُتَ الحُكْمُ أصْلًا ؛ لأنَّ الحاكمَ[١٥] الثانى يُخالِفُ الذى قبلَه ، والثالثَ يُخالِفُ الثانى ، فلا يَثْبُتُ حُكْمٌ . فإنْ قيل : فقد رُوِىَ أنَّ شُرَيحًا حكمَ فى ابْنَىْ عَمٍّ ، أحدُهما أخٌ لأُمٍّ ، أنَّ المالَ للأخِ ، فرُفِعَ ذلك إلى علىٍّ ، رَضِىَ اللهُ عنه ، فقال : علىَّ بالعبدِ . فجِىءَ به . فقال : فى أىِّ كتابِ اللهِ وَجَدْتَ ذلك ؟ فقال : قال اللهُ تعالى : ﴿ وَأُولُوا۟ ٱلْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِى كِتَـٰبِ ٱللَّهِ ﴾[١٦] . فقال له علىٌّ : فقد قال اللهُ تعالى : ﴿ وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَـٰلَةً أَوِ ٱمْرَأَةٌ وَلَهُۥٓ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا ٱلسُّدُسُ ﴾[١٧] . ونقضَ حُكْمَه[١٨] . قُلْنا : لم يَثْبُتْ عندنا أنَّ عليًّا نَقَضَ حُكْمَه ، ولو ثَبَتَ فيَحْتَمِلُ أنْ يكونَ ١٥/١١و علىٌّ / رَضِىَ اللهُ عنه ، اعْتقدَ أنَّه خالَفَ نَصَّ الكتابِ فى الآيةِ التى ذكرَها ، فنَقَضَ حُكْمَه لذلك .

فصل : إذا تغيَّرَ اجْتهادُه قبلَ الحُكْمِ ، فإنَّه يحْكُمُ بما تَغيَّرَ اجْتهادُه إليه ، ولا يجوزُ أن يحْكُمَ باجْتهادِه الأوَّلِ ؛ لأنَّه إذا حكَمَ فقد حكَمَ بما يَعْتَقِدُ أنَّه باطلٌ ، وهذا كما قُلْنا فى مَن تغيَّرَ اجْتهادُه فى القِبْلةِ بعدَ ما صلَّى لا يُعِيدُ ، وإن كان قبلَ أنْ يُصَلِّىَ ، صَلَّى[١٩] إلى الجِهةِ التى تغيَّرَ اجْتهادُه إليها . وكذلك[٢٠] إذا بانَ فِسْقُ الشُّهودِ قبلَ الحُكْمِ ، لم يَحْكُمْ بشَهادتِهم ، ولو بانَ بعدَ الحُكْمِ ، لم يَنْقُضْه .

---

(١٣) أخرجه البيهقى فى الموضع السابق . وانظر ما تقدم فى : ٩/ ٢٤ .

(١٤) انظر : ما أخرجه الدارمى ، فى : باب فى قول عمر فى الجد ، من كتاب الفرائض . سنن الدارمى ٢/ ٣٥٤ .

(١٥) فى ب : « الحكم » .

(١٦) سورة الأنفال ٧٥ .

(١٧) سورة النساء ١٢ .

(١٨) أخرجه البيهقى ، فى : باب ميراث ابنى عم ... ، من كتاب الفرائض . السنن الكبرى ٦/ ٢٣٩ ، ٢٤٠ . وسعيد بن منصور ، فى : باب ما جاء فى ابنى عم أحدهما أخ لأم ، من كتاب الفرائض . السنن ٣/ ١/ ٦٤ .

(١٩) سقط من : الأصل ، م .

(٢٠) فى ب ، م : « ولذلك » .

فصل : وليس على الحاكمِ تتبُّعُ قَضايا مَن كان قبلَه ؛ لأنَّ الظَّاهرَ صِحَّتُها وصَوابُها ، وأنَّه لا يُوَلَّى القضاءَ إلَّا مَن هو مِن أهلِ الوِلَايَةِ ، فإن تتبَّعَها نظَرَ فى الحاكمِ قبلَه ، فإن كان ممَّن يصلُحُ للقَضاءِ ، فما وَافقَ مِن أحكامِه الصَّوابَ ، أو لم يُخالِفْ كتابًا ولا سُنَّةً ولا إجْماعًا ، لم يسُغْ نَقْضُه ، وإن كان مُخالِفًا لأحَدِ هذه الثلاثةِ ، وكان فى حقٍّ للهِ تعالى ، كالعَتاقِ والطَّلاقِ ، نَقَضَه ؛ لأنَّ له النَّظرَ فى حُقوقِ اللهِ سبحانه ، وإن كان يتعلَّقُ بحقِّ آدمِيٍّ ، لم ينْقُضْه إلَّا بمُطالبةِ صاحبِه ؛ لأنَّ الحاكمَ لا يَستَوْفِى حقًّا لمَن لا وِلايةَ عليه بغَيْرِ مُطالَبتِه ، فإن طلَبَ صاحبُه ذلك نَقَضَه . وإن كان القاضى قبلَه لا يصلُحُ للقضاءِ ، نُقضتْ قَضاياه المُخالفةُ للصَّوابِ كلُّها ، سواءٌ كانت ممَّا يَسُوغُ فيه الاجْتهادُ أو لا يَسُوغُ ؛ لأنَّ حُكْمَه غيرُ صحيحٍ ، وقضاؤُه كَلَا قَضاءٍ ، لعَدَمِ شَرْطِ القضاءِ فيه ، وليس فى نَقْضِ قضاياه نَقْضُ الاجْتهادِ بالاجْتهادِ ؛ لأنَّ الأوَّلَ ليس باجْتهادٍ ، ولا يَنْقُضُ ما وَافقَ الصَّوابَ ؛ لعَدَمِ الفائدةِ فى نَقْضِه ، فإنَّ الحقَّ وصلَ إلى مُستَحِقِّه . وقال أبو الخطَّابِ : يَنْقُضُ قضاياه كلَّها ؛ ما أخطأَ فيه وما أصابَ . وهو مذهبُ الشَّافعيِّ ؛ لأنَّ وُجودَ قَضائِه كعَدَمِه . ولا أعلمُ فيه فائدةً ، فإنَّ / الحقَّ لو وصلَ إلى مُستَحِقِّه بطريقِ القَهْرِ مِن غيرِ حُكْمٍ ، لم يُغَيَّرْ ذلك ، وكذلك إذا كان بقَضاءٍ وُجودُه كعَدَمِه ، واللهُ أعلمُ . ١١/١٥ظ

فصل : وحُكْمُ الحاكمِ لا يُزيلُ الشَّئَ عن صِفَتِه ، فى قولِ جُمْهورِ العلماءِ ؛ منهم مالِكٌ ، والأوْزاعِيُّ ، والشَّافعيُّ ، وأحمدُ ، وإسْحاقُ ، وأبو ثَوْرٍ ، وداودُ ، ومحمدُ بنُ الحسنِ . وقال أبو حنيفةَ : إذا حَكَمَ الحاكمُ[(٢١)] بعَقْدٍ أو فَسْخٍ أو طَلاقٍ ، نَفَذَ حُكْمُه ظاهِرًا وباطنًا ، فلو أنَّ رجلَيْن تعمَّدا الشَّهادةَ على رجلٍ أنَّه طلَّقَ امرأتَه ، فقَبِلَهما القاضى بظاهرِ عَدالَتِهما ، ففرَّقَ بين الزَّوْجَيْنِ ، لَجازَ لأحدِ الشَّاهدَيْنِ نِكاحُها بعدَ قضاءِ عِدَّتِها ، وهو عالم بتعمُّدِه الكذِبَ ، ولو أنَّ رجلًا ادَّعَى نِكاحَ امرأةٍ ، وهو يعْلَمُ أنَّه كاذِبٌ ، وأقامَ شاهِدَىْ زُورٍ ، فحكَمَ الحاكمُ ، حلَّتْ له بذلك ، وصارَتْ زَوْجَتَه . قال ابنُ المنذرِ : وتفرَّدَ أبو حنيفةَ ، فقال : لو اسْتأجَرتِ امرأةٌ شاهِدَيْنِ ،

---

(٢١) سقط من : الأصل .

شَهِدَا لها بطلاقِ زَوْجِها، وهما يعْلَمانِ[22] كَذِبهَا وتَزْوِيرِ هَا[22]، فحكمَ الحاكمُ بطَلاقِها، لحلَّ لها أن تتزوَّجَ ، وحَلَّ لأحدِ الشَّاهِدَيْنِ نِكاحُها . واحْتَجَّ بما رُوِىَ عن عليٍّ ، رَضِىَ اللهُ عنه ، أنَّ رجلًا ادَّعَى على امرأةٍ نِكاحَها ، فرفَعَها إلى عليٍّ ، رَضِىَ اللهُ عنه ، فشَهِدَ له شاهدان بذلك ، فقَضَى بينهما بالزَّوْجِيَّةِ ، فقالت : واللهِ ما تَزَوَّجَنى يا أميرَ المؤمنين ، اعْقِدْ بَيْننا عَقْدًا حتى أحِلَّ له . فقال : شاهِدَاكِ زوَّجاكِ . فدلَّ على أنَّ النكاحَ ثبَتَ بحُكْمِه . ولأنَّ اللِّعانَ ينْفسِخُ[23] به النِّكاحُ وإن كان أحدُهما كاذبًا ، فالحُكْمُ أوْلَى . ولَنا ، قولُ النَّبِىِّ ﷺ : « إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ ، وإِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَىَّ ، وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ يَكُونُ أَلْحَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ ، فَأَقْضِىَ لَهُ عَلَى نَحْوِ مَا أَسْمَعُ مِنْهُ ، فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ بِشَىْءٍ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ ، فَلَا يَأْخُذْ مِنْهُ شَيْئًا ، فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً /مِنَ النَّارِ » . مُتَّفَقٌ عليه[24] . وهذا يَدْخُلُ فيه ما إذا ادَّعَى أنَّه اشْتَرَى منه شيئًا ، فحكَمَ له ، ولأنَّه حُكْمٌ بشهادةِ زُورٍ ، فلا يُحِلُّ له ما كان مُحرَّمًا عليه ، كالمالِ المُطْلَقِ . وأمَّا الخبرُ عن عليٍّ إن صحَّ ، فلا حُجَّةَ لهم فيه ؛ لأنَّه أضافَ التَّزويجَ إلى الشاهِدَيْنِ ، لا إلى حُكْمِه ، ولم يُجِبْها إلى التَّزويجِ ؛ لأنَّ فيه طعنًا على الشُّهودِ . فأمَّا اللِّعانُ ، فإنَّما حصَلتِ الفُرْقَةُ به ، لا بصِدْقِ الزَّوْجِ ، ولهذا لو قامتِ البيِّنَةُ به ، لم ينفسِخِ النِّكاحُ . إذا ثبتَ هذا ، فإذا شَهِدَ على امرأةٍ بنكاحٍ ، وحكَمَ به الحاكمُ ، ولم تكُنْ زَوجَتُه ، فإنَّها لا تَحِلُّ له ، ويَلْزَمُها فى الظَّاهرِ ، وعليها أن تَمْتَنِعَ ما أمْكنَها ، فإن أكْرَهَها عليه ، فالإثْمُ عليه دُونَها ، وإن وطِئَها الرجلُ ، فقال أصْحابُنا ، وبعضُ الشَّافِعِيَّةِ : عليه الحَدُّ ؛ لأنَّه وَطِئَها وهو يعْلَمُ أنَّها أجْنَبِيَّةٌ . وقيل : لا حَدَّ عليه ؛ لأنَّه وَطْءٌ مُخْتلَفٌ فى حِلِّه ، فيكونُ ذلك شُبْهَةً ، وليس لها أن تتزوَّجَ غيرَه . وقال أصْحابُ الشافعىِّ : تَحِلُّ لزَوْجٍ ثانٍ ، غيرَ أنَّها مَمْنُوعةٌ منه فى الحُكْمِ . وقال القاضى : يَصِحُّ النِّكاحُ . ولَنا ، أنَّ هذا يُفْضِى إلى الجمعِ بين الوَطْءِ للمرأةِ من اثْنَيْنِ ، أحدِهما يَطَؤُها بحُكْمِ الظَّاهرِ ، والآخَرِ بحُكْمِ الباطنِ . وهذا فسادٌ ، فلا يُشْرَعُ ،

١١/١٦و

(٢٢ – ٢٢) فى النسخ : « كذبهما وتزويرهما » . والمثبت من : الشرح الكبير ٢٠٧/٦ .

(٢٣) فى الأصل : « يفسخ » .

(٢٤) تقدم تخريجه ، فى صفحة ٣٢

ولأنَّها مَنْكوحةٌ لهذا الذى قامَتْ له البَيِّنةُ ، فى قولِ بعضِ الأئِمَّةِ ، فلم يجُزْ [٢٥] تَزْويجُها لغيرِه ، كالمُتزوِّجةِ بغيرِ وَلِىٍّ . وحكَى أبو الخطَّابِ ، عن أحمدَ ، رِوَايةً أُخْرَى ، مثلَ مذهبِ أبى حنيفةَ ، فى أنَّ حُكْمَ الحاكمِ يُزِيلُ الفُسوخَ والعُقودَ . والأوَّلُ هو المذهبُ .

فصل : وإذا اسْتعدَى رجلٌ على رجلٍ إلى الحاكمِ ، ففيه روايتان ؛ إحْداهما ، أنَّه يَلْزمُه أن يُعْدِيَه ، ويَسْتدْعِىَ خَصْمَه ، سَواءٌ عَلِمَ بينهما مُعامَلةً أو لم يَعْلَمْ ، وسَواءٌ كان المُسْتَعْدِى ممَّن يُعامِلُ المُسْتَعْدَى عليه أو لا [٢٦] يُعامِلُه ، كالفقيرِ يَدَّعِى على ذى ثَرْوةٍ وهَيْئةٍ . نَصَّ على هذا ، فى روايةِ / الأثْرَمِ ، فى الرجلِ يَسْتَعْدِى ، على الحاكمِ ، أنَّه يُحْضِرُه ويَسْتَحْلِفُه . وهذا اخْتيارُ أبى بكرٍ ، ومذهبُ أبى حنيفةَ ، والشَّافعىِّ ؛ لأنَّ فى تَرْكِه تَضْييعًا للحقوقِ ، وإقْرارًا للظُّلْمِ ، فإنَّه قد ثَبَتَ له الحقُّ على مَن هو أرْفَعُ منه بغَصْبٍ ، أو يَشْترِى منه شيئًا ولا يُوفِّيه ، أو يُودِعُه شيئًا ، أو يُعيرُه إيَّاه فلا [٢٧] يَرُدُّه ، ولا تُعْلَمُ بينهما مُعاملةٌ ، فإذا لم يُعْدَ عليه ، سَقَطَ حَقُّه ، وهذا أعْظَمُ ضَررًا من حُضورِ مجلسِ الحاكمِ ، فإنَّه لا نَقِيصةَ فيه ، وقد حضرَ عمرُ وأُبَىٌّ عند زيدٍ [٢٧] ، وحضرَ هو وآخَرُ عند شُرَيحٍ ، وحضرَ علىٌّ عند شريحٍ [٢٨] ، وحضرَ المنصورُ عند رجلٍ من وَلَدِ طَلْحةَ بنِ عُبيدِ اللهِ . والرِّواية الثانية ، لا يَسْتَدْعِيه إلَّا أنْ يعْلَمَ بينهما مُعامَلةً ، ويتَبيَّنَ أنَّ لِمَا ادَّعاه أصْلًا . رُوِىَ ذلك عن علىٍّ ، رَضِىَ اللهُ عنه . وهو مذهبُ مالكٍ ؛ لأنَّ فى ادِّعائِه على كلِّ أحدٍ تَبْذِيلَ أهلِ المُروءات ، وإهانةً لذَوِى الهيْئاتِ ، فإنَّه لا يشاءُ أحدٌ أن يُبذِّلَهم عند الحاكمِ إلَّا فَعَلَ ، وربَّما فَعَلَ هذا مَن لا حَقَّ له ليفْتَدِىَ المدَّعَى عليه مِن حُضورِه وشَرِّ خَصْمِه بطائفةٍ من

١١/١٦ ظ

---

(٢٥) فى الأصل : « يجب » .

(٢٦) فى الأصل : « لم » .

(٢٧) فى الأصل : « فلم »

(٢٨) انظر ما أخرجه البيهقى ، فى : باب إنصاف الخصمين ... ، من كتاب آداب القاضى . السنن الكبرى ١٠/١٣٦ .

مالِه ، والأُولَى أَوْلَى ؛ لأَنَّ ضَرَرَ تَضْييعِ الحَقِّ أعظمُ من هذا . وللمُسْتَعْدَى[29] عليه أن يُوَكِّلَ مَن يقومُ مَقامَه إن كرِهَ الحُضورَ . وإن كان المُسْتَعْدَى[29] عليه امرأةً نَظَرْتَ ؛ فإن كانتْ بَرْزَةً ، وهي التي تَبْرُزُ لقضاءِ حَوائجِها ، فحُكْمُها حُكْمُ الرجلِ . وإن كانتْ مُخَدَّرةً ، وهي التي لا تَبْرُزُ لقضاءِ حَوائجِها ، أُمِرَتْ بالتَّوكيلِ . فإن تَوَجَّهتِ اليَمِينُ عليها ، بعثَ الحاكمُ أمِينًا معه شاهِدَان ، فيَسْتَحْلِفُها بحَضْرتِهما ، فإن أقَرَّتْ ، شَهِدا عليها . وذكرَ القاضي أنَّ الحاكمَ يَبْعَثُ مَن يَقْضِيَ بينَها وبينَ خَصْمِها في دارِها . وهو مذهبُ الشَّافعيِّ ؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال : « وَاغْدُ يَا أُنَيْسُ إِلَى آمْرَأَةِ هَـٰذَا ، فَإِنِ اعْتَرَفَتْ فَآرْجُمْهَا »[30] . فبعثَ إليها ولم يَسْتَدْعِها . وإذا حضَروا عندَها ، كان بينها وبينَهم سِتْرٌ تتكلَّمُ مِن وَرائه ، / فإنِ اعْتَرفتْ للمدَّعِي أنَّها خَصْمُه ، حَكَمَ بينهما ، وإن أنْكرَتْ ذلك ، جِيءَ بشاهِدَيْنِ من ذَوِي رَحِمِها ، يَشْهَدان أنَّها المُدَّعَى عليها ، ثم يُحْكَمُ بينهما ، فإن لم تكنْ له بَيِّنةٌ ، الْتَحفتْ بجِلْبابِها ، وأُخْرِجتْ مِن وراءِ السِّتْرِ لِموَضْعِ الحاجةِ . وما ذكَرْناه أَوْلَى ، إن شاءَ اللهُ ؛ لأنَّه أَسْتَرُ لها ، وإذا كانت خَفِرَةً ، منَعها الحَياءُ مِن النُّطْقِ بحُجَّتِها ، والتَّعْبيرِ عن نَفْسِها ، سِيَّما مع جَهْلِها بالحُجَّةِ ، وقِلَّةِ مَعْرِفتِها بالشَّرْعِ وحُجَجِه .

١٧/١١و

فصل : ولا يخْلُو المُسْتَعْدَى عليه مِن أن يكونَ حاضرًا أو غائبًا ؛ فإن كان حاضرًا في البلدِ أو قريبًا منه ، فإن شاءَ الحاكمُ بعَثَ مع المُسْتَعْدِي عَوْنًا يُحْضِرُ المُدَّعَى عليه ، وإن شاءَ بعثَ معه قِطْعةً من شَمْعٍ أو طِينٍ مَخْتُوما بخاتَمِه ، فإذا بعثَ معه خَتْمًا ، فعادَ فذكرَ أنَّه امْتنعَ ، أو كسَرَ الخَتْمَ ، بعَثَ إليه عَوْنًا[31] ، فإن امْتنعَ ، أنْفَذَ صاحبَ المَعُونةِ فأحْضَرَه ، فإذا حضرَ وشهِدَ عليه شاهِدَانِ بالامْتِناعِ ، عزَّرَه إن رأَى ذلك ، بحسَبِ ما يَراهُ ، تأديبًا له ، إما بالكلامِ وكَشْفِ رأسِه ، أو بالضَّرْبِ أو بالحَبْسِ ، فإن

---

(٢٩) في م : « وللمستدعى » .

(٣٠) تقدم تخريجه ، في : ١٢/ ٣١٣ .

(٣١) في ب ، م : « عيونا » .

اخْتَبأ بعثَ الحاكمُ مَن يُنادِى على بابِه ثلاثًا أنَّه إن لم يحْضرْ سَمَّرَ بابَه ، وَخَتمَ عليه ، وَيجْمَعُ أماثِلَ جِيرَانِه ويُشْهِدُهم على إعْذارِه ، فإن لم يحْضُرْ ، وسأَلَ المُدَّعِى أن يُسمَّرَ عليه منزلَه ، ويخْتِمَ عليه . وتَقرَّر عندَ الحاكمِ أنَّ المنزلَ مَنزِلُه ، سَمَّرَه أو خَتمَه ، فإن لم يحْضُرْ ، بعَثَ الحاكمُ مَن يُنادِى على بابِه بحَضْرَةِ شاهِدَىْ عدلٍ ، أنَّه إن لم يحضُرْ مع فُلانٍ ، أقامَ عنه وكيلًا ، وحَكَمَ عليه ، فإن لم يحْضُرْ ، أقامَ عنه وكيلًا ، وسَمِعَ البَيِّنَةَ عليه ، وحكَمَ عليه كما يَحْكمُ على الغائبِ ، وقضَى حَقَّه من مالِه إن وَجَدَ له مالًا . وهذا مذهبُ الشَّافعىِّ ، وأبى يوسفَ ، وأهلِ البصرةِ . حَكاه عنهم أحمدُ . وإن لم يَجِدْ له مالًا ، ولم تكُنْ للمدَّعِى بَيِّنَةٌ ، فكانَ أحمدُ يُنكِرُ التَّهَجُّمَ عليه ، ويُشَدَّدُ عليه حتى يَظْهَرَ . / ١١/١٧ظ
وقال الشَّافعىُّ : إن عَلِمَ له مكانًا ، أمَرَ بالهُجومِ عليه ، فيَبْعثُ خِصْيانًا أو غِلْمانًا لم يَبْلُغوا الحُلُمَ ، وثِقاتٍ من النِّساءِ معهم ذَوُو عَدْلٍ من الرِّجالِ ، فيُدْخِلُ النِّساءَ والصِّبيانَ ، فإذا حصَلوا فى صَحْنِ الدَّارِ دخلَ الرِّجالُ ، ويُؤْمَرُ الخِصْيانُ بالتَّفتيشِ ، ويَتَفَقَّدُ[٣٢] النِّساءُ النِّساءَ ، فإنْ[٣٣] ظفِروا به ، أخَذُوه فأحْضَروه . وإن اسْتَعْدَى على غائبٍ نَظَرْتَ ؛ فإن كان الغائبُ فى غيرِ ولايةِ القاضى ، لم يكُنْ له أنْ يُعْدَى عليه ، وله الحُكْمُ عليه ، على ما سنذْكرُه إن شاءَ اللهُ تعالى . وإن كان فى وِلايتِه ، وله فى بلدِه خَليفةٌ ، فإن كانتْ له بَيِّنَةٌ ، ثَبَتَ الحقُّ عندَه ، وكتبَ به إلى خَليفتِه ، ولم يُحْضِرْه ، وإن لم تكُنْ له بَيِّنَةٌ حاضِرةٌ ، نَفَّذَه إلى خَصْمِه ليُخاصِمَه عند خَليفتِه ، وإن لم يكُنْ له[٣٤] فيه خليفةٌ ، وكان فيه مَن يَصْلُحُ للقضاءِ ، [٣٥]أذِنَ له فى الحُكْمِ بينهما ، وإن لم يكُنْ فيه مَن يصلُحُ للقضاءِ[٣٥] ، قيل له : حَرِّرْ دَعْواكَ ؛ لأنَّه يجوزُ أن يكونَ ما يدَّعيه ليس بحَقٍّ عندَه ، كالشُّفعةِ للجارِ ، وقيمةِ الكلبِ ، أو خَمْرِ الذمِّىِّ ، فلا يُكلِّفُه الحُضورَ لِمَا لا يُقْضَى عليه به ، مع المَشَقَّةِ فيه ، بخلافِ الحاضرِ ، فإنَّه لا مَشَقَّةَ فى حُضورِه ، فإذا تحَرَّرتْ ، بعَثَ فأحْضَرَ خَصْمَه

---

(٣٢) فى الأصل : « ويتفقدون » .
(٣٣) فى الأصل : « فإذا » .
(٣٤) سقط من : الأصل .
(٣٥ – ٣٥) سقط من : الأصل . نقل نظر .

بَعُدَتِ المسافةُ أو قَرُبَتْ . وبهذا قال الشَّافعيُّ . وقال أبو يوسف : إن كان يُمْكنُه أن يحضُرَ ويَعُودَ فيأْوِيَ إلى مَوْضِعِه ، أحْضرَه ، وإلَّا لم يُحْضِرْهُ ، ويُوَجِّهُ[٣٦] مَن يحْكُمُ بينهما . وقيل : إن كانتِ المسافةُ دونَ مَسافةِ القَصْرِ ، أحْضرَه ، وإلَّا فلا . ولَنا ، أنَّه لابُدَّ من فَصْلِ الخُصومةِ بين المُتخاصِمَيْنِ ، فإذا لم يُمْكِنْ إلَّا بمَشقَّةٍ ، فعلَ ذلك ، كما لو امْتَنعَ مِن الحضورِ ، فإنَّه يُؤدَّبُ ويُعزَّرُ ، ولأنَّ إلْحاقَ المَشقَّةِ به أوْلَى من إلْحاقِها بمَن يُنْفِذُه الحاكمُ ليَحْكُمَ بينهما . وإن كانتِ امْرأةً بَرْزَةً ، لم يُشْترَطْ فى سَفَرِها هذا مَحْرَمٌ . نصَّ عليه أحمدُ ؛ لأنَّه لِحَقِّ آدَمِيٍّ ، وحَقُّ الآدَمِيِّ مَبْنِيٌّ على الشُّحِّ والضِّيقِ .

١١/١٨و **فصل** : وإن اسْتَعْدَى على الحاكمِ المَعْزُولِ ، لم يُعْدِه حتى يَعْرِفَ ما يدَّعِيه ، / فيسْألَه عنه ، صيانةً للقاضى عن الامْتِهانِ . فإن ذكرَ أنَّه يدَّعى عليه حقًّا مِن دَيْنٍ أو غَصْبٍ ، أعْداه عليه[٣٧] ، وحكَمَ بينهما كغيرِ القاضى . وكذلك إن ادَّعَى أنَّه أخذَ منه رِشْوةً على الحُكْمِ ؛ لأنَّ أخْذَ الرِّشوةِ عليه لا يجوزُ ، فهى كالغَصْبِ . وإن ادَّعَى عليه الجَوْرَ فى الحُكْمِ ، وكان للمدَّعِى بَيِّنةٌ ، أحْضرَه ، وحكم بالبَيِّنةِ ، وإن لم يكُنْ معه بَيِّنةٌ ، ففيه وَجْهان ؛ أحدُهما ، لا يُحْضِرُه ؛ لأنَّ فى إحْضارِه وسُؤالِه امْتهانًا له ، وأعداءُ القاضى كثير ، وإذا فعلَ هذا معه ، لم يُؤمَنْ ألَّا يَدْخُلَ فى القضاءِ أحدٌ ، خَوفًا من عاقِبَتِه . والثانى ، يُحْضِرُه ؛ لجوازِ أن يَعْترِفَ ، فإن حضرَ واعْترفَ ، حَكمَ عليه ، وإن أنْكرَ ، فالقولُ قولُه من غيرِ يَمِينٍ ؛ لأنَّ قولَ القاضى مَقْبولٌ بعدَ العَزْلِ ، كما يُقْبَلُ فى وِلايتِه . وإن ادَّعَى عليه[٣٨] أنَّه قتلَ ابنَه ظُلْمًا ، فهل يَسْتَحْضِرُه من غيرِ بَيِّنةٍ ؟ فيه وَجْهان ، فإن أحْضَرَه ، فاعْترفَ ، حكَمَ عليه ، وإلَّا فالقولُ قولُه . وإن ادَّعى أنَّه أخرجَ عَيْنًا مِن يَدِه بغيرِ حَقٍّ ، فالقولُ قولُ الحاكمِ مِن غيرِ يَمِينٍ ، ويُقْبَلُ قولُه للمَحْكومِ له بها ، على ما سَنَذْكُره ، إن شاءَ اللهُ تعالى .

فصل : وإن ادَّعَى على شاهِدَيْن أنَّهما شَهِدَا عليه زُورًا ، أحْضَرَهما ، فإن اعْترفا ، أغْرَمَهما ، وإن أنْكرا ، وللمُدَّعِى بَيِّنةٌ على إقرارِهما بذلك ، فأقامَها ، لزِمَهما ذلك ، وإن

---

(٣٦) فى م : « ويوجد » تحريف .

(٣٧) سقط من : ب ، م .

(٣٨) سقط من : ب .

أنكَرَ لم يُستَحْلَفا ؛ لأنَّ إحْلافَهما يُطَرِّقُ[٣٩] عليهما الدَّعاوَى فى الشَّهادةِ والامْتهانَ ، ورُبَّما مَنَعَ ذلك إقامَةَ الشَّهادةِ . وهذا قولُ الشَّافعىِّ . ولا نَعْلَمُ فيه مُخالِفًا .

١٨٦٩ ـ مسألة ، قال : (وَإِذَا شَهِدَ عِنْدَهُ مَنْ لَا يَعْرِفُهُ ، سَأَلَ عَنْهُ ، فَإِنْ عَدَّلَهُ آثْنَانِ ، قَبِلَ شَهَادَتَهُ)

وجملتُه أنَّه إذا شَهِدَ عندَ الحاكمِ شاهدانِ ، فإنْ عَرَفهما عَدْلَيْنِ ، حكمَ بشَهادتِهما ، وإنْ عَرَفَهما فاسِقَيْنِ ، لم يَقْبَلْ قَوْلَهما ، وإن لم يَعْرِفْهُما ، سأَلَ عنهما ؛ لأنَّ مَعْرِفةَ العَدالةِ شَرْطٌ فى قَبُولِ / الشَّهادةِ بجميعِ الحُقوقِ . وبهذا قال الشَّافعىُّ ، وأبو يوسفَ ، ومحمدٌ . ١١/١٨ظ
وعن أحمدَ ، رِوايةٌ أُخْرَى : يَحْكُمُ بشَهادَتِهما إذا عَرَفَ إسْلامَهما ، بظاهرِ الحالِ ، إلَّا أنْ يقولَ الخَصْمُ : هما فاسِقان . وهذا قولُ الحسنِ . والمالُ والحَدُّ فى هذا سَواءٌ ؛ لأنَّ الظَّاهِرَ مِن المسلمين العَدالةُ ، ولهذا قال عمرُ ، رَضِىَ اللهُ عنه : المُسلمون عُدُولٌ بَعْضُهم على بعضٍ[١] . ورُوِى ، أنَّ أعْرابيًّا جاءَ إلى النَّبِىِّ ﷺ ، فشَهِدَ برُؤْيَةِ الهلالِ ، فقال له[٢] النَّبِىُّ ﷺ : « أَتَشْهَدُ أنْ لَا إلَـٰهَ إلَّا اللهُ ؟ » . فقال : نعم . فقال : « أَتَشْهَدُ أنِّى رَسُولُ اللهِ ؟ » . قال : نعم : فصامَ ، وأمرَ الناسَ بالصِّيامِ[٣] . ولأنَّ العَدالةَ أمرٌ خَفِىٌّ ، سَبَبُها الخوفُ من اللهِ تعالى ، ودَليلُ ذلك الإسلامُ ، فإذا وُجِدَ ، فلْيَكْتَفِ به ، ما لم يَقُمْ على خِلافِه دليلٌ . وقال أبو حنيفةَ فى الحُدودِ والقِصاصِ كالرِّوايةِ الأُولَى ، وفى سائرِ الحقوقِ كالثانيةِ ؛ لأنَّ الحُدودَ والقِصاصَ ممَّا يُحْتاطُ لهما[٤] ، وتَنْدَرِئُ بالشُّبُهاتِ ، بخلافِ غيرِهما[٥] . ولَنا ، أنَّ العَدالةَ شَرْطٌ ، فوجبَ العلمُ بها ، كالإسلامِ ، و كما[٦] لو طَعَنَ الخَصْمُ فيهما . فأمَّا الأعْرابىُّ المسلمُ ، فإنَّه كان من أصحابِ رسولِ اللهِ ﷺ ، وقد ثَبَتَتْ عَدالتُهم بثَناءِ اللهِ

---

(٣٩) يطرِّق عليهما : يَجُرُّ عليهما .
(١) تقدم تخريجه ، فى : ١٩٣/١٣ .
(٢) سقط من : ب .
(٣) تقدم تخريجه ، فى : ٤١٧/٤ .
(٤) فى ب ، م : « لها » .
(٥) فى ب ، م : « غيرها » .
(٦) فى ب ، م : « أو كما » .

تعالى عليهم ، فإنَّ مَن تَرَكَ دِينَه في زَمنِ رسولِ اللهِ ﷺ ، إيثارًا لدينِ الإسلامِ ، وصَحِبَ[7] رسولَ اللهِ ﷺ ، ثَبَتَت عَدالتُه . وأمَّا قولُ عمرَ ، فالمُرادُ به أنَّ الظاهرَ العدالةُ ، ولا يَمْنَعُ ذلك في وُجوبِ البَحْثِ ومَعْرفةِ حَقيقةِ العدالةِ ، فقد رُوِيَ عنه ، أنَّه أُتِيَ بشاهِدَيْنِ ، فقال لهما[8] : لَسْتُ أعْرِفُكما ، ولا يَضُرُّكما إن لم أعْرِفْكما ، جِيئا بمَن يَعْرِفُكما . فأتَيا برجلٍ ، فقال له عمرُ : تَعْرِفُهما ؟ فقال : نعم . فقال عمرُ : صحِبْتَهما في السَّفَرِ الذي تَبِينُ فيه جَواهرُ الناسِ ؟ قال : لا . قال : عامَلْتَهما في الدَّنانيرِ والدَّراهِمِ التي تُقطَعُ فيهما[9] الرَّحِمُ ؟ قال : لا . قال : كنتَ جارَهما[10] تَعْرِفُ صَباحَهما ومَساءَهما ؟ قال : لا . قال : يا ابنَ أخي ، لستَ تَعْرِفُهما ، جِيئَا بمَن يَعْرِفُكما[11] . / وهذا بحثٌ يدُلُّ على أنَّه لا يُكْتَفَى بدُونِه . إذا ثبتَ هذا ، فإنَّ الشاهدَ يُعتبَرُ فيه أربعةُ شُروطٍ ؛ الإسلامُ ، والبُلوغُ ، والعقلُ ، والعَدالةُ ، وليس فيها ما يَخْفَى ويَحْتاجُ إلى البحثِ إلَّا العدالةُ ، فيَحتاجُ إلى البحثِ عنها ؛ لقولِ اللهِ تعالى : ﴿ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ ﴾[12] . ولا نعلمُ أنَّه مَرْضِيٌّ حتى نَعْرِفَه ، أو نُخْبَرَ عنه ، فيأمُرُ الحاكمُ بكَتْبِ أسمائِهم ، وكُناهم ، ونَسَبِهم ، ويَرْفَعُ[13] فيها بما يَتميَّزون به عن غيرِهم ، ويَكْتُبُ صَنائعَهم ، ومَعايِشَهم ، ومَوضعَ مَساكنِهم ، وصَلاتِهم ؛ ليَسْأَلَ عنهم[14] جيرانَهم ، وأهلَ سُوقِهم ، ومَسْجِدِهم ، ومَحَلَّتِهم ، ونِحْلَتِهم[15] ، فيَكتبُ : أسودُ أو أبيضُ ، أو أنْزَعُ أو أغَمُّ ، أو أشْهَلُ أو أكْحَلُ ، أقْنَى الأنفِ أو أفْطَسُ ، أو رَقيقُ الشَّفَتيْنِ أو غَليظُهما ، طويلٌ

١٩/١١ و

---

(٧) في م : « وصحبة » .

(٨) في ب زيادة : « عمر » .

(٩) في ب ، م : « فيها » .

(١٠) في ب ، م : « جارا لهما » .

(١١) أخرجه البيهقي ، في : باب من يرجع إليه في السؤال يجب أن تكون معرفته باطنة متقادمة ، من كتاب آداب القاضي . السنن الكبرى ١٠/١٢٥ ، ١٢٦ . والعقيلي ، في : الضعفاء الكبير ٣/٤٥٤ ، ٤٥٥ . وفيهما أنه شاهد واحد .

(١٢) سورة البقرة ٢٨٢ .

(١٣) في ب ، م : « ويرفعون » .

(١٤) في م : « عن » .

(١٥) لم يرد في : الأصل .

أو قصيرٌ أو رَبْعَةٌ ، ونحو هذا ، ليتميَّزَ ، ولا يقعُ اسمٌ على اسمٍ ، ويكْتُبُ اسمَ المَشْهودِ له والمشْهودِ عليه ، وقَدْرَ الحقِّ ، ويكتبُ ذلك كلَّه لأصحابِ مَسائِله ، لكلِّ واحدٍ رُقعةً . وإنَّما ذكرْنا المشهودَ له ، لئلَّا يكونَ بينه وبين الشَّاهدِ قَرابةٌ تَمْنعُ الشَّهادةَ ، أو شَرِكةٌ ، وذكرْنا اسمَ[١٦] المشْهودِ عليه ؛ ليُعْرَفَ لِئَلا تكونَ بينَه وبين الشَّاهِدِ عَداوةٌ ، وذكرْنا قدرَ الحقِّ ؛ لأنَّه ربما كان ممَّن يَرَوْنَ قَبولَه فى اليَسيرِ دُون الكثيرِ ، فتَطِيبُ نفسُ المُزَكِّى به إذا كان يَسيرًا ، ولا تَطِيبُ إذا كان كثيرًا . ويَنْبَغِى للقاضى أن يُخْفِىَ عن كلِّ واحدٍ مِن أصْحابِ مَسائِله ما يُعطِى الآخرَ مِن الرِّقاعِ ؛ لئَلَّا يَتواطَئوا . وإن شاءَ الحاكمُ عيَّنَ لصاحبِ مَسائِله مَن يسأَلُه ممَّن يعْرِفُه ، مِن جوارِ الشَّاهدِ ، وأهلِ الخِبْرةِ به ، وإن شاءَ أطلقَ ، ولم يُعَيِّنِ المسئولَ ، ويكونُ السُّؤالُ سِرًّا ؛ لئلَّا يكونَ فيه هَتْكُ المسئولِ عنه ، وربما يخافُ المَسْئولُ[١٧] الشَّاهدَ ، أو[١٧] المشهودَ له ، أو المشهودَ عليه ، أنْ يُخْبِرَ بما عندَه ، أو يَسْتحِى . وينبغى أن يكونَ أصحابُ مَسائِله غيرَ مَعْروفِينَ[١٨] ؛ / لئلَّا يُقصَدوا بهَديَّةٍ أو رِشْوةٍ ، وأن يكونوا أصْحابَ عَفافٍ فى الطُّعْمَةِ والأنْفُسِ ، ذَوِى عُقولٍ وافِرةٍ ، أبرياءَ من [١٩]الشَّحناءِ والبُغضِ[١٩] ؛ لئلا يَطْعَنُوا فى الشُّهودِ ، أو يسأَلوا عن الشَّاهدِ عَدُوَّه فيَطْعَنَ فيه ، فيَضِيعَ حقُّ المشْهودِ له ، ولا يكونون[٢٠] مِن أهلِ الأهواءِ والعَصَبيَّةِ ، يَميلون إلى مَن وافقَهم على مَن خالفَهم ، ويكونون أُمَناءَ ثِقَاتٍ ؛ لأنَّ هذا موضعُ أمانةٍ . فإذا رجعَ أصحابُ مسائِله ، فأخبرَ اثنان بالعَدالةِ ، قَبِلَ شهادتَه ، وإن أخْبرَا بالجَرْحِ ، رَدَّ شهادتَه ، وإن أخبرَ أحدُهما بالعدالةِ ، والآخرُ بالجَرْحِ ، بعثَ آخرَيْنِ ، فإنْ عادَا فأخْبرَا بالتَّعديلِ ، تَمَّتْ بيِّنةُ التَّعديلِ ، وسقطَ الجَرْحُ ؛ لأنَّ بيِّنتَه لم تتِمَّ ، وإن أخْبرَا بالجَرْحِ ، ثَبتَ وردَّ الشَّهادةَ ، وإن أخبرَ أحدُهما بالجَرْحِ والآخرُ بالتَّعْديلِ ، تمَّتِ البيِّنتانِ ، ويُقدَّمُ الجَرْحَ ، ولا يَقْبَلُ الجرحَ والتَّعْديلَ إلَّا مِن اثنيْن ، ويَقْبَلُ قولَ أصحابِ المسائِلِ . وقيل :

١١/١٩ ظ

---

(١٦) سقط من : ب .

(١٧) فى ب ، م زيادة : « من » .

(١٨) فى ا ، ب ، م زيادة : « له » .

(١٩ – ١٩) فى ب : « الشحنة والبغضة » .

(٢٠) فى الأصل : « يكونوا » .

لا يَقْبَلُ إلَّا شهادةَ المَسْئولينَ ، ويكلِّفُ اثنَيْنِ منهم أن يَشْهدُوا بالتَّزْكِيَةِ والجَرْحِ عندَه ، على شُروطِ[21] الشَّهادةِ فى اللَّفْظِ وغيرِه ، ولا تُقْبلُ مِن صاحبِ المسْألةِ ؛ لأنَّ ذلك شهادةٌ على شهادةٍ ، مع حضُورِ شُهودِ الأصلِ . ووَجْهُ القولِ الأوَّلِ ، أنَّ شَهادةَ أصحابِ المسائلِ شهادةُ اسْتِفاضَةٍ ، لا شهادةٌ على شَهادةٍ ، فيُكْتَفَى بمَن يشْهَدُ بها ، كسائرِ شهاداتِ الاسْتِفاضةِ ؛ ولأنَّه مَوضِعُ حاجةٍ[22] ، فإنَّه لا[22] يَلزمُ المُزَكِّىَ الحضورُ للتَّزْكِيَةِ ، وليس للحاكمِ إجْبارُه عليها ، فصارَ كالمرضِ والغَيْبَةِ فى سائرِ الشَّهاداتِ ، ولأنَّنا لو لم نَكْتفِ بشهادةِ أصحابِ المسائلِ ، لتعذَّرَتِ التَّزْكِيَةُ ؛ لأنَّه قد يتَّفِقُ أنْ لا يكونَ فى جيرانِ الشَّاهِدِ مَن يَعْرِفُه الحاكمُ ، فلا يَقْبَلُ قولَه ، فيَفُوتُ التَّعْديلُ والجَرْحُ .

فصل : قال القاضى : ولابُدَّ مِن معرفةِ إسلامِ الشَّاهِدِ ، ويَحْصُلُ ذلك بأحدِ أربعةِ أمورٍ ؛ أحدُها ، إخْبارُه / عن نفسِه أنَّه مسلمٌ ، أو إتْيانُه بكلمةِ الإسلامِ ، وهى شَهادةُ أنْ لا إلهَ إلَّا اللهُ ، وأنَّ محمدًا عبدُه ورسولُه ؛ لأنَّه لو لم يكنْ مسلمًا صارَ مُسلمًا بذلك . الثانى ، اعْترافُ المَشْهودِ عليه بإسْلامِه ؛ لأنَّ ذلك حَقٌّ عليه . الثالث ، خِبْرةُ الحاكمِ ؛ لأنَّنا اكْتفَيْنا بذلك فى عَدالتِه ، فكذلك فى إسْلامِه . الرابع ، بَيِّنَةٌ تقومُ به . ولابُدَّ من معرفةِ الحُرِّيَّةِ فى مَوْضِعٍ تُعْتَبَرُ فيه ، ويَكْفِى فى ذلك أحدُ أمورٍ ثلاثةٍ ؛ بَيِّنَةٌ ، أو اعْترافُ المشْهودِ عليه ، أو خِبْرَةُ الحاكمِ . ولا يكْفِى اعْترافُ الشاهِدِ ؛ لأنَّه لا يَمْلِكُ أن يصيرَ حُرًّا ، فلا يَمْلِكُ الإقْرارَ به ، بخِلافِ الإسْلامِ .

١١/٢٠و

فصل : وإذا شهِدَ عندَ الحاكمِ مجهولُ الحالِ ، فقال المشْهودُ عليه : هو عَدْلٌ . ففيه وَجْهان ؛ أحدهما ، يَلْزَمُ الحاكمَ الحكمُ بشهادتِه ؛ لأنَّ البحثَ عن عَدالتِه لِحَقِّ المشْهودِ عليه ، وقد اعْترفَ بها ، ولأنَّه إذا أقرَّ بعدالتِه ، فقد أقرَّ بما يُوجِبُ الحكمَ لِخَصْمِه عليه ، فيُؤْخَذُ بإقرارِه ، كسائرِ أقاريرِه . والثانى ، لا يجوزُ الحكْمُ بشهادتِه ؛ لأنَّ فى الحُكمِ بها تَعديلًا له ، فلا يَثْبتُ بقولِ واحدٍ ، ولأنَّ اعْتبارَ العَدالةِ فى الشاهِدِ حَقٌّ للهِ تعالى ، ولهذا لو رَضِىَ الخَصْمُ أنْ[23] يُحْكَمَ عليه بقولِ فاسقٍ ، لم يَجُزْ الحكمُ به ، ولأنَّه لا يَخْلُو ؛ إمَّا أن

---

(٢١) فى ب : « شرط » .

(٢٢-٢٢) فى م : « فلا » .

(٢٣) فى ب ، م : « بأن » .

يحْكُمَ عليه مع تَعْدِيلِه ، أو مع انْتِفائِه ، لا يجوزُ أن يُقال مع تَعْدِيلِه ؛ [24]لأنَّ التَّعْدِيلَ لا يَثْبُتُ بقولِ الواحِدِ ، ولا يجوزُ مع انْتفاءِ تَعْدِيلِه[24] ؛ لأنَّ الحكْمَ بشَهادةِ غيرِ العَدْلِ غيرُ جائزٍ ، بدليلِ شَهادةِ مَن ظَهَرَ فِسْقُه . ومذهبُ الشَّافعيِّ مثلُ هذا ، فإن قُلْنا بالأوَّل ، فلا يَثْبُتُ تَعْدِيلُه فى حقِّ غيرِ المشْهودِ عليه ؛ لأنَّه لم تُوجَدْ بَيِّنَةُ التَّعْدِيلِ ، وإنَّما حُكِمَ عليه لإقْرارِه بوُجودِ شَرْطِ[25] الحُكْمِ ، وإقْرارُه يَثْبُتُ فى حقِّه دُونَ غيرِه ، كما لو أقرَّ بحقٍّ عليه وعلى غيرِه ، ثَبَتَ فى حَقِّه دُونَ غيرِه .

١٨٧٠ – مسألة، قال : (وَإنْ عَدَّلَهُ اثْنَانِ ، وَجَرَّحَهُ اثْنَانِ ، فالْجَرْحَةُ[1] أَوْلَى)

وبهذا قال أبو حنيفةَ ، والشَّافعيُّ . وقال مالكٌ : يُنْظَرُ أيُّهما أعْدَلُ ؟ اللَّذان جَرَّحاه ، أو اللَّذان عَدَّلاه ؟ فيُؤْخذُ بقولِ أعْدَلِهما . ولَنا ، /أنَّ الجارحَ معه زِيادةُ عِلْمٍ خَفِيَتْ على المُعدِّلِ ، فوجبَ تَقْدِيمُه ؛ لأنَّ التَّعْدِيلَ يتضمَّنُ تَرْكَ الرِّيَبِ والْمَحارِمِ ، والجارِحُ مُثْبِتٌ لوُجودِ ذلك ، والإثْباتُ مُقَدَّمٌ على النَّفْيِ ، ولأنَّ الجارِحَ يقول : رأيتُه يفْعَلُ كذا . والمُعدِّلُ مُسْتَنَدُه أنَّه لم يَرَه يفْعَلُ ، ويُمْكِنُ صِدْقُهما ، والجمعُ بين قولَيْهما بأنْ يَراهُ الجارِحُ يفْعَلُ المَعْصِيَةَ ، ولا يَراهُ المُعدِّلُ ، فيكونُ مَجْروحًا . ١١/٢٠ظ

فصل : ولا يُقْبَلُ الجَرْحُ والتَّعديلُ إلَّا مِن اثْنينِ . وبهذا قال مالكٌ ، والشَّافعيُّ ، ومحمدُ ابنُ الحسنِ ، وابنُ المُنْذِرِ . ورُوِىَ عن أحمدَ : يُقْبَلُ ذلك من واحِدٍ . وهو اختيارُ أبى بكرٍ ، وقولُ أبى حنيفةَ ؛ لأنَّه خَبَرٌ لا يُعْتَبَرُ فيه لفظُ الشَّهادةِ ، فقُبِلَ مِن واحِدٍ ، كالرِّوايةِ . ولَنا ، أنَّه إثْباتُ صِفَةٍ مَن يَبْنِى الحاكمُ حُكْمَه على صِفَتِه ، فاعْتُبِرَ فيه العَدَدُ ، كالحَضانَةِ ، وفارَقَ الرِّوايةَ ؛ فإنَّها على المُساهَلَةِ ، ولا نُسلِّمُ أنَّها لا تَفتقِرُ إلى لفظِ الشهادةِ ، ويُعْتَبَرُ فى التَّعْديلِ والجَرْحِ لفظُ الشَّهادةِ ، فيقولُ فى التَّعْديلِ : أشْهَدُ أنَّه عَدْلٌ . ويَكْفِى هذا . وإن لم يقُلْ : علىَّ ولِى . وهذا قولُ أكثرِ أهلِ العلمِ ، وبه يقول شُرَيْحٌ ، وأهلُ العراقِ ، ومالكٌ ، وبعضُ

(٢٤ – ٢٤) سقط من : الأصل . نقل نظر .

(٢٥) فى م : « شروط » .

(١) فى م : « فالجراحة » .

الشَّافعيَّةِ . وقال أكثرُهم : لا يَكْفِيه إلَّا أن يقولَ : عَدْلٌ علَيَّ ولِي . واخْتلَفُوا في تَعْليلِه ، فقال بعضُهم : لئلَّا تكونَ بينهما عَداوةٌ أو قَرابةٌ . وقال بعضُهم : لئلَّا يكونَ عَدْلًا في شيءٍ دون شيءٍ . ولَنا ، قولُ اللهِ تعالى : ﴿ وَأَشْهِدُواْ ذَوَىْ عَدْلٍ مِنكُمْ ﴾[2] فإذا شَهِدَا أنَّه عَدْلٌ ، ثَبتَ ذلك بشَهادتِهما ، فيَدْخلُ ذلك في عُمومِ الأمرِ ، ولأنَّه[3] إذا كان عَدْلًا ، لزِمَ أن يكونَ له وعليه ، وفي حقِّ سائرِ النَّاس ، وفي كلِّ شيءٍ ، فلا يَحْتاجُ إلى ذِكْرِه . ولا يصِحُّ ما ذكروه ؛ فإنَّ الإنْسانَ لا يكونُ عَدْلًا في شيءٍ دُونَ شيءٍ ، ولا في حَقِّ شَخْصٍ [4]دون شَخْصٍ[4] ، فإنَّها لا تُوصَفُ بهذا ، ولا تَنْتَفِي أيضا بقولِه :[5] عليَّ ولِي . فإنَّ مَن / ثبتَتْ[6] عَدالتُه ، لم تَزُلْ بقَرابةٍ ولا عَداوَةٍ ، وإنَّما تُرَدُّ شهادتُه للتُّهْمَةِ مع كَوْنِه عَدْلًا ، ثم إنَّ هذا إذا كان معلومًا انْتِفاؤُه بينهما ، لم يَحْتَجْ إلى ذِكْرِه ولا نَفْيِه عن نفسِه ، كما لو شهِدَ بالحَقِّ مَن عَرَفَ الحاكمُ عَدالتَه ، لم يَحْتَجْ إلى أن يَنْفِيَ عن نفسِه ذلك ، ولأنَّ العَداوةَ لا تَمْنَعُ من شَهادتِه له بالتَّزْكِيَةِ ، وإنَّما تَمْنَعُ الشهادةَ عليه ، وهذا شاهدٌ له بالتَّزْكِيَةِ والعَدالةِ ، فلا حاجةَ به إلى نَفْيِ العَداوةِ .

21/11 و

فصل : ولا يَكْفِي أن يقولَ : لا أعْلَمُ منه إلَّا الخَيْرَ . وهذا مذهبُ الشَّافعيِّ . وقال أبو يوسفَ : يَكْفِي ؛ لأنَّه إذا كانَ من أهلِ الخِبْرَةِ به[7] ، ولا يَعْلَمُ إلَّا الخيرَ ، فهو عَدْلٌ . ولَنا ، أنَّه لم يُصَرِّحْ بالتَّعْديلِ ، فلم يكُنْ تَعْديلًا ، كما لو قال : أعْلَمُ منه خيرًا . وما ذكَرُوه لا يَصِحُّ ؛ لأنَّ الجاهلَ بحالِ أهلِ الفِسْقِ ، لا يَعْلَمُ منهم إلَّا الخيرَ ، لأنَّه يعلمُ إسْلامَهم ، وهو خيرٌ ، ولا يعلمُ منهم غيرَ ذلك ، وهم [4]غيرُ عُدولٍ[4] .

فصل : قال أصحابُنا : لا يُقْبَلُ التَّعديلُ إلَّا مِن أهلِ الخِبْرَةِ الباطِنَةِ ، والمعرفةِ

---

(2) سورة الطلاق 2 .
(3) سقطت الواو من : ا ، م .
(4 - 4) سقط من : الأصل .
(5) في م زيادة : « عدل » .
(6) في الأصل : « تثبت » .
(7) سقط من : الأصل .

الْمُتقادِمَةِ . وهذا مذهبُ الشَّافعيِّ ؛ لخبَرِ عمرَ الذى قدَّمْناه[8] ، ولأنَّ عادةَ الناسِ إظْهارُ الطَّاعاتِ[9] وإسْرارُ المَعاصِى ، فإذا لم يكُنْ ذا خِبْرةٍ باطنةٍ ، فَرُبَّما اغتَرَّ[10] بحُسْنِ ظاهرِه ، وهو فاسقٌ فى الباطنِ . وهذا يَحْتَمِلُ أن يُرِيدُوا به أنَّ الحاكمَ إذا علِمَ أنَّ المُعدِّلَ لا خِبْرَةَ له ، لم يَقْبلْ شهادتَه بالتَّعْديلِ ، كما فعل عمرُ ، رَضِىَ اللهُ عنه ، ويَحْتَمِلُ أنَّهم أرادوا أنَّه لا يجوزُ للمُعَدِّلِ الشَّهادةُ بالعَدالةِ ، إلَّا أن تكونَ له خِبْرَةٌ باطِنَةٌ . فأمَّا الحاكمُ إذا شهِدَ عنده العَدْلُ بالتَّعْديلِ ، ولم يَعرِفْ حقيقةَ الحالِ ، فله أن يَقْبَلَ الشَّهادةَ مِن غيرِ كَشْفٍ ، وإن استَكْشَفَ الحالَ ، كما فعلَ عمرُ ، رَضِىَ اللهُ عنه ، فلا بَأْسَ .

فصل : ولا يُسْمَعُ الجَرْحُ إلَّا مُفسَّرًا ، ويُعْتَبرُ فيه اللفظُ فيقولُ : أشْهَدُ أنِّى رأيتُه يشْرَبُ الخمرَ / ، أو يُعامِلُ بالرِّبا ، أو يَظْلِمُ الناسَ بأخْذِ أموالِهم أو ضَرْبِهم ، أو سمِعتُه يَقْذِفُ . أو يُعْلمُ ذلك باسْتِفاضتِه[11] فى الناسِ . ولابدَّ مِن ذِكْرِ السَّببِ وتَعْيينِه . وبهذا قال الشافعىُّ ، وسَوَّارٌ . وقال أبو حنيفةَ : يُقْبَلُ الجَرْحُ المُطْلَقُ ، وهو أن يَشْهَدَ أنَّه فاسقٌ ، أو أنَّه ليس بِعَدْلٍ . وعن أحمدَ مثلُه ؛ لأنَّ التَّعديلَ يُسْمَعُ مُطْلَقًا ؛ فكذلك الجَرْحُ ، ولأنَّ التَّصْريحَ بالسَّببِ يجْعَلُ الجارحَ فاسِقًا ، ويُوجِبُ عليه الحَدَّ فى بعضِ الحالاتِ ، وهو أن يَشْهَدَ عليه بالزِّنَى ، فيُفْضِى الجَرْحُ إلى جَرْحِ الجارحِ ، وتَبْطِيلِ شَهادتِه ، ولا يتجرَّحُ بها المَجْروحُ . ولَنا ، أنَّ الناسَ يَخْتَلِفون فى أسبابِ الجَرْحِ ، كاختلافِهم فى شاربِ النَّبِيذِ ، فوجبَ أن لا يُقْبَلَ مُجرَّدُ الجَرْحِ ، لئلَّا يجْرَحَه بما لا يَراه القاضى جَرْحًا ؛ ولأنَّ الجَرْحَ ينْقُلُ عن الأصلِ ، فإنَّ الأصلَ فى المسلمين العَدالةُ ، والجرحُ يَنْقُلُ عنها ، فلابُدَّ أن يُعْرَفَ النَّاقِلُ ، لئلَّا يُعْتقَدَ نَقْلُه بما لا يَراه الحاكمُ ناقِلًا . وقولُهم : إنَّه يُفْضِى إلى جَرْحِ الجارحِ ، وإيجابِ الحَدِّ عليه . قُلْنَا : ليس كذلك ؛ لأنَّه يُمْكِنُه التَّعْرِيضُ مِن غيرِ تَصْرِيحٍ . فإن قيل : ففى بَيانِ السَّببِ هَتْكُ المَجْروحِ . قُلْنا : لابُدَّ من هَتْكِه ؛ فإنَّ الشهادةَ عليه بالفِسْقِ

٢١/١١ ظ

(٨) تقدم تخريجه ، فى صفحة ٤٤ .

(٩) فى م : « الصالحات » .

(١٠) فى ب : « اعتبر » .

(١١) فى الأصل : « باستفاضة » .

هَتْكٌ له . ولكن جاز ذلك لِلْحاجةِ الدَّاعِيَةِ إليه ، كما جازت الشَّهادةُ عليه به[١٢] لإقامةِ الحَدِّ عليه ، بل هٰهُنا أَوْلَى ؛ فإنَّ فيه دَفْعَ الظُّلْمِ عن المشْهودِ عليه ، وهو حقٌّ آدَمِيٌّ ، فكان أَوْلَى بالجوازِ ، ولأَنَّ هَتْكَ عِرْضِه بسبَبِه ، لأنَّه تَعرَّضَ للشهادةِ مع ارْتكابِه ما يُوجِبُ جَرْحَه ، فكان هو الهاتِكَ لنفسِه ، إذْ كان فِعْلُه هو المُحْوِجَ للناسِ إلى جَرْحِه . فإن صَرَّحَ الجارِحُ بقَذْفِه بالزِّنَى ، فعليه الحَدُّ إن لم يأْتِ بتَمامِ أربعةِ شُهَداءَ . وبهذا قال أبو حنيفة . وقال الشَّافعيُّ : لا حَدَّ عليه إذا كان بلفظِ الشهادةِ ؛ لأنَّه لم يقصدْ إدْخالَ / المَعَرَّةِ عليه[١٣] . ولَنا ، قولُ اللهِ تعالى : ﴿ وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُواْ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً ﴾[١٤] . الآية . ولأنَّ أبا بَكْرةَ ورَفِيقَيْه شهِدوا على المُغيرةِ بالزِّنَى ، ولم يُكْمِلْ زيادٌ شَهادتَه ، فجلدَهم عمرُ حَدَّ القَذْفِ بمَحْضَرِ الصَّحابةِ ، فلم يُنْكِرْهُ مُنْكِرٌ ، فكان إجْماعًا[١٥] . ويبطُلُ ما ذكَروه بما إذا شَهِدُوا عليه بإقامةِ[١٦] الحدِّ عليه .

٢٢/١١ و

فصل : وإذا أقامَ المُدَّعَى عليه بَيِّنَةً ، أنَّ هذيْنِ الشاهدَيْنِ شَهِدا بهذا الحقِّ عندَ حاكمٍ ، فرَدَّ شهادتَهما لفِسْقِهما ، بَطَلَتْ شَهادتُهما ؛ لأنَّ الشَّهادةَ إذا رُدَّتْ لِفسْقٍ ، لم تُقبلْ مَرَّةً ثانيةً .

فصل : ولا يُقبلُ الجَرْحُ والتَّعْديلُ من النساءِ . وقال أبو حنيفةَ : يُقْبَلُ . [١٧]وعن أحمدَ مِثْلُه[١٧] ؛ لأنَّه لا يُعْتَبرُ فيه لفظُ الشَّهادةِ ، فأشْبَهَ الرِّوايةَ ، وأخْبارَ الدِّياتِ . ولَنا ، أنَّها شهادةٌ فيما ليس بمالٍ ، ولا المقصودُ منه المالُ ، ويطَّلِعُ عليه الرجالُ في غالبِ الأحْوالِ ، فأشْبَهَ الشَّهادةَ في القِصاصِ . وما ذكَروه غيرُ مُسَلَّمٍ .

فصل : ولا يُقْبَلُ الجَرْحُ من الخَصْمِ . بلا خلافٍ بين العلماءِ . فلو قال المشْهودُ عليه : هذان فاسِقانِ ، أو عَدُوَّان لى ، أو آباءٌ للمشْهودِ له . لم يُقْبَلْ قَوْلُه ؛ لأنَّه متَّهمٌ في قولِه ،

---

(١٢) سقط من : ب .
(١٣) سقط من : الأصل .
(١٤) سورة النور ٤ .
(١٥) تقدم تخريجه ، في : ١٨٤/١١ .
(١٦) في ب ، م : « لإقامة » .
(١٧–١٧) سقط من : ب ، م .

ويَشْهدُ بما يَجُرُّ إليه نَفْعًا ، فأشْبَهَ الشَّهادةَ لنفسِه ، ولو قبلْنا قولَه ، لم يَشأْ أحدٌ أن يُبْطِلَ شَهادةَ مَن شهِدَ عليه إلَّا أبْطلَها ، فتَضِيعَ الحقوقُ ، وتذْهَبَ حكْمةُ شَرْعِ البَيِّنَةِ .

فصل : ولا تُقْبلُ شهادةُ المُتَوَسِّمِينَ ، وذلك إذا حضرَ مُسافِران ، فشهِدَا عندَ حاكِمٍ لا يَعْرِفُهما ، لم تُقْبَلْ شهادتُهما . وقال مالكٌ : يَقْبلُهما إذا رأى فيهما سِيما الخَيْرِ ؛ لأنَّه لا سبيلَ إلى معرفةِ عَدالتِهما ، ففى التَّوقُّفِ[18] عن قَبولِهما تَضْييعُ الحُقوقِ ، فوجبَ الرُّجوعُ فيهما إلى السِّيماءِ الجميلةِ . ولَنا ، أنَّ عَدالتَهما مجهولةٌ ، فلم يَجُزِ / الحكمُ بشهادتِهما ، كشاهِدَىِ الحَضَرِ . وما ذكرَه[19] مُعارَضٌ بأنَّ قَبولَ شهادتِهما يُفْضِى إلى أنْ يُقضَى بشهادتِهما بدَفْعِ الحقِّ إلى غيرِ مُسْتحِقِّه .

١١/٢٢ظ

فصل : قال أحمدُ : يَنْبغِى للقاضى أن يسْألَ عن شُهودِه كلَّ قليلٍ ؛ لأنَّ الرجلَ يَنْتقِلُ مِن حالٍ إلى حالٍ . وهل هذا مُسْتحَبٌّ أو واجِبٌ ؟ فيه وَجْهان ؛ أحدُهما ، مُستحَبٌّ ؛ لأنَّ الأصلَ بقاءُ ما كان ، فلا يزُولُ حتى يَثْبُتَ الجَرْحُ . والثانى ، يجبُ البَحْثُ كلَّما مضَتْ مُدَّةٌ يَتغيَّرُ الحالُ فيها ؛ لأنَّ العَيْبَ يحْدُثُ ، وذلك على ما يَراهُ الحاكمُ . ولأصحابِ الشَّافعىِّ وَجْهان ، مثل هٰذَيْن .

فصل : وليس للحاكِمِ أن يُرَتِّبَ شُهودًا لا يَقْبَلُ غيرَهم ؛ لأنَّ اللهَ تعالى قال : ﴿ وَأَشْهِدُواْ ذَوَىْ عَدْلٍ مِنكُمْ ﴾ . ولأنَّ فيه إضْرارًا بالناسِ ؛ لأنَّ كثيرًا مِن الوَقائعِ التى يُحْتاجُ إلى البَيِّنَةِ فيها تَقَعُ عندَ غيرِ المُرَتَّبِينَ ، فمتى ادَّعَى إنسانٌ شهادةَ غيرِ المُرتَّبِينَ ، وَجَبَ على الحاكِمِ سَماعُ بَيِّنَتِه ، والنَّظَرُ فى عَدالةِ شاهِدَيْه ، ولا يجوزُ رَدُّهم بكونِهم مِن غيرِ المُرتَّبين ؛ لأنَّ ذلك يُخالِفُ الكتابَ والسُّنَّةَ والإِجماعَ ، لكنْ له أن يُرتِّبَ شُهودًا يُشْهِدُهم الناسُ ، فيَسْتغْنون بإشْهادِهم عن تَعْدِيلِهم ، ويَسْتَغْنِى الحاكمُ عن الكَشْفِ عن أحْوالِهم ، فيكونُ فيه تخْفِيفٌ من وَجْهٍ ، ويكونون أيضًا يُزَكُّون مَن عَرَفوا عَدالتَه مِن غيرِهم إذا شهِدَ .

فصل : ولا بأْسَ أن يَعِظَ الشاهِدَيْن ، كما رُوِىَ عن شُرَيحٍ ، أنَّه كان يقولُ للشَّاهِدَيْن إذا

---

(١٨) فى ب : « التوقيف » .

(١٩) فى الأصل ، م : « ذكروه » .

حضَرا : يا هٰذان ، ألا تَرَيَانِ ؟ إنى لم أَدْعُكما ، ولستُ أَمْنَعُكما أن تَرْجعا ، وإنَّما يَقْضِى على هذا أَنْتما ، وأنا مُتَّقٍ[20] بكما ، فاتَّقِيَا . وفى لفظٍ : وإنِّى بكما أَقْضِى اليومَ ، وبكما أَتَّقِى يومَ الْقِيامةِ[21] . وروَى أبو حنيفةَ ، قال : كنتُ عند مُحارِب بن دِثَارٍ[22] ، وهو قاضى / الكوفةِ ، فجاءَ رجلٌ ، فادَّعَى[23] على رجلٍ حقًّا ، فأَنْكَرَه ، فأَحْضَرَ المُدَّعِى شاهِدَيْن ، فشَهِدَا له ، فقال المشْهودُ عليه : والذى به تَقُومُ السَّماءُ والأَرضُ لقد كذَبا علىَّ فى الشَّهادةِ . وكان مُحارِبُ بنُ دِثارٍ مُتَّكِئًا فاسْتوَى جالسًا ، وقال : سمعتُ ابنَ عمرَ يقولُ : سمعتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقولُ : « إِنَّ الطَّيْرَ لَتَخْفِقُ بِأَجْنِحَتِهَا ، وَتَرْمِي مَا فِى حَوَاصِلِهَا[24] ، مِنْ هَوْلِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ ، وَإِنَّ شَاهِدَ الزُّورِ لَا تَزُولُ قَدَمَاهُ حَتَّى يَتَبَوَّأَ مَقْعَدَهُ مِنَ[25] النَّارِ »[26] . فإنْ صدَقْتُما فاثْبُتا ، وإنْ كذَبْتما فغطِّيا رُءُوسَكما وانْصرِفا . فغطَّيا رُءوسَهما وانْصرَفا[27] .

١١/٢٣و

١٨٧١ - مسألة ، قال : (وَيَكُونُ كَاتِبُهُ عَدْلًا ، وَكَذٰلِكَ قَاسِمُهُ)

وجملتُه أنَّه يُسْتَحَبُّ للحاكمِ أنْ يَتَّخذَ كاتبًا ؛ لأنَّ النَّبِىَّ ﷺ اسْتكتبَ زيدَ بنَ ثابتٍ ، وغيرَه ، ولأنَّ الحاكمَ تَكثُرُ أشْغالُه ونَظَرُه ، فلا يُمْكِنُه أن يَتولَّى الكتابةَ بنَفْسِه ، وإن أمْكنَه تَوَلِّى الكتابةِ بنفسِه ، جازَ ، والاسْتِنابةُ فيه أَوْلَى . ولا يجوزُ أن يَسْتَنيبَ فى ذلك إلَّا عَدْلًا ؛

---

(٢٠) فى م : « معتق » .
(٢١) انظر أخبار القضاة ٢/٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٩١ ، ٢٩٦ ، ٢٩٩ ، ٣١٦ ، ٣٦٣ ، ٣٩٢ .
(٢٢) محارب بن دثار بن كردوس السدوسى ، كان ثقة حجة ، توفى سنة ست عشرة ومائة . سير أعلام النبلاء ٥/٢١٧-٢١٩ .
(٢٣) فى ب : « وادعى » .
(٢٤) فى م : « حوصلتها » .
(٢٥) فى ب : « فى » .
(٢٦) أخرج حديث : « إن الطير لتخفق ... » . البيهقى ، فى : باب وعظ القاضى الشهود ... ، من كتاب آداب القاضى . السنن الكبرى ١٠/١٢٢ . وأخرج حديث : « إن شاهد الزور ... » . ابن ماجه ، فى : باب شهادة الزور ، من كتاب الأحكام . سنن ابن ماجه ٢/٧٩٤ . والحاكم ، فى : باب ظهور شهادة الزور من أشراط الساعة . من كتاب الأحكام . المستدرك ٤/٩٨ . والبيهقى ، فى الموضع السابق . والعقيلى ، فى : الضعفاء الكبير ٤/١٢٣ .
(٢٧) ذكر الذهبى القصة ، عن عبد الملك بن عمير ، وليس عن أبى حنيفة . سير أعلام النبلاء ٥/٢١٨ .

لأنَّ الكتابةَ موضعُ أمانةٍ . ويُسْتحَبُّ أن يكونَ فقيهًا ؛ ليَعرفَ مَواقعَ الألْفاظِ التى تتعلقُ بها الأحْكامُ ، ويُفرِّقَ بينَ الجائزِ والواجبِ ، وينْبَغِى أن يكونَ وافرَ العقلِ ، وَرِعًا ، نَزِهًا ؛ لئلَّا يُسْتَمالَ بالطَّمعِ ، ويكونَ مسلمًا ؛ لأنَّ اللهَ تعالى قال : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ بِطَانَةً مِّن دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا ﴾[1] . ويُرْوَى أنَّ أبا موسى قدِمَ على عمرَ ، رَضِىَ اللهُ عنه ، ومعه كاتبٌ نَصْرانِىٌّ ، فأحْضرَ أبو موسى شيئًا من مَكْتوباتِه عندَ عمرَ ، فاسْتحسنَه ، وقال : قُلْ لكاتبِك يَجِىءُ ، فيقْرأُ كتابَه . قال : إنَّه لا يَدْخُلُ المسجدَ . قال : ولِمَ ؟ . قال : إنَّه نَصْرانىٌّ . فانْتهرَه عمرُ ، وقال : لا تَأْتمِنُوهم وقد خَوَّنَهم اللهُ تعالى ، ولا تُقرِّبوهم وقد أبعدَهم اللهُ تعالى ، ولا تُعِزُّوهم وقد أذَلَّهم اللهُ تعالى[2] . ولأنَّ الإسلامَ مِن شُروطِ[3] العدالةِ / ، والعدالةُ شَرْطٌ . وقال أصْحابُ الشافعىِّ : فى اشْتراطِ عَدالتِه وإسلامِه وَجْهان ؛ أحدهما ، تُشْتَرَطُ ؛ لما ذكرْنا . والثانى ، لا تُشْتَرطُ ؛ لأنَّ ما يكْتُبه لابُدَّ من وُقوفِ القاضى عليه ، فتُؤْمَنُ الخيانةُ فيه . ويُسْتحَبُّ أن يكونَ جَيِّدَ الخَطِّ ؛ لأنَّه أكْملُ . وأن يكونَ حُرًّا ؛ ليخْرُجَ[4] من الخلافِ . وإن كان عبدًا ، جازَ ؛ لأنَّ شهادةَ العبدِ جائزةٌ . ويكونُ القاسِمُ على الصِّفةِ التى ذكرْنا فى الكاتبِ ، ولابُدَّ من كونِه حاسبًا ؛ لأنَّه عَملُه ، وبه يَقْسِمُ ، فهو كالخَطِّ للكاتبِ والفقْهِ للحاكِمِ . ويُسْتحَبُّ للحاكِمِ أن يُجْلِسَ كاتبَه بين يديْه ؛ ليُشاهِدَ ما يَكْتُبُه ، ويُشافِهَه بما يُمْلِى عليه ، وإن جلَس[5] ناحيةً ، جازَ ؛ لأنَّ المقْصودَ يحْصُلُ ، فإنَّ ما يَكتبُه يُعْرَضُ على الحاكِمِ ، فيَسْتَبْرِئُه .

١١/٢٣ ظ

فصل : وإذا ترافعَ[6] إلى الحاكِمِ خَصمان ، فأقرَّ أحدُهما لصاحبِه ، فقال المُقَرُّ له للحاكِمِ : أشْهِدْ لى على إقْرارِه شاهِدَيْن . لَزِمَه ذلك ؛ لأنَّ الحاكمَ لا يحْكُمُ بعِلْمِه ، فربَّما جحَدَ المُقِرُّ ، فلا يُمْكِنُه الحكمُ عليه بعِلْمِه[7] ، ولو كانَ يحكُمُ بعِلْمِه احْتَمَلَ أن يَنْسَى ،

---

(١) سورة آل عمران ١١٨ .

(٢) تقدم تخريجه ، فى : ١٣/٢٤٦ .

(٣) فى الأصل : « شرط » .

(٤) فى الأصل ، م : « يخرج » .

(٥) فى ب ، م : « قعد » .

(٦) فى ب : « رفع » .

(٧) سقط من : ب .

فإنَّ الإنسانَ عُرْضةُ النِّسيانِ ، فلا يُمْكِنُه الحكمُ بإقْرارِه . وإن ثبَتَ عندَه حقٌّ بنُكُولِ المُدَّعَى عليه ، أو بيَمِينِ المُدَّعِى بعدَ النُّكولِ ، فسألَه المُدَّعِى أن يُشْهِدَ على نفسِه ، لزِمَه ؛ لأنَّه لا حُجَّةَ للمُدَّعِى سِوَى الإشْهادِ ، وإن ثبتَتْ عندَه بيِّنةٌ فسألَه الإشْهادَ ، ففيه وَجْهان ؛ أحدهما ، لا يَلْزَمُه ؛ لأنَّ بالحقِّ بَيِّنَةً ، فلا يجبُ جَعْلُ بَيِّنَةٍ أُخْرَى . والثانى ، يجبُ ؛ لأنَّ فى الإشْهادِ[8] فائدةً جديدةً ، وهى إثْباتُ تَعْدِيلِ بيِّنَتِه ، وإلزامُ خَصْمِه . وإن حلفَ المُنْكِرُ ، وسألَ الحاكمَ الإشهادَ على بَراءَتِه ، لَزِمَه ؛ ليكونَ حُجَّةً له فى سُقوطِ المُطالَبةِ مَرَّةً أُخْرَى ، وفى جميعِ ذلك ، إذا سألَه / أنْ يَكْتُبَ له مَحْضرًا بما جَرَى ، ففيه وَجْهان ؛ أحدُهما ، يَلْزَمُه ذلك ؛ لأنَّه وَثِيقةٌ له ، فهو كالإشْهادِ ؛ لأنَّ الشاهِدَيْنِ رُبَّما نَسِيَا الشَّهادةَ ، أو نَسِيَا الخَصْمَيْنِ ، فلا يُذَكِّرُهما إلَّا رُؤْيَةُ[9] خطِّيْهما . والثانى ، لا يَلْزَمُه ؛ لأنَّ الإشْهادَ يَكْفِيه . والأوَّلُ أصحُّ ؛ لأنَّ الشُّهودَ تكثرُ عليهم[10] الشَّهاداتُ ، ويَطُولُ عليهمُ الأمَدُ ، والظَّاهرُ أنَّهما لا يَتحقَّقان الشَهادةَ تَحقُّقًا يحْصُلُ به أداؤُها ، فلا يَتقيَّدُ إلَّا بالكتابِ . فإن اخْتارَ أن يَكْتُبَ له مَحْضرًا ، فصفتُه : حضرَ القاضى فُلانُ بنُ فلانٍ الفُلانىُّ ، قاضى عبدِ اللهِ الإمامِ فلانٍ ، على كذا وكذا . وإن كان خليفةَ القاضى قال : خليفةُ القاضى فلانِ بنِ فلانٍ الفُلانىِّ[11] ، قاضى الإمامِ بمَجْلِسِ حُكْمِه وقَضائِه . فإن كان يَعْرِفُ المُدَّعِى والمُدَّعَى عليه بأسْمائهما وأنْسابِهما ، قال : فلانُ بنُ فلانٍ الفلانىُّ ، وأحْضَرَ معه فلانَ بنَ فلانٍ الفُلانىَّ . ويرْفَعُ فى نَسَبِهما حتى يَتميَّزَا[12] . ويُسْتَحَبُّ ذِكْرُ حِلْيَتِهما ، وإن أخَلَّ به ، جازَ ؛ لأنَّ ذِكْرَ نَسَبِهما إذا رَفَعَ فيه أغْنَى عن ذِكْرِ الحِلْيَةِ . وإن كان الحاكمُ لا يعْرِفُ الخَصْمَيْن ، قال : مُدَّعٍ ذكَرَ أنَّه فلانُ بنُ فلانٍ الفُلانىُّ ، وأحضرَ معه مُدَّعًى عليه ذكَرَ أنَّه فلانُ بنُ فُلانٍ الفُلانىُّ . ويَرْفَعُ فى نَسَبِهما ، ويذْكُرُ حِلْيَتَهما ؛ لأنَّ الاعْتمادَ عليها ، فربَّما اسْتعارَ النَّسَبَ . ويقول : أغَمُّ ، أو أنْزَعُ . ويذْكُرُ صِفةَ العَيْنَيْن والأنْفِ والفَمِ والحاجِبَيْنِ ، واللونَ والطولَ والقِصرَ . ما ادَّعَى عليه كذا وكذا ، فأقرَّ له . ولا

١١/٢٤و

---

(٨) فى الأصل : « الشهادة » .

(٩) فى ب ، م : « ذوى » .

(١٠) فى م : « عليهما » .

(١١) فى ب ، م زيادة : « عبد الله » .

(١٢) فى م : « يتميز » .

يَحْتاجُ أن يقول : بمَجْلسِ حُكْمِه . لأن الإقْرارَ يَصِحُّ في غيرِ مَجْلسِ الحُكْمِ . وإن كتبَ أنَّه شَهِدَ على إقْرارِه شاهِدان ، كان أوْكَد. ويكتبُ الحاكمُ على رأسِ المَحْضَرِ : الحمدُ لله ربِّ العالمين . أو ما أحَبَّ مِن ذلك . فأمَّا /إن أنْكَرَ المُدَّعَى عليه ، وشَهِدتْ عليه بَيِّنَةٌ ، قال : فادَّعَى عليه كذا وكذا ، فأنْكرَ ، فسأَلَ الحاكمُ المدَّعِي : ألَكَ بَيِّنَةٌ ؟ فأحْضَرَها ، وسأَلَ الحاكمُ سماعَها ففعل ، وسأَلَه أن يكْتُبَ له مَحْضَرًا بما جَرَى ، فأجابَه إليه ، وذلك في وقتِ كذا . ويحْتاجُ هٰهُنا أن يَذْكُرَ : بمَجْلسِ حُكْمِه وقضائِه . بخلافِ الإقْرارِ ؛ لأنَّ البَيِّنَةَ لا تُسْمَعُ إلَّا في مجلسِ الحُكْمِ ، والإقْرارُ بخلافِه . ويكتبُ الحاكمُ في آخرِ المَحْضَرِ : شهِدَا عندِي بذلك . فإن كان مع المُدَّعِي كتابٌ فيه خَطُّ الشَّاهِدِ كتبَ تحتَ[13] خطوطِهما أو تحت خَطِّ كلِّ واحدٍ منهما : شهِدَ عندِي بذلك . ويَكْتُبُ علامتَه في رأسِ المَحْضَرِ ، وإن اقْتصرَ على ذلك دُونَ المَحْضَرِ ، جازَ . فأمَّا إن لم تكُنْ للمُدَّعِي بَيِّنَةٌ ، فاسْتَحْلَفَ المُنكِرَ ، ثم سأَلَ المُنْكِرُ الحاكمَ مَحْضَرًا لِئَلَّا يحْلِفَ في ذلك ثانيًا ، كتبَ له مِثْلَ ما تقدَّمَ ، إلَّا أنَّه يقولُ : فأنْكرَ ، فسأَلَ الحاكمُ المدَّعِي : ألَكَ بيِّنةٌ ؟ فلم تكُنْ له بَيِّنَةٌ ، فقال : لَكَ يَمِينُه . فسأَلَه أن يَسْتَحْلِفَه ، فاسْتحْلَفَه في مجلسِ حُكْمِه وقَضائِه ، في وقتِ كذا وكذا . ولا بُدَّ مِن ذِكْرِ تحْلِيفِه ؛ لأنَّ الاسْتِحلافَ لا يكونُ إلَّا في مجلسِ الحكمِ ، ويُعْلِمُ في أوَّلِه خاصَّةً . وإن نكَلَ المُدَّعَى عليه عن اليَمِينِ ، قال : فعُرِضَ اليَمِينُ على المدَّعَى عليه ، فنَكَلَ عنها ، فسأَلَ خَصْمُه الحاكمَ أن يَقْضِيَ عليه بالحقِّ ، فقَضَى عليه في وقتِ كذا . ويُعْلِمُ في آخرِه ، ويذْكُرُ أنَّ ذلك في مجلسِ حُكمِه وقَضائِه . فهذه صِفَةُ المَحْضَرِ . فأمَّا إن سأَلَ صاحبُ الحقِّ الحاكمَ أن يَحْكُمَ له بما ثَبَتَ في المَحْضَرِ ، لَزِمَه أن يَحْكُمَ له به ، ويُنْفِذَه ، فيقولَ : حَكَمْتُ له به ، ألْزَمْتُه الحقَّ ، أنْفَذْتُ الحكمَ به . فإن طالَبه[14] أن يشْهَدَ له على حُكمِه ، لَزِمَه ذلك ، لتَحْصُلَ له الوَثِيقةُ به . فإن طالَبَه أن يُسَجِّلَ له به ، وهو أن يَكْتُبَ في المَحْضَرِ / ويَشْهَدَ على إنْفاذِه ، سَجَّلَ له . وفي وُجوبِ ذلك، الوَجْهان المذكوران في المَحْضَرِ. وهذه صورةُ السِّجِلِّ: بسم الله الرحمن الرحيم. هذا ما أشْهَدَ عليه

١١/٢٤ظ

١١/٢٥و

(١٣) سقط من : م .

(١٤) في م : « طلبه » .

القاضى فلانُ بنُ فلانٍ الفلانىُّ ، قاضى عبدِ اللهِ الإمامِ ، على كذا وكذا فى مجلسِ حُكْمِه وقَضائِه ، فى موضعِ كذا وكذا ، فى وقتِ كذا وكذا ، أنَّه ثبتَ عندَه[١٥] بشهادةِ فلانٍ وفلانٍ ونَسَبِهما ، وقد عَرَفَهما بما ساغَ له به قَبُولُ شهادتِهما عندَه بما[١٦] فى كتابٍ نُسْخَتُه.[١٧] وينسَخُ الكتابَ إن كان معَه ، أو المَحْضَرَ فى أىِّ حُكْمٍ كان ، فإذا فرَغَ منه قال بعدَ ذلك : فحكَمَ به ، فأنْفَذَه[١٨] وأمضاه ، بعدَ أنْ سألَه فلانُ بنُ فلانٍ ، أنْ يَحْكُمَ له به . ولا يحتاجُ أن يذكرَ أنَّه بمَحْضَرِ المُدَّعَى عليه ؛ لأنَّ القضاءَ على الغائبِ جائزٌ ، فإن أرادَ أن يذْكُرَه احْتياطًا ، قال : بعدَ أن حَضَرَه مَن ساغَ له الدَّعْوَى عليه . ويكتبُ الحاكمُ بالسِّجِلِّ والمَحْضَرِ نُسْختَيْن ؛ إحْداهما ، تكونُ فى يدِ صاحبِ الحَقِّ . والأُخْرَى ، تكونُ فى ديوانِ الحُكمِ ، فإن هلكَتْ إحْداهما نابَتِ الأُخْرَى عنها ، وتُخْتَمُ التى[١٩] فى ديوانِ الحُكمِ ، ويكْتُبُ على طَيِّه[٢٠] : سجِلُّ فُلانِ بنِ فلانٍ ، أو مَحْضَرُ فلانِ بنِ فلانٍ ، أو وَثِيقةُ فُلانِ بنِ فلانٍ . فإن كثُرَ ما عندَه جَمَعَ ما يَجْتمِعُ فى كلِّ يومٍ أو أُسْبوعٍ أو شهرٍ ، على قدرِ كَثْرَتِها أوْ قِلَّتِها[٢١] ، وشدَّها إضْبارَةً ، ويَكْتُبُ عليها : أُسبوعُ كذا ، مِن شهرِ كذا ، مِن سَنَةِ كذا . ثم يَضُمُّ ما يَجْتَمِعُ فى السَّنَةِ ، ويَدَعُها ناحِيَةً ، ويكتبُ عليها : كُتِبَ سنةَ كذا . حتى إذا حضَرَ مَن يَطْلُبُ شيئًا منها ، سألَه[٢٢] عنِ السَّنَةِ ، فيُخْرِجُ كُتُبَ تلك السَّنَةِ ، ويَسْهُلُ . ويَنبغى أن يتَولَّى جَمْعَها وشَدَّها بنفسِه ؛ لئلَّا يُزَوَّرَ / عليه ، فإن تولَّى ذلك ثِقَةٌ مِن ثِقاتِه ، جازَ . ١١/٢٥ظ

فصل : ويَنْبَغِى أن يُجْعَلَ مِن بيتِ المالِ شىءٌ برَسْمِ الكاغِدِ الذى يُكْتَبُ فيه المَحاضِرُ والسِّجِلَّاتُ ؛ لأنَّه من المصالحِ ، فإنَّه يُحْفَظُ به الوَثائقُ ، ويُذَكِّرُ الحاكمَ حُكْمَه ،

---

(١٥) فى الأصل : « عندى » .

(١٦) فى الأصل : « ما » .

(١٧) فى م : « نسخة » .

(١٨) فى ب : « وأنفذه » .

(١٩) فى ب ، م : « الذى » .

(٢٠) فى ب : « طيته » .

(٢١) فى ب ، م : « وقلتها » .

(٢٢) فى م : « سام » .

والشَّاهدَ شَهادتَه ، ويُرْجَعُ بالدَّرَكِ على مَن رَجَعَ عليه ، فإن أعْوَزَ ذلك ، لم يَلْزَمِ الحاكمَ ذلك ، ويقولُ لصاحبِ الحقِّ : إن شئتَ جئتَ بكاغَدٍ ، أكْتبُ لك فيه ، فإنَّه حجةٌ لك ، ولستُ أُكْرِهُك عليه .

فصل : وإذا ارْتَفعَ إليه خَصْمانِ ، فذكرَ أحدُهما أنَّ حجَّتَه فى ديوانِ الحُكمِ ، فأخْرَجَها الحاكمُ مِن ديوانِه ، فوجدَها مكتوبةً بخَطِّه تحت خَتْمِه ، وفيها حكمُه ، فإن ذكرَ ذلك ، حَكَمَ به ، وإن لم يذكُرْه ، لم يَحْكُمْ به . نَصَّ عليه أحمدُ ، فى الشَّهادةِ ، قالَه بعضُ أصْحابِنا ، وهو قولُ أبى حنيفةَ ، والشَّافعىِّ ، ومحمدِ بنِ الحسنِ . وعن أحمدَ ، رَضِىَ اللهُ عنه ، أنَّه يَحْكُمُ به . وبه قال ابنُ أبى ليلى . وهذا الذى رأيتُه عن أحمدَ فى الشهادةِ ؛ لأنَّه إذا كانَ فى قِمَطْرِه تحتَ خَتْمِه ، لم يَحْتَمِلْ أن يكونَ إلَّا صحيحًا . ووَجْهُ الأُولَى ، أنَّه حُكْمُ حاكمٍ لم يَعْلَمْه ، فلم يَجُزْ إنْفاذُه إلَّا ببَيِّنةٍ ، كحُكْمِ غيرِه ، ولأنَّه يجوزُ أنْ يُزوَّرَ عليه وعلى خَتْمِه ، والخَطُّ يُشْبِهُ الخَطَّ . فإن قيل : فلو وَجدَ فى دَفْتَرِ أبيه حَقًّا على إنسانٍ ، جازَ له أنْ يَدَّعِيَه ، ويَحْلِفَ عليه . قُلْنا : هذا يُخالِفُ الحُكمَ والشَّهادةَ ، بدليلِ الإجْماعِ على أنَّه لو وجدَ بخطِّ أبيه شهادةً ، لم يَجُزْ له أن يَحكُمَ بها ، ولا يَشْهَدَ بها ، ولو وجدَ حُكمَ أبيه مَكتوبًا بخَطِّه ، لم يَجُزْ له إنْفاذُه ، ولأنَّه يُمْكِنُه الرُّجوعُ فيما حكمَ به[23] إلى نفسِه ، لأنَّه فِعْلُ نَفْسِه ، فرُوعِىَ ذلك . وأمَّا ما كتبَه أبوه ، فلا يُمْكِنُه الرُّجوعُ فيه[24] إلى نفسِه ، فيَكْفِى[25] فيه / الظَّنُّ .

١١/٢٦و

فصل : فإن ادَّعَى رجلٌ على الحاكمِ ، أنَّك حَكَمْتَ لى بهذا الحقِّ على خَصْمِى . فذكرَ[26] الحاكمُ حُكْمَه ، أمْضاهُ ، وألْزَمَ خَصْمَه ما حَكمَ به عليه . وليس هذا حُكْمًا بالعلمِ ، إنَّما هو إمْضاءٌ لحُكْمِه السَّابقِ . وإنْ لم يَذكُرْه القاضى ، فشَهِدَ عنده شاهدان على حُكْمِه ، لَزِمَه قَبُولُها ، وإمْضاءُ القضاءِ . وبه قالَ ابنُ أبى ليلى ، ومحمدُ بنُ الحسنِ . قال

---

(٢٣) فى م زيادة : « عليه » .

(٢٤) فى م : « فيما حكم به » .

(٢٥) فى الأصل : « فكفى » .

(٢٦) فى ب : « ثم ذكر » .

القاضى : هذا قياسُ قولِ أحمدَ ؛ لأنَّه قال : يَرْجِعُ الإمامُ إلى قولِ اثنَيْنِ فصاعِدًا من المأْمُومِينَ . وقال أبو حنيفةَ ، وأبو يوسفَ ، والشّافعىُّ : لا يَقْبَلُ ؛ لأنَّه يُمْكِنُه الرُّجوعُ إلى الإحاطَةِ والعلْمِ ، فلا يَرْجِعُ إلى الظَّنِّ ، كالشَّاهِدِ إذا نَسِىَ شَهادتَه ، فشَهِدَ عندَه شاهِدانِ أنَّه شهِدَ[٢٧] ، لم يكُنْ له أن يَشْهَدَ . ولَنا ، أنَّهما لو شَهِدَا عندَه بحُكْمِ غيرِه قَبِلَ ، فكذلك إذا شَهِدَا عنده بحُكْمِه[٢٨] ، ولأنَّهما شَهِدَا بحُكْمِ حاكِمٍ . وما ذَكَروه لا يَصِحُّ ؛ لأنَّ ذِكْرَ ما نَسِيَه ليس إليه ، ويُخالِفُ الشَّاهِدَ ؛ لأنَّ الحاكمَ يُمْضِى ما حَكَمَ به إذا ثَبتَ عندَه ، والشاهِدَ لا يقْدِرُ على إمْضاءِ شَهادتِه ، وإنّما يُمْضِيها الحاكمُ .

١٨٧٢ ـ مسألة ، قال : (وَلَا يَقْبَلُ هَدِيَّةَ مَنْ لَمْ يَكُنْ يُهْدِى إلَيْهِ قَبْلَ وِلَايَتِهِ)

وذلك لأنَّ الهَدِيَّةَ يُقصَدُ بها فى الغالبِ استِمالةُ قلبِه ، ليَعْتَنِىَ به فى الحكمِ ، فتُشْبِهُ الرِّشْوةَ . قال مسروقٌ : إذا قَبِلَ القاضى الهدِيَّةَ ، أكلَ السُّحْتَ ، وإذا قَبِلَ الرِّشْوَةَ ، بلَغتْ به الكفرَ . وقد رَوَى أبو حُمَيدٍ السَّاعِدىُّ ، قال : بعثَ رسولُ اللهِ ﷺ رجلًا من الأَزْدِ ، يُقالُ له ابنُ اللُّتْبِيَّةِ على الصَّدقةِ ، فقال : هذا لكم ، وهذا أُهْدِىَ إلىَّ . فقام النَّبىُّ ﷺ فحمِدَ اللهَ ، وأثْنَى عليه ، ثم قال : « مَا بَالُ الْعَامِلِ نَبْعَثُهُ ، فَيَجِىءُ فَيَقُولُ : هَـٰذَا لَكُمْ ، وَهَـٰذَا أُهْدِىَ[١] إلَىَّ ، أَلَا جلَسَ فِى بَيْتِ أُمِّهِ[٢] ، فَيَنْظُرَ أَيُهْدَى إلَيْهِ أَمْ لَا ؟ ، وَالَّذِى نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ ، لَا نَبْعَثُ أَحَدًا مِنْكُمْ ، فَيَأْخُذُ شَيْئًا ، إلَّا جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَحْمِلُهُ / عَلَى رَقَبَتِه ، إنْ كَانَ بَعِيرًا لَهُ رُغَاءٌ ، أَوْ بَقَرَةً لَهَا خُوَارٌ ، أَوْ شَاةً تَيْعَرُ »[٣] . فرفع يَدَيْه[٤] حتى رَأيتُ عُفْرَةَ[٥] إبْطَيْه ، فقال : « اللَّهُمَّ هَلْ بَلَّغْتُ » ثَلاثًا ؟ . مُتَّفَقٌ عليه[٦] . ولأنَّ حُدوثَ

١١/٢٦ ظ

(٢٧) فى الأصل : « يشهد » .

(٢٨) فى م : « بحكم نفسه » .

(١) سقط من : الأصل .

(٢) فى صحيح البخارى : « فى بيت أبيه وأمه » . وفى صحيح مسلم : « فى بيت أبيه أو فى بيت أمه » .

(٣) تيعر : تصيح ، واليعار : صوت الشاة .

(٤) فى الأصل : « يده » .

(٥) عفرة الإبط : البياض الذى ليس بالناصع .

(٦) أخرجه البخارى ، فى : باب كيف كانت يمين النبى ﷺ ، من كتاب الأيمان ، وفى : باب هدايا العمال ، من=

الهَدِيَّةِ عند حُدوثِ الوِلايةِ يَدُلُّ على أنَّها مِن أجْلِها، ليتوسَّلَ بها إلى مَيْلِ الحاكمِ معه على خَصْمِه، فلم يَجُزْ قبولُها منه[7] كالرِّشْوَةِ، فأمَّا إن كان يُهْدِى إليه قبلَ وِلَايتِه، جازَ قَبولُها منه بعدَ الوِلَايةِ؛ لأنَّها لم تكُنْ مِن أجلِ الوِلايةِ؛ لوُجودِ سَبَبِها قبلَ الوِلايةِ، بدليلِ وُجودِها قبلَها. قال القاضى: ويُسْتَحَبُّ له التَّنَزُّهُ عنها. وإن أحَسَّ أنَّه يُقَدِّمُها بين يَدَىْ خُصومِه، أو فعلَها حالَ الحُكومَةِ، حَرُمَ أخْذُها فى هذه الحالِ؛ لأنَّها كالرِّشْوةِ. وهذا كلُّه مذهبُ الشَّافعىِّ. ورُوِىَ عن أبى حنيفةَ وأصْحابِه، أنَّ قَبولَ الهَدِيَّةِ مَكْروهٌ غيرُ مُحَرَّمٍ. وفيما ذكَرْناهُ دَلالةٌ على التَّحْريمِ.

فصل: فأمَّا الرِّشْوَةُ فى الحُكْمِ، ورِشْوَةُ العامِلِ، فحرامٌ بلا خِلافٍ. قال اللهُ تعالى: ﴿ أَكَّـٰلُونَ لِلسُّحْتِ ﴾[8]. قال الحسنُ، وسَعيدُ بنُ جُبَيْرٍ، فى تفسيرِه: هو الرِّشْوَةُ. وقال: إذا قَبِلَ القاضى الرِّشْوَةَ، بَلغتْ به إلى الكفرِ. ورَوَى عبدُ اللهِ بنُ عمرٍو، قال: لعنَ رسولُ اللهِ ﷺ الرَّاشِىَ والمُرْتَشِى. قال التِّرْمِذِىُّ[9]: هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ. ورواه أبو هُرَيْرةَ، وزادَ: « فِى الْحُكْمِ ». ورواه أبو بكرٍ، فى « زادِ المُسافرِ »[10]، وزادَ: « وَالْمُرَاشِى »[11] وهو السَّفيرُ بينهما. ولأن المُرتَشى إنَّما

= كتاب الأحكام. صحيح البخارى ٨/١٦٢، ٩/٨٨. ومسلم، فى: باب تحريم هدايا العمال، من كتاب الإمارة. صحيح مسلم ٣/١٤٦٣.

كما أخرجه أبو داود، فى: باب فى هدايا العمال، من كتاب الإمارة. سنن أبى داود ٢/١٢١، ١٢٢. والدارمى، فى: باب ما يهدى لعمال الصدقة لمن هو، من كتاب الزكاة، وفى: باب فى العامل إذا أصاب فى عمله شيئا، من كتاب السير. سنن الدارمى ١/٣٩٤، ٢/٢٣٢. والإمام أحمد، فى: المسند ٥/٤٢٣.

(٧) لم يرد فى: الأصل، ب.

(٨) سورة المائدة ٤٢.

(٩) فى: باب ما جاء فى الراشى والمرتشى، من كتاب الأحكام. عارضة الأحوذى ٦/٨١، ٨٢.

كما أخرجه أبو داود، فى: باب فى كراهية الرشوة، من كتاب الأقضية. سنن أبى داود ٢/٢٧٠. وابن ماجه، فى: باب التغليظ فى الحيف والرشوة، من كتاب الأحكام. سنن ابن ماجه ٢/٧٧٥. جميعهم عن عبد الله بن عمرو، وأخرجه الإمام أحمد، فى: المسند ٢/١٦٤، ١٩٠، ١٩٤، ٢١٢ عن عبد الله بن عمرو، وفى: ٢/٣٨٧، ٣٨٨ عن أبى هريرة، وفى ٥/٢٧٩ عن ثوبان.

(١٠) ذكره ابن أبى يعلى، فى ترجمته، فى: طبقات الحنابلة ٢/١٢٠.

(١١) فى م: « والراشى ».

يَرْتَشِي لِيَحْكُمَ بغيرِ الحقِّ ، أو لِيُوقفَ الحكمَ عنه ، وذلك مِن أعظمِ الظُّلمِ . قال مَسْروقٌ : سألتُ ابنَ مسعودٍ عن السُّحْتِ ، أهوَ الرِّشْوَة فى الحُكمِ ؟ قال : لا ، ﴿ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُولَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾[12] و ﴿ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾[12] و ﴿ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴾[12] ولكنَّ السُّحتَ أن يَسْتعِينَكَ الرَّجُلُ على مَظْلَمةٍ ، فيُهْدِىَ لك ، فلا تَقْبَلْ[13] . وقال قَتادةُ : قال كَعْبٌ : الرِّشْوَةُ تُسفِّهُ الحليمَ ، وتُعْمِي عينَ الحكيمِ . فأمَّا الرَّاشِي فإنْ رَشاهُ ليَحْكُمَ له بباطلٍ ، أو يَدفعَ عنه / حقًّا ، فهو ملعونٌ ، وإن رَشاه ليَدفعَ ظُلْمَه ، ويَجْزِيَه على واجبِه ، فقد قال عَطاءٌ ، وجابرُ بنُ زيدٍ ، والحسنُ : لا بأْسَ أن يُصانِعَ عن نفسِه . قال جابرُ بنُ زيدٍ : ما رأينا فى زَمنِ زِيَادٍ[14] أنفعَ لنا مِن الرِّشا . ولأنَّه يَسْتَنقِذُ مالَه كما يَسْتَنْقِذُ الرَّجلُ أسيرَه . فإنِ ارْتشَى الحاكمُ ، أو قبلَ هَدِيَّةً ليس له قبولُها ، فعليه رَدُّها إلى أربابِها ؛ لأنَّه أخذَها[15] بغيرِ حقٍّ ، فأشْبَهَ المأْخوذَ بعَقْدٍ فاسدٍ . ويَحْتَمِلُ أن يَجْعلَها فى بيتِ المالِ ؛ لأنَّ النَّبىَّ ﷺ لم يأْمُرِ ابنَ اللُّتْبيَّةِ بردِّها على أربابِها . وقد قال أحمدُ : إذا أهْدَى البِطْريقُ لصاحبِ الجيشِ عَيْنًا أو فِضَّةً ، لم تكُنْ له دونَ سائرِ الجيشِ . قال أبو بكرٍ : يكونُون فيه[16] سَواءً .

11/27و

فصل : ولا يَنْبَغِى للقاضى أن يَتولَّى البَيْعَ والشِّراءَ بنفسِه ؛ لما رَوَى أبو الأسْوَدِ المالكىُّ ، عن أبيه ، عن جدِّه ، أنَّ النَّبِىَّ ﷺ قال : « مَا عَدَلَ وَالٍ ٱتَّجَرَ فِى رَعِيَّتِهِ أَبَدًا »[17] . ولأنَّه يُعْرَفُ فيُحابَى ، فيَكونُ كالهَدِيَّةِ ، ولأنَّ ذلك يَشْغَلُه عن النَّظرِ فى أُمورِ الناسِ . وقد رُوِىَ عن أبى بكرٍ الصِّدِّيق ، رَضِىَ اللهُ عنه ، أنَّه لمَّا بُويِعَ ، أخذَ الذِّراعَ وقصَدَ السُّوقَ ، فقالوا : يا خليفةَ رسولِ اللهِ ، لا يَسَعُك أن تَشْتغِلَ عن أُمورِ المسلمين . قال : فإنِّى لا أَدَعُ عِيالِى يَضِيعُون . قالوا : فنحن نَفْرِضُ لك ما يَكْفِيكَ . ففَرَضُوا له كلَّ يومٍ دِرْهَمَيْن[18] . فإن باعَ واشْتَرَى ، صَحَّ البَيْعُ ؛ لأنَّ البيعَ تَمَّ بشُروطِه وأرْكانِه . وإن احْتاجَ

---

(12) الآيات 44 ، 45 ، 47 ، من سورة المائدة .

(13) أخرجه البيهقى ، فى : باب التشديد فى أخذ الرشوة ، من كتاب آداب القاضى . السنن الكبرى 10/139 .

(14) فى م : « زيادة » . وهو يعنى زياد بن أبيه .

(15) فى ب زيادة : « منهم » .

(16) فى ب : « فيها » .

(17) عزاه السيوطى إلى الحاكم فى الكنى . انظر : الفتح الكبير 3/96 . فيض القدير 5/456 .

(18) تقدم تخريجه ، فى : صفحة 10 .

إلى مُباشَرَتِه ، ولم يكُنْ له مَن يَكْفِيه ، جازَ ذلك ، ولم يُكْرَهْ ؛ لأنَّ أبا بكرٍ ، رَضِيَ اللهُ عنه ، قصدَ السُّوقَ لِيَتَّجِرَ فيه ، حتى فَرَضُوا له ما يَكْفِيه ، ولأنَّ القيامَ بِعِيَالِه فرضُ عَيْنٍ ، فلا يَتْرُكُه لوَهْمِ مَضَرَّةٍ ، وإنَّما[19] إذا اسْتَغْنَى عن مُباشَرَتِه ، ووجدَ مَن يَكْفِيه ذلك ، كُرِهَ له ؛ لما ذكَرْنا من المَعْنَيَيْنِ . ويَنْبَغِي أن يُوَكِّلَ في ذلك مَن لا يُعْرَفُ أنَّه وَكِيلُه ؛ لئلَّا يُحابَى . وهذا مذهبُ /الشَّافعيِّ . وحُكِيَ عن أبي حنيفةَ ، أنَّه قال : لا يُكْرَهُ له البيعُ والشِّراءُ وتَوْكِيلُ مَن يُعْرَفُ ؛ لما ذكَرْنا مِن قَضِيَّةِ أبي بكرٍ ، رَضِيَ اللهُ عنه . ولَنا ، ما ذكَرْناه . ورُوِيَ عن شُرَيْحٍ ، أنَّه قال : شَرَطَ عليَّ عمرُ حينَ وَلَّانِي القضاءَ أنْ لا أبيعَ ، ولا أبْتَاعَ ، ولا أرْتَشِيَ ، ولا أقْضِيَ وأنا غَضْبانُ[20] . وقَضِيَّةُ أبي بكرٍ حُجَّةٌ لَنا ؛ فإنَّ الصحابةَ أنْكَرُوا عليه ، فاعْتَذَرَ بحِفْظِ عِيَالِه عنِ الضَّياعِ ، فلمَّا أغْنَوْهُ عن البيعِ والشِّراءِ بما فَرَضُوا له[21] ، قَبِلَ قولَهم ، وترَكَ التجارةَ ، فحصَلَ الاتِّفاقُ منهم على تَرْكِها عندَ الغِنَى عنها .

11/27 ظ

فصل : ويجوزُ للحاكمِ حُضورُ الوَلائمِ ؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ كان يحضُرُها ، ويأمُرُ بحُضورِها ، وقال : « مَنْ لَمْ يُجِبْ فَقَدْ عَصَى اللهَ وَرَسُولَهُ »[22] . فإن كثُرَتْ وازْدحمَتْ ، ترَكَها كلَّها ، ولم يُجِبْ أحدًا ؛ لأنَّ ذلك يَشْغَلُه عن الحكمِ الذى قد تعيَّنَ عليه ، لكنَّه يَعْتذِرُ إليهم ، ويَسْأَلُهم التَّحْلِيلَ ، ولا يُجيبُ بعضًا دونَ بعضٍ ؛ لأنَّ في ذلك كَسْرًا القلبِ مَن لم يُجِبْه ، إلَّا أنْ يَخْتَصَّ بعضُها بعُذْرٍ يَمْنَعُه دونَ بعضٍ ، مثل أن يكونَ في إحْداهما مُنْكَرٌ ، أو تكونَ في مكانٍ بعيدٍ ، أو يَشْتغِلَ بها زَمنًا طويلًا ، والأُخْرَى بخلافِ ذلك ، فله الإجابةُ إليها دونَ الأُولَى ؛ لأنَّ عُذْرَه ظاهرٌ في التَّخلُّفِ عن الأُولَى .

فصل : وله عِيادَةُ المَرْضَى ، وشُهودُ الجنائزِ ، وإتْيانُ مَقْدَمِ الغائبِ ، وزيارةُ إخوانِه والصَّالحينَ مِن الناسِ ؛ لأنَّه قُرْبةٌ وطاعةٌ ، وإن كثُرَ ذلك ، فليس له الاشْتِغالُ به عن الحُكمِ ؛ لأنَّ هذا تبرُّعٌ ، فلا يَشْتغِلُ به عن الفَرْضِ[23] ، وله حُضورُ البعضِ دونَ البعضِ ؛ لأنَّ

---

(19) في م : « وأما » .

(20) انظر : تلخيص الحبير ٤/١٩٥ . وإرواء الغليل ٨/٢٥٠ .

(21) في م : « لهم » .

(22) تقدم تخريجه ، في : ١٠/١٩٤ ، الحديث الثالث .

(23) في النسخ : « الفرض » .

هذا يَفعلُه لنَفْعِ نفسِه بتَحْصِيلِ[٢٤] الأجرِ ، والقُرْبةِ له ، والولائمُ يُراعَى فيها حقُّ الدَّاعِى ، فيَنْكَسِرُ قلبُ مَن لم يُجِبْه إذا أجابَ غيرَه .

١٨٧٣ – مسألة ؛ قال : (وَيَعْدِلُ بَيْنَ الْخَصْمَيْنِ فِي الدُّخُولِ عَلَيْهِ ، والْمَجْلِسِ ، / وَالْخِطَابِ) ٢٨/١١و

وجملتُه ، أنَّ على القاضى العدلَ بين الخَصْمَيْنِ فى كلِّ شىءٍ ، مِن المَجْلسِ ، والخِطابِ ، [١] واللَّحْظِ واللَّفظِ [١] ، والدُّخولِ عليه ، والإِنْصاتِ إليهما ، والاسْتِماعِ منهما . وهذا قولُ شُرَيْحٍ ، وأبى حنيفةَ ، والشَّافعىِّ . ولا أعلمُ فيه مُخالِفًا . وقد رَوَى عمرُ ابنُ شَبَّةَ ، فى كتابِ « قُضاةِ البصرةِ » ، بإسْنادِه عن أُمِّ سلَمةَ ، أنَّ النَّبِىَّ ﷺ قال : « مَنْ بُلِيَ بِالْقَضَاءِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ ، فَلْيَعْدِلْ بَيْنَهُمْ فِي لَفْظِهِ ، وَإِشَارَتِهِ[٢] ، وَمَقْعَدِهِ ، وَلَا يَرْفَعُ صَوْتَه عَلَى أَحَدِ الخَصْمَيْنِ مَالَا يَرْفَعُهُ عَلَى الْآخرِ »[٣] . وفى روايةٍ : « فَلْيُسَوِّ بَيْنَهُمْ ؛ فِي النَّظَرِ ، وَالْمَجْلِسِ ، وَالإِشَارَةِ » . وكتبَ عمرُ ، رَضِىَ اللَّهُ عنه ، إلى أبى موسى[٤] : سَوِّ[٥] بينَ الناسِ فى مجلِسِك وعدْلِك ، حتى لا يَيْأَسَ الضَّعِيفُ من عَدْلِك ، ولا يَطْمَعَ شريفٌ فى حَيْفِك[٦] . وقال سَعيدٌ ، ثنا هُشَيمٌ ، ثنا[٧] سَيَّارٌ[٨] ، ثنا الشَّعْبِىُّ ، قال : كان بين عمرَ بنِ الخطَّابِ ، وأُبَىِّ بنِ كعبٍ بدَارٍ[٩] فى شىءٍ ، فجَعلا بينهما زيدَ بنَ ثابتٍ ، فأَتَياه فى منزِله ، فقال له عمرُ : أتيْناكَ لتحْكُمَ بينَنا ، فى بَيْتِهِ يُؤْتَى الحَكَمُ[١٠] . فوسَّعَ له زيدٌ عن

---

(٢٤) فى م : « لتحصيل » .

(١ – ١) فى الأصل : « واللحظة واللفظة » .

(٢) فى الأصل : « وإشاراته » .

(٣) وأخرجه البيهقى ، فى : باب إنصاف الخصمين ... ، من كتاب آداب القاضى . السنن الكبرى ١٠/١٣٥ .

(٤) سقط من : م .

(٥) فى الأصل : « واس » .

(٦) تقدم تخريجه ، فى : ١٣/١٩٣ .

(٧) فى الأصل : « أخبرنا » .

(٨) فى الأصل : « يسار » . وما هنا فى : السنن الكبرى ١٠/١٣٦ أيضا .

(٩) فى السنن الكبرى : « تدارى » .

(١٠) فى م : « الحاكم » . وهو مثل معروف .

صَدْرِ فِرَاشِه ، فقال : هٰهُنا يا أميرَ المُؤمنينَ . فقال له عمرُ : جُرْتَ فى أوَّلِ القضاءِ ، ولكنْ أجْلِسُ مع خَصْمِى . فجَلَسا بين يديْه ، فادَّعَى أُبىٌّ وأنْكَرَ عمرُ ، فقال زيدٌ لأُبىٍّ : أعْفِ أميرَ المؤمنين من اليمينِ، وما كنتُ لأسْألَها لأحدٍ غيرِه . فحلَفَ عمرُ ، ثم أقسَمَ : لا يُدْرِكُ زيدٌ بابَ القضاءِ ، حتى يكونَ عمرُ ورجلٌ مِن عُرْضِ المسلمين عندَه سَواءً[11] . ورَواهُ عمرُ بنُ شَبَّةَ ، وفيه : فلما أتَيا بابَ زيدٍ، خرجَ فقالَ : السَّلامُ عليك يا أميرَ المؤمنينَ ، لو أرسلتَ إلىَّ أتَيْتُكَ[12] . قال : فى بَيْتِه يُؤْتَى الحَكَمُ . فلما دَخلا[13] عليه ، قال : هٰهُنا يا أميرَ المؤمنين . قال : بل أجلِسُ مع خَصْمِى . فادَّعَى أُبىٌّ وأنْكَرَ عمرُ ، ولم تكنْ لأُبىٍّ بَيِّنَةٌ ، فقال زيدٌ : أعفِ أميرَ المؤمنينَ مِن اليمينِ . فقالَ عمرُ : تَاللهِ إنْ زِلْتَ ظالمًا ، السلامُ /عليكَ يا أميرَ المؤمنين . هٰهُنا[14] يا أميرَ المؤمنين . أعْفِ أميرَ المؤمنينِ[14] . ولِمَ يُعفِى أميرَ المؤمنين؟ إنْ كانَ لِى حقٌّ استَحْقَقتُه بيَمِينى ، وإلَّا تَرَكْتُه ، واللهِ الذى لا إلهَ إلَّا هو ، إنَّ النَّخلَ لَنَخْلِى ، وما لأُبىٍّ فيها حقٌّ . ثم أقْسَمَ عمرُ : لا يُصيبُ زيدٌ وَجْهَ القضاءِ حتى يكونَ عمرُ وغيرُه مِن الناسِ عندَه سواءً . فلمَّا خرَجا وهبَ النَّخلَ لأُبىٍّ ، فقيل له : يا أميرَ المؤمنين ، فهَلَّا كانَ هذا قبلَ أن تَحْلِفَ ؟ قال : خِفتُ أنْ أترُكَ اليَمِينَ ، فتَصيرَ سُنَّةً ، فلا يَحْلِفُ الناسُ على حُقوقِهم . وقال إبراهيمُ : جاءَ رجلٌ إلى شُرَيْحٍ ، وعندَه السَّرِىُّ بنُ وَقَّاصٍ ، فقال الرجلُ لشُرَيْحٍ : أعْدِنِى على هذا الجالسِ عندَك . فقال شُرَيحٌ للسَّرِىِّ : قُمْ فاجْلِسْ مع خَصْمِك . قال : إنِّى أسْمَعُكَ مِن مَكانِى . قال : لا ، قُمْ فاجْلِسْ مع خَصْمِك . فأبَى أنْ يَسْمَعَ منه حتَّى أجْلَسَه مع خَصْمِه . وفى روايةٍ أنَّه[15] قال : إنَّ مَجْلِسَكَ يُرِيبُه ، وإنِّى لا أدَعُ النُّصرَةَ وأنا عليها قادِرٌ . ولما تَحاكَمَ علىٌّ ، رَضِىَ اللهُ عنه ، واليَهُودِىُّ إلى شُرَيْحٍ ، قال

١١/٢٨ظ

---

(١١) تقدم تخريجه ، فى : صفحة ٣٩ .

(١٢) فى ب ، م : « لأتيتك » .

(١٣) فى الأصل : « دخل » .

(١٤ – ١٤) فى م : « ههنا أعف أمير المؤمنين » .

(١٥) سقط من : م .

عليٌّ : إنَّ خَصْمِى لو كان مُسلِمًا لجَلسْتُ معه بينَ يَدَيْكَ[16] . ولأنَّ الحاكمَ إذا ميَّزَ أحدَ الخَصْمَيْنِ على[17] الآخرِ حُصِرَ ، وانْكسَرَ قلبُه[18] ، وربما لم تَقُمْ حُجَّتُه ، فأدَّى ذلك إلى ظُلْمِه . وإنْ أذِنَ أحدُ الخَصْمَيْنِ للحاكمِ فى رَفْعِ الخَصْمِ الآخرِ عليه فى المجلسِ ، جازَ ؛ لأنَّ الحقَّ له ، ولا يَنْكسِرُ قلبُه إذا كانَ هو الذى رَفَعَه . والسُّنَّةُ أنْ يجلِسَ الخَصْمان بينَ يَدَىِ القاضى ؛ لما رُوِىَ أنَّ النَّبىَّ ﷺ قَضَى أنْ يجلِسَ الخَصْمان بين يَدَىِ الحاكمِ . رواه أبو داود[19] . وقال عليٌّ رضى الله عنه : لو أنَّ خَصْمِى مُسلمٌ لَجلَستُ معه بين يَدَيْك . ولأنَّ ذلك أمْكنُ للحاكمِ فى العَدْلِ بينهما ، والإقْبالِ عليهما ، والنَّظَرِ فى خُصومَتِهما . وإن كان الخَصْمانِ ذِمِّيَّيْنِ ، سَوَّى بينهما أيضًا ؛ لاسْتِوائِهما فى دِينِهما ، وإنْ كان أحدُهما مسلمًا والآخَرُ ذِمِّيًّا ، جازَ رَفْعُ المُسلمِ عليه ، لما رَوَى / إبراهيمُ التَّيْمِىُّ ، قال : وَجَدَ عليٌّ ، رَضِىَ اللهُ عنه[20] ، دِرعَه مع يَهُودِىٍّ ، فقال : دِرْعِى ، سَقَطَتْ وَقْتَ كذا وكذا . فقال اليَهُودِىُّ : دِرْعِى ، وفى يَدِى ، بينى وبينَك قاضى المسلمين . فارْتَفَعَا إلى شُرَيْحٍ ، فلمَّا رآهُ شُرَيْحٌ قامَ مِن مَجْلِسِه ، وأجْلسَه فى مَوْضِعِه ، وجلسَ مع اليَهُودِىِّ بين يَدَيْه ، فقال عليٌّ : إنَّ خَصْمِى لو كان مُسلمًا لَجلَسْتُ معه بينَ يديك ، ولكنِّى سمعتُ رسولَ الله ﷺ ، يقولُ : « لَا تُسَاوُوهُمْ فِى الْمَجَالِسِ » . ذكرَه أبو نُعَيْمٍ ، فى « الحِلْيَةِ » . ولا يَنْبَغِى أنْ يُضِيفَ أحدَ الخَصْمَيْنِ دونَ صاحبِه ، إمَّا أن يُضِيفَهما معًا أو يَدعَهما . وقد رُوِىَ عن عليٍّ ، كرَّمَ اللهُ وجهَه ، أنَّه نزلَ به رجلٌ ، فقال له : أَلَكَ[21] خَصْمٌ ؟ قال : نعم . قال : تحوَّلْ عنَّا ، فإنِّى سمعتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقولُ : « لَا تُضِيفُوا أَحَدَ الخَصْمَيْنِ إلَّا

11/29و

---

(16) أخرجه البيهقى ، فى : باب إنصاف الخصمين ... ، من كتاب آداب القاضى . السنن الكبرى 10/136 . وأبو نعيم ، فى : الحلية 4/139 . ووكيع ، فى : أخبار القضاة 2/200 .

(17) فى ب : « عن » .

(18) لم يرد فى : الأصل ، ب .

(19) فى : باب كيف يجلس الخصمان بين يدى القاضى ، من كتاب الأقضية . سنن أبى داود 2/271 . كما أخرجه البيهقى ، فى : باب إنصاف الخصمين ، من كتاب آداب القاضى . السنن الكبرى 10/135 .

(20) سقط من : ب ، م .

(21) فى ب ، م : « إنك » .

وَمَعَهُ خَصْمُهُ »[٢٢] . ولأنَّ ذلك يُوهِمُ الخَصْمَ مَيْلَ الحاكِمِ إلى مَن أضافَه . ولا يُلَقِّنُ أحدَهُما حُجَّتَه ، ولا ما فيه ضَررٌ على خَصْمِه ، مثل أن يُريدَ أحدُهما الإِقرارَ ، فيلَقِّنَه الإِنْكارَ ، أو اليمينَ فيُلَقِّنَه النُّكُولَ ، أوِ النُّكولَ ، فيُجَرِّئَه على اليَمينِ ، أو يُحِسَّ من الشَّاهِدِ بالتَّوقُّفِ ، فيُجَسِّرَه على الشَّهادةِ ، أو يكونَ مُقْدِمًا على الشَّهادةِ ، فيُوقِفَه عنها ، أو يقولَ لأحدِهما وحدَه : تكلَّمْ . ونحو هذا ممَّا فيه إضْرارٌ بخَصْمِه ؛ لأنَّ عليه العَدْلَ بينَهما . فإنْ قيل : فقد لقَّن النَّبيُّ ﷺ السارقَ ، فقال : « مَا إخَالُكَ سَرَقْتَ »[٢٣] . وقالَ عمرُ لزيادٍ : أرجو أنْ لا يَفْضَحَ اللهُ على يدَيْكَ رجلًا من أصحابِ رسولِ اللهِ ﷺ[٢٤] . قُلْنا : لا يَرِدُ هذا الإِلْزامُ هٰهُنا ؛ فإنَّ هذا في حُقوقِ اللهِ وحُدودِه ، ولا خَصْمَ للمُقِرِّ ، ولا للمَشْهُودِ عليه ، فليس في تَلْقِينِه حَيْفٌ على أحَدِ الخَصْمَين ، ولا تَرْكٌ للعَدْلِ في أحَدِ الجانِبَيْنِ ، والذي قُلْنا في الخَصْمَيْن[٢٥] المُخْتلِفَيْن في حَقٍّ من حقوقِ الآدَمِيِّين . ولا يَنْبغِي أنْ يَتَعَنَّتَ[٢٦] الشاهِدَ ، ولا يُداخلَه / في كلامِه ، ويُعنِّفَه في ألْفاظِه . ١١/٢٩ ظ

فصل : وإذا حضرَ القاضيَ خُصومٌ كثيرٌ[٢٧] ، قُدِّمَ الأوَّلُ فالأوَّلُ . ويَنْبَغِي أن يَبعثَ مَن يَكتبُ مَن جاءَ الأوَّلَ فالأوَّلَ ، فيُقدِّمَه . قال ابنُ المُنْذِرِ : الأحْسنُ أن يَتَّخِذَ خَيْطًا مَمْدودًا ، طَرَفُه يَلِي مَجْلِسَ الحاكِمِ ، والطَّرفُ الآخَرُ يَلِي مجلسَ الخُصومِ ، فكلُّ مَن جاءَ كَتَبَ اسمَه في رُقْعةٍ ، وثَقَبَها ، وأدْخَلَها في الخَيْطِ ممَّا يَلِي مَجْلسَ الخُصومِ ، حتى يأْتِيَ على آخِرِهم ، فإذا جلسَ القاضي مدَّ يدَه إلى الطَّرَفِ الذي يَلِيه ، فأخذَ الرُّقْعةَ التي تَلِيه ، ثم التي بعدَها كذلك ، حتى [٢٨]تَفْرَغَ الرِّقَاعُ[٢٨] ، فإنْ بَقِيَ منها شيء ، وزالَ الوقتُ الذي يَقْضِي فيه ، عَرَفَ الطَّرَفَ الذي يَلِيه حين يَجْلسُ ، فيَتَناوَلُ في المجْلسِ الثاني الرِّقاعَ ، كفِعْلِه بالأمسِ . والاعْتِبارُ بِسَبْقِ المُدَّعِي ؛ لأنَّ الحقَّ له ، ومتى قدَّمَ رجلًا بسَبْقِه[٢٩] ،

---

(٢٢) أخرجه البيهقي ، في : باب لا ينبغي للقاضي أن يضيف الخصم إلا وخصمه معه ، من كتاب آداب القاضي . السنن الكبرى ١٠/١٣٧ ، ١٣٨ .

(٢٣) تقدم تخريجه ، في : ١٢/٤٦٥ .

(٢٤) تقدم تخريجه ، في : ١١/١٨٤ .

(٢٥) سقط من : م .

(٢٦) في م : « يعنت » .

(٢٧) في ب ، م : « كثيرة » .

(٢٨-٢٨) في م : « يأتي على آخرها » .

(٢٩) في م : « لسبقه » .

فحكمَ بينَه وبينَ خَصمِه ، فقال : لى دَعْوَى أُخرَى . لم يَسمعْ منه ؛ لأنَّه قد قدَّمَه بسَبْقِهِ فى خُصومَةٍ ، فلا يقُدِّمُه بأُخرَى ، ويقولُ له : اجْلِسْ حتى إذا لم يَبْقَ أحدٌ مِن الحاضِرِينَ ، نَظَرْتُ فى دَعوَاك الأُخرَى إن[30] أمْكَنَ . فإذا فَرَغَ الكُلُّ ، فقالَ الأخيرُ بعدَ فصلِ خُصومَتِه : لى دَعْوَى أُخرَى . لم يَسْمَعْ منه ، حتى يَسْمَعَ دَعْوَى الأوَّلِ الثانيةَ ، ثمَّ يَسْمَعُ دَعوَاه . وإن ادَّعَى المُدَّعَى عليه ، على المُدَّعِى ، حَكَمَ بينَهما ؛ لأنَّنا إنَّما نَعْتبِرُ الأوَّلَ فالأوَّلَ فى المُدَّعِى[31] ، لا فى المُدَّعَى عليه . وإذا تقدَّم الثانى ، فادَّعَى على المُدَّعِى الأوَّلِ ، أو المدَّعَى عليه الأوَّلِ ، حَكَمَ بينَهما . وإنْ حضرَ اثْنان ، أو جَماعةٌ دَفعَةً واحدةً ، أقْرَعَ بينَهم ، فقدَّمَ مَن خرجَتْ له القُرْعةُ ؛ لتَساوِى حُقوقِهم ، وإنْ كَثُرَ عددُهم ، كتبَ أسْماءَهم فى رِقَاعٍ ، وترَكَها بين يَدَيْه ، ومدَّ يدَه فأخذَ رُقْعةً رُقْعةً ، واحدةً بعدَ أُخرَى ، ويُقدِّمُ صاحبَها حَسْبَ ما يَتَّفِقُ .

١١/٣٠و **فصل** : / فإن حضرَ مُسافرون ومُقِيمون ، وكان المسافرونَ قليلًا ، بحيثُ لا يَضُرُّ[32] تَقديمُهم على المُقِيمِينَ ، قدَّمَهم ؛ لأنَّهم على جَناحِ السَّفَرِ ، ويَشْتغِلون بما يَصلُحُ للرَّحِيلِ ، وقد خَفَّفَ اللهُ عنهم الصَّوْمَ وشَطْرَ الصَّلاةِ تَخفِيفًا عنهم ، وفى تأْخيرِهِم ضَرَرٌ بهم ، فإن شاءَ أفْرَدَ لهم يومًا يَفْرُغُ مِن حَوائِجِهم فيه ، وإنْ شاءَ قدَّمَهم مِن غيرِ إفرادِ يومٍ لهم . فإن كانوا كثيرًا ، بحيثُ يَضُرُّ تَقْديمُهم ، فهم والمُقِيمون سَواءٌ ، لأنَّ تَقْديمَهم مع القِلَّةِ ، إنَّما كانَ لدَفْعِ[33] المَضَرَّةِ المُخْتَصَّةِ[33] بهم ، فإذا آلَ دفعُ ضَرَرِهم[34] إلى الضَّررِ بغيرِهم ، تَساوَوا . ولا خلافَ فى أكثرِ هذه الآدابِ ، وأنَّها ليستْ شرطًا فى صحَّةِ القَضاءِ ، فلو قدَّمَ المسْبوقَ ، أو قدَّمَ الحاضرين ، أو نحوَه ، كان قضاؤُه صَحيحًا .

فصل : وإذا تقدَّم إليه خَصْمانِ ، فإنْ شاءَ قال : مَن المُدَّعِى مِنْكما ؟ لأنَّهما حضَرا لذلك ، وإن شاءَ سَكتَ ، ويقولُ القائمُ على رأسِه : مَن المُدَّعِى منكما ؟ ان سَكَتا

(٣٠) فى ب : « إذ » .

(٣١) فى ب ، م : « الدعوى » .

(٣٢) فى الأصل : « يضرهم » .

(٣٣-٣٣) فى م : « الضرر المختص » .

(٣٤) فى م : « الضرر عنهم » .

جميعًا . ولا يقولُ الحاكمُ ولا صاحبُه لأحدِهما : تكلَّمْ . لأنَّ فى إفرادِه بذلك تفضيلًا له ، وتركًا للإنصافِ . قال [٣٥]عمرو بنُ قيسٍ[٣٥] : شهِدْتُ شُرَيْحًا إذا جلسَ إليه الخَصْمان ، ورجلٌ قائمٌ على رأسِه يقولُ : أيُّكما المُدَّعِى فَلْيتكلَّمْ ؟ وإنْ ذهَبَ الآخرُ يَشْغَبُ ، غَمَزَه حتى يَفرُغَ المُدَّعِى ، ثم يقولُ : تَكلَّمْ . فإن بدأ أحدُهما ، فادَّعَى ، فقال خَصْمُه : أنا المُدَّعِى . لم يَلْتفِتِ الحاكمُ إليه ، وقالَ : أجِبْ عن دَعْواه ، ثمَّ ادَّعِ بَعْدُ ما شئتَ . فإنِ ادَّعَيا معًا ، فقِياسُ المذهبِ أنْ يُقْرَعَ بينهما . وهو قياسُ قولِ الشَّافعيِّ ؛ لأنَّ أحدَهُما ليس بأوْلَى مِن الآخرِ ، وقد تعذَّرَ الجَمْعُ بينهما ، فيُقْرَعُ بينهما ، كالمرْأتيْنِ إذا زُفَّتا فى ليلةٍ واحدةٍ . واستَحسنَ ابنُ المُنْذِرِ أن يَسْمَعَ منهما جميعًا . وقِيلَ : يُرْجأُ أمرُهما حتى يَتبيَّنَ المُدَّعِى / منهما . وما ذكرْناه أوْلَى ؛ لأنَّه لا يُمْكِنُ الجمعُ بين الحُكْمِ فى القَضيَّتينِ معًا ، وإرْجاءُ أمرِهما إضْرارٌ بهما ، [٣٦]وفى كل ما[٣٦] ذكرْنا دَفْعٌ لِلضَّررِ[٣٧] بحَسْبِ الإمْكانِ ، وله نظيرٌ فى مَواضِعَ مِن الشَّرْعِ ، فكانَ أوْلَى .

١١/٣٠ظ

فصل : ولا يَسْمَعُ الحاكمُ الدَّعوى إلَّا مُحَرَّرةً ، إلَّا فى الوَصِيَّةِ والإقْرارِ ؛ لأنَّ الحاكمَ يَسألُ المُدَّعَى عليه عمَّا ادَّعاه ، فإنِ اعترفَ به لزِمَه ، ولا يُمْكِنُه أنْ تلزَمَه مجهولةً[٣٨] ، ويُفارِقُ الإقرارَ ؛ فإنَّ الحقَّ عليه ، فلا يَسْقُطُ بتَرْكِه إثباتَه . وإنَّما صَحَّتِ الدَّعْوَى فى الوَصِيَّةِ مجهولةً ؛ لأنَّها تصِحُّ مجهولةً ؛ فإنَّه لو وَصَّى له بشىءٍ أو سَهْمٍ صحَّ ، فلا يُمْكِنُه[٣٩] أنْ يَدَّعِيَها إلَّا مَجْهولةً كما ثبتَ ، وكذلك الإقْرارُ ، لمَّا صحَّ أن يُقِرَّ بمجهولٍ ، صَحَّ لخَصْمِه أن يَدَّعِيَ عليه أنَّه أقَرَّ له بمَجْهولٍ . إذا ثبتَ هذا ، فإنْ كان المُدَّعَى أثْمانًا ، فلا بُدَّ من ذِكرِ ثلاثةِ أشياءَ ؛ الجِنْسِ ، والنَّوعِ ، والقَدْرِ ، فيقولُ : عشرةُ دَنانيرَ مِصْريَّةٍ[٤٠] . وإن اخْتَلَفَتْ بالصِّحاحِ والمُكسَّرةِ ، قال : صِحاحٌ . أو قال : مُكسَّرةٌ . وإنْ كانتِ الدَّعْوَى فى غيرِ

(٣٥-٣٥) فى الأصل : « عمرو بن قسر » . وفى ب ، م : « عمر بن قيس » . وانظر : أخبار القضاة ، لوكيع ٣٠٧/٢ .

(٣٦-٣٦) فى ب ، م : « وفيما » .

(٣٧) فى م : « الضرر » .

(٣٨) فى ب : « مجهولًا » .

(٣٩) فى ب : « يمكن » .

(٤٠) فى م : « بصرية » .

الأثمانِ ، وكانت عَيْنًا تَنْضَبِطُ بالصِّفاتِ ، كالحُبوبِ والثِّيابِ والحيوانِ ، احْتاجَ أن يَذْكُرَ الصِّفاتِ التى تُشْتَرطُ فى السَّلَمِ ، وإن ذَكَرَ القيمةَ كان آكَدَ ، إلَّا أنَّ الصِّفَةَ تُغْنِى فيه كما تُغْنِى فى العَقْدِ . وإن كانت جَواهِرَ ونحوَها ممَّا لا يَنْضَبِطُ بالصِّفَةِ ، فلابُدَّ مِن ذِكْرِ قِيمَتِها ؛ لأنَّها لا تَنْضَبِطُ إلَّا بها . وإنْ كانَ المُدَّعَى تالِفًا ، وهو ممَّا له مِثْلٌ ، كالمَكيلِ والمَوْزونِ ، ادَّعَى مِثْلَه ، وضَبَطَه بصِفَتِه . وإن كان ممَّا لا مِثْلَ له ، كالنباتِ والحيوانِ ، ادَّعَى قِيمَتَه ؛ لأنها تَجِبُ بتَلَفِه . وإن كان التَّالِفُ شيئًا مُحَلًّى بفضَّةٍ أو بذهبٍ ، قوَّمَه بغيرِ جنْسِ حِلْيَتِه ، وإن كان مُحَلًّى بذهبٍ وفِضَّةٍ ، قوَّمَه بما شاءَ منهما ؛ لأنَّه مَوْضِعُ حاجةٍ . وإن كان المُدَّعَى عَقارًا ، فلابُدَّ مِن بيانِ مَوْضِعِه[41] /وحُدودِه ، فيَدَّعِى أنَّ هذه الدارَ بحُدودِها وحُقوقِها لى ، وأنَّها فى يَدِه ظُلْمًا ، وأنا أُطالِبُه برَدِّها علىَّ . وإن ادَّعَى عليه أنَّ هذه الدارَ لى ، وأنَّه يَمْنَعُنِى منها ، صحَّتِ الدَّعْوَى وإنْ لم يَقُلْ إنَّها فى يَدِه ؛ لأنَّه يجوزُ أن يُنازِعَه ويَمْنَعَه وإن لم تَكُنْ فى يَدِه . وإن ادَّعَى جِراحَةً لها أَرْشٌ مَعْلومٌ ، كالمُوضِحَةِ من الحرِّ ، جازَ أن يدَّعِىَ الْجِراحةَ ولا يذكرَ أَرْشَها ؛ لأنَّه معلومٌ . وإن كانت مِن عبدٍ ، أو كانت مِن حرٍّ لا مُقدَّرَ فيها ، فلابُدَّ مِن ذِكْرِ أَرْشِها . وإن ادَّعَى على أبيه دَيْنًا ، لم تُسْمَعِ الدَّعوَى حتى يَدَّعِىَ أنَّ أباه ماتَ ، وتركَ فى [42]يَدِ ولِدِه[42] مالًا ؛ لأنَّ الولدَ لا يَلْزَمُه قضاءُ دينِ والِدِه ما لم يَكُنْ كذلك . ويَحْتاجُ أن يَذْكُرَ تَرِكَةَ أبيه ، ويُحرِّرَها ، ويذكُرَ قَدْرَها ، كما يَصْنَعُ فى قَدرِ الدَّينِ . هكذا ذكرَه القاضى . والصَّحيحُ أنَّه يحْتاجُ إلى ذِكْرِ ثلاثةِ أشياء ؛ تَحرير دَيْنِه ، ومَوت أبيه ، وأنَّه وَصلَ إليه مِن تَرِكَةِ أبيه ما فيه وَفاءٌ لدَيْنِه . وإنْ قالَ : ما فيه وفاءٌ لبعضِ دَيْنِه . احْتاجَ أن يَذْكُرَ ذلك القَدْرَ . والقولُ قولُ المُدَّعَى عليه ، فى نَفْيِ تَرِكَةِ الأبِ مع يَمِينِه . وإن أَنْكرَ مَوْتَ أبيه ، فالقولُ قولُه مع يَمِينِه ، ويَكْفِيه أن يحْلِفَ على نَفْىِ العِلمِ ؛ لأنَّه على نَفْيِ فعلِ الغيرِ ، وقد يَموتُ ولا يَعْلمُ به ابنُه ، ويَكْفيه أن يحْلِفَ أنَّه[43] ما وصلَ إليه مِن تَرِكةِ أبيه ما فيه وفاءٌ بحَقِّه[44] ، ولا شىءٌ منه ، ولا يَلْزَمُه أن يحْلِفَ أنَّ أباهُ لم يُخَلِّفْ شيئًا ؛ لأنَّه قد

٣١/١١و

(٤١) فى م : « وضعه » .
(٤٢ – ٤٢) فى م : « يده » .
(٤٣) فى م : « أن » .
(٤٤) فى ب ، م : « حقه » .

يُحلَّفُ تَركةً فلا تصلُ إليه ، فلا يَلْزمُه الإيفاءُ منه ، فإن لم يُحْسِنِ المُدَّعِي تحريرَ الدَّعوَى ، فهل للحاكمِ أن يُلَقِّنَه تحريرَها ؟ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْن ؛ أحدُهما ، يجوزُ ؛ لأنَّه لا ضَرَرَ على صاحبِه في ذلك . والثاني ، لا يَجوزُ ؛ لأنَّ فيه إعانةَ أحدِ الخَصْمَينِ في حُكومَتِه .

فصل : إذا حرَّرَ المُدَّعِي دَعْواه ، فللحاكمِ أن يسْأَلَ خَصْمَه الجوابَ قبلَ أن يَطلُبَ منه المُدَّعِي / ذلك ، لأنَّ شاهدَ الحالِ يَدلُّ عليه ، لأنَّ إحْضارَه والدَّعوى إنَّما يُرادُ لِيسْأَلَ الحاكمُ المُدَّعَى عليه ، فقد أغْنَى ذلك عن سُؤالِه ، فيقولُ لخَصْمِه : ما تقولُ فيما يدَّعيه ؟ فإن أقرَّ لَزِمَه ، وليس للحاكمِ أن يَحْكُمَ عليه إلَّا بمَسْألةِ المُقَرِّ له ؛ لأنَّ الحُكْمَ عليه حقٌّ له ، فلا يَسْتَوْفِيه إلَّا بمسألةِ مُسْتحَقِّهِ ، هكذا ذكرَ أصْحابُنا . ويَحْتَمِلُ أن يجوزَ له الحكمُ عليه قبلَ مَسألةِ المُدَّعِي ؛ لأنَّ الحالَ تدُلُّ على إرادتِه ذلك ، فاكْتُفِيَ بها ، كما اكْتُفِيَ بها في مَسْألةِ المُدَّعَى عليه الجوابَ ، ولأنَّ كثيرًا من الناس لا يَعْرِفُ مُطالَبةَ الحاكمِ بذلك ، فيَتْرُكُ مُطالبتَه به لجَهْلِه ، فيَضيعُ حقُّه ، فعلى هذا يجوزُ له الحكمُ قبلَ مَسْألتِه . وعلى القولِ الأوَّلِ ، إن سألَه الخَصْمُ فقال : احْكُمْ لي . حكمَ عليه ، والحُكْمُ أن يقولَ : قد ألْزَمْتُك ذلك ، أو قضيتُ عليك له . أو يقولَ : اخْرُجْ له منه . فمتى قال له أحدَ هذه الثَّلاثةِ ، كان حُكْمًا بالحقِّ ، وإن أنكرَ فقال : لا حقَّ لك قِبَلي . فهذا مَوْضِعُ البَيِّنةِ ، قال الحاكمُ : ألكَ بَيِّنةٌ ؟ لما رُوِيَ أنَّ رَجلَيْن اختصَما إلَى النَّبِيِّ ﷺ ؛ حَضْرَمِيٌّ وكِنْدِيٌّ ، فقال الحَضْرَمِيُّ : يا رسولَ اللهِ ، إنَّ هذا غلبَني على أرضٍ لي . فقال الكِنْدِيُّ : هي أرْضِي ، وفي يَدِي ، فلَيس[45] له فيها حقٌّ . فقال النَّبِيُّ ﷺ للحَضْرَمِيِّ : « أَلَكَ بَيِّنَةٌ ؟ » قال : لا . قال : « فَلَكَ يَمِينُهُ »[46] . وهو حديثٌ حسنٌ صحيحٌ . وإن كان المُدَّعِي عارِفًا بأنَّه مَوْضِعُ البَيِّنَةِ ، فالحاكمُ مُخيَّرٌ بين أنْ يقولَ : ألك بيِّنةٌ ؟ وبين أن يسْكُتَ ، فإذا قال له : ألَكَ بيِّنةٌ ؟ فذكرَ أنَّ له بَيِّنةً حاضِرةً ، لم يقُلْ له الحاكمُ : أحضِرْها . لأنَّ ذلك حقٌّ له ، [47] فله أنْ[47] يفْعلَ ما يرَى . وإذا أحْضَرَها لم يَسْألْها الحاكمُ عمَّا عندَها حتى يسْألَه المُدَّعِي ذلك ؛

١١/٣١ ظ

---

(٤٥) في م : « وليس » .

(٤٦) تقدم تخريجه ، في : صفحة ٣٢ .

(٤٧ - ٤٧) سقط من : الأصل . وفي ب : « له أن » .

لأنَّه حَقٌّ له فلا(٤٨ يسأله ، ولا٤٨) يَتصرَّفُ فيه مِن غيرِ إذْنِه ، فإذا سأله المدَّعى سؤالَها ، قال : مَن كانتْ عندَه شَهادةٌ فَلْيذكرْها(٤٩) ، إن شاءَ؟ . ولا يقولُ لهما : اشْهَدَا . / لأنَّه أمرٌ . ٣٢/١١و
وكان شُرَيْحٌ يقولُ للشاهِدَيْنِ : ما أنا دَعوتُكما ، ولا أنها كُما أنْ تَرجعا ، وما يَقضِى على هذا المُسْلِمِ غيرُكُما ، وإنِّى بكما أقْضِى اليومَ ، وبكما أتَّقِى يومَ القيامةِ(٥٠) . وإن رأى الحاكمُ عليهما ما يُوجِبُ رَدَّ شَهادتِهما ، ردَّها . كما رُوِىَ عَن شُرَيْحٍ ، أنَّه شَهِدَ عندَه شاهِدٌ ، وعليه قَباءٌ مَخْروطُ الكُمَّينِ ، فقال له شُرَيْحٌ : أتُحْسِنُ أن تتَوَضَّأَ ؟ قال : نعم . قال : فاحْسِرْ عن ذِراعَيْك . فذهبَ يَحْسِرُ عنهما ، فلم يَسْتطِعْ ، فقال له شُرَيْحٌ : قُمْ ، فلا شَهادةَ لك(٥١) . وإن أدَّيا الشَّهادةَ على غيرِ وجهها ، مثلَ أن يَقُولا : بلَغَنا أنَّ عليه ألْفًا ، أو سَمِعْنا ذلك . رَدَّ(٥٢) شَهادتَهما . وشهِدَ رجلٌ عندَ شُرَيْحٍ ، فقال : أشهَدُ أنَّه اتَّكأَ عليه بمِرْفَقِه حتى ماتَ . فقال شريحٌ : أتشْهَدُ أنَّه قتلَه ؟ قال : أشْهَدُ أنَّه اتَّكأَ عليه بمِرْفَقِه حتى ماتَ . (٥٣قال : أتشْهَدُ أنَّه قتلَه ؟ قال : أشْهَدُ أنَّه اتَّكأَ عليه بمِرْفَقِه حتى ماتَ٥٣) . قال : قُمْ ، لا شَهادةَ لك(٥١) . وإن كانت شهادةً صحيحةً ، وعَرَفَ الحاكمُ عَدالتَهم ، قال للمشْهودِ عليه : قد شَهِدَا عليك ، فإن كان عندَك ما يقْدَحُ فى شَهادتِهما ، فبيِّنْهُ عندِى . فإن سألَ الإنْظارَ ، أنظرَه اليومَينِ والثلاثةَ . فإنْ لم يَجْرَحْ حَكَمَ عليه ؛ لأنَّ الحقَّ قد وَضَحَ(٥٤) على وَجْهٍ لا إشْكالَ فيه . وإن ارْتابَ بشَهادتِهم ، فرَّقَهم ، فسألَ كلَّ واحِدٍ عن شَهادتِه وصِفَتِها ، فيقولُ : كنتَ أوَّلَ مَن شَهِدَ ، أو كتبتَ ، أو لم تكتبْ ، وفى أىِّ مكانٍ شهِدتَ ، وفى أىِّ شهرٍ ، وأىِّ يومٍ ؟ وهل كنتَ وحدَك ، أو معكَ غيرُك ؟ فإن اخْتلَفوا ، سقَطتْ شَهادتُهم ، وإن اتَّفقُوا بحَثَ عن عَدالتِهم . ويقالُ : أوَّلُ مَن فعلَ هذا

(٤٨ – ٤٨) سقط من : الأصل .

(٤٩) فى الأصل : « فليذكر » .

(٥٠) تقدم فى صفحة ٥٢ .

(٥١) أخبار القضاة ٢/٣٠٠ .

(٥٢) فى ا ، ب ، م : « ردت » .

(٥٣ – ٥٣) سقط من : الأصل . نقل نظر .

(٥٤) فى ب زيادة : « له » .

دَنيالُ . ويقالُ : فعلَه سليمانُ ، وهو صَغِيرٌ . ورُوِىَ عن عليٍّ ، رَضِىَ اللهُ عنه، أنَّ سَبعةَ نفرٍ خرَجوا ، ففُقِدَ وَاحدٌ منهم ، فأتَت زَوْجتُه عليًّا، فدَعا السِّتَّةَ ، فسأَلَهم عنه، فأنْكَروا ، ففرَّقَهم ، وأقامَ كلَّ واحدٍ عندَ سَارِيَةٍ ، ووكَّل به[55] مَن يَحْفَظُه ، ودعَا واحدًا منهم ، فسأَلَه فأنكرَ ، فقال : اللهُ أكبر . فظَنَّ الباقون أنَّه قد اعْترفَ / ، فدَعاهم ، فاعْترَفوا ، فقال للأوَّلِ : قد شَهِدُوا عليك، وأنا قاتلُك . فاعْترَفَ، فقتلَهم . وإن لم يَعْرِفْ عَدالتَهما ، بحَثَ عنها ، فإن لم تَثْبُتْ عَدالتُهما ، قال للْمدَّعِى : زِدْنِى شُهودًا . وإن لم[56] تكنْ له بَيِّنةٌ ، عرَّفَه الحاكمُ أنَّ لك يَمِينَه . وليس للحاكمِ أن يستَحْلِفَه قبلَ مَسْألةِ المُدَّعِى ؛ لأنَّ اليَمِينَ حَقٌّ له ، فلم يَجُز اسْتيفاؤُها مِن غيرِ مُطالَبةِ مُسْتحقِّها ، كَنفسِ الحقِّ . فإن اسْتَحْلَفَه مِن غيرِ مَسألةٍ ، أو بادرَ المُنْكِرُ فحلَفَ ، لم يُعْتَدَّ بيَمِينِه ؛ لأنَّه أتَى بها فى غيرِ وَقْتِها . وإذا سألَها[57] المُدَّعِى ، أعادَها له ؛ لأنَّ الأُولَى لم تكُنْ يَمِينَه . وإن أمْسَكَ المُدَّعِى عن إحْلافِ المُدَّعَى عليه ، ثم أرادَ إحْلافَه بالدَّعْوَى المُتقدِّمةِ ، جازَ ؛ لأنَّه لم يُسْقِطْ حقَّه منها ، وإنما أخَّرَها . وإنْ قال : أبرأْتُك مِن هذه اليَمِينِ . سقطَ حَقُّه منها فى هذه الدَّعْوَى ، وله أن يَسْتأنِفَ الدَّعوَى ؛ لأنَّ حقَّه لا يَسْقُطُ بالإبْراءِ من اليَمِينِ . فإن اسْتأْنفَ الدَّعوَى ، فأنْكَرَ المُدَّعَى عليه ، فله أن يُحلِّفَه ؛ لأنَّ هذه الدَّعْوَى غيرُ الدَّعوَى التى أبْرَأه فيها مِن اليَمِينِ ، فإن حلفَ سقطَتِ الدَّعْوى ، ولم يكُنْ للمُدَّعِى أن يُحَلِّفَه يَمِينًا أُخْرَى ، لا فى هذا المجلسِ ، ولا فى غيرِه . وإن كان الحقُّ لجماعةٍ فرَضُوا بيَمِينٍ واحدٍ ، جازَ ، وسقَطَتْ دَعْواهم باليَمِينِ ؛ لأنَّها حقُّهم ؛ ولأنَّه لمَّا جازَ ثُبوتُ الحقِّ ببَيِّنةٍ واحدةٍ لجماعةٍ ، جازَ سُقوطُه بيَمِينٍ واحدةٍ . قال القاضى : ويَحْتَمِلُ أنْ لا يَصِحَّ حتى يَحْلِفَ لكلِّ واحدٍ يَمِينًا . وهو أحدُ الوَجهيْن لأصْحابِ الشافعىِّ ؛ لأنَّ اليَمِينَ حُجَّةٌ فى حقِّ الواحدِ ، فإذا رَضِىَ بها اثنان ، صارتِ الحُجَّةُ فى حقِّ كلِّ واحدٍ منهما ناقصةً ، والحُجَّةُ النَّاقصةُ لا تَكْمُلُ برِضَى الخَصْمِ ، كما لو رَضِىَ أن يَحْكُمَ عليه بشاهِدٍ واحدٍ . والصَّحِيحُ الأوَّلُ ؛ لأنَّ الحقَّ لهما ،

١١/٣٢ظ

(٥٥) سقط من : ب .

(٥٦) سقط من : م .

(٥٧) فى الأصل : « سأله » .

فإذا رَضِيَا به ، جازَ ، ولا يَلْزَمُ مِن رِضاهما بيَمِينٍ واحدةٍ ، أن يكونَ لكلِّ واحِدٍ بعضُ اليَمِينِ ، كما أنَّ الحقوقَ إذا قامتْ بها بيِّنةٌ واحدةٌ ، لا يكونُ لكلِّ حقٍّ بعضُ البيِّنَةِ ، فأمَّا إنْ حلَّفَه لجميعِهم يَمِينًا واحدةً بغيرِ / رِضاهُم ، لم تَصِحَّ يَمِينُه . بلا خِلافٍ نَعْلَمُه . وقد حكَى الإصْطَخْرِيُّ ، أنَّ إسماعيلَ بنَ إسحاقَ القاضِيَ ، حلَّفَ رجلًا بحَقٍّ لرجلَيْن يَمِينًا واحدةً ، فخطَّأه أهلُ عصرِه[58] . وإن قال المُدَّعِي : لى بَيِّنةٌ غائبةٌ . قال له الحاكمُ : لك يَمِينُه ، فإن شئْتَ فاستحلِفْه ، وإن شئْتَ أخَّرْتُه إلى أن تُحْضِرَ بَيِّنَتَك ، وليس لك مُطالَبتُه بكَفيلٍ ، ولا مُلازَمتُه حتى تُحْضِرَ البيِّنَة . نصَّ عليه أحمدُ . وهو مذهبُ الشافعيِّ ؛ لقولِ رسولِ اللهِ ﷺ : « شَاهِدَاكَ أَوْ يَمِينُهُ ، لَيْسَ لَكَ إِلَّا ذَلِكَ »[59] . فإن أحْلَفَه[60] ، ثم حضَرَتْ بيِّنتُه ، حكَم بها ، ولم تكُنِ اليَمِينُ[61] مُزيلَةً للحقِّ ؛ لأنَّ اليَمِينَ إنَّما يُصارُ إليها عندَ عَدَمِ البيِّنَةِ ، فإذا وُجِدَتِ البيِّنَةُ بطَلَتِ اليَمِينُ ، وتَبيَّنَ كَذِبُها . وإن قال : لى بَيِّنةٌ حاضِرَةٌ ، وأُرِيدُ يَمِينَه ثم أُقيمُ بيِّنتى . لم يَمْلِكْ ذلك . وقال أبو يوسفَ : يَسْتَحْلِفُه ، وإن نَكَلَ قضَى عليه ؛ لأنَّ فى الاسْتِحلافِ فائدةً ، وهو أنَّه ربَّما نَكَلَ ، فقضَى عليه ، فأغْنَى عن البيِّنَةِ . ولَنا ، قولُه عليه السلامُ : « شَاهِدَاكَ أَوْ يَمِينُهُ ، لَيْسَ لَكَ إِلَّا ذَلِكَ » . و « أو » للتَّخْيِيرِ بين شَيْئَيْنِ ، فلا يكونُ له الجَمْعُ بينهما ، ولأنَّه أمْكنَ فَصْلُ الخُصومَةِ بالبيِّنَةِ ، فلم يُشْرَعْ غيرُها مع إرادةِ المُدَّعِي إقامتَها وحُضورَها ، كما لو[62] لم يَطْلُبْ[62] يَمِينَه ، ولأنَّ اليَمِينَ بَدَلٌ ، فلم يَجِبِ الجمعُ بينها وبين مُبْدَلِها ، كسائرِ الأبْدالِ مع مُبدلاتِها . وإن قال المُدَّعِي : لا أُرِيدُ إقامتَها ، وإنَّما أُرِيدُ يَمِينَه أكْتَفِي بها . استُحْلِفَ ؛ لأنَّ البيِّنَةَ حَقُّه ، فإذا رَضِيَ بإسْقاطِها ، وتَرْكِ إقامَتِها ، فله ذلك ، كنَفْسِ الحقِّ . فإن حلَفَ المُدَّعَى عليه ، ثم أرادَ المُدَّعِي إقامةَ بيِّنَتِه ، فهل يَمْلكُ ذلك ؟ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْن ؛ أحدهما ، له ذلك ؛ لأنَّ البيِّنَةَ لا تَبطُلُ بالاسْتِحْلافِ ، كما لو كانتْ غائبةً . والثانى ، ليس

---

(58) انظر : طبقات الشافعية الكبرى ٣/٣٣٢ ، ٣٣٣ .

(59) تقدم تخريجه ، فى : صفحة ٣٢ .

(60) فى ب : « حلفه » .

(61) سقط من : م .

(62-62) فى الأصل : « بطلت » .

له ذلك ؛ لأنَّه قد أسْقَطَ حقَّه مِن إقامتِها ، ولأنَّ تَجْوِيزَ إقامتِها يفْتحُ بابَ الحِيلَةِ ، لأنَّه يقولُ : لا أُرِيدُ إقامتَها . ليَحْلِفَ خَصْمُه ، ثم يُقِيمُها . فإن كان له شاهدٌ واحدٌ / في الأموالِ ، عرَّفَه الحاكمُ أنَّ له أن يَحْلِفَ مع شاهِدِه ، ويَسْتحِقُّ ، فإن قال : لا أحْلِفُ أنا ، وأرْضَى بيَمِينِه . استُحْلِفَ له[٦٣] ، فإذا حلَفَ ، سقطَ الحقُّ عنه ، فإن عادَ المُدَّعِي بعدَها ، وقال : أنا أحْلِفُ مع شاهِدِى . لم يُستَحْلَفْ ، ولم يُسْمَعْ منه . ذكرَه القاضى . وهو مذهبُ الشَّافعيِّ ؛ لأنَّ اليَمِينَ فِعْلُهُ وهو قادرٌ عليها ، فأمْكَنَه أن يسقِطَها ، بخِلافِ البَيِّنَةِ . وإن عادَ قبلَ أن يَحْلِفَ المُدَّعَى عليه ، فبذَلَ اليَمِينَ ، فقال القاضى : [٦٤]لم يكُنْ[٦٤] له ذلك في هذا المجلس . وكلُّ موضعٍ قُلْنا : يُستَحْلَفُ المُدَّعَى عليه . فإنَّ الحاكمَ يقولُ له : إن حَلَفْتَ ، وإلَّا جَعَلْتُك ناكِلًا ، وقَضَيْتُ عليك . ثلاثًا ، فإن حلَفَ ، وإلَّا حَكَمَ عليه بنُكُولِه إذا سألَه المُدَّعِي ذلك . فإن سكَتَ عن جَوابِ الدَّعوَى ، فلم يُقِرَّ ولم يُنْكِرْ ، حبَسَه الحاكمُ حتى يُجِيبَ ، ولا يَجْعَلُه بذلك ناكِلًا . ذكرَه القاضى ، في « المُجَرَّدِ » . وقال أبو الخَطَّابِ : يقولُ له الحاكمُ : إن أجَبْتَ ، وإلَّا جعلتُك ناكِلًا ، وحكمتُ عليك . ويُكَرِّرُ ذلك عليه ثلاثًا[٦٥] ، فإن أجابَ وإلَّا جعلَه ناكِلًا ، وحكَمَ عليه ؛ لأنَّه ناكِلٌ عمَّا تَوجَّه عليه الجوابُ فيه ، فيُحْكَمُ عليه بالنُّكولِ عنه ، كاليَمِينِ .

١٨٧٤ – مسألة ، قال : (وَإِذَا حَكَمَ عَلَى رَجُلٍ فِي عَمَلِ غَيْرِهِ ، فَكَتَبَ بِإِنْفَاذِ الْقَضَاءِ عَلَيْهِ إِلَى قَاضِي ذَلِكَ الْبَلَدِ ، قَبِلَ كِتَابَهُ ، وَأَخَذَ الْمَحْكُومَ عَلَيْهِ بِذَلِكَ الْحَقِّ)

الأصْلُ[١] في كتابِ القاضى إلى القاضى ، والأميرِ إلى الأميرِ ، الكتابُ والسُّنَّةُ والإجماعُ ؛ أما الكتابُ فقولُ اللهِ تعالى : ﴿ إِنِّي أُلْقِيَ إِلَيَّ كِتَٰبٌ كَرِيمٌ * إِنَّهُۥ مِن سُلَيْمَٰنَ وَإِنَّهُۥ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ * أَلَّا تَعْلُوا۟ عَلَيَّ وَأْتُونِى مُسْلِمِينَ ﴾[٢] . وأمَّا السُّنَّةُ ، فإنَّ

(٦٣) في الأصل : « لها » .

(٦٤ – ٦٤) في م : « ليس » .

(٦٥) سقط من : ب ، م .

(١) قبل هذا في م زيادة : « ثم » .

(٢) سورة النمل ٢٩ – ٣١ .

النَّبِيَّ ﷺ كتبَ إلى كِسرَى ، وقَيصرَ ، والنَّجاشيِّ ، ومُلوكِ الأطْرافِ ، وكان يَكْتُبُ إلى وُلاتِه ، ويكتبُ لعُمَّالِه وسُعاتِه ، وكان فى كِتابِه / إلى قَيْصرَ : « بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَـٰنِ الرَّحِيمِ . مِنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللهِ ، إِلَى قَيْصَرَ عَظِيمِ الرُّومِ ، أَمَّا بَعْدُ ، فَأَسْلِمْ تَسْلَمْ ، وَأَسْلِمْ يُؤْتِكَ اللهُ أَجْرًا عَظِيمًا ، فَإِنْ تَوَلَّيْتَ ، فَإِنَّ عَلَيْكَ إِثْمَ الْأَرِيسِيِّينَ[٣] ، و ﴿ يَـٰأَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ ﴾[٤] » . ورَوَى الضَّحَّاكُ بنُ سُفيانَ ، قال : كتبَ إلىَّ رسولُ اللهِ ﷺ : « أَنْ وَرِّثِ امْرَأَةَ أَشْيَمَ الضِّبَابِىِّ مِنْ دِيَةِ زَوْجِهَا »[٥] . وأجمعَتِ الأُمَّةُ على كتابِ القاضى إلى القاضى . ولأنَّ الحاجةَ إلى قَبولِه داعيَةٌ ، فإنَّ مَن له حقٌّ فى بلَدٍ غيرِ بلدِه ، لا[٦] يُمْكِنُه إتْيانُه ، والمُطالَبةُ به ، إلَّا بكتابِ القاضى ، فوَجبَ قَبولُه . إذا ثبَتَ هذا ، فإنَّ كتابَ القاضى (٧ إلى القاضى ٧) يُقبلُ فى الأموالِ ، وما يُقصدُ به المالُ ، ولا يُقبَلُ فى الحُدودِ ، لِحَقِّ[٨] اللهِ تعالى . وهل يُقْبَلُ فيما عدا هذا ؟ على وَجْهَيْن . وبهذا قال أصحابُ الرَّأْىِ . وقالَ أصْحابُ الشَّافعىِّ : يُقْبَلُ فى كلِّ حقٍّ لآدَمِىٍّ ، مِن الجِراحِ وغيرِها ، وهل يُقْبَلُ فى الحدودِ التى للهِ تعالى ؟ على قَوْلَيْنِ . وتَمامُ الكلامِ فى هذا الفصلِ يُذْكَرُ فى الشَّهادةِ على الشَّهادةِ ، إن شاءَ اللهُ تعالى . والكتابُ على ضَرْبَيْن ؛ أحدُهما ، أن يَكْتُبَ بما حَكمَ به ، وذلك مثلُ أن يَحْكُمَ على رجلٍ بحقٍّ ، فيَغيبَ[٩] قبلَ إيفائِه ، أو يَدَّعِىَ حقًّا على غائبٍ ، ويُقيمَ به بَيِّنَةً ، ويسْأَلَ الحاكمَ الحكمَ عليه ، فيَحْكُمَ عليه ، ويسألَه أن يكتبَ له كتابًا

---

(٣) أى : إثم الفلاحين والزارعين ، أى : إثم رعيته .

(٤) سورة آل عمران ٦٤ .

والحديث أخرجه البخارى ، فى : باب دعاء النبى ﷺ إلى الإسلام ... ، من كتاب الجهاد والسير ، وفى : باب : ﴿ إن الذين يشترون بعهد الله وأيمـٰنهم ثمنا قليلا ... ﴾ ، فى تفسير سورة آل عمران ، من كتاب التفسير . صحيح البخارى ٤/٥٣-٥٧ ، ٦/٤٢-٤٥ . ومسلم ، فى : باب كتاب النبى ﷺ إلى هرقل يدعوه إلى الإسلام ، وباب كتب النبى ﷺ إلى ملوك الكفار يدعوهم إلى الله عز وجل . من كتاب الجهاد . صحيح مسلم ٣/١٣٩٣ ، ١٣٩٤ ، ١٣٩٧ .

(٥) تقدم تخريجه ، فى : ٩/١٨٥ .

(٦) فى م : « ولا » .

(٧-٧) سقط من : م .

(٨) فى م : « كحق » .

(٩) فى الأصل : « فيبعث » .

يَحْمِلُه إلى قاضي البلدِ الذى فيه الغائبُ ، فيكتبَ له إليه ، أو تقومُ البَيِّنَةُ على حاضرٍ ، فيهربَ قبلَ الحُكْمِ عليه ، فيسألَ صاحبُ الحقِّ الحاكمَ الحُكمَ عليه ، وأنْ يَكْتبَ له كِتابًا بحُكْمِه . ففى هذه الصُّوَرِ الثَّلاثِ ، يَلْزَمُ الحاكمَ إجابتُه إلى الكتابةِ ، ويَلزمُ المكتوبَ إليه قَبولُه ، سَواءٌ كانت بينهما مَسافةٌ بَعيدةٌ أو قريبةٌ ، حتى لو كانا فى جَانِبَىْ بلدٍ أو مجلسٍ ، لزِمَه قَبولُه وإمْضاؤُه ، سواءٌ كان حُكْمًا على حاضرٍ أو غائبٍ . / لا نعلمُ فى هذا خلافًا ؛ لأنَّ حُكْمَ الحاكمِ يجبُ إمْضاؤُه على كلِّ حاكمٍ . الضَّرْبُ الثانى ، أن يَكْتُبَ يُعْلِمُه[10] بشَهادةِ شاهِدَيْنِ عندَه بحقٍّ لفلانٍ ، مثل أن تقومَ البَيِّنَةُ عندَه بحقٍّ لرجلٍ على آخرَ ، ولم يَحْكُمْ به ، فيسأَلَه[11] صاحبُ الحقِّ أن يَكْتُبَ له كتابًا بما حصَلَ عندَه ، فإنَّه يَكْتُبُ له أيضًا . قال القاضى : ويكونُ فى كِتابِه : شَهِدَ عندى فلانٌ وفلانٌ بكذا وكذا . ليكونَ المكْتوبُ إليه هو الذى يَقْضِى به ، ولا يَكْتُبُ : ثبتَ عندى ؛ لأنَّ قولَه : ثبتَ عندى . حُكْمٌ بشَهادتِهما ، فهذا لا يَقْبَلُه المكتوبُ إليه ، إلَّا فى المسافةِ البَعيدةِ ، التى هى مَسافةُ القَصْرِ ، ولا يَقْبَلُه[12] فيما دُونَها ؛ لأنَّه نَقْلُ شهادةٍ[13] ، فاعتُبِرَ فيه ما يُعْتَبرُ فى الشهادةِ على الشهادةِ . ونحوُ هذا قولُ الشَّافعىِّ . وقال أبو يوسفَ ، ومحمدٌ : يجوزُ أن يَقْبلَه فى بلدِه . وحُكِىَ عن أبى حنيفةَ مِثلُ هذا . وقالَ بعضُ المتأخِّرين مِن أصحابِه : الذى يَقْتَضِيه مذهبُه أنَّه لا يجوزُ ، [14]كما لا يجوزُ[14] ذلك فى الشهادةِ على الشهادةِ . واحتجَّ مَن أجازَه بأنَّه كتابُ الحاكمِ بما ثَبَتَ عندَه ، فجازَ قَبولُه مع القُرْبِ ، ككتابِه بحُكْمِه . ولَنا ، أنَّ ذلك نَقْلُ الشهادةِ إلى المَكْتوبِ إليه[15] ، فلم يَجُزْ مع القُرْبِ ، كالشَّهادةِ على الشهادةِ ، ويُفارِقُ كتابَه بالحُكْمِ ؛ فإنَّ ذلك ليس بنَقْلٍ ، وإنَّما هو خَبَرٌ ، وكلُّ مَوْضعٍ يَلْزَمُه قَبولُ الكتابِ ، فإنَّه يأخذُ المَحْكومَ عليه بالحقِّ الذى حكَمَ عليه به ، فيَبْعَثُ إليه ، فيَسْتَدعِيه ، فإنِ اعْتَرفَ بالحقِّ ، أمَرَه

١١/٣٤ ظ

---

(١٠) فى ب ، م : « بعلمه » .

(١١) فى الأصل : « فسأله » .

(١٢) فى الأصل : « يقبل » .

(١٣) فى الأصل : « شهادته » .

(١٤ - ١٤) سقط من : م . نقل نظر .

(١٥) سقط من : الأصل .

بأدائِه ، وأَلْزَمَه إيَّاه . وإن قال : لستُ المُسَمَّى فى هذا الكتابِ . فالقولُ قولُه مع يَمِينِه ، إلَّا أنْ يُقِيمَ المُدَّعِى بَيِّنَةً أنَّه المُسَمَّى فى الكتابِ . وإنِ اعْتَرفَ أنَّ هذا الاسْمَ اسْمُه ، والنَّسبَ نَسَبُه ، والصِّفَةَ صِفَتُه ، /إلَّا أنَّ الحَقَّ ليس هو عليه ، إنَّما هو على آخَرَ يُشارِكُه فى الاسْمِ والنَّسَبِ والصِّفَةِ ، فالقولُ قولُ المُدَّعِى فى نَفْيِ ذلك ؛ لأنَّ الظَّاهِرَ عَدَمُ المُشاركةِ فى هذا كلِّه ، فإن أقامَ المُدَّعَى عليه بَيِّنَةً بما ادَّعاه مِن وُجودِ مُشارِكٍ له فى هذا كلِّه ، أحْضرَه الحاكمُ ، وسأله عن الحقِّ ، فإن اعْتَرفَ به ، أَلْزَمَه به ، وتخلَّصَ الأوَّلُ ، وإنْ أنْكرَه ، وَقَفَ الحُكْمَ ، ويكْتبُ[16] إلى الحاكمِ الكاتبِ يُعْلِمُه الحالَ ، وما وقعَ من الإِشْكالِ ، حتى يُحْضِرَ الشَّاهِدَيْن ، فيَشْهَدا عندَه بما يتَمَيَّزُ به المَشْهودُ عليه منهما . وإن ادَّعَى المُسَمَّى أنَّه كان فى البلدِ مَن يُشارِكُه[17] فى الاسْمِ والصِّفَةِ ، وقد ماتَ ، نَظَرْنا ؛ فإن كان مَوْتُه قبلَ وُقوعِ المُعاملَةِ التى وقعَ الحُكْمُ بها ، أو كان ممَّن لم يُعاصِرْه المَحكومُ عليه ، أو المحكومُ له ، لم يقَعْ إشْكالٌ ، وكان وُجودُه كعَدَمِه . وإن كان مَوْتُه بعدَ الحُكمِ ، أو بعدَ المُعامَلَةِ ، وكان ممَّن أمكنَ أن تَجْرِىَ بينَه وبينَ المحكومِ له معاملَةٌ ، فقد وقعَ الإِشْكالُ ، كما لو كان حَيًّا ؛ لجَوازِ أن يكونَ الحقُّ على الذى ماتَ .

فصل : وإذا كتبَ الحاكمُ بثُبوتِ بَيِّنةٍ ، أو إقْرارٍ بدَينٍ ، جازَ ، وحكمَ به المكتوبُ إليه ، فأخذَ[18] المحكومَ عليه به ، وإن كان ذلك عَيْنًا ؛ كعَقارٍ مَحْدودٍ ، أو عَيْنٍ مشهُودةٍ ، لا تَشْتبِهُ بغيرِها ، كعبدٍ معروفٍ مشهورٍ ، أو دابَّةٍ كذلك ، حكَمَ به المكتوبُ إليه أيضًا ، وأَلْزمَ تَسْليمَه إلى المحكومِ له به ، وإن كان عَيْنًا لا تتميَّزُ إلَّا بالصِّفَةِ ، كعبدٍ غيرِ مَشْهورٍ[19] ، أو غيرِه مِن الأعْيانِ التى لا تتميَّزُ إلَّا بالوَصْفِ ، ففيه وَجْهان ؛ أحدهما ، لا يَقبلُ كتابَه . وبه قال أبو حنيفةَ . وهو أحدُ الوَجْهَيْنِ لأصحابِ الشَّافعىِّ ؛ لأنَّ الوَصْفَ لا يَكْفِى ، بدليلِ أنَّه لا يَصِحُّ أنْ يشْهدَ لرجلٍ بالوَصْفِ والتَّحْلِيةِ ، كذلك المشْهودُ به . والثانى ،

(١٦) فى ب ، م : « وكتب » .

(١٧) فى الأصل : « شاركه » .

(١٨) سقطت الفاء من : ب ، م .

(١٩) فى ب ، م : « مشهود » .

يجوزُ ؛ لأنه ثبتَ فى الذِّمَّةِ بالعَقْدِ /على هذه الصِّفَةِ ، فأشْبَهَ الدَّينَ ، ويُخالِفُ المشْهودَ له ، ٣٥/١١ ظ
فإنَّه لا حاجةَ إلى ذلك فيه ، فإنَّ الشَّهادةَ له لا تَثْبُتُ إلَّا بعد دَعْواه ، ولأنَّ المشْهودَ عليه يَثْبُتُ بالصِّفَةِ والتَّحْلِيَةِ ، فكذلك المشْهودُ به . فعلى هذا الوجهِ ، يُنْفِذُ العَيْنَ مَخْتومةً ، وإنْ كان عبدًا أو أمَةً خَتَمَ فى عُنُقِه ، وبعثَه إلى القاضى الكاتبِ ، ليَشْهدَ الشَّاهدان على عَيْنِه ، فإن شَهِدَا عليه ، دُفِعَ إلى المشْهودِ له به ، وإن لم يَشْهدَا على عَيْنِه ، أو قال : المشْهودُ به غيرُ هذا . وجبَ على آخِذِه رَدُّه إلى صاحبِه ، ويكونُ حُكْمُه حُكمَ المَغْصوبِ فى ضَمانِه ، وضَمانِ نَقْصِه ومَنْفعتِه ، فيَلْزَمُه أجْرُه إن كان له أجْرٌ مِن يوم أخَذَه[20] ، إلى أن يصِلَ إلى صاحبِه ؛ لأنَّه أخذَه مِن صاحبِه قهرًا بغيرِ حقٍّ .

فصل : ومتى[21] اسْتَوفَى الحقَّ مِن المَحكومِ عليه ، فقال[22] للحاكمِ عليه : اكْتُبْ لِى[23] مَحْضَرًا بما جرَى ؛ لئلَّا يَلْقانى خَصْمِى فى موضعٍ آخرَ ، فيُطالِبَنِى به مَرَّةً أُخرَى . ففيه وَجْهان ؛ أحدهما ، تَلْزَمُه إجابتُه ؛ ليَخْلُصَ مِن المحْذورِ الذى يَخافُه . والثانى ، لا تَلْزَمُه ؛ لأنَّ الحاكمَ إنَّما يَكْتبُ بما ثبتَ عندَه ، أو حَكَمَ به ، فأمَّا اسْتِئنافُ ابتداءٍ ، فيَكْفِيه فيه الإشْهادُ ، فيُطالِبُه أن يشْهَدَ على نفسِه بِقَبْضِ الحقِّ ؛ لأنَّ الحقَّ ثبتَ عليه بالشَّهادةِ . والأوَّلُ أصحُّ ؛ لأنَّه قد حكَمَ عليه بهذا الحقِّ ، ويَخافُ الضَّررَ بدُونِ المَحْضَرِ ، فأشْبَهَ مَا حكَمَ به ابْتداءً . وإن طالبَ المحكومُ له بدَفْعِ الكتابِ الذى ثبتَ به الحقُّ ، لم يَلْزَمْه دَفْعُه إليه ؛ لأنَّه مِلْكُه ، فلا يَجِبُ عليه دَفْعُه إلى غيرِه . وكذلك كلُّ مَن له كتابٌ بدَيْنٍ ، فاسْتَوْفاه ، أو عَقارٌ فباعَه ، لا يَلْزَمُه دَفْعُ الكتابِ ؛ لأنَّه مِلْكُه ؛ ولأنَّه يجوزُ أن يَخْرُجَ ما قبضَه مُسْتحَقًّا ، فيعودَ إلى مالِه .

فصل : ويُقْبَلُ الكتابُ مِن قاضى مِصرٍ إلى قاضى مِصرٍ ، وإلى قاضى قريةٍ ، ومِن قاضى قريةٍ إلى قاضى قريةٍ ، وقاضى مِصرٍ . ومن القاضى إلى خَليفتِه ، ومِن خَليفتِه إليه ؛ لأنَّه

---

(٢٠) فى ب : « يأخذه » .
(٢١) فى الأصل ، م : « ومن » .
(٢٢) أى : المحكوم عليه .
(٢٣) سقط من : الأصل .

١١/٣٦و كتابٌ /مِن قاضٍ إلى قاضٍ ، فأشْبَهَ مالو استَوَيا . ويجوزُ أنْ يَكْتُبَ إلى قاضٍ مُعَيَّنٍ ، وإلى مَن وَصلَه كتابِى مِن قُضاةِ المُسلمين وحُكَّامِهم ، مِن غيرِ تَعْيِينٍ ، ويَلْزَمُ مَن وَصلَه قَبولُه . وبهذا قال أبو ثَوْرٍ . واستَحْسنَه أبو يوسفَ . وقال أبو حنيفةَ : لا يجوزُ أن يَكْتُبَ إلى غيرِ مُعَيَّنٍ . ولَنا ، أنَّه كتابُ حاكمٍ مِن ولايتِه ، وَصَلَ إلى حاكمٍ ، فلَزِمَه قَبولُه ، كما لو كان الكتابُ إليه بعَيْنِه .

فصل : وصِفَةُ الكتابِ : بسم الله الرحمن الرحيم . سببُ [٢٤]هذه المُكاتَبَةِ[٢٤] ، أطالَ اللهُ بقاءَ مَن يَصِلُ إليه مِن قُضاةِ المُسلمين وحُكَّامِهم ، أنَّه ثَبتَ عندِى فى مَجْلسِ حُكْمِى وقَضائِى ، الذى أتولَّاه بمكانِ كذا . وإن كان نائبًا ، قال : الذى أنوبُ فيه عن القاضى فلانٍ ، بمَحْضَرٍ مِن خَصْمَيْن ؛ مُدَّعٍ ، ومُدَّعًى عليه ، جازَ اسْتِماعُ الدَّعوَى منهما ، وقَبولُ البَيِّنَةِ من أحدِهما على الآخرِ ، بشَهادةِ فُلانٍ وفلانٍ ، وهما مِن الشُّهودِ المُعدَّلِينَ عندِى ، عَرَفْتُهما ، وقَبِلْتُ شَهادتَهما ، بما رأيتُ معه قَبولَها مَعْرِفَةَ فُلانِ بنِ فلانٍ الفُلانىِّ ، بعَيْنِه واسْمِه ونسبِه . فإن كان فى إثباتِ أسْرِ أسيرٍ قال : وإنَّ الفِرِنْجَ ، خَذَلَهم اللهُ ، أسَرُوه [٢٥]من مكانِ[٢٥] كذا ، فى وقتِ كذا ، وأخذوه إلى مكان كذا ، وهو مُقِيمٌ تحتَ حَوْطَتِهم ، أبادَهم اللهُ ، وأنَّه رجلٌ فقيرٌ مِن فُقراءِ المسلمين ، ليس له شىءٌ مِن الدُّنيا ، ولا يَقْدِرُ على فِكاكِ نَفْسِه ، ولا على شىءٍ منه ، وأنَّه مُسْتَحِقٌّ للصَّدقةِ ، على ما يَقْتضيه كتابُ المَحْضَرِ المُشارُ إليه ، المتَّصِلُ أولُه بآخرِ كِتابِى هذا ، المُؤرَّخُ بكذا . وإن كانَ فى إثْباتِ دَينٍ كتبَ : وأنه استَحقَّ فى ذِمَّةِ فُلانِ بن فُلانٍ الفلانىِّ – ويَرْفَعُ فى نسبِه ، ويَصِفُه بما يتميَّزُ به – مِن الدَّين كذا و كذا ، دَيْنًا عليه حالًّا ، وحقًّا واجبًا لازِمًا ، وأنَّه يَسْتحقُّ مُطالبتَه

١١/٣٦ظ واسْتِيفاءَه منه . وإن كان / فى إثْباتِ عَيْنٍ ، كتبَ : وأنَّه مالكٌ لما فى يَدىْ فُلانٍ من الشَّىءِ الفُلانىِّ – ويَصِفُه صفةً يتميَّزُ بها – مُسْتَحِقٌّ لأخْذِه وتسْليمِه[٢٦] ، على ما يَقتضيه كتابُ المَحْضَرِ المتَّصِلُ بآخرِ كتابِى هذا ، المُؤرَّخُ بتاريخ كذا ، وقالَ الشَّاهدان المذكوران :

(٢٤-٢٤) فى م : « هذا الكتاب » .

(٢٥-٢٥) فى م : « بمكان » .

(٢٦) فى الأصل : « وتسلمه » .

إنَّهما بما شَهِدَا به عالِمان ، وله مُحقِّقان ، وإنَّهما لا يَعْلمان خلافَ ما شَهِدَا به إلى حينَ أقاما الشَّهادةَ عندِى ، فأمْضَيْتُ ما ثبَتَ عندِى مِن ذلك ، وحكَمْتُ بمُوجِبِه بسُؤالِ مَن جازَتْ مسألتُه ، وسألَنِى مَن جازَ سؤالُه ، وسوَّغَتِ الشَّريعةُ المطهَّرةُ إجابتَه المكاتبةَ بذلك إلى القُضاةِ والحُكَّامِ ، فأجَبْتُه[٢٧] إلى مُلْتَمَسِه ؛ لجَوازِه له شرعًا ، وتقدَّمْتُ بهذا الكتابِ فكُتِبَ ، وبإلْصاقِ المَحْضَرِ المُشارِ إليه فأُلْصِقَ ، فمَن وَقَفَ عليه[٢٨] منهم ، وتأمَّلَ ما ذكَرْتُه ، وتصَفَّحَ ما سَطَّرْتُه ، واعْتَمَدَ فى إنْفاذِه والعملِ بمُوجَبِ ما يُوجِبُه الشَّرعُ المُطَهَّرُ ، أحرزَ مِن الأجْرِ أجْزَلَه . وكَتَبَ من مَجْلسِ الحُكمِ المَحْروسِ ، مِن مكانِ كذا ، فى وقتِ كذا . ولا يُشْتَرطُ أن يَذْكُرَ القاضى اسمَه فى العُنوانِ ، ولا ذِكْرُ اسمِ المَكتوبِ إليه فى باطنِه . وبهذا قال الشَّافعىُّ . وقال أبو حنيفةَ : إذا لم يَذْكُرِ اسمَه ، فلا يُقْبَلُ ؛ لأنَّ الكتابَ ليس إليه ، ولا يَكْفِى ذكرُ اسْمِه فى العُنوانِ دونَ باطنِه ؛ لأنَّ ذلك لم يَقَعْ على وَجْهِ المُخاطَبةِ . ولَنا ، أنَّ المُعَوَّلَ فيه على شَهادةِ الشَّاهِدَيْنِ على القاضى الكاتبِ بالحُكْمِ ، وذلك لا يَقْدَحُ فيها[٢٩] ، ولو ضاعَ الكتابُ أو امْتَحَى ، سُمِعَتْ شَهادتُهما ، وحُكِمَ بها .

١٨٧٥ – مسألة ، قال : (**وَلَا يُقْبَلُ الْكِتَابُ إِلَّا بِشَهَادَةِ عَدْلَيْنِ يَقُولَانِ : قَرَأَهُ عَلَيْنَا ، أَوْ قُرِئَ عَلَيْهِ بِحَضْرَتِنَا ، فَقَالَ : اشْهَدَا عَلَى أَنَّهُ كِتَابِى إِلَى فُلَانٍ**)

وجملتُه أنَّه يُشْتَرطُ لقَبولِ كتابِ القاضِى شُروطٌ ثَلاثةٌ ؛ أحدُها ، أنْ يَشهدَ به شاهدانِ عَدْلانِ ، ولا يَكْفِى معرفةُ المكتوبِ / إليه خَطَّ الكاتبِ ، وخَتْمَه ، ولا يَجوزُ له قَبولُه بذلك ، فى قولِ أئمَّةِ الفَتْوَى . وحُكِىَ عن الحسنِ ، وسَوَّارٍ ، والعَنْبَرِىِّ ، أنهم قالوا : إذا كان يَعْرِفُ خَطَّه وخَتْمَه ، قبِلَه . وهو قولُ أبى ثَوْرٍ ، والإصْطَخْرِىِّ . ويَتخرَّجُ لنا مِثْلُه بِناءً على قولِه فى الوَصيَّةِ إذا وُجِدَتْ بخَطِّه ؛ لأنَّ ذلك تَحصُلُ به غَلَبةُ الظَّنِّ ، فأشْبَهَ شَهادةَ

١١/٣٧و

---

(٢٧) فى ب ، م : « فأوجبته » .

(٢٨) فى م : « عليهم » .

(٢٩) سقط من : الأصل ، ب .

الشَّاهِدَيْنِ . ولَنا ، أنَّ ما أمْكَنَ إثباتُه بالشَّهادةِ ، لم يَجُزِ الاقْتصارُ فيه على الظَّاهِرِ ، كإثْباتِ العُقودِ ؛ ولأنَّ الخَطَّ يُشْبِهُ الخَطَّ ، والخَتْمَ يُمْكِنُ التَّزويرُ عليه ، ويُمْكِنُ الرُّجوعُ إلى الشَّهادةِ ، فلم يُعوَّلْ على الخَطِّ ، كالشَّاهِدِ لا يُعَوِّلُ فى الشَّهادةِ على الخَطِّ ، وفى هذا انْفِصالٌ عمَّا ذكَرُوه . إذا ثبتَ هذا ، فإنَّ القاضىَ إذا كتبَ الكتابَ ، دَعَا رجلَيْنِ يَخْرُجان إلى البَلَدِ الذى فيه القاضى المكتوبُ إليه ، فيَقْرَأُ عليهما[1] الكتابَ ، أو يَقرؤُه غيرُه عليهما ، والأحْوَطُ أنْ يَنْظُرَا معه فيما يَقرؤُه ، فإن لم يَنظُرا ، جازَ ؛ لأنَّه لا يَسْتَقْرِئُ إلَّا ثِقَةً ، فإذا قُرِئَ عليهما قالَ : اشْهَدَا[2] علىَّ أنَّ هذا كِتابى إلى فُلانٍ . وإنْ قال : اشْهَدا علىَّ بما فيه . كان أوْلَى ، وإنِ اقْتصرَ على قولِه : هذا كِتابى إلى فُلانٍ . فظاهِرُ كلامِ الخِرَقِىِّ أنَّه لا يُجْزِئُ ؛ لأنَّه يُحمِّلُهما الشَّهادةَ ، فاعْتُبِرَ فيه أنْ يَقولَ : اشْهَدَا علىَّ . كالشَّهادةِ على الشَّهادةِ . وقال القاضى : يُجْزِئُ . وهو مذهبُ الشَّافعىِّ . ثم إنْ كان ما فى الكتابِ قليلًا ، اعْتمدَا[3] على حِفْظِه ، وإنْ كثُرَ فلم يَقْدِرا على حِفظِه ، كتَبَ كلُّ واحدٍ منهما مَضْمُونَه ، وقابَلَ بها لتكونَ معه ، يذكرُ بها ما يَشْهَدُ به ، ويَقْبِضَان[4] الكِتابَ قبلَ أن يَغِيبا ؛ لئلَّا يَدْفَعَ إليهما غيرَه ، فإذا وصلَ الكتابُ معهما إليه ، قرأه الحاكمُ أو غيرُه عليهما ، فإذا سَمِعاه قالا : نَشْهدُ أنَّ هذا كتابُ فلانٍ القاضى إليك ، أشْهدَنا على نَفْسِه بما فيه . لأنَّه قد يكونُ / كتابُه غيرَ الذى ١١/٣٧ظ أشْهدَهما عليه . قال أبو الخَطَّابِ : ولا يُقْبَلُ إلَّا أنْ يَقولا : نَشْهَدُ أنَّ هذا كتابُ فلانٍ . لأنَّها أداءُ شَهادةٍ ، فلابُدَّ فيها مِن لفظِ الشَّهادةِ . ويجبُ أن يَقُولا : مِن عَمَلِه . لأنَّ الكتابَ لا يُقْبَلُ إلَّا إذا وَصلَ مِن مَجْلسِ عَمَلِه . وسواءٌ وصَلَ الكتابُ مَخْتُومًا أو غيرَ مَخْتومٍ ، مَقبولًا أو غيرَ مَقْبُولٍ ؛ لأنَّ الاعْتِمادَ على شَهادتِهما ، لا على الخطِّ والخَتْمِ . فإنِ امْتَحَى الكتابُ ، وكانا يَحْفَظانِ ما فيه ، جازَ لهما أنْ يشْهَدا بذلك ، وإن لم يحفظا ما فيه ، لم تُمْكِنْهما الشهادةُ . وقال أبو حنيفةَ ، وأبو ثَوْرٍ : لا يُقْبَلُ الكتابُ حتى يشْهدَ شاهدان على خَتْمِ القاضى . ولَنا ، أنَّ النَّبىَّ ﷺ كتبَ كِتابًا إلى قَيْصَرَ ، ولم يَخْتِمْه ، فقِيلَ له : إنَّه لا يَقْرَأُ كتابًا غيرَ

---

(١) فى الأصل : « عليه » .

(٢) فى الأصل : « اشهدوا » .

(٣) فى ب ، م : « اعتمد » .

(٤) فى الأصل ، ا : « ويفتضان » .

مَخْتُومٍ. فاتَّخذَ الخاتَمَ[٥] . واقْتصارُه على الكِتابِ دونَ الخَتْمِ ، دليلٌ على أنَّ الخَتْمَ ليس بشَرْطٍ فى القَبولِ ، وإنَّما فعلَه النَّبِىُّ ﷺ ليقْرَأُوا كتابَه ، ولأنَّهما شَهِدَا بما فى الكتابِ وعَرَفا ما فيه ، فوجَبَ قَبولُه ، كما لو وَصلَ مَخْتُومًا وشَهِدَا بالخَتْمِ . إذا ثبتَ هذا ، فإنَّه إنما يُعْتَبرُ ضَبْطُهما لمعنَى الكتابِ ، وما يتعلَّقُ به الحُكْمُ . قال الأثْرَمُ : سمِعتُ أبا عبدِ اللهِ يُسْأَلُ عن قومٍ شهِدُوا على صحيفةٍ ، وبعضُهم يَنْظُرُ فيها ، وبعضُهم لا ينْظُرُ ؟ قال : إذا حفِظَ فلْيَشْهَدْ . قِيلَ : كيف يَحْفَظُ ، وهو كلامٌ كثيرٌ ! قالَ : يَحْفَظُ ما كانَ عليه الكلامُ والوَضْعُ . قُلْتُ : يَحْفَظُ المعنَى ؟ قال : نعم . قيل له : والحدودَ والثَّمنَ وأشْباهَ ذلك ؟ قال : نعم . ولو أدرجَ الكتابَ وختَمَه ، وقال[٦] : هذا كِتابى ، اشْهَدَا[٧] علىَّ بما فيه . أو قال[٨] : أشْهَدْتُكما على نفسِى بما فيه . لم يصِحَّ هذا التَّحمُّلُ . وبه قالَ أبو حنيفةَ ، والشافعىُّ . وقال أبو يوسفَ : إذا خَتَمَه بخَتْمِه وعُنْوانِه ، جازَ أن يتحمَّلا[٩] الشَّهادةَ عليه مُدْرَجًا ، فإذا وصلَ الكتابُ شَهِدَا عندَه أنَّه كتابُ فُلانٍ . ويَتَخَرَّجُ لنا مثلُ هذا ؛ / لأنَّهما شَهِدَا بما فى الكتابِ ، فجازَ ، وإنْ لم يعْرِفا[١٠] تفصِيلَه ، كما لو شَهِدَا[١١] بما فى هذا الكِيسِ من الدَّراهِمِ ، جازت شهادَتُهما[١٢] ، وإن لم يَعْرِفا قَدْرَها . ولَنا ، أنَّهما شَهِدَا بمَجْهولٍ لا يَعْلَمانِه ، فلم تَصِحَّ شهادتُهما ، كما لو شَهِدَا أنَّ لفُلانٍ على فُلانٍ مالًا . وفارَقَ ما ذكَره ، فإنَّ تَعْيِينَه الدَّراهِمَ التى فى الكِيسِ أغْنَى عن مَعْرفةِ قَدْرِها ، وههُنا الشهادةُ على ما فى الكتابِ دُونَ الكتابِ ، وهما لا يَعْرفانِه . الشَّرْطُ الثانى ، أن يَكْتُبَه القاضى مِن مَوْضعِ وِلَايتِه وعَمَلِه[١٣] ، فإن كتَبَه مِن غيرِ وِلَايتِه ، لم يَسُغْ قَبولُه ؛ لأنَّه لا يسُوغُ له فى غيرِ وِلَايتِه حُكْمٌ ، فهو فيه

١١/٣٨و

---

(٥) انظر : ما أخرجه أبو داود ، فى : باب ما جاء فى اتخاذ الخاتم ، من كتاب الخاتم . سنن أبى داود ٢/٤٠٥ .

(٦) سقطت الواو من : م .

(٧) فى الأصل : « اشهدوا » .

(٨) فى ب ، م : « قد » .

(٩) فى الأصل : « يتحمل » .

(١٠) فى ب ، م : « يعلما » .

(١١) فى م زيادة : « لرجل » .

(١٢) فى م : « الشهادة » .

(١٣) فى م : « وحكمه » .

كالعامّىّ . الشرطُ الثالثُ ، أنْ يصِلَ الكِتابُ إلى المكتوبِ إليه فى مَوْضِعِ وِلَايَتِه ، فإن وصَلَه فى غيرِه ، لم يكُنْ له قَبولُه حتى يصيرَ إلى مَوْضِعِ وِلايَتِه . ولو تَرافَعَ إليه خَصْمانِ فى غيرِ موضعِ وِلَايَتِه ، لم يكُنْ له الحكمُ بينَهما بحُكمِ وِلَايَتِه ، إلَّا أن يَتراضَيا به ، فيكونَ حكمُه حكمَ غيرِ القاضى إذا تَراضَيا به ، وسواءٌ كان الخَصْمانِ مِن أهلِ عمَلِه أو لم يَكُونا . ولو ترافعَ إليه خَصْمانِ ، وهو فى مَوْضِعِ وِلَايَتِه ، مِن غيرِ أهلِ وِلايَتِه ، كان له الحكمُ بينَهما ؛ لأنَّ الاعْتِبارَ بمَوْضِعِهما ، إلَّا أنْ يأْذَنَ الإمامُ لقاضٍ أنْ يحْكُمَ بين أهلِ وِلايَتِه حيثُ كانوا ، ويمْنعَه مِن الحكمِ بينَ غيرِ أهلِ وِلَايَتِه حيثُما كان ، فيكونَ الأمْرُ على ما أذِنَ فيه ومَنعَ منه ؛ لأنَّ الوِلايَةَ بتَوْلِيَتِه ، فيكونُ الحُكْمُ على وَفْقِها .

فصل : فى تَغْييرِ حالِ القاضى : ولا يَخْلُو مِن أنْ يَتغيَّرَ حالُ الكاتبِ أو المكتوبِ إليه ، أو حالُهما معًا ، فإن تغيَّرتْ حالُ الكاتبِ ، بمَوتٍ أو عزلٍ ، بعدَ أن كَتبَ الكِتابَ ، وأشْهدَ على نفسِه ، لم يقْدَحْ فى كتابِه ، وكان على مَن وصَلَه الكتابُ قَبولُه ، والعملُ به ، سَواءٌ تغيَّرتْ حالُه قبلَ خُروجِ الكِتابِ مِن يَدِه ، أو بعدَه . وبهذا قال الشَّافعىُّ . وقال أبو حنيفةَ : لا يُعْمَلُ به فى الحالَيْن . وقال / أبو يوسفَ : إنْ ماتَ قبلَ خُروجِه مِن يَدِه ، لم يُعْمَلْ به ، وإن ماتَ بعدَ خُروجِه مِن يَدِه ، عُمِلَ به ؛ لأنَّ كِتابَ الحاكمِ بمَنْزِلةِ الشَّهادةِ (١٤) على الشَّهادةِ (١٤) ، لأنَّه يَنْقُلُ شهادةَ شاهِدَىِ الأصْلِ ، فإذا ماتَ قبلَ وُصولِ الكِتابِ ، صارَ بمَنْزِلةِ مَوْتِ شاهِدَىِ الفَرْعِ قبلَ أداءِ شَهادَتِهما . ولَنا ، أنَّ المُعَوَّلَ فى الكتابِ على الشاهِدَيْنِ اللَّذين يَشْهدان على الحاكمِ وهما حَيَّانِ ، فيجِبُ أن يُقْبَلَ كتابُه ، كما لو لم يَمُتْ ، ولأنَّ كتابَه إنْ كان فيما حَكَمَ به ، فحُكْمُه لا يبْطُلُ بمَوْتِه وعَزْلِه ، وإنْ كانَ فيما ثَبتَ (١٥) عندَه بشَهادةٍ ، فهو أصْلٌ ، واللَّذان شَهِدَا عليه فَرْعٌ ، ولا تَبْطُلُ شَهادةُ الفرعِ بمَوتِ شاهِدِ الأصلِ ، وما ذكرُوه حُجَّةٌ عليهم ؛ لأنَّ الحاكمَ قد أشْهدَ على نفسِه ، وإنما يَشْهدُ عندَ المكتوبِ إليه شاهِدَان عليه ، وهما حَيَّان ، وهما شاهِدَا الفَرْعِ ، وليس موتُه مانِعًا مِن شَهادتِهما ، فلا يَمْنَعُ قَبولَها ، كمَوْتِ شاهِدَىِ الأَصْلِ . وإن تغيَّرتْ حالُه

(١٤ - ١٤) سقط من : ب .

(١٥) فى الأصل : « يثبت » .

بِفسْقٍ قبْلَ الحُكمِ بكتابتِه ، لم يَجُزِ الحُكمُ به ؛ لأنَّ حُكْمَه بعد فِسْقِه لا يصِحُّ ، فكذلك لا يجوزُ الحكمُ بكتابِه ، ولأنَّ بقاءَ عدالةِ شاهِدَيِ الأصلِ شرْطٌ فى صِحَّةِ الحُكمِ بشاهِدَيِ الفَرْعِ ، فكذلك بَقاءُ عدالةِ الحاكمِ ؛ لأنَّه بمَنْزِلةِ شاهِدَيِ الأصلِ . وإن فسَقَ بعدَ الحُكمِ بكتابِه لم يتغَيَّرْ ، كما لو حكمَ بشيءٍ ثم بانَ فِسْقُه ، فإنَّه لا يُنْقَضُ ما مَضَى من أحْكامِه ، كهذا هُهُنا . وأمَّا إن تغيَّرتْ حالُ المكتوبِ إليه بأيِّ حالٍ كان ؛ مِن موتٍ ، أو عَزْلٍ ، أو فِسْقٍ ، فلِمَن وصلَ إليه الكتابُ ممَّن قامَ مَقامَه ، قَبولُ الكِتابِ ، والعملُ به . وبه قال الحسنُ . حُكِىَ عنه أنَّ قاضِىَ الكوفةِ كتبَ إلى إياسِ بنِ مُعاويةَ قاضى البصرةِ[16] كتابًا ، فوصلَ وقد عُزِلَ ، ووَلِىَ الحسنُ ، فعَمِلَ به[17] . وبهذا قال الشافعىُّ . وقال أبو حنيفةَ : لا يَعْمَلُ به ؛ لأنَّ كتابَ القاضى بمَنْزِلةِ الشَّهادةِ على الشَّهادةِ عندَ المَكتوبِ إليه ، / وإذا شهِدَ شاهِدان عندَ قاضٍ ، لم يَحْكُمْ بشَهادتِهما غيرُه . ولَنا ، أنَّ المُعَوَّلَ على شَهادةِ الشَّاهِدَيْن ، بحُكْمِ الأوَّلِ ، أو ثُبوتِ الشَّهادةِ عندَه ، وقد شَهِدَا عندَ الثانى ، فوجَبَ أن يقْبَلَ كالأوَّلِ . وقولُهم : إنَّه شَهادةٌ عندَ الذى ماتَ . ليس بصَحِيحٍ ؛ فإنَّ الحاكمَ الكاتبَ ليس بفَرْعٍ ، ولو كانَ فَرْعًا لم يُقْبَلْ وَحْدَه ، وإنَّما الفَرْعُ الشاهدان اللَّذان شَهِدَا عليه ، وقد أدَّيا الشَّهادةَ عندَ المُتَجدِّدِ[18] ، ولو ضاعَ الكِتابُ ، فشَهِدَا بذلك عندَ الحاكمِ المكتوبِ إليه ، قَبِلَ ، فدلَّ ذلك على أنَّ الاعْتِبارَ بشَهادتِهما دون الكتابِ ، وقياسُ ما ذكَرْناه ، أنَّ الشاهِدَيْن لو حَمَلا الكتابَ إلى غيرِ المكتوبِ إليه فى حالِ حياتِه ، وشَهِدَا عندَه ، عَمِلَ به ؛ لِمَا بيَّنَّاه . وإنْ كانَ المكتوبُ إليه خليفةً للكاتبِ ، فماتَ الكاتبُ ، أو عُزِلَ ، انْعزلَ المكتوبُ إليه ؛ لأنَّه نائبٌ عنه ، فيَنْعَزِلُ[19] بعَزْلِه ومَوْتِه ، كوُكَلائِه[20] . وقال بعضُ أصحابِ الشَّافعىِّ : لا يَنْعَزِلُ خليفتُه ، كما لا يَنْعَزِلُ القاضى الأَصْلِىُّ بمَوْتِ الإمامِ ، ولا عزْلِه . ولَنا ، ما ذكَرْناه ، ويُفارِقُ الإمامَ ؛ لأنَّ الإمامَ يَعْقِدُ القَضاءَ والإمارةَ للمسلمين ،

١١/٣٩و

---

(١٦) فى م زيادة : « كتب » .

(١٧) الخبر فى : أخبار القضاة ، لوكيع ٢/٨ .

(١٨) فى الأصل : « المجدد » .

(١٩) فى الأصل : « فيعزل » .

(٢٠) فى ب ، م : « كولائه » .

فلا[21] يبطُلُ ما عقدَه لغيرِه ، كما لو ماتَ الوَلِيُّ فى النِّكاحِ ، لم يَبْطُلِ النِّكاحُ ، ولهذا ليسَ للإمامِ أنْ يَعزِلَ القاضىَ مِن غيرِ تَغيُّرِ حالِه ، ولا يَنْعزِلُ إذا عَزَلَه ، بخلافِ نائبِ الحاكمِ ، فإنَّه تَنْعقِدُ وِلايتُه لنفسِه نائبًا عنه ، فملَكَ عَزْلَه ، ولأنَّ القاضىَ لو انعْزَلَ بمَوْتِ الإمامِ ، لَدَخَلَ الضَّررُ على المسلمين ؛ لأنَّه يُفْضِى إلى عَزْلِ القُضاةِ فى جميعِ بلادِ المسلمين ، وتَتعطَّلُ الأحْكامُ ، وإذا ثبتَ أنَّه[22] يَنعزلُ ، فليسَ له قبولُ الكتابِ ؛ لأنَّه حينئذٍ ليس بقاضٍ .

١٨٧٦ – مسألة ؛ قال : (وَلَا تُقْبَلُ التَّرْجَمَةُ عَنْ أَعْجَمِيٍّ حَاكَمَ[1] إِلَيْهِ ، إِذَا لَمْ يَعْرِفْ لِسَانَهُ ، إِلَّا مِنْ عَدْلَيْنِ يَعْرِفَانِ لِسَانَهُ)

٣٩/١١ ظ وجملتُه أنَّه إذا تَحاكمَ إلى القاضى العَربىِّ أعْجَمِيَّان ، لا يَعْرِفُ لسانَهما ، أو أعْجَمِىٌّ وَعَربِىٌّ ، فلابُدَّ مِن مُتَرْجِمٍ عنهما . ولا تُقبلُ التَّرجمةُ إلَّا مِن اثنينِ عَدْلَينِ . وبهذا قال الشافعىُّ . وعن أحمدَ ، روايةٌ أُخرَى ، أنَّها تُقْبلُ مِن واحدٍ . وهو اخْتِيارُ أبى بكرٍ عبدِ العزيزِ ، وابنِ المُنْذِرِ ، وقولُ أبى حنيفةَ . وقال ابنُ المُنْذِرِ ، فى حديثِ زيدِ بنِ ثابتٍ ، أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ أمرَه أنْ يتعلَّمَ كتابَ يَهودَ . قال : فكنتُ أكْتُبُ له إذا كتبَ إليهم ، وأقْرأُ له إذا كَتَبُوا[2] . ولأنَّه ممَّا لا يَفْتَقِرُ إلى لفظِ الشَّهادةِ ، فأجْزأَ فيه الواحدُ ، كأخْبارِ الدِّياناتِ . ولَنا ، أنَّه نَقْلُ ما خَفِىَ على الحاكمِ إليه ، فيما يتعلَّقُ بالمُتخاصِمَيْنِ ، فوَجَبَ فيه العَدَدُ ، كالشَّهادةِ ، ويُفارِقُ أخْبارَ الدِّياناتِ ؛ فإنَّها[3] لا تَتعلَّقُ بالمُتخاصِمَينِ ، ولا نُسلِّمُ أنَّه لا يُعْتَبرُ فيه لفظُ الشهادةِ ، ولأنَّ ما لا يَفهمُه الحاكمُ وجُودُه عِنْدَه كغَيْبتِه[4] ، فإذا تُرْجِمَ له ، كان كنَقْلِ الإقْرارِ إليه مِن غيرِ مَجْلِسه ، ولا يُقْبَلُ ذلك إلَّا مِن شاهِدَيْنِ ، كذا هٰهُنا . فعلى

(٢١) فى ب ، م : « فلم » .
(٢٢) فى م زيادة : « لا » .
(١) فى م : « تحاكم » .
(٢) أخرجه البخارى ، فى : باب ترجمة الحكام ، من كتاب الأحكام . صحيح البخارى ٩/٩٤ .
(٣) فى الأصل ، ا : « لأنها » .
(٤) فى م : « كعدمه » .

هذه الرِّوايةِ ، تكونُ التَّرجمةُ شهادةً فتفتَقِرُ[5] إلى العَدَدِ والعَدالةِ ، ويُعْتَبرُ فيها مِن[6] الشُّروطِ ما يُعْتَبَرُ فى الشَّهادةِ على الإِقْرارِ بذلك الحقِّ ، فإن كانَ ممَّا يتعلَّقُ بالحُدودِ والقصاصِ ، اعتُبِرَ فيه الحُرِّيَّةُ ، ولم يَكْفِ إلَّا شاهِدَانِ ذَكَرانِ . وإن كانَ مالًا[7] كفَى فيه تَرْجمةُ رجلٍ وامرأتَيْنِ ، ولم تُعْتَبرِ الحُرِّيَّةُ فيه . وإن كانَ فى حدِّ زِنًى ، خُرِّجَ فى التَّرجَمةِ فيه وَجْهان ؛ أحدهما ، لا يَكْفِى فيه أقلُّ مِن أربعةِ رجالٍ أحْرارٍ عُدُولٍ . والثانى ، يَكْفِى فيه اثنان ؛ بِناءً على الرِّوايَتَيْنِ فى الشَّهادةِ على الإقْرارِ به[6] ، ويُعْتَبَرُ فيه لفظُ الشَّهادةِ ؛ لأنَّه شَهادةٌ . وإن قُلْنا : يَكْفِى فيه واحدٌ . فلابُدَّ مِن عَدالَتِه ، ولا تُقْبَلُ مِن كافرٍ ولا فاسقٍ . وتُقْبَلُ مِن العبدِ ؛ لأنَّه / مِن أهلِ الشَّهادةِ والرِّوايةِ . وقال أبو حنيفةَ : لا تُقْبَلُ مِن العبدِ ؛ لأنَّه ليس مِن أهلِ الشَّهادةِ . ولَنا ، أنَّه خَبرٌ يَكْفِى فيه قولُ الواحدِ ، فيُقْبَلُ فيه خبرُ العبدِ ، كأخْبارِ الدِّياناتِ ، ولا نُسلِّمُ أنَّ هذه شهادةٌ ، ولا أنَّ العبدَ ليس مِن أهلِ الشهادةِ ، ولا يُعْتَبَرُ فيه لفظُ الشَّهادةِ ، كالرِّوايةِ . وعلى هذا الأصْلِ ينبَغِى أنْ تُقْبَلَ ترجمةُ المرأةِ إذا كانت مِن أهلِ العَدالةِ ؛ لأنَّ روايتَها مَقْبولةٌ .

١١/٤٠و

فصل : والحُكْمُ فى التَّعريفِ ، والرِّسالةِ ، والجرحِ والتَّعديلِ ، كالحُكْمِ فى التَّرجمةِ ، وفيها مِن الخلافِ ما فيها . ذكرَه الشَّريفُ أبو جعفرٍ ، وأبو الخطَّابِ . وقد ذكَرْنا الجَرْحَ والتعديلَ فيما مضَى[8] .

١٨٧٧ – مسألة ، قال : (وَإِذَا عُزِلَ ، فَقَالَ : كُنْتُ حَكَمْتُ فِى وِلَايَتِى لِفُلَانٍ عَلَى فُلَانٍ بِحَقٍّ . قُبِلَ قَوْلُهُ ، وَأُمْضِىَ ذَلِكَ الْحَقُّ)

وبهذا قالَ إسحاقُ . قال أبو الخَطَّابِ : ويَحْتَمِلُ أنْ لا يُقْبَلَ قولُه . وقولُ القاضى فى فُروعِ هذه المسألةِ يَقْتَضِى أنْ لا يُقبلَ قولُه هُهُنا ، وهو قولُ أكثرِ الفُقَهاءِ ؛ لأنَّ مَن لا يَمْلِكُ

---

(٥) فى ا ، ب ، م : « تفتقر » .

(٦) سقط من : ب .

(٧) فى م : « مما لا يتعلق بها » .

(٨) انظر : المسألة ١٨٦٨ ، صفحة ٤٣ ، والمسألة ١٨٦٩ صفحة ٤٧ .

الحُكْمَ ، لا يَمْلِكُ الإقْرارَ به ، كمَن أقرَّ بعِتْقِ عبدٍ بعدَ بَيْعِه . ثم اخْتلَفوا ، فقال الأوْزاعيُّ ، (٩ وابنُ المُنذرِ ٩) ، وابنُ أبي ليلَى : هو بِمنزِلةِ الشَّاهِدِ ، إذا كانَ معه شاهدٌ آخَرُ ، قُبِلَ . وقال أصْحابُ الرَّأيِ : لا يُقْبَلُ إلَّا شاهِدَان سِواهُ ، يَشْهَدان بذلك . وهو ظاهرُ مذهبِ الشافعيِّ ؛ لأنَّ شهادتَه على فِعْلِ نفسِه لا تُقْبَلُ . ولَنا ، أنَّه لو كتبَ إلى غيرِه ، ثم عُزِلَ ، ووصَلَ الكتابُ بعدَ عَزْلِه ، لَزِمَ المكْتوبَ إليه قَبُولُ كتابِه بعدَ عَزْلِ كاتبِه ، فكذلك هٰهُنا . ولأنَّه أخْبَرَ بما حكَمَ به ، وهو غيرُ مُتَّهمٍ ، فيجبُ قَبولُه ، كَحالِ وِلَايتِه .

فصل : فأمَّا إن قال في وِلايتِه : كنتُ حكمتُ لفلانٍ بكذا . قُبِلَ قولُه ، سواءٌ قال : قَضَيْتُ عليه بشاهِدَيْنِ عَدْلَيْنِ . أو قال : سمعتُ بَيِّنتَه وعَرَفْتُ عَدالَتَهم . أو قال : قَضَيْتُ عليه بنُكولِه . أو قال : أقرَّ عندِى فُلانٌ لفلانٍ بحَقٍّ ، فحَكَمْتُ به . وبهذا قال / أبو حنيفةَ ، والشَّافعيُّ ، وأبو يوسفَ . وحُكِيَ عن محمدِ بنِ الحسنِ : أنَّه لا يُقْبَلُ حتى يَشْهَدَ معه رجلٌ عَدْلٌ(١٠) ؛ لأنَّه (١١ إخْبارٌ ١١) بحَقٍّ على غيرِه ، فلم يُقْبَلْ ، لأنَّه(١٢) قولُ واحِدٍ ، كالشَّهادةِ . ولَنا ، أنَّه يَمْلِكُ(١٣) الحُكْمَ ، فملَكَ الإقْرارَ به ، كالزَّوجِ إذا أخْبَرَ بالطَّلاقِ ، والسَّيِّدِ إذا أخْبَرَ بالعِتْقِ ، ولأنَّه لو أخْبَرَ أنَّه رأى كذا وكذا ، فحَكَمَ به ، قُبِلَ ، كذا هٰهُنا ، وفارَقَ الشَّهادةَ ، فإنَّ الشاهِدَ لا يَمْلِكُ إثْباتَ ما أخْبَرَ به . فأما إنْ قال : حَكَمْتُ بعِلْمِي ، أو بالنُّكولِ ، أو بشاهِدٍ ويمينٍ(١٤) في الأموالِ . فإنَّه يُقْبَلُ أيضًا . وقال الشَّافعيُّ : لا يُقْبَلُ قولُه في القَضاءِ بالنُّكولِ . ويَنْبَنِي قولُه : حكمتُ عليه(١٢) بعلمي . على القَوْلَيْنِ في جَوازِ القضاءِ بعلْمِه ؛ لأنَّه لا يَمْلِكُ الحُكمَ بذلك ، فلا يَمْلِكُ الإقْرارَ به . ولَنا ، أنَّه أخْبرَ بحُكْمِه فيما لو حَكَمَ به لنَفَذَ حُكْمُه ، فوجبَ قَبُولُه ، كالصُّوَرِ التي تقدَّمتْ ، ولأنَّه(١٥) حاكِمٌ ، أخْبَرَ بحُكْمِه في وِلَايتِه ، فوَجبَ قَبُولُه ، كالذي سَلَّمَه ، ولأنَّ

١١/٤٠ ظ

(٩ - ٩) سقط من : ب .

(١٠) في م : « عادل » .

(١١ - ١١) في م : « فيه إخبارا » .

(١٢) سقط من : م .

(١٣) في م : « يحكم » .

(١٤) سقطت الواو من : ب ، م .

(١٥) في ب : « ولا » . وفي م : « ولأن » .

الحاكمَ إذا حكَمَ فى مسألةٍ ، يَسُوغُ فيها الاجْتهادُ ، لم يَسُغْ نَقْضُ حُكْمِه ، ولزِمَ غيرَه إمْضاؤُه ، والعملُ به ، فصارَ بمَنْزِلَةِ الحُكْمِ بالبيِّنةِ العادِلةِ ، ولا نُسلِّمُ ما ذكرَه . وإن قال : حَكَمْتُ لفُلانٍ على فلانٍ بكذا . ولم يُضِفْ حُكمَه إلى بَيِّنةٍ ولا غيرِها ، وجبَ قبولُه . وهو ظاهِرُ مسألةِ الْخِرَقِىِّ ؛ فإنَّه لم يذْكُرْ ما ثَبَتَ به الحكمُ ، وذلك لأنَّ الحاكمَ متى ما حَكمَ بحُكْمٍ يَسُوغُ فيه الاجْتهادُ ، وجبَ قَبولُه ، وصارَ بمنْزِلَةِ ما أُجمِعَ عليه .

فصل : وإذا أخْبرَ القاضى بحُكْمِه فى غيرِ مَوْضعِ وِلَايتِه ، فظاهرُ كلامِ الخِرَقِىِّ أنَّ قولَه مَقْبولٌ ، وخَبَرَه نافذٌ ؛ لأنَّه إذا قُبِلَ قولُه بحُكمِه بعدَ العَزْلِ وزَوالِ وِلايتِه بالكلِّيَّةِ ، فَلأَنْ يُقبَلَ مع بَقائِها فى غيرِ مَوضعِ ولايتِه أوْلَى . وقال القاضى : لا يُقْبَلُ قولُه . وقال : لو اجْتمعَ / قاضِيَان فى غيرِ ولايتِهما ، كقاضى دِمَشْقَ وقاضى مِصْرَ ، اجْتَمَعا فى بيتِ المَقْدِسِ ، فأخبرَ أحدُهما الآخرَ بحُكْمٍ حَكمَ به ، أو شهادةٍ ثَبَتَتْ عندَه ، لم يَقبَلْ أحدُهما قولَ صاحبِه ، ويكونانِ كشاهِدَيْنِ أخبرَ أحدُهما الآخرَ[16] بما عندَه ، وليس له أن يَحْكُمَ به إذا رجَعَ إلى عمَلِه ؛ لأنَّه خَبَرُ مَن ليس بقاضٍ فى مَوْضِعِه . وإن كانا جميعًا فى عَمَلِ أحدِهما ، كأنَّهما اجْتمَعا جميعًا فى دِمَشْقَ ، فإنَّ قاضىَ دِمَشْقَ لا يَعْمَلُ بما أخْبرَه به قاضى مِصْرَ ؛ لأنَّه يُخبِرُه به[17] فى غيرِ عملِه . وهل يَعْمَلُ قاضى مِصْرَ[18] بما أخْبرَه به قاضى دِمَشْقَ إذا رجعَ إلى مِصرَ ؟ فيه وَجْهان ؛ بِناءً على القاضى ، هل له أن يَقْضِىَ بعِلْمِه ؟ على رِوايتَيْنِ ؛ لأنَّ قاضىَ دِمَشْقَ أخْبرَه به فى عملِه . ومذهبُ الشَّافعىِّ فى هذا كَقَوْلِ القاضى هٰهُنا .

١١/٤١و

فصل : إذا ولَّى الإمامُ قاضيًا ، ثم مات ، لم يَنْعزِلْ ؛ لأنَّ الخلفاءَ ، رَضِىَ اللهُ عنهم ، ولَّوا حُكَّامًا فى زَمَنِهم ، فلم يَنْعزِلوا بمَوْتِهم ، ولأنَّ فى عَزْلِه بمَوْتِ الإمامِ ضَرَرًا على المُسلمين ، فإنَّ البُلْدانَ تتعطَّلُ مِن الحُكَّامِ ، وتَقِفُ أحْكامُ الناسِ إلى أن يُوَلِّىَ الإمامُ الثانى حاكمًا ، وفيه ضَرَرٌ عظيمٌ . وكذلك لا يَنْعَزِلُ القاضى إذا عُزِلَ الإمامُ ؛ لما ذكَرْنا .

---

(١٦) فى ب : « صاحبه » .

(١٧) لم يرد فى : الأصل .

(١٨) سقط من : م .

فأمَّا إن عَزَلَه الإمامُ الذى ولَّاه أو غيرُه ، ففيه وَجْهان ، أحدُهما : لا يَنْعَزِلُ . وهو مذهبُ الشَّافعىِّ ؛ لأنَّه عَقَدَه لمصْلحةِ المُسلمين ، فلم يَمْلِكْ عَزْلَه مع سَدادِ حالِه ، كما لو عَقَد النِّكاحَ على مُوَلِّيَتِه ، لم يكُنْ له فَسْخُه . والثانى ، له عَزْلُه ؛ لِما رُوِىَ عن عمرَ ، رَضِىَ اللهُ عنه ، أنَّه قال : لأعْزِلَنَّ أبا مَرْيَمَ[19] ، وأُوَلِّيَنَّ رجلًا إذا رآه الفاجرُ فَرِقَه[20] . فعَزَلَه عن قضاءِ البَصْرةِ ، وولَّى كَعْبَ بنَ سُورٍ مكانَه[21] . وولَّى علىٌّ ، رَضِىَ اللهُ عنه ، أبا الأسْوَدِ ، ثم عَزَلَه ، فقال : لِمَ عزلْتَنى ، وما خُنتُ ، ولا جَنَيْتُ ؟ فقال : إنِّى رأيتُك يَعْلُو كلامُك على الخَصْمَيْن[22] . ولأنَّه يَمْلِكُ عَزْلَ / أُمَرائِه ووُلاتِه على البُلْدان ، فكذلك قُضاتِه . وقد كانَ عمرُ ، رَضِىَ اللهُ عنه ، يُوَلِّى ويَعْزِلُ ، فعَزَلَ شُرَحْبِيلَ بنَ حَسَنَةَ عن ولايتِه فى الشَّامِ ، وولَّى مُعاويةَ ، فقال له شُرَحْبِيلُ : أمِن جُبنٍ عَزَلْتَنِى ، أو خِيانةٍ ؟ قال : مِن كلٍّ لا ، ولكن أرَدْتُ رجلًا أقْوَى مِن رجلٍ . وعزلَ خالدَ بنَ الوليدِ ، وولَّى أبا عُبيدَةَ . وقد كان يُوَلِّى بعضَ الوُلاةِ الحُكْمَ مع الإمارةِ ، فولَّى أبا موسى البصرةَ قضاءَها وإمْرَتَها . ثم كان يعزِلُهم هو[23] ، ومَن لم يَعْزِلْه ، عزلَه عثمانُ بعدَه إلَّا القليلَ منهم . فعَزْلُ القاضى أولَى ، ويُفارِقُ عَزْلَه بمَوْتِ مَن ولَّاه أو عَزْلَه ؛ لأنَّ فيه ضَرَرًا ، وههُنا لا ضَرَرَ فيه ؛ لأنَّه لا يَعْزِلُ قاضيًا حتى يُوَلِّىَ آخَرَ مكانَه ، ولهذا لا يَنْعَزِلُ الوالى بمَوْتِ الإمامِ ، ويَنْعَزِلُ بعَزْلِه . وقد ذكرَ أبو الخطَّابِ فى عَزْلِه بالموتِ أيضًا وَجْهَيْن ، والأَوْلَى ، إن شاءَ اللهُ تعالى ، ما ذكَرْناه . فأمَّا إن تغيَّرتْ حالُ القاضى ؛ بِفِسْقٍ ، أو زَوالِ عقلٍ ، أو مرضٍ يَمنعُه مِن القضاءِ ، أو اخْتلَّ فيه بعضُ شُروطِه ، فإنَّه يَنْعَزِلُ بذلك ، ويتعيَّنُ على الإمامِ عَزْلُه ، وَجْهًا واحدًا .

فصل : وللإمامِ تَوْلِيَةُ القضاءِ فى بلدِه وغيرِه ؛ لأنَّ النَّبِىَّ ﷺ وَلَّى عمرَ بنَ الخطَّابِ القضاءَ[24] ، وولَّى عليًّا[25] ومُعاذًا[26] . وقال عثمانُ بنُ عفَّانَ لابنِ عمرَ : إنَّ أباك قد كان

---

(19) هو إياس بن صبيح بن محرش الحنفى . انظر ترجمته فى : أخبار القضاة ، لوكيع ٢٦٩/١ .

(20) فرقه : خافه .

(21) تقدم تخريجه ، فى : صفحة ١٨ .

(22) انظر : إرواء الغليل ٢٣٤/٨ .

(23) انظر لذلك كله : تاريخ الطبرى ٦٤/٤ - ٦٩ .

(24) انظر ما أخرجه وكيع ، فى : أخبار القضاة ١٠٥/١ .

(25) تقدم تخريجه ، فى : صفحة ٦ .

(26) تقدم تخريجه ، فى : ٢٧٥/١ ، ٥/٤ .

يَقْضِي وهو خَيْرٌ منك . قال : إنَّ أبى قد كان يَقْضِي ، وإنْ أشْكَلَ عليه شيءٌ ، سأَلَ عنه رسولَ اللهِ ﷺ . وذكَرَ الحديثَ[27] . رواه عُمرُ بنُ شَبَّةَ، فى كتابِ « قُضاةِ البصرةِ » .
ورَوَى سعيدٌ ، فى « سُنَنِه » عن عمرِو بنِ العاصِ . قال : جاءَ خَصْمانِ إلى رسولِ اللهِ ﷺ ، فقال لى : « يَا عَمْرُو ، اقْضِ بَيْنَهُمَا » . قلتُ : أنت أوْلَى بذلك مِنّى يا رسولَ اللهِ . قال : « إنْ أَصَبْتَ الْقَضَاءَ بَيْنَهُمَا ، فَلَكَ عَشْرُ حَسَنَاتٍ ، /وَإِنْ أَخْطَأْتَ ، فَلَكَ حَسَنَةٌ »[28] . وعن عقبةَ بنِ عامرٍ مثلُه[29] . ولأنَّ الإمامَ يَشْتَغِلُ بأشياءَ كثيرةٍ مِن مَصالحِ المسلمين ، فلا يَتفرَّغُ للقضاءِ بينهم . فإذا وَلَّى قاضيًا، استُحِبَّ أن يَجعلَ له أن يَسْتَخْلِفَ ؛ لأنَّه قد يَحْتاجُ إلى ذلك ، فإذا أذِنَ له فى الاسْتِخلافِ ، جاز له بلا خلافٍ نَعْلَمُه ، وإن نَهاهُ عنه ، لم يكُنْ له أن يَسْتَخْلِفَ ؛ لأنَّ وِلايتَه بإذْنِه ، فلم يكُنْ له ما نَهاه عنه ، كالوَكيلِ ، وإن أطلقَ ، فله الاسْتِخْلافُ . ويَحْتَمِلُ أن لا يكونَ له ذلك ؛ لأنَّه يتصرَّفُ بالإذْنِ ، فلم يكُنْ له ما لم يأْذَنْ فيه[30] ، كالوَكيلِ . ولأصْحابِ الشَّافعىِّ فى هذا وَجْهان . ووَجهُ الأوَّلِ ، أن الغَرَضَ من القضاءِ الفَصْلُ بين المُتخاصِمَيْن ، فإذا فعلَه بنفسِه أو بغيرِه ، جاز ، كما لو أذِنَ له ، ويُفارِقُ التَّوكيلَ ؛ لأنَّ الإمامَ يُوَلِّى القضاءَ للمُسلمين ، لا لنفسِه ، بخلافِ الوكيلِ[31] ، فإنِ استَخْلَفَ فى مَوْضعٍ ليس له الاسْتِخْلافُ ، فحُكْمُه حكمُ مَن لم يُوَلَّ .

١١/٤٢و

فصل : ويجوزُ أن يُوَلِّى قاضيًا عُمومَ النَّظرِ فى خُصوصِ العملِ ، فيُقلِّدَه النَّظرَ فى جميعِ الأحكامِ فى بلدٍ بعَيْنِه ، فيَنْفُذُ حكمُه فى مَن سكنَه ، ومَن أتَى إليه مِن غيرِ سُكَّانِه . ويجوزُ أن يقلِّدَه خُصوصَ النَّظرِ فى عُمومِ العَملِ ، فيقولَ : قد[32] جعلتُ إليكَ الحُكمَ فى المُدايَناتِ خاصَّةً ، فى جميعِ وِلايَتِى . ويجوزُ أن يجعلَ حكمَه فى قدْرٍ من المالِ ، نحو أن يقولَ :

---

(27) تقدم تخريجه ، فى : صفحة 8 .
(28) أخرجه الإمام أحمد ، فى : المسند 4/205 ، والحاكم ، فى : كتاب الأحكام . المستدرك 4/88 . والدارقطنى ، فى : كتاب فى الأقضية والأحكام وغير ذلك . سنن الدارقطنى 4/203 .
(29) تقدم تخريجه ، فى : صفحة 6 .
(30) أى : الإمامُ .
(31) فى ب ، م : « التوكيل » .
(32) سقط من : ب ، م .

الحُكْمُ فى المائَةِ فما دونَها . فلا يَنْفُذُ حكمُه فى أكثرَ منها . ويجوزُ أن يُوَلِّيَه عُمومَ النَّظرِ فى عُمومِ العملِ ، وخُصوصَ النَّظرِ فى خُصوصِ العملِ . ويجوزُ أن يُوَلِّىَ قاضِيَيْنِ وثلاثةً فى بلدٍ واحدٍ ، يَجعلُ لكلِّ واحدٍ عملًا ، فيُوَلِّىَ أحدَهم عُقودَ الأنْكِحةِ ، والآخرَ الحُكمَ فى المُدايَناتِ ، وآخرَ النَّظرَ فى العَقاراتِ[٣٣] . ويَجوزُ أن يُوَلِّىَ كلَّ /واحدٍ منهم عُمومَ النَّظرِ فى ناحيةٍ من نَواحى البلدِ ، فإن قلَّدَ قاضِيَيْنِ أو أكثرَ عملًا واحدًا ، فى مكانٍ واحدٍ ، ففيه وَجْهانِ ؛ أحدهما ، لا يجوزُ . اختارَه أبو الخطَّابِ ، وهو أحدُ الوجهيْنِ لأصحابِ الشَّافعىِّ ؛ لأنَّه يُؤَدِّى إلى إيقافِ الحُكمِ والخُصوماتِ ، لأنَّهما يَخْتلِفانِ فى الاجْتهادِ ، ويرَى أحدُهما مالا يرَى الآخَرُ . والآخرُ ، يجوزُ ذلك . وهو قولُ أصحابِ أبى حنيفةَ . وهو أصَحُّ ، إن شاء اللهُ تعالى ؛ لأنَّه يجوزُ أن يَسْتَخْلِفَ فى البلدةِ التى هو فيها ، فيكونُ فيها قاضِيَان ، فجاز أن يكونَ فيها قاضيان أصْلِيَّان ، ولأنَّ الغَرَضَ فَصْلُ الخُصوماتِ ، وإيصالُ الحقِّ إلى مُسْتحِقِّه ، وهذا يَحْصُلُ ، فأشْبَهَ القاضىَ وخُلَفاءَه[٣٤] . ولأنَّه يجوزُ للقاضى أن يَسْتخْلِفَ خَلِيفَتَيْن فى موضعٍ واحدٍ ، فالإمامُ أوْلَى ، لأنَّ تَوْلِيَتَه أقْوَى . وقولُهم : يُفضى إلى إيقافِ الأحْكامِ[٣٥] . غيرُ صحيحٍ ؛ فإنَّ كلَّ حاكمٍ يَحْكمُ باجْتهادِه بينَ المُتخاصِمَيْن إليه ، وليس للآخَرِ الاعْتراضُ عليه ، ولا نَقْضُ حُكمِه فيما خالَفَ اجْتهادَه .

٤٢/١١ ظ

فصل : وإذا قال الإمامُ : مَن نَظَرَ فى الحُكمِ مِن فُلانٍ وفُلانٍ ، فقد وَلَّيْتُه . لم تَنْعَقِدِ الوِلايةُ لمَن نَظَرَ ؛ لأنَّه علَّقَها على شَرْطٍ ، ولم يعيِّنْ بالوِلايةِ أحدًا منهم . ويَحْتمِلُ أن تَنْعَقِدَ الوِلايةُ لمن نَظَرَ ؛ لأنَّ النَّبىَّ ﷺ قال : « أَمِيرُكُمْ زَيْدٌ ، فَإِنْ قُتِلَ فَأَمِيرُكُمْ جَعْفَرٌ ، فَإِنْ قُتِلَ فَأَمِيرُكُمْ عَبْدُ اللهِ بْنُ رَوَاحَةَ »[٣٦] . فعلَّقَ وِلايةَ الإمارةِ على شَرْطٍ ، فكذلك وِلايةُ الحُكمِ . وإن قال : وَلَّيْتُ فُلانًا وفلانًا ، فأيُّهما نَظَرَ فهو خَلِيفتِى . انْعَقَدَتِ الولايةُ لمَن نَظَرَ منهم ؛ لأنَّه عَقَدَ الولايةَ لهما جميعًا .

---

(٣٣) فى ب ، م : « العقار » .

(٣٤) سقط من : م .

(٣٥) فى ب ، م : « الحكومات » .

(٣٦) تقدم تخريجه ، فى : ٧/٢٠٤ .

فصل : ولا يجوزُ أن يُقَلِّدَ القضاءَ لواحدٍ على أن يَحكمَ بمذهبٍ بعَيْنِه . وهذا مذهبُ الشَّافعىِّ . ولم[37] أعلمْ فيه خلافًا ؛ لأنَّ اللهَ تعالى قال : ﴿ فَٱحْكُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِٱلْحَقِّ ﴾[38] . /والحقُّ لا يَتَعَيَّنُ فى مذهبٍ ، وقد يَظْهَرُ له الحقُّ فى غيرِ ذلك المذهبِ . فإن قَلَّدَه على هذا الشَّرْطِ ، بطَلَ الشرطُ . وفى فسادِ التَّوْلِيَةِ وَجْهان ، بِناءً على الشُّروطِ الفاسدةِ فى البيعِ .

١١/٤٣ و

فصل : وإن فَوَّضَ الإمامُ إلى إنسانٍ تَوْلِيَةَ القضاءِ جاز ؛ لأنَّه يجوزُ أن يَتَوَلَّى ذلك ، فجاز له التَّوكيلُ فيه ، كالبيعِ . وإن فَوَّضَ إليه اخْتيارَ قاضٍ ، جاز ، ولا يجوزُ له اختيارُ نفسِه ، ولا والدِه ، ولا وَلَدِه ، كما لو وكَّلَه فى الصَّدقةِ بمالٍ ، لم يجُزْ له أخْذُه ، ولا دَفْعُه إلى هٰذين . ويَحْتَمِلُ أن[39] يجوزَ له اخْتيارُهما ، إذا كانا صالِحَيْنِ للوِلايةِ ؛ لأنَّهما يَدْخُلانِ فى عُمومِ مَن أذِنَ له فى الاخْتيارِ منه ، مع أهْلِيَّتِهما ، فأشْبَها الأجانِبَ .

فصل : وليس للحاكمِ أن يَحْكُمَ لنفسِه ، كما لا يجوزُ أن يَشْهدَ لنفسِه ، فإن عَرَضَتْ له حُكومةٌ مع بعضِ الناسِ ، جاز أن يُحاكِمَه إلى بعضِ خُلَفائه ، أو بعضِ رَعِيَّتِه ؛ فإنَّ عمرَ حاكَمَ أُبيًّا إلى زيدٍ[40] ، وحاكَمَ رجلًا عِراقيًّا إلى شُرَيْحٍ[41] ، وحاكَمَ علىٌّ اليَهُودىَّ إلى شُريحٍ[40] ، وحاكَمَ عثمانُ طَلْحةَ إلى جُبَيْرِ بنِ مُطعِمٍ[41] ، وإن عَرَضَتْ حُكومةٌ لوالديْه ، أو وَلَدِه ، أو مَن لا تُقْبَلُ شهادتُه له[42] ، ففيه وَجْهان ؛ أحدهما ، لا يجوزُ له الحُكْمُ فيها بنَفْسِه ، وإنْ حَكَمَ[43] ، لم يَنْفُذْ حُكْمُه . وهذا قولُ أبى حنيفةَ ، والشافعىِّ ؛ لأنَّه لا تُقبَلُ شَهادتُه له ، فلم يَنْفُذْ حكمُه له كنَفْسِه . والثانى ، يَنْفُذُ حكمُه . اخْتارَه أبو بكرٍ ، وهو قولُ أبى يوسفَ ، وابنِ المُنْذِرِ ، وأبى ثَوْرٍ ؛ لأنَّه حُكمٌ لغيرِه ، أشْبَهَ الأجانبَ . وعلى القولِ

---

(٣٧) فى م : « ولا » .

(٣٨) سورة ص ٢٦ .

(٣٩) فى ب ، م : « أنه » .

(٤٠) تقدم التخريج ، فى صفحة ٣٩ .

(٤١) لم نجده ، وانظر الإرواء ٢٣٩/٨ .

(٤٢) سقط من : ب .

(٤٣) فى م زيادة : « له » .

الأوَّلِ، متى عَرَضَتْ لهؤلاء حُكومةٌ ، حَكَمَ بينَهم الإمامُ ، أو حاكمٌ آخَرُ ، أو بعضُ خُلَفائِه ، فإن كانتِ الخُصومةُ بين والديْه ، أو وَلَدَيْه ، أو والِدِه وولَدِه ، لم يجُز له الحكمُ بينهما ، على أحدِ الوَجْهَين ؛ لأنّه لا تُقْبَلُ شهادتُه لأحدِهما على الآخرِ ، فلم يَجُز /الحكمُ بينهما ، كما لو كان خَصْمُه أجْنَبيًّا . وفي الآخرِ ، يجوزُ . وهو قولُ بعضِ أصحابِ الشّافعيِّ ؛ لأنّهما[44] سواءٌ عندَه ، فارْتفعَتْ تُهْمَةُ المَيْلِ ، فأشْبَهَا الأجْنَبِيَّيْنِ .

١١/٤٣ ظ

فصل : وإذا تحاكَمَ رجلان إلى رجلٍ حكَّماه بينهما ورَضِيَاه ، وكان ممَّن يَصْلُحُ للقضاءِ ، فحَكَمَ بينهما ، جاز ذلك ، ونفَذَ حُكْمُه عليهما . وبهذا قال أبو حنيفةَ . وللشّافعيِّ قَوْلان ؛ أحدهما ، لا يَلْزَمُهما حُكمُه إلَّا بتَراضِيهِما ؛ لأنَّ حُكْمَه إنَّما يَلْزَمُ بالرِّضا به ، ولا يكونُ الرِّضَى إلَّا بعدَ المَعْرفةِ بحُكْمِه . ولَنا ، ما روَى أبو شُرَيْحٍ ، أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال له : « إنَّ اللهَ هُوَ الحَكَمُ ، فلِمَ تُكَنَّى أبَا الحَكَمِ ؟ » قال : إنَّ قَوْمِي إذا اخْتَلفوا في شيءٍ أتَوْني ، فحكَمْتُ بينهم ، فرَضِيَ[45] عليَّ الفَريقان . قال : « مَا أَحْسَنَ هَذَا، فَمَنْ أَكْبَرُ وَلَدِكَ ؟ » قال : شُرَيْحٌ . قال : « فَأَنْتَ أَبُو شُرَيْحٍ » . أخْرَجَه النَّسائيُّ[46] . ورُوِيَ عن النَّبِيِّ ﷺ أنَّه[47] قال : « مَنْ حَكَمَ بَيْنَ اثْنَيْنِ تَرَاضَيَا بِهِ ، فَلَمْ يَعْدِلْ بَيْنَهُمَا ، فَهُوَ مَلْعُونٌ »[48] . ولولا أنَّ حُكمَه يَلْزَمُهما ، لَما لَحِقَه هذا الذَّمُّ[49] ، ولأنَّ عُمرَ وأُبيًّا تحاكَما إلى زيدٍ ، وحاكَمَ عمرُ أعْرَابيًّا إلى شُرَيْحٍ قبلَ أنْ يُوَلِّيَه ، وتحاكَمَ عُثمانُ وطلحةُ إلى جُبيرِ بنِ مُطْعِمٍ ، ولم يكونوا قُضاةً . فإن قيل : فعمرُ وعثمانُ كانا إمامَيْنِ ، فإذا رَدَّا الحُكْمَ إلى رجلٍ صارَ قاضِيًا . قُلْنا : لم يُنْقَلْ عنهما إلَّا الرِّضَى بتَحْكيمِه خاصَّةً ، وبهذا لا يَصيرُ قاضِيًا ، وما ذكَروه يَبْطُلُ بما إذا رَضِيَ بتَصرُّفِ وَكيلِه ، فإنَّه يَلْزَمُه قبلَ المَعرفةِ به .

---

(٤٤) في ب ، م : « لأنها » .

(٤٥) في م : « ورضي » .

(٤٦) في : باب إذا حكموا رجلا فقضى بينهم ، من كتاب الأدب . المجتبى ٢/٥٨٥ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في تغيير الاسم القبيح ، من كتاب الأدب . سنن أبي داود ٢/٥٨٥ .

(٤٧) سقط من : م .

(٤٨) انظر : تلخيص الحبير ٤/١٨٥ ، حيث ذكر ابن حجر ، أن ابن الجوزي ذكره في التحقيق .

(٤٩) في ب : « اللوم » .

إذا ثبتَ هذا ، فإنَّه لا يجوزُ نَقْضُ حُكمِه فيما لا يُنْقَضُ به حُكمُ مَن له وِلايةٌ . وبهذا قالَ الشَّافعيُّ . وقال أبو حنيفةَ : للحاكمِ نَقْضُه إذا خالفَ رأيَه ؛ لأنَّ هذا عَقْدٌ فى حقِّ الحاكمِ، فملَكَ فَسْخَه ، كالعَقدِ / المَوْقوفِ فى حَقِّه . ولَنا ، أنَّ هذا حُكْمٌ صحيحٌ لازِمٌ ، فلم يَجُزْ فَسْخُه لمُخالَفتِه[50] رأيَه ، كحُكمِ مَن له وِلايةٌ ، وما ذكَرُوه غيرُ صحيحٍ ، فإنَّ حُكْمَه لازِمٌ للخَصْمين ، فكيف يكونُ مَوْقوفًا ؟ ولو كان كذلك ، لمَلَكَ فَسْخَه وإنْ لم يُخالِفْ رأيَه ، ولا نسلِّمُ الوقوفَ فى العقودِ . إذا ثبتَ هذا ، فإنَّ لكلِّ واحدٍ من الخَصْمين الرُّجوعَ عن تَحْكيمِه قبلَ شُروعِه فى الحُكمِ ؛ لأنَّه لا يَثْبُتُ إلَّا برِضَاه ، فأشْبَهَ ما لو رجعَ عنِ التَّوكيلِ قبلَ التَّصرُّفِ . وإن رجعَ بعدَ شُروعِه ، ففيه وَجْهان ؛ أحدهما ، له ذلك ؛ لأنَّ الحُكمَ لم يَتِمَّ ، أشْبَهَ قبلَ الشُّروعِ . والثانى ، ليس له ذلك ؛ لأنَّه يُؤَدِّى إلى أنَّ كلَّ واحدٍ منهما إذا رأَى من الحُكمِ ما لا يوافقُه ، رَجعَ، فيَبْطُلُ[51] المقصودُ به .

فصل : قال القاضى : ويَنْفُذُ حكمُ مَن حكَّماه فى جميعِ الأحكامِ إلَّا أربعةَ أشياءَ ؛ النِّكاحِ ، واللِّعانِ ، والقَذْفِ ، والقِصاصِ ؛ لأنَّ لهذه الأحْكامِ مَزِيَّةً على غيرِها ، فاخْتَصَّ الإمامُ بالنَّظرِ فيها ، ونائبُه يَقومُ مَقامَه . وقال أبو الخَطَّاب : ظاهرُ كلامِ أحمدَ ، أنَّه يَنفُذُ حكمُه فيها . ولأصحابِ الشَّافعيِّ وَجْهان ، كهٰذَيْن . وإذا كتبَ هذا القاضى بما حَكَمَ به كِتابًا إلى قاضٍ من قُضاةِ المسلمين ، لزِمَه قَبولُه ، وتَنْفِيذُ كتابِه ؛ لأنَّه حاكمٌ نافِذُ الأحْكامِ ، فلَزِمَ قَبولُ كتابِه ، كحاكمِ الإمامِ .

١٨٧٨ – مسألة ؛ قال : (**وَيَحْكُمُ عَلَى الغَائِبِ ، إذَا صَحَّ الحَقُّ عَلَيْه**)

وجملتُه أنَّ مَن ادَّعَى حقًّا على غائبٍ فى بلدٍ آخرَ ، وطلبَ من الحاكمِ سماعَ البَيِّنَةِ ، والحُكمَ بها عليه ، فعلى الحاكمِ إجابتُه ، إذا كَمَلَتِ الشَّرائطُ . وبهذا قال شُبْرُمَةُ ، ومالِكٌ ، والأوْزاعيُّ ، واللَّيْثُ ، وسَوَّارٌ ، وأبو عُبَيْدٍ ، وإسْحاقُ ، وابنُ المُنْذِرِ . وكان

---

(٥٠) فى الأصل : « لمخالفة » .

(٥١) فى م : « فبطل » .

١١/٤٤ظ شُرَيْحٌ / لا يرَى القضاءَ على الغائبِ . وعن أحمدَ مِثْلُه . وبه قال ابنُ أبى ليلَى ، والثَّوْرِىُّ ، وأبو حنيفةَ وأصحابُه . ورُوِىَ ذلك عن القاسمِ ، والشَّعْبِىِّ ، إلَّا أنَّ أبا حنيفةَ قال : إذا كان له خَصْمٌ حاضِرٌ ، مِن وَكِيلٍ[(١)] أو شَفِيعٍ ، جاز الحُكْمُ عليه . واحْتَجُّوا بما رُوِىَ عن النَّبِىِّ ﷺ ، أنَّه قال لعلىٍّ : « إذَا تَقَاضَى إلَيْكَ رَجُلَانِ ، فَلَا تَقْضِ لِلْأَوَّلِ حَتَّى تَسْمَعَ كَلَامَ الآخَرِ ، فَإِنَّكَ تَدْرِى بِمَا تَقْضِى » . قال التِّرمِذِىُّ[(٢)] : هذا حديثٌ حسنٌ[(٣)] . ولأنَّه قَضاءٌ لأحدِ الخَصْمَين وحْدَه ، فلم يجُزْ ، كما لو كان الآخَرُ فى البلدِ ، ولأنَّه يجوزُ أن يكونَ للغائبِ ما يُبْطِلُ البَيِّنَةَ ، ويَقْدَحُ فيها ، فلم يجُزِ الحُكْمُ عليه . ولَنا ، أنَّ هِنْدًا قالتْ : يا رسولَ اللهِ ، إنَّ أبا سُفْيانَ رجلٌ شَحِيحٌ ، وليس يُعطِينِى ما يَكْفِينِى وولَدِى ؟ قال : « خُذِى مَا يَكْفِيكِ وَوَلَدَكِ بِالْمَعْرُوفِ » . مُتَّفقٌ عليه[(٤)] ، فقَضَى عليه[(٥)] لها ، ولم يكُنْ حاضِرًا ، ولأنَّ هذا له بَيِّنَةٌ مَسْمُوعةٌ عادِلةٌ ، فجاز الحُكْمُ بها . كما لو كان الخَصْمُ حاضِرًا ، وقد وَافَقَنا أبو حنيفةَ فى سَماعِ البيِّنَةِ ، ولأنَّ ما تأخَّرَ عن سُؤالِ المُدَّعِى إذا كان حاضرًا ، يُقَدَّمُ عليه إذا كانَ غائبًا ، كسَماعِ البَيِّنَةِ . وأمَّا حديثُهم ، فنقولُ به إذا تَقاضَى إليه رجلانِ ، لم يجُزِ الحُكْمُ قبلَ سماعِ كلامِهما ، وهذا يَقْتضِى أن يكونا حاضِرَيْن ، ويُفارِقُ الحاضِرُ الغائبَ ، فإنَّ البَيِّنَةَ لا تُسْمَعُ على حاضِرٍ إلَّا بحَضْرتِه ، والغائبُ بخلافِه . وقد ناقَضَ أبو حنيفةَ أصلَه ، فقال : إذا جاءتِ امرأةٌ فادَّعَتْ أن لها زوجًا غائبًا ، وله مالٌ فى يدِ رجلٍ ، وتحْتاجُ إلى النَّفقةِ ، فاعْتَرفَ لها بذلك ، فإنَّ الحاكمَ يقْضِى عليه بالنَّفقةِ ، ولو ادَّعَى رجلٌ على حاضرٍ ، أنَّه اشْتَرَى مِن غائبٍ ما فيه شُفعةٌ ، وأقامَ بَيِّنَةً بذلك ، حَكَمَ له بالبَيْعِ والأخذِ بالشُّفْعةِ ، ولو ماتَ المُدَّعَى عليه ، فحضَرَ بعضُ وَرَثتِه ، أو حضرَ / وكيلُ الغائبِ ، وأقامَ المُدَّعِى بَيِّنَةً بذلك ، حَكَمَ له بما ادَّعاه . إذا ثبَتَ هذا ، فإنَّه إنْ قَدِمَ الغائبُ ١١/٤٥و

---

(١) فى الأصل : « وكيله » .

(٢) فى : باب ما جاء فى القاضى بين الخصمين حتى يسمع كلامهما ، من أبواب الأحكام . عارضة الأحوذى ٦/٧٢ .
كما أخرجه الإمام أحمد ، فى : المسند ١/١٤٣ ، ١٥٠ . والبيهقى ، فى : باب ما يقول القاضى إذا جلس الخصمان بين يديه ، من كتاب آداب القاضى . السنن الكبرى ١٠/١٣٧ .

(٣) فى الأصل ، م زيادة : « صحيح » . وليس فى الترمذى .

(٤) تقدم تخريجه ، فى : ١١/٣٤٨ .

(٥) سقط من : م .

قبلَ الحُكمِ ، وقفَ الحُكمُ على حُضورِه ، فإن جَرَّحَ[٦] الشُّهودَ، لم يَحْكُم عليه ، وإن استَنْظَرَ الحاكمَ ، أجَّلَه ثلاثًا ، فإن جَرَّحَهم ، وإلَّا حَكَمَ عليه . وإن ادَّعَى القضاءَ أو الإبْراءَ، فكانتْ له بَيِّنَةٌ به[٧] بَرِئَ ، وإلَّا حلَفَ المُدَّعِى ، وحَكَمَ له ، وإن قَدِمَ بعدَ الحُكمِ ، فجرَّحَ الشُّهودَ بأمرٍ كان قبلَ الشَّهادةِ ، بطَلَ الحكمُ ، وإن جرَّحَهم بأمرٍ بعدَ أداءِ الشَّهادةِ أو مُطلقًا ، لم يَبْطُلِ الحُكمُ ، ولم يقْبَلْه الحاكمُ ؛ لأنَّه يجوزُ أن يكونَ بعدَ الحُكْمِ ، فلا يَقْدَحُ فيه . وإن طلبَ التَّأجيلَ ، أُجِّلَ ثلاثًا ، فإن جرَّحَهم ، وإلَّا نَفَذَ الحكمُ . وإن ادَّعَى القضاءَ ، أو الإبراءَ ، فكانت له به بَيِّنَةٌ ، وإلَّا حَلَفَ الآخَرُ ، ونفَذَ الحُكمُ .

فصل : ولا يُقْضَى على الغائبِ إلَّا فى حُقوقِ الآدَمِيِّينَ ، فأمَّا فى الحُدودِ التى للهِ تعالى ، فلا يُقْضَى بها عليه ؛ لأنَّ مَبْناها على المُساهَلَةِ والإسْقاطِ ، فإن قامَتْ بَيِّنَةٌ على غائبٍ بسَرِقةِ مالٍ ، حُكِمَ بالمالِ دُونَ القَطْعِ .

فصل : وإذا قامتِ البَيِّنَةُ على غائبٍ ، أو غيرِ مُكلَّفٍ ، كالصَّبِىِّ والمجنونِ ، لم يُستَحْلَفِ المُدَّعِى مع بَيِّنَتِه ، فى أشْهَرِ الرِّوايتَيْنِ ؛ لقولِ النَّبىِّ ﷺ : « البَيِّنَةُ عَلَى المُدَّعِى ، والْيَمِينُ عَلَى المُدَّعَى عَلَيْهِ »[٨] . ولأنَّها بَيِّنَةٌ عادِلَةٌ ، فلم تجبِ اليَمِينُ معها ، كما لو كانتْ على حاضرٍ . والرِّوايةُ الثانية ، يُستَحْلَفُ معها . وهو قولُ الشَّافعىِّ ؛ لأنَّه يجوزُ أن يكونَ استَوْفَى ما قامَتْ به البَيِّنَةُ ، أو مَلَّكَه العَيْنَ التى قامتْ بها البَيِّنَةُ ، ولو كان حاضرًا فادَّعَى ذلك ، لَوجبَتِ اليمينُ ، فإذا تعذَّرَ ذلك منه لغَيْبَتِه ، أو عَدَمِ تكْليفِه ، يجبُ أن يقومَ الحاكمُ مَقامَه فيما يُمْكِنُ دَعْواه ، ولأنَّ الحاكمَ مأمورٌ بالاحْتياطِ فى حقِّ الصَّبِىِّ والمجنونِ والغائبِ ، لأنَّ كلَّ واحدٍ منهم لا يُعبِّرُ عن نفسِه ، وهذا / من الاحْتياطِ . ١١/٥٤ ظ

فصل : ظاهرُ كلامِ الخِرَقِىِّ[٩] ، أنَّه إذا قُضِىَ على الغائبِ بعَيْنٍ ، سُلِّمتْ إلى

---

(٦) فى ب ، م : « خرج » .

(٧) سقط من : م .

(٨) تقدم تخريجه ، فى : ٥٨٧/٦ ، وانظر : ٥٢٥/٦ ، ٥٣٠/١٠ .

(٩) فى ب : « أحمد » .

الْمُدَّعِى ، وإن قُضِىَ عليه بدَيْنٍ ، ووُجدَ له مالٌ ، وُفِّىَ منه ؛ فإنَّه قال، فى روايةِ حَرْبٍ ، فى رجلٍ أقامَ بَيِّنَةً أنَّ له سَهْمًا من ضَيْعةٍ فى أيْدى قومٍ ، فتوارَوا عنه : يُقْسَمُ عليهم ، شَهِدُوا أو غابوا ، ويُدْفَعُ إلى هذا حقُّه . ولأنَّه[10] ثبَتَ[11] حقُّه بالبَيِّنَةِ ، فيُسَلَّمُ إليه ، كما لو كان خَصْمُه حاضِرًا . ويَحْتَمِلُ أنْ لا يُدْفَعَ إليه شيءٌ حتى يُقيمَ كَفيلًا أنَّه متى حضرَ خَصْمُه ، وأبطَلَ دَعْواه ، فعليه ضَمانُ ما أخذَه ، لئلَّا يأْخذَ المُدَّعِى ما حُكِمَ له به ، ثم يَأْتِىَ خَصْمُه ، فيُبْطِلَ حُجَّتَه ، أو يُقيمَ بَيِّنَةً بالقضاءِ والإبْراءِ، أو تُمْلَكَ العَيْنُ[12] التى قامتْ بها البَيِّنَةُ بعدَ ذَهابِ المُدَّعِى وغَيبتِه أو مَوْتِه ، فيَضِيعَ مالُ المدَّعَى عليه . وظاهرُ كلامِ أحمدَ الأوَّلُ ؛ فإنَّه قال فى رجلٍ عندَه دَابَّةٌ مَسْرُوقة ، فقال : هى عندى وَديعةٌ : إذا أُقِيمَتِ البَيِّنَةُ أنَّها له ، تُدْفَعُ إلى الذى أقامَ البَيِّنَةَ ، حتى يَجِىءَ صاحبُ الوَدِيعَةِ[13] فيُثْبِتَ .

فصل : فأمَّا الحاضِرُ فى البلدِ ، أو قريبٍ منه ، إذا لم يُمْتَنِعْ مِن الحُضورِ ، فلا يُقْضَى عليه قبلَ حُضورِه . فى قولِ أكثرِ أهلِ العلمِ . وقال أصحابُ الشافعىِّ ، فى وجهٍ لهم : إنَّه يُقْضَى عليه فى غَيْبَتِه ؛ لأنَّه غائبٌ ، أشْبَهَ الغائبَ عن البلدِ . ولَنا ، أنَّه أمْكَنَ سُؤالُه ، فلم يَجُزِ الحُكْمُ عليه قبلَ سُؤالِه ، كحاضرِ مجلسِ الحاكمِ ، ويُفارِقُ الغائبَ البعيدَ ؛ فإنَّه لا يُمْكِنُ سُؤالُه ، فإنِ امْتنعَ من الحضورِ ، أو توارَى ، فظاهرُ كلامِ أحمدَ ، جوازُ القضاءِ عليه ؛ لما ذكَرْنا عنه فى روايةِ حَرْبٍ . ورَوَى عنه أبو طالبٍ ، فى رجلٍ وجدَ غُلامَه عندَ رجلٍ ، فأقامَ البَيِّنَةَ أنَّه غُلامُه ، فقال الذى عنده الغلامُ : أوْدَعَنِى هذا رجلٌ . فقال أحمدُ : أهلُ المدينةِ يَقْضُون[14] على الغائبِ ، يقولون : إنَّه لهذا الذى أقامَ البَيِّنَةَ . وهو مذهبٌ حَسنٌ ، وأهلُ البصرةِ يَقْضُون[14] /على غائبٍ ، يُسمُّونَه الإعْذارَ . وهو إذا ادَّعَى على رجلٍ ألفًا ، وأقامَ البَيِّنَةَ ، فاخْتفَى المدَّعَى عليه ، يُرْسَلُ إلى بابِه ، فيُنادِى الرَّسولُ ثلاثًا ، فإن جاءَ ، وإلَّا قد أعْذَروا إليه . فهذا يُقوِّى قولَ أهلِ المدينةِ ، وهو معنًى حسنٌ . وقد ذكَر

٤٦/١١ و

(١٠) سقطت الواو من : ب ، م .

(١١) فى ب ، م : « يثبت » .

(١٢) سقط من : ب ، م .

(١٣) فى الأصل : « البينة » .

(١٤ – ١٤) سقط من : ب . نقل نظر .

الشَّرِيفُ أبو جَعْفرٍ ، وأبو الخَطَّابِ ، أنَّه يُقْضَى على الغائبِ المُمْتنِعِ . وهو مذهبُ[15] الشَّافعيِّ ؛ لأنَّه تعذَّرَ حُضورُه وسُؤالُه ، فجاز القضاءُ عليه ، كالغائبِ البعيدِ ، بل هذا أوْلَى ؛ لأنَّ البَعِيدَ مَعْذورٌ ، وهذا لا عُذْرَ له . وقد ذكَرْنا فيما تقدَّم شيئًا مِن هذا .

١٨٧٩ – مسألة[1] ؛ قال : (وَإِذَا أَتَاهُ شَرِيكَانِ فِي رَبْعٍ أَوْ نَحْوِهِ ، فَسَأَلَاهُ أَنْ يَقْسِمَهُ[2] بَيْنَهُمَا ، قَسَمَهُ[3] ، وَأَثْبَتَ فِي الْقَضِيَّةِ بِذَلِكَ ، أَنَّ قَسْمَهُ إِيَّاهُ بَيْنَهُمَا كَانَ عَنْ إِقْرَارِهِمَا ، لَا عَنْ بَيِّنَةٍ شَهِدَتْ لَهُمَا بِمِلْكِهِمَا)

الأصلُ فى القِسمةِ قولُ اللهِ تعالى : ﴿ وَنَبِّئْهُمْ أَنَّ ٱلْمَاءَ قِسْمَةٌ بَيْنَهُمْ كُلُّ شِرْبٍ مُّحْتَضَرٌ ﴾[4] وقولُه تعالى : ﴿ وَإِذَا حَضَرَ ٱلْقِسْمَةَ أُوْلُواْ ٱلْقُرْبَىٰ ﴾[5] الآية . وقولُ النَّبىِّ ﷺ : « الشُّفْعَةُ فِيمَا لَمْ يُقْسَمْ ، فَإِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ ، وَصُرِّفَتِ الطُّرُقُ ، فَلَا شُفْعَةَ »[6] . وقَسَّمَ النبىُّ ﷺ خَيْبَرَ على ثمانيةَ عَشرَ سَهمًا[7] ، وكان يَقْسِمُ الغنائمَ[8] . وأجْمَعتِ الأُمَّةُ على جَوازِ القِسْمةِ ، ولأنَّ بالنَّاسِ حاجةً إلى القِسْمةِ ؛ ليَتمكَّنَ كلُّ واحدٍ من الشُّركاءِ من[9] التَّصرُّفِ على إيثارِه ، ويَتخلَّصَ من سوءِ المُشاركةِ وكَثرةِ الأيْدِى . إذا ثبتَ هذا ، [10] فإنَّ الشريكَيْنِ فى أىِّ شىءٍ [10] كان ، رَبْعًا أو غيرَه – والرَّبْعُ : هو العَقارُ مِن الدُّورِ

---

(١٥) فى م : « قول » .

(١) قبل هذه المسألة فى م زيادة : « كتاب القسمة » . ثم يرد بعد ذلك من قوله فى أول شرح المسألة : « الأصل فى القسمة ... » ، إلى آخر قوله : « وكثرة الأيدى » . ثم تأتى مسألة مختصر الخرقى .

(٢) فى الأصل ، ب : « يقسمها » .

(٣) فى الأصل : « قسمها » . وفى ب : « فقسمها » .

(٤) سورة القمر ٢٨ .

(٥) سورة النساء ٨ .

(٦) تقدم تخريجه ، فى : ٧/٤٣٥ .

(٧) أخرجه أبو داود ، فى : باب فى من أسهم له سهما ، من كتاب الجهاد . سنن أبى داود ٢/٦٩ ، ٧٠ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٣/٤٢٠ .

(٨) انظر : ما تقدم فى : ٤/١٨٩ ، ١٩٠ ، ٩/٣١٨ ، ١٣/٤٦ .

(٩) فى الأصل : « فى » .

(١٠ – ١٠) فى الأصل : « فى شىء » .

ونحوها – إذا طلَبا مِن الحاكمِ أنْ يَقْسِمَه[11] بينهما ، أجابَهما إليه ، وإنْ لم يثْبُتْ عندَه[12] مِلْكُهما . وبهذا قال أبو يوسفَ ومحمدٌ . وقال أبو حنيفةَ : إن كان عَقارًا نَسَبُوه إلى ميراثٍ ، لم يَقْسِمْه حتى يثْبُتَ الموتُ والوَرَثَةُ ؛ لأنَّ / الميراثَ باقٍ على حُكْمِ مِلْكِ الميِّتِ ، فلا يَقْسِمُه[11] احْتياطًا للميِّتِ ، [13]وأمَّا ما عدا العَقارَ يقْسِمُه[13] ، وإن كانَ ميراثًا ؛ لأنَّه يَبُورُ ويهْلِكُ ، وقِسْمَتُه تحْفَظُه ، وكذلك العَقارُ الذى لا يُنْسَبُ إلى الميراثِ . وظاهِرُ قولِ الشَّافعيِّ ، أنَّه لا يُقْسَمُ ، عَقارًا كان أو غيرَه ، ما لم يثْبُتْ مِلْكُهما ؛ لأنَّ قَسْمَه بقولِهم لو رُفِعَ بعدَ ذلك إلى حاكمٍ آخَرَ يَسْتَسْهِلُه[14] أن يجعلَه حُكْمًا لهم ، ولعلَّه يكونُ لغيرِهم . ولَنا ، أنَّ اليدَ تدُلُّ على المِلْكِ ، ولا مُنازِعَ لهمْ ، فيَثْبُتُ لهم من طريقِ الظَّاهرِ ، ولهذا يجوزُ لهم التَّصرُّفُ ، ويجوزُ شراؤُه منهم ، واتِّهابُه[15] ، واسْتِئجارُه . وما ذكرَه الشافعيُّ يَنْدَفِعُ إذا أثْبَتَ[16] فى القَضِيَّةِ أنِّى قَسَمْتُه بينهم بإقْرارِهم ، لا عن بَيِّنَةٍ شَهِدتْ لهم بمِلْكِهم ، وكلٌّ ذى حُجَّةٍ على حُجَّتِه . وما ذكرَه أبو حنيفةَ لا يصِحُّ ؛ لأنَّ الظَّاهِرَ مِلْكُهم ، ولا حَقَّ للمَيِّتِ فيه ، إلَّا أن يظْهَرَ عليه دَيْنٌ ، وما ظَهَرَ ، والأصلُ عَدَمُه ، ولهذا اكْتفَيْنا به فى غيرِ العَقارِ ، وفيما لم يَنْسِبُوه إلى الميراثِ .

فصل : وتجوزُ قِسْمَةُ المَكيلاتِ والمَوْزوناتِ ، من المَطْعوماتِ وغيرِها ؛ لأنَّ جَوازَ قِسْمَةِ الأرضِ مع اخْتلافِها ، يَدُلُّ على جَوازِ قِسْمَةِ ما لا يَختلِفُ بطريقِ التَّنْبيهِ[17] . وسواءٌ فى ذلك الحُبوبُ ، والثِّمارُ ، والنَّوْرَةُ ، والأُشْنانُ ، والحديدُ ، والرَّصاصُ ، ونحوُها[18] من الجَامداتِ ، والعصيرُ ، والخَلُّ ، واللَّبَنُ ، والعسلُ ، والسَّمْنُ ، والدِّبْسُ ، والزَّيتُ ،

(11) فى الأصل : « يقسم » .

(12) فى النسخ : « عنه » .

(13–13) فى ب : « وما عدا العقار قسمه » .

(14) فى الأصل : « سننها » . وفى ب : « سنها » . وفى الشرح الكبير ٦/٢١٧ : « سهل » .

(15) فى الأصل ، ا : « وإيهابه » .

(16) فى الأصل ، ا : « ثبت » .

(17) فى الأصل ، ا : « البينة » .

(18) فى الأصل ، ب : « ونحوهما » .

والرُّبُّ ونحوُها[19] من المائعاتِ ، وسَواءٌ قُلْنا : إنَّ القِسْمةَ بيعٌ أو [20]إفْرازُ حَقٍّ[20] ؛ لأنَّ بَيْعَه جائزٌ ، وإفْرازَهُ[21] جائزٌ . فإن كان فيها أنواعٌ ، كحِنطةٍ وشَعيرٍ ، وتَمرٍ وزَبيبٍ ، فطلبَ أحدُهما قَسْمَها كلَّ نوعٍ على حِدَتِه ، أُجْبِرَ المُمْتَنِعُ ، وإن طلَبَ قَسْمَها[22] أعْيانًا بالقِيمةِ ، لم يُجْبَرِ المُمْتنِعُ ؛ لأنَّ هذا بَيْعُ نوعٍ بنوعٍ آخَرَ ، وليس بقِسْمَةٍ ، فلم / يُجْبَرْ عليه ، كغيرِ الشَّريكِ . فإنْ تَراضَيا عليه ، جاز . وكان بَيْعًا يُعْتَبَرُ فيه التَّقابُضُ قبلَ التَّفرُّقِ ، فيما يُعْتَبَرُ التَّقابُضُ فيه ، وسائرُ شُروطِ البَيْعِ .

١١/٤٧ و

فصل : فإن كان بينهما ثيابٌ ، أو حيوانٌ ، أو أوَانٍ ، أو خَشَبٌ ، أو عُمُدٌ ، أو أحْجارٌ ، فاتَّفقا على قِسْمَتِها ، جاز ؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَسمَ الغنائمَ يومَ بَدْرٍ ، [23]ويومَ حُنَينٍ[23] ، ويومَ خَيْبَرَ ، وهى تَشتملُ على أجْناسٍ مِن المالِ ، وسَواءٌ اتَّفقا على قِسْمَةِ كلِّ جنسٍ بينهما ، أو على قِسْمَتِها أعْيانًا بالقِيمَةِ . وإن طلبَ أحدُهما قِسْمَةَ كلِّ نَوعٍ على حِدَتِه ، وطلبَ الآخرُ قِسْمَتَه أعْيانًا بالقِيمَةِ ، قُدِّمَ قولُ مَن طلبَ قِسْمَةَ كلِّ نَوْعٍ على حِدَتِه ، إذا أمْكَنَ . وإن طَلَبَ أحدُهما القِسْمَةَ ، وأبَى الآخَرُ ، وكان ممَّا لا يُمْكِنُ قِسْمَتُه إلَّا بأخذِ عِوَضٍ عنه مِن غيرِ جنْسِه ، أو قَطعِ ثوبٍ فى قَطْعِه نَقْصٌ ، أو كَسْرِ إناءٍ[24] ، أو رَدِّ عِوَضٍ ، لم يُجبَرِ المُمْتنِعُ . [25]وإن أمْكَنَ قِسْمةُ كلِّ نَوعٍ على حِدَتِه ، من غيرِ ضَرَرٍ ، ولا رَدِّ عِوَضٍ ، فقال القاضى : يُجْبرُ المُمْتَنِعُ[25] . وهو ظاهرُ مذهبِ الشافعىِّ ، [26]وقال أبو الخَطَّابِ[26] : لا أعرفُ فى هذا عن إمامِنا روايةً ، ويَحْتَمِلُ أن لا يُجْبَرَ المُمْتَنِعُ . وهو قولُ ابنِ خَيرانَ[27] ، مِن أصحابِ الشَّافعىِّ ؛ لأنَّ هذا إنَّما يُقْسَمُ أعيانًا بالقِيمَةِ ، فلم يُجْبَرِ

---

(١٩) فى الأصل : « ونحوهما » .

(٢٠ - ٢٠) فى الأصل : « إقرار بحق » . ويأتى فى الفصل التالى .

(٢١) فى الأصل : « وإقراره » .

(٢٢) فى الأصل : « قسمتها » .

(٢٣ - ٢٣) سقط من : الأصل .

(٢٤) سقط من : ب .

(٢٥ - ٢٥) سقط من : ب . نقل نظر .

(٢٦ - ٢٦) فى الأصل ، م : « وهو قول أبى الخطاب » .

(٢٧) هو أبو على الحسين بن صالح بن خيران ، أحد أركان مذهب الشافعى ، وكان إماما زاهدا ورعا ، توفى سنة عشرين وثلاثمائة . طبقات الشافعية الكبرى ٣/٢٧١ - ٢٧٤ .

المُمْتنِعُ عليه ، كما لا يُجْبَرُ على قِسْمةِ الدُّورِ ، بأن يأْخُذَ هذا دارًا وهذا دارًا وهذا دارًا ، وكالجِنْسَيْنِ المُخْتلِفَيْن . ووَجْهُ الأوَّلِ ، أنَّ الجِنْسَ الواحدَ كالدَّارِ الواحدةِ ، وليس اخْتِلافُ الجِنْسِ الواحدِ فى القِيمَةِ بأكْثَرَ من اخْتلافِ قِيمَةِ الدَّارِ الكبيرةِ والقَرْيَةِ العَظِيمةِ ، فإنَّ أرضَ القَرْيَةِ تخْتلِفُ ، سِيَّمَا[28] إذا كانت ذاتَ أشْجارٍ مُخْتلِفةٍ ، وأراضٍ مُتنوِّعةٍ ، والدارُ ذاتَ بُيوتٍ واسعةٍ وضيِّقةٍ ، وحديثةٍ وقديمةٍ ، ثم هذا الاخْتلافُ لم يَمْنَعِ الإجْبارَ على القِسْمَةِ ، كذلك الجِنْسُ الواحدُ ، وفارَقَ / الدُّورَ ؛ فإنَّه أمْكَنَ قِسْمَةُ كلِّ دارٍ على حِدَتِها ، وهٰهُنا لا يُمْكِنُ قِسْمةُ كلِّ ثَوبٍ منها أو إناءٍ على حِدَتِه ، وإن كانتِ الثِّيابُ أنْواعًا ؛ كالحريرِ ، والقُطنِ ، والكَتَّانِ ، فهى كالأجناسِ ، وكذلك سائرُ الأموالِ . والحيوانُ كغَيْرِه من الأموالِ ، ويُقْسَمُ النَّوعُ الواحدُ منه . وبه قال الشافعيُّ ، وأبو يوسفَ ومحمدٌ . وقال أبو حنيفةَ : لا يُقْسَمُ الرَّقِيقُ قِسْمةَ إجْبارٍ ؛ لأنَّه تخْتلِفُ منافعُه ، ويُقْصَدُ منه العقلُ والدِّينُ والفِطْنةُ ، وذلك لا يَقَعُ فيه التَّعديلُ . ولَنا ، أنَّ النَّبىَّ ﷺ جزَّأَ العبيدَ الذين أعْتَقَهم الأنصاريُّ فى مَرَضِه ثلاثةَ أجْزاءٍ[29] . ولأنَّه نَوعُ حَيوانٍ يدْخُلُه التَّقْويمُ ، فجازَتْ قِسْمَتُه ، كسائرِ الحيوانِ ، وما ذكَرَه[30] غيرُ صَحِيحٍ ؛ لأنَّ القِيمَةَ تجْمَعُ ذلك ، وتُعَدِّلُه كسائرِ الأشْياءِ المُخْتلِفةِ .

فصل : والقِسْمةُ إفرازُ[31] حَقٍّ ، وتَمْييزُ أحدِ النَّصِيبَيْنِ عن[32] الآخَرِ ، وليستْ بَيْعًا . وهذا أحدُ قَوْلَيِ الشافعيِّ . وقال فى الآخرِ : هى بَيْعٌ . وحُكِيَ عن أبى عبدِ اللهِ ابنِ بَطَّةَ ؛ لأنَّه يُبْدِلُ نَصِيبَه من أحدِ السَّهْمَيْنِ بنَصِيبِ صاحبِه من السَّهمِ الآخَرِ ، وهذا حقيقةُ البَيْعِ . ولَنا ، أنَّها لا تَفْتَقِرُ إلى لفظِ التَّمْليكِ ، ولا تجبُ فيها الشُّفْعَةُ ، ويدْخُلُها الإجْبارُ ، وتَلْزَمُ بإخْراجِ القُرْعةِ ، ويَتقدَّرُ أحدُ النَّصِيبَيْنِ بقَدْرِ الآخَرِ ، والبَيْعُ لا يجوزُ فيه شيءٌ[33] من

---

(28) فى م : « سير » خطأ .

(29) تقدم تخريجه ، فى : 8/395 ، ويضاف إليه : وأخرجه ابن ماجه ، فى : باب القضاء بالقرعة ، من كتاب الأحكام . سنن ابن ماجه 2/786 .

(30) فى الأصل : « ذكروه » .

(31) فى الأصل : « إقرار » .

(32) فى ب ، م : « من » .

(33) فى الأصل ، م : « شيئا » .

ذلك ، ولأنها تنفَرِدُ عن البَيْعِ باسْمِها وأحْكامِها ، فلم تكُنْ بَيْعًا ، كسائرِ العُقودِ ، وفائدةُ الخلافِ ، أنَّها إذا لم تكُنْ بَيْعًا ، جازتْ قِسْمَةُ الثِّمارِ خَرْصًا[٣٤] ، والمَكيلِ وَزْنًا ، والمَوْزونِ كَيْلًا ، والتَّفرُّقُ قبلَ القَبْضِ فيما يُعْتَبرُ فيه القَبْضُ فى البَيْعِ ، ولا يَحْنَثُ إذا حلفَ لا يَبيعُ بها ، وإذا كان العَقارُ أو نِصْفُه وَقفًا ، جازتِ القِسْمَةُ ، وإن قُلْنا : هى بَيْعٌ. انْعَكسَتْ هذه الأحكامُ ، هذا إذا خَلَتْ من الرَّدِّ ، فإن كان / فيها رَدُّ عِوَضٍ ، فهى بَيْعٌ ؛ لأنَّ صاحبَ الرَّدِّ يَبْذُلُ المالَ عِوَضًا عَمَّا يَحْصُلُ[٣٥] له من مالِ شَرِيكِه ، وهذا هو البَيْعُ . فإن فَعَلا ذلك فى وَقْفٍ ، لم يَجُزْ ؛ لأنَّ بيعَه غيرُ جائزٍ ، وإن كان بعضُه وَقْفًا ، وبعضُه طِلْقًا ، والرَّدُّ من صاحبِ الطِّلْقِ ، لم يَجُزْ ؛ لأنَّه يَشْتَرِى بعضَ الوَقْفِ ، وإن كان مِن أهلِ الوَقْفِ ، جاز ؛ لأنَّهم يَشْتَرون بعضَ الطِّلْقِ ، وذلك جائزٌ .

١١/٤٨و

فصل : وتُقْبَلُ شَهادةُ القاسمِ بالقِسْمَةِ إذا كان مُتبرِّعًا ، ولا تُقْبَلُ إذا كان بأُجْرَةٍ . وبهذا قال الإصْطَخْرِىُّ . وقال أبو حنيفةَ : تُقْبَلُ ، وإن كان بأُجْرَةٍ ؛ لأنَّه لا يَلْحَقُه تُهْمَةٌ ، فقُبِلَ قولُه ، كالمُرْضِعَةِ . وقال الشّافعىُّ : لا تُقْبَلُ ؛ لأنَّه شَهِدَ على فِعْلِ نفسِه الذى يُوجِبُ تَعْدِيلَه ، فلم تُقْبَلْ ، كشَهادةِ القاضِى المَعْزُولِ على حُكْمِه . ولَنا ، أنَّه شَهِدَ بما لا نَفْعَ له فيه ، فقُبِلَ ، كالأجْنَبِىِّ . وإذا كان بأُجْرَةٍ ، لم يُقْبَلْ ؛ لأنَّه مُتَّهمٌ ، لكَوْنِه يُوجِبُ الأُجْرَةَ لنفسِه ،[٣٦] وهذا نَفْعٌ ، فتكونُ شهادتُه لنَفْسِه[٣٦] . وقولُ الشافعىِّ : إنَّه يُوجِبُ تعديلَه . مَمْنُوعٌ ، ولا نُسَلِّمُ لهم ما ذكَرُوه فى الحُكْمِ[٣٧]

١٨٨٠ ــ مسألة ؛ قال : (وَلَوْ سَأَلَ أَحَدُهُمَا شَرِيكَهُ مُقَاسَمَتَهُ ، فَامْتَنَعَ ، أَجْبَرَهُ الْحَاكِمُ عَلَى ذَلِك ، إِذَا ثَبَتَ[١] عِنْدَهُ مِلْكُهُمَا ، وَكَانَ مِثْلُهُ يَنْقَسِمُ وَيَنْتَفِعَانِ بِه مَقْسُومًا)

---

(٣٤) فى النسخ : « حرصا » . والخرص : التقدير .

(٣٥) فى الأصل ، ا : « جعله » . وفى م : « حصل » .

(٣٦ – ٣٦) سقط من : الأصل . نقل نظر .

(٣٧) فى ب « الحاكم » .

(١) فى ب ، م : « أثبت » .

أَمَّا إذا طلبَ أحدُهما القِسْمَةَ ، فامْتنَعَ الآخَرُ ، لم يَخْلُ من حالَيْن ؛ أحدهما ، يُجبَرُ المُمْتنِعُ على القِسْمةِ ، وذلك إذا اجتمعَ ثلاثةُ شُروطٍ ؛ أحدها ، أن يَثْبُتَ عند الحاكِمِ مِلْكُهما ببَيِّنَةٍ ؛ لأنَّ فى الإِجْبارِ على القِسْمَةِ حُكمًا على المُمْتنِعِ منهما ، فلا يَثْبُتُ إلَّا بما ثَبَتَ[2] به المِلْكُ لخَصْمِه ، بخِلافِ حالةِ الرِّضَى ؛ فإنَّه لا يَحْكُمُ على أحدِهما ، إنَّما يَقْسِمُ بقَوْلِهما ورِضَاهُما . الشَّرْطُ الثانى ، أن لا يكونَ فيها ضررٌ ، فإن كانَ فيها ضررٌ ، لم يُجْبَرِ المُمْتنِعُ ؛ لقولِ النَّبِىِّ ﷺ : « لَا ضَرَرَ ، ولا إضْرَارَ[3] » . رواه ابنُ ماجه ، / ورواه مالكٌ ، فى « مُوطَّئِه » مُرْسَلًا[4] ، وفى لفظٍ ، أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قَضَى ، أنْ لا ضَرَرَ ولا إضْرَارَ[3] . الشَّرْطُ الثالث ، أن يُمْكِنَ تَعْدِيلُ السِّهامِ من غيرِ شيءٍ يُجْعَلُ معها ، فإن لم يُمْكِنْ ذلك ، لم يُجْبَرِ المُمْتنِعُ ؛ لأنَّها تَصِيرُ بَيْعًا ، والبَيْعُ لا يُجْبَرُ عليه أحدُ المُتبايِعَيْنِ ، ومِثالُ ذلك ، أرضٌ قيمتُها مِائةٌ ، فيها شجرةٌ أو بئرٌ تُساوِى مِائَتَيْنِ ، فإذا جُعِلَت الأرضُ سَهْمًا[5] ، كانتِ الثُّلُثَ ، فيحْتاجُ أن يُجْعلَ معها خمسون[6] يَرُدُّها عليه مَن لم يَخْرُجْ له البئرُ أو الشَّجرةُ ، ليَكونا نِصْفَيْنِ مُتساوِيَيْن ، فهذه فيها بَيْعٌ ، ألا تَرَى أنَّ آخذَ الأرضِ قد باعَ نَصِيبَه من الشَّجرةِ أو البئرِ بالثَّمَنِ[7] الذى أخذَه ، والبَيْعُ لا يُجْبَرُ[8] عليه ؛ لقولِ اللهِ تعالى : ﴿ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَـٰرَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنكُمْ ﴾[9] . فإذا اجْتمَعَتِ الشُّروطُ الثلاثةُ ، أُجْبِرَ المُمْتنِعُ منهما على القِسْمَةِ ؛ لأنَّها تتضمَّنُ إزالةَ ضَرَرِ الشَّرِكةِ عنهما ، وحُصولَ النَّفْعِ لهما ، لأنَّ نصيبَ كلِّ واحِدٍ منهما إذا تميَّزَ ، كان له أن يتصرَّفَ فيه بحَسَبِ اخْتيارِه ، ويَتمكَّنَ مِن إحْداثِ الغِرَاسِ والبِناءِ والزَّرْعِ والسِّقَايةِ[10] والإِجارةِ والعارِيَّةِ ، ولا

٤٨/١١ ظ

---

(٢) فى ب ، م : « يثبت » .

(٣) فى م : « ضرار » .

(٤) تقدم تخريجه ، فى : ١٤٠/٤ .

(٥) فى الأصل : « بينهما » .

(٦) فى م : « خمسين » .

(٧) فى الأصل ، ا : « من الثمن » .

(٨) فى م : « يجبره » .

(٩) سورة النساء ٢٩ .

(١٠) فى م : « والساقية » .

يُمْكِنُه ذلك مع الاشْتراكِ ، فوجَبَ أن يُجْبَرَ الآخَرُ عليه ؛ لقولِه عليه السلام : « لَا ضَرَرَ وَلَا إِضْرَارَ » . إذا ثبتَ هذا ، فقد اخْتُلِفَ(١١) فى الضَّررِ المانعِ من القِسْمةِ ، ففى قَوْلِ الْخِرَقِىِّ ، هو ما لا يُمْكِنُ معه انْتِفاعُ أحدِهما بنَصِيبِه مُفْرَدًا ، فيما كان يَنْتَفِعُ به مع الشَّرِكةِ ، مثلَ أن تكونَ بينهما دارٌ صغيرةٌ ، إذا قُسِمَتْ أصابَ كلُّ واحدٍ منهما مَوْضِعًا ضَيِّقًا لا يَنْتَفِعُ به . (١٢ولو أمْكَنَ أن يَنْتفِعَ به فى شىءٍ غيرِ الدَّارِ ، ولا يُمْكِنُ أن يَنْتفِعَ به١٢) دارًا ، لم يُجْبَرْ على القِسْمةِ أيضًا ؛ لأنَّه ضررٌ يَجْرِى مَجْرَى الإتْلافِ . وعن أحمدَ ، روايةٌ أُخرى ، أنَّ المانِعَ هو أن تَنْقُصَ قيمةُ نَصِيبِ أحدِهما بالقِسْمةِ عن حالِ الشَّرِكةِ ، وسواءٌ(١٣) انْتفعُوا به مَقْسُومًا أو لم يَنْتَفِعُوا . / وقال القاضى : هذا ظاهرُ كلامِ أحمدَ ؛ لأنَّه قال ، فى روايةِ المَيْمُونِىِّ : إذا قال بعضُهم يَقْسِمُ وبعضُهم لا يَقْسِمُ ، فإن كان فيه نُقْصانٌ مِن ثَمَنِه ، بِيعَ ، وأُعْطُوا الثَّمنَ . فاعْتَبَرَ نُقْصانَ الثَّمنِ . وهذا ظاهرُ كلامِ الشافعىِّ ؛ لأنَّ نَقْصَ قِيمَتِه ضَرَرٌ ، والضَّرَرُ مَنْفِىٌّ شرعًا . وقال مالكٌ : يُجْبَرُ المُمْتنِعُ وإن اسْتضَرَّ ، قياسًا على ما لا ضَرَرَ فيه . ولا يَصِحُّ ؛ لقولِه عليه السلام : « لَا ضَرَرَ وَلَا إِضْرَارَ » . ولأنَّ فى قِسْمَتِه ضَرَرًا ، فلم يُجْبَرْ عليه ، كقِسْمَةِ الجَوهرةِ بكَسْرِها ، ولأنَّ فى قِسْمَتِه إضاعةً للمالِ ، وقد نَهى النَّبىُّ ﷺ عن إضاعتِه(١٤) . ولا يصِحُّ القِياسُ على ما لا ضررَ فيه ؛ لما بينَهما مِن الفَرْقِ ، فإن كان أحدُ الشَّرِيكينِ يَسْتضِرُّ بالقِسمةِ دونَ الآخرِ ؛ كرجلَيْن بينهما دارٌ ، لأحدِهما ثُلثاها ، وللآخرِ ثُلثُها ، فإذا قَسَماها(١٥) اسْتضَرَّ صاحبُ الثُّلثِ ؛ لكَوْنِه لا يَحْصُلُ له ما يكونُ دارًا ، ولا يسْتضِرُّ الآخَرُ ؛ لأنَّه يَبْقَى له ما يَصِيرُ دارًا مُفْرَدةً ، فطلبَ صاحبُ الثُّلثَيْنِ القِسْمَةَ ، لم يُجْبَرِ الآخَرُ عليها . ذكَره أبو الخطَّاب . وهو(١٦) ظاهرُ كلامِ أحمدَ ، فى روايةِ حَنْبَلٍ ، قال : كلُّ قِسْمَةٍ فيها ضَرَرٌ ، لا أرَى قَسْمَها(١٧) . وهذا قولُ ابنِ أبى ليلى ، وأبى ثَوْرٍ . وقال

٤٩/١١ و

(١١) فى م : « اختلفوا » .
(١٢ - ١٢) سقط من : الأصل . نقل نظر .
(١٣) سقطت الواو من : م .
(١٤) تقدم تخريجه ، فى : ٥١٦/٦ .
(١٥) فى الأصل : « قسمها » .
(١٦) سقط من : ا ، م .
(١٧) فى ب ، م : « قسمتها » .

القاضى : يُجْبَرُ الآخَرُ عليها . وهو قولُ الشّافعىّ ، وأهلِ العراقِ ؛ لأنّه طلَبَ إفْرازَ[18] نَصِيبِه الذى لا يَسْتضِرُّ بتَمْيِيزِه ، فوجَبتْ إجابتُه إليه ، كما لو كانا لا يَسْتضِرّان بالقِسْمَةِ . ولَنا ، قولُ النَّبىِّ ﷺ : « لَا ضَرَرَ وَلَا إضْرَارَ » . ولأنّها قِسْمَةٌ يَضُرُّ[19] بها صاحبَه، فلم يُجْبَرْ عليها ، كما لو اسْتَضَرَّا معًا ، ولأنَّ فيه إضاعةَ المالِ ، وقد نَهَى النَّبىُّ ﷺ عن إضاعتِه ، وإذا حَرُمَ عليه [20] إضاعةُ مالِه ، فإضاعةُ[20] مالِ غيرِه أَوْلَى . وقد روَى عمرُو بنُ جُمَيعٍ[21] ، عن النَّبىِّ ﷺ ، أنّه قال : « لا تَعْضِيَةَ[22] عَلَى أَهْلِ الْمِيرَاثِ ، إلَّا مَا حَمَلَ القَسْمُ » . قال أبو عُبيدةَ : هو أنْ يُخلِّفَ شيئًا ، إذا قُسِمَ كان فيه ضررٌ على بعضِهم ، أو عليهم جميعًا . ولأنّنا اتَّفقْنا / على أنَّ الضَّررَ مانِعٌ مِن القِسْمَةِ ، وأنَّ الضَّررَ فى حَقِّ أحدِهما مانِعٌ ، ولا يجوزُ أن يكونَ المانِعُ هو ضررَ الطالبِ ؛ لأنّه مَرْضِيٌّ به مِن جهَتِه ، فلا يجوزُ كونُه مانعًا ، كما لو تَراضَيا عليها مع ضَررِهما أو ضررِ أحدِهما ، فتعيَّنَ الضَّررُ المانِعُ فى جهةِ المطْلوبِ ، ولأنّه ضررٌ غيرُ مَرْضِيٍّ به مِن جهةِ صاحبِه ، فمنَعَ القِسْمَةَ ، كما لو اسْتضرَّا معًا . وإن طلبَ القِسْمةَ المُسْتضِرُّ بها ، كصاحبِ الثُّلثِ فى المسألةِ المَفْروضةِ ، أُجْبِرَ الآخَرُ عليها . هذا مذهبُ أبى حنيفةَ ، ومالكٍ ؛ لأنّه طلبَ[23] دَفْعَ ضَررِ الشركةِ عنه ، بأمرٍ لا ضررَ على صاحبِه فيه ، فأُجْبِرَ عليه ، كما لا ضَرَرَ فيه . يُحَقِّقُه أنَّ ضررَ الطالبِ مَرْضِيٌّ به من جِهَتِه ، فسقَطَ حُكْمُه ، والآخَرُ لا ضررَ عليه ، فصارَ كما لا ضررَ فيه . وذكرَ

49/11 ظ

---

(18) فى ب ، م : « إفراد » .

(19) فى م : « يستضر » .

(20–20) فى ا ، م : « إضاعته ماله ، فإضاعته » .

(21) قال عنه العقيلى : كذاب ، خبيث . الضعفاء الكبير 3/264 . والحديث أخرجه عن ابن حزم ، الدارقطنى فى : كتاب الأقضية والأحكام وغير ذلك . سنن الدارقطنى 4/219 . والبيهقى ، فى : باب ما لا يحتمل القسمة ، من كتاب آداب القاضى . السنن الكبرى 10/133 . وهو فى : غريب الحديث 2/7 ، والفائق 2/444 ، والنهاية ، لابن الأثير 3/256 .

(22) فى م : « تعصبة » . والإعجام غير واضح فى : الأصل ، م . والتعضية : التفريق . غريب الحديث . الموضع السابق .

(23) فى م : « سلب » .

أصحابُنا أنَّ المذهبَ أنَّه لا يُجْبَرُ المُمْتنِعُ على القِسْمَةِ[٢٤] ؛ لِنَهْي النَّبِيِّ ﷺ عن إضاعةِ المالِ ، ولأنَّ طلبَ القِسْمةِ مِن المُستضِرِّ سَفَهٌ ، فلا يجبُ إجابتُه إلى السَّفَهِ . قال الشَّرِيفُ : متى كان أحدُهما[٢٥] يَسْتضِرُّ ، لم تجبِ القِسْمَةُ . وقال أبو حنيفةَ : متى كانَ أحدُهما[٢٥] يَنْتفِعُ بها ، وَجبتْ . وقال الشَّافعيُّ : إنِ[٢٦] انْتفعَ بها الطالبُ ، وجبَتْ ، وإن اسْتَضرَّ بها الطالبُ ، فعلى وَجْهَيْن . وقال مالكٌ : تجبُ على كلِّ حالٍ . ولو كانت دارٌ بينَ ثلاثةٍ ، لأحدِهم نِصفُها ، وللآخرَيْنِ نِصفُها ، لكلِّ واحدٍ منهما رُبعُها ، فإذا قُسِمَت اسْتضرَّ كلُّ واحدٍ منهما ، ولم[٢٧] يستضِرَّ صاحبُ النِّصْفِ ، فطلَبَ صاحبُ النِّصْفِ القِسْمَةَ ، وجبَتْ إجابتُه ؛ لأنَّه يُمْكِنُ قِسْمتُها نِصفيْنِ ، فيَصِيرُ حقُّهما لهما دارًا ، وله النِّصْفُ ، فلا يستَضِرُّ أحدٌ منهما . ويَحْتَمِلُ أن لا تجبَ عليهما الإجابةُ ؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما يستضِرُّ بإفْرازِ نَصِيبِه . [٢٥] وإن طلَبا المُقاسَمةَ ، فامْتنعَ صاحبُ النِّصفِ ، أُجبرَ ؛ لأنَّه لا ضَرَرَ على واحدٍ منهم . وإن طلَبا إفْرازَ نَصيبِ كلِّ واحدٍ منهما ، أو طلبَ أحدُهما إفرازَ نصيبِه[٢٥] ، لم تَجبِ القِسْمةُ على قياسِ المذهبِ ؛ لأنَّه إضْرارٌ بالطَّالبِ وسَفَهٌ . على الوَجْهِ الذى ذكَرْناه تجِبُ القِسْمةُ ؛ لأنَّ المطلوبَ منه لا ضَرَرَ عليه . الحال / الثانى ، الذى لا يُجْبَرُ أحدُهما على القِسمةِ ، وهى ما إذا عُدِمَ أحدُ الشُّروطِ الثلاثةِ ، فلا تجوزُ القِسْمةُ إلَّا برِضاهما ، وتُسمَّى قِسْمةَ التَّراضِى ، وهى جائزةٌ مع اخْتلالِ الشُّروطِ كلِّها ؛ لأنَّها بمَنْزلةِ البَيْعِ والمُناقلَةِ ، وبيعُ ذلك جائزٌ .

١١/٥٠و

فصل : إذا كانتْ دارٌ بينَ اثنَيْنِ ، سُفْلُها وعُلْوُها ، فإذا طلَبا قَسْمَها ؛ نظرتَ ، فإن طلبَ أحدُهما قِسْمةَ السُّفْلِ والعُلْوِ بينهما ، ولا ضررَ فى ذلك ، أُجْبِرَ الآخَرُ عليه . لأنَّ[٢٨] البناءَ فى الأرضِ يَجْرِى مَجْرَى الغَرْسِ ، يتْبَعُها[٢٩] فى البَيْعِ والشُّفْعَةِ ، ثم لو طَلَبَ قِسْمةَ

---

(٢٤) فى ب ، م : « القسم » .

(٢٥ – ٢٥) سقط من : الأصل . نقل نظر .

(٢٦) فى ب : « متى » .

(٢٧) فى ب ، م : « ولا » .

(٢٨) فى م : « أن » .

(٢٩) فى م : « فيتبعها » .

أرضٍ فيها غِراسٌ، أُجْبرَ شَريكُه عليه ، كذلك البناءُ . وإن طلبَ أحدُهما جَعْلَ السُّفْلِ لأَحَدِهما[٣٠] والعُلْوِ للآخَرِ[٣١] ، ويُقْرَع بينهما ، لم يُجْبَرْ عليه الآخَرُ ؛ لثلاثةِ مَعانٍ ؛ أحدُها ، أنَّ العُلْوَ تَبَعٌ[٣٢] للسُّفْلِ ، ولهذا إذا بِيعَا ، تثْبُتُ الشُّفْعةُ فيهما ، وإذا أُفْرِدَ العُلْوُ بالبيعِ[٣٣] ، لم تَثْبُتْ فيه الشفعة ، وإذا كان تَبَعًا له ، لم يُجْعَلِ المَتْبوعُ سَهْمًا والتَّبَعُ[٣٤] سهمًا ، فيصيرُ التَّبَعُ[٣٤] أصْلًا . الثانى ، أنَّ السُّفْلَ والعُلْوَ يجْرِيانِ مَجْرَى الدَّارَيْنِ المُتلاصِقتَينِ[٣٥] ؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما يُسْكَنُ مُنْفَرِدًا[٣٦] ، ولو كانَ بينهما دارانِ ، لم يكُنْ لأحدِهما المُطالَبةُ بجَعْلِ كلِّ دارٍ نَصِيبًا ، كذا هٰهُنا . الثالث ، أنَّ صاحبَ القَرارِ يَمْلِكُ قَرارَها وهَواءَها ، فإذا جُعِلَ السُّفْلُ نَصِيبًا انْفَردَ صاحبُه بالهواءِ ، وليستْ هذه قِسْمةً عادلةً . وبهذا قال الشَّافعيُّ . وقال أبو حنيفةَ : يَقْسِمُه الحاكمُ ، يَجْعَلُ ذِراعًا من السُّفلِ بذراعَيْنِ من العُلْوِ . وقال أبو يوسفَ : ذِراعٌ بِذراعٍ . وقال محمدٌ : [٣٧]يَقْسِمُها بالقِيمةِ[٣٧] . واحْتَجُّوا بأنَّها دارٌ واحدةٌ ، فإذا قَسَمَها على ما يَراهُ جازَ ، كالتى لا عُلْوَ لها . ولَنا ، ما ذكَرْناه من المعانى الثلاثةِ ، وفيها رَدٌّ ما ذكَروه ، وما يذْكُرونه من كَيْفيَّةِ القِسْمةِ تَحكُّمٌ ، وبعضُه يَرُدُّ بعضًا . وإن طلبَ أحدُهما قِسْمَةَ العُلْوِ / وحدَه ، أو السُّفْلِ وحدَه ، لم يُجَبْ إليه ؛ لأنَّ القِسْمةَ تُرادُ للتَّمْييزِ ، ومع بقاءِ الإشاعةِ [٣٨]فى أحدِهما[٣٨] لا يَحْصُلُ التَّمْييزُ . وإن طلبَ قِسْمةَ السُّفْلِ مُنْفرِدًا ، أو العُلوِ مُنْفَرِدًا ، لم يُجَبْ إليه ؛ لأنَّه قد يَحْصُلُ لكلِّ واحدٍ منهما عُلْوُ سُفْلِ الآخَرِ ، فيَسْتضِرُّ كلُّ واحدٍ منهما ، ولا يتميَّزُ الحَقَّانِ .

١١/٥٠ظ

فصل : وإذا كان بينهما دارٌ ، أو خانٌ كبيرٌ ، فطلَبَ أحدُهما قِسْمةَ ذلك ،

---

(٣٠) فى م : « لإحداهما » .

(٣١) فى م : « للآخرين » .

(٣٢) فى ب ، م : « يتبع » .

(٣٣) سقط من : ب .

(٣٤) فى ب : « المتبع » .

(٣٥) فى ب : « المتلاصقين » .

(٣٦) فى الأصل : « مفردا » .

(٣٧-٣٧) فى الأصل : « يقسم بالقسمة » .

(٣٨-٣٨) سقط من : م .

ولا ضَرَرَ في قِسْمَتِه، أُجْبِرَ المُمْتنِعُ على القِسْمةِ، وتُفْرَدُ بعضُ المساكنِ عن بعضٍ وإن كثُرتِ المَساكنُ. وإن كان بينهما داران، أو خانان، أو أكثرُ، فطلبَ أحدُهما أن يَجْمعَ نَصِيبَه في إحْدَى الدَّارَيْن، أو أحدِ الخانَيْن، ويَجْعَلَ الباقىَ نَصِيبًا، لم يُجْبَرِ المُمْتنِعُ. وبهذا قال الشافعىُّ. وقال أبو يوسفَ، ومحمدٌ: إذا رأى الحاكمُ ذلك، فله فِعْلُه، سَواءٌ تقاربَتا أو تفرَّقَتا؛ لأنَّه أنْفَعُ وأعْدَلُ. وقال مالكٌ: إن كانَتا مُتجاوِرَتَيْن، أُجْبِرَ المُمْتنِعُ من ذلك عليه؛ لأنَّ المُتجاوِرَتَيْنِ تتقارَبُ مَنْفعتُهما، بخِلافِ المُتباعِدَتَيْن. [39]وقال أبو حنيفةَ: إنْ كانت إحْداهما حَجَزَتِ[40] الأُخرَى[41]، أُجبِرَ الممتنعُ[39]، وإلَّا فلا؛ لأنَّهما يَجْرِيان مَجْرَى الدارِ الواحدةِ. ولَنا، أنَّه نَقْلُ حَقِّه من عَيْنٍ إلى عَيْنٍ أُخرَى، فلم يُجْبَرْ عليه، كالمُتَفرِّقَتَيْن[42] على مِلْكٍ، وكما لو لم تكُنْ حَجَزَتْها[43] مع أبي حنيفةَ، وكما لو كانتا دارًا ودُكَّانًا[44] مع أبي يوسفَ ومحمدٍ، والحكمُ في الدَّكاكينِ كالحُكْمِ في الدُّورِ، وكما لو كانتْ لها عَضائدُ صغارٌ، لا يُمْكِنُ قِسْمةُ كلِّ واحدةٍ منهما[45] مُنْفَرِدةً، لم يُجْبَرِ المُمْتنِعُ من قِسْمَتِها[46] عليها.

فصل: وإن كانتْ بينهما أرضٌ واحدةٌ يُمْكِنُ قِسْمتُها، وتَتحقَّقُ[47] فيها الشروطُ التي ذكرْناها، أُجْبِرَ المُمْتنِعُ على قِسْمَتِها[46]، سَواءٌ كانت فارغةً أو ذاتَ شَجَرٍ وبناءٍ. فإن كان فيها نَخْلٌ، وكَرْمٌ، وشَجَرٌ مُخْتلِفٌ، وبناءٌ، فطلَبَ أحدُهما قِسْمَةَ كلِّ عينٍ على حِدَتِها، وطلَبَ الآخَرُ قِسْمَةَ الجميعِ بالتَّعْديلِ بالقِيمَةِ، فقال أبو الخَطَّابِ: تُقْسَمُ كلُّ عَيْنٍ على حِدَتِها، وكذلك كُلُّ / مَقْسومٍ، إذا أمْكَنَتِ التَّسْوِيَةُ بين الشَّرِيكَيْنِ في جَيِّدِه ١١/٥١ و

(٣٩ - ٣٩) سقط من: الأصل.

(٤٠) في الأصل، م، والشرح الكبير ٦/٢٢٦: «أحجزة». وفي ب: «حجرة». ولعل الصواب ما أثبتناه.

(٤١) في ب: «والأخرى».

(٤٢) في ب، م: «كالمتفرقين».

(٤٣) في ب، م: «حجة بها».

(٤٤) في الأصل: «أو دكانا».

(٤٥) في ب: «منها».

(٤٦) في ب، م: «قسمها».

(٤٧) في الأصل: «أو تتحقق».

ورَدِيئِه ، كان أَوْلَى . ونحوَ هذا قال أصْحابُ الشافعيِّ ؛ فإنَّهم قالوا : إذا أمْكَنَتِ التَّسْوِيَةُ بين الشَّرِيكَيْنِ فى جَيِّده ورَدِيئِه ، بأنْ يكونَ الجَيِّدُ فى مُقَدَّمِها والرَّدِىءُ فى مُؤَخَّرِها ، فإذا قَسمْناها صارَ لكلِّ واحدٍ من(٤٨) الجَيِّدِ والرَّدِىءِ مثلُ ما للآخرِ ، وجَبتِ القِسْمَةُ ، وأُجْبِرَ المُمْتنِعُ عليها ، وإن لم تُمْكِنِ القِسْمَةُ هكذا ، بأن تكونَ العِمارةُ أو الشجرُ والجَيِّدُ لا تُمْكِنُ قِسْمتُه وَحْدَه ، وأمْكنَ التَّعْدِيلُ بالقِيمَةِ ، عُدِّلَتْ بالقِيمةِ ، وأُجْبِرَ المُمْتنِعُ (٤٩) من القِسْمةِ (٤٩) عليها . وقال الشافعيُّ ، فى أحَدِ القَوْلَيْن : لا يُجْبَرُ المُمْتنِعُ من القِسْمةِ عليها . (٥٠) وقالوا : إذا كانتِ الأرضُ ثلاثينَ جَرِيبًا(٥١) ، قيمةُ عشرةِ أجْرِبَةٍ منها كقِيمَةِ عِشْرين(٥٢) ، لم يُجْبَرِ المُمْتنِعُ من القِسْمةِ عليها(٥٠) ؛ لتعذُّرِ التَّساوِى فى الزَّرْعِ ، ولأنَّه لو كان حَقْلان مُتجاوِران(٥٣) لم يُجْبَرِ المُمْتنعُ من القِسْمةِ ، إذا لم تُمْكِنْ إلَّا بأن يُجْعَلَ كلُّ واحدٍ منهما سَهْمًا(٥٤) ، كذا هٰهُنا . ولَنا ، أنَّه مكانٌ واحدٌ ، أمْكنَتْ قِسْمَتُه ، وتَعْديلُه ، من غيرِ رَدِّ عِوضٍ ولا ضَررٍ ، فوجَبتْ قِسْمتُه ، كالدُّورِ . ولأنَّ ما ذكَرُوه يُفْضِى إلى مَنْعِ وُجوبِ القِسْمةِ فى البَساتِينِ كلِّها(٥٥) والدُّور ؛ فإنَّه لا يُمْكِنُ تَساوِى الشَّجرِ وبناءِ الدُّورِ ومَساكِنِها إلَّا بالقِيمةِ ، ولأنَّه مكانٌ لو بِيعَ بعضُه وجَبتْ فيه الشُّفْعةُ لشَرِيكِ البائعِ ، فوجَبتْ قِسْمتُه ، كما لو أمْكنَتِ التَّسْوِيَةُ بالزَّرْعِ . وأمَّا إذا كان بُسْتانان ، لكلِّ واحدٍ منهما طريقٌ ، أو حَقْلان ، أو دَارَان ، أو دُكَّانان مُتجاوِران أو مُتَباعِدان ، فطلبَ أحدُ الشَّرِيكيْنِ قِسْمَتَه ، بجَعْلِ كلِّ واحدٍ بينهما ، لم يُجْبَرِ الآخَرُ على هذا ، سواءٌ كانا مُتساوِيَيْنِ أو مُخْتلِفَيْنِ . وهذا ظاهرُ مذهبِ الشَّافعيِّ ؛ لأنَّهما شيئان مُتَميِّزان ، لو بِيعَ أحدُهما ، لم تجِبِ الشُّفْعةُ فيه لمالكِ / الآخَرِ ، بخلافِ البُسْتانِ الواحدِ ، والأرضِ الواحدةِ وإن عظُمَتْ ، فإنَّه

١١/٥١ظ

---

(٤٨) فى م : « فى » .

(٤٩ - ٤٩) سقط من : الأصل .

(٥٠ - ٥٠) سقط من : ب . نقل نظر .

(٥١) الجريب من الأرض والطعام : مقدار معلوم . انظر تفصيله فى تاج العروس (ج ر ب) .

(٥٢) فى النسخ : « عشر » . وانظر : الشرح الكبير ٦/ ٢٢٧ .

(٥٣) كذا ، على أن « كان » بمعنى وجد . وانظر : الشرح الكبير ٦/ ٢٢٧ .

(٥٤) فى الأصل : « بينهما » .

(٥٥) سقط من : ب .

إذا بِيعَ بعضُها ، وجبَتِ الشُّفْعةُ لمالكِ البعضِ الباقى ، والشُّفْعةُ كالقِسْمةِ ؛ لأنَّ كلَّ واحِدٍ منهما يُرَادُ لإزالةِ ضَرَرِ الشَّرِكةِ ، ونُقْصانِ التَّصرُّفِ ، فما لا تَجِبُ قِسْمتُه ، لا تَجِبُ الشُّفْعَةُ فيه ، فكذلك ما لا شُفْعَةَ فيه ، لا تجِبُ قِسْمتُه ، وعكسُ هذا ما تجِبُ قِسْمتُه ، تَجِبُ فيه الشُّفْعةُ ، وما تَجِبُ الشُّفْعَةُ فيه ، تَجِبُ قِسْمتُه . ولأنَّه لو بَدَا الصَّلاحُ فى بعضِ البُسْتانِ ، كان صلاحًا لباقِيه وإن كان كبيرًا . ولم يكُنْ صَلاحًا لما جاوَرَه[٥٦] وإن كان صغيرًا .

فصل : وإذا[٥٧] كان فى الأرضِ زرْعٌ ، فطلَبَ أحدُهما قِسْمتَها دونَ الزَّرعِ ، أُجْبِرَ المُمْتنِعُ ؛ لأنَّ الزَّرْعَ فى الأرضِ كالقُماشِ فى الدَّارِ ، فلم يَمْنَعِ القِسْمةَ ، كالقُماشِ ، وسواءٌ خرَجَ الزَّرْعُ ، أو كان بَذْرًا لم يَخْرُجْ ، فإذا قَسَماها ، بَقِىَ الزَّرْعُ بينهما مُشْتَرَكًا ، كما لو باعَا الأرْضَ لغيرِهما . وإن طلبَ أحدُهما قِسْمةَ الزَّرْعِ مُنفرِدًا ، لم يُجْبَرِ الآخَرُ عليه ؛ لأنَّ القِسْمةَ لا بُدَّ فيها من تَعْديلِ المَقْسُومِ ، وتَعْدِيلُ الزَّرْعِ بالسِّهامِ لا يُمْكنُ ؛ لأنَّه يُشْتَرطُ بَقاؤُه فى الأرضِ المُشْترَكةِ . وإن طلبَ قِسْمتَها مع الزَّرْعِ ، وكان قد خَرَجَ ، جاز ، وأُجْبِرَ المُمْتنِعُ عليه ، سَواءٌ كان قَصِيلًا[٥٨] ، أو قد[٥٩] اشْتَدَّ الحَبُّ فيه ؛ لأنَّ الزَّرْعَ كالشجرِ فى الأرضِ ، والقِسمَةَ إفْرازُ[٦٠] حقٍّ ، وليست بَيْعًا . وإن قُلْنا : هى بَيْعٌ . لم يَجُزْ[٦١] إذا اشْتَدَّ الحَبُّ ؛ لأنَّه يتضمَّنُ بَيْعَ السُّنْبُلِ بعضِه ببعضٍ . ويَحْتَمِلُ الجَوازَ ؛ لأنَّ السَّنابِلَ هٰهُنا دخلَتْ تَبَعًا للأرْضِ ، فليْسَتِ المَقْصودَ ، فأشْبَهَ بَيْعَ النَّخْلةِ المُثْمِرةِ بِمِثْلِها . وقال الشافعيُّ : لا يُجْبَرُ المُمْتنِعُ مِن قِسْمَتِها مع الزَّرْعِ ؛ لأنَّ الزَّرْعَ مُودَعٌ فى الأرضِ للنَّقْلِ عنها ، فلم تجِبْ قِسْمتُه معها ، كالقُماشِ فيها . ولَنا ، أنَّه ثابتٌ فيها للنَّماءِ والنَّفْعِ ، فأشْبَهَ الغِراسَ ، وفارَقَ القُماشَ ، فإنَّه غيرُ مَتَّصِلٍ بالدَّارِ ، ولا ضررَ / عليه فى نَقْلِه . وإن كان

٥٢/١١ و

---

(٥٦) فى ب ، م : « جاوزه » .

(٥٧) فى م : « وإن » .

(٥٨) القصيل : ما يقتصل أى يؤخذ من الزرع وهو أخضر .

(٥٩) سقط من : ب ، م .

(٦٠) فى الأصل : « إقرار » .

(٦١) فى ب ، م : « يجبر » .

الزَّرْعُ بَذْرًا فى الأَرضِ ، فقال أصحابُنا : لا تجوزُ قِسْمَتُه ؛ لجَهالتِه ، وكَوْنِه لا يُمْكِنُ إفْرازُه[٦٢] . وهذا مذهبُ الشافعىِّ . ويَحْتَمِلُ الجوازَ ؛ لأنَّه يدخلُ تبعًا للأرضِ ، فلا تَضُرُّ جَهالتُه ، كأساساتِ الحِيطانِ ، وكذلك لو اشْتَرى أرْضًا فيها زَرْعٌ فاشْتَرطَه[٦٣] ، مَلَكَه بالشَّرْطِ ، وإن كان بَذْرًا مَجْهولًا .

فصل : إذا كانتْ بينهما[٦٤] أرضٌ قِيمتُها مِائةٌ ، فى أحدِ جانِبَيْها بئرٌ قِيمتُها مِائةٌ ، وفى الآخَرِ شجرةٌ قيمتُها مائةٌ ، عُدِّلَتْ بالقِيمةِ ، وجُعِلَتِ البئرُ مع نصفِ الأرضِ بينهما[٦٥] نَصيبًا ، والشجرةُ مع النِّصْفِ الآخَرِ[٦٦] نَصِيبًا . فإن كانتْ بين ثلاثةٍ أو أكثرَ ؛ نَظَرْتَ فى الأرضِ ، فإن كانتْ قِيمتُها مِائةً[٦٧] أو أقلَّ ، لم تجِبِ القِسْمةُ ؛ لأنَّها إذا كانتْ أقلَّ ، لم يُمْكِنِ التَّعْدِيلُ إلَّا بقسمةِ البئرِ والشجرةِ ، وذلك ممَّا لا تَجِبُ قِسْمتُه ، وإن كانتْ قيمتُها مِائةً[٦٧] ، فجعَلْناها سَهمًا ، والبئرَ سهمًا ، والشجرةَ سهمًا ، لم يَحْصُلْ مع البئرِ والشجرةِ شىءٌ من الأرضِ ،[٦٨] فيَصِيرُ هذا[٦٨] كقِسْمةِ الشَّجرِ وَحْدَه ، وقِسْمةُ ذلك وَحْدَه ليستْ قِسْمةَ إجْبارٍ . وإن كانتِ الأرضُ كثيرةَ[٦٩] القِيمةِ ، بحيثُ يأْخُذُ بعضُ الشُّركاءِ سِهامَهم منها ، ويَبْقَى منها شىءٌ مع البئرِ والشَّجرةِ ، وجَبَتِ القِسْمةُ ، ومِثالُه أن تكونَ قِيمةُ الأرضِ مِائتيْنِ وخَمسين ، فتُجْعَلُ[٧٠] مِائةً وخمسين سهمًا ، ويُضَمُّ إلى البئرِ ما قيمتُه خمسون ، وإلى الشجرةِ مثلُ ذلك ، فتصيرُ ثلاثةَ سِهامٍ مُتساوِيةً ، وفى كلِّ سهمٍ جُزْءٌ من أجْزاءِ الأرضِ ، فتجبُ القِسْمةُ حينئذٍ . وكذلك لو كانوا أربعةً ، وقيمةُ الأرضِ أربعَمائةٍ ، وجَبتِ القِسْمةُ ؛ لأنَّنا نَجْعَلُ ثَلاثَمائةٍ منها سَهْمَيْنِ ، ومِائةً مع البئرِ والشجرةِ سَهْمَيْن ، فتعدَّلتِ السِّهامُ .

---

(٦٢) فى الأصل : « إقراره » .

(٦٣) فى م : « فاشترطوا » .

(٦٤) سقط من : ب .

(٦٥) سقط من : م .

(٦٦) سقط من : الأصل ، ب .

(٦٧ - ٦٧) سقط من : ب . نقل نظر .

(٦٨ - ٦٨) سقط من : الأصل .

(٦٩) فى ب ، م : « كبيرة » .

(٧٠) فى م : « فيجعلها » .

ولو كانتِ الأرضُ لاثْنَينِ ، فأرادا قِسْمةَ البئرِ والشَّجرةِ دونَ الأرضِ ، لم تكنْ قِسْمةَ إجبارٍ ، وهكذا / الأرضُ ذاتُ الشَّجَرِ ، إذا اقْتُسِمَ الشجرُ دونَ الأرضِ ، لم تكُنْ قِسْمةَ إجْبارٍ . ولو اقْتَسماها بشَجرِها ، كانت قِسْمةَ إجْبارٍ ؛ لأنَّ الشجرَ يَدْخُلُ تَبَعًا للأرضِ ، فيَصِيرُ الجميعُ كالشيءِ الواحِدِ ، ولهذا تجبُ فيه الشُّفْعةُ إذا بيعَ شيءٌ من الأرضِ بشَجَرِه . وإذا قُسِمَ ذلك دونَ الأرضِ ، صارَ أصْلًا فى القِسْمةِ ، ليس بتابعٍ لشيءٍ واحِدٍ ، فيَصِيرُ كأعْيانٍ مُفْرَدةٍ من الدُّورِ والدَّكاكينِ المُتفرِّقةِ ، ولهذا لا تَجِبُ فيه الشُّفْعةُ إذا بِيعَ مُفْرَدًا . وكلُّ قِسْمةٍ غيرِ واجبةٍ ، إذا تَراضَيا بها ، فهى بَيْعٌ ، حُكْمُها حُكْمُ البَيْعِ .

١٨٨١ ــ مسألة ؛ قال : (**وَإِذَا قُسِمَ ، طُرِحَتِ السِّهَامُ ، فَيَصِيرُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مَا وَقَعَ سَهْمُهُ عَلَيْهِ ، إِلَّا أَنْ يَتَرَاضَيَا ، فَيَكُونُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مَا رَضِىَ بِهِ**)

وجملتُه أنَّ القِسْمةَ على ضَرْبَيْنِ ؛ قِسْمةُ إجْبارٍ ، وقِسمَةُ تَراضٍ . وقد ذَكَرْنا أنَّ قِسْمةَ الإجْبارِ ما أمْكَنَ التَّعْدِيلُ فيها مِن غيرِ رَدٍّ . ولا تخْلُو مِن أربعةِ أقسامٍ ؛ أحدُها ، أن تكونَ السِّهامُ مُتَساويَةً ، وقيمةُ أجْزاءِ المَقسومِ مُتَساويةً . الثانى ، أن تَكونَ السِّهامُ مُتَساويةً ، وقِيمةُ الأجْزاءِ مُخْتلِفةً . الثالث ، أن تكونَ السِّهامُ مُخْتلِفةً وقيمةُ الأجْزاءِ مُتَساوِيَةً . الرابع ، أن تكونَ السِّهامُ مُخْتلِفةً ، والقِيمةُ مُخْتلِفةً[1] . فأمَّا الأوَّلُ ، فمِثْلُ أرضٍ بين سِتَّةٍ ، لكلِّ واحِدٍ منهم[2] سُدسُها ، وقِيمةُ أجْزاءِ الأرضِ مُتَساويةٌ ، فهذه تَعْدِلُها بالمساحةِ سِتَّةَ أجزاءٍ مُتساويةٍ ؛ لأنَّه يَلْزَمُ من تَعْدِيلِها بالمساحةِ تَعْدِيلُها بالقِيمةِ ، لتَساوِى أجْزائِها فى القِيمةِ ، ثم يُقْرَعُ بينهم ، وكيفما أُقْرِعَ بينهم جازَ ، فى ظاهِرِ كلامِ أحمدَ ؛ فإنَّه قال فى روايةِ أبى داودَ : إن شاءَ رِقاعًا ، وإن شاءَ خَواتِيمَ ، يُطْرَحُ ذلك فى حِجْرِ مَن لم يَحْضُرْ ، ويكونُ لكلِّ واحِدٍ خاتَمٌ مُعَيَّنٌ ، ثم يقالُ : أخْرِجْ خاتَمًا على هذا السَّهْمِ . فمَن خَرَجَ خاتَمُهُ فهو له ، وعلى هذا ، لو أُقْرِعَ بالحَصا أو غيرِه جازَ . واخْتارَ أصحابُنا فى القُرْعةِ أن يَكْتُبَ رِقاعًا مُتَساوِيَةً / بعددِ السِّهامِ ، وهو هٰهُنا مُخَيَّرٌ بين أن يُخْرِجَ الأسْماءَ على السِّهامِ ، وبين

٥٢/١١ ظ

٥٣/١١ و

(١) لم يرد فى : الأصل .

(٢) فى م : « منهما » .

إخراجِ السِّهامِ على الأسْماءِ ، فإن أخْرَجَ الأسماءَ على السِّهامِ ، كتبَ فى كلِّ رُقْعةٍ اسمَ كلِّ[3] واحدٍ من الشُّركاءِ ، وتُتْرَكُ فى بَنادِقِ طِينٍ أو شَمْعٍ مُتَساوِيةِ القَدْرِ والوَزْنِ ، ويُتْرَكُ فى حِجْرِ مَن لم يَحْضُرِ القِسْمَةَ ، ويُقالُ له : أخْرِجْ بُندقةً على هذا السَّهمِ . فإذا أخْرَجَها كان ذلك السَّهمُ لمَن خرجَ اسمُه فى البُنْدُقةِ ، ثم يُخْرِجُ أُخْرَى على سهمٍ آخرَ ، كذلك حتى يَبْقَى الأخيرُ ، فيتَعيَّنُ لمَن بَقِىَ . وإن اخْتارَ إخْراجَ السِّهامِ على الأسْماءِ ، كتبَ فى الرِّقاعِ أسْماءَ السِّهامِ ، فيكْتُبُ فى رُقْعةٍ الأوَّلَ ممَّا يَلِى جِهَةَ كذا ، وفى أُخْرَى الثانىَ ، حتى يكْتُبَ السِّتَّةَ ، ثم يُخْرِجُ الرُّقْعةَ على واحدٍ بعَيْنِه ، فيكونُ له السَّهْمُ الذى فى الرُّقْعةِ . ويَفعلُ ذلك حتى يَبْقَى الأخيرُ ، فيتَعيَّنُ لمن بَقِىَ . وذكرَ أبو بكرٍ ، أنَّ البَنادِقَ تُجْعَلُ طِينًا ، وتُطْرَحُ فى ماءٍ ، ويُعَيَّنُ واحدٌ ، فأىُّ البَنادقِ انْحَلَّ الطِّينُ عنها ، وخرَجتْ رُقْعتُها[4] على الماءِ ، فهى له ، وكذلك الثَّانى والثالثُ وما بعدَه ، فإنْ خرَجَ اثْنانِ معًا[5] أُعيدَ الإقْراعُ . والأَوْلَى[6] أوْلَى وأسْهَلُ . القسم الثانى ، أن تكونَ السِّهامُ مُتَّفِقةً والقِيمةُ مُختلِفةً ، فإنَّ الأرضَ تُعَدَّلُ بالقِيمةِ ، وتُجْعَلُ سِتَّةَ أسْهُمٍ مُتساوِيةِ القِيمةِ . ويُفْعَلُ فى إخْراجِ السِّهامِ مِثْلُ الذى قبلَه سواءً ، لا فَرْقَ بينهما إلَّا أنَّ التَّعْدِيلَ ثَمَّ بالسِّهامِ ، وهٰهُنا بالقِيمَةِ . القسم الثالث ، أن تكونَ القيمةُ مُتَساويةً والسِّهامُ مُخْتلفةً ؛ مثل أرضٍ بينَ ثلاثةٍ ، لأحدِهم نِصْفُها ، وللآخرِ ثُلثُها ، وللآخرِ سُدسُها ، وأجزاؤُها مُتَساويةُ القِيَمِ[7] ، فإنَّها تُجْعَلُ سِهامًا بقَدْرِ أقلِّها ، وهو السُّدسُ ، فتُجْعَلُ سِتَّةَ أسْهُمٍ ، وتُعَدَّلُ بالأجْزاءِ ، ويَكْتُبُ ثلاثَ رِقاعٍ بأسْمائهم ، ويُخْرِجُ رُقْعةً على السَّهْمِ الأوَّلِ ، فإن خرَجتْ لصاحبِ السُّدسِ ، أخذَه / ، ثم يُخْرِجُ أُخْرَى على الثانى ، فإن خرَجتْ[8] لصاحبِ الثُّلثِ ، أخذَ الثانىَ والثالثَ ، وكانتِ الثَّلاثةُ الباقيةُ لصاحبِ النِّصفِ بغيرِ قُرْعَةٍ ، وإن خرَجتِ القُرْعةُ الثانيةُ لصاحبِ النِّصْفِ ، أخذَ الثانىَ والثالثَ والرابعَ ، وكان الخامسُ والسادسُ لصاحبِ

١١/٥٣ظ

---

(٣) فى ب زيادة : « كل » .

(٤) فى ب : « برقعتها » .

(٥) سقط من : ب ، م .

(٦) فى م : « والأول » .

(٧) فى م : « القيمة » .

(٨) سقط من : م .

الثُّلثِ ، وإن خرَجتِ القُرْعةُ الأُولَى لصاحبِ النِّصْفِ ، أخذَ الثّلاثةَ الأُوَلَ ، وتَخْرُجُ الثانيةُ على الرَّابعِ ، فإن خَرَجتْ لصاحبِ الثُّلثِ ، أخذَه والذى يَلِيه ، وكان السادسُ لصاحبِ السُّدسِ ، فإن خرَجتِ الثانيةُ لصاحبِ السُّدسِ ، أخذَه ، وأخذَ الآخَرُ الخامسَ والسَّادسَ ، وإن خرَجتِ الأُولَى لصاحبِ الثُّلثِ ، أخذَ الأوَّلَ والثانىَ ، ثم يُخْرجُ الثانيةَ على الثالثِ ، فإن خَرَجتْ لصاحبِ النِّصْفِ ، أخذَ الثالثَ والرابعَ والخامسَ ، وأخذَ الآخِرُ السَّادسَ ، وإن خرَجتِ الثانيةُ لصاحبِ السُّدسِ ، أخذَه ، وأخذَ صاحبُ النِّصْفِ ما بَقِىَ . وقيلَ : تُكْتَبُ سِتُّ رِقاعٍ ، باسمِ صاحبِ النِّصْفِ ثلاثٌ ، وباسْمِ صاحبِ الثُّلثِ اثْنتان ، وباسْمِ صاحبِ السُّدسِ واحدةٌ . وهذا لا فائدةَ فيه ؛ فإنَّ المقْصودَ خُروجُ اسْمِ صاحبِ النِّصْفِ ، وإذا كَتَبَ ثلاثَ رِقاعٍ حصلَ المَقْصودُ فأغْنَى . ولا يَصحُّ أن يَكْتُبَ رِقاعًا بأسْماءِ السِّهامِ ، ويُخْرِجَها على أسْماءِ المُلَّاكِ ؛ لأنَّه إذا أَخْرَجَ واحدةً فيها السَّهْمُ الثانى لصاحبِ السُّدسِ ، ثم أخْرَجَ أُخْرَى لصاحبِ النِّصْفِ أو الثُّلثِ فيهما السَّهْمُ الأوَّلُ ، احْتاجَ أن يأْخُذَ نَصِيبَه مُتفرِّقًا ، فيَتضرَّرُ بذلك . القَسم الرابع ، إذا اخْتَلفتِ السِّهامُ والقِيمةُ ، فإنَّ القاسمَ يُعَدِّلُ السِّهامَ بالقِيمةِ ، ويَجْعلُها سِتَّةَ أسْهُمٍ مُتساويةَ القِيَمِ ، ثم يُخْرِجُ الرِّقاعَ فيها الأسْماءُ على السِّهامِ ، كما ذكَرْنا فى القسمِ الثالثِ سواءً ، لا فَضْلَ بينهما ، إلَّا أنَّ التَّعْدِيلَ هٰهُنا بالقِيَمِ ، وفى التى قبلَها بالمِساحةِ . وأمَّا الضَّرْبُ الثانى ، وهى قِسْمةُ التَّراضِى التى فيها رَدٌّ ، ولا يُمْكنُ تَعْدِيلُ السِّهامِ إلَّا أن يُجْعَلَ / مع بعضِها عِوَضٌ ، فهذه لا إجْبارَ فيها ؛ لأنَّها مُعاوَضةٌ ، ولا يُجْبَرُ على المُعاوضةِ ، وكذلك سائرُ ما لا تجبُ قِسْمتُه ، كالدَّارَيْنِ تُجْعَلُ كلُّ واحدةٍ منهما سَهْمًا ، وما يَدْخلُ الضَّررُ عليهما بقِسْمتِه ، وأشْباهِ هذا ، وقد ذكَرْنا منه صُوَرًا فيما تقدَّمَ . إذا ثبتَ هذا ، فإنَّ قِسْمةَ الإجْبارِ تَلْزَمُ بإخْراجِ القُرْعةِ ؛ لأنَّ قُرْعةَ قاسمِ الحاكمِ بمَنْزِلةِ حُكْمِه ، فيَلْزَمُ بإخْراجِها كلُزُومِ حُكْمِ الحاكمِ . وأمَّا قِسْمةُ التَّراضِى ، ففيها وَجْهان ؛ أحدُهما ، تلزمُه أيضًا ، كقِسْمةِ الإجْبارِ ؛ لأنَّ القاسمَ كالحاكمِ ، وقُرْعتَه كحُكْمِه . والثانى ، لا تَلْزَمُ ؛ لأنَّها بَيْعٌ ، والبيعُ (٩) لا يَلْزَمُ إلَّا (٩) بالتَّراضِى ، لا بالقُرْعةِ ، وإنَّما القُرْعةُ هٰهُنا لتَعْريفِ (١٠) البائعِ من

١١/٥٤ و

(٩ - ٩) فى م : « يلزم » .

(١٠) فى م : « لتعرف » .

الْمُشْتَرِى ، فأمَّا إن تَراضَيا على أنْ يأخُذَ كلُّ واحِدٍ منهما واحدًا من السَّهْمَيْنِ بغيرِ قُرْعةٍ ، فإنَّه يجوزُ ؛ لأنَّ الحقَّ لهما ، ولا يَخْرُجُ عنهما ، وكذلك لو خَيَّرَ أحدُهما صاحبَه فاخْتارَ ، ويَلْزَمُ هٰهُنا بالتَّراضِى وتَفَرُّقِهما ، كما يَلْزَمُ البيعُ .

فصل : ويجوزُ للشَّريكَيْنِ أن يَقْتسِما بأنْفُسِهما ، وأن يأْتِيَا الحاكمَ لِيَنْصِبَ بينهما قاسِمًا يَقْسِمُ لهما ، وأن يَنْصِبا قاسِمًا يَقْسِمُ لهما ، فإن نصَبَ الحاكمُ قاسِمًا لهما ، فمِن شَرْطِه العَدالةُ ، ومعرفةُ الحسابِ[11] والقِسْمةِ ، لِيُوصِلَ إلى كلِّ ذى حقٍّ حقَّه . وهذا قولُ الشافعىِّ ، إلَّا أنَّه يَشْترِطُ كونَه[12] حُرًّا . وإن نصَبا قاسِمًا بينهما ، فكان على صِفَةِ قاسِمِ الحاكِمِ فى العَدالةِ والمَعْرفةِ ، فهو كقاسِمِ الحاكِمِ ، فى لُزومِ قِسْمتِه بالقُرْعةِ ، وإن كان كافِرًا ، أو فاسقًا ، أو غيرَ عارِفٍ بالقِسْمةِ ، لم تَلْزَمْ قِسْمتُه إلَّا بتراضِيهِما بها ، ويكونُ وُجودُه كعدمِه ، فيما يَرْجِعُ إلى لُزومِ القِسْمةِ . ويُجْزِئُ قاسمٌ واحدٌ فيما لا يَحْتاجُ إلى تَقْويمٍ ، فإن احْتاجَ القَسْمُ إلى التَّقويمِ[13] ، احتاجَ إلى قاسِمَيْنِ ؛ / لأنَّه يَحْتاجُ إلى أن يكونَ المُقَوِّمُ اثْنَيْنِ ، ولا يَكْفِى فى التَّقويمِ واحدٌ . فمتى نصَبا قاسِمًا أو نَصَبَه الحاكمُ ، وكانت الشُّروطُ فيه مُتَحقِّقةً ، لزِمَتِ القِسْمةُ بقُرْعتِه . وإن اخْتَلَّ فيه بعضُ الشُّروطِ ، لم تَلْزَمِ القِسْمةُ إلَّا بتَراضِيهما ؛ لأنَّ وُجودَه وعَدَمَه واحدٌ . وإن قَسَما بأنْفُسِهما ، وأقْرَعا ، لم تَلْزَمِ[14] القِسمةُ إلَّا بتَراضِيهما بعدَ القُرْعةِ ؛ لأنَّه لا حاكمَ بينهما ، ولا مَن يَقُومُ مَقامَه .

١١/٥٤ظ

فصل : وعلى الإمامِ أن يَرْزُقَ القاسِمَ مِن بيتِ المالِ ؛ لأنَّ هذا مِن المصالحِ ، وقد رُوِىَ أنَّ عَلِيًّا ، رَضِىَ اللهُ عنه ، اتَّخذَ قاسِمًا ، وجَعَلَ له رِزْقًا من بيتِ المالِ[15] . فإن لم يَرْزُقْه الإمامُ ، قال الحاكمُ للمُتقاسِمَيْنِ[16] : ادْفعا إلى القاسِمِ أُجْرَةً لِيَقْسِمَ بينَكما . فإن

---

(١١) فى م زيادة : « والقيمة » .

(١٢) فى الأصل : « أن يكون » .

(١٣) فى الأصل : « تقويم » .

(١٤) فى ب ، م : « تلزمه » .

(١٥) انظر : ما أخرجه البيهقى ، فى : باب ما جاء فى أجر القسام ، من كتاب آداب القاضى . السنن الكبرى ١٠/١٣٢ ، ١٣٣ .

(١٦) لم يرد فى : الأصل .

اسْتأْجرَه كلُّ واحدٍ منهما بأجْرٍ مَعْلومٍ ليَقْسِمَ نَصيبَه ، جازَ ، وإن اسْتأْجَرُوه جميعًا إجارةً واحدةً ليَقْسِمَ بينهم الدارَ بأجْرٍ واحدٍ معلومٍ ، لَزِمَ كلَّ واحدٍ منهم مِن الأجْرِ بقَدْرِ نَصِيبِه مِن المَقْسومِ . وبهذا قالَ الشّافعىُّ . وقال أبو حنيفةَ : يكونُ عليهم على عَدَدِ رُءوسِهم ؛ لأنَّ عملَه فى نَصِيبِ أحدِهما كعَملِه فى نَصيبِ الآخَرِ ، سواءٌ تَساوتْ سِهامُهم أو اخْتلَفتْ ، فإنَّ[17] الأجرَ بينهم سواءٌ . ولَنا ، أنَّ أجرَ القِسْمةِ يتعلَّقُ بالمِلكِ ، فكان بينهم على قَدْرِ الأمْلاكِ ، كنَفقةِ العَبْدِ ، وما ذكَرَهُ[18] لا يَصِحُّ ؛ لأنَّ العملَ فى أكْبَرِ النَّصيبَيْنِ أكثرُ ، ألا تَرَى أنَّ المَقْسُومَ لو كان مَكِيلًا أو مَوزونًا ، كان كَيلُ الكَثيرِ أكْثرَ عملًا مِن كَيلِ القَليلِ ، وكذلك الوزنُ والزَّرْعُ ، وعلى أنَّه يَبْطُلُ بالحافِظِ ، فإنَّ حِفْظَ القليلِ والكثيرِ سَواءٌ ، ويَخْتلِفُ أجْرُه باخْتلافِ المالِ .

فصل : وأُجْرةُ القِسْمةِ بينَهما وإن كان أحدُهما الطَّالبَ لها . وبهذا قال أبو يوسفَ ، ومحمدٌ ، والشافعىُّ . وقال أبو حنيفةَ : هى على الطَّالبِ للقِسْمةِ ؛ لأنَّها حَقٌّ له . ولَنا ، أنَّ الأُجْرةَ تَجبُ بإفْرازِ الأنْصِباءِ ، وهم فيها سَواءٌ ، فكانتِ الأُجْرةُ عليهما / ، كما لو تَراضَوا عليها . ١١/٥٥و

فصل : وإذا ادَّعَى أحدُ المُتقاسِمَيْن غلطًا فى القِسمةِ ، وأنَّه أُعْطِىَ دونَ حَقِّه ؛ نَظَرْتَ ، فإن كانتْ قِسْمتُه تَلْزَمُ بالقُرْعةِ ، ولا تَقِفُ على تَراضِيهما ، فالقولُ قولُ المُدَّعَى عليه مع يَمِينِه ، ولا تُقْبَلُ دَعْوَى المُدَّعِى إلَّا ببَيِّنةٍ عادلةٍ ، فإن أقامَ شاهِدَيْنِ عَدْلَيْنِ ، نُقِضَتِ القِسْمةُ وأُعِيدتْ ، وإن لم تكُنْ بَيِّنةٌ ، وطلبَ يَمِينَ شَرِيكِه أنَّه لا فَضْلَ معه ، أُحْلِفَ له . وإنَّما قدَّمْنا قولَ المُدَّعَى عليه ؛ لأنَّ الظَّاهِرَ صِحَّةُ القِسْمةِ ، وأداءُ الأمانةِ فيها . وإن كانت ممَّا لا تَلْزَمُ إلَّا بالتَّراضِى ، كالذى قَسماه بأنْفُسِهما ونَحْوِها[19] ، لم تُسْمَعْ دَعْوَى مَنِ ادَّعَى الغَلَطَ . هكذا قالَ أصحابُنا . وهو مذهبُ الشَّافعىِّ ؛ لأنَّه قد رَضِىَ بذلك ، ورِضاهُ بالزِّيادةِ فى نَصِيبِ شريكِه يَلْزَمُه والصَّحِيحُ عندى أنَّ هذه كالتى قبلَها ، وأنَّه متى أقامَ البَيِّنةَ بالغَلَطِ ، نُقِضَتِ القِسْمةُ ؛ لأنَّ ما ادَّعاهُ مُحْتَمِلٌ ، ثَبَتَ ببَيِّنةٍ عادلةٍ ،

---

(١٧) فى ب ، م : « فكان » .

(١٨) فى م : « ذكروه » .

(١٩) فى ب ، م : « ونحوه » .

فأشْبَهَ ما لو أشْهَدَ[20] على نفسِه بقَبْضِ الثَّمَنِ أو المُسْلَمِ فيه ، ثم ادَّعَى غَلَطًا فى كَيْلِه أو وَزْنِه . وقولُهم : إنَّ حقَّه مِن الزِّيادةِ سَقَطَ برِضاهُ. لا يَصِحُّ ؛ فإنَّه إنَّما يَسْقُطُ مع عِلْمِه ، أمَّا إذا ظَنَّ أنَّه أُعْطِىَ حقَّه فرَضِىَ بِناءً على هذا ، ثم بانَ له الغَلَطُ ، فلا يَسْقُطُ به حَقُّه ، كالثَّمنِ والمُسْلَمِ فيه ، فإنَّه لو قَبَضَ المُسْلَمَ فيه بناءً على أنَّه عَشرةُ مَكايِيلَ ، راضِيًا بذلك ، ثم ثَبَتَ أنَّه ثمانيةٌ ، أو ادَّعَى المُسْلِمُ إليه أنَّه غَلِطَ ، فأعْطاه اثْنَىْ عشرَ ، وثبتَ ذلك ببَيِّنَةٍ ، لم يَسْقُطْ حَقُّ واحدٍ منهما بالرِّضَى به[21] ، ولا يَمْتَنِعُ[22] سَماعُ دَعْواهُ وبَيِّنَتِه ، ولأنَّ المُدَّعَى عليه فى مَسْألتِنا لو أقَرَّ بالغَلَطِ ، لنُقِضَتِ القِسْمةُ ، ولو سقَطَ حَقُّ المُدَّعِى بالرِّضَى ، لَما نُقِضَتِ القِسْمةُ بإقْرارِه ، كما لو وَهَبَه الزَّائدَ ، وقد ذكرَ أصحابُنا وغيرُهم فى مَن باعَ دارًا على أنَّها عَشرةُ أذْرُعٍ ، فبانَتْ تِسعةً أو أحدَ عشرَ ، أنَّ البَيْعَ باطلٌ فى أحدِ الوَجْهَين ، وفى الآخَرِ ، تكونُ الزِّيادةُ للبائعِ ، والنَّقْصُ عليه . والبَيْعُ إنَّما يَلْزَمُ بالتَّراضِى ، فلو كان / التَّراضِى يُسْقِطُ حَقَّه مِن الزِّيادةِ ، لَسَقَطَ حقُّ البائعِ من الزِّيادةِ ، وحَقُّ المُشْترِى من النَّقْصِ . واللهُ أعلمُ . ولأنَّ مَن رَضِىَ بشيءٍ بناءً على ظَنٍّ تَبَيَّنَ خِلافُه ، لم يَسْقُطْ به حَقُّه ، كما لو اقْتَسما شيئًا ، وتَراضَيا به[23] ، ثم بانَ نَصِيبُ أحدِهما مُسْتَحَقًّا . فإن قيل : فلِمَ لا تُعْطِى المظْلومَ حقَّه فى هاتَيْن المسألتَيْن ، ولا تَنْقُضُ القِسْمةَ ، كما لو تبيَّنَ الغَلَطُ فى الثَّمنِ ، أو المُسْلَم فيه . قُلْنا : لأنَّ الغَلطَ هٰهُنا فى نفسِ القِسْمةِ ، بتَفْويتِ شَرْطٍ من شُروطِها ، وهو تَعْدِيلُ السِّهامِ ، فتَبْطُلُ لفَواتِ شَرْطِها ، وفى المُسْلَم[24] والثَّمنِ الغَلَطُ فى القَبْضِ دونَ العَقْدِ ، فإنَّ العقدَ قد تمَّ بشُروطِه ، فلا يُؤثِّرُ الغَلَطُ فى قَبْضِ عِوَضِه فى صِحَّتِه ، بخِلافِ مَسْألتِنا .

١١/٥٥ظ

فصل : إذا اقْتسمَ[25] الشَّرِيكان شيئًا ، فبانَ بعضُه مُسْتَحَقًّا ؛ نظَرْتَ ، فإن كان

---

(٢٠) فى ب ، م : « شهد » .

(٢١) سقط من : م .

(٢٢) فى م : « يمنع » .

(٢٣) سقط من : ب .

(٢٤) فى ب : « السلم » .

(٢٥) فى الأصل : « قسم » .

مُعَيَّنًا فى نَصيبِ أحدِهما ، بطَلَتِ القِسْمةُ . وبهذا قال الشَّافعىُّ . وقال أبو حنيفةَ : لا تَبْطُلُ ، بل يُخَيَّرُ مَن ظهرَ المُسْتَحَقُّ فى نصيبِه بينَ الفَسْخِ والرُّجوعِ بما بَقِىَ من حقِّه ، كما لو وجدَ عَيْبًا فيما أخذَه . ولَنا ، أنَّها قِسْمةٌ لم تُعدَّلْ فيها السِّهامُ ، فكانت باطلةً ، كما لو فعَلا ذلك مع عِلْمِهما بالحالِ . وأمَّا إذا بانَ نصيبُ أحدِهما مَعِيبًا ، فيَحْتَمِلُ أن تُمْنَعَ المسألةُ ، فنقولُ ببُطْلانِ القِسْمةِ ؛ لعَدَمِ التَّعْديلِ بالقِيمةِ ، ويَحْتَمِلُ أن يُفرَّقَ بينهما ، فإنَّ العَيْبَ لا يُمْكِنُ التَّحرُّزُ منه ، فلم يُؤَثِّرْ فى البُطْلانِ ، كالبَيْعِ . وإن كان المُسْتَحَقُّ فى نَصِيبِهما على السَّواءِ ، لم تَبْطُلِ القِسْمةُ ؛ لأنَّ ما يَبْقَى لكلِّ واحدٍ منهما بعدَ المُسْتَحَقِّ قَدْرُ حَقِّه ، ولأنَّ القِسْمةَ إفْرازُ حقِّ أحدِهما مِن الآخرِ ، وقد أفْرزَ كلُّ واحدٍ منهما حَقَّه ، إلَّا أن يكونَ ضَرَرُ المُسْتَحَقِّ فى نَصِيبِ أحدِهما أكثرَ ، مثل أن يَسُدَّ طريقَه ، أو مَجْرَى مائِه ، أو ضَوْئِه ، أو نحوِ هذا ، فتَبْطُلُ القِسْمةُ ؛ لأنَّ هذا يَمْنَعُ التَّعْديلَ . وإن كان المُسْتَحَقُّ فى نَصيبِ أحدِهما أكثرَ مِن الآخرِ ، بَطَلَتْ ؛ لما ذكرْناه . وإن كان / المُسْتَحَقُّ مُشاعًا فى نَصِيبِهما[٢٦] ، بطَلَتِ القِسْمةُ ؛ لأنَّ الثالثَ[٢٧] شريكُهما وقد اقْتَسَما من غيرِ حُضورِه ولا إذْنِه ، فأشْبَهَ ما لو كانَ لهما شريكٌ يَعْلمانِه ، فاقْتَسَما دُونَه . وإن كانا يَعْلمانِ المُسْتَحَقَّ حالَ القِسمةِ ، أو أحدُهما ، فالحُكْمُ فيها كما لو لم يَعْلَماهُ ، على ما ذكرْنا من التَّفْصيلِ فيه . واللهُ أعلمُ . ١١/٥٦و

فصل : وإذا ظهرَ فى نَصيبِ أحدِهما عَيْبٌ لم يَعْلَمْه قبلَ القِسْمةِ ، فله فَسْخُ القِسْمةِ أو الرُّجوعُ بأَرْشِ العَيْبِ ؛ لأنَّه نَقْصٌ فى نَصِيبِه ، فملَكَ ذلك ، كالمُشْترِى . ويَحْتَمِلُ أن تَبْطُلَ القِسْمةُ ؛ لأنَّ التَّعْديلَ فيها شرطٌ ، ولم يُوجَدْ ، بخلافِ البَيْعِ .

فصل : وإذا اقْتسَما دارَيْنِ ، فأخذَ كلُّ واحدٍ منهما دارًا ، وبَنَى فيها ، أو اقْتسَما أرْضَيْنِ ، فبَنَى أحدُهما فى نَصِيبِه أو غرسَ ، ثم اسْتُحِقَّ نَصِيبُه ، ونُقِضَ بِناؤُه ، وقُلِعَ[٢٨]

---

(٢٦) فى الأصل ، ا : « نصفيهما » .

(٢٧) فى م : « الثلث » .

(٢٨) فى الأصل : « وقطع » .

غَرْسُه ، فإنَّه يَرجعُ على شَريكِه بنصْفِ البِناءِ والغَرْسِ . ذكرَه الشَّريفُ [29]أبو جَعْفرٍ[29] ، وحَكاه أبو الخَطَّابِ عن القاضى . وقال أبو يوسفَ ، ومحمدُ بنُ الحَسنِ : ليس له الرُّجوعُ عليه بشيءٍ[30] ؛ لأنَّه بنَى وغَرَسَ باخْتيارِ نَفْسِه ، فلم يَرْجِعْ بنَقْصِ ذلك على غيرِه ، كما لو بَنَى فى مِلْكِ نفسِه . ولَنا، أنَّ هذه القِسْمةَ بمَنْزِلةِ البَيْعِ ؛ فإنَّ الدَّارَيْنِ لا يُقسَمانِ قِسْمةَ إجْبارٍ على أن تكونَ كلُّ واحدةٍ منهما نَصِيبًا ، وإنَّما يُقْسَمان كذلك بالتَّراضِى ، فتكونُ جاريةً مَجْرَى البَيْعِ ، ولو باعَه الدارَ جميعَها ، ثم بانَتْ مُسْتَحَقَّةً ، رجَعَ عليه بالبناءِ كلِّه ، فإذا باعَه نِصْفَها ، رجعَ عليه بنِصْفِه ، وكذلك يُخَرَّجُ فى كلِّ قِسْمةٍ جاريةٍ مَجْرَى البَيعِ ، وهى قسمةُ التَّراضِى ، كالذى[31] فيه ردُّ عِوضٍ ، وما لا يُجْبَرُ على قسْمتِه لضَرَرٍ فيه ، ونحوِ ذلك . فأمَّا قِسْمةُ الإِجْبارِ ، إذا ظهرَ نَصِيبُ أحدِهما مُسْتَحَقًّا بعدَ البناءِ والغَرْسِ فيه ، فنُقِضَ البناءُ ، وقُلِعَ الغَرْسُ ، فإن قُلْنا : القِسْمةُ بَيْعٌ . فالحكمُ/ فيها كذلك ، وإن قُلْنا : ليستْ بيعًا . لم يَرْجِعْ ؛ لأن شَرِيكَه لم يُغْرِه ، ولم يَنْتَقِلْ[32] إليه من جهتِه بَيْعٌ ، وإنَّما أفْرَزَ حَقَّه من حَقِّه ، فلم يَضْمَنْ له ما غَرِمَ فيه . هذا الذى يَقْتَضِيه قولُ أصحابِنا .

٥٦/١١ ظ

فصل : وإذا اقْتَسمَ الوَرَثةُ تَرِكةَ الميِّتِ ، ثم بانَ عليه دَيْنٌ لا وفاءَ له إلَّا ممَّا اقْتسَمُوه ، لم تَبْطُلِ القِسْمةُ ؛ لأنَّ تَعلُّقَ الدَّينِ بالتَّرِكةِ لا يَمْنَعُ صِحَّةَ التَّصرُّفِ فيها ، لأنَّه تَعلَّقَ بها بغيرِ رِضاهم ، فأشْبَهَ تَعلُّقَ دَيْنِ الجنايةِ برَقَبةِ الجانِى ، ويُفارِقُ الرَّهنَ ؛ لأنَّ الحقَّ تعلَّقَ[33] به برِضَى مالكِه واختيارِه . فعلى هذا يُقالُ للوَرَثةِ : إن شِئْتُمْ وَفَّيْتُمُ الدَّينَ والقِسْمةُ بحالِها ، وإن أبَيْتُم[34] نُقِضَتِ القِسْمةُ وبِيعَتِ التَّرِكةُ فى الدَّينِ . فإن أجابَ أحدُهم ، وامْتنعَ الآخرُ ، بِيعَ نَصِيبُ المُمْتنِعِ وحدَه ، وبَقِىَ نَصيبُ المُجيبِ بحالِه . وإن كانتْ[35] ثَمَّ وَصِيَّةٌ

(٢٩ – ٢٩) لم يرد فى : الأصل .

(٣٠) سقط من : الأصل .

(٣١) فى م : « الذى » .

(٣٢) فى ب ، م : « ينقل » .

(٣٣) فى ب ، م : « يتعلق » .

(٣٤) فى ب ، م : « شئتم » .

(٣٥) فى ب ، م : « كان » .

بجُزْءٍ من المَقْسومِ ، فالحكمُ فيه كما لو[٣٦] ظهرَ مُسْتَحَقًّا ، على ما مَرَّ مِن التَّفصيلِ فيه ؛ لأنَّه يُسْتَحقُّ أخْذُه . وإن كانتِ الوَصيَّةُ بمالٍ غيرِ مُعَيَّنٍ ، مثل أنْ يُوصِىَ بمِائةِ دينارٍ ، فحُكمُها حُكمُ الدَّينِ ، على ما بَيَّنَّا .

فصل : وإذا طلبَ أحدُ الشَّريكيْنِ من الآخرِ المُهايأةَ مِن غيرِ قِسْمةٍ ، إمَّا فى الأجْزاءِ بأن يَجْعَلَ لأحدِهما بعضَ الدَّار يَسْكنُها ، أو بعضَ الحَقْلِ يزْرعُه ، ويَسْكنَ الآخَرُ ، ويَزْرعَ فى الباقى[٣٧] ، أو يَسكنَ أحدُهما ، ويَزرعَ سنةً ، ويَسكنَ الآخَرُ ، ويَزرعَ سنةً أُخرَى ، لم يُجْبَرِ المُمْتنِعُ منهما . وبهذا قال الشَّافعىُّ . وقال أبو حنيفةَ ، ومالكٌ : يُجْبَرُ ؛ لأنَّ فى الامْتِناعِ منه ضَررًا ، فيَنْتَفِى بقولِه عليه السلامُ : « لَا ضَرَرَ وَلَا إضْرَارَ[٣٨] » . ووافقَنا أبو حنيفةَ فى العَبيدِ خاصَّةً ، على أنَّه لا يُجْبَرُ على المُهايأةِ . ولَنا ، أنَّ المُهايأةَ مُعاوَضةٌ ، فلا يُجْبَرُ عليها كالبَيْعِ ، ولأنَّ حقَّ كلِّ واحدٍ من[٣٩] المَنْفَعةِ عاجلٌ ، فلا يجوزُ تأْخيرُه بغيرِ رِضاه ، كالدَّيْنِ ، وكما فى العَبيدِ[٤٠] عندَ أبى حنيفةَ ، ويُخالِفُ قِسْمةَ الأصْلِ ، فإنَّه إفْرازُ النَّصيبيْنِ[٤٠] ، / وتَمْييزُ أحدِ الحَقَّيْنِ . إذا ثَبَتَ هذا ، فإنَّهما إن[٤١] اتَّفقا على المُهايأةِ ، جازَ ؛ لأنَّ الحقَّ لهما ، فجازَ فيه ما تَراضَيا عليه ، كقِسْمةِ التَّراضِى ، ولا يَلْزَمُ ، بل متى رجَعَ أحدُهما عنها ، انْتَقضَتِ المُهايأةُ . ولو طَلَبَ أحدُهما القِسْمةَ ، كان له ذلك ، وانْتَقضَتِ المُهايأةُ . ووافقَ أبو حنيفةَ وأصحابُه فى انْتِقاضِها بطَلَبِ القِسْمةِ . وقال مالكٌ : تَلْزَمُ المُهايأةُ ؛ لأنَّه يُجْبَرُ عليها عندَه ، فلزِمَتْ ، كقِسْمةِ الأصلِ . ولَنا ، أنَّه بذَلَ مَنافعَ ليأْخُذَ مَنافِعَ مِن غيرِ إجارةٍ ، فلم يَلْزَمْ ، كما لو أعارَه شيئًا ليُعِيرَه شيئًا آخَرَ إذا احْتاجَ إليه ، وفارَقَ القِسْمةَ ، فإنَّها إفْرازُ[٤٢] حَقٍّ ، على ما ذكَرْناه .

٥٧/١١ و

(٣٦) سقط من : م .

(٣٧) فى الأصل : « الثانى » .

(٣٨) فى م : « ضرار » . وتقدم تخريجه ، فى : ١٤٠/٤ .

(٣٩) فى ب ، م : « فى » .

(٤٠ - ٤٠) سقط من : الأصل .

(٤١) فى م : « إذا » .

(٤٢) فى الأصل : « إقرار » .

فصل : قالَ أحمدُ ، فى قومٍ اقْتسَمُوا دارًا ، وحصَلَ لبعضِهِم فيها زيادةُ أذْرُعٍ ، ولبعضِهِم نُقْصانٌ ، ثم باعوا الدَّارَ جُملةً واحدةً : قُسِمَتِ الدَّارُ بينهم على قَدْرِ الأذْرُعِ . يَعنى أنَّ الثَّمنَ يُقْسَمُ بينهم على قَدْرِ مِلْكِهم فيها ، وهذا محمولٌ على أنَّ زيادةَ أحدِهما فى الأذْرُعِ كزيادةِ[43] مِلْكِه فيها . مثل أن يكونَ لأحدِهما الخُمسانِ ، فيَحصُلَ له أربعون ذِراعًا ، وللآخرِ ثَلاثةُ أخْماسٍ ، فيَحْصُلَ له ستُّون ، فإنَّ الثَّمنَ يُقْسَمُ بينهما أخْماسًا على قَدْرِ مِلْكِهما فى الدَّارِ ، [44]فأمَّا إن[44] كانتْ زيادةُ الأذْرُعِ لرداءَةِ ما أخذَه صاحبُها ، مثل دارٍ تكونُ[45] بينَهما نِصْفَيْن ، فأخَذَ أحدُهما بنَصيبِه من جَيِّدِها أربعينَ ذِراعًا ، وأخذَ الآخَرُ مِن رَدِيئِها ستِّينَ ذِراعًا ، فلا يَنْبَغى أن يُقْسَمَ الثمنُ على قَدْرِ الأذْرُعِ ، بل يُقْسَمُ بينَهما نِصْفَيْن ؛ لأنَّ السِّتِّينَ هٰهُنا مَعْدولةٌ بالأربعينَ ، فكذلك يُعْدَلُ بها[46] فى الثَّمنِ . واللهُ أعلمُ . وقال أحمدُ ، فى قومٍ اقْتسَمُوا دارًا كانت أربعةَ سُطُوحٍ ، يَجْرِى عليها الماءُ ، فلمَّا اقْتسَمُوا أرادَ أحدُهم مَنْعَ جَرَيانِ ماءِ الآخرِ عليه ، وقال : هذا شىءٌ قد صارَ لى . قال : إن كان بينَهما شَرْطٌ أنَّه يَرُدُّ الماءَ ، فله ذلك ، فإن لم يُشْتَرَطْ ، فليس له مَنْعُه . ووَجهُه أنَّهم اقْتسَموا الدارَ وأطْلَقوا ، فاقْتَضَى ذلك أن يَمْلِكَ / كلُّ واحدٍ حِصَّتَه بحُقوقِها ، وكما لو اشْتَراها بحُقوقِها ، ومن حقِّها جَرَيانُ مائِها فى ماءٍ كان يَجْرِى إليه مُعْتادًا له ، وهو على سَطْحِ المانِعِ ، فلهذا اسْتَحقَّه حالةَ الإطْلاقِ ، فإن تَشارَطا على رَدِّه ، فالشَّرْطُ أمْلَكُ ، والمؤمنونَ على شُروطِهم . وقال أبو الخَطَّابِ : إذا اقْتَسَما دارًا ، فحصَلتِ[47] الطريقُ فى نصيبِ أحدِهما ، وكان لنَصيبِ الآخرِ مَنْفَذٌ يَتطرَّقُ منه ، وإلَّا بطَلَتِ القِسْمةُ ؛ وذلك لأنَّ القِسْمةَ تَقْتضِى التَّعْديلَ ، والنَّصيبُ الذى لا طَرِيقَ له لا قِيمةَ له إلَّا قيمةً قليلةً ، فلا يَحْصُلُ التَّعْديلُ ، ولأنَّ مِن شَرْطِ الإجْبارِ على القِسْمةِ ، أن يكونَ ما يأْخذُه كلُّ واحدٍ منهما يُمْكِنُ الانْتِفاعُ به ، وهذا لا يَنْتفِعُ به آخِذُه ، فإن كان قد أخَذَه راضِيًا به ، عالِمًا بأنَّه لا طريقَ له ،

١١/٥٧ ظ

---

(٤٣) فى الأصل : « لزيادة » .

(٤٤ - ٤٤) فى ب ، م : « فإن » .

(٤٥) سقط من : ب ، م .

(٤٦) فى الأصل ، ا : « فيها » .

(٤٧) فى ب ، م : « فحصل » .

جازَ ؛ لأنَّ قِسْمةَ التَّراضِى بَيْعٌ ، وشراؤُه على هذا الوَجْهِ جائزٌ ، وقِياسُ المسألةِ التى قبلَ هذه ، أنَّ الطريقَ تَبْقَى بحالِها فى نصيبِ الآخَرِ ، ما لم يَشْتَرِطْ صَرْفَها عنه ، كمَجْرَى الماءِ . واللهُ أعلمُ .

فصل : قال : وللأبِ والوَصِىِّ قِسْمةُ مالِ الصَّغيرِ مع شَرِيكِه ؛ لأنَّ القِسْمةَ إمَّا إفْرازُ[48] حَقٍّ ، أو بَيْعٌ ، وكلاهما جائزٌ لهما ، ولأنَّ فى القِسْمةِ مَصلحةً للصَّبِىِّ ، فجازتْ ، كالشِّراءِ له ، ويَجوزُ لهما قِسْمةُ التَّراضِى مِن غيرِ زيادةٍ فى العِوَضِ ؛ لأنَّ فيه دَفْعًا لضَرَرِ الشَّرِكةِ ، فأشْبَهَ ما لو باعَه لضَرَرِ الحاجةِ إلى قَضاءِ الدَّيْنِ ، أو الحاجةِ إلى النَّفقةِ .

فصل : ولا تصِحُّ وِلايةُ القضاءِ إلَّا بتَوْلِيَةِ الإمامِ ، أو مَن فَوَّضَ الإمامُ إليه ذلك[49] ، فإن كان مَن ولَّاه ليس بعَدْلٍ ، فهل تَصِحُّ وِلايتُه ؟ على وَجْهَيْن . ويَلْزَمُ الإمامَ أن يَختارَ للقضاءِ بينَ المُسلمينَ أفْضَلَ مَن يَقْدِرُ عليه لهم . والألفاظُ التى تَنْعَقِدُ بها الوِلايةُ تَنْقسِمُ إلى صَريحٍ وكِنايةٍ ، الصَّريحةُ سَبعةُ ألفاظٍ ؛ وهى[49] : قد وَلَّيْتُكَ الحُكْمَ ، وقلَّدتُكَ ، واسْتَنَبْتُكَ ، واسْتَخْلَفْتُكَ ، ورَدَدْتُ إليكَ الحُكْمَ ، وفَوَّضْتُ إليك ، وجَعَلْتُ إليكَ . فإذا وُجِدَ أحدُ هذه الألفاظِ مِنَ المُوَلِّى ، وجَوابُها منَ المُوَلَّى بالقَبولِ ، / انْعقدَتِ الوِلايةُ . وأمَّا الكِنايةُ ، فهى أربعةُ ألفاظٍ : قد اعْتَمَدْتُ عليكَ ، وعَوَّلْتُ عليكَ ، ووَكَلْتُ إليك ، وأسْنَدْتُ إليكَ . فلا تَنْعَقِدُ الوِلايةُ بها حتى تَقْتَرِنَ بها قَرِينةٌ ، نحو قولِه : فاحكُمْ فيما وَكَلْتُ إليك ، وانْظُرْ فيما أسْنَدْتُ إليك ، وتَوَلَّ ما عَوَّلْتُ فيه[50] عليكَ . وإذا صَحَّتِ الوِلايةُ ، وكانتْ عامَّةً ، اسْتَفاد بها النَّظَرَ فى عَشَرةِ أشياءَ : فَصْلُ الخُصوماتِ بينَ المُتنازِعِينَ ، واسْتِيفاءُ الحَقِّ ممَّن ثَبَتَ عليه ، ودَفْعُه إلى مُسْتَحِقِّه ، والنَّظَرُ فى أموالِ اليَتامَى والمَجانينِ ، والحَجْرُ على مَن يَرَى الحَجْرَ عليه لِسَفهٍ[51] أو فَلَسٍ ، والنَّظَرُ فى الوُقوفِ ، فى عملِه فى حِفْظِ أُصولِها ، وإجْراءِ فُرُوعِها على ما شَرَطَه الواقِفُ ، وتَزْوِيجُ الأَيامَى اللَّاتِى لا أَوْلِياءَ لَهُنَّ ، وإقامةُ الحُدودِ ، والنَّظَرُ فى مَصالحِ المُسلمينَ ، فى عملِه بكَفِّ الأَذَى عن طُرُقاتِ

١١/٥٨ و

---

(٤٨) فى الأصل : « إقرار » .

(٤٩) سقط من : الأصل .

(٥٠) سقط من : ب .

(٥١) فى الأصل : « بسفه » .

الْمُسْلمينَ ، وأَفْنِيَتِهم ، وتَصفُّحُ حالِ شُهودِه وأُمَنائه ، والاسْتِبْدالُ بمَن ثَبَتَ جَرْحُه منهم ، والإمامةُ فى صَلاةِ الجُمعةِ والعيدِ . وفى جِبايةِ الْخَراجِ ، وأخذِ الصَّدقةِ وَجْهان .

فصل :[٥٢] ويُوصِى الوُكَلاءَ والأَعْوانَ[٥٣] على بابِه بتَقْوَى اللهِ تعالى ، والرِّفقِ بالخُصومِ ، وقلَّةِ الطَّمَعِ ، ويَجْتهِدُ أن لا[٥٤] يكونوا إلَّا[٥٤] شُيوخًا أو كُهولًا مِن أهلِ الدِّينِ والصِّيانةِ والعِفَّةِ .

فصل : قالَ ابنُ المُنْذِرِ : يُكْرَه للقاضى أنْ يُفتِىَ فى الأَحْكامِ . كان شُرَيْحٌ يقولُ : أنا أَقْضِى ولا أُفْتِى . وأمَّا الفُتْيَا فى الطَّهارةِ وسائرِ ما لا يُحْكَمُ فى مثلِه ، فلا بَأْسَ بالفُتْيَا فيه[٥٥] .

---

(٥٢) فى ب ، زيادة : « قال » .

(٥٣) فى ب ، م : « والأعيان » .

(٥٤) سقط من : ب ، م .

(٥٥) جاء بعد هذا فى م : باب الحضانة . ولم يرد فى سائر المخطوطات ، وقد تقدم ما فيه فى : باب من أحق بكفالة الطفل ، فى ١١/٤١٢ – ٤٣٣ . وبعد البحث تبين أن هذا الباب فى م منقول من الشرح الكبير ٥/٢٣٢ – ٢٤١ . فراجعه

كتاب الشّهادات

والأصلُ فيها[1] الكتابُ والسُّنَّةُ والإجماعُ والعِبْرةُ ؛ أمَّا الكتاب ، فقولُ الله تعالى : ﴿ وَٱسْتَشْهِدُواْ شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ ﴾[2] . وقال تعالى : ﴿ وَأَشْهِدُواْ ذَوَىْ عَدْلٍ مِّنكُمْ ﴾[3] . ﴿ وَأَشْهِدُوٓاْ إِذَا تَبَايَعْتُمْ ﴾[2] . وأمَّا السُّنَّةُ ، فما رَوَى / وائلُ بنُ حُجْرٍ ، قال : جاءَ رجلٌ مِن حَضْرَمَوْتَ ، ورجلٌ مِن كِنْدَة ، إلى النَّبىِّ ﷺ ، فقالَ الحَضْرَمِىُّ : يا رسولَ الله ، إنَّ هذا غَلَبَنِى على أرضٍ لى . فقال الكِنْدِىُّ : هى أرضى ، وفى يَدِى ، وليس له فيها حَقٌّ . فقال النَّبىُّ ﷺ للحَضْرَمِىِّ : « أَلَكَ بَيِّنَةٌ ؟ » . قال : لا . قال : « فَلَكَ يَمِينُهُ » . قال : يا رسولَ الله ، الرجلُ فاجرٌ لا يُبالِى على ما حَلَفَ عليه ، وليس يَتورَّعُ مِن شىءٍ . قال : « لَيْسَ لَكَ مِنْهُ إلَّا ذَلِكَ » . قال : فانْطَلَقَ الرجلُ لِيَحْلِفَ له ، فقال رسولُ الله ﷺ لمَّا أدْبَر : « لَئِنْ حَلَفَ عَلَى مَالِهِ لِيَأْكُلَهُ ظُلْمًا ، لَيَلْقَيَنَّ اللهَ وَهُوَ عَنْهُ مُعْرِضٌ » . قال التِّرْمِذِىُّ[4] : هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ . ورَوَى محمدُ بنُ عُبَيْدِ الله العَرْزَمِىُّ[5] ، عن عمرِو بنِ شُعَيبٍ ، عن أبيه ، عن جَدِّه ، أنَّ النَّبىَّ ﷺ قال : « الْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدَّعِى ، وَالْيَمِينُ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ »[6] . قال التِّرْمِذِىُّ : هذا حديثٌ فى إسنادِه مَقالٌ ، والعَرْزَمِىُّ يُضعَّفُ فى الحديثِ من قِبَلِ حِفْظِه ، ضعَّفَه ابنُ المُباركِ وغيرُه ، إلَّا أنَّ أهلَ العلمِ أجْمَعوا على هذا . قال التِّرْمِذِىُّ : والعَمَلُ على هذا عندَ أهلِ العلمِ مِن أصْحابِ النَّبىِّ ﷺ

١١/٥٨ ظ

---

(١) فى ب ، م : « فى الشهادات » .

(٢) سورة البقرة ٢٨٢ .

(٣) سورة الطلاق ٢ .

(٤) تقدم تخريجه ، فى : ١٣/٤٤٤ .

(٥) فى م : « العزرمى » .

(٦) تقدم تخريجه ، فى : ٦/٥٨٧ . وانظر : ٦/٥٢٥ ، ١٠/٥٣٠ .

وغيرِهم . ولأنَّ الحاجةَ داعيةٌ إلى الشَّهادةِ لحُصولِ التَّجاحُدِ بين الناسِ ، فوجبَ الرُّجوعُ إليها . قال شُرَيْحٌ : القَضاءُ جَمْرٌ ، فنَحِّهِ عنكَ بعُودَيْنِ[7] . يعنى الشَّاهدَيْنِ . وإنَّما الخصْمُ داءٌ ، والشُّهودُ شِفاءٌ ، فأفْرِغِ الشِّفاءَ على الدَّاءِ[7] .

فصل : وتحمُّلُ الشَّهادةِ وأداؤُها فَرْضٌ على الكِفايةِ ؛ لقولِ اللهِ تعالى : ﴿ وَلَا يَأْبَ ٱلشُّهَدَآءُ إِذَا مَا دُعُواْ ﴾[8] . وقال تعالى : ﴿ وَلَا تَكْتُمُواْ ٱلشَّهَـٰدَةَ وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُۥٓ ءَاثِمٌ قَلْبُهُۥ ﴾[9] . وإنَّما خصَّ القلبَ بالإثمِ ؛ لأنَّه مَوْضِعُ العِلْمِ بها ، ولأنَّ الشَّهادةَ أمانةٌ ، فلزِمَ أداؤُها ، كسائرِ الأماناتِ . إذا ثَبَتَ هذا ، فإن دُعِيَ إلى تَحمُّلِ شهادةٍ فى نِكاحٍ أو دَيْنٍ أو غيرِه ، لَزِمَتْه الإجابةُ ، وإن كانتْ عندَه شَهادةٌ فدُعِىَ إلى أدائِها ، لَزِمه ذلك ، فإن قامَ بالفَرْضِ فى التَّحمُّلِ أو الأداءِ اثنان ، سَقَطَ عن الجميعِ ، وإن امْتَنعَ الكُلُّ أثِمُوا ، وإنَّما / يأْثَمُ المُمْتنِعُ إذا لم يكُنْ عليه ضَرَرٌ ، وكانتْ شَهادتُه تَنْفَعُ ، فإن كان عليه ضَرَرٌ فى التَّحمُّلِ أو الأداءِ ، أو كان ممَّن لا تُقْبَلُ شهادتُه ، أو يَحْتاجُ إلى التَّبذُّلِ فى التَّزْكِيَةِ ونحوِها ، لم يَلْزَمْه ؛ لقولِ اللهِ تعالى : ﴿ وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ ﴾[8] . وقولِ النَّبىِّ ﷺ : « لَا ضَرَرَ وَلَا إِضْرَارَ »[10] . ولأنَّه لا يَلْزَمُه أن يَضُرَّ نفسَه لِيَنْتَفِعَ[11] غيرُه . وإذا كانَ ممَّن لا تُقْبَلُ شهادتُه ، لم يجِبْ عليه ؛ لأنَّ مَقْصودَ الشَّهادةِ لا يحْصُلُ منه . وهل يأْثَمُ بالامْتِناعِ إذا وُجِدَ غيرُه ممَّن يقومُ مَقامَه ؟ فيه وَجْهان ؛ أحدُهما ، يأْثَمُ ؛ لأنَّه قد تعيَّنَ بدُعائِه ، ولأنَّه مَنْهِىٌّ عن الامْتناعِ بقولِه : ﴿ وَلَا يَأْبَ ٱلشُّهَدَآءُ إِذَا مَا دُعُواْ ﴾ . والثانى ، لا يأْثَمُ ؛ لأنَّ غيرَه يقومُ مَقامَه ، فلا[12] يَتعيَّنُ فى حقِّه ، كما لو لم يُدْعَ إليها . فأمَّا قولُ اللهِ تعالى : ﴿ وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ ﴾ . فقد رُوِىَ[13] بالفَتْحِ والرَّفْعِ ، فمَن رفَعَ فهو خبرٌ ، معناه النَّهْىُ ،

(7) انظر : أخبار القضاة ، لوكيع 2/289 .

(8) سورة البقرة 282 .

(9) سورة البقرة 283 .

(10) فى م : « ضرار » . وتقدم تخريجه ، فى : 4/140 .

(11) فى ب ، م : « لنفع » .

(12) فى ب ، م : « فلم » .

(13) فى م : « قرئ » .

[14] ويَحْتمِلُ مَعْنَيَيْنِ ؛ أحدُهما ، أن يكونَ الكاتبُ فاعلًا[14] ؛ أى لا يَضُرَّ الكاتبُ والشَّهيدُ مَن يَدعوه ، بأنْ لا يُجيبَ ، أو يَكْتُبَ ما لم يُسْتَكْتَبْ ، أو يَشْهَدَ ما لم[15] يُستَشْهَدْ به . والثانى ، أن يكونَ « يُضارّ » فِعْلَ ما لم يُسَمَّ فاعلُه ، فيكونُ مَعناه ومَعنَى الفتحِ واحدًا ؛ أى لا يُضَرُّ الكاتِبُ والشَّهيدُ بأن[16] يُقطَعا عن شُغْلِهما بالكِتابةِ والشَّهادةِ ، ويُمْنَعا حاجتَهما . واشْتِقاقُ الشَّهادةِ مِن المُشاهدةِ ؛ لأنَّ الشاهدَ يُخبِرُ عمَّا يُشاهِدُه . وقيل : لأنَّ الشَّاهدَ بخَبَرِه يجْعَلُ[17] الحاكمَ كالمُشاهِدِ للمَشْهودِ عليه ، وتُسَمَّى بَيِّنَةً ؛ لأنَّها تُبَيِّنُ ما الْتبسَ ، وتَكشِفُ الحقَّ فيما اخْتُلِفَ فيه .

١٨٨٢ ـ مسألة ؛ قال : (وَلَا يُقْبَلُ فِى الزِّنَى إِلَّا أَرْبَعَةُ رِجَالٍ عُدُولٍ أَحْرَارٍ مُسْلِمِينَ)

أجْمعَ المُسلمونَ على أنه لا يُقْبَلُ فى[1] الزِّنَى أقلُّ مِن أربعةِ شُهودٍ . وقد نَصَّ اللهُ تعالى عليه بقولِه سبحانه : ﴿ لَّوْلَا جَآءُو عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا۟ بِٱلشُّهَدَآءِ فَأُو۟لَٰٓئِكَ عِندَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْكَٰذِبُونَ ﴾[2] . فى آيٍ سِوَاها . وقد رُوِىَ عن النَّبِىِّ ﷺ ، أنَّه[3] قال : « أَرْبَعَةً ، وَإِلَّا حَدٌّ فِى ظَهْرِكَ »[4] فى أخْبارٍ سِوَى هذا . وأجْمَعوا على أنَّه[3] يُشْتَرطُ كونُهم مُسلمينَ ، عُدولًا ، ظاهِرًا وباطِنًا ، وسَواءٌ كان المشهودُ عليه مُسلِمًا أو ذِمِّيًّا . /وجُمهورُ العُلماءِ على أنَّه يُشْتَرطُ أن يكونوا رِجالًا أحْرارًا ، فلا تُقبلُ[5] شهادةُ النِّساءِ ولا العَبيدِ .[6] وبه يقولُ مالكٌ ، والشَّافعىُّ ، وأصْحابُ الرَّأْىِ . وشَذَّ أبو ثَوْرٍ ، فقال : تُقْبَلُ فيه شهادةُ العَبيدِ[6] .

١١/٥٩ ظ

(١٤ – ١٤) سقط من : الأصل .

(١٥) فى ب : « بما » .

(١٦) فى ب : « أن » .

(١٧) فى ب ، م : « جعل » .

(١) سقط من : ب ، م .

(٢) سورة النور ١٣ .

(٣ – ٣) سقط من : الأصل . نقل نظر .

(٤) تقدم تخريجه ، فى : ٣٧٣/٨ .

(٥) فى ب زيادة : « فيه » .

(٦ – ٦) سقط من : ب . نقل نظر .

وحُكِىَ عن عَطاءٍ ، وحمَّادٍ ، أنَّهما قالا : تَجوزُ شهادةُ ثلاثةِ رجالٍ وامرأتيْنِ ؛ لأنَّه نَقَصَ واحدٌ مِن عَدَدِ الرِّجالِ ، فقامَ مَقامَه امْرأتان ، كالأمْوالِ . ولَنا ، ظاهرُ الآيةِ ، وأنَّ العبْدَ مُخْتلَفٌ فى شهادتِه فى المالِ ، فكان ذلك شُبْهَةً فى الحَدِّ ؛ لأنَّه بالشُّبُهاتِ[7] يَنْدَرِئُ ، ولا يَصِحُّ[8] قياسُ هذا على الأموالِ ؛ لخِفَّةِ حُكمِها ، وشِدَّةِ الحاجةِ إلى إثْباتِها ، لكَثْرةِ وُقوعِها ، والاحْتياطِ فى حِفْظِها ، ولهذا زِيدَ فى عَدَدِ شُهودِ الزِّنَى على شُهودِ المالِ .

فصل : وفى الإقْرارِ بالزِّنَى روايتان ، ذكرَهما أبو بكرٍ . وللشافعىِّ فيه قَوْلان ؛ أحدُهما ، يَثْبُتُ بشاهِدَيْنِ ؛ قِياسًا على سائرِ الأقاريرِ . والثانى ، لا يَثْبُتُ إلَّا بأرْبعةٍ ؛ لأنَّه مُوجِبٌ لحَدِّ الزِّنَى ، أشْبَهَ فِعْلَه .

١٨٨٣ ـ مسألة ؛ قال : (وَلَا يُقْبَلُ فِيمَا سِوَى الْأَمْوَالِ ، مِمَّا يَطَّلِعُ عَلَيْهِ الرِّجَالُ ، أَقَلُّ مِنْ رَجُلَيْنِ)

وهذا القِسمُ نَوْعان ؛ أحدُهما ، العُقوباتُ ، وهى الحُدودُ والقِصاصُ ، فلا يُقبَلُ فيه إلَّا شَهادةُ رَجُلين ، إلَّا ما رُوِىَ عن[1] عَطاءٍ ، وحَمَّادٍ ، أنَّهما قالا : يُقْبَلُ فيه رجلٌ وامرأتان ؛ قِياسًا على الشَّهادةِ فى الأمْوالِ . ولَنا ، أنَّ هذا ممَّا يُحْتاطُ لِدَرْئِه وإسْقاطِه ، ولهذا يَنْدَرِئُ بالشُّبُهاتِ ، ولا تَدْعُو الحاجةُ إلى إثْباتِه ، وفى شَهادةِ النِّساءِ شُبْهَةٌ ، بدليلِ قولِه تعالى : ﴿ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا الْأُخْرَى ﴾[2] . وأنَّه لا تُقْبَلُ شَهادَتُهنَّ وإن كَثُرْنَ ، ما لم يَكُنْ مَعَهُنَّ رجلٌ ، فوجَبَ أن لا تُقْبَلَ شهادتُهُنَّ فيه . ولا يَصِحُّ قياسُ هذا على المالِ ، لما ذكَرْنا من الفَرْقِ . وبهذا الذى ذكَرْنا قال سعيدُ بنُ المُسَيَّبِ ، والشَّعْبىُّ ، والنَّخَعىُّ ، وحَمَّادٌ ، والزُّهْرِىُّ ، ورَبيعةُ ، ومَالكٌ ، والشَّافعىُّ ، وأبو عُبَيْدٍ ، وأبو ثَوْرٍ ،

---

(٧) سقط من : الأصل ، ب .

(٨) فى ب ، م : « يصلح » .

(١) فى م : « على » .

(٢) سورة البقرة ٢٨٢ .

وأصْحابُ الرَّأْىِ . واتَّفقَ هؤلاء وغيرُهم على أنَّها تَثْبُتُ بشهادةِ رَجُلَيْنِ ، ما خَلَا الزِّنَى ، إلَّا الحسنَ ؛ فإنَّه قال : الشَّهادةُ على القتلِ ، كالشَّهادةِ / على الزِّنَى ؛ لأنَّه يتعلَّقُ به ٦٠/١١و إتْلافُ النَّفْسِ ، فأشْبَهَ الزِّنَى . ولَنا ، أنَّه أحدُ نَوْعَىِ القِصاصِ ، فأشْبَهَ القِصاصَ فى الطَّرَفِ ، وما ذكَرَه مِن الوَصْفِ لا أثَرَ له ، فإن الزِّنَى المُوجِبَ للحدِّ لا يَثْبُتُ إلَّا بأربعةٍ ، ولأنَّ حدَّ الزِّنَى حقٌّ للهِ تعالى يُقْبَلُ الرُّجوعُ عن الإقْرارِ به . ويُعْتَبَرُ فى شُهداءِ هذا النَّوْعِ من الحُرِّيَّةِ والذُّكورِيَّةِ والإسْلامِ والعَدالةِ ، ما يُعْتَبَرُ فى شُهَداءِ الزِّنَى ، على ما سنَذْكُرُه ، إن شاء اللهُ تعالى . الثانى ، ما ليس بعُقوبةٍ كالنِّكاحِ ، والرَّجْعةِ ، والطَّلاقِ ، والعَتاقِ ، والإيلاءِ ، والظِّهارِ ، والنَّسبِ ، والتَّوكيلِ ، والوَصيَّةِ إليه ، والوَلاءِ ، والكِتابةِ ، وأشْباهِ هذا . فقال القاضى : المُعَوَّلُ[3] عليه فى المذهبِ ، أنَّ هذا لا يَثْبُتُ إلَّا بشاهِدَيْنِ ذكَرَيْنِ ، ولا تُقْبَلُ فيه شهادةُ النِّساءِ بحالٍ . وقد نَصَّ أحمدُ ، فى روايةِ الجماعةِ ، على أنَّه لا تجوزُ شَهادةُ النِّساءِ فى النِّكاحِ والطَّلاقِ . وقد نُقلَ عن أحمدَ ، فى الوَكالةِ : إن كانتْ بمُطالَبةِ دَيْنٍ - يعنى تُقْبَلُ فيه شَهادةُ رجلٍ وامرأتَيْنِ - فأمَّا غيرُ ذلك فلا . ووجهُ ذلك ؛ أنَّ الوَكالةَ فى اقْتضاءِ الدَّينِ يُقْصَدُ منها المالُ ، فيُقْبَلُ فيها شهادةُ رجلٍ وامرأتَيْن ، كالحَوالَةِ . قال القاضى : فيُخرَّجُ مِن هذا ، أنَّ النِّكاحَ وحُقوقَه ، مِن الرَّجعةِ وشِبهِها ، لا تُقْبَلُ فيها شهادةُ النِّساءِ ، روايةً واحدةً ، وما عَداه يُخرَّجُ على روايتَيْنِ . وقال أبو الخَطَّابِ : يُخرَّجُ فى النِّكاحِ والعَتاقِ أيضًا رِوايتان ؛ إحداهما ، لا تُقبلُ فيه إلَّا شَهادةُ رجليْنِ . وهو قولُ النَّخَعىِّ ، والزُّهْرِىِّ ، ومالكٍ ، وأهلِ المدينةِ ، والشَّافعىِّ . وهو قولُ سعيدِ بنِ المُسيَّبِ ، والحسنِ ، وربيعةَ ، فى الطَّلاقِ . والثانية ، تُقْبَلُ فيه شهادةُ رَجُلَيْنِ وامرأتَيْنِ . رُوِىَ ذلك عن جابرِ بنِ زيدٍ ، وإياسِ ابنِ مُعاويةَ ، والشَّعْبىِّ ، والثَّوْرِىِّ ، وإسْحاقَ ، وأصحابِ الرَّأْىِ . ورُوِىَ ذلك فى النِّكاحِ عن عَطاءٍ . واحْتجُّوا بأنَّه لا يَسْقُطُ بالشُّبْهةِ ، فيثْبُتُ برجلٍ وامرأتَيْنِ ، كالمالِ . ولَنا ، أنَّه ليس بمالٍ ، ولا يُقْصَدُ[4] منه المالُ ، ويَطَّلِعُ عليه الرِّجالُ ، فلم يكُنْ للنِّساءِ فى

---

(٣) فى ب : « المعمول » .

(٤) فى ب ، م : « المقصود » .

١١/٦٠ظ شَهادتِه مَدْخَلٌ ، كالحُدودِ والقِصاصِ . وما ذكروه لا يَصِحُّ ؛ فإنَّ الشُّبهةَ لا مَدْخَلَ /لها في النِّكاحِ ، وإن تُصُوِّرَ بأن تَكونَ المرأةُ مُرْتابةً بالحَملِ ، لم يَصِحَّ النِّكاحُ .

فصل : وقد نُقِلَ عن أحمدَ ، رَضِيَ اللهُ عنه ، في الإعْسارِ ما يَدُلُّ على أنَّه لا يَثْبُتُ إلَّا بثلاثةٍ ؛ لحديثِ قَبيصةَ بنِ المُخارِقِ : « حَتَّى يَشْهَدَ ثَلَاثَةٌ مِنْ ذَوِى الحِجَا مِنْ قَوْمِهِ ، لَقَدْ أَصَابَتْ فُلَانًا فَاقَةٌ »[٥] . قال أحمدُ : هكذا جاءَ الحديثُ . فظاهِرُ هذا أنَّه أخذَ به . ورُوِىَ عنه ، أنَّه لا يُقْبَلُ قولُه[٦] إنَّه وصِيٌّ ، حتى يَشْهدَ له رجلانِ ، أو رجلٌ عَدْلٌ . فظاهِرُ[٦] هذا أنَّه يُقْبَلُ في الوَصِيَّةِ شهادةُ رجلٍ واحدٍ . وقال في الرجلِ يُوصِي ولا يَحْضُرُه إلَّا النِّساءُ . قال : أُجيزُ شهادةَ النِّساءِ ، فظاهِرُ هذا أنَّه أثْبَتَ الوَصِيَّةَ بشَهادةِ النِّساءِ على الانْفِرادِ ، إذا لم يحْضُرْه الرِّجالُ . قال القاضي : والمذهبُ أنَّ هذا كلَّه لا يَثْبُتُ إلَّا بشاهِدَيْنِ ، وحديثُ قَبيصةَ في حِلِّ المسألةِ ، لا في الإعْسارِ .

فصل : ولا يَثْبُتُ شيءٌ من هٰذين النَّوعيْنِ بشاهِدٍ ويَمينِ المُدَّعِي ؛ لأنَّه إذا لم يَثْبُتْ بشَهادةِ رجلٍ وامرأتيْنِ ، فلِئلَّا يَثْبُتَ بشَهادةِ واحدٍ ويَمينٍ أوْلَى . قال أحمدُ ، ومالكٌ ، في الشَّاهدِ واليَمينِ : إنَّما يكونُ ذلك في الأمْوالِ خاصَّةً ، لا يَقَعُ في حَدٍّ ، ولا نِكاحٍ ، ولا طَلاقٍ ، ولا عَتَاقةٍ ، ولا سَرِقةٍ ، ولا قَتلٍ . وقد قال الْخِرَقِيُّ : إذا ادَّعَى العَبْدُ أنَّ سيِّدَه أعْتَقَه ، وأتَى بشاهِدٍ ، حلَفَ مع شاهِدِه ، وصارَ حُرًّا . ونصَّ عليه أحمدُ . وقال في شريكيْنِ في عبدٍ ، ادَّعَى كلُّ واحدٍ منهما أنَّ شريكَه أعْتَقَ حقَّه منه ، وكانا مُعْسِرَيْنِ عَدْلَيْنِ : فلِلْعَبْدِ أن يحْلِفَ مع كلِّ واحدٍ منهما ويَصيرَ حُرًّا ، أو يَحْلِفَ مع أحدِهما ويَصيرَ نِصفُه حُرًّا . فيُخرَّجُ مثلُ هذا في الكِتابةِ ، والوَلاءِ ، والوَصِيَّةِ ، والوَديعةِ ، والوَكالةِ ، فيكونُ في الجميعِ روايتان ، ما خَلا العُقوباتِ البَدنيَّةَ ، والنِّكاحَ ، وحقوقَه ، فإنَّها لا تثْبُتُ بشاهِدٍ ويَمينٍ ، قولًا واحدًا . قال القاضي : المَعْمولُ عليه في جميعِ ما ذكَرْناه ، أنَّه لا يَثْبُتُ إلَّا بشاهِدَيْنِ . وهو قولُ الشَّافعيِّ . ورَوَى الدَّارَقُطْنيُّ[٧] ، بإسْنادِه عن أبي سَلَمةَ ، عن أبي

---

(٥) تقدم تخريجه ، في : ١١٩/٤ .

(٦) سقط من : الأصل .

(٧) لم نجده عند الدارقطني ، في سننه ، وعزاه السيوطي إلى أبي نعيم ، وابن منده في المعرفة ، والديلمي . الجامع الكبير ١٠٥/١ .

هُرَيْرَةَ ، أنَّ النَّبِىَّ ﷺ قال : « اسْتَشَرْتُ جِبْرِيلَ فى القَضَاءِ بِالْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ ، فَأَشَارَ عَلَىَّ فِى الْأَمْوَالِ ، لا تَعْدُو[8] ذَلِكَ » . وقال عمرُو بنُ دينارٍ ، عن ابنِ عباسٍ ، عن النَّبِىِّ ﷺ ، أنَّه قَضَى بالشَّاهِدِ واليمينِ ؟ / قال : نعم فى الأموالِ . وتفسيرُ الرَّاوِى أوْلَى مِن تفسيرِ غيرِه . رواه الإمامُ أحمدُ ، وغيرُه[9] ، بإسْنادِهم .

٦١/١١و

١٨٨٤ ـ مسألة ؛ قال : (وَلَا يُقْبَلُ فِى الْأَمْوَالِ أَقَلُّ مِنْ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ ، وَرَجُلٍ عَدْلٍ مَعَ يَمِينِ الطَّالِبِ)

وجملةُ ذلك ، أنَّ المالَ كالقَرْضِ ، والغَصْبِ ، والدُّيونِ كلِّها ، وما يُقْصَدُ به المالُ كالبَيْعِ ، والوَقْفِ ، والإجارَةِ ، والهِبَةِ ، والصُّلْحِ ، والمُساقاةِ ، والمُضارَبَةِ ، والشَّرِكَةِ ، والوَصِيَّةِ له ، والجِنايةِ المُوجِبَةِ للمالِ ؛ كجِنايةِ الخَطَأ ، وعَمْدِ الخَطَأ ، والعَمْدِ المُوجِبِ للمالِ دونَ القِصاصِ ، كالجائفةِ ، وما دون المُوضِحَةِ من الشِّجاجِ ، تَثْبُتُ بشهادةِ رجلٍ وامرأتَيْنِ . (1) وقال أبو بكرٍ : لا تَثْبُتُ الجِنايةُ فى البَدنِ بشَهادةِ رجلٍ وامرأتَيْنِ (1) ؛ لأنها جِنايةٌ ، فأشبهَتْ ما يُوجبُ القِصاصَ . والأوَّلُ أصحُّ ؛ لأنَّ مُوجَبَها المالُ ، فأشْبَهتِ البيعَ ، وفارَقَ ما يُوجِبُ القِصاصَ ؛ لأنَّ القصاصَ لا تُقْبَلُ فيه شهادةُ النِّساءِ ، وكذلك ما يُوجِبُه . والمالُ يَثْبُتُ بشَهادةِ النِّساءِ ، وكذلك ما يُوجِبُه . ولا خلافَ فى أنَّ المالَ يَثْبُتُ بشَهادةِ النِّساءِ مع الرِّجالِ . وقد نصَّ اللهُ تعالى على ذلك فى كتابه ، بقولِه سبحانه : ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ ﴾ . إلى قوله : ﴿ وَٱسْتَشْهِدُواْ شَهِيدَيْنِ

---

(8) فى م ، ب : « تعد » .

(9) أخرجه الإمام أحمد ، فى : المسند ١/٣٢٣ . وأبو داود ، فى : باب القضاء باليمين والشاهد ، من كتاب الأقضية ، سنن أبى داود ٢/٢٧٧ . والبيهقى ، فى : باب القضاء باليمين مع الشاهد ، من كتاب الشهادات . السنن الكبرى ١٠/١٦٧ ، ١٦٨ . والشافعى ، انظر : كتاب الأحكام والأقضية ، من ترتيب المسند ٢/١٧٨ .

وأخرجه دون لفظ : « نعم فى الأموال » مسلم ، فى : باب القضاء باليمين والشاهد ، من كتاب الأقضية . صحيح مسلم ٣/١٣٣٧ . وابن ماجه ، فى : باب القضاء باليمين والشاهد ، من كتاب الأحكام . سنن ابن ماجه ٢/٧٩٣ . والإمام أحمد ، فى : المسند ١/٢٤٨ ، ٣١٥ .

(١ - ١) سقط من : الأصل . نقل نظر .

مِن رِّجَالِكُمْ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ ﴾[2] .
وأجْمَعَ أهلُ العلمِ على القَوْلِ به . وقد ذكَرْنا خبرَ أبي هُرَيْرَةَ ، وابنِ عباسٍ فيه[3] .

فصل : وأكثرُ أهلِ العلمِ يرَوْنَ ثُبوتَ المالِ لمُدَّعِيه بشاهدٍ ويَمينٍ . ورُوِىَ ذلك عن أبى بكرٍ ، وعُمَرَ ، وعثمانَ[4] ، وعليٍّ[5] ، رَضِىَ اللهُ عنهم . وهو قولُ الفُقَهاءِ السَّبعةِ ، وعمرَ ابنِ عبدِ العزيزِ ، والحسنِ ، وشُرَيْحٍ ، وإياسَ ، وعبدِ الله بنِ عُتْبَةَ ، وأبى سَلَمةَ بنِ عبدِ الرَّحمنِ ، ويحيى بنِ يَعْمُرَ ، وربيعةَ ، ومالكٍ ، وابنِ أبى ليلى ، وأبى الزِّنادِ ، والشَّافعيِّ . وقالَ الشَّعْبىُّ ، والنَّخَعِىُّ ، وأصْحابُ الرَّأْيِ ، والأوْزاعِىُّ : لا يُقْضَى بشاهدٍ ويَمينٍ . وقال محمدُ بنُ الحَسنِ : مَن قَضَى بالشَّاهِدِ واليَمينِ ، نَقضْتُ حُكْمَه ؛ لأنَّ اللهَ تعالى قال : ﴿ وَٱسْتَشْهِدُواْ شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ ﴾ . فمَن زادَ فى ذلك ، فقد زادَ فى النَّصِّ ، والزِّيادةُ فى النَّصِّ نَسْخٌ ، ولأنَّ النَّبِىَّ ﷺ قال : « الْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدَّعِى ، وَالْيَمِينُ عَلَى[6] الْمُدَّعَى عَلَيْهِ[6] » . فحصرَ اليَمينَ فى جانبِ / المُدَّعَى عليه ، كما حصرَ البَيِّنَةَ فى جانبِ المُدَّعِى . ولَنا ، ما رَوَى سُهَيْلٌ ، عن أبيه ، عن أبى هُرَيْرَةَ ، قال : قَضَى رسولُ اللهِ ﷺ باليَمينِ مع الشَّاهِدِ الواحِدِ . روَاه سعيدُ بنُ منصورٍ ، فى « سُنَنِه » ، والأئِمَّةُ مِن أهلِ السُّنَنِ والمَسانِيدِ[7] ، قال التِّرْمِذِىُّ : هذا حديثٌ حسنٌ[8] غريبٌ ،

11/61ظ

(2) سورة البقرة 282 .

(3) تقدما فى صفحة 128 ، 129 .

(4) ما روى عن أبى بكر وعمر وعثمان ، أخرجه الدارقطنى ، فى : كتاب الأقضية والأحكام وغير ذلك . سنن الدارقطنى 4/215 .

(5) سقط من : ب . وأخرجه الترمذى ، فى : باب ما جاء فى اليمين مع الشاهد ، من أبواب الأحكام . عارضة الأحوذى 6/90 . والدارقطنى ، فى الكتاب السابق . سنن الدارقطنى 4/212 . والبيهقى ، فى : باب القضاء باليمين والشاهد ، من كتاب الشهادات . السنن الكبرى 10/169 ، 170 ، 171 .

(6 - 6) فى ب ، م : « من أنكر » . والحديث تقدم تخريجه ، فى : 6/587 . وانظر : 6/525 ، 10/530 .

(7) أخرجه أبو داود ، فى : باب القضاء باليمين والشاهد ، من كتاب الأقضية . سنن أبى داود 2/277 . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى اليمين مع الشاهد ، من أبواب الأحكام . عارضة الأحوذى 6/89 . من نفس الباب . وابن ماجه ، فى : القضاء بالشاهد واليمين . سنن ابن ماجه 2/793 . والبيهقى ، فى : باب القضاء باليمين مع الشاهد ، من كتاب الشهادات . السنن الكبرى 10/168 ، 169 .

(8) سقط من : الأصل ، ب .

وفى الباب عن علىٍّ ، وابنِ عباسٍ ، وجابرٍ ، وسُرَّقٍ[9] . وقال النَّسائىُّ[10] : إسْنادُ حديثِ ابنِ عباسٍ فى اليَمِينِ مع الشاهِدِ إسْنادٌ جَيِّدٌ . ولأن اليَمِينَ تُشْرَعُ فى حقِّ مَن ظهرَ صدقُه ، وقَوِىَ جانبُه ، ولذلك شُرِعَتْ فى حقِّ صاحبِ اليَدِ لقُوَّةِ جَنَبَتِه بها ، وفى حقِّ المُنْكِرِ لقُوَّةِ جَنَبتِه ، فإنَّ الأصلَ بَراءةُ ذِمَّتِه ، والمُدَّعِى هٰهُنا قد ظهرَ صِدْقُه ، فوجبَ أن تُشْرَعَ اليَمينُ فى حقِّه . ولا حجَّةَ لهم فى الآيةِ ؛ لأنَّها دلَّتْ على مَشْروعيَّةِ الشاهِدَيْن ، والشَّاهِدِ والمرأتَيْنِ ، ولا نِزاعَ فى هذا . وقولُهم : إنَّ الزِّيادةَ فى النَّصِّ نَسْخٌ . غيرُ صحيحٍ ؛ لأنَّ النَّسْخَ الرَّفعُ والإزالَةُ ، والزِّيادةُ فى الشيءِ تقريرٌ له ، لا رَفْعٌ ، والحُكْمُ بالشَّاهِدِ واليَمِينِ لا يَمْنَعُ الحُكمَ بالشاهدَيْنِ ، ولا يَرْفعُه ؛ ولأنَّ الزيادةَ لو كانتْ متَّصلةً بالمَزِيدِ عليه لم ترْفَعْه ، ولم تكُنْ نَسْخًا ، فكذلك إذا انْفصَلَتْ عنه ، ولأنَّ الآيةَ واردةٌ فى التَّحَمُّلِ دون الأداءِ ، ولهذا قال : ﴿ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ ﴾[11] . والنِّزاعُ فى الأداءِ ، وحديثُهم ضعيفٌ ، وليس هو للحَصْرِ ؛ بدليلِ أنَّ اليَمِينَ تُشْرَعُ فى حقِّ المُودَعِ إذا ادَّعَى رَدَّ الوَديعةِ وتَلَفَها ، وفى حقِّ الأُمَناءِ لظُهورِ جانبِهم[12] ، وفى حقِّ المُلاعِنِ ، وفى القَسامَةِ ، وتُشْرَعُ فى حقِّ البائعِ والمُشْترِى إذا اخْتلَفا فى الثَّمنِ والسِّلْعةُ قائمةٌ . وقولُ محمدٍ فى نَقضِ قَضاءِ مَن قَضَى بالشَّاهِدِ واليَمينِ ، يَتضمَّنُ القولَ بنَقْضِ قضاءِ رسولِ اللهِ ﷺ ، والخلفاءِ الذين قضَوا به ، وقد قال اللهُ تعالى : ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾[13] . والقضاءُ بما / قضَى به محمدُ بنُ عبدِ اللهِ ﷺ ، أوْلَى من قضاءِ محمدِ بنِ الحسنِ المُخالِفِ له . ١١/٦٢و

فصل : قال القاضى : يجوزُ أن يَحْلِفَ على ما لا تَسُوغُ الشَّهادةُ عليه ؛ مثل

---

(٩) فى ب ، م : « مسروق » تحريف . وانظر : عارضة الأحوذى ٦/٩٠ ، ونصب الراية ٤/١٠٠ .

(١٠) فى السنن الكبرى . انظر : تحفة الأشراف ٥/١٨٧

(١١) سورة البقرة ٢٨٢ .

(١٢) فى ا ، ب ، م : « جنايتهم » .

(١٣) سورة النساء ٦٥ .

أن يجدَ بخطِّه دَيْنًا له على إنسانٍ ، وهو يَعْرِفُ أنّه لا يَكتُبُ إلّا حقًّا ، ولم يَذْكُرْه ، أو يجدَ فى رُزْمانِجِ[14] أبيه بخَطِّه دَيْنًا له على إنسانٍ ، ويَعْرِفُ مِن أبيه الأمانةَ ، وأنّه لا يَكتبُ إلّا حقًّا ، فله أن يحْلِفَ عليه ، ولا يجوزُ أن يَشْهدَ به ، ولو أخبرَه بحقٍّ أبيه ثِقةٌ ، فسكَنَ إليه ، جازَ أن يحْلِفَ عليه ، ولم يجُزْ له أن يَشْهَدَ به . وبهذا قال الشّافعيُّ ، والفرقُ بين اليَمِينِ والشّهادةِ مِن وَجْهيْنِ ؛ أحدهما ، أنَّ الشّهادةَ لغيرِه[15] ، فيَحْتَمِلُ أنَّ مَن له الشّهادةُ قد زوَّرَ على خطِّه ، ولا يَحْتَمِلُ هذا فيما يحْلِفُ عليه ؛ لأنَّ الحقَّ إنَّما هو للحالِفِ ، فلا يُزوِّرُ أحدٌ عليه . الثانى ، أنَّ ما يَكْتبُه الإنسانُ مِن حُقوقِه يَكْثُرُ فيَنْسَى بعضَه ، بخلافِ الشّهادةِ .

فصل : وكلُّ مَوضعٍ قُبِلَ فيه [16] الشّهادةُ بالشّاهِدِ [16] واليَمِينِ ، فلا فَرْقَ بين كَوْنِ المُدَّعِى مُسلمًا أو كافرًا ، عَدْلًا أو فاسقًا ، رجلًا أو امرأةً . نَصَّ عليه أحمدُ ؛ لأنَّ مَن شُرِعتْ فى حقِّه اليَمِينُ لا يَختلِفُ حُكمُه باختلافِ هذه الأوصافِ ، كالمُنْكِرِ إذا لم تكُنْ بيِّنةٌ .

فصل : قال أحمدُ : مَضَتِ السُّنّةُ أن يُقْضَى باليَمِينِ مع الشّاهِدِ الواحِدِ ، فإنْ أبَى أن يَحْلِفَ ، استُحْلِفَ المطلوبُ . وهذا قولُ مالكٍ ، والشّافعىِّ . ويُرْوَى عن أحمدَ : فإن أبَى المَطْلوبُ أن يحلِفَ ، ثبَتَ الحقُّ عليه .

فصل : ولا تُقْبَلُ شهادةُ امرأتَيْنِ ويَمِينُ المُدَّعِى . وبه قال الشافعىُّ . وقال مالكٌ : يُقْبَلُ ذلك فى الأموالِ ؛ لأنَّهما فى الأموالِ أُقِيمَتا مُقامَ الرَّجُلِ ، فحلَفَ معهما ، كما يَحْلِفُ مع الرجلِ . ولَنا ، أنَّ البيِّنةَ على المالِ إذا خلَتْ من رجلٍ لم تُقْبَلْ ، كما لو شهِدَ أربعُ نِسْوةٍ ، وما ذكروه يَبْطُلُ بهذه الصورةِ ، فإنَّهما لو أُقِيمَتا مُقامَ رجلٍ من كلِّ وَجْهٍ ، لكفَى أربعُ نِسْوةٍ مُقامَ رَجُلينِ ، ولَقُبِلَ[17] فى غيرِ / الأموالِ شَهادةُ رجلٍ وامرأتَيْنِ ، ولأنَّ شهادةَ المرأتينِ ضعيفةٌ ، تقوَّتْ بالرَّجُلِ ، واليَمِينُ ضعيفةٌ ، فيُضَمُّ ضعيفٌ إلى ضعيفٍ ، فلا يُقْبَلُ . ٦٢/١١ ظ

(١٤) أى : دفتره .

(١٥) فى الأصل : « بغيره » .

(١٦ - ١٦) فى ب ، م : « الشاهد » .

(١٧) فى ب : « ويقبل » .

فصل : إذا ادَّعَى رجلٌ على رجلٍ أنَّه سرَقَ نِصابًا مِن حِرْزِه ، وأقامَ بذلك شاهدًا ، وحلَف معه ، أو شهِدَ له بذلك رجلٌ وامرأتان ، وجبَ له المالُ[18] المشهودُ به إن كان باقيًا ، أو قِيمتُه إن كان تالفًا ، ولا يَجِبُ القَطْعُ ؛ لأنَّ هذه حُجَّةٌ فى المالِ دونَ القَطْعِ . وإن ادَّعَى على رجلٍ أنَّه قتلَ وَلِيَّه عَمْدًا ، فأقامَ شاهدًا وامرأتَيْنِ ، أو حلَفَ مع شاهِدِه ، لم يَثْبُتْ قِصاصٌ ولا دِيَةٌ . والفرقُ بين المسألتَيْنِ أنَّ السَّرِقةَ تُوجِبُ القَطْعَ والغُرْمَ معًا ، فإذا لم يَثْبُتْ أحدُهما ثبتَ الآخَرُ ، والقتلُ العَمْدُ مُوجَبُه القِصاصُ عَيْنًا ، فى إحدَى الرِّوايتَيْنِ ، والدِّيةُ بدلٌ عنه ، ولا يَجِبُ البَدَلُ ما لم يُوجَدْ مُوجَبُ[19] المُبْدَلِ . وفى الرِّوايةِ الأُخرَى ، الواجبُ أحدُهما لا بعَيْنِه ، فلا يجوزُ أن يتعيَّنَ أحدُهما إلَّا بالاختيارِ ، أو التَّعَذُّرِ[20] ، ولم يُوجَدْ واحدٌ منهما . وقال ابنُ أبى موسى : لا يجبُ المالُ فى السَّرِقةِ أيضًا إلَّا بشاهِدَيْنِ ؛ لأنَّها شهادةٌ[21] على فعلٍ يُوجِبُ[21] الحَدَّ والمالَ ، فإذا بطَلَتْ فى أحَدِهما[22] بطَلَتْ فى الآخَرِ[23] . والأوَّلُ أوْلَى ؛ لما ذكَرْناه . وإن ادَّعى رجلٌ على رجلٍ أنَّه ضربَ أخاه بسَهْمٍ عَمْدًا فقتلَه ، ونفَذَ إلى أخيه الآخَرِ فقتلَه خطأً ، وأقام بذلك شاهدا وامرأتَيْنِ ، أو شاهدًا وحلَفَ معه ، ثَبَتَ قَتْلُ الثانى ؛ لأنَّه خطأٌ مُوجَبُه المالُ ، ولم يَثْبُتْ قَتْلُ الأوَّلِ ؛ لأنَّه عَمْدٌ موجَبُه القِصاصُ ، فهما كالجنايتَيْنِ المُفْترِقَتَينِ . وعلى قولِ أبى بكرٍ ، لا يَثْبُتُ شىءٌ منهما ؛ لأنَّ الجِنايةَ عندَه لا تَثْبُتُ إلَّا بشاهدَيْنِ ، سَواءٌ كان مُوجَبُها المالَ أو غيرَه . ولو ادَّعَى رجلٌ على آخَرَ أنَّه سرَقَ منه وغَصَبَه مالًا ، فحلَفَ بالطَّلاقِ والعَتاقِ ما سرَقَ منه ولا غَصَبَه ، فأقامَ المُدَّعِى شاهِدًا وامرأتَيْنِ شَهِدا بالسَّرِقةِ والغَصْبِ ، أو أقامَ شاهدًا وحلَفَ معه ، اسْتَحَقَّ المسروقَ والمغصُوبَ ؛ لأنَّه أتَى بِبَيِّنَةٍ يَثْبُتُ ذلك بمثلِها ، ولم[24] يَثْبُتْ طلاقٌ ولا عَتاقٌ[25] ؛ لأنَّ هذه

---

(18) سقط من : الأصل .

(19) سقط من : ب ، م .

(20) فى الأصل : « والتعذر » .

(21 – 21) فى الأصل : « توجب » .

(22) فى ب ، م : « إحداهما » .

(23) فى ب ، م : « الأخرى » .

(24) فى الأصل : « ولا » .

(25) فى الأصل : « عتق » .

١١/٦٣و البَيِّنَةَ حُجَّةٌ فى المالِ دونَ الطَّلاقِ والعَتاقِ . وظاهرُ مذهبِ /الشَّافعىِّ[٢٦]، فى هذا الفصلِ كمَذْهبِنا ، إلَّا فيما ذكَرْناه من الخلافِ عن أصْحابِنا .

فصل : ولو ادَّعَى جاريةً فى يَدِ رجلٍ أنَّها أمُّ ولدِه ، وأنَّ ابنَها ابنُه منها ، وُلِدَ فى مِلْكِه ، وأقام بذلك شاهدًا وامرأتيْنِ ، أو حلَفَ مع شاهِده ، حُكِمَ له بالجاريةِ ؛ لأنَّ أمَّ الولدِ مملوكةٌ له ، ولهذا يَمْلِكُ وَطْأَها وإجارَتَها وتَزْويجَها ، ويَثْبُتُ لها حُكْمُ الاسْتيلادِ بإقْرارِه ؛ لأنَّ إقْرارَه يَنْفُذُ فى مِلْكِه ، والمِلْكُ يَثْبُتُ بالشَّاهِدِ والمرأتيْنِ ، والشَّاهِدِ واليَمِينِ ، ولا يُحكَمُ له بالولدِ ؛ لأنَّه يَدَّعِى نسبَه ، والنَّسَبُ لا يَثْبُتُ بذلك ، ويَدَّعِى حُرِّيَّتَه أيضًا ، فعلَى هذا يُقَرُّ الولدُ فى يدِ المُنْكِرِ مَمْلوكًا له . وهذا أحدُ قَوْلَىِ الشَّافعىِّ ، وقال فى الآخرِ : يأْخُذُها وولدَها ، ويكونُ ابنَه ؛ لأنَّ مَن ثَبَتَتْ له العَيْنُ ثَبَتَ له نَماؤُها ، والولدُ نَماؤُها . وذكَرَ أبو الخَطَّابِ فيها عن أحمدَ روايَتيْنِ ، كقَوْلَىِ الشَّافِعِىِّ . ولَنا ، أنَّه لم يدَّعِ الولدَ مِلْكًا ، وإنَّما يدَّعِى حُرِّيَّتَه ونَسَبَه ، وهذان لا يَثْبُتان بهذه البَيِّنَةِ ، فيَبْقَيانِ على ما كانا عليه .

فصل : وإن ادَّعَى رجلٌ أنَّه خالَعَ امْرأتَه ، فأنْكَرَتْه[٢٧]، ثَبَتَ ذلك بشاهِدٍ وامرأتيْنِ ، أو يَمِينِ المُدَّعِى ؛ لأنَّه يَدَّعِى المالَ الذى خالَعتْ به . وإن ادَّعتْ ذلك المرأةُ ، لم يَثْبُتْ إلَّا بشهادةِ رجلَيْن ؛ لأنَّها لا تَقْصِدُ منه إلَّا الفَسْخَ وخَلاصَها مِن الزَّوجِ ، ولا يَثْبُتُ ذلك إلا[٢٨] بهذه البَيِّنَةِ .

١٨٨٥ ــ مسألة ؛ قال : (وَيُقْبَلُ فِيمَا لَا يَطَّلِعُ عَلَيْهِ الرِّجَالُ ، مِثْلُ الرَّضَاعِ ، وَالْوِلَادَةِ ، والْحَيْضِ ، وَالْعِدَّةِ ، وَمَا أَشْبَهَهَا ، شَهَادَةُ امْرَأَةٍ عَدْلٍ[١])

لا نعلمُ بين أهلِ العلمِ خِلافًا فى قَبُولِ شَهادةِ النِّساءِ المُنْفرِداتِ فى الجُملةِ . قالَ القاضى : والذى تُقْبَلُ فيه شهادتُهنَّ مُنْفرِداتٍ خَمسةُ أشياءَ ؛ الوِلادةُ ، والاسْتِهْلالُ ،

---

(٢٦) فى الأصل زيادة : « فى ظاهر مذهبه » .

(٢٧) فى ب ، م : « فأنكرت » .

(٢٨) سقط من : الأصل .

(١) فى الأصل : « عدلة » .

والرَّضاعُ ، والعُيوبُ تحتَ الثِّيابِ كالرَّتَقِ والقَرَنِ والبَكارَةِ والثِّيابَةِ والبَرَصِ ، وانْقِضاءُ العِدَّةِ . وعن أبى حنيفةَ : لا تُقْبَلُ شهادَتُهنَّ مُنْفرِداتٍ على الرَّضاعِ ؛ لأنَّه يجوزُ أن يطَّلِعَ عليه مَحارِمُ المرأةِ مِن الرِّجالِ / ، فلم يَثْبُتْ بالنِّساءِ مُنْفرِداتٍ ، كالنِّكاحِ[٢] . ولَنا ، ما رَوَى عُقْبةُ بنُ الحارِثِ ، قال : تزوَّجتُ أُمَّ يحيى بنتَ أبى إهابٍ ، فأتَتْ أَمَةٌ سَوداءُ ، فقالت : قد أرضَعْتُكما . فأتَيْتُ النَّبِىَّ ﷺ ، فذكرتُ ذلك له ، فأعْرَضَ عنِّى ، ثم أتَيْتُه فقلتُ : يا رسولَ اللهِ ، إنَّها كاذِبةٌ . قال : « كَيْفَ ، وَقَدْ زَعَمَتْ ذَلِكَ » . مُتَّفَقٌ عليه[٣] . ولأنَّها شَهادةٌ على عَورةٍ للنِّساءِ فيها مَدْخلٌ ، فقُبِلَ فيها شهادةُ النِّساءِ ، كالوِلادةِ ، وتُخالِفُ العَقْدَ ، فإنه ليس بعَوْرةٍ . وحُكِىَ عن أبى حنيفةَ أيضًا ، أنَّ شَهادةَ النِّساءِ المُنْفرِداتِ لا تُقْبَلُ فى الاسْتِهْلالِ ؛ لأنَّه يكونُ بعدَ الوِلادةِ . وخالفَه صاحِباه ، وأكثرُ أهلِ العلمِ ؛ لأنَّه يكونُ حالَ الوِلادةِ ، فيتعَذَّرُ حُضورُ[٤] الرِّجالِ ، فأشْبَهَ الوِلادةَ نفسَها . وقد رُوِىَ عن علىٍّ ، رحِمه اللهُ ، أنَّه أجازَ شَهادةَ القابِلَةِ وَحْدَها فى الاسْتِهْلالِ . رواه الإمامُ أحمدُ ، وسعيدُ بنُ منصورٍ[٥] . إلَّا أنه مِن حديثِ جابرٍ الجُعْفِىِّ . وأجازَه شُرَيحٌ ، والحسنُ[٦] ، والحارِثُ العُكْلِىُّ ، وحَمَّادٌ .

فصل : إذا ثبتَ هذا ، فكلُّ مَوْضِعٍ قُلْنا : تُقْبَلُ فيه شهادةُ النِّساءِ المُنْفرِداتِ . فإنَّه تُقْبَلُ فيه شَهادةُ المرأةِ الواحدةِ . وقالَ طاوسٌ : تجوزُ شَهادةُ المرأةِ فى الرَّضاعِ ، وإن كانت سَوْداءَ . وعن أحمدَ ، رِوايةٌ أُخْرَى : لا تُقْبَلُ فيه إلَّا امْرأتانِ . وهو قولُ الحَكَمِ ، وابنِ أبى ليلَى ، وابنِ شُبْرُمَةَ . وإليه ذهبَ مالكٌ ، والثَّورِىُّ ؛ لأنَّ كلَّ جِنْسٍ يثْبُتُ به الحقُّ كَفَى

(٢) فى الأصل : « على النكاح » .

(٣) تقدم تخريجه ، فى : ١١/٣١٠ .

(٤) فى الأصل ، ا : « حصول » .

(٥) وأخرجه الدارقطنى ، فى : كتاب فى الأقضية والأحكام وغير ذلك . سنن الدارقطنى ٤/٢٣٣ . والبيهقى ، فى : باب ما جاء فى عددهن ، من كتاب الشهادات . السنن الكبرى ١٠/١٥١ . وعبد الرزاق ، فى : باب شهادة امرأة على الرضاع ، من كتاب الطلاق . المصنف ٧/٤٨٥ . وابن أبى شيبة ، فى : باب ما تجوز فيه شهادة النساء ، من كتاب البيوع والأقضية . المصنف ٦/١٨٧ . ولم نجده فى المسند .

(٦) سقط من : ا .

فيه[7] اثنان ، كالرِّجالِ ، ولأنَّ الرِّجالَ أكْمَلُ منهنَّ عقلًا[8] ، ولا يُقْبَلُ منهم إلَّا اثنانِ . وقال عُثمانُ البَتِّيُّ : يَكْفِي ثلاثٌ ؛ لأنَّ كلَّ مَوْضِعٍ قُبِلَ فيه النساءُ ، كان العَدَدُ ثلاثةً ، كما لو كان مَعهنَّ رَجلٌ . وقال أبو حنيفةَ : تُقْبَلُ شهادةُ المرأةِ الواحدةِ فى ولادةِ الزَّوجاتِ دونَ ولادةِ المُطَلَّقةِ . وقالَ عَطاءٌ ، والشَّعْبىُّ ، وقَتادةُ ، والشَّافعيُّ ، وأبو ثَوْرٍ : لا يُقْبَلُ فيه إلَّا أربعٌ ؛ لأنَّها شهادةٌ مِن شرطِها الحُرِّيَّةُ ، فلم يُقْبلْ فيها الواحدةُ ، كسائرِ الشَّهاداتِ ، ولأنَّ النَّبيَّ ﷺ قال : « شَهَادَةُ / امْرَأَتَيْنِ بِشَهَادَةِ رَجُلٍ »[9] . ولَنا ، ما رَوَى عُقْبةُ بنُ الحارثِ ، ١١/٦٤و أنه قال : تزوَّجتُ أمَّ يحيى بنتَ أبي إهابٍ ، فجاءَتْ أمةٌ سوداءُ ، فقالتْ : قد أرْضَعْتُكما ، فجئتُ إلى[10] النَّبيِّ ﷺ ، فذكَرْتُ له ذلك ، فأعْرَضَ عنِّى ، ثم ذكرتُ له ذلك ، فقال : « وَكَيْفَ ، وَقَدْ زَعَمَتْ ذلكَ ! » . مُتَّفَقٌ عليه . ورَوَى حُذَيْفةُ ، أنَّ النَّبيَّ ﷺ أجازَ[11] شهادةَ القابِلَةِ[12] . ذكرَه الفُقهاءُ فى كُتُبِهم . ورَوَى أبو الخَطَّابِ ، عن ابنِ عمرَ ، أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال : « يُجْزِئُ فى الرَّضَاعِ شَهَادَةُ امْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ »[13] . ولأنَّه معنًى يثبُتُ بقَوْلِ النِّساءِ المُنْفرِداتِ ، فلا يُشْتَرطُ فيه[14] العددُ ، كالرِّوايةِ وأخبارِ الدِّياناتِ . وما ذكرَه الشَّافعيُّ مِن اشْتِراطِ الحُرِّيةِ ، غيرُ مُسَلَّمٍ ، وقولُ النَّبيِّ ﷺ : « شَهَادَةُ امْرَأَتَيْنِ بِشَهَادَةِ رَجُلٍ » . فى الموضعِ الذى تَشْهَدُ فيه مع الرَّجُلِ .

---

(٧) سقط من : الأصل .

(٨) سقط من : الأصل ، ا .

(٩) أخرجه البخارى ، فى : باب ترك الحائض الصوم ، من كتاب الحيض . صحيح البخارى ١/٨٣ . ومسلم ، فى : باب بيان نقصان الإيمان بنقص الطاعات ... ، من كتاب الإيمان . صحيح مسلم ١/٨٦ ، ٨٧ . وأبو داود ، فى : باب الدليل على زيادة الإيمان ونقصانه ، من كتاب السنة . سنن أبى داود ٢/٥٢٢ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى استكمال الإيمان وزيادته ونقصانه ، من أبواب الإيمان . عارضة الأحوذى ١٠/٨٢ . وابن ماجه ، فى : باب فتنة النساء ، من كتاب الفتن . سنن ابن ماجه ٢/١٣٢٦ ، ١٣٢٧ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢/٦٧ .

(١٠) سقط من : الأصل .

(١١) فى الأصل : « اختار » .

(١٢) أخرجه الدارقطنى ، فى : كتاب فى الأقضية والأحكام وغير ذلك . سنن الدارقطنى ٤/٢٣٢ ، ٢٣٣ .

(١٣) أخرج عبد الرزاق ، فى : باب شهادة امرأة فى الرضاع ، من كتاب الطلاق . المصنف ٧/٤٨٤ ، أن النبى ﷺ سئل : ما الذى يجوز فى الرضاع من الشهود ؟ فقال : « رجل أو امرأة » .

(١٤) فى الأصل : « فيها » .

فصل : فإن شهدَ الرَّجلُ بذلك ، فقال أبو الخَطَّابِ : تُقْبَلُ شَهادتُه وَحْدَه ؛ لأنَّه أَكْملُ مِن المرأةِ ، فإذا اكْتُفِيَ بها وحدَها ، فَلَأَنْ يُكْتَفَى به أَوْلَى ، ولأنَّ ما قُبِلَ فيه قولُ المرأةِ الواحدةِ ، قُبِلَ فيه قولُ الرجلِ ، كالرِّوايةِ .

١٨٨٦ – مسألة ؛ قال : (وَمَنْ لَزِمَتْهُ الشَّهَادَةُ ، فَعَلَيْهِ أَنْ يَقُومَ بِهَا عَلَى الْقَرِيبِ وَالْبَعِيدِ ، لَا يَسَعُهُ التَّخَلُّفُ عَنْ إِقَامَتِهَا وَهُوَ قَادِرٌ عَلَى ذَلِكَ)

وجملتُه أنَّ أداءَ الشَّهادةِ مِن فُروضِ الكِفاياتِ ، فإن تعيَّنَتْ عليه ، بأَنْ لا يَتحمَّلَها من يَكْفِي فيها سِواهُ ، لَزِمَه القيامُ بها . وإن قامَ بها اثنانِ غيرُه ، سقطَ عنه أداؤُها . إذا قبلَها الحاكمُ ، فإن كان تَحمَّلَها جماعةٌ ، فأداؤُها واجِبٌ على الكُلِّ ، إذا امْتَنعوا أَثِمُوا كلُّهم ، كسائرِ فُروضِ الكِفاياتِ . ودليلُ وُجوبِها قولُ اللهِ تعالى : ﴿ وَلَا تَكْتُمُوا۟ ٱلشَّهَٰدَةَ وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُۥٓ ءَاثِمٌ قَلْبُهُۥ ﴾[1] . وقولُه تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَوِ ٱلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ﴾[2] . وفي الآيةِ الأُخرَى : ﴿ كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ﴾[3] . /ولأنَّ الشَّهادةَ أمانةٌ ، فلزِمَه أداؤُها عندَ طَلَبِه ، كالوَديعةِ ، ولقولِه تعالى : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا۟ ٱلْأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا ﴾[4] . فإن عجَزَ عن إقامَتِها ، أو تَضرَّرَ بها ، لم تجِبْ عليه ؛ لقولِ اللهِ تعالى : ﴿ وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ وَإِن تَفْعَلُوا۟ فَإِنَّهُۥ فُسُوقٌۢ بِكُمْ ﴾[5] .

١١/٦٤ظ

فصل : ومَن له كِفايةٌ ، فليس له أَخذُ الجُعْلِ على الشَّهادةِ ؛ لأنَّه أداءُ فرضٍ ، فإنَّ فَرْضَ الكِفايةِ إذا قامَ به البَعضُ وقعَ منهم فرضًا . وإن لم تكُنْ له كِفايةٌ ، ولا

---

(١) سورة البقرة ٢٨٣ .

(٢) سورة النساء ١٣٥ .

(٣) سورة المائدة ٨ .

(٤) سورة النساء ٥٨ .

(٥) سورة البقرة ٢٨٢ .

تعيَّنَتْ عليه ، حلَّ له أخذُه ؛ لأنَّ النَّفقةَ[6] على عِيَالِه فَرْضُ عَيْنٍ ، فلا يَشْتغِلُ عنه بفَرْضِ الكِفايةِ ، فإذا أخذَ الرِّزقَ جمعَ بين الأمرَيْنِ . وإن تعيَّنتْ عليه الشَّهادةُ ، احْتَمَلَ ذلك أيضًا ، واحْتَمَلَ[7] أن لا يجوزَ ؛ لئلَّا يأْخُذَ العِوَضَ عن أداءِ فُروضِ[8] الأعْيانِ[9] . وقال أصحابُ الشَّافعيِّ : لا يجوزُ أخْذُ الأُجْرَةِ لمَن تعيَّنَتْ عليه ، وهل يجوزُ لغيرِه ؟ على وَجْهيْنِ .

١٨٨٧ – مسألة ؛ قال : (وَمَا أَدْرَكَهُ مِنَ الْفِعْلِ نَظَرًا ، أَوْ سَمِعَهُ تَيَقُّنًا ، وَإِنْ لَمْ يَرَ الْمَشْهُودَ عَلَيْهِ ، شَهِدَ بِهِ)

وجملةُ ذلك أنَّ الشهادةَ لا تجوزُ إلَّا بما عَلِمَه ؛ بدليلِ قولِه تعالى : ﴿ إِلَّا مَن شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾[1] . وقولِه تعالى : ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَٰئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا ﴾[2] . وتَخْصيصُه لهذه الثلاثةِ بالسُّؤالِ ؛ لأنَّ العلمَ بالفُؤادِ ، وهو مُسْتَنِدٌ إلى[3] السَّمعِ والبصرِ ؛ لأنَّ[4] مَدْرَكَ الشهادةِ الرُّؤْيةُ والسَّماعُ ، وهما بالبَصرِ والسَّمْعِ . ورُوِىَ عن ابنِ عباسٍ ، أنه قال : سُئِلَ رسولُ اللهِ ﷺ عن الشَّهادةِ ، قال : « هَلْ تَرَى الشَّمْسَ ؟ » . قال : نعم . قال : « عَلَى مِثْلِهَا فَاشْهَدْ أَوْ دَعْ » . رواه الخَلَّالُ ، في « الجامعِ » بإسْنادِه[5] . إذا ثَبَتَ هذا ، فإنَّ مَدْرَكَ العلمِ الذى تَقعُ به الشَّهادةُ اثنانِ ، الرُّؤْيةُ والسَّماعُ ، وما عداهما مِن مَدارِكِ العلمِ كالشَّمِّ والذَّوْقِ واللَّمْسِ ،

---

(٦) في ب ، م : « والنفقة » .
(٧) في الأصل : « وإن احتمل » .
(٨) في ا ، ب ، م : « فرض » .
(٩) في ب ، م : « عين » .
(١) سورة الزخرف ٨٦ .
(٢) سورة الإسراء ٣٦ .
(٣) في ا ، ب ، م : « يستند » .
(٤) في ب ، م : « ولأن » .
(٥) وأخرجه الحاكم ، في : باب لا تشهد إلا ما يضيء لك كضياء الشمس ، من كتاب الأحكام . المستدرك ٤/٩٨ . والبيهقي ، في : باب التحفظ في الشهادة والعلم بها ، من كتاب الشهادات . السنن الكبرى ١٠/١٥٦ . والعقيلي ، في : الضعفاء الكبير ٤/٧٠ . وابن عدى ، في : الكامل ٦/٢٢١٣ .

لا حاجةَ إليها فى الشَّهادةِ فى الأغْلَبِ . فأمَّا ما يقَعُ بالرُّؤْيةِ ، فالأفعالُ ؛ كالغَصْبِ ، والإتْلافِ ، والزِّنَى ، وشُرْبِ الخمرِ ، وسائرِ الأفعالِ ، وكذلك الصِّفاتُ المَرْئيَّةُ ؛ كالعُيوبِ /فى المَبيعِ ، ونحوِها[6] ، فهذا لا تُتَحَمَّلُ[7] الشهادةُ فيه إلَّا بالرُّؤْيةِ ؛ لأنَّه يمكنُ الشَّهادةُ عليه قطعًا ، فلا يُرْجَعُ إلى غيرِ ذلك . وأمَّا السَّماعُ فنَوْعانِ ؛ أحدُهما ، مِن المَشْهُودِ عليه ، مثلِ العُقودِ ؛ كالبيعِ ، والإجارةِ ، وغيرِهما مِن الأقْوالِ ، فيَحْتاجُ إلى أنْ يَسْمعَ كلامَ المُتعاقِدَيْنِ يَقِينًا[8] ، ولا تُعْتبَرُ رُؤْيةُ المُتعاقِدَيْنِ ، إذا عرفَهما ، وتَيَقَّنَ أنَّه كلامُهما . وبهذا قال ابنُ عباسٍ ، والزُّهْرِيُّ ، ورَبيعةُ ، واللَّيْثُ ، وشُرَيْحٌ ، وعَطاءٌ ، وابنُ أبى ليلَى ، ومالكٌ . وذهبَ أبو حنيفةَ ، والشَّافعىُّ ، إلى أنَّ الشَّهادةَ لا تَجوزُ حتى يُشاهِدَ القائلَ المشهودَ عليه ؛ لأنَّ الأصْواتَ تَشْتَبِهُ ، فلا يَجوزُ أنْ يَشهدَ عليها مِن غيرِ رُؤْيةٍ ، كالخَطِّ . ولَنا ، أنَّه عَرَفَ المَشْهودَ عليه يَقينًا ، فجازَتْ شَهادتُه عليه ، كما لو رآه . وجوازُ اشْتِباهِ الأصْواتِ كجَوازِ اشْتباهِ الصُّوَرِ ، وإنَّما تجوزُ الشَّهادةُ لمَن[9] عرَفَ المشهودَ عليه يَقينًا ، وقد يحْصُلُ العلمُ بالسَّماعِ يَقِينًا ، وقد اعْتبرَه الشَّرْعُ بتَجْويزِه الرِّوايةَ مِن غيرِ رُؤْيةٍ ، ولهذا قُبِلَتْ رِوايةُ الأعْمَى ، وروايةُ مَن رَوَى عن أزْواجِ رسولِ اللهِ ﷺ مِن غيرِ مَحارِمِهنَّ . وأمَّا النوعُ الثانى ، فسَنَذْكُرُه إن شاءَ اللهُ تعالى فى المسألةِ التى تَلِى هذا .

فصل : إذا عرَفَ المشْهودَ عليه باسْمِه وعَيْنِه ونَسَبِه ، جازَ أن يَشْهدَ عليه ، حاضرًا كان أو غائبًا ، وإن لم يَعرِفْ ذلك ، لم يَجُزْ أن يَشْهدَ عليه مع غَيْبَتِه ، وجازَ أن يَشْهدَ عليه حاضرًا بمَعْرفةِ عَيْنِه . نصَّ عليه أحمدُ . قال مُهَنَّا : سألتُ أحمدَ عن رجلٍ شهِدَ لرجلٍ بحقٍّ له على رجلٍ ، وهو لا يَعرفُ اسمَ هذا ، ولا اسمَ هذا ، إلَّا أنَّه يَشْهدُ له ، فقال : إذا قال : أشهدُ أنَّ لهذا على هذا . وهما شاهِدانِ جميعًا ، فلا بأسَ ، وإن كان غائبًا ، فلا يَشْهدُ حتَّى يَعرِفَ اسمَه .

فصل : والمرأةُ كالرَّجلِ ، فى أنَّه إذا عرَفَها وعرَفَ اسمَها ونَسَبَها ، جازَ أن يَشْهدَ عليها

---

(٦) فى الأصل : « ونحو هذا » .

(٧) فى الأصل : « يتحمل » .

(٨) سقط من : ب ، م .

(٩) فى الأصل : « بمن » .

١١/٦٥ظ مع غَيْبَتِها . وإن لم يعرفْها ، لم يَشْهَدْ عليها مع غَيْبَتِها . قال أحمدُ ، /في روايةِ الجَماعةِ : لا يَشْهدُ[١٠] إلّا لمَن يَعْرفُ[١١] ، وعلى مَن يَعْرِفُ[١١] ، ولا يَشْهَدُ إلّا على امرأةٍ قد عرَفَها ، وإن كانتْ ممن قد[١٢] عَرَفَ اسْمَها ، ودُعِيَتْ ، وذَهَبتْ ، وجاءتْ ، فلْيَشْهَدْ ، وإلّا فلا يَشْهَدْ ، فأما إن لم يَعْرفْها ، فلا يجوزُ أن يشْهَدَ مع غَيْبَتِها . ويجوزُ أن يشْهَدَ على عَيْنِها[١٣] إذا عرَفَ عَيْنَها[١٣] ، ونظرَ إلى وَجْهِها . قال أحمدُ : ولا يَشْهَدُ على امرأةٍ ، حتى يَنْظُرَ إلى وَجْهِها . وهذا محمولٌ على الشَّهادةِ على مَن لم يتيقَّنْ مَعرفتَها . فأمَّا مَن تَيَقَّنَ مَعْرِفتَها ، وتَعرَّفَ صَوْتَها[١٤] يَقِينًا ، فيجوزُ أن يشْهَدَ عليها إذا تيقَّنَ صَوْتَها ، على ما قدَّمْناه في المسألةِ قَبلَها . فإن لم يعْرِفِ المشهودَ عليه ، فعرَّفَه عندَه مَن يَعْرفُه ، فقد رُوِىَ عن أحمدَ ، أنَّه قال : لا يَشْهَدُ على شَهادةِ غيرِه إلَّا بمَعْرفتِه لها . وقال : لا يجوزُ للرَّجلِ أن يقولَ للرَّجلِ : أنا أشهدُ أنَّ هذه فلانةُ . ويَشْهدَ على شهادتِه . وهذا صريحٌ في المَنْعِ مِن الشَّهادةِ على مَن لا يَعْرِفُه بتَعْرِيفِ غيرِه . وقال القاضي : يجوزُ أن يُحْمَلَ هذا على الاسْتِحْبابِ ، لتَجْويزِه الشَّهادةَ بالاسْتِفاضةِ . وظاهرُ قولِه المنعُ منه . وقال أحمدُ : لا يَشهدُ على امرأةٍ إلَّا بإذْنِ زَوْجِها . وهذا يَحْتَمِلُ أنَّه لا يَدْخُلُ عليها بَيْتَها ليَشْهَدَ عليها إلَّا بإذْنِ زَوْجِها ؛ لما رَوَى عمرُو بنُ العاصِ قال : نَهَى رسولُ اللهِ ﷺ أنْ يُسْتأْذَنَ على النِّساءِ إلَّا بإذْنِ أزْواجِهِنَّ . رواه أحمدُ ، في « مُسْنَدِه »[١٥] . فأمَّا الشَّهادةُ عليها في غيرِ بيتِها فجائِزةٌ[١٦] ؛ لأنَّ إقرارَها صحيحٌ ، وتَصرُّفَها إذا كانتْ رشيدةً صحيحٌ ، فجازَ أن يَشْهَدَ عليها به .

فصل : وإذا عرَفَ الشاهدُ خطَّه ، ولم يذْكُرْ أنَّه شَهِدَ به ، فهل يجوزُ له أن يَشْهَدَ له[١٧] بذلك ؟ فيه روايَتان ؛ إحْداهما ، لا يَجوزُ له[١٧] أن يَشْهَدَ بها . قال أحمدُ في رِوايةِ حَرْبٍ ،

---

(١٠) في م : « تشهد » .

(١١) في م : « تعرف » .

(١٢) سقط من : الأصل .

(١٣) في الأصل : « عينيها » .

(١٤) في ا ، ب ، م : « بصوتها » .

(١٥) المسند ٢٠٣/٤ .

(١٦) في الأصل ، ا : « فجائز » .

(١٧) سقط من : ا ، ب ، م .

فى مَن يَرَى خَطَّه وخاتَمَه ولا يذكرُ الشَّهادةَ ، قال : لا يَشْهَدُ إلَّا بما يَعْلَمُ . وقالَ فى رِوايةِ غيرِه : يشْهدُ[18] إذا عرَفَ خطَّه ، وكيفَ تَكونُ الشَّهادةُ إلا هكذا ؟ . وقال فى موضعٍ آخرَ : إذا عرَفَ خطَّه ، ولم يحْفَظْ ، فلا يَشْهَدْ ، إلَّا أن يكونَ مَنسوخًا عندَه ، مَوضوعًا تحتَ خَتْمِه وحِرْزِه ، فيَشْهَدُ ، وإنْ[19] لم يَحْفَظْ . وقال[20] أيضًا : إذا كان رَدِىءَ الحِفْظِ ، فيَشْهَدُ ويَكتبُها عندَه[21] . وهذه[22] روايةٌ ثالثةٌ ، وهو أنَّه[23] يشْهَدُ إذا كانت مَكتوبةً عنده بخطِّه فى حِرْزِه ، ولا يَشْهَدُ إذا لم تكُنْ كذلك ، [24]بمَنْزِلةِ القاضى ، فى إحدَى الرِّوايتَيْنِ ، إذا وجدَ حُكمَه بخطِّه تحتَ خَتْمِه أمْضاهُ ، ولا يُمْضِيه[25] إذا لم يَكُنْ كذلك[24] .

١٨٨٨ - مسألة ؛ قال : (وَمَا تَظَاهَرَتْ بِهِ الْأَخْبَارُ ، وَاسْتَقَرَّتْ مَعْرِفَتُهُ فِى قَلْبِهِ ، شَهِدَ بِهِ ، كَالشَّهَادَةِ عَلَى النَّسَبِ وَالْوِلَادَةِ)

هذا النوعُ الثانى مِن السَّماعِ ، وهو ما يَعْلَمُه بالاسْتِفاضَةِ . وأجمعَ أهلُ العلمِ على صحَّةِ الشَّهادةِ بها فى النَّسَبِ والولادةِ . قال ابنُ المُنْذِرِ : أمَّا النَّسَبُ فلا أعلمُ أحدًا مِن أهلِ العلمِ مَنعَ منه ، ولو مُنِعَ ذلك لاسْتحالَتْ [1]مَعْرِفتُه والشَّهادةُ[1] به ؛ إذْ لا سَبيلَ إلى معرفتِه قطعًا بغيرِه ، ولا تُمْكِنُ المُشاهدةُ فيه ، ولو اعْتُبِرتِ المُشاهَدةُ ، لَما عرَفَ أحدٌ أباه ، ولا أُمَّه ، ولا أحدًا مِن

---

(١٨) سقط من : ب ، م .

(١٩) سقطت الواو من : الأصل .

(٢٠) فى الأصل بعد هذا : « محمد » .

(٢١) سقط من : ا .

(٢٢) فى الأصل ، ا : « وهذا » .

(٢٣) فى م : « أن » .

(٢٤ - ٢٤) سقط من : ب . نقل نظر .

(٢٥) فى الأصل بعد هذا : « إلا » .

(١ - ١) فى ب ، م : « معرفة الشهادة » .

أقارِبه. وقد[2] قال: قالَ اللهُ تعالى: ﴿يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُم﴾[3]. واخْتلفَ أهلُ العلمِ فيما تجوزُ الشَّهادةُ عليه بالاسْتِفاضَةِ، غيرِ النَّسَبِ والوِلادةِ، فقال أصحابُنا: هو تِسعةُ أشياءَ؛ النِّكاحُ، والمِلكُ المُطْلَقُ، والوَقْفُ، ومَصْرِفُه، والمَوْتُ، والعِتْقُ، والوَلاءُ، والوِلَايَةُ، والعَزْلُ. وبهذا قال [4]أبو سعيدٍ الإصْطَخْرِيُّ، وبعضُ[4] أصْحابِ الشَّافعيِّ. وقال بعضُهم: لا تجوزُ فى الوَقفِ والوَلاءِ والعِتْقِ والزَّوْجيَّةِ؛ لأنَّ الشَّهادةَ مُمْكِنَةٌ فيه بالقَطْعِ، فإنَّها[5] شهادةٌ[6] بعَقْدٍ، فأشْبَهَ سائرَ العُقودِ. وقالَ أبو حنيفةَ: لا تُقْبلُ [7]إلَّا فى النِّكاحِ، والمَوتِ، ولا تُقبلُ[7] فى المِلْكِ المُطْلَقِ؛ لأنَّها[8] شهادةٌ بمالٍ، أشْبَهَ الدَّينَ. وقال صاحِباه: تُقْبَلُ فى الوَلاءِ، مثل عِكْرِمَةَ مولَى ابنِ عبَّاسٍ. ولَنا، أنَّ هذه الأشياءَ تتعذَّرُ الشَّهادةُ عليها فى الغالبِ بمُشاهدتِها، أو مُشاهدةِ أسبابِها، فجازَتِ الشَّهادةُ عليها بالاسْتِفاضَةِ كالنَّسَبِ. قال مالكٌ: ليس عندَنا مَن يشْهَدُ على أحْباسِ أصحابِ رسولِ اللهِ ﷺ إلَّا بالسَّماعِ. وقال مالكٌ: السَّماعُ فى الأحْباسِ والوَلاءِ جائزٌ. وقال أحمدُ، فى روايةِ المَرُّوذِيِّ: اشْهَدْ أنَّ / دارَ بَخْتانَ لبَخْتَانَ، وإن لم يُشْهِدْكَ. وقيل له: تَشْهَدُ أنَّ فُلانةَ امرأةُ فلانٍ، ولم تَشْهَدِ النِّكاحَ؟ فقال: نعم، إذا كانَ مُسْتفيضًا، فأشْهَدُ أقولُ: إنَّ فاطمةَ ابنةُ رسولِ اللهِ ﷺ، وإنَّ خديجةَ وعائشةَ زَوجَتاه[9]، وكلُّ أحدٍ يشهدُ بذلك مِن غيرِ مُشاهَدةٍ. فإن قيلَ: يُمْكِنُه[10] العِلمُ فى هذه الأشياءِ بمُشاهدةِ السَّببِ. قُلْنا: وجودُ السَّببِ لا يُفِيدُ العِلمَ بكونِه سَبَبًا يَقِينًا، فإنَّه يجوزُ أنْ يَشْترِىَ ما ليس بمِلْكِ البائعِ[11]، ويَصْطادَ صيدًا صادَه غيرُه، ثم انْفلتَ منه، وإن تُصُوِّرَ ذلك، فهو نادرٌ.

١١/٦٦ظ

---

(٢) سقطت: «قد» من: ا، ب، م.

(٣) سورة البقرة ١٤٦.

(٤ - ٤) سقط من: الأصل.

(٥) فى الأصل، ا: «فإنه».

(٦) فى ا: «بشاهد».

(٧ - ٧) سقط من: الأصل. نقل نظر.

(٨) فى الأصل، ا: «لأنه».

(٩) فى ب، م: «زوجاه».

(١٠) فى الأصل بعد هذا: «أهل».

(١١) فى الأصل: «للبائع».

وقولُ أصحابِ الشَّافعيِّ : تُمْكِنُ الشَّهادةُ فى الوَقفِ باللَّفظِ . لا يَصِحُّ ؛ لأنَّ الشَّهادةَ ليستْ بالعُقودِ هٰهُنا ، وإنَّما يُشْهَدُ بالوَقْفِ الحاصلِ بالعَقْدِ ، فهو بمَنْزِلةِ المِلكِ ، وكذلك يُشْهَدُ بالزَّوجيَّةِ دون العَقدِ ، وكذلك الحُرِّيَّةُ[12] والوَلاءُ ، وهذه جميعُها لا يُمْكِنُ القَطْعُ بها ، كما لا يُمْكِنُ القَطْعُ بالمِلْكِ ؛ لأنَّها مُترتِّبةٌ على المِلْكِ ، فوجبَ أن تجوزَ الشَّهادةُ فيها بالاسْتِفاضةِ[13] ، كالمِلْكِ سَوَاءً . قال مالكٌ : ليس عندَنا مَن يَشْهَدُ[14] على أحْباسِ أصْحابِ[15] رسولِ اللهِ ﷺ ، إلَّا على السَّماعِ . إذا ثبتَ هذا ، فكلامُ أحمدَ والْخِرَقِىِّ ، يَقتضِى أن لا يَشْهَدَ بالاسْتِفاضةِ حتى تَكْثُرَ به الأخْبارُ ، ويَسْمَعَه من عددٍ كثيرٍ يحْصُلُ به العِلمُ ؛ لقولِ الخِرَقِىِّ : ما[16] تظاهَرتْ به الأخْبارُ ، واسْتقرَّتْ معرفتُه فى قلْبِه[17] . يَعنى حصَلَ العِلمُ به . وذكرَ القاضى ، فى « المُجرَّدِ » أنَّه يَكْفِى أن يَسْمَعَ مِن اثنيْنِ عَدْلَيْنِ ، ويَسْكُنَ قلبُه إلى خبرِهما ؛ لأنَّ الحُقوقَ تَثْبُتُ بقولِ اثْنَينِ . وهذا قولُ المتأخِّرينَ مِن أصحابِ الشَّافعيِّ . والقولُ الأوَّلُ هو الذى يَقْتضِيهِ لفظُ الاسْتِفاضَةِ ، [18]فإنَّها مأْخُوذةٌ[18] مِن فَيْضِ الماءِ ؛ لكَثْرَتِه ، ولأنَّه لو اكْتُفِىَ فيه بقَوْلِ اثنيْنِ ، لا يُشْتَرطُ فيه ما يُشْترَطُ فى الشَّهادةِ على الشَّهادةِ ، وإنَّما اكْتُفِىَ بمُجَرَّدِ السَّماعِ .

فصل : فإنْ كانَ فى يدِ رجلٍ دارٌ أو عَقارٌ ، يتَصرَّفُ[19] فيها تَصرُّفَ المُلَّاكِ بالسُّكنَى ، والإعارَةِ / ، والإجارةِ ، والعِمارةِ ، والهَدْمِ ، والبناءِ ، مِن غيرِ مُنازِعٍ ، فقال أبو عبدِ اللهِ ابنُ حامدٍ : يجوزُ أن يَشْهَدَ له بمِلْكِها . وهو قولُ أبى حنيفةَ ، والإصْطَخْرِىِّ من أصحابِ الشَّافعىِّ . قال القاضى : ويَحْتَمِلُ أنْ لا يشْهَدَ إلَّا بما شاهَدَه[20]

١١/٦٧و

---

(١٢) فى الأصل : « الجزية » .

(١٣) فى ا زيادة : « حتى يكبر » .

(١٤) فى ا ، ب ، م : « شهد » .

(١٥) سقط من : ا .

(١٦) فى ب ، م : « فيما » .

(١٧) فى ا ، ب ، م : « القلب » .

(١٨–١٨) فى الأصل : « فإنه مأخوذ » .

(١٩) فى ا : « ويتصرف » .

(٢٠) فى ا ، ب : « يشاهده » .

مِن اليَدِ[٢١] والتَّصرُّفِ ؛ لأنَّ اليدَ ليستْ مُنحصرةً فى المِلْكِ ، وقد[٢٢] تكونُ بإجارةٍ وإعارةٍ وغَصْبٍ . وهذا قولُ بعضِ[٢٣] أصحابِ الشَّافعىِّ . ووَجْهُ الأوَّلِ ، أنَّ اليَدَ دليلٌ على[٢٤] المِلْكِ ، واسْتِمرارُها مِن غيرِ مُنازِعٍ يُقوِّيها ، فجَرَتْ مَجْرَى الاسْتِفاضَةِ ، فجازَ أن يَشْهَدَ بها ، كما لو شاهَدَ سببَ اليَدِ ،[٢٥] مِن بَيعٍ ، أو إرْثٍ أو هِبَةٍ ، واحْتِمالُ كَوْنِها عن غَصْبٍ أو إجارَةٍ ، يُعارِضُه[٢٦] اسْتِمرارُ اليَدِ مِن غيرِ مُنازِعٍ ، فَلا يَبْقَى مانِعًا ، كما لو شاهدَ سببَ اليَدِ[٢٥] ؛ فإنَّ احْتِمالَ كَوْنِ البائعِ غيرَ مالكٍ ، والوارِثِ والواهِبِ ، لا يَمْنَعُ الشَّهادةَ . كذا هٰهُنا . فإن قيلَ : فإذا بَقِىَ الاحْتِمالُ لم يَحصُلِ العلمُ ، ولا تجوزُ الشَّهادةُ إلَّا بما يَعْلَمُ . قُلْنا : الظَّنُّ يُسَمَّى عِلْمًا ، قال اللهُ تعالى : ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَـٰتٍ﴾[٢٧] . ولا سبيلَ إلى العلمِ اليَقِينىِّ هٰهُنا ، فجازَتْ بالظَّنِّ .

فصل : وإذا سمِعَ رجلًا يقولُ لصَبِىٍّ : هذا ابْنى . جازَ أن يَشْهَدَ به ؛ لأنَّه مُقِرٌّ بنَسَبِه . وإن سمِعَ الصَّبِىَّ يقولُ : هذا أبى . والرَّجلُ يسْمَعُه ، فسكَتَ ، جازَ أن يَشْهَدَ أيضًا ؛ لأنَّ سُكوتَ الأبِ إقْرارٌ له ، والإقرارُ يَثْبُتُ به[٢٨] النَّسَبُ ، فجازَتِ الشَّهادةُ به ، وإنَّما أُقِيمَ السُّكوتُ هٰهُنا مُقامَ الإقْرارِ ؛ لأنَّ الإقْرارَ على الانْتِسابِ الباطِلِ غيرُ[٢٤] جائزٍ ، بخِلافِ سائرِ الدَّعاوَى ، ولأنَّ النَّسَبَ يغْلِبُ فيه الإثْباتُ ، ألا ترَى أنَّه يَلْحَقُ بالإمْكانِ فى النِّكاحِ . وذكرَ أبو الخطَّابِ أنَّه يَحْتمِلُ أنْ لا يَشْهَدَ مع السُّكوتِ حتى يَتكرَّرَ ؛ لأنَّ السُّكوتَ ليس بإقْرارٍ حَقِيقىٍّ ، وإنَّما أُقِيمَ مُقامَه ، فاعْتُبِرتْ تَقْوِيتُه بالتَّكْرارِ ، كما اعْتُبِرتْ تَقْوِيَةُ[٢٩] اليَدِ فى العَقارِ بالاسْتِمْرارِ .

---

(٢١) فى ب ، م : « الملك واليد » .

(٢٢) سقطت الواو من : ب ، م .

(٢٣) سقط من : الأصل .

(٢٤) سقط من : ا ، ب ، م .

(٢٥ - ٢٥) سقط من : ب . نقل نظر .

(٢٦) فى الأصل : « معارض » .

(٢٧) سورة الممتحنة : ١٠ .

(٢٨) سقط من : م .

(٢٩) سقط من : ا .

فصل : وإذا شَهِدَ عَدْلانِ أنَّ فلانًا ماتَ ، وخلَّفَ من الوَرَثةِ فُلانًا وفُلانًا ، لا نَعْلَمُ له وارِثًا غيرَهما ، قُبِلَتْ شهادتُهما . وبهذا قالَ : أبو حنيفةَ ، ومالكٌ ، والشَّافعىُّ ، / والعَنْبَرِىُّ . وقال ابنُ أبى ليلَى : لا تُقْبَلُ حتى يُبَيِّنا[30] أنَّه لا وارِثَ له سِواهُما . ولَنا ، أنَّ هذا ممَّا لا يُمْكِنُ عِلْمُه ، فكَفَى[31] فيه الظَّاهرُ ، مع شَهادةِ الأصْلِ بعَدَمِ[32] وارِثٍ آخَرَ . قال أبو الخَطَّابِ : سواءٌ كانا مِن أهلِ الخِبْرَةِ الباطِنَةِ ، أو لم يكُونَا[33] . ويَحْتَمِلُ أن لا تُقْبَلَ إلَّا مِن أهلِ الخِبْرَةِ الباطِنَةِ ؛ لأنَّ عدمَ علْمِهم بوارِثٍ آخَرَ ليس بدليلٍ على عَدَمِه ، بخلافِ أهلِ الخِبْرَةِ الباطِنَةِ ، فإنَّ الظَّاهرَ أنَّه لو كان له وارثٌ آخَرُ ، لم يَخْفَ عليهم . وهذا قولُ الشَّافعىِّ . فأمَّا إن قالا : لا نَعْلَمُ له وارِثًا بهذه البلدةِ ، أو بأرْضِ كذا وكذا ، لم تُقْبَلْ . وبهذا قال مالكٌ ، والشَّافِعىُّ ، وأبو يوسُفَ ، ومحمدٌ . وقالَ أبو حنيفةَ : يُقْضَى به ، كما لو قالا : لا نَعْلَمُ له وارِثًا . وذُكِرَ ذلك مَذْهبًا لأحمدَ أيضًا . ولَنا ، أنَّ هذا ليس بدليلٍ على عَدَمِ الوارِثِ ؛ لأنَّهما قد يَعْلمانِ أنَّه لا وارِثَ له فى تلك الأرضِ ، ويَعْلَمانِ أنَّ[34] له وارِثًا[35] فى غيرِها ، فلم تُقْبَلْ شَهادتُهما ، كما لو قالا : لا نَعْلَمُ له وارِثًا فى هذا البَيْتِ .

١٨٨٩ – مسألة ؛ قال : (مَنْ لَمْ يَكُنْ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ عَاقِلًا ، مُسْلِمًا ، بَالِغًا ، عَدْلًا ، لَمْ تَجُزْ[1] شَهَادَتُهُ)

وجملتُه أنَّه[2] يُعْتَبَرُ فى الشَّاهِدِ سَبعةُ شُروطٍ ؛ أحدها ، أن يكونَ عاقلًا ، ولا تُقْبَلُ شَهادةُ مَن ليس بعاقلٍ ، إجْماعًا . قالَه ابنُ المُنْذِرِ . وسواءٌ ذهبَ عقلُه بجُنونٍ أو سُكْرٍ أو

(٣٠) فى الأصل : « يثبت » .

(٣١) فى ا ، م : « فيكفى » . وفى ب : « ويكفى » .

(٣٢) فى ب : « لعدم » .

(٣٣) فى الأصل : « يكونوا » .

(٣٤) سقط من : ا ، ب ، م .

(٣٥) فى الأصل ، ا : « ولدا » .

(١) فى ا زيادة : « له » .

(٢) فى م : « أن » .

طُفولِيَّةٍ ؛ وذلك لأنَّه ليس بمُحَصِّلٍ، ولا تَحْصُلُ الثِّقَةُ بقولِه ، ولأنَّه لا يأْثَمُ بكَذِبِه ، ولا يتحَرَّزُ منه . الثانى ، أن يكونَ مُسلمًا ، ونذكرُ هذا فيما بعدُ إن شاءَ اللهُ تعالى . الثالث ، أن يكونَ بالغًا ، فلا تُقْبَلُ شَهادةُ صَبِىٍّ لم يَبْلُغْ بحالٍ ، يُرْوَى هذا عن ابنِ عباسٍ[٣] . وبه قال القاسمُ ، وسالمٌ ، وعطاءٌ ، ومَكْحولٌ ، وابنُ أبى ليلَى ، والأوْزَاعىُّ ، والثَّوْرِىُّ ، والشَّافعىُّ ، وإسحاقُ ، وأبو عُبَيْدٍ[٤] ، وأبو ثَوْرٍ ، وأبو حنيفةَ ، وأصحابُه . وعن أحمدَ ، رحمَه الله ، روايةٌ أُخرَى ، أنَّ شهادتَهم تُقْبَلُ فى الجِراحِ ، إذا شهِدوا قبلَ الافْتِراقِ عن الحالةِ التى تَجارَحُوا عليها ، (٥فإن تفرَّقُوا لم تُقْبَلْ شَهادتُهم٥) . وهذا قولُ مالكٍ ؛ لأنَّ الظاهرَ صِدْقُهم وضَبْطُهم ، فإن تفرَّقُوا لم تُقْبَلْ شَهادتُهم ؛ لأنَّه يَحْتَمِلُ أن يُلَقَّنُوا . قال ابنُ الزُّبَيرِ / : إن أُخِذوا عند مُصابِ ذلك ، فبالْحَرِىِّ أن يَعْقِلُوا ويَحْفَظُوا[٣] . وعن الزُّهْرِىِّ ، أنَّ شهادتَهم جائزةٌ ، ويُسْتَحْلَفُ أوْلِياءُ المَشْجوجِ . وذكرَه عن[٦] مروانَ . ورُوِىَ عن أحمدَ ، روايةٌ ثالثةٌ ، أنَّ شهادتَه تُقْبَلُ إذا كان ابنَ عشرٍ . قال ابنُ حامدٍ : فعلَى هذه الرِّوايةِ ، تُقْبَلُ شَهادتُهم فى غيرِ الحُدودِ والقِصاصِ ، كالعَبيدِ[٧] . ورُوِىَ عن علىٍّ ، رضىَ اللهُ عنه ، أنَّ شهادةَ بعضِهم تُقْبَلُ على بعضٍ[٨] . ورُوِىَ ذلك عن شُرَيْحٍ[٨] ، والحسنِ ، والنَّخَعىِّ . قال إبراهيمُ : كانوا يُجيزون شَهادةَ بعضِهم على بعضٍ فيما كان بينهم . قال المُغيرةُ : وكان أصحابُنا لا يُجيزون شَهادتَهم على رجلٍ ، ولا على عبدٍ . ورَوَى الإمامُ أحمدُ[٩] ، بإسنادِه عن مَسْروقٍ ، قال : كُنَّا عندَ علىٍّ ، فجاءَه خَمسةُ غِلْمَةٍ فقالوا : إنَّا[١٠] كُنَّا سِتَّةَ غِلْمَةٍ نَتَغاطُّ ، فغَرِقَ منَّا غُلامٌ . فشهِدَ الثلاثةُ على الاثْنَيْنِ أنَّهما غَرَّقاه ، وشهِدَ الاثْنانِ على الثَّلاثةِ أنَّهم

١١/٦٨و

---

(٣) أخرجه البيهقى ، فى : باب من رد شهادة الصبيان ، من كتاب الشهادات . السنن الكبرى ١٠/١٦١ ، ١٦٢ . وعبد الرزاق ، فى : باب شهادة الصبيان ، من كتاب الشهادات . المصنف ٨/٣٤٨ ، ٣٤٩ .

(٤) فى ا ، ب ، م : « أبو عبيدة » .

(٥ - ٥) سقط من : م .

(٦) فى الأصل : « ابن » .

(٧) فى ا ، ب : « كالعبد » .

(٨) أخرجه عبد الرزاق ، فى : باب شهادة الصبيان ، من كتاب الشهادات . المصنف ٨/٣٥٠ ، ٣٥١ .

(٩) سقط من : ب .

(١٠) سقط من : ا .

غرَّقوه[١١] ، فجعلَ على الاثْنَيْنِ ثلاثةَ أخْماسِ الدِّيَةِ ، وجعلَ على الثَّلاثةِ خُمسَيْها[١٢] . وقَضَى بنحوِ هذا مَسْروقٌ . والمذهبُ أنَّ شهادتَهم لا تُقْبَلُ في شيءٍ ؛ لقولِ اللهِ تعالى : ﴿ وَٱسْتَشْهِدُواْ شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ ﴾[١٣] . وقال : ﴿ وَأَشْهِدُواْ ذَوَىْ عَدْلٍ مِّنكُمْ ﴾[١٤] . وقال : ﴿ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ ﴾[١٣] . والصَّبِيُّ ممَّن لا يُرْضَى . وقال : ﴿ وَلَا تَكْتُمُواْ ٱلشَّهَٰدَةَ وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُۥٓ ءَاثِمٌ قَلْبُهُۥ ﴾[١٥] . فأخْبرَ أنَّ الشَّاهدَ الكاتِمَ لشهادتِه آثِمٌ ، والصَّبِيُّ لا يأْثَمُ ، فيدُلُّ على أنَّه ليس بشاهِدٍ ؛ ولأنَّ الصَّبِيَّ لا يخافُ من مَأْثمِ الكذِبِ ، فيَزَعُه عنه ، ويَمْنعُه منه ، فلا تَحْصُلُ الثِّقَةُ بقولِه ، ولأنَّ مَن لا يُقْبَلُ قولُه على نفسِه في الإقْرارِ ، لا تُقْبَلُ شهادتُه على غيرِه ، كالمجنونِ ، يُحَقِّقُ هذا أنَّ الإقْرارَ أوْسَعُ ؛ لأنَّه يُقْبَلُ من الكافرِ والفاسِقِ والمرأةِ ، ولا تَصِحُّ الشهادةُ منهم ، ولأنَّ مَن لا تُقْبَلُ شهادتُه في المالِ ، لا تُقْبَلُ في الجِراحِ ، كالفاسقِ ، ومَن لا تُقْبَلُ شهادتُه على مَن ليس بمثلِه ، لا تُقْبَلُ على مثلِه ، كالمجنون . الشرطُ الرابعُ ، العَدالةُ ؛ لقولِ اللهِ تعالى : ﴿ وَأَشْهِدُواْ ذَوَىْ عَدْلٍ مِّنكُمْ ﴾ . ولا تُقبلُ شَهادةُ الفاسقِ لذلك ، ولقولِ اللهِ تعالى : ﴿ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ ﴾[١٦] . فأمَرَ بالتَّوقُّفِ عن[١٧] نَبأِ الفاسقِ ، والشَّهادةُ نَبأٌ ، فيجبُ التَّوقُّفُ عنه . وقد رُوِيَ عن النَّبِيِّ ﷺ ، أنَّه قال : « لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ خَائِنٍ وَلَا خَائِنَةٍ ، وَلَا مَحْدُودٍ فِي الإِسْلَامِ ، وَلَا ذِي غِمْرٍ[١٨] عَلَى أَخِيهِ » . رواه أبو عُبَيْدٍ[١٩] . وكان أبو عُبيدٍ لا يَراه خَصَّ

---

(١١) من هنا إلى آخر قوله : « الثالث من نكفره ، وهو من قال بخلق القرآن ونفى الرؤية » ورد في الأصل في أثناء « فصل في قراءة القرآن بالألحان » . ويشغل بقية ورقة ٧٦ و ، ٧٦ ظ ، وبعض ورقة ٧٧ و . اضطراب .

(١٢) أخرجه ابن حزم ، في : كتاب الشهادات . المحلى ١٠/٦١٤ .

(١٣) سورة البقرة ٢٨٢ .

(١٤) سورة الطلاق ٢ .

(١٥) سورة البقرة ٢٨٣ .

(١٦) سورة الحجرات ٦ .

(١٧) في الأصل : « على » .

(١٨) الغمر : الشحناء والعداوة ، وكذلك الإحنة . غريب الحديث ٢/١٥٤ .

(١٩) في : غريب الحديث ٢/١٥٣ .

وأخرجه أبو داود ، في : باب من ترد شهادته ، من كتاب الأقضية . سنن أبي داود ٢/٢٧٥ . والترمذي ، في : باب ما جاء في من لا تجوز شهادته ، من أبواب الشهادات . عارضة الأحوذي ٩/١٧١ ، ١٧٢ . وابن ماجه ، في : باب من لا =

بالخائنِ والخائنةِ أماناتِ النَّاسِ ، بل جميعَ ما افْترضَ اللهُ تعالى على العبادِ القيامَ به أو اجْتِنابَه ، مِن صغيرِ ذلك وكبيرِه ، قال اللهُ تعالى : ﴿ إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ عَلَى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلْجِبَالِ ﴾ الآية[20] . ورُوِىَ عن عُمَرَ ، رضىَ اللهُ عنه ، أنَّه قال : لا يُؤْسَرُ[21] رَجلٌ بغيرِ العُدولِ[22] . ولأنَّ دِينَ الفاسِقِ لم يَزَعْه عن ارْتكابِ مَحْظوراتِ الدِّينِ ، فلا يُؤْمَنُ أن لا يَزَعَه عن الكَذِبِ ، فلا تَحْصُلُ الثِّقَةُ بخَبرِه . إذا تَقرَّرَ هذا ، فالفُسوقُ نوعانِ ؛ أحدُهما ، مِن حيثُ الأفعالُ ؛ فلا نَعْلَمُ خِلافًا فى رَدِّ شهادتِه . والثانى ، من جِهَةِ الاعْتقادِ ، وهو اعتقادُ البِدْعةِ ، فيُوجِبُ رَدَّ الشَّهادةِ أيضًا . وبه قالَ مالكٌ ، وشَرِيكٌ ، وإسْحاقُ ، وأبو عُبَيْدٍ ، وأبو ثَوْرٍ . قال[23] شَرِيكٌ : أربعةٌ لا تجوزُ شهادتُهم ؛ رَافِضِىٌّ يَزْعُمُ أنَّ له إمامًا مُفْتَرَضَةً طاعَتُه . وخارِجِىٌّ يزعُمُ أنَّ الدنيا دارُ حَربٍ . وقَدَرِىٌّ يَزْعُمُ أنَّ المشيئةَ إليه . ومُرْجِئٌ . ورَدَّ شهادةَ يعقوبَ[24] ، وقال : ألا أرُدُّ شهادةَ [25]قومٍ يَزْعُمونَ[25] أنَّ الصَّلاةَ ليستْ مِن الإيمانِ ؟ وقال أبو حامِدٍ[26] ، مِن أصحابِ الشَّافعىِّ : المُخْتَلِفونَ على ثلاثةِ أضْرُبٍ ؛ ضَرْبٌ اخْتلفوا فى الفُروعِ ، فهؤلاءِ لا يُفَسَّقُون بذلك ، ولا تُرَدُّ شَهادتُهم ، وقد اخْتَلَفَ الصَّحابةُ فى الفروعِ ومَن بعدَهم مِن التَّابعينَ . الثانى ، مَن نُفسِّقُه ولا نُكفِّرُه ، وهو مَن سَبَّ القَرابةَ ، كالخَوارِجِ ، أو سَبَّ الصَّحابةَ ، كالرَّوافِضِ ، فلا تُقْبَلُ لهم شهادةٌ لذلك . الثالث ، مَن نُكفِّرُه ، وهو مَن قال بخَلْقِ القرآنِ ، ونَفْيِ الرُّؤْيَةِ ، وأضافَ المَشِيئةَ إلى نفسِه ، فلا تُقْبَلُ له شَهادةٌ . وذكرَ القاضى أبو يَعْلَى مِثلَ هذا سواءً . قال :

= تجوز شهادته ، من كتاب الأحكام . سنن ابن ماجه ٢/٧٩٢ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢/٢٠٤ ، ٢٠٨ ، ٢٢٥ .

(٢٠) سورة الأحزاب ٧٢ .

(٢١) أى : لا يحبس .

(٢٢) أخرجه مالك ، فى : باب ما جاء فى الشهادات ، من كتاب الأقضية . الموطأ ٢/٧٢٠ . والبيهقى ، فى : باب لا يجوز شهادة غير عدل ، من كتاب الشهادات . السنن الكبرى ١٠/١٦٦ . وابن أبى شيبة ، فى : باب ما ذكر فى شهادة الزور ، من كتاب البيوع والأقضية . المصنف ٧/٢٥٨ .

(٢٣) فى الأصل ، م : « وقال » .

(٢٤) لم نعرف من المقصود بيعقوب . وشريك من رجال القرن الأول .

(٢٥-٢٥) فى م : « من يزعم » .

(٢٦) أبو حامد أحمد بن محمد الإسفراينى ، شيخ طريقة الشافعية بالعراق ، توفى سنة ست وأربعمائة . طبقات الشافعية الكبرى ٤/٦١-٧٤ .

وقال أحمدُ : ماتُعْجبُنى شَهادةُ الجَهْمِيَّةِ ، والرَّافِضةِ ، والقَدَرِيَّةِ المُغْلِيَةِ[27] . وظاهرُ قولِ الشَّافعىِّ ، وابنِ أبى ليلى ، والثَّورىِّ ، وأبى حنيفةَ وأصحابِه ، قَبولُ شَهادةِ أهلِ الأَهْواءِ . وأجازَ سَوَّارٌ شَهادةَ ناسٍ مِن بنى العَنْبَرِ ، ممَّن يَرَى الاعْتزالَ . [28]قال الشَّافعىُّ[28] : إلَّا أن يكونوا ممَّن يَرَى الشَّهادةَ بالكَذِبِ بعضُهم لبعضٍ ، كالخَطَّابِيَّةِ ، وهم أصحابُ أبى الخَطَّابِ[29] . يَشْهدُ بعضُهم لبعضٍ بتَصْديقِه . ووَجْهُ قولِ مَن أجازَ شهادتَهم ، أنَّه اخْتِلافٌ لم يُخرِجْهم عنِ الإسْلامِ ، أشْبَهَ الاخْتِلافَ فى الفُروعِ ، ولأنَّ فِسْقَهم لا يَدُلُّ على كَذِبِهم ؛ لكَوْنِهم ذهبُوا إلى ذلك تَدَيُّنًا واعْتِقادًا أنَّه الحقُّ ، ولم يَرْتكِبُوه عالِمِينَ بتَحْرِيمِه ، بخلافِ فِسْقِ الأفْعالِ . قال أبو الخَطَّابِ : ويَتخرَّجُ على قبولِ شهادةِ أهلِ الذِّمَّةِ بعضِهم على بعضٍ ، أنَّ الفِسْقَ الذى يتَدَيَّنُ به مِن جِهَةِ الاعْتِقادِ لا تُرَدُّ الشَّهادةُ به . ورُوِىَ[30] عن أحمدَ جَوازُ الرِّوايةِ عن القَدَرِىِّ / ، إذا لم يكُنْ داعِيَةً ، فكذلك الشَّهادةُ . ولَنا ، أنَّه أحدُ نَوْعَىِ الفِسْقِ ، فتُرَدُّ به الشَّهادةُ ، كالنَّوعِ الآخرِ ؛ ولأنَّ المُبْتدِعَ فاسقٌ ، فتُرَدُّ شهادتُه ، للآيةِ والمَعنَى . الشرطُ الخامسَ ، أن يكونَ مُتيقِّظًا حافظًا[31] لما يَشْهَدُ به ، فإن كان مُغَفَّلًا ، أو مَعْروفًا بكثرةِ الغَلَطِ ، لم تُقْبَلْ شهادتُه . الشرطُ السادسُ ، أن يكونَ ذا مُروءَةٍ . الشرطُ السابعُ ، انْتفاءُ المَوانعِ . وسَنشْرحُ هذه الشُّروطَ[31] فى مَواضعِها ، إن شاء اللهُ تعالى .

١١/٦٨ ظ

فصل : ظاهرُ كلامِ الْخِرَقِىِّ ، أنَّ شهادةَ البَدَوِىِّ على مَن هو مِن أهلِ القَرْيَةِ ، وشهادة أهلِ القَرْيَةِ على البَدَوِىِّ ، صحِيحَةٌ إذا اجْتمَعتْ هذه الشُّروطُ . وهو قولُ ابنِ سيرِينَ ، وأبى حَنيفةَ ، والشَّافعىِّ ، وأبى ثَوْرٍ . واختارَه أبو الخَطَّابِ . وقال الإمامُ أحمدُ : أَخشَى أنْ لا تُقْبَلَ شَهادةُ البَدَوِىِّ على صاحبِ القَرْيَةِ . فيَحْتَمِلُ هذا أن لا تُقْبَلَ شهادتُه . وهو قولُ

---

(٢٧) فى ا ، ب ، م : « المعلنة » .

(٢٨ – ٢٨) سقط من : الأصل .

(٢٩) أبو الخطاب محمد بن أبى زينب الأسدى الأجدع ، مولى بنى أسد ، من الغالين ، زعم أن الأئمة أنبياء ثم آلهة ، ولما وقف عيسى بن موسى صاحب المنصور على خبث دعوته قتله . الملل والنحل ١/ ٣٨٠ ، ٣٨١ .

(٣٠) فى م : « وقد روى » .

(٣١) سقط من : الأصل .

جماعةٍ من أصحابِنا ، ومذهبُ أبى عُبَيْدٍ . وقال مالكٌ كقَوْلِ أصحابِنا ، فيما عَدَا الجِرَاحَ ، وكقولِ الباقِينَ فى الجِراحِ احْتياطًا للدِّماء . واحْتجَّ أصْحابُنا بما روَى أبو داودَ[٣٢] ، فى « سُنَنِه » ، عن أبى هُرَيْرَةَ ، عن النَّبىِّ ﷺ ، أنَّه قال : « لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ بَدَوِىٍّ عَلَى[٣٣] صَاحِبِ قَرْيَةٍ » . ولأنَّه مُتَّهَمٌ ، حيثُ عَدَلَ عن أنْ يُشْهِدَ قَرَوِيًّا ويُشْهِدَ بَدَوِيًّا . قال أبو عُبَيْدٍ : ولا أرَى شهادتَهم رُدَّتْ إلَّا لِمَا فيهم من الجَفاءِ بحُقوقِ اللهِ تعالى ، والجَفاءِ فى الدِّينِ . ولَنا ، أنَّ مَن قُبِلَتْ شهادتُه على أهلِ البَدْوِ ، قُبِلَتْ شهادتُه على أهلِ القَرْيَةِ[٣٤] ، كأهلِ القُرَى ، ويُحْمَلُ الحديثُ على مَن لم[٣٥] تُعْرَفْ عدالَتُه مِن أهلِ البَدوِ[٣٤] ، ونَخُصُّه بهذا ؛ لأنَّ الغالِبَ أنَّه لا يكونُ له مَن يسْألُه الحاكمُ ، فيَعرِفُ عَدالَتَه .

١٨٩٠ – مسألة ؛ قال : (وَالْعَدْلُ مَنْ لَمْ تَظْهَرْ مِنْهُ رِيبَةٌ . وَهَذَا قَوْلُ[١] إبْرَاهِيمَ النَّخَعِىِّ ، وَإسْحَاقَ)

وجملتُه أنَّ العَدْلَ هو الذى تَعْتدِلُ أحْوالُه فى دِينِه وأفْعالِه . قال القاضى : يكونُ ذلك فى الدِّين والمُروءةِ والأحْكام . أمَّا الدِّينُ[٢] فأن لا[٢] يَرْتَكِبَ كَبيرةً ، ولا يُداوِمَ على صَغيرةٍ ، فإنَّ اللهَ تعالى / نَهَى[٣] أنْ[٤] تُقْبَلَ شَهادةُ القَاذِفِ ، فيُقاسُ عليه كلُّ مُرْتكِبِ كبيرةٍ ، ولا يُخْرِجُه عن العَدالةِ فِعلُ صَغيرَةٍ ؛ لقولِ اللهِ تعالى : ﴿ٱلَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَٰٓئِرَ ٱلْإِثْمِ وَٱلْفَوَٰحِشَ إِلَّا ٱللَّمَمَ﴾[٥] . قيلَ : اللَّمَمُ صِغارُ الذُّنوبِ . ولأنَّ التَّحرُّزَ منها غيرُ مُمْكِنٍ ، جاءَ عنِ

١١/٦٩و

---

(٣٢) فى : باب شهادة البدوى على أهل الأمصار ، من كتاب الأقضية . سنن أبى داود ٢/ ٢٧٥ .
كما أخرجه ابن ماجه ، فى : باب من لا تجوز شهادته ، من كتاب الأحكام . سنن ابن ماجه ٢/ ٧٩٣ .

(٣٣) فى ا ، ب ، م : « عن » .

(٣٤ – ٣٤) سقط من : ا . نقل نظر .

(٣٥) فى الأصل : « لا » .

(١) فى الأصل : « مذهب » .

(٢ – ٢) فى ب ، م : « فلا » .

(٣) فى م : « أمر » .

(٤) فى م زيادة : « لا » .

(٥) سورة النجم ٣٢ .

النَّبِىِّ ﷺ ، أنّه قال :

إِنْ تَغْفِرِ اللَّهُمَّ تَغْفِرْ جَمَّـا
وأَىُّ عَبْـدٍ لَكَ لَا أَلَمَّـا[٦]

أىْ لم يُلِمَّ . فإنَّ « لا » مع الماضِى بمَنزلِةِ « لم » مع المُسْتَقْبَلِ . وقيل : اللَّمَمُ أن يُلِمَّ بالذَّنْبِ ، ثم لا يعُودَ فيه . والكَبائرُ كلُّ معصيةٍ فيها حدٌّ[٧] ، والإشراكُ بالله ، وقَتْلُ النَّفسِ التى حَرَّمَ اللهُ ، وشَهادةُ الزُّورِ ، وعُقوقُ الوالدَيْنِ . ورَوَى أبو بَكْرَةَ ، أنَّ النَّبىَّ ﷺ قالَ : « أَلَا أُنَبِّئُكُمْ بأَكْبَرِ الْكَبَائِرِ ؟ الْإِشْرَاكُ بِاللهِ ، وَقَتْلُ النَّفْسِ الَّتِى حَرَّمَ اللهُ ، وعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ » . وكان مُتَّكِئًا فَجَلَسَ ، فقال : « أَلَا وَقَوْلُ الزُّورِ ، وشَهَادَةُ[٨] الزُّورِ » . فما زالَ يُكَرِّرُهَا حَتَّى قُلْنَا : لَيْتَهُ سَكَتَ . مُتَّفقٌ عليه[٩] . قال أحمدُ : لا تَجُوزُ شهادة آكلِ الرِّبَا ، والعَاقِّ ، وقَاطِعِ الرَّحِمِ ، ولا تُقْبَلُ شَهادةُ مَن لا يُؤَدِّى زَكاةَ مالِه ، وإذا أخرجَ فى طَرِيقِ المُسلمينَ الأُسْطُوانةَ[١٠] والكَنِيفَ لا يكونُ عَدْلًا ، ولا يكونُ ابنُه عَدْلًا إذا ورِثَ أباه حتـى يَرُدَّ ما أَخَذَ[١١] من طريقِ المُسلمين ، ولا يَكونُ عَدْلًا إذا كذَبَ الكَذِبَ الشَّديدَ ؛ لأنَّ النَّبىَّ ﷺ رَدَّ شهادةَ رجلٍ فى كَذِبه[١٢] . وقال : عن الزُّهْرِىِّ ، عن عُرْوةَ ، عن عائِشةَ ، عن النَّبىِّ ﷺ : « لَا تَجُوزُ شَهادَةُ خَائِنٍ ، وَلَا خَائِنَةٍ ، وَلَا مَجْلُودٍ فِى حَدٍّ ، وَلَا ذِى غِمْرٍ عَلَى

---

(٦) أخرجه الترمذى ، فى : باب تفسير سورة النجم ، من أبواب التفسير . عارضة الأحوذى ١٢/ ١٧٣ . والحاكم ، فى : باب تفسير سورة النجم ، من كتاب التفسير . المستدرك ٢/ ٤٦٩ . والطبرى ، فى : تفسير سورة النجم ، الآية ٣٢ . تفسير الطبرى ١٧/ ٦٦ .

والرجز من الشواهد النحوية ، انظر : معجم شواهد العربية ٢/ ٥٣٠ .

(٧) سقط من : ب .

(٨) فى م : « وقول » .

(٩) أخرجه البخارى ، فى : باب ما قيل فى شهادة الزور ، من كتاب الشهادات ، وفى : باب عقوق الوالدين من الكبر ، من كتاب الأدب ، وفى : باب من اتكأ بين يدى أصحابه ، من كتاب الاستئذان . صحيح البخارى ٣/ ٢٢٥ ، ٨/ ٤ ، ٧٦ . ومسلم ، فى : باب بيان الكبائر وأكبرها ، من كتاب الإيمان . صحيح مسلم ١/ ٩١ .

كما أخرجه الترمذى ، فى : باب ما جاء فى عقوق الوالدين ، من أبواب البر ، وفى : باب ما جاء فى شهادة الزور ، من أبواب الشهادات ، وفى : باب تفسير سورة النساء ، من أبواب الشهادات . عارضة الأحوذى ٨/ ٩٧ ، ٩/ ١٧٥ ، ١١/ ١٥٠ ، ١٥١ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٥/ ٣٦ - ٣٨ .

(١٠) فى م : « والأسطوانة » .

(١١) فى ب ، م : « أخذه » .

(١٢) أخرجه أبو داود ، فى : باب من ترد شهادته ، من كتاب الأقضية . سنن أبى داود ٢/ ٢٧٥ . وابن ماجه ، فى : باب من لا تجوز شهادته . من كتاب الأحكام . سنن ابن ماجه ٢/ ٧٩٢ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢/ ١٨١ ، ٢٠٤ ، ٢٠٨ ، ٢٢٥ .

أَخِيهِ فِي عَدَاوَةٍ ، وَلَا الْقَانِعِ[(١٣)] لِأَهْلِ الْبَيْتِ ، وَلَا مُجَرَّبٍ عَلَيْهِ شَهَادَةُ زُورٍ ، وَلَا ظَنِينٍ فِي وَلَاءٍ، وَلَا قَرَابَةٍ »[(١٤)] . وقد رواه أبو داودَ[(١٥)] ، وفيه : « لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ خَائِنٍ وَلَا خَائِنَةٍ ، وَلَا زَانٍ وَلَا زَانِيَةٍ ، وَلَا ذِي غِمْرٍ عَلَى أَخِيهِ » . فأمَّا الصَّغائرُ ، فإن كان مُصِرًّا عليها ، رُدَّتْ شهادتُه ، وإن كانَ الغالبُ من[(١٦)] أمْرِه الطاعاتِ ، لم يُرَدَّ ؛ لما ذكرْنا من عَدَمِ إمْكانِ التَّحرُّزِ منه . فأمَّا المُروءةُ فاجْتِنابُ الأُمورِ الدَّنيئةِ المُزْرِيَةِ به ، وذلك / نَوْعانِ ؛ ١١/٦٩ظ أحدُهما ، من الأفعالِ ، كالأكْلِ في السُّوقِ . يَعْنِي به الذى يَنصِبُ مائدةً في السُّوقِ ، ثم يأكلُ والناسُ يَنْظرون . ولا يَعنى به[(١٧)] أكلَ الشيءِ اليَسيرِ ، كالكِسْرةِ ونحوِها . وإن كان يَكْشِفُ ما جَرَتِ العادةُ بتَغْطِيَتِه مِن بَدَنِه ، أو يَمُدُّ رِجْلَيْه في مَجْمَعِ النَّاسِ ، أو يتَمَسْخَرُ بما يُضْحِكُ الناسَ به ، أو يُخاطِبُ امْرأتَه أو جارِيَتَه أو غيرَهما بحَضْرةِ الناسِ بالخِطابِ الفاحِشِ ، أو يُحَدِّثُ الناسَ بمُباضَعةِ[(١٨)] أهلِه ، ونحوِ هذا مِن الأفعالِ الدَّنِيئَةِ ، ففاعِلُ هذا لا تُقبَلُ شَهادتُه ؛ لأنَّ هذا سُخْفٌ ودَناءَةٌ ، فمَن رَضِيَه لنَفْسِه واسْتحسَنَه ، فليستْ له مُروءةٌ ، فلا تَحْصُلُ الثِّقَةُ بقولِه . قال أحمدُ ، في رجلٍ شَتَمَ بَهِيمَةً : قال الصَّالحونَ : لا تُقْبَلُ شهادتُه حتَّى يَتُوبَ . وقد رَوَى أبو مسعودٍ البَدْرِيُّ ، قال : قال رسولُ اللهِ ﷺ : « إِنَّ مِمَّا أَدْرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلَامِ النُّبُوَّةِ الْأُولَى ، إِذَا لَمْ تَسْتَحِ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ »[(١٩)] . يَعنى مَن لم يَستَحِ[(٢٠)] صَنَعَ ما شاءَ . ولأنَّ المُروءةَ تَمْنَعُ الكَذِبَ ، وتَزْجُرُ عنه ، ولهذا يمْتَنِعُ منه ذو المُروءةِ وإن لم يَكُنْ ذا دِينٍ . وقد رُوِىَ عن أبي سفيانَ ، أنَّه حين سألَه قَيْصَرُ عن النَّبيِّ ﷺ وصِفَتِه قال : واللهِ لولا أنِّي كَرِهْتُ أن يُؤْثَرَ عنِّي الكَذِبُ ، لَكَذَبْتُه[(٢١)] . ولم يكنْ يومَئذٍ ذا

---

(١٣) في النسخ : « القاطع » . والقانع : هو الذى ينفق عليه أهل البيت .

(١٤) أخرجه الترمذى ، في : باب ما جاء في من لا تجوز شهادته ، من أبواب الشهادات . عارضة الأحوذى ٩/ ١٧١ .

(١٥) في الموضع السابق .

(١٦) في ب : « في » .

(١٧) سقط من : الأصل ، ا .

(١٨) في ا : « بمباضعته » .

(١٩) أخرجه البخارى ، في : باب حدثنا أبو اليمان ، أخبرنا شعيب ، من كتاب الأنبياء . صحيح البخارى ٤/ ٢١٥ . وأبو داود ، في : باب في الحياء ، من كتاب الأدب . سنن أبي داود ٢/ ٥٥٢ . وابن ماجه ، في : باب الحياء ، من كتاب الزهد ٢/ ١٤٠٠ .

(٢٠) في الأصل ، ا : « يستحى » . وهما بمعنى .

(٢١) انظر : ما تقدم في تخريج حديث كتاب النبي ﷺ إلى قيصر ، في صفحة ٧٤ .

دِينٍ . ولأنَّ الكَذِبَ دَناءَةٌ ، والمُروءةُ تَمْنَعُ مِن[22] الدناءَةِ . وإذا كانتِ المروءةُ مانعةً من الكَذِبِ ، اعْتُبِرتْ فى العَدالةِ ، كالدِّينِ ، ومَن فعلَ شيئًا مِن هذا مُختَفِيًا به ، لم يَمْنَعْ مِن قَبُولِ شهادتِه ؛ لأنَّ مُروءتَه لا تَسْقُطُ به . وكذلك إن فعلَه مَرَّةً ، أو شيئًا قليلًا ، لم تُرَدَّ شهادتُه ؛ لأنَّ صغيرَ المَعاصى لا يَمْنَعُ الشَّهادةَ إذا قَلَّ ، فهذا أَوْلَى ، ولأنَّ المُروءةَ لا تَختَلُّ بقليلِ هذا ، ما لم تَكُنْ عادةً[23]. النوع الثانى ، فى الصِّناعاتِ الدَّنِيئَةِ ؛ كالكَسَّاحِ والكَنَّاسِ ، لا تُقبلُ شهادتُهما ؛ لما رَوَى سعيدٌ ، فى « سُنَنِه » أنَّ رجلًا أتى ابنَ عُمرَ ، فقال له : إنِّى رجلٌ كنَّاسٌ . فقال : أىَّ شىءٍ تَكْنُسُ ، الزِّبلَ ؟ . قال : لا . قال : العَذِرَةَ ؟ قال : نعم . [24]قال : منه كسَبْتَ المالَ ، ومنه تزوَّجْتَ ، ومنه حَجَجْتَ ؟ قال : نعم [24]. قال / : الأَجْرُ خبيثٌ ، وما تزوَّجْتَ خَبِيثٌ ، حتى تَخْرُجَ منه كما دخَلْتَ فيه . وعن ابنِ عبَّاسٍ مثلُه فى الكَسَّاحِ[25] . ولأنَّ هذا دناءةٌ يَجْتنِبُه أهلُ المُروءاتِ ، فأشْبَهَ الذى قبلَه . فأمَّا الزَّبَّالُ والْقَرَّادُ[26] والحجَّامُ ونحوُهم ، ففيه وَجْهان ؛ أحدهما ، لا تُقبَلُ شهادتُهم ؛ لأنَّه دناءةٌ يجْتَنِبُه أهلُ المُروءاتِ ، فهو[27] كالذى قبلَه . والثانى ، تُقْبَلُ ؛ لأنَّ بالناسِ إليه حاجةً . فعلى هذا الوَجْهِ ، إنَّما تُقْبَلُ شهادتُه إذا كان يَتنظَّفُ للصَّلاةِ فى وَقْتِها ويُصَلِّيها ، فإن صلَّى بالنَّجاسةِ ، لم تُقْبَلْ شهادتُه ، وَجْهًا واحدًا . وأمَّا الحائكُ والحارسُ والدَّبَّاغُ ، فهى أعلَى مِن هذه الصَّنائعِ ، فلا تُرَدُّ بها الشهادةُ . وذكرَها أبو الخَطابِ فى جُملةِ ما فيه وَجْهان . وأمَّا سائرُ الصِّناعاتِ التى لا دَناءةَ فيها ، فلا تُرَدُّ الشهادةُ بها ، إلَّا مَن كان منهم يحْلِفُ كاذِبًا ، أو يَعِدُ ويُخْلِفُ ، وغَلَبَ هذا عليه ، فإنَّ شهادتَه تُرَدُّ . وكذلك مَن كان منهم يُؤَخِّرُ الصَّلاةَ عن أوْقاتِها ، أو لا يَتنزَّه عن النَّجاساتِ ، فلا شهادةَ له ، ومَن كانت صِناعتُه مُحَرَّمةً ؛ كصانعِ المَزاميرِ والطَّنابيرِ ،

١١ ٧٠ و

---

(٢٢) فى ا : « عن » .

(٢٣) فى م : « عادته » .

(٢٤ - ٢٤) سقط من : ا . نقل نظر .

(٢٥) تقدم فى : ١٣٢/٨ وانظر : المحلى ٣٠/٩ .

(٢٦) سقط من : الأصل ، ا ، ب . والقراد : سائس القرد . ولعل المقصود منتزع القراد من الدواب .

(٢٧) سقط من : الأصل .

فلا شَهادةَ له . ومَن كانت صِناعتُه يَكْثُرُ فيها الرِّبَا ، كالصَّائغ والصَّيْرَفِىّ ، ولم يَتَوَقَّ ذلك ، رُدَّتْ شهادتُه .

فصل : فى اللَّعِبِ : كلُّ لِعِبٍ فيه قِمارٌ ، فهو مُحَرَّمٌ ، أىَّ لَعِبٍ كان[٢٨] ، وهو مِن المَيْسِرِ الذى أمرَ اللهُ تعالى باجْتنابه ، ومَن تكرَّرَ منه ذلك رُدَّتْ شهادتُه . وما خَلا من القِمارِ ، وهو اللَّعِبُ الذى لا عِوَضَ فيه من الجانِبيْنِ ، ولا مِن أحدِهما ، فمِنه ما هو مُحرَّمٌ ، ومنه ما هو مُباحٌ ؛ فأمَّا المُحرَّمُ فاللَّعِبُ بالنَّرْدِ[٢٩] . وهذا قولُ أبى حنيفةَ ، وأكثرِ أصحابِ الشَّافعىِّ . وقال بعضُهم : هو مَكْروهٌ ، غيرُ مُحرَّمٍ . ولَنا ، ما رَوَى أبو موسى ، قال : سمِعتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقولُ[٣٠] : « مَنْ لَعِبَ بِالنَّرْدَشِيرِ ، فَقَدْ عَصَى ٱللهَ وَرَسُولَهُ » . ورَوَى بُرَيْدَةُ ، أنَّ النَّبِىَّ ﷺ ، قال : « مَنْ لَعِبَ بِالنَّرْدَشِيرِ ، فكَأنَّما غَمَسَ يَدَهُ فِى لَحْمِ الْخِنْزِيرِ وَدَمِهِ » . روَاهما أبو داودَ[٣١] . وكان سعيدُ بنُ جُبَيْرٍ إذا مَرَّ على أصحابِ النَّرْدَشِيرِ ، لم يُسلِّمْ عليهم . إذا ثبَتَ هذا ، فمَن تكرَّرَ منه اللَّعِبُ به[٣٢] ، لم تُقْبَلْ[٣٣] له شهادةٌ[٣٣] ، سواءٌ لعِبَ به قِمارًا أو غيرَ قِمارٍ . /وهذا قولُ أبى حنيفةَ ، ومالكٍ ، وظاهرُ مذهبِ الشافعىِّ . قال مالكٌ : مَن لَعِبَ بالنَّرْدِ والشِّطْرَنْجِ ، فلا أرَى شهادتَه طائلةً ؛ لأنَّ اللهَ تعالى قال : ﴿ فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَـٰلُ ﴾[٣٤] . وهذا ليس مِن الحقِّ ، فيكونُ من الضَّلالِ .

١١/٧٠ظ

---

(٢٨) سقط من : الأصل .

(٢٩) فى الأصل ، ا ، ب زيادة : « محرم » .

(٣٠) فى م : « قال » .

(٣١) فى : باب فى النهى عن اللعب بالنرد ، من كتاب الأدب . سنن أبى داود ٥٨٢/٢ .
كما أخرجهما ابن ماجه ، فى : باب اللعب بالنرد ، من كتاب الأدب . سنن ابن ماجه ١٢٣٧/٢ ، ١٢٣٨ .
كما أخرج الأول الإمام مالك ، فى : باب ما جاء فى النرد ، من كتاب الرؤيا . الموطأ ٩٥٨/٢ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٣٩٤/٤ ، ٣٩٧ ، ٤٠٠ . والحاكم ، فى : كتاب الإيمان . المستدرك ٥٠/١ .
وأخرج الثانى أيضا مسلم ، فى : باب تحريم اللعب بالنردشير ، من كتاب الشعر . صحيح مسلم ١٧٧٠/٤ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٣٥٢/٥ ، ٣٥٧ ، ٣٦١ .

(٣٢) سقط من : ا .

(٣٣ - ٣٣) فى م : « شهادته » .

(٣٤) سورة يونس ٣٢ .

فصل : فأمَّا الشِّطْرَنْجُ فهو كالنَّرْدِ فى التَّحْريمِ ، إلَّا أنَّ النَّرْدَ آكَدُ منه فى التَّحْريمِ ؛ لوُرودِ النَّصِّ فى تَحْريمِه ، لكنْ هذا فى مَعناه ، فيَثْبُتُ فيه حُكْمُه ، قياسًا عليه . وذكرَ القاضى أبو الحُسينِ ممَّن ذهبَ إلى تَحْريمِه ؛ علىَّ بنَ أبى طالبٍ ، وابنَ عمرَ ، وابنَ عباسٍ[٣٥] ، وسعيدَ بنَ المُسيَّبِ ، والقاسمَ ، وسالمًا ، وعُرْوَةَ ، ومحمَّدَ [٣٦] بنَ علىٍّ [٣٦] ابنِ الحُسينِ ، ومَطرًا الورَّاقَ[٣٧] ، ومالكًا . وهو قولُ أبى حنيفةَ . وذهبَ الشَّافعىُّ إلى إباحتِه . وحَكَى ذلك أصحابُه عن أبى هُرَيْرةَ ، وسعيدِ بنِ المُسيَّبِ ، وسعيدِ بنِ جُبَيرٍ . واحْتجُّوا بأنَّ الأصلَ الإباحةُ ، ولم يَرِدْ بتَحْريمِها نَصٌّ ، ولا هى فى مَعنَى المَنْصوصِ[٣٨] عليه ، فتَبْقَى على الإباحَةِ . ويُفارِقُ الشِّطْرَنْجُ النَّرْدَ من وَجْهيْن ؛ أحدهما ، أنَّ فى الشِّطْرَنْجِ تَدْبيرَ الحَربِ ، فأشْبَهَتِ[٣٩] اللَّعِبَ بالحِرابِ ، والرَّمْىَ بالنُّشَّابِ ، والمُسابقَةَ بالخيلِ . والثانى ، أن المُعَوَّلَ فى النَّرْدِ ما يُخْرِجُه الكَعبتانِ[٤٠] ، فأشْبَهَ الأزْلَامَ ، والمُعَوَّلُ فى الشِّطْرَنْجِ على حِذْقِه وتَدْبيرِه ، فأشْبَهَ المُسابَقةَ بالسِّهامِ . ولَنا ، قولُ اللهِ تعالى : ﴿ إِنَّمَا ٱلْخَمْرُ وَٱلْمَيْسِرُ وَٱلْأَنصَابُ وَٱلْأَزْلَـٰمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَـٰنِ فَٱجْتَنِبُوهُ ﴾[٤١] . قال علىٌّ ، رضىَ اللهُ عنه : الشِّطْرَنْجُ من المَيْسِرِ[٤٢] . ومَرَّ علىٌّ ، رضىَ اللهُ عنه ، على قومٍ يَلْعبون بالشِّطْرَنْجِ ، فقال : ﴿ مَا هَـٰذِهِ ٱلتَّمَاثِيلُ ٱلَّتِىٓ أَنتُمْ لَهَا عَـٰكِفُونَ ﴾[٤٢] . قال أحمدُ :

---

(٣٥) انظر : ما أخرجه البيهقى ، فى : باب الاختلاف فى اللعب بالشطرنج ، من كتاب الشهادات . السنن الكبرى ٢١٢/١٠ .

(٣٦ - ٣٦) سقط من : الأصل . وهو أبو جعفر الباقر ، الإمام ، توفى سنة أربع عشرة ومائة . سير أعلام النبلاء ٤٠١/٤ - ٤٠٩ .

(٣٧) مطر بن طهمان الوراق الخراسانى الزاهد ، توفى سنة تسع عشرة ومائة . سير أعلام النبلاء ٤٥٢/٥ ، ٤٥٣ .

(٣٨) فى م : « النصوص » .

(٣٩) فى م : « فأشبه » .

(٤٠) الكعبة فى النرد : ما يعرف اليوم بالزهرة . وهى قطعة مكعبة يبين على كل وجه منها نقاط تمثل رقما .

(٤١) سورة المائدة ٩٠ .

(٤٢) أخرج اللفظان البيهقى ، فى : باب الاختلاف فى اللعب بالشطرنج ، من كتاب الشهادات . السنن الكبرى ٢١٢/١٠ . وأخرج الأول ابن أبى شيبة ، فى : باب فى اللعب بالنرد وما جاء فيه ، من كتاب الأدب . المصنف ٥٤٨/٨ . وأخرج الثانى أيضا ، فى : باب فى اللعب بالشطرنج ، الكتاب نفسه . المصنف ٥٥٠/٨ . وما اقتبسه على رضى الله عنه ، هو الآية ٥٢ من سورة الأنبياء .

أصحُّ ما فى الشِّطْرَنْج ، قولُ عليٍّ ، رضىَ الله عنه . وروَى واثِلَةُ بنُ الأسْقَعِ ، رَضِىَ الله عنه ، قال : قالَ رسولُ الله ﷺ : « إنَّ الله عَزَّ وَجَلَّ يَنْظُرُ فِى كُلِّ يَوْمٍ ثَلاثَمِائَةٍ وَسِتِّينَ نَظْرَةً ، لَيْسَ لِصَاحِبِ الشَّاهِ فِيهَا نَصِيبٌ » . روَاه أبو بكرٍ بإسْنادِه[43] . ولأنَّه لَعِبٌ يَصُدُّ عن ذِكْرِ الله تعالى وعن الصَّلاةِ ، فأشْبَهَ اللَّعِبَ بالنَّرْدِ . وقولُهم : لا نصَّ فيها . قد ذَكَرْنا فيها نصًّا ، وهي أيضًا فى معنى النَّرْدِ المنصوصِ على تَحْرِيمِه . وقولُهم : إنَّ[44] فيها تَدْبيرَ الحرب . قُلْنا : لا يُقْصَدُ هذا منها ، وأكثرُ اللَّاعبين / بها إنَّما يَقْصِدون منها اللَّعِبَ والقِمارَ[45] . وقولُهم : إنَّ المُعَوَّلَ فيها على تَدْبِيرِه . فهذا[46] أبْلَغُ فى اشْتِغالِه بها ، وصَدِّها عن ذِكْرِ الله والصَّلاةِ[47] . إذا ثبتَ هذا ، فقال أحمدُ : النَّرْدُ أشَدُّ من الشِّطْرَنْج . وإنما قالَ ذلك ؛ لوُرودِ النَّصِّ فى النَّرْدِ ، والإِجْماعِ على تحريمِها ، بخلافِ الشِّطْرَنْج . وإذا ثبَتَ تحريمُها[48] ، فقال القاضي : هو كالنَّرْدِ فى رَدِّ الشَّهادةِ به . وهذا قولُ مالكٍ ، وأبي حَنيفَةَ ؛ لأنَّه مُحرَّمٌ مثلُه . وقال أبو بكرٍ : إن فعَلَه مَن يَعْتقِدُ تَحْرِيمَه ، فهو كالنَّرْدِ فى حقِّه ، وإن فعلَه مَن يَعْتَقِدُ إباحتَه ، لم تُرَدَّ شهادتُه ، إلَّا أن يَشْغلَه عن الصَّلاةِ فى أوْقاتِها ، أو يُخْرِجَه[49] إلى الحَلِفِ الكاذبِ ، ونحوِه من المُحرَّماتِ ، أو يَلْعبَ بها على الطَّريقِ ، أو يَفْعَلَ فى لَعِبِه ما يُسْتَخفُّ به من أجْلِه ، ونحوَ هذا ، ممَّا يُخْرِجُه عن المُروءَةِ . وهذا مذهبُ الشَّافعيِّ ؛ وذلك لأنَّه مُختلَفٌ فيه ، فأشْبَهَ سائرَ المُخْتَلَفِ فيه .

٢١/٧١و

فصل : واللَّاعِبُ بالحمامِ يُطَيِّرُها ، لا شهادةَ له . وهذا قولُ أصحابِ الرَّأْيِ . وكان شُرَيْحٌ لا يُجِيزُ شَهادةَ صاحبِ حَمامٍ ولا حَمَّامٍ ؛ وذلك لأنَّه سَفَهٌ ودناءَةٌ وقِلَّةُ مُروءَةٍ ، ويَتضمَّنُ أذَى الجِيرانِ بطَيْرِه ، وإشْرافِه على دُورِهم ، ورَمْيِه[50] إيَّاها بالحِجارةِ . وقد

---

(٤٣) وأخرجه ابن حبان ، فى المجروحين ٢/٢٩٧ ، وابن الجوزى ، فى : العلل المتناهية ٢/٢٩٧ . وانظر حاشيته . وصاحب الشاه : من يلعب بالشطرنج .

(٤٤) سقط من : الأصل .

(٤٥) فى ب ، م : « أو القمار » .

(٤٦) فى م : « فهو » .

(٤٧) فى ا : « وعن الصلاة » .

(٤٨) فى م : « تحريمها » .

(٤٩) فى الأصل : « ويخرجه » .

(٥٠) فى الأصل : « ورميهم » .

رأى النَّبِىُّ ﷺ رجلًا يَتبعُ حمامًا ، فقال : « شَيْطَانٌ يَتْبَعُ شَيْطَانَةً »[٥١] . وإنِ اتَّخذَ الحمامَ لطَلَبِ فِراخِها ، أو لحَمْلِ الكُتُبِ ، أو للأُنْسِ بها مِن غيرِ أذًى يَتعدَّى إلى النَّاسِ ، لم تُرَدَّ شهادتُه . وقد رَوَى عُبادَةُ بنُ الصَّامِتِ ، أنَّ رجلًا جاءَ إلى النَّبِىِّ ﷺ ، فشَكَا إليه الوَحْشَةَ ، فقال : « اتَّخِذْ زَوْجًا مِنْ حَمَامٍ »[٥٢] .

فصل : فأمَّا المُسابَقةُ المَشْروعةُ ، بالخَيْلِ وغيرِها من الحيواناتِ ، أو على الأقْدامِ ، فمُباحٌ[٥٣] لا دناءَة فيه[٥٤] ، ولا تُرَدُّ به الشَّهادَةُ ، وقد ذكَرْنا مَشروعيَّةَ ذلك في بابِ المُسَابقةِ[٥٥] . وكذلك ما في معناه من الثِّقافِ ، واللَّعِبُ بالحِرابِ . وقد لعِبَ الحَبَشةُ بالحِرابِ بين يَدىْ رسولِ اللهِ ﷺ ، وقامتْ عائشةُ خَلْفَه تَنْظُرُ إليهم ، وتَسْتَتِرُ به ، حتى مَلَّتْ[٥٦] . ولأنَّ في هذا تَعلُّمًا للحَرْبِ ، فإنَّه مِن آلاتِه ، فأشْبَهَ المُسابقةَ / بالخَيلِ ، والمُناضَلَةَ ، وسائِرُ اللَّعِبِ ، إذا لم يَتضمَّنْ ضررًا ، ولا شَغْلًا عن فَرْضٍ ، فالأَصلُ إباحتُه ، فما كان منه فيه دَناءَةٌ يَترفَّعُ عنه ذَوُو المُروءاتِ ، مَنَعَ الشَّهادةَ إذا فَعلَه ظاهرًا ، وتَكرَّرَ منه ، وما كان منه لا دَناءَةَ فيه ، لم تُرَدَّ به[٥٧] الشَّهادةُ بحالٍ .

١١/٧١ ظ

فصل : في المَلاهي : وهي على ثلاثةِ أضْرُبٍ ؛ مُحَرَّمٌ ، وهو ضَرْبُ الأوْتارِ والنَّاياتِ ، والمَزامِيرِ كلِّها ، والعُودِ ، والطُّنْبُورِ ، والمَعْزَفةِ ، والرَّبابِ ، ونحوِها ، فمَن أدامَ اسْتِماعَها ، رُدَّت شَهادتُه ؛ لأنَّه يُروَى عن علىٍّ ، رضىَ اللهُ عنه ، عن النَّبِىِّ ﷺ ، أنَّه قال : « إِذَا ظَهَرَتْ فِي أُمَّتِي خَمْسَ عَشْرَةَ خَصْلَةً ، حَلَّ بِهِمُ الْبَلَاءُ »[٥٨] . فذكَرَ منها

---

(٥١) أخرجه أبو داود ، في : باب في اللعب بالحمام ، من كتاب الأدب . سنن أبي داود ٥٨٢/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٤٥/٢ .

(٥٢) أخرجه الخطيب ، في : تاريخ بغداد ١٩٩/٥ .

(٥٣) في ا ، ب ، م : « فمباحة » .

(٥٤) في م : « فيها » .

(٥٥) تقدم في : ٤٠٤/١٣ .

(٥٦) تقدم تخريجه ، في : ٥٠٧/٩ .

(٥٧) في م : « بها » .

(٥٨) أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء في علامة حلول المسخ والخسف ، من أبواب الفتن . عارضة الأحوذي ٥٨/٩ .

إظْهارَ المعازِفِ والْمَلاهِي . وقال سعيدٌ[٥٩] : ثنا فَرَجُ بنُ فَضَالَةَ ، عن عليِّ بنِ يَزِيدَ ، عن القَاسِمِ، عن أبي أُمامَةَ ، قال : قالَ رسولُ الله ﷺ : « إِنَّ اللهَ بَعَثَنِي رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ ، وَأَمَرَنِي بِمَحْقِ الْمَعَازِفِ وَالْمَزَامِيرِ ، لَا يَحِلُّ بَيْعُهُنَّ وَلَا شِرَاؤُهُنَّ وَلَا تَعْلِيمُهُنَّ وَلَا التِّجَارَةُ فِيهِنَّ، وَثَمَنُهُنَّ حَرَامٌ »[٦٠] . يعني الضَّارباتِ . وروَى نافعٌ ، قال : سمِعَ ابنُ عمرَ مِزْمارًا، قال : فوضَعَ إصْبَعَيْهِ في أُذُنَيْه ، ونَأَى عن الطَّرِيقِ ، وقال لي : يا نافعُ، هل تسْمَعُ شيئًا ؟ قال : فقلتُ : لا . قال : فرفَعَ إصْبَعيْهِ من أُذُنَيْه ، وقال : كنتُ مع النَّبيِّ ﷺ ، فسمِعَ مِثلَ هذا، فصَنَعَ مِثلَ هذا . رواه الخَلَّالُ، في « جامعِه » من طريقَيْنِ، ورواه أبو داودَ، في « سُنَنِه »[٦١] ، وقال : حديثٌ مُنْكَرٌ . وقد احْتَجَّ قومٌ[٦٢] بهذا الخبرِ على إباحةِ المِزْمارِ، وقالوا: لو كان حرامًا لَمَنَعَ النَّبيُّ ﷺ ابنَ عُمرَ من سَماعِه، ومَنَعَ ابنُ عُمرَ نافعًا من سَماعِه[٦٣] ، ولأنْكرَ على الزَّامِرِ بها . قُلْنا : أمَّا الأوَّلُ فلا يَصِحُّ ؛ لأنَّ المُحرَّمَ اسْتِماعُها دون سَماعِها، والاسْتِماعُ غيرُ السَّماعِ، ولهذا فرَّقَ الفُقهاءُ في سُجودِ التِّلاوةِ بين السَّامِعِ والمُستمِعِ ، ولم يُوجِبُوا على مَن سمِعَ شيئًا[٦٤] مُحرَّمًا سَدَّ أُذُنَيْه ، وقال اللهُ تعالى : ﴿ وَإِذَا سَمِعُواْ ٱللَّغْوَ أَعْرَضُواْ عَنْهُ ﴾[٦٥] . ولم يَقُلْ : سَدُّوا آذانَهم . والمُسْتمِعُ / هو الذي يَقْصِدُ السَّماعَ ، ولم يُوجَدْ هذا مِن ابنِ عمرَ ، وإنَّما وُجِدَ منه السَّماعُ ؛ ولأنَّ بالنَّبيِّ ﷺ حاجةً إلى مَعْرِفةِ انْقطاعِ الصَّوْتِ عنه ؛ لأنَّه عدَلَ عن الطَّريقِ ، وسدَّ أُذُنَيْه ، فلم يكُنْ لِيَرْجِعَ إلى الطَّرِيقِ ، ولا يَرفعَ إصْبَعَيْه عن أُذُنَيْه ، حتى يَنْقطِعَ الصَّوْتُ عنه ، فأُبِيحَ للحاجَةِ . وأمَّا الإنْكارُ ، فلعلَّه كان في أوَّلِ الهِجرةِ ، حين لم يكُنِ الإنْكارُ واجبًا ، أو قبلَ إمْكانِ الإنْكارِ ؛ لكَثْرةِ الكُفَّارِ ، وقلَّةِ أهلِ الإسْلامِ . فإن قيلَ : فهذا الخَبرُ ضَعيفٌ . فإنَّ أبا

٧٢/١١ و

---

(٥٩) في ا زيادة : « بن جبير » .

(٦٠) أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٥/٢٥٧ ، ٢٦٨ .

(٦١) تقدم تخريجه ، في : ١٠/١٩٩ .

(٦٢) سقط من : ب .

(٦٣) في ا ، ب ، م : « استماعه » .

(٦٤) سقط من : الأصل .

(٦٥) سورة القصص ٥٥ .

داودَ روَاه ، وقال : هو[٦٦] حديثٌ مُنكَرٌ . قُلْنا: قد روَاه الخَلَّالُ بإسْنادِه من طريقَيْنِ ، فلعلَّ أبا داودَ ضعَّفَه لأنَّه لم يقَعْ له إلَّا مِن إحْدَى الطَّريقَيْنِ . وضَرْبٌ مُباحٌ ؛ وهو الدُّفُّ ؛ فإنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال : « أَعْلِنُوا النِّكَاحَ ، وَاضْرِبُوا عَلَيْهِ بِالدُّفِّ » . أخْرجَه مسلمٌ[٦٧] . وذكَرَ أصحابُنا ، وأصْحابُ الشَّافعيِّ ، أنَّه مَكْروهٌ فى غيرِ النِّكاحِ ؛ لأنَّه يُرْوَى عن عمرَ ، أنَّه كان إذا سمِعَ صَوْتَ الدُّفِّ ، بعَثَ فنظَرَ ، فإن كان فى وَلِيمةٍ سكَتَ ، وإن كانَ فى غيرِها ، عَمَدَ بالدِّرَّةِ[٦٨] . ولَنا ، ما رُوِىَ عن النَّبِيِّ ﷺ ، أنَّ امرأةً جاءَته ، فقالتْ : إنِّى نَذَرْتُ إن رجعْتَ من سفَرِك سالمًا ، أن أضْرِبَ على رأسِكَ بالدُّفِّ[٦٩] . فقال النَّبِيُّ ﷺ : « أَوْفِ بِنَذْرِكِ » . روَاه أبو داودَ[٧٠] . ولو كانَ مَكروهًا لم يأمُرْها به وإن كان مَنْذُورًا . وروَتِ الرُّبَيِّعُ بنتُ مُعَوِّذٍ ، قالت : دخلَ علىَّ رسولُ اللهِ ﷺ صَبِيحةَ بُنِىَ بِى ، فجعَلَتْ جُوَيْرِيَاتٌ يَضْرِبْنَ بدُفٍّ لهنَّ ، وَيَنْدُبْنَ مَن قُتِلَ مِن آبائى يومَ بَدْرٍ ، إلى أن قالَتْ إحداهُنَّ : وفينا نَبِيٌّ يَعْلَمُ ما فى غَدٍ . فقال : « دَعِى هَذَا ، وَقُولِى الَّذِى كُنْتِ تَقُولِينَ » . مُتَّفقٌ عليه[٧١] . وأما الضَّرْبُ به للرِّجالِ فمَكروهٌ على كلِّ حالٍ ؛ لأنَّه إنَّما كان يَضْرِبُ به النِّساءُ ، والمُخَنَّثُون[٧٢] المُتَشبِّهون بهنَّ ، ففى ضَرْبِ الرِّجالِ به تَشَبُّهٌ بالنِّساءِ ، وقد لَعَنَ النَّبِىُّ ﷺ المُتشبِّهين مِنَ الرِّجالِ بالنِّساءِ[٧٣] . فأمَّا الضَّرْبُ

---

(٦٦) فى ب : « هذا » .

(٦٧) تقدم تخريجه ، فى : ٤٦٨/٩ .

(٦٨) أخرجه عبد الرزاق ، فى : باب الغناء والدف ، من كتاب الجامع . المصنف ٥/١١ .

(٦٩) سقط من : ا ، ب .

(٧٠) تقدم تخريجه ، فى : صفحة ٥ .

(٧١) أخرجه البخارى ، فى : باب حدثنى خليفة حدثنا محمد ، من كتاب المغازى ، وفى : باب ضرب الدف فى النكاح والوليمة ، من كتاب النكاح . صحيح البخارى ١٠٥/٥ ، ٢٥/٧

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب فى النهى عن الغناء ، من كتاب الأدب . سنن أبى داود ٥٧٨/٢ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى إعلان النكاح ، من أبواب النكاح . عارضة الأحوذى ٣٠٩/٤ . وابن ماجه ، فى : باب الغناء والدف ، من كتاب النكاح . سنن ابن ماجه ٦١١/١ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٣٥٩/٦ ، ٣٦٠ . وليس فى صحيح مسلم ، انظر : تحفة الأشراف ٣٠١/١١ ، ٣٠٢ .

(٧٢) فى الأصل : « أو المخنثون » .

(٧٣) أخرجه البخارى ، فى : باب المتشبهون بالنساء والمتشبهات بالرجال ، من كتاب اللباس . صحيح البخارى=

٧٢/١١ظ بالقَضِيبِ، فيُكْرَهُ[٧٤] إذا انْضَمَّ إليه مُحَرَّمٌ أو مَكْرُوهٌ، / كالتَّصْفِيقِ والغِناءِ والرَّقْصِ ، وإنْ خلا عن ذلك كلِّه لم يُكْرَهْ ؛ لأنَّه ليس بآلةٍ ولا بطَرَبٍ ، ولا يُسْمَعُ مُنْفرِدًا ، بخلافِ المَلاهى . ومذهبُ الشَّافعىِّ فى هذا الفصلِ كما قُلْنا .

فصل : واخْتَلفَ أصْحابُنا فى الغِناءِ ؛ فذهبَ أبو بكرٍ الخَلَّالُ ، وصاحبُه أبو بكرٍ عبدُ العزيزِ ، إلى إباحتِه . قال أبو بكرٍ عبدُ العزيزِ : والغِناءُ والنَّوْحُ معنًى واحدٌ ، مُباحٌ ما لم يَكُنْ معه مُنْكَرٌ ، ولا فيه طَعْنٌ . وكان الخَلَّالُ يَحْمِلُ الكَراهةَ[٧٥] من أحمدَ على الأفعالِ المَذْمومةِ ، لا على القَوْلِ بعَيْنِه . ورُوِىَ عن أحمدَ ، أنَّه سمِعَ من[٧٦] عندِ ابنِه صالحٍ قَوَّالًا ، فلم يُنْكِرْ عليه ، وقال له صالحٌ : يا أبَةِ ، أليس كُنتَ تَكْرَهُ هذا ؟ فقال : إنَّه قيلَ لى : إنَّهم يَسْتَعمِلون المُنْكَرَ . وممَّن ذهبَ إلى إباحتِه مِن غيرِ كَراهَةٍ ، سعدُ بنُ إبراهيمَ ، وكثيرٌ مِن أهلِ المدينةِ ، والعَنْبَرىُّ ؛ لما رُوِىَ عن عائشةَ ، رضىَ اللهُ عنها ، قالتْ : كانتْ عندى جارِيَتان تُغنِّيان ، فدَخلَ[٧٧] أبو بكرٍ ، فقال : مَزْمورُ الشَّيطانِ فى بيتِ رسولِ اللهِ ﷺ ! فقال رسولُ اللهِ ﷺ : « دَعْهُمَا ، فإنَّهَا أيَّامُ عِيدٍ » . مُتَّفَقٌ عليه[٧٨] . وعن عمرَ ، رضىَ اللهُ عنه ، أنَّه قال : الغِناءُ زادُ الرَّاكبِ . واخْتارَ القاضى أنَّه مَكْروهٌ غيرُ مُحَرَّمٍ . وهو قولُ الشَّافعىِّ ، قال : هو مِن اللَّهْوِ المَكْروهِ . وقال أحمدُ : الغِناءُ يُنبِتُ النِّفاقَ[٧٩] فى القَلبِ ، لا يُعْجِبُنِى . وذهبَ آخَرون من أصْحابِنا إلى تَحْريمِه . قال أحمدُ : فى مَن مات وخَلَّفَ ولدًا يتيمًا ، وجاريةً مُغَنِّيَةً ، فاحْتاجَ الصَّبِىُّ إلى بَيْعِها ، تُباعُ سَاذَجَةً . قيل له : إنَّها تُساوِى

=٢٠٥/٧ . وأبو داود ، فى : باب لباس النساء ، من كتاب اللباس . سنن أبى داود ٣٨١/٢ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى المتشبهات بالرجال من النساء ، من أبواب الأدب . عارضة الأحوذى ٢٣٤/١٠ . وابن ماجه ، فى : باب فى المخنثين ، من كتاب النكاح . سنن ابن ماجه ٦١٤/١ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢٥٤/١ ، ٣٣٠ ، ٣٣٩ ، ٢٨٧/٢ ، ٢٨٩ .

(٧٤) فى ب ، م : « فمكروه » .

(٧٥) فى الأصل : « الكراهية » .

(٧٦) سقط من : ا ، م .

(٧٧) فى ب : « ودخل » .

(٧٨) تقدم تخريجه ، فى : ٢٠٦/١٠ .

(٧٩) فى ب : « للنفاق » .

مُغَنِّيَةً ثلاثين أَلفًا ، وتُساوى ساذَجَةً عِشرين دينارًا . قال : لا تُباعُ إلَّا على أنَّها ساذَجَةٌ . واحتجُّوا على تَحْريمِه بما رُوِيَ عن ابنِ الحَنفِيَّةِ في قولِه تعالى : ﴿وَٱجْتَنِبُواْ قَوْلَ ٱلزُّورِ﴾[٨٠] . قال : الغِناءُ . وقالَ ابنُ عبَّاسٍ ، وابنُ مسعودٍ ، في قوله : ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْتَرِى لَهْوَ ٱلْحَدِيثِ ﴾[٨١] . قال : هو الغِناءُ[٨٢] . وعن أبي أُمامةَ ، أنَّ النَّبِيَّ ﷺ / نَهى عن شِراءِ المُغَنِّياتِ ، وبَيْعِهِنَّ ، والتِّجارةِ فيهنَّ ، وأَكْلُ أثمانِهِنَّ حَرامٌ . أخْرَجَه التِّرمِذِيُّ[٨٣] ، وقال : لا نَعْرفُه إلَّا[٨٤] مِن حديثِ عليِّ بنِ يَزِيدَ ، وقد[٨٥] تكلَّمَ فيه أهلُ العِلْمِ . ورَوَى ابنُ مَسعودٍ ، أنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال : « الغِناءُ يُنْبِتُ النِّفاقَ في القَلْبِ »[٨٦] . والصَّحيحُ أنَّه مِن قَوْلِ ابنِ مسعودٍ . وعلى كلِّ حالٍ ، مَن اتَّخذَ الغِناءَ صِناعةً ، يُؤْتَى له ، ويَأْتِي له ، أو اتَّخذَ غُلامًا أو جاريةً مُغَنِّيَيْنِ ، يَجْمَعُ عليهما النَّاسَ ، فلا شَهادةَ له ؛ لأنَّ هذا عندَ مَن لم يُحَرِّمْه سَفَهٌ ودَناءةٌ وسُقوطُ مُروءَةٍ ، ومَن حَرَّمَه فهو مع سَفَهِه عاصٍ . مُصِرٌّ مُتظاهِرٌ بفُسوقِه . وبهذا قال الشَّافعيُّ ، وأصحابُ الرَّأْيِ . وإن كان لا يَنْسِبُ نفسَه إلى الغِناءِ ، وإنَّما يَتَرنَّمُ لنَفسِه ، ولا يُغَنِّي النَّاسَ ، أو كانَ غُلامُه [illegible] إنَّما يُغَنِّيانِ له ، انْبَنَى هذا على الخلافِ فيه . فمَن أباحَه أو كَرِهَه ، لم تُرَدَّ شهادتُه ومَن حرَّمَهُ ، قال : إن داوَمَ[٨٧] عليه ، رُدَّت شهادتُه ، كسائرِ الصَّغائرِ ، وإن لم يُداوِمْ [illegible] ، لم تُرَدَّ شَهادتُه . وإنْ فعله مَن يَعْتقِدُ حِلَّه ، فقِياسُ المذهبِ أنَّه لا تُرَدُّ شهادتُه بما لا يُشْتَهَرُ به منه ، كسائرِ المُخْتلَفِ فيه مِن الفُروعِ . ومَن كان يَغْشَى بُيوتَ الغِناءِ ، أو يَغْ[illegible]ـغنُّونَ للسَّماعِ[٨٨] ، مُتَظاهِرًا بذلك ، وكَثُرَ منه ، رُدَّت شَهادتُه ، في قولِهم جميعًا ؛ لأنَّه سَفَهٌ ودَناءَةٌ . وإن كان

١١/٧٣و

---

(٨٠) سورة الحج ٣٠ .

(٨١) سورة لقمان ٦ .

(٨٢) أخرجه الطبري ، في : تفسير الآية . تفسير الطبري ٢١/٦١ .

(٨٣) في : باب ما جاء في كراهية بيع المغنيات ، من كتاب البيوع . عارضة الأحوذي .

كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب ما لا يحل بيعه ، من كتاب التجارات . سنن ابن ماجه ٢/٧٣٣ .

(٨٤) سقط من : الأصل .

(٨٥) في م : « وقال » .

(٨٦) أخرجه أبو داود ، في : باب كراهية الغناء والزمر ، من كتاب الأدب . سنن أبي داود ٢/٥٧٩ .

(٨٧) في الأصل : « دام » .

(٨٨) في ا : « للاستماع » .

مُسْتَتِرًا[٨٩] به ، فهو كالمُغَنِّى لنَفْسِه ، على ما ذُكِرَ من التَّفْصيلِ فيه .

فصل : فأمَّا الحُدَاءُ ، وهو الإنْشادُ الذى تُساقُ به الإبِلُ ، فمُباحٌ ، لا بَأْسَ[٩٠] فى فِعْلِه واسْتِماعِه ؛ لِمَا رُوِىَ عن[٩١] عائشةَ ، رَضِىَ اللهُ عنها ، قالت : كُنَّا مع رسولِ اللهِ ﷺ فى سَفَرٍ ، وكان عبدُ اللهِ بنُ رَواحَةَ جيِّدَ الحُدَاءِ ، وكان مع الرِّجالِ ، وكان أَنْجَشَةُ مع النِّساءِ ، فقال النَّبِىُّ ﷺ لابن رَواحَةَ : « حَرِّكْ بالْقَوْمِ » . فانْدَفَعَ يَرْتَجِزُ ، فتَبِعَه أَنْجَشَةُ ، فأَعْنَقَتِ الإبِلُ ، فقالَ النَّبِىُّ ﷺ لأَنْجَشَةَ : « رُوَيْدَكَ ، رِفْقًا بِالْقَوارِيرِ »[٩٢] . يَعنى النِّساءَ . وكذلك / نَشِيدُ الأعْرابِ ، وهو النَّصْبُ ، لا بأسَ به ، وسائرُ أنواعِ الإنْشادِ ، ما لم يَخْرُجْ إلى حدِّ الغِناءِ . وقد كان النَّبِىُّ ﷺ يَسْمَعُ إنْشادَ الشِّعرِ ، فلا يُنْكِرُه . والغِناءُ ، من الصَّوتِ ، مَمْدودٌ مَكْسورٌ . والغِنَى ، من المالِ ، مَقْصورٌ . والحُداءُ ، مَضْمومٌ مَمْدودٌ ، كالدُّعاءِ والرُّغاءِ ، ويَجوزُ الكَسْرُ ، كالنِّداءِ والهِجاءِ والغِذاءِ .

١١/٧٣ظ

فصل : والشِّعْرُ كالكَلامِ ؛ حَسَنُه كحَسَنِه ، وقَبِيحُه كقَبِيحِه . وقد رُوِىَ عن النَّبِىِّ ﷺ ، أنَّه قال : « إنَّ مِنَ الشِّعْرِ لَحُكْمًا »[٩٣] ، وكان يَضَعُ لحسَّانَ مِنْبرًا يَقومُ عليه ، فيَهْجُو مَن

---

(٨٩) فى ا : « متسترا » . وفى ب ، م : « معتبرا » .

(٩٠) فى ا ، ب ، م زيادة : « به » .

(٩١) فى الأصل : « أن » .

(٩٢) لم نجده عن عائشة ، وأخرجه عن أنس بن مالك ، البخارى ، فى : باب المعاريض مندوحة عن الكذب ، من كتاب الأدب . صحيح البخارى ٥٨/٨ . ومسلم ، فى : باب رحمة النبى ﷺ بالنساء ... ، من كتاب الفضائل . صحيح مسلم ١٨١١/٤ ، ١٨١٢ . وابن حبان ، انظر : الإحسان ٥٢٢/٧ . والإمام أحمد ، فى : المسند ١٠٧/٣ ، ١١٧ ، ١٧٢ ، ١٧٦ ، ١٨٧ ، ٢٠٢ ، ٢٠٦ ، ٢٢٧ ، ٢٥٤ . وأخرجه عن عبد الله بن رواحة ، النسائى فى الكبرى . انظر : تحفة الأشراف ٣١٩/٤ . وأخرجه النسائى أيضا فى الكبرى ، عن عمر . انظر : تحفة الأشراف ٩٨/٨ ، ٩٩ .

(٩٣) أخرجه البخارى ، فى : باب ما يجوز من الشعر والرجز والحداء وما يكره منه ، من كتاب الأدب . صحيح البخارى ٤٢/٨ . وأبو داود ، فى : باب ما جاء فى الشعر ، من كتاب الأدب . سنن أبى داود ٥٩٨/٢ . والترمذى ، فى : باب ما جاء : إن من الشعر حكمة ، من أبواب الأدب . عارضة الأحوذى ٢٨٨/١٠ . وابن ماجه ، فى : باب الشعر ، من كتاب الأدب . سنن ابن ماجه ١٢٣٥/٢ ، ١٢٣٦ . والدارمى ، فى : باب فى أن من الشعر حكمة ، من كتاب الاستئذان . سنن الدارمى ٢٩٧/٢ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢٦٩/١ ، ٢٧٣ ، ٣٠٣ ، ٣٠٩ ، ٣١٣ ، ٣٢٧ ، ٣٣٢ ، ١٢٥/٥ .

هَجَا رَسولَ اللهِ ﷺ والمسلمينَ[٩٤] . وأَنْشَدَه كَعْبُ بنُ زُهَيرٍ قَصِيدةَ :

* بَانَتْ سُعَادُ فَقَلْبِى الْيَومَ مَتْبُولُ *

فى المسجدِ[٩٥] . وقالَ له عمُّه العبَّاسُ : يا رسولَ اللهِ ، إنِّى أُريدُ أنْ أمْتَدِحَكَ . فقال : « قُلْ ، لَا يَفْضُضِ اللهُ فاكَ » . فأنْشَدَه :

مِنْ قَبْلِهـا طِبْتَ فِى الظِّــلالِ وفى   مُسْتَوْدَعٍ حيثُ يُخْصَفُ الوَرَقُ[٩٦]

وقال عمرُو بنُ الشَّرِيدِ : أرْدَفَنى رسولُ اللهِ ﷺ فقال : « أمَعَكَ مِنْ شِعْرِ أُمَيَّةَ ؟ » . قلتُ : نعم . فأنشَدْتُه بيتًا ، فقالَ : « هِيهِ » . فأنشَدْتُه بيتًا ، فقالَ : « هِيهِ » . حتى أنشدتُه مِائةَ قَافيةٍ[٩٧] . وقال النَّبِىُّ ﷺ يومَ حُنَيْنٍ :

أَنَــا النَّبِــىُّ لَا كَذِبْ

أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبْ[٩٨]

وقد اخْتُلِفَ فى هذا ، فقيل : ليس بشِعرٍ ، وإنَّما هو كَلامٌ مَوزُونٌ . وقيلَ : بل هو شِعرٌ ، ولكنَّه بَيْتٌ واحدٌ قَصيرٌ ، فهو كالنَّثرِ . ويُرْوَى[٩٩] أنَّ أبا الدَّرْداءِ قِيلَ له : ما مِن أهلِ بيتٍ فى الأنْصارِ ، إلَّا وقد قالَ الشِّعْرَ . قالَ : وأنا قد قُلْتُ :

---

(٩٤) أخرجه أبو داود ، فى : باب ما جاء فى الشعر ، من كتاب الأدب . سنن أبى داود ٢ / ٥٩٩ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى إنشاد الشعر ، من أبواب الأدب . عارضة الأحوذى ١٠ / ٢٨٩ .

(٩٥) أخرجه البيهقى ، فى : باب من شبب فلم يسم أحدا ... ، من كتاب الشهادات . السنن الكبرى ١٠ / ٢٤٣ . وعجز البيت :

* مُتَيَّمٌ إثْرَها لم يُفْدَ مَكْبولُ *

وانظر : ديوانه ٦ – ٢٥ .

(٩٦) عزاه الهيثمى إلى الطبرانى . مجمع الزوائد ٨ / ٢١٧ ، ٢١٨ .

(٩٧) أخرجه مسلم ، فى : كتاب الشعر . صحيح مسلم ٤ / ١٧٦٧ . وابن ماجه ، فى : باب الشعر ، من كتاب الأدب . سنن ابن ماجه ٢ / ١٢٣٦ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٤ / ٣٨٨ – ٣٩٠ .

(٩٨) أخرجه البخارى ، فى : باب من قاد دابة غيره فى الحرب ، وباب بغلة النبى ﷺ البيضاء ، وباب من صف أصحابه عند الهزيمة ... ، من كتاب الجهاد ، فى : باب قول الله تعالى : ﴿ ويوم حنين ... ﴾ ، من كتاب المغازى . صحيح البخارى ٤ / ٣٧ ، ٣٩ ، ٨١ ، ٥ / ١٩٤ ، ١٩٥ . ومسلم ، فى : باب غزوة حنين ، من كتاب الجهاد . صحيح مسلم ٣ / ١٤٠٠ ، ١٤٠١ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى الثبات عند القتال ، من أبواب الجهاد . عارضة الأحوذى ٧ / ١٨٤ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٤ / ٢٨١ ، ٣٠٤ .

(٩٩) فى ب : « قيل ويروى » .

يُرِيدُ المَرْءُ أن يُعْطَى مُنَاهُ ... ويَأْبَى اللهُ إلَّا ما أرادَا

يَقُولُ المَرءُ فائِدَتِي ومَالِي ... وتَقْوَى اللهِ أفْضلُ ما اسْتفادَا[100]

وليس في إباحةِ الشِّعْرِ خِلافٌ، وقد قالَه الصَّحابةُ والعُلَماءُ، والحاجَةُ تدْعُو إليه لمَعرفةِ اللُّغةِ والعربيَّةِ[101]، والاسْتشهادِ به في التَّفْسيرِ، وتَعَرُّفِ معاني كَلامِ اللهِ تعالى، وكلامِ رَسولِه ﷺ، ويُسْتَدلُّ به أيضًا على النَّسَبِ، والتَّاريخِ[102]، وأيَّامِ العَربِ. ويُقالُ: الشِّعْرُ ديوانُ العَربِ. فإن قيل: فقد قالَ اللهُ تعالى: ﴿وَالشُّعَرَآءُ يَتَّبِعُهُمُ ٱلْغَاوُۥنَ﴾[103] وقال النَّبيُّ ﷺ / : « لَأَنْ يَمْتَلِئَ جَوْفُ أَحَدِكُمْ قَيْحًا حَتَّى يَرِيَهُ، خَيْرٌ له مِنْ أَنْ يَمْتَلِئَ شِعْرًا ». رواه أبو دَاودَ، وأبو عُبيدٍ[104]. وقال: معنى يَرِيَهُ، يَأْكلُ جوفَه، يُقالُ: وَرَاه يَرِيه، قال الشَّاعرُ[105]:

74/11و

وَرَاهُنَّ رَبِّي مثلَ ما قَدْ وَرَيْنَنِي ... وأَحْمَى على أكْبادِهِنَّ المَكاوِيَا

قُلْنا: أمَّا الآيةُ، فالمُرادُ بها مَن أسْرَفَ وكَذَبَ؛ بدليلِ وَصْفِه لهم بقولِه: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ * وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ﴾[106]. ثم اسْتَثْنى المُؤْمِنينَ، فقال: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَذَكَرُواْ ٱللَّهَ كَثِيرًا﴾[107]. ولأنَّ الغالبَ على

---

(100) أورده ابن عبد البر، في: الاستيعاب 1648/4.

(101) سقطت الواو من: ا، م.

(102) في ا: « والتواريخ ».

(103) سورة الشعراء 224.

(104) أخرجه أبو داود، في: باب ما جاء في الشعر، من كتاب الأدب. سنن أبي داود 598/2. وأبو عبيد، في: غريب الحديث 34/1–36.

كما أخرجه البخاري، في: باب ما يكره أن يكون الغالب على الإنسان الشعر ...، من كتاب الأدب. صحيح البخاري 45/8. ومسلم، في: كتاب الشعر. صحيح مسلم 1769/4، 1770. والترمذي، في: باب ما جاء: لأن يمتلئ جوف أحدكم قيحا ...، من أبواب الأدب. عارضة الأحوذي 292/10. وابن ماجه، في: باب ما كره من الشعر، من كتاب الأدب. سنن ابن ماجه 1236/2، 1237. والدارمي، في: باب: لأن يمتلئ جوف أحدكم ...، من كتاب الاستئذان. سنن الدارمي 297/2. والإمام أحمد، في: المسند 175/1، 177، 181، 39/2، 96، 288، 331، 355، 391، 478، 480، 8/3، 41.

(105) هو سحيم عبد بني الحسحاس. ديوانه 24.

(106) سورة الشعراء 225، 226.

(107) سورة الشعراء 227.

الشُّعراءِ قِلَّةُ الدِّينِ ، والكَذِبُ ، وقَذْفُ المُحْصَنَاتِ ، وهجاءُ الأبرياءِ ، سِيَّمَا مَن كان فى ابْتداءِ الإِسْلامِ ، ممَّن يَهْجُو المُسلمين ، ويَهْجُو النَّبىَّ ﷺ ، ويَعيبُ الإِسلامَ وأهلَه[١٠٨] ، ويَمْدحُ الكُفَّارَ ، فوقَعَ الذَّمُّ على الأَغْلبِ ، واسْتَثْنَى مِنهم مَن لا يَفْعَلُ الخِصالَ المَذْمومةَ ، فالآيةُ دليلٌ على إباحتِه ، ومَدْحِ أهلِه المُتَّصِفِينَ بالصِّفَاتِ الجَميلةِ . وأمَّا الخبرُ ؛ فقال أبو عُبَيْدٍ : معناهُ أن يَغْلِبَ عليه الشِّعْرُ حتى يَشْغلَه عن القُرآنِ والفِقْهِ . وقيل : المُرادُ به ما كان هِجاءً وفُحْشًا ، فما كان من الشِّعرِ يَتضمَّنُ هَجْوَ المُسلمين ، والقَدْحَ فى أعراضِهم ، أو التَّشْبِيبَ[١٠٩] بامْرأةٍ بعَيْنِها ، بالإِفْراطِ[١١٠] فى وَصْفِها ، فذكَرَ أصحابُنا أنَّه مُحَرَّمٌ . وهذا إنْ أُرِيدَ به أنَّه مُحرَّمٌ على قائلِه ، فهو صَحيحٌ ، وأما على رَاوِيه فلا يَصِحُّ ؛ فإنَّ المَغازِىَ تُرْوَى فيها قَصائدُ الكُفَّارِ الذين هَجَوْا بها[١١١] أصحابَ رسولِ اللهِ ﷺ ، لا يُنْكِرُ ذلك أحدٌ . وقد رُوِىَ أن النَّبىَّ ﷺ أذِنَ فى الشِّعرِ الذى تَقاوَلَتْ به الشُّعراءُ فى يومِ بدرٍ وأُحدٍ وغيرِهما ، إلَّا قصيدةَ أُميَّةَ بنِ أبى الصَّلْتِ الحائيَّةَ[١١٢] . وكذلك يُرْوَى شِعرُ قَيسِ بنِ الخَطِيمِ[١١٣] ، فى التَّشْبِيبِ بعَمْرَةَ بِنْتِ رَوَاحَةَ ، أُختِ عبدِ اللهِ بنِ رَوَاحَةَ ، وأُمِّ النُّعمانِ بنِ بَشِيرٍ . وقد سمِعَ النَّبىُّ ﷺ قَصيدةَ كَعبِ بنِ زُهَيرٍ ، وفيها التَّشْبِيبُ بسُعادَ . ولم يَزلِ النَّاسُ يَرْوُونَ أمثالَ هذا ، ولا يُنكَرُ . ورَوَينا أنَّ النُّعمانَ بنَ بَشيرٍ / دخلَ مَجلِسًا فيه رَجلٌ يُغنِّيهم بقصيدةِ قَيسِ ابنِ الخَطِيمِ ، فلمَّا دَخلَ النُّعمانُ سَكَّتوه من قِبَلِ أنَّ فيها ذِكرَ أُمِّه ، فقالَ النُّعمانُ : دَعُوه ، فإنَّه لم يَقُلْ بَأْسًا ، إنَّما قال : ١١/٧٤

وعَمْــــرَةُ مِن سَرَوَاتِ الـــنِّسا ... ءِ تَنْفَـحُ بالـمِسْكِ أرْدَانُها[١١٤]

وكان عِمرانُ بنُ طَلحةَ فى مجلسٍ ، فغَنَّاهم رَجلٌ بشِعرٍ فيه ذِكْرُ أُمِّه، فسكَّتُوه من

---

(١٠٨) سقط من : الأصل ، ب ، م .

(١٠٩) فى ا ، ب ، م : « التشبب » .

(١١٠) فى م : « والإفراط ».

(١١١) سقط من : الأصل .

(١١٢) القصيدة فى : السيرة النبوية ٢/ ٣٠-٣٢ ، وأولها :

ألَا بكَــيتِ على الكِـــــرا ... مِ بنى الكــرامِ أُولِــى المــادِحْ

(١١٣) قيس بن الخطيم من بنى الأوس ، عاش فى الجاهلية ، وأدرك الإسلام ولم يسلم ، وقتل قبل الهجرة . انظر مقدمة تحقيق الديوان ٧ ، ٨ .

(١١٤) القصة والبيت فى ديوانه ٢٤ .

أجْلِه ، فقال : دَعُوه ، فإنَّ قائلَ هذا الشِّعرِ ، كان زوجَها . فأمَّا الشاعرُ ، فمتى كان يَهْجُو المسلمين أو يَمْدَحُ بالكَذِبِ ، أو يَقْذِفُ مُسلِمًا أو مُسلِمةً ، فإنَّ شهادتَه تُرَدُّ ، وسواءٌ قَذَفَ المُسلمةَ بنفسِه أو بغيرِه . وقد قيلَ : أعْظَمُ الناسِ ذَنْبًا ، رجلٌ يُهاجِى رَجلًا ، فيَهجو القَبيلةَ بأسْرِها . وقد رَوينا أنَّ أبا دُلامةَ[115] شهِدَ عند قاضٍ ، أظُنُّه ابنَ أبى ليلَى ، (116 ولعلَّ القاضىَ سَوَّارٌ 116) ، فخافَ أن يَرُدَّ شهادتَه . فقال :

إنِ النَّاسُ غَطُّونِى تَغطَّيْتُ عنهمُ ... وإنْ بَحثُوا عنِّى فَفِيهم مَباحِثُ

فقال القاضى : ومن يَبْحَثُكَ يا أبا دُلامةَ . وغَرِمَ المالَ مِن عندِه ، ولم يُظْهِرْ أنَّه رَدَّ شهادتَه .

فصل : فى قِراءةِ القُرآنِ بالألْحَانِ : أمَّا قراءتُه مِن غيرِ تَلْحِينٍ ، فلا بَأْسَ به ، وإن حسَّنَ صَوْتَه ، فهو أفْضَلُ ، فإنَّ النَّبِىَّ ﷺ ، قال : (117 « زَيِّنُوا أصْوَاتَكُمْ بِالقُرْآنِ » . ورُوِىَ 117) : « زَيِّنُوا القُرْآنَ بِأَصْوَاتِكُمْ »[118] . وقال : « لَقَدْ أُوتِىَ أَبُو مُوسَى مِزْمَارًا مِنْ مَزَامِيرِ آلِ دَاوُدَ »[119] . (120 ورُوِىَ أنَّ النَّبِىَّ ﷺ قال لأبى موسى : « لَقَدْ مَرَرْتُ بِكَ البَارِحَةَ ، وَأَنْتَ تَقْرَأُ ، وَلَقَدْ أُوتِيتَ مِزْمَارًا مِنْ مَزَامِيرِ آلِ دَاوُدَ 120) » . فقال أبو موسى : لو أعلمُ أنَّكَ تَسْمَعُ ، لحَبَّرْتُه لك تَحْبِيرًا[121] . ورُوِىَ أنَّ عائِشةَ ، رَضِىَ اللهُ عنها ، أبْطأَتْ على النَّبِىِّ ﷺ ليلةً ، فقال : « أَيْنَ كُنْتِ يَا عَائِشَةُ ؟ » . فقالتْ : يا رسولَ اللهِ ، كنتُ أسْتَمِعُ قراءةَ رَجلٍ فى المسجدِ ، لم أسْمَعْ أحدًا يَقرأُ أحْسَنَ مِن قراءَتِه . فقامَ النَّبِىُّ ﷺ ، فاسْتَمعَ قِراءتَه ، ثم قال : « هَذَا سَالِمٌ مَوْلَى أَبِى حُذَيْفَةَ ، الْحَمْدُ للهِ الَّذِى جَعَلَ فِى أُمَّتِى مِثْلَ هَذَا »[121] . وقال صالح : قلتُ لأبى : « زَيِّنُوا القُرْآنَ بأَصْوَاتِكُمْ » . / ما مَعناه ؟ 11/75و

---

(115) هو زيد بن الجون ، كوفى أسود . كان مولى لبنى أسد ، وأدرك آخر أيام بنى أمية ، والقصة والبيت فى : عيون الأخبار 69/1 ، الكامل ، للمبرد 45/2 ، 46 ، الأغانى 238/10 ، 239 .

(116 - 116) سقط من : م .

(117 - 117) سقط من : الأصل .

(118) تقدم تخريجه ، فى : 614/2 .

(119) تقدم تخريجه ، فى : 615/2 .

(120 - 120) سقط من : ب . نقل نظر .

(121) تقدم تخريجه ، فى : 615/2 .

قال : أن يُحسِّنَهَ . وقيل له : ما مَعنَى : « مَنْ لَمْ يَتَغَنَّ بالقُرْآنِ » . قال : يَرْفع صَوْتَه به. وهكذا قال الشَّافعيُّ . وقال اللَّيْثُ : يَتحزَّنُ به ، ويَتخشَّعُ به ، ويَتَباكَى به . وقال ابنُ عُيَيْنَةَ ، وعَمْرُو بنُ الحارِثِ ، ووَكِيعٌ : يَستَغْنِي به . فأمَّا القِراءةُ بالتَّلْحينِ ، فيُنْظَرُ فيه ؛ فإن لم يُفْرِطْ فى التَّمْطيطِ والْمَدِّ وإشْباعِ الحَرَكاتِ ، فلا بأْسَ به ؛ فإنَّ النَّبيَّ ﷺ قد قرأ ، ورجَّعَ ، ورفَعَ صَوْتَه . قال الرَّاوِى : لولا أنْ يَجتمعَ النَّاسُ علىَّ ، لَحَكَيْتُ لكم قراءَتَه[١٢٢] . وقال عليه السَّلام : « لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَمْ يَتَغَنَّ بِالْقُرْآنِ »[١٢٣] . وقال : « مَا أَذِنَ ٱللهُ لِشَيْءٍ كَإِذْنِهِ لِنَبِيٍّ حَسَنِ الصَّوْتِ ، يَتَغَنَّى بِالْقُرْآنِ ، يَجْهَرُ بِهِ »[١٢٣] . ومعنى أَذِنَ : اسْتَمَعَ . قال الشاعرُ[١٢٤] :

* فى سَمَاعٍ يَأْذَنُ الشَّيْخُ له *

وقال القاضى : هو مَكْروهٌ على كلِّ حالٍ . ونحْوُه قولُ أبى عُبَيْدٍ ، وقال[١٢٥] معنَى قولِه : « لَيْسَ مِنَّا مَن لَمْ يَتَغَنَّ بالقُرْآنِ » . أى : يَسْتغنِى به . قال الشَّاعِرُ :

وَكُنتُ امْرَءًا زَمَنًا بالعِراقِ عَفيفَ المُناخِ كَثيرَ التَّغنِّى

قال : ولو كانَ من الغِناءِ بالصَّوتِ ، لَكانَ مَن لم يُغنِّ بالقُرآنِ ليس من النَّبىِّ ﷺ .

---

(١٢٢) أخرجه البخارى ، فى : باب أين ركز النبى ﷺ الراية يوم الفتح ، من كتاب المغازى ، وفى : باب تفسير سورة الفتح ، من كتاب التفسير ، وفى : باب القراءة على الدابة ، وباب الترجيع ، من كتاب فضائل القرآن . وفى : باب ذكر النبى ﷺ وروايته عن ربه ، من كتاب التوحيد . صحيح البخارى ١٨٧/٥ ، ٦٩/٦ ، ٢٣٨ ، ٢٤١ ، ١٩٢/٩ . ومسلم ، فى : باب ذكر قراءة النبى ﷺ سورة الفتح يوم فتح مكة ، من كتاب صلاة المسافرين . صحيح مسلم ٥٤٧/١ . وأبو داود ، فى : باب استحباب الترتيل فى القراءة ، من كتاب الوتر . سنن أبى داود ٣٣٨/١ . وانظر : تحفة الأشراف ١٨٠/٧ ، ١٨١ . والراوى هو عبد الله بن مغفل المزنى .

(١٢٣) تقدم تخريجه ، فى : ٦١٤/٢ .

(١٢٤) هو عدى بن زيد ، وهذا صدر بيت ، عجزه :

* وحديثٍ مثلُ مَاذِىٍّ مُشارِ *

وهو فى : غريب الحديث ١٤٠/٢ ، الصحاح ٧٠٤/٢ ، مقاييس اللغة ٧٦/١ ، ٢٢٦/٣ ، ٦٠/٣ ، اللسان والتاج (ش و ر ، أذن) .

والماذى المشار : العسل الأبيض المجتنى .

(١٢٥) فى غريب الحديث ١٧١/٢ ، ١٧٢ .

والبيت للأعشى الكبير ، وهو فى ديوانه ٢٥ .

ورُوِيَ نحوُ هذا التَّفسيرِ عن ابنِ عُيَيْنةَ . وقال القاضي أحمدُ بنُ محمدٍ البِرْتِيُّ[126] : هذا قولُ مَن أدرَكْنا مِن أهلِ العلمِ . وقال الوليدُ بنُ مسلمٍ : يَتغنَّى بالقُرآنِ ، يَجهرُ به . وقيلَ : يُحسِّنُ صوتَه به[127] . والصَّحيحُ أنَّ هذا القَدْرَ من التَّلْحينِ لا بأسَ به ؛ لأنَّه لو كانَ مَكْروهًا ، لم يَفعَلْه النَّبيُّ ﷺ . ولا يَصحُّ حَمْلُه[128] التَّغَنِّيَ في حديثِ : « مَا أَذِنَ اللَّهُ لِشَيْءٍ ، كَإِذْنِه لِنَبيٍّ يَتَغَنَّى[129] بِالْقُرْآنِ » . على الاسْتِغْناءِ ؛ لأنَّ معنَى أذِنَ : اسْتَمَعَ ، وإنَّما تُسْتَمَعُ القِراءةُ ، ثم قال : يَجْهَرُ به . والجَهْرُ صِفَةُ القِراءَةِ ، لا صِفةُ الاسْتِغناءِ . فأمَّا إنْ أفْرَطَ في المَدِّ والتَّمْطيطِ وإشْباعِ الحَرَكاتِ ، بحيثُ يَجْعلُ الضَّمَّةَ واوًا ، والفَتْحةَ ألفًا ، والكَسرةَ ياءً ، كُرِهَ ذلك . ومِن أصْحابِنا مَن يُحرِّمُه ؛ لأنَّه يُغَيِّرُ القُرآنَ ، ويُخرِجُ الكَلماتِ عن وَضْعِها ، ويَجْعلُ الحَركاتِ / حُروفًا . وقد روينَا عن أبي عبدِ اللهِ ، أنَّ رجلًا سألَه عن ذلك ، فقال له : ما اسمُك ؟ قال : محمدٌ . قال : أيَسُرُّكَ[130] أن يُقالَ لك : يَا مُوحَامَّد ؟ . قال : لا . فقال : لا يُعجِبُني أن يَتعلَّمَ الرَّجلُ الألحانَ ، إلَّا أن يَكونَ جِرْمُه[131] مِثلَ جِرْمِ[132] أبي موسى . فقال له رجلٌ : فيُكلَّمون ؟ فقال : لا ، كُلُّ ذا . واتَّفقَ العُلماءُ على أنَّه تُستَحبُّ قِراءةُ القُرآنِ بالتَّحْزينِ والتَّرْتيلِ والتَّحْسينِ . ورَوَى بُرَيْدَةُ قال : قال رسولُ اللهِ ﷺ : « اقْرَأُوا الْقُرْآنَ بِالْحُزْنِ ، فَإِنَّهُ نَزَلَ بِالْحُزْنِ »[133] . وقال المَرُّوذِيُّ : سَمِعتُ أبا عَبدِ اللهِ قال لرَجُلٍ : لو قَرَأْتَ . وجعلَ أبو عبدِ اللهِ ربَّما تَغرْغَرتْ عَيْنُه . وقال زُهَيْرُ ابنُ حَرْبٍ : كنَّا عندَ يحيى القطَّانِ ، فجاءَ محمدُ بنُ سعيدٍ التِّرْمِذيُّ ، فقال له يحيى :

١١/٧٥ظ

---

(١٢٦) أبو العباس أحمد بن محمد بن عيسى البرتي الفقيه الحنفي ، توفي سنة ثمانين ومائة . الجواهر المضية ١/٣٠١-٣٠٣ .

(١٢٧) سقط من : ا .

(١٢٨) في ا ، م زيادة : « على » .

(١٢٩) في الأصل : « يغني » .

(١٣٠) في الأصل : « أمرك » .

(١٣١) في ا ، ب ، م : « حرمه » .

(١٣٢) في ا ، ب ، م : « حرم » .

(١٣٣) عزاه السيوطي إلى الطبراني في الأوسط وأبي يعلى ، وأبي نصر السجزي في الإبانة . الجامع الكبير ١/١٣٤ . وانظر الأوسط ٣/٤٢٧ .

اقرأ[١٣٤] . فقرأ ، فغُشِيَ على يحيى حتى حُمِلَ فأُدخِلَ . وقال محمدُ بنُ صالحٍ العَدَوِيُّ : قَرأتُ عند يحيى بنِ سعيدٍ القطَّانِ ، فغُشِيَ عليه ، حتى فاتَه خَمسُ صَلَواتٍ .

فصل : ولا تُقبَلُ شهادةُ الطُّفَيْلِيِّ ؛ وهو الذى يأْتِي طَعامَ الناسِ مِن غيرِ دَعْوةٍ . وبهذا قال الشَّافعيُّ . ولا نَعْلَمُ فيه مُخالِفًا ؛ وذلك لأنَّه يُروَى عن النَّبيِّ ﷺ ، أنَّه قال : « مَنْ أَتَى إِلَى طَعَامٍ لَمْ يُدْعَ إِلَيْهِ ، دَخَلَ سَارِقًا ، وَخَرَجَ مُغِيرًا »[١٣٥] . ولأنَّه يأْكُلُ مُحَرَّمًا ، ويَفعلُ ما فيه سَفَهٌ ودَناءةٌ وذَهابُ مُروءةٍ ، فإن لم يَتَكَرَّرْ هذا منه ، لم تُرَدَّ شهادتُه ؛ لأنَّه مِن الصَّغائرِ .

فصل : ومَن سأَلَ مِن غيرِ أن تَحِلَّ له المسألةُ ، فأكثرَ ، رُدَّتْ شهادتُه[١٣٦] ؛ لأنَّه فعَلَ مُحرَّمًا ، وأكَلَ سُحْتًا ، وأتى دَناءَةً . وقد روَى قَبِيصَةُ ، قال : قال رسولُ اللهِ ﷺ : « إِنَّ الْمَسْأَلَةَ لَا تَحِلُّ إِلَّا لِأَحَدِ ثَلَاثَةٍ ؛ رَجُلٍ أَصَابَتْهُ جَائِحَةٌ ، فَاجْتَاحَتْ مَالَهُ ، فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُصِيبَ قِوَامًا مِنْ عَيْشٍ ، أو سِدَادًا مِنْ عَيْشٍ ، وَرَجُلٍ أَصَابَتْهُ فَاقَةٌ ، حَتَّى يَشْهَدَ لَهُ[١٣٧] ثَلَاثَةٌ مِنْ ذَوِي الْحِجَا مِنْ قَوْمِهِ : لَقَدْ أَصَابَتْ فُلَانًا فَاقَةٌ . فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ ، حَتَّى يُصِيبَ قِوَامًا مِنْ عَيْشٍ ، أَوْ سِدَادًا مِنْ عَيْشٍ ، وَرَجُلٍ تَحَمَّلَ حَمَالَةً ، فَحَلَّتْ لَه / الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُصِيبَهَا ، ثُمَّ يُمْسِكُ ، فَمَا سِوَى ذَلِكَ[١٣٨] مِنَ الْمَسْأَلَةِ[١٣٨] فَهُوَ سُحْتٌ ، يَأْكُلُهُ صَاحِبُه سُحْتًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ » . رواه مُسلمٌ[١٣٩] . فأمَّا السَّائلُ ممَّن تُباحُ له المَسألةُ ، فلا تُرَدُّ شهادتُه بذلك ، إلَّا أن يكونَ أكثرَ عُمرِه سائلًا ، أو يَكْثُرَ ذلك منه ، فيَنْبَغِي أن تُرَدَّ شهادتُه ؛ لأنَّ ذلك دَناءةٌ وسُقوطُ مُروءةٍ . ومَن أخذَ من الصَّدقةِ ممَّن يجوزُ له الأخذُ مِن غيرِ مَسألةٍ ، لم تُرَدَّ شهادتُه ؛ لأنه فِعلٌ جائزٌ ، لا دَناءَةَ فيه . وإن أخذَمنها

١١/٧٦و

---

(١٣٤) فى الأصل ، ا : « اقره » .

(١٣٥) فى ا ، ب ، م : « معيرا » . ومغيرا ، أى : ناهبا مال غيره .

وأخرجه أبو داود ، فى : باب ما جاء فى إجابة ... ، من كتاب الأطعمة . سنن أبى داود ٢/٣٠٦ . والبيهقى ، فى : باب من لم يدع ثم جاء ... ، من كتاب الصداق . السنن الكبرى ٧/٢٦٥ .

(١٣٦) سقط من : الأصل .

(١٣٧) سقط من : ب ، م .

(١٣٨ – ١٣٨) سقط من : الأصل .

(١٣٩) تقدم تخريجه ، فى : ٤/١١٩ .

ما لا يجوزُ له ، وتكرَّرَ ذلك منه ، رُدَّتْ شَهادتُه ؛ لأنَّه مُصِرٌّ على الحَرامِ .

فصل : ومَن فعلَ شيئًا مِن الفُروعِ مُختَلَفًا فيه ، مُعْتقِدًا إباحتَه ، لم تُرَدَّ شهادتُه ، كالمتزوِّجِ بغيرِ ولِيٍّ ، أو بغيرِ شُهودٍ ، وآكِلِ مَتروكِ التَّسْمِيَةِ ، وشارِبِ يَسيرِ النَّبيذِ . نَصَّ عليه أحمدُ ، فى شاربِ النَّبيذِ ، يُحَدُّ ، ولا تُرَدُّ شَهادتُه . وبهذا قالَ الشَّافعيُّ . وقال مالكٌ : تُرَدُّ شهادتُه ؛ لأنَّه فعلَ ما يَعْتقِدُ الحاكِمُ تحرِيمَه ، فأشْبَهَ المُتَّفَقَ على تَحْريمِه . ولَنا ، أنَّ الصَّحابةَ ، رَضِيَ اللهُ عنهم ، كانوا يَخْتَلِفون فى الفُروعِ ، فلم يَكُنْ بَعضُهم يَعِيبُ مَن خالَفَه ، ولا يُفسِّقُه ، ولأنَّه فَرْعٌ[140] مُخْتَلفٌ فيه ، فلم تُرَدَّ شهادةُ فاعِلِه ، كالذى يُوافِقُه عليه الحاكمُ . وإن فعلَ ذلك مُعْتقِدًا تحرِيمَه ، رُدَّتْ شهادتُه[141] إذا تكرَّرَ . وقال أصحابُ الشَّافعيِّ : لا تُرَدُّ شَهادتُه به ؛ لأنَّه فِعلٌ لا تُرَدُّ به شهادةُ بعضِ النَّاسِ ، فلا تُرَدُّ به شهادةُ البعضِ الآخرِ ، كالمُتَّفَقِ على حِلِّه . ولَنا ، أنَّه فِعْلٌ يَحْرُمُ على فاعِلِه ، ويَأْثَمُ به ، فأشْبَهَ المُجْمَعَ على تَحْريمِه ، وبهذا فارَقَ مُعتَقِدَ حِلِّه . وقد رُوِىَ عن أحمدَ ، فى مَن يَجِبُ عليه الحَجُّ فلا يَحجُّ : تُرَدُّ شهادتُه . وهذا يُحمَلُ على مَن اعْتقَدَ وُجوبَه على الفَوْرِ . فأمَّا مَن يَعتقِدُ أنَّه على التَّراخِى ، ويَتْرُكه بنيَّةِ فِعْلِه ، فلا تُرَدُّ شَهادتُه ، كسائرِ ما ذكَرْنا . ويَحْتَمِلُ أن تُرَدَّ شهادتُه مُطلقًا ؛ لقولِ النَّبيِّ ﷺ : « مَنْ قَدَرَ عَلَى الْحَجِّ فَلَمْ يَحُجَّ ، فَلْيَمُتْ إنْ شَاءَ يَهُودِيًّا أَوْ نَصْرَانِيًّا »[142] . وقال عُمرُ : لقد هَمَمْتُ أن أنظُرَ فى النَّاسِ ، فمَن وَجَدْتُه يَقْدِرُ على الحَجِّ ولا يَحجُّ ، ضَرَبْتُ عليه الجِزْيَةَ ، ثم قال : ما هم بمسلمين ، ما هم بمسلمين .

11/77ظ **١٨٩١ – / مسألة** ؛ قال : (**وَتَجُوزُ شَهَادَةُ الْكُفَّارِ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ ، فِي الْوَصِيَّةِ فِي السَّفَرِ ، إذا لَمْ يَكُنْ غَيْرُهُمْ**)

وجملتُه ، أنَّه إذا شهِدَ بوَصيَّةِ المُسافِرِ الذى ماتَ فى سَفَرِه شاهِدانِ مِن أهلِ الذِّمَّةِ ، قُبِلَتْ شَهادتُهما ، إذا لم يُوجَدْ غيرُهما ، ويُستَحْلَفانِ بعدَ العَصْرِ ما خَانا ولا كَتَما ، ولا

---

(١٤٠) فى ا ، ب ، م : « نوع » .

(١٤١) فى م : « شهادة به » .

(١٤٢) تقدم تخريجه ، فى : ٥/٣٧ .

اشْتَرَيا بهِ ثَمَنًا قَلِيلًا ﴿ وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ ، وَلَا نَكْتُمُ شَهَـٰدَةَ ٱللَّهِ إِنَّا إِذًا لَّمِنَ ٱلْآثِمِينَ ﴾[1] .

قال ابنُ المُنذرِ : وبهذا قالَ أكابرُ الماضِين . يَعنى الآيةَ التى فى سُورةِ المائدةِ . وممَّن قالَه شُرَيْحٌ ، والنَّخَعِىُّ ، والأوزاعىُّ ، ويحيى بنُ حَمزةَ[2] . وقَضَى بذلك ابنُ مَسعودٍ ، وأبو موسى ، رضِى اللهُ عنهما[3] . وقال أبو حنيفةَ ، ومالِكٌ ، والشَّافعىُّ : لا تُقبَلُ ؛ لأنَّ مَن لا تُقبَلُ شهادتُه [4]على غيرِ الوَصيَّةِ ، لا تُقبَلُ فى الوصيَّةِ ؛ كالفاسِقِ[5] لا تُقبَلُ شهادتُه[4] ، فالكافِرُ أوْلَى . واختلَفوا فى تأويلِ الآيةِ ؛ فمنهم مَن حمَلَها على التَّحمُّلِ دونَ الأداءِ ، ومِنهم مَن قال : المُرادُ بقولِه : ﴿ مِنْ غَيْرِكُمْ ﴾[1] . أى مِن غيرِ عَشيرَتِكم . ومنهم مَن قال : الشَّهادةُ فى الآيةِ اليَمِينُ . ولَنا ، قولُ اللهِ تعالى : ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ شَهَـٰدَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ حِينَ ٱلْوَصِيَّةِ ٱثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ أَوْ ءَاخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ إِنْ أَنتُمْ ضَرَبْتُمْ فِى ٱلْأَرْضِ فَأَصَـٰبَتْكُم مُّصِيبَةُ ٱلْمَوْتِ ﴾ . الآيةَ[1] . وهذا نصُّ الكِتابِ ، وقد قَضَى به[6] رسولُ اللهِ ﷺ وأصْحابُه ، فرَوَى ابنُ عباسٍ ، قال : خرَجَ رجلٌ مِن بنى سَهْمٍ مع تَمِيمٍ الدَّارِىِّ ، وعَدِىِّ بنِ بَدَّاءَ ، فماتَ السَّهْمِىُّ بأرضٍ ليس بها مُسْلِمٌ ، فلما قَدِما بتَرِكَتِه فَقَدُوا[7] جامَ فِضَّةٍ مُخَوَّصًا[8] بالذَّهبِ ، فأحْلَفَهما رسولُ اللهِ ﷺ ، ثم وَجَدُوا الجامَ بمكَّةَ ، فقالوا : اشْتَرَيْناه مِن تَمِيمٍ وعَدِىٍّ ، فقامَ رجلانِ مِن أوْلياءِ السَّهْمِىِّ ، فحلَفا باللهِ :

---

(1) سورة المائدة ١٠٦ .

(2) يحيى بن حمزة بن واقد ، قاضى دمشق ، ثقة ، كثير الحديث ، توفى سنة ثلاث وثمانين ومائة . سير أعلام النبلاء ٣١٤/٨ ، ٣١٥ .

(3) أخرجه عن شريح وأبى موسى ، البيهقى ، فى : باب من أجاز شهادة أهل الذمة ... ، من كتاب الشهادات . السنن الكبرى ١٦٦/١٠ . وعبد الرزاق ، فى : باب شهادة أهل الكفر على أهل الإسلام ، من كتاب الشهادات . المصنف ٣٦٠/٨ . والطبرى ، فى : تفسير الآية . تفسير الطبرى ١٠٥/٧ . كما أخرجه عن شريح وكيع ، فى : أخبار القضاة ٢٨١/٢ . ويأتى أثر ابن مسعود فى آخر المسألة .

(٤ - ٤) سقط من : الأصل . نقل نظر .

(5) فى ا زيادة : « ولأن الفاسق » .

(6) سقط من : م .

(7) فى الأصل : « فقد » .

(8) مخوص : مزين .

لَشهادتُنا أحَقُّ مِن شَهادتِهما ، وإنَّ الجامَ لصاحِبِهم . فنزلَتْ فيهم : ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ شَهَـٰدَةُ بَيْنِكُمْ ﴾ الآية . وعن الشَّعْبيِّ أنَّ رَجلًا مِن المُسلمين حَضرَتْه الوَفاةُ بِدَقُوقا[9] ، ولم يَجِدْ أحدًا من المُسلمين يُشْهِدُه على وَصيَّتِه ، فأشْهدَ رجلَين مِن أهلِ الكِتابِ ، فقَدِما الكُوفةَ ، فأتَيا الأشْعَرِيَّ ، فأخْبَراه ، /وقَدِما بتَرِكَتِه ووَصيَّتِه ، فقالَ الأشْعَرِيُّ : هذا أمْرٌ لم يَكُنْ بعدَ الذى كان فى عَهْدِ رَسولِ اللهِ ﷺ ، فأحْلَفَهما بعدَ العَصرِ ما خانا ، ولا كَذَبَا ، ولا بَدَّلا ، ولا كَتَما ، ولا غَيَّرا ، وأنَّها لَوَصيَّةُ الرَّجلِ ، وتَرِكَتُه ، فأمْضَى شَهادتَهما . رواهما أبو داودَ ، فى « سُنَنِه »[10] . ورَوَى الخَلَّالُ حديثَ أبى موسى بإسْنادِه . وحَمْلُ الآيةِ على أنَّه أرادَ مِن غيرِ عشيرَتِكم ، لا يَصِحُّ ؛ لأنَّ الآيةَ نزلَتْ فى قِصَّةِ[11] عَدِىٍّ وتَمِيمٍ ، بلا خِلافٍ بين المُفَسِّرِينَ ، وقد فَسَّرَها بما قُلنا سَعيدُ بنُ المُسَيَّبِ ، والحسنُ ، وابنُ سِيرِينَ ، وعَبِيدةُ ، وسَعيدُ بنُ جُبيرٍ ، والشَّعْبىُّ ، وسُليمانُ التَّيمىُّ ، وغيرُهم ، ودلَّتْ عليه الأحاديثُ التى رَوَيناها . ولأنَّه لو صَحَّ ما ذكروه ، لم تَجِبِ الأيمان ؛ لأنَّ الشَّاهدَيْن من[12] المسلِمينَ لا قَسامَةَ عليهم . وحَمْلُها على التَّحمُّلِ لا يَصِحُّ ؛ لأنَّه أمَرَ بإحْلافِهم ، ولا أيْمانَ فى التَّحمُّلِ . وحَمْلُها على اليَمينِ لا يَصِحُّ ؛ لقولِه : ﴿ فَيُقْسِمَانِ بِٱللَّهِ إِنِ ٱرْتَبْتُمْ لَا نَشْتَرِى بِهِۦ ثَمَنًا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ وَلَا نَكْتُمُ شَهَـٰدَةَ ٱللَّهِ ﴾ . الآية . ولأنه عَطفَها على ذَوِى العَدْلِ من المُؤمنينَ ، وهما شاهِدان . ورَوَى أبو عُبَيدٍ ، فى « النَّاسخِ والمَنسوخِ »[13] أنَّ ابنَ مَسعودٍ قَضَى بذلك فى زَمنِ عُثمانَ . قال أحمدُ : أهلُ المَدينةِ ليس عِندَهم حديثُ أبى موسى ، مِن أين يَعْرِفونَه ؟ فقد ثَبَتَ هذا الحُكمُ بكتابِ اللهِ ، وقَضاءِ رَسولِ اللهِ ﷺ ، وقَضاءِ الصَّحابةِ به[14] ، وعمَلِهم بما ثَبَتَ[14] فى الكِتابِ والسُّنَّةِ ، فتَعيَّنَ المَصيرُ إليه ،

١١/٧٨و

---

(٩) دقوقا : مدينة بين إربل وبغداد . معجم البلدان ٢/٥٨١ .

(١٠) فى : باب شهادة أهل الذمة ... ، من كتاب الأقضية . سنن أبى داود ٢/٢٧٦ .

وأخرج الأول الترمذى ، فى : باب تفسير سورة المائدة ، من أبواب التفسير . عارضة الأحوذى ١١/١٨٢ - ١٨٤ .

(١١) فى ١ ، ب ، م : « قضية » .

(١٢) سقط من : ١ .

(١٣) الناسخ والمنسوخ ٢١٣ - ٢١٥ .

(١٤) سقط من : ب .

والعَملُ به ، سواءٌ وافَق القِياسَ أو خالَفَه .

١٨٩٢ ـ مسألة ؛ قال : (وَلَا تَجُوزُ شَهَادَتُهُمْ فِى غَيْرِ ذَلِكَ)

مَذهبُ أبى عبدِ اللهِ أنَّ شَهادةَ أهلِ الكِتابِ لا تُقْبَلُ فى شىءٍ على مُسْلِمٍ ولا كافرٍ غيرِ ما ذكَرْنا . رواه عنه نحوٌ مِن عِشرين نَفْسًا . وممَّن قال : لا تُقْبَلُ شهادتُهم ؛ الحسنُ ، وابنُ أبى لَيلَى ، والأوْزاعىُّ ، ومَالِكٌ ، والشَّافعىُّ ، وأبو ثَوْرٍ . ونقَلَ حَنْبَلٌ ، عن أحمدَ ، أنَّ شَهادَةَ بَعضِهم على بعضٍ[1] تُقْبَلُ . وخطَّأه الخَلَّالُ فى نَقْلِه هذا ، وكذلك صاحبُه أبو بكرٍ ، قال : هذا غَلَطٌ لا شكَّ فيه . /وقال ابنُ حامدٍ : بل المَسأَلَةُ على رِوايتَيْنِ . وقال أبو حَفْصٍ البَرْمَكِىُّ[2] : تُقْبَلُ شَهادةُ السَّبْىِ بعضِهم لبعضٍ فى النَّسَبِ ، إذا ادَّعَى أحدُهم أنَّ الآخَرَ أخوه . والمَذهبُ الأوَّلُ ، والظَّاهِرُ غَلَطُ مَنْ رَوَى خِلافَ ذلك . وذهبَتْ طائفةٌ مِن أهلِ العلمِ ، إلى أنَّ شهادةَ بعضِهم على بَعضٍ تُقْبَلُ ، ثم اخْتلَفوا ؛ فمنهم مَن قال : الكُفرُ كلُّه مِلَّةٌ واحدةٌ ، فتُقبَلُ شَهادةُ اليَهُودىِّ على النَّصْرانِىِّ ، والنَّصْرانىِّ على اليَهودِىِّ . وهذا قولُ حَمَّادٍ ، وسَوَّارٍ ، والثَّوْرىِّ ، والبَتِّىِّ ، وأبى حَنيفةَ ، وأصحابِه . وعن قَتادَةَ ، والحَكَمِ ، وأبى عُبيدٍ ، وإسْحاقَ : تُقبَلُ شَهادةُ كُلِّ مِلَّةٍ بَعضِها على بعضٍ ، ولا تُقبَلُ شَهادةُ يَهُودِىٍّ على نَصْرانىٍّ ، ولا نَصْرانىٍّ على يَهُودِىٍّ . ورُوِىَ عن الزُّهْرِىِّ ، والشَّعْبِىِّ ، كقَولِنا ، وكقولِهم . واحْتَجُّوا بما رُوِىَ عن[3] جابرٍ ، أنَّ النَّبِىَّ ﷺ أجازَ شَهادةَ أهلِ الذِّمَّةِ بعضِهم على بعضٍ . رواه ابنُ ماجَه[4] . ولأنَّ بعضَهم يَلِى على بَعضٍ ، فتُقْبَلُ شَهادةُ بعضِهم على بعضٍ ، كالمسلمين . ولَنا ، قولُ اللهِ تعالى : ﴿ وَأَشْهِدُواْ ذَوَىْ عَدْلٍ مِّنكُمْ ﴾[5] . وقال تعالى : ﴿ وَٱسْتَشْهِدُواْ شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ ﴾[6] . والكافِرُ ليس بِذِى عَدْلٍ ، ولا هو مِنَّا ، ولا مِن رجالِنا ، ولا

١١/٧٨ ظ

---

(١) فى ب ، م زيادة : « لم » .

(٢) فى الأصل : « الشرمكى » . وهو عمر بن أحمد بن إبراهيم البرمكى ، تقدم فى : ٣٤/٣ .

(٣) سقط من : ا .

(٤) فى : باب شهادة أهل الكتاب بعضهم على بعض ، من كتاب الأحكام . سنن ابن ماجه ٧٩٤/٢ .

(٥) سورة الطلاق ٢ .

(٦) سورة البقرة ٢٨٢ .

مِمَّن تَرْضاه ؛ ولأنَّه لا تُقْبَلُ شهادتُه على غيرِ أهلِ دِينِه ، فلا تُقْبَلُ على أهلِ دِينِه ، كالحَرْبِيِّ ، والخبرُ يَرْوِيه مُجالِدٌ وهو ضَعيفٌ ، وإن ثَبتَ فيَحْتمِلُ أنَّه أرادَ اليمينَ ، فإنَّها تُسَمَّى شهادةً ، قال الله تعالى فى اللِّعان : ﴿ فَشَهَـٰدَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَـٰدَٰتٍ بِٱللَّهِ إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّـٰدِقِينَ ﴾[7] . وأمَّا الوَلايةُ فمُتعلَّقُها القَرابةُ والشَّفَقةُ ، وقَرابتُهم ثابتةٌ ، وشفقَتُهم كشَفَقةِ المُسلمين ، وجازَتْ لمَوضِعِ الحَاجَةِ ، فإنَّ غيرَ أهلِ دِينِهم لا يَلِى عليهم ، والحاكِمُ يتعذَّرُ عليه ذلك ، لكَثْرتِهم ، بخِلافِ الشهادةِ ، فإنَّها مُمْكِنَةٌ مِن المُسلمين ، وقد رُوِىَ عن مُعاذٍ ، أنَّ النَّبِىَّ ﷺ كان لا يَقْبَلُ شَهادةَ أهلِ دِينٍ إلَّا المُسلمينَ[8] ؛ فإنَّهم عُدولٌ على أنْفُسِهم ، وعلى غيرِهم .

١١/٧٩و **١٨٩٣ – مسألة ؛ قال : (وَلَا تُقْبَلُ / شَهَادَةُ خَصْمٍ ، وَلَا جَارٍّ إِلَى نَفْسِهِ ، وَلَا دَافِعٍ عَنْهَا)**

أمَّا الخَصْمُ ، فهو نَوْعان ؛ أحدُهما ، كلُّ مَن خاصَمَ فى حقٍّ لا تُقْبَلُ شهادتُه فيه ، كالوَكيلِ لا تُقبَلُ شهادتُه فيما هو وَكيلٌ فيه ، ولا الوَصِىِّ فيما هو وَصِىٌّ[1] فيه ، ولا الشَّريكِ فيما هو شَريكٌ فيه ، ولا المُضارِبِ بمالٍ أو حقٍّ للمُضارَبَةِ . ولو غُصِبَتِ[2] الوَديعةُ مِن المُودَعِ ، وطالَبَ بها ، لم[3] تُقبَلْ شَهادتُه فيها ، وكذلك ما أشْبَهَ هذا ؛ لأنَّه خَصْمٌ فيه ، فلم تُقْبَلْ شَهادتُه به ، كالمالِكِ . والثانى ، العَدُوُّ ، فشهادتُه غيرُ مَقْبُولَةٍ على عَدُوِّه ، فى قولِ أكثرِ أهلِ العلمِ . رُوِىَ ذلك عن رَبيعَةَ ، والثَّورِىِّ ، وإسْحاقَ ، ومالكٍ ، والشَّافعىِّ . ويُرِيدُ بالعَداوةِ هٰهُنا العَداوةَ الدُّنْيَوِيَّةَ ، مثل أن يَشْهَدَ المَقذوفُ على القَاذِفِ ،

---

(٧) سورة النور ٧ .

(٨) انظر : ما أخرجه البيهقى عن أبى هريرة ، فى : باب من رد شهادة أهل الذمة ، من كتاب الشهادات . السنن الكبرى ١٦٣/١ . والعقيلى ، فى : الضعفاء الكبير ١٥٨/٣ . وعبد الرزاق ، فى : باب شهادة أهل الملل بعضهم على بعض ... ، من كتاب الشهادات . المصنف ٣٥٦/٨ ، ٣٥٧ .

(١) فى ا : « موصى » .

(٢) فى ا ، ب ، م : « غصب » .

(٣) سقط من : الأصل .

والمَقْطوعُ عليه الطَّريقُ على القَاطِعِ ، والمَقْتولُ وَلِيُّه على القاتِلِ ، والمَجْروحُ على الجارِحِ ، والزَّوجُ يَشْهَدُ على امرأتِه بالزِّنَى ، فلا تُقْبَلُ شَهادتُه ؛ لأنَّه يُقِرُّ على نفسِه بعَداوتِه لها[٤] ، لإفْسادِها فِراشَه[٤] . فأمَّا العَداوَةُ فى الدِّينِ ، كالمُسلِمِ يَشْهَدُ على الكافرِ ، أو المُحِقِّ من أهلِ السُّنَّةِ يَشْهَدُ على المُبْتدِعِ[٥] ، فلا تُرَدُّ شَهادتُه ؛ لأنَّ العدالةَ بالدِّينِ ، والدِّينُ يَمْنَعُه مِن ارْتِكابِ مَحْظورٍ دينِه . وقال أبو حنيفةَ : لا تَمْنَعُ العَداوةُ الشَّهادةَ ؛ لأنَّها لا تُخِلُّ بالعَدالةِ ، فلا تَمْنَعُ الشَّهادةَ ، كالصَّداقةِ . ولنا ، ما رَوَى عمرُو بنُ شُعيبٍ ، عن أبيه ، عن جَدِّه ، قال : قال رسولُ اللهِ ﷺ : « لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ خَائِنٍ وَلَا خَائِنَةٍ ، وَلا زَانٍ وَلَا زَانِيَةٍ ، وَلَا ذِي غِمْرٍ عَلَى أَخِيهِ » . رواه أبو داودَ[٦] . الغِمْرُ : الحِقْدُ . ولأنَّ العَداوةَ تُورِثُ التُّهْمَةَ ، فتَمْنَعُ الشَّهادةَ ، كالقَرابَةِ القَرِيبةِ ، وتُخالِفُ الصَّداقَةَ ؛ فإنَّ فى شَهادَةِ الصَّديقِ لصَدِيقِه بالزُّورِ نَفْعَ غيرِه بمَضرَّةِ نَفْسِه ، وبَيْعَ آخِرَتِه بدُنيا غيرِه ، وشهادةُ العَدُوِّ على عدُوِّه يَقْصِدُ بها نَفعَ نفسِه ، بالتَّشفِّى مِن عَدُوِّه ، فافْتَرقا . فإن قيلَ : فلِمَ قَبِلْتُم شَهادةَ المسلمين على الكُفَّارِ مع العَداوَةِ ؟ قُلْنا : العَداوَةُ هٰهُنا دِينِيَّةٌ ، والدِّينُ لا يَقْتضِى شَهادةَ الزُّورِ ، ولا أن يَترُكَ دِينَه بمُوجِبِ دِينِه .

١١/٧٩ظ

فصل : فإن شَهِدَ على رَجلٍ بحَقٍّ ، فقَذَفَه المَشْهودُ عليه ، / لم تُرَدَّ شهادتُه بذلك ؛ لأنَّنا لو أبْطَلْنا شهادتَه بهذا لتمَكَّنَ كُلُّ مَشْهودٍ عليه من إبْطالِ شَهادةِ الشَّاهِدِ بأن يقْذِفَه ، ويُفارِقُ مالو طَرَأَ الفِسقُ بعدَ أداءِ الشَّهادةِ ، وقَبلَ الحُكمِ ، فإنَّ رَدَّ الشَّهادةِ فيه لا يُفضِى إلى ذلك ، بل إلى عَكْسِه ، ولأنَّ طَرَيانَ الفِسْقِ يُورِثُ تُهْمةً فى حالِ أداءِ الشَّهادةِ ؛ لأنَّ العادةَ إسْرارُه ، فظُهورُه بعدَ أداءِ الشَّهادةِ ، يدُلُّ على أنَّه كان يُسِرُّه حالةَ أدائِها ، وهٰهُنا حصَلَت العَداوةُ بأمرٍ لا تُهْمةَ على الشَّاهِدِ فيه[٧] . وأمَّا المُحاكَمةُ فى الأموالِ ، فليستْ بعَداوةٍ تمْنَعُ الشَّهادةَ فى غيرِ ما حاكَمَ فيه . وأمَّا قولُه : ولا جارٌّ إلى نَفْسِه . [٨]فإنَّ الجارَّ إلى نَفْسِه[٨] هو

---

(٤) سقط من : الأصل .

(٥) فى ا ، ب ، م : « مبتدع » .

(٦) تقدم تخريجه ، فى : صفحة ١٥١ . وورد بنصه فى : صفحة ١٥٢ .

(٧) فى الأصل ، ا ، ب : « فيها » .

(٨ - ٨) سقط من : الأصل .

الذى يَنْتَفِعُ بشهادتِه ، ويَجُرُّ إليه بها نَفْعًا ؛ كشَهادةِ الغُرَماءِ للمُفْلِسِ بدَينٍ أو عَيْنٍ ، وشَهادتِهم للميِّتِ بدَينٍ أو مالٍ ، فإنَّه لو ثَبَتَ للمُفْلِسِ أو الميِّتِ دَينٌ أو مالٌ ، تعلَّقتْ حقوقُهم به ، ويُفارِقُ مالو شهِدَ الغُرَماءُ لحيٍّ لا حَجْرَ عليه بمالٍ ، فإنَّ شَهادتَهم تُقْبَلُ ؛ لأنَّ حقَّهم لا يتعلَّقُ بمالِه ، وإنَّما يتعلَّقُ بذِمَّتِه . فإن قيل : إذا كان مُعْسِرًا سقَطَتْ عنه المُطالَبةُ ، فإذا شَهِدَا له بمالٍ ، مَلَكا مُطالبَتَه ، فجرُّوا إلى أنْفُسِهم نَفْعًا . قُلْنا : لم تَثْبُتِ المُطالبةُ بشَهادتِهم ، إنما تَثْبُتُ بيَسارِه وإقْرارِه ؛ لدَعْواه[9] الحقَّ الذى شَهِدوا به . ولا تُقْبَلُ شهادةُ الوارِثِ للمَوْروثِ بالجَرْحِ قبلَ الاندِمالِ ؛ لأنَّه قد يَسْرِى الجَرْحُ إلى نَفسِه ، فتَجِبُ الدِّيَةُ لهم بشهادتِهم . ولا شَهادةُ الشَّفيعِ ببَيْعِ شِقْصٍ له فيه الشُّفعةُ . ولا شَهادةُ السَّيِّدِ لعبدِه المأذونِ له فى التِّجارةِ ، ولا لمُكاتَبِه . قال القاضى : ولا تُقْبَلُ شَهادةُ الأَجيرِ لمَن اسْتَأْجرَه . وقال : نَصَّ عليه أحمدُ . فإن قيلَ : فلِمَ قَبِلْتُم شَهادةَ الوارِثِ لمَوْرُوثِه ، مع أنَّه إذا ماتَ وَرِثَه ، فقد جَرَّ إلى نفسِه بشهادتِه نَفْعًا ؟ قُلْنا : لا حَقَّ له فى مالِه حينَ الشَّهادةِ ، وإنَّما يَحْتَمِلُ أن يَتجدَّدَ له حَقٌّ ، وهذا يَمْنعُ قَبولَ الشَّهادةِ ، كما لو شَهِدَ لامرأةٍ يَحْتَمِلُ أن يَتزوَّجَها ، أو لغَريمٍ له بمالٍ يَحْتَمِلُ أن يُوَفِّيَه منه ، أو يُفْلِسَ ، فيَتعلَّقُ حقُّه به ، وإنَّما المانعُ ما يحصُلُ للشَّاهدِ[10] به نَفْعٌ حالَ الشَّهادةِ . فإن قيلَ : فقد مَنَعْتُم قَبولَ شَهادتِه لمَوروثِه بالجَرْحِ قبلَ الاندِمالِ ؛ / لجَوازِ أن يَتجدَّد له حقٌّ ، [11]وإن لم يَكنْ له حَقٌّ[11] فى الحالِ ، فإن[12] قُلْتُم : قد انْعقَدَ سَبَبُ حقِّه . قُلْنا : يَبْطُلُ بالشَّاهدِ لمَوْرُوثِه المريضِ بحقٍّ ، فإن شهادتَه تُقْبَلُ مع انْعِقادِ سَبَبِ اسْتحقاقِه ؛ بدليلِ أنَّ عطيَّتَه له[13] لا تَنْفُذُ ، وعَطِيَّتَه لغيرِه تَقِفُ على الخُروجِ مِن الثُّلثِ . قُلْنا : إنَّما منَعْنا الشَّهادةَ لمَوْرُوثِه[14] بالجَرْحِ ؛ لأنَّه ربما أفْضَى إلى الموتِ ، فتَجبُ الدِّيَةُ للوارِثِ الشاهدِ به ابْتداءً ، فيكونُ شاهدًا لنَفسِه ،

١١/٨٠و

---

(٩) فى الأصل : « لدعوة » .

(١٠) فى م : « به الشاهد » .

(١١ - ١١) سقط من : الأصل .

(١٢) فى ب : « فلم » .

(١٣) سقط من : ا .

(١٤) فى ب ، م : « لمورثه » .

مُوجِبًا له بها حقًّا ابْتداءً ، بخِلافِ الشَّاهِدِ للمَرِيضِ أو المَجْروحِ بمالٍ ، فإنَّه إنَّما يَجبُ للمَشْهودِ له ، ثم يجوزُ أن يَنتقِلَ ، ويجوزُ أن لا يَنْتقِلَ ، فلم يَمْنَعِ الشَّهادَةَ له ، كالشَّهادةِ لِغَرِيمِه . فإن قيلَ : فقد أجَزْتُم شَهادةَ الغَرِيمِ لغَريمِه بالجَرْحِ قبلَ الانْدِمالِ ، كما أجَزْتُم شهادتَه له بالمالِ[15] ؟ . قُلْنا : إنَّما أجزْناها لأنَّ الدِّيَةَ لا تَجبُ للشَّاهِدِ ابْتداءً، إنَّما تَجبُ للقَتيلِ ، أو لورثَتِه ، ثم يَستَوْفِى الغَرِيمُ منها ، فأشْبهَتِ الشَّهادةَ له[16] بالمالِ . وأمَّا الدَّافعُ عن نفسِه ، فمِثْلُ أن يَشْهدَ المشْهودُ عليه بجَرْحِ الشُّهودِ ، أو تَشْهدَ عاقِلَةُ القاتِلِ خطأً بجَرْحِ الشُّهودِ الذين شَهِدُوا به ، لما فيه من دَفْعِ الدِّيَةِ عن أنْفُسِهم . فإن كان الشَّاهدان بالجَرْحِ فقيرَيْنِ ، احْتَمَلَ قَبولَ شهادتِهما ؛ لأنَّهما لا يَحْمِلان شيئًا من الدِّيَةِ ، واحْتَمَلَ أن لا تُقْبَلَ ؛ لأنَّه يُخافُ أن يُوسِرَا قبلَ الحَوْلِ . فيَحْمِلَا[17] . وكذلك الخِلافُ فى البَعيدِ الذى لا يَحْمِلُ[18] لبُعْدِه ، فإنَّه لا يَأْمنُ أن يَموتَ مَن هو أقْرَبُ منه قبلَ الحَوْلِ ، فيَحْمِلَ . ولا تُقبَلُ شَهادةُ الضَّامِنِ للمَضْمونِ عنه[19] بقضاءِ الحَقِّ ، أو الإِبراءِ منه . ولا شَهادةُ أحدِ الشَّفيعَيْنِ على الآخَرِ بإسْقاطِ شُفْعَتِه ؛ لأنَّه يُوفِّرُ الحقَّ على نفسِه . ولا شَهادةُ بعضِ غُرَماءِ المُفْلسِ على بَعضِهم بإسْقاطِ دَيْنِه ، أو اسْتِيفائِه . ولا بَعضِ مَن أوْصَى له بمالٍ على آخَرَ ، بما يُبْطِلُ وَصِيَّتَه ، إذا كانت وَصِيَّتُه تحْصُلُ بها مزاحَمتُه ؛ إمَّا لضِيقِ الثُّلُثِ عنهما ، أو لكَوْنِ الوَصِيَّتين بمُعَيَّنٍ . فهذا وأشْباهُه لا تُقْبَلُ الشَّهادةُ فيه ؛ لأنَّ الشَّاهدَ به مُتَّهَمٌ ؛ لما يَحْصُلُ بشهادتِه مِن نَفْعِ نفسِه ، ودفعِ الضَّررِ عنها ، فيَكونُ شاهدًا لنفسِه . وقد قال الزُّهْرِىُّ : مَضَتِ السُّنَّةُ فى الإِسلامِ ، أن لا تجوزَ شَهادةُ خَصْمٍ ، ولا ظَنِينٍ . والظَّنِينُ : المُتَّهَمُ . ورَوَى طَلْحَةُ / بنُ عبدِ اللهِ بن عَوْفٍ ، قال : قَضَى رسولُ اللهِ ﷺ ، أن لا شَهادةَ لخَصْمٍ ، ولا ظَنِينٍ[20] . وممَّن رَدَّ شَهادةَ الشَّرِيكِ لشريكِه شُرَيْحٌ ، والنَّخَعِىُّ ،

١١/٨٠ ظ

---

(١٥) فى ب ، م : « بماله » .

(١٦) سقط من : ب ، م .

(١٧) فى الأصل : « فيحتملان » .

(١٨) فى الأصل : « يحتمل » .

(١٩) سقط من : م .

(٢٠) أخرجه البيهقى ، فى : باب لا تقبل شهادة خائن ... ، من كتاب الشهادات . السنن الكبرى ١٠/ ٢٠١ . وعبد الرزاق ، فى : باب لا يقبل متهم ... ، من كتاب الشهادات . المصنف ٨/ ٣٢٠ .

والثَّورِيُّ ، والشَّافِعِيُّ ، وأصْحابُ الرَّأْيِ . [٢١]ولا نَعلَمُ فيه مُخالِفًا[٢١] .

فصل : وإن شهِدَ الشَّرِيكُ لشريكِه ، في غيرِ ما هو شَرِيكٌ فيه ، أو الوَكيلُ لمُوَكِّلِه ، في غيرِ ما هو وَكيلٌ فيه ، أو العَدوُّ لعَدوِّه ، أو الوَارِثُ لمَوْروثِه بمَالٍ ، أو بالجَرْحِ بعدَ الاندِمالِ ، أو شَهِدَ أحدُ الشَّفِيعَيْنِ ، بعدَ أن أسْقطَ شُفْعتَه على الآخرِ ، بإسْقاطِ شُفْعتِه ، أو أحدُ الوَصِيَّيْنِ بعدَ سُقوطِ وَصيَّتِه على الآخرِ ، بما يُسْقِطُ وَصِيَّتَه ، أو كانتْ إحدَى الوَصِيَّتينِ لا تُزاحِمُ[٢٢] الأُخْرَى ، ونحو ذلك ممَّا لا تُهْمَةَ فيه ، قُبِلَتْ ؛ لأنَّ المُقتَضِيَ لقَبولِ الشَّهادةِ مُتحَقِّقٌ ، والمانعُ مُنْتَفٍ فوجَبَ قَبولُها ، عَملًا بالمُقْتَضِي .

١٨٩٤ ــ مسألة ؛ قال : (وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ مَنْ يُعْرَفُ[١] بِكَثْرَةِ الْغَلَطِ وَالْغَفْلَةِ)

وجملتُه أنَّه يُعْتَبرُ في الشَّاهِدِ أن يَكونَ مَوْثُوقًا بقَولِه ؛ لتَحْصُلَ غَلَبَةُ الظَّنِّ بصِدْقِه ، ولذلك اعْتبرْنا العَدالةَ ، ومَن يَكثُرُ غَلطُه وتَغفُّلُه ، لا يُوثَقُ بقولِه ؛ لاحْتمالِ أن يكونَ من غَلَطاتِه ، فرُبَّما شهِدَ على غيرِ من اسْتُشْهِدَ عليه ، أو لغيرِ مَن شهِدَ له ، أو بغيرِ ما اسْتُشهِدَ به ، وإذا كان مُغفَّلًا ، فربَّما اسْتَزلَّه الخَصْمُ بغيرِ شَهادتِه ، فلا تَحْصُلُ الثِّقةُ بقولِه . ولا يَمْنَعُ من[٢] الشَّهادةِ وُجودُ غَلَطٍ نادرٍ ، أو غَفْلةٍ نادِرةٍ ؛ لأنَّ أحدًا لا يَسْلَمُ مِن ذلك ، فلو مَنعَ ذلك الشَّهادةَ ، لَانْسدَّ بابُها ، فاعْتَبرْنا الكَثْرةَ في المَنْعِ ، كما اعْتبرْنا كَثْرةَ المعاصِي في الإخْلالِ بالعَدالةِ .

١٨٩٥ ــ مسألة ؛ قال : (وَتَجُوزُ شَهَادَةُ الْأَعْمَى ، إِذَا تَيَقَّنَ الصَّوْتَ)

رُوِيَ هذا عن عليٍّ ، وابنِ عبَّاسٍ . وبه قال ابنُ سِيرِينَ ، وعَطاءٌ ، والشَّعْبِيُّ ، والزُّهْرِيُّ ، ومَالِكٌ ، وابنُ أبي ليلَى ، وإسحاقُ ، وابنُ المُنْذِرِ . وقال أبو حنيفةَ ،

(٢١ - ٢١) سقط من : الأصل .

(٢٢) في ا ، ب زيادة : « بها » .

(١) في ا : « عرف » .

(٢) في الأصل : « عن » .

والشَّافعيُّ : لا تُقْبَلُ شَهادتُه . ورُوِىَ ذلك عن النَّخَعِيِّ ، وأبى هاشِمٍ ، واخْتُلِفَ فيه[1] عن[2] الحسنِ ، وإياسٍ ، وابنِ أبى ليلَى . وأجازَ الشَّافعيُّ شَهادتَه بالاسْتِفاضَةِ والتَّرْجَمَةِ ، وإذا أقرَّ عندَ أُذُنِه ويَدُ الأعْمَى على رأسِه ، ثم ضبَطَه حتى حضرَ عندَ الحاكِمِ ، فشَهِدَ عليه ، ولم يُجزْها فى غيرِ ذلك ؛ لأنَّ مَن لا تجوزُ شهادتُه على الأفعالِ ، لا تجوزُ على الأقْوالِ ، كالصَّبِىِّ ، ولأنَّ الأصْواتَ تَشْتَبِهُ ، فلا يَحْصُلُ اليقينُ ، فلم يَجُزْ أن / يشْهدَ بها ، كالخَطِّ . ولَنا ، قولُه تعالى : ﴿ وَاسْتَشْهِدُواْ شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ ﴾[3] . وسائرُ الآياتِ فى الشَّهادةِ ، ولأنَّه رَجلٌ عَدلٌ مَقبولُ الرِّوايةِ ، فقُبِلَتْ شهادتُه ، كالبَصيرِ ، وفارَقَ الصَّبِىَّ ، فإنَّه ليس برَجلٍ ولا عَدْلٍ ولا مَقبولِ الرِّوايةِ ، ولأنَّ السَّمعَ أحدُ الحواسِّ التى يَحْصُلُ بها اليقينُ ، وقد يكونُ المشهودُ عليه مَن أَلِفَه الأعْمَى ، وكثُرَتْ صُحْبَتُه له ، وعَرَفَ صَوْتَه يَقِينًا ، فيَجِبُ أن تُقْبَلَ شهادتُه فيما تَيَقَّنَه ، كالبَصيرِ ، ولا سَبيلَ إلى إنْكارِ حُصولِ اليَقينِ فى بعضِ الأحْوالِ . قال قَتادةُ : للسَّمعِ قِيافَةٌ كقِيافَةِ البَصرِ . ولهذا قال أصحابُ الشَّافعىِّ : تُقْبَلُ شَهادتُه فيما يَثْبُتُ بالاسْتِفاضةِ ، ولا يَثْبُتُ عندَهم حتى يَسْمَعَها مِن عَدْلَيْنِ ، ولابُدَّ أن يعْرِفَهما حتى يَعْرِفَ عَدالتَهما ، فإذا صَحَّ أن يعْرِفَ الشاهِدَيْنِ ، صَحَّ أن يَعْرِفَ المُقِرَّ . ولا خِلافَ فى قَبولِ رِوايتِه ، وجَوازِ اسْتِماعِه من زَوْجتِه إذا عرَفَ صَوْتَها، وصِحَّةِ قَبولِه لِلنِّكاحِ[4] ، وجوازُ اشْتباهِ[5] الأصْواتِ ، كجَوازِ اشْتباهِ الصُّوَرِ ، وفارَقَ الأفْعالَ ؛ فإنَّ مَدْرَكَها الرُّؤْيَةُ ، وهى غيرُ مُمْكِنَةٍ مِن الأعْمَى ، والأقوالُ مُدْرَكُها السَّمْعُ ، وهو يُشارِكُ[6] البَصيرَ فيه ، ورُبَّما زادَ عليه ، ويُفارِقُ الخطَّ ، فإنَّه لو تَيَقَّنَ مَن كَتَبَ الخَطَّ ، أو رآه وهو يَكْتُبُه ، لم يَجُزْ أن يَشْهَدَ بما كَتبَ فيه . إذا ثَبَتَ هذا ، فإنَّه لا يجوزُ أن يَشْهدَ إلَّا إذا تَيَقَّنَ الصَّوْتَ ، وعَلِمَ المشْهودَ عليه يَقينًا . فإن جَوَّزَ أن يكونَ صَوتَ غيرِه ، لم يَجُزْ أن يَشْهَدَ به ، كما لو اشْتَبَهَ على البَصيرِ المَشْهودُ عليه ، فلم يَعْرِفْه .

١١/٨١و

---

(١) سقط من : م .

(٢) سقط من : ا .

(٣) سورة البقرة ٢٨٢ .

(٤) فى م : « النكاح » .

(٥) فى الأصل : « الاشتباه فى » .

(٦) فى ا : « مشارك » .

فصل : فإن تَحمَّلَ الشَّهادةَ على فِعلٍ ، ثم عَمِىَ ، جاز أن يَشْهَدَ به ، إذا عَرَفَ المشهودَ عليه باسْمِه ونَسَبِه . وبهذا قالَ الشَّافعيُّ . وقال أبو حنيفةَ : لا تجوزُ شَهادتُه أصلًا ؛ لأنَّه لا يجوزُ أن يكونَ حاكِمًا . ولَنا ، ما تَقدَّمَ ؛ ولأنَّ العَمَى فَقْدُ حاسَّةٍ لا تُخِلُّ بالتَّكْليفِ ، فلم يَمْنَعْ قَبولَ الشَّهادةِ كالصَّمَمِ ، ويُفارِقُ الحُكْمَ ، فإنَّه يُعْتَبَرُ له من شُروطِ الكمالِ ما لا يُعْتَبَرُ للشَّهادةِ ، ولذلك يُعْتَبَرُ له السَّمْعُ والاجْتهادُ وغيرُهما ، فإنْ لم يَعْرِفِ المَشْهودَ عليه / باسْمِه ونَسَبِه ، لكنْ تَيقَّنَ صَوْتَه ؛ لكَثْرَةِ إلْفِه له ، صحَّ أن يَشْهدَ به أيضًا ؛ لما ذكَرْنا في أوَّلِ المسألةِ . وإن شَهِدَ عند الحاكِمِ ، ثم عَمِىَ قبلَ الحُكْمِ بشَهادتِه ، جاز الحُكْمُ بها . وبهذا قال الشَّافعيُّ ، وأبو يُوسُفَ ، ومُحمَّدٌ . وقال أبو حنيفةَ : لا يجوزُ الحُكْمُ بها ؛ لأنَّه مَعْنًى يَمْنَعُ قبولَ الشَّهادةِ مع صِحَّةِ النُّطْقِ ، فمنَعَ الحُكْمَ بها ، كالفِسْقِ . ولَنا ، أنَّه مَعْنًى طَرَأ بعدَ أداءِ الشَّهادةِ ، لا يُورِثُ تُهْمَةً في حالِ الشَّهادةِ ، (7) فلم يَمْنَعْ قَبولَها كالموتِ ، وفارَقَ الفِسْقَ ؛ فإنَّه يُورِثُ تُهْمةً حالَ الشَّهادةِ (7) .

11/81ظ

فصل : ولا تَجوزُ شَهادةُ الأخْرسِ بحالٍ . نَصَّ عليه أحمدُ ، رضِىَ اللهُ عنه ، فقال : لا تَجوزُ شَهادةُ الأخْرَسِ . قيل له : وإن كتَبَها ؟ قال : لا أدْرِى . وهذا قولُ أصْحابِ الرَّأْيِ . وقال مالكٌ ، والشَّافعيُّ ، وابنُ المُنْذِرِ : تُقْبَلُ إذا فُهِمَتْ إشارتُه ؛ لأنَّها تَقومُ مَقامَ نُطْقِه في أحْكامِه ، مِن طلاقِه ، ونِكاحِه ، وظِهارِه ، وإيلائِه ، فكذلك في شَهادتِه . واسْتَدَلَّ ابنُ المُنْذِرِ بأنَّ النَّبِىَّ ﷺ ، أشارَ وهو جالِسٌ في الصَّلاةِ إلى الناسِ وهم قِيامٌ ، أنِ اجْلِسوا . فجَلَسُوا (8) . ولَنا ، أنَّها شَهادةٌ بالإشارةِ ، فلم تَجُزْ ، كإشارةِ النَّاطقِ ، يُحقِّقُه أنَّ الشَّهادةَ يُعْتَبَرُ فيها اليَقِينُ ، ولذلك لا يُكْتفَى بإيماءِ النَّاطقِ ، ولا يَحْصُلُ اليَقِينُ بالإشارةِ ، وإنَّما اكْتُفِىَ (9) بإشارتِه في أحكامِه المُختصَّةِ به للضَّرورةِ ، ولا ضَرورةَ هٰهُنا ، ولهذا لم يَجُزْ أن يكونَ حاكمًا ، ولأنَّ الحاكمَ لا يُمْضِى حُكْمَه إذا وَجدَ حُكْمَه بخطِّه تحت خَتْمِه ، ولم يَذْكُرْ حُكْمَه ، والشاهدُ لا يَشْهدُ برُؤْيَةِ خَطِّه ، فلئلَّا يَحْكُمَ بخَطِّ غيرِه أوْلَى . وما اسْتَدَلَّ به ابنُ المُنْذِرِ لا يَصِحُّ ؛ فإنَّ النَّبِىَّ ﷺ كان قادِرًا على الكَلامِ ،

(7 - 7) سقط من : الأصل . نقل نظر .

(8) تقدم تخريجه ، في : 3/8 .

(9) في ب : « يكتفى » .

وعمِلَ بإشارتِه فى الصَّلاةِ . ولو شهِدَ النَّاطِقُ بالإيماءِ والإشارةِ ، لم يَصِحَّ إجْماعًا ، /فعُلِمَ أنَّ الشَّهادةَ مُفارِقَةٌ لغيرِها من الأحْكامِ . ١١/٨٢و

١٨٩٦ – مسألة ؛ قال : (وَلَا تجُوزُ شَهَادَةُ الوَالِدَيْنِ وَإِنْ عَلَوَا ، لِلْوَلَدِ وَإِنْ سَفُلَ ، ولا شَهَادَةُ الوَلَدِ وَإِنْ سَفُلَ ، لَهُمَا وَإِنْ عَلَوَا)

ظاهِرُ المذهبِ أنَّ شهادةَ الوالِدِ لولدِه لا تُقْبَلُ ، ولا لِولدِ ولدِه ، وإن سَفُلَ ، وسَواءٌ فى ذلك وَلَدُ البَنِينَ وولدُ البناتِ . ولا تُقْبَلُ شَهادةُ الوَلَدِ لوالِدِه ، ولا لِوالدتِه ، ولا جَدِّه ، ولا جَدَّتِه مِن قِبَلِ أبيه وأمِّه وإن عَلَوَا ، وسواءٌ فى ذلك الآباءُ والأُمَّهاتُ ، وأباؤُهما وأمهاتُهما . وبه قال شُرَيحٌ ، والحَسنُ ، والشَّعْبِىُّ ، والنَّخَعىُّ[1] ، ومالكٌ ، والشَّافعىُّ ، وإسْحاقُ ، وأبو عُبَيْدٍ ، وأصْحابُ الرَّأْىِ . ورُوِىَ عن أحمدَ ، رحمَه اللهُ ، رِوايةٌ ثانيةٌ ، تُقْبَلُ شَهادةُ الابنِ لأبيهِ ، ولا تُقْبَلُ شهادةُ الأبِ له ؛ لأنَّ مالَ[2] الابنِ فى حُكمِ مالِ الأبِ ، له أن يَتملَّكَه إذا شاءَ ، فشهادتُه له شَهادةٌ لنَفْسِه ، أو يَجُرُّ بها لنفسِه نَفْعًا . قال النَّبِىُّ ﷺ : « أَنْتَ وَمَالُكَ لِأَبِيكَ »[3] . وقال : « إِنَّ أَطْيَبَ مَا أَكَلَ الرَّجُلُ مِنْ كَسْبِهِ ، وَإِنَّ أَوْلَادَكُمْ مِنْ أَطْيَبِ كَسْبِكُمْ ، فَكُلُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ »[4] . ولا يُوجَدُ هذا فى شَهادةِ الابنِ لأبيه . وعنه ، رِوايةٌ ثَالِثةٌ ، تُقْبَلُ شَهادةُ كلِّ واحدٍ منهما لصاحبِه ، فى ما لا تُهْمَةَ فيه ، كالنِّكاحِ ، والطَّلاقِ ، والقِصاصِ ، والمالِ إذا كان مُستغْنًى عنه ؛ لأنَّ كُلَّ واحدٍ منهما لا يَنْتفِعُ بما يثْبُتُ للآخَرِ من ذلك ، فلا تُهمةَ فى حَقِّه . ورُوِىَ عن عمرَ بنِ الخطَّابِ ، رَضِىَ اللهُ عنه ، أنَّ شَهادةَ كلِّ واحدٍ منهما للآخَرِ مَقبولَةٌ . ورُوِىَ ذلك عن شُرَيحٍ[5] . وبه قال عُمرُ بنُ عبدِ العزيزِ ، وأبو ثَوْرٍ ، والمُزَنِىُّ ، وداودُ ، وإسحاقُ ، وابنُ المُنْذِرِ ؛ لعُمومِ الآياتِ ، ولأنَّه عَدْلٌ تُقْبَلُ شَهادتُه فى غيرِ هذا الموضعِ ، فتُقْبَلُ شهادتُه فيه ، كالأَجْنَبِىِّ . ولنا ، ما رَوَى

---

(١) سقط من : ب .

(٢) سقط من : الأصل .

(٣) تقدم تخريجه ، فى : ٢٧٣/٨ .

(٤) تقدم تخريجه ، فى : ٢٦٣/٨ .

(٥) أخرجه عبد الرزاق ، فى : باب شهادة الأخ لأخيه ...، من كتاب الشهادات . المصنف ٣٤٤/٨ .

١١/٨٢ظ الزُّهْرِىُّ ، عن عُروَةَ ، عن عَائشةَ ، /عن النَّبىِّ ﷺ ، أنَّه قال : « لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ خَائِنٍ وَلَا خَائِنَةٍ ، وَلَا ذى غِمْرٍ عَلَى أَخِيهِ ، وَلَا ظَنِينٍ فِى قَرَابَةٍ وَلَا وَلَاءٍ »[٦] . والظَّنِينُ : المُتَّهمُ ، والأبُ يُتَّهمُ لولدِه ؛ لأنَّ مالَه كمالِه بما ذكرْناه ، ولأنَّ بينهما بَعْضِيَّةً ، فكأنَّه يشْهَدُ لنَفسِه ، ولهذا قال ﷺ : « فَاطِمَةُ بَضْعَةٌ مِنِّى ، يَرِيبُنِى مَا رَابَهَا »[٧] . ولأنَّه مُتَّهمٌ فى الشَّهادةِ لولدِه ، كتُهمَةِ العَدوِّ فى الشَّهادةِ على عَدُوِّه ، والخَبرُ أخصُّ من الآياتِ ، فتُخَصُّ به .

فصل : فأمَّا شهادةُ أحدِهما على صاحبِه ، فتُقْبَلُ . نَصَّ عليه أحمدُ . وهذا قولُ عامَّةِ أهلِ العلمِ ، ولم أجِدْ[٨] فى « الجامعِ » فيه خلافًا ؛ وذلك لقولِ اللهِ تعالى : ﴿ كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَوِ ٱلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ ﴾[٩] . فأمَرَ بالشَّهادةِ عليهم ، ولو لم تُقْبَلْ لَما أمرَ بها ، ولأنَّها إنَّما رُدَّتْ[١٠] للتُّهمَةِ فى إيصالِ النَّفْعِ ، ولا تُهْمَةَ فى شهادتِه عليه ، فوجَبَ أن تُقْبَلَ ، كشهادةِ الأجْنبىِّ ، بل أوْلَى ، فإنَّ شهادتَه لِنفسِه لمَّا رُدَّتْ للتُّهْمةِ فى إيصالِ النَّفعِ إلى نفسِه ، كان إقْرارُه عليها[١١] مَقْبولًا . وحَكَى القاضى ، فى « المُجرَّدِ » روايةً أُخْرَى ، أنَّ شهادةَ أحدِهما لا تُقْبَلُ على صاحبِه ؛ لأنَّ شهادتَه له غيرُ مَقْبولةٍ ، فلا تُقبَلُ عليه ، كالفاسقِ . وقال بعضُ الشَّافعيَّةِ : لا تُقبَلُ شَهادَةُ الابنِ على أبيه فى قِصاصٍ ، ولا حدِّ قَذفٍ ؛ لأنَّه لا يُقْتَلُ بقَتْلِه ، ولا يُحَدُّ بقَذْفِه ، فلا يَلْزَمُه ذلك . والمذهبُ الأوَّلُ ؛ لما ذكرْنا ، ولأنَّه [١٢]يُتَّهمُ له ولا[١٢] يُتَّهمُ عليه ، فشهادتُه عليه أبْلَغُ فى الصِّدْقِ ، كإقرارِه على نفسِه .

فصل : وإن شَهِدَ اثْنانِ بطلاقِ ضَرَّةِ أُمِّهِما ، أو قَذْفِ[١٣] زَوْجِها لها ، قُبِلَت

---

(٦) تقدم تخريجه ، فى : صفحة ١٥٢ .

(٧) تقدم تخريجه ، فى : ١١/٢٧ ، ٢٨ .

(٨) فى ا ، ب ، م زيادة : « عن أحمد » .

(٩) سورة النساء ١٣٥ .

(١٠) فى الأصل ، ا زيادة : « له » .

(١١) فى ب ، م : « عليه » .

(١٢ - ١٢) سقط من : ا .

(١٣) فى ب ، م : « وقذف » .

شَهادتُهما ؛ لأنَّ حقَّ أُمِّهما لا يزْداد به ، وسواءٌ كان المشْهودُ عليه أباهما أو أجْنَبيًّا ، وتَوفيرُ المِيراثِ لا يَمنعُ[14] قَبولَ الشَّهادةِ ؛ بدليلِ قَبولِ شَهادةِ الوَارِثِ لمَوْرُوثِه .

فصل : وتَجوزُ شَهادةُ الرَّجلِ لابنِه من الرَّضاعةِ ، وأبِيه منها[15] ، وسائرِ أقارِبه منها[15] ؛ لأنَّه[16] لا نَسبَ / بينهما أوْجبَ[17] الإنْفاقَ ، والصِّلَةَ ، وعِتْقَ أحدِهما على صاحبِه ، وتَبسُّطَه في مالِه ، بخلافِ قَرابةِ النَّسَبِ . ١١/٨٣و

١٨٩٧ – مسألة ؛ قال : (وَلَا السَّيِّدِ لِعَبْدِهِ ، وَلَا الْعَبْدِ لِسَيِّدِهِ)

أمَّا شَهادَةُ السَّيِدِ لعَبدِه ، فغيرُ مَقبولةٍ ؛ لأنَّ مالَ العَبدِ لسيِّدِه ، فشهادتُه له شَهادةٌ لنَفسِه ، ولهذا قال النَّبيُّ ﷺ : « مَنْ بَاعَ عَبْدًا ، وَلَهُ مَالٌ ، فَمَالُهُ لِلْبَائِعِ ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَهُ الْمُبْتَاعُ »[1] . ولا نَعْلمُ في هذا خِلافًا . ولا تُقْبَلُ شهادتُه له أيضًا بنكاحٍ ، ولا لأمتِه بطَلاقٍ ؛ لأنَّ في طلاقِ أمتِه تَخْليصَهاله ، وإباحةَ بُضْعِها[2] له ، وفي نِكاحِ العَبدِ نَفْعٌ له ، ونَفْعُ مالِ الإنسانِ نَفْعٌ له . ولا تُقبَلُ شَهادةُ العَبدِ لسيِّدِه ؛ لأنَّه[3] يَتبسَّطُ في مالِ سيِّدِه ، ويَنْتفِعُ به ، ويَتصرَّفُ فيه[4] ، وتَجبُ نَفقتُه منه ، ولا يُقْطَعُ بسَرقَتِه ، فلا تُقْبَلُ شَهادتُه له ، كالابنِ مع أبيه .

١٨٩٨ – مسألة ؛ قال : (وَلَا الزَّوْجِ لِامْرَأَتِهِ ، وَلَا الْمَرْأَةِ لِزَوْجِهَا)

وبهذا قالَ الشَّعْبِيُّ[1] ، والنَّخَعيُّ ، ومَالِكٌ ، وإسْحاقُ ، وأبو حنيفةَ . وأجازَ شَهادةَ كلِّ

---

(١٤) سقط من : الأصل

(١٥) في الأصل ، ب : « منهما » .

(١٦) في م زيادة : « أقاربه » .

(١٧) في النسخ : « وجب » .

(١) تقدم تخريجه ، في : ٦/٢١ .

(٢) في ب ، م : « بعضها » .

(٣) في الأصل زيادة : « لا » .

(٤) سقط من : ا .

(١) في ب ، م : « الشافعي » .

واحِدٍ منهما لصاحِبِه شُرَيحٌ ، والحَسَنُ ، والشَّافِعِيُّ ، وأبو ثَوْرٍ ؛ لأنَّه عَقْدٌ على مَنْفعَةٍ ، فلا يَمْنَعُ قَبولَ الشَّهادَةِ ، كالإجارَةِ . وعن أحمدَ ، رِوايةٌ أُخرَى ، كقولِهم . وقال الثَّورِيُّ ، وابنُ أبى ليلَى : تُقْبَلُ شَهادَةُ الرَّجُلِ لامْرأتِه ؛ لأنَّه لا تُهْمَةَ فى حقِّه ، ولا تُقبلُ شَهادتُها له ؛ لأنَّ يَسارَه وزِيادَةَ حقِّها من النَّفقةِ ، تَحْصُلُ بشهادتِها له بالمالِ[2] ، فهى مُتَّهَمةٌ لذلك . ولَنا ، أنَّ كلَّ واحِدٍ منهما يَرِثُ الآخَرَ مِن غيرِ حَجْبٍ ، ويَنْبسِطُ فى مالِه عادةً ، فلم تُقْبَلْ شَهادتُه له ، كالابنِ مع أبيه ؛ ولأنَّ يَسارَ الرَّجلِ يَزِيدُ نَفقةَ امْرأتِه ، ويَسارَ المرأةِ تَزِيدُ به قِيمةُ بُضْعِها[3] المملوكِ لزَوجِها ، فكان كُلُّ واحِدٍ منهما يَنتفِعُ بشَهادتِه لصاحبِه ، فلم تُقْبَلْ ، كشهادتِه لنفسِه . ويُحَقِّقُ هذا أنَّ مالَ كلِّ واحِدٍ منهما يُضافُ إلى الآخَرِ ، قال اللهُ تعالى : ﴿ وَقَرْنَ فِى بُيُوتِكُنَّ ﴾[4] . وقال : ﴿ لَا تَدْخُلُوا۟ بُيُوتَ ٱلنَّبِىِّ ﴾[5] . فأضافَ / البُيوتَ إليهِنَّ تارةً ، وإلى النَّبِىِّ ﷺ أُخرَى ، وقال : ﴿ لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِن بُيُوتِهِنَّ ﴾[6] . وقال عُمرُ ، للذى قال له : إنَّ[7] غُلامى سَرَقَ مِرْآةَ امْرأتى : لا قَطعَ عليه ، عَبْدُكم سَرَقَ مالَكم[8] . ويُفارِقُ عَقْدَ الإجارَةِ من هذه الوُجوهِ كلِّها .

١١/٨٣ظ

١٨٩٩ – مسألة ؛ قال : (وَشَهَادَةُ الأَخِ لِأَخِيهِ جَائِزَةٌ)

قال ابنُ المُنذِرِ : أجمعَ أهلُ العِلمِ على أنَّ شهادةَ الأخِ لأخيه جائزةٌ . رُوِىَ هذا عنِ ابنِ الزُّبيرِ[1] . وبه قالَ شُرَيحٌ ، وعمرُ بنُ عبدِ العزيزِ ، والشَّعْبِىُّ ، والنَّخَعِىُّ ، والثَّورِىُّ ، ومالكٌ ، والشَّافعىُّ ، وأبو عُبيدٍ ، وإسحاقُ ، وأبو ثورٍ ، وأصْحابُ الرَّأْىِ . وحُكِىَ عن ابنِ المُنْذِرِ ، عن الثَّوْرِىِّ ، أنَّه لا تُقْبَلُ شَهادةُ كلِّ ذى رَحِمٍ مَحْرَمٍ . وعن مالكٍ ، أنَّه لا تُقْبَلُ

---

(٢) فى الأصل : « بمال » .

(٣) فى ب ، م : « بعضها » .

(٤) سورة الأحزاب ٣٣ .

(٥) سورة الأحزاب ٥٣ .

(٦) سورة الطلاق ١ .

(٧) سقط من : الأصل .

(٨) تقدم فى : ٤٥٩/١٢ .

(١) أخرجه عبد الرزاق ، فى : باب شهادة الأخ لأخيه ... ، من كتاب الشهادات . المصنف ٣٤٣/٨ .

شهادتُه لأخيه إذا كان مُنقطعًا إليه في صِلَتِه وبِرِّه ؛ لأنَّه مُتَّهَمٌ في حَقِّه . وقال ابنُ المُنْذِرِ : قال مالكٌ : لا تجوزُ شَهادةُ الأخِ لأخيه في النَّسَبِ ، وتجوزُ في الحُقوقِ . ولَنا ، عمومُ الآياتِ ، ولأنَّه عَدْلٌ غيرُ مُتَّهَمٍ ، فتُقْبَلُ شهادتُه له ، كالأَجْنَبِيِّ ، ولا يَصحُّ القياسُ على الوالِدِ والولدِ ؛ لأنَّ بينَهما بَعْضِيَّةً وقَرابةً قَوِيَّةً ، بخِلافِ الأخِ .

فصل : وشَهادةُ العمِّ وابنِه ، والخالِ وابنِه ، وسائرِ الأقاربِ ، أَوْلَى بالجَوازِ ؛ فإنَّ شهادةَ الأخِ إذا أُجيزَتْ مع قُرْبِه ، كان تَنْبِيهًا على شَهادةِ مَن هو أبْعَدُ منه ، بطَرِيقِ الأَوْلَى .

فصل : وتُقْبَلُ شَهادةُ أحدِ الصَّديقَيْنِ لصَاحِبِه ، في قولِ عامَّةِ العُلماءِ ، إلَّا مالكًا ، قال : لا تُقْبَلُ شَهادةُ الصَّدِيقِ المُلاطِفِ ؛ لأنَّه يَجُرُّ إلى نفسِه نَفْعًا بها ، فهو مُتَّهَمٌ ، فلم تُقْبَلْ شهادتُه ، كشَهادةِ العَدُوِّ على عَدُوِّه . ولَنا ، عُمومُ أدلَّةِ الشَّهادةِ ، وما قالَه يَبْطُلُ بشَهادةِ[2] الغَرِيمِ للمَدينِ قَبْلَ الحَجْرِ ، وإن كان رُبَّما قَضاه دَيْنَه منه ، فَجَرَّ إلى نفسِه نَفْعًا أعْظَمَ ممَّا يُرْجَى هٰهُنا بينَ الصَّديقَيْنِ . فأمَّا العَداوةُ ، فسببُها مَحْصورٌ[3] ، وفي الشَّهادةِ عليه شِفاءُ غَيْظِه منه ، فخالَفَتِ الصَّداقةَ .

١٩٠٠ ــ مسألة ؛ قال : (**وَتَجُوزُ شَهَادَةُ الْعَبْدِ فِي / كُلِّ شَيْءٍ ، إلَّا فِي الْحُدُودِ ، وَتَجُوزُ شَهَادَةُ الْأَمَةِ فِيمَا تَجُوزُ فِيهِ شَهَادَةُ النِّسَاءِ**) ١١/٨٤و

الكلامُ في هذهِ المسألةِ في فُصولٍ ثلاثةٍ ؛

أحدُها : في قَبولِ شَهادةِ العبدِ فيما عدا الحُدودَ والقِصاصَ ، فالمذهبُ أنَّها مَقْبولةٌ . رُوِيَ ذلك عن عليٍّ ، وأنسٍ ، رَضِيَ اللهُ عنهما . قال أنسٌ : ما عَلِمْتُ أنَّ أحدًا رَدَّ شهادةَ العبدِ . وبه قال عُرْوَةُ ، وشُرَيْحٌ ، وإياسٌ ، وابنُ سِيرِينَ ، والْبَتِّيُّ ، وأبو ثَوْرٍ ، وداودُ[1] ، وابنُ المُنْذِرِ . وقال عَطاءٌ ، ومُجاهِدٌ ، والحَسنُ ، ومالكٌ ، والأوْزاعيُّ ، والثَّوريُّ ، وأبو حنيفةَ ، والشَّافعيُّ ، وأبو عُبَيْدٍ : لا تُقْبَلُ شَهادتُه ؛ لأنَّه غيرُ ذي مُروءةٍ ، ولأنَّها مَبْنِيَّةٌ على

---

(٢) في النسخ : « شهادة » . والتصحيح من : الشرح الكبير ٢٧٩/٦ .

(٣) في ا ، ب ، م : « محظور » .

(١) سقط من : ا .

الكَمالِ لا تَتبعَّضُ ، فلم يَدْخُلْ فيها العبدُ ، كالميراثِ . وقال الشَّعْبِيُّ ، والنَّخَعِيُّ ، والحَكَمُ : تُقْبَلُ فى الشَّىْءِ اليَسيرِ . ولَنا ، عمومُ آياتِ الشَّهادةِ ، وهو داخلٌ فيها ، فإنَّه مِن رِجالِنا ، وهو عَدْلٌ تُقْبَلُ روايتُه وفُتْياه وأخبارُه الدِّينيَّةُ . ورَوَى عُقبةُ بنُ الحارثِ ، قال : تَزوَّجتُ أُمَّ يَحيى بنتَ أبى إهابٍ ، فجاءَتْ أَمَةٌ سَوداءُ ، فقالَتْ : قد أرْضَعتُكما . فذكَرْتُ ذلك لرسولِ اللهِ ﷺ فقالَ : « كَيْفَ ، وَقَدْ زَعَمَتْ ذَلِكَ ؟ » . مُتَّفَقٌ عليه[2] . وفى روايةِ أبى داودَ ، فقُلْتُ : يا رسولَ اللهِ ، إنَّها لَكاذِبةٌ . قال : « وَمَا يُدْرِيكَ ، وَقَدْ قَالَتْ مَا قَالَتْ ، دَعْهَا عَنْكَ » . ولأنَّه عَدْلٌ غيرُ مُتَّهَمٍ ، فتُقْبَلُ شهادتُه ، كالحُرِّ . ولا نُسلِّمُ أنَّه غيرُ ذى مُروءةٍ ، فإنَّه كالحُرِّ يَنْقَسِمُ إلى مَن له مُروءةٌ ، ومَن لا مُروءةَ له ، وقد يكونُ منهم الأمراءُ والعُلَماءُ والصَّالحونَ والأتقياءُ . سُئِلَ إياسُ بنُ مُعاويةَ ، عن شَهادةِ العبدِ[3] ، فقال : أنا أَرُدُّ شَهادةَ عبدِ العزيزِ بنِ صُهَيْبٍ[4] ! وكان منهم زِيادٌ مَوْلَى (5)ابنِ عَيَّاشٍ(5) ، من العُلماءِ الزُّهَّادِ ، وكان عمرُ بنُ عبدِ العزيزِ يَرفعُ قدرَه ، ويُكْرِمُه . ومنهم عِكْرِمةُ مولَى ابنِ عبَّاسٍ ، أحدُ العلماءِ الثِّقاتِ . وكثيرٌ من العُلماءِ الموالى كانوا عبيدًا ، أو أبْناءَ عَبيدٍ ، لم يَحْدُثْ فيهم بالإعْتاقِ إلَّا الحُرِّيَّةُ ، والحرِّيَّةُ لا تُغيِّرُ طَبْعًا ، ولا تُحْدِثُ عِلْمًا ، (6)ولا دِينًا(6) ، ولا / مُروءةً ، ولا يُقْبَلُ منهم إلَّا مَن كان ذَا مُروءةٍ . ولا يَصِحُّ قياسُ الشَّهادةِ على المِيراثِ ، (7)فإنَّ المِيراثَ(7) خِلافةٌ للمَوروثِ فى مالِه وحُقوقِه ، والعَبْدُ لا يُمْكِنُه الخِلافةُ ؛ لأنَّ ما يَصيرُ إليه يَمْلِكُه سيِّدُه ، فلا يُمْكِنُ أن يُخْلَفَ فيه[8] ، ولأنَّ الميراثَ يَقْتَضِى التَّمْليكَ ، والعَبدُ لا يَمْلِكُ ، ومَبْنَى الشَّهادةِ على العَدالةِ التى هى مَظِنَّةُ الصِّدْقِ ، وحُصولِ الثِّقَةِ من القَوْلِ ، والعبدُ أهلٌ لذلك ، فوجَبَ أن تُقْبَلَ شَهادتُه .

١١/٨٤ظ

---

(٢) تقدم تخريجه ، فى : ١١/٣١٠ .

(٣) فى م : « العبيد » .

(٤) البنانى مولاهم ، البصرى الأعمى ، ثقة ، توفى سنة ثلاثين ومائة . تهذيب التهذيب ٦/٣٤١ ، ٣٤٢ .

(٥ - ٥) فى الأصل : « مولى ابن أبى عياش » . وفى م : « مولى ابن عباس » . وهو زياد بن أبى زياد ميسرة المخزومى ، مولى عبد الله بن عياش ، ثقة ، عابد ، زاهد ، توفى سنة خمس وثلاثين ومائة . تهذيب التهذيب ٣/٣٦٧ ، ٣٦٨ .

(٦ - ٦) سقط من : م .

(٧ - ٧) سقط من : الأصل .

(٨) فى م زيادة : « الميراث » .

الفصل الثانى : أنَّ شهادتَه لا تُقْبَلُ فى الحَدِّ ، وفى القِصاصِ احْتِمالان ؛ أحدهما ، تُقبَلُ شهادتُه فيه ؛ لأنَّه حَقُّ آدَمِىٍّ ، لا يَصِحُّ الرُّجوعُ عن الإقْرارِ به ، فأشْبَهَ الأموالَ . والثانى ، لا تُقْبَلُ ؛ لأنَّه عُقوبةٌ بَدَنيَّةٌ تُدْرَأُ بالشُّبهاتِ ، فأشْبَهَ الحدودَ[9] . وذكرَ الشَّريفُ ، وأبو الخَطَّاب ، فى العُقوباتِ كلِّها من الحُدودِ والقِصاصِ رِوايتَيْن ؛ إحداهما ، تُقْبَلُ ؛ لما ذكَرْنا ، ولأنَّه رَجلٌ عَدْلٌ ، فتُقْبَلُ شهادتُه فيها ، كالحُرِّ . والثانية ، لا تُقْبَلُ . وهو ظاهرُ المذهَبِ ؛ لأنَّ الاخْتِلافَ فى قَبولِ شَهادتِه فى الأمْوالِ نَقْصٌ وشُبْهَةٌ ، فلم تُقْبَلْ شهادَتُه [10]فيما يُدْرَأُ[11] بالشُّبهاتِ ؛ ولأنَّه ناقِصُ الحالِ ، فلم تُقْبَلْ شَهادتُه[10] فى الحَدِّ والقِصاصِ ، كالمَرأةِ .

الفصل الثالث : أنَّ[12] شَهادةَ الأمَةِ جائزةٌ فيما تجوزُ فيه شَهادةُ النِّساءِ ؛ لأنَّ النِّساءَ لا تُقْبَلُ شَهادتُهنَّ فى الحُدودِ والقِصاصِ ، وإنَّما تُقْبَلُ فى المالِ أو شِبْهِهِ[13] ، والأمَةُ كالحُرَّةِ فيما عداهما ، فساوَتْهنَّ فى الشَّهادةِ ، وقد دَلَّ عليه حديثُ عُقْبَةَ بنِ الحارثِ[14] .

فصل : وحُكمُ المكاتَبِ والمُدَبَّرِ وأُمِّ الولِدِ والمُعْتَقِ بعضُه ، حكمُ القِنِّ ، فيما ذكَرْنا ؛ لأنَّ الرِّقَّ فيهم ، وقد رُوِىَ عن عُمرَ ، رَضِىَ اللهُ عنه ، أنَّه قالَ : لا تجوزُ شَهادةُ المُكاتَبِ . وبه قال عَطاءٌ ، والشَّعْبِىُّ ، والنَّخَعِىُّ . ولَنا ، ما ذكَرْناه فى العبدِ ، وإذا ثبَتَ الحُكمُ فى القِنِّ ، / ففى هؤلاءِ أَوْلى ؛ لأنَّهم أكملُ منه ، لوُجودِ أسْبابِ الحُرِّيَّةِ فيهم .

١١/٨٥و

١٩٠١ ــ مسألة ؛ قال : (وَشَهَادَةُ وَلَدِ الزِّنَى جَائِزَةٌ ، فِى الزِّنَى وَغَيْرِهِ)

هذا قولُ أكثرِ أهلِ العلمِ ؛ منهم عَطاءٌ ، والحَسَنُ ، والشَّعْبِىُّ ، والزُّهْرِىُّ ، والشَّافِعِىُّ ، وإسْحاقُ ، وأبو عُبَيْدٍ ، وأبو حنيفةَ ، وأصْحابُه . وقال مالِكٌ ، واللَّيْثُ : لا تجوزُ شهادتُه فى الزِّنَى وَحْدَه ؛ لأنَّه مُتَّهَمٌ ، فإنَّ العادةَ فى مَن فعلَ قَبِيحًا ، أنَّه يُحِبُّ أن

---

(٩) فى ا ، ب ، م : « الحد » .

(١٠ - ١٠) سقط من : ا . نقل نظر .

(١١) فى ب : « يندرئ » .

(١٢) سقط من : م .

(١٣) فى النسخ : « سببه » . وانظر : الشرح الكبير ٢٧٤/٦

(١٤) تقدم تخريجه ، فى : ٣١٠/١١ .

يكونَ له نُظَراءُ . وحُكِيَ عن عثمانَ ، أنَّه قال : وَدَّتِ الزَّانيةُ أنَّ النساءَ كلَّهنَّ زَنَيْنَ . ولَنا ، عمومُ الآياتِ ، وأنَّه عَدْلٌ مَقبولُ الشَّهادةِ فى غيرِ الزِّنَى ، فيُقْبَلُ[1] فى الزِّنَى كغيرِه ، ومَن قُبِلَتْ شهادتُه فى القَتْلِ ، قُبِلَتْ فى الزِّنَى ، كولَدِ الرِّشْدةِ[2] . قال ابنُ المُنْذِرِ : وما احْتجُّوا به غَلَطٌ من وُجوهٍ ؛ أحدِها ، أنَّ ولَدَ الزِّنَى لم يَفعَلْ فِعْلًا قَبيحًا ، يُجِبُ أن يكونَ له نُظَراءُ فيه . والثانى ، أنَّنِى لا أعْلَمُ ما ذُكِرَ عن عثمانَ ثابتًا عنه ، وأشْبَهُ ذلك أن لا يكونَ ثابتًا عنه[3] ، وغيرُ جائزٍ أن يُطْلِقَ عثمانُ كَلامًا بالظَّنِّ عن ضَميرِ امرأةٍ لم يَسْمَعْها تَذْكُرُه . الثالث ، أنَّ الزَّانِىَ لو تابَ ، لَقُبِلَتْ شهادتُه ، وهو الذى فَعَلَ الفِعْلَ القبيحَ ، فإذا قُبِلَتْ شهادتُه مع ما ذَكَروه ، فغيرُه أوْلَى ؛ فإنَّه لا يجوزُ أن يَلْزَمَ ولدَه من وِزْرِه[4] أكثرُ ممَّا لَزِمَه ، ولا[5] يَتعدَّى الحُكْمُ إلى غيرِه مِن غيرِ أن يَثْبُتَ فيه ، مع أنَّ ولدَه لا يَلْزَمُه شىءٌ من وِزْرِه[4] ؛ لقولِ اللهِ تعالى : ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى ﴾[6] . ووَلَدُ الزِّنَى لم يَفْعَلْ شيئًا يَسْتَوْجِبُ به حُكْمًا .

١٩٠٢ ـ مسألة ؛ قال : (وَإِذَا تَابَ الْقَاذِفُ ، قُبِلَتْ شَهَادَتُهُ)

وجملتُه أنَّ القَاذِفَ إنْ كان زَوْجًا ، فحقَّقَ قَذْفَه ببيِّنَةٍ أو لِعانٍ ، أو كان أجْنَبِيًّا ، فحقَّقَه بالبَيِّنَةِ أو بإقْرارِ المَقْذوفِ ، لم يَتعلَّقْ بقَذْفِه فِسْقٌ ، ولا حَدٌّ ، ولا رَدُّ شَهادَةٍ ، وإن لم يُحقِّقْ[1] قَذْفَه بشىءٍ من ذلك ، تَعلَّقَ به وُجوبُ الحَدِّ عليه ، والحُكْمُ بفِسْقِه ، ورَدُّ شَهادتِه / ؛ لقولِ اللهِ تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾[2] . فإن تابَ ، لم يَسْقُطْ عنه الحَدُّ ، وزَالَ الفِسْقُ ، بلا خِلافٍ . وتُقْبَلُ شهادتُه عندَنا . ورُوِىَ

١١/٨٥ظ

---

(١) فى الأصل ، م : « فقبل » .
(٢) فى م : « الرشيدة » .
(٣) سقط من : ا ، ب .
(٤ - ٤) سقط من : ب . نقل نظر .
(٥) فى م : « وما » .
(٦) سورة الإسراء ١٥ .
(١) فى ا : « يتحقق » .
(٢) سورة النور ٤ .

ذلك عن عُمَرَ ، وأبى الدَّرْداءِ ، وابنِ عباسٍ[3] . وبه قال عَطاءٌ ، وطَاوسٌ ، ومُجاهدٌ ، والشَّعْبىُّ ، والزُّهْرىُّ ، وعبدُ اللهِ بنُ عُتبةَ ، وجَعفرُ بنُ أبى ثابتٍ ، وأبو الزِّنادِ ، ومالكٌ ، والشَّافِعىُّ ، والبَتِّىُّ ، وإسْحاقُ ، وأبو عُبَيْدٍ ، وابنُ المُنْذِرِ . وذكَره ابنُ عبدِ البَرِّ ، عن يحيى ابنِ سعيدٍ ، ورَبيعةَ . وقالَ شُرَيحٌ ، والحَسنُ ، والنَّخَعىُّ ، وسَعيدُ بنُ جُبَيْرٍ ، والثَّوْرِىُّ ، وأصْحابُ الرَّأْىِ : لا تُقْبَلُ شَهادتُه إذا جُلِدَ ، وإن تابَ . وعندأبى حَنيفةَ ، لا تُرَدُّ شَهادتُه قبلَ الجَلْدِ ، وإن لم يَتُبْ . فالخِلافُ معه فى فَصلَيْنِ ؛ أحدِهما ، أنَّه عندَنا تَسْقُطُ شَهادتُه بالقَذْفِ[4] إذا لم يُحَقِّقْه[4] ، وعندَ أبى حنيفةَ ومالكٍ ، لا تَسْقُطُ إلَّا بالجَلْدِ . والثانى ، أنَّه إذا تابَ ، قُبِلَتْ شهادتُه وإن جُلِدَ . وعندَ أبى حنيفةَ ، لا تُقْبَلُ . وتعلَّقَ بقولِ اللهِ تعالى : ﴿ وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَٰدَةً أَبَدًا ﴾ . وروَى ابنُ ماجَه[5] ، بإسْنادِه عن عَمرِو بنِ شُعيبٍ ، عن أبيه ، عن جَدِّه ، قال : قال رسولُ اللهِ ﷺ : « لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ خَائِنٍ ، وَلَا مَحْدُودٍ فِى الْإِسْلَامِ » . واحْتَجَّ فى الفصلِ الآخرِ بأنَّ القَذْفَ قبلَ حُصولِ الجَلْدِ يجوزُ أن تقومَ به البَيِّنةُ ، فلا يَجبُ به التَّفْسِيقُ . ولَنا ، فى الفصلِ الأولِ ، إجْماعُ الصَّحابةِ ، رضىَ اللهُ عنهم ، فإنَّه يُرْوى عن عمرَ ، رضِىَ اللهُ عنه ، أنَّه كان يقولُ لأبى بَكْرةَ ، حين شَهِدَ على المُغيرَةِ بنِ شُعْبَةَ : تُبْ ، أقْبَلْ شَهادتَك[6] . ولم يُنكِرْ ذلك مُنكِرٌ ، فكان إجْماعًا . قال سَعيدُ بنُ المُسَيَّبِ : شَهِدَ على المُغيرةِ ثَلاثةُ رجالٍ ؛ أبو بَكرةَ ، ونافِعُ بنُ الحارثِ ، وشِبْلُ بنُ مَعْبَدٍ ، ونكَلَ زيادٌ ، فجلدَ عُمرُ الثَّلاثةَ ، وقال لهم / : تُوبوا ، تُقْبَلْ شَهادتُكم . فتَابَ رجلان ، وقَبِلَ عُمرُ شهادتَهما ، وأبَى أبو بَكرةَ ، فلم يَقْبَلْ شهادتَه[6] . وكان قد عادَ مثلَ النَّصْلِ مِن العِبادةِ . ولأنَّه تابَ من ذَنْبِه ، فقُبِلَتْ شَهادتُه ، كالتَّائبِ من الزِّنَى ، يُحَقِّقُه أنَّ الزِّنَى أعْظَمُ من القَذْفِ به[7] ، وكذلك قَتْلُ النَّفسِ التى حرَّمَ اللهُ ، وسائرُ الذُّنوبِ ، إذا تابَ فاعلُها ، قُبِلَتْ شهادتُه ، فهذا أوْلَى . وأمَّا الآيةُ ، فهى حُجَّةٌ لنا ، فإنَّه اسْتثنَى التَّائبين ،

۱۱/۸٦و

---

(۳) أخرجه عنهم البيهقى ، فى : باب شهادة القاذف ، من كتاب الشهادات . السنن الكبرى ١٠/١٥٢ - ١٥٤ .

(٤ - ٤) فى ب : « وإن جلد » .

(٥) تقدم تخريجه ، فى : صفحة ١٥١ .

(٦) أخرجه البيهقى ، فى : باب شهادة القاذف ، من كتاب الشهادات . السنن الكبرى ١٠/١٥٢ . وعبد الرزاق ، فى : باب شهادة القاذف ، من كتاب الشهادات . المصنف ٨/٣٦٢ .

(۷) سقط من : ب .

بقولِه تعالى : ﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ ﴾[٨] . والاستثناءُ من النَّفي إثباتٌ ، فيكونُ تقديرُه : ﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ ﴾ فاقبَلوا شهادتَهم ، ولَيسوا بفاسِقينَ . فإن قال[٩] : إنَّما يَعودُ الاسْتِثْناءُ إلى الجُملةِ التي تَلِيه ؛ بدليلِ أنَّه لا يَعودُ إلى الجَلْدِ . قُلْنا : بل يعودُ إليه أيضًا ؛ لأنَّ هذه الجُمَلَ مَعطوفٌ بعضُها على بعضٍ بالواوِ ، وهي للجَمْعِ تَجْعَلُ الجُمَلَ كلَّها كالجُملةِ الواحدةِ ، فيَعودُ الاسْتِثْناءُ إلى جميعِها ، إلَّا ما مَنَعَ منه مانِعٌ ، ولهذا لمَّا قال النَّبيُّ ﷺ : « لا يَؤُمَّنَّ الرَّجُلُ الرَّجُلَ[١٠] فِي بَيْتِهِ ، وَلَا يَجْلِسُ عَلَى تَكْرِمَتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ »[١١] . [١٢]عادَ الاسْتِثْناءُ إلى الجُملتَيْنِ جميعًا ، ولأنَّ الاسْتِثْناءَ يُغايِرُ ما قبلَه ، فعادَ إلى الجُمَلِ المعطوفِ[١٢] بعضُها على بعضٍ بالواوِ ، كالشَّرطِ ، فإنَّه لو قال : امرأتُه طالقٌ ، وعبدُه[١٣] حُرٌّ ، إنْ لم يَقُمْ . عادَ الشرطُ إليهما ، كذا الاستثناءُ ، بل عَوْدُ الاسْتِثْناءِ إلى رَدِّ الشَّهادةِ أوْلَى ؛ لأنَّ رَدَّ الشَّهادةِ هو المأمورُ به ، فيكونُ هو الحُكْمَ ، والتَّفْسِيقُ خَرَجَ مَخْرَجَ الخَبرِ والتَّعْليلِ لرَدِّ الشَّهادةِ ، فعَودُ الاسْتِثْناءِ إلى الحُكْمِ المقصودِ ، أوْلَى مِن رَدِّه إلى التَّعليلِ ، وحديثُهم ضَعيفٌ ، يَرْوِيه الحجَّاجُ بنُ أرْطاة ، وهو ضَعيفٌ . قال ابنُ عبدِ البَرِّ : لم يَرْفَعْه مَن فى[١٤] رِوايتِه حُجَّةٌ . وقد رُوِىَ من غيرِ طريقِه ، ولم تُذْكَرْ فيه هذه الزِّيادةُ فدلَّ ذلك على أنَّها من غَلَطِه ، ويَدُلُّ على خَطإِه قَبولُ شَهادةِ كلِّ مَحْدودٍ في غيرِ القَذفِ بعدَ تَوْبتِه ، ثم لو قُدِّرَ صِحَّتُه ، فالمُرادُ به مَن لم يَتُبْ ، بدليلِ : كلُّ مَحدودٍ تائبٌ سِوَى هذا . وأما الفصل / ١١/٨٦ظ الثاني فدَليلُنا فيه الآيةُ ، فإنَّه رَتَّبَ على رَمْيِ المُحصَناتِ ثَلاثةَ أشياءَ ؛ إيجابُ الجَلْدِ ، ورَدُّ الشَّهادةِ ، والفِسْقُ ، فيَجبُ أن يَثْبُتَ رَدُّ الشَّهادةِ بوُجودِ الرَّمْيِ الذى لم يُمْكِنْه تَحْقيقُه ، كالجَلْدِ ؛ ولأنَّ الرَّمْيَ هو المعصيةُ ، والذَّنْبُ الذى يَستحِقُّ به العقوبةَ ، وتَثْبُتُ به المَعْصيةُ الموجِبةُ لرَدِّ الشَّهادةِ ، والحدُّ كفَّارةٌ وتَطْهيرٌ ، فلا يجوزُ تعْليقُ رَدِّ الشهادةِ به ، وإنَّما الجَلْدُ

---

(٨) سورة النور ٥ .

(٩) فى الأصل ، م : « قالوا » .

(١٠) سقط من : ا . على أنه : « لا يُؤَمَّنَّ الرجلُ » .

(١١) تقدم تخريجه ، فى : ٤٢/٣ .

(١٢-١٢) سقط من : ا .

(١٣) فى ب : « أو عبده » .

(١٤) سقط من : م .

وردُّ الشَّهادةِ حُكْمانِ للقَذْفِ ، فيَثْبُتان جميعًا به ، وتخلُّفُ اسْتِيفاءِ أحدِهما ، لا يَمْنَعُ ثبوتَ الآخرِ . وقولُهم : إنَّما يتحقَّقُ بالجَلْدِ . لا يَصِحُّ ؛ لأنَّ الجلدَ حُكْمُ القَذْفِ الذى تَعذَّرَ تَحْقيقُه ، فلا يُسْتَوْفَى قبلَ تَحقُّقِ القَذْفِ ، وكيف يجوزُ أن يُسْتوفَى حَدٌّ قبلَ تَحقُّقِ سَبَبِه ، ويَصيرَ مُتحَقِّقًا بعدَه[15] ؟ هذا باطِلٌ .

فصل : والقاذفُ فى الشَّتْمِ تُرَدُّ شهادتُه وروايتُه حتى يَتُوبَ ، والشَّاهِدُ بالزِّنَى إذا لم تَكْمُلِ البَيِّنَةُ ، تُقْبَلُ روايتُه دونَ شَهادتِه . وحُكِىَ عن الشَّافعىِّ ، أنَّ شهادتَه لا تُرَدُّ . ولَنا ، أنَّ عُمرَ لم يَقْبَلْ شهادةَ أبى بَكْرَةَ ، وقال له : تُبْ ، أَقْبَلْ شَهادتَك . وروايتُه مَقْبولةٌ ، ولا نَعْلَمُ خِلافًا فى قَبُولِ رِوايةِ أبى بَكْرَةَ ، مع رَدِّ عُمرَ شَهادتَه .

١٩٠٣ – مسألة ؛ قال : (وَتَوْبَتُهُ أَنْ يُكْذِبَ نَفْسَهُ)

ظاهرُ كلامِ أحمدَ والْخِرَقِىِّ ، أنَّ تَوْبَةَ القاذِفِ إكْذابُه[1] نَفْسَه ، فيقولُ : كَذَبْتُ فيما قلتُ . وهذا مَنْصوصُ الشَّافعىِّ ، واخْتيارُ الإِصْطَخْرِىِّ من أصْحابِه . قال ابنُ عبدِ البَرِّ : وممَّن[2] قالَ هذا سَعيدُ بنُ المُسَيَّبِ ، وعَطاءٌ ، وطاوسٌ ، والشَّعْبِىُّ ، وإسْحاقُ ، وأبو عُبَيْدٍ ، وأبو ثَوْرٍ ؛ لما رَوَى الزُّهْرِىُّ ، عن سعيدِ بنِ المُسَيَّبِ ، عن عُمرَ ، عن النَّبِىِّ ﷺ ، أنَّه قال ، فى قوله تعالى : ﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ مِن بَعْدِ ذَٰلِكَ وَأَصْلَحُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾[3] . قال : « تَوْبَتُهُ إِكْذَابُ نَفْسِهِ »[4] ؛ ولأنَّ عِرْضَ المَقْذوفِ تَلوَّثَ بقَذْفِه ، فإكْذابُه نفسَه يُزيلُ ذلك التَّلْوِيثَ ، فتكونُ التَّوبةُ به . وذكرَ القاضى أنَّ القَذْفَ إن كان سَبًّا ، فالتَّوبةُ منه إكْذابُ / نفسِه ، وإن كانَ شَهادةً ، فالتَّوبةُ منه أن يقولَ : القَذْفُ حرامٌ باطِلٌ ، ولن أعُودَ إلى ما قُلتُ . وهذا قولُ بعضِ أصحابِ الشَّافعىِّ . قال : وهو المَذهبُ ؛ لأنَّه قد يكونُ صادقًا ، فلا يُؤْمَرُ بالكَذِبِ ، والخَبرُ مَحْمولٌ على الإِقْرارِ بالبُطْلانِ ؛ لأنَّه نوعُ ١١/٨٧و

(١٥) فى الأصل : « بعد » .

(١) فى م : « إكذاب » .

(٢) فى ب : « ومن » .

(٣) سورة النور ٥ .

(٤) فى ب : « لنفسه » . وذكر صاحب كنز العمال ٤٧٤/٢ ، أن ابن مردويه أخرجه .

إكْذابٍ . والأَوْلَى أَنَّه متى عَلِمَ مِن نَفسِه الصِّدْقَ فيما قَذَفَ به[5] ، فتَوْبَتُه الاسْتِغفارُ ، والإِقْرارُ بِبُطْلانِ ما قالَه وتَحْرِيمِه ، وأَنَّه لا يَعُودُ إلى مثلِه . وإن لم يَعْلَمْ صِدْقَ نَفسِه ، فتوْبَتُه إكْذابُ نفسِه ، سواءٌ كان القَذْفُ بشَهادةٍ أو سَبٍّ ؛ لأنَّه قد يكونُ كاذبًا فى الشَّهادةِ ، صادقًا فى السَّبِّ . ووَجْهُ الأوَّلِ ، أنَّ اللهَ تعالى سَمَّى القاذِفَ كاذِبًا إذا لم يَأْتِ بأربعةِ شُهداءَ على الإِطْلاقِ ، بقولِه سبحانه : ﴿ لَوْلَا جَاءُو عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ فَإِذْ لَمْ يَأْتُواْ بِالشُّهَدَآءِ فَأُوْلَٰٓئِكَ عِندَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْكَٰذِبُونَ ﴾[6] . فتَكْذِيبُ الصَّادِقِ نفسَه يَرْجِعُ إلى أنَّه كاذِبٌ فى حُكمِ اللهِ ، وإن كان فى نفسِ الأَمْرِ صادقًا .

فصل : وكلُّ ذَنْبٍ تَلْزَمُ فاعلَه التَّوبةُ منه ، ومتى[7] تابَ منه ، قَبِلَ اللهُ توبتَه ؛ بدليلِ قولِه تعالى : ﴿ وَٱلَّذِينَ إِذَا فَعَلُواْ فَٰحِشَةً أَوْ ظَلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ ذَكَرُواْ ٱللَّهَ فَٱسْتَغْفَرُواْ لِذُنُوبِهِمْ وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّواْ عَلَىٰ مَا فَعَلُواْ وَهُمْ يَعْلَمُونَ * أُوْلَٰٓئِكَ جَزَآؤُهُم مَّغْفِرَةٌ مِّن رَّبِّهِمْ ﴾[8] الآية . وقال : ﴿ وَمَن يَعْمَلْ سُوٓءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُۥ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ ٱللَّهَ يَجِدِ ٱللَّهَ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾[9] . ولأنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال : « التَّائِبُ مِنَ الذَّنْبِ كَمَنْ لَا ذَنْبَ لَهُ »[10] . وقال عمرُ ، رَضِىَ اللهُ عنه : بَقِيَّةُ عمرِ المرءِ[11] لا قِيمةَ له ، يُدْرِكُ فيه ما فاتَ ، ويُحْيِى فيه ما أماتَ ، ويُبَدِّلُ اللهُ سيئاتِه حَسَناتٍ . والتَّوْبةُ على ضَرْبَيْنِ ؛ باطِنةٌ ، وحُكْمِيَّةٌ ، فأمَّا / الباطنةُ ، فهى ما بينَه وبينَ ربِّه تعالى ، فإن كانتِ المَعْصِيَةُ لا تُوجِبُ حقًّا عليه فى الحُكمِ ، كقُبْلَةِ أجْنَبِيَّةٍ ، أو الخَلْوَةِ بها ، وشُرْبِ مُسْكِرٍ ، أو كَذِبٍ ، فالتَّوبةُ منه النَّدمُ ، والعَزْمُ على أن لا يَعُودَ . وقد رُوِىَ عن النَّبِيِّ ﷺ ، أنَّه قال : « النَّدَمُ تَوْبَةٌ »[12] . وقيل : التَّوبةُ النَّصُوحُ

11/87ظ

---

(5) سقط من : ب .

(6) سورة النور 13 .

(7) سقطت الواو من : ب ، م .

(8) سورة آل عمران 135 ، 136 .

(9) سورة النساء 110 .

(10) تقدم تخريجه، فى : 9/563 .

(11) فى ا ، ب ، م : « المؤمن » .

(12) أخرجه ابن ماجه ، فى : باب ذكر التوبة ، من كتاب الزهد . سنن ابن ماجه 2/1420 . والإمام أحمد ، فى : المسند 1/376 ، 423 ، 433 . والحاكم ، فى : كتاب التوبة والإنابة . المستدرك 4/243 . والبيهقى ، فى :=

تَجمَعُ أربعةَ أشياءَ ؛ النَّدَمَ بالقَلبِ ، والاسْتِغفارَ باللِّسانِ ، وإضْمارَ أن لا يَعُودَ ، ومُجانَبةَ خُلطَاءِ السُّوءِ . وإن كانتْ تُوجِبُ عليه حقًّا للهِ تعالى ، أو لآدَمِيٍّ ؛ كمَنْعِ الزَّكاةِ والغَصْبِ ، فالتَّوبةُ منه بما ذكَرْنا ، وتَرْكِ المَظْلَمةِ حَسْبَ إمْكانِه ، بأن يُؤَدِّيَ الزَّكاةَ ، ويَرُدَّ المَغصُوبَ ، أو مِثْلَه إن كان مِثْلِيًّا ، وإلَّا قِيمَتَه . وإن عَجَزَ عن ذلك ، نَوَى رَدَّه متى قَدَرَ عليه . فإن كانَ عليه فيها حَقٌّ في البَدَنِ ، فإن كان حقًّا لآدَمِيٍّ ، كالقِصاصِ ، وحَدِّ القَذْفِ ، اشْتُرِطَ في التَّوبةِ التَّمْكِينُ[13] من نفسِه ، وبَذْلُها للمُسْتحِقِّ ، وإن كان حقًّا للهِ تعالى ، كحدِّ الزِّنَى ، وشُرْبِ الخمرِ ، فتَوْبتُه أيضًا بالنَّدمِ ، والعَزْمِ على تَركِ العَوْدِ ، ولا يُشْتَرطُ الإقْرارُ به ، فإن كان ذلك لم يَشتَهِرْ عنه ، فالأَوْلَى له سَتْرُ نفسِه ، والتَّوبةُ فيما بينَه وبينَ اللهِ تعالى ؛ لأنَّ النَّبيَّ ﷺ ، قال : « مَنْ أَتَى شَيْئًا مِنْ هَذِهِ الْقَاذُورَاتِ ، فَلْيَسْتَتِرْ بِسِتْرِ اللهِ ، فَإِنَّهُ مَنْ أَبْدَى لَنَا[14] صَفْحَتَهُ أَقَمْنَا عَلَيْهِ الْحَدَّ »[15] . فإنَّ الغامِديَّةَ حين أقرَّتْ بالزِّنَى ، لم يُنْكِرْ عليها النَّبيُّ ﷺ ذلك[16] . وإن كانَتْ مَعْصِيَةً مَشْهورةً ، فذَكَرَ القاضي أنَّ الأَوْلَى الإقْرارُ به ، ليُقامَ عليه الحَدُّ ؛ لأنَّه إذا كان مَشْهورًا ، فلا فائدةَ في تَرْكِ إقامةِ الحَدِّ عليه . والصَّحيحُ أنَّ تَركَ الإقْرارِ أَوْلَى ؛ لأنَّ النَّبيَّ ﷺ عرضَ للمُقِرِّ عندَه بالرُّجوعِ عن الإقْرارِ ؛ فعرَّضَ لماعزٍ[17] ، وللمُقِرِّ عندَه بالسَّرِقةِ[18] بالرُّجوعِ / ، مع اشْتِهارِه عنه بإقْرارِه ، وكَرِهَ الإقْرارَ ، حتى إنَّه قيلَ لَمَّا قطَعَ السارقَ : كأنَّما أُسِفَّ وجْهُه رمادًا[19] . ولم يَرِدِ الأمْرُ بالإقْرارِ ، ولا الحَثُّ عليه في كتابٍ ولا سُنَّةٍ ، ولا يَصِحُّ له قِياسٌ ، إنَّما وَرَدَ الشَّرْعُ بالسَّتْرِ ، والاسْتِتارِ ، والتَّعْريضِ للمُقِرِّ بالرُّجوعِ عن الإقْرارِ . وقال لهَزَّالٍ ، وكان هو الذى

١١/٨٨و

= باب شهادة القاذف ، من كتاب الشهادات . السنن الكبرى ١٠/١٥٤ .

(١٣) في الأصل ، ا ، ب : « التمكن » .

(١٤) سقط من : الأصل .

(١٥) أخرجه الإمام مالك ، في : باب ما جاء في من اعترف على نفسه بالزنى ، من كتاب الحدود . الموطأ ٢/٨٢٥ .

(١٦) تقدم تخريجه ، في : ١٢/٣١٣ .

(١٧) تقدم تخريجه ، في : ٢/٣٥٦ .

(١٨) تقدم تخريجه ، في : ١٢/٣٥٩ .

(١٩) أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ١/٤١٩ ، ٤٣٨ .

أمرَ ماعِزًا بالإِقْرارِ : « يَا هَزَّالُ ، لَوْ سَتَرْتَهُ بِثَوْبِكَ ، كَانَ خَيْرًا لَكَ »[20] . وقال أصحابُ الشَّافعيِّ : تَوبةُ هذا إقْرارُه ليُقامَ عليه الحدُّ . وليس بصَحيحٍ ؛ لما ذَكَرْنا ، ولأنَّ التَّوْبةَ تُوجَدُ حَقيقتُها بدونِ الإِقْرارِ ، وهى تَجُبُّ ما قَبْلَها ، كما وَرَدَ فى الأخبارِ ، مع ما دلَّتْ عليه الآياتُ فى مَغْفرةِ الذُّنوبِ بالاسْتِغْفارِ ، وتَرْكِ الإِصْرارِ . وأمَّا البِدْعةُ ، فالتَّوبةُ منها بالاعْترافِ بها ، والرُّجوعِ عنها ، واعْتقادِ ضِدِّ ما كان يَعْتَقِدُ منها .

فصل : ظاهرُ كلامِ أحمدَ والخِرَقِيِّ ، أنَّه لا يُعْتبَرُ فى ثُبوتِ أحكامِ التَّوبةِ ، من قَبولِ الشَّهادةِ ، وصِحَّةِ وِلايتِه فى النِّكاحِ ، إصْلاحُ العَملِ . وهو أحدُ [21]القوليْنِ للشَّافعيِّ[21] ، وفى القَوْلِ الآخرِ ، يُعْتبَرُ إصْلاحُ العَملِ ، إلَّا أن يَكونَ ذَنْبُه الشَّهادةَ بالزِّنَى ، ولم يَكْمُلْ عددُ الشُّهودِ ، فإنَّه يَكْفِى مُجرَّدُ التَّوْبةِ مِن غيرِ اعْتبارِ إصْلاحٍ ، وما عَداه فلا تَكْفِى التَّوبةُ حتى تَمْضِىَ عليه سَنَةٌ ، تَظْهرُ فيها تَوْبتُه ، ويَتَبيَّنُ فيها صَلاحُه . وذكَرَ أبو الخَطَّابِ هذا رِوايةً[22]عن أحمدَ[22] ؛ لأنَّ اللهَ تعالى قال : ﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ وَأَصْلَحُواْ ﴾ . وهذا نَصٌّ ، فإنَّه نَهَى عن قَبولِ شَهادتِهم ، ثم اسْتَثْنَى التَّائبَ المُصلِحَ ؛ ولأنَّ عُمرَ ، رضِىَ اللهُ عنه ، لمَّا ضَرَبَ صَبِيغًا أمرَ بهِجْرانِه ، حتى بلغَتْه تَوْبتُه ، فأمرَ أن لا يُكلَّمَ إلَّا بعدَ سَنَةٍ[23] . ولَنا ، قولُه ﷺ : « التَّوبَةُ تَجُبُّ مَا قَبْلَهَا »[24] . وقولُه : « التَّائِبُ مِنَ الذَّنْبِ كَمَنْ لَا ذَنْبَ لَهُ »[25] . ولأنَّ المغْفرةَ تَحْصُلُ بمُجَرَّدِ التَّوبةِ ، فكذلك الأحكامُ ، ولأنَّ التَّوبةَ مِن الشِّرْكِ بالإِسلامِ لا تَحْتاجُ إلى اعْتِبارِ / ما بعدَه ، وهو أعظمُ الذُّنوبِ كلِّها[26] ، فما دونَه أوْلَى . فأمَّا الآيةُ ، فيَحْتَمِلُ أن يكونَ الإِصلاحُ هو التَّوْبةَ ،

١١/٨٨ظ

---

(٢٠) تقدم تخريجه ، فى : ١٢/٣٨٠ .

(٢١ - ٢١) فى ب : « قولى الشافعى » .

(٢٢ - ٢٢) فى م : « لأحمد » .

(٢٣) أخرجه الدارمى ، فى : باب من هاب الفتيا ، وكره التنطع والتبدع ، من المقدمة . سنن الدارمى ١/٥٤ - ٥٦ . وانظر : الإصابة ٣/٤٥٨ ، ٤٥٩ .

(٢٤) لم نجده بهذا اللفظ ، وإنما الوارد : « الإسلام يجب ما قبله » و « الهجرة تجب ما قبلها » . انظر : المسند ٤/١٩٩ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ . وانظر ما تقدم فى : ٩/٥٦٣ .

(٢٥) تقدم تخريجه فى : ٩/٥٦٣ .

(٢٦) سقط من : ا ، ب .

وعَطفُه[٢٧] عليها لاختلافِ اللَّفْظَيْنِ ، ودليلُ ذلك ، قولُ عُمرَ لأبى بَكْرَةَ : تُبْ ، أَقْبَلْ شَهَادَتَكَ . ولم يَعْتَبِرْ أمرًا آخرَ ، ولأن مَن كان غاصِبًا ، فرَدَّ ما فى يَدَيْه ، أو مانِعًا للزَّكاةِ ، فأدَّاها وتابَ إلى اللهِ تعالى ، قد حصَلَ منه الإصْلاحُ ، وعُلِمَ نُزوعُه عن مَعْصِيَتِه بأداءِ ما عليه ، ولو لم يُرِدِ التَّوبةَ ، لَما[٢٨] أدَّى ما فى يَدَيْه[٢٩] ، ولأنَّ تَقْييدَه بالسَّنَةِ تَحَكُّمٌ لم يَرِدِ الشَّرْعُ به[٣٠] ، والتَّقديرُ إنَّما يَثْبُتُ بالتَّوْقِيفِ ، وما وَرَدَ عن عمرَ فى حقِّ صُبَيْغٍ إنَّما كان لأنَّه تائبٌ من بِدْعةٍ ، وكانت تَوْبتُه بسببِ الضَّرْبِ والهِجْرانِ ، فيَحْتَمِلُ أنَّه أظْهَرَ التَّوبةَ تَسَتُّرًا ، بخلافِ مَسْألتِنا . وقد ذكَرَ القاضى ، أنَّ التائبَ من البِدْعةِ يُعتبَرُ له مُضِىُّ سَنَةٍ ، لحديثِ صُبَيْغٍ . روَاه أحمدُ فى « الوَرعِ » ، قال : ومِن عَلامَةِ تَوْبَتِه ، أن يَجْتَنِبَ مَن كانَ يُوَالِيه مِن أهلِ البِدَعِ ، ويُوالِى مَن كان يُعادِيه مِن أهلِ السُّنَّةِ . والصَّحيحُ أنَّ التَّوبةَ مِن البِدْعةِ كغَيرِها ، إلَّا أن تَكونَ التَّوبةُ بِفعْلٍ يُشْبِهُ الإكْراهَ ، كتَوبَةِ صُبَيْغٍ ، فيُعْتَبَرُ له مُدَّةٌ تُظْهِرُ أنَّ تَوْبتَه عن[٣١] إخْلاصٍ ، لا عن إكْراهٍ . وللحاكمِ أن يَقولَ للمُتظاهِرِ بالمَعْصيَةِ : تُبْ ، أَقْبَلْ شَهادتَكَ . وقال مالكٌ : لا أعْرِفُ هذا . قال الشَّافعىُّ : وكيفَ لا يعْرِفُه ، وقد أمرَ النَّبِىُّ ﷺ بالتَّوْبةِ ، وقالَه عُمرُ لأبى بَكْرَةَ ! .

١٩٠٤ – مسألة ؛ قال : (وَمَنْ شَهِدَ بِشَهَادَةٍ قَدْ كَانَ شَهِدَ بِهَا وَهُوَ غَيْرُ عَدْلٍ ، ورُدَّتْ عَلَيْهِ ، لَمْ تُقْبَلْ مِنْهُ فِى حَالِ عَدالَتِه[١])

وجملتُه أنَّ الحاكمَ إذا شهِدَ عندَه فاسِقٌ ، فرَدَّ شَهادتَه لفِسْقِه ، ثم تابَ وأصلحَ ، وأعادَ تلك الشَّهادةَ ، لم يَكُنْ له أن يَقْبَلَها . وبهذا قال الشَّافعىُّ ، وأصحابُ الرَّأْىِ . وقال أبو ثَوْرٍ ، والمُزَنىُّ ، وداودُ : تُقْبَلُ . قال ابنُ المُنْذِرِ : والنَّظرُ يَدُلُّ على هذا ؛ لأنَّها شَهادةُ

---

(٢٧) فى ب : « وعطفها » .

(٢٨) فى الأصل ، م : « ما » .

(٢٩) فى الأصل : « يده » .

(٣٠) سقط من : الأصل .

(٣١) فى الأصل ، ب ، م : « على » .

(١) فى ب : « عدم الندم » .

٨٩/١١و عَدْلٍ ، فتُقْبَلُ ، كما لو شَهِدَ وهو كافرٌ / فرُدَّتْ شَهادتُه ، ثم شَهِدَ بها بعدَ إسْلامِه . ولَنا ، أنَّه مُتَّهَمٌ فى أدائِها ؛ لأنَّه يُعيَّرُ بردِّها ، ولَحِقَتْه غَضاضَةٌ لكَوْنِها رُدَّتْ بسببِ نَقْصٍ يتعَيَّرُ به ، وصلاحُ حالِه بعدَ ذلك مِن فِعْلِه يَزُولُ به العارُ ، فتَلْحَقُه التُّهْمَةُ فى أنَّه قَصَدَ إظْهارَ العَدالةِ ، وإعادةَ الشَّهادةِ لتُقْبَلَ ، فيَزولُ ما حصَلَ بردِّها ؛ ولأنَّ الفِسْقَ يَخْفَى ، فيُحْتاجُ فى معرفتِه إلى بَحْثٍ واجْتهادٍ ، فعندَ ذلك نقولُ : شَهادةٌ مَردودةٌ بالاجْتهادِ ، فلا تُقْبَلُ بالاجْتهادِ ؛ لأنَّ ذلك يُؤَدِّى إلى نَقْضِ الاجْتهادِ بالاجْتهادِ . وفارَقَ ما إذا رُدَّتْ شَهادةُ كافرٍ لكُفْرِه ، أو صَبِىٍّ لصِغَرِه ، أو عبدٍ لرِقِّه ، ثم أسلمَ الكافرُ ، وبلَغَ الصَّبِىُّ ، وعَتَقَ العَبدُ ، وأعادُوا تلك الشَّهادةَ ، فإنَّها لا تُرَدُّ ؛ لأنَّها لم تُرَدَّ أوَّلًا بالاجْتهادِ ، وإنَّما رُدَّتْ باليَقينِ ، ولأنَّ البُلوغَ والحُرِّيَّةَ ليسا مِن فِعْلِ الشاهِدِ ، فيُتَّهَمُ فى أنَّه فعلَهما لتُقْبَلَ شهادتُه ، والكافرُ لا يَرَى كُفْرَه عارًا ، ولا يَتْرُكُ دِينَه من أجْلِ شَهادةٍ رُدَّتْ عليه . وقد رُوِىَ عن النَّخَعىِّ ، والزُّهْرِىِّ ، وقَتادةَ ، وأبى الزِّنادِ ، ومالِكٍ ، أنَّها تُرَدُّ أيضًا فى حقِّ مَن أسْلَمَ وبلَغ ، وعن أحمدَ ، رِوايةٌ[٢] كذلك ؛ لأنَّها شَهادةٌ مَرْدُودَةٌ ، فلم تُقْبَلْ ، كشهادةِ مَن كان فاسِقًا . وقد ذكَرْنا ما يَقْتَضِى فَرْقًا بينَهما فيفْتَرِقان[٣] . ورُوِىَ عن أحمدَ ، فى العَبدِ إذا رُدَّتْ شَهادتُه لرِقِّه ، ثم عَتَقَ ، وأعادَ[٤] تلك[٥] الشَّهادةَ ، رِوايتان . وقد ذكَرْنا أنَّ الأَوْلَى أنَّ شَهادتَه تُقْبَلُ ؛ لأنَّ العِتْقَ مِن غيرِ فِعْلِه ، وهو أمرٌ يَظْهَرُ ، بخِلافِ الفِسْقِ .

فصل : وإن شهِدَ السَّيِّدُ لمُكاتَبِه ، فرُدَّت شَهادتُه ، أو شَهِدَ وارثٌ لمَوْرُوثِه بالجَرْحِ قبلَ الانْدِمالِ ، فرُدَّتْ شهادتُه ، ثم عَتَقَ المُكاتَبُ ، وبَرَأَ الجُرْحُ ، وأعادوا[٦] تلك الشَّهادةَ ، ففى قَبُولِها وَجْهان ؛ أحدُهما ، تُقْبَلُ ؛ لأنَّ زَوالَ المانعِ ليس من فِعْلِهم ، فأشْبَهَ ٨٩/١١ظ زَوالَ الصِّبَى بالبُلوغِ / ، ولأنَّ رَدَّها بسببٍ لا عارَ فيه ، فلا يُتَّهَمُ فى قَصْدِ نَفْيِ العارِ بإعادَتِها ، بخلافِ الفِسْقِ . والثانى ، لا تُقْبَلُ ؛ لأنَّه رَدَّها باجْتهادِه ، فلا يَنْقُضُها

---

(٢) فى ا ، م زيادة : « أخرى » .

(٣) فى ا ، ب ، م : « فيفرقان » .

(٤) فى الأصل ، م : « وادعى » .

(٥) سقط من : الأصل .

(٦) فى ب : « وأعاد » .

باجتهادِه . والأوَّلُ أشْبَهُ بالصِّحَّةِ ، فإنَّ الأصلَ قَبولُ شَهادةِ العَدْلِ ، ما لم يَمنَعْ منه مانِعٌ ، ولا يَصِحُّ القِياسُ على الشَّهادةِ المَرْدُودَةِ [7]للفِسقِ ؛ لما ذكَرْنا بينهما من الفَرْقِ . ويُخرَّجُ على هذا كلُّ شَهادةٍ مَرْدودَةٍ[7] ؛ إمَّا للتُّهْمَةِ ، أو لعدمِ الأهْلِيَّةِ ، إذا أعادَها بعدَ زوالِ التُّهْمَةِ ، ووُجودِ الأهْلِيَّةِ ، فهل تُقْبَلُ ؟ على وَجْهَين .

١٩٠٥ – مسألة ؛ قال : (وَإِنْ كَانَ لَمْ يَشْهَدْ بِهَا عِنْدَ الْحَاكِمِ ، حَتَّى صَارَ عَدْلًا ، قُبِلَتْ مِنْهُ)

وذلك لأنَّ التَّحمُّلَ لا تُعْتَبَرُ فيه العَدالةُ ، ولا البُلوغُ ، ولا الإسلامُ ؛ لأنَّه لا تُهمةَ فى ذلك ، وإنَّما يُعْتَبَرُ ذلك [1]فى الأداءِ[1] ، فإذا رأَى الفاسقُ شيئًا ، أو سَمِعَه ، ثم عُدِّلَ ، وشهِدَ به ، قُبِلَتْ شَهادتُه ، بغيرِ خلافٍ نَعْلَمُه ، وهكذا الصَّبِىُّ ، والكافرُ إذا شهِدَا بعدَ الإسلامِ والبُلوغِ ، قُبِلَتْ . [2]وكذلك الرِّوايةُ[2] ؛ ولذلك كان الصِّبْيانُ فى زَمَنِ النَّبِىِّ ﷺ يَرْوُونَ عنه بعدَ أن كَبِرُوا ؛ كالحَسنِ ، والحسينِ ، وابنِ عبَّاسٍ ، والنُّعمانِ بنِ بَشِيرٍ ، وابنِ الزُّبيرِ ، وابنِ جَعفرٍ ، والشَّهادةُ فى معنَى الرِّوايةِ ، ولذلك اعْتُبِرَتْ لها العَدالةُ وغيرُها من الشُّروطِ المُعْتَبَرَةِ للشَّهادةِ .

١٩٠٦ – مسألة ؛ قال : (وَلَوْ شَهِدَ وَهُوَ عَدْلٌ ، فَلَمْ يُحْكَمْ بِشَهَادَتِهِ حَتَّى حَدَثَ مِنْهُ مَا لَا تَجُوزُ شَهَادَتُهُ مَعَهُ ، لَمْ يُحْكَمْ بِهَا)

وجملةُ ذلك أنَّ الشَّاهِدَيْنِ إذا شَهِدَا عندَ الحاكمِ ، وهما ممَّن تُقْبَلُ شهادتُه ، ثم لم[1] يَحْكُمْ بها حتى فَسَقَا ، أو كَفَرَا ، لم يَحْكُمْ بشَهادتِهما . وبهذا قال أبو يوسفَ ، والشَّافعىُّ . وقالَ أبو ثَوْرٍ ، والمُزَنِىُّ : يَحْكُمُ بها ؛ لأنَّ بَقاءَ أهْلِيَّةِ الشَّهادةِ ليس شَرْطًا فى الحُكْمِ ؛ بدليلِ ما لو ماتا ؛ ولأنَّ فِسْقَهما تَجدَّدَ بعدَ أداءِ الشَّهادةِ ، فأشْبَهَ ما لو تجدَّدَ

(٧ – ٧) سقط من : الأصل . نقل نظر .

(١ – ١) فى ا : « للأداء » .

(٢ – ٢) فى ب : « وكذا الرواية » .

(١) فى م : « ولم » .

١١/٩٠و بعدَ الحُكْمِ بها . ووَجْهُ ذلك من طريقَيْنِ ؛ أحدُهما / ، أنَّ عدالةَ الشَّاهِدِ شَرْطٌ للحُكْمِ فيُعْتَبَرُ دَوامُها إلى حينِ الحُكْمِ ؛ لأنَّ الشُّروطَ لابُدَّ من وُجودِها فى المَشْروطِ ، وإذا فَسَقَ انْتفَى الشَّرْطُ ، فلم يَجُزِ الحُكْمُ . والثانى ، أنَّ ظُهورَ فِسْقِه وكُفْرِه ، يَدُلُّ على تَقَدُّمِه ؛ لأنَّ العادةَ أنَّ الإِنْسانَ يُسِرُّ الفِسْقَ ، ويُظْهِرُ العَدالةَ ، والزِّنْديقُ يُسِرُّ كُفْرَه ، ويُظْهِرُ إسْلامَه ، فلا نأْمَنُ كَوْنَه كافرًا أو فاسقًا حين أداءِ الشَّهادةِ ، فلم يَجُزِ الحُكْمُ بها مع الشَّكِّ فيها ، فأمَّا إن حدَثَ هذا منه بعدَ الحُكْمِ بشهَادتِهِ[٢] ، لم يُنْقَضْ ؛ لأنَّ الحُكْمَ وقعَ صَحِيحًا ، لاسْتِمْرارِ شرطِه إلى انْتهائِه ؛ ولأنَّه قد وُجِدَ مَقْرونًا بشَرْطِه ظاهرًا ، فلا يُنْقَضُ بالشَّكِّ ، كما لو رجَعَ عن الشَّهادةِ ، وكما لو صلَّى بالتَّيَمُّمِ ، ثم وجدَ الماءَ ، لكن إن كان ذلك قبلَ الاسْتِيفاءِ ، وكان حَدًّا للهِ تعالى ، لم يَجُزِ اسْتِيفاؤُه ؛ (٣لأنَّه يُدْرَأُ بالشُّبهاتِ٣) ، وهذا شُبْهَةٌ فيه ، فأشْبَهَ ما لو رَجَعَ عن الإِقْرارِ به قبلَ اسْتيفائِه . وإن كان مالًا اسْتُوفِىَ ؛ لأنَّ الحُكْمَ قد تَمَّ ، وثبَتَ الاسْتحقاقُ بأمرٍ ظاهرِ الصِّحَّةِ ، فلا يَبْطُلُ بأمرٍ مُحْتَمِلٍ ، ولذلك لم يَبطُلْ رُجوعُه عن إقْرارِه . وإن كان حدَّ قَذْفٍ أو قِصاصًا ، احْتَمَلَ وَجْهَيْنِ ؛ أحدهما ، يُسْتَوْفَى . وهذا قولُ أبى حنيفةَ ؛ لأنَّه حقُّ آدَمِىٍّ مُطالَبٌ به ، أشْبَهَ المالَ . والثانى ، لا يُسْتَوْفَى . وهو قولُ محمدٍ ؛ لأنَّه عُقوبةٌ على البَدَنِ[٤] ، تُدْرَأُ بالشُّبُهاتِ ، أشْبَهَ الحَدَّ . وللشافعىِّ وَجْهان ، كهٰذَيْن . فأمَّا ما حدَثَ بعدَ الاسْتِيفاءِ ، فلا يُؤَثِّرُ فى حَدٍّ ولا حَقٍّ ؛ لأنَّ الحقَّ اسْتُوفِىَ بما ظَاهرُه الصِّحَّةُ ، وسَوَّغَ الشَّرْعُ اسْتيفاءَه ، فلم يُؤَثِّرْ فيه ما طَرَأَ بعدَه[٥] ، كما لو لم يَظْهَرْ شَىْءٌ .

فصل : فأمَّا إن أدَّيا الشَّهادةَ ، وهما مِن أهْلِها ، ثم ماتا قبلَ الحُكْمِ بها ، حَكَمَ الحاكمُ بشهادتِهما ، سواءٌ ثَبَتَتْ عَدالتُهما فى حياتِهما / ، أو بعدَ مَوْتِهما ، وسواءٌ كان المَشْهودُ ١١/٩٠ظ به حَدًّا أو غيرَه . وكذلك إن جُنُّوا ، أو أُغْمِىَ عليهم . وبهذا قال الشَّافعىُّ ؛ لأنَّ الموتَ لا يُؤَثِّرُ فى شهادتِه ، ولا يَدُلُّ على الكذبِ فيها . ولا يَحْتَمِلُ أن يكونَ مَوْجودًا حالَ أداءِ الشَّهادةِ ،

---

(٢) فى ب ، م : « بشهادة » .

(٣-٣) فى م : « بالشبهات لأنه يدرأ » .

(٤) فى ا : « القذف » .

(٥) فى ا : « بعد » .

والجُنونُ والإغْماءُ فى معناه ، بخلافِ الفِسْقِ والكُفْرِ .

١٩٠٧ ـ مسألة ؛ قال : (**وَشَهَادَةُ الْعَدْلِ عَلَى شَهَادَةِ الْعَـدْلِ جَائِـزَةٌ فِى كُلِّ شَىْءٍ ، إلَّا فِى الْحُدُودِ ، إذَا كَانَ الشَّاهِدُ الْأَوَّلُ مَيِّتًا أَوْ غَائِبًا**)

الكلامُ فى هذه المسألةِ فى فُصولٍ ثلاثةٍ ؛ أحدِها ، فى جَوازِها . والثَّانى ، فى موضِعِها . والثالث ، فى شَرْطِها .

أمَّا الأوَّلُ : فإنَّ الشَّهادةَ على الشَّهادةِ جائزةٌ، بإجْماعِ العلماءِ. وبه يقولُ مالكٌ ، والشَّافعىُّ ، وأصْحابُ الرَّأْىِ . قال أبو عُبَيْد : أجْمعَتِ العُلماءُ مِن أهلِ الحِجازِ والعِراقِ ، على إمْضاءِ الشَّهادةِ على الشَّهادةِ فى الأمْوالِ . ولأنَّ الحاجةَ داعِيَةٌ إليها ، فإنَّها لو[1] لم تُقْبَلْ لَبطَلَتِ الشَّهادةُ على الوُقُوفِ[2] ، وما يَتأخَّرُ إثْباتُه عندَ الحاكمِ ثم يَموتُ شُهودُه ، وفى ذلك ضَرَرٌ على الناسِ ، ومَشقَّةٌ شَديدةٌ ، فوَجبَ أن تُقْبَلَ ، كشَهادةِ الأصْلِ .

الفصل الثانى : أنَّها تُقْبَلُ فى الأموالِ ، وما يُقْصَدُ به المالُ ، بإجماعٍ ، كما ذكرَ أبو عُبَيْدٍ ، ولا تُقْبَلُ فى حَدٍّ . وهذا قولُ النَّخعىِّ ، والشَّعْبِىِّ ، وأبى حَنيفةَ ، وأصْحابِه . وقال مالكٌ ، والشَّافعىُّ فى قولٍ ، وأبو ثَوْرٍ : تُقْبَلُ فى الحُدودِ ، وكلِّ حقٍّ ؛ لأنَّ ذلك يَثْبُتُ بشَهادةِ الأصْلِ ، فيَثْبُتُ بالشَّهادةِ على الشَّهادةِ ، كالمالِ . ولَنا ، أنَّ الحُدودَ مَبْنِيَّةٌ على السَّتْرِ ، والدَّرْءِ بالشُّبُهاتِ ، والإسْقاطِ بالرُّجوعِ عن الإقْرارِ ، والشَّهادةُ على الشهادةِ فيها شُبْهَـةٌ ؛ فإنَّها يَتَطرَّقُ إليها احْتمالُ الغَلَطِ والسَّهْوِ والكَذبِ فى شُهودِ الفَرْعِ ، مع احْتمالِ ذلك فى شُهودِ[3] الأصلِ ، وهذا احْتمالٌ زائدٌ ، لا يُوجَدُ فى شَهادةِ الأصْلِ ، وهو مُعْتَبَرٌ ، بدَليلِ أنَّها لا تُقْبَلُ مع القُدرَةِ على شُهودِ الأصْلِ ، فوَجَبَ أن لا تُقْبَلَ فيما يَنْدرِئُ بالشُّبُهاتِ ، ولأنَّها إنَّما تُقْبَلُ للحاجَةِ ، ولا حاجةَ إليها فى الحَدِّ ؛ لأنَّ سَتْرَ / صاحبِه أوْلَى مِن الشَّهادةِ عليه ، ولأنَّه لا نَصَّ فيها ، ولا يَصِحُّ قياسُها على الأمْوالِ ؛ لما بينَهما من الفَرْقِ

١١/٩١و

---

(١) سقط من : ب ، م .

(٢) فى ب : « الموقف » . وفى م : « الوقف » .

(٣) فى م : « جهود » . تحريف .

فى الحاجةِ والتَّساهُلِ فيها ، ولا يَصِحُّ قياسُها على شهادةِ الأَصْلِ ؛ لما ذكَرْنا مِن الفَرْقِ ، فبطَلَ إثْباتُها . وظاهِرُ كلامِ أحمدَ ، أنَّها لا تُقْبَلُ فى القِصاصِ أيضًا ، ولا حَدِّ القَذْفِ ؛ لأنَّه قال : إنَّما تَجوزُ فى الحقوقِ ، أمَّا الدِّماءُ والحَدُّ فلا . وهذا قولُ أبى حنيفة . وقال مالكٌ ، والشَّافعىُّ ، وأبو ثَوْرٍ : تُقْبَلُ . وهو ظاهِرُ كلامِ الْخِرَقِىِّ ؛ لقولِه : فى كلِّ شىءٍ إلَّا فى الحُدودِ . لأنَّه حَقُّ آدَمِىٍّ ، لا يَسْقُطُ بالرُّجوعِ عن الإقْرارِ به ، ولا يُسْتَحَبُّ سَتْرُه ، فأشْبَهَ الأموالَ . وذكَرَ أصحابُنا هذا روايةً عن أحمدَ ؛ لأنَّ ابنَ مَنْصورٍ نقَلَ أنَّ سُفيانَ قال : شَهادةُ رَجلٍ مَكانَ رجلٍ فى الطَّلاقِ جائزةٌ . قال أحمدُ : ما أحْسَنَ ما قال . فجعلَه أصحابُنا روايةً فى القِصاصِ . وليس هذا بروايةٍ ؛ فإنَّ الطَّلاقَ لا يُشْبِهُ القِصاصَ . والمذهبُ أنَّها لا تُقْبَلُ فيه ؛ لأنَّه[4] عُقوبةٌ بَدَنِيَّةٌ ، تُدْرَأُ بالشُّبُهاتِ ، وتُبْنَى على الإسْقاطِ ، فأشْبهَتِ الحُدودَ ، فأمَّا ما عدا الحُدودَ والقِصاصَ والأموالَ ، كالنِّكاحِ والطَّلاقِ ، وسائرِ ما لا يَثْبُتُ إلَّا بشاهِدَيْنِ ، فنَصَّ أحمدُ على قَبُولِها فى الطَّلاقِ والحُقوقِ ، فيَدُلُّ على قَبُولِها فى جميعِ هذه الحُقوقِ . وهو قولُ الْخِرَقِىِّ . وقال ابنُ حامِدٍ : لا تُقْبَلُ فى النِّكاحِ . ونحوُه قولُ أبى بَكرٍ . فعلَى قولِهما ، لا تُقْبَلُ إلَّا فى المالِ ، وما يُقْصَدُ به المالُ . وهو قولُ أبى عُبَيْدٍ ؛ لأنَّه حَقٌّ لا يَثْبُتُ إلَّا بشاهِدَيْنِ ، فأشْبَهَ حَدَّ القَذْفِ . ووَجْهُ الأوَّلِ ، أنَّه حَقٌّ لا يُدْرَأُ بالشُّبُهاتِ ، فيَثْبُتُ بالشَّهادةِ (5على الشَّهادةِ5) ، كالمالِ ، وبهذا فارَقَ الحُدودَ .

الفصلُ الثالثُ : فى شُروطِها ، ولها ثلاثةُ شُروطٍ ؛ أحدُها ، أن تتعذَّرَ شهادةُ الأصلِ ؛ لمَوْتٍ ، أو غَيْبَةٍ ، أو مَرَضٍ ، أو حَبْسٍ ، أو خَوفٍ من سُلْطانٍ / (6أو غيرِه6) . ٩١/١١ظ وبهذا قال مالكٌ ، وأبو حنيفةَ ، والشَّافعىُّ . وحُكِىَ عن أبى يوسفَ ، ومحمدٍ ، جَوازُها مع القُدْرةِ على شَهادةِ الأصْلِ ، قياسًا على الرِّوايةِ وأخْبارِ الدِّياناتِ . ورُوِىَ عن الشَّعْبىِّ ، أنَّها لا تُقْبَلُ إلَّا أن يَموتَ شاهدُ الأصْلِ ؛ لأنَّهما إذا كانا حَيَّيْنِ ، رُجِىَ حُضورُهما ، فكانا كالحاضرَيْنِ . وعن أحمدَ مثلُ هذا ، إلَّا أنَّ القاضىَ تأوَّلَه على الموتِ ، وما فى معناه مِن الغَيْبةِ

---

(٤) فى ب : « لأنها » .

(٥ – ٥) سقط من : ا ، ب ، م .

(٦ – ٦) سقط من : الأصل .

البَعيدَةِ ونحوِها . ويُمْكِنُ تأْوِيلُ قولِ الشَّعْبِيِّ على هذا ، فيَزُولُ هذا الخلافُ . ولَنا ، على اشْتِراطِ [٧] تَعذُّرِ شَهادةِ شاهِدِ الأصْلِ ، أنَّه إذا أمْكَنَ [٧] الحاكِمَ أن يَسمَعَ [٨] شهادةَ شاهِدَيِ الأصلِ ، اسْتغْنَى عن البحثِ عن عَدالةِ شاهِدَيِ الفَرْعِ ، وكان أحْوطَ للشَّهادةِ ، فإنَّ سماعَه منهما مَعْلومٌ ، وصِدْقَ شاهِدَيِ الفَرعِ عليهما [٩] مَظْنونٌ ، والعملُ باليقينِ مع إمْكانِه ، أوْلَى من اتِّباعِ الظَّنِّ ، ولأنَّ شَهادةَ الأصْلِ تُثْبِتُ نفسَ الحقِّ ، وهذه إنَّما تُثْبِتُ الشَّهادةَ عليه ، ولأنَّ في شهادةِ الفَرْعِ ضَعْفًا ؛ لأنَّه يَتطرَّقُ إليها احْتِمالان ؛ احتمالُ غَلَطِ شاهِدَيِ الأصْلِ ، واحْتِمالُ غَلَطِ شاهِدَيِ الفَرْعِ ، فيَكونُ ذلك وَهْنًا فيها ، ولذلك لم تَنْتَهِضْ لإثْباتِ الحُدودِ والقِصاصِ ، فيَنْبَغِي أن لا تَثْبُتَ إلَّا عندَ عَدَمِ شهادةِ [١٠] الأصْلِ ، كسائرِ الأبْدالِ ، ولا يَصِحُّ قياسُها على أخْبارِ الدِّياناتِ ؛ لأنَّه خُفِّفَ فيها ، ولهذا لا يُعتَبَرُ فيها العددُ ، ولا الذُّكوريَّةُ ، ولا الحُرِّيَّةُ ، ولا اللَّفْظُ ، والحاجةُ داعِيَةٌ إليها في حَقِّ عُمومِ الناسِ ، بخلافِ مَسْألتِنا . ولَنا ، على قَبُولِها عندَ تعذُّرِها بغيرِ الموتِ ، أنَّه تَعذَّرَتْ شهادةُ الأصْلِ ، فتُقْبَلُ شَهادةُ الفَرْعِ ، كما لو ماتَ شاهِدَا الأصْلِ ، ويُخالِفُ الحاضِرَيْن / ؛ فإنَّ سَماعَ شَهادَتِهما مُمْكِنٌ ، فلم يَجُزْ غيرُ ذلك . إذا ثبَتَ هذا ، فذكَرَ القاضي أن الغَيْبَةَ المُشْتَرَطةَ لسَماعِ شَهادةِ الفَرْعِ ، أن يكونَ شاهدُ الأصلِ بمَوْضِعٍ لا يُمْكِنُه أن يَشْهَدَ ثم يَرْجِعَ من يَوْمِه . وهذا قالَه أبو يوسفَ ، وأبو حامِدٍ من أصحابِ الشَّافعيِّ ؛ لأنَّ الشَّاهدَ تَشُقُّ عليه المُطالَبَةُ بمِثْلِ هذا السَّفَرِ ، وقد قال اللهُ تعالى : ﴿ وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ ﴾ [١١] . وإذا لم يُكلَّفِ الحُضورَ ، تَعذَّرَ سَماعُ شَهادتِه ، فاحْتِيجَ إلى سَماعِ شَهادَةِ الفَرْعِ . وقال أبو الخَطَّابِ : تُعْتَبَرُ مسافةُ القَصْرِ . وهو قولُ أبي حنيفةَ ، وأبي الطَّيِّبِ الطَّبريِّ [١٢] ، مع اخْتِلافِهم في مَسافةِ القَصْرِ كلٌّ على أصْلِه ؛ لأنَّ ما دونَ ذلك في

١١/٩٢و

(٧-٧) سقط من : ب .

(٨) في الأصل : « استمع » .

(٩) سقط من : م .

(١٠) في م : « شاهدي » .

(١١) سورة البقرة ٢٨٢ .

(١٢) أبو الطيب طاهر بن عبد الله بن طاهر الطبري ، أحد حملة مذهب الإمام الشافعي ورفعائه ، توفي سنة خمسين وأربعمائة . طبقات الشافعية الكبرى ٥/١٢-٥٠ .

حُكمِ الحاضرِ ، فى التَّرخُّصِ وغيرِه ، بخلافِ مسافةِ القَصْرِ . ويُعْتبَرُ دَوامُ هذا الشَّرْطِ إلى الحُكْمِ ، فلو شهِدَ شاهِدَا الفَرْعِ ، فلم يُحْكَمْ بشهادتِهما حتى حضرَ شاهِدَا الأصْلِ ، لَوقفَ[13] الحُكْمُ على سماعِ شَهادتِهما ؛ لأنَّه قَدَرَ على الأصْلِ قبلَ العملِ بالبَدَلِ ، فلم يَجُزِ العملُ به ، كالمُتَيَمِّمِ يَقْدِرُ على الماءِ قبلَ الصلاةِ ، ولأنَّ حضورَهما لو وُجِدَ قبلَ أداءِ شَهادةِ الفَرْعِ ، مَنَعَ ، فإذا طرَأَ قبلَ الحُكْمِ ، مَنَعَ منه ، كالفِسْقِ . الشرط الثانى ، أن تَتحقَّقَ شُروطُ الشَّهادةِ ، من العَدالةِ وغيرِها ، فى كلِّ واحدٍ من شُهودِ الأصْلِ والفَرْعِ ، على الوَجْهِ الذى ذكرْناه ؛ لأنَّ الحُكْمَ يَنْبَنِى على الشَّهادتَيْنِ جميعًا ، فاعْتُبِرَتِ الشُّروطُ فى كلِّ واحدٍ منهما . ولا خلافَ فى هذا نَعْلَمُه . فإن عَدَّلَ شهودُ الفَرْعِ شُهودَ الأصْلِ ، فشهِدَا بعَدالَتِهما وعلى شَهادتِهما ، جازَ ، بغَيرِ خِلَافٍ نَعْلَمُه . وإن لم يَشْهَدا بعَدالَتِهما ، جازَ ، ويَتولَّى الحاكمُ ذلك ، فإن عَلِمَ عَدالَتَهما ، حكَمَ ، وإن لم يَعرِفْها بَحَثَ عنها[14] .

١١/٩٢ظ وبهذا قال الشَّافعىُّ . وقال الثَّوْرِىُّ[15] ، وأبو يوسفَ / : إن لم يُعَدِّلْ شاهِدَا الفَرْعِ شاهِدَىِ الأصْلِ ، لم يَسْمعِ الحاكمُ شَهادتَهما ؛ لأنَّ تَرْكَ تَعْديلِه يَرْتابُ به الحاكمُ . وليس بصَحيحٍ ؛ لأنَّه يجوزُ أنْ لا يَعْرِفا ذلك ، فيُرْجَعُ فيه إلى بَحْثِ الحاكمِ ، ويَجوزُ أن يَعْرِفا عَدالَتَهما ويَتْرُكاها ، اكْتفاءً بما يَثْبُتُ عندَ الحاكمِ مِن عَدالَتِهما ، ولابُدَّ من اسْتِمرارِ هذا الشَّرْطِ ، ووُجودِ العَدالةِ فى الجميعِ إلى انْقِضاءِ الحُكْمِ ؛ لما ذكَرْنا فى شاهِدِ الأصلِ قبلَ هذا . وإن ماتَ شُهودُ الأصْلِ أو الفَرْعِ ، لم يَمْنعِ الحُكمَ ، وكذلك لو ماتَ شهودُ الأصْلِ قبلَ أداءِ الفُروعِ شَهادتَهم ، لم يَمْنَعْ من أدائِها ، والحُكْمِ بها ؛ لأنَّ مَوْتَهم مِن شَرْطِ سماعِ شَهادةِ الفُروعِ والحُكمِ ، فلا يجوزُ جَعْلُه مانِعًا ، وكذلك إن جُنُّوا ؛ لأنَّ جُنونَهم بمَنْزِلةِ مَوتِهم . الشَّرط الثالث ، أن يُعَيِّنا شاهِدَىِ الأصْلِ ، ويُسمِّياهُما . وقال ابنُ جَرِيرٍ : إذا قالا : ذكَرَيْنِ ، حُرَّيْنِ ، عَدْلَينِ . جازَ ، وإن لم يُسَمِّيَا ؛ لأنَّ الغَرضَ مَعْرفةُ الصِّفاتِ دُونَ العَينِ . وليس بصَحيحٍ ؛ لجَوازِ أن يَكونا عَدْلينِ عندَهما ، مَجْروحَيْنِ عندَ غيرِهما ؛ ولأنَّ المشْهودَ عليه رُبَّما أمْكنَه جَرْحُ الشُّهودِ ، فإذا لم يَعْرِفْ أعْيانَهما ، تعذَّر عليه ذلك .

---

(١٣) فى م : « وقف » .

(١٤) فى ا : « عنهما » .

(١٥) فى ا : « أبو ثور » .

الشَّرط الرابع ، أن يَسْتَرْعِيَه شاهدُ الأَصْلِ الشَّهادةَ[16] ، فيقولَ : اشْهَدْ على شَهادتى أنِّى أشْهَدُ أنَّ لفُلانٍ على فلانٍ كذا ، أو أقرَّ عندى بكذا . أو يَسْمَعَ[17] شاهدًا يَسْتَرْعِى آخَرَ شَهادةً يُشْهِدُه عليها ، فيجوزُ لهذا السَّامعِ أن يَشْهَد بها ؛ لحُصولِ الاسْتِرْعاءِ ، ويَحْتَمِلُ أن لا يجوزَ له أن يَشْهَدَ إلَّا أن يَسْتَرْعِيَه بعَيْنِه . وهو قولُ أبى حنيفةَ . قال أحمدُ : لا تَكونُ شَهادةً إلَّا أن يُشْهِدَكَ ، فأمَّا إذا سَمِعْتَه يَتحدَّثُ ، فإنَّما ذلك حَديث . وبما ذكَرْناه قال الشَّافعىُّ ، وأصْحابُ الرَّأْىِ ، وأبو عُبَيْدٍ . فأمَّا إن سمِعَ شاهِدًا يشْهَدُ عندَ الحاكمِ / بحَقٍّ ، أو سَمِعَه يَشْهَدُ بحَقٍّ يَعْزِيه إلى سَبَبٍ ، نحو أن يقولَ : أشْهَدُ أنَّ لفُلانٍ على فُلانٍ ألفًا مِن ثمنِ مَبيعٍ . فهل يَشْهَدُ به ؟ قال أبو الخَطَّابِ : فيه رِوَايتانِ . وذكَرَ القاضى ، أنَّ له الشَّهادةَ به . وهو مذهبُ الشَّافعىِّ ؛ لأنَّه بالشَّهادةِ عندَ الحاكمِ ، ونِسْبَتِه للحقِّ[18] إلى سَبَبِه ، يَزولُ الاحْتِمالُ ، ويَرْتَفِعُ الإشْكالُ ، فتجوزُ له الشَّهادةُ على شَهادتِه ، كما لو اسْتَرْعاه . والرِّوايةُ الأُخْرَى ، لا يجوزُ أن يَشْهدَ على شَهادتِه . وهو قولُ أبى حنيفةَ ، وأبى عُبَيْدٍ ؛ لأنَّ الشَّهادةَ على الشَّهادةِ فيها معنَى النِّيابةِ ، فلا يَنُوبُ عنه إلَّا بإذْنِه . ومَن نصرَ الأوَّلَ قال : هذا يَنْقُلُ شَهادتَه ، ولا يَنُوبُ عنه ؛ لأنَّه لا يَشْهَدُ مِثلَ شهادتِه ، وإنَّما يَشْهدُ على شَهادتِه . فأمَّا إن قالَ : اشْهَدْ أنِّى أشْهَدُ على فُلانٍ بكذا . فالأشْبَهُ أن يجوزَ أن يَشْهَدَ على شَهادتِه . وهذا قولُ أبى يوسفَ ؛ لأنَّ معنَى ذلك: اشْهَدْ على شَهادتِى . [19]وقالَ أبو حَنيفةَ : لا يجوزُ إلَّا أنْ يَقولَ : اشْهَدْ على شَهادتِى[19] أنِّى أشْهَدُ . لأنَّه إذا قال : اشْهَدْ . فقد أمرَه بالشَّهادةِ ، ولم يَسْتَرْعِه . وما عَدا هذه المَواضِعَ ، لا يجوزُ أن يشْهَدَ فيها على الشَّهادةِ ، فإذا سَمِعَه يقولُ : أشْهَدُ أنَّ لفُلانٍ على فُلانٍ ألفَ دِرهمٍ . لم يَجُزْ أن يَشْهدَ على شَهادتِه ؛ لأنَّه لم يَسْتَرْعِه الشَّهادةَ ، فيَحْتَمِلُ أن يكونَ وَعَدَه بها . وقد يُوصَفُ الوَعْدُ بالوجوبِ مَجازًا ؛ فإنَّ النَّبِىَّ ﷺ قال : « الْعِدَةُ دَيْنٌ »[20] . ويَحْتَمِلُ أن يُريدَ بالشَّهادةِ

٩٣/١١و

---

(١٦) سقط من : ب .

(١٧) فى م : « سمع » .

(١٨) فى ا : « الحق » .

(١٩ – ١٩) سقط من : ب . نقل نظر .

(٢٠) أخرجه الديلمى وابن عساكر . انظر : الجامع الكبير ٤٣٠/١ .

العِلْمَ ، فلم يَجُزْ لسامِعِه الشَّهادةُ به . فإن قِيلَ : فلو سَمِعَ رجلًا يقولُ : لفُلانٍ عليَّ ألفُ دِرهمٍ . جازَ أن يَشْهدَ بذلك ، فكذا هذا . قُلْنا : الفَرْقُ بينَهما من وَجْهَيْنِ ؛ أحدهما ، أنَّ الشَّهادةَ تَحْتَمِلُ العِلْمَ ، ولا يحْتَمِلُ الإِقْرارُ ذاكَ[21] . الثانى ، أنَّ الإِقرارَ أوْسَعُ فى لُزُومِه من الشَّهادةِ ؛ بدليلِ صِحَّتِه / فى المَجْهولِ ، وأنَّه لا يُراعَى فيه العَددُ ، بخلافِ الشَّهادةِ ، ولأنَّ الإِقْرارَ قَولُ الإِنسانِ على نفسِه ، وهو غيرُ مُتَّهَمٍ ، فيكونُ أقْوَى منها ، ولهذا لا تُسْمَعُ الشَّهادةُ فى حَقِّ المُقِرِّ ، ولا يُحْكَمُ بها . ولو قال شاهدُ الأصْلِ : أنا أشْهَدُ أنَّ لفُلانٍ على فلانٍ ألْفًا ، فاشْهَدْ به أنتَ عليه . لم يَجُزْ أن يَشْهَدَ على شَهادتِه ؛ لأنَّه ما اسْتَرْعَاهُ شَهادتَه ، فيَشْهَدُ عليها ، ولا هو شاهِدٌ بالحقِّ ؛ لأنَّه ما سَمِعَ الاعْترافَ به ممَّن هو عليه ، ولا شاهدَ سَبَبه .

٩٣/١١ظ

فصل : فأمَّا كيفيَّةُ الأداءِ إذا كان قد اسْتَرْعاه الشَّهادةَ ، فإنَّه يقولُ : أشْهَدُ أنَّ فُلانَ بنَ فُلانٍ ، وقد عَرَفْتُه بعَيْنِه واسْمِهِ ونَسَبِهِ وعَدالتِه ، أشْهدَنِى أنَّه يَشْهَدُ أنَّ لِفُلانِ بنِ فُلانٍ ، على فُلانِ بنِ فُلانٍ ، كذا وكذا ، أو أنَّ فُلانًا أقرَّ عندى بكذا . وإن لم يَعْرِفْ عدالتَه لم يذْكُرْها . وإن سَمِعَه يُشْهِدُ غيرَه ، قال : أشْهَدُ أنَّ فُلانَ بنَ فُلانٍ ، أشْهَدَ على شَهادتِه أنَّ لفُلانِ بنِ فُلانٍ ، على فُلانِ بنِ فُلانٍ ، كذا وكذا . وإن كان سمِعَه يَشْهَدُ عندَ الحاكمِ قال : أشْهَدُ أنَّ فُلانَ بنَ فلانٍ ، شهِدَ على فُلانِ بنِ فُلانٍ ، عندَ الحاكمِ بكذا[22] . وإن كان نَسَبَ الحقَّ إلى سَبَبِه ، قال : أشْهَدُ أنَّ فلانَ بنَ فَلانٍ قال : أشْهَدُ أنَّ لفُلانِ بنِ فُلانٍ ، على فُلانِ بنِ فُلانٍ كذا وكذا ، [23]من جِهَةِ كذا وكذا[23] . وإذا أرادَ الحاكمُ أن يَكْتُبَ ذلك ، كَتَبَه ، على ما ذكرْنا فى الأداءِ .

فصل : واخْتلفَتِ الرِّوايةُ فى شَرْطٍ خامسٍ ، وهو الذُّكُوريَّةُ فى شُهودِ الفَرْعِ ؛ فعَن أحمدَ ، أنَّها شَرْطٌ ، فلا يُقْبَلُ فى شُهودِ الفَرْعِ نِساءٌ بحالٍ ، سواءٌ كان الحقُّ ممَّا تُقْبَلُ فيه شَهادةُ النِّساءِ ، أو لا . وهذا قولُ مالكٍ ، والثَّوْرِىِّ ، والشَّافعىِّ ؛ لأنَّهم يُثْبِتونَ بشهادتِهم

---

(٢١) فى ا : « ذلك » . وسقط من : م .

(٢٢) فى ا زيادة : « قال اشهد » .

(٢٣-٢٣) سقط من : الأصل ، ب .

شَهادةَ شُهودِ الأَصْلِ دونَ الحَقِّ . وليس ذلك بمالٍ، ولا المقْصودُ منه المالُ، ويَطَّلِعُ عليه الرجالُ، فأَشْبَهَ القِصاصَ /والحَدَّ . والثانية، للنِّساءِ مَدْخَلٌ فيما لو كانَ المشهودُ به يَثْبُتُ بشهادتِهنَّ فى الأَصْلِ . قال حَرْبٌ : قيلَ لأحمدَ : فشَهادةُ امْرأتَيْنِ على شَهادةِ امْرأتَيْنِ، تَجوزُ ؟ قال : نعم . يعنى إذا كان معهما[24] رَجلٌ . وذكَرَ الأَوْزاعِىُّ، قال : سَمِعْتُ نُمَيْرَ بنَ أوسٍ[25] يُجِيزُ شَهادةَ المرأةِ على شهادةِ[26] المرأةِ . ووَجْهُه، أنَّ المقْصودَ بشَهادةِ الفُروعِ[27]، إثْباتُ الحقِّ الذى يَشْهَدُ به شُهودُ الأَصْلِ، فقُبِلَتْ فيه شَهادتُهنَّ، كالبَيْعِ . ويُفارِقُ الحدَّ والقِصاصَ ؛ فإنَّه ليس القَصْدُ من الشَّهادةِ به إثْباتَ مالٍ بحالٍ[24] . فأَمَّا شهودُ الأَصْلِ، فيَدْخُلُ النِّساءُ فيه، فيجوزُ أن يَشْهَدَ رَجلان على شَهادةِ رجُلٍ وامرأتَيْنِ، فى كلِّ حقٍّ يَثْبُتُ بشَهادتِهنَّ مع الرِّجالِ، فى قولِ أكْثَرِ أهلِ العلمِ . وذكَرَ أبو الخَطَّابِ فى المَنْعِ منه رِوايةً أُخْرَى ؛ لأنَّ فى الشَّهادةِ على الشَّهادةِ ضَعْفًا ؛ لما ذكَرْنا من قَبْلُ، فلا مَدْخلَ للنِّساءِ فيها ؛ لأنَّها تَزْدادُ بشَهادتِهنَّ ضَعْفًا . ولَنا، أنَّ شُهودَ الفَرْعِ إن كانوا يُثْبِتونَ شَهادةَ الأَصْلِ[28]، فهى[29] تَثْبُتُ بشَهادتِهنَّ[30]، وإن كانوا يُثْبِتُون نَفْسَ الحقِّ، فهى تَثْبُتُ بشَهادتِهنَّ، ولأنَّ النِّساءَ شهِدْنَ بالمالِ، أو ما يُقصَدُ به المالُ، فيَثْبُتُ بشَهادتِهنَّ، كما لو أدَّيْنَها عندَ الحاكمِ . وما ذُكِرَ للرِّوايةِ الأُخْرَى، لا أصْلَ له .

فصل : ويجوزُ أن يَشْهَدَ على[26] كلِّ واحدٍ من شاهِدَيِ الأَصْلِ شاهدُ فَرْعٍ، فيَشْهَدَ شاهدَا فَرْعٍ على شاهِدَىْ أَصْلٍ . قال القاضى : لا يَخْتلِفُ كلامُ أحمدَ فى هذا . وهو قولُ شُرَيْحٍ، والشَّعْبِىِّ، والحَسنِ، وابنِ شُبْرُمَةَ، وابنِ أبى ليلَى، والثَّورِىِّ، وإسْحاقَ ؛

٩٤/١١و

(٢٤) سقط من : ا.

(٢٥) نمير بن أوس الأشعرى، قاضى دمشق، ثقة، قليل الحديث . توفى سنة خمس عشرة ومائة . تهذيب التهذيب ٤٧٥/١٠، ٤٧٦ .

(٢٦) سقط من : ب، م .

(٢٧) فى ا : « الفرع » .

(٢٨) فى ا : « الأصول » .

(٢٩) فى الأصل : « فهو » .

(٣٠) فى الأصل، ا، م : « بشهادتهم » . وكذلك فى النسخ فى الموضع الثانى .

والْبَتِّىّ ، والْعَنْبَرِىّ ، ونُمَيْرِ بنِ أوسٍ . قال إسْحاقُ : لم يَزَلْ أهلُ العلمِ على هذا ، حتى جاء هؤلاء . وقال أحمدُ : وشاهدٌ على شاهدٍ يَجوزُ ، لم يَزَلِ الناسُ على ذا ؛ شُرَيْحٌ فمَن دُونَه ، إلَّا أنَّ أبا حنيفةَ أنْكَرَه . وذهَبَ أبو عبدِ اللهِ ابنُ بَطَّةَ ، إلى أنَّه لا يُقْبَلُ على كلِّ / شاهِدِ أصْلٍ إلَّا شاهدا فَرْعٍ . وهذا قولُ أبى حنيفةَ ، ومالكٍ ، والشَّافعىِّ ؛ لأنَّ شاهِدَىِ الفَرْعِ يُثْبتانِ شَهادةَ شاهِدَىِ الأصْلِ ، فلا تَثْبُتُ شهادةُ كلِّ واحدٍ منهما بأقَلَّ من شاهِدَيْنِ ، كما لا يَثْبُتُ إقْرارُ مُقِرَّيْنِ بشهادةِ اثْنَيْنِ ، يَشْهدُ على كلِّ واحدٍ منهما واحدٌ . ولَنا ، أنَّ هذا يَثْبُتُ بشاهِدَيْنِ ، وقد شهِدَ اثنان بما يُثْبِتُه ، فيَثْبُتُ ، كما لو شَهِدَا بنَفْسِ الحقِّ ، ولأنَّ شاهِدَىِ الفَرْعِ بدَلٌ مِن شُهودِ الأصْلِ ، فيَكْفِى فى عَددِهما[٣١] ما يَكْفِى فى شَهادةِ الأصلِ ، ولأنَّ هذا إجْماعٌ ، على ما ذكَرَه أحمدُ وإسْحاقُ ، ولأنَّ شاهِدَىِ الفَرْعِ لا يَنْقُلانِ عن شاهِدَىِ الأصْلِ حقًّا عليهما ، فوجَبَ أن يُقْبَلَ فيه قولُ واحدٍ ، كأخبارِ الدِّياناتِ ، فإنَّهم إنَّما يَنْقُلون الشَّهادَةَ ، وليست حقًّا عليهما[٣٢] ، ولهذا لو أنْكَرَاها لم يُعِدِ الحاكمُ عليهما ، ولم يَطْلُبْها منهما . وهذا الجوابُ عمَّا ذكَرُوه . فإذا ثَبَتَ هذا ، فمَن اعْتبَرَ لكُلِّ شاهِدِ أصْلٍ شاهِدَىْ فَرْعٍ ، أجازَ أن يشْهدَ شاهدان على كلِّ واحدٍ من شاهِدَىِ الأصْلِ . وبهذا قال مالكٌ ، وأصْحابُ الرَّأْىِ . قال الشَّافعىُّ : ورأيتُ كثيرًا من الحُكَّامِ والمُفْتِينَ يُجيزُه . وخرَّجَه على قَوْلَيْنِ ؛ أحدُهما ، جوازُه . والآخَرُ ، لا يَجوزُ حتى يكونَ شُهودُ الفَرْعِ أربعةً ، على كلِّ شاهدِ أصلٍ شاهدَا فَرْعٍ . واخْتارَه المُزَنِىُّ ؛ لأنَّ مَن يَثْبُتُ به أحدُ طَرَفَىِ الشَّهادةِ ، لا يَثْبُتُ به الطَّرفُ الآخَرُ ، كما لو شهِدَ أصْلًا[٣٣] [٣٤]مع شاهِدٍ[٣٤] ، ثم شهِدَ مع آخَرَ على شَهادةِ[٣٥] شاهِدِ الأصْلِ الآخَرِ . ولَنا ، أنَّهما شَهِدَا على قَوْلَيْنِ ، فوجَبَ أن يُقْبَلَ ، كما لو شهِدَا [٣٦]بإقْرارِ اثْنَيْنِ ، أو بإقْرارَيْنِ بحَقَّيْنِ[٣٦] . وإنَّما لم يَجُزْ أن يَشْهدَ شاهدُ الأصْلِ فَرْعًا ؛ لأنَّه يُؤَدِّى إلى أن يكونَ بَدَلٌ أصْلًا فى شهادةٍ بحقٍّ ، وذلك لا يجوزُ ، ولأنَّهم

١١/٩٤ظ

---

(٣١) فى م : « عددها » .

(٣٢) فى ب ، م : « عليهم » .

(٣٣) فى ا ، م : « أصل » .

(٣٤ - ٣٤) سقط من : الأصل ، ب .

(٣٥) سقط من : ا .

(٣٦ - ٣٦) فى الأصل : « اثنين بإقرارين بحقين » . وفى ب : « بإقرارين أو بإقرارين بحقين » . وفى م : « بإقرارين بحقين أو بإقرار اثنين » .

يُثْبِتونَ بشَهادتِهم شَهادةَ الأصْلِ ، وليست شَهادةُ أُحدِهم طَرْفًا لشَهادةِ الآخَرِ ، فعلى قولِ الشَّافعىِّ /أن يَثْبُتَ الحقُّ بشَهادةِ رَجلٍ وامرأتيْنِ ، وجَبَ أن يكونَ شُهودُ الفَرْعِ سِتَّةً ، وإن كان حقٌّ يَثْبُتُ بأربعِ نِسْوةٍ ، وجَبَ[37] أن يكونَ شُهودُ الفَرْعِ ثمانيةً ، وإن كانَ المشْهودُ به زِنًى ، خُرِّجَ فيه خمسةُ أقوالٍ ؛ أحدُها ، لا مَدْخلَ لشهادةِ الفَرْعِ فى إثْباتِه . والثانى ، يجوزُ ، ويَجبُ أن يكونَ شُهودُ الفَرْعِ سِتَّةَ عشَرَ ، فيَشْهدَ على شَهادةِ كلِّ واحِدٍ من شُهودِ الأصلِ أربعةٌ . الثالثُ ، يَكْفى ثَمانيةٌ . والرابع ، يَكونون أربعةً ، يَشْهدونَ على كلِّ واحِدٍ . والخامس ، يَكْفِى شاهدان يَشْهَدان على كلِّ واحِدٍ من شُهودِ الأصْلِ . وهذا إثباتٌ لحدِّ الزنَى بشاهِدَيْنِ ، وهو بَعِيدٌ .

95/11و

فصل : وإن شهِدَ بالحقِّ شاهدَا أصْلٍ ، وشاهِدَا فَرْعٍ ، يَشْهدان على شَهادةِ أصلٍ آخَرَ ، جازَ . وإن شَهِدَ شاهدُ أصلٍ ، وشاهدُ فَرْعٍ ، خُرِّجَ فيه من الخلافِ ما ذكَرْنا مِن قَبْلُ ، وإن شهدَ شاهدُ أصلٍ ، ثم شهدَ هو وآخَرُ فَرْعًا على شاهِدِ أصْلٍ آخَرَ ، لم تُفِدْ شَهادتُه[38] الفَرْعِيَّةُ شيئًا ، وكان حُكْمُ ذلك حُكْمَ ما لو شَهِدَ على شَهادتِه[39] شاهِدٌ واحدٌ .

١٩٠٨ ــ مسألة ؛ قال : (**وَيَشْهَدُ عَلَى مَنْ سَمِعَهُ يُقِرُّ بِحَقٍّ ، وَإِنْ لَمْ يَقُلْ لِلشَّاهِدِ : اشْهَدْ عَلَىَّ**)

اخْتلفَتِ الرِّوايةُ عن أحمدَ ، فى هذهِ المسألةِ ، فالمذهبُ ما ذكَره الخِرَقىُّ ، وبه قال الشَّعْبِىُّ ، والشَّافِعىُّ . وعن أحمدَ ، روايةٌ ثانيةٌ ، لا يَشْهَدُ حتى يَقولَ له المُقِرُّ : اشْهَدْ علىَّ . كما أنَّه لا يجوزُ أن يَشْهَدَ على شَهادةِ رجلٍ حتى يَسْتَرْعِيَه إيَّاها ، ويقولَ له : اشْهَدْ على شَهادتى . وعنه ، روايةٌ ثالثةٌ ، إذا سَمِعَه يُقِرُّ بقَرْضٍ ، لا يَشْهَدُ ، وإذا سمِعَه يُقِرُّ بدَيْنٍ ، يَشْهَدُ[1] ؛

---

(٣٧) فى م : « فوجب ».

(٣٨) فى ا ، ب : « شهادة » .

(٣٩) فى الأصل : « شهادة » .

(١) فى الأصل : « شهد » .

لأنَّ المُقِرَّ بالدَّيْنِ[٢] مُعْتَرِفٌ أنَّه عليه ، والمُقِرَّ بالقَرْضِ لا يَعْتَرِفُ بذلك ، لجَوازِ أن يكونَ اقْتَرَضَ منه ، ثم وَفَّاهُ . وعنه روايةٌ رابعةٌ ، إذا سمِعَ شيئًا ، فدُعِىَ إلى الشَّهادةِ به[٢] ، فهو بالخِيارِ ، إن شاءَ شَهِدَ ، / [٣]وإن شاءَ[٣] لم يَشْهَدْ . قال : ولكن يَجِبُ عليه إذا أُشْهِدَ أن يَشْهَدَ إذا دُعِىَ ، ﴿ وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا ﴾[٤] . قال : إذا أُشْهِدُوا . وقال ابنُ أبى موسى : إذا سَمِعَ رجلًا يُقِرُّ لرجلٍ بحَقٍّ ، ولم يَقُلْ : اشْهَدْ علىَّ بذلك . وَسِعَ[٥] الشَّاهدَ[٦] أن يَشْهدَ عليه ، فيقولَ : أَشْهَدُ أنِّى حضَرْتُ إقْرارَ فُلانٍ بكذا . ولا يقولُ : أشْهَدُ على إقْرارِه . وإن سمِعَه يقولُ : اقْتَرَضْتُ من فلانٍ ، أو قَبَضْتُ من فُلانٍ . لم يَجُزْ أن يشْهَدَ به . [٧]والصَّحيحُ الأوَّلُ ؛ لأنَّ الشاهِدَ يَشْهَدُ بما عَلِمَه ، وقد حصَلَ له العلمُ بسَماعِه ، فجازَ أن يَشْهَدَ به[٧] ، كما يجوزُ أن يَشْهَدَ بما رآه مِن الأفْعالِ . وذكَرَ القاضى أنَّ فى الأفْعالِ رِوايَتَيْنِ ؛ إحداهما ، لا يَشْهَدُ به حتى يقولَ المشْهودُ عليه : اشْهَدْ . وهذا إن أرادَ به العُمومَ فى جميعِ الأفْعالِ ، فلا يَصِحُّ ؛ لأنَّ ذلك يُؤَدِّى إلى مَنْعِ الشَّهادةِ عليها بالكُلِّيَّةِ ، فإنَّ الغاصِبَ لا يقولُ لأحدٍ : اشْهَدْ علىَّ أنِّى أغْصِبُ . ولا السَّارِقُ ، ولا الزَّانِى ، ولا القاتلُ ، وأشْباهُ هؤلاء . وقد شهِدَ أبو بَكْرةَ وأصحابُه على المُغِيرةِ بالزِّنَى ، فلم يَقُلْ عمرُ : هل أشْهَدَكم أو لا[٨] . ولا قالَه للذين[٩] شَهِدُوا على قُدامَةَ بشُرْبِ الخَمْرِ[١٠] ، ولا قالَه عثمانُ[١١] للذين شهِدوا بذلك[١٢] على الوَليدِ بنِ عُقْبَةَ[١٣] .

---

(٢) فى الأصل زيادة : « معه » .
(٣ - ٣) سقط من : الأصل .
(٤) سورة البقرة ٢٨٢ .
(٥) فى ا ، ب ، م : « وسمع » .
(٦) فى ا ، م زيادة : « فله » .
(٧ - ٧) سقط من : الأصل . نقل نظر .
(٨) تقدم تخريجه ، فى : ١٨٤/١١ . وفى م بعد هذا ما سيأتى بعد قوله : « الوليد بن عقبة » .
(٩) فى ا ، ب ، م : « الذين » .
(١٠) تقدم تخريجه ، فى : ٢٧٦/١٢ .
(١١) فى م : « عمر » .
(١٢) سقط من : ا ، ب ، م .
(١٣) تقدم تخريجه ، فى : ٤٩٩/١٢ .

(14) ولم يَقُلْ هذا أحدٌ من الصحابةِ ، ولا من غيرِهم (14) . وإن أرادَ به الأفعالَ التى تكونُ بالتَّراضِى ، كالقَرْضِ ، والقَبْضِ فيه ، وفى الرَّهنِ والبَيْعِ ، والافْتراقِ ، ونحوِ ذلك ، جازَ .

فصل : ولو حضرَ شاهدان حِسابًا بين اثْنَيْنِ(15) ، شَرَطَا عليهما أن لا يَحْفظَا عليهما شيئًا ، كان للشَّاهِدَيْنِ أن يَشْهَدَا بما سَمِعاه منهما ، ولم يَسْقُطْ ذلك بشَرْطِهما(16) ؛ لأن للشَّاهِدِ أن يَشْهَدَ بما سمِعَه أو عَلِمَه ، وذلك قد حصَلَ له ، سواءٌ أشهَدَه أو سَمِعَه ، وكذلك يَشْهدانِ على العُقودِ بحُضورِها ، وعلى الجناياتِ بمُشاهَدتِها ، ولا يَحْتاجان إلى إشْهادٍ . وبهذا قال ابنُ سِيرِينَ ، ومالكٌ ، والثَّورِىُّ ، والشَّافعىُّ .

فصل : والحقوقُ على ضَرْبَيْنِ ؛ أحدهما ، حقٌّ لآدَمِىٍّ مُعَيَّنٍ ، كالحقوقِ الماليَّةِ ، والنِّكاحِ / ، وغيرِه من العُقودِ والعُقوباتِ ، كالقِصاصِ ، وحدِّ القَذْفِ ، والوقْفِ على آدَمِىٍّ مُعَيَّنٍ ، فلا تُسْمَعُ الشَّهادةُ فيه إلَّا بعدَ الدَّعْوَى ؛ لأنَّ الشَّهادةَ فيه حقٌّ لآدَمِىٍّ ، فلا تُسْتَوْفَى إلَّا بعدَ مُطالبَتِه وإذْنِه ، ولأنَّها حُجَّةٌ على الدَّعْوَى ، ودَليلٌ لها ، فلا يجوزُ تَقَدُّمُها(17) عليها . والضَّرْب الثانى ، ما كان حقًّا لآدَمِىٍّ غيرِ مُعَيَّنٍ ، كالوَقْفِ على الفُقراءِ ، والمساكينِ ، أو جميعِ المُسلمين ، أو على مَسْجِدٍ ، أو سِقايةٍ ، أو مَقْبَرةٍ مُسَبَّلَةٍ ، أو الوَصيَّةِ لشَىءٍ من ذلك ، ونحوِ هذا ، أو ما كان حقًّا للهِ تعالى ، كالحُدودِ الخَالِصةِ للهِ تعالى ، أو الزَّكاةِ ، أو الكفَّارةِ ، فلا تَفتقِرُ الشَّهادةُ به إلى تَقَدُّمِ الدَّعْوَى ؛ لأنَّ ذلك ليس له مُسْتَحِقٌّ مُعَيَّنٌ من الآدَمِيِّين يَدَّعِيه ، ويُطالِبُ به ، ولذلك شهِدَ أبو بَكْرَةَ وأصْحابُه على المُغيرةِ ، وشَهِدَ الجارودُ وأبو هُرَيْرَةَ على قُدامَةَ بنِ مَظْعُونٍ بشُرْبِ الخمرِ ، وشَهِدَ الذين شَهِدُوا على الوَلِيدِ بنِ عُقْبةَ بشُرْبِ الخمرِ أيضًا ، من غيرِ تَقَدُّمِ دَعْوَى ، فأُجِيزَتْ شَهادتُهم ، ولذلك لم يُعْتَبَرْ فى ابْتداءِ الوَقْفِ قَبولٌ من أحدٍ ، ولا رِضًى منه . وكذلك ما لا يتعلَّقُ به حقُّ أحدِ الغَرِيمَيْنِ(18) ، كتَحْريمِ الزَّوجةِ بالطَّلاقِ ، أو الظِّهارِ ، أو إعْتاقِ الرَّقيقِ ، تجوزُ الحِسْبَةُ به ، ولا تُعْتَبرُ فيه دَعْوَى . ولو شهِدَ شاهِدان بعِتْقِ عَبدٍ أو أَمَةٍ

11/96و

(14 - 14) جاء هذا فى م بعد قوله : « هل أشهدكم أولا » . السابق .

(15) فى ا : « رجلين » .

(16) فى ا ، م : « شرطهما » .

(17) فى الأصل : « تقديمها » .

(18) سقط من : الأصل .

ابْتداءً ، ثَبَتَ ذلك ، سَواءٌ صدَّقَهما[(١٩] المشْهودُ بعِتْقِه ، أو لم يُصَدِّقْهما[١٩)] . وبهذا قال الشَّافعيُّ . وبه قال أبو حنيفةَ في الأَمَةِ . وقال في العبدِ : لا يَثْبُتُ ، ما لم يُصدِّقِ العبدُ به ، ويدَّعِيه ؛ لأنَّ العِتْقَ حقُّه ، فأشْبَهَ سائرَ حُقوقِه . ولَنا ، أنَّها شَهادةٌ بعِتْقٍ ، فلا تَفْتقِرُ إلى تَقدُّمِ[٢٠] الدَّعْوَى ، كعِتْقِ الأَمَةِ ، ويُخالِفُ سائرَ الحُقوقِ ؛ لأنَّه حقٌّ للهِ تعالى ، ولهذا لا يَفْتقِرُ إلى قَبولِ العِتْقِ[٢١] . ودليلُ ذلك الأَمَةُ . وماذكَروه يَبْطُلُ بعِتْقِ الأَمَةِ . فإن قال[٢٢] : الأَمَةُ يتعلَّقُ بإعْتاقِها تَحْريمُ الوَطْءِ . قُلْنا : هذا لا أثَرَ له ، فإنَّ البَيْعَ[٢٣] يُوجِبُ تحْريمَها / عليه ، ولا تُسْمَعُ الشَّهادةُ به[٢٤] إلَّا بعدَ الدَّعْوَى .

١١/٩٦ظ

فصل : ومَن كانت عندَه شهادةٌ[٢٥] لآدَمِيٍّ ، لم يَخْلُ ؛ إمَّا أن يكونَ عالمًا بها ، أو غيرَ عالمٍ ، فإن كان عالمًا بها ، لم يَجُزْ للشَّاهِدِ أداؤُها حتى يَسْأَلَه ذلك ؛ لقَوْلِ النَّبيِّ ﷺ : « خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ، ثُمَّ يَأْتِي قَوْمٌ يَنْذُرُونَ وَلَا يُوفُونَ ، وَيَشْهَدُونَ وَلَا يُسْتَشْهَدُونَ ، وَيَخُونُونَ وَلَا يُؤْتَمَنُونَ » . رواه البُخاريُّ[٢٦] . ولأنَّ أداءَها حقٌّ للمَشْهودِ له ، فلا يُسْتَوْفَى إلَّا بِرِضاهُ كسائرِ حُقوقِه . وإن كان المشهودُ له غيرَ عالمٍ بها ، جازَ للشاهِدِ أداؤُها قبلَ طَلَبِها ؛ لأنَّ النَّبيَّ ﷺ قال : « أَلَا أُنَبِّئُكُمْ بِخَيْرِ الشُّهَدَاءِ ؟ الَّذِي يَأْتِي بِشَهَادَتِهِ قَبْلَ أَنْ يُسْأَلَهَا » . رواه مُسلمٌ ، وأبو داودَ ، ومالِكٌ[٢٧] .

(١٩ – ١٩) سقط من : الأصل . نقل نظر .

(٢٠) في ا : « تقديم » .

(٢١) في م : « المعتق » .

(٢٢) في ب ، م : « قيل » .

(٢٣) في م : « المنع » .

(٢٤) سقط من : ب .

(٢٥) في ا : « دعوى » .

(٢٦) تقدم تخريجه ، في : ٦٢١/١٣ .

(٢٧) أخرجه مسلم ، في : باب بيان خير الشهود ، من كتاب الأقضية . صحيح مسلم ١٣٤٤/٣ . وأبو داود ، في : باب في الشهادات ، من كتاب الأقضية . سنن أبي داود ٢٧٣/٢ . والإمام مالك ، في : باب ما جاء في الشهادات ، من كتاب الأقضية . الموطأ ٧٢٠/٢ .

كما أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء في الشهداء أيهم خير ، من أبواب الشهادات . عارضة الأحوذي ١٦٩/٩ ، ١٧٠ . وابن ماجه ، في : باب الرجل عنده شهادة لا يعلم بها صاحبها ، من كتاب الأحكام . سنن ابن ماجه ٧٩٢/٢ . =

وقال مالكٌ : هو الذى يأتى بشَهادتِه ، ولا يَعْلَمُ بها الذى هى له . وهذا الحديثُ وإن كان مُطْلَقًا ، فإنَّه يتعيَّنُ حَمْلُه على هذه الصُّوَرِ ، جَمْعًا بين الحَديثَيْنِ ؛ ولأنَّه إذا لم يَكُنْ عالمًا بها ، فتَرْكُه طلبَها لا يَدُلُّ على أنَّه لا يُرِيدُ إقامتَها ، بخِلافِ العالِمِ بها . وهذا مذهبُ الشَّافعيِّ .

فصل : ويُعْتَبَرُ لفظُ الشَّهادةِ فى أدائِها ، فيَقولُ : أشْهَدُ أنَّه أقرَّ بكذا . ونحوَه . ولو قال : أعلمُ ، أو أُحِقُّ ، أو أتيقَّنُ ، أو أَعْرِفُ . لم يُعْتَدَّ به ؛ لأنَّ الشَّهادةَ مَصدرُ شَهِدَ يَشْهَدُ شَهادَةً ، فلابُدَّ من الإتيانِ بفِعْلِها المُشْتَقِّ منها ، ولأنَّ فيها معنًى لا يَحْصُلُ فى غيرِها من اللَّفَظاتِ ؛ بدليلِ أنَّها تُستعمَلُ فى اليَمِينِ ، فيُقالُ : أشْهَدُ باللهِ . ولهذا تُسْتَعْمَلُ فى اللِّعانِ ، ولا يَحْصُلُ ذلك من غيرِها . وهذا مذهبُ الشَّافعيِّ ، ولا أعْلَمُ فيه خِلافًا .

١٩٠٩ ـ مسألة ؛ قال : (وتَجوزُ شَهَادَةُ الْمُسْتَخْفِى ، إذَا كَانَ عَدْلًا)

المُستَخْفِى : هو الذى يُخْفِى نَفسَه عن المَشْهودِ عليه ؛ ليَسْمَعَ إقْرارَه ، ولا يَعْلَمُ به ، مثلُ مَن / يَجْحَدُ الحَقَّ عَلانِيَةً ، ويُقِرُّ به سِرًّا ، فيَخْتَبِئُ شاهدان فى مَوْضِعٍ لا يَعْلَمُ بهما ، ليَسْمَعا إقْرارَه به ، ثم يَشْهَدا به ، فشَهادتُهما مَقبولَةٌ ، على الرِّوايةِ الصَّحيحةِ . وبهذا قالَ عمرُو[1] بنُ حُرَيْثٍ . وقال : كذلك يُفْعَلُ بالخائنِ والفاجرِ[2] . ورُوِىَ مثلُ ذلك عن شُرَيْحٍ[3] . وهو قولُ الشَّافِعىِّ . ورُوِىَ عن أحمدَ ، رِوايةٌ أُخرَى ، لا تُسْمَعُ شَهادتُه ، وهو اخْتيارُ أبى بكرٍ ، وابنِ أبى موسى . ورُوِىَ ذلك عن شُرَيْحٍ[4] ، والشَّعْبِىِّ ؛ لأنَّ اللهَ تعالى قال : ﴿ وَلَا تَجَسَّسُوا ﴾[5] . ورُوِىَ عن النَّبِىِّ ﷺ ، أنَّه قال : « مَنْ حَدَّثَ بِحَدِيثٍ

١١/٩٧و

=والإمام أحمد ، فى : المسند ٤/١١٥-١١٧ ، ٥/١٩٢ ، ١٩٣ .

(١) عمرو بن حريث بن عمرو المخزومى الكوفى ، له صحبة ، ولد فى أيام بدر . وقيل : قبل الهجرة بسنتين . توفى سنة خمس وثمانين . الإصابة ٤/٦١٩ .

(٢) أورده البخارى ، فى : باب شهادة المختبئ ، من كتاب الشهادات . صحيح البخارى ٣/٢٢٠ . والبيهقى ، فى : باب ما جاء فى شهادة المختبئ ، من كتاب الشهادات . السنن الكبرى ١٠/٢٥١ . وعبد الرزاق ، فى : باب السمع شهادة وشهادة المختفى ، من كتاب الشهادات . المصنف ٨/٣٥٦ .

(٣) ذكره وكيع ، فى : أخبار القضاة ٢/٢٣٩ .

(٤) أخرجه عبد الرزاق ، فى : باب السمع شهادة وشهادة المختفى ، من كتاب الشهادات . المصنف ٨/٣٥٦ .

(٥) سورة الحجرات ١٢ .

ثُمَّ الْتَفَتَ ، فَهِيَ أَمَانَةٌ »[٦] . يَعنى أنّه لا يجوزُ لسامعه ذِكْرُه عنه ؛ لالْتِفاتِه وحَذَرِه . وقال مالكٌ : إن كان المشْهودُ عليه ضَعِيفًا ينْخَدِعُ[٧] ، لم يُقْبَلا عليه ، وإن لم يَكنْ كذلك ، قُبِلَتْ . ولَنا ، أنَّهما شَهِدَا بما سَمِعاه يَقينًا ، فقُبِلَتْ شهادتُهما ، كما لو عَلِمَ بهما[٨] .

---

(٦) أخرجه أبو داود ، في : باب في نقل الحديث ، من كتاب الأدب . سنن أبي داود ٢/٥٦٦ . والترمذي ، في : باب ما جاء أن المجالس أمانة ، من أبواب البر والصلة . عارضة الأحوذي ٨/١٣٨ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣/٣٢٤ ، ٣٥٢ ، ٣٨٠ ، ٣٩٤ .

(٧) في الأصل : « يتخدع » . وفي ا : « يخدع » .

(٨) في ا ، ب ، م : « بها » .

كتاب الأقْضِيَة

١٩١٠ ــ مسألة ؛ قال أبو القاسمِ ، رحمَه اللهُ : (**وَإِذَا هَلَكَ رَجُلٌ ، وَخَلَّفَ وَلَدَيْنِ وَمِائَتَيْ دِرْهَمٍ ، فَأَقَرَّ أَحَدُهُمَا بِمِائَةِ دِرْهَمٍ دَيْنًا عَلَى أَبِيهِ لِأَجْنَبِيٍّ ، دَفَعَ إِلَى الْمُقَرِّ لَهُ نِصْفَ مَا فِي يَدِهِ مِنْ إِرْثِهِ عَنْ أَبِيهِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمُقِرُّ عَدْلًا ، فَيَشَاءَ الْغَرِيمُ أَنْ يَحْلِفَ مَعَ شَهَادَةِ الِابْنِ ، وَيَأْخُذَ مِائَةً ، وَتَكُونَ الْمِائَةُ الْبَاقِيَةُ بَيْنَ الِابْنَيْنِ**)

هذه المسألةُ فى الإِقْرارِ مِن بعضِ الوَرَثَةِ ، وقد ذكَرْناها فى بابِ الإِقْرارِ[1] ، وأنَّه إنَّما يَلْزَمُ المُقِرَّ مِن الدَّينِ بقَدْرِ مِيراثِه منه ، ومِيراثُه هٰهُنا النِّصْفُ ، فيَكونُ عليه نِصفُ الدَّينِ ؛ وهو نِصْفُ المِائةِ ، ونِصْفُها الباقى يَشْهَدُ به على أخيه ، فإنْ كان عَدْلًا ، فشاءَ الغَرِيمُ ، حَلَفَ مع شَهادتِه ، واسْتحَقَّ الباقىَ ؛ لأنَّه لا تُهْمَةَ فى حقِّ الابنِ المُقِرِّ ، فإنَّه لا يَجُرُّ إلى نفسِه بهذه الشَّهادةِ نَفْعًا ، ولا يَدْفعُ بها ضَرًّا . وإن شهِدَ أَجْنَبِيٌّ مع الوارِثِ المُقِرِّ ، كَمَلَتِ الشَّهادةُ ، وحُكِمَ للمُدَّعِى بما شهِدا به له ، إذا كانا عَدْلَين ، وأدَّيا الشَّهادةَ بلفظِ الشَّهادةِ ، ولا يُكْتَفَى بلَفْظِ الإِقرارِ فى الشَّهادةِ ؛/ لما ذكَرْنا مِن قَبْلُ . وإن كان الإِقْرارُ من اثْنَيْن مِن الوَرَثةِ عَدْلَين ؛ مثل أن يُخلِّفَ ثلاثةَ بَنِينَ ، فيُقِرَّ اثْنانِ منهم بالدَّينِ ، ويَشْهدانِ به ، فإنَّ شَهادتَهما تُقْبَلُ ، ويَثْبُتُ باقى الدَّينِ فى حَقِّ المُنْكِرِ . وبهذا كلِّه قال الحَسنُ ، والشَّعْبىُّ[2] ، والشَّافعىُّ ، وابنُ المُنْذِرِ . وقال حمَّادٌ ، وأصْحابُ الرَّأْىِ : المُقَرُّ به كلُّه فى نَصِيبِ المُقِرِّ . وهو قَولُ الشَّعْبىِّ ، وعلى هذا يَنْبَغِى[3] أنْ لا تُقْبَلَ شَهادةُ المُقِرِّ بالدَّينِ ؛ لأنَّه يَجُرُّ بشَهادتِه نَفْعًا إلى نَفْسِه ، وهو إسْقاطُ بعضِ ما أقَرَّ به عن نفسِه . والإِقْرارُ بوَصِيَّةٍ تَخْرُجُ من الثُّلثِ ، كالإِقْرارِ بالدَّينِ ، فيما[4] ذكَرْناه .

١١/٩٧ ظ

---

(١) تقدم فى : ٧/٣٢٨ .

(٢) كذا ورد فى النسخ . وانظر : ما يأتى .

(٣) سقط من : ب.

(٤) فى ب : « على ما » .

فصل : ولو ثبتَ لرَجلٍ على رجلٍ دَينٌ ببيِّنةٍ ، لم يَمْنَعْ ذلك قبولَ شَهادتِه عليه بدَينٍ أو وَصيَّةٍ ، فى قولِ عامَّةِ أهلِ العلمِ ، إلَّا ابنَ أبى ليلَى ، قال : لا تُقْبَلُ شَهادتُه على غرِيمِه الميِّتِ بذلك . فيَحْتَمِلُ أنَّه منَعَ من ذلك لئلَّا يُواطِئَ مَن يَشْهَدُ له بدَينٍ ، فيُحاصَّ[5] الغُرَماءَ بما شَهِدَ له به ثم يُقاسمُه . ولَنا ، أنَّه عَدْلٌ غيرُ مُتَّهمٍ ، فتُقْبَلُ شَهادتُه له كغَيرِه ، وذلك لأنَّه لا يَجُرُّ بشَهادتِه إلى نفسِه نَفْعًا ، ولا يَدْفعُ بها ضَرًّا ، بل يَضُرُّ نفسَه ، لكَوْنِ المَشْهودِ له يُزاحِمُه فى الاسْتيفاءِ ، ويَنْقُصُ ما يَأْخذُه ، فهو أقْرَبُ إلى الصِّدْقِ ، وأحْرَى أن تُقْبلَ شَهادتُه ، وما ذكَرْناه له من الاحتمالِ يُوجَدُ فى الأجْنَبِىِّ ، ولم يَمْنَعْ قَبولَ شَهادتِه .

١٩١١ – مسألة ؛ قال : (**وَلَوْ هَلَكَ رَجُلٌ عَنِ ابْنَيْنِ ، وَلَهُ حَقٌّ بِشَاهِدٍ ، وَعَلَيْهِ مِنَ الدَّيْنِ مَا يَسْتَغْرِقُ مِيرَاثَهُ ، فَأَبَى الْوَارِثَانِ أَنْ يَحْلِفَا مَعَ الشَّاهِدِ ، لَمْ يَكُنْ لِلْغَرِيمِ أَنْ يَحْلِفَ مَعَ شَاهِدِ الْمَيِّتِ ، وَيَسْتَحِقَّ ، فَإِنْ حَلَفَ الْوَارِثَانِ مَعَ الشَّاهِدِ ، حُكِمَ بِالدَّيْنِ ، فَدُفِعَ إِلَى الْغَرِيمِ**)

وجملتُه أنَّ الرَّجلَ إذا ماتَ مُفْلِسًا ، وادَّعَى وَرثتُه دَينًا له على رَجلٍ ، فأنْكَرَ ، فأقامُوا شاهِدًا عَدْلًا ، وحَلَفُوا معه ، حُكِمَ بالدَّينِ للميِّتِ ، ثم تُقْضَى منه دُيونُه ، ثم تُنَفَّذُ وَصاياهُ من الثُّلثِ ، إلَّا أن يُجيزَ الوَرثةُ ، فإن أبَى / الوَرثةُ أن يَحْلِفُوا ، لم يكُنْ للغَريمِ أن يَحْلِفَ[(1] مع شاهِدِ الميِّتِ . وبهذا قالَ إسحاقُ ، وأبو ثَوْرٍ ، والشَّافعىُّ فى الجَديدِ ، وقال فى القَديمِ : للغَريمِ أن يَحْلِفَ[1)] ، ويَستحِقَّ . وهذا قولُ مالكٍ ؛ لأنَّ حقَّه مُتعَلِّقٌ به ، بدليلِ أنَّه لو ثبتَ المالُ ، قُدِّمَ حقُّه على الوَرثةِ ، وكانتْ له اليَمينُ كالوارثِ . ولَنا ، أنَّ الدَّينَ للوَرثةِ دونَ الغَريمِ ، فلم يكُنْ له أن يَحْلِفَ عليه ، كما لو لم يَسْتغرِقِ الدَّينُ مِيراثَه ، والدَّليلُ على أنَّه للوارثِ ، أنَّه يُكْتَفَى بيَمينِه ، ولو كان لغَيرِه لَما اكْتُفِىَ بها ، ولأنَّ حقَّ الغريمِ فى ذِمَّةِ المَيِّتِ ، والدَّينُ للميِّتِ ، ولهذا يَشْهدُ الشَّاهدُ بأنَّ الدَّينَ للميِّتِ ، والذى يَحْلِفُ معه

١١/٩٨و

---

(٥) فى ب : « فيخلص » .

(١ – ١) سقط من : ب . نقل نظر .

إنَّما يَحلفُ على هذا ، ولا يجوزُ للغَريمِ أن يَحْلِفَ أنَّ[2] لى[3] فى ذِمَّةِ المُدَّعَى عليه دَيْنًا ، بالاتِّفاقِ ، فلم يَجُزْ أن يَحْلِفَ على دَينِ غيرِه الذى لا فِعْلَ له فيه ؛ لأنَّ النَّبِىَّ ﷺ إنَّما جَعَلَ اليَمِينَ للمالِكِ ، ولا يَلْزَمُ على هذا الوكيلَ ؛ لأنَّه يَحْلِفُ على فِعْلِ نفسِه ؛ ولأنَّ الغَريمَ لو حَلَفَ مع الشَّاهِدِ ، ثم أبرَأَ الميِّتَ من الدَّينِ ، لَرَجَعَ الدَّينُ إلى الوَرثةِ ، ولو كان قد ثبَتَ له[3] بيَمِينِه ، لم يَرْجِعْ إليهم . وهكذا لو وَصَّى الميِّتُ لإنسانٍ ، ثم لم يَحْلِفِ الوَرَثَةُ ، لم يكُنْ للمُوصَى له أن يَحْلِفَ ؛ لما ذكَرْناه .

فصل : فإن حلَفَ أحدُ الابْنَيْنِ مع الشَّاهِدِ ، لم يَثْبُتْ من الدَّينِ إلَّا قَدْرُ حِصَّتِه . وهكذا إذا ادَّعَى الوَرثةُ وَصِيَّةً لأبِيهم أو دَيْنًا ، وأقاموا شاهدًا ، لم يَثْبُتْ جَميعُه إلَّا بأيْمانِ جَميعِهم . وإن حلَفَ بعضُهم ، ثَبتَ من الدَّينِ والوَصيَّةِ بقَدْرِ حَقِّه ، ولا يُشارِكُه فيه باقى الوَرثةِ ؛ لأنَّه لا يَثْبُتُ لهم حَقٌّ بدُونِ أيْمانِهم ، ولا يجوزُ أن يَسْتحِقُّوا بيَمينِ غيرِهم ، ويَقْضِى مِن دَيْنِ أبيه بقَدْرِ ما ثَبتَ له ، فإن كان فى الوَرثةِ صَغيرٌ أو مَعتوهٌ ، وُقِفَ حَقُّه ، حتى يَبْلُغَ الصَّغيرُ ويَعْقِلَ المَعْتوهُ ؛ لأنَّه / لا يُمْكِنُ أن يَحلِفَ على حالِه ، ولا يَحْلِفُ وَلِيُّه ؛ لكَوْنِ اليَمِينِ لا تَدْخُلُها النِّيابةُ . وإن كان فيهم أخْرَسُ مَفهومُ الإشارَةِ ، حلَفَ وأُعْطِىَ حِصَّتَه ، وإن لم تُفْهَمْ إشارَتُه ، وُقِفَ حقُّه أيضًا . فإن ماتَ ، أو ماتَ الصَّبِىُّ والمَعْتوهُ ، قام وَرثتُهم مَقامَهم فى اليَمِينِ والاسْتحقاقِ . فإن طالبَ أولياؤُهما فى حَياتِهما بحَبْسِ المُدَّعَى عليه حتى يَبلُغَ الصَّبِىُّ ، ويُفيقَ المَجنونُ ، ويَعْقِلَ الأخْرَسُ الإشارةَ ، أو بإقامةِ كَفيلٍ ، لم يُجابُوا إلى ذلك ؛ لأنَّ الحَبْسَ عذابٌ لا يُسْتحَقُّ على مَن لم يَثْبُتْ عليه حَقٌّ .

11/98ظ

فصل : وتَرِكةُ الميِّتِ يَثْبُتُ المِلْكُ فيها لوَرثتِه ، وسواءٌ كان عليه دَينٌ أو لم يَكُنْ . نَصَّ عليه أحمدُ ، فى مَن أفْلَسَ ، ثم ماتَ ، قال : قد انتقلَ المَبيعُ[4] إلى الوَرثةِ ، وحصلَ مِلْكًا[5] لهم . وبهذا قال الشَّافعىُّ . وقال أبو حنيفةَ : إن كان الدَّينُ يَستغرِقُ التَّرِكَةَ ، مُنِعَ نَقْلُها إلى الوَرثةِ ، وإنْ كان لا يَسْتغرِقُها ، لم يُمْنَعِ انْتِقالُ شىءٍ منها . وقال أبو سعيدٍ الإصْطَخْرِىُّ :

---

(2) سقط من : م .

(3) سقط من : ا ، ب .

(4) فى الأصل : « البيع » .

(5) فى ا ، ب ، م : « ملكه » .

يُمْنَعُ بقَدْرِه . وقد أومأ أحمدُ إلى مثلِ هذا ؛ فإنَّه قال ، فى أربعةِ بَنِين ترك أبوهم دارًا وعليه دَينٌ ، فقال أحدُ البَنِينَ : أنا أُعْطِى ، ودَعُوا لى الرُّبعَ . فقال أحمدُ : هذه الدَّارُ للغُرَماءِ ، لا يَرِثون شيئًا حتى يُؤدُّوا[6] الدَّينَ . وهذا يدُلُّ على أنَّها لم تنتقلْ إليهم عندَه ؛ لأنَّه مَنَعَ[7] الوارثَ من إمْساكِ الرُّبعِ بدَفْعِ قِيمَتِه ؛ لأنَّ الدَّينَ لم يَثْبُتْ فى ذِمَمِ الوَرثةِ ، فيَجِبُ أن يَتعلَّقَ بالتَّرِكةِ . والمذهبُ الأوَّلُ ، ولهذا قُلْنا : إنَّ الغريمَ لا يَحْلِفُ على دَينِ الميِّتِ . وذلك لأنَّ[8] الدَّينَ مَحَلُّه الذِّمَّةُ ، وإنَّما يتعلَّقُ بالتَّرِكةِ ، فيتخيَّرُ الوَرثةُ بين [9] قَضاءِ الدَّينِ [9] منها ، أو مِن غيرِها ، كالرَّهْنِ والجانِى ، ولهذا لا يَلْزَمُ الغُرماءَ[10] نَفَقةُ العبيدِ ، ولا يكونُ نَماءُ التَّرِكةِ لهم ، ولأنَّه لا يَخْلُو مِن أن تَنْتقِلَ إلى الوَرثةِ ، أو إلى الغُرَماءِ ، أو تَبْقَى للميِّتِ ، أو لا تَكونَ لأحدٍ ، لا يجوزُ أن تَنْتقِلَ إلى الغُرَماءِ ؛ لأنَّها لو / انْتقَلتْ إليهم ، لَزِمَهم نَفَقةُ الحيوانِ[11] ، وكان نَماؤُها لهم غيرَ مَحسوبٍ مِن دَيْنِهم ، ولا يجوزُ أن تَبْقَى للميِّتِ ؛ لأنَّه لم يَبْقَ أهْلًا للمِلْكِ ، ولا يجوزُ أن [12] لا تكونَ [12] لأحدٍ ؛ لأنَّه مالٌ مَمْلُوكٌ ، فلا بُدَّ مِن مالِكٍ ؛ ولأنَّها لو بَقِيَتْ بغيرِ مالِكٍ ، لأُبِيحَتْ لمَن يَتملَّكُها ، كسائرِ المُباحاتِ ، فثَبَتَ أنَّها انْتقَلَتْ إلى الوَرثةِ . فعلى هذا ، إذا نَمَتِ التَّرِكةُ ، مثل أنْ غلَتِ الدَّارُ ، وأثْمرَتِ النَّخيلُ ، ونُتِجَتِ الماشيةُ ، فهو للوارِثِ ، يَنْفرِدُ به ، لا يتعلَّقُ به حقُّ الغُرَماءِ ؛ لأنَّه نَماءُ مِلْكِه ، فأشْبَهَ كَسْبَ الجانى . ويَحْتمِلُ أن يَتعلَّقَ به حقُّ الغُرَماءِ ؛ كنَماءِ الرَّهْنِ . ومَن اخْتارَ الأوَّلَ ، قال : تَعَلُّقُ الحقِّ بالرَّهنِ آكَدُ ؛ لأنَّه ثَبَتَ باخْتيارِ المالِكِ ورِضاهُ ، ولهذا مُنِعَ التَّصرُّفُ فيه ، وهذا يَثْبُتُ بغيرِ رِضَى المالِكِ ، ولم يُمْنَعِ التَّصرفُ ، فكان أشْبَهَ بالجَانِى . وعلى الروايةِ الأُخْرَى ، يَكونُ نَماءُ التَّرِكةِ حُكْمُه حُكْمُ التَّرِكةِ ، وما يُحْتاجُ إليه من المُؤْنَةِ منها . وإن تَصرَّفَ الوَرثةُ فى التَّرِكةِ ، بِبَيْعٍ أو هِبَةٍ أو قِسْمَةٍ ، فعلى الرِّوايةِ الأُولَى ، تَصرُّفُهم صَحيحٌ ، فإن قَضَوا الدَّينَ وإلَّا نُقِضَتْ

99/11 و

---

(6) فى ا : « يوفوا » .

(7) فى م : « يمنع » .

(8) فى ا ، م : « أن » .

(9 – 9) فى ا : « قضائه » .

(10) فى ب ، م : « للغرماء » .

(11) فى ا : « الحيوانات » .

(12 – 12) فى ا ، ب : « تكون لا » .

تَصرُّفاتُهم ، كما لو تَصرَّفَ السَّيِّدُ فى العَبدِ الجانِى ولم يَقْضِ دَيْنَ الجِنايةِ . وعلى الرِّوايةِ الأُخرَى ، تَصرُّفاتُهم فاسدةٌ ؛ لأنَّهم تَصرَّفوا فيما لم يَمْلِكوهُ .

فصل : إذا خَلَّفَ ثَلاثَةَ بَنِينَ وأبوَيْنِ ، فادَّعَى البَنونَ أنَّ أباهم وَقَفَ دارَه عليهم فى صِحَّتِه ، وأقاموا بذلك شاهِدًا واحدًا ، حلَفُوا معه ، وصارَتْ وَقْفًا عليهم ، وسقطَ حقُّ الأبوَيْن ، وإن لم يَحْلِفُوا معه ، ولم يَكُنْ على المَيِّتِ دَيْنٌ ولا له وَصِيَّةٌ ، حلَفَ الأبَوان ، وكان نَصِيبُهما طَلْقًا لهما ، ونَصِيبُ البَنِينِ وَقفًا عليهم بإقْرارِهم ؛ لأنَّه يَنْفُذُ بإقْرارِهم . وإن كان على المَيِّتِ دَينٌ ، أو وَصَّى بشَىءٍ ، قُضِىَ دَيْنُه ، ونَفَذَتْ وَصِيَّتُه ، وما بَقِىَ بينَ الوَرثةِ ، فما حصَلَ للبَنِينَ / كان وَقْفًا عليهم بإقْرارِهم . وإن حَلَفَ واحدٌ منهم ، كان ثُلثُ الدَّارِ وَقْفًا عليه ، والباقِى يُقْضَى منه الدَّينُ وما فَضَلَ يَكونُ مِيراثًا ، فما حصَلَ للابْنَيْنِ منه كان وَقْفًا عليهما ، ولا يَرِثُ الحالفُ شيئًا ؛ لأنَّه يَعْترِفُ أنَّه لا يَسْتحِقُّ منها شيئًا سِوَى ما وُقِفَ عليه . وإن حَلَفُوا كلُّهم ، فثَبَتَ الوَقْفُ عليهم ، لم يَخْلُ مِن أن يكونَ الوَقْفُ مُرَتَّبًا على بَطْنٍ ، ثم على بَطْنٍ بعدَ بَطْنٍ أبدًا ، أو مُشْتَرَكًا ، فإن كان مُرَتَّبًا ، فإذا انْقرَضَ الأوْلادُ الثَّلاثةُ ، انْتقلَ الوَقفُ إلى البَطنِ الثانى ، بغيرِ يَمِينٍ ؛ لأنَّه قد ثبَتَ كونُه وَقفًا بالشَّاهِدِ[13] ويَمِينِ الأوْلادِ ، فلم يَحْتَجْ من انْتقَلَ[14] إليه إلى بَيِّنَةٍ ، كما لو ثبَتَ بشاهِدَيْنِ ، وكالمالِ المَوْرُوثِ . وكذلك إذا انْقرضَ الأوْلادُ ، ورَجَعَ إلى المساكِينِ ، لم يَحْتاجُوا فى ثُبوتِه لهم إلى يَمِينٍ ؛ لما ذكَرْناه . وإن انْقرضَ أحدُ الأوْلادِ ، انتقلَ نَصِيبُه منه إلى إخْوتِه ، أو إلى مَن شَرَطَ الواقفُ انتقَالَه[15] إليه ، بغَيْرِ يَمِينٍ ؛ لما ذكَرْنا . فإن امْتنَعَ البَطْنُ الأوَّلُ من اليَمِينِ ، فقد ذكَرْنا أنَّ نَصِيبَهم يكونُ وَقْفًا عليهم بإقْرارِهم ، فإذا انْقرَضُوا ، كان ذلك وَقْفًا على حَسْبِ ما أقَرُّوا به ، فإن كان إقْرارُهم أنَّه وَقْفٌ عليهم ، ثم على أولادِهم ، فقال أولادُهم : نحن نَحْلِفُ مع شاهِدِنا ، لتَكونَ جميعُ الدَّارِ وَقْفًا لنا . فلهم ذلك ؛ لأنَّهم يَنْقُلونَ الوَقْفَ من الواقِفِ ، فلهم إثْباتُه ، كالبَطْنِ الأوَّلِ . فأمَّا إن حلَفَ أحدُ البنينَ ، ونَكَلَ أخَواهُ ، ثم مات الحالِفُ ؛ نَظَرْتَ ، فإن ماتَ بعدَ مَوْتِ إخْوَتِه ، صُرِفَ نصيبُه إلى أولادِه ، وَجْهًا واحدًا .

(١٣) فى الأصل ، ب ، م : « بالشاهدين » .

(١٤) فى الأصل : « ينتقل » .

(١٥) سقط من : ب .

وإن ماتَ فى حياةِ إخوَتِه ، ففيه ثلاثةُ أوْجُهٍ ؛ أحدُها ، يَنصرِفُ إلى إخوته ؛ لأنَّه لا يَثْبُتُ للبطْنِ الثانى شىءٌ مع بَقاءِ أحدٍ من البَطنِ الأوَّلِ . والثانى ، يَنْتقِلُ إلى أولادِه ؛ لأنَّ أخويه ١١/١٠٠و أسْقَطَا حقَّهما بنُكولِهما ، فصارا كالمَعْدُومَيْنِ . والثالث ، يُصْرَفُ إلى أقربِ / عَصَبَةِ الواقِفِ ؛ (١٦) لأنَّه لم يُمْكِنْ صَرْفُه إلى الأخوَيْنِ ، ولا إلى البَطْنِ الثانى ، لما ذكَرْنا ، فيُصْرَفُ إلى أقْربِ عَصَبةِ الواقِفِ(١٦) ، إلى أن يَموتَ الأخوانِ ، ثم يعودُ إلى البَطْنِ الثانى . والأوَّلُ أصحُّ ؛ لأنَّ الأخوَيْنِ لم يُسْقِطا حُقوقَهما ، وإنَّما امْتَنعَا من إقامةِ الحُجَّةِ عليه ، ولذلك لو اعْتَرفَ لهما الأبوانِ ، ثبَتَ الوَقْفُ من غيرِ يَمِينٍ ، وهٰهُنا قد حصَلَ الاعْترافُ من البَطنِ الثانى ، فوجبَ أن يَنْصرِفَ إليهما ؛ لحُصولِ الاتِّفاقِ من الجميعِ على استحقاقِهما له(١٧) . فإن قيل : فإذا كان البَطْنُ الثانى صِغارًا ، فما حصَلَ الاعْترافُ منهم . قُلْنا : قد حصَلَ الاعْترافُ من الحالِفِ الذى ثَبَتَتِ الحُجَّةُ بيَمِينِه ، وبالبَيِّنَةِ التى ثبتَ بها الوَقْفُ ، وبها يَسْتَحِقُّ البطنُ الثانى ، فاكْتُفِىَ بذلك فى انْتِقالِه إلى الأخوَيْنِ ، كما يُكْتَفَى به فى انْتقالِه إلى البطنِ الثانى بعدَ انْقراضِ الأخوَيْنِ ، ويَدُلُّ على صِحَّةِ هذا ، أنَّنا اكْتفَيْنا بالبَيِّنَةِ فى أصْلِ الوَقْفِ ، وفى كَيفيَّتِه ، وصِفَتِه ، وتَرْتِيبه ، فيما عدا هذا المختلَفَ فيه ، فيَجبُ أن يُكْتفَى به فيه . فأمَّا إن كان شَرْطُ الواقِفِ(١٨) أنَّ مَن ماتَ منهم عن ولدٍ ، انْتقَلَ نَصِيبُه إليه ، انْتقَلَ إلى أولادِه ، وَجْهًا واحدًا ؛ لأنَّه(١٩) لا مُنازِعَ لهم فيه . وإن ماتَ عن(٢٠) غيرِ ولدٍ ، انْتقَلَ إلى أخوَيْه(٢١) ، على الوَجْهِ الصَّحِيحِ ، ويُخَرَّجُ فيه الوَجْهانِ الآخرانِ . الحال الثانى ، إذا كانَ الوقفُ مُشْتَرَكًا ؛ وهو أن يَدَّعُوا أنَّ أبَاهم وَقَفَ دارَه على وَلَدِه ، ووَلَدِ ولدِه ما تَناسَلوا ، فقد شَرَّكَ بين البُطونِ ، ففى هذه الحالِ ، إذا حلَفَ أولادُه الثَّلاثةُ مع شاهِدِهم ، ولم يكُنْ أحدٌ من أولادِهم معهم مَوجودًا ، ثبَتَ الوَقفُ على الثَّلاثةِ . وإن كان مِن أوْلادِهم أحدٌ مَوجُودًا ، فهو شَرِيكُهم ، فإن كانَ كبيرًا حلَفَ واسْتحَقَّ ، وإن لم يَحلِفْ كان نَصيبُه مِيراثًا

(١٦ – ١٦) سقط من : ب . نقل نظر .

(١٧) سقط من : ب .

(١٨) فى ب : « الوقف » .

(١٩) فى ب : « لأنهم » . وسقط من : الأصل .

(٢٠) فى الأصل ، ب ، م : « من » .

(٢١) فى الأصل : « إخوته » .

تُقْضَى منه الدُّيونُ ، وتُنْفَذُ الوَصايَا ، وباقِيه للوَرَثةِ ؛ لأنَّه يأْخُذُ الوقفَ / ابتداءً من الواقِفِ بغَيرِ واسِطَةٍ ، فهو كأحَدِ البَنِينَ . وإن كانَ صغيرًا ، أو حدَثَ لأحدِ البَنِينَ ولدٌ يُشارِكُهم فى الوَقْفِ ، أو كان أحدُ البَنِينَ صَغيرًا ، أُوقِفَ[22] نَصِيبُه مِن الوَقفِ عليه ، ولا يُسلَّمُ إلى وَلِيِّه حتى يَبْلُغَ ، فيَحْلِفَ أو يَمْتنِعَ ؛ لأنَّه يَتلقَّى الوقفَ من غيرِ واسِطَةٍ . فإن قيل : فلِمَ لم يَسْتحِقَّ بغيرِ يَمِينٍ ، لكَوْنِ البَنِينَ المُسْتحِقِّينَ مُعْترِفينَ له بذلك ، فيُكْتفَى باعْترافِهم ، كما لو كان فى أيْدِيهم دارٌ فاعْترَفُوا لصَغيرٍ منها بشِرْكٍ ، فإنَّه يُسَلَّمُ إلى وَلِيِّه ؟ قُلْنا : الفرقُ بينَهما أنَّ الدَّارَ التى فى أيْدِيهم لم يَكُنْ لهم فيها مُنازِعٌ ، ولا يُوجَبُ على أحدٍ منهم فيها يَمِينٌ ، وهذه يُنازِعُهم فيها الأبْوَانِ ، وأصْحابُ الدُّيونِ والوَصايا ، وإنَّما يَأْخُذونَها بأيْمانِهم ، فإذا أقَرُّوا بمُشارِكٍ لهم ، فقد اعْترَفُوا بأنَّه كواحِدٍ منهم ، لا يَسْتحِقُّ إلَّا بيَمِينِه ، كما لا يَسْتحِقُّ واحدٌ منهم إلَّا باليَمِينِ . ويُفارِقُ ما إذا كانَ الوقفُ مُرَتَّبًا على بَطْنٍ بعدَ بَطْنٍ ، فإنَّه لا يُشارِكُهم أحدٌ من البَطْنِ الثانى . فإذا بلغَ الصَّغيرُ الموقوفُ نَصِيبُه ، فحلَفَ ، كان له ، وإنِ امْتنَعَ نَظَرْتَ ؛ فإن كانَ[23] مَوجودًا حينَ الدَّعْوَى ، أو قبلَ حَلِفِهم ، كان نَصِيبُه مِيراثًا ، كما لو كان بالِغًا ، فامْتنَعَ من اليَمينِ ، فإذا[24] حدثَ بعدَ أيْمانِهم وثُبوتِ الوقفِ نَماءٌ ، كان له نَصِيبُه أيضًا ؛ لأنَّ الوَقفَ ثبتَ فى جميعِ الدَّارِ بأيْمانِ البَنِينَ ، فلا يَبْطُلُ بامْتِناعِ مَن حدثَ ، إلَّا أنَّه إنْ أقَرَّ أنَّها ليست وَقْفًا ، وكذَّبَ البَنِينَ فى ذلك ، كان نَصِيبُه من الغَلَّةِ مِيراثًا ، حكمُه حُكْمُ[25] نَماءِ المِيراثِ ، وإن لم يُكَذِّبْهم ، فنَصِيبُه وَقْفٌ له . وقال القاضى : إنِ امْتنَعَ من اليَمِينِ ، رُدَّ نَصِيبُه إلى الأوْلادِ الثَّلاثةِ ، ولم يُفرِّقْ بين مَن كان موجودًا حالَ الدَّعوَى والحادِثِ / بعدَها ؛ لأنَّه لا يجوزُ أن يَسْتحِقَّ شيئًا بغيرِ يَمِينِه ، ولا يجوزُ أن يَبْطُلَ الوقفُ الثَّابتُ بأيْمانِهم ، فتعيَّنَ رَدُّ نَصِيبِه إليهم . ولَنا ، أنَّه إن كانَ مَوجودًا حالَ الدَّعْوَى وحَلِفِهم ، فهو شَرِيكُهم حين يَثْبُتُ الوقفُ ، فلم يَجُزْ أن يَثْبُتَ الوَقفُ فى نَصِيبِه بغيرِ يَمِينِه ، كالبالِغِ ، وإن كان حادِثًا بعدَ ثُبوتِ الوَقفِ بأيْمانِهم ، فهم مُقِرُّون له بمالٍ ، ولأنَّهم يُقِرُّون

١١/١٠٠ظ

١١/١٠١و

---

(٢٢) فى ا ، ب ، م : « وقف » .

(٢٣) سقط من : الأصل .

(٢٤) فى ا : « فإن » . وفى ب : « وإن » .

(٢٥) سقط من : ا .

بأنَّهم لا يَسْتحقُّونَ أكثرَ من ثَلاثةِ أرْباعِ الوَقْفِ ، فلا يجوزُ لهم أخْذُ أكثرَ من ذلك . وإن ماتَ الصَّغيرُ قبلَ بُلوغِه ، قامَ وارِثُه مَقامَه ، فيما ذكَرْنا . وإن ماتَ أحدُ البَنِينَ البالِغِينَ قبلَ بُلوغِ الصَّغيرِ ، وُقِفَ أيضًا نَصِيبُه ممَّا كان لعمِّه الميِّتِ ، وكان الحكمُ فيه ، كالحُكْمِ[26] في نَصِيبِه الأصْلِيِّ . وقال القاضي : إن بلغَ فامْتنَعَ من اليَمِينِ ، فالرُّبعُ موقوفٌ إلى حينِ مَوْتِ الثالثِ ، ويُقْسَمُ عليه[27] بين البالِغِينَ ووَرثَةِ الميِّتِ ؛ لأنَّه كان بين الثَّلاثةِ ، ونَصِيبُه [28]من الميِّتِ[28] للبالِغَيْنِ الحَيَّيْنِ خاصَّةً ؛ لأنَّهما مُسْتحِقَّا الوَقْفِ .

١٩١٢ ـ مسألة ؛ قال : (وَمَنِ ادَّعَى دَعْوَى ، وَذَكَرَ أَنَّ بَيِّنَتَهُ بِالْبُعْدِ مِنْهُ ، فَحَلَفَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ ، ثُمَّ أَحْضَرَ الْمُدَّعِي بَيِّنَتَهُ ، حُكِمَ بِهَا ، وَلَمْ تَكُنِ الْيَمِينُ مُزِيلَةً لِلْحَقِّ)

وجملتُه أنَّ المُدَّعِيَ إذا ذكَرَ أنَّ بيِّنَتَه بعَيدةٌ منه ، أو لا يُمْكِنُه إحْضارُها ، [1]أو لا[1] يُرِيدُ إقامَتَها ، فطلبَ اليَمِينَ مِن المُدَّعَى عليه ، أُحْلِفَ له ، فإذا حلَفَ ، ثم أحْضَرَ المُدَّعِي بَيِّنَةً ، حُكِمَ له . وبهذا قال شُرَيْحٌ ، والشَّعْبِيُّ ، ومَالِكٌ ، والثَّوْرِيُّ ، واللَّيْثُ ، والشَّافعيُّ ، وأبو حنيفةَ ، وأبو يوسُفَ ، وإسحاقُ . وحُكِيَ عن ابنِ أبي ليلَى ، وداودَ ، أنَّ بَيِّنَتَه لا تُسْمَعُ ؛ لأنَّ اليَمِينَ حُجَّةُ المُدَّعى عليه ، فلا تُسْمَعُ بعدَها حُجَّةُ المُدَّعِي ، كما لا تُسْمَعُ يَمِينُ المُدَّعَى عليه بعدَ بَيِّنَةِ المُدَّعِي . ولَنا ، قولُ عمرَ ، رضِيَ اللهُ عنه : البَيِّنَةُ / الصَّادِقَةُ ، أحبُّ إليَّ من اليَمِينِ الفاجِرَةِ[2] . وظاهرُ هذه البَيِّنَةِ الصِّدْقُ ، ويَلْزَمُ مِن صِدْقِها فُجورُ اليَمِينِ المتقدِّمةِ ، فتكونُ أوْلَى ، ولأنَّ كلَّ حالةٍ يَجِبُ عليه الحقُّ فيها بإقْرارِه ، يَجِبُ عليه بالْبَيِّنَةِ ، كما قبلَ اليَمِينِ ، وما ذكَراهُ[3] لا يَصِحُّ ؛ لأنَّ البَيِّنَةَ الأصلُ ، واليَمِينَ بَدلٌ عنها .

١١/١٠١ ظ

---

(٢٦) سقط من : الأصل .

(٢٧) سقط من : ا ، م .

(٢٨ – ٢٨) سقط من : ا .

(١ – ١) في ب : « ولا » .

(٢) ذكره وكيع ، عن شريح وليس عن عمر ، في أخبار القضاة ٢/ ٣٤٢ .

(٣) في ب : « ذكرناه » . وفي م : « ذكروه » .

ولهذا لا تُشْرَعُ إلَّا عندَ تَعذُّرِها ، والبَدَلُ يَبْطُلُ بالقُدرةِ على المُبدَلِ ، كبُطْلانِ التَّيمُّمِ بالقُدْرةِ على الماءِ ، ولا يَبْطُلُ الأصْلُ بالقُدرةِ على البدَلِ ، ويَدُلُّ على الفَرْقِ بينهما ، أنَّهما حالَ اجْتماعِهما ، وإمْكانِ سَماعِهما ، تُسْمَعُ البيِّنَةُ ، ويُحْكَمُ بها ، ولا تُسْمَعُ اليَمِينُ ، ولا يُسْأَلُ عنها .

فصل : وإنْ طلَبَ المُدَّعِي حَبْسَ المُدَّعَى عليه ، أو إقامةَ كَفيلٍ به إلى أن تَحضُرَ بَيِّنَتُه البَعيدةُ ، لم يُقْبَلْ منه ، ولم يَكُنْ له مُلازَمةُ خَصْمِه . نَصَّ عليه أحمدُ ؛ لأنَّه لم يَثْبُتْ له قِبَلَه حَقٌّ يُحْبَسُ به ، ولا يُقِيمُ به كَفِيلًا ، ولأنَّ الحَبْسَ عَذابٌ ، فلا يَلْزَمُ مَعصومًا لم يتوجَّهْ عليه حقٌّ ، ولأنَّه لو جازَ ذلك ، لتَمكَّنَ كلُّ ظالمٍ مِن حَبْسِ مَن شاءَ مِن النَّاسِ بغَيرِ حَقٍّ . وإن كانَتْ بيِّنتُه قَريبةً ، فله مُلازَمتُه حتى يُحْضِرَها ؛ لأنَّ ذلك مِن ضَرورةِ إقامَتِها ، فإنَّه لو لم يَتمَكَّنْ مِن مُلازَمتِه ، لَذَهَبَ مِن مَجلسِ الحاكمِ ، ولا تُمْكنُ إقامتُها إلَّا بحَضْرتِه ، ولأنَّه لما تَمكَّنَ مِن إحْضارِه مَجْلِسَ الحاكمِ ليُقِيمَ البَيِّنَةَ عليه ، تَمكَّنَ مِن مُلازَمتِه فيه حتى تَحْضُرَ البَيِّنَةُ . وتُفارِقُ البَيِّنَةَ البَعيدةَ ، أو مَن لا يُمْكِنُ حُضورُها ، فإنَّ إلْزامَه الإقامةَ إلى حينِ حُضورِها يَحْتاجُ إلى حَبْسٍ ، أو ما يَقومُ مَقامَه ، ولا سَبِيلَ إليه .

فصل : ولو أقامَ المُدَّعِي شاهِدًا واحدًا ، ولم يَحْلِفْ معه ، وطلبَ يَمِينَ المُدَّعَى عليه ، / أُحْلِفَ له ، ثم إن[4] أحضَرَ شاهدًا آخَرَ بعدَ ذلك ، كَمَلَتْ بَيِّنتُه ، وقُضِيَ بها ؛ لما ذكَرْنا في التي قبلَها . وإن قال المُدَّعِي : لي بَيِّنةٌ حاضِرةٌ ، وأُرِيدُ إحْلافَ المُدَّعَى عليه ، ثم أُقِيمُ البَيِّنَةَ عليه ، ففيه وَجْهان ؛ أحدُهما ، له ذلك ، ويَسْتحلِفُ خَصْمَه ؛ لأنَّه يَمْلِكُ اسْتِحْلافَه إذا كانت بَيِّنتُه بعيدةً ، فكذلك إذا كانت قَريبةً ؛ ولأنَّه لو قال : لا أُرِيدُ إقامةَ بَيِّنَتِي القَريبةِ . ملَكَ اسْتِحْلافَه ، فكذلك إذا أرادَ إقامتَها . الثاني ، لا يَمْلِكُ اسْتِحْلافَه ؛ لأنَّ في البَيِّنَةِ غُنْيَةً عن اليَمِينِ ، فلم تُشْرَعْ معها ؛ ولأنَّ البَيِّنَةَ أصلٌ ، واليَمِينَ بَدَلٌ ، فلا يُجْمَعُ بين البَدلِ والأصلِ ، كالتَّيمُّمِ مع الماءِ . وفارَقَ البَعيدةَ ، فإنَّها في الحالِ كالمَعْدومَةِ للعَجْزِ عنها ، وكذلك التي لا يريدُ إقامتَها ؛ لأنَّه قد تكونُ عليه مَشقَّةٌ في إحْضارِها ، أو عليه في الحضورِ مَشَقَّةٌ ، فيَسْقُطُ ذلك للمَشقَّةِ ، بخلافِ التي يُريدُ إقامتَها .

١١/١٠٢و

---

(٤) سقط من : ب .

١٩١٣ – مسألة ؛ قال : (وَالْيَمِينُ التى يَبْرَأُ بِهَا الْمَطْلُوبُ ، هِىَ[1] الْيَمِينُ بِاللهِ ، وَإِنْ كَانَ الْحَالِفُ كَافِرًا)

وجملتُه ، أنَّ اليَمِينَ المَشْروعةَ فى الحُقوقِ التى يَبْرَأُ بها المطلوبُ ، هى اليَمِينُ باللهِ تعالى . فى قولِ عامَّةِ أهلِ العلمِ ، إلَّا أنَّ مالكًا أحبَّ أن يحْلِفَ باللهِ الذى لا إلٰهَ إلَّا هو ، وإن اسْتَحْلفَ حاكمٌ باللهِ ، أجزأَ . قال ابنُ المُنْذرِ : هذا أحبُّ إلَىَّ ؛ لأنَّ ابنَ عباسٍ روَى ، أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ اسْتَحْلفَ رجلًا ، فقال له : « قُلْ : وَاللهِ الَّذِى لَا إِلٰهَ إِلَّا هُوَ ، مَا لَهُ عِنْدَكَ شَىْءٌ » . رواه أبو داودَ[2] . وفى حديثِ عُمرَ ، حين حلَف لأُبَىٍّ ، قال[1] : وَاللهِ الذى لا إلٰهَ إلَّا هو ، إنَّ النَّخلَ لَنخْلِى ، وما لِأُبَىٍّ فيها شىءٌ[3] . وقال الشَّافعىُّ : إن كان المُدَّعَى قِصاصًا ، أو عَتاقًا ، أو حَدًّا ، أو مالًا يبْلُغُ نِصابًا غُلِّظَتِ اليَمِينُ ، فيَحْلِفُ باللهِ الذى لا إلٰهَ إلَّا هو ، عالمِ / الغَيْبِ والشَّهادةِ ، الرَّحمنِ الرَّحيمِ ، الذى يَعلمُ مِن السِّرِّ ما يَعْلمُ من العَلانِيَةِ . وقال فى القَسامةِ : عالمِ خائنةِ الأعْيُنِ وما تُخْفِى الصُّدورُ . وهذا اخْتيارُ أبى الخَطَّابِ . وذكرَ القاضى أنَّ هذا فى أيْمانِ القَسامةِ خاصَّةً[4] ، وليس بشرطٍ . ولَنا ، قولُ اللهِ تعالى : ﴿ تَحْبِسُونَهُمَا مِن بَعْدِ ٱلصَّلَوٰةِ فَيُقْسِمَانِ بِٱللَّهِ إِنِ ٱرْتَبْتُمْ لَا نَشْتَرِى بِهِ ثَمَنًا ﴾[5] . وقال تعالى : ﴿ فَيُقْسِمَانِ بِٱللَّهِ لَشَهَٰدَتُنَآ أَحَقُّ مِن شَهَٰدَتِهِمَا ﴾[6] . وقال تعالى فى اللِّعانِ : ﴿ فَشَهَٰدَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَٰدَٰتٍ بِٱللَّهِ إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴾[7] . وقال تعالى : ﴿ وَأَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ ﴾[8] . قال بعضُ أهلِ التَّفسيرِ : مَن أقْسمَ باللهِ ، فقد أقْسَمَ جَهْدَ اليَمِينِ . واسْتَحْلفَ النَّبىُّ ﷺ رُكانَةَ بنَ عبدِ يَزِيدَ فى الطَّلاقِ ، فقال :

١٠٢/١١ ظ

---

(١) سقط من : الأصل .

(٢) فى : باب كيف اليمين ، من كتاب الأقضية . سنن أبى داود ٢/٢٧٩ ، ٢٨٠ .

(٣) تقدم تخريجه ، فى : ١٣/٤٤٢ .

(٤) سقط من : ب .

(٥) سورة المائدة ١٠٦

(٦) سورة المائدة ١٠٧ .

(٧) سورة النور ٦ .

(٨) سورة النور ٥٣ .

« آللهِ مَا أَرَدْتَ إِلَّا وَاحِدَةً »[٩] . وفى حديثِ الحَضْرَمِىِّ والكِنْدِىِّ ، أنَّ النَّبِىَّ ﷺ ، قال : « أَلَكَ بَيِّنَةٌ ؟ » . قال : لا ، ولكن أُحَلِّفُهُ ، واللهِ ما يَعْلَمُ أنَّها أرضِى غَصَبَنِيها . رواه أبو داودَ[١٠] . وقال عثمانُ لابنِ عمرَ : تحْلِفُ باللهِ لقد بِعْتَه وما به داءٌ تَعْلَمُه[١١] . ولأنَّ فى اللهِ[١٢] كفايةً ، فوجبَ أن يُكْتفَى باسْمِه فى اليَمِينِ ، كالمَوْضِعِ الذى سَلَّمُوه . فأمَّا حديثُ ابنِ عباسٍ وعمرَ ، فإنَّه يدُلُّ على جوازِ الاسْتِحْلافِ كذلك ، وما ذكرْناه يدُلُّ على الاكْتفاءِ باسمِ اللهِ وحدَه ، وما ذكرَه الباقون فتَحَكُّمٌ لا نَصَّ فيه ، ولا قِياسَ يَقْتضِيه . إذا ثبتَ هذا ، فإنَّ اليَمِينَ فى حقِّ المُسلمِ والكافرِ جميعًا باللهِ تعالى ، لا يَحْلفُ أحدٌ بغيرِه ؛ لقولِ اللهِ تعالى : ﴿ فَيُقْسِمَانِ بِٱللَّهِ ﴾ . ولقولِ النَّبِىِّ ﷺ : « مَنْ كَانَ حَالِفًا ، فَلْيَحْلِفْ بِآللهِ أَوْ لِيَصْمُتْ »[١٣] .

فصل : وتُشْرَعُ اليَمِينُ فى حقِّ كلِّ مُدَّعًى عليه ، سواءٌ كان مُسلمًا أو كافرًا ، عَدْلًا أو فاسقًا ، امرأةً أو رَجلًا ؛ لقولِ النَّبِىِّ ﷺ : « الْيَمِينُ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ »[١٤] . ورَوَى شَقِيقٌ ، عن الأشْعَثِ بنِ قَيْسٍ ، /قال : كان بينى وبينَ رَجلٍ من اليهودِ أرضٌ ، فَجَحَدَنِى ، فقَدَّمْتُه إلى النَّبِىِّ ﷺ ، فقال لى رسولُ اللهِ ﷺ : « هَلْ لَكَ بَيِّنَةٌ ؟ » . قلتُ : لا . قال لليَهُودِىِّ : « احْلِفْ » . قلتُ : إذًا يَحْلِفُ ، فيَذْهَبُ بمالى . فأنْزَلَ اللهُ عزَّ وجلَّ : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ ٱللَّهِ وَأَيْمَـٰنِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا ﴾[١٥] . إلى آخرِ الآيةِ . رواه البُخارىُّ وأبو داودَ وابنُ ماجه[١٦] . وفى حديثِ الحَضْرَمِىِّ ، قلتُ : إنَّه رجلٌ فاجرٌ ،

١١/١٠٣و

---

(٩) تقدم تخريجه ، فى : ١٠/٣٦٤ .

(١٠) تقدم تخريجه ، فى : صفحة ٣٢

(١١) أخرجه الإمام مالك ، فى : باب العيب فى الرقيق ، من كتاب البيوع . الموطأ ٢/٦١٣ . والبيهقى ، فى : باب بيع البراءة ، من كتاب البيوع . السنن الكبرى ٥/٣٢٨ . وعبد الرزاق ، فى : باب البيع بالبراءة ، من كتاب البيوع . المصنف ٨/١٦٢ ، ١٦٣ .

(١٢) فى ا : « ذلك » .

(١٣) تقدم تخريجه ، فى : ١١/٦

(١٤) تقدم تخريجه ، فى : ٦/٥٨٧

(١٥) سورة آل عمران ٧٧ .

(١٦) أخرجه البخارى ، فى : باب كلام الخصوم بعضهم فى بعض ، من كتاب الخصومات ، وفى : باب سؤال الحاكم=

لا يُبالِى على مَا حلَفَ عليه . قال : « لَيْسَ لَكَ مِنْهُ[17] إِلَّا ذَلِكَ » .

١٩١٤ – مسألة ؛ قال : (إِلَّا أَنَّهُ إِنْ كَانَ يَهُودِيًّا ، قِيلَ لَهُ : قُلْ : وَاللهِ الَّذِى أَنْزَلَ التَّوْرَاةَ عَلَى مُوسَى . وَإِنْ كَانَ نَصْرَانِيًّا ، قِيلَ لَهُ : قُلْ : وَاللهِ الَّذِى أَنْزَلَ الْإِنْجِيلَ عَلَى عِيسَى . وَإِنْ كَانَ لَهُمْ مَوَاضِعُ يُعَظِّمُونَهَا ، وَيَتَوَقَّوْنَ[1] أَنْ يَحْلِفُوا فِيهَا كَاذِبِينَ ، حُلِّفُوا فِيهَا)

ظاهِرُ كلامِ الْخِرَقِىِّ ، رحمه الله ، أنَّ اليَمِينَ لا تُغلَّظُ إلَّا فى حقِّ أهلِ الذِّمَّةِ ، ولا تُغلَّظُ فى حقِّ المسلمينَ . ونحوَ هذا قال أبو بكرٍ . ووَجْهُ تَغْلِيظِها فى حقِّهم ، ما رَوَى أبو هُرَيْرَةَ ، قال : قال رسولُ اللهِ ﷺ – يَعنى لليهودِ[2] – : « نَشَدْتُكُمْ بِاللهِ الَّذِى أُنْزَلَ التَّوْرَاةَ عَلَى مُوسَى ، مَا تَجِدُونَ فِى التَّوْرَاةِ عَلَى مَنْ زَنَى ؟ » . روَاه أبو داودَ[3] . وكذلك قال الْخِرَقِىُّ : تُغَلَّظُ بالمكانِ ، فيُحَلَّفُ فى [4]المواضعِ التى يُعَظِّمُها[4] ، ويَتَوَقَّى الكَذِبَ فيها . ولم يذْكُرِ التَّغْلِيظَ بالزَّمانِ . وقال أبو الخَطَّابِ : إن رأَى التَّغْلِيظَ فى اليَمِينِ فى اللَّفْظِ بالزمانِ والمكانِ ، فلَه ذلك . قال : وقد أوْمأَ إليه أحمدُ ، فى رِوايةِ المَيْمُونِىِّ . وذكَرَ التَّغْلِيظَ فى حقِّ المَجُوسِىِّ ، قال : فيُقَالُ له : قُلْ : واللهِ الذى خلقَنى ورزَقَنِى . وإن كان وَثَنِيًّا / حَلَّفه باللهِ وحدَه . وكذلك إن كان يَعْبُدُ اللهَ ؛ لأنَّه لا يجوزُ أن يُحَلَّفَ بغيرِ اللهِ ؛ لقولِ النَّبِىِّ ﷺ :

١١/١٠٣ ظ

=المدعى : هل لك بينة قبل اليمين ، من كتاب الشهادات . صحيح البخارى ٣/١٥٩ ، ١٦٠ ، ٢٣٢ . وأبو داود ، فى : باب فى من حلف يمينا ليقتطع بها مالا لأحد ، من كتاب النذور والأيمان . سنن أبى داود ٢/١٩٧ . وابن ماجه ، فى : باب البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه ، من كتاب الأحكام . سنن ابن ماجه ٢/٧٧٨ .

كما أخرجه الترمذى ، فى : باب ما جاء فى اليمين الفاجرة يقطع بها مال المسلم ، من أبواب البيوع ، وفى : باب سورة آل عمران ، من أبواب التفسير . عارضة الأحوذى ٥/٢٧١ ، ١١/١٢٢ ، ١٢٣ . والإمام أحمد ، فى : المسند ١/٣٧٩ ، ٤٢٦ .

(١٧) سقط من : الأصل ، ا .

(١) فى الأصل : « ويتقون » .

(٢) فى ب : « اليهود » .

(٣) فى : باب رجم اليهوديين ، من كتاب الحدود . سنن أبى داود ٢/٤٦٥ ، ٤٦٦ .

وتقدم تخريجه ، عن ابن عمر ، فى : ١٢/٣٦٤ .

(٤ – ٤) فى الأصل : « الموضع التى يعلمها » . وفى ا : « المكان التى يعظمها » .

« مَنْ كَانَ حَالِفًا ، فَلْيَحْلِفْ باللهِ ، أَوْ لِيَصْمُتْ »[٥] . ولأنَّ هذا [٦] إن لم يكُنْ [٦] يَعْتَدُّ هذه يمِينًا ، فإنَّه يَزْدادُ بها إثْمًا وعُقوبةً ، وربَّما عُجِّلَتْ عُقوبتُه ، فيتَّعِظُ بذلك ، ويَعْتَبِرُ به غيرُه . وهذا كلُّه ليس بَشْرطٍ فى اليَمِينِ ، وإنَّما للحاكمِ فِعْلُه إذا رأى . وممَّنْ قال : يَسْتَحْلِفُ أهلَ الكِتابِ باللهِ وحْدَه . مَسْرُوقٌ ، وأبو عُبَيْدَةَ بنُ عبدِ اللهِ[٧] ، وعَطاءٌ ، وشُرَيْحٌ ، والحسنُ ، وإبراهيمُ بنُ كعبِ بنُ سُورٍ ، ومالكٌ ، والثَّوريُّ ، وأبو عُبَيْدٍ . وممَّن قال : لا يُشْرَعُ التَّغْليظُ بالزمانِ والمكانِ فى حقِّ مُسْلِمٍ . أبو حنيفةَ وصاحِبَاه . وقال مالكٌ ، والشافعيُّ : تُغَلَّظُ . ثم اختلَفا ؛ فقال مالكٌ : يُحَلَّفُ فى المدينةِ على مِنْبَرِ رسولِ اللهِ ﷺ ، ويُحلَّفُ قائمًا ، ولا يُحَلَّفُ قائمًا إلَّا على مِنْبَرِ رسولِ اللهِ ﷺ ، ويُسْتَحْلَفون فى غيرِ المدينةِ فى مساجِدِ الجماعاتِ ، ولا يُحلَّفُ عندَ المِنْبرِ إلَّا على ما يُقْطَعُ فيه السارقُ فصاعدًا ، وهو ثلاثةُ دراهمَ . وقال الشافعيُّ : يُسْتَحْلَفُ المسلمُ بين الرُّكْنِ والمَقامِ بمكَّةَ ، وفى المدينةِ عندَ مِنْبَرِ رسولِ اللهِ ﷺ ، وفى سائرِ البُلْدانِ فى الجوامعِ عند المِنْبَرِ ، وعندَ الصَّخْرةِ فى بيتِ المَقْدسِ ، وتُغلَّظُ فى الزمانِ فى الاسْتِحْلافِ بعدَ العَصْرِ ، ولا تُغلَّظُ فى المالِ إلَّا فى نِصابٍ فصاعِدًا ، وتُغلَّظُ فى الطَّلاقِ والعَتاقِ والحَدِّ والقِصاصِ . وهذا اختيارُ أبى الخَطَّابِ . وقال ابنُ جَرِيرٍ : تُغلَّظُ فى القليلِ والكثيرِ . واحْتجُّوا بقولِ اللهِ تعالى : ﴿ تَحْبِسُونَهُمَا مِنْ بَعْدِ ٱلصَّلَوٰةِ فَيُقْسِمَانِ بِٱللَّهِ ﴾[٨] . قيل : أرادَ بعدَ العَصْرِ . ورُوِىَ عن النَّبىِّ ﷺ ، أنَّه قال : « مَنْ حَلَفَ عَلَى مِنْبَرِى هَذَا / بِيَمِينٍ آثِمَةٍ ، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ »[٩] . فثَبتَ أنَّه يَتعلَّقُ بذلك تأكيدُ اليَمِينِ . ورَوَى مالكٌ ، قال : اختصمَ زيدُ بنُ

١١/١٠٤و

---

(٥) تقدم تخريجه ، فى : ١١/٦ .

(٦ – ٦) سقط من : ب .

(٧) أبو عبيدة عامر بن عبد الله بن مسعود الهذلى الكوفى ، ويقال : اسمه كنيته ، تابعى ، ثقة ، فقد ليلة دجيل ، وكانت سنة إحدى وثمانين . وقيل : سنة اثنتين وثمانين . تهذيب التهذيب ٥/٧٥ ، ٧٦ .

(٨) سورة المائدة ١٠٦ .

(٩) أخرجه أبو داود ، فى : باب ما جاء فى تعظيم اليمين عند منبر النبى ﷺ ، من كتاب الأيمان . سنن أبى داود ٢/١٩٨ . وابن ماجه ، فى : باب اليمين عند مقاطع الحقوق ، من كتاب الأحكام . سنن ابن ماجه ٢/٧٧٩ . والإمام مالك ، فى : باب ما جاء فى الحنث على منبر النبى ﷺ ، من كتاب الأقضية . الموطأ ٢/٧٢٧ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢/٣٢٩ ، ٥١٨ .

ثابتٍ وابنُ مُطِيعٍ، في دارٍ كانت بينهما، إلى مَرْوانَ بنِ الحكمِ، فقال زيدٌ: أحْلِفُ له مكاني. فقال مروانُ: لا واللهِ، إلَّا عندَ مَقاطعِ الحُقوقِ. قال: فجعلَ زيدٌ يَحْلِفُ أنَّ حَقَّه لَحَقٌّ، ويأبَى أن يَحْلِفَ عندَ المِنْبَرِ، فجعلَ مَرْوانُ يَعْجَبُ[10]. ولَنا، قولُ اللهِ تعالى: ﴿ فَـَٔاخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْأَوْلَيَـٰنِ فَيُقْسِمَانِ بِٱللَّهِ لَشَهَـٰدَتُنَآ أَحَقُّ مِن شَهَـٰدَتِهِمَا ﴾[11]. ولم يَذكرْ مَكانًا ولا زَمَنًا، ولا زِيادةً في اللَّفظِ. واسْتَحْلَفَ النبيُّ ﷺ رُكانَةَ في الطَّلاقِ، فقالَ: « آللهِ مَا أَرَدْتَ إِلَّا وَاحِدَةً؟ ». قال: آللهِ ما أرَدْتُ إلَّا واحدةً[12]. ولم يُغَلِّظْ يَمِينَه بزمَنٍ، ولا مَكانٍ، ولا زيادةِ لفظ، وسائرِ ما ذكَرْنا في التي قبلَها. وحلَفَ عمرُ لِأُبَيٍّ حينَ تحاكَما إلى زيدٍ في مَكانِه، وكانا في بيتِ زيدٍ[13]. وقال عثمانُ لابنِ عمرَ: تَحْلِفُ باللهِ لقد بِعْتَه وما به داءٌ تَعْلَمُه[14]؟ وفيما ذكروه[15] تَقْييدٌ لمُطلَقِ هذه النُّصوصِ، ومُخالَفةُ الإجْماعِ. فإنَّ ما ذكَرْنا عن الخَليفتَيْن عمرَ وعثمانَ، مع مَن حضرَهما، لم يُنكَرْ، وهو في[16] مَحلِّ الشُّهرةِ، فكان إجماعًا. وقولُه تعالى: ﴿ تَحْبِسُونَهُمَا مِنۢ بَعْدِ ٱلصَّلَوٰةِ ﴾. إنَّما[17] كانَ في حقِّ أهلِ الكتابِ في الوَصِيَّةِ في السَّفَرِ، وهي قَضِيَّةٌ خُولِفَ فيها القِياسُ في مَواضِعَ؛ منها قبولُ شَهادةِ أهلِ الكتابِ على المسلمين، ومنها اسْتِحْلافُ الشَّاهِدَين، ومنها اسْتِحْلافُ خُصومِهما عندَ العُثورِ على اسْتحقاقِهما الإثْمَ، وهم لا يعملون[18] بها أصلًا، فكيف يَحتجُّون بها؟ ولما ذكرَ أيْمانَ

---

(10) أورده الإمام مالك، في: باب جامع ما جاء في اليمين على المنبر، من كتاب الأقضية. الموطأ 2/728.
وانظر ما أورده البخاري، في: باب يحلف المدعى عليه حيثما وجبت عليه اليمين، من كتاب الشهادات. صحيح البخاري 3/234.

(11) سورة المائدة 107

(12) تقدم تخريجه، في: 10/364.

(13) تقدم تخريجه، في: 13/442.

(14) سقط من: م. وتقدم تخريجه، في: صفحة 223.

(15) في الأصل: « ذكره ».

(16) سقط من: ب.

(17) في الأصل، ا، م: « وإنما ».

(18) في النسخ: « يعلمون ».

المسلمين أطْلَقَ اليَمِينَ ، ولم يُقيِّدها . والاحْتِجاجُ بهذا[19] أوْلَى مِن المصير إلى ما خُولِفَ فيه القِياسُ[20] وتُرِكَ العملُ به . وأمَّا حديثُهم ، /فليس فيه دليلٌ على مَشْروعِيَّةِ اليَمِينِ عند المِنْبرِ ، إنَّما فيه تَغليظُ الإثْمِ[21] على الحالِفِ عندَه ، ولا يَلْزَمُ من هذا الاسْتِحْلافُ عندَه . ١١/١٠٤ظ

وأمَّا قِصَّةُ مَرْوانَ ، فمِن العجبِ احْتِجاجُهم بها ، وذَهابُهم إلى قولِ مَرْوانَ فى قَضِيَّةٍ خالَفَه زيدٌ فيها ، وقولُ زيدٍ ، فَقِيهِ الصَّحابةِ وقاضِيهم وأفْرَضِهم ، أحقُّ أن يُحتَجَّ به مِن قَولِ مَرْوانَ ؛ فإنَّ قولَ مَرْوانَ لو انْفَردَ ، ما جازَ الاحْتِجاجُ به ، فكيف يجوزُ الاحْتِجاجُ به على مُخالفةِ إجماعِ الصَّحابةِ ، وقولِ أئمَّتِهم وفُقهائِهم[22] ، ومُخالَفته فعلَ النَّبىِّ ﷺ ، وإطلاقَ كتابِ اللهِ تعالى ؟ وهذا ما لا يجوزُ . وإنَّما ذكرَ الْخِرَقِىُّ التَّغْليظَ بالمكانِ واللَّفظِ فى حقِّ الذِّمِّىِّ ، لِاسْتِحْلافِ النَّبىِّ ﷺ اليهودَ ، بقولِه : « نَشَدْتُكُمْ بِاللهِ الَّذِى أَنْزَلَ التَّوْرَاةَ عَلَى مُوسَى » . ولقولِ اللهِ تعالى فى حقِّ الكِتابيَّيْن : ﴿ تَحْبِسُونَهُمَا مِن بَعْدِ ٱلصَّلَوٰةِ ﴾ . ولأنَّه رُوِىَ عن كعبِ بن سُورٍ ، فى نَصْرانِىٍّ قال : اذهبوا به إلى المَذْبَحِ ، واجْعَلُوا الإنْجِيلَ فى حِجْرِه ، والتَّوراةَ على رَأسِه . وقال الشَّعْبِىُّ فى نَصْرانِىٍّ : اذْهَبْ به إلى البِيعَةِ ، فاسْتَحلِفْه بما يُسْتَحْلَفُ به مِثْلُه . وقال ابنُ المُنْذِرِ : لا أعلمُ حُجَّةً تُوجِبُ أنْ يُسْتَحْلَفَ فى مكانٍ بعَيْنِه ، ولا بيَمِينٍ غيرِ[23] الذى يُسْتَحْلَفُ[23] بها المسلمون . وعلى كلِّ حالٍ ، فلا خلافَ بين أهلِ العلمِ ، فى أنَّ التَّغْليظَ بالزمانِ والمكانِ والألْفاظِ غيرُ واجبٍ ، إلَّا أنَّ ابنَ الصَّبَّاغِ ذكرَ أنَّ فى وُجوبِ التَّغْليظِ بالمكانِ قَوْلَيْنِ للشَّافعىِّ . وخالَفَه ابنُ القَاصِّ ، فقال : لا خلافَ بين أهلِ العلمِ ، فى أنَّ القاضىَ حيثُ اسْتَحْلَفَ المُدَّعَى عليه فى عمَلِه وبلدِ قَضائِه[24] ، جازَ ، وإنَّما التَّغْليظُ بالمكانِ فيه اخْتِيارٌ . فيكونُ التَّغْليظُ عندَ مَن رآه اخْتيارًا واسْتِحْسانًا .

فصل : قال ابنُ المُنْذِرِ : لم نَجِدْ أحدًا يُوجِبُ اليَمِينَ بالمُصْحَفِ . وقال الشافعىُّ : رأيتُهم يُؤكِّدون بالمُصْحَفِ ، ورأيت ابنَ مَازِنٍ ، وهو /قاضٍ بصنعاءَ ، يُغلِّظُ اليَمِينَ ١١/١٠٥و

---

(١٩) فى ب : « بها » .

(٢٠) فى ب : « بالقياس » .

(٢١) فى م : « اليمين » .

(٢٢) سقط من : الأصل .

(٢٣–٢٣) فى ا : « المستحلف » .

(٢٤) فى الأصل : « قضاياه » .

بالمُصْحَفِ . قال أصحابُه : فيُغَلَّظُ عليه بإحْضارِ المُصْحَفِ ؛ لأنَّه يَشْتمِلُ على كلامِ اللهِ تعالى وأسْمائِه . وهذا زيادةٌ على ما أمرَ به رسولُ اللهِ ﷺ في اليمينِ ، وفَعَله[25] الخلفاءُ الرَّاشِدون[26] وقُضاتُهم ، مِن غيرِ دليلٍ ولا حُجَّةٍ يُسْتَنَدُ إليها ، ولا يُتْرَكُ فِعْلُ رسولِ اللهِ ﷺ وأصحابِه[26] لِفعلِ ابنِ مازِنٍ ولا غيرِه .

١٩١٥ – مسألة ؛ قال : (وَيَحْلِفُ الرَّجُلُ فِيمَا عَلَيْهِ عَلَى الْبَتِّ . وَيَحْلِفُ الْوَارِثُ[1] عَلَى دَيْنِ الْمَيِّتِ عَلَى الْعِلْمِ)

معنى البتِّ : القطعُ . أي يَحْلِفُ باللهِ مالَه عليَّ شيءٌ . وجملةُ الأمرِ أنَّ الأيْمانَ كلَّها على البَتِّ والقَطْعِ ، إلَّا على نَفْيِ فعلِ الغيرِ ، فإنَّها على نَفْيِ العِلْمِ . وبهذا قال أبو حنيفةَ ، ومالكٌ ، والشَّافعيُّ . وقال الشَّعبيُّ ، والنَّخَعِيُّ : كلُّها على العلمِ . وذكرَه ابنُ أبي موسى روايةً عن أحمدَ . وذكرَ أحمدُ حديثَ الشَّيْبانيِّ ، عن القاسمِ بنِ عبدِ الرحمنِ ، عن النَّبيِّ ﷺ : « لَا تَضْطَرُّوا النَّاسَ فِي أَيْمَانِهِم أَنْ يَحْلِفوا عَلَى مَا لَا يَعْلَمُونَ »[2] . ولأنَّه لا يُكَلَّفُ ما لا عِلْمَ له به . وقال ابنُ أبي ليلَى : كلُّها على البَتِّ ، كما يَحْلِفُ على فِعْلِ نَفْسِه . ولَنا ، حديثُ ابنِ عباسٍ ، أنَّ النَّبيَّ ﷺ استحلَفَ رَجلًا فقالَ له : « قُلْ : وَاللهِ الَّذِي لَا إِلٰهَ إِلَّا هُوَ ، مَا لَهُ عَلَيْكَ حَقٌّ »[3] . ورَوَى[4] الأشْعَثُ بنُ قَيْسٍ ، أنَّ رجلًا مِن كِنْدَةَ ، ورجلًا من حضْرَمَوْتَ ، اخْتَصما إلى النَّبيِّ ﷺ ، في أرْضٍ من اليَمنِ ، فقال الحَضْرَمِيُّ : يا رسولَ اللهِ ، إنَّ أرْضِي اغْتصَبَنِيها أبو هذا ، وهي في يدِه . فقال : « هَلْ لَكَ بَيِّنَةٌ ؟ » . قال : لا ، ولكن ، أُحَلِّفُه واللهِ ما يَعْلَمُ أنَّها أرْضِي اغْتَصَبَنِيها[5] أبوه . فتهيَّأ الكِنْدِيُّ لليَمينِ . رواه أبو داود[6] . ولم يُنْكِرْ ذلك النَّبيُّ ﷺ . وما ذكَرُوه لا يَصِحُّ ؛ لأنَّه يُمْكِنُه[7] الإحاطةُ بفعْلِ

---

(٢٥) أي : وعلى ما فعله الخلفاء .

(٢٦) سقط من : الأصل .

(١) في الأصل : « للوارث » .

(٢) أخرجه عبد الرزاق ، في : باب اليمين بما يصدقك صاحبك ... ، من كتاب الأيمان والنذور . المصنف ٨/٤٩٤ .

(٣) تقدم تخريجه ، في : صفحة ٢٢٢ .

(٤) سقط من : ا .

(٥) في الأصل ، ا : « اغتصبها » .

(٦) تقدم تخريجه ، في : صفحة ٣٢ .

(٧) في ا : « عليه » .

نفسِه ، ولا يُمْكنُه ذلك فى فِعْلِ غيرِه ، فافْتَرَقا فى اليَمِينِ ، كما افْتَرقَتِ الشَّهادةُ ، فإنَّها /تكونُ بالقَطْعِ فيما يُمْكنُ القَطْعُ فيه من العُقودِ ، وعلى الظَّنِّ فيما لا يُمْكِنُ فيه القَطْعُ من الأمْلاكِ والأنْسابِ ، وعلى نَفْيِ العلمِ فيما لا تُمْكِنُ الإحاطةُ بانْتِفائِه ، كالشَّهادةِ على أنَّه لا وارثَ له غيرُ فُلانٍ وفُلانٍ . وحديثُ القاسمِ بنِ عبدِ الرحمنِ ، مَحْمُولٌ على اليَمِينِ على نَفْيِ فعلِ الغيرِ . إذا ثبَتَ هذا ، فإنَّه يَحْلِفُ فيما عليه على البَتِّ ، نَفْيًا كان أو إثْباتًا . وأمَّا ما يتعلَّقُ بفعلِ غيرِه ، فإن كان إثْباتًا ، [8]مثلَ أن يَدَّعِيَ أنَّه أقَرَّ أو باعَ ، ويُقِيمَ شاهِدًا بذلك ، فإنَّه يَحْلِفُ مع شاهِدِه على البَتِّ والقَطْعِ . وإن كان على نَفْيِ العلمِ[8] ، مثلَ أن يَدَّعِيَ عليه دَيْنٌ أو غَصْبٌ أو جِنايةٌ أو خِيانةٌ[9] ، فإنَّه يَحْلِفُ على نَفْيِ العلمِ ، لا غيرُ . وإن حلَفَ عليه على البَتِّ كَفاهُ ، وكان التَّقْديرُ فيه العلمَ ، كما فى الشَّاهِدِ إذا شهِدَ بعَدَدِ الوَرثةِ ، وقال : ليس له وارثٌ غيرَهم . سُمِعَ ذلك ، وكان التَّقْديرُ فيه عِلْمَه . ولو ادُّعِيَ عليه أنَّ عبدَه جنَى أو اسْتدانَ ، فأنْكرَ ذلك ، فيَمِينُه على نَفْيِ العلمِ ؛ لأنَّها يَمينٌ على نَفْيِ فعلِ الغَيرِ ، فأشْبَهتْ يَمِينَ الوارثِ على نَفْيِ المَوروثِ .

فصل : قال ابنُ أبى موسى : اخْتلفَ قولُ أحمدَ ، فى مَن باعَ سِلعةً ، فظَهرَ المُشْترِى على عَيْبٍ بها ، وأنْكرَه البائعُ ، هل اليَمِينُ على البَتاتِ أو على عِلْمِه ؟ على رِوايتَيْنِ . ولو أبَقَ عَبْدُ المُشْترِى ، فادَّعَى على البائعِ أنَّه أبَقَ عندَه ، فأنْكرَ ، هل يَلْزَمُه أن يحْلِفَ أنَّه لم يَأْبِقْ قَطُّ ، أو على نَفْيِ عِلْمِه ؟ على رِوَايتَيْنِ ، إلَّا أنْ يكون ولدَه ، [10]فيَلْزَمُه أن يَحْلِفَ[10] أنَّه لم يَأْبِقْ قَطُّ . ووجهُ كَونِ اليَمِينِ على[11] عِلْمِه ، أنَّها على نَفْيِ فعلِ الغيرِ ، فأشْبَهَ ما لو ادَّعى عليه أنَّ عبدَه جنَى . ووَجْهُ الأُخْرَى ، أنَّه إذا[12] ادَّعى عليه أنَّه باعَه مَعِيبًا ، يَسْتَحِقُّ به ردَّه عليه ، فلَزِمَتْه اليَمِينُ على البَتِّ ، كما لو كان إثْباتًا .

فصل : ومَن توجَّهتْ عليه يَمِينٌ هو فيها صادقٌ ، أو توجَّهتْ له ، أُبِيحَ له الحَلِفُ ،

(8-8) سقط من : الأصل ، ا .

(9) سقط من : ب ، م .

(10-10) فى م : « فيحلف » .

(11) سقط من : الأصل .

(12) سقط من : الأصل ، ا .

١٠٦/١١و ولا شيءَ / عليه مِن إثْمٍ ولا غيرِه ؛ لأنَّ اللهَ تعالى شرَعَ اليَمِينَ ، ولا يَشْرَعُ مُحَرَّمًا . وقد أمرَ اللهُ تعالى نَبِيَّه ، عليه السلامُ ، أن يُقْسِمَ على الحقِّ ، فى ثلاثةِ مَواضِعَ مِن كتابِه . وحلفَ عمرُ لأُبَىٍّ على نَخيلٍ ، ثم وَهَبَه له ، وقال : خِفْتُ إن لم أحْلِفْ أن يَمْتنِعَ الناسُ من الحَلِفِ على حُقوقِهم ، فتَصيرَ سُنَّةً[١٣] . قال حَنْبَلٌ : بُلِىَ أبو عبدِ اللهِ بنحوِ هذا ، جاءَ إليه ابنُ عمِّه ، فقال : لى قِبَلَكَ حقٌّ من ميراثِ أبى ، وأُطالِبُكَ بالقاضى ، وأُحَلِّفُكَ . فقيل لأبى عبدِ اللهِ : ما تَرَى ؟ قال : أحْلِفُ له ، إذا لم يكُنْ له قِبَلِى حَقٌّ ، وأنا غيرُ شاكٍّ فى ذلك ، حَلَفْتُ له ، وكيفَ لا أحْلِفُ ، وعمرُ[١٤] قد حلَفَ ، وأنا مَن أنا ؟ وعزمَ أبو عبدِ اللهِ على اليَمِينِ ، فكَفاه اللهُ ذلك ، ورجَعَ الغلامُ عن تلك المُطالَبةِ . واختُلِفَ فى الأَوْلَى ، فقالَ قومٌ : الحَلِفُ أوْلَى من افْتداءِ يَمِينِه ؛ لأنَّ عمرَ حَلَفَ ؛ ولأنَّ فى الحَلِفِ فائدتَيْنِ ؛ إحداهما ، حِفْظُ مالِه عن الضَّياعِ ، وقد نَهَى النَّبِىُّ ﷺ عن إضاعتِه[١٥] . والثانية ، تخْليصُ أخيه الظَّالِمِ مِن ظُلْمِه ، وأكلِ المالِ بغيرِ حَقِّه ، وهذا من نَصيحتِه ونُصْرَتِه بكَفِّه عن ظُلْمِه[١٦] ، وقد أشارَ النَّبِىُّ ﷺ على رجلٍ أن يَحْلِفَ ويأْخُذَ حقَّه[١٧] . وقال أصْحابُنا : الأفْضَلُ افْتداءُ يَمِينِه ؛ فإنَّ عثمانَ افْتدَى يَمِينَه ، وقال : خِفْتُ أن تُصادِفَ قَدَرًا ، فيقالُ : حلَفَ فعُوقِبَ ، أو هذا شُؤْمُ يَمِينِه[١٨] . وروَى الخَلَّالُ ، بإسنادِه ، أنَّ حُذَيفةَ عرَفَ جَمَلًا سُرِقَ له ، فخاصَمَ فيه إلى قاضِى المُسلمين ، فصارَتِ اليَمِينُ على حُذَيْفةَ ، فقال : لك عَشرةُ دَراهمَ . فأَبَى ، فقال[١٩] لك عِشرون ، فأَبَى ، فقال :[١٩] لك ثَلاثون . فأَبَى ، فقال : لك أرْبَعونَ . فأَبَى ، فقال حُذَيفةُ : أَتُرانِى أَتْرُكُ جَمَلِى ؟ فحلَفَ باللهِ أنَّه له ما باعَ ولا وَهَبَ[٢٠] . ولأنَّ فى اليَمِينِ عندَ الحاكِمِ تَبذُّلًا ، ولا يَأْمَنُ أن يُصادِفَ قَدَرًا ، فيُنْسَبَ إلى

---

(١٣) تقدم تخريجه ، فى : ٢٤٢/١٣ .

(١٤) فى النسخ : « وابن عمر » . وابن عمر لم يحلف كما جاء فى صفحة ٢٣٤ الآتية .

(١٥) تقدم تخريجه ، فى : ٥١٦/٦ .

(١٦) فى الأصل : « الظلم » .

(١٧) انظر فى صفحة ٢٣٤ الآتية الحديث الذى أخرجه الدارقطنى ، أن رسول الله ﷺ ردَّ اليمين على طالب الحق .

(١٨) انظر ما تقدم فى : ٤٤٢/١٣ .

(١٩ - ١٩) سقط من : الأصل ، ا .

(٢٠) أخرجه الدارقطنى ، فى : كتاب الأقضية والأحكام وغير ذلك . سنن الدارقطنى ٢٤٢/٤ . والبيهقى ، فى : باب=

١٠٦/١١ظ الكَذِبِ ، وأنَّه عُوقِبَ بحَلِفِه كاذبًا ، وفى ذَهابِ مالِه له[٢١] أجْرٌ ، / وليس هذا تَضْيِيعًا للمالِ ، فإنَّ أخاه المُسلمَ يَنْتَفِعُ به فى الدُّنيا ويَغرَمُه له فى الآخِرَةِ . وأمَّا عمرُ ، فإنَّه خافَ الاسْتِنانَ به ، وتَرْكَ الناسِ الحَلِفَ على حُقوقِهم ، فيدُلُّ على أنَّه لولا ذلك ، لَما حَلَفَ ، وهذا أوْلَى . واللهُ تعالى أعلمُ .

فصل : فأمَّا الحلِفُ الكاذبُ ليَقتَطِعَ به مالَ أخيه ، ففيه إثمٌ كَبيرٌ . وقد قيلَ : إنه مِن الكبائرِ ؛ لأنَّ اللهَ تعالى وعدَ عليه العذابَ الأليمَ ، فقال سبحانه : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ ٱللَّهِ وَأَيْمَـٰنِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُو۟لَـٰٓئِكَ لَا خَلَـٰقَ لَهُمْ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ وَلَا يَنظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾[٢٢] . قال الأشْعَثُ بنُ قَيْسٍ : [فِيَّ][٢٣] نزلَتْ هذه الآيةُ ، كان لى بئرٌ فى أرضِ ابنِ عمٍّ لى ، فأتيتُ رسولَ اللهِ ﷺ ، فقال : « بَيِّنَتُكَ ، أَوْ يَمِينُهُ » . قلتُ : إذًا يَحْلِفُ عليها . فقال رسولُ اللهِ ﷺ : « مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ ، هُوَ فيها فاجِرٌ ، لِيَقْتَطِعَ بِهَا مَالَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ ، لَقِيَ ٱللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضْبَانُ » . أخْرَجه البُخاريُّ[٢٤] . وروَى ابنُ مَسعودٍ قال : قال رسولُ اللهِ ﷺ : « مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينِ صَبْرٍ[٢٥] ، يَقْتَطِعُ بِهَا مَالَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ ، هُوَ فِيهَا فَاجِرٌ ، لَقِيَ ٱللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضْبَانُ » . متَّفقٌ عليه[٢٦] . وقال النَّبيُّ ﷺ ، فى حديثِ الكِنْدِيِّ : « لَئِنْ حَلَفَ عَلَى مَالِهِ لِيَأْكُلَهُ

= ما جاء فى الاقتداء عن اليمين ... ، من كتاب الشهادات . السنن الكبرى ١٠/١٧٩ . وابن أبى شيبة ، فى : باب فى الرجل يدعى الشىء فيقيم عليه البينة فيستحلف أنه لم يبع ، من كتاب البيوع والأقضية . المصنف ٦/١٥٥ .

(٢١) سقط من : ا .

(٢٢) سورة آل عمران ٧٧ .

(٢٣) تكملة من مصادر التخريج .

(٢٤) فى : باب : ﴿ إن الذين يشترون بعهد الله ... ﴾ . فى تفسير سورة آل عمران ، من كتاب التفسير ، وفى : باب قول الله تعالى : ﴿ إن الذين يشترون ... ﴾ . من كتاب الأيمان والنذور . صحيح البخارى ٦/٤٢ ، ٤٣ ، ٨/١٧١ ، ١٧٢ . وأخرجه أيضا ، فى : باب حدثنا عثمان بن أبى شيبة ، من كتاب الشهادات . صحيح البخارى ٣/٢٣٣ . وفيه : « رجل » مكان : « ابن عم لى » . و « شىء » مكان : « بئر » . وفى : باب الحكم فى البئر ونحوها ، من كتاب الأحكام . صحيح البخارى ٩/٩٠ . وفيه : « رجل » مكان : « ابن عم لى » .

كما أخرجه الإمام أحمد ، فى : المسند ٥/٢١٢

(٢٥) يمين صبر ، أو يمينِ صبرٍ . الصبر : الحبس . والمراد إلزام الحاكم بها .

(٢٦) تقدم تخريجه ، فى : ١٣/٤٤٤ .

ظُلْمًا ، لَيَلْقَيَنَّ ٱللَّهَ وَهُوَ عَنْهُ مُعْرِضٌ »[٢٧] . وهو حديثٌ حسنٌ صحيحٌ . وقد رُوِىَ فى حديثٍ : أَنَّ يَمِينَ الغَمُوسِ تَذَرُ الدِّيارَ بَلاقِعَ[٢٨] . ويُستحَبُّ للحاكمِ أن يُخوِّفَ المُدَّعَى عليه من اليَمِينِ الفاجِرَةِ ، ويَقْرأَ عليه الآيَةَ والأخْبارَ .

فصل : ومَنِ ادُّعِىَ عليه دَيْنٌ وهو مُعْسِرٌ به ، لم يَحِلَّ له أن يَحْلِفَ أنَّه لا حَقَّ له علىَّ . وبهذا قالَ المُزَنِىُّ . وقال أبو ثَوْرٍ : له ذلك ؛ لأنَّ اللهَ تعالى قال : ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ ﴾[٢٩] . ولأنَّه لا يَسْتحِقُّ مُطالبتَه به فى الحالِ ، ولا يَجبُ عليه / أداؤُه إليه . ولَنا ، أنَّ الدَّينَ فى ذِمَّتِه ، وهو حقٌّ له عليه ، ولو لم يَكُنْ عليه حقٌّ ، لم يَجِبْ إنْظارُه به .

١١/١٠٧و

فصل : ويَمينُ الحالِفِ على حَسَبِ جَوابِه ، فإذا ادَّعَى عليه أنَّه غصَبَه ، أو اسْتَودَعَه وَديعةً ، أو اقترضَ منه ، نَظَرْنا فى جوابِ المُدَّعَى عليه ؛ فإنْ قالَ : ما غصَبْتُكَ ، ولا استودَعْتَنى ، ولا أقرضْتَنى . كُلِّفَ أن يَحْلِفَ على ذلك . فإن قال : مالَكَ علىَّ حقٌّ ، أو لا تَستحِقُّ علىَّ شيئًا ، أو لا تَستحِقُّ علىَّ ما ادَّعَيْتَه ، ولا شيئًا منه . كان جَوابًا صحيحًا . ولا يُكلَّفُ الجوابَ عن الغَصْبِ والوَديعةِ والقَرْضِ ؛ لأنَّه يجوزُ أن يكونَ غصَبَ منه ثم رَدَّه عليه ، فلو[٣٠] جَحَدَ ذلك كان كاذبًا ، وإن أقَرَّ به ، ثم ادَّعَى الرَّدَّ ، لم يُقبَلْ منه ، فإذا طُلِبَ منه اليَمينُ ، حَلَفَ على حَسَبِ ما أجابَ . ولو ادَّعَى أنِّى ابْتَعْتُ منكَ الدارَ التى فى يَدِك ، فأنْكَرَه ، وطلبَ يَمِينَه ، نظرْنا فى جوابِه ؛ فإن أجابَ بأنَّكَ لا تَستحِقُّها . حلَفَ على ذلك ، ولم يَلْزَمْه أن يحْلِفَ أنَّه ما ابْتاعَها ؛ لأنَّه قد يَبْتاعُها منه ثم يَردُّها عليه . وإن أجابَ بأنَّك [لم][٣١] تَبْتَعْها منِّى . حَلَفَ على ذلك . قال أحمدُ ، فى رجلٍ ادَّعَى على رجلٍ أنَّه أوْدَعَه ، فأنْكَرَه ، هل يَحْلِفُ : ما أوْدَعْتَنى ؟ قال : إذا حَلَفَ : مالَكَ عندى شىءٌ ، ولا لَكَ فى يدى شىءٌ . فهو يأتِى على ذلك . وهذا يدُلُّ على أنَّه لا يَلْزَمُه الحَلِفُ على حَسَبِ الجوابِ ، وأنَّه متى حلَفَ : مالَكَ قِبَلى حقٌّ . بَرِئَ بذلك . ولأصْحابِ الشافعىِّ وَجْهان ، كهٰذَيْنِ .

---

(٢٧) تقدم تخريجه ، فى : صفحة ٣٢ .

(٢٨) كنز العمال ١٦/٦٩٦ ، ٦٩٧ .

(٢٩) سورة البقرة ٢٨٠ .

(٣٠) فى ب ، م زيادة : « كلف » .

(٣١) تكملة يصح بها السياق .

فصل : ولا تدخلُ اليَمينَ النِّيابةُ ، ولا يَحْلِفُ أحدٌ عن غيرِه ، فلو كان المُدَّعَى عليه صغيرًا أو مَجنونًا ، لم يُحْلَفْ عنه ، ووُقِفَ الأمرُ حتى يَبلُغَ الصَّبِيُّ ويَعْقِلَ المجنونُ ، ولم يَحْلِفْ عنه وَلِيُّه . ولو ادَّعَى الأبُ لابنِه الصَّغيرِ حقًّا ، أو ادَّعاه الوَصِيُّ أو الأَمِينُ له ، فأنْكَرَ المُدَّعَى عليه ، فالقولُ قولُه مع يَمينِه ، فإن نَكَلَ قُضِيَ عليه . ومَن لم يَرَ القضاءَ بالنُّكولِ ، / ١١/١٠٧ظ ورأى رَدَّ اليَمينِ على المُدَّعِى ، لم يُحْلِفِ الوَلِيَّ[٣٢] عنهما ، ولكن تَقِفُ اليَمينُ ، ويكْتُبُ الحاكمُ مَحْضرًا بنُكولِ المُدَّعَى عليه . وإن ادَّعَى على العبدِ دَعْوَى ، نَظَرْتَ ؛ فإن كانَتْ ممَّا يُقْبَلُ قَولُ العَبدِ فيها على نَفسِه ، كالقِصاصِ ، والطَّلاقِ ، والقَذْفِ ، فالخُصومةُ معه دونَ سيِّده . فإن قُلْنا : إنَّ اليَمينَ تُشْرَعُ في هذا . حَلَفَ[٣٣] العبدُ دون سيِّده ، وإن نكَلَ لم يَحْلِفْ غيرُه ، وإن كانَ ممَّا لا يُقْبَلُ قولُ العَبدِ فيه ، كإتْلافِ مالٍ ، أو جِنايةٍ تُوجِبُ المالَ ، فالخَصْمُ السَّيِّدُ ، واليَمينُ عليه ، ولا يَحْلِفُ العبدُ فيها بحالٍ .

فصل : وإذا نَكَلَ مَن توجَّهتْ عليه اليَمينُ عنها ، وقال : لى بَيِّنَةٌ أُقِيمُها ، أو حِسابٌ أسْتثْبِتُه ، لأَحلِفَ على ما أتيَقَّنُ . فذكرَ أبو الخَطَّابِ ، أنَّه لا يُمْهَلُ ، وإنْ لم يَحْلِفْ ، جُعِلَ ناكِلًا . وقيل : لا يكونُ ذلك نُكولًا ، ويُمْهَلُ مُدَّةً قريبةً . وإن قال : ما أُريدُ أن أحْلِفَ . أو سَكَتَ ، فلم يَذكُرْ شيئًا ، نظرْنا في المُدَّعَى ؛ فإن كان مالًا ، أو المقصودُ منه المالَ ، قُضِيَ عليه بنُكولِه ، ولم تُرَدَّ اليَمينُ على المُدَّعِى . نَصَّ عليه أحمدُ ، فقال : أنا لا أرَى رَدَّ اليَمينِ ، إنْ حلَفَ المُدَّعَى عليه ، وإلَّا دَفَعَ إليه حَقَّه . وبهذا قال أبو حنيفةَ . واختارَ أبو الخَطَّابِ ، أنَّ له رَدَّ اليَمينِ على المُدَّعِى ، إنْ رَدَّها حلَفَ المُدَّعِى ، وحُكِمَ له بما ادَّعاه . قال : وقد صوَّبه أحمدُ ، فقال : ما هو ببعيدٍ ، يَحْلِفُ ويَستَحِقُّ[٣٤] . وقال : هو قولُ أهلِ المدينةِ ، رُوِىَ ذلك عن عليٍّ ، رَضِىَ اللهُ عنه . وبه قال شُرَيْحٌ ، والشَّعْبِيُّ ، والنَّخَعِيُّ ، وابنُ سِيرِينَ ، ومالكٌ في المالِ خاصَّةً . وقالَه[٣٥] الشَّافعيُّ في جميعِ

---

(٣٢) سقط من : ا .

(٣٣) في ب ، م : « أحلف » .

(٣٤) سقطت الواو من : الأصل ، ا .

(٣٥) في الأصل ، ا : « وقال » .

الدَّعاوَى ؛ لما رُوِىَ عن نافعٍ ، عن ابنِ عُمرَ ، أنَّ النَّبىَّ ﷺ رَدَّ اليَمِينَ على طالبِ الحَقِّ . رَوَاه الدَّارَقُطْنِىُّ (٣٦) ، ولأنَّه إذا نَكَلَ ظهرَ صِدْقُ المُدَّعِى ، وقَوِىَ جانِبُه ، فتُشْرَعُ اليَمِينُ فى حَقِّه ، كالمُدَّعَى عليه قبلَ نُكولِه ، وكالمُدَّعِى إذا شهِدَ / له شاهدٌ واحدٌ ، ولأنَّ النُّكولَ قد يكونُ لجَهلِه بالحالِ ، وتَورُّعِه عن الحَلِفِ على ما لا يتحقَّقُه ، أو للخَوْفِ من عاقبةِ اليَمِينِ ، أو تَرَفُّعًا عنها ، مع عِلْمِه بصِدْقِه فى إنْكارِه ، ولا يَتعيَّنُ بنُكولِه صِدْقُ المُدَّعِى ، فلا يجوزُ الحُكْمُ له مِن غيرِ دَليلٍ ، فإذا حلَفَ كانتْ يَمِينُه دليلًا عندَ عَدَمِ ما هو أقْوَى منها ، كما فى مَوْضعِ الوِفاقِ . وقال ابنُ أبى ليلَى : لا أدَعُه حتى يُقِرَّ أو يَحْلِفَ . ولَنا ، قولُ النَّبىِّ ﷺ : « وَلَكِنَّ الْيَمِينَ عَلَى (٣٧) الْمُدَّعَى عَلَيْهِ » (٣٨) . فحصَرَها فى جانِبِ المُدَّعَى عليه . وقولُه : « الْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدَّعِى ، وَالْيَمِينُ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ » (٣٨) . (٣٩) فجعلَ جِنْسَ اليَمِينِ فى جَنَبةِ المُدَّعَى عليه (٣٩) ، كما جعلَ جِنْسَ البَيِّنَةِ فى جَنَبةِ المُدَّعِى . وقال أحمدُ : قدِمَ ابنُ عمرَ إلى عُثمانَ فى عبدٍ له ، فقال له : احْلِفْ أنَّك ما بعْتَه وبه عَيْبٌ عَلِمْته . فأبَى ابنُ عمرَ أن يَحْلِفَ ، فرَدَّ العبدَ عليه ، ولم يَرُدَّ اليَمِينَ على المُدَّعِى . ولأنَّها بَيِّنةٌ فى المالِ ، فحُكِمَ فيها بالنُّكولِ ، كما لو ماتَ مَن لا وارثَ له ، فوجدَ الإمامُ فى دَفْتَرِه دَيْنًا له على إنسانٍ ، فطالَبَه به ، فأنْكرَه ، وطلبَ منه اليَمِينَ ، فأنْكرَه ، فإنَّه لا خلافَ أنَّ اليَمِينَ لا تُرَدُّ . وقد ذكرَ أصْحابُ الشَّافعىِّ فى هذا ، أنَّه يُقْضَى بالنُّكولِ ، فى أحَدِ الوَجْهيْنِ ، وفى الآخرِ ، يُحْبَسُ المُدَّعَى عليه ، حتى يُقِرَّ ، أو يَحْلِفَ . وكذلك لو ادَّعَى رجلٌ على ميِّتٍ أنَّه وَصَّى إليه بتَفْريقِ ثُلثِه ، وأنْكرَ الورثةُ ، ونَكَلُوا عن اليَمِينِ ، قُضِىَ عليهم . والخبرُ لا تُعْرَفُ صِحَّتُه ، ومُخالَفةُ ابنِ عمرَ له فى القصَّةِ التى ذكَرْناها ، تدُلُّ على ضَعْفِه ، فإنَّه لم يَرُدَّ اليَمِينَ على المُدَّعِى ، ولا ردَّها عثمانُ . فعلى هذا ، إذا نكَلَ عن اليَمِينِ ، قال له الحاكمُ : إن

١١/١٠٨و

---

(٣٦) فى : كتاب فى الأقضية والأحكام . سنن الدارقطنى ٤/٢١٣ .

كما أخرجه الحاكم فى : كتاب الأحكام . المستدرك ٤/١٠٠ . والبيهقى ، فى : باب النكول ورد اليمين ، من كتاب الشهادات . السنن الكبرى ١٠/١٨٤

(٣٧) فى ب ، م زيادة : « جانب » .

(٣٨) تقدم تخريجه ، فى : ٦/٥٨٧ .

(٣٩ - ٣٩) سقط من : ١ . نقل نظر .

حَلَفْتَ ، وإلَّا قَضَيْتُ عليك . ثلاثًا ، فإن حَلَفَ ، وإلَّا قَضَى عليه . وعلى القَوْلِ الآخَرِ ، يقولُ له : لكَ رَدُّ اليَمِينِ على المُدَّعِي . فإن رَدَّها ، حلَفَ ، وقَضَى له ، وإن نَكَلَ / عن اليَمِينِ ، سُئِلَ عن سَبَبِ نُكولِه ، فإنْ قال : لى بَيِّنَةٌ أُقِيمُها ، أو حسابٌ أَسْتَثْبِتُه ، لأَحْلفَ على ما أَتيقَّنُه . أُخِّرَتِ الحُكومةُ . وإن قالَ : ما أُرِيدُ أن أحْلِفَ . سقَطَ حقُّه من اليَمِينِ ، فلو بذلَها فى ذلكَ المَجْلسِ بعدَ هذا ، لم تُسْمَعْ منه ، إلى أنْ يعودَ فى مجلسٍ آخَرَ . فإن قيل : فالمُدَّعَى عليه لو امْتنَعَ من اليَمِينِ، ثم بذَلَها ، سُمِعتْ منه ، فلم مَنَعْتُم سَماعَها هٰهُنا ؟ قُلْنا : اليَمِينُ فى حقِّ المُدَّعَى عليه هى الأصلُ ، فمتى قَدَرَ عليها ، أو بَذَلَها ، وَجَبَ قَبولُها ، والمَصِيرُ إليها ، كالمُبْدَلاتِ مع أَبْدالِها ، وأَمَّا يَمِينُ المُدَّعِى ، فهى بَدَلٌ ، فإذا امْتنَعَ منها ، لم يَنْتَقِلِ الحَقُّ إلى غيرِه ، فإذا امْتنَعَ منها ، سَقَطَ حَقُّه منها ؛ لضَعْفِها . وأَمَّا إذا حلَفَ ، وقُضِيَ له ، فعادَ المُدَّعَى عليه ، وبذلَ اليَمِينَ ، لم يُسْمَعْ منه ، وهكذا لو بذَلَها بعدَ الحُكْمِ عليه بنُكُولِه ، لم يُسْمَعْ ؛ لأَنَّ الحكمَ قد تَمَّ ، فلا يُنْقَضُ ، كما لو قامتْ به بَيِّنَةٌ .

فأمَّا غيرُ المالِ، وما لا يُقْصَدُ به المالُ ، فلا يُقْضَى فيه بالنُّكولِ. نَصَّ عليه أحمدُ فى القِصاصِ . ونُقِلَ عنه ، فى رجلٍ ادَّعَى على رجلٍ أنَّه قَذَفَه ، فقال : اسْتَحْلِفُوه ، فإن قال : لا أحْلِفُ . أُقِيمَ عليه . قال أبو بكرٍ : هذا قولٌ قديمٌ ، والمذهبُ أنَّه لا يُقْضَى فى شيءٍ من هذا بالنُّكولِ ، ولا فَرْقَ بين القِصاصِ فى النَّفْسِ ، والقِصاصِ فى الطَّرَفِ[40] . وبهذا قال أبو يوسفَ ومحمدٌ . [41]وقال أبو حنيفةَ[41] : يُقْضَى بالنُّكولِ فى القِصاصِ فيما دُونَ النَّفْسِ . وعن أحمدَ مثلُه . والأوَّلُ هو المذهبُ ؛ لأنَّ هذا أحَدُ نَوْعَيِ القِصاصِ ، فأشْبَهَ النَّوعَ الآخَرَ . فعلى هذا ، ما يُصنَعُ به ؟ فيه وَجْهان ؛ أحدُهما ، يُخْلَى سَبِيلُه ؛ لأنَّه لم يَثْبُتْ عليه حُجَّةٌ ، وتكونُ فائدةُ شَرْعِيَّةِ[42] اليَمِينِ الرَّدعَ والزَّجْرَ . والثانى ، يُحْبَسُ حتى يُقِرَّ أو يَحْلِفَ . وأصلُ الوَجْهَيْنِ المرأةُ إذا نكلَتْ عن اللِّعانِ .

فصل : وإذا حَلَفَ ، فقال : إن شاءَ اللهُ تعالَى . أُعِيدَتْ عليه اليَمِينُ ؛ لأنَّ

١١/١٠٨ظ

---

(٤٠) فى ا ، ب : « الأطراف » .

(٤١ - ٤١) سقط من : الأصل .

(٤٢) سقط من : ا ، ب .

الاسْتِثْناءَ يُزِيلُ حكمَ اليَمِينِ . وكذلك إذا[43] وصلَ يَمِينَه بشَرْطٍ أو كلامٍ غيرِ مَفْهومٍ .

١٠٩/١١و وإن حَلَفَ قبلَ أن يستَحْلِفَه / الحاكمُ ، أُعِيدَتْ عليه ، ولم يُعْتَدَّ بما حَلَفَ قبلَ الاسْتِحْلافِ . وكذلك إن استَحْلَفَه الحاكمُ قبلَ أن يسأَلَه المُدَّعِي اسْتِحْلافَه ، لم يُعْتَدَّ بها .

فصل : ولو ادَّعَى على رجلٍ دَيْنًا ، أو حَقًّا ، فقال : قد أَبْرَأْتَنِي منه ، أو اسْتَوْفَيْتَه منِّي . فالقولُ قولُ مَن يُنْكِرُ الإِبراءَ والاسْتِيفاءَ مع يَمِينِه ، ويَكْفِيه أن يحْلِفَ باللهِ أنَّ هذا الحقَّ - ويُسمِّيه تَسْمِيَةً يَصيرُ بها مَعْلومًا - ما بَرِئَتْ ذِمَّتُك منه ، ولا[44] مِن شيءٍ منه ، أو ما بَرِئَتْ ذِمَّتُك من ذلك الحقِّ ، [45]ولا من شيءٍ منه[45] . وإن ادَّعَى اسْتِيفاءَه ، أو البَراءةَ بجِهَةٍ معلومةٍ ، حَلَفَ على تلك الجهةِ وَحْدَها ، وكَفَاهُ .

فصل : والحقوقُ على ضَرْبَيْنِ ؛ أحدهما ، ما هو حقٌّ لآدميٍّ . والثاني ، ما هو حقٌّ للهِ تعالى . فحقُّ الآدميِّ يَنْقَسِمُ قسميْنِ ؛ أحدُهما ، ما هو مالٌ ، أو المقصودُ منه المالُ ، فهذا تُشْرَعُ فيه اليَمِينُ ، بلا خِلافٍ بين أهلِ العلمِ ، فإذا لم تكنْ للمُدَّعِي بيِّنَةٌ ، حلَفَ المُدَّعَى عليه ، وبَرِئَ . وقد ثبتَ هذا في قَضِيَّةِ[46] الحَضْرَمِيِّ والكِنْدِيِّ اللَّذَيْنِ اخْتلَفا في الأرضِ ، وعمومِ قولِ النَّبِيِّ ﷺ : « وَلَكِنَّ الْيَمِينَ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ »[47] . القسم الثاني ، ما ليسَ بمالٍ ، ولا المقصودُ منه المالُ ، وهو كلُّ[48] ما لا يَثْبُتُ إلَّا بشاهِدَيْنِ ؛ كالقِصاصِ ، وحدِّ القَذْفِ ، والنِّكاحِ ، والطَّلاقِ ، والرَّجعةِ ، والعِتْقِ ، والنَّسَبِ ، والاسْتِيلادِ ، والولاءِ ، والرِّقِّ ، ففيه رِوَايتان ؛ إحداهما ، لا يُسْتَحْلَفُ المُدَّعَى عليه ، ولا تُعْرَضُ عليه اليَمِينُ . قال أحمدُ : لم أسمَعْ مَن مَضَى جَوَّزُوا الأيمانَ إلَّا في الأموالِ والعُرُوضِ خاصَّةً . وهذا قولُ مالكٍ . ونحوُه قولُ أبي حنيفةَ ، فإنَّه قال : لا يُسْتَحْلَفُ في النِّكاحِ ، وما

---

(٤٣) في ا ، ب ، م : « إن » .

(٤٤) في ب زيادة : « ترى » . ولعلها : « تبرأ » .

(٤٥ - ٤٥) سقط من : الأصل .

(٤٦) في ا ، ب ، م : « قصة » .

(٤٧) تقدم تخريجه ، في : ٥٢٥/٦ .

(٤٨) سقط من : الأصل ، ا .

يتعلَّقُ به مِن دَعْوَى الرَّجْعَةِ والفَيْئَةِ فى الإيلاءِ ، ولا فى الرِّقِّ وما يتعلَّقُ به من الاسْتِيلادِ والوَلاءِ والنَّسبِ ؛ لأنَّ هذه الأشياءَ لا يَدْخلُها البَدَلُ ، وإنما تُعْرَضُ اليَمِينُ فيما يدْخلُه البَدَلُ ؛ فإنَّ المُدَّعَى عليه مُخَيَّرٌ بينَ أن يَحْلِفَ أو يُسَلِّمَ ، ولأنَّ هذه الأشياءَ لا تَثْبُتُ إلَّا بشاهِدَيْنِ ذَكَرَيْنِ ، فلا تُعْرَضُ فيها اليَمِينُ ، كالحُدودِ . والروايةُ الثانيةُ ، يُسْتَحْلَفُ فى الطَّلاقِ ، والقِصاصِ ، والقَذْفِ . وقال الْخِرَقِىُّ : إذا / قال : ارْتَجَعْتُكِ . فقالَتْ : انْقَضَتْ عِدَّتى قبلَ رَجْعَتِكَ . فالقولُ قولُها مع يَمِينِها . وإذا اخْتُلِفَ فى مُضِىِّ الأرْبعةِ أشْهُرٍ ، فالقولُ قولُه مع يَمِينِه . فَيُخَرَّجُ مِن هذا ، أنَّه يُسْتَحْلَفُ فى كلِّ حَقٍّ لآدمىٍّ . وهذا قولُ الشَّافعىِّ ، وأبى يُوسفَ ، ومحمدٍ ؛ لقولِ النَّبىِّ ﷺ : « لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بدَعْوَاهُمْ ، لَادَّعَى قَوْمٌ دِمَاءَ قَوْمٍ وَأَمْوَالَهُمْ ، ولَكِنَّ الْيَمِينَ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ » . أخرجَه مسلمٌ[49] . وهذا عامٌّ فى كلِّ مُدَّعًى عليه ، وهو ظاهِرٌ فى دَعْوَى الدِّماءِ ؛ لِذِكْرِها فى الدَّعْوى مع عُمومِ الأحاديثِ ، ولأنَّها دَعْوَى صَحيحةٌ فى حقٍّ لآدَمِىٍّ[50] ، فجازَ أنْ يَحْلِفَ فيها المُدَّعَى عليه ، كدَعْوَى المالِ . الضَّرْبُ الثانى ، حقوقُ اللهِ تعالى ، وهى نَوعان ؛ أحدُهما ، الحدودُ ، فلا تُشْرَعُ فيها يَمِينٌ . لا نَعْلَمُ فى هذا خِلافًا ؛ لأنَّه لو أقَرَّ ، ثم رجَعَ عن إقْرارِه ، قُبِلَ منه ، وخُلِّىَ من غيرِ يَمِينٍ ، فَلأَنْ لا يُسْتَحْلَفَ مع عَدَمِ الإقْرارِ أوْلَى ، ولأنَّه يُسْتَحَبُّ سَتْرُه ، والتَّعْرِيضُ للمُقِرِّ به ، بالرُّجوعِ عن إقْرارِه ، وللشُّهودِ بتَرْكِ الشَّهادةِ والسَّتْرِ عليه ، قال النَّبىُّ ﷺ ، لهَزَّالٍ ، فى قصَّةِ ماعِزٍ : « يَا هَزَّالُ ، لَوْ سَتَرْتَه بثَوْبِكَ ، لَكَانَ خَيْرًا لَكَ »[51] . فلا تُشْرَعُ فيه يَمِينٌ بحالٍ . النوعُ الثانى ، الحقوقُ الماليَّةُ ، كدَعْوَى السَّاعِى الزَّكاةَ على ربِّ المالِ ، وأنَّ الحولَ قد تَمَّ وكَمَلَ النِّصابُ ، فقال أحمدُ : القولُ قولُ ربِّ المالِ ، من غيرِ يَمِينٍ ، ولا يُسْتَحْلَفُ الناسُ على صَدَقاتِهم . وقال الشافعىُّ ، وأبو يوسفَ ، ومحمدٌ : يُسْتَحْلَفُ ؛ لأنَّها دَعْوَى مَسْموعةٌ ، أشْبَهَ حقَّ الآدَمِىِّ . ولَنا ، أنَّه حقٌّ للهِ تعالى ، أشْبَهَ الحدَّ ، ولأنَّ ذلك عبادةٌ ، فلا يُستحلَفُ عليها ، كالصَّلاةِ . ولو ادَّعى عليه ، أنَّ عليه كفَّارةَ يَمِينٍ أو ظِهارٍ ، أو نَذْرَ صدقةٍ أو غيرِها ، فالقولُ قولُه فى نَفْىِ ذلك مِن غيرِ

١١/٢٠٩ ظ

---

(٤٩) تقدم تخريجه ، فى : ٦/٥٢٥ .

(٥٠) فى ا : « آدمى » .

(٥١) تقدم تخريجه ، فى : ١٢/٣٨٠ .

يَمِينٍ ، ولا تُسْمَعُ الدَّعْوَى فى هذا ، ولا فى حدٍّ للهِ تعالى ؛ لأنَّه لا حقَّ للمُدَّعِي فيه ، ولا وِلايَةَ له عليه ، فلا تُسْمَعُ منه دَعْواهُ حقًّا لغيرِه من غيرِ إذْنِه ، ولا وِلايَةَ له عليه . فإن تضَمَّنَتْ دَعْواه حقًّا له ، مثل أن يَدَّعِيَ سَرِقَةَ مالِه ، لِيُضَمِّنَ / السارِقَ ، أو يأْخُذَ منه ما سرَقَه ، أو يَدَّعِيَ عليه الزِّنَى بجارِيَتِه ؛ ليأْخُذَ مَهْرَها منه ، سُمِعَتْ دَعْواهُ ، ويُسْتَحْلَفُ المُدَّعَى عليه لِحَقِّ الآدَمِيِّ ، دونَ حقِّ اللهِ تعالى . ١١/١١٠و

١٩١٦ – مسألة ؛ قال : (وَإِذَا شَهِدَ مِنَ الْأَرْبَعَةِ اثْنَانِ ، أَنَّ هَذَا زَنَى بِهَا فِي هَذَا الْبَيْتِ ، وَشَهِدَ الْآخَرَانِ أَنَّه زَنَى بِهَا فِي الْبَيْتِ الْآخَرِ ، فَالْأَرْبَعَةُ قَذَفَةٌ ، وَعَلَيْهِمُ الْحَدُّ)

وجملتُه ، أنَّ مِن شَرْطِ صحَّةِ الشَّهادةِ على الزِّنَى ، اجْتماعُ الشُّهودِ الأربعةِ على فعلٍ واحدٍ ، فإنْ لم يَجْتمِعُوا ، لم تَكْمُلِ الشَّهادةُ ، وكان الجميعُ قَذَفَةً ، وعليهم الحدُّ ، فإذا شهِدَ اثنان أنَّه زنَى بها فى هذا البيتِ ، واثنان أنَّه زَنَى بها فى بيتٍ آخَرَ ، فما اجْتمَعُوا على الشَّهادةِ بزِنًى واحدٍ ؛ لأن الزِّنَى فى هذا البيتِ غيرُ الزِّنَى فى الآخرِ ، فلم تَكْمُلْ شهادتُهم ، ويُحَدُّون حدَّ القَذْفِ . وبهذا قال مالكٌ ، والشَّافعيُّ فى أحدِ قَوْلَيْهِ . وقال أبو بكرٍ : تَكْمُلُ شهادتُهم ، ويُحَدُّ المشهودُ عليه . واسْتَبْعدَه أبو الخَطَّابِ ، وقال : هذا سَهْوٌ من النَّاقلِ ؛ لأنَّه يخالِفُ الأُصولَ والإجْماعَ ، والحدُّ يُدْرَأُ بالشُّبهاتِ ، فكيف يجبُ بها ! وقال النَّخَعيُّ ، وأصْحابُ الرَّأْيِ ، وأبو ثَوْرٍ ، والشَّافعيُّ فى قولٍ : لا حَدَّ على الشُّهودِ ؛ لأنَّهم كَمَلُوا أربعةً ، ولا على المشْهودِ عليه ؛ لأنَّهم لم يَشْهَدوا بزِنًى واحدٍ يَجبُ الحدُّ به . ولَنا ، أنَّهم لم يَشْهَدوا بزِنًى واحدٍ ، فلَزِمَهُمُ الحدُّ ، كما لو شهِدَ اثنان أنَّه زنَى بامْرأةٍ ، واثنانِ أنَّه زنَى بغَيْرِها ، ولأنَّه لا يَخْلُو مِن أن تكونَ شَهادتُهم بزِنًى واحدٍ أو باثْنَينِ ، فإن كانَتْ بفِعلٍ واحدٍ ، مثل أن يُعَيِّنَ الجميعُ وقتًا واحدًا ، لا يُمْكِنُ زِناهُ فيه فى المَوْضِعَيْنِ ، فاثنانِ منهم كاذِبان يَقينًا ، واثنان منهم لو خلَوا عن المُعارَضةِ لِشَهادتِهما[1] ، لَكانا قَذَفَةً ، فمع التَّعارُضِ أوْلَى . وإن كانتْ شهادتُهم بفِعْلَيْنِ ، كانوا قَذَفَةً ، كما لو عَيَّنوا فى شهادَتِهم أنَّه

---

(١) فى ا ، ب ، م : « لشهادتهم » .

زَنَى مرَّةً أُخرَى . وما ذكرُوه يَبْطُلُ بالأصلِ الذى ذَكرْناه .

فصل : وكذلك كلُّ شهادةٍ على فِعْلَيْنِ ، مثل أن يَشْهدَ اثنان أنَّه زنَى بامرأةٍ ، وآخَران أنَّه زنَى بأُخْرَى ، أو / يَشْهدَا[2] أنَّه زنَى بها فى يومٍ ، وآخَرانِ أنَّه زنَى بها فى آخَرَ ، أو يَشْهدَا[2] أنَّه زنَى بها ليلًا ، وآخَرانِ أنَّه زنَى بها نهارًا ، أو يَشْهدَا[2] أنَّه زنَى بها غُدْوةً ، ويَشْهدَ آخَرانِ أنَّه زنَى بها عَشِيًّا ، وأشْباه هذا ، فإنَّهم قَذَفَةٌ فى هذه المواضعِ ، وعليهم الحدُّ ؛ لما ذكرْناه . فإن شهِدَ اثنان أنَّه زنَى بها فى زاويةِ بيتٍ ، وشَهِدَ آخَران أنَّه زنَى بها فى زاويةٍ منه أُخْرَى ، وكانتا مُتباعِدَتَيْن ، فالحُكمُ فيه كما ذكرْنا . وقال أبو حنيفةَ : تُقْبَلُ شهادتُهم ، ويُحَدُّ المشْهودُ عليه ، اسْتِحْسانًا . وهو قولُ أبى بكرٍ . ولَنا ، أنَّهما مَكانان لا يُمْكِنُ وُقوعُ الفعلِ الواحدِ فيهما ، ولا يَصِحُّ نِسبتُه إليهما ، فأشْبَها البَيْتينِ . وأمَّا إن كانتا مُتقارِبَتَيْنِ ، تُمْكِنُ نِسْبتُه إلى كلِّ واحدةٍ منهما ، لقُرْبه منها ، كَمَلَتِ الشَّهادةُ ؛ لإمْكانِ صِدْقِهم فى نِسبتِه إلى الزَّاوِيتَيْنِ جميعًا .

فصل : ومتى كانتِ الشَّهادةُ على فعلٍ ، فاخْتلَفَ الشاهدانِ فى زمنِه ، أو مكانِه ، أو صِفةٍ له تدُلُّ على تَغايُرِ الفِعْلَيْنِ ، لم تَكْمُلْ شَهادتُهما ، مثل أن يشْهدَ أحدُهما أنَّه غصَبَه دِينارًا يومَ السَّبتِ ، ويشْهدَ الآخَرُ أنَّه غصَبَه دينارًا يومَ الجُمعةِ ، أو يشْهدَ أحدُهما أنَّه غصَبَه بدمشقَ ، ويشْهدَ الآخَرُ أنَّه غصبَه بمِصْرَ ، أو يشْهدَ أحدُهما أنَّه غصَبَه دينارًا ، ويشْهدَ الآخَرُ أنَّه غصَبَه ثوبًا ، فلا تَكْمُلُ الشَّهادةُ ؛ لأنَّ كلَّ فعلٍ لم يَشْهَدْ به شاهدان . وهكذا إن اخْتلَفا فى زمنِ القَتلِ ، أو مكانِه ، أو صِفَتِه ، أو فى شُرْبِ الخمرِ ، أو القَذْفِ ، لم تَكْمُلِ الشَّهادةُ ؛ لأنَّ ما شهِدَ به أحدُ الشاهِدَيْنِ غيرُ الذى شهِدَ به الآخَرُ ، فلم يَشْهَدْ بكلِّ واحدٍ من الفِعْلَيْنِ إلَّا شاهِدٌ واحدٌ ، فلم يُقْبَلْ إلَّا على قولِ أبى بكرٍ ، فإنَّ هذه الشَّهادةَ[3] تَكْمُلُ . ويَثْبُتُ المشْهودُ به إذا اخْتلَفا فى الزَّمانِ والمكانِ ، فأمَّا إن اختلَفا فى صِفَةِ الفِعْلِ ، فشهِدَ أحدُهما أنَّه سرَقَ مع الزَّوالِ كِيسًا أبْيَضَ ، وشهِدَ آخَرُ أنَّه سرَقَ مع الزَّوال كِيسًا أسودَ ، أو شهِدَ أحدُهما أنَّه سرَقَ هذا الكِيسَ غُدْوةً ، وشهِدَ الآخَرُ أنَّه / سَرَقَه عَشِيًّا ،

١١٠/١١ ظ

١١١/١١ و

(٢) فى ا ، ب ، م : « يشهدان » .

(٣) فى الأصل ، ا ، م زيادة : « لم » .

لم تَكْمُلِ الشَّهادةُ . ذكرَه ابنُ حامدٍ . وقال أبو بكرٍ : تَكْمُلُ . والأَوَّلُ أصَحُّ ؛ لأنَّ كلَّ فعلٍ لم يَشْهَدْ به إلَّا واحدٌ ، على ما قدَّمناه . وإن اخْتلَفا فى صِفَةِ المشْهودِ به اخْتلافًا يُوجِبُ تَغايُرَها[٤] ، مثل أن يشْهَدَ أحدُهما بثَوبٍ والأُخَرُ بدينارٍ ، فلا خلافَ فى أنَّ الشَّهادةَ لا تَكْمُلُ ؛ لأنَّه لا يُمْكِنُ إيجابُهما جميعًا ؛ لأنَّه يكونُ إيجابًا بالحقِّ عليه بشَهادةِ واحدٍ ، ولا إيجابُ أحدِهما بعَيْنِه ؛ لأنَّ الآخَرَ لم يَشْهَدْ به ، وليس أحدُهما أوْلَى من الآخَرِ . فأمَّا إنْ شهِدَ بكلِّ فعلٍ شاهدانِ ، واخْتلَفا فى الزَّمانِ ، أو المَكانِ ، أو الصِّفَةِ ، ثَبَتَا جَميعًا ؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما قد شهِدَتْ به بَيِّنةٌ عادلةٌ ، لو انْفَردَتْ أثْبتَتِ الحقَّ ، وشَهادةُ الأُخْرَى لا تُعارِضُها ؛ لإمْكانِ الجَمْعِ بينهما ، إلَّا أن يكونَ الفِعلُ ممَّا لا يُمْكِنُ تَكرُّرُه ، كقتلِ رجلٍ بعَيْنِه ، فتتعارَضُ البَيِّنَتانِ ، لِعْلمِنا أنَّ إحْداهما كاذبةٌ ، ولا نعلمُ أيَّتُهما هى ، بخلافِ ما يتكرَّرُ ويُمْكِنُ صِدْقُ البَيِّنَتَيْنِ فيه ، فإنَّهما جميعًا يَثْبُتانِ إنِ ادَّعاهُما ، وإن لم يَدَّعِ إلَّا إحْداهما ، ثَبَتَ له ما ادَّعاه دونَ ما لم يَدَّعِه . وإن شهدَ اثْنانِ أنَّه سرَقَ مع الزَّوالِ كِيسًا أسْوَدَ ، وشهِدَ آخَران أنَّه سرَقَ مع الزَّوالِ كِيسًا أبْيَضَ ، أو شهِدَ اثنان أنَّه سَرَقَ هذا الكِيسَ غُدْوةً ، وشهِدَ آخَران أنَّه سرقَه عَشِيًّا ، فقال القاضى : يَتَعارَضان . وهو مذهبُ الشَّافعىِّ . كما لو كان المشْهودُ به قَتْلًا . والصَّحيحُ أنَّ هذا لا تَعارُضَ فيه ، لأنَّه[٥] يُمْكِنُ صِدْقُ البَيِّنَتَيْنِ ، بأنْ يَسْرِقَ عند الزَّوالِ كِيسَيْنِ أبيضَ وأسودَ ، فتشْهدُ كلُّ بَيِّنَةٍ بأحَدِهما ، ويُمْكِنُ أن يسْرِقَ كِيسًا غُدْوةً ثم يعودَ إلى صاحبِه أو غيرِه ، فيَسْرِقَه عَشِيًّا ، ومع إمْكانِ الجَمْعِ لا تَعارُضَ . فعلى هذا ، إن ادَّعاهما المشهودُ له ، ثَبَتَا له فى الصُّورةِ الأُولَى ، وأمَّا فى الصُّورةِ الثانية ، فيَثْبُتُ له الكِيسُ المشْهودُ به حَسْبُ ؛ فإنَّ المشْهودَ به وإن كانا[٦] فِعْلَيْنِ ، لكنَّهما فى مَحَلٍّ واحدٍ ، فلا يَجبُ أكثرُ من ضَمانِه . وإن لم يدَّعِ المشهودُ / له إلَّا أحدَ الكِيسَيْنِ ، ثَبَتَ له ، ولم يَثْبُتْ له الآخَرُ ؛ لعَدَمِ دَعْواه إيَّاهُ . وإن شهِدَ له شاهدٌ بسَرِقةِ كِيسٍ فى يومٍ ، وشهِدَ آخَرُ بسَرِقةِ كِيسٍ فى يومٍ آخَرَ ، أو شهِدَ أحدُهما فى مَكانٍ ، وشهِدَ آخَرُ[٧]

١١١/١١ ظ

---

(٤) فى ا ، ب ، م : « تغيرهما » .

(٥) فى م : « لا » .

(٦) فى الأصل : « كان » .

(٧) فى ا : « الآخر » .

بسَرقةٍ[٨] فى مكانٍ آخَرَ ، أو شهِدَ أحدُهما بغَصْبِ كيسٍ أبيضَ ، وشهِدَ آخرُ بغَصْبِ كيسٍ أسوَدَ ، فادَّعاهما المشهودُ له ، فله أن يَحْلِفَ مع كلِّ واحدٍ منهما ، ويُحْكَمَ له به ؛ لأنَّه مالٌ قد شهِدَ له به شاهدٌ . وإن لم يَدَّعِ إلَّا أحدَهما ، ثَبَتَ له ما ادَّعاه ، ولم يَثْبُتْ له الآخَرُ ؛ لعَدَمِ دَعْواه إيَّاهُ .

فصل : فأمَّا الشهادةُ على الإقرارِ ، مثل أن يشْهَدَ أحدُهما أنَّه أقرَّ عندِى يومَ الخميسِ بدمشقَ أنَّه قتلَه ، أو قذَفَه ، أو غصَبَه كذا ، أو أنَّ له فى ذِمَّتِه كذا ، ويشْهَدَ آخرُ أنَّه أقرَّ عندى بهذا يومَ السبتِ بحِمْصَ ، كَمَلَتْ شهادتُهما . وبهذا قال أبو حنيفةَ ، والشافعىُّ . وقال زُفَرُ : لا تَكْمُلُ شهادتُهما ؛ لأنَّ كلَّ إقرارٍ لم يشْهَدْ به إلَّا واحدٌ ، فلم تَكْمُلِ الشَّهادةُ ، فأشْبَهَ الشَّهادةَ على الفِعْلِ . ولَنا ، أنَّ المُقِرَّ به واحدٌ ، وقد شهِدَ اثنان بالإقْرارِ به ، فكَمَلَتْ شَهادتُهما ، كما لو كان الإقْرارُ بهما واحدًا ، وفارَقَ الشَّهادةَ على الفعلِ ؛ فإنِ الشَّهادةَ فيها على فِعْلَيْنِ مُخْتلِفيْنِ ، فنَظِيرُه من الإقْرارِ أن يشْهَدَ أحدُهما أنَّه أقرَّ عندِى أنَّه قتلَه فى يومِ الخميسِ ، وشهِدَ الآخَرُ أنَّه أقرَّ أنَّه قتلَه يومَ الجمعةِ ، فإنَّ شهادتَهما لا تُقْبَلُ هٰهُنا . ويُحَقِّقُ ما ذكَرْناه ، أنَّه لا يُمْكِنُ جَمْعُ الشُّهودِ لسَماعِ الشهادةِ فى حقِّ كلِّ واحدٍ ، والعادةُ جاريةٌ بطلَبِ الشُّهودِ فى أماكِنِهم ، لا فى جَمْعِهم إلى المشْهودِ له ، فيَمْضِى إليهم فى أوْقاتٍ مُتفرِّقةٍ ، وأماكنَ مُخْتلِفةٍ ، فيُشْهِدُهم على إقرارِه . وإن كان الإقْرارُ على فِعْلَيْنِ مُخْتلِفَيْنِ ، مثل أن يقولَ أحدُهما : أشْهَدُ أنَّه أقرَّ عندِى أنَّه قتلَه يومَ الخميسِ . وقال الآخَرُ : أشْهَدُ أنَّه أقرَّ عندِى أنَّه قتلَه يومَ الجمعةِ . أو قال أحدُهما : أشْهَدُ أنَّه أقرَّ عندِى أنَّه قذَفَه بالعربيَّةِ . وقال الآخَرُ : أشْهَدُ / أنَّه أقرَّ عندِى أنَّه قذَفَه بالعَجَمِيَّةِ . لم تكْمُلِ الشَّهادةُ ؛ لأنَّ الذى شهِدَ به أحدُهما غيرُ الذى شهِدَ به صاحبُه ، فلم تَكْمُلِ الشَّهادةُ ، كما لو شهِدَ أحدُهما أنَّه أقرَّ أنَّه غَصَبَه[٩] دنانيرَ ، وشهِدَ الآخرُ أنَّه أقرَّ أنَّه غصبَه[٩] دَراهمَ ، لم تَكْمُلِ الشَّهادةُ . وعلى قولِ أبى بكرٍ ، تَكْمُلُ الشهادةُ فى القتْلِ ، والقَذْفِ ؛ لأنَّ القَذْفَ بالعربيَّةِ أو العَجَمِيَّةِ ، والقَتْلَ بالبَصرةِ أو الكُوفةِ ، ليس من المُقْتَضِى ، فلا يُعْتَبَرُ فى الشَّهادةِ ، ولم يُؤثِّرْ . والأَوَّلُ أصَحُّ .

١١٢/١١ و

---

(٨) فى ا ، ب : « بسرقته » .

(٩ – ٩) سقط من : ا ، ب . نقل نظر .

فصل : فإن شهِدَ أحدُهما أنَّه باعَ أمْسِ ، وشهِدَ الآخَرُ ، أنَّه باعَ اليومَ ، أو شهِدَ أحدُهما أنَّه طلَّقَها أمْسِ ، وشهِدَ الآخَرُ أنَّه طلَّقَها اليومَ ، فقال أصْحابُنا : تَكْمُلُ الشَّهادةُ . وقال الشافعيُّ : لا تَكْمُلُ ؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ من البَيْعِ والطَّلاقِ لم يَشْهَدْ به إلَّا واحدٌ ، أشْبَهَ ما لو شهِدَ بالغَصْبِ في وَقْتَيْنِ . ووَجْهُ قولِ أصْحابِنا ، أنَّ المشْهودَ به شيءٌ واحدٌ ، يجوزُ أن يُعادَ مَرَّةً بعدَ أُخْرَى ، ويكونَ واحدًا ، فاخْتلافُهما في الوقتِ ليس باخْتلافٍ فيه ، فلم يُؤَثِّرْ ، كما لو شهِدَ أحدُهما بالعربيَّةِ والآخَرُ بالفارِسيَّةِ .

فصل : وكذلك الحُكْمُ في كلِّ شهادةٍ على قولٍ ، فالحكمُ فيه كالحكمِ في البَيْعِ ، إلَّا النِّكاحَ ، فإنَّه كالفِعْلِ[10] . فإذا شهِدَ أحدُهما أنَّه تزوَّجَها أمْسِ ، وشهِدَ الآخَرُ أنَّه تزوَّجَها اليومَ ، لم تَكْمُلِ الشَّهادةُ ، في قولِهم جميعًا ؛ لأنَّ النِّكاحَ أمْسِ غيرُ النِّكاحِ اليومَ ، فلم يَشْهَدْ بكلِّ واحدٍ من العَقْدَيْنِ إلَّا شاهِدٌ واحِدٌ ، فلم يثْبُتْ ، كما لو كانتِ الشَّهادةُ على فعلٍ ، وكذلك القَذْفُ ، فإنَّه لا تَكْمُلُ الشهادةُ إلَّا أنْ يَشْهدَا على قَذْفٍ واحِدٍ .

فصل : فإن شَهِدَ أحدُهما أنَّه غَصَبَهُ[11] هذا العبدَ ، وشهِدَ الآخَرُ أنَّه أقرَّ بغَصْبِه منه ، كَمَلَتِ الشَّهادةُ ، وحُكِمَ بها ؛ لأنَّه يجوزُ أن يكونَ الغَصْبُ الذى أقرَّ به هو الذى شهِدَ الشَّاهِدُ به ، فلم يخْتَلِفِ الفعلُ ، وكَمَلَتِ الشَّهادةُ ، كما لو شهِدَا في وَقْتَيْنِ على إقرارِه بالغَصْبِ . / وقال القاضى : لا تَكْمُلُ الشهادةُ ، ولا يُحْكَمُ بها . وهو قولُ الشافعيِّ ؛ لأنَّه ١١/١١٢ظ يجوزُ أن يكونَ ما أقرَّ به غيرَ ما شهِدَ به الشَّاهِدُ . وهذا يَبْطُلُ بالشهادةِ على إقْرارَيْنِ ؛ فإنَّه يجوزُ أن يكونَ ما أقرَّ به عندَ أحدِ الشَّاهِدَيْنِ غيرَ ما أقرَّ به عند الآخَرِ ، إذا كانا في وَقْتَيْنِ مُخْتلِفَيْنِ ، ولأنَّه إذا أمْكَنَ جَعْلُ الشَّهادةِ على واحِدٍ ، لم تُحْمَلْ على اثْنَيْنِ ، كالإقْرارَيْنِ ، وكما لو شهِدَ بالغَصْبِ اثنان ، وشهِدَ على الإقْرارِ به اثنان . وإن شهِدَ أحدُهما أنَّه غَصَبَ هذا العبدَ من زيدٍ ، أو أنَّه أقرَّ بغَصْبِه منه ، وشهِدَ الآخَرُ أنَّه مِلْكُ زَيْدٍ[12] ، لم تكْمُلْ شَهادتُهما ؛ لأنَّهما لم يَشْهَدَا على شيءٍ واحِدٍ . وإن شهِدَ أنَّه أخذَه من يَدَيْه ، ألْزَمَه الحاكِمُ

---

(١٠) في م زيادة : « الواحد » .

(١١) في م : « غصب » .

(١٢) في الأصل : « لزيد » .

رَدَّه إلى يَدَيْه ؛ لأنَّ اليدَ دليلُ المِلْكِ ، فتُرَدُّ إلى يَدِه ، لتكونَ دلالتُها[13] ثابتةً له . قال مُهَنَّا : سألتُ أبا عبدِ الله ، عن رجلٍ ادَّعَى دارًا فى يَدِ رجلٍ ، وأقامَ شاهِدَيْنِ ، شهِدَ أحدُهما[14] أنَّ هذه الدَّارَ لفُلانٍ ، وقال الآخَرُ : أشْهَدُ أنَّ هذه الدَّارَ دارُ فلانٍ[15] . قال : شَهادتُهما جائزةٌ .

فصل : ومَن شهِدَ بالنِّكاحِ ، فلابُدَّ مِن ذِكْرِ شُروطِه ؛ لأنَّ النَّاسَ يَخْتلفُون فى شُروطِه ، فيَجِبُ ذِكْرُها ، لئَلَّا يكونَ الشاهِدُ يعْتَقِدُ أنَّ[16] النِّكاحَ صحيحٌ[17] ، وهو فاسدٌ . وإن شهِدَ بعَقْدٍ سِوَاهُ ؛ كالبَيْعِ ، والإجارةِ ، فهل يُشْتَرَطُ ذِكْرُ شُروطِه ؟ على رِوَايَتَيْن ؛ إحْداهما ، يُشْتَرَطُ ذِكْرُها ؛ لأنَّ الناسَ يخْتلِفون فى شُروطِه ، فاشْتِراطُ ذكْرِها كالنِّكاحِ . والثانية ، لا يُشْتَرَطُ ذِكْرُ شُروطِه ؛ لأنَّه لا يُشْتَرطُ ذكرُها فى الدَّعْوَى ، فكذلك فى الشَّهادةِ به[18] ، بخلافِ النِّكاحِ . وإن شهِدَ بالرَّضاعِ ، فلابُدَّ من ذِكْرِ أنَّه شَرِبَ من ثَدْيِها ، أو مِن لَبَنٍ حُلِبَ منه ، وعَدَدِ الرَّضَعاتِ ؛ لأنَّ الناسَ يخْتلِفون فى عَدَدِ الرَّضَعاتِ ، وفى الرَّضاعِ[18] المُحرِّمِ . وإن شهِدَ أنَّه ابنُها من الرَّضاعِ ، لم يَكْفِ ؛ لاخْتلافِ الناسِ فيما يصِيرُ به ابْنَها ، ولابُدَّ من ذِكْرِ أنَّ ذلك كان فى الحَوْلَيْنِ . وإن شَهِدَ بالقَتْلِ ، / فلابُدَّ مِن وَصْفِ القَتْلِ ، فيقولُ : جَرَحه فقتلَه ، أو ضَرَبَه بكذا فقتلَه . ولو قال : ضَرَبَه فماتَ . لم يُحْكَمْ بذلك؛ لجَوازِ أن يكونَ ماتَ بغيرِ هذا . وقد رُوِىَ عن شُرَيْحٍ ، أنَّه شهِدَ عندَه رجلٌ ، فقال : أشْهَدُ أنَّه اتَّكأَ عليه بمِرْفَقِه ، فماتَ . فقال له شُرَيْحٌ : فماتَ منه ، أو فقتلَه ؟ فأعادَ القولَ الأوَّلَ ، وأعادَ عليه[18] شُرَيْحٌ سُؤَالَه ، فلم يَقُلْ :

١١٣/١١و

(١٣) فى الأصل : « دلالتهما » .

(١٤) فى ب زيادة : « قال أشهد » .

(١٥) فى الأصل : « لفلان » .

(١٦) سقط من : ا ، ب .

(١٧) فى ب : « صحيحا » .

(١٨) سقط من : الأصل .

فقتَلَه. ولا : فماتَ منه . فقال له شُرَيْحٌ : قُمْ ، فلا شهادةَ لك . رواه سَعيدٌ[١٩]. ومَن شهِدَ بالزِّنَى ، فلابُدَّ مِن ذِكْرِ الزَّانِى ، والمَزْنِىِّ بها ، ومَكانِ الزِّنَى ، وصِفَتِه ؛ لأنَّ اسمَ الزِّنَى يُطْلَقُ على ما لا يُوجِبُ الحَدَّ ، وقد يعْتقِدُ الشَّاهِدُ ما ليس بزِنًى زِنًى ، فاعْتُبِرَ ذِكْرُ صِفَتِه ؛ ليَزُولَ الاحْتِمالُ ، واعْتُبِرَ ذِكْرُ المرأةِ ؛ لئَلَّا تكونَ ممَّن تَحِلُّ له ، أو له فى وَطْئِها شُبْهَةٌ ، وذِكْرُ المكانِ ؛ لئَلَّا تكونَ الشهادةُ منهم على فِعْلَيْنِ . ومِن أصْحابِنا مَن قال : لا يُحْتاجُ إلى ذِكْرِ المَزْنِىِّ بها ، ولا ذِكْرِ المكانِ ؛ لأنَّه مَحَلٌّ للفعلِ ، فلم يُعْتَبَرْ ذِكْرُه ، كالزمانِ . وإن شهِدَ بالسَّرِقةِ ، فلابُدَّ مِن ذِكْرِ سَرِقةِ نِصابٍ من الحِرْزِ ، وذِكْرِ المَسْروقِ منه ، وصِفَةِ السَّرِقةِ . وإن شهِدَ بالقَذْفِ ، فلابُدَّ من ذِكْرِ المَقْذوفِ ، وصِفَةِ القَذْفِ . وإن شهِدَ بمالٍ ، احْتاجَ إلى تحْريرِه بمثْلِ ما ذكَرْنا فى الدَّعْوَى . وإن ترَكَ الشَّاهِدُ ذِكْرَ شىءٍ يُحْتاجُ إلى ذِكْرِه ، سألَه الحاكمُ عنه ، كما سألَ شُرَيْحٌ الشاهِدَ الذى شهِدَ عندَه أنَّه اتَّكأَ عليه بمِرْفَقِه حتى ماتَ . وإن حَرَّرَ المُدَّعِى دَعْواهُ ، أو حَرَّرَ أحدُ الشاهِدَيْنِ شهادتَه ، وشهِدَ بها ، وقال الآخَرُ : أشْهَدُ بمثلِ ذلك . أو قال حينَ حَرَّرَ المُدَّعِى دَعْواه : أشْهَدُ بذلك ، أو بهذا . أجْزَأَه .

١٩١٧ – مسألة ؛ قال : (وَلَوْ جَاءَ أَرْبَعَةٌ مُتَفَرِّقُونَ ، وَالْحَاكِمُ جَالِسٌ فِى مَجْلِسِ حُكْمِهِ ، لَمْ يَقُمْ قَبْلَ شَهَادَتِهِمْ . وَإِنْ جَاءَ بَعْضُهُمْ بَعْدَ أَنْ قَامَ الْحَاكِمُ ، كَانُوا قَذَفَةً ، وَعَلَيْهِمُ الْحَدُّ)

هذه المسألةُ قد ذكَرْناها فى كتابِ الحُدودِ[١] ، بما أغْنَى عن إعادَتِها هٰهُنا .

١٩١٨ – مسألة ؛ قال : (وَمَنْ حُكِمَ بِشَهَادَتِهِمَا بِجَرْحٍ أَوْ قَتْلٍ / ، ثُمَّ رَجَعَا ، فَقَالَا : عَمَدْنَا ، اقْتُصَّ مِنْهُمَا . وَإِنْ قَالَا : أَخْطَأْنَا . غَرِمَا الدِّيَةَ ، أَوْ أَرْشَ الجَرْحِ)

وجملةُ الأمرِ أنَّ الشُّهودَ إذا رَجعُوا عن شَهادتِهم بعدَ أدائِها ، لم يَخْلُ من ثلاثةِ أحوالٍ ؛

---

(١٩) تقدم تخريجه ، فى : صفحة ٧٠ .

(١) تقدم فى : ٣٦٥/١٢ .

أحدُها ، أن يرْجِعُوا قبلَ الحُكْمِ بها ، فلا يجوزُ الحكمُ بها . في قولِ عامَّةِ أهلِ العلمِ . وحُكِيَ عن أبي ثَوْرٍ ، أنَّه شذَّ عن أهلِ العلمِ ، وقال : يُحْكَمُ بها ؛ لأنَّ الشَّهادةَ قد أُدِّيَتْ ، فلا تَبْطُلُ برُجوعِ مَن شهِدَ بها ، كما لو رَجَعا بعدَ الحُكْمِ . وهذا فاسِدٌ ؛ لأنَّ الشَّهادةَ شرطُ الحُكْمِ ، فإذا زالَتْ قبلَه ، لم يَجُزْ ، كما لو فسَقا ؛ ولأنَّ رُجوعَهما يَظْهَرُ به كَذِبُهما ، فلم يَجُزِ الحكمُ بها ، كما لو شهِدَا بقَتْلِ رجلٍ ، ثم عَلِمَ حياتَه ، ولأنَّه زالَ ظنُّه في أنَّ ما شُهِدَ به حقٌّ ، فلم يَجُزْ له الحكمُ به ، كما لو تغيَّرَ اجْتهادُه ، وفارَقَ ما بعدَ الحُكْمِ ، فإنَّه تَمَّ بشَرْطِه[1] ؛ ولأنَّ الشَّكَّ لا يُزِيلُ ما حُكِمَ به ، كما لو تَغيَّرَ اجْتهادُه . الحالُ الثاني ، أن يَرْجِعا بعدَ الحُكْمِ وقبلَ الاسْتِيفاءِ ، فيُنْظَرَ ؛ فإن كان المحكومُ به عُقوبةً ، كالحَدِّ والقِصاصِ ، لم يَجُزِ اسْتِيفاؤُه ؛ لأنَّ الحُدودَ تُدْرَأُ بالشُّبُهاتِ ، ورُجوعُهما من أعْظَمِ الشُّبُهاتِ ، ولأنَّ المحكومَ به عُقوبةٌ ، ولم [2]يَبْقَ ظَنٌّ[2] اسْتِحْقاقِها ، ولا سبيلَ إلى جَبْرِها ، فلم يَجُزِ اسْتِيفاؤُهَا[3] ، كما لو رَجَعا قبلَ الحُكْمِ . وفارَقَ المالَ ؛ فإنَّه يُمْكِنُ جَبْرُه ، بإلْزامِ الشَّاهِدَيْنِ عِوَضَه ، والحدُّ والقِصاصُ لا ينْجَبِرُ بإيجابِ مِثْلِه على الشَّاهِدَيْنِ ؛ لأنَّ ذلك ليس بجَبْرٍ ، ولا يَحْصُلُ لمن وَجَبَ له منه عِوَضٌ ، وإنَّما شُرِعَ للزَّجْرِ والتَّشَفِّي والانْتِقامِ ، لا للجَبْرِ . فإن قيل : فقد قُلْتُم : إنَّه إذا حُكِمَ بالقِصاصِ ، ثم فَسَقَ الشَّاهِدَان ، اسْتُوفِيَ . في أحَدِ الوَجْهَيْنِ . قُلْنا : الرُّجوعُ أعْظَمُ في الشُّبْهةِ مِن طَرَيانِ الفِسْقِ ؛ لأنَّهما يُقِرَّانِ أنَّ شهادتَهما زُورٌ ، وأنَّهما كانا فاسِقَيْنِ حين شَهِدَا ، وحينَ حَكَمَ الحاكمُ بشَهادتِهما ، وهذا الذي طَرَأَ فِسْقُه لا يتحقَّقُ كونُ / شهادتِه كَذِبًا ، ولا أنَّه كان فاسقًا حينَ أدَّى الشَّهادةَ ، ولا حينَ الحُكْمِ بها ، ولهذا لو فَسَقَ بعدَ الاسْتِيفاءِ ، لم يَلْزَمْه شيءٌ ، والرَّاجعان تَلْزَمُهما غَرامةُ ما شهِدَا به ، فافْتَرَقا . وإن كان المشهودُ به مالًا ، اسْتُوفِيَ ، ولم يُنْقَضِ الحُكْمُ[4] . في قولِ أهلِ الفُتْيا مِن عُلَماءِ الأمْصارِ . وحُكِيَ عن سعيدِ بن المُسَيَّبِ ، والأوْزاعِيِّ ، أنَّهما قالا : يُنْقَضُ الحكمُ ، وإن اسْتُوفِيَ الحقُّ ؛ [5]لأنَّ الحقَّ[5] ثبَتَ بشَهادتِهما ، فإذا رَجعا ، زالَ ما ثَبَتَ به

١١٤/١١ و

---

(١) في ا : « بشروطه » .

(٢ - ٢) في ا ، ب : « يتوطن » . تحريف . وفي م : « يتعين » .

(٣) في ب : « استيفاؤه » .

(٤) في ب ، م : « حكمه » .

(٥ - ٥) سقط من : ب ، م . نقل نظر .

الحكمُ ، فنُقِضَ الحكمُ ، كما لو تَبيَّنَ أنَّهما كانا كافرَيْنِ . ولَنا ، أنَّ حقَّ المشهودِ له وجبَ له ، فلا يَسْقُطُ بقولِهما ، كما لو ادَّعَياه لأنْفُسِهما ، يُحَقِّقُ هذا أنَّ حقَّ الإنسانِ لا يَزُولُ إلَّا ببيِّنَةٍ أو إقْرارِه[٦] ، ورُجوعُهما ليس بشَهادةٍ ، ولهذا لا يَفْتَقِرُ إلى لفظِ الشَّهادةِ ، ولا هو إقْرارٌ من صاحبِ الحَقِّ . وفارَقَ ما إذا تبيَّنَ أنَّهما كانا كافِرَيْنِ ؛ لأنَّنا تَبيَّنَّا أنَّه لم يُوجَدْ شرطُ الحُكْمِ ، وهو شَهادةُ العُدولِ ، وفى مسألتِنا لم يتبيَّنْ ذلك ؛ لِجَوازِ[٧] أن يكونا عَدْلَين صادِقَينِ فى شهادتِهما ، وإنَّما كذَبا فى رُجوعِهما ، ويُفارِقُ العُقوباتِ ، حيثُ لا تُستَوْفَى[٨] ؛ لأنَّها[٩] تُدْرَأُ بالشُّبُهاتِ . الحالُ الثالث ، أن يَرْجِعا بعدَ الاسْتِيفاءِ ؛ فإنَّه لا يَبْطُلُ الحكمُ ، ولا يَلْزَمُ المشْهودَ له شيءٌ ، سَواءٌ كان المشْهودُ به مالًا أو عُقوبةً ؛ لأنَّ الحُكمَ قد تمَّ باسْتِيفاءِ المحْكومِ به ، ووُصولِ الحقِّ إلى مُسْتَحِقِّه ، ويَرْجِعُ به على الشَّاهِدَيْنِ ، ثم يُنْظَرُ ؛ فإن كان المشْهودُ به إتْلافًا فى مِثْلِه القِصاصُ ، كالقتلِ والجَرْحِ[١٠] ، نظرْنا فى رُجوعِهما ، فإن قالا : عَمَدْنا الشَّهادةَ عليه بالزُّورِ ؛ ليُقْتَلَ أو يُقْطَعَ . فعليهما القِصاصُ . وبهذا قال ابنُ شُبْرُمَةَ ، وابنُ أبى ليلَى ، والأوْزاعىُّ ، والشَّافعىُّ ، وأبو عُبَيْدٍ . وقال أصْحابُ الرَّأْىِ : لا قَوَدَ عليهما ؛ لأنَّهما لم يُباشِرا الإتْلافَ ، فأشْبَهَا حافِرَ البئرِ ، وناصِبَ السِّكِّينِ ، إذا تَلِفَ بهما شىءٌ . ولَنا ، أنَّ عليًّا ، رضىَ اللهُ عنه ، شهِدَ عندَه رَجلان على رجلٍ بالسَّرِقةِ ، فقطعَه ، ثم عادا ، فقالا : أخطأْنا ، ليس هذا هو السَّارقَ . فقال / علىٌّ : لو عَلِمْتُ أنَّكما تعَمَّدْتُما ، لقَطَعْتُكما[١١] . ولا مُخالِفَ له فى الصَّحابةِ ، فيكونُ إجماعًا ، ولأنَّهما تسبَّبا إلى قَتْلِه أو قَطْعِه ، بما يُفْضِى إليه غالبًا ، فلَزِمَهما القِصاصُ ، كالمُكْرِهِ ، وفارَقَ الحَفْرَ ونَصْبَ السِّكِّينِ ، فإنَّه لا يُفْضِى إلى القَتلِ غالبًا . وقد ذكَرْنا هذه المسألةَ فى القِصاصِ[١٢] . فأمَّا إنْ قالا : عَمَدْنا الشَّهادةَ عليه ، ولم[١٣] نعلمْ أنه يُقْتَلُ بهذا .

١١/١١٤ ظ

---

(٦) فى م : « إقرار » .

(٧) فى ا ، م : « بجواز » .

(٨) فى الأصل : « يستويا » .

(٩) فى م : « فإنها » .

(١٠) فى ا : « والجراح » .

(١١) تقدم تخريجه ، فى : ٤٥٦/١١ .

(١٢) انظر ما تقدم فى : ١١/٤٥٥ ، ٤٥٦ .

(١٣) فى م : « ولا » .

وكانا ممَّن يجوزُ أن يجْهَلَ[١٤] ذلك ، وجبَتِ الدِّيَةُ فى أمْوالِهما مُغَلَّظةً ؛ لأنَّه شِبْهُ عَمْدٍ ، ولم تَحْمِلْه العاقلةُ ؛ لأنَّه ثَبتَ باعْترافِهما ، والعاقلةُ لا تحْمِلُ اعْترافًا . وإن قال أحدُهما : عمَدْتُ قَتْلَه . وقال الآخَرُ : أخْطأْتُ . فعلى العامِدِ نصْفُ دِيَةٍ مُغَلَّظَةٍ ، وعلى الآخَرِ نِصْفُ دِيَةٍ مُخفَّفةٍ ، ولا قِصاصَ ، فى الصَّحِيحِ من المذهبِ ؛ لأنَّه قَتْلُ عَمْدٍ وخَطَإٍ . وإن قال كلُّ واحدٍ منهما : عَمَدْتُ ، وأخْطأَ صاحِبى . احْتَمَلَ أن يجبَ القِصاصُ عليهما ؛ لاعْترافِ كلِّ واحدٍ منهما بعَمْدِ نفسِه . واحْتَمَلَ وُجوبَ الدِّيَةِ ؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما إنَّما اعْترفَ بعَمْدٍ شارَكَ فيه مُخْطِئًا ، وهذا لا يُوجِبُ القِصاصَ ، والإِنْسانُ إنَّما يُؤاخَذُ بإقْرارِه ، لا بإقرارِ غيرِه . فعلى هذا ، تَجبُ عليهما دِيَةٌ مُغَلَّظةٌ . وإن قال أحدُهما : عَمَدْنا جميعًا . وقال الآخَرُ : عَمَدْتُ ، وأخْطأَ صاحِبى . فعلى الأوَّلِ القِصاصُ ، وفى الثانى وَجْهان ، كالتى قَبْلَها . وإن قالا جميعًا : أخْطَأْنا معًا[١٥] . فعليهما الدِّيَةُ مُخَفَّفةً فى أمْوالِهما ؛ لأنَّ العاقلةَ لا تحْمِلُ الاعْترافَ . وإن قال أحدُهما : عَمَدْنا معًا . وقال الآخَرُ : أخْطأْنا معًا . فعلَى الأوَّلِ القِصاصُ ، وعلى الثانى نِصْفُ دِيَةٍ مُخففةٍ ؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ[١٦] منهما يُؤاخَذُ بحُكْمِ إقْرارِه . وإن قال كلُّ واحدٍ منهما : عَمَدْتُ ، ولا أدْرِى ما فعلَ صاحِبى . فعليهما القِصاصُ ؛ لإِقْرارِ كلِّ واحدٍ منهما بالعَمْدِ . ويَحْتَمِلُ أن لا يجبَ عليهما القِصاصُ ؛ لأنَّ إقْرارَ كلِّ واحدٍ منهما لو انْفَرَدَ ، لم يجبْ عليه قِصاصٌ ، وإنَّما يُؤاخَذُ الإِنسانُ بإقْرارِه ، لا بإقْرارِ صاحبِه . وإن قالَ أحدُهما : عَمَدْتُ ، ولا أدْرِى ما قَصَدَ صاحِبى . سُئِلَ صاحبُه ، فإنْ[١٧] قال : عَمَدْتُ ، ولا أدْرِى ما قَصَدَ صاحِبى . فهى كالتى قبلَها . وإن قال : عَمَدْنا مَعًا[١٨] . فعليه القِصاصُ ، وفى الأوَّلِ وَجْهانِ . وإن قَالَ : أخْطَأْتُ ، أو أخْطَأْنا . فلا قِصاصَ على واحدٍ منهما . / وإن جُهِلَ حالُ الآخَرِ ، بأن يُجَنَّ ، أو يَموتَ ، أو لا يُقْدَرَ عليه ، فلا قِصاصَ على المُقِرِّ ، وعليه نَصيبُه من الدِّيَةِ المُغَلَّظةِ . ١١/١١٥و

(١٤) فى م : « يجهلا » .
(١٥) سقط من : ا ، ب ، م .
(١٦) سقط من : ا ، م .
(١٧) فى ا ، ب : « فإذا » .
(١٨) سقط من : الأصل ، ا ، م .

فصل : وإن رجعَ أحدُ الشَّاهِدَيْنِ وحدَه ، فالحُكمُ فيه كالحُكمِ فى رُجوعِهما ، فى أنَّ الحاكمَ لا يَحْكُمُ بشهادتِهما ، إذا كان رجوعُه[19] قبلَ الحُكْمِ ، وفى أنَّه لا يَسْتَوْفِى العقوبةَ إذا رجعَ[19] قبلَ اسْتِيفائِها ؛ لأنَّ الشَّرْطَ يَخْتَلُّ برُجوعِه ، كاخْتِلالِه برُجوعِهما . وإن كانَ رُجوعُه بعدَ الاسْتِيفاءِ ، لَزِمَه حكمُ إقْرارِه وحدَه ، فإنْ أقَرَّ بما يُوجِبُ القِصاصَ ، وجَبَ عليه ، وإنْ أقَرَّ بما يُوجِبُ دِيَةً مُغَلَّظَةً ، وجبَ عليه قِسْطُه منها ، وإن أقَرَّ بالخطأِ ، وجَبَ عليه نَصِيبُه من الدِّيَةِ المُخففةِ . وإن كان الشُّهودُ أكثرَ من اثْنَيْنِ فى الحُقوقِ الماليَّةِ ، أو القِصاصِ ، ونحوِه ، [20] ممَّا يَثْبُتُ [20] بشاهِدَيْنِ ، أو أكثرَ من أربعةٍ ، فرجعَ الزائدُ منهم قبلَ الحُكمِ والاسْتِيفاءِ[21] ، لم يَمْنَعْ ذلك الحكمَ ولا الاسْتيفاءَ ؛ لأنَّ ما بَقِىَ من البَيِّنَةِ كافٍ فى إثْباتِ الحُكمِ واسْتِيفائِه . وإن رجعَ بعدَ الاسْتِيفاءِ ، فعليه القِصاصُ إن أقَرَّ بما يُوجِبُه ، أو قِسْطُه من الدِّيةِ ، أو من المُفَوَّتِ بشَهادتِهم إن كان غيرَ ذلك . وفى ذلك اختلافٌ سنَذْكرُه ، إن شاءَ اللهُ تعالى .

١٩١٩ ـ مسألة ؛ قال : (وَإِنْ كَانَتْ شَهَادَتُهُمَا بِمَالٍ ، غَرِمَاهُ ، وَلَمْ يَرْجِعْ بِهِ عَلَى الْمَحْكُومِ لَهُ بِهِ ، سَوَاءٌ كَانَ الْمَالُ قَائِمًا أوْ تَالِفًا)

أمَّا كَوْنُه لا يَرْجِعُ به[1] على المَحْكومِ له[1] به ، فلا نَعْلَمُ فيه بين أهلِ العلمِ خِلافًا ، سِوَى ما حَكَيْناه عن سعيدِ بنِ المُسَيَّبِ ، والأوْزاعىِّ ، وقد ذكَرْنا الكلامَ معهما فيما مضى[2] . فأمَّا الرُّجوعُ به على / الشَّاهِدَيْنِ ، فهو قولُ أكثرِ أهلِ العلمِ ؛ منهم مالكٌ ، وأصْحابُ الرَّأْىِ ، وهو قولُ الشَّافعىِّ القَديمُ ، وقال فى الجديدِ : لا يَرْجِعُ عليهما بشىءٍ ، إلَّا أنْ يَشْهَدَا بعِتْقِ عبدٍ ، فيَضْمَنا قيمتَه ؛ لأنَّه لم يُوجَدْ منهما إتْلافٌ للمالِ ، ولا يَدٌ عادِيَةٌ عليه ، فلم يَضْمَنا ، كما لو رُدَّتْ شهادتُهما . ولَنا ، أنَّهما أخْرَجا مالَه من يدِه بغيرِ حَقٍّ ، وحالَا

١١/١١٥ظ

(١٩ - ١٩) سقط من : ا .

(٢٠ - ٢٠) فى ا ، ب ، م : « فماثبت » .

(٢١) فى الأصل : « أو الاستيفاء » .

(١) سقط من : ا .

(٢) تقدم فى : صفحة ٢٤٥ ، ٢٤٦ .

بينَه وبينَه ، فلَزِمَهما الضَّمانُ ، كما لو شَهِدَا بعِتْقِه ، ولأنَّهما أزالا يَدَ السَّيِّدِ عن عبدِه بشَهادتِهما المَرْجوعِ عنها ، فأشْبَهَ[3] مَا لو شَهِدَا بحُرِّيَّتِه ؛ ولأنَّهما تسَبَّبَا إلى إتْلافِ حَقِّه بشهادتِهما بالزُّورِ عليه ، فلَزِمَهما الضَّمانُ ، كشاهِدَى القِصاصِ. يُحَقِّقُ هذا ، أنَّه إذا أَلْزَمَهما القِصاصَ الذى يُدْرَأُ بالشُّبُهاتِ ، فوُجوبُ المالِ أَوْلَى . وقولُهم : إنَّهما ما أتْلَفا المالَ . يَبْطُلُ بما إذا شَهِدَا بعِتْقِه ، فإنَّ الرِّقَّ فى الحقيقةِ لا يزُولُ بشهادةِ الزُّورِ ، وإنَّما حالَا بين سيِّدِه وبينَه ، وفى مَوْضعِ إتْلافِ المالِ ، فهُما تسبَّبا إلى تَلَفِه ، فيَلْزَمُهما ضَمانُ ما تَلِفَ بسَبَبِهما ، كشاهِدَيِ القِصاصِ ، وشُهودِ الزِّنَى ، وحافرِ البئْرِ ، وناصبِ السِّكِّينِ .

١٩٢٠ ــ مسألة ؛ قال : (وَإنْ كَانَ الْمَحْكُومُ بِهِ عَبْدًا أَوْ أَمَةً ، غَرِمَا قِيمَتَهُ)

أمَّا إذا شَهِدَا بالعَبْدِ أو الأمَةِ لغَيرِ مالِكِهما[1] ، فالحُكْمُ فى ذلك كالحُكْمِ فى الشَّهادةِ بالمالِ ، على ما ذكَرْنا مِن الخِلافِ فيه ؛ لأنَّهما[2] من جُمْلةِ المالِ . وإن شَهِدَا بحُرِّيَّتِهما ، ثم رجَعا عن الشَّهادةِ ، لزِمَهُما غَرامةُ قِيمَتِهما لسَيِّدِهما ، بغيرِ خلافٍ بينهم فيه ، فإنَّ المُخالِفَ فى التى قبلَها هو الشافعىُّ ، وقد وافَقَ هٰهُنا ، وهو حُجَّةٌ عليه فيما خالفَ فيه ، فإنَّ إخراجَ العبدِ عن يدِ سيِّدِه بالشَّهادةِ بحُرِّيَّتِه ، كإخراجِه عنها بالشَّهادةِ به لغيرِ مالكِه ، فإذا لزِمَه الضَّمانُ ثَمَّ ، لَزِمَه هٰهُنا ، وغَرِما القِيمةَ ؛ لأنَّ العَبْدَ[3] من المُتَقَوَّماتِ[4] ، لا مِن ذَواتِ الأمْثالِ .

فصل : وإن شهِدَا بطلاقِ امرأةٍ تَبِينُ به ، فحَكَمَ الحاكمُ بالفُرْقةِ ، ثم رَجَعا عن الشَّهادةِ ، وكان / قبلَ الدُّخولِ ، فالواجبُ عليهما نصفُ المُسَمَّى . وبهذا قال أبو حنيفةَ . وقال الشَّافعىُّ ، فى أحدِ قَوْلَيْه : يجبُ مَهْرُ المِثْلِ ؛ لأنَّهما أتْلَفا عليه البُضْعَ ، ١١٦/١١و

---

(٣) فى الأصل : « فأشبها » .

(١) فى ا ، ب ، م : « مالكه » .

(٢) فى ا ، م : « لأنها » .

(٣) فى ب ، م : « العبيد » .

(٤) فى الأصل : « المقومات » .

فلَزِمَهما عِوضُه ، وهو مهرُ المِثْلِ . وفى القولِ الآخَرِ ، يَلْزمُهما[5] نصفُ مَهْرِ المِثْلِ ؛ لأنَّه إنَّما ملَكَ نِصْفَ البُضْعِ ، بدليلِ أنَّه إنَّما يجبُ عليه نِصْفُ المَهْرِ . ولَنا ، أنَّ خُروجَ البُضْعِ من مِلْكِ الزَّوجِ غيرُ مُتقوَّمٍ ؛ بدليلِ ما لو أخرجَتْه من مِلْكِه برِدَّتِها ، أو إسْلامِها ، أو قَتْلِها نفسَها ، فإنَّها لا تَضْمَنُ شيئًا . ولو فَسَخَت نكاحَها قبلَ الدُّخولِ ، برَضاعِ مَن يَنْفَسِخُ به نِكاحُها ، لم يَغْرَمْ شيئًا ، وإنَّما يجبُ[6] عليهما[7] نصفُ المُسَمَّى ؛ لأنَّهما أَلْزَماه للزَّوجِ بشهادتِهما ، وقَرَّرَاه عليه ، [8]فرجَعَ عليهما[8] ، كما يَرْجِعُ به على من فَسَخ نِكاحَه برَضاعٍ أو غيرِه. وقولُه : إنَّه ملكَ نِصْفَ البُضْعِ . غيرُ صحيحٍ ؛ فإنَّ البُضْعَ لا يجوزُ تَمْليكُ[9] نِصْفِه ، ولأنَّ العَقْدَ ورَدَ على جميعِه ، والصَّداقَ واجبٌ جميعُه ، ولهذا تَمْلِكُه المرأةُ إذا قَبَضَتْه ، ونَماؤُه لها ، وتَمْلِكُ طَلَبَه إذا لم تَقْبِضْه ، وإنَّما يَسْقُطُ نِصْفُه بالطلاقِ . وأمَّا إن كان الحُكْمُ بالفُرْقةِ بعدَ الدُّخولِ ، فلا ضَمانَ عليهما . وبه قال أبو حنيفةَ . [10]وعن أحمدَ ، روايةٌ أُخْرَى ، عليهما ضَمانُ المُسَمَّى فى الصَّداقِ ؛ لأنَّهما فَوَّتا عليه نِكاحًا وجَبَ عليه به عِوَضٌ ، فكانَ عليهما ضَمانُ ما وجَبَ به ، كما لو شَهِدَا بذلك قبلَ الدُّخولِ[10] . وقال الشافعىُّ : يَلْزَمُهما له مَهْرُ المِثْلِ ؛ لأنَّهما أتْلَفا البُضْعَ عليه . وقد سبَقَ الكلامُ معه فى هذا ، ولا يصِحُّ القياسُ على ما قبلَ الدُّخولِ ؛ لأنَّهما قَرَّرا عليه نِصْفَ المُسَمَّى ، وكان بعَرَضِ[11] السُّقوطِ ، وهٰهُنا قد تقرَّر المهْر كلُّه[12] بالدُّخولِ ، فلم يُقرِّرَا عليه شيئًا ولم يُخْرِجا عن[13] مِلْكِه مُتَقوَّمًا ، فأشْبَهَ ما لو أخْرَجاه من مِلْكِه بقَتْلِها ، أو أخرَجتْه هى برِدَّتِها .

---

(5) فى ب ، م : « لزمهما » .

(6) فى م : « وجب » .

(7) سقط من : ا .

(8 - 8) سقط من : الأصل ، ا ، ب .

(9) فى ا : « أن يملك » .

(10 - 10) ورد هذا فى الأصل ، بعد قوله : « وبهذا قال أبو حنيفة » . السابق فى أول الفصل .

(11) فى ب : « يعوض » . وفى م : « يعرض » .

(12) سقط من : م .

(13) فى ا ، ب ، م : « من » .

فصل : وإن شَهِدَا على امرأةٍ بنكاحٍ ، فحَكَمَ به الحاكمُ ، ثم رَجَعا ، نَظَرْتَ ؛ فإن طلَّقها الزَّوْجُ قبلَ دُخُولِه بها ، لم يَغْرَما شيئًا ؛ لأنَّهما لم يُفَوِّتا عليها شيئًا . وإن دخلَ / ١١٦/١١ظ بها ، وكان الصَّداقُ المُسَمَّى بقَدْرِ مَهْرِ المِثْلِ ، أو أكثرَ منه ، ووصَلَ إليها ، فلا شيءَ عليهما ؛ لأنَّها أخذتْ عِوَضَ ما فوَّتاه عليها ، وإن كان دُونَه ، فعليهما ما بينَهما ، وإن لم يَصِلْ إليها[١٤] ، فعليهما ضَمانُ مَهْرِ مِثْلِها ؛ لأنَّه عِوَضُ ما فوَّتاهُ عليها .

فصل : وإن شَهِدَا بكتابةِ عَبْدِه ، ثم رجَعا ، نظرتَ ؛ فإن عجَز ، ورُدَّ فى الرِّقِّ ، فلا شيءَ عليهما . وإنْ أدَّى ، وعَتَقَ ، فعليهما ضَمانُ جميعِه ؛ لأنَّهما فوَّتاه عليه بشهادتِهما ، ويَحْتَمِلُ أنْ يَلْزَمهما ما بين قِيمَتِه وما قَبَضَه من كِتابتِه . والأوَّلُ أوْلَى ؛ لأنَّ ما قَبضَه مِن كَسْبِ عَبْدِه ، فلا يُحْسَبُ عليه ، وإن أرادَ تَغْرِيمَهما[١٥] قبلَ انْكِشافِ الحالِ ؛ فيَنْبَغِى أن يُغَرِّمَهُما ما بينَ قِيمَتِه سليمًا ومُكاتَبًا . وإن شَهِدَا باسْتِيلادِ أمتِه ، ثم رجَعا ، فيَنْبغِى أن يَرْجِعَ عليهما بما نَقصتْها الشَّهادةُ مِن قِيمَتِها . وإن عَتقَتْ بمَوْتِه ، رجعَ الورثةُ بما بَقِىَ من قِيمَتِها .

فصل : وكلُّ مَوْضِعٍ وجبَ الضَّمانُ على الشُّهودِ بالرجوعِ ، فإنَّه[١٦] يُوزَّعَ بينهم على عدَدِهم ، قلُّوا أو كثُرُوا . قال أحمدُ ، فى روايةِ إسحاقَ بنِ منصورٍ : إذا شهِدَ بشهادةٍ ، ثم رجَعَ وقد أتْلَفَ مالًا ، فإنَّه ضامِنٌ بقَدْرِ ما كانوا فى الشَّهادةِ ، فإنْ كانوا اثْنَيْنِ ، فعليه[١٧] النِّصْفُ ، وإن كانوا ثلاثةً ، فعليه[١٧] الثُّلُثُ . وعلى هذا لو كانوا عشرَةً ، فعليه العُشرُ ، وسواءٌ رجعَ وحْدَه ، أو رجَعُوا جميعًا ، وسواءٌ رجعَ الزَّائدُ عن القَدْرِ الكافِى فى الشَّهادةِ ، أو مَن ليس بزائِدٍ ، فلو شهِدَ أربعةٌ بالقِصاصِ ، فرَجَعَ واحدٌ منهم ، وقالَ : عَمَدْنا قتْلَه . فعليه القِصاصُ . وإن قال : أخْطأْنا فعليه رُبعُ الدِّيَةِ . وإن رجعَ اثنان ، فعليهما القِصاصُ أو نِصْفُ الدِّيَةِ . وإن شهِدَ ستَّةٌ بالزِّنَى على مُحْصَنٍ ، فرُجِمَ بشَهادتِهم ، ثم رجَعَ واحدٌ ، فعليه القِصاصُ ، أو سُدسُ الدِّيةِ . وإن رجَعَ اثنانِ ، فعليهما القِصاصُ أو ثلثُ الدِّيَةِ . وبهذا قالَ أبو عُبَيْدٍ . وقالَ أبو حنيفةَ : إن رجَعَ واحدٌ أو اثنان ، فلا شيءَ عليهما ؛ لأنَّ بَيِّنَةَ

---

(١٤) فى ا ، ب ، م : « إليهما » .

(١٥) فى ا ، م زيادة : « بشهادتهما ويحتمل أن يلزمهما » . تكرار .

(١٦) فى م : « وجب أن » .

(١٧–١٧) سقط من : ا . نقل نظر .

١١٧/١١و الزِّنَى / قائمةٌ ، فَدَمُه غيرُ مَحْقُونٍ . وإن رجعَ ثلاثةٌ ، فعليهم رُبْعُ الدِّيَةِ . وإن رجَعَ أربعةٌ ، فعليهم نِصْفُ الدِّيَةِ . وإن رجعَ خمسةٌ ، فعليهم ثلاثةُ أرباعِها . وإن رجَعَ السِّتَّةُ ، فعلى كلِّ واحدٍ منهم سُدسُها . ومَنْصوصُ الشَّافعىِّ فيما إذا رجَعَ اثْنان ، كمذهبِ أبى حنيفةَ . واخْتلَفَ أصحابُه فيما إذا شَهِدَ بالقِصاصِ ثلاثةٌ ، فرجَعَ أحدُهم ، فقال أبو إسحاقَ[18] : لا قِصاصَ عليه ؛ لأنَّ بيِّنَةَ القِصاصِ قائمةٌ ، وهل يجبُ عليه ثُلثُ الدِّيَةِ ؟ على وَجْهَين . وقال ابنُ الحَدَّادِ[19] : عليه القِصاصُ . وفرَّق بينَه وبينَ الرَّاجعِ مِن شُهودِ الزِّنَى إذا كان زائدًا ، بأنَّ[20] دمَ المشْهودِ عليه بالزِّنَى غيرُ مَحْقُونٍ ، وهذا دمُه مَحْقونٌ . وإنَّما أُبيحَ دَمُه لولىِّ القِصاصِ وحْدَه . واخْتلَفوا فيما إذا شَهِدَ بالمالِ ثلاثةٌ ، فرجعَ أحدُهم ، على وَجْهَين ؛ أحدُهما ، يَضْمَنُ الثُّلثَ . والثانى ، لا شىءَ عليه . ولَنا ، أنَّ الإتْلافَ حصَلَ بشَهادتِهم ، فالرَّاجِعُ مُقِرٌّ بالمُشاركةِ فيه عَمْدًا عُدْوانًا لمَن هو مِثْلُه فى ذلك ، فلَزِمَه القِصاصُ ، كما لو أقَرَّ بمُشاركتِهم فى مُباشرةِ قَتْلِه ، ولأنَّه أحدُ مَن قُتِلَ المشْهودُ عليه بشَهادتِه ، فأشْبَهَ الثَّانىَ مِن شُهودِ القِصاصِ ، والرابعَ من شُهودِ الزِّنَى ، ولأنَّه أحدُ مَن حصَلَ الإتْلافُ بشَهادتِه ، فلَزِمَه مِن الضَّمانِ بقِسْطِه ، كما لو رجَعَ الجميعُ ، ولأنَّ ما تضمَّنَه كلُّ واحدٍ مع اتِّفاقِهم على الرُّجوعِ ، يَضْمَنُه إذا انْفَرَدَ بالرُّجوعِ ، كما لو كانوا أربعةً . وقولُهم : إنَّ دَمه غيرُ مَحْقونٍ . غيرُ صَحيحٍ ؛ فإنَّ الكلامَ فيما إذا قُتِلَ ، ولم يَبْقَ له دمٌ يُوصَفُ بحَقْنٍ ولا عَدَمِه ، وقيامُ الشَّهادةِ لا يَمْنَعُ وجوبَ القِصاصِ ، كما لو شَهِدَتْ لرجلٍ باسْتِحْقاقِ القِصاصِ ، فاسْتَوْفاهُ ، ثم أقَرَّ بأنَّه قتَلَه ظُلْمًا ، وأنَّ الشُّهودَ[21] شُهودُ زُورٍ[21] . والتَّفْريقُ بينَ القِصاصِ والرَّجْمِ بكَوْنِ دمِ القاتلِ غيرَ مَحْقونٍ ، لا يَصِحُّ ؛ لأنَّه غيرُ مَحْقونٍ ١١٧/١١ظ بالنِّسْبةِ إلى مَن قتلَه ، ولأنَّ كلَّ / واحدٍ مُؤاخَذٌ بإقْرارِه . ولا يُعْتَبَرُ قولُ شَريكِه ، ولهذا لو أقَرَّ

(١٨) أى : الشيرازى ، إبراهيم بن على بن يوسف ، أحد كبار الفقهاء الشافعية ، وصاحب التصانيف ، توفى سنة ست وسبعين وأربعمائة . طبقات الشافعية الكبرى ٤/٢١٥ – ٢٥٦ .

(١٩) أبو بكر محمد بن أحمد بن محمد ، ابن الحداد ، المصرى ، الشافعى الإمام ، توفى سنة خمس وأربعين وثلاثمائة . طبقات الشافعية الكبرى ٣/٧٩ – ٩٨ .

(٢٠) فى الأصل ، ا ، م : « فإن » .

(٢١ – ٢١) فى ب ، م : « شهدوا بالزور » .

أحدُ الشَّريكَيْنِ بعَمْدِهما ، وقالَ الآخَرُ : أخطأْنا . وجبَ القِصاصُ على المُقِرِّ بالعَمْدِ .

فصل : وإذا حكَمَ الحاكمُ في المالِ بشَهادةِ رجلٍ وامرأتَيْنِ ، ثم رجَعُوا عن الشَّهادةِ ، تَوَزَّعَ الضَّمانُ عليهم ، على الرَّجُلِ نِصْفُه ، وعلى كلِّ امرأةٍ رُبعُه . وإن رجعَ أحدُهم وَحْدَه ، فعليه من الضَّمانِ حصَّتُه . وإن كان الشُّهودُ رجلًا وعشرَ نِسْوةٍ ، فرَجَعوا ، فعلى الرَّجلِ السُّدسُ ، وعلى كلِّ امرأةٍ نصفُ السُّدسِ . وبهذا قال أبو حنيفةَ ، والشَّافعيُّ ؛ لأنَّ كلَّ امرأتَيْنِ كرجلٍ ، فالعَشرُ كخَمْسةِ رجالٍ . ويَحْتمِلُ أن يجبَ عليهنَّ النِّصْفُ ، وعلى الرجلِ النِّصْفُ . وبهذا قال أبو يوسفَ ، ومحمدٌ ؛ لأنَّ الرجلَ نصفُ البَيِّنَةِ ، بدليلِ أنَّه لو رجَعَ وَحْدَه بعدَ الحُكمِ ، كان كرجُوعهنَّ كلِّهنَّ ، فيكونُ الرَّجلُ حِزْبًا والنِّساءُ حِزْبًا . فإن رجعَ بعضُ النِّسْوةِ وحْدَه ، أو الرَّجلُ ، فعلى الرَّاجعِ مثلُ ما عليه إذا رجعَ الجميعُ . وعندَ أبي حنيفةَ وأصْحابِه ، متى رجعَ من النِّسْوةِ ما زادَ على اثْنَيْنِ ، فليس على الرَّاجِعاتِ شيءٌ ، وقد مضَى الكلامُ معهم(٢٢) في هذا .

فصل : وإذا شهِدَ أربعةٌ بأربعِمائةٍ ، فحكمَ الحاكمُ بها ، ثم رَجَعَ واحدٌ عن مائةٍ ، وآخَرُ عن مائتَيْنِ ، والثالثُ عن ثلاثمِائةٍ ، والرابعُ عن أربعِمائة ، فعلى كلِّ واحدٍ ممَّا رجَعَ عنه بقِسْطِه ؛ فعلى الأوَّلِ خمسةٌ وعشرون ، وعلى الثاني خمسون ، وعلى الثالثِ : خمسةٌ وسَبعونَ ، وعلى الرابعِ : مائةٌ ؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منهم مُقِرٌّ بأنَّه فوَّتَ على المَشْهودِ عليه رُبعَ ما رجَعَ عنه . ويقْتَضِي مذهبُ أبي حنيفةَ ، أن لا يَلْزمَ الرَّاجعَ عن الثَّلاثمِائة والأربعِمائة أكثرُ من خَمْسين خمسين(٢٣) ؛ لأنَّ المائتَيْنِ التي رجعَا عنهما قد بَقِيَ بها شاهِدَان .

فصل : وإذا شهِدَ أربعةٌ بالزِّنَى ، واثنان بالإحْصانِ ، فرُجِمَ ، ثم رَجعُوا عن / الشَّهادةِ ، فالضَّمانُ على جَمِيعِهم . وقال أبو حنيفةَ : لا ضَمانَ على شُهودِ الإحْصانِ ؛ لأنَّهم شَهِدُوا بالشَّرْطِ دونَ السَّببِ المُوجِبِ للقَتْلِ ، وإنَّما يثْبُتُ ذلك بشهادةِ الزِّنَى . ولأصْحابِ الشَّافعيِّ وَجْهان ، كالمذْهَبَيْنِ . ولَنا ، أنَّ قتلَه حصَلَ بمجموعِ الشَّهادتَيْنِ ، فتجبُ الغَرامةُ على الجميعِ ، كما لو شهِدُوا جميعُهم بالزِّنَى . وفي

١١٨/١١ و

(٢٢) في م : « منهم » .

(٢٣) في م زيادة : « لأن المائتين لا تلزم الراجع عن الثلاثمائة » .

كيفيَّةِ الضَّمانِ وَجْهان ؛ أحدُهما ، يُوَزَّعُ عليهم على عَدَدِ رُءوسِهم ، كشُهودِ الزِّنَى ؛ لأنَّ القتلَ حصَلَ مِن جَميعِهم . والثاني ، على شُهودِ الزِّنَى النِّصْفُ ، وعلى شُهودِ الإحْصانِ النِّصْفُ ؛ لأنَّهم[24] حِزْبانِ ، فلكلِّ حِزْبٍ نِصْفٌ . فإن شهِدَ أربعةٌ بالزِّنَى ، وشَهِدَ[25] اثنان منهم بالإحْصانِ ، ثم رجَعُوا ، فعلى الوَجْهِ الأوَّلِ ، على شاهِدَيِ الإحْصانِ الثُّلثانِ ، وعلى الآخَرَيْن الثُّلثُ ؛ لأنَّ على شاهِدَى الإحْصانِ الثُّلثَ ، لشهادتِهما به ، والثُّلثَ لشهادتِهما بالزِّنَى ، وعلى الآخَرَيْن الثُّلثُ ؛ لشهادتِهما بالزِّنَى وحْدَه . وعلى الوَجْه الثاني ، على شهودِ الإحْصانِ ثلاثةُ أرْباعِ الدِّيَةِ ؛ لأنَّ عليهما النِّصْفَ لشَهادتِهما بالإحْصانِ ، ونِصْفَ الباقى لشَهادتِهما بالزِّنَى . ويَحْتَمِلُ أنْ لا يَجِبَ على شاهِدَيِ الإحْصانِ إلَّا النِّصْفُ ؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما جنَى جِنايتَيْنِ ، وجَنَى كلُّ واحدٍ من الآخَرَيْنِ جِنايةً واحدةً ، فكانتِ الدِّيةُ بينَهم على عددِ رُءوسِهم ، لا على عَدَدِ جِناياتِهم ، كما لو قَتَلَ اثْنان واحدًا ، جَرَحَه أحدُهما جُرْحًا ، والآخَرُ جُرْحَينِ .

فصل : وإذا شَهِدَ شاهدان أنَّه أعْتَقَ هذا العبدَ على ضَمانِ مائةِ درهمٍ ، وقيمةُ العبدِ مائتانِ ، فحكَمَ الحاكمُ بشَهادتِهما ، ثم رَجَعا ، رجَعَ السَّيِّدُ على الشاهِدَيْنِ بمائةٍ ؛ لأنَّها تَمامُ القِيمَةِ . وكذلك إنْ[26] شَهِدَا على رجلٍ أنَّه طَلَّقَ امْرأتَه[27] قبلَ الدُّخولِ على مائةٍ ، ونِصْفُ المُسَمَّى مائتان ، غَرِما للزَّوجِ مائةً ؛ لأنَّهما فَوَّتاها بشهادتِهما المَرْجوعِ عنها .

١١٨/١١ظ **فصل** : وإذا[28] شَهِدَ رجلان على رَجُلٍ بنِكاحِ / امرأةٍ ، بصَداقٍ ذكَراه ، وشهِدَ آخَران بدُخولِه بها ، ثم رَجَعُوا بعدَ الحكمِ عليه بصَداقِها ، فعلى شُهودِ النِّكاحِ الضَّمانُ ؛ لأنَّهم ألْزَمُوه المُسَمَّى . ويَحْتَمِلُ أن يكونَ عليهم النِّصْفُ ، وعلى الآخَرِين النِّصْفُ ؛ لأنَّهما قَرَّراه ، وشاهِدَا النِّكاحِ أوْجَباه ، فقُسِمَ بين الأرْبعةِ أرْباعًا . وإنْ شهِدَ مع هذا شاهِدَان بالطَّلاقِ ، لم يَلْزَمْهما شيءٌ ؛ لأنَّهما لم يُفَوِّتا عليه شيئًا يَدَّعِيه ، ولا أوْجَبا عليه ما لم يكُنْ عليه واجبًا .

---

(٢٤) في ا : « لأنهما » .
(٢٥) سقط : « شهد » من : م .
(٢٦) في ب ، م : « لو » .
(٢٧) في م : « زوجته » .
(٢٨) في ا ، ب : « وإن » .

فصل : وإذا[29] شهِدَ شاهِدَا فَرْعٍ على شاهِدَىْ أصْلٍ ، فحَكمَ الحاكمُ بشهادتِهما ، ثم رجَعَ شاهِدَا الفَرْعِ ، فعليهما الضَّمانُ . لا أعْلمُ بينهم فى ذلك خلافًا . وإن رجعَ شاهِدَا الأَصْلِ وَحْدَهما ، لَزِمَهما الضَّمانُ أيضًا . وبه قال الشافعىُّ ، ومحمدُ بنُ الحسنِ . وحكَى أبو الخَطَّابِ ، عن القاضى ، أنَّه لا ضَمانَ عليهما . وهو قولُ أبى حنيفةَ ، وأبى يوسفَ ؛ لأنَّ الحُكمَ تعلَّقَ بشَهادَةِ شاهِدَىِ الفَرْعِ ، بدليلِ أنَّهما جعَلا شهادةَ شاهِدَىِ الأصلِ شهادةً ، لم يَلْزَمْ شاهِدَىِ الأَصْلِ[30] ضَمانٌ ، لعَدَمِ تَعَلُّقِ الحُكمِ بشَهادتِهما . ولَنا ، أنَّ الحقَّ ثَبَتَ بشَهادةِ شاهِدَىِ الأَصْلِ[30] ؛ بدليلِ اعْتبارِ عَدالتِهما ، فإذا رَجَعَا ، ضَمِنا ، كشاهِدَىِ الفَرْعِ .

فصل : وإذا حكمَ الحاكمُ بشاهدٍ ويَمينٍ ، فرَجعَ الشَّاهدُ ، غَرِمَ جميعَ المالِ . نَصَّ عليه أحمدُ ، فى روايةِ جماعة . وقال مالكٌ ، والشَّافعىُّ : يَلْزَمُه النِّصْفُ ؛ لأنَّه أحدُ حُجَّتَىِ الدَّعْوَى ، فكان عليه[31] النِّصْفُ كما لو كانا شاهِدَيْنِ . ولَنا ، أنَّ الشاهِدَ حُجَّةُ الدَّعْوَى ، فكان الضَّمانُ عليه[31] كالشَّاهِدَيْنِ . يُحَقِّقه أنَّ اليَمينَ قولُ الخَصْمِ ، وقولُ الخصمِ ليس بحُجَّةٍ على خَصْمِه ، وإنَّما هو شَرْطُ الحُكمِ ، فجرَى مَجْرَى مُطالبَتِه الحاكمَ بالحُكمِ ، وبهذا ينْفَصِلُ عمَّا ذكَرُوه . ولو سَلَّمْنا أنَّها حُجَّةٌ ، لكن إنَّما جعَلَها حُجَّةً شَهادةُ الشاهِدِ ، ولهذا لم يَجُزْ تَقْديمُها على شَهادتِه ، بخلافِ شهادةِ الشَّاهِدِ الآخَرِ . /قال أبو الخَطَّابِ : ١١/١١٩و ويتخَرَّجُ أنْ لا يَلْزَمَه إلَّا نِصْفُ[32] المحكومِ به ، إذا قُلْنا : تُرَدُّ اليَمينُ على المُدَّعِى .

فصل : وإذا رجَعُوا عن الشَّهادةِ بعدَ الحُكمِ ، وقالُوا : عَمَدْنا . ووجَبَ عليهم القِصاصُ ، لم يُعَزَّرُوا[33] ؛ لأنَّ القِصاصَ يُغْنِى عن تَعْزِيرِهم . وإن كانَ فى مالٍ ، عُزِّرُوا ، وغَرِمُوا ؛ لأنَّهم جَنَوا جنايةً كبيرةً ، وارْتكبُوا جَرِيمةً عظيمةً ، وهى شهادةُ الزُّورِ . ويَحْتَمِلُ

---

(٢٩) فى ا ، ب : « وإن » .

(٣٠ - ٣٠) سقط من : الأصل . نقل نظر .

(٣١ - ٣١) سقط من : ا . نقل نظر . ومكانه فيها : « الضمان » .

(٣٢) فى ا ، ب ، م : « النصف » .

(٣٣) فى ا ، ب ، م : « يعزر » .

أن لا يُعزَّروا ؛ لأنَّ رجوعَهم تَوبةٌ منهم ، فيَسْقُطُ عنهم التَّعْزِيرُ ، ولأنَّ شَرْعِيَّةَ تَعْزِيرِهم تمنَعُهم الرُّجوعَ خوفًا منه ، فلا يُشْرَعُ . وإن قالوا : أخطأْنا . لم يُعَزَّروا ؛ لأنَّ اللهَ تعالى قال : ﴿ وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُم بِهِ وَلَـٰكِن مَّا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ ﴾[34] . هذا إن كان قولُهم يَحْتَمِلُ الصِّدقَ فى الخطإ ، وإن لم يَحْتَمِلْه[35] ، عُزِّرُوا ، ولم يُقْبَلْ قَوْلُهم .

١٩٢١ – مسألة ؛ قال : (وَإِذَا قَطَعَ الْحَاكِمُ يَدَ السَّارِقِ ، بِشَهَادَةِ اثْنَيْنِ ، ثُمَّ بَانَ أَنَّهُمَا كَافِرَانِ ، أَوْ فَاسِقَانِ ، كَانَتْ دِيَةُ الْيَدِ فِي بَيْتِ الْمَالِ)

وجملتُه أنَّ الحاكمَ إذا حكَمَ بشَهادةِ اثْنَيْنِ ، فى قَطْعٍ أو قَتْلٍ ، وأنْفَذَ ذلك ، ثم بانَ أنَّهما كافرانِ ، أو فاسِقانِ ، أو عَبْدان ، أو أحدُهما ، فلا ضمانَ على الشَّاهِدَيْنِ ؛ لأنَّهما مُقِيمان على أنَّهما صادِقان فيما شَهِدَا به ، وإنَّما الشَّرْعُ مَنَعَ قَبولَ شهادتِهما ، بخِلافِ الرَّاجِعَيْنِ عن الشَّهادةِ ، فإنَّهما اعْتَرَفا بكَذِبِهما ، ويجبُ الضَّمانُ على الحاكمِ ، أو الإمامِ الذى تَوَلَّى ذلك ؛ لأنَّه حكَمَ بشهادةِ مَن لا يَجوزُ له الحكمُ بشَهادتِه ، ولا قِصاصَ عليه ؛ لأنَّه مُخْطِئٌ ، وتجبُ الدِّيَةُ ، وفى مَحَلِّها رِوَايتان ؛ إحداهما ، فى بيتِ المالِ ؛ لأنَّه نائبٌ للمُسلمين ووكيلُهم ، وخَطأُ الوَكيلِ فى حَقِّ موكِّلِه عليه ؛ ولأنَّ خطأَ الحاكمِ يكْثُرُ ، لكثْرةِ[1] تَصرُّفاتِه وحُكوماتِه ، فإيجابُ ضَمانِ ما يَخْطِئُ فيه على عاقِلَتِه إجْحافٌ بهم ، فاقْتَضَى ذلك التَّخْفيفَ عنه ، بجَعْلِه فى بيتِ المالِ ، ولهذا / المعنى حَمَلَتِ العاقلةُ دِيَةَ الخَطإِ عن القاتلِ . والرِّوايةُ الثانية ، هى على عاقلتِه مُخَفَّفةً مُؤَجَّلةً ؛ لما رُوِىَ أنَّ امرأةً ذُكِرَتْ عند عمرَ بسُوءٍ ، فأرْسَلَ إليها ، فأَجْهَضَتْ ذا بَطْنِها ، فبلَغَ ذلك عمرَ ، فشَاوَرَ الصَّحابةَ ، فقال بعضُهم : لا شىءَ عليك ، إنَّما أنتَ مُؤدِّبٌ . وقالَ علىٌّ : عليك الدِّيَةُ . فقال عمرُ : عَزَمْتُ عليكَ لا تَبْرَحْ حتى تُقَسِّمَها على قَوْمِك[2] . يعنى قريشًا ؛

١١/١١٩ ظ

(٣٤) سورة الأحزاب ٥ .

(٣٥) فى ب : « يحتمل » .

(١) فى الأصل : « بكثرة » .

(٢) تقدم تخريجه ، فى : ٣٥/١٢ .

لأنَّهم (٣عاقلةُ عمرَ٣) ، ولو كانتْ فى بيتِ المالِ ، لم يُقسِّمْها على قَوْمِه ، ولأنَّه من خَطَإِه ، فتَحْمِلُه عاقِلتُه . كخَطَإِه فى غيرِ الحُكومةِ . وللشافعىِّ قَوْلان ، كالرِّوايتَيْن . فإذا قُلْنا : إنَّ الدِّيَةَ على عاقِلَتِه . لم تَحْمِلْ إلَّا الثُّلثَ فصاعدًا ، ولا تَحْمِلُ الكفَّارةَ ؛ لأنَّ العاقِلةَ لا تَحْمِلُ الكفَّارةَ فى مَحَلِّ الوِفاقِ ، كذا هٰهُنا ، وتكونُ الكفَّارةُ فى مالِه . وإذا قُلْنا : إنَّه فى بيتِ المالِ . فيَنْبَغِى أن يكونَ فيه القليلُ والكثيرُ ؛ لأنَّ جَعْلَه فى بيتِ المالِ لعِلَّةِ أنَّه نائبٌ عنهم ، وخَطأُ النَّائِبِ على مُسْتَنِيبِه ، وهذا يَدخلُ فيه (٤القليلُ والكثيرُ ، ولكَوْنِه٤) يكْثُرُ خَطَؤُه ، فجَعْلُ الضَّمانِ فى مالِه يُجْحِفُ به وإن قَلَّ ، لكَثْرةِ تكرُّرِه ، وسواءٌ تولَّى الحاكمُ الاسْتِيفاءَ بنفْسِه ، أو أمرَ مَن تولَّاه . قال أصحابُنا : وإن كان الوَلِىُّ اسْتَوْفاهُ ، فهو كما لو اسْتَوْفاه الحاكمُ ؛ لأنَّ الحاكمَ سَلَّطه على ذلك ، ومَكَّنَه منه ، والوَلِىَّ يَدَّعِى أنَّه حَقُّه . فإن قيل : فإذا كانَ الوَلِىُّ اسْتَوْفَى حَقَّه ، فيَنْبَغِى أن يكونَ الضَّمانُ عليه ، كما لو حكَمَ له بمالٍ فقَبضَه ، ثم بانَ فِسْقُ الشُّهودِ(٥) ، كان الضَّمانُ على المُسْتَوْفِى دونَ الحاكمِ ، كذا هٰهُنا . قُلْنا : ثَمَّ حصَلَ فى يَدِ المُسْتَوْفِى مالُ المحْكومِ عليه بغيرِ حَقٍّ ، فوجَبَ عليه رَدُّه أو ضَمانُه إن تَلِفَ(٦) ، وهٰهُنا لم يَحْصُلْ فى يَدِه شىءٌ ، وإنَّما أتْلَفَ شيئًا بخَطأِ الإمامِ وتَسْليطِه عليه ، فافْترَقا .

فصل : وإن شهِدَ بالزِّنَى أربعةٌ ، فزَكَّاهم اثْنان ، فرُجِمَ / المشهودُ عليه ، ثم بانَ أنَّ الشُّهودَ فَسَقةٌ ، أو عَبِيدٌ ، أو بعضُهم ، فلا ضَمانَ على الشُّهودِ ؛ لأنَّهم يزْعُمون أنَّهم مُحِقُّون ، ولم يُعْلَمْ كذبُهم يَقِينًا ، والضَّمانُ على المُزَكِّيَيْن . وبهذا قالَ أبو حنيفةَ ، والشَّافعىُّ . وقال القاضى : الضَّمانُ على الحاكمِ ؛ لأنَّه حَكَمَ بقَتْلِه من غيرِ تَحَقُّقِ شَرْطِه ، ولا ضمانَ على المُزَكِّيَيْنِ ؛ لأنَّ شهادتَهما شَرْطٌ ، وليستِ المُوجِبَةَ . وقال أبو الخَطَّابِ ، فى « رءوسِ المسائلِ » : الضَّمانُ على الشُّهودِ الذين شَهِدُوا بالزِّنَى . ولَنا ، أنَّ المُزَكِّيَيْنِ شهِدُوا بالزُّورِ شهادةً أفْضَتْ إلى قَتْلِه ، فلَزِمَهما الضَّمانُ ، كشُهودِ الزنَى إذا

١١/١٢٠و

(٣-٣) فى الأصل : « عاقلته » .

(٤-٤) فى م : « فيما » .

(٥) فى م : « شهوده » .

(٦) فى ب ، م : « أتلف » .

رجَعُوا ، ولا ضَمانَ على الحاكِمِ ؛ لأنَّه أمْكَنَ إحالةُ الضَّمانِ على الشُّهودِ ، فأشْبَهَ ما إذا رجَعُوا عن الشَّهادةِ . وقولُه : إنَّ شهادتَهم شَرْطٌ . لا يَصِحُّ ؛ لأنَّ مِن أصْلِنا أنَّ شهودَ الإحْصانِ يَلْزَمُهم الضَّمانُ ، وإن لم يَشْهدُوا بالسَّبَبِ . وقد نَصَّ عليه أحمدُ . وقولُ أبي الخَطَّابِ لا يَصِحُّ ؛ لأنَّ شُهودَ الزِّنَى لم يرْجِعُوا ، ولا عُلِمَ كذِبُهم ، بخلافِ المُزَكِّيْنِ ؛ فإنَّه تبَيَّنَ كَذِبُهم ، وأنَّهم شهِدُوا بالزُّورِ . وأمَّا إن تبَيَّنَ فِسْقُ المُزَكِّيْنِ ، فالضَّمانُ على الحاكِمِ ؛ لأنَّ التَّفْريطَ منه ، حيثُ قَبِلَ شهادةَ فاسِقٍ من غيرِ تَزْكِيَةٍ ولا بَحْثٍ ، فيَلْزَمُه الضَّمانُ ، كما لو قَبِلَ شهادةَ شُهودِ الزِّنَى من غيرِ تزْكِيَةٍ ، ثم تَبَيَّنَ فِسْقُهم .

فصل : ولو جلَدَ الإمامُ إنسانًا بشهادةِ شُهودٍ ، ثم بانَ أنَّهم فَسَقَةٌ ، أو كَفَرةٌ ، أو عَبِيدٌ ، فعلى الإمامِ ضَمانُ ما حصَلَ من أثرِ[7] الضَّرْبِ . وبهذا قال الشافعيُّ . وقال أبو حنيفةَ : لا ضَمانَ عليه . ولَنا ، أنَّها جنايةٌ صدَرَتْ عن خَطأِ الإمامِ ، فكانتْ مَضْمونةً عليه ، كما لو قَطَعَه أو قَتَلَه .

فصل : ولو حكَمَ الحاكِمُ بمالٍ بشَهادةِ شاهدَيْنِ ، ثم بانَ أنَّهما فاسِقان ، أو كافِرانِ ، فإنَّ الإمامَ يَنْقُضُ حُكْمَه ، ويَرُدُّ المالَ / إن كان قائمًا ، وعِوَضَه إن كان تالِفًا . فإنْ تعذَّر ذلك لإعْسارِه أو غيرِه ، فعلى الحاكِمِ ضَمانُه ، ثم يَرْجِعُ على المشْهودِ له . وعن أحمدَ ، روايةٌ أُخرَى ، لا يَنْقُضُ حُكْمَه إذا كانا فاسِقَيْنِ ، ويَغْرَمُ الشُّهودُ المالَ ، وكذلك الحكمُ إذا شهِدَ عندَه عَدْلان أنَّ الحاكِمَ قَبْلَه حكَمَ بشَهادةِ فاسِقَيْنِ ، ففيه الرِّوايتان[8] . واخْتَلَفَ أصْحابُ الشافعيِّ فيه أيضا . ولا خلافَ بين الجميعِ في أنَّه يَنْقُضُ حكمَه إذا كانا كافرَيْنِ ، ويَنْقُضُ حكمَ غيرِه إذا ثبتَ عندَه أنَّه حَكَمَ بشَهادةِ كافِرَيْنِ ، فنَقيسُ على ذلك ما إذا حكَمَ بشهادةِ فاسقَيْنِ ، فإنَّ شهادةَ الفاسِقَيْنِ مُجْمَعٌ على رَدِّها ، وقد نَصَّ اللهُ تعالَى على التَّبَيُّنِ فيها ، فقال تعالى : ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ ﴾[9] . وأمَرَ

١١/١٢٠ظ

---

(٧) سقط من : ب .

(٨) في ب ، م : « روايتان » . وبعده في ب ، م زيادة : « ولا يغرم الشهود المال وكذلك الحاكم إذا شهد » . خطأ وتكرار .

(٩) سورة الحجرات ٦ .

بإشْهادِ العُدُولِ . وقال سُبْحانَه : ﴿ وَأَشْهِدُواْ ذَوَىْ عَدْلٍ مِّنكُمْ ﴾[10] . واعْتبرَ الرِّضَى بالشُّهداءِ ، فقال تعالى : ﴿ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ ﴾[11] . فيجبُ نَقْضُ الحُكمِ لفوَاتِ العدالةِ ، كما يجبُ نَقْضُه لِفَوات الإسْلامِ ؛ ولأنَّ الفِسْقَ معنًى لو ثَبتَ عندَ الحاكِمِ قَبْلَ الحُكمِ مَنَعَه ، فإذا شهِدَ شاهدان أنَّه كان مَوْجودًا حالةَ الحُكْمِ ، وجَبَ نَقْضُ الحُكمِ ، كالكُفرِ والرِّقِّ فى العُقوباتِ . إذا ثبتَ هذا ، فإنَّ أبا حنيفةَ قال : لا يَسْمَعُ الحاكمُ الشَّهادةَ بِفسْقِ الشاهِدَيْنِ ، لا قبلَ الحُكمِ ولا بعدَه . ومتى جرَّحَ المشْهودُ عليه[12] البَيِّنَةَ ، لم تُسْمَعْ بَيِّنَتُه بالفِسْقِ ، ولكنْ يُسْأَلُ عن الشاهِدَيْنِ ، ولا تُسْمَعُ على الفِسْقِ شَهادةٌ ؛ لأنَّ الفِسْقَ لا يَتعلَّقُ به حقُّ أحدٍ ، فلا تُسْمَعُ فيه الدَّعْوَى والْبَيِّنَةُ . ولَنا ، أنَّه معنًى يتعلَّقُ الحكمُ به ، فسُمِعتْ فيه الدَّعْوَى والبَيِّنَةُ ، كالتَّزْكِيَةِ . وقولُه : لا يتعلَّقُ به حقُّ أحدٍ . مَمْنوعٌ ؛ فإن المشهودَ عليه يتعلَّقُ حَقُّه بفِسْقِه[13] فى مَنْعِ الحُكمِ عليه قبلَ الحكمِ ، ونَقْضِه بعدَه ، وتَبْرِئتِه من أخْذِ مالِه أو عُقوبتِه بغيرِ حَقٍّ ، فوجبَ أن تُسْمَعَ فيه / الدَّعْوَى والْبَيِّنَةُ ، كما لو ادَّعَى رِقَّ الشاهِدِ[14] ولم يَدَّعِه لنفسِه ؛ ولأنَّه إذا لم تُسْمَعِ البَيِّنَةُ بالفِسْقِ[15] ، أدَّى إلى ظُلْمِ المشْهودِ عليه ؛ لأنَّه يُمْكِنُ أن لا يَعْرِفَ فِسْقَ الشاهِدَيْنِ إلَّا شُهودُ المشْهودِ عليه ، فإذا لم تُسْمَعْ شهادتُهم ، وحُكِمَ عليه بشهادةِ الفاسِقَيْن ، كان ظالمًا له . فأمَّا إن قامتِ البَيِّنَةُ أنَّه حكَمَ بشهادةِ والِدَيْنِ ، أو وَلَدَينِ ، أو عَدُوَّيْنِ ، نَظَر[16] فى الحاكِمِ الذى حَكَمَ بشهادتِهما ، فإن كان ممَّنْ يَرَى الحُكْمَ به ، لم يُنْقَضْ حكمُه ؛ لأنَّه حَكَمَ باجْتهادِه فيما يَسُوغُ فيه الاجْتِهادُ ، ولم يُخالِفْ نَصًّا ولا إجْماعًا . وإن كان ممَّن لا يَرَى الحُكْمَ بشهادتِهم ، نَقَضَه ؛ لأنَّ الحاكمَ به يعْتقِدُ بُطْلانَه . والفَرْقُ بين المالِ والإتْلافِ ، أنَّ المالَ إن كان باقيًا ، وجبَ رَدُّه إلى صاحبِه ؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ أحقُّ بمالِه . وإن كان تالِفًا ،

١٢١/١١و

---

(١٠) سورة الطلاق ٢ .

(١١) سورة البقرة ٢٨٢ .

(١٢) فى الأصل زيادة : « دعا » .

(١٣) فى ا : « بنفسه » .

(١٤) فى م : « الشاهدين » .

(١٥) فى م : « الفسق » .

(١٦) فى م : « نظرًا » .

وجبَ ضَمانُه على آخِذِه ؛ لأنَّه أخذَه بغيرِ إذْنِ صاحبِه ، ولا استِحْقاقِ لأخْذِه . أمَّا الإتْلافُ ، فإنَّه لم يحْصُلْ[17] فى يَدِ المُتْلِفِ شىءٌ يَرُدُّه ، ولم يُمْكِنْ تَضْمِينُه ؛ لأنَّه إنَّما أتْلَفَه بحُكْمِ الحاكِمِ ، وتَسْليطِه عليه ، وهو لا يُقِرُّ بعُدْوانِه ، بل يقولُ : اسْتَوْفَيْتُ حقِّى . ولم يَثْبُتْ خِلافُ دَعْواه ، ولم يُمْكِنْ تَضْمِينُ الشُّهودِ ؛ لأنَّهم يقولون : شَهِدْنا بما عَلِمْنا ، وأخْبَرْنا بما رأَيْنا وسَمِعْنا ، ولم نَكْتُمْ شهادةَ اللهِ تعالى التى لَزِمَنا أداؤُها . ولم يَثْبُتْ كَذِبُهم ، فوجَبَ إحالةُ الضَّمانِ على الحاكِمِ ؛ لأنَّه حَكَمَ من غيرِ وُجودِ شَرْطِ الحُكْمِ ، ومَكَّنَ من إتْلافِ المَعْصُومِ مِن غيرِ بَحْثٍ عن عدالةِ الشُّهودِ ، فكان التَّفْرِيطُ منه ، فوجَبَ إحالةُ[18] الضَّمانِ عليه .

١٩٢٢ ـ مسألة ؛ قال : (**وَإِذَا ادَّعَى الْعَبْدُ أَنَّ سَيِّدَهُ أَعْتَقَهُ ، حَلَفَ مَعَ شَاهِدِه ، وَصَارَ حُرًّا**)

رُوِىَ عن أحمدَ ، رحمَه اللهُ ، فى هذا رِوَايَتان ؛ إحْداهما ، أنَّ العِتْقَ يَثْبُتُ[1] بشاهِدٍ ويَمِينٍ . وهو اخْتِيارُ أبى بكرٍ ؛ لأنَّه إزالةُ مِلْكٍ ، فيَثْبُتُ بشاهِدٍ ويَمِينٍ ، / كالبَيعِ والهِبَةِ ، ولأنَّه إتْلافٌ للمالِ ، فيُقْبَلُ فيه شاهِدٌ ويَمِينٌ ، كالإتْلافِ بالفِعْلِ ، وإفْضاؤُه إلى تَكْميلِ الأحْكامِ ، لا يَمْنَعُ ثُبوتَه بشاهِدٍ ويَمِينٍ ؛ بدليلِ أنَّ الوِلادةَ تَثْبُتُ بشَهادةِ النِّساءِ ، ويَنْبَنِى عليها النَّسَبُ الذى لا يَثْبُتُ بشَهادتِهنَّ . والرِّوايةُ الثانية ، لا تَثْبُتُ الحُرِّيَّةُ إلَّا بشاهِدَيْنِ عَدْلَيْنِ ذَكَرَيْنِ ؛ لأنَّها ليستْ بمالٍ ، ولا المَقْصودُ منها المالُ ، ويطَّلِعُ عليها الرجالُ فى غالبِ الأحوالِ ، فأشْبَهتِ الحُدودَ والقِصاصَ . واللهُ أعلمُ .

١٢١/١١ ظ

١٩٢٣ ـ مسألة ؛ قال : (**وَمَنْ شَهِدَ بِشَهَادَةِ زُورٍ ، أُدِّبَ ، وَأُقِيمَ لِلنَّاسِ فِى الْمَوَاضِعِ الَّتِى يَشْتَهِرُ[1] أَنَّهُ شَاهِدُ زُورٍ ، إِذَا تَحَقَّقَ تَعَمُّدُهُ لِذَلِكَ**)

---

(١٧) فى ب ، م زيادة : « به » .

(١٨) سقط من : ب .

(١) فى الأصل ، ب ، م : « ثبت » .

(١) فى الأصل : « يشهر » .

وجملةُ ذلك أنَّ الشَّهادةَ الزُّورَ من أكْبرِ الكبائرِ ، قد نَهَى اللهُ تعالى عنها فى كتابه ، مع نَهْيِه عن الأَوْثانِ ، فقال تعالى : ﴿ فَٱجْتَنِبُواْ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَانِ وَٱجْتَنِبُواْ قَوْلَ ٱلزُّورِ ﴾[2] .
ورُوِىَ عن خُرَيمِ بنِ فاتِكٍ ، أنَّ النَّبِىَّ ﷺ قال : « عَدَلَتْ شَهَادَةُ الزُّورِ الإشْرَاكَ بِاللهِ » . ثلاثَ مراتٍ . ثم تَلَا قولَه تعالى : ﴿ فَٱجْتَنِبُواْ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَانِ وَٱجْتَنِبُواْ قَوْلَ ٱلزُّورِ ﴾ . رواه أبو داودَ[3] . ورُوِىَ هذا عن ابنِ مسعودٍ ، من قَوْلِه . ورُوِىَ عن النَّبِىِّ ﷺ ، أنَّه قال : « أَلَا أُنَبِّئُكُمْ بِأَكْبَرِ الْكَبَائِرِ ؟ » . قُلْنا : بَلَى يا رسولَ الله . قال : « الإِشْرَاكُ بِاللهِ وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ » . وَكَانَ مُتَّكِئًا فَجلسَ ، فقال : « أَلَا وَقَوْلُ الزُّورِ ، وَشَهَادَةُ الزُّورِ » . فما زالَ يُكرِّرُها حتى قُلْنا : لَيْتَه سَكَتَ . مُتَّفَقٌ عليه[4] . وروَى أبو حنيفةَ ، عن مُحارِبِ بنِ دِثَارٍ ، عن ابنِ عمرَ ، عن النَّبِىِّ ﷺ ، أنَّه قال : « شَاهِدُ الزُّورِ ، لَا تَزُولُ قَدَمَاهُ حَتَّى تَجِبَ لَهُ النَّارُ »[5] . فمتى ثَبَتَ عندَ الحاكمِ عن رجلٍ أنَّه شَهِدَ بزُورٍ عَمْدًا ، عَزَّرَه ، وشَهَّرَه . فى قولِ أكثرِ أهلِ العلمِ . رُوِىَ ذلك عن عمرَ ، رضىَ اللهُ عنه[6] . وبه يقولُ شُرَيْحٌ ، والقاسمُ / بنُ محمدٍ ، وسالمُ بنُ عبدِ الله ، والأَوْزاعىُّ ، وابنُ أبى ليلَى ، ومالكٌ ، والشَّافعىُّ ، وعبدُ الملك بن يَعْلَى[7] قاضى البَصْرةِ . وقال أبو حنيفةَ : لا يُعَزَّرُ ، ولا يُشَهَّرُ ؛ لأنَّه قولُ مُنْكَرٍ وزُورٍ ، فلا يُعَزَّرُ به ، كالظِّهارِ . وروَى عنه الطَّحاوِىُّ أنَّه يُشَهَّرُ . وأنْكَره المتأخِّرُون . ولَنا ، أنَّه قولٌ مُحَرَّمٌ يَضُرُّ به الناسَ ، فأوْجَبَ العُقوبةَ على قائِله ، كالسَّبِّ والقَذْفِ ، ويُخالِفُ الظِّهارَ من وَجْهَيْنِ ؛ أحدهما ، أنَّه يَخْتَصُّ بضَرَرِه . والثانى ، أنَّه أوْجَبَ كفَّارةً شاقَّةً هى أشدُّ من التَّعْزِيرِ ، ولأنَّه قولُ عمرَ ، رضىَ اللهُ عنه ، ولم

١٢٢/١١ و

---

(٢) سورة الحج ٣٠ .

(٣) فى : باب فى شهادة الزور ، من كتاب الأقضية . سنن أبى داود ٢٧٤/٢ .

كما أخرجه الترمذى ، فى : باب ما جاء فى شهادة الزور ، من أبواب الشهادات . عارضة الأحوذى ١٧٣/٩ ، ١٧٤ ، ١٧٥ . وابن ماجه ، فى : باب شهادة الزور ، من كتاب الأحكام . سنن ابن ماجه ٧٩٤/٢ . والإمام أحمد ، فى : المسند ١٧٨/٤ ، ٢٣٣ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ .

(٤) تقدم تخريجه ، فى : صفحة ١٥١ .

(٥) تقدم تخريجه ، فى : صفحة ٥٢ .

(٦) أخرجه وكيع ، عن شريح ، فى : أخبار القضاة ٣٠٩/٢ .

(٧) عبد الملك بن يعلى الليثى ، قاضى البصرة ، روى عن النبى ﷺ مرسلا ، توفى بعد المائة بسنوات . تهذيب التهذيب ٤٢٩/٦ ، ٤٣٠ .

نَعْرِفْ له فى الصَّحابةِ مُخالفًا . وإذا ثبتَ هذا ، فإنَّ تأْديبَه غيرُ مَقْدورٍ ، وإنَّما هو مُفَوَّضٌ إلى رَأْيِ الحاكمِ[8] ؛ إنْ رأَى ذلك بالجَلْدِ جَلَدَه ، وإن رآه بحَبْسٍ أو كَشْفِ رأسِه وإهانتِه وتَوْبيخِه ، فعَلَ ذلك ، ولا يزيدُ فى جَلْدِه على عَشرِ جَلَداتٍ . وقال الشافعىُّ : لا يَزِيدُ على تِسْعٍ وثلاثين ، لئلَّا يَبْلُغَ به أدْنَى الحُدودِ . وقال ابنُ أبى ليلَى : يُجْلَدُ خمسةً وسبعين سوطًا . وهو أحدُ قَوْلَىْ أبى يوسفَ . وقال الأوْزاعِىُّ ، فى شاهِدَى الطَّلاقِ : يُجْلَدان مائةً مائةً ، ويَغْرَمان الصَّداقَ . ولَنا ، قولُ النَّبىِّ ﷺ : « لَا يُجْلَدُ أَحَدٌ فَوْقَ عَشْرِ جَلَدَاتٍ ، إلَّا فِى حَدٍّ مِن حُدُودِ اللهِ تَعَالَى » . مُتَّفقٌ عليه[9] . وقال القاسمُ ، وسالمٌ : يُخْفَقُ سَبْعَ خَفَقاتٍ . وقالَ شُرَيْحٌ : يُجلَدُ أسواطًا[10] . فأمَّا شُهْرَتُه بينَ الناسِ ، فإنَّه يُوقَفُ فى سُوقِه[11] إنْ كان من أهلِ السُّوقِ ، أو قَبيلتِه إن كان من أهلِ القبائلِ ، أو فى مَسْجدِه إن كان من أهلِ المساجدِ ، ويقولُ الموكَّلُ به : إنَّ الحاكمَ يقرأُ عليكم السَّلامَ ، ويقولُ : هذا شاهِدُ زُورٍ ، فاعْرِفوه . وهذا مذهبُ الشَّافعىِّ . وأُتِىَ الوليدُ بنُ عبدِ الملكِ بشاهدِ زورٍ[12] ، فأمرَ بقَطْعِ لسانِه ، وعندَه / القاسمُ وسالمٌ ، فقالا : سبحانَ اللهِ ، بحَسْبِه[13] [14]أنْ يُخْفَقَ[14] سَبْعَ خَفَقاتٍ ، ويُقامَ بعدَ العَصرِ ، فيُقالَ : هذا أبو قُبَيْسٍ ، وجَدْناه شاهدَ زُورٍ . ففعلَ ذلك[15] به . ولا يُسَخَّمُ وَجْهُه ، ولا يُرْكَبُ ، ولا يُكلَّفُ أن يُنادِىَ على نَفْسِه . وقد رُوِىَ عن عمرَ ، رضىَ اللهُ عنه ، أنَّه يُجلَدُ أربعينَ جلدةً ، ويُسَخَّمُ وَجْهُه ، ويُطالُ حَبْسُه . رواه الإمامُ أحمدُ[16] . وقال سَوَّارٌ : يُلَبَّبُ[17] ، ويُدارُ به على

١٢٢/١١ ظ

---

(٨) فى ب : « الإمام » .

(٩) تقدم تخريجه ، فى : ١٢/٥٢٤ .

(١٠) أخبار القضاة ٢/٣٠٩ .

(١١) فى م : «سوق » .

(١٢) فى ا ، ب ، م : « الزور » .

(١٣) سقط من : ا .

(١٤ - ١٤) سقط من : م .

(١٥) سقط من : م .

(١٦) وأخرجه البيهقى ، فى : باب ما يُفعل بشاهد الزور ، من كتاب آداب القاضى . السنن الكبرى ١٠/١٤٢ . وعبد الرزاق ، فى : باب عقوبة شاهد الزور ، من كتاب الشهادات . المصنف ٨/٣٢٦ ، ٣٢٧ . ولم نجده فى : المسند .

(١٧) يُلَبَّب : أى تجمع ثيابه عند نحره ويجر بها .

حِلَقِ المسْجِدِ ، فيقولُ : مَن رآنى فلا يَشهَدْ بزُورٍ . ورُوِىَ عن[18] عبدِ الملكِ بنِ يَعْلَى ، قاضى البَصْرةِ ، أنَّه أمرَ بحَلْقِ نِصْفِ رُءوسِهم ، وتَسْخِيمِ وُجوهِهم ، ويُطافُ بهم فى الأسْواقِ ، والذى[19] شَهِدُوا له معهم . ولَنا ، أنَّ هذا مُثْلَةٌ ، وقد نَهَى النَّبِىُّ ﷺ عن المُثْلَةِ[20] . وما رُوِىَ عن عمرَ ، فقد رُوِىَ عنه خِلافُه ، وأنَّه حبَسَه يومًا وخَلَّى سبيلَه . وفى الجملةِ ليس فى هذا تقديرٌ شَرْعِىٌّ ، فما فعلَ الحاكمُ ممَّا رآه[21] ، ما لم يَخْرُجْ إلى مُخالفةِ نَصٍّ أو معنَى نَصٍّ ، فله ذلك ، ولا يُفْعَلُ به شىءٌ من ذلك[22] حتى يُحَقَّقَ أنَّه شاهِدُ زُورٍ ، وتَعَمَّدَ ذلك ، إمَّا بإقرارِه[23] ، أو يشْهَدُ على رجلٍ بفِعْلٍ فى الشامِ فى وقتٍ ، ويُعْلَمُ أنَّ المشْهودَ عليه فى ذلك الوقتِ فى العِراقِ ، أو يشْهَدُ بقتلِ رجلٍ ، وهو حَىٌّ ، أو أنَّ هذه البَهيمةَ فى يدِ هذا مُنْذُ ثلاثةِ أعوامٍ ، وسِنُّها أقلُّ من ذلك ، أو يشْهَدُ على رجلٍ أنَّه فعلَ شيئًا فى وقتٍ ، وقد ماتَ قبلَ ذلك الوقتِ ، أو لم يُولَدْ إلَّا بعدَه ، وأشباهُ هذا ممَّا يُتَيقَّنُ به كَذِبُه ، ويُعْلَمُ تَعمُّدُه لذلك . فأمَّا تَعارُضُ البَيِّنَتَيْنِ ، أو ظهورُ فِسْقِه ، أو غلَطِه فى شهادتِه ، فلا يُؤَدَّبُ به ؛ لأنَّ الفِسْقَ لا يَمْنَعُ الصِّدقَ ، والتَّعارضَ لا يُعْلَمُ به كَذِبُ إحْدَى البَيِّنَتَيْنِ بعَيْنِها ، والغَلَطَ قد يَعْرِضُ للصَّادقِ العَدْلِ ولا يتعمَّدُهُ ، فيُعْفَى عنه ، وقد قال اللهُ تعالى : ﴿ وَلَيْسَ /عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَآ أَخْطَأْتُم بِهِۦ وَلَٰكِن مَّا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ ﴾[24] . وقال النَّبِىُّ ﷺ : « عُفِىَ لِأُمَّتِى عَنِ الْخَطَإِ ، والنِّسْيَانِ ، [25]وَمَا اسْتُكْرِهُوا عَلَيْهِ[25] » .

١١/١٢٣و

فصل : ومتى عِلِمَ أنَّ الشَّاهِدَيْنِ شهِدَا بالزُّورِ ، تبيَّنَ أنَّ الحكمَ كان باطلًا ، ولَزِم نَقْضُه ، لأنَّنا تبيَّنَّا كَذِبَهما فيما شَهِدَا به ، وبُطْلانَ ما حكَمَ به ؛ فإن كان المحكومُ به مالًا ، رُدَّ إلى صاحبِه ، وإن كان إتْلافًا ، فعلى الشَّاهِدَيْنِ ضَمانُه ؛ لأنَّهما سببُ إتْلافِه ، إلَّا أن

---

(١٨) سقط من : ا .

(١٩) فى الأصل ، ا : « والذين » .

(٢٠) تقدم تخريجه ، فى : ٢٠٩/١٠ .

(٢١) فى ب ، م : « يراه » .

(٢٢) فى ب : « هذا » .

(٢٣) فى الأصل : « بإقرار » .

(٢٤) سورة الأحزاب ٥ .

(٢٥ - ٢٥) سقط من : الأصل ، ا ، ب . وتقدم تخريج الحديث ، فى : ١٤٦/١ .

يثْبُتَ ذلك بإقْرارِهِما على أنْفُسِهِما من غيرِ مُوافقةِ المحكومِ له ، فيكونَ ذلك رُجوعًا منهما عن شَهادتِهِما ، وقد بَيَّنَّا حكمَ ذلك .

فصل : فإذا تابَ شاهدُ الزُّورِ ، وأتَتْ على ذلك مُدَّةٌ تظْهَرُ فيها تَوْبتُه ، وتَبيَّنَ صِدْقُه فيها ، وعَدالتُه ، قُبِلتْ شهادتُه . وبهذا قالَ أبو حنيفةَ ، والشَّافعيُّ ، وأبو ثَوْرٍ . وقال مالكٌ : لا تُقْبَلُ شهادتُه أبدًا ؛ لأنَّ ذلك لا يُؤْمَنُ منه . ولَنا ، أنَّه تائِبٌ مِن ذَنْبِه ، فقُبِلَتْ تَوْبتُه ، كسائرِ التَّائبينَ . وقولُه : لا يُؤْمَنُ منه ذلك . قُلْنا : مُجرَّدُ الاحْتمالِ لا يَمْنَعُ قَبولَ الشَّهادةِ ؛ بدليلِ سائرِ التَّائبين ، فإنَّه لا يُؤْمَنُ منهم مُعاوَدةُ ذُنوبِهم ولا غيرِها ، وشهادتُهم مَقْبولةٌ . واللهُ أعلمُ .

١٩٢٤ – مسألة ؛ قال : (**وَإِذَا غَيَّرَ الْعَدْلُ شَهَادَتَهُ بِحَضْرَةِ الْحَاكِمِ ، فَزَادَ فِيهَا أَوْ نَقَصَ ، قُبِلَتْ مِنْهُ ، مَا لَمْ يَحْكُمْ بِشَهَادَتِهِ**)

وهذا مثلُ أن يشْهدَ بمِائةٍ ، ثم يقولَ : هي مائةٌ وخمسون . أو يقولَ : بل هي تِسعون . فإنَّه يُقْبَلُ منه رُجوعُه ، ويُحْكَمُ بما شهِدَ به أخيرًا . وبهذا قالَ أبو حنيفةَ ، والثَّوريُّ ، وسليمانُ بنُ حَبيبٍ المُحاربيُّ[1] ، وإسحاقُ . وقالَ الزُّهْريُّ : لا تُقْبَلُ شهادتُه الأُولَى ولا الآخِرةُ ؛ لأنَّ كلَّ واحدةٍ منهما تَرُدُّ الأُخْرَى وتُعارِضُها ، ولأنَّ الأُولَى مَرجوعٌ عنها ، والثانيةَ غيرُ مَوْثوقٍ بها ، لأنَّها من مُقِرٍّ بغَلَطِه وخَطئِه / في شهادتِه ، فلا يُؤْمَنُ أن يكونَ في الغَلَطِ كالأُولَى . وقالَ مالكٌ : يُؤْخَذُ بأوَّلِ[2] قَوْلَيْه ؛ لأنَّه أدَّى الشَّهادةَ وهو غيرُ مُتَّهمٍ ، فلم يُقْبَلْ رُجوعُه عنها ، كما لو اتَّصَلَ بها الحكمُ . ولَنا ، أنَّ شهادتَه الآخِرةَ شهادةٌ[3] من عَدْلٍ غيرِ مُتَّهمٍ ، لم يَرْجِعْ عنها ، فوجَبَ الحكمُ بها ، كما لو لم يتقدَّمْها ما يُخالِفُها ، ولا تُعارِضُها الأُولَى ؛ لأنَّها قد بَطَلَتْ برُجوعِه عنها ، ولا يجوزُ الحكمُ بها ؛ لأنَّها شرطُ الحكمِ ، فيُعْتَبرُ استِمْرارُها إلى انْقضائِه[4] . ويُفارِقُ رُجوعَه بعدَ الحُكمِ ؛ لأنَّ الحكمَ قد تمَّ باسْتمرارِ

١٢٣/١١ ظ

(١) سليمان بن حبيب المحاربي ، قاضي دمشق ، إمام كبير القدر ، حكم بدمشق ثلاثين سنة ، توفي سنة ست وعشرين ومائة . سير أعلام النبلاء ٥/٣٠٩ .

(٢) في ا ، ب ، م : « بأقل » .

(٣) سقط من : ا ، ب ، م .

(٤) في الأصل : « انقضائها » .

شَرْطِه ، فلا يُنْقَضُ بعدَ تَمامِه .

فصل : وإن شَهِدَ بألْفٍ ، ثم قال قبلَ الحُكمِ : قَضاهُ منه[5] خَمْسَمائةٍ . فسَدَتْ شهادتُه . ذكرَه أبو الخَطَّابِ ، فقال : إذا شهدَ أنَّ له[6] عليه ألْفًا ، ثم قال أحدُهما : قَضاهُ[7] منه خَمْسمائةٍ . بطَلَتْ شهادتُه ؛ وذلك أنَّه شَهِدَ بأنَّ الألْفَ جميعَه عليه ، وإذا قَضاهُ خَمْسَمائةٍ ، لم تكنِ الألْفُ كلُّه عليه ، فيكونُ كلامُه مُتناقِضًا ، فتَفْسُدُ شهادتُه . وفارَقَ هذا ما لو شهِدَ بألْفٍ ، ثم قال : بل بخَمْسِمائةٍ . لأنَّ ذلك رجوعٌ عن الشَّهادةِ بخَمْسِمائةٍ ، وإقرارٌ بغَلَطِ نفسِه ، وهذا لا يقولُ هذا على سَبيلِ الرُّجوعِ . والمنصوصُ عن أحمدَ ، أنَّ شهادتَه تُقْبَلُ بخَمْسِمائةٍ ؛ فإنَّه قالَ : إذا شهِدَ بألْفٍ ، ثم قال أحدُهما قبلَ الحُكمِ : قَضاهُ منه خَمْسَمائةٍ . أفْسَدَ شهادتَه ، وللمَشْهودِ[8] له ما اجْتمعَا عليه ، وهو خَمْسُمائةٍ . فصحَّحَ شهادتَه في نِصْفِ الألْفِ الباقي ، وأبْطلَها في النِّصْفِ الذي ذكرَ أنَّه قَضاهُ ؛ لأنَّ ذلك بمَنْزلةِ الرُّجوعِ عن الشهادةِ به ، فأشْبَهَ ما لو قال : أشْهَدُ بألْفٍ ، بل بخَمْسِمائةٍ . قال أحمدُ : ولو جاءَ بعد هذا المجلسِ ، فقال : أشْهَدُ أنَّه قَضاهُ منه خَمْسَمائةٍ . لم يُقْبَلْ منه ؛ لأنَّه قد أمْضَى الشَّهادةَ . فهذا يَحْتَمِلُ أنَّه أرادَ به أنَّه إذا جاءَ بعدَ الحُكمِ ، فشَهِدَ بالقَضاءِ ، لم يُقْبَلْ منه / ؛ لأنَّ الألْفَ[9] وجَبَ بشهادتِهما ، وحُكْمِ الحاكمِ ، ولا تُقْبَلُ شهادتُه بالقضاءِ ؛ لأنَّه لا يَثْبُتُ بشاهدٍ واحدٍ . فأمَّا إن شَهِدَ أنَّه أقْرضَه ألْفًا ، ثم قال : قَضاهُ منه خَمْسَمائةٍ . قُبِلَتْ شهادتُه في باقِي الألْفِ ، وَجْهًا واحدًا ؛ لأنَّه لا تَناقُضَ في كلامِه ، ولا اخْتلافَ . ١١/١٢٤و

١٩٢٥ – مسألة ؛ قال : (وَإذَا شَهِدَ شَاهِدٌ بِألْفٍ ، وَآخَرُ بِخَمْسِمِائَةٍ ، حُكِمَ لِمُدَّعِي الْألْفِ ، بِخَمْسِمِائَةٍ ، وَحَلَفَ مَعَ شَاهِدِهِ عَلَى الْخَمْسِمِائَةِ الْأُخْرَى ، إنْ أَحَبَّ)

---

(٥) في ا ، م : « منا » .

(٦) سقط من : م .

(٧) سقط من : ا .

(٨) في ب ، م : « والمشهود » .

(٩) في ب ، م زيادة : « وقد » .

وجملةُ ذلك أنَّه إذا شَهِدَ أحدُ الشَّاهديْنِ بشيءٍ ، وشَهِدَ الآخَرُ ببَعْضِه ، صحَّتِ الشَّهادةُ ، وثَبَتَ ما اتَّفقا عليه ، وحُكِمَ به . وهذا قولُ شُرَيْحٍ ، ومالكٍ ، والشَّافعىِّ ، وابنِ أبى ليلى ، وأبى يوسفَ ، ومحمدٍ ، وإسحاقَ ، وأبى عُبَيْدٍ . وحُكِىَ عن الشَّعْبىِّ ، أنَّه شَهِدَ عندَه رجلان ؛ شَهِدَ أحدُهما أنَّه طلَّقَها تطليقةً ، وشَهِدَ الآخرُ أنَّه طلَّقَها تَطليقَتَيْن ، فقال : قد اخْتلَفْتما ، قُوما . وحُكِىَ عن أبى حنيفةَ ، أنَّه إذا شَهِدَ شاهِدٌ أنَّه أقرَّ بألِفٍ ، وشَهِدَ آخَرُ أنَّه أقرَّ بألْفَيْنِ ، لم تَصِحَّ الشَّهادةُ ؛ لأنَّ الإقرارَ بالألْفِ غيرُ الإقرارِ بالألْفَيْنِ ، ولم يَشْهَدْ بكُلِّ إقرارٍ[1] إلَّا واحدٌ . ولَنا ، أنَّ الشَّهادةَ قد كَمَلَتْ فيما اتَّفقَا عليه ، فحُكِمَ به ، كما لو لم يَزِدْ أحدُهما على صاحبِه . وما ذكَرَه من أنَّ كلَّ إقرارٍ إنَّما شَهِدَ[2] به واحدٌ ، يبْطُلُ بما إذا شَهِدَ أحدُهما أنَّه أقرَّ بألْفٍ غُدْوةً ، وشهِدَ الآخَرُ أنَّه أقرَّ بألْفٍ عَشِيًّا ، فإنَّ الشَّهادةَ تكْمُلُ ، مع أنَّ كلَّ إقْرارٍ إنَّما شَهِدَ[2] به واحدٌ . فأمَّا ما انْفردَ به أحدُهما ، فإنَّ للمُدَّعِى أنْ يَحْلِفَ معه ، ويَسْتَحِقَّ . وهذا قولُ مَن يَرَى الحُكْمَ بشاهِدٍ ويَمِينٍ . وهذا فيما إذا أطْلَقا الشَّهادةَ ، أو لم تَخْتلِفِ الأسْبابُ والصِّفاتُ . فأمَّا إن اخْتلَفَتْ ، مثل أن يشْهَدَ شاهدٌ بألِفٍ من قَرْضٍ ، وشاهِدٌ بخَمْسِمائةٍ مِن ثَمَنِ مَبِيعٍ ، أو يَشْهَدَ[3] / شاهدٌ بألْفٍ بِيضٍ ، وآخرُ بخَمْسِمائةٍ سُودٍ ، أو يَشْهدَ أحدُهما[4] بألِفِ دينارٍ ، والآخرُ بخَمْسِمائةِ دِرهمٍ ، لم تَكْمُلِ البَيِّنَةُ ، وكان له أن يَحْلِفَ مع كلِّ واحدٍ منهما ويستَحِقَّها ، أو يحْلِفَ[5] مع أحدِهما ويَسْتَحِقَّ ما شَهِدَ به .

١١/١٢٤ظ

فصل : فإن شهِدَ له شاهدان بألْفٍ ، وشاهِدَان بخَمْسِمائةٍ ، ولم تخْتَلِفِ الأسْبابُ والصِّفاتُ ، دخَلَتِ الخمسُمائة فى الألْفِ ، ووجَب له بالشَّهادَتَيْنِ [ألفٌ][6] . وإن اخْتَلَفَتِ الأسْبابُ والصِّفاتُ[7] ، وجَبَ له الألْفُ والخَمْسُمائة ، ولم يَدْخُلْ أحدُهما فى

---

(١) فى ب ، م زيادة : « إقرار » .

(٢) فى ا ، م : « يشهد » .

(٣) فى ب ، م : « ويشهد » .

(٤) فى ا ، م : « شاهد » .

(٥) فى م : « ويحلف » .

(٦) فى م : « مائة » خطأ . ولم يرد شىء فى : الأصل ، ا ، ب . ولعل الصواب ما أثبتناه .

(٧) فى ا : « أو الصفات » .

الآخَرِ ؛ لأنَّهما مُخْتلِفان .

فصل : وإن شهِدَ له شاهدٌ ، أنَّه باعَه هذا العبدَ بألِف ، وشَهِدَ آخَرُ ، أنَّه باعَه إيَّاهُ بخَمْسِمائةٍ ، لم تَكْمُلِ البَيِّنَةُ ؛ لاخْتلافِهما فى صِفَةِ البَيْعِ ، وله أن يَحْلِفَ مع أحدِهما ، ويَثْبُتَ له ما حَلَفَ عليه . وإن شهِدَ له بكلِّ عَقْدٍ شاهِدَانِ ، ثبتَ البَيْعان ، وإن أضافا البَيْعَ إلى وقتٍ واحدٍ ، مثل أنَ يَشْهدَ أنَّه باعَه هذا العبدَ مع الزَّوالِ بألِف ، وشَهِدَ الآخَرُ أنَّه باعَه إيَّاه مع الزَّوالِ بخَمْسِمائةٍ ، تَعارَضَتِ البَيِّنَتَان ، وسقَطَتا ؛ لأنَّه لا يُمْكِنُ اجْتماعُهما ، وكلُّ بَيِّنةٍ تُكذِّبُ الأُخْرَى . وإن شَهِدَ بكلِّ واحدٍ من هٰذَيْن شاهدٌ واحدٌ[8] ، كان له أن يحْلِفَ مع أحدِهما ، ولا يَتعارَضان ؛ لأنَّ التَّعارُضَ إنَّما يكونُ بين البَيِّنَتَيْن الكامِلَتَيْنِ .

فصل : وإن شَهِدَ أحدُهما أنَّه غَصَبَه ثوبًا قِيمتُه دِرْهمان ، وشَهِدَ آخَرُ أنَّ قِيمتَه ثلاثةٌ ، ثَبَتَ له ما اتَّفقا عليه ، وهو دِرْهمان ، وله أن يحْلِفَ مع الآخَرِ على دِرْهمٍ ؛ لأنَّهما اتَّفقَا على دِرْهمَيْنِ ، وانْفَردَ أحدُهما بدرهمٍ[9] ، فأشْبَهَ مالو شَهِدَ أحدُهما بألِفٍ وآخرُ بخَمْسِمائة . وإن شَهِدَ شاهَدِان أنَّ قِيمَتَه دِرْهمانِ ، وشاهِدَان أنَّ قِيمَتَهَ ثلاثةٌ ، ثَبَتَ له دِرْهمان . وبهذا قال الشَّافعىُّ . وقال أبو حنيفةَ : له ثَلاثةٌ ؛ لأنَّه قد شَهِدَ بها شاهِدَان ، وهما حُجَّةٌ ، فيجِبُ الأخْذُ بهما ، كما / يُؤْخَذُ بالزِّيادةِ فى الأخْبارِ ، وكما لو شَهِدَ له شاهِدَان بألْفٍ ، وشاهِدَان بألفيْنِ ، فإنَّه يجِبُ له ألْفان . قال القاضى : ويَتَوجَّهُ لنا مثلُ هذا ، بِناءً على مسألةِ الأَلْفِ وخَمْسِمائةٍ . ولَنا ، أنَّ مَن شَهِدَ أنَّ قيمتَه دِرْهمان ، يَنْفِى أنَّ[10] قِيمتَهَ ثلاثةٌ ، فقد تَعارضَتِ البَيِّنَتانِ فى الدِّرْهمِ ، ويُخالِفُ الزِّيادةَ فى الأخْبارِ ، فإنَّ مَن يَرْوِى النَّاقِصَ لا يَنْفِى الزِّيادةَ ، وكذلك من شَهِدَ بألِف ، لا يَنْفِى أنَّ عليه ألْفًا آخَرَ . فإنْ قيل : فلِمَ قُلتُم : إنَّه إذا شهِدَ بكلِّ واحدٍ من القِيمَتَيْنِ شاهِدانْ ، تَعارضَتا ، وإن شَهِدَ واحِدٌ ، لم تَتعارَضا ، وكان له أن يحْلِفَ مع[8] الشَّاهِدِ بالزِّيادةِ عليها . قُلْنا : لأنَّ الشاهِدَيْنِ حُجَّةٌ وبَيِّنَةٌ ، فإذا كَمَلَتْ من

١٢٥/١١و

---

(٨) سقط من : الأصل .

(٩) سقط من : الأصل ، م .

(١٠) فى م زيادة : « تكون » .

الجانِبَيْنِ ، تَعارضَتِ الحُجَّتانِ ؛ لِتَعَذُّرِ الجَمْعِ بينهما ، وأمَّا (١١ الشَّاهِدُ الواحدُ ، فليسَ بحُجَّةٍ وَحْده ، وإنَّما يصيرُ حُجَّةً مع اليَمِينِ ، فإذا حَلَفَ مع أحدِهما كَمَلَتِ الحُجَّةُ بيمِينِه ، ولم (١١) يُعارِضْهما ماليس بحُجَّةٍ ، كالو شَهِدَ بأحدِهما شاهِدَان ، وبالآخَرِ شاهِدٌ واحدٌ .

١٩٢٦ ــ مسألة ؛ قال : (وَمَنِ ادَّعَى شَهَادَةَ عَدْلٍ ، فَأَنْكَرَ أَنْ تَكُونَ عِنْدَهُ ، ثُمَّ شَهِدَ بِهَا بَعْدَ ذَلِكَ وَقَالَ : كُنْتُ أُنْسِيتُهَا . قُبِلَتْ مِنْهُ)

وجملةُ ذلك أنَّ العَدْلَ إذا أنْكَرَ أن تكونَ عندَه شهادةٌ ، ثم شَهِدَ بها ، وقال : كنتُ أُنْسِيتُها . قُبِلَتْ ، ولم تُرَدَّ شهادتُه . وبهذا قال الثَّورىُّ ، والشَّافعىُّ ، وإسحاقُ . ولا أعْلَمُ فيه مُخالِفًا ؛ وذلك لأنَّه يجوزُ أن يكونَ نَسِيَها ، وإذا كان ناسيًا لها ، فلا شَهادةَ عندَه ، فلا تُكَذِّبُه مع إمْكانِ صِدْقِه . ولا يُشْبِهُ هذا (١ ما إذا ١) قال : لا بَيِّنَةَ لى . ثم أتَى ببَيِّنَةٍ ، حيثُ لا تُسْمَعُ ؛ فإنَّ ذلك إقْرارٌ منه على نَفْسِه بعَدَمِ البَيِّنَةِ ، والإنسانُ يُؤاخَذُ بإقْرارِه ، وقولُ الشَّاهِدِ : لا شهادةَ عندِى . ليس بإقْرارٍ ؛ فإنَّ الشهادةَ ليستْ له ، إنَّما هى حَقٌّ عليه ، فيكونُ مُنْكِرًا لها ، فإذا اعْتَرَفَ بها ، كان إقْرارًا بعدَ الإنْكارِ ، وهو مَسْمُوعٌ ، بخلافِ الإنْكارِ بعدَ / الإقْرارِ (٢) ، ولأنَّ النَّاسِىَ للشَّهادةِ (٣ لا شَهادةَ ٣) له (٤) عندَه ، فهو صادِقٌ فى إنْكارِه ، فإذا ذكَرَها ، صارَتْ عندَه ، فلا تَنافِىَ بينَ القَوْلَيْنِ ، وصارَ هذا كمَن أنْكَرَ أن يكونَ عندَه شهادةٌ قبلَ أن يُسْتَشْهَدَ ، (٣ ثم اسْتُشْهِدَ ٣) بعدَ ذلك ، فصارَتْ عندَه ، بخلافِ مَن أنْكَرَ أنَّ له بَيِّنَةً ، (٥ فإنه لا يَخْرُجُ عن أنْ يكونَ له بَيِّنَةٌ ٥) بِنِسْيانِها .

١٢٥/١١ ظ

١٩٢٧ ــ مسألة ؛ قال : (وَمَنْ شَهِدَ بِشَهَادَةٍ ، يَجُرُّ إِلَى نَفْسِهِ بَعْضَهَا ، بَطَلَتْ

(١١ – ١١) سقط من : ب .

(١ – ١) فى م : « إذا ما » .

(٢) فى م : « الإنكار » .

(٣ – ٣) سقط من : الأصل .

(٤) سقط من : ب .

(٥ – ٥) سقط من : ا .

شَهَادَتُهُ فِي الْكُلِّ)

وجملتُه أنَّ مَن شهِدَ بشَهادةٍ له بعضُها ؛ مثل أن يَشْهَدَ الشَّرِيكُ لشريكِه بمالٍ من الشَّرِكةِ ، أو يَشْهدَ على زيدٍ بدارٍ له ولعمرٍو ، فإنَّ شهادتَه تَبْطُلُ في الكلِّ . وقال الشَّافعيُّ : فيها قَولانِ ؛ أحدُهما ، كقولِنا . والثاني ، تَصِحُّ شهادتُه لغَيرِه ؛ لأنَّه أجْنَبِيٌّ ، فتصِحُّ شهادتُه له ، كما لو لم يَكُنْ له فيها شِرْكٌ[1] . ويَتخرَّجُ لنا مثلُ هذا ؛ بناءً على قولِنا في عبدٍ بين ثَلاثةٍ ، اشْتَرَى نفسَه منهم بثلاثِمائةِ درهمٍ ، فادَّعى أنَّهم قبضُوها منه ، فأنْكَرَ أحدُهم أن يكونَ أخذَ شيئًا ، فأقرَّ له اثْنان ، وشَهِدَا على المُنْكِرِ بالقَبْضِ ، فإنَّ شهادتَهما تُقْبَلُ عليه ، ويُشارِكُهما فيما أخذَ من المالِ . ولَنا ، أنَّها شهادةٌ رُدَّ بعضُها للتُّهْمَةِ ، فتُرَدُّ جميعُها ، كما لو شَهِدَ المُضارِبُ لربِّ المالِ بمالٍ من المُضاربَةِ ، ولو شَهِدَ بدَيْنٍ لأبيه وأجْنَبِيٍّ ، أو شَهِدَ[2] بشَهادةٍ تُرَدُّ في بعضِ ما شَهِدَ به ، بطَلَتْ كلُّها .

١٩٢٨ ـ مسألة ؛ قال : (**وَإِذَا مَاتَ رَجُلٌ ، وَخلَفَ ابْنًا ، وَأَلْفَ دِرْهَمٍ ، فَادَّعَى رَجُلٌ عَلَى الْمَيِّتِ أَلْفَ دِرْهَمٍ ، وَصَدَّقَهُ الابْنُ[1] ، وَادَّعَى آخرُ مِثْلَ ذَلِكَ ، وَصَدَّقَه الابْنُ ، فَإِنْ كَانَ فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ ، كَانَتِ[2] الأَلْفُ بَيْنَهُمَا . وَإِنْ كَانَ فِي مَجْلِسَيْنِ ، كَانَتِ[2] الأَلْفُ لِلأَوَّلِ ، وَلَا شَيْءَ لِلثَّانِي**)

وجملتُه أنَّ الميِّتَ إذا خلَّفَ وارثًا ، وتَرِكَةً ، فأقرَّ الوارِثُ لرَجلٍ بدَيْنٍ على الميِّتِ يَسْتَغْرِقُ مِيراثَه ، فقد أقرَّ بتَعلُّقِ دَيْنِه بجميعِ التَّرِكةِ ، واسْتِحْقاقِه لجميعِها ، فإذا أقرَّ بعدَ ذلك لآخَرَ ، نظَرْتَ ؛ فإن كان في المجلسِ ، صحَّ الإقْرارُ ، واشْتَركا في التَّرِكةِ ؛ / لأنَّ حالةَ المجلسِ كلَّها كحالةٍ واحدةٍ ، بدليلِ القَبْضِ ، (٣في ما٣) يُعْتَبَرُ القَبْضُ فيه ، وإمكانِ الفَسْخِ في البيعِ ، ولُحوقِ الزِّيادةِ في العَقْدِ ، فكذلك في الإقْرارِ . وإن كان في مجلسٍ آخَرَ ، لم يُقْبَلْ إقرارُه ؛

١١/١٢٦و

---

(١) في ا : « شريك » .
(٢) في الأصل : « وشهد » .
(١) في م : « الأب » .
(٢) في م : « كان » .
(٣-٣) في م : « فما » .

لأنَّه يُقِرُّ بحَقٍّ على غيره ، فإنَّه يُقِرُّ بما يَقْتَضِي مُشاركةَ الأَوَّلِ فى التَّرِكةِ ، ومُزاحمتَه فيها ، وتَنْقِيصَ حقِّه منها . ولا يُقْبَلُ إقْرارُ الإنسانِ على غيرِه . وقال الشَّافعىُّ : يُقْبَلُ إقرارُه ، ويشْترِكان فيها ؛ لأنَّ الوارِثَ يَقومُ مَقامَ المَوْرُوثِ ، ولو أقَرَّ المَوْرُوثُ لهما لقُبِلَ ، فكذلك الوارِثُ ؛ ولأنَّ مَنْعَه من الإقْرارِ يُفْضِى إلى إسْقاطِ حَقِّ الغُرَماءِ ، فإنَّه قد لا يَتَّفِقُ حضورُهم فى مجلسٍ واحدٍ ، فيَبْطُلُ حقُّه بغَيْبَتِه ، ولأنَّ مَن قُبِلَ إقْرارُه أوَّلًا ، قُبِلَ إقْرارُه ثانيًا ، إذا لم يتغيَّرْ حالُه ، كالمَوْرُوثِ[4] . ولَنا ، أنَّه إقْرارٌ[5] بما يتعلَّقُ بمَحَلٍّ تعلَّقَ به حقُّ غيرِه ، على وَجْهٍ يَضُرُّ به ، تَعَلُّقًا يَمْنَعُ صِحَّةَ[6] تصرُّفِه فيه ، فلم يُقْبَلْ ، كإقْرارِ الراهنِ بجنايةِ عَبْدِه المَرْهُونِ أو الجانِى . وأمَّا المَوْرُوثُ ، فإنْ أقَرَّ فى صِحَّتِه ، صَحَّ ؛ لأنَّ الدَّينَ لا يتعلَّقُ بمالِه ، [7]وإنَّما يتعلَّقُ بذمَّتِه[7] . وإن أقرَّ فى مَرَضِه لغَرِيمٍ[8] ، لم يحاصَّ[9] المُقَرُّ له غُرماءَ الصِّحَّةِ ؛ لذلك . وإنْ أقَرَّ فى مرضه لغَرِيمٍ يسْتَغْرِقُ دَيْنُه تَرِكتَه ، ثم أقَرَّ لآخَرَ فى مجلسٍ آخَرَ ، صحَّ ، [7]وشارَكَ الأوَّلَ[7] ، والفرْقُ بينه وبين الوارِثِ ، أنَّ إقْرارَه الأوَّلَ لم يَمْنَعْه التَّصرُّفَ فى مالِه ، ولا أن يُعَلِّقَ[10] به دَيْنًا آخَرَ ، بأن[11] يَسْتدِينَ دَيْنًا آخَرَ ، فلم يَمْنَعْ ذلك تَعَلُّقَ[12] الدَّينِ بتَرِكَتِه بالإقْرارِ ، بخلافِ الوارِثِ ، فإنَّه لا يَمْلِكُ أن يُعَلِّقَ بالتَّرِكةِ دَيْنًا آخَرَ بفِعْلِه ، فلا يَمْلِكُه بقَوْلِه ، ولا يَمْلِكُ التَّصرُّفَ فى التَّرِكةِ ، ما لم يَلْتَزِمْ قضاءَ الدَّيْنِ .

فصل : وإن ماتَ ، وترَكَ أَلْفًا ، فأقَرَّ به ابنُه لرجلٍ ، ثم أقَرَّ به لغيرِه ، فهو[13] للأوَّلِ ، ولا شىءَ للثانى فيه ، سواءٌ كان فى مَجْلِسٍ أو مَجْلِسَيْنِ ؛ لأنَّه باعْترافِه للأوَّلِ ، ثَبَتَ له

---

(4) فى ا : « كالميراث » .
(5) فى م : « أقر » .
(6) فى ب : « حق » .
(7 - 7) سقط من : ا ، ب .
(8) سقط من : ا ، ب ، م .
(9) فى الأصل : « يخلص » .
(10) فى م : « يتعلق » .
(11) سقط من : ا .
(12) فى الأصل ، ا : « تعليق » .
(13) فى ب : « فهى » .

المِلْكُ فيه ، فصارَ إقْرارُه للثانى إقْرارًا له بمِلْكِ غيرِه ، فلم يُقْبَلْ . وتَلْزَمُ المُقِرَّ غَرامتُه للثانى ؛ لأنَّه فَوَّتَه عليه / بإقْرارِه به لغيرِه ، فأشْبَهَ ما لو غصبَه منه ، فدَفَعَه إلى غيرِه . ١١/١٢٦ظ

١٩٢٩ ـ مسألة ؛ قال : (**وَمَنِ ادَّعَى دَعْوَى عَلَى مَرِيضٍ ، فَأَوْمَأَ بِرَأْسِهِ ، أَىْ : نَعَم . لَمْ يُحْكَمْ بِهَا حَتَّى يَقُولَ بِلِسَانِهِ**)

وجملتُه أنَّ إشارةَ المريضِ لا تَقومُ مَقامَ نُطْقِه ، سواءٌ كان عاجزًا عن الكَلامِ أو قادرًا عليه . وبهذا قال الثَّوْرِىُّ . وقال الشافعىُّ : يُقْبَلُ إقْرارُه بإشارَتِه ، إذا كان عاجزًا عن الكَلامِ لأنَّه إقْرارٌ بالإشارةِ من عاجزٍ عن الكلامِ ، فأشْبَه إقرارَ الأخْرَسِ . ولَنا ، أنَّه غيرُ مأْيُوسٍ مِن نُطْقِه ، فلم تَقُمْ إشارتُه مَقامَ نُطْقِه ، كالصَّحيحِ . وبهذا فارَقَ الأخْرَسَ ، فإنَّه مأْيوسٌ من نُطْقِه ، ولهذا لو أُرْتِجَ عليه فى الصَّلاةِ ، لم تَصِحَّ صلاتُه بغيرِ قراءةٍ ، بخلافِ الأخْرَسِ . والآيِسَةُ يُفَرَّقُ بينَها وبينَ مَن ارْتفعَ حَيْضُها مع إمْكانِه فى العِدَّةِ ؛ ولأنَّ عَجْزَه عن النُّطْقِ غيرُ مُتَحقِّقٍ ، فإنَّه يَحْتَمِلُ أن يَتْرُكَ الكلامَ لصُعوبتِه عليه ومَشَقَّتِه ، لا لعَجْزِه . وإن صارَ إلى حالٍ يُتَحقَّقُ[1] الإياسُ من نُطْقِه ، لم يُوثَقْ بإشارتِه ؛ لأنَّ المرضَ الذى أعْجزَه عن النُّطْقِ ، لم يخْتَصَّ بلسانِه ، فيجوزُ أن يكونَ أثَّرَ فى عَقْلِه أو فى سَمْعِه ، فلم يَدْرِ ما قيل له ، بخلافِ الأخْرَسِ ، ولأنَّ الأخْرسَ قد تكرَّرتْ إشارتُه حتى صارَت عندَ مَن يُعاشِرُه كاليَقينِ ، ومُماثلةَ النُّطْقِ ، وهذا لم تتكرَّرْ إشارتُه ، فلعلَّه لم يُرِدِ الإقْرارَ ، إنَّما أرادَ الإنْكارَ ، أو إسْكاتَ مَن يسألُه ، ومع هذه الفُروقِ ، لا يصِحُّ القِياسُ .

١٩٣٠ ـ مسألة ؛ قال : (**وَمَنِ ادَّعَى دَعْوَى ، وَقَالَ : لَا بَيِّنَةَ لِى . ثُمَّ أَتَى بَعْدَ ذَلِكَ بِبَيِّنَةٍ ، لَمْ تُقْبَلْ ؛ لأنَّهُ مُكَذِّبٌ لِبَيِّنَتِهِ**)

وبهذا قال محمدُ بنُ الحسنِ . وقال أبو يوسفَ ، وابنُ المُنْذِرِ : تُقْبَلُ . وهو ظاهرُ مذهبِ الشَّافعىِّ ؛ لأنَّه يجوزُ أن يَنْسَى ، أو يكونَ الشَّاهِدان سَمِعامنه ، وصاحبُ الحقِّ لا

---

(١) فى ا : « يحقق » .

يَعْلَمُ ، فلا يَثْبُتُ بذلك أنَّه كَذَّبَ[1] بيِّنَتَه . وقال بعضُ أصحابِ الشَّافعىِّ : وإن كان الإِشْهادُ / أمرًا تَوَلَّاهُ بنفسِه ، لم تُسْمَعْ بيِّنَتُه ؛ لأنَّه أكْذَبَها ، وإن كان وكيلُه أشْهَدَ على المُدَّعَى عليه ، أو شَهِدَ من غيرِ عِلْمِه ، أو من غيرِ أن يُشْهِدَهم ، سُمِعتْ بيِّنَتُهُ ؛ لأنَّه معذورٌ فى نَفْيِه إيَّاها . وهذا القولُ حسنٌ . ولَنا ، أنَّه أكْذَبَ بيِّنَتَه ، بإقرارِه أنَّه لا يَشْهَدُ له أحدٌ ، فإذا شَهِدَ له إنسانٌ ، كان تكْذِيبًا له ، ويُفارِقُ الشَّاهِدَ إذا قال : لا شهادةَ عندى . ثم قال : كنتُ أُنسِيتُها[2] . لأنَّ ذلك إقْرارٌ لغيرِه بعدَ الإِنكارِ ، وهٰهُنا هو مُقِرٌّ لخَصْمِه بعَدَمِ[3] البيِّنَةِ ، فلم يُقْبَلْ رُجوعُه عنه . والحكمُ فيما إذا[4] قال : كلُّ بيِّنَةٍ لى زورٌ . كالحُكمِ فيما إذا قال : لا بيِّنَةَ لى . على ما ذكَرْنا من الخِلافِ فيه .

١٢٧/١١و

فصل : وإذا[5] قال : ما أعْلَمُ بيِّنَةً . ثم أتى بِبيِّنَةٍ ، سُمِعتْ ؛ لأنَّه يجوزُ أن تكونَ له بيِّنَةٌ لم يَعْلَمْها ، ثم عَلِمَها . قال أبو الخَطَّابِ : ولو قال : ما أعْلَمُ لى بيِّنَةً . فقال شاهِدَان : نحنُ نَشْهَدُ لك . سُمِعتْ بيِّنَتُه .

١٩٣١ – مسألة ؛ قال : (وإذَا شَهِدَ الوَصِىُّ عَلَى مَنْ هُوَ مُوصًى عَلَيْهِمْ ، قُبِلَتْ شَهَادَتُهُ . وَإنْ شَهِدَ لَهُمْ ، لَمْ يُقْبَلْ إذَا كَانُوا فِى حِجْرِهِ)

(١) أمَّا شهادتُه عليهم ، فمَقْبولةٌ . لا نَعْلَمُ فيه خلافًا ، فإنَّه لا يُتَّهَمُ عليهم ، ولا يَجُرُّ بشهادتِه عليهم نَفْعًا ، ولا يَدْفَعُ عنهم بها ضَرَرًا . وأمَّا شهادتُه لهم إذا كانوا فى حِجْرِه (١) ، فغيرُ مَقْبولةٍ . وهذا قولُ أكثرِ أهلِ العلمِ ؛ منهم الشَّعْبِىُّ ، والثَّوْرِىُّ ، ومالكٌ ، والشَّافعىُّ ، والأوْزَاعىُّ ، وأبو حنيفةَ ، وابنُ أبى ليلَى . وأجازَ شُرَيحٌ[2] وأبو ثَوْرٍ شهادتَه لهم ، إذا كان

---

(١) فى ا : « أكذب » .

(٢) فى ا ، ب ، م : « نسيتها » .

(٣) فى الأصل : « بعد » .

(٤) سقط من : ب .

(٥) فى ا ، ب ، م : « وإن » .

(١ – ١) سقط من : الأصل . نقل نظر .

(٢) أخبار القضاة ٢/٢٧٤ .

الخَصْمُ غيرَه ؛ لأنَّه أجْنَبِيٌّ منهم ، فقُبِلتْ شَهادتُه لهم ، كما بعدَ زَوالِ الوَصِيَّةِ . ولَنا ، أنَّه شَهِدَ بشيءٍ هو خَصْمٌ فيه ، فإنَّه الذى يُطالِبُ بحُقوقِهم ، ويُخاصِمُ فيها ، ويَتصرَّفُ فيها ، فلم تُقْبَلْ شَهادتُه ، كما لو شَهِدَ بمالِ نفسِه ، ولأنَّه يأخُذُ من[3] مالِهِم عندَ الحاجةِ . فيكونُ مُتَّهَمًا فى الشَّهادةِ به . فأمَّا قولُه : إذا كانوا فى حِجْرِه . فإنَّه يَعْنِى أنَّه لو[4] شَهِدَ لهم بعدَ زَوالِ وِلايتِه عنهم ، قُبِلَتْ شَهادتُه ؛ لزَوالِ المعنى الذى مَنَعَ قَبُولَها . والحُكْمُ فى أمينِ الحاكمِ يشْهَدُ للأيْتامِ الذين هم تحتَ وِلايتِه ، كالحُكْمِ / فى الوَصِىِّ ، سواءً . ١١/١٢٧ظ

١٩٣٢ – مسألة ؛ قال : (**وَإذَا شَهِدَ مَنْ يُخْنَقُ فِى الْأَحْيَانِ ، قُبِلَتْ شَهَادَتُهُ فِى إفَاقَتِهِ**)

قال ابنُ المُنْذِرِ : أجْمَعَ على هذا كلُّ مَن نَحْفَظُ عنه مِن أهلِ العلمِ ، وممَّن حَفِظْنا عنه ذلك ؛ مالكٌ ، والثَّوْرِىُّ ، والشَّافعىُّ ، وإسْحاقُ ، وأبو ثَوْرٍ . ولا أحْسَبُه إلَّا مذهبَ أهلِ الكُوفةِ ؛ وذلك لأنَّ الاعْتِبارَ فى الشَّهادةِ بحالِ أدائِها ، وهو فى وقتِ الأداءِ من أهلِ التَّحْصيلِ والعَقْلِ الثَّابتِ ، فقُبِلتْ شَهادتُه ، كالصَّبِىِّ إذا كَبِرَ ، ولأنَّه عَدْلٌ غيرُ مُتَّهَمٍ ، فقُبِلتْ شهادتُه ، كالصَّحِيحِ ، وزَوالُ عَقْلِه فى غيرِ حالِ الشَّهادةِ ، لا يَمْنَعُ قبولَها ، كالصَّحيحِ الذى ينامُ ، والمريضِ الذى يُغْمَى عليه فى بعضِ الأحْيانِ .

١٩٣٣ – مسألة ؛ قال : (**وَتُقْبَلُ شَهَادَةُ الطَّبِيبِ فِى الْمُوضِحَةِ ، إذَا لَمْ يُقْدَرْ عَلَى طَبِيبَيْنِ ، وَكَذَلِكَ الْبَيْطَارُ فِى دَاءِ الدَّابَّةِ**)

وجملتُه أنَّه إذا اختُلِفَ فى الشَّجَّةِ ، هل هى مُوضِحَةٌ أو لا ؟ أو فيما كان أكثرَ منها ، كالهاشِمَةِ ، والمُنَقِّلَةِ ، والآمَّةِ ، والدَّامِغَةِ ، أو أصْغَرَ منها ، كالباضِعَةِ ، والمُتلاحِمَةِ ، والسِّمْحاقِ ، أو فى الجائفةِ ، وغيرِها من الجِراحِ ، التى لا يَعْرِفُها إلَّا الأطِبَّاءُ ، أو اختلَفا فى داءٍ يَخْتَصُّ بمَعْرِفتِه الأطِبَّاءُ ، أو فى داءِ الدَّابَّةِ ، فظاهِرُ كلامِ الْخِرَقِىِّ أنَّه إذا قُدِرَ على طَبِيبَيْنِ ، أو بَيْطارَيْن ، لا يُجْزِئُ واحدٌ[1] ؛ لأنَّه ممَّا يطَّلِعُ عليه الرجالُ ، فلم تُقْبَلْ فيه

(٣) سقط من : الأصل .

(٤) فى ا : « إن » .

(١) فى الأصل ، ب : « بواحد » .

شهادةُ واحدٍ ، كسائرِ الحُقوقِ ، فإن لم يُقْدَرْ على اثْنَين ، أجْزَأَ واحدٌ ؛ لأنَّه ممَّا لا يُمْكِنُ كلَّ واحدٍ أن يشْهَدَ به ؛ لأنَّه ممَّا يَخْتَصُّ به أهلُ الخبرةِ من أهلِ الصَّنْعةِ ، فاجْتُزِئ فيه بشهادةِ واحدٍ ، بمَنْزِلةِ العُيوبِ تحتَ الثِّيابِ ، يُقْبَلُ فيها قولُ المرأةِ الواحدةِ ، فقَبُولُ قولِ الرجلِ الواحد أوْلَى .

فصل : قال أحمدُ ، رحمَه اللهُ ، إذا قال : اشْهَدْ على مائةِ درهمٍ [٢] ومائةِ درهمٍ [٢] . فشَهِدَ على مائةٍ دونَ مائةٍ ، كُرِهَ ، إلَّا أن يقولَ : أشْهَدُونى [٣] على مائةٍ ومائة ومائةٍ [٤] . يَحْكيه كلَّه للحاكمِ كما كان . وقال أحمدُ : إذا شَهِدَ على ألفٍ ، وكانَ الحاكمُ / لا يحْكُمُ إلَّا على مائةٍ ومائتين ، فقال له صاحبُ الحقِّ : أُريدُ أن تَشْهَد لى على مائةٍ ، لم يشْهَدْ إلَّا بألْفٍ . قال القاضى : وذلك أنَّ على الشَّاهِدِ نَقْلَ الشَّهادةِ على ما شَهِدَ ، قال اللهُ تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ أَدْنَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِٱلشَّهَـٰدَةِ عَلَىٰ وَجْهِهَآ ﴾ [٥] . ولأنَّه لو ساغَ للشَّاهِدِ أن يشْهَدَ ببعضِ ما أُشْهِدَ عليه ، لَساغَ للقاضى أن يَقْضِىَ ببعضِ ما شَهِدَ به الشَّاهِدُ . وقال أبو الخَطَّابِ : عندى يجوزُ أن يشْهَدَ بذلك ؛ لأنَّ مَن شَهِدَ بألْفٍ ، فقد شَهِدَ بمائةٍ ، فإذا شَهِدَ بمائةٍ ، لم يكُنْ كاذبًا فى شَهادتِه ، فجازَ ، كما لو كان قد أقْرضَه مائةً مَرَّةً ، وتِسْعَمائةٍ مَرَّةً أُخرَى . والأوَّلُ أصحُّ ؛ لما ذكرَه القاضى ، ولأنَّ شهادتَه بمائةٍ ربَّما أوْهَمَتْ [٦] أنَّ هذه المائةَ غيرُ التى شهِدَتْ بأصْلِه ، فيُؤدِّى إلى إيجابِها عليه مَرَّتَين .

١١/١٢٨و

فصل : قال أحمدُ : إذا شَهِدَ بألفِ درهمٍ ومائةِ دينارٍ ، فله مِن دراهمِ ذلك البلدِ ودَنانيرِه . قال القاضى : لأنَّه لمَا جازَ أن يُحْمَلَ مُطلَقُ العَقْدِ على ذلك ، جازَ أنْ تُحْمَلَ الشهادةُ عليه . واللهُ أعلمُ .

(٢ - ٢) سقط من : م .

(٣) فى ا ، ب ، م : « أشهدولى » .

(٤) سقط من : م .

(٥) سورة المائدة ١٠٨ .

(٦) فى الأصل ، ا ، ب : « أوهم » .

كتاب الدَّعاوَى والبيِّنات

الدَّعْوَى [1]في اللُّغةِ[1] : إضافةُ الإنسان إلى نَفْسِه شيئًا ، مِلْكًا ، أو اسْتِحْقاقًا ، أو صِفَةً[2] ، أو نحوَ ذلك . وهي في الشَّرْعِ : إضافتُه إلى نَفْسِه اسْتِحْقَاقَ شيءٍ في يدِ غيرِه ، أو في ذِمَّتِه . والمُدَّعَى عليه ، مَنْ يُضَافُ إليه اسْتِحْقَاقُ شيءٍ عليه . وقال ابنُ عَقِيل : الدَّعْوَى الطَّلَبُ ، قال اللهُ تعالى : ﴿ وَلَهُم مَّا يَدَّعُونَ ﴾[3] . وقيل : المُدَّعِي مَنْ يَلْتَمِسُ بقَوْلِه أخْذَ شَيءٍ من يدِ غيْرِه ، أو إثْبَاتَ حقٍّ في ذِمَّتِه . والمُدَّعَى عليه مَنْ يُنْكِرُ ذلك . وقيل : المُدَّعِي مَنْ إذا تُرِكَ لم يَسْكُتْ ، والمُدَّعَى عليه مَنْ إذا تُرِكَ سَكَتَ . وقد يكون كُلُّ واحِدٍ منهما مُدَّعِيًا ومُدَّعًى عليه ؛ بأنْ يَخْتَلِفا في العَقْدِ ، فيَدَّعِي كُلُّ واحِدٍ منهما أنَّ الثَّمَنَ غيرُ الَّذِي ذَكَرَه صَاحِبُهُ . والأصْلُ في الدَّعْوَى قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « لَوْ أُعْطِيَ النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ ، لَادَّعَى قَوْمٌ / دِمَاءَ قَوْمٍ وَأَمْوَالَهُمْ ، ولكِنَّ الْيَمِينَ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ » [4]رواه مسلمٌ[4] . وفي حديثٍ : « الْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدَّعِي ، وَالْيَمِينُ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْه »[5] . ولا تَصِحُّ الدَّعْوَى إلَّا من جَائِزِ التَّصَرُّفِ .

١١/١٢٨ظ

١٩٣٤ ـ مسألة ؛ قال أبو القَاسم ، رحمَه اللهُ : (**وَمَنِ ادَّعَى زَوْجِيَّةَ امْرَأَةٍ ، فَأَنْكَرَتْهُ ، وَلَمْ تَكُنْ لَهُ بَيِّنَةٌ ، فُرِّقَ بَيْنَهُمَا ، وَلَمْ يُحَلَّفْ**)

وجُملتُه أنَّ النِّكَاحَ لا يُسْتَحْلَفُ فيه ، رِوَايةً وَاحِدةً . ذَكَرَه القاضي . وهو قَوْلُ أبي حنيفة . ويَتَخَرَّجُ أنْ يُسْتَحْلَفَ في كُلِّ حَقٍّ لآدَمِيٍّ . وهو قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وابنِ المُنْذِرِ ،

(١ - ١) سقط من : الأصل ، ا ، ب .

(٢) في ا : « صفة » .

(٣) سورة يس ٥٧ .

(٤ - ٤) في ا : « متفق عليه » . وتقدم تخريجه ، في : ٦/٥٢٥ .

(٥) تقدم تخريجه ، في : ٦/٥٨٧ .

ونحوهُ قَوْلُ أبى يوسفَ ومحمدٍ ؛ لقَوْلِ النَّبىِّ ﷺ : « ولَكِنَّ اليَمِينَ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ »[1] . ولأنَّه حَقٌّ لآدَمِيٍّ ، فيُستَحْلَفُ فيه ، كالمالِ ، ثم اخْتَلَفُوا ، فقال أبو يوسفَ ومحمدٌ : يُسْتَحْلَفُ فى النِّكَاحِ ، فإنْ نكَل ، أُلْزِمَ النِّكَاحَ . وقال الشَّافِعِىُّ : إنْ نَكَل ، رُدَّتِ اليَمِينُ على الزَّوْجِ فحلَفَ ، وثَبَتَ النِّكَاحُ . ولَنا ، أنَّ هذا ممَّا لا يَحِلُّ بَذْلُه ، فلم يُسْتَحْلَفْ فيه ، كالْحَدِّ . يُحقِّقُ هذا أنَّ الأَبْضَاعَ ممَّا يُحْتَاطُ فيها ، فلا تُبَاحُ بالنُّكُولِ ، ولا به وبيَمِينِ المُدَّعِى ، كالحُدُودِ ، وذلك لأنَّ النُّكُولَ ليس بحُجَّةٍ قَوِيَّةٍ ، إنَّما هو سُكُوتٌ مُجَرَّدٌ يحْتَمِلُ أنْ يكونَ لخَوْفِه من اليَمِينِ ، أو للجَهْلِ بحَقِيقَةِ الحَالِ ، أو للحَياءِ من الحَلِفِ والتَّبَذُّلِ فى مَجْلِسِ الحاكِمِ ، ومع هذه الاحْتِمالاتِ ، لا يَنْبَغِى أن يُقْضَى به فيما يُحْتاطُ له ، ويَمِينُ المُدَّعِى إنَّما هى قَوْلُ نَفْسِه ، لا يَنْبَغِى أن يُعْطَى بها أمْرًا فيه خَطَرٌ عظِيمٌ ، وإثْمٌ كبيرٌ ، ويُمَكِّنُ من وَطْءِ امْرَأَةٍ يَحْتَمِلُ أنْ تكونَ أجْنَبِيَّةً منه . وأمَّا الحَدِيثُ فإنَّما يتَناوَلُ[2] الأَمْوَالَ والدِّمَاءَ ، فلا يدْخُلُ النِّكَاحُ فيه ، ولو دَخَلَ فيه كُلُّ دَعْوَى ، لَكانَ مخصُوصًا بالحُدُودِ ، والنِّكَاحُ فى مَعْنَاه ، بل النِّكَاحُ أوْلَى ، لأنَّه لا يكادُ يَخْلُو من شُهُودٍ ، لكَوْنِ[3] الشَّهادةِ شَرْطًا فى انْعِقادِه ، أو من اشْتِهارِه ، فيُشْهَدُ فيه بالاسْتِفَاضَةِ ، والحُدودُ بخِلافِ ذلك . إذا ثبتَ هذا ، فإنَّه يُفرِّقُ بينهما ، ويُحَالُ بينَه وبينَها / ويُخْلَى سَبِيلُها . وإنْ قُلْنَا : إنَّها تحْلِفُ على الاحْتِمالِ الآخَرِ . فنَكَلَتْ ، لم يُقْضَ بالنُّكُولِ ، وتُحْبَسُ ، فى أَحَدِ الوَجْهَيْنِ ، حتَّى تُقِرَّ أو تَحْلِفَ ، وفى الآخَرِ ، يُخْلَى سَبِيلُها ، وتكُونُ فائِدَةُ شَرْعِ اليَمِينِ التَّخْوِيفَ والرَّدْعَ ، لتُقِرَّ إنْ كان المُدَّعِى مُحِقًّا ، أو تَحْلِفَ ، فتَبْرأَ إنْ كان مُبْطِلًا .

١٢٩/١١و

فصل : وإذا ادَّعَى رجُلٌ نِكاحَ امرَأةٍ ، احتاجَ إلى ذِكْرِ شَرائِطِ النِّكاحِ ، فيقولُ : تزَوَّجْتُها بولِىٍّ مُرْشِدٍ وشاهِدَىْ عَدْلٍ ورِضَاهَا . إنْ كانت ممَّنْ يُعْتبرُ رِضَاها . وهذا مَنْصُوصُ الشَّافِعِىِّ . وقال أبو حنيفة ، ومالِكٌ : لا يحْتاجُ إلى ذِكْرِ شَرائِطِه ؛ لأنَّه نَوْع

---

(١) تقدم تخريجه ، فى : ٥٢٥/٦ .

(٢) فى ب ، م : « تناول » .

(٣) فى الأصل : « لكن » .

مِلْكٍ ، فأشْبَهَ مِلْكَ العَبْدِ ، ألا تَرَى أنَّه لا يحْتاجُ أنْ يقولَ : وليْسَتْ مُعْتَدَّةً ولا مُرْتَدَّةً .
ولَنا ، أنَّ النَّاسَ اختَلَفُوا فى شَرَائِطِ النِّكاحِ ، فمنهم مَنْ يشْتَرِطُ الوَلِيَّ والشُّهُودَ ، ومنهم مَنْ لا يشْتَرِطُ ، ومنهم مَنْ يشْتَرِطُ إذْنَ البِكْرِ البالِغِ لأبيها فى تَزْوِيجِها ، ومنهم مَنْ لا يشْتَرِطُه ، وقد يدَّعِى نِكاحًا يعْتَقِدُه صحيحًا ، والحاكِمُ لا يرَى صِحَّتَه ، ولا ينْبَغِى أنْ يَحْكُمَ بصِحَّتِه مع جَهْلِه بها ، ولا (٤) يعْلمُ بها (٤) ما لم تُذْكَرِ الشُّرُوطُ ، وتقوم البَيِّنَةُ بها ، وتُفارِقُ المالَ ، فإنَّ أسْبَابَه لا (٥) تَنْحَصِرُ ، وقد يخْفَى على المُدَّعِى سَبَبُ ثُبوتِ حَقِّه ، والعُقودُ تكْثُرُ شُرُوطُها ، ولذلك اشْتَرَطْنَا لِصِحَّة البَيْعِ شُرُوطًا سَبْعةً ، وربَّما لا يُحْسِنُ المُدَّعِى عَدَّها ولا يَعْرِفُها ، والأمْوَالُ ممَّا يُتسَاهَلُ فيها ؛ ولذلك افترَقا فى اشْتِرَاطِ الوَلِىِّ والشُّهُودِ فى عُقودِه ، فافترَقا فى الدَّعْوَى . وعدمُ العِدَّة والرِّدَّة ، (٦) الأصلُ عَدَمُها ، ولا يخْتِلفُ النَّاسُ فيه (٦) ، ولا تَخْتَلِفُ به الأغْرَاضُ . فإنْ كانتِ المَرْأةُ أمةً والزَّوْجُ حُرًّا ، فقياسُ ما ذكَرْناه ، أنَّه يحْتَاجُ إلى ذِكْرِ عَدَمِ الطَّوْلِ ، وخَوْفِ العَنَتِ ؛ لأنَّهما من شَرَائِطِ صِحَّةِ نِكَاحِها ، وأمَّا إنْ ادَّعَى اسْتِدَامةَ الزَّوْجِيَّة ، ولم يدَّعِ العَقْدَ ، لم يحْتَجْ إلى ذِكْرِ شُروطِه ، (٧) فى أحَدِ الوَجْهَيْن ؛ / لأنَّه يثْبُتُ بالاسْتِفاضَة . ولو اشْتُرِطَ ذِكْرُ الشُّروطِ ، لاشْتُرِطَتِ الشَّهادةُ به ، ولا يَلْزَمُ ذلك فى شهادَة الاسْتِفَاضَةِ . وفى الثَّانى يحْتاجُ إلى ذِكْرِ الشُّروطِ ؛ لأنَّه دَعْوَى نِكَاحٍ ، فأشْبَهَ دَعْوَى العَقْدِ .

١٢٩/١١ ظ

فصل : وإن ادَّعَتِ المرْأةُ النِّكَاحَ على زَوْجِها ، وذكَرَتْ معه حقًّا من حُقُوقِ النِّكاحِ ، كالصَّداقِ والنَّفقَةِ ونحوِها ، سُمِعَتْ دَعْوَاها . بغيرِ خِلافٍ نَعْلمُه ؛ لأنَّها تدَّعِى حقًّا لها تُضِيفُه إلى سَبَبِه ، فتُسْمَعُ دَعْواها ، كما لو ادَّعَتْ مِلْكًا أضافَتْه إلى الشِّراءِ . وإنْ أفْرَدَتْ (٨) دَعْوَى النِّكَاحِ ، فقال القاضى : تُسْمَعُ دَعْوَاها أيضًا ؛ لأنَّه سَبَبٌ لحقُوقٍ لها ، فتُسْمَعُ دَعْواها فيه ، كالبَيْعِ . وقال أبو الخَطَّاب : فيه وَجْهٌ آخَرُ ، لا تُسْمَعُ دَعْوَاها (٩) ؛

(٤ - ٤) فى ا : « يعلمها » .
(٥) سقط من : ب ، م .
(٦ - ٦) فى م : « لم يختلف الناس فيه ، والأصل عدمها » .
(٧) فى م : « الشروط » .
(٨) فى ب : « انفردت » .
(٩) فى م زيادة : « فيه » .

لأنَّ النِّكَاحَ حَقٌّ للزوْجِ عليها ، فلا تُسْمَعُ دعْوَاها حَقًّا لغيْرِها . فإن قُلْنا بالأوَّلِ ، سُئِلَ الزَّوْجُ ، فإنْ أنْكَرَ ولم تكُنْ بيِّنَةٌ ، فالقَوْلُ قولُه من غير يَمِينٍ ؛ لأنَّه إذا لم تُسْتَحْلَفِ المرْأةُ والحقُّ عليها ، فلأن لا يُسْتَحْلَفَ مَن الحقُّ له ، (10)وهو يُنْكِرُه(10) ، أوْلَى(11) . ويَحْتَمِلُ أنْ يُسْتَحْلَفَ ؛ لأنَّ دَعْوَاها إنَّما سُمِعَتْ لتَضَمُّنِها دَعْوَى(12) حُقُوقٍ مَالِيَّةٍ تُشْرَعُ فيها اليَمِينُ . وإنْ قامَتِ البَيِّنَة بالنِّكَاحِ ، ثَبَتَ لها ما تَضَمَّنَه النِّكَاحُ من حُقُوقِها . وأمَّا إباحَتُها له ، فتَنْبَنِي على باطِنِ الأمْرِ ، فإنْ عَلِمَ أنَّها امْرأتُه ،(13) حلَّتْ له ؛ لأنَّ إنْكارَه النِّكاحَ ليس بطَلاقٍ ، ولا نَوَى به الطَّلاقَ ، وإنْ عَلِمَ أنَّها ليستِ امْرَأتَه ؛ إمَّا لعَدَمِ العَقْدِ ، أو لبَيْنُونَتِها منه ، لم تَحِلَّ له . وهل يُمَكَّنُ منها في الظَّاهِرِ ؟ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْن ؛ أحدُهما ، يُمَكَّنُ منها ؛ لأنَّ الحاكِمَ قد حَكَمَ بالزَّوْجِيَّة . والثَّانِي ، لا يُمَكَّنُ منها ، لإقْرارِه على نَفْسِه بتَحْرِيمِها عليه ، فيُقْبَلُ قوْلُه في حقِّ نَفْسِه ، دونَ ما عليه ، كما لو تَزَوَّجَ(14) امرأةً ، ثم قال : هي أُخْتِي من الرَّضَاعَة . فإذا ثَبَتَ هذا ، فإنَّ دعْوَاها النِّكَاحَ كدَعْوَى الزَّوْجِ ، فيما ذَكَرْنا ، من الكَشْفِ عن سَبَبِ النِّكَاحِ ، وشَرَائِطِ العَقْدِ . ومذهبُ الشَّافِعيِّ قَرِيبٌ ممَّا ذَكَرْنا في هذا/ الفَصْلِ . 11/130و

فصل : فأمَّا سائِرُ العُقُودِ (15)غيرُ النِّكَاحِ(15) ، كالبَيْعِ والإجَارَةِ والصُّلْحِ وغيرِها ، فلا يفْتَقِرُ إلى الكَشْفِ ، وذِكْرِ الشُّروطِ ، في أصَحِّ الوَجْهَيْن ؛ لأنَّها لا يُحْتَاطُ لها ولا تَفْتَقِرُ إلى الوَلِيِّ والشُّهُودِ ، فلم تَفْتَقِرْ إلى الكَشْفِ ، كدَعْوَى العَيْنِ ، وسَوَاءٌ كان المَبِيعُ جَارِيَةً أو غَيْرَها ؛ لأنَّها مَبِيعٌ ، فأشْبَهَتِ العَبْدَ(16) ، وكذلك إذا كان المُدَّعَى عَيْنًا أو دَيْنًا ، لم يحْتَجْ إلى ذِكْرِ السَّبَبِ ؛ لأنَّ أسْبَابَ ذلك تَكْثُرُ ولا تَنْحَصِرُ ، وربَّما خفِيَ على المُسْتَحِقِّ سَبَبُ

(10 – 10) سقط من : ا .

(11) سقط من : الأصل ، ب .

(12) في ا : « معنى » .

(13) في م : « زوجته » .

(14) في ب : « زوج » .

(15 – 15) سقط من : الأصل ، ا ، ب .

(16) في الأصل ، ب ، م : « الجارية » .

استِحْقَاقِه ، فلا يُكلَّفُ بيانَه ، ويَكْفِيه أنْ يقولَ : أستَحِقُّ هذه العَيْنَ التى فى يَدِه ، أو أستَحِقُّ كذاوكذافى ذِمَّتِه. ويقولَ فى البَيْعِ : إنِّى اشتَرَيْتُ منه هذه الجارِيَةَ بألْفِ درهمٍ ، أو بِعْتُها منه بذلك. ولا يحْتاجُ أنْ يقولَ: وهى مِلْكُه، [17]أو وهى ملكى [17]–[18]ونحوَ ذلك[18] الأمْرِ – وتَفرَّقْنا عن تَرَاضٍ . وذَكَرَ أبو الخَطَّاب فى العُقودِ وَجْهًا آخرَ ، أنَّه يُشْتَرطُ ذِكْرُ شُرُوطِها ، قِياسًا على النِّكَاحِ . وذَكَرَ أصْحَابُ الشَّافِعِىِّ هٰذَين الوَجْهَين ، ووَجْهًا ثالثًا ، أنَّه إنْ كان المَبِيعُ جارِيَةً ، اشْتُرِطَ ذِكْرُ شُرُوطِ البَيْعِ ؛ لأنَّه عَقْدٌ يُسْتَبَاحُ به الوَطْءُ ، فأشْبَهَ النِّكاحَ ، وإنْ كان المَبِيعُ غيرَها ، لم يُشْتَرَطْ ؛ لعدمِ ذلك . والأوَّلُ أوْلَى ؛ لأنَّها دَعْوَى فيما لا يُشْتَرطُ فيه الوَلِىُّ والشُّهُودُ ، أشْبَهَ دَعْوَى العَيْنِ . وما لَزِمَ ذِكْرُه فى الدَّعْوَى ، فلم يذْكُرْه ، سألَه الحاكِمُ عنه ، لتَصِيرَ الدَّعْوَى مَعْلُومَةً ، فيُمْكِنَ الحاكمَ الحكمُ بها . وقد ذكَرْنا سائِرَ الدَّعاوَى فيما سَبَقَ ، بما أغْنَى عن إعادَتِه هٰهُنا .

١٩٣٥ – مسألة ؛ قال : (وَمَنْ ادَّعَى دَابَّةً فِي يَدِ رَجُلٍ ، فأَنْكَرَ[1] ، وَأَقَامَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنهُمَا بَيِّنَةً ، حُكِمَ بِهَا لِلْمُدَّعِي بِبَيِّنَتِهِ ، وَلَمْ يُلْتَفتْ إِلَىٰ بَيِّنَةِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ ، لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَنَا بِسَمَاعِ[2] بَيِّنَةِ / الْمُدَّعِي وَيَمِينِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ ، وَسَوَاءٌ شَهِدَتْ بَيِّنَةُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ أَنَّهَا لَهُ ، أَوْ قَالَتْ : وُلِدَتْ فِي مِلْكِهِ[3]) ١١/١٣٠ظ

وجُمْلَةُ ذلك أنَّ مَنْ ادَّعى شَيْئًا فى يدِ غيرِه ، فأنْكَرَه ، ولكلِّ واحِدٍ منهما بَيِّنَةٌ ، فإنَّ بيِّنَةَ المُدَّعِى تُسَمَّى بَيِّنَةَ الخَارِجِ ، وبَيِّنَةَ المُدَّعَى عليه تُسَمَّى بيِّنة الدَّاخِلِ ، وقد اخْتلفَتِ الرِّوايةُ عن أحمد ، فيما إذا تعارَضَتا ، فالمشْهُورُ عنه تقْدِيمُ بَيِّنَةِ المُدَّعِى ، ولا تُسْمَعُ بَيِّنَةُ المُدَّعَى عليه بحَالٍ . وهذا قولُ إسحاق . وعنه ، روايةٌ ثانيةٌ ، إنْ شهدَتْ بَيِّنَةُ الدَّاخِلِ بسَبَبِ الملكِ ، وقالتْ[4] : نُتِجَتْ فى مِلْكِه ، أو اشْتَرَاها ، أو نَسَجَها . أو كانت بَيِّنَتُه

(١٧–١٧) سقط من : ب .

(١٨) فى النسخ : « ونحن جائز » .

(١) فى ا : « فأنكره » .

(٢) فى ا : « باستماع » .

(٣) فى م زيادة : « عليه » .

(٤) فى الأصل : « فقال» . وفى ب : « فقالت » .

أَقْدَمَ تاريخًا ، قُدِّمَتْ ، وإلَّا قُدِّمَتْ بَيِّنَةُ المُدَّعِي . وهو قول أبي حنيفةَ وأبي ثَوْرٍ ، في النِّتاجِ والنِّساجِ ، فيما لا يتكرَّرُ نَسْجُه ، فأمَّا ما يتكرَّرُ نسْجُه ، كالصُّوفِ والخزِّ ، فلا تُسْمَعُ بَيِّنَتُه ؛ لأنَّها إذا شَهِدتْ بالسَّبَبِ ، فقد أفادَتْ ما لا تُفِيدُه اليَدُ ، وقد رَوَى جابرُ بنِ عبد الله ، أنَّ النَّبِيَّ ﷺ اختَصَمَ إليه رجُلان في دَابَّةٍ أو بَعيرٍ ، فأقَامَ كُلُّ وَاحِدٍ منهما البَيِّنَةَ بأنَّها له ، أنْتَجها ، فقضَى بها رسولُ الله ﷺ للذي هي في يَدِه[5] . وذَكرَ أبو الخَطَّاب ، روايةً ثالثةً ، أنَّ بَيِّنَةَ المُدَّعَى عليه تُقَدَّمُ بكلِّ حالٍ . وهو قولُ شُرَيْحٍ ، والشَّعْبِيِّ ، والنَّخَعِيِّ ، والحَكَمِ ، والشَّافِعِيِّ ، وأبي عُبَيْد . وقال : هو قولُ أهْلِ المدينة ، وأهْلِ الشَّام . ورُوِي ذلك[6] عن طاوُسٍ . وأنْكَرَ القاضي كَوْنَ هذا روايةً عن أحمدَ ، وقال : لا تُقْبَلُ بَيِّنَةُ الدَّاخِلِ إذا لم تُفِدْ إلَّا ما أفادَتْه يَدُه ، روايةً وَاحِدَةً . واحْتَجَّ مَنْ ذهبَ إلى هذا القَوْلِ بأنَّ جَنَبَةَ المُدَّعَى عليه أقْوَى ؛ لأنَّ الأصْلَ معه ، ويَمِينُه تُقَدَّمُ على يَمِينِ المُدَّعِي ، فإذا تعارَضَتِ البَيِّنَتان ، وَجَبَ إبْقاءُ يَدِه على ما فيها ، وتَقْدِيمُه ، كما لو لَمْ تكُنْ بَيِّنَةٌ لواحِدٍ منهما . وحديثُ جابر يدُلُّ على هذا ، فإنَّه إنَّما قُدِّمَتْ[7] بَيِّنَتُهُ لِيَدِه . ولَنا ، / قولُ النَّبِيِّ ﷺ : « الْبَيِّنَةُ عَلَى المُدَّعِي ، والْيَمِينُ على المُدَّعَى عَلَيْهِ »[8] . فجعَلَ جنْسَ البَيِّنَةِ في جَنَبَةِ المُدَّعِي ، فلا يَبْقَى في جَنَبَةِ المُدَّعَى عليه بَيِّنَةٌ ، ولأنَّ بَيِّنَةَ المُدَّعِي أكثرُ فائِدَة ، فوَجَبَ تقْدِيمُها ، كتقْدِيمِ بَيِّنَةِ الجَرْحِ على التَّعْدِيلِ . ودليلُ كثرَةِ فائدَتِها ، أنَّها تُثْبِتُ شيئًا لم يكُنْ ، وبيِّنَةُ المُنْكِرِ إنَّما تُثْبِتُ ظاهِرًا تدُلُّ اليَدُ عليه ، فلم تَكُنْ مُفِيدَةً ، ولأنَّ الشَّهادةَ بالمِلْكِ يجُوزُ أنْ يكونَ مُسْتَنَدُها رُؤْيَةَ اليَدِ والتَّصرُّف ، فإنَّ ذلك جائزٌ عندَ كَثيرٍ من أهْلِ العِلْمِ ، فصارَتِ البَيِّنَةُ بمَنْزِلَةِ اليَدِ المُفْرَدَةِ ، فتقدَّمَ عليها بَيِّنَةُ المُدَّعِي ، كما تُقَدَّمَ على اليَدِ ، كما أنَّ شاهِدَيِ الفَرْعِ لمَّا كانا مَبْنِيَّيْن على شَاهِدَيِ الأصْلِ ، لم تكُنْ لهُما مَزِيَّةٌ عليهما .

١٣١/١١ و

(٥) أخرجه البيهقي ، في : باب المتداعيين يتنازعان ... ، من كتاب الدعاوى والبينات . السنن الكبرى ١٠/٢٥٦ . والدارقطني ، في : كتاب في الأقضية والأحكام وغير ذلك . سنن الدارقطني ٤/٢٠٩ . والإمام الشافعي ، انظر : كتاب الأحكام والأقضية ، من ترتيب المسند ٢/١٨٠ .

(٦) سقط من : م .

(٧) في ا : « قدم » .

(٨) تقدم تخريجه ، في حاشية : ٦/٥٨٧ .

فصل : وأىُّ البيِّنَتَين قدَّمْنَاها ، لم يَحْلِف صَاحِبُها معها . وقال الشَّافِعِىُّ ، فى أَحَدِ قوْلَيْه : يُسْتَحْلَفُ صَاحِبُ اليَدِ ؛ لأنَّ الْبَيِّنَتَيْن سَقَطَتَا بتعارُضِهما ، فصَارَا كمَنْ لا بَيِّنَةَ لهما ، فيَحْلِفُ الدَّاخِلُ[9] كما لو لم تَكُنْ لواحِدٍ منهما بَيِّنَةٌ . ولَنا ، أنَّ إحْدَى الْبَيِّنَتَيْن رَاجِحَةٌ ، فيَجِبُ الحُكْمُ بها مُنْفَرِدَةً ، كما لو تَعارَضَ خَبَران ، خَاصٌّ وعَامٌّ ، أو أَحَدُهما أَرْجَحُ بوَجْهٍ من الوُجُوه ، ولا نُسَلِّمُ أنَّ الْبَيِّنَةَ الرَّاجِحَةَ تَسْقُطُ ، وإنَّما تَرْجَحُ ، ويُعْمَلُ بها ، وتَسْقُطُ المَرْجُوحَةُ .

فصل : فإنْ كانتِ الْبَيِّنَةُ لأحَدِهما دونَ الآخرِ ، نَظَرْتَ ؛ فإنْ كانتِ الْبَيِّنَةُ للمُدَّعِى وَحْدَه ، حُكِمَ بها ، ولم يَحْلِفْ ، بغَيْرِ خِلافٍ فى المذهبِ . وهو قولُ أَهْلِ الفُتْيَا من أهلِ الأمْصَارِ ؛ منهم الزُّهْرِىُّ ، وأبو حنيفةَ ، ومالكٌ ، والشَّافِعِىُّ . وقال شُرَيْحٌ ، وعَونُ بنُ عبد اللهِ[10] ، والنَّخَعِىُّ ، والشَّعْبِىُّ ، وابن أبى لَيْلَى : يُسْتَحْلَفُ الرَّجُلُ مع بَيِّنَتِه . قال شُرَيْحٌ لرجُلٍ[11] : لو أَثْبَتَ عِنْدِى كذا وكذا شاهِدًا ، ما قَضَيْتُ لك حتَّى تحْلِفَ[12] . ولَنا ، قولُ النَّبِىِّ ﷺ للحَضْرَمِىِّ : / « بيِّنَتُكَ ، أو يَمِينُه ، لَيْسَ لَكَ إلَّا ذلِكَ »[13] . ١٣١/١١ ظ
وقولُ النَّبِىِّ ﷺ : « البيِّنَةُ على المُدَّعِى ، واليَمِينُ عَلَى المُدَّعَى عليْهِ » . ولأنَّ البيِّنَةَ إحْدَى حُجَّتَىِ الدَّعْوَى ، فيُكْتَفَى بها ، كاليَمِينِ . قال أصْحَابُنا : ولا فَرْقَ بين الحَاضِرِ والْغَائِبِ ، والحَىِّ والمَيِّتِ ، والصَّغِيرِ والكَبِيرِ ، والمَجْنُونِ والمُكَلَّفِ . وقال الشَّافِعِىُّ : إذا كان المَشْهُودُ عليه لا يعبِّرُ عن نَفْسِه ، أُحْلِفَ[14] المَشْهُودُ له ، لأنَّه لا يُمْكِنُه أنْ يُعبِّرَ عن نَفْسِه فى دَعْوَى القَضَاءِ والإبْرَاءِ ، فيَقُومُ الحَاكمُ مَقامَه فى ذلك ، لِتَزُولَ الشُّبْهَةُ . وهذا حَسَنٌ ؛ فإنَّ قِيامَ الْبَيِّنَةِ للمُدَّعِى بثُبُوتِ حَقِّه ، لا يَنْفِى احْتِمالَ القَضَاءِ والإبْرَاءِ ، بدَليلِ أنَّ

---

(٩) سقط من : ا .

(١٠) عون بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلى ، كان من آدب أهل المدينة وأفقههم ، توفى سنة بضع عشرة ومائة . سير أعلام النبلاء ٥/١٠٣ - ١٠٥ .

(١١) لم يرد فى : الأصل ، ا ، ب .

(١٢) فى أخبار القضاة ، لوكيع ٢/٣١٠ ، أنه قضى باليمين مع الشاهد .

(١٣) تقدم تخريجه ، فى : صفحة ٣٢ .

(١٤) فى ا : « حلف » .

المُدَّعَى عليه لو ادَّعاه ، سُمِعَتْ دَعْوَاهُ وبَيِّنَته ، فإذا[١٥] كان حَاضِرًا مُكَلَّفًا ، فسُكُوتُه عن دَعْوَى ذلك دلِيلٌ على انْتِفائِه ، فيُكْتفَى بالْبَيِّنَةِ ، وإنْ كان غائِبًا ، أو مِمَّن لا قَوْلَ له ، نُفِيَ احْتمالُ ذلك من غيرِ دَلِيلٍ يَدُلُّ على انْتِفَائِه ، فتُشْرَعُ اليَمِينُ لنفْيه[١٦] . وإنْ لم تَكُنْ للمُدَّعِي بَيِّنَةٌ ، وكانتْ[١٧] للمُنْكرِ بَيِّنَةٌ ، سُمِعتْ بَيِّنَتُه ، ولم يَحْتَجْ إلى الحَلِفِ معها ؛ لأنَّا إنْ قُلْنا بتَقْدِيمِها مع التَّعارُضِ ، وأنَّه لا يَحْلِفُ معها ، فمع انْفِرادِها أَوْلَى ، وإنْ قُلْنَا بتَقْدِيمِ بَيِّنَةِ المُدَّعَى عليْه ، فيَجِبُ أنْ يُكْتفَى بها عن اليَمِينِ ؛ لأنَّها أقْوَى من الْيَمِينِ ، فإذا اكْتُفِيَ باليَمِينِ ، ففيما[١٨] هو أقْوَى منها أَوْلَى . ويحْتَمِلُ أنْ تُشْرَعَ اليَمِينُ أيضًا ؛ لأنَّ البَيِّنَةَ ههُنا يحْتَمِلُ أنْ تكُونَ مُسْتَنَدُها اليَدَ والتَّصَرُّفَ ، فلا تُفِيدُ إلَّا ما أفادَتْه اليَدُ والتَّصَرُّفُ ، وذلك لا يُغْنِي عن اليَمِينِ ، فكذلك ما قَامَ مقَامَه .

فصل : وإنْ ادَّعَى الخَارِجُ أنَّ الدَّابَّةَ مِلْكُه ، وأنَّه أوْدَعَها للدَّاخِلِ ، أوْ أعَارَه إيَّاها ، أو آجَرَها منه ، ولم يكُنْ لوَاحِدٍ منهما بَيِّنَةٌ ، فالقَوْلُ قوْلُ المُنْكِرِ مع يَمِينِه ، ولا نَعْلَمُ فيه خِلافًا . وإنْ كان لكُلِّ واحِدٍ منهما بَيِّنَةٌ ؛ فبَيِّنَةُ الخَارِجِ / مُقَدَّمَةٌ . وهذا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ . ‏١١/١٣٢و

وقال القاضِي : بَيِّنَةُ الدَّاخِلِ مُقَدَّمَةٌ ، لأنَّه هو الخَارِجُ فى المعْنَى ، لأنَّه ثبتَ أنَّ المُدَّعِيَ صَاحِبُ اليَدِ ، وأنَّ يَدَ الدَّاخِلِ نائِبَةٌ عنه . ولَنا ، قولُ النَّبِيِّ ﷺ : « البَيِّنَةُ عَلَى المُدَّعِي » . ولأنَّ اليَمِينَ فى حَقِّ المُدَّعَى عليه ، فتكونُ الْبَيِّنَةُ للمُدَّعِي ، كما لو لم يَدَّعِ الإيدَاعَ ، يُحقِّقُه أنَّ دَعْوَاه الإيدَاعَ زِيَادَةٌ فى حُجَّتِه ، وشهادَةَ البيِّنَةِ بها تَقْوِيَةٌ لها ، فلا يجوزُ أنْ تكونَ مُبْطِلَةً لِبيِّنَتِه . وإن ادَّعى الخارجُ أنَّ الداخلَ غصَبه إيَّاها ، فأقاما بيِّنَتَيْن ، فهي[١٩] للخَارِجِ ، ويَقْتَضِي قولُ القَاضِي أنَّها للدَّاخِلِ ، والأَوْلَى ما ذكَرْناه .

فصل : فإنْ كان فى يَدِ رَجُلٍ جِلْدُ شاةٍ مَسْلُوخَةٍ ، ورَأْسُها وسَوَاقِطُها وبَاقِيها فى يَدِ آخَرَ ، فادَّعَاها كلُّ واحِدٍ منهما كلَّها ، ولا بَيِّنَةَ لواحِدٍ منهما ، فلكُلِّ واحِدٍ منهما ما فى يَدِه مع

---

(١٥) فى م : « فإن » .

(١٦) فى ب ، م : « لنفسه » .

(١٧) سقطت الواو من : الأصل ، ا ، م .

(١٨) فى الأصل ، ب ، م : « فيما » .

(١٩) فى ب : « قضى » .

يَمِينِه . وإنْ أقاما بيِّنَتَيْن ، وقُلْنا : تُقدَّمُ بَيِّنَةُ الخَارِجِ . فلكُلِّ واحِدٍ منهما ما فى يَدِ صَاحبه ، وإنْ قُلْنا : تُقدَّمُ بَيِّنَةُ الدَّاخِلِ . فلكُلِّ واحِدٍ منهما ما فى يَدِه من غيرِ يَمِينٍ .

فصل : فإنْ كان فى يَدِ كُلِّ واحِدٍ منهما شاةٌ ، فادَّعَى كُلُّ واحِدٍ منهما أنَّ الشَّاةَ التى فى يَدِ صَاحِبِه له ، ولا بَيِّنَةَ لهما ، حلَفَ كُلُّ واحِدٍ منهما لصاحِبِه ، وكانت الشَّاةُ التى فى يَدِه له . وإنْ أقاما بَيِّنَتَيْن ، فلكُلِّ واحِدٍ منهما الشَّاةُ التى فى يَدِ صاحِبِه ، ولا تَعارُضَ بينهما . وإنْ كان كُلُّ واحِدٍ منهما قال : هذه الشَّاةُ التى فى يَدِكَ لى ، من نِتاجِ شَاتِى هذه . فالتَّعارُضُ فى النِّتَاجِ ، لا فى المِلْكِ[20] . وإنْ ادَّعَى كُلُّ واحِدٍ منهما أن الشَّاتَيْن لى دونَ صاحِبى ، وأقاما بَيِّنَتَيْن ، تَعارَضَتا ، وانْبَنَى ذلك على القَوْلِ فى بَيِّنَةِ الدَّاخِلِ والخارِجِ ، فمن قدَّمَ بَيِّنَةَ الخارِجِ ، جعلَ لكُلِّ واحِدٍ منهما ما فى يَدِ الآخَرِ ، ومَنْ قدَّمَ بَيِّنَةَ الدَّاخِلِ ، أو قدَّمَها إذَا شَهِدَت / بالنِّتاجِ ، جعلَ لكُلِّ واحِدٍ منهما ما فى يَدِه . ١١/١٣٢ظ

فصل : وإذا ادَّعى زَيْدٌ شاةً فى يَدِ عَمرٍو ، وأقامَ بها بَيِّنَةً ، فحَكَمَ له بها حاكمٌ ، ثم ادَّعاها عمرٌو على زيدٍ ، وأقامَ بها بَيِّنَةً ؛ فإنْ قُلْنا : بَيِّنَةُ الخارِجِ مقدَّمةٌ . لم تُسْمَعْ بَيِّنَةُ عمرٍو ؛ لأنَّ بَيِّنَةَ زيدٍ مُقَدَّمَةٌ عليها . وإنْ قُلْنا : بَيِّنَةُ الدَّاخِلِ مُقَدَّمَةٌ . نظَرْنا فى الحُكْمِ كيف وقَعَ ؛ فإنْ كان حكم بها لزيدٍ لأنَّ عمرًا لا بَيِّنَةَ له ، رُدَّتْ إلى عمرٍو ؛ لأنَّه[21] قد قامتْ له بَيِّنَةٌ ، واليدُ كانت له ، وإنْ كان[22] حكَمَ بها لزيدٍ لأنَّه يرَى تَقْديمَ بَيِّنَةِ الخارِجِ ، لم يُنْقَضْ حُكْمُه ؛ لأنَّه[21] حَكَمَ بما يسُوغُ الاجْتِهادُ فيه . وإنْ كانت بَيِّنَةُ عمرٍو قد شهِدَتْ له أيضًا ، ورَدَّها الحاكِمُ لِفسْقِها ، ثم عُدِّلَتْ ، لم يُنْقَضِ الحكمُ أيضًا ؛ لأنَّ الفَاسِقَ إذا رُدَّتْ شهادَتُه لِفسْقِه ، ثم أعادَها بعدُ ، لم تُقْبَلْ . وإنْ لم يعْلَمِ الحاكمُ[23] كيف كان ، لم يُنْقَضْ ؛ لأنَّه[24] حُكْمُ حاكِمٍ[25] ، الأصْلُ جَرَيانُه على العَدْلِ[26] والإنْصافِ والصِّحَةِ ، فلا

---

(٢٠) فى م زيادة : « إذ يستحيل أن يكون كل واحد منهما يثبت الأخرى والحكم على ما تقدم » .

(٢١ - ٢١) سقط من : ا . نقل نظر .

(٢٢) سقط من : م .

(٢٣) فى ب ، م : « الحكم » .

(٢٤) فى ب ، م : « لأن » .

(٢٥) فى ب ، م : « الحاكم » .

(٢٦) سقط من : ا .

يُنْقَضْ بالاحْتِمالِ . فإنْ جاءَ ثالِثٌ ، فادَّعاها ، وأقامَ بها بَيِّنَةً ، فبَيِّنتُه وبَيِّنةُ زيدٍ مُتعارِضَتان ، ولا يحْتاجُ زيدٌ إلى إقامةِ بَيِّنتِه ؛ لأنَّها قد شَهِدتْ مَرَّةً ، وهما سواءٌ فى الشَّهادةِ حالَ التَّنازُعِ ، فلم يَحْتَجْ إلى إعادَتِها ، كالبَيِّنةِ إذا شَهِدتْ ، وَوقَف الحكمُ على البَحْثِ عن حالِها ، ثم بانَتْ عدالتُها ، فإنَّها تُقبَلُ ، ويُحْكَمُ بها[27] من غيرِ إعادةِ شهادَتِها ، كذا هٰهُنا .

فصل : وإذا كان فى يَدِ رَجُلٍ شاةٌ ، فادَّعاها رَجُلٌ أنَّها له منذ سنَةٍ ، وأقامَ بذلك بَيِّنَةً ، وادَّعَى الذى هى فى يدِه أنَّها فى يَدِه[28] منذُ سَنَتَيْن ، وأقامَ بذلك بَيِّنَة ، فهى للمُدَّعِى ، بغيرِ خِلافٍ ؛ لأنَّ بَيِّنَتَه تَشْهَدُ له بالمِلْكِ ، وبَيِّنَةُ الدَّاخِلِ تشْهَدُ باليَدِ خاصَّةً ، فلا تعارُضَ بينَهما ، لإمْكَانِ الجَمْعِ بينَهما ، بأنْ تكونَ اليَدُ عن[29] غيرِ ملكٍ ، فكانت بَيِّنَةُ المِلْكِ أوْلَى . فإنْ شَهِدتْ بَيِّنَةٌ بأنَّها مِلْكُه منذ / سنتَيْن ، فقد تعَارَضَ تَرْجِيحَان ، تَقدُّمُ التَّارِيخِ من جِهَةِ[30] بَيِّنَةِ الدَّاخِلِ ، وكَوْنُ الأُخْرَى بَيِّنَةَ الخارِجِ ، ففيه رِوَايَتان ؛ إحدَاهما ، تُقدَّمُ بَيِّنَةُ الخارِجِ . وهو قَوْلُ أبى يوسفَ ، ومحمدٍ ، وأبى ثَوْرٍ . ويَقْتَضِيه عُمومُ كَلامِ الْخِرَقِىِّ ؛ لقَوْلِه ﷺ : « الْبَيِّنَةُ عَلَى المُدَّعِى » ، ولأنَّ بَيِّنَةَ الدَّاخِلِ يجُوزُ أنْ يكونَ مُسْتَنَدُها اليَدَ ، فلا تُفِيدُ أكثرَ ممَّا تُفِيدُه اليَدُ ، فأشْبهتِ الصُّورَةَ التى قَبْلَها . والثَّانية ، تُقدَّم بَيِّنَةُ الدَّاخِلِ . وهو قَوْلُ أبى حَنِيفة ، والشَّافِعِىِّ ؛ لأنَّها تضَمَّنَتْ زِيادَةً . فإنْ كانتْ بالعَكْسِ ، فشَهِدتْ بَيِّنَةُ الدَّاخِلِ أنَّه يَمْلِكُها منذُ سَنَةٍ ، وشَهِدتْ بَيِّنَةُ الخَارِجِ أنَّه يَمْلِكُها مُنذ سَنَتَيْن ، قُدِّمت بَيِّنَةُ الخَارِجِ ، إلَّا على الرِّوَايَةِ التى تُقَدَّمُ فيها بَيِّنَةُ الدَّاخِلِ ، فيُخَرَّجُ فيها وَجْهان ؛ بناءً على الرِّوَايَتَيْن فى التى قبلَها . وظَاهِرُ مذهبِ الشَّافِعِىِّ تَقْدِيمُ بَيِّنَةِ الدَّاخِلِ على كُلِّ حَالٍ . وقال بعضُهم : فيها قَوْلان . وإن ادَّعَى الخَارِجُ أنَّها مِلْكُه منذُ سَنَةٍ ، وادَّعَى الدَّاخِلُ أنَّه اشْتَرَاها منه منذُ سَنَتَيْن ، وأقام كُلُّ واحِدٍ منهما بَيِّنةً ، قُدِّمتْ بَيِّنَةُ الدَّاخِلِ . ذكَرَه القاضى . وهو قَوْلُ أبى ثَوْرٍ . فإن اتَّفَقَ تارِيخُ البَيِّنَتَيْن[31] ، إلَّا أنَّ بَيِّنَة

(27) سقط من : م .

(28) فى الأصل ، ا ، ب : « يديه » .

(29) فى م : « على » .

(30) سقط من : الأصل ، ا ، ب .

(31) فى م : « السنين » .

الدَّاخِلِ تشْهَدُ بِنِتَاجٍ ، أو بشراءٍ ، أو غَنِيمةٍ ، أو إرْثٍ ، أو هِبَةٍ من مالكٍ ، أو قَطِيعَةٍ من الإمَامِ ، أو سَبَبٍ[٣٢] من أسْبَابِ المِلْكِ ، ففى أيِّهما تُقَدَّمُ ؟ رِوَايتان ، ذكَرْنَاهُما . وإن ادَّعَى أحَدُهما أنَّه اشْتَراها من الآخَرِ ، قُضِيَ له بها ؛ لأنَّ بَيِّنَةَ الابْتِياعِ شَهِدَتْ بأمْرٍ حادِثٍ ، خَفِيَ على الْبَيِّنَةِ الأُخْرَى ، فَقُدِّمَتْ عليها ، كتَقْدِيمِ بَيِّنَةِ الجَرْحِ على بَيِّنَةِ[٣٣] التَّعْدِيلِ .

١٩٣٦ – مسألة ؛ قال : (وَلَوْ كَانَتِ الدَّابَّةُ فِي أيْدِيهِمَا ، فَأَقَامَ أحَدُهُما الْبَيِّنَةَ أنَّهَا لَهُ ، وَأقَامَ الآخَرُ الْبَيِّنَةَ أنَّهَا لَهُ ، نُتِجَتْ فِي مِلْكِهِ ، سَقَطَتِ الْبَيِّنَتَانِ ، وَكَانَا كَمَنْ لا بَيِّنَةَ لَهُمَا ، وَكَانَتِ اليَمِينُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى صَاحِبِهِ فِي النِّصْفِ المَحْكُومِ لَهُ بِهِ)

وجملتُه أنَّه إذَا تَنازَعَ رجلانِ فى عَيْنٍ / فى أيْدِيهما ، فادَّعَى كُلُّ واحِدٍ منهما أنَّها مِلْكُه دُونَ صَاحِبِه ؛ ولم تكُنْ لهما بَيِّنَةٌ ، حلَفَ كُلُّ واحِدٍ منهما لصَاحِبه ، وجُعِلَتْ بينهما نِصْفَيْن . لا نَعْلَمُ فى هذا خِلافًا ؛ لأنَّ يَدَ كلِّ واحِدٍ منهما على نِصْفِها ، والقَوْلُ قولُ صَاحِبِ اليَدِ مع يَمِينِه . وإنْ نَكَلَا جَمِيعًا عن اليَمِينِ ، فهى بينهما أيضًا ؛ لأنَّ كُلَّ واحِدٍ منهما يَسْتَحِقُّ ما فى يَدِ الآخَرِ بنُكُولِه . وإنْ نَكَلَ أحَدُهما ، وحلَفَ الآخَرُ ، قُضِيَ له بجَمِيعِها ؛ لأنَّه يَسْتَحِقُّ ما فى يَدِه بيَمِينِه ، وما فى يَدِ صاحِبه ، إمَّا بنُكُولِه ، وإمَّا بيَمِينِه التى رُدَّتْ عليه عندَ نُكُولِ صَاحِبِه . وإنْ كانَتْ لأحَدِهما بَيِّنَةٌ دُونَ الآخَرِ ، حُكِمَ له بها . لا نَعْلَمُ فى هذا خِلافًا . وإنْ أقامَ كُلُّ واحِدٍ منهما بَيِّنَةً ، وتَساوَتَا ، تعارَضَتِ البَيِّنَتانِ ، وقُسِمَتِ العَيْنُ بينَهما نِصْفَيْن . وبهذا قال الشَّافِعِيُّ ، وأبو ثَوْرٍ ، وأصْحَابُ الرَّأْيِ ؛ لما رَوَى أبو موسى ، رَضِيَ اللهُ عنه ، أنَّ رَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا إلى رسولِ اللهِ ﷺ فى بعيرٍ ، (١ فأقَامَ كُلُّ وَاحِدٍ منهما شَاهِدَيْن ، فقَضَى رسولُ اللهِ ﷺ ١) بالبَعِيرِ بينهما نِصْفَيْن ، رَوَاه أبو دَاود[٢] . ولأنَّ كُلَّ

(٣٢) فى الأصل : « بسبب » .

(٣٣) سقط من : الأصل ، ا ، ب .

(١ - ١) سقط من : ب . نقل نظر .

(٢) فى : باب الرجلين يدعيان شيئا وليست بينهما بينة ، من كتاب الأقضية . سنن أبى داود ٢ /٢٧٨ .

كما أخرجه النسائى ، فى : باب فى من لم تكن له بينة ، من كتاب الأقضية . المجتبى ٨ /٢١٧ . والبيهقى ، فى : باب المتداعيين يتنازعان ... ، من كتاب الدعوى والبينات . السنن الكبرى ١٠ /٢٥٤ .

واحِدٍ منهما دَاخِلٌ فى نِصْفِ العَيْنِ ، خَارِجٌ عن[3] نِصْفِها ، فتُقدَّمُ بَيِّنَةُ كلِّ وَاحِدٍ منهما فيما فى يَدِه عندَ مَنْ يُقَدِّمُ بَيِّنَةَ الدَّاخِلِ ، وفيما فى يَدِ صَاحِبِه عندَ مَنْ يُقَدِّمُ بَيِّنَةَ الخَارِجِ ، فيسْتَوِيان على كُلِّ وَاحِدٍ من القَوْلَيْن . وذَكَرَ أبو الخَطَّاب فيها ، رِوَايَةً أُخْرَى ، أنَّه يُقْرَعُ بينهما ، فمَنْ خرَجَتْ قُرْعَتُه[4] ، حلفَ أنَّها له[5] ، لا حَقَّ للآخَرِ فيها ، وكانتِ العَيْنُ[6] له ، كما لو كَانتْ فى يَدِ غيْرِهما . والأوَّلُ أصَحُّ ؛ للخَبرِ والمَعْنَى . واخْتلَفَتِ الرِّوَايةُ ، هل يحْلِفُ كُلُّ واحِدٍ منهما على النِّصْفِ المَحْكُومِ له به ، أو يكونُ له من غيرِ يَمِينٍ ؟ فرُوِىَ أنَّه يَحْلِفُ ، وهذا[7] الذى[5] ذَكَرَ[8] الْخِرَقِىُّ ؛ لأنَّ البَيِّنَتَيْنِ لمَّا / تَعَارَضَتَا من غيرِ ترْجِيحٍ ، وجَبَ إسْقَاطُهما[9] ، كالخَبَرَيْنِ إذا تعَارَضَا وتَسَاوَيا ، وإذا سَقَطَا صارَ المُخْتَلِفَان كمَنْ لا بَيِّنَةَ لهما ، ويحْلِفُ كلُّ واحِدٍ منهما على النِّصْفِ المَحْكُومِ له به . وهذا أحَدُ قَوْلَى الشَّافِعِىِّ ؛ بِناءً على أنَّ اليَمِينَ تَجِبُ على الدَّاخِلِ مع بَيِّنَتِه ، وكُلُّ واحِدٍ منهما دَاخِلٌ فى نِصْفِها ، فيُحْكَمُ له به ببيِّنَتِه ، ويحْلِفُ معها ، فى أحَدِ القَوْلَيْن . والرِّوَايَةُ الأُخْرَى ، أنَّ العَيْنَ تُقْسَمُ بينَهما من غيرِ يَمِينٍ . وهو قَوْلُ مالِكٍ ، وأبى حنيفة ، وأحدُ قَوْلَى الشَّافِعِىِّ . وهو أصَحُّ ؛ للخَبَرِ والمَعْنَى الذى ذَكَرْناه . ولا يَصِحُّ قياسُ هَاتَيْن البَيِّنَتَيْن على الخَبَرَيْن المُتَسَاوِيَيْن ؛ لأنَّ كُلَّ بَيِّنَةٍ رَاجِحَةٌ فى نِصْفِ العَيْن ، على كُلِّ وَاحِدٍ من القَوْلَيْن . وقد ذَكَرْنا أنَّ البَيِّنَةَ الرَّاجِحَةَ يُحْكَمُ بها من غيرِ حَاجَةٍ إلى يَمِينٍ . فأمَّا إنْ شَهِدَتْ إحْدَى الْبَيِّنَتَيْن بأنَّ العَيْنَ لهذا ، وشَهِدَتِ الأُخْرَى بأنَّها[10] لهذا الآخَرِ ، نُتِجَتْ فى مِلْكِه ، فقد ذَكَرْنا فى التَّرْجِيحِ بهذا رِوَايَتَيْن ؛ إحْداهما ، لا تُرَجَّحُ به[11] . وهو اخْتِيارُ الْخِرَقِىِّ ؛

١٣٤/١١ و

---

(٣) فى الأصل ، ا : « فى » .
(٤) فى ب : « له القرعة » .
(٥) سقط من : ا ، ب ، م .
(٦) فى م : « اليمين » .
(٧) فى ا : « وهو » .
(٨) فى م : « ذكره » .
(٩) فى م : « إسقاطها » .
(١٠) فى م : « أنها » .
(١١) فى الأصل : « ترجيح » .

لأنَّهما تَساوَيا فيما يَرْجِعُ إلى المُخْتلَفِ فيه ، وهو مِلْكُ العَيْنِ الآن ، فوجَبَ تَساوِيهما فى الحُكْمِ . والثَّانية ، تُقَدَّمُ بيِّنةُ النِّتاجِ وما فى مَعْناه . وهو مَذهبُ أبى حَنِيفة ؛ لأنَّها تتضَمَّنُ زِيادَةَ علْمٍ ، وهو معْرِفةُ السَّبَبِ ، والأُخرَى خَفِىَ عليها ذلك ، فيَحْتَمِلُ أنْ تكونَ شهادَتُهما مُسْتَنِدَةً إلى مُجَرَّدِ اليَدِ والتَّصرُّفِ ، فتُقَدَّمُ الأُولَى عليها ، كتَقْديمِ[12] بَيِّنَةِ الجَرْحِ على التَّعْدِيلِ . وهذا قَوْلُ القاضى فيما إذا كانَتِ العَيْنُ فى يَدِ غيرِهما .

فصل : فإنْ شهِدَتْ[13] إحدَاهما أنَّها له منذُ سَنَةٍ ، وشَهِدَتِ الأُخرَى أنَّها له منذُ سَنَتَيْن ، فظاهِرُ كَلامِ الخِرَقِىِّ التَّسْوِيةُ بينهما ، وهو أحَدُ قوْلَيِ الشَّافِعِىِّ . وقال القاضى : قِياسُ المذهبِ تَقْديمُ / أقْدَمِهما تارِيخًا . وهو قَوْلُ أبى حنيفة ، والقَوْلُ الثَّانِى للشَّافِعِىِّ ، ١١/١٣٤ظ لأنَّ المُتَقَدِّمةَ التاريخِ ، أثْبَتَتِ المِلْكَ له فى وَقْتٍ لم تُعارِضْه فيه[14] البيِّنَةُ الأُخرَى ، فيثْبُتُ المِلْكُ فيه ، ولهذا له المُطالَبَةُ بالنَّماءِ فى ذلك الزَّمانِ ، وتعارَضَتِ البَيِّنَتَان فى المِلْكِ فى الحالِ ، فسَقَطَتَا ، وبَقِىَ مِلْكُ السَّابِقِ تجِبُ اسْتِدَامَتُه ، وأنْ لا يثْبُتَ لغيرِه مِلْكٌ ، إلَّا من جِهَتِه . وَوْجهُ قَوْلِ الخِرَقِىِّ ، أنَّ الشَّاهِدَ بالمِلْكِ الحادِثِ أحَقُّ بالتَّرجِيحِ ؛ لجوازِ أنْ يَعْلَمَ به[14] دُونَ الأوَّلِ ، ولهذا لو ذَكَرَ أنَّه اشْتَراه من الآخرِ ، أو وَهَبَه له ، لَقُدِّمت بَيِّنَتُه اتِّفاقًا ، فإذا لم تَرَجَّحْ بهذا ، فلا أقَلَّ من التَّساوِى . وقولُهم : إنَّه يثْبُتُ المِلْكُ فى الزَّمَنِ الماضِى من غيرِ مُعارَضَةٍ . قُلْنا : إنَّما يثْبُتُ تَبَعًا لثُبوتِه فى الحَالِ ، ولو انْفَرَدَ بأن يَدَّعِىَ المِلْكَ فى الماضِى ، لم تُسْمَعْ دَعْواهُ ولا بَيِّنَتُه ، فإنْ وُقِّتَتْ إحْداهُما وأُطْلِقَتِ الأُخرَى ، فهما سَوَاءٌ . ذَكَره القاضِى . وقال أبو الخَطَّاب : يَحْتَمِلُ أنْ يُحْكَمَ به لمَنْ لم يُوَقِّتْ . وهو قَوْلُ أبى يوسفَ ، ومحمدٍ . ولَنا ، أنَّه ليس فى إحْدَاهما ما يَقْتَضِى التَّرجِيحَ من تَقَدُّمِ المِلْكِ ولا غيرِه ، فوَجَبَ اسْتِواؤُهما ، كما لو أُطْلِقَتا ، أو اسْتَوى تارِيخُهما .

فصل : ولا تَرْجُحُ إحْدَى البَيِّنَتَيْنِ بكَثْرَةِ العَدَدِ ، ولا اشْتهارِ العَدالةِ . وبهذا قال أبو

---

(١٢) فى ا ، ب ، م : « كتقدم » .

(١٣) فى م : « شهد » .

(١٤) سقط من : ب .

حنيفة ، والشَّافِعِىُّ . ويتخَرَّجُ أنْ تَرْجحَ بذلك ، مَأْخُوذًا من قَوْلِ الْخِرَقِىِّ : ويَتَّبِـعُ الأَعْمَى أوْثَقَهُما فى نَفْسِه . وهذا قَوْلُ مَالِك ؛ لأنَّ أحدَ الخَبَرَيْن يَرْجُحُ بذلك ، فكذلك الشَّهادَةُ ، لأنَّها خبرٌ ، ولأنَّ الشَّهادَةَ إنَّما اعْتُبِرَتْ لغَلَبةِ الظَّنِّ بالمَشْهُودِ به ، وإذا كَثُرَ العَدَدُ أو قَوِيَتِ العدالةُ ، كان الظَّنُّ[15] به أقْـوَى . وقـال الأَوْزَاعِـيُّ : يُقْسَمُ على عَدَدِ الشُّهُودِ ، فإذا شهد لأحدِهما[16] شاهِدَان ، وللآخَرِ[17] أرْبعةٌ ، قُسِمَتِ العَيْنُ بينهما أثْلاثًا ؛ لأنَّ الشَّهَادَة سَبَبُ الاسْتِحْقَاقِ ، فيُوزَّعُ الحَقُّ عليها . ولَنا ، أنَّ الشَّهـادَةَ مقدَّرَةٌ ، / بالشَّرْعِ ، فلا تختَلِفُ بالزِّيَادَة ، كالدِّيَةِ ، وتُخالِفُ الخبرَ ، فإنَّه مُجْتَهَدٌ فى قَبُولِ خبرِ الواحِدِ دون العَدَدِ ، فرجَحَ بالزِّيَادَةِ . والشَّهادةُ يُتَّفَقُ فيها على خَبرِ الاثْنَيْن ، فصارَ الحُكْمُ مُتَعَلِّقًا بهما[18] دون اعْتِبارِ الظَّنِّ ، ألَا ترى أنَّه لو شَهدَ النِّسَاءُ مُنْفرِدَاتٍ ، لا تُقْبَلُ شهادتُهُنَّ ، وإنْ كَثُرْنَ حتى صارَ الظَّنُّ بشهادَتِهِنَّ أغْلبَ من شهادةِ الذَّكَرَيْن .

١١/١٣٥و

وعلى هذا لا تَرْجُحُ شهادةُ الرجلَيْن على شهادةِ الرَّجُلِ والمَرْأتَيْن فى المالِ ؛ لأنَّ كلَّ واحدةٍ من البيِّنَتَيْن حُجَّةٌ فى المَالِ ، فإذا اجْتمَعَتا تَعارَضَتا ، فأمَّا إنْ كان لأحدِهما شاهِدَان وللآخَرِ شَاهِدٌ ، فبذَلَ يَمِينَه معه ، ففيه وَجْهان ؛ أحدُهما ، يتَعارضان ؛ لأنَّ كُلَّ واحِدٍ منهما حُجَّةٌ بمُفْرَدِه ، فأشْبَها الرجلَيْنِ مع الرجلِ والمَرْأتين . والثَّانى ، يُقَدَّمُ الشَّاهِدَان ، لأنَّهما حُجَّةٌ متَّفَقٌ عليها ، والشَّاهِدُ واليَمِينُ مُخْتلَفٌ فيها[19] ، ولأنَّ اليمينَ قَوْلُه لنفسِه ، والْبَيِّنَةَ الكامِلَةَ شهادةُ الأجْنَبِيَّيْن ، فيجِبُ تَقْدِيمُها ، كتقدِيمِها على يَمِينِ المُنْكِرِ ، وهذا الوَجْهُ أصَحُّ ، إنْ شاءَ اللهُ . وللشَّافِعِىِّ قَوْلَان ، كالوَجْهَيْن .

فصل : وإذا كان فى أيْدِيهما دَارٌ ، فادَّعَاها أحَدُهما كُلَّها ، وادَّعَى الآخَرُ نِصْفَها ، ولا بَيِّنَةَ لهما ، فهى بينَهما نِصْفَيْن . نَصَّ عليه أحمدُ . وعلى مُدَّعِى النِّصْفِ اليَمِينُ لصَاحِبِه ، ولا يَمِينَ على الآخَرِ ؛ لأنَّ النِّصْفَ المَحْكُومَ له به لا مُنازِعَ له فيه . ولا أعْلَمُ[20] فى هذا

---

(١٥) سقط من : الأصل ، ا .

(١٦) سقط من : م .

(١٧) فى م : « والآخر » .

(١٨) فى الأصل : « بها » .

(١٩) فى م : « فيهما » .

(٢٠) فى م : « نعلم » .

خِلافًا . إلَّا أنَّه حُكِيَ عن ابن شُبْرُمَةَ ، أنَّ لِمُدَّعِي[21] الكُلِّ ثلاثةَ أرْبَاعِها ، لأنَّ النِّصْفَ له لا يُنازَعُ[22] فيه ، والنِّصْفُ الآخَرَ يُقْسَمُ بينهما على حَسَبِ دَعْوَاهما فيه . ولَنا ، أنَّ يَدَ مُدَّعِي النِّصْفِ على ما يَدَّعِيه ، فكان القَوْلُ قوْلَه فيه مع يَمِينِه ، كسَائِرِ الدَّعَاوى . فإنْ كان لكلِّ وَاحِدٍ منهما بَيِّنَةٌ بما يَدَّعِيه ، فقد تَعارضتْ بَيِّنَتاهما[23] في النِّصْفِ ، فيكونُ النِّصْفُ[23] / لِمُدَّعِي الكُلِّ ، والنِّصْفُ الآخَرُ يَنْبَنِي على الخلاف في أيِّ البَيِّنَتَين تُقَدَّمُ، ١١/١٣٥ظ وظَاهِرُ المذهبِ تَقْدِيمُ بَيِّنَةِ المُدَّعِي ، فتكونُ الدَّارُ كلُّها لِمُدَّعِي الكُلِّ . وهو قَوْلُ أبي حنيفة ، وصَاحِبَيْه . فإنْ كانَتِ الدَّارُ في يَدِ ثالِثٍ لا يَدَّعِيها ، فالنِّصْفُ لصاحِبِ الكُلِّ ، لا مُنازِعَ له فيه ، ويُقْرَعُ بينهما في النِّصْفِ الآخَرِ ، فمَنْ خرجتْ له القُرْعَةُ ، حلَفَ ، وكان له . وإنْ كان لكُلِّ وَاحِدٍ بَيِّنَةٌ ، تعارَضتا وسَقَطَتا ، وصارا كمَن لا بَيِّنَةَ لهما . وإنْ قُلْنا : تُسْتَعْمَلُ البَيِّنَتَان . أُقْرِعَ بينهما ، وقُدِّمَ مَنْ تقعُ له القُرْعَةُ ، في أحدِ الوَجْهَيْن . والثاني ، يُقْسَمُ النِّصْفُ[24] المُخْتَلَفُ فيه[24] بينَهما ، فيصِيرُ لِمُدَّعِي الكُلِّ ثلاثةُ أرْبَاعِها .

فصل : فإنْ كانت دارٌ[25] في يَدِ ثلاثةٍ ، ادَّعَى أحدُهم[26] نِصْفَها ، وادَّعَى الآخَرُ ثُلُثَها ، وادَّعَى الآخَرُ سُدسَها ، فهذا اتِّفاقٌ منهم على كَيْفِيَّة مِلْكِهم ، وليس هٰهُنا اخْتِلافٌ ولا تَجاحُدٌ ، فإن ادَّعَى كُلُّ وَاحِدٍ منهم أنَّ بَاقِيَ الدَّارِ وَدِيعَةٌ ، أو عَارِيَّةٌ معي ، وكانت لِكُلِّ واحِدٍ منهم بما ادَّعَاه من المِلْكِ بَيِّنَةٌ ، قُضِيَ له به ؛ لأنَّ بَيِّنَتَهُ تَشْهَدُ له بما ادَّعَاه ، ولا مُعارِضَ لها ، وإنْ لم تَكُنْ لوَاحِدٍ منهم[27] بَيِّنَةٌ ، حلفَ كُلُّ واحِدٍ منهم ، وأُقِرَّ في يَدِه ثُلُثُها .

فصل : فإن ادَّعَى أحدُهم جَمِيعَها ، والآخَرُ[28] نِصْفَها ، والآخَرُ ثُلُثَها ، فإنْ لم تَكُنْ

---

(٢١) في م : « المدعى » .

(٢٢) في ب ، م : « منازع » .

(٢٣–٢٣) في م : « فالنصف » .

(٢٤–٢٤) سقط من : الأصل ، ا ، ب .

(٢٥) في ب ، م : « الدار » .

(٢٦) سقط من : ا .

(٢٧) في الأصل ، ب ، م : « منهما » .

(٢٨) في م : « وادعى الآخر » .

لِوَاحِدٍ منهم بَيِّنَةٌ ، قُسِمَتْ بينهم أثْلَاثًا ، وعلى كُلِّ واحدٍ منهم اليَمِينُ على ما حُكِمَ له به ؛ لأنَّ يَدَ كُلِّ واحدٍ منهم على ثُلثِها . وإنْ كانت لأحَدِهم بَيِّنَةٌ ، نظَرْتَ ؛ فإنْ كانتْ لِمُدَّعِي الجَمِيع ، فهي له ، وإنْ كانت لِمُدَّعِي النِّصْفِ ، أخذَه ، والبَاقِي بينَ الآخَرَيْنِ نِصْفَيْن ، لِمُدَّعِي الكلِّ السُّدسُ بغيرِ يَمِينٍ ، ويَحْلِفُ على نِصْفِ السُّدسِ ، ويحْلِفُ الآخَرُ على الرُّبعِ الذى يأخُذُه[29] جميعُه . فإنْ كانتِ البَيِّنَةُ لِمُدَّعِي الثُّلثِ ، أخذَه ، والبَاقِي بين / الآخَرَين ، لِمُدَّعِي الكلِّ السُّدسُ بغيْر يَمِينٍ ، [30]ويَحْلِفُ على السُّدسِ الآخَرِ[30] ، ويحْلِفُ[31] الآخَرُ على جَمِيعِ ما يأخُذُه . وإنْ كانتْ لكلِّ واحدٍ بما يَدَّعِيه بَيِّنَةٌ ، فإنْ قُلْنَا : تُقدَّمُ بَيِّنَةُ صاحِبِ اليَدِ . قُسِمَتْ بينهم أثْلاثًا ؛ لأنَّ يَدَ كُلِّ وَاحِدٍ منهم على الثُّلثِ . وإنْ قُلْنَا : تُقَدَّمُ بَيِّنَةُ الخَارِجِ . فيَنْبَغِي أنْ تَسْقُطَ بيِّنَةُ صاحِبِ الثُّلثِ ؛ لأنَّها دَاخِلَةٌ ، ولِمُدَّعِي النِّصْفِ السُّدسُ ؛ لأنَّ بَيِّنَتَهُ خارِجةٌ فيه ، ولِمُدَّعِي الكلِّ خَمْسَةُ أسْداسٍ ؛ لأنَّ له السُّدسَ بغيرِ بَيِّنَةٍ ؛ لكَوْنِه لا مُنازِعَ له فيه ، فإنَّ أحدًا لا يَدَّعِيه ، وله الثُّلثان ؛ لكَوْنِ بَيِّنَتِهِ خارِجَةً عنهما[32] . وقيل : بل لِمُدَّعِي الثُّلثِ السُّدسُ ؛ لأنَّ بَيِّنَةَ مُدَّعِي الكلِّ ومُدَّعِي النِّصْفِ تَعَارَضَتَا فيه ، فتَسَاقَطَتا ، وبَقِيَ لمَنْ هو فى يَدِه ، ولا شيءَ لِمُدَّعِي النِّصْفِ ؛ لعَدَمِ ذلك فيه ، وسَواءٌ كان لِمُدَّعِي الثُّلثِ بَيِّنَةٌ ، أو لم تَكُنْ . وإنْ كانتِ العَيْنُ فى يَدِ غيرِهم ، واعْتَرفَ أنَّه لا يَمْلِكُها ، ولا بَيِّنَةَ لهم ، فالنِّصْفُ لِمُدَّعِي الكُلِّ ؛ لأنَّه ليس منهم مَنْ يَدَّعِيه ، ويُقْرَعُ بينهم فى النِّصْفِ البَاقِي ، فإنْ خَرَجَتِ القُرْعةُ لصاحِبِ الكُلِّ ، أو لِصَاحِبِ النِّصْفِ ، حلَفَ وأخذَه ، وإنْ خَرَجَتْ لصَاحِبِ الثُّلثِ ، حلَفَ وأخذَ الثلثَ ، ثم يُقْرَعُ بين الآخَرَين فى السُّدسِ ، فمَنْ قَرَعَ صَاحبَه ، حلَفَ وأخذَه . وإنْ أقام كُلُّ وَاحِدٍ منهم بَيِّنَةً بما ادَّعاه ، فالنِّصْفُ لِمدَّعِي الكُلِّ ؛ لما ذَكَرْنا ، والسُّدسُ الزَّائِدُ ، يتَنازَعه مُدَّعِي الكُلِّ ومُدَّعِي النِّصْفِ ، والثُّلثُ يَدَّعِيه الثَّلاثةُ ، وقد تَعارَضَتِ البَيِّنَاتُ فيه ، فإنْ قُلْنا : تَسْقُطُ البَيِّنَاتُ . أقْرَعْنا بيْن المُتَنازِعين فيما تَنَازَعُوا فيه ، فمَنْ قَرَعَ صاحِبَه ، حَلَفَ وأخَذَه ، ويكونُ الحُكْمُ فيه كما لو لم تَكُنْ لهم بَيِّنَةٌ . وهذا قَوْلُ أبى عُبَيْد ، وقَوْلُ الشَّافِعِيِّ إذْ

١٣٦/١١و

---

(٢٩) فى الأصل ، ب : « أخذه » .

(٣٠ – ٣٠) سقط من : الأصل .

(٣١) فى الأصل زيادة : « عليه » .

(٣٢) فى الأصل : « عنها » .

١٣٦/١١ ظ كان بالعراقِ . وعلى الرِّوَايَة التى تقولُ : إذا / تَعارَضَتِ البَيِّنَاتُ ، قُسِمَتِ العَيْنُ بين المُتَدَاعِين . فلِمُدَّعِي الكُلِّ النِّصْفُ ونِصْفُ السُّدسِ الزَّائِدِ عن الثُّلثِ وثُلثُ الثُّلثِ ، ولمُدَّعِي النِّصْفِ نِصفُ السُّدسِ وثُلثُ الثُّلثِ ، ولمُدَّعِي الثُّلثِ ثُلثُه وهو التُّسْعُ ، فتُخَرَّجُ المَسْأَلة من سِتَّةٍ وثَلاثِين سَهْمًا ؛ لِمُدَّعِي الكلِّ النِّصْفُ ثَمَانِيةَ عشرَ سَهْمًا[٣٣] ، ونِصْفُ السُّدسِ ثلاثةٌ ، والتُّسْعُ أرْبَعةٌ ، فذلك خَمْسَةٌ وعِشْرُون سَهْمًا ، ولصَاحِبِ النِّصْفِ سَبْعَةٌ ، ولِمُدَّعِي الثُّلث أربعةٌ وهو التُّسْعُ . وهذا قِياسُ قَوْلِ قَتادةَ ، والحَارِثِ العُكْلِيِّ ، وابنِ شُبْرُمَةَ ، وحَمَّادٍ ، وأبى حنيفة . وهو قَوْلٌ للشَّافِعِيِّ . وقال أبو ثَوْر : يأْخُذُ مُدَّعِى الكُلِّ النِّصْفَ ، ويُوقَفُ الباقِي حتى يَتَبَيَّن . ويُرْوَى هذا عن مَالِكٍ . وهو قَوْلٌ للشَّافِعِيِّ . وقال ابن أبى ليلى ، وقَوْمٌ من أَهْلِ العراقِ : تُقْسَمُ العَيْنُ بينهم على حَسَبِ عَوْلِ الفَرَائِضِ ، لصاحِبِ الكُلِّ سِتَّةٌ ، ولصاحِبِ النِّصْفِ ثلاثة ، ولصاحِبِ الثُّلثِ سَهْمَان ، فتَصِحُّ من أحدَ عشرَ سَهْمًا . وسُئِلَ سَهْل بن عبد الله بنِ أبى أُوَيْسٍ[٣٤] عن ثلاثةٍ ادَّعَوا كِيسًا وهو بأيْدِيهم ، ولا بَيِّنَةَ لهم ، وحَلَفَ كُلُّ واحِدٍ منهم على ما ادَّعَاه ؛ ادَّعَى أحدُهم جَمِيعَه ، وادَّعَى آخَرُ ثُلثَيْه ، وادَّعَى آخَرُ نِصفَه ؟ فأَجَابَ فيها[٣٥] بشِعْرٍ[٣٦] :

نظرتُ أبا يَعْقوبَ فى الحِسَبِ التى ... طَرَتْ فأقَامَتْ منهمُ كُلَّ قاعِدِ
فلِلْمُدَّعِي الثُّلْثَيْن ثُلْثٌ ولِلَّذى ... اسْتَلَاطَ جَمِيعَ المَالِ عند التَّحَاشُدِ
من المَالِ نِصْفٌ غَيْرَ ما سَيَنُوبُهُ ... وحِصَّتُه من نِصْفِ ذا المالِ زائِدِ
ولِلْمُدَّعِي نِصْفًا من المالِ رُبْعُه ... ويُؤْخَذُ نِصْفُ السُّدْسِ من كُلِّ وَاحِدِ

وهذا قولُ مَنْ قَسَمَ المالَ بينهم على حسَبِ العَوْلِ ، فكَأَنَّ المسْأَلَة عالَتْ[٣٧] من سِتَّةٍ[٣٧] إلى ثَلاثةَ عَشَرَ ؛ وذلك أنَّه أخَذَ مَخارِجَ[٣٨] الكُسُورِ ، وهى سِتَّةٌ ، فجعلها لِمُدَّعِي الكُلِّ ، وثُلثاها أرْبَعةٌ لِمُدَّعِي الثُّلثيْن ، ونِصفُها ثلاثةٌ ، لِمُدَّعِي النِّصْفِ ، صارتْ ثلاثةَ عَشرَ .

---

(٣٣) سقط من : ا .
(٣٤) فى ب ، م : « أوس » . وفى الشرح الكبير ٣٢٢/٦ : « بن أويس » .
(٣٥) فى ب ، م : « فيهم » .
(٣٦) فى م زيادة : « يقول » .
(٣٧-٣٧) سقط من : الأصل ، ا ، ب .
(٣٨) فى م : « مخرج » .

١٣٧/١١و **فصل** : / فإنْ كانَتِ الدَّارُ فى أَيْدِى[٣٩] أربعةٍ ، فادَّعَى أحدُهم جميعَها ، والثَّانى ثُلثَيْها ، والثَّالِثُ نِصْفَها ، والرَّابعُ ثُلثَها ، ولا بَيِّنَةَ لهم ، حَلَفَ كُلُّ وَاحِدٍ وله رُبْعُها ؛ لأنَّه[٤٠] فى يَدِه ، والقَوْلُ قَوْلُ صاحِبِ اليَدِ مع يَمِينِه . وإنْ أقامَ كُلُّ وَاحِدٍ منهم بما ادَّعاهُ بَيِّنَةً ، قُسِمتْ بينهم أَرْباعًا أيضًا ؛ لأنَّنا إنْ قُلْنَا : تُقَدَّمُ بَيِّنَةُ الدَّاخِلِ . فكُلُّ وَاحِدٍ منهم دَاخِلٌ فى رُبْعِها ، فتُقَدَّم بَيِّنَتُه فيه . وإنْ قُلْنَا : تُقَدَّمُ بَيِّنَةُ الخَارِجِ . فإنَّ الرَّجُلَيْنِ إذا ادَّعَيا عَيْنًا فى يَدِ غيرِهما ، فأنْكَرَهما ، وأقامَ كلُّ واحِدٍ منهما بَيِّنَةً بدَعْوَاهُ ، تعَارَضَتَا ، وأُقِرَّ الشىءُ فى يَدِ مَنْ هو فى يَدِه . وإنْ كانَتِ الدَّارُ فى يَدِ خامسٍ لا يدَّعِيها ، ولا بَيِّنَةَ لواحِدٍ منهم بما ادَّعاهُ ، فالثُّلثُ لِمُدَّعِى الكُلِّ ؛ لأنَّ أحَدًا لا يُنازِعُه فيه ، ويُقْرَعُ بينهم فى الباقِى ، فإنْ خَرَجَتِ القُرْعَةُ لصاحِبِ الكُلِّ ، أو لِمُدَّعِى الثُّلثَيْن ، أخَذَه ، وإنْ وَقَعَتْ لِمُدَّعِى النِّصْفِ ، أخَذَه ، وأُقْرِعَ بينَ الباقِين فى الباقِى ، وإن وَقَعَتْ لصاحِبِ الثُّلثِ ، أخَذَه ، وأُقْرِعَ بين الثَّلاثَةِ فى الثُّلثِ الباقِى . وهذا قَوْلُ أبى عُبَيْد ، والشَّافِعِىِّ إذْ كان بالعراق ، إلَّا أنَّهم عَبَّرُوا عنه بعبارَةٍ أُخْرَى ، فقالوا : لِمُدَّعِى الكُلِّ الثُّلثُ ، ويُقْرَع بينَه وبينَ مُدَّعِى الثُّلثَيْن فى السُّدسِ الزَّائِدِ عن النِّصْفِ ، ثم يُقْرَعُ بينهما وبينَ مُدَّعِى النِّصْف فى السُّدسِ الزَّائِدِ عن الثُّلثِ ، ثم يُقْرَعُ بين الأربعةِ فى الثُّلُثِ الباقِى ، ويكونُ الإقْرَاعُ فى ثلاثةِ مواضِعَ . وعلى الرِّوَايةِ الأُخْرَى ، الثُّلثُ لِمُدَّعِى الكُلِّ ، ويُقْسَمُ السُّدسُ الزَّائدُ عن النِّصْف بيْنَه وبينَ مُدَّعى الثُّلثَيْن ، ثم يُقْسَمُ السُّدسُ الزَّائدُ عن الثُّلثِ بينهما وبينَ مُدَّعِى النِّصْفِ أثْلاثًا ، ثم يُقْسَمُ الثُّلثُ البَاقِى بين الأربعةِ أرْباعًا ، وتَصِحُّ المَسْأَلَة من سِتَّةٍ وثلاثِين سَهْمًا ، لصاحِبِ الكُلِّ ثُلثُها اثْنا عشرَ ، ونِصْفُ السُّدسِ الزَّائِدِ عن[٤١] النِّصْفِ ثلاثةٌ ، وثُلثُ السُّدسِ الزَّائِدِ عن الثُّلُثِ / سَهْمَان ، ورُبعُ الثُّلثِ الباقِى ثلاثةٌ ، فيحْصُلُ له عشرون سَهْمًا ، وهى ١٣٧/١١ظ خمسةُ أتْساعِ الدَّارِ . ولِمُدَّعِى الثُّلثَيْن ثَمانِيةُ أسْهُمٍ ، تُسْعان وهى مثلُ ما لِمُدَّعِى الكلِّ بعد الثُّلثِ الذى انْفَرَد به ، ولِمُدَّعِى النِّصْفِ خمسةُ أسْهُمٍ ، تُسْعٌ ورُبْعُ تُسْعٍ ، ولِمُدَّعِى الثُّلثِ ثلاثةٌ ، نِصْفُ سُدسٍ[٤٢] . وعلى قَوْلِ مَنْ قَسَمَها على العَوْلِ ، هى من خمسةَ

---

(٣٩) فى ا : « يدى » .

(٤٠) فى م : « لأنها » .

(٤١) فى ب ، م : « على » .

(٤٢) فى ب ، م : « السدس » .

عشرَ ، لصاحِبِ الكُلِّ سِتَّةٌ ، ولصَاحِبِ الثُّلثَيْنِ أربعةٌ ، (٤٣ ولصاحِبِ النِّصْفِ ثلاثةٌ ٤٣) ، ولصاحِبِ الثُّلثِ سَهْمَان . وعلى قَوْلِ أبى ثَوْرٍ ، لصاحِبِ الكُلِّ الثُّلثُ ، ويُوقَفُ البَاقِى (٤٤ حتَّى يتَبيَّنَ ٤٤) .

١٩٣٧ ـ مسألة ؛ قال : **(وَلَوْ كَانَتِ الدَّابَّةُ فِى يَدِ غَيْرِهِمَا ، وَاعْتَرَفَ أَنَّهُ لَا يَمْلِكُهَا ، وَأَنَّهَا لِأَحَدِهِمَا لَا يَعْرِفُهُ عَيْنًا ، قُرِعَ[١] بَيْنَهُمَا ، فَمَنْ قَرَعَ صَاحِبَهُ ، حَلَفَ ، وَسُلِّمَتْ إِلَيْهِ)**

وجملتُه أنَّ الرَّجُلَيْن إذَا تَدَاعَيا عَيْنًا فى يَدِ غيْرِهما ، ولا بَيِّنَةَ لَهما ، فأنْكَرَهما ، فالقَوْلُ قَوْلُه مع يَمِينِه ، بغيْرِ خِلَافٍ نَعْلَمُه[٢] . وإنْ اعْتَرَفَ أنَّه لا يَمْلِكُها ، وقال : لا أعْرِفُ صَاحِبَها . أو قال : هى لأَحَدِكُما ، لا أعْرِفُه عَيْنًا . قُرِعَ[٣] بينهما ، فمَنْ قَرَعَ صَاحِبَه ، حَلَفَ أنَّها له ، وسُلِّمَتْ إليه ؛ لما رَوَى أبو هُرَيْرَة ، أنَّ رَجُلَيْن تَدَاعَيا عَيْنًا ، لم تكُنْ لوَاحِدٍ منهُما بَيِّنَةٌ ، فأمَرَهُما النَّبِىُّ ﷺ أنْ يَسْتَهِمَا على اليَمِين ، أَحَبَّا أم كَرِهَا . رَوَاه أبو دَاود[٤] . ولأنَّهما تَسَاوَيا فى الدَّعْوَى ، ولا بَيِّنَةَ لوَاحِدٍ منهما ولا يدٌ ، والقُرْعةُ تُمَيِّزُ عند التَّسَاوِى ، كما لو أعْتَقَ عَبِيدًا لا مالَ له غيرُهم ، فى مَرَضِ مَوْتِه . وأمَّا إنْ كانت لأحَدِهما بَيِّنَةٌ ، حُكِمَ له[٥] بها ، بغيْرِ خِلافٍ نَعْلَمُه . وإنْ كانَتْ لكُلِّ وَاحِدٍ منهما بَيِّنَةٌ ، ففيه رِوَايَتَان ، ذكَرَهُما أبو الخَطَّاب ؛ إحْدَاهما ، تَسْقُطُ البَيِّنَتَان ، ويَقْتَرِعُ المُدَّعِيان على اليَمِينِ ، كما لو لم تَكُنْ بَيِّنَةٌ . وهذا الذى ذَكَرَه القاضى . وهو ظاهِرُ كلامِ الخِرَقِىِّ ؛ لأنَّه

(٤٣ – ٤٣) سقط من : الأصل .

(٤٤ – ٤٤) سقط من : الأصل ، ا .

(١) فى ا : « أقرع » .

(٢) سقط من : الأصل ، ا ، ب .

(٣) فى م : « أقرع » .

(٤) فى : باب الرجلين يدعيان شيئا وليست بينهما بينة ، من كتاب الأقضية . سنن أبى داود ٢ / ٢٧٩ .

كما أخرجه ابن ماجه ، فى : باب الرجلان يدعيان السلعة وليس بينهما بينة ، وباب القضاء بالقرعة ، من كتاب الأحكام . سنن ابن ماجه ٢ / ٧٨٠ ، ٧٨٦ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢ / ٤٨٩ ، ٥٢٤ .

(٥) سقط من : ب ، م .

١٣٨/١١و ذَكَرَ /القُرْعَة ، ولم يُفَرِّق بين أن تكُونَ معهما بَيِّنَةٌ أو لم تَكُنْ . ورُوِىَ هذا عن ابنِ عمرَ ، وابنِ الزُّبَيْر[٦] . وبه قال إسْحَاق ، وأبو عُبَيْد . وهو رِوَايَةٌ عن مَالِك ، وقديم قولِ الشَّافِعِيِّ . وذلك لما رَوَى ابنُ المُسَيَّب ، أنَّ رَجُلَيْن اخْتَصَمَا إلى رسولِ الله ﷺ ، في أمْرٍ ، وجَاءَ كُلُّ واحِدٍ[٧] منهُما بشُهُودٍ عُدُولٍ ، على عِدَّةٍ وَاحِدَةٍ ، فأسْهَمَ النَّبِىُّ ﷺ بيْنَهُمـا . رواه الشَّافِعِيُّ ، في «مُسْنَدِه»[٨] . ولأنَّ البَيِّنَتَيْن حُجَّتَانِ تَعَارَضَتَا ، من غَيْرِ تَرْجِيحٍ لإِحْدَاهما على الأُخْرَى ، فسَقَطَتَا ، كالخَبَرَيْن . والرِّوَايَةُ الثَّانِيَةُ ، تُسْتَعْمَلُ البيِّنَتان . وفى كَيْفِيَّة استعمالِهما رِوَايَتَان ؛ إحْداهما ، تُقْسَمُ العَيْنُ بينهما . وهـو قَوْلُ الحارث العُكْلِـىِّ ، وقَتادةَ ، وابنِ شُبْرُمَةَ ، وحمَّادٍ ، وأبى حنيفة ، وقَوْلٌ للشَّافِعِىِّ ؛ لما رَوَى أبو موسى ، أنَّ رَجُلَيْن اخْتَصَمَا إلى رسولِ الله ﷺ في بَعِيرٍ ، وأقامَ كُلُّ وَاحِدٍ منْهُما الْبَيِّنَةَ أنَّه له ؛ فقَضَى رَسولُ الله ﷺ به بينهما نِصْفَيْن[٩] . ولأنَّهما تَسَاوَيا فى دَعْوَاهُ ، فيَتَسَاوَيَان فى قِسْمَتِه . والرِّوَايَةُ الثَّانِيَةُ ، تُقَدَّمُ إحْداهما بالقُرْعَةِ . وهو قَوْلُ الشَّافِعِيِّ . وله قَوْلٌ رابعٌ ، يُوقَفُ الأمْرُ حتى يتبيَّنَ . وهو قَوْلُ أبى ثَوْر ؛ لأنَّه اشْتَبَهَ الأمْرُ ، فوَجَبَ التَّوَقُّف[١٠] ، كالحَاكِمِ إذا لم يَتَّضِحْ له الحُكْمُ فى قَضِيَّتِـه . ولَنـا ، الخَبـران ، وأنَّ تَعَـارُضَ الحُجَّتَيْـن لا يُوجِبُ التَّوقُّفَ[١٠] ، كالخَبَرين ، بل إذا تَعَـذَّرَ التَّرْجِيـحُ ، أسْقَطْنَاهُمـا ، ورَجَعْنَـا إلى دَلِيـلِ غيرِهما . إذا ثبتَ هذا ، فإنَّنا إذا قُلْنَا : إنَّ البَيِّنَتَيْن تسْقُطانِ . أُقْرِعَ بينهما ، فَمَنْ خَرَجَتْ له القُرْعَةُ[١١] ، حلَفَ ، وأَخَذَها ، كما لو لم تكُنْ لهما بَيِّنَةٌ . وإنْ قُلْنَا : يُعْمَلُ بالبَيِّنَتَيْن ، ويُقْـرَعُ بينهمـا ، فمَـنْ خَرَجَتْ له القُرْعَـةُ ، أَخَذَهـا من غيـرِ يَمِينٍ . وهــذا قَوْلُ ١٣٨/١١ظ الشَّافِعِيِّ[١٢] ؛ لأنَّ البَيِّنَةَ تُغْنِى عن اليَمِينِ . وقال أبو الخَطَّاب : عليه اليَمِينُ مع البَيِّنَةِ ، /

---

(٦) انظر : ما أخرجه ابن أبى شيبة ، فى : باب فى البينتين إذا استوتا ، من كتاب البيوع والأقضية . المصنف ٦/٢٩٧ .

(٧) سقط من : م .

(٨) وأخرجه البيهقى ، فى : باب المتداعيين يتداعيان ... ، من كتاب الدعوى والبينات . السنن الكبرى ١٠/٢٥٩ .
ولم نجده فى ترتيب المسند .

(٩) تقدم تخريجه ، فى : صفحة ٢٨٥ .

(١٠) فى ا : « التوقيف » .

(١١) فى ا ، م : « قرعته » .

(١٢) فى ا : « للشافعى » .

تَرْجِيحًا لها . وعلى هذا القَوْلِ تكونُ هذه الرِّوَايةُ كالأُولَى فى هذا الحُكْمِ ، وإنَّما يَظْهَرُ الفَرْقُ[13] بيْنَهُما فى شىءٍ آخَرَ ، سنذكُرُه ، إنْ شاءَ اللهُ تعالى .

فصل : فإنْ أنْكَرَها مَن العَيْنُ فى يَدِه ، وكانت لأحَدِهما بَيِّنَةٌ ، حُكِمَ له بها . وإنْ أقامَ كُلُّ واحِدٍ منهما بَيِّنةً ، فإنْ قُلْنا : تُسْتَعْمَلُ البَيِّنَتان . أُخِذَتِ العَيْنُ مِن يَدِه ، وقُسِمَتْ بينهما ، على قَوْلِ مَنْ يرَى القِسْمَة ، أو تُدْفعُ إلى مَنْ تَخْرُجُ له القُرْعَةُ ، على قوْلِ من يَرى ذلك . وإن قُلْنا : تسْقُطُ البَيِّنَتان ، حَلَفَ صاحِبُ اليَدِ ، وأُقِرَّتْ فى يَدِه ، كما لو لم تكُنْ لهما بَيِّنَةٌ . وإنْ أقَرَّ بها بعدَ ذلك لهما ، أو لأحَدِهما ، قُبِلَ إقْرارُه . وإنْ أقَرَّ بها فى الابتِدَاءِ لأحَدِهما ، صارَ المُقَرُّ له صاحِبَ اليَدِ ؛ لأنَّ مَنْ هى فى يَدِه مُقِرٌّ بأنَّ يدَه نائبَةٌ عن يَدِه . وإنْ أقَرَّ لهما جميعًا ، فاليَدُ لكُلِّ واحِدٍ منهما ، فى الجُزْءِ الذى أقَرَّ له به ؛ لذلك .

فصل : وإنْ تَداعَيا عيْنًا فى يَدِ غيرِهما ، فقال : هى لأحِدِهما[14] لا أعْرِفُه عيْنًا . أو قال : لا أعْرِفُ صَاحِبَها ، أهو أحدُكما أوْ غيرُكما . أو قال : أوْدَعَنِيها أحدُكما . أو : رَجُلٌ[15] لا أعْرِفُه عيْنًا . فادَّعَى كُلُّ واحِدٍ منهما أنَّك تعْلَمُ أنِّى صَاحِبُها ، أو أنِّى الذى أوْدَعْتُكَها ، وطلبَ[16] يَمِينَه ، لَزِمَه أنْ يحْلفَ له ؛ لأنَّه لو أقَرَّ له ، لَزِمَه تَسْلِيمُها إليه ، ومن لَزِمَه الحَقُّ مع الإقْرارِ ، لَزِمَتْه اليَمِينُ مع الانْكارِ ، ويحْلِفُ على ما ادعَّاه مِن[17] نَفْيِ العلمِ . وإنْ صَدَّقاهُ ، فلا يَمِينَ عليه . وإنْ صَدَّقَه أحدُهما ، حَلَفَ للآخرِ . وإنْ أقَرَّ بها لِوَاحِدٍ منهما ، أو غيرِهما ، صارَ المُقَرُّ له صَاحِبَ الْيَدِ . فإنْ قال غيرُ المُقَرِّ له : احْلِفْ لى أنَّ العَيْنَ ليستْ مِلْكِي ، أو أنِّى لستُ الذى أوْدَعْتُكها . لَزِمَتْه[18] اليَمِينُ على ما ادَّعاهُ مِن ذلك ؛ لِمَا ذكَرْنا . وإنْ نَكَلَ عن اليَمِينِ ، قُضِىَ عليه بقِيمَتِها . وإنْ اعترَفَ بها لهما ،

---

(13) فى الأصل ، ا ، ب : « الحكم » .

(14) فى ا ، ب ، م : « لأحدكما » .

(15) فى ا : « ورجل » .

(16) فى م : « أو طلبت » .

(17) فى ب : « فى » .

(18) فى الأصل ، ب ، م : « لزمه » .

١٣٩/١١و كان الحُكْمُ فيها كما لو كانت فى أيْدِيهما ابْتِدَاءً ، وعليه اليَمِينُ لكُلِّ وَاحِدٍ / منهما فى النِّصْفِ المحكُومِ به لصَاحِبه ، وعلى كُلِّ وَاحِدٍ منهما اليَمِينُ لصَاحِبِه[١٩] فى النِّصْفِ المحْكُومِ له به .

فصل : وإذا كان فى يَدِ رَجُلٍ دَارٌ ، فادَّعَاها نَفْسَان ، قال أحدُهما : أجَرْتُكها . وقال الآخَرُ : هى دَارِى أعَرْتُكَها . أو قال : هى دَارِى وَرِثْتُها من أبى . أو قال : هى دَارِى . ولم يذْكُرْ شيْئًا آخَرَ ، فأنكرَهما صَاحِبُ اليَدِ ، وقال : هى دَارِى . فالقَوْلُ قَوْلُه مع يَمِينِه . وإنْ كان لأحَدِهما بَيِّنَةٌ ، حُكِمَ له بها . وإنْ أقام كُلُّ واحِدٍ منهما بما ادَّعاه بَيِّنَةً ، تَعارَضَتا[٢٠] ، وكان الحُكْمُ على ما ذكَرْنا فيما مَضَى ، إلَّا على الرِّوَايَة التى تُقدَّم فيها البَيِّنَةُ الشَّاهِدَةُ بالسَّبَبِ ، فإنَّ بَيِّنَةَ مَن ادَّعَى أنَّه وَرِثَها مُقَدَّمَةٌ ؛ لشهادَتِها بالسَّبَبِ . وإنْ أقَامَ أحدُهما بَيِّنَةً أنَّه [٢١]غَصَبَهُ إيَّاهَا[٢١] منه ، وأقامَ الآخَرُ بَيِّنَةً أنَّه أقَرَّ له بها ، فهى للمَغْصُوبِ منه ، ولا تَعارُضَ بينهما ؛ لأنَّ الجَمْعَ بينهما مُمْكِنٌ ، بأنْ يكونَ غَصَبَها من هذا ، وأقَرَّ بها لغَيْرِه ، وإقْرَارُ الغَاصِبِ باطِلٌ . وهذا مذهبُ الشَّافِعِىِّ . فتُدْفَعُ إلى المَغْصُوبِ منه ، ولا يَغْرَمُ للمُقَرِّ له شَيْئًا ؛ لأنَّه ما حَالَ بينَه وبينَها ، وإنَّما حَالَتِ البَيِّنَةُ بينهما . ولو أقَرَّ بها لأحَدِهما ، وأقَرَّ[٢٢] أنَّه غَصَبَها من غيرِه ، لَزِمَه تَسْليمُها إلى مَنْ أقَرَّ له بها أوَّلًا ، ولَزِمَه[٢٣] غَرَامتُها للآخَرِ ؛ لأنَّه حَالَ بينه وبينها بإقْرَارِه الأوَّلِ[٢٤] .

فصل : نقَل ابنُ منصورٍ ، عن أحمدَ ، فى رَجُلٍ أخذَ من رَجُلَيْن ثَوْبَيْن ، أحدُهما بعشرةٍ والآخَرَ بعشرِين ، ثم لم يَدْرِ أيُّهما ثَوْبُ هذا من ثَوْبِ هذا ، فادَّعَى أحدُهما ثوْبًا من هٰذَيْن الثَّوْبَيْن ، يعنى وادَّعاه الآخرُ ، يُقْرَعُ بينهما ، فأيُّهما أصَابَتْه القُرْعَةُ حَلَفَ وكان الثَّوْبُ الجَيِّدُ له ، والآخَرُ للآخَرِ . وإنَّما قال ذلك ؛ لأنَّهما تَنَازَعا عَيْنًا فى يَدِ غيْرِهما .

---

(١٩) سقط من : ا .

(٢٠) فى م : « تعارضا » .

(٢١ - ٢١) فى م : « غصبها » .

(٢٢) فى م : « أو أقر » .

(٢٣) فى ا : « ولزمته » .

(٢٤) فى ا : « للأول » .

فصل : إذا تَدَاعَيَا عَيْنًا ، فقال كُلُّ واحِدٍ منهما : هذه العَيْنُ لى ، اشْتَرَيْتُها من زيد بمائةٍ، ونَقَدْتُه / إيَّاها . ولا بَيِّنَةَ لواحِدٍ منهما ، فإنْ أنْكَرَهما زيدٌ ، حَلَفَ ، وكانتِ العَيْنُ له. ١١/١٣٩ ظ وإنْ أقرَّ بها لأحَدِهما ، سَلَّمَها إليه ، وحَلَفَ للآخَرِ . وإنْ أقرَّ لكُلِّ واحِدٍ منهما بنِصْفِها ، سُلِّمتْ إليهما ، وحَلَفَ لكُلِّ[٢٥] واحِدٍ منهما على نِصْفِها . وإنْ قال : لا أعْلَمُ لمَنْ هى منكما . أُقْرِعَ بينَهما ، فمَنْ خَرَجَتْ له القُرْعَةُ ، حَلَفَ وأخذَها . وإنْ حَلَفَ البائِعُ أنَّها له، ثم أقَرَّ بها لأحَدِهما ، بسُلِّمَتْ[٢٦] إليه ، ثم إنْ أقرَّ بها للآخرِ ، لَزِمَه[٢٧] غَرَامَتُها له . وإنْ أقامَ كلُّ واحِدٍ منهما بما ادَّعاه بَيِّنَةً ، نظَرْنا ؛ فإنْ كانت البَيِّنَتَان مُؤَرَّخَتَيْن بتارِيخَيْن مُخْتَلِفَين ، مثل أنْ يَدَّعِيَ أحدُهما أنَّه اشْتَراها فى المُحرَّمِ ، وادَّعى الآخَرُ أنَّه اشْتَرَاها فى صَفَر ، وشهدَتْ بيِّنَةُ كُلِّ واحِدٍ منهما للآخَرِ بدَعْواه ، فهى للأوَّلِ ؛ لأنَّه ثَبَتَ أنَّه باعَها للأوَّل ، فزَالَ مِلْكُه عنها ، فيكونُ بَيْعُه فى صَفَر باطِلًا ، لكَوْنِه باعَ ما لا يَمْلِكُه ، ويُطالَبُ بردِّ الثَّمَنِ . وإنْ كانتا مؤَرَّخَتَيْن بتَارِيخٍ واحِدٍ ، أو مُطْلَقَتَيْن ، أو إحداهُما مُطْلَقةٌ والأُخْرَى مُؤَرَّخَةٌ ، تَعارَضَتَا ؛ لِتعذُّرِ الجَمْعِ ، فيُنْظَرُ فى العَيْنِ ، فإنْ كانتْ فى يَدِ أحَدِهما ، انْبَنَى ذلك على الخِلافِ فى بَيِّنَةِ الدَّاخِلِ والخَارِجِ ، فمنْ قَدَّمَ بَيِّنَةَ الدَّاخِلِ ، جَعَلها لمَنْ هي فى يَدِه ، ومنْ قدَّمَ بَيِّنَةَ الخَارِجِ ، جَعَلها للخَارِجِ . وإنْ كانتْ فى يَدِ البَائِعِ ، وقُلْنا : تسْقُطُ البيِّنتان . رُجِعَ إلى البَائِعِ ، فإنْ أنْكَرَهما ، حلفَ لهما ، وكانتْ له ، وإنْ أقرَّ لأحَدِهما ، سُلِّمَتْ إليه ، وحَلَفَ للآخَرِ ، وإنْ أقرَّ لهما ، فهى بينهما ، ويَحْلِفُ لكُلِّ واحِدٍ منهما على نِصْفِها ، كما لو لم تكُنْ لهما بَيِّنَة . وإنْ قُلْنا : لا تسْقُطُ البَيِّنتان . لم يُلْتَفَتْ إلى إنْكارِه ولا اعْتِرَافه . وهذا قولُ القَاضِى ، وأكثرِ أصْحَابِ الشَّافِعِيِّ ؛ لأنَّه قد ثَبَتَ زَوَالُ مِلْكِه ، وأنَّ يدَهُ لا حُكْمَ لها ، فلا حُكْمَ لِقَوْلِه ، فمنْ قال : يُقْرَعُ بينهما . [٢٨]أُقْرِعَ بينهما[٢٨] ، فمَنْ خَرَجَتْ له القُرْعَةُ ، فهى له مع يَمِينِه . وهذا قَوْلُ القَاضِى ، لم يذكُرْ شيْئًا

---

(٢٥) فى ب ، م : « الكل » .

(٢٦) فى ب : « سلمها » .

(٢٧) فى ب ، م : « لزمته » .

(٢٨ – ٢٨) سقط من : ب .

١١/١٤٠و سِوَى هذا . ومَنْ قال : تُقْسَمُ بينهما . قُسِمَتْ . وهذا ذكَرَه / أبو الخَطَّاب . وقد نَصَّ عليه أحمد ، فى رِوَايَة الكَوْسَج ، فى رَجُلٍ أقَامَ البَيِّنةَ أنَّه اشْتَرَى سِلْعَةً بمائةٍ ، وأقَامَ الآخَرُ بَيِّنةً أنَّه اشْتَرَاها بمائتَيْنِ ، فكُلُّ واحِدٍ منهما يَسْتَحِقُّ نِصْفَ[29] السِّلْعَةِ بِنِصْفِ الثَّمنِ ، فيكُونان شَرِيكَيْن . وحملَ القَاضِى هذه الرِّوَايَةَ ، على أنَّ العَيْنَ فى أيْدِيهما ، أو على أنَّ البَائِعَ أقَرَّ لهما جميعًا . وإطْلاقُ الرِّوَايةِ يَدُلُّ على صِحَّة قَوْلِ أبى الخَطَّاب . فعلى هذا ، إنْ كانَ المَبِيعُ ممَّا لا يَدْخُلُ فى ضَمَانِ المُشْتَرِى إلَّا بقَبْضِهِ ، فلكُلِّ واحِدٍ منهما الخِيارُ ؛ لأنَّ الصَّفْقَة تبعَّضَتْ عليه . فإنْ اخْتَارا الإمْسَاكَ ، رَجَعَ كلُّ واحِدٍ منهما بِنِصْفِ الثَّمنِ ، وإنْ اخْتَارَا الفَسْخَ رجعَ كلُّ واحِدٍ منهما بجَمِيعِ الثمنِ ، وإنْ اخْتَار أحدُهما الفَسْخَ ، توفَّرَتِ السِّلْعَة كُلُّها على الآخَرِ ، إلَّا أنْ يكونَ الحاكمُ قد حكَمَ له بِنِصْفِ السِّلْعةِ ونِصْفِ الثَّمنِ ، فلا يَعُودُ النِّصْفُ الآخَرُ إليه . وهذا قَوْلُ الشَّافِعِىِّ فى كُلِّ مَبِيعٍ .

فصل : فإن ادَّعَى أحدُهما أنَّه اشْتَرَاها من زيدٍ بمائةٍ ، وهى مِلْكُه ، وادَّعَى الآخَرُ أنَّه اشْتَرَاها من عَمْرو ، وهى مِلْكُه ، وأقامَ كُلُّ واحِدٍ منهما[30] بدَعْوَاهُ بَيِّنَةً ، فهذه تُشْبِهُ التى قَبْلَها فى المعْنَى ، فإنْ كانتْ فى يَدِ أحدِ المُشْتَرِيَيْن ، انْبَنَى ذلك على الرِّوَايتَيْن فى تقْدِيمِ بَيِّنَةِ الدَّاخِلِ والخَارِجِ . وإنْ كانت فى يَدَيْهِما[31] ، قُسِمَتْ بينهما ؛ لأنَّ بَيِّنَةَ كُلِّ وَاحِدٍ منهما دَاخِلَةٌ فى أحَدِ النِّصْفَيْن ، خَارِجَةٌ فى النِّصْفِ الآخَرِ . وإنْ كانتْ فى يَدِ أحَدِ البائِعَين ، فأنْكَرَهما ، وادَّعاها لنَفْسِه . فإنْ قُلْنا : تسْقُطُ البَيِّنَتان . حلَفَ ، وكانتْ له . وإنْ أقَرَّ بها لأحَدِهما ، صارَ الدَّاخِلَ ، إلَّا أنْ يُقِرَّ له بعدَ أنْ يحْلِفَ أنَّهاله . وإنْ قُلْنا : يُقَدَّمُ أحَدُهما[32] بالقُرْعَةِ . فهى لمَنْ تخرُجُ له القُرْعَةُ مع يَمِينِه . وإنْ قُلْنا : تُقْسَمُ بينَهما . قُسِمَتْ ، ورَجَعَ كلُّ واحِدٍ منهما بِنِصْفِ / ثَمنِها . وإنْ كان المبيعُ ممَّا يدْخُلُ فى ضَمانِ ١١/١٤٠ظ المُشْتَرِى بنَفْسِ العَقْدِ ، أو كان المُشْتَرِى مُقِرًّا بقَبْضِهِ ، فلا خِيارَ لوَاحِدٍ منهما ولا رُجُوعَ

(٢٩) فى م : « النصف من » .

(٣٠) سقط من : الأصل .

(٣١) فى م : « أيديهما » .

(٣٢) فى م : « إحداهما » .

بشَىءٍ من الثَّمَنِ ؛ لاعْتِرافِه بسُقُوطِ الضَّمَان عن البَائِع ، وإنْ كان من المَكِيلِ والمَوْزُونِ ، ولم يُقْبَضْ ، فلِكُلِّ واحِدٍ منهما الخِيارُ فى الفَسْخِ والإمْضَاءِ ، فإنْ اخْتارَ أحدُهما الفَسْخَ ، لم يتوفَّرِ المَبِيعُ على الآخرِ ؛ لأنَّ البائِعَ اثنان ، بخِلافِ التى قبلَها .

فصل : ولو كان فى يَدِ رَجُلٍ دارٌ ، فادَّعى عليه رَجُلان ، كلُّ واحِدٍ منهما يزْعُمُ أنَّه غصَبَها منه ، وأقامَ بذلك بَيِّنَةً ، فالحُكْمُ فى هذه كالحُكْمِ فيما إذا ادَّعَى كلُّ واحِدٍ منهما أنَّنى اشْتَرَيْتُها منه ، على ما مَضَى من التَّفْصيلِ فيه . وإنْ اتَّفَقَ تاريخُهما ، أوْ كانَتا مُطْلَقَتَيْن ، أو إحدَاهما ، تَعارَضَتا ، وإنْ تقدَّم[٣٣] تاريخ إحْداهُما ، فهل تَرْجُحُ بذلك ؟ على وَجْهَيْن . فأمَّا إنْ شَهِدتِ البَيِّنَةُ أنَّه أقرَّ بغَصْبِه[٣٤] من كُلِّ واحِدٍ منهما ، لَزِمَه دَفْعُه[٣٥] إلى الذى أقرَّ له به[٣٦] أوَّلًا ، ويَغْرَمُ قِيمَتَه[٣٧] للآخرِ .

فصل : فإن ادَّعى كُلُّ واحِدٍ منهما أنَّكَ اشْتَرَيْتَها مِنى[٣٨] بألْفٍ ، وأقامَ بذلك بَيِّنَةً ، واتَّفَق تَارِيخُهما ، مثل أنْ يقولَ[٣٩] كلُّ واحِدٍ منهما[٣٩] : اشْتَرَاها مِنِّى مع الزَّوَالِ ، يومَ كذا . ليومٍ واحِدٍ ، فهما مُتعارِضَتَان . فإنْ قُلْنا : تسْقُطان . رُجِعَ إلى قَوْلِ[٤٠] المُدَّعَى عليه ، فإنْ أنْكَرهما ، حلَفَ لهما ، وبَرِئَ . وإنْ أقرَّ لأحدِهما ، فعليه له الثمنُ ، ويحْلِفُ للآخَرِ . وإنْ أقَرَّ لهما معًا[٤٠] ، فعليه لكلِّ واحِدٍ منهما الثَّمَنُ[٤١] ؛ لأنَّه يَحْتَمِلُ أنْ يشْتَرِيَها من أحِدهما ، ثم يَهَبَها للآخَرِ ويَشْتَرِيَها منه . وإنْ قال : اشْتَرَيْتُها منكما صَفْقَةً واحِدَةً بألِفٍ . فقد أقرَّ لكلِّ واحِدٍ منهما بنِصْفِ الثَّمَنِ ، وله أنْ يُحلِّفه على الباقِى . وإنْ قُلْنا : يُقْرَعُ

---

(٣٣) فى م : « قدم » .
(٣٤) فى م : « بغصبها » .
(٣٥) فى م : « دفعها » .
(٣٦) فى م : « بها » .
(٣٧) فى م : « قيمتها » .
(٣٨) سقط من : الأصل .
(٣٩ - ٣٩) سقط من : الأصل ، ا ، ب .
(٤٠) سقط من : ا .
(٤١) فى ب : « اليمين » .

بينهما[٤٢] . فمَن خرَجَتْ له القُرْعَةُ ، وَجبَ له الثَّمَنُ ، ويَحْلِفُ للآخَرِ ، ويَبْرَأُ . وإنْ قُلْنا : يُقْسَمُ[٤٣] . قُسِمَ الثَّمَنُ بينهما ، ويَحْلِفُ لكُلِّ وَاحِدٍ منهما على الباقِي . وإنْ كانَ التَّارِيخَان مُخْتَلِفَيْن ، أو كانَتا مُطْلَقَتَيْن ، أو إحدَاهما مُطْلَقَةً ، والأُخرَى مُؤَرَّخَةً ، ثبت العَقْدان ، ولَزِمَه الثَّمنان / ؛ لأنَّه يُمْكِنُ أنْ يَشْتَرِيَها من أحَدِهما ثم يَمْلِكَها الآخَرُ ، فيَشْتَرِيَها منه ، وإذا أمْكَن صِدْقُ البَيِّنَتَيْن والجَمْعُ بينهما ، وَجبَ تصْدِيقُهما . فإنْ قيل : فلم قُلْتُم إنَّه إذا كان البَائِعُ واحِدًا والمُشْتَرِى اثْنَيْن[٤٤] ، فأقام أحدُهما بَيِّنةً أنَّه اشْتَرَاهُ[٤٥] في المُحرَّمِ ، وأقامَ الآخرُ بَيِّنَةً أنَّه اشْتَرَاهُ[٤٦] في صَفَر ، يكونُ الشِّرَاءُ[٤٧] الثَّانِي باطِلًا ؟ قُلْنا : لأنَّه إذا ثبَتَ المِلْكُ للأَوَّلِ ، لم يُبْطِلْه بأَنْ يَبِيعَه الثَّانِي ثانِيًا ، وفي مَسْأَلتِنا ثُبوتُ شِرَائِه من كُلِّ واحِدٍ منهما يُبْطِلُ مِلْكَه ، لأنَّه لا يجوزُ أنْ يَشْتَرِيَ ثانِيًا مِلْكَ نَفْسِه ، ويجوزُ أنْ يَبِيعَ البَائِعُ ما ليس له[٤٨] ، فافْتَرَقا . فإنْ قِيلَ : فإذا كانتِ البَيِّنَتَانِ مُطْلَقَتَيْن ، أو إحْداهُما مُطْلَقَةً ، احْتَمَلَ أنْ يكونَ تارِيخُهما وَاحِدًا ، فيَتَعارَضَان ، والأصْلُ بَراءةُ ذِمَّةِ المَشْهُودِ عليه ، فلا تُشْغَلُ[٤٩] بالشَّكِّ . قُلْنا : إنَّه[٥٠] متى أمْكَنَ صِدْقُ البيِّنَتَيْن ، وَجبَ تصْدِيقُهما ، ولم يكُنْ ثَمَّ شَكٌّ ، وإنَّما يَبْقَى الوَهْمُ ، والوَهْمُ لا تَبْطُلُ به البَيِّنَةُ ، لأنَّها لو بطَلَتْ به ، لم يَثْبُتْ به[٥١] حَقٌّ أصْلًا ، لأنَّه ما من بَيِّنَةٍ إلَّا ويَحْتَمِلُ أنْ تكونَ كاذِبَةً ، أو غيرَ عَادِلَةٍ ، أو مُتَّهمةً ، أو مُعارَضَةً ، ولم يُلْتفَتْ إلى هذا الوَهْمِ ، كذا هٰهُنا .

١٤١/١١و

فصل : إذا ماتَ رَجُلٌ ، فشَهِدَ رَجُلان أنَّ هذا الغُلامَ ابنُ هذا المَيِّتِ ، لا نعْلَمُ له وَارِثًا

---

(٤٢) في ا زيادة : « يقرع » .

(٤٣) في ا زيادة : « بينهما » .

(٤٤) في النسخ : « اثنان » .

(٤٥) في ب ، م : « اشتراها » .

(٤٦) في م : « اشتراها » .

(٤٧) في ب : « شراء » .

(٤٨) سقط من : ا .

(٤٩) في ا ، ب ، م : « تشتغل » .

(٥٠) سقط من : الأصل ، ا ، ب .

(٥١) في م : « بها » .

سِوَاهُ ، وشهِدَ آخَران لآخَرَ أنَّ هذا الغلامَ ابنُ هذا المَيِّتِ ، لا نَعْلَمُ له وَارِثًا سِواهُ ، فلا تعَارُضَ بينهما ، وثَبتَ[٥٢] نَسَبُ الغُلامَيْن منه ، ويكونُ الإرْثُ بينهما ؛ لأنَّه يجوزُ أن تَعْلَمَ كلُّ بَيِّنَةٍ ما لم تَعْلَمْهُ الأُخرَى .

فصل : وإذا ادَّعَى رَجُلٌ عبدًا فى يَدِ آخَرَ أنَّه اشْتَرَاهُ منه ، وادَّعَى العَبْدُ أنَّ سَيِّدَه أعْتَقَه ، ولا بَيِّنَةَ لهما ، فأنْكَرَهما ، حَلَفَ لهما ، والعبدُ له . وإنْ أقَرَّ لأحَدِهما ، ثبت ما أقَرَّ له[٥٣] به[٥٤] ، ويحلفُ للآخَرِ . وإنْ أقامَ أحدُهما بَيِّنَةً بما ادَّعَاه ، ثَبَتَ . وإنْ أقامَ كُلُّ واحِدٍ منهما بَيِّنَةً بدَعْوَاهُ ، وكانتا مُؤَرَّخَتَيْن بتارِيخَيْن مُخْتَلِفَيْن ، قَدَّمْنا الأُولَى[٥٥] ، وبطَلَتِ الأُخْرَى ؛ / لأنَّه إنْ سَبَقَ العِتْقُ ، لم يَصِحَّ البَيْعُ ؛ لأنَّ بَيْعَ الحُرِّ لا يَصِحُّ ، وإنْ سَبَقَ البَيْعُ ، لم يَصِحَّ العِتْقُ ؛ لأنَّه أعتَقَ عبْدَ غيرِه . فإنْ قِيلَ : يَحْتَمِلُ أنَّه عادَ إلى مِلْكِه فأعْتَقه . قُلْنا : قد ثَبَتَ المِلْكُ للمُشْتَرِى ، فلا يُبْطِلُه عِتْقُ البَائِعِ . وإنْ كانتا مُؤَرَّخَتَيْن بتَارِيخٍ واحِدٍ ، أو مُطْلَقَتَيْن ، أو إحْدَاهما مُطْلَقةً ، تَعارَضَتَا ؛ لأنَّه لا تَرْجِيحَ لإحْداهما على الأُخْرَى . فإنْ كان فى يَدِ المُشْتَرِى ، انْبَنَى ذلك على الخِلافِ فى تَقْدِيمِ بَيِّنَةِ الدَّاخِلِ أو الخَارِجِ[٥٦] ، فإنْ قَدَّمْنا بَيِّنَةَ الدَّاخِلِ ، فهو للمُشْتَرِى ، وإنْ قَدَّمنا بَيِّنَةَ الخَارِجِ ، قُدِّمَ العِتْقُ ؛ لأنَّه خارِجٌ . وإنْ كان فى يَدِ البَائِعِ ، وقُلْنا : إنَّ البَيِّنَتَيْن تسقُطَان بالتَّعارُضِ ، صارَا كمَنْ لا بَيِّنَةَ لهما ، [٥٧] ويرْجعُ إلى السَّيِّدِ[٥٧] ، فإنْ أنكرَهما ، حَلَفَ لهما ، وإنْ أقرَّ بالعِتْقِ ، ثَبَتَ ، ولم يَحْلِفِ العَبْدُ ؛ لأنَّه لو أقَرَّ بأنَّه ما أعْتقه ، لم يَلْزَمْه شىءٌ ، فلا فائِدَةَ فى إحْلَافِه ، ويَحْلِفُ البائِعُ للمُشْتَرِى . وإنْ أقرَّ للمُشْتَرِى ثبتَ المِلْكُ له[٥٨] ، ولم يحْلِفْ للعَبْدِ[٥٩] ؛ لأنَّه لو أقَرَّ له أنَّه

١١/١٤١ظ

---

(٥٢) فى ا ، ب : « ويثبت » .

(٥٣) سقط من : الأصل ، ا .

(٥٤) سقط من : ب .

(٥٥) فى م : « الأول » .

(٥٦) فى م : « والخارج » .

(٥٧ – ٥٧) سقط من : الأصل ، ا ، ب .

(٥٨) سقط من : م .

(٥٩) فى م : « العبد » .

كان أعْتَقَه ، لم يَلْزَمْه غُرْمٌ ، فلا فائِدةَ في إحْلَافِه . وإنْ قُلْنا[٦٠] : تَرْجُحُ[٦١] إحْدَى البيِّنَتَيْن بالقُرْعَةِ قَرَعْنا[٦٢] بينهما ، فمَنْ خرجَتْ قُرْعتُه ، قدَّمْنَاه . قال أبو بكر : هذا قِياسُ قَوْلِ أبي عبدِ الله . فعلَى هذا ، يحْلِفُ مَنْ خَرَجَتْ له القُرْعَةُ ، في أحدِ الوَجْهَين . وإنْ قُلْنا : يُقْسَمُ . قَسَمْنا العَبْدَ ، فجعَلْنا نِصْفَه مَبِيعًا ونِصْفَه حُرًّا ، ويَسْرِى العِتْقُ إلى جَمِيعِه إنْ كان البَائِعُ مُوسِرًا ؛ لأنَّ البَيِّنَةَ قامتْ عليه بأنَّه أعْتَقَه مُخْتَارًا ، وقد ثَبَتَ العِتْقُ في نِصْفِه بشهادَتِهما .

فصل : إذا ادَّعى رَجُلٌ زَوْجيَّةَ امْرَأةٍ ، فأقَرَّتْ بذلك ، قُبِلَ إقْرارُها ؛ لأنَّها أقَرَّتْ على نَفْسِها وهي غيرُ مُتَّهَمَةٍ ، فإنَّها لو أرادَتِ ابْتِداءَ النِّكَاحِ ، لم تُمْنَعْ منه . وإنْ ادَّعَاها اثْنان ، فأقَرَّتْ لأحَدِهما ، لم[٦٣] يُقْبَلْ منها ؛ لأنَّ الآخَرَ يدَّعِي مِلْكَ نِصْفِها ، وهي مُعْتَرِفَةٌ أنَّ ذلك قد مَلَكَ عليها ، فصَارَ إقْرارُها بحَقِّ غيرِها ؛ ولأنَّها مُتَّهَمَةٌ ، فإنَّها لو أرادَتِ ابْتِدَاءَ تَزْوِيجِ أحدِ / المُتَدَاعِيَيْن، لم يَكُنْ لها ذلك قبلَ الانْفِصالِ من دَعْوَى الآخرِ . فإنْ قيلَ : فلو تَداعَيا عَيْنًا في يَدِ ثَالِثٍ ، فأقَرَّ لأحَدِهما ، قُبِلَ . قُلْنَا : لا يَثْبُتُ المِلْكُ بإقْرارِه في العَيْنِ ، وإنَّما يَجْعَلُه كصاحِبِ اليَدِ ، فيَحْلِفُ ، والنِّكَاحُ لا يُسْتَحَقُّ باليَمِينِ ، فلم يَنْفَعِ الإقْرارُ به هٰهُنا ، فإنْ كان لأحَدِ المُدَّعِيَيْن[٦٤] بَيِّنَةٌ ، حُكِمَ له[٦٥] بها ؛ لأنَّ البَيِّنَةَ حُجَّةٌ في النِّكاحِ وغيرِه . وإنْ أقَاما بَيِّنَتَيْن ، تَعارَضَتا ، وسَقَطَتا ، وحِيلَ بينهما وبينَها[٦٦] ، ولا يَرْجَحُ أحدُ المُتَدَاعِيَيْن بإقْرارِ المَرْأةِ ؛ لمَا ذَكَرْنا ، ولا بكَوْنِها في بَيْتِهِ ويَدِه ؛ لأنَّ اليَدَ لا تثْبُتُ على حُرَّةٍ ، ولا سَبِيلَ إلى القِسْمَةِ هٰهُنا ، ولا إلى القُرْعَةِ ؛ لأنَّه لا يَدَ مع القُرْعةِ من[٦٧] اليَمِينِ ، ولا مدْخَلَ لها[٦٨] في النِّكاحِ[٦٨] .

١١/١٤٢و

(٦٠) في م زيادة : « وإن قلنا : يستعملان فاعترف لأحدهما لم يرجح باعترافه لأن ملكه قد زال فإن » .

(٦١) في الأصل : « ترجيح » .

(٦٢) في م : « أقرعنا » .

(٦٣) في ب : « لا » .

(٦٤) في ب ، م : « المتداعين » .

(٦٥) سقط من : ب .

(٦٦) سقط من : م .

(٦٧) في ا : « في » .

(٦٨ – ٦٨) سقط من : الأصل ، ا ، ب .

فصل : إذا قال السَّيِّدُ لعَبْدِه : إنْ قُتِلْتُ فأَنْتَ حُرٌّ . ثم مَاتَ ، فادَّعَى العبدُ أنَّه قُتِلَ ، وأَنْكَرَ الوَرَثَةُ ، فالقَوْلُ قَوْلُهم مع أَيْمَانِهم ؛ لأَنَّ الأَصْلَ عَدَمُ القَتْلِ ، فإنْ أقامَ بَيِّنَةً بدَعْوَاه ، عَتَقَ ، وإنْ أقامَ الوَرَثَةُ بَيِّنَةً بمَوْتِه ، قُدِّمَتْ بَيِّنَةُ العَبْدِ ، فى أَحَدِ الوَجْهَيْنِ ؛ لأنَّها تشهَدُ بزِيَادَةٍ ، وهى القَتْلُ . والثَّانِى ، تتَعارَضَان ؛ لأَنَّ إحدَاهُما تشهَدُ بضِدٍّ ما شَهِدتْ به الأُخْرَى ، فيَبْقَى على الرِّقِّ . وإنْ قالَ : إنْ مِتُّ فى رَمضانَ ، فعَبْدِى سالمٌ حُرٌّ ، وإنْ مِتُّ فى شوال فعبدِى غَانِمٌ حُرٌّ . ثم مات ، فادَّعَى كُلُّ واحِدٍ منهما مَوْتَه[69] فى الشَّهْرِ الذى يَعْتِقُ بمَوْتِه[69] فيه ، وأنْكرَهما الوَرَثَةُ ، فالقَوْلُ قَوْلُهم مع أَيْمانِهِم . وإنْ أَقَرُّوا لأحَدِهما ، عَتَقَ بإقْرارِهم . وإنْ أقامَ كُلُّ واحِدٍ منهما بَيِّنَةً بمُوجِبِ عِتْقِه ، ففيه ثَلاثةُ أَوْجُهٍ ؛ أحدُها ، تُقدَّم بَيِّنَةُ سالِمٍ ؛ لأَنَّ معها زِيادةَ عِلْم ، فإنَّها أَثْبَتَتْ ما يجوزُ أنْ يَخْفَى على البَيِّنَةِ الأُخْرَى ، وهو مَوْتُه فى رَمضانَ . والثَّانِى ، يتَعارَضان ، ويَبْقَى العَبْدان على الرِّقِّ ؛ لأنَّهما سَقَطا ، فصارَا ، كمَن لا بَيِّنَةَ لهما . والثَّالِثُ ، يُقْرَعُ بينهما ، فيَعْتِقُ مَن تقَعُ له القُرْعَةُ ، وإنْ قال : إنْ بَرِئْتُ من مَرَضِى هذا[70] ، فسَالِمٌ حُرٌّ ، وإنْ مِتُّ منه ، فغانِمٌ حُرٌّ . فمات ، / وادَّعَى كُلُّ وَاحِدٍ منهما مُوجِبَ عِتْقِه ، أُقْرِعَ بينهما ، فمَن خرَجَتْ له القُرْعةُ ، عَتَقَ ؛ لأنَّه لا يَخْلُو من أنْ يكونَ بَرَأَ أو لم يَبْرَأْ ، فيَعْتِقُ أحدُهما على كُلِّ حَالٍ ، ولم تُعْلَمْ عينُه فيُخْرَجُ بالقُرْعةِ ، كما لو أَعْتَقَ أحدَهما ، فأشْكَلَ علينا . ويَحْتَمِلُ أنْ يُقدَّمَ قَوْلُ غانِمٍ ؛ لأَنَّ الأَصْلَ عدمُ البُرْءِ . وإنْ أقامَ كُلُّ واحِدٍ منهما بَيِّنَةً بمُوجِبِ عِتْقِه ، فقالَ أصْحابُنا : يتَعَارَضَان ، ويَبْقى العَبْدَان على الرِّقِّ . وهذا مذهبُ الشَّافِعِىِّ ؛ لأَنَّ كُلَّ واحِدَةٍ منهما تُكَذِّبُ الأُخْرَى ، وتُثْبِتُ زِيَادَةً تَنْفِيها الأُخْرَى . ولا يَصِحُّ هذا القَوْلُ ؛ لأَنَّ التَّعارُضَ أَثَرُه فى إسْقَاطِ البَيِّنَتَيْن ، ولو لم يَكُونَا أصْلًا لَعَتَقَ أَحَدُهُمَا ، فكذلك إذا سَقَطَتَا ، وذلك لأنَّه لا يَخْلُو من إحْدَى الحالَتَيْنِ اللَّتَيْنِ علَّقَ على كُلِّ واحِدَةٍ منهما عِتْقَ أحدِهما ، فيَلْزَمُ وجُودُه ، كما لو قال : إنْ كانَ هذا الطَّائِرُ غُرابًا ، فسالِمٌ حرٌّ ، وإنْ لم يكُنْ غُرابًا فغانمٌ حُرٌّ . ولم يُعْلَمْ حالُه ، ولكنْ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْن ؛ أحدُهما ، أنْ يُقْرَعَ بينهما ، كما فى مسْأَلةِ الطَّائِرِ ؛ لأَنَّ[71] البَيِّنَتَيْن إذا تَعارَضَتا

١١/١٤٢ظ

(٦٩ - ٦٩) سقط من : ا . نقل نظر .

(٧٠) سقط من : ا .

(٧١) فى ا ، ب : « ولأن » .

قُدِّمَتْ إحداهُما بالقُرْعَةِ ، فى رِوايةٍ . والثَّانى ، تُقدَّمُ بَيِّنَةُ سالِمٍ ؛ لأنَّها شَهِدتْ بزِيَادَةٍ ، وهى البُرْءُ . وإنْ أقرَّ الوَرَثَةُ لأحَدِهِمْ ، عَتَقَ بإقْرارِهم ، ولم يسْقُطْ حَقُّ الآخرِ ممَّا ذكَرْنا ، إلَّا أنْ يشْهَدَ اثْنانِ عَدْلانِ منهم بذلك ، مع انْتِفاءِ التُّهْمَةِ ، فيَعْتِقَ وحْدَه إذا لم تَكُنْ للآخرِ بَيِّنَةٌ .

فصل : وإذا ادَّعَى سالِمٌ أنَّ سيِّدَه أعْتَقَه فى مَرَضِ مَوْتِه ، وادَّعَى عبدُه الآخَرُ غانمٌ أنَّه أعْتَقَه فى مَرضِ مَوْتِه ، وكُلُّ واحِدٍ منهما ثُلُثُ[72] مالِه ، فأقامَ كُلُّ واحِدٍ منهما بدَعْواه بَيِّنَةً ، فلا تَعارُضَ بينهما ؛ لأنَّ ما شَهِدَتْ به كُلُّ بيِّنَةٍ لا يَنْفِى ما شهِدَتْ به الأُخرَى ، ولا تُكذِّبُ إحْداهما الأُخرَى ، فيثْبُتُ إعْتاقُه لهما ، ثم يُنْظَرُ ، فإنْ كانتِ البَيِّنَتان مُؤرَّختَيْن بتارِيخَيْن مُخْتلِفَيْن / ، عتَق الأوَّلُ منهما . ورقَّ الثَّانِى ، إلَّا أنْ يُجيزَ[73] الوَرَثَةُ ؛ لأنَّ المَرِيضَ إذا تبرَّعَ بتبرُّعاتٍ ، يَعْجِزُ ثُلُثُه عن جَمِيعِها ، قُدِّمَ الأوَّلُ فالأوَّلُ[72] ، وإنْ اتَّفقَ تارِيخُهما ، أو أُطْلِقَتا ، أو إحْداهما ، فهما سَواءٌ ؛ لأنَّه لا مَزِيَّةَ لإحْداهما على الأُخرَى ، فيسْتَوِيان ، ويُقْرَعُ بينهما ، فمَنْ خرَجَتْ له القُرْعةُ ، عَتَقَ ، ورَقَّ الآخَرُ ، إلَّا أنْ يُجيزَ[73] الوَرَثَةُ ؛ لأنَّه لا يَخْلُو ؛ مِن[74] أنْ يكونَ أعْتَقَهُما معًا ، فيُقْرَعُ بينهما ، كما فعَلَ النَّبِىُّ ﷺ فى العَبِيدِ السِّتَّةِ الذين أعتَقَهم سيِّدُهم عندَ مَوْتِه ، ولم يكُنْ له مالٌ غيرَهم[75] ، أو يكونَ أعْتَقَ أحدَهما قبلَ صاحِبِه ، وأشْكَلَ علينا ، فيُخْرَجَ بالقُرْعَةِ ، كما فى مسألَةِ الطَّائرِ . وقِيلَ : يَعْتِقُ من كُلِّ واحِدٍ نِصْفُه . وهو قَوْلٌ للشَّافِعِىِّ ؛ لأنَّه أقْرَبُ إلى التَّعْدِيلِ بيْنهما فى القُرْعَةِ ، قد يَرِقُّ السَّابِقُ المُسْتَحِقُّ للعتْقِ ، ويَعْتِقُ الثَّانِى المُسْتَحِقُّ للرِّقِّ ، وفى القِسْمَةِ لا يَخْلُو المُسْتَحِقُّ للعِتْقِ من حُرِّيَّةٍ ، ولا المُسْتَحِقُّ للرِّقِّ من رِقٍّ ، ولذلك قَسَمْنا المُخْتَلَفَ فيه على إحْدَى الرِّوَايَتَيْن ، إذا تَعارَضَتْ به بَيِّنَتان . والأوَّلُ المذهبُ ؛ لأنَّه لا يَخْلُو من شُبْهَةٍ بإحْدَى الصُّورَتَيْن اللَّتَيْن ذكَرْناهما . والقُرْعَةُ ثابِتَةٌ فى كُلِّ واحِدَةٍ منهما . وقولُهم : إنَّ فى القُرْعَةِ احْتِمالَ إرْقاقِ[76] الحُرِّ . قُلْنا : وفى القِسْمَةِ إرْقاقُ نِصْفِ الحُرِّ يَقِينًا ، وتَحْرِيرُ نِصْفِ الرَّقِيقِ يَقِينًا ، وهو أعْظَمُ ضَرَرًا . وإنْ كانت قِيمَةُ أحَدِهما الثُّلُثَ ، وقِيمَةُ الآخرِ دُونَ

١٤٣/١١ و

---

(٧٢) سقط من : ا .

(٧٣) فى الأصل : « يخير » .

(٧٤) فى الأصل : « إما » .

(٧٥) تقدم تخريجه ، فى : ٣٩٥/٨ .

(٧٦) فى م زيادة : « نصف » .

الثُّلثِ ، فكان الأوَّلُ أو الذى خرجَتْ قرعَتُه الثُّلُثَ ، عَتَقَ ، ورقَّ الآخَرُ . وإنْ كان هو النَّاقِصَ عن الثُّلثِ ، عَتَقَ ، وعَتَقَ من الآخرِ تَمامُ الثُّلثِ . وإنْ كان لأحدِهما بَيِّنَةٌ ، ولا بَيِّنَةَ للآخرِ ، أو بَيِّنتُه فاسِقَةٌ ، عَتَقَ صاحِبُ البَيِّنَةِ العادِلَةِ ، ورقَّ الآخَرُ . وإنْ كان لكُلِّ واحِدٍ منهما بَيِّنَةٌ عادِلَةٌ ، إلَّا أنَّ إحْداهما تَشْهَدُ أنَّه أعْتَقَ سَالِمًا فى مَرَضِه ، والأُخْرَى تشْهَدُ بأنَّه وَصَّى بعِتْقِ / غانِمٍ ، وكان سالمٌ ثُلُثَ المالِ ، عَتَقَ وَحْدَه ووقَفَ عِتْقُ غانِمٍ على إجازَةِ الوَرَثَةِ ؛ لأنَّ التَّبرُّعَ يُقَدَّمُ على الوَصِيَّةِ . وإنْ كان سالمٌ أقَلَّ من الثُّلثِ ، عَتَقَ من غانِمٍ تَمامُ الثُّلثِ . وإنْ شَهِدتْ إحْدَاهما أنَّه وَصَّى بعِتْقِ سَالِمٍ ، وشَهِدَتِ الأُخْرَى أنَّه وَصَّى بعِتْقِ غانِمٍ ، فهما سَواءٌ ، ويُقْرَعُ بينهما ، سَواءٌ اتَّفَقَ تارِيخُهما أو اخْتَلَفَ ؛ لأنَّ الوَصِيَّةَ يَسْتَوِى فيها المُتقَدِّمُ والمُتأَخِّرُ . وقال أبو بكرٍ ، وابنُ أبى موسى : يَعْتِقُ[77] نِصْفُ كُلِّ واحِدٍ[77] منهما بغيرِ قُرْعةٍ ؛ لأنَّ القُرْعَةَ إنَّما تَجِبُ إذا كان أحدُهما عبْدًا والآخَرُ حُرًّا ، ولا كذلك هٰهُنا ، فيجبُ أن تُقْسَمَ الوَصِيَّةُ بينهما ، ويدْخُلَ النَّقْصُ على كلِّ واحِدٍ منهما بقَدْرِ وَصِيَّتِه ، كما لو وَصَّى لاثْنَيْن بمالٍ . والأوَّلُ قِياسُ المذهبِ ؛ لأنَّ الإِعْتاقَ بعدَ المَوْتِ كالإِعْتاقِ فى مَرَضِ المَوْتِ ، وقد ثبَتَ فى الإِعْتاقِ فى مَرَضِ المَوْتِ أنَّه يُقْرَعُ بينهما بحديثِ[78] عِمْران ابن حُصَيْن ، فكذلك بعدَ المَوْتِ ، ولأنَّ المَعْنَى المُقْتَضِىَ لتكْمِيلِ العِتْقِ فى أحدِهما فى الحياةِ موْجُودٌ بعد المَماتِ ، فيَثْبُتُ . فأمَّا إنْ صَرَّحَ ، فقال : إذا مِتُّ ، فنِصْفُ كُلِّ واحِدٍ من سالِمٍ وغانِمٍ حُرٌّ . أو كان فى لَفْظِه ما يَقْتَضِيه ، أو دَلَّتْ عليه قَرِينَةٌ ، ثَبَتَ ما اقْتَضاهُ .

١١/١٤٣ظ

فصل : وإن خَلَّفَ المَرِيضُ ابْنَيْن ، لا وَارِثَ له سواهما ، فشهِدَا[79] أنَّه أعْتَقَ سالِمًا فى مَرَضِ مَوْتِه ، وشهِدَ أجْنَبِيَّان أنَّه أعْتَقَ غانِمًا فى مَرَضِ مَوْتِه ، وكُلُّ واحِدٍ ثُلثُ مالِه ، ولم يَطْعَنِ الابْنانِ فى شَهادَتِهما ، وكانت البَيِّنَتان عادِلَتَيْن ، فالحُكْمُ فيه كالحُكْمِ فيما إذا

(٧٧ - ٧٧) فى ب : « من كل واحد نصفه » .

(٧٨) فى ب ، م : « لحديث » .

(٧٩) فى ب ، م : « فشهد » .

كانتا[٨٠] أَجْنَبِيَّتَين[٨١] سواءً ؛ لأنَّه قد ثبَتَ أنَّ المَيِّتَ أعْتقَ العَبْدَيْن . فإنْ طَعَنَ الابْنان[٨٢] في شهادَةِ الأجْنَبِيَّين[٨٣] ، وقالا : ما أعْتَقَ غانِمًا[٨٤] ، إنَّما أعْتَقَ سَالِمًا . لم يُقْبَلْ قَوْلُهما في رَدِّ شهادَةِ الأجْنَبِيَّةِ ؛ لأنَّها بَيِّنَةٌ عادِلَةٌ مُثْبِتَةٌ ، والأُخْرَى نَافِيَةٌ ، وقَوْلُ المُثْبِتُ يقَدَّمُ على قَوْلِ النَّافِي ، ويكونُ حُكْمُ ما شَهِدتْ به حُكْمَه[٨٥] إذا لم يَطْعَنِ / الوَرَثَةُ في شِهَادَتِهما ، في أنَّه يَعْتِقُ إنْ تَقَدَّمَ تَارِيخُ عِتْقِه ، أو خَرَجَتْ له القُرْعَةُ ، ويَرِقُّ إذا تأَخَّرَ تارِيخُه ، أو خَرَجَتِ القُرْعَةُ لغيرِه . وأمَّا الذي شَهِدَ به الابْنانِ ، فيَعْتِقُ كُلُّه ؛ لإقْرارِهما بإعْتاقِه وحْدَه ، واسْتِحْقَاقِه للحُرِّيَّة[٨٦] . وهذا قَوْلُ القَاضي . وقِيلَ : يَعْتِقُ ثُلثاهُ إنْ حُكِمَ بعِتْقِ سالِمٍ ، وهو ثُلثُ الباقي ؛ لأنَّ العبْدَ الذي شَهِدَ به الأجْنَبِيَّان كالمَغْصُوبِ من[٨٧] التَّرِكَةِ ، والذَّاهِبِ[٨٨] من التَّرِكَةِ بمَوْتٍ أو تَلَفٍ[٨٩] ، فيَعْتِقُ ثُلثُ البَاقِي . وهو ثُلثا غانِمٍ . والأوَّلُ أصَحُّ ؛ لأنَّ المُعْتَبَرَ خُرُوجُه من الثُّلثِ حالَ المَوْتِ ، وحالَ المَوْتِ في قَوْلِ الابْنَيْن لم يَعْتِقْ سَالِمٌ ، إنَّما عَتَقَ بالشَّهادةِ بعد المَوْتِ ، فيكونُ ذلك بمَنْزِلَةِ مَوْتِه بعدَ مَوْتِ سَيِّدِه ، فلا يَمْنَعُ من عِتْقِ مَنْ خَرَجَ من الثُّلثِ قَبْلَ مَوْتِه . فإنْ كان الابْنان فاسِقَيْن ولم يَرُدَّا شهادَةَ الأجْنَبِيَّةِ ، ثبتَ العِتْقُ لسَالِمٍ ، ولم يُزَاحِمْه مَنْ شهِدَ له الابْنان ، لِفِسْقِهِما ؛ [٩٠] لأنَّ شهادَةَ الفاسِقِ كعَدَمِها[٩٠] ، فلا يُقْبَلُ قَوْلُهما في إسْقَاطِ حَقٍّ ثبتَ ببَيِّنةٍ عادِلَةٍ ، وقد أقَرَّ الابْنَان بعِتْقِ غانِمٍ ، فيُنْظَرُ ؛ فإنْ تقدَّمَ تَارِيخُ عِتْقِه ، أو أُقْرِعَ بينهما فخَرَجَتِ القُرْعَةُ له ، عَتَقَ كُلُّه ،

١١/١٤٤ و

---

(٨٠) في الأصل ، م : « كانا » . وفي ب : « كانت » .

(٨١) في ا ، ب ، م : « أجنبيين » .

(٨٢) في ا ، ب ، م : « الاثنان » .

(٨٣) في الأصل : « الأجنبيتين » .

(٨٤) في م زيادة : « في مرض موته وكل واحد ثلث ماله » . وهو تكرار لما سبق قبل سطرين .

(٨٥) في م : « حكم ما » .

(٨٦) في الأصل : « الحرية » .

(٨٧) في ب : « في » .

(٨٨) في ب ، م : « وكالذهب » .

(٨٩) في الأصل : « أو بتلف » .

(٩٠ - ٩٠) سقط من : ا ، ب ، م .

كما قُلْنا في التي قبلَها . وإنْ تأخَّرَ تاريخُ عِتْقِه ، أو خَرجَتِ القُرْعَةُ لغيْرِه ، لم يَعْتِقْ منه شيءٌ ؛ لأنَّ الابْنَيْن لو كانا عَدْلَيْن ، لم يَعْتِقْ منه شيءٌ ، فإذا كانا فاسِقَيْن أوْلَى . وقال القاضي ، وبعضُ أصْحابِ الشَّافِعِيِّ : يعْتِقُ نِصْفُه في الأحْوالِ كُلِّها ؛ لأنَّه اسْتَحَقَّ العِتْقَ بإقْرارِ الوَرَثَةِ ، مع ثُبوتِ العِتْقِ للآخرِ[91] بالبَيِّنَةِ العَادِلَةِ ، فصارَ بالنِّسْبَةِ كأنَّه أعْتَقَ العَبْدَيْن ، فيَعْتِقُ منه نِصْفُه . وهذا لا يَصِحُّ ؛ فإنَّه لو أعْتَقَ العَبْدَيْن ، لأعْتَقْنَا أحدَهما بالقُرْعَة ، ولأنَّه[92] في حالِ تَقَدُّمِ تاريخِ عِتْقِ من شَهِدتْ له الهَيِّنَةُ ، لا يَعْتِقُ منه شيءٌ ولو كانتْ بَيِّنَتُهُ عَادِلَةً ، فمع فُسُوقِها أوْلَى ، وإنْ كَذَّبَتِ الوارِثَةُ[93] الأجْنَبِيَّةَ ، فقالتْ : ما أعْتَقَ سالِمًا[94] ، إنَّما أعْتَقَ غانمًا[94] ، عتَقَ العَبْدان . وقِيل : يَعْتِقُ مِنْ سالِمٍ ثُلثاه . والأوَّلُ أوْلَى .

فصل : / فإنْ شَهِدَ عَدْلان أجْنبيَّان ، أنَّه وَصَّى بعِتْقِ سَالِمٍ ، وشَهِدَ عَدْلان وارِثَان ، أنَّه رجَعَ عن الوَصِيَّةِ بعِتْقِ سَالِمٍ ، ووَصَّى بعِتْقِ غَانِمٍ ، وقِيمَتُهما سَواءٌ ، أو كانت قِيمَةُ غانِمٍ أكثرَ ، قُبِلَتْ شهادَتُهما ، وبَطَلَتْ وَصِيَّةُ سَالِمٍ ؛ لأنَّهما لا يجُرَّان إلى أنفسِهما نَفْعًا ولا[95] يدْفَعَان عنها ضَرَرًا . فإنْ قيلَ : فهما يُثْبِتان لأنْفُسِهما ولاءَ غانِمٍ . قُلْنا : وهما يُسْقِطان ولاءَ سالِمٍ ، وعلى أنَّ الوَلاءَ إثْباتُ سَبَبِ الميراثِ ، وهذا لا يَمْنَعُ قَبولَ الشَّهادَةِ ، بدَليلِ مالو شَهِدَا بعِتْقِ غانِمٍ من غيْرِ مُعارِضٍ ، ثَبَتَ عِتْقُه ، ولهما وَلاؤُه ، ولو شَهِدَا بثُبُوتِ نَسَبِ أخٍ لهما ، قُبِلتْ شهادَتُهما ، مع ثُبوتِ سَبَبِ[96] الإرْثِ لهما ، وتُقْبَلُ شَهادَةُ المَرْءِ[97] لأخِيه بالمالِ ، وإنْ جازَ أنْ يَرِثَه ، فإنْ كان الوَارِثان فاسِقَيْن ، لم تُقْبَلْ شهادَتُهما في الرُّجُوعِ ، ويَلْزَمُهما إقْرارُهما لغانِمٍ ، فيَعْتِقُ سالمٌ بالبَيِّنَةِ العادِلَةِ ، ويَعْتِقُ غانمٌ بإقْرارِ

(11/144 ظ)

(٩١) في الأصل ، ب : « الآخر » .
(٩٢) في ا ، م : « لأنه » .
(٩٣) في م : « الورثة » . وقوله : الوارثة . أي البينة الوارثة .
(٩٤) بينهما تقديم وتأخير في : م .
(٩٥) سقطت : « لا » من : م .
(٩٦) في الأصل ، ب : « نسب » .
(٩٧) في م : « المرأة » .

الوارِثَةِ[98] بالوَصِيَّة بإعْتَاقِه وَحْدَه . وذَكَرَ القاضى ، وأصْحابُ الشَّافِعِىِّ ، أنَّه إنَّما يَعْتِقُ ثُلثاه ؛ لأنَّه لمَّا عَتَقَ[99] سالمٌ بشهادَةِ الأجْنَبِيَّين ، صارَ كالمَغْصُوبِ ، فصارَ غانمٌ نِصْفَ التَّرِكَةِ ، فيَعْتِقُ ثُلثاه ، وهو ثُلثُ التَّرِكَةِ . ولَنا ، أنَّ الوارِثَةَ[100] تُقِرُّ بأنَّه حينَ المَوْتِ ثُلثُ التَّرِكَةِ ، وأنَّ عِتْقَ سالِمٍ إنَّما كان بشهادَتِهما بعدَ المَوْتِ ، فصارَ كالمَغْصُوبِ بعدَ المَوْتِ ، ولو غُصِبَ بعدَ المَوْتِ ، لم يَمْنَعْ عِتْقَ غانِمٍ كُلَّه ، فكذلكَ الشَّهادَةُ بعِتْقِه . وقد ذَكَرَ القاضى ، فيما إذا شَهِدَتْ بَيِّنَةٌ عادِلَةٌ بإعْتاقِ سَالِمٍ فى مَرَضِه ، ووارِثَةٌ فاسِقَةٌ بإعْتاقِ غانِمٍ فى مَرَضِه ، وأنَّه لم يُعْتِقْ سَالِمًا ، أنَّ غانِمًا يَعْتِقُ كُلُّه . وهذا مثلُه . فأمَّا إنْ كانتْ قِيمَةُ غانِمٍ أقَلَّ من قِيمَةِ سَالِمٍ ، فالوَارِثَةُ مُتَّهَمَةٌ ؛ لكَوْنِها تَرُدُّ إلى الرِّقِّ مَنْ كَثُرَتْ قيمتُه ، فتُرَدُّ شهادَتُها[101] بالرُّجُوعِ[102] ، كما تُرَدُّ شهادَتُها[103] بالرُّجُوعِ عن الوَصِيَّةِ ، ويَعْتِقُ سَالِمٌ ، ويعْتِقُ[104] غانم كُلُّه ، أو ثُلثَا[105] الباقى ، على ما ذَكَرْنا من / الاخْتِلافِ[106] فيما إذا كانتْ فاسِقَةً . فإنْ لم تَشْهَدِ الوَارِثَةُ بالرُّجُوعِ عن عِتْقِ سالِمٍ ، لكن شَهِدتْ بالوَصِيَّةِ بعِتْقِ غانِمٍ ، وهى بَيِّنَةٌ عَادِلَةٌ ، ثبتَتِ الوَصِيَّتان ، سَوَاءٌ كانتْ قِيمَتُهما سَواءً ، أو مُخْتَلِفةً ، فيَعْتِقَان[107] إنْ خَرَجَا من الثُّلثِ ، وإنْ لم يخْرُجَا من الثُّلثِ ، أُقْرِعَ بينهما ، فيَعْتِقُ مَنْ خَرَجَتْ له القُرْعَةُ ، ويَعْتِقُ تَمامُ الثُّلثِ من الآخرِ ، سَواءٌ تقَدَّمتْ إحْدَى الوَصِيَّتَيْن على الأُخْرَى أو اسْتَوَتَا ؛ لأنَّ المُتَقَدِّمَ والمُتأَخِّرَ من الوَصَايا سَواءٌ .

١١/١٤٥و

فصل : ولو شَهِدَتْ بَيِّنَةٌ عادِلَةٌ ، أنَّه وَصَّى لزيدٍ بثُلثِ مالِه ، وشَهِدَتْ بَيِّنَةٌ أُخْرَى أنَّه رَجَعَ عن الوَصِيَّةِ لزيدٍ ، ووَصَّى لعمرٍو بثُلثِ مالِه ، وشَهِدَتْ بَيِّنَةٌ ثَالِثَةٌ ، أنَّه رَجَعَ عن

---

(٩٨) فى م : « الورثة » .

(٩٩) فى م : « أعتق » .

(١٠٠) فى م : « الوراثة » .

(١٠١) فى الأصل : « شهادتهما » .

(١٠٢) فى ا ، ب ، م : « فى الرجوع » .

(١٠٣) فى ا : « شهادتهما » .

(١٠٤) سقطت : « يعتق » من : م .

(١٠٥) فى م : « ثلثاه وهو ثلث » .

(١٠٦) فى الأصل : « اختلاف » .

(١٠٧) سقط من : الأصل ، ا ، ب .

الوَصِيَّةِ لعَمْرٍو ، ووَصَّى لبكرٍ بثُلثِ مالِه ، صَحَّتِ الشَّهاداتُ[108] كُلُّها ، وكانتِ الوَصِيَّةُ لبكرٍ ، سَواءٌ كانتِ البَيِّنتان من الوَرَثَةِ ، أو لم تكُنْ ؛ لأنَّه لا تُهْمَةَ فى حَقِّهم . وإنْ كانتْ شهادَةُ البَيِّنَةِ الثَّالِثَةِ أنَّه رَجَعَ عن إحْدَى الوَصِيَّتَيْن ، لم تُفِدْ هذه الشَّهادَةُ شيئًا[109] ؛ لأنَّه قد ثَبَتَ بالبَيِّنَةِ الثَّانِيَةِ أنَّه رَجَعَ عن وَصِيَّةِ زيدٍ ، وهى إحْدَى الوَصِيَّتَيْن . فعلى هذا ، تثْبُتُ الوَصِيَّةُ لعَمْرٍو . وإنَّ كانتِ البَيِّنَةُ الثَّانِيَة شَهِدتْ بالوَصِيَّةِ لعَمْرٍو ، ولم تَشْهَدْ بالرُّجُوعِ عن وَصِيَّةِ زيدٍ ، فشَهِدَتِ الثَّالِثَةُ برُجوعِه[110] عن إحْدَى الوَصِيَّتَيْن لا بعَيْنِها ، فقَال القاضى : لا تَصِحُّ الشَّهادةُ . وهذا مَذْهَبُ الشَّافِعِىِّ ؛ لأنَّهما لم يُعَيِّنا المَشْهُودَ عليه ، ويصيرُ كما لو قالَا : نشْهَدُ أنَّ لهذا على أحدِ هٰذَين ألْفًا . أو أنَّ[111] لأحَدِ هٰذَيْن على هذا ألْفًا . ويكونُ الثُّلثُ بينَ الجميعِ أثْلاثًا . وقال أبو بكر : قياسُ قَوْلِ أبى عبدِ الله ، أنَّه يصِحُّ الرُّجوعُ عن إحْدَى الوَصِيَّتَيْن ، ويُقْرَعُ بينَهما ، فمَنْ خرجَتْ له قُرْعَةُ الرُّجُوعِ عن وَصِيَّتِه ، بَطَلَتْ وَصِيَّتُه . وهذا قَوْلُ ابن أبى موسى . وإذا صَحَّ الرُّجُوعُ عن إحْداهما بغيرِ تَعْيِينٍ ، صَحَّتِ الشَّهادةُ به كذلك . ووَجْهُ / ذلك ، أنَّ الوَصِيَّةَ تَصِحُّ بالمَجْهولِ ، وتصِحُّ الشَّهادةُ فيها بالمَجْهُول ، فجازَتْ فى الرُّجُوعِ من غيرِ تَعْيِينِ المَرْجُوعِ عن وَصِيَّتِه. ١٤٥/١١ ظ

فصل : وإنْ شَهِدَ شاهِدَان أنَّه وَصَّى لزيدٍ بثُلثِ مَالِه ، وشَهِدَ واحِدٌ أنَّه وَصَّى لعمرٍو بثُلثِ مالِه ، انْبَنَى هذا على أنَّ الشَّاهِدَ واليَمِينَ هل يُعارِضُ الشَّاهِدَيْن أو لا ؟ فيه وَجْهان ؛ أحدُهما ، يُعارِضُهما ، فيَحْلِفُ عمرٌو مع شَاهِدِه ، ويُقْسَمُ الثُّلثُ بينهما ؛ لأنَّ الشَّاهِدَ واليَمِينَ حُجَّةٌ فى المالِ ، فأشْبَهَ الشَّاهِدَيْن . والثَّانى ، لا يُعارِضُهما ؛ لأنَّ الشَّاهِدَيْن أقْوَى ، فيَرْجُحان على الشَّاهِد واليَمِينِ . فعلى هذا ، يَنْفَرِدُ زيدٌ بالثُّلثِ ، وتَقِفُ وَصِيَّةُ عَمْرٍو على إجازَةِ الوَرَثَةِ . فأمَّا إنْ شَهِدَ واحِدٌ أنَّه رَجَعَ عن وَصِيَّةِ زيدٍ ، ووَصَّى لعمرٍو بثُلثِه ، فلا تَعارُضَ بينَهما ، ويحْلِفُ عَمْرٌو مع شَاهِدِه ، وتثْبُتُ الوَصِيَّةُ لعَمْرٍو . والفَرْقُ بين المَسْألَتَيْن ، أنَّ فى الأُولى ، تَقابَلَتِ البَيِّنتان ، فقَدَّمْنا أقْواهُما ، وفى الثَّانِيةِ لم يَتَقابَلا ،

(١٠٨) فى الأصل : « الشهادتان » .

(١٠٩) سقط من : الأصل ، ا ، ب .

(١١٠) فى م : « بالرجوع » .

(١١١) فى م : « وأن » .

وإنَّما يثْبُتُ الرُّجوعُ ، وهو يثْبُتُ بالشَّاهِدِ واليَمِينِ ؛ لأنَّ المَقْصُودَ به المالُ . وهذا مذهبُ الشَّافِعِيِّ . واللهُ أعْلَمُ .

١٩٣٨ – مسألة ؛ قال : (وَلَوْ كَانَ[١] فِي يَدِهِ دَارٌ ، فَادَّعَاهَا رَجُلٌ ، فَأَقَرَّ بِهَا لِغَيْرِهِ ، فَإِنْ كَانَ الْمُقَرُّ لَهُ بِهَا[٢] حَاضِرًا ، جُعِلَ الخَصْمَ فِيهَا ، وَإِنْ كَانَ غَائِبًا ، وَكَانَتْ لِلْمُدَّعِي بَيِّنَةٌ ، حُكِمَ بِهَا لِلْمُدَّعِي بِبَيِّنَتِه ، وَكَانَ الغَائِب عَلَى خُصُومَتِهِ مَتَى حَضَرَ)

وجملتُه أنَّ الإِنسانَ إذا ادَّعَى دَارًا فى يدِ غيرِه ، فقال الذى هى فى يَدِه : ليستْ لى ، إنَّما هى لفلانٍ . وكان المُقَرُّ له بها حاضِرًا ، سُئِلَ عن ذلك ، فإنْ صَدَّقَه ، صارَ الخَصْمَ فيها ، وكان صاحِبَ اليَدِ ؛ لأنَّ مَنْ هى فى يَدِه اعْتَرَفَ أنَّ يدَه نائِبَةٌ عن يَدِه ، وإقْرَارُ الإِنْسانِ بما فى يَدِه إقْرَارٌ صَحيحٌ ، فيصيرُ خَصْمًا للمُدَّعِى ، فإنْ كانتْ للمُدَّعِى بَيِّنَةٌ ، حُكِمَ له بها ، وإنْ لم تَكُنْ له بَيِّنَةٌ ، فالقَوْلُ قولُ المُدَّعَى عليْه مع يَمِينِه . وإنْ قال المُدَّعِى : أَحْلِفُوا لى[٣] المُقِرَّ الذى كانتِ العَيْنُ فى / يدِه ، أنَّه لا يَعْلَمُ أنَّها لى . فعليه اليَمِينُ ؛ لأنَّه[٤] لو أقَرَّ له بها [٥]بعدَ اعْتِرَافِه[٥] ، لَزِمَه الغُرْمُ ، كما لو قال : هذه العَيْنُ لزيدٍ . ثم قال : هى لعمرٍو . فإنَّها تُدْفَعُ إلى زيدٍ ، ويَغْرَمُ[٦] قِيمتَها لعمرٍو . ومَنْ لَزِمَه الغُرْمُ مع الإِقْرارِ ، لَزِمَتْه اليَمِينُ[٧] مع الإِنْكارِ[٨] ، فإنْ رَدَّ المُقَرُّ له الإِقْرَارَ ، وقال : لَيْسَتْ لى ، وإنَّما هى للمُدَّعِى . حُكِمَ له بها . وإنْ لم يَقُلْ : هى للمُدَّعِى ، ولكن قال : ليستْ لى . فإنْ كانتْ للمُدَّعِى بَيِّنَةٌ ، حُكِمَ له بها ، وإنْ لم تَكُنْ له بَيِّنَةٌ ، ففيه وَجْهان ؛ أحدُهما ، تُدْفَعُ إلى المُدَّعِى ؛ لأنَّه

١٤٦/١١ و

---

(١) فى ا : « كانت » .

(٢) سقط من : ب .

(٣) سقط من : ا ، ب .

(٤) فى ب : « فإنه » .

(٥ – ٥) سقط من : الأصل ، ا ، ب .

(٦) فى م : « ويدفع » .

(٧) فى ب : « القيمة » .

(٨) فى ب : « الإمكان » .

يَدَّعِيها ، ولا مُنَازِعَ له فيها ، ولأَنَّ مَنْ هي في يَدِه لو ادَّعَاها ، ثم نَكَلَ ، قَضَيْنا له[9] بها[10] ، فمع عَدَمِ ادِّعَائِه لها أَوْلَى . والثّاني ، لا تُدْفَعُ إليه ؛ لأنَّه لم يَثْبُتْ لها مُسْتَحِقٌّ ؛ لأَنَّ المُدَّعِيَ لا يَدَ له ، ولا بَيِّنَةَ ، وصَاحِبُ اليَدِ مُعْتَرِفٌ أنَّها ليست له ، فيأْخُذُها الإمامُ فيحْفَظُها لصاحِبِها . وهذا الوجْهُ الذى[11] ذَكَرَه القاضى . والأَوَّلُ أَوْلَى ؛ لما ذَكَرْنا من[12] دَلِيلِه . ولأَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ وَجْهان كهٰذَيْن ، ووَجْهٌ ثالِثٌ ، أَنَّ المُدَّعِيَ يَحْلِفُ[13] أنَّها له ، وتُسَلَّمُ إليه . ويتخَرَّجُ لنا مِثْلُه ؛ بِناءً على القَوْلِ بردِّ اليَمِينِ إذا نكلَ المُدَّعَى عليه . وإنْ قالَ المُقَرُّ له : هى لثالِثٍ[14] . انتقَلَتِ الخُصُومَةُ إليه ، وصارَ بمَنْزِلَةِ صاحِبِ اليَدِ ؛ لأنَّه أقرَّ له بها مَن اليَدُ له[15] حُكْمًا . وأَمَّا إنْ أقَرَّ بها المُدَّعَى عليه لمَجْهُولٍ ، قِيلَ له : ليس هذا بجَوابٍ . فإنْ أقْرَرْتَ بها لمَعْرُوفٍ ، وإلَّا جَعَلْنَاكَ ناكِلًا ، وقَضَيْنَا عليك . فإنْ أصَرَّ ، قُضِيَ عليه بالنُّكُولِ . وإنْ أقَرَّ بها[16] لغَائِبٍ[17] ، أو لغير مُكلَّفٍ مُعَيَّنٍ ، كالصَّبِيِّ والمَجْنُونِ[18] ، صَارَتِ الدَّعْوَى عليه . فإنْ لم تكُنْ للمُدَّعِي بَيِّنَةٌ ، لم يُقْضَ له بها ؛ لأنَّ الحاضِرَ يعْتَرِفُ أنَّها ليستْ له ، ولا يُقْضَى على الغائِبِ بمُجَرَّدِ الدَّعْوَى ، ويَقِفُ الأَمْرُ حتى يَقْدَمَ الغَائِبُ ، ويصيرَ غيرُ المُكلَّفِ مُكَلَّفًا ، فتكونَ الخُصُومَةُ معه . فإنْ قال المُدَّعِي : أَحْلِفُوا لى المُدَّعَى عليه . أَحْلَفْنَاه ؛ لما/ تَقَدَّمَ . وإنْ أقَرَّ بها للمُدَّعِي ، لم تُسَلَّمْ إليه ؛ لأنَّه اعْتَرَفَ أنَّها لغيرِه ، ويَلْزَمُه أنْ يَغْرَمَ له قِيمتَها ؛ لأنَّه فوَّتَها عليه بإقْرارِه بها لغيرِه .

١١/١٤٦ ظ

(٩) سقط من : م .

(١٠) فى م زيادة : « للمدعى » .

(١١) فى م : « الثانى » .

(١٢) سقط من : ب .

(١٣) سقط من : ا .

(١٤) فى م : « الثالث » .

(١٥) سقط من : الأصل .

(١٦) سقط من : الأصل ، ا ، ب .

(١٧) فى م : « الغائب » .

(١٨) فى ب : « أو المجنون » .

وإنْ كان للمُدَّعِى[19] بَيِّنةٌ ، [20]سَمِعَها الحاكمُ ، وقَضَى بها ، وكان الغَائِبُ على خُصُومَتِه ، متى حَضَرَ ، له أنْ يَقْدَحَ فى بَيِّنَةِ المُدَّعِى ، وأنْ يقيمَ بَيِّنَةً[20] تَشْهَدُ بانْتِقالِ المِلْكِ إليه من المُدَّعِى . وإنْ أقامَ بيِّنَةً أنَّها مِلْكُه ، فهل يُقْضَى بها ؟ على وَجْهَيْن ؛ بناءً على تقْدِيمِ بيِّنَةِ الدَّاخِلِ أو الخَارِجِ[21] ؛ فإنْ قُلْنا : تُقدَّمُ بيِّنَةُ الخَارِجِ . فأقامَ الغَائِبُ بَيِّنَةً تشْهَدُ له بالمِلْكِ والنِّتاجِ ، أو سَبَبٍ من أسْبابِ المِلْكِ ، فهل تُسْمَعُ بَيِّنَتُه ، ويُقْضَى بها ؟ على وَجْهَيْن . وإنْ كان مع المُقِرِّ بَيِّنَةٌ تَشْهَدُ بها للغَائِبِ ، سَمِعَها الحاكمُ ، ولم يَقْضِ بها ؛ لأنَّ البَيِّنَةَ للغَائِبِ ، والغَائِبُ لم يَدَّعِها هو ولا وَكِيلُه ، وإنَّما سَمِعَها الحاكمُ ؛ لما فيها من الفائِدَةِ ، وهو زَوَالُ التُّهْمَةِ عن الحاضِرِ ، وسُقُوطُ اليَمِينِ عنه ، إذا ادَّعَى عليه أنَّك تعْلَمُ أنَّها لى . ويتخَرَّجُ أنْ يُقْضَى بها ، إذا قُلْنا بتَقْدِيمِ بَيِّنَةِ الدَّاخِلِ ، وإنَّ للمُودَعِ المخَاصَمَةَ فى الوَدِيعَةِ إذا غُصِبَتْ . ولأنَّها بَيِّنَةٌ مَسْمُوعَةٌ ، فيُقْضَى بها ، كبَيِّنَةِ المُدَّعِى إذا لم تُعَارِضْها بَيِّنَةٌ أُخْرَى . فإنْ ادَّعَى مَنْ هى فى يَدِه ، أنَّها معه بإجارَةٍ أو عارِيَّةٍ ، وأقامَ بيِّنَةً بالمِلْكِ للغائِبِ ، لم يُقْضَ بها ؛ لوَجْهَيْن ؛ أحدُهما ، أنَّ ثُبُوتَ الإجارَةِ والعَارِيَّةِ يترَتَّبُ على المِلْكِ للمُؤْجِرِ ، [22]ولا يُمْكِنُ ثُبوتُ المِلْكِ للمُؤْجِرِ[22] بهذه البَيِّنَةِ ، فلا تثْبُتُ الإجَارَةُ المُتَرَتِّبَةُ عليها . والثانى ، أنَّ بَيِّنَةَ الخَارِجِ مُقَدَّمَةٌ على بَيِّنَةِ الدَّاخِلِ ، ويتَخَرَّجُ[23] القَضاءُ بها على روايةِ[24] تَقْدِيمِ بَيِّنَةِ الدَّاخِلِ ، وكَوْنِ الحَاضِرِ له فيها حَقٌّ ؛ [25]فإنَّه يُقْضَى بها ، وَجْهًا واحِدًا[25] . ومتى عاد المُقِرُّ بها لغيْرِه ، فادَّعَاها لنَفْسِه ، لم تُسْمَعْ دَعْوَاهُ ؛ لأنَّه أقَرَّ بأنَّه لا يمْلِكُها ، فلا يُسْمَعُ منه الرُّجُوعُ عن إقْرَارِهِ . والحكْمُ فى غيرِ المُكَلَّفِ ، كالحُكْمِ فى الغَائِبِ ، على ما ذكَرْنا .

---

(19) فى ا ، ب ، م : « مع المدعى » .

(20 - 20) سقط من : ب . نقل نظر .

(21) فى الأصل ، ب ، م : « والخارج » .

(22 - 22) سقط من : م . نقل نظر .

(23) فى م : « ويخرج » .

(24) سقط من : ب ، م .

(25 - 25) سقط من : الأصل ، ا ، ب .

فصل : وإذا طَلَبَ المُدَّعِي أنْ يكْتُبَ له مَحْضَرًا بما جَرَى ، لَزِمَتْه إجابَتُه[٢٦] ، فيكتبُ له[٢٧] : حضرَ / القاضِيَ فُلانَ بنَ فُلانٍ الفُلانيَّ ، قاضِيَ عبدِ اللهِ الإمامِ فُلانِ بنِ فُلانٍ الفُلانيِّ ، أو خَليفتَه[٢٨] فُلانَ بنُ فُلانٍ الفُلانيَّ[٢٩] ، إنْ كان نائبًا ، [٣٠]فُلانُ بنُ فلانٍ الفلانيُّ[٣٠] ، وأحْضَرَ معه فُلانَ بنَ فُلانٍ الفُلانِيَّ ، فادَّعَى دَارًا في يَدَيْه – ويعيِّنُها ، ويَذْكُرُ حُدُودَها وصِفَتَها – فاعْتَرَفَ بها المُدَّعَى عليه لفُلانِ بن فُلانٍ الفُلانيِّ ، وهو حِينَئِذٍ غَائِبٌ عن بَلَدِ القاضِي ، فأقامَ المُدَّعِي بَيِّنَةً ، وهي فُلانُ بنُ فلانٍ الفُلانِيُّ ، وفُلانُ بنُ فُلانٍ الفُلانيُّ ، فشَهِدَا عندَه للمُدَّعِي بما ادَّعَاه ، وعَرَفَ الحاكمُ عَدالَتَهما بما يَسُوغُ معه قَبُولُ شهادَتِهما ، أو شَهِدَ عنده بعدَالتِهما فلانٌ وفُلانٌ ، فقَبِلَ شهادتَهما ، فقضَى بها على الغائِبِ ، وجَعَلَ[٣١] كُلَّ ذِي حُجَّةٍ على حُجَّتِهِ . فإنْ كان الغَائِبُ قد قَدِمَ ، ولم يأْتِ بحُجَّةٍ ، زَادَ : وقَدِمَ الغائبُ المُقَرُّ له بها فُلانٌ ، ولم يَأْتِ بحُجَّةٍ[٣٢] تدْفَعُ المُدَّعِيَ عن دَعْوَاه . وإنْ أقامَ عند حُضُورِه بَيِّنَةً ، زَادَ : وأقامَ بَيِّنَةً . وكانت بَيِّنَةُ المدَّعِي مُقَدَّمَةً على بَيِّنَتِه ؛ لأنَّها بَيِّنَةُ خارِجٍ .

فصل : وإذا ادَّعَى إنسَانٌ أنَّ أباه ماتَ ، وخَلَّفَه وأخًا له غائبًا ، لا[٣٣] وَارِثَ له سِواهما ، وترَكَ دَارًا في يَدِ هذا الرَّجُلِ ، فأنْكَرَ[٣٤] صاحِبُ اليَدِ ، وأقامَ المُدَّعِي بَيِّنَةً بِما ادَّعَاه ، ثَبَتَتِ الدَّارُ للمَيِّتِ ، وانْتُزِعَتِ الدَّارُ من يَدِ المُنْكِرِ ، ودُفِعَ نِصفُها إلى المُدَّعِي ، وجُعِلَ النِّصْفُ الآخَرُ في يَدِ أمِينٍ للغَائِبِ ، يُكْرِيه له . وكذلك إنْ كان المُدَّعَى مِمَّا يُنْقَلُ ويُحوَّلُ . وبهذا قال الشَّافِعِيُّ . وقال أبو حنيفةَ : إنْ كان ممَّا لا[٣٥] يُنْقَلُ ولا يُحوَّلُ ، أو

١١/١٤٧و

---

(٢٦) سقط من : ا .

(٢٧) في م زيادة : « محضرا » .

(٢٨) في ا ، ب ، م : « خليفة القاضي » .

(٢٩) سقط من : ا ، ب ، م .

(٣٠ – ٣٠) سقط من : الأصل .

(٣١) سقطت الواو من : م .

(٣٢) في ا : « حجته » .

(٣٣) في ب ، م : « ولا » .

(٣٤) في الأصل ، ا : « فأنكره » .

(٣٥) سقط من : م .

ممَّا[٣٦] يَنحَفِظُ ولا يُخافُ هَلَاكُه ، لم يُنْزَعْ نَصِيبُ الغَائِبِ من يَدِ المُدَّعَى عليه ؛ لأنَّ الغَائِبَ لم يَدَّعِه هو ولا وَكِيلُه ، فلم يُنْزَعْ من يَدِ مَنْ هو فى يَدِهِ ، كما لو ادَّعَى أحَدُ الشَّرِيكَيْن دَارًا مُشْتَرَكَةً بينه وبينَ أجْنَبِىٍّ ، فإنَّه يُسَلَّمُ إلى المُدَّعِى نَصِيبُه ، ولا يُنْزَعُ نَصِيبُ الغَائِبِ ، كذا هذا[٣٧] . ولَنا ، أنَّها تَرِكَةُ مَيِّتٍ ، ثبتَتْ بِبَيِّنَةٍ ، فوَجَبَ أنْ يُنْزَعَ نَصِيبُ الغَائِبِ ، كالْمَنْقُولِ ، وكما لو كان أخُوه صَغِيرًا أو مَجْنُونًا ، ولأنَّ / فيما قالَه ضَرَرًا ؛ لأنَّه قد يتعذَّرُ على الغَائِبِ إقامَةُ البَيِّنَةِ ، وقد يَموتُ الشَّاهِدَان أو يَغيبَا ، أو تَزُولُ عنْهما[٣٨] عَدَالَتُهما ، ويُعْزَلُ الحَاكِمُ ، فيَضِيعُ حَقُّه ، فوَجَبَ أنْ يُحْفظَ بانْتِزاعِه ، كالمَنْقُولِ . ويُفَارِقُ الشَّرِيكُ الأجْنَبِىَّ إجْمالًا وتَفْصِيلًا ؛ أمَّا الإجْمَالُ ، فإنَّ المَنْقُولَ يُنتزَعُ فيه[٣٩] نَصِيبُ شَرِيكِه فى المِيرَاثِ ، ولا يُنْتزَعُ نَصِيبُ شَرِيكِه الأجْنَبِىِّ ، وأمَّا التَّفْصِيلُ ، فإنَّ البَيِّنَةَ ثَبَتَ بها الحَقُّ للميِّتِ ، بدَلِيلِ أنَّه يُقْضَى منه دُيُونُه ، وتُنْفَذُ منه وَصاياه ، ولأنَّ الأَخَ يُشارِكُه فيما أخَذَه ، إذا تَعَذَّرَ عليه أخْذُ البَاقِى . فأمَّا إنْ كان دَيْنًا فى ذِمَّةِ إنْسانٍ ، فهل يَقْبِضُ الحاكمُ نَصِيبَ الغَائِبِ ؟ فيه وجْهَان ؛ أحدُهما ، يقْبِضُه ، كما يَقْبِضُ العَيْنَ . والثانى ، لا يقْبِضُه ؛ لأنَّه إذا كان فى ذِمَّةِ مَنْ هو[٤٠] عليه ، كان أحْوَطَ من أنْ يكونَ أمانَةً فى يَدِ الأمِين ، لأنَّه لا يُؤْمَنُ عليه التَّلَفُ إذا قَبَضَه . والأوَّلُ أوْلَى ؛ لأنَّه فى الذِّمَّةِ أيْضًا[٤١] يَعْرِضُ للتَّلَفِ بالفلَسِ ، والمَوْتِ ، وعَزْلِ الحاكِمِ ، وتعذُّرِ البَيِّنَةِ . إذا ثَبَتَ هذا ، فإنَّنا إذا دَفَعنا إلى الحَاضِرِ نِصْفَ الدَّارِ أو الدَّيْنِ ، لم نُطَالِبْه بضَمِينٍ ؛ لأنَّنا دفَعْناه بقَوْلِ الشُّهُودِ ، والمطَالَبَةُ بالضَّمِينِ طَعْنٌ عليهم . قال أصْحابُنا : سَواءٌ كان الشَّاهِدَان من أهْلِ الخِبْرَةِ الباطِنَةِ ، أو لم يكُونَا . ويَحْتَمِلُ أنْ لا تُقْبَلَ شَهادَتُهما فى نَفْى وَارِثٍ آخَرَ ، حتَّى يكونا من أهْلِ الخِبْرةِ الباطِنَةِ ، والمَعرِفَةِ المُتَقادِمَةِ ؛ لأنَّ مَنْ ليس من أهْلِ المَعْرِفَةِ ليس جَهْلُه[٤٢] بالوَارِثِ دَلِيلًا على عَدَمِه ، ولا يُكْتَفَى به . وهذا قوْلُ الشَّافِعِىِّ . فعلى هذا ، تكونُ الدَّارُ مَوْقُوفَةً ، ولا يُسَلَّمُ إلى الحاضِرِ

١٤٧/١١ ظ

---

(٣٦) سقط من : الأصل .

(٣٧) فى ب ، م : « ههنا » .

(٣٨) سقط من : الأصل ، ا ، ب .

(٣٩) سقط من : م .

(٤٠) سقط من : ا ، ب .

(٤١) سقط من : ا .

(٤٢) سقط من : ب ، م .

نِصْفُها، حتى يسْأَلَ الحاكِمُ، ويكْشِفَ عن المَوَاضِعِ التى كان يطْرُقُها[٤٣]، ويأْمُرَ مُنَادِيًا يُنادِى : إنَّ فلانًا ماتَ ، فإنْ كان له وَارِثٌ ، فلْيَأْتِ . فإذا غَلَبَ على ظَنِّه أنه لو كان وَارِثٌ لَظَهَرَ ، دَفَعَ إلى الحاضِرِ نَصِيبَه . وهل يطْلُبُ منه ضَمِينًا ؟ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْن . وهكذا الحُكْمُ إذا كان الشَّاهِدَان / من أهْلِ الخِبْرَةِ الباطِنَةِ ، ولكن لم يقُولا : ولا نَعْلَمُ له وارِثًا سِوَاهُ . ١١/١٤٨و فإنْ كان مع الابنِ ذُو فَرْضٍ ، فعلى ظَاهِرِ المذهبِ ، يُعْطَى فَرْضَه كامِلًا . وعلى هذا التَّخْرِيجِ ، يُعْطَى اليَقِينَ . فإنْ كانتْ له زَوْجَةٌ ، أُعْطِيَتْ رُبْعَ الثُّمنِ ؛ لجَوازِ أنْ يَكونَ له أَرْبَعُ نِسْوَةٍ ، وإنْ كانتْ له جَدَّةٌ ، ولم يَثْبُتْ مَوْتُ أُمِّه ، لم تُعْطَ شَيْئًا ، وإنْ ثَبَتَ مَوْتُها ، أُعْطِيَتْ ثُلُثَ السُّدسِ ، لجَوازِ أنْ يكونَ له ثلاثُ جَدَّاتٍ ، ولا تُعْطَى العَصَبَةُ شَيْئًا . فإنْ كان الوَارِثُ أخًا ، لم يُعْطَ شَيْئًا ؛ لجَوازِ أنْ يكون للمَيِّتِ وَارِثٌ يَحْجُبُه . وإنْ كان معه أُمٌّ ، أُعْطِيَتِ السُّدسَ عائِلًا ، والمَرْأَةُ رُبعَ الثُّمنِ عائِلًا ، والزَّوْجُ الرُّبعَ عائِلًا ؛ لأنَّه اليَقِينُ ، فإنَّ المَسْأَلَةَ قد تَعُولُ مع وُجُودِ الزَّوْجِ ، مثل أنْ يُخَلِّفَ أبوَيْن وابْنَيْن وزَوْجًا ، فإذا كشفَ الحاكمُ أعطَى الزَّوجَ نَصِيبَه ، وكَمَّلَ لذَوِى الفُرُوضِ فُرُوضَهم .

فصل : وإذا اخْتُلِفَ فى دَارٍ ، فى يَدِ أحدِهما ، فأقامَ المدَّعِى بَيِّنَةً ، أنَّ هذه الدَّارَ كانتْ أمسِ مِلْكَه ، أو منذُ شَهْرٍ ، فهل تُسْمَعُ هذه البَيِّنَةُ ، ويُقْضَى بها ؟ على وَجْهَيْن ؛ أحدهما ، تُسْمَعُ ، ويُحْكَمُ بها ؛ لأنَّها تُثْبِتُ المِلْكَ فى الماضِى ، وإذا ثَبَتَ اسْتُدِيمَ حتى يُعْلَمَ زَوَالُه . والثَّانى ، لا تُسْمَعُ . قال القاضِى : هو الصَّحِيحُ ؛ لأنَّ الدَّعْوَى لا تُسْمَعُ ما لم يَدَّعِ المُدَّعِى المِلْكَ فى الحَالِ ، فلا تُسْمَعُ بَيِّنَةٌ على ما لم يَدَّعِهِ ، لكن إن انْضَمَّ إلى شَهادَتِهما بَيانُ سَبَبِ يَدِ الثَّانِى ، وتَعْرِيفُ تَعدِّيها ، فقالا : نَشْهَدُ أنَّها كانتْ مِلْكَه أمسِ ، فغَصَبَها[٤٤] هذا منه ، أو سَرَقَها ، أو ضَلَّتْ منه فالْتَقَطَها هذا . ونحوَ ذلك ، سُمِعَتْ ، وقُضِىَ بها ؛ لأنَّها إذا لم تُبَيِّنِ السَّبَبَ ، فاليَدُ دَلِيلُ المِلْكِ ، ولا تَنافِىَ بينَ ما شَهِدتْ به البَيِّنَةُ ، وبينَ دَلالَةِ اليَدِ ، لجَوازِ أنْ تكونَ مِلْكَه أمسِ ، ثم تَنْتَقِلُ إلى صاحِبِ اليَدِ . فإذا ثَبَتَ أنَّ سَبَبَ اليَدِ عُدْوانٌ ، خَرَجَتْ عن كوْنِها دَلِيلًا ، فوَجَبَ القضاءُ باسْتدامةِ المِلْكِ

---

(٤٣) فى الأصل ، ب ، م : « يطوفها » .

(٤٤) فى ب ، م : « فقبضها » .

١١/١٤٨ظ السَّابِق . وإن أقرَّ / المُدَّعَى عليه أنَّها كانتْ مِلْكًا للمُدَّعِى أمسِ ، أو فيما مَضَى ، سُمِع إقرارُه ، وحُكِمَ به ، فى الصَّحيح ؛ لأنَّه حينَئِذٍ يحتاجُ إلى بيانِ سَبَب انتْقالِها إليه ، فيصيرُ هو المُدَّعِى ، فيَحْتاجُ إلى البَيِّنَةِ . ويُفارِقُ البَيِّنَةَ من وَجْهَيْن ؛ أحدهما ، أنَّه أقْوَى من البَيِّنَةِ ، لكَوْنه شهادةً من الإنسانِ على نَفْسِه ، ويزولُ به النِّزَاعُ ، بخلافِ البَيِّنَةِ ، ولهذا يُسْمَعُ[٤٥] فى المَجْهُولِ ، ويُقْضَى به ، بخِلافِ البَيِّنَةِ . والثَّانى ، أنَّ البَيِّنَةَ لا تُسْمَعُ[٤٥] إلَّا على ما ادَّعَاهُ ، والدَّعْوَى يجبُ أنْ تكونَ مُعلَّقَةً بالحالِ ، والإقْرارُ يُسْمَعُ ابْتِداءً . وإنْ شَهِدَتِ البَيِّنَةُ أنَّها كانتْ فى يَدِه أمسِ ، ففى سَمَاعِها وَجْهَان . وإنْ أقرَّ المُدَّعَى عليه بذلك ، فالصَّحِيحُ أنَّها تُسْمَعُ ، ويُقْضَى به ؛ بما ذَكَرْنا .

فصل : وإن ادَّعَى أمَةً أنَّها له ، وأقَامَ بَيِّنَةً ، فشَهِدَتْ أنَّها ابنَةُ أمَتِه ، أو ادَّعَى ثَمَرَةً ، فشهدَتْ له البَيِّنَةُ أنَّها ثَمَرَةُ شَجَرَتِه ، لم يُحْكَمْ له بها ؛ لجَوَازِ أنْ تكونَ وَلَدَتْها قبل تَمَلُّكِها[٤٦] ، وأثْمَرَتِ الشَّجَرَةُ هذه الثَّمَرَةَ قبلَ مِلْكِه إيَّاها . وإنْ قالت البَيِّنَةُ : وَلَدَتْها فى مِلْكِه ، أو أثْمَرتْها فى مِلْكِه . حُكِمَ له بها ؛ لأنَّها شَهِدَتْ أنَّها نَمَاءُ مِلْكِه ، [٤٥]ونَمَاءُ مِلْكِه[٤٥] مِلْكُه ، ما لم يَرِدْ سَبَبٌ يَنْقُلُه عنه . فإنْ قيلَ : فقد قُلْتُم : لا تُقْبَلُ شهادَتُه بالمِلْكِ السَّابِقِ ، على الصَّحِيحِ ، وهذه شَهادَةٌ بِمِلْكٍ سابقٍ . قُلْنا : الفَرْقُ بينَهما ، على تَقْدِيرِ التَّسْلِيمِ ، أنَّ النَّماءَ تَابِعٌ للمِلْكِ فى الأصْلِ ، فإثْباتُ مِلْكِه فى الزَّمَنِ الماضِى على وَجْهِ التَّبَعِ ، وجَرَى مَجْرَى ما لو قال : مَلَكْتُه منذُ سَنَةٍ . وأقَامَ البَيِّنَةَ بذلك ، فإنَّ مِلْكَه يَثْبُتُ فى الزَّمَنِ الماضِى تَبَعًا للحَالِ ، ويكونُ له النَّماءُ فيما مَضَى ، ولأنَّ البَيِّنَةَ هٰهُنا شَهِدَتْ بسَبَبِ المِلْكِ ، وهو وِلادَتُها ، أو وُجُودُها فى مِلْكِه ، فقَوِيَتْ بذلك ، ولهذا لو شَهِدَتْ بالسَّبَبِ فى الزَّمَنِ الماضِى ، فقالتْ : أقْرَضَه ألفًا ، أو بَاعَه . ثَبَتَ[٤٧] المِلْكُ وإنْ لم يذكُرْه ، فمع ذِكْرِه أوْلَى . وإنْ شَهِدَتْ له البَيِّنَةُ أنَّ هذا / [٤٨]الغَزْلَ من قُطْنِه[٤٨] ، وهذا الدَّقِيقَ من ١١/١٤٩و حِنْطَتِه ، أو أنَّ[٤٩] هذا الطَّائِرَ من بَيْضَتِه ، حُكِمَ له به وإنْ لم يُضِفْهُ إلى مِلْكِه ؛ لأنَّ الغَزْلَ

(٤٥ – ٤٥) سقط من : الأصل . نقل نظر .

(٤٦) فى ا ، ب : « أن يملكها » .

(٤٧) فى الأصل : « ثلث » تحريف .

(٤٨ – ٤٨) فى الأصل ، ا ، ب : « القطن من غزله » .

(٤٩) فى م : « وأن » .

عَيْنُ القُطْنِ ، وإنَّما تَغَيَّرتْ صِفَتُه ، والدَّقِيقَ أجْزَاءُ الحِنْطَةِ تفرَّقَتْ ، والطَّيْرَ هو أجْزَاءُ البَيْضَةِ اسْتَحَالَ ، فكأنَّ البَيِّنَةَ قالت : هذا غَزْلُه ودَقِيقُه وطَيْرُه . وليس كذلك الوَلَدُ[٥٠] والثَّمَرَةُ ، فإنَّهما غيرُ الأُمِّ والشَّجَرَةِ . ولو شَهِدَا[٥١] أنَّ هذه البَيْضَةَ من طَيْرِه ، لم يُحْكَمْ له بها حتى يقُولَا : باضَهَا فى مِلْكِه . لأنَّ البَيْضَةَ غيرُ الطَّيْرِ ، وإنَّما هى من نَمَائِه ، فهى كالوَلَدِ . ومذهبُ الشَّافِعِىِّ فى هذا الفَصْلِ كُلِّه كما ذكَرْنا .

فصل : وإذا كانَتْ فى يَدِ زيدٍ دَارٌ ، فادَّعَاها عمرٌو ، وأقَامَ بَيِّنَةً أنَّه اشْتَرَاها من خالِدٍ بثَمَنٍ مُسَمًّى نَقَدَه إيَّاه ، أوْ أنَّ خَالِدًا وَهَبَه تِلْكَ الدَّارَ ، لم تُقْبَلْ بَيِّنَتُه بهذا حتى يُشْهِدَ أن خَالِدًا باعَه إيَّاها ، أو وَهَبَها له وهو يَمْلِكُها ، أو يُشْهِدَ أنَّها دَارُ عمرٍو اشْتَرَاها من خالِدٍ ، أو يُشْهِدَ أنَّه بَاعَها أو وَهَبَها له ، وسَلَّمَها إليه . وإنَّما لم تُسْمَعِ البَيِّنَةُ بمُجَرَّدِ الشِّرَاءِ والهِبَةِ ؛ لأنَّ الإنسانَ قد يَبِيعُ مالا يَمْلِكُه ويَهَبُه ، فلا تُقْبَلُ شهادتُهم به ، فإنْ انضَمَّ إلى ذلك الشهادةُ للبَائِعِ بالمِلْكِ ، أو شَهِدُوا للمُشْتَرِى بالمِلْكِ ، أو شَهِدُوا بالتَّسْلِيمِ ، فقد شَهِدُوا بتقَدُّمِ اليَدِ ، أو بالمِلْكِ للمُدَّعِى ، أو لمن بَاعَه ، فالظَّاهِرُ أنَّه مِلْكُه ؛ لأنَّ اليَدَ تدُلُّ على المِلْكِ . وهذا مذهبُ الشَّافِعِىِّ ، وإنَّما قِبلْنَاها وهى[٥٢] شهادَةٌ بِمِلْكٍ ماضٍ ؛ لأنَّها شَهِدَتْ بالمِلْكِ مع السَّبَبِ ، والظَّاهِرُ اسْتِمْرَارُه ، بخِلافِ ما إذا لم يُذْكَرِ السَّبَبُ .

فصل : وإذا كان فى يَدِ رَجُلٍ طِفْلٌ لا يُعبِّرُ عن نَفْسِه ، فادَّعى أنَّه مَمْلُوكُه ، قُبِلَتْ دَعْوَاهُ ، ولم يُحَلْ بيْنَه وبيْنَه ؛ لأنَّ اليَدَ دَلِيلُ المِلْكِ ، والصَّبِىُّ ما لم يُعبِّرْ عن نَفْسِه ، فهو كالبَهِيمَةِ والْمَتاعِ[٥٣] ، إلَّا أنْ يُعْرَفَ أنَّ[٥٤] سَبَبَ يدِه غيرُ المِلْكِ ، مثل أنْ يلْتَقِطَه ، فلا تُقْبَلُ دَعْوَاهُ لرِقِّه ؛ لأنَّ اللَّقِيطَ مَحْكُومٌ بحُرِّيَّتِه ، / وأمَّا غيرُه فقد وُجِدَ فيه دليلُ المِلْكِ من غَيْرِ مُعارِضٍ ، فيُحْكَمُ برقِّه . فإذا بَلَغَ ، فادَّعَى الحُرِّيَّةَ ، لم تُقْبَلْ دَعْوَاهُ ؛ لأنَّه مَحْكُومٌ

١١/١٤٩ ظ

---

(٥٠) فى م : « بالولد » .

(٥١) فى م : « شهد » .

(٥٢) سقط من : ا .

(٥٣) فى الأصل : « والمباع » .

(٥٤) سقط من : الأصل .

برِقِّه قبلَ دَعْوَاهُ . وإنْ لم يَدَّعِ مِلْكَه ، لكنَّه[55] كان يَتَصرَّفُ فيه بالاستِخْدَامِ وغيرِه ، فهو كما لو ادَّعَى رِقَّه ، ويُحْكَمُ له[56] برِقِّه ؛ لأنَّ اليَدَ دَلِيلُ المِلْكِ . فإن ادَّعَى أجْنَبِيٌّ نَسَبَه ، لم يُقْبَلْ ؛ لما فيه من الضَّررِ على السَّيِّدِ ، لأنَّ النَّسَبَ مُقَدَّمٌ على الوَلاءِ فى المِيرَاثِ . فإنْ أقامَ البَيِّنَةَ بنَسَبِه ، ثَبَتَ ، ولم يَزِلِ المِلْكُ عنه ؛ لأنَّه يجوزُ أن يكونَ وَلَدَه[57] وهو مَمْلُوكٌ ، بأن يَتَزوَّجَ بأُمِّه ، أو يُسْبَى الصَّغِيرُ ثم يُسْلِمَ أبوه ، إلَّا أنْ يكونَ الأبُ عَرَبِيًّا ، فلا يُسْتَرَقُّ ولدُه ، فى رِوَايةٍ . وهو قَوْلُ الشَّافِعِىِّ القَدِيمُ . وإنْ أقامَ بَيِّنَةً أنَّه ابنُ حُرَّةٍ ، فهو حُرٌّ ؛ لأنَّ وَلَدَ الحُرَّةِ لا يكونُ إلَّا حُرًّا . وإنْ كان الصَّبِىُّ مُمَيِّزًا ، يُعبِّرُ عن نَفْسِه ، فادَّعَى مَنْ هو فى يَدِه رِقَّهُ ، ولم يُعْرَفْ تَقَدُّمُ اليَدِ عليه قبلَ تَمْيِيزِه[58] ، إلَّا أنَّنا[59] رَأَيْنَاهُ فى يَدِه وهما يَتَنازَعان ، ففيه وَجْهَان ؛ أحدُهما ، لا يَثْبُتُ مِلْكُه عليه ؛ لأنَّه مُعْرِبٌ عن نَفْسِه ، ويدَّعِى الحُرِّيَّةَ ، أشْبَهَ البَالِغَ . والثَّانِى ، يَثْبُتُ مِلْكُه عليه ؛ لأنَّه صَغِيرٌ ادَّعَى مِلْكَه[60] وهو فى يَدِه ، فأشْبَهَ الطِّفْلَ . فأمَّا البَالِغُ إذا ادَّعَى رِقَّه فأنْكَرَ ، لم يَثْبُتْ رِقُّه إلَّا ببَيِّنَةٍ . وإنْ لم تكُنْ بيِّنَةٌ ، فالقَوْلُ قَوْلُه مع يَمِينِه فى الحُرِّيَّةِ ؛ لأنَّها الأَصْلُ . وهذا الفَصْلُ بجَمِيعِه مذهبُ الشَّافِعِىِّ ، وأبى ثَوْرٍ ، وأصْحَابِ الرَّأْيِ ، إلَّا أنَّ أصْحَابَ الرَّأْيِ قالوا : مَتَى أقامَ إنسانٌ بَيِّنَةً أنَّه ولدُه ، ثَبَتَ النَّسَبُ والحُرِّيَّةُ ؛ لأنَّ ظُهُورَ الحُرِّيَّةِ فى وَلَدِ الحُرِّ أكثرُ من احْتِمالِ الرِّقِّ الحَاصِلِ باليَدِ ، لا سِيَّما إذا لم يُعْرَفْ من الرَّجُلِ كُفْرٌ ، ولا تَزَوُّجٌ بأَمَةٍ ، فلا يَبْقَى[61] احْتِمالُ الرِّقِّ . وهذا القَوْلُ هو الصَّوَابُ ، إنْ شاءَ اللهُ تعالى .

فصل : وإنْ ادَّعَى اثْنان رِقَّ بالِغٍ فى أيْدِيهما ، فأنْكَرَهما ، فالقَوْلُ قَوْلُه مع يَمِينِه . وإنْ اعْتَرَفَ لهما بالرِّقِّ ، ثبتَ رِقُّه . فإن ادَّعَاه كُلُّ / وَاحِدٍ منهما لِنَفْسِه ، فاعْتَرَفَ لأحَدِهما ، فهو لمَن اعْتَرَفَ له . وبهذا قالَ الشَّافِعِىُّ . وقال أبو حنيفةَ : يكونُ بينهما نِصْفَيْن ؛ لأنَّ

١١/١٥٠و

(٥٥) فى م : « لأنه » .
(٥٦) سقط من : الأصل ، ا ، ب .
(٥٧) سقط من : الأصل .
(٥٨) فى الأصل : « تميزه » .
(٥٩) فى م زيادة : « إن » .
(٦٠) فى ا ، ب ، م : « رقه » .
(٦١) فى ا ، ب ، م : « ينفى » .

يدَهما عليه ، فأشْبَهَ الطِّفْلَ والثَّوْبَ . ولَنا ، أنَّه إنَّما[٦٢] حكمَ برِقِّه باعْتِرافِه ، فكان مَمْلُوكًا لمن اعْتَرَفَ له ، كما لو لم تكُنْ يَدُه عليه . ويُخالِفُ الثَّوْبَ والطِّفْلَ ؛ فإنَّ المِلْكَ حَصَلَ فيهما باليَدِ ، وقد تساوَيا فيها[٦٣] ، وهٰهُنا حَصَلَ بالاعْتِرَافِ ، وقد اخْتَصَّ به أحدُهما ، فكان مُخْتَصًّا به . فإنْ أقامَ كُلُّ واحِدٍ منهما بَيِّنَةً أنَّه مَمْلُوكُه ، تعارَضَتا ، وسَقَطَتَا ، أو يُقْرَعُ[٦٤] بينَهما ، أو يُقْسَمُ بينَهما[٦٥] ، على ما مَضَى من التَّفْصِيلِ فيه . فإنْ قُلْنا بسُقُوطِهما ، ولم يعْتَرِفْ لهما بالرِّقِّ ، فهو حُرٌّ ، وإنْ اعْتَرَفَ لأحَدِهما ، فهو لمَن اعْتَرَفَ له ، وإنْ أقرَّ لهما معًا ، فهو بينهما ؛ لأنَّ البيِّنَتَيْن سَقَطَتَا ، وصارَتا كالمعْدُومَتَيْن . فإنْ قُلْنا بالقُرْعَةِ أو القِسْمَة ، فأنْكَرَهما ، لم يُلْتفَتْ إلى إنْكَارِه ، وإنْ اعْتَرَفَ لأحَدِهما ، لم يُلْتفَتْ إلى اعْتِرَافِه ؛ لأنَّ رِقَّهُ ثَابتٌ بالبَيِّنَةِ ، فلم تَبْقَ له يَدٌ على نَفْسِه ، كما قُلْنا فيما إذا ادَّعَى رَجُلان دَارًا في يدِ ثَالِثٍ ، وأقامَ كُلُّ واحِدٍ منهما بَيِّنَةً أنَّها مِلْكُه ، واعْتَرَفَ أنَّها ليستْ له ، ثم أقرَّ أنَّها[٦٦] لأحَدِهما ، لم يَرْجُحْ بإقْرارِه .

فصل : ولو كان في يَدِه صَغِيرَةٌ ، فادَّعَى نِكاحَها ، لم يُقْبَلْ منه ، ولا يُخْلَى بينَها وبينَه . ولو ادَّعَى رِقَّها قُبِلَ منه ، إذا كانت طِفْلَةً لا تُعَبِّرُ عن نَفْسِها ؛ لأنَّ اليَدَ دَلِيلُ المِلْكِ ، وأمَّا المُدَّعِي للنِّكَاحِ[٦٧] ، فهو مُقِرٌّ بحُرِّيَّتِها ، أو بأنَّها غيرُ مَمْلُوكةٍ له ، واليَدُ لا تثْبُتُ على الحُرِّ ، فإذا كبِرَتْ فاعْتَرَفَتْ له بالنِّكَاحِ ، قُبِلَ إقْرارُها .

فصل : ولو ادَّعَى مِلْكَ عَيْنٍ ، وأقامَ به بيِّنَةً ، وادَّعَى آخَرُ أنَّه باعَها منه ، أو وَهَبَها إيَّاهُ ، أو وَقَفَها عليه ، أو ادَّعَتْ امرأتُه أنَّه أصْدَقَها إيَّاهَا ، أو أعْتَقَها ، وأقَامَ بذلك بَيِّنَةً ، قُضِيَ له بها . بغيرِ خِلافٍ نَعْلَمُه ؛ لأنَّ بَيِّنَةَ هذا شَهِدَتْ بأمْرٍ[٦٨] خَفِيَ على البَيِّنَةِ الأُخْرَى ، والبَيِّنَةُ الأُخْرَى شَهِدَتْ بالأصْلِ ، فيُمْكِنُ أنَّه كان مِلْكَه ، ثم صَنَعَ به ما

---

(٦٢) سقط من : ا .
(٦٣) في م : « فيه » .
(٦٤) في م : « ويقرع » .
(٦٥) سقط من : الأصل .
(٦٦) في الأصل : « بها » .
(٦٧) في ب : « النكاح » .
(٦٨) في ا : « بما » .

شَهِدَتْ به البَيِّنَةُ الأُخْرَى . ولو مات رجلٌ ، وتَرَكَ[٦٩] دارًا ، فادَّعَى ابنُه أنَّه خَلَّفَها مِيرَاثًا ، وادَّعَتِ امْرَأتُه أنَّه أصْدَقَها / إيَّاهَا ، وأقاما بذلك بَيِّنَتَيْن ، حُكِمَ بها للمَرْأةِ ، لأنَّها تَدَّعِي أمْرًا زَائِدًا خَفِيَ على بَيِّنَةِ الابْنِ ، وسَوَاءٌ شَهِدَتِ البَيِّنَةُ بالشِّرَاءِ وما فى مَعْناه ، بأنَّه بَاعَ مِلْكَه أو ما فى يَدِه ، أو لم تَشْهَدْ بذلك ، وسَوَاءٌ شَهِدَتْ بالبَيْعِ والقَبْضِ ، أو لم تَذْكُرِ القَبْضَ . وبهذا قال الشَّافِعِيُّ . وقال أبو حنيفةَ : لا يَثْبُتُ المِلْكُ للمُشْتَرِى ، ولا تُزالُ يَدُ البَائِعِ ، إلَّا أنْ تَشْهَدَ البَيِّنَةُ بأنَّه بَاعَ مِلْكَه أو ما فى يَدِه ؛ لأنَّ البَيْعَ المُطْلَقَ ليس بحُجَّةٍ ؛ لأنَّه قد يَبِيعُ ما لا يَمْلِكُ . ولَنا ، أنَّ بَيِّنَةَ البائِعِ أثبتَتْ المِلْكَ له ، فإذا قامَتْ[٧٠] بَيِّنَةُ الشِّرَاءِ عليه ، كانتْ حُجَّةً عليه فى إزَالَةِ مِلْكِه عنها إلى المُشْتَرِى ، فوَجَبَ القَضَاءُ له بها . ولو ادَّعَى إنسانٌ دارًا فى يَدِ رَجُلٍ أنَّها لى منذُ سنةٍ ، وأقامَ بهذا بَيِّنَةً ، فجاءَ ثالِثٌ ، فادَّعَى أنَّه اشْتَرَاها من مُدَّعِيها منذُ سَنَتَيْن ، وأقامَ بهذا بَيِّنَةً ، ثَبَتَتْ[٧١] لِمُدَّعِي الشِّرَاءِ ، وليس فى شهادَةِ البَيِّنَةِ الأُولَى أنَّه تَمَلَّكَها منذُ سَنَةٍ ، ما يُبْطِلُ أنَّها له منذُ سَنَتَيْن ؛ لأنَّه لا تَنافِىَ بين مِلْكِها منذُ سَنَتَيْن ، ومِلْكِها منذُ سَنَةٍ ، فإنَّ المالِكَ منذُ سَنَتَيْن ، يسْتَمِرُّ مِلْكُه فى السَّنَةِ الثَّانِيَةِ . فإنْ قالتْ بَيِّنَةُ الشِّرَاءِ : وهو[٧٢] مَالِكُها . ثَبَتَ المِلْكُ ، بغيرِ خِلافٍ ، وإنْ لم تَقُلْ ذلك ، كان فيه من الخِلافِ ما قد ذَكَرْنَاه .

فصل : ولو ادَّعَى رَجُلٌ مِلْكَ دَارٍ فى يَدِ آخَرَ ، وادَّعَى صَاحِبُ اليَدِ أنَّها فى يَدِه منذُ سَنَتَيْن ، وأقامَ كُلُّ وَاحِدٍ منهما بَيِّنَةً بدَعْوَاهُ ، فهى لمُدَّعِي المِلْكِ ، بلا خِلافٍ نَعْلَمُه ؛ لأنَّه لا تَنَافِىَ بينَ الدَّعْوَتَيْن ولا البَيِّنَتَيْن ، لأنَّها قد تكونُ مِلْكًا له وهى فى يَدِ الآخَرِ . وإنْ ادَّعى دَابَّةً أنَّها له منذُ عَشْرِ سِنِينَ ، وأقامَ بهذا بَيِّنَةً ، فوُجِدَتِ الدَّابَّةُ لها أقَلُّ من عشرِ سِنِينَ ، فالبَيِّنَةُ كاذِبَةٌ ، والدَّابَّةُ لمَنْ هى فى يَدِه .

فصل : وإذا شَهِدَ شاهِدان على رجلٍ أنَّه أقرَّ لفُلان بألْفٍ ، وشَهِدَ أحدُهما أنَّه قَضَاهُ ،

---

(٦٩) فى ب زيادة : « تركة » .

(٧٠) فى م : « أقامت » .

(٧١) فى الأصل ، ا ، م : « ثبت » .

(٧٢) سقطت الواو من : م .

ثَبَتَ الإِقْرَارُ ، فإنْ حَلَفَ مع شاهِدِه[٧٣] على القَضَاءِ ، ثَبَتَ ، وإلَّا حَلفَ المُقَرُّ له أنَّه لم يَقْضِه ، ويثْبُتُ[٧٤] له الأَلْفُ . وإنْ شَهِدَ أحدُهما أنَّ له عليه أَلْفًا ، وشَهِدَ الآخَرُ أنَّه قَضَاهُ أَلْفًا ، لم[٧٥] تَثْبُتْ عليه الأَلْفُ ؛ لأنَّ شاهِدَ القَضاءِ لم يَشْهَدْ بأَلْفٍ عليه ، وإنَّما تَضَمَّنَتْ شَهادَتُه أنَّها كانت عليه ، /والشَّهادَةُ لا تُقْبَلُ إلَّا صَرِيحَةً ، بخِلافِ المسْأَلَةِ الأُولَى ، فإنَّ البَيِّنَةَ أثْبَتَتْ الأَلْفَ بشهادَتِها الصَّرِيحَةِ بها . ولو ادَّعَى أنَّه أقْرَضَه أَلْفًا ، فقال : لا يَسْتَحِقُّ علىَّ شيئًا . فأقامَ بَيِّنَةً بالقَرْضِ ، وأقامَ المُدَّعَى عليه بَيِّنَةً أنَّه قَضاهُ أَلْفًا ، ولم يُعْرَفِ التَّارِيخُ ، بَرِئَ بالقَضاءِ ؛ لأنَّه لم يثْبُتْ عليه إلا ألْفٌ واحِدٌ ، ولا يكونُ القَضاءُ إلَّا لما عليه ، فلهذا جُعِلَ القَضاءُ للألفِ الثَّابتَةِ[٧٦] . وإنْ قال : ما أقْرَضْتَنِي[٧٧] . ثم أقامَ بَيِّنَةً بالقَضاءِ ، لم تُقْبَلْ بَيِّنَتُه[٧٨] في أنَّه قَضاهُ القَرْضَ[٧٨] ؛ لأنَّه بإنْكارِهِ القَرْضَ تعيَّنَ صَرْفُها إلى قَضاءِ غيرِه . ولو لم يُنْكِرِ القَرْضَ ، إلَّا أنَّ بَيِّنَةَ القَضاءِ كانت مُؤَرَّخَةً بتَارِيخٍ سَابِقٍ على القَرْضِ ، لم يجُزْ صَرْفُها إلى قَضاءِ القَرْضِ ؛ لأنَّه لا يُقْضَى القَرْضُ قبلَ وُجُودِه .

١٠/١٥١ و

١٩٣٩ – مسألة ؛ قال : (وَلَوْ مَاتَ رَجُلٌ ، وَخلفَ وَلَدَيْنِ مُسْلِمًا وَكَافِرًا ، فَادَّعَى الْمُسْلِمُ أَنَّ أَبَاهُ مَاتَ مُسْلِمًا ، وَادَّعَى الْكَافِرُ أَنَّ أَبَاهُ مَاتَ كَافِرًا ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْكَافِرِ مَعَ يَمِينِه ؛ لِأَنَّ الْمُسْلِمَ باعْتِرَافِهِ بِأُخُوَّةِ الْكَافِرِ ، مُعْتَرِفٌ[١] أَنَّ[٢] أَبَاهُ كَانَ كَافِرًا ، مُدَّعٍ[٣] لإِسْلَامِهِ . وَإِنْ لَمْ يَعْتَرِفْ بِأُخُوَّةِ الْكَافِرِ ، وَلَمْ تَكُنْ بَيِّنَةٌ بِأُخُوَّتِهِ ، كَانَ الْمِيرَاثُ بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ ؛ لِتَسَاوِى أَيْدِيهِمَا)

وجملتُه أنَّه إذا مات رجلٌ ، لا يُعْرَفُ دِينُه ، وخَلَّفَ تَرِكَةً وابْنَيْن ، يَعْتَرِفان أنَّه أبُوهما ،

---

(٧٣) في الأصل ، ا ، م : « شاهد » .
(٧٤) في الأصل : « وثبت » .
(٧٥) سقط من : الأصل ، ب ، م .
(٧٦) في الأصل ، ا : « الثانية » .
(٧٧) في ب : « أقرضني » .
(٧٨ – ٧٨) سقط من : الأصل ، ا ، ب .
(١) في ب ، م : « يعترف » .
(٢) في م : « بأن » .
(٣) في م : « مدعيا » .

أحدُهما مُسْلمٌ ، والآخَرُ كَافِرٌ ، فادَّعَى كلُّ واحِدٍ منهما أنَّه مات على دِينِه ، وأنَّ المِيرَاثَ له دونَ أخِيهِ ، فالمِيراثُ للكافِرِ ؛ لأنَّ دَعْوَى المُسْلِمِ لا تَخْلُو من أنْ يَدَّعِيَ كَوْنَ المَيِّتِ مُسْلِمًا أصْلِيًّا ، فيجبَ كونُ أوْلَادِه مُسْلِمِين ، ويكونَ أخُوهُ الكَافِرُ مُرْتَدًّا، وهذا خِلافُ الظَّاهِرِ ، فإنَّ المُرْتَدَّ لا يُقَرُّ على رِدَّتِه فى دَارِ الإِسْلَامِ . أو يقولَ : إنَّ إبَاه كان كَافِرًا ، فأسْلَمَ قبلَ مَوْتِه . فهو مُعْتَرِفٌ بأنَّ الأَصْلَ ما قالَه أخُوهُ ، مُدَّعٍ زَوَالَه وانْتِقالَه ، والأَصْلُ بَقَاءُ ما كان عليه[٤] على ما كان ، حتى يَثْبُتَ زَوَالُه . وهذا معنى قَوْلِ الخِرَقِىِّ : إنَّ المسْلِمَ / باعْتِرَافِه بأُخُوَّةِ الكَافِرِ مُعْتَرِفٌ أنَّ أبَاه كان كَافِرًا ، مُدَّعٍ[٥] لإِسْلَامِه . وذكر ابن أبى موسى ، عن أحمدَ ، رِوَايَةً أُخْرَى ، أنَّهما فى الدَّعْوَى سَوَاءٌ ، فالمِيرَاثُ بينهما نِصْفَيْن ، كما لو تَنازَعَ اثْنان عَيْنًا فى أيْدِيهما . ويَحْتَمِلُ أنْ يكونَ المِيرَاثُ للمُسْلِمِ منهما . وهو قَوْلُ أبى حنيفةَ ، لأنَّ الدَّارَ دارُ الإسلامِ ، يُحْكَمُ بإسْلامِ لَقِيطِها ، ويَثْبُتُ للميِّتِ[٦] فيها ، إذا لم يُعْرَفْ (٧أصْلُ دِينِه٧)، حُكْمُ الإسلامِ ؛ فى الصَّلاةِ عليه ، ودَفْنِه ، وتَكْفِينِه من الوَقْفِ المَوْقُوفِ على أكْفَانِ مَوْتَى المسلمين ، ولأنَّ هذا حُكْمُه حُكْمُ[٨] المسلمين فى تَغْسِيلِه ، والصَّلاةِ عليه ، ودَفْنِه فى مَقَابِرِ المُسْلِمين ، وسائِرِ أحْكَامِه ، فكذلك فى مِيراثِه ، ولأنَّ الإِسْلامَ يَعْلُو ولا يُعْلَى عليه[٦] ، ويجوزُ أنْ يكونَ أخُوه الكافِرُ مُرْتَدًّا ، لم تَثْبُتْ عند الحَاكِمِ رِدَّتُه ، ولم يَنْتَهِ إلى الإمامِ خبرُه ، وظُهورُ الإسلامِ بناءً على هذا أكثرُ من ظُهورِ الكُفْرِ بناءً على كُفْرِ أبِيهِ ، ولهذا جَعَلَ الشَّرْعُ أحْكَامَه أحْكامَ المسلمين ، فيما عَدَا المُتَنازَعَ فيه . وقال القاضى : قياسُ المذهبِ أنَّا نَنْظُرُ ؛ فإنْ كانتِ التَّرِكَةُ فى أيْدِيهما ، قُسِمَتْ بينهما نِصْفَيْن ، وإنْ لم تكُنْ فى أيْدِيهما ، قُرِعَ[٩] بينهما ، فمنْ قَرَعَ صَاحِبَه ، حَلَفَ ، واسْتَحَقَّ ، كما قُلْنا فيما إذا تَدَاعَيا عَيْنًا . ويقْتَضِى كَلامُه ، أنَّها إذا كانت فى يَدِ أحدِهما ، فهى له مع يَمِينِه . وهذا لا يَصْلُحُ[١٠] ؛ لأنَّ كُلَّ واحِدٍ منهما يَعْتَرِفُ أنَّ هذه التَّرِكَةَ تَرِكَةُ هذا المَيِّتِ ، وأنَّه إنَّما

١١/١٥١ظ

---

(٤) سقط من : ا ، ب ، م .

(٥) فى م : « مدعيا » .

(٦) سقط من : ا .

(٧-٧) سقط من : الأصل ، ا ، ب .

(٨) فى م زيادة : « الموتى » .

(٩) فى م : « أقرع » .

(١٠) فى ا : « يصح » .

يَسْتَحِقُّها بالمِيرَاثِ ، فلا حُكْمَ لِيَدِه . وقال أبو الخَطَّابِ : يَحْتَمِلُ أنْ يقِفَ الأَمْرُ حتَّى يُعْرَفَ أصْلُ دِينِه ، أو يصْطَلِحَا[١١] . وهذا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ . ولَنا ، ما ذَكَرْناه من الدَّلِيلِ على ظُهُورِ كُفْرِه ، وعند ذلك يَتَعَيَّنُ التَّرْجِيحُ لقَوْلِه ، وصَرْفُ المِيرَاثِ إليه ، وأمَّا ظُهُورُ حُكْمِ الإسْلَامِ فى الصَّلَاةِ عليه ؛ فلأنَّ الصَّلَاةَ لا ضَرَرَ فيها على أحَدٍ ، وكذلك تَغْسِيلُه ودَفْنُه . / وأمَّا قَوْلُه : إنَّ الإسلامَ يعلُو ولا يُعْلَى . فإنَّما يعْلُو إذا ثَبَتَ ، والنِّزَاعُ فى ثُبُوتِه. ١٥٢/١١و وهذا فيما إذا لم يَثْبُتْ[١٢] أصْلُ دِينِه[١٢] ، فأمَّا إنْ ثَبَتَ أصْلُ دِينِه ، فالقولُ قولُ مَنْ يَنْفيه عليه مع يَمِينِه . وهذا قولُ الشَّافِعِيِّ ، وأبى ثَوْرٍ ، وابنِ المُنْذِرِ . وقال أبو حنيفةَ : القَوْلُ قولُ المُسْلِمِ على كُلِّ حَالٍ ؛ لما ذَكَرَ[١٣] فى التى قَبْلَها . ولَنا ؛ أنَّ الأَصْلَ بَقاءُ ما كان عليه ، فكان القَوْلُ قولَ مَنْ يَدَّعِيه ، كسائِرِ المواضِعِ . فأمَّا إنْ لم يَعْتَرِفِ المُسْلِمُ بأُخُوَّةِ الكافِرِ ، وادَّعى كُلُّ وَاحِدٍ منهما أنَّ المَيِّتَ أبوهُ دونَ الآخَرِ ، فهما سَواءٌ فى الدَّعْوَى[١٤] ؛ لتَساوِى أيْدِيهما ودَعَاوِيهما ، فإنَّ المسلمَ والكَافِرَ فى الدَّعْوَى سَواءٌ ، ويُقْسَمُ مِيراثُه نِصْفَيْن ، كما لو كان فى أيْدِيهما دَارٌ ، فادَّعَاها كُلُّ واحِدٍ منهما ، ولا بَيِّنَةَ لهما . ويَحْتَمِلُ أنْ يُقَدَّمَ قولُ المسْلِمِ ؛ لما ذَكَرْنا . واللهُ أعلمُ .

١٩٤٠ – مسألة ؛ قال : (**وَإنْ أقَامَ الْمُسْلِمُ بَيِّنَةً أنَّه مَاتَ مُسْلِمًا ، وَأقَامَ الْكَافِرُ بَيِّنَةً أنَّهُ مَاتَ كَافِرًا ، أُسْقِطَتِ الْبَيِّنَتَانِ ، وَكَانَا كَمَنْ لَا بَيِّنَةَ لَهُمَا . وَإنْ قَالَ شَاهِدَانِ : نَعْرِفُهُ كَانَ كَافِرًا . وَقَالَ شَاهِدَانِ : نَعْرِفُهُ كَانَ مُسْلِمًا ، فَالْمِيرَاثُ لِلْمُسْلِمِ ؛ لِأنَّ الْإسْلَامَ يَطْرَأُ عَلَى الْكُفْرِ إذَا لَمْ يُؤَرِّخِ[١] الشُّهُودُ[٢] مَعْرِفَتَهُمْ**)

وجملةُ ذلك أنَّه إذا خَلَّفَ المَيِّتُ وَلَدَيْن ؛ مُسْلِمًا وكَافِرًا ، فادَّعَى المُسْلِمُ أنَّه ماتَ مُسْلِمًا ، وأقامَ [٣]بذلك بَيِّنَةً ، وأقامَ[٣] الكَافِرُ بَيِّنَةً من المُسْلِمِين ، أنَّه ماتَ كَافِرًا ، ولم

---

(١١) فى الأصل : « ويصطلحا » .

(١٢–١٢) سقط من : م .

(١٣) فى ا ، ب ، م : « ذكرنا » .

(١٤) فى الأصل ، ب ، م : « الدعوة » .

(١) فى الأصل : « يقدح » .

(٢) فى م : « شهود » .

(٣–٣) سقط من : الأصل ، ا ، ب . نقل نظر .

يُعْرَفْ أصْلُ دِينِه ، فهما مُتَعَارِضَتَان . وإنْ عُرِفَ أصْلُ دِينِه ، نظَرْنا فى لَفْظِ الشَّهَادَة ؛ فإنْ شَهِدَت كُلُّ وَاحِدَةٍ منهما أنَّه كان آخِرُ كَلامِه التَّلفُّظَ بما شَهِدَتْ به ، فهما مُتَعَارِضَتَان ، وإنْ شَهِدَتْ إحدَاهما أنَّه مات على دِينِ الإسْلامِ ، وشَهِدَتِ الأُخْرَى أنَّه مات على دينِ الكُفْرِ ، قُدِّمَتْ بَيِّنَةُ مَنْ يَدَّعِي انْتِقَالَه عن دِينِه ؛ لأنَّ الْمُبقِيَةَ له على أصْلِ دِينِه ، ثبتَتْ شهادَتُها على الأَصْلِ الذى تعْرِفُه ؛ لأنَّهما إذا عَرَفا أصْلَ دِينِه ولم يَعْرِفا انْتِقَالَه عنه ، جازَ لهما أنْ يَشْهَدَا أنَّه ماتَ على دِينِه الذى / عَرفَاه ، والبَيِّنَةُ الأُخْرَى معها عِلْمٌ لم تَعْلَمْه الأُولَى ، فقُدِّمتْ عليها ، كما لو شَهِدَا[4] بأنَّ هذا العَبْدَ كان مِلْكًا لفُلانٍ إلى أنْ ماتَ ، وشَهِدَ آخَرَان أنَّه أعْتَقَه أو بَاعَه قَبْلَ مَوْتِه ، قُدِّمَتْ بَيِّنَةُ العِتْقِ والبَيْعِ . فأمَّا إنْ قال شاهِدَان : نَعْرِفُه (5قبلَ مَوْتِه قد5) كان مُسْلِمًا . وقال شاهِدَان : نعْرِفُه كان[6] كَافِرًا . نَظَرْنا فى تَارِيخِهما ؛ فإنْ كانَتا مُؤَرَّخَتَيْن بتَارِيخَيْن مُخْتَلِفَيْن ، عُمِلَ بالآخِرةِ منهما ، لأنَّه ثبتَ أنَّه انْتَقَلَ عمَّا شَهِدَتْ به الأُولَى ، إلى ما شَهِدَتْ به الآخِرَةُ . وإنْ كانَتا مُطْلَقَتَيْن ، أو إحدَاهما مُطْلَقَةٌ ، قُدِّمَتْ بَيِّنَةُ المسلِمِ ؛ لأنَّ المسلِمَ لا يُقَرُّ على الكُفْرِ فى دارِ الإسْلامِ ، وقد يُسْلِمُ الكافِرُ ، فيُقَرُّ . وإنْ كانَتا مُؤَرَّخَتَيْن بتارِيخٍ واحِدٍ ، نَظَرْتَ فى شَهادَتِهما ، فإنْ كانتْ على اللَّفْظِ ، فهما مُتَعارِضَتَان . وإنْ لم تكُن على اللَّفْظِ ، ولم يُعْرَفْ أصْلُ دِينِه ، فهما مُتَعارِضَتَان . وإنْ عُرِفَ أصْلُ دِينِه ، قُدِّمَتِ النَّاقِلةُ له عن أصْلِ دِينِه . وكُلُّ مَوْضِعٍ تَعارَضَتِ البَيِّنَتانِ ، فقال الخِرَقِىُّ : تسْقُطُ البَيِّنَتَان ، ويكُونان كمَنْ لا بَيِّنَةَ لهما . وقد ذَكَرْنا رِوايَتَيْن أُخْرَيَيْن ؛ إحْداهُما ، يُقْرَعُ بينهما ، فمَنْ خَرجَتْ له القُرْعَةُ ، حَلَفَ ، وأخذَ . والثَّانيةُ ، تُقْسَمُ بينهما . ونحوَ هذا قال الشَّافِعِىُّ . وقال أبو حنيفةَ : تُقَدَّمُ بيِّنةُ الإسلامِ على كُلِّ حَالٍ . وقد مَضَى الكلامُ معه . وقولُ الْخِرَقِىِّ ، فيما إذا قال شَاهِدان : نَعْرِفُه كان مسلمًا . وقال شَاهِدان : نَعْرِفُه كان كَافِرًا . محمولٌ على مَنْ لم يُعْرَفْ أصْلُ دِينِه ، أو عُلِمَ[7] أنَّ[8] أصْلَ دِينِه الكُفْرُ . أمَّا مَنْ كان مُسْلِمًا فى الأصْلِ ، فيَنْبَغِى أنْ تُقدَّمَ بيِّنةُ

١٥٢/١١ ظ

---

(٤) فى م : « شهد » .

(٥ - ٥) سقط من : الأصل ، ا ، ب .

(٦) سقط من : ا ، ب .

(٧) فى ا : « على » .

(٨) سقط من : ب .

الكُفْرِ ؛ لأنَّ بَيِّنَةَ الإسلامِ يَجوزُ أنْ تَسْتَنِدَ إلى ما كان عليه فى الأصْلِ .

فصل : وإنْ خَلَّفَ ابْنًا مُسْلِمًا ، وأَخًا كَافِرًا ، فاخْتَلفَا فِى دِينِه حالَ مَوْتِه[9] ، فالحُكْمُ فيها كالتى قبلَها . وهكذا سائِرُ الأقارِبِ ، إلَّا أنْ يُخَلِّفَ / [10] أبَوَيْن وابْنَيْن [10] ، أو غيرَهما من الأقارِبِ ، ويخْتَلِفُون فى دِينِه ، فإنَّ كَوْنَ الأبَوَيْن كافِرَيْن بمَنْزِلَة مَعْرِفةِ أصْلِ دِينِه ؛ لأنَّ الوَلَدَ قبلَ بُلُوغِه محْكُومٌ له بدِينِ أبَوَيْه ، فيثْبُتُ[11] أنَّه كان كافِرًا ، وأنَّ الابْنَيْن يَدَّعِيان إسْلَامَه ، فيكونُ القَوْلُ قَوْلَ الأبَوَيْن . وإنْ كانا[12] مُسْلِمَين ، فالقولُ قولُهما فى إسْلامِه ، لأنَّ كُفْرَه يَنْبَنِى على أنَّه كان مُسْلِمًا فارْتَدَّ ، أو أنَّ[13] أبوَيْه كانا كافِرَيْن ، فأسْلَمَا بعد بُلُوغِه ، والأصْلُ خِلافُه .

١٥٣/١١ و

فصل : ولو مات مُسْلِمٌ ، وخلَّفَ زَوْجَةً ووَرَثَةً سِواهَا ، وكانتِ الزَّوْجَةُ كَافِرَةً ، ثم أسْلَمَتْ ، فادَّعَتْ أنَّها أسْلَمَتْ قبلَ مَوْتِه ، فأنْكَرَها الوَرَثَةُ ، فالقَوْلُ قولُ الوَرَثَةِ ؛ لأنَّ الأصْلَ عَدَمُ ذلك . وإنْ لم يثْبُتْ أنَّها كافِرَةٌ ، فادَّعَى عليها الوَرَثَةُ أنَّها كانت كَافِرَةً ، فأنْكَرَتْهم ، فالقَوْلُ قولُها ؛ لأنَّ الأصْلَ عَدَمُ ما ادَّعُوه عليها . وإنْ ادَّعُوا أنَّه طَلَّقَها قبلَ مَوْتِه ، فأنْكَرَتْهم ، فالقَوْلُ قولُها . وإن اعْتَرَفَتْ بالطَّلَاقِ ، وانْقِضَاءِ العِدَّةِ ، فادَّعَتْ أنَّه رَاجَعَها ، فالقَوْلُ قَوْلُهم . وإن اخْتَلَفُوا فى انْقِضَاءِ عِدَّتِها ، فالقَوْلُ قوْلُها ، فى أنَّها لم تَنْقَضِ ؛ لأنَّ الأصْلَ بقاؤُها . ولا نَعْلَمُ فى هذا كُلِّه خِلَافًا . وبهذا قال الشَّافِعِىُّ ، وأصْحَابُ الرَّأْىِ ، وأبو ثَوْرٍ . ولو خَلَّفَ وَلَدَيْن مُسْلِمَيْن ، اتَّفَقَا على أنَّ أحدَهما كان مُسْلِمًا حينَ موتِ أبيه ، وادَّعَى الآخَرُ أنَّه أسْلَمَ فى حياةِ أبيه ، وجَحَدَه أخُوه ، فالمِيرَاثُ للمُتَّفَقِ عليه ؛ لأنَّ الأصْلَ بَقاءُ الكُفْرِ إلى أنْ يُعْلَمَ زَوالُه ، وعلى أخِيه اليَمينُ ، وتكون على نَفْيِ العِلْمِ ؛ لأنَّها على نَفْيِ فِعْلِ أخِيه ، إلَّا أنْ يكونَ ثَبَتَ أنَّه كان مُسْلِمًا قبلَ القِسْمَةِ ، فإنَّ مَنْ أسْلَمَ على مِيرَاثٍ قبلَ أنْ يُقْسَمَ ، قُسِمَ له . وإنْ كان أحدُهما حُرًّا ، والآخرُ رَقِيقًا ، ثم عَتَقَ ، واخْتلفا

---

(٩) فى ا ، م : « الموت » .

(١٠ - ١٠) فى م : « أبوين كافرين وابنين مسلمين » .

(١١) فى م : « فثبت » .

(١٢) فى م : « كان » .

(١٣) فى الأصل ، ا ، ب : « وأن » .

فى حُرِّيَّتِه عندَ المَوْتِ ، فالقولُ قولُ مَنْ ينْفِيها . وإنْ لم يثْبُتْ أنَّه كان رَقِيقًا ولا كافِرًا ، فادَّعَى عليه أنَّه كان كذلك ، فأنْكَرَ ، فالقَوْلُ قولُه / ، والمِيراثُ بينهما ؛ لأنَّ الأصْلَ الحُرِّيَّةُ والإِسلامُ ، وعَدَمُ ما سِواهُما . ١١/١٥٣ظ

فصل : وإنْ أسْلَمَ أحدُ الابْنَيْن فى غُرَّةِ شعبان ، والآخَرُ[14] فى غُرَّةِ رمضان ، واخْتلَفا فى مَوْتِ أبيهما ، فقال الأوَّلُ منهما : مات فى شعبان ، فورِثْتُه وَحْدِى . وقال الآخَرُ : مات فى رمضَان . فالمِيراثُ بينَهما ؛ لأنَّ الأصْلَ بَقاءُ حَياتِه حتى يُعْلَمَ زَوالُها . فإنْ أقامَ كُلُّ واحِدٍ منهما بَيِّنَةً بدَعْواه ، ففيه وَجْهان ؛ أحدُهما ، يتعارَضان . والثَّانِى ، تُقَدَّمُ بَيِّنَةُ مَوْتِه فى شَعْبان ؛ لأنَّ معها زِيادةَ عِلْمٍ ، لأنَّها بَيَّنَتْ مَوْتَه فى شعبان ، ويجوزُ أنْ يَخْفَى ذلك على الْبَيِّنَةِ الأُخْرَى .

فصل : وَإنِ اخْتلَفا فى دارٍ ، فادَّعَى أحدُهما ، أنَّ هذه الدَّارَ[15] دارِى ، وَرِثْتُها من أَبِى . وادَّعَى الآخَرُ ، أنَّها دارُه ، وَرِثَها من أبِيهِ . وليس أحدُهما أخًا للآخَرِ ، وكانتْ فى يَدِ أحدِهما ، فهى للَّذى هى فى يَدِه ، سواءٌ كانَ مسلمًا أو كافرًا ، وإن كانتْ فى أيْدِيهما ، فهى بينَهما ، وإن كانتْ[16] لكلِّ واحِدٍ منهما بَيِّنَةٌ ، وهى فى أيْدِيهما ، تعارَضَتا ، وكان الحُكْمُ فيها على ما قدَّمْنا فى مِثْلِها .

١٩٤١ – مسألة ؛ قال : (وَإِذَا مَاتَتِ امْرَأَةٌ وابْنُهَا ، فَقَالَ زَوْجُهَا : مَاتَتْ قَبْلَ ابْنِهَا ، فَوَرِثْنَاهَا ، ثُمَّ مَاتَ ابْنِى ، فَوَرِثْتُهُ . وَقَالَ أخُوهَا : مَاتَ ابْنُهَا ، فَوَرِثَتْهُ ، ثُمَّ مَاتَتْ ، فَوَرِثْنَاهَا . حَلَفَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى إِبْطَالِ دَعْوَى صَاحِبِهِ ، وَكَانَ مِيرَاثُ الابْنِ لِأَبِيهِ ، وَمِيرَاثُ الْمَرْأَةِ لِأَخِيهَا وَزَوْجِهَا نِصْفَيْنِ)

وجملتُه أنَّه إذا مَات جَماعَةٌ يَرِثُ بَعْضُهم بَعْضًا ، واخْتَلَفَ الأحْياءُ مِنْ وَرَثَتِهم فى أسْبَقِهم بِالْمَوْتِ ، كامْرأةٍ وابْنِها ماتا ، فقال الزَّوجُ : ماتتِ المرأةُ أوَّلًا ، فصارَ ميراثُها كُلُّه

---

(١٤) فى م : « وأسلم الآخر » .

(١٥) سقط من : ا ، ب ، م .

(١٦) فى م : « كان » .

لى ولا بْنِى ، ثمَّ ماتَ ابْنِى فصار ميراثُه لى . وقال أخُوها : ماتَ ابْنُها أوَّلًا ، فَوَرِثَتْ ثُلُثَ مالِه ، ثم ماتَتْ ، فكانَ مِيراثُها بَيْنِى وبَيْنَكَ نِصْفَيْنِ . حَلَفَ كُلُّ واحِدٍ منهما على إبْطالِ دَعْوَى صاحِبِه ، وجَعَلْنا مِيراثَ كلِّ واحِدٍ منهما للأحْياءِ مِن وَرَثَتِه ، دُونَ مَنْ ماتَ مَعَه ؛ لأنَّ سَبَبَ اسْتِحْقاقِ / الحيِّ مِنْ مَوْرُوثِه مَوجُودٌ ، وإنَّما يَمْتَنِعُ لبقاءِ[1] مورُوثِ الآخَرِ بعدَه ، وهذا أمْرٌ مَشْكُوكٌ فِيه ، فلا نَزُولُ عن اليَقِينِ بالشَّكِّ ، فيكونُ مِيراثُ الابْنِ لأبِيه ، لا مُشارِكَ له فيه ، ومِيراثُ الْمَرْأةِ بينَ أخِيها وزَوْجِها نِصْفَيْنِ . وهذا مذهبُ الشَّافِعِىِّ . فإنْ قِيلَ : فقد أعْطَيْتُم الزَّوجَ النِّصْفَ[2] ، وهو لا يَدَّعِى إلَّا الرُّبْعَ . قُلْنا : بل هو مُدَّعٍ له كلِّه ؛ رُبْعِه بمِيرَاثِه منها ، وثلاثةِ أرْباعِه بإرْثِه مِن ابنِه . قال أبو بَكْرٍ : وقد ثَبَتَت البُنُوَّةُ بيقينٍ ، فلا يُقْطَعُ ميراثُ الْأَبِ منه إلَّا بِبَيِّنَةٍ تقُومُ لِلْأَخِ . وهذا تَعْلِيلٌ لِقَوْلِ الْخِرَقِىِّ فى هذه المسْأَلةِ . وذَكَرَ قَوْلًا آخَرَ ، أنَّهُ يَحْتَمِلُ أنَّ المِيراثَ بينَهما نِصْفَيْن . قال : وهذا اخْتِيارِى أنَّ كلَّ رَجُلَيْنِ ادَّعَيا ما لا يُمْكِنُ صِدْقُهما فِيه ، فهو بينهما نِصْفَيْنِ . وهٰذا لا يُدْرَى ما أرادَ به ؛ إنْ أرادَ أنَّ مالَ المْرْأةِ بينَهما نِصْفَيْن ، فهو قولُ الْخِرَقِىِّ ، وليس بِقولٍ آخرَ ، وإنْ أرادَ أنَّ مالَها ومالَ[3] الابْنِ بينَهما نِصْفَين ، لم يَصِحَّ ؛ لأنَّه يُفْضِى إلى إعْطاءِ الأخِ ما لا يَدَّعِيه ، ولا يَسْتَحِقُّه يَقِينًا ؛ لأنَّه لا يَدَّعِى مِنْ مالِ الابْنِ أكثرَ من سُدسِه ، ولا يُمْكِنُ أنْ يَسْتَحِقَّ أكثرَ مِنه ، وإنْ أرادَ أنَّ ثُلُثَ مالِ الابْنِ يُضَمُّ إلى مالِ المرأةِ ، فيَقْتَسِمانِه نِصْفَيْنِ ، لم يَصِحَّ ؛ لأنَّ نِصفَ ذلك للزَّوْجِ باتِّفاقٍ منهما ، لا يُنازِعُه الأخُ فيه ، وإنَّما النِّزاعُ بينهما فى نِصْفِه . ويَحْتَمِلُ أنْ يكونَ هذا مُرادَه[4] ، كما لو تنازَعَ رجلانِ دارًا فى أيْدِيهما ، فادَّعاها أحدُهما كُلَّها ، وادَّعَى الآخَرُ نِصْفَها ، فإنَّها تُقْسَمُ بينهما نِصْفَيْنِ ، وتكونُ اليَمِينُ على مُدَّعِى النِّصْفِ ، إلَّا أنَّ الفَرْقَ بينَ هذه المسْأَلةِ وتلك ، أنَّ الدَّارَ فى أيْدِيهما ، فكُلُّ واحِدٍ منهما فى يَدِه نِصْفُها ، فمُدَّعِى النِّصْفِ يدَّعِيه وهو[5] فى يَدِه ، فقُبِلَ قولُه فيه مع يَمِينِه ، وفى مسألَتِنا

١١/١٠٤و

---

(١) فى ب : « إبقاء » .

(٢) فى م : « نصف ميراث المرأة » .

(٣) فى ب : « أو مال » .

(٤) فى م زيادة : « كما لو تنازع الأخ فيه ، وإنما النزاع بينهما خفى » .

(٥) فى ب ، م : « وهى » .

يَعْتَرِفانِ أنَّ هذا ميراثٌ عن المَيِّتَيْنِ، فلا يَدَ لأحدِهما عليه؛ لاعْتِرافِهما بأنَّه لم يكُنْ لهما، وإنَّما هو مِيراثٌ يَدَّعِيانِه مِن[6] غَيْرِهما. وإنْ أرادَ[7] / أنَّه[8] يُضَمُّ سُدسُ مالِ الابْنِ إلى نِصْفِ مالِ المَرْأةِ، فيُقْسَمُ بينهما نِصْفَيْنِ، فلَه وَجْهٌ؛ لأنَّهما تساوَيا في دَعْوَاه، فيُقْسَمُ بينَهما، كالو تنازَعا دابَّةً في أيْدِيهما، وعلى كُلِّ واحِدٍ منهما اليَمِينُ فيما حُكِمَ له به. والذى يَقْتَضِيهِ قولُ أصْحَابِنا في الغَرْقَى والهَدْمَى، أنْ يكونَ سُدسُ مِيراثِ الابْنِ لِلأَخِ، وباقى المِيراثَيْنِ للزَّوْجِ؛ لأنَّنا نُقَدِّرُ أنَّ المرأةَ ماتَتْ أوَّلًا، فيكونُ مِيراثُها [9]لابْنِها وزَوْجِها، ثم ماتَ الابْنُ، فوَرِثَ الزَّوْجُ كُلَّ ما في يدِهِ، فصارَ مِيرَاثُها[9] كلُّه لِزَوْجِها، ثم نُقَدِّرُ أنَّ الابْنَ مات أوَّلًا، فوَرِثَه أبَوَاهُ؛ لِأُمِّهِ الثُّلثُ، ثمَّ ماتَتْ، فصار الثُّلثُ بَيْنَ أخِيها وزَوْجِها نِصْفَيْنِ، لِكُلِّ واحِدٍ منهما السُّدسُ، فلم يَرِثِ الأخُ إلَّا سُدسَ مالِ الابْنِ، كما ذَكَرْنا. وَلعلَّ هذا[10] القولَ يَخْتَصُّ بِمَنْ جُهِلَ مَوْتُهما، واتَّفَقَ ورَّاثُهما[11] على الجَهْلِ به. والقَوْلانِ المُتَقَدِّمان؛ قولُ الخِرَقِيِّ، وقَوْلُ أبى بَكْرٍ، فيما إذا ادَّعَى وَرَثَةُ كُلِّ مَيِّتٍ أنَّه مات أخِيرًا، وأنَّ الآخَرَ مات قَبْلَهُ، فإنْ كان لِأَحَدِهِمَا بَيِّنَةٌ بما ادَّعاهُ، حُكِمَ بها، وإنْ أقاما بَيِّنَتَيْنِ، تعارَضَتا، وهل تَسْقُطانِ، [12]أو يُقْرَعُ[12] بينهما، أو يَقْتَسِمان ما اخْتَلَفَا فيه؟ يُخَرَّجُ على الرِّواياتِ الثَّلاثِ. واللهُ أعلم.

فصل: ولو كان في يَدِ رجلٍ دارٌ، فادَّعَتِ امْرَأتُه أنَّه أصْدَقَها إيَّاها، أو أنَّها اشْتَرَتْها منه، فأنْكَرَها، فالقَوْلُ قَوْلُه مع يَمِينِه؛ لأنَّ القَوْلَ قولُ المُنْكِرِ مع يَمِينِهِ. وإنْ أقامَ كُلُّ واحِدٍ منهما بَيِّنَةً، قُدِّمَتْ بَيِّنَةُ المَرْأةِ؛ لأنَّها تَشْهَدُ بزِيادَةٍ خَفِيَتْ على بَيِّنَةِ الزَّوْجِ. وإنْ مات الرجلُ، وخَلَّفَ ابنًا، فادَّعَى الابْنُ أنَّه خَلَّفَ الدَّار مِيراثًا، وادَّعَتِ المَرْأةُ أنَّه

(6) في م: «عن».

(7) في ب، م: «أرادا».

(8) في ب، م: «أن».

(9 - 9) سقط من: ا. نقل نظر.

(10) سقط من: ا.

(11) في ا: «وارثهما».

(12 - 12) في م: «أو تستعملان فيقرع».

أَصْدَقَها إيَّاها ، أو باعَها إيَّاها ، وأقاما بَيِّنَتَيْنِ ، قُدِّمَت بَيِّنَةُ المَرْأَةِ ؛ لذلك ، فإنْ لم تَكُنْ بَيِّنَةٌ ، فالقَوْلُ قَوْلُ الابْنِ مع يَمِينِه . لا نَعْلَمُ فى هذا خِلافًا .

١١/١٥٥و **فصل** : إذا ادَّعَى رجلٌ أنَّه أكْرَى[١٣] بَيْتًا[١٤] فى دارِه[١٤] لرجُلٍ / شَهْرًا بعشرةٍ ، فادَّعَى الرجلُ أنَّه اكْتَرَى الدَّارَ كُلَّها بعشرةٍ ، ذلك الشَّهْرَ ، ولا بَيِّنَةَ لِواحِدٍ منهما ، فقد اخْتَلَفا فى صِفَةِ الْعَقْدِ ، [١٥] إلَّا أنَّهما اختلَفا[١٥] فى قَدْرِ المُكْتَرَى ، فيَتَحالَفانِ ، وقد مَضَى حُكْمُ التَّحالُفِ فى البَيْعِ[١٦] . وذَكَرَ أبو الخَطَّابِ ، فيما إذا ادَّعَى البائِعُ أنَّه باعَه عَبْدَه هذا بعشرةٍ ، وقال المُشْتَرِى : بَلْ هو والعَبْدُ الآخَرُ بعشرةٍ . فالقَوْلُ قولُ البائِعِ مع يَمِينِه . ولم يَجْعَلْ بينهما تحالُفًا ؛ لأنَّ المُشْتَرِىَ يدَّعِى بَيْعًا فى العَبْدِ الزَّائِدِ ، يُنْكِرُه البائِعُ ، والقَوْلُ قَوْلُ المُنْكِرِ . وهذا مِثْلُهُ . فعلى هذا يكونُ القَوْلُ قَوْلَ المُكْرِى[١٧] مع يَمِينِه إذا عُدِمَتِ البَيِّنَةُ . فإنْ أقامَ أحدُهما بِدَعْوَاهُ بَيِّنَةً ، حُكِمَ له ، وإنْ كان مع كُلِّ واحِدٍ منهما[١٨] بَيِّنَةٌ ، تعارَضَتا ، سواءٌ كانتا مُطْلَقَتَيْنِ ، أو مُؤَرَّخَتَيْنِ بتارِيخٍ واحِدٍ ، أو إحْداهُما مُؤَرَّخَةٌ وَالأُخْرَى مُطْلَقَةٌ ؛ لأنَّ العَقْدَ على البَيْتِ مُفْرَدًا ، وعلى الدَّارِ كُلِّها ، فى زَمَنٍ واحِدٍ ، مُحالٌ ، فإنْ قُلْنا : تَسْقُطَانِ . فالحُكْمُ فيه كما لو لم يكُنْ بينَهما بَيِّنَةٌ ، وإنْ قُلْنَا : يُقْرَعُ بينَهما . قَدَّمْنا قَوْلَ مَنْ تَقَعُ له الْقُرْعَةُ . وهذا قَوْلُ القاضى ، وظاهِرُ مذهبِ الشَّافِعِىِّ . وعلى قَوْلِ أبى الخَطَّابِ ، تُقَدَّمُ بَيِّنَةُ المُكْتَرِى ؛ لأنَّها تَشْهَدُ بزِيادةٍ . وهو قَوْلُ بعضِ أصْحابِ الشَّافِعِىِّ . فإنْ قِيلَ : فهَلَّا أوْجَبْتُم الْأُخْرَيَيْنِ معًا على المُكْتَرِى ، كما قُلْتُم فيما إذا قامَتِ الْبَيِّنَةُ أنَّه تَزَوَّجَها يومَ الخَمِيسِ بألْفٍ ، وقامت [١٩] البَيِّنَةُ الأُخْرَى[١٩] أنَّهُ تَزَوَّجَها يومَ الجُمعةِ بمائةٍ : يجِبُ المَهْرَانِ ؟ قُلْنَا : ثَمَّ يجوزُ أنْ يكونَ المَهْرَانِ مُسْتَقِرَّيْنِ ، بأنْ يَتَزَوَّجَها يومَ الخميسِ ، ويَدْخُلَ بها ، ثم يُخَالِعَها ، ثم يَتَزَوَّجَها يومَ الجُمعةِ . وأمَّا الأُجْرَةُ ،

(١٣) فى م : « اكترى » .

(١٤ - ١٤) فى م : « من دار » .

(١٥ - ١٥) سقط من : م .

(١٦) تقدم فى : ٨/١٤١ ، ١٤٢ .

(١٧) فى ب : « المكترى » .

(١٨) سقط من : م .

(١٩ - ١٩) فى ا ، ب ، م : « بينة أخرى » .

فلا تَسْتَقِرُّ إِلَّا بمُضِيِّ الزَّمانِ ، فإذا عَقَدَ عَقْدًا قبلَ مُضِيِّ المُـدَّةِ ، لم يجزْ أَنْ تَجِبَ الأُجْرَتَانِ .

١٩٤٢ – مسألة ؛ قال : (**وَلَوْ شَهِدَ شَاهِدَانِ عَلَى رَجُلٍ ، أَنَّهُ أَخَذَ مِنْ صَبِيٍّ أَلْفًا ، وَشَهِدَ آخَرَانِ عَلَى رَجُلٍ آخَرَ ، أَنَّهُ أَخَذَ مِنَ الصَّبِيِّ أَلْفًا ، كَانَ عَلَى وَلِيِّ / الصَّبِيِّ أَنْ يُطَالِبَ أَحَدَهُمَا بِالْأَلْفِ ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ كُلُّ بَيِّنَةٍ لَمْ تَشْهَدْ بِالْأَلْفِ الَّتِي[1] شَهِدَتْ بِهَا[2] الْأُخْرَى ، فَيَأْخُذَ الوَلِيُّ الْأَلْفَيْنِ**)

١١/١٥٥ظ

أَمَّا إذا كانتْ كُلُّ بَيِّنَةٍ شَهِدَتْ بِأَلْفٍ غيرِ مُعَيَّنٍ ، فإِنَّ الوَلِيَّ يُطَالِبُ بالأَلْفَيْنِ جميعًا ؛ لأَنَّ كُلَّ واحِدٍ مِنَ الرَّجُلَيْنِ ثَبَتَ عليه أَحَدُ الأَلْفَيْنِ ، فَيَلْزَمُه أداؤُه[3] ، وعلى الوَلِيِّ المُطالَبَةُ[4] بها ، كما لو أَقَرَّ كُلُّ واحِدٍ منهما بِأَلْفٍ . وأَمَّا إِنْ كان المَشْهُودُ به أَلْفًا مُعَيَّنًا ، فشَهِدَتْ بَيِّنَةٌ أَنَّ هذا الرجلَ هو الآخِذُ لها[5] ، لَمْ يَجِبْ إِلَّا أَلْفٌ واحِدٌ[6] ، ولِلوَلِيِّ مُطَالَبَةُ أَيِّهما شاء ؛ لأَنَّه قد ثَبَتَ أَنَّ كُلَّ واحِدٍ منهما أَخَذَ الأَلْفَ ، فإِنْ كان لم يَرُدَّهُ ، فقد استَقَرَّ في ذِمَّتِه ، وإِنْ كان رَدَّهُ إلى الصَّبِيِّ ، لم تَبْرَأْ ذِمَّتُه بِرَدِّهِ إِلَيْه ؛ لأَنَّه ليس له قَبْضٌ صَحِيحٌ . فإِنْ غَرِمَهُ الَّذى لم يَرُدَّه ، لم يَرجِعْ على أَحَدٍ ؛ لأَنَّهُ استَقَرَّ عليْهِ ، وإن غَرِمَه الرَّادُّ لَهُ ، رَجَعَ على الذى لم يَرُدَّه . فإِنْ غَرِمَهُ أَحَدُهما ، فادَّعَى أَنَّ الضَّمَانَ استَقَرَّ على صَاحِبِهِ ، لِيَرْجِعَ عليه ، فالقَوْلُ قَوْلُ الآخَرِ مَعَ يَمِينِهِ ؛ لأَنَّ الأَصْلَ عَدَمُ اسْتِقْرارِهِ عليهِ .

١٩٤٣ – مسألة ؛ قال : (**وَلَوْ أَنَّ رَجُلَيْنِ حَرْبِيَّيْنِ جَاءَانَا[1] مِنْ أَرْضِ الْحَرْبِ ، فَذَكَرَ كُلُّ واحِدٍ مِنْهُمَا أَنَّهُ أَخُو صَاحِبِهِ ، جَعَلْنَاهُمَا أَخَوَيْنِ . وَإِنْ كَانَا سَبْيًا ، فَادَّعَيَا ذَلِكَ بَعْدَ أَنْ أُعْتِقَا[2] ، فَمِيرَاثُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لِمُعْتِقِهِ ، إِذَا لَمْ يُصَدِّقْهُمَا ، إِلَّا أَنْ**

---

(١) في م : « الذى » .
(٢) في م : « به » .
(٣) في م : « أداؤها » .
(٤) في ا ، م : « أن يطالب » .
(٥) في الأصل : « لهما » . وفي ب : « بها » .
(٦) في ب : « واحدة » .
(١) في ا ، م : « جاءا » .
(٢) في ا : « عتقا » .

تَقُومَ بِمَا ادَّعَيَاهُ[٣] بَيِّنَةٌ مِنَ المُسْلِمِينَ ، فَيَثْبُتَ النَّسَبُ ، وَيُوَرَّثَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِنْ أَخِيهِ)

وجُملتُه أنَّ أهلَ الحَرْبِ إذا دَخَلُوا إلينا مُسْلِمِينَ ، أو غير مُسْلِمِينَ ، فأقَرَّ بَعْضُهم بِنَسَبِ بعضٍ ، ثَبَتَ نَسَبُهم ، كما يَثْبُتُ نَسَبُ أهلِ دارِ الإسلامِ مِن المسلمين وأَهْلِ الذِّمَّةِ بإقْرَارِهِمْ ، ولِأنَّه إقْرارٌ لا ضَرَرَ على أحدٍ فيه ، فقُبِلَ ، كإقْرَارِهِمْ بالحُقُوقِ المالِيَّةِ ، ولا نَعْلَمُ فى هذا خِلافًا . وإنْ كانُوا سَبْيًا ، فأقَرَّ بَعْضُهم بنَسَبِ بعضٍ ، وقامَتْ بذلك بَيِّنَةٌ من المسلمين ، ثَبَتَ أيْضًا ، سَواءٌ كان الشَّاهِدُ أسِيرًا عندَهُم ، أو غيرَ أسِيرٍ . وَيُسَمَّى الوَاحِدُ مِنْ هؤلاءِ حَمِيلًا ، أىْ مَحْمُولًا ، كما يُقالُ / للْمَقْتُولِ قَتِيلٌ ، ولِلْمَجْرُوحِ جَرِيحٌ ؛ لأنَّهُ حُمِلَ مِنْ دارِ الكُفْرِ . وقِيلَ : سُمِّىَ حَمِيلًا ؛ لِأنَّه حَمَلَ نَسَبَه على غيرِه . وإنْ شَهِدَ بِنَسَبِهِ الكُفَّارُ ، لم تُقْبَلْ . وعن أحمدَ ، رِوايَةٌ أُخْرَى ، أنَّ شَهادَتَهم فى ذلك تُقْبَلُ ؛ لِتَعَذُّرِ شَهادَةِ المسلمين به فى الْغالِبِ ، فأشْبَهَ شَهادَةَ أَهْلِ الذِّمَّةِ على الوَصِيَّةِ فى السَّفَرِ ، إذا لم يكُنْ غَيْرُهم . والمذهبُ الأَوَّلُ ؛ لِأنَّنا إذا لم نَقْبَلْ شَهادَةَ الفاسِقِ ، فشَهادَةُ الكافِرِ أَوْلَى ، وإنَّما لم يُقْبَلْ إقْرارُهم ؛ لِمَا فى ذلك مِن الضَّرَرِ على المُعْتِقِ[٤] ، بتَفْوِيتِ إرْثِهِ بالوَلاءِ ، على تَقْدِيرِ العِتْقِ . وإنْ صَدَّقَهما مُعْتِقُهما ، قُبِلَ ؛ لِأنَّ الحَقَّ له . وإنْ لم يُصَدِّقْهما ، ولم تَقُمْ بَيِّنَةٌ بذلك ، لم يَرِثْ بعضُهم مِن بعضٍ ، ومِيراثُ كُلِّ وَاحِدٍ منهما لِمُعْتِقِهِ . وهذا قَوْلُ الشَّافِعِىِّ ، فيما إذا أقَرَّ بِنَسَبِ أَبٍ ، أَوْ أَخٍ ، أَوْ جَدٍّ ، أو ابْنِ عَمٍّ . وَإنْ أقَرَّ بِنَسَبِ ولِدٍ[٥] ، ففيه ثَلاثَةُ أَوْجُهٍ ؛ أَحدُها ، لا يُقْبَلُ . والثانى ، يُقْبَلُ ؛ لِأنَّهُ يَمْلِكُ أنْ يَسْتَوْلِدَ ، فَمَلَكَ الإقْرارَ به . والثَّالِثُ ، إنْ أَمْكَنَ أنْ يَسْتَوْلِدَ بعدَ عِتْقِه ، قُبِلَ ؛ لِأنَّه يَمْلِكُ الاسْتِيلادَ بعدَ عِتْقِهِ ، وإلَّا لم يُقْبَلْ ؛ لِأنَّه لا يَمْلِكُه[٦] قَبلَ عِتْقِهِ[٧] . وَيُرْوَى عن ابنِ مَسْعُودٍ ،

١٥٦/١١ و

---

(٣) فى الأصل : « ادعيا » .

(٤) فى م : « السيد » .

(٥) سقط من : ا ، م .

(٦) فى م : « يملك » .

(٧) فى م زيادة : « أو يستولد قبل عتقه » .

وَمَسْرُوقٍ ، والحَسَنِ ، وابنِ سِيرِينَ ، أنَّ إقْرَارَهُ يُقْبَلُ فيما يُقْبَلُ فيه[8] الأحْرَارُ الأصْلِيُّون[9] . وبه قالَ أبو حنيفَةَ ؛ لِأنَّه مُكَلَّفٌ أقَرَّ بنَسَبِ وَارِثٍ مَجْهُولِ النَّسَبِ ، يُمْكِنُ صِدْقُه فيه ، ويُوافِقُ[10] المُقَرُّ له فيه ، فقُبِلَ ، كما لو أقَرَّ مَنْ له أخٌ بنَسَبِ ابنٍ ، وبهذا الأصْلِ يَبْطُلُ ما ذكَرْتُموه[11] . ولَنا ، ما رَوَى الشَّعْبِيُّ ، أنَّ عمرَ ، رَضِىَ اللهُ عنه ، كَتَبَ إلى شُرَيْحٍ ، أنْ لا تُوَرِّثْ حَمِيلًا ، حتى تقُومَ بِهِ بَيِّنَةٌ . رَوَاه سَعِيدٌ[12] . وقال أيضا[12] : حَدَّثَنا سفيانُ ، عن ابن جُدْعَانَ ، عن سعيدِ بن المُسَيَّبِ ، قال : كَتَبَ عمرُ بنُ الخطَّابِ : أنْ لا تُوَرِّثْ حَمِيلًا إلَّا ببَيِّنَةٍ . ولِأنَّ إقْرارَهُ يَتَضَمَّنُ إسْقاطَ حَقِّ[13] مُعْتِقِهِ / مِنْ مِيراثِه ، فلمْ يُقْبَلْ ، كما لو أقَرَّ أنَّه مَوْلًى لِغَيْرِهِ ، [14]أو أنَّ[14] غيرَه شَرِيكُهُ فى وَلَائِهِ ، وفارَقَ الإقْرارَ مِن الحُرِّ الذى له أخٌ ؛ لِأنَّ الوَلاءَ نَتِيجَةُ المِلْكِ ، فجرى مَجْرَاهُ ، ولِأنَّ الوَلاءَ ثَبَتَ عن عِوَضٍ ، والأُخُوَّةَ بخِلافِه ، ألا تَرَى أنَّه لو قال لِغَيْرِهِ : أعْتِقْ عَبْدَكَ عَنِّى وعلىَّ ثَمَنُه . صَحَّ ، ولَمْ يَثْبُتْ له[15] الوَلاءُ ؟ وإذا ثَبَتَ أنَّه بعِوَضٍ ، كان أقْوَى مِن النَّسَبِ ، وإنَّما قَدَّمْنا النَّسَبَ فى المِيرَاثِ لِقُرْبِهِ ، لا لِقُوَّتِهِ ، كما نُقَدِّمُ ذَوِى الفُرُوضِ على العَصَبَةِ مع قُرْبِهم[16] .

١١/١٥٦ظ

فصل : فإنْ[17] كانا مُخْتَلِفَيِ الدِّينِ ، لم يَثْبُتِ النَّسَبُ بإقْرارِهِ[18] ، وإنْ لم يتوارَثا ؛

---

(٨) فى م : « من الأحرار » .

(٩) فى م : « الأصليين » .

(١٠) فى م : « ووافقه » .

(١١) فى م : « ذكروه » .

(١٢) فى : باب لا يورث الحميل إلا ببينة ، من كتاب الفرائض . السنن ١/ ٨٩ ، ٩٠ .
كما أخرجه وكيع ، عن شريح ، فى : أخبار القضاة ٢/ ١٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٣ .

(١٣) سقط من : الأصل ، ا ، ب .

(١٤ - ١٤) فى م : « فإن » .

(١٥) فى ا ، ب ، م : « إلا » .

(١٦) فى الأصل : « قوتهم » .

(١٧) فى م : « فإذا » .

(١٨) فى م : « بإقرارهما » .

لِأَنَّه يَحْتَمِلُ أَنْ يُسْلِمَ الْكافِرُ منهما فيَرِثَ ، ولذلك لو أَقَرَّا بِالنَّسَبِ فى حالِ رِقِّهِما ، لم يَثْبُتْ ؛ لاحْتِمالِ التَّوارُثِ بِالْعِتْقِ . وَإِنْ وُلِدَ لِكُلِّ واحِدٍ منهما[19] ابْنٌ مِن حُرَّةٍ ، فأَقَرَّ كُلُّ واحِدٍ منهما[19] للآخَرِ أَنَّهُ ابْنُ عَمِّهِ ، احْتَمَلَ أَنْ يُقْبَلَ إقْرارُهُ ؛ لِأَنَّه لا وَلاءَ عليه ، فيُقْبَلُ إقْرارُه ؛ لِوُجُودِ الْمُقْتَضِى لِقَبُولِه[20] ، وانْتِفاءِ الْمُعارِضِ . واحْتَمَلَ أَنْ[21] لا يُقْبَلَ ؛ لِأَنَّه يَرِثُهُ المسلمون ، ولِأَنَّه إذا لم يُقْبَلْ إقْرارُ الأُصُولِ ، فالفُرُوعُ أَوْلَى . فَإِنْ قُلْنا : يُقْبَلُ إقْرارُهما . فأَقَرَّ أَحَدُهما لأبِى الآخَرِ أَنَّهُ عَمُّه ، لم يَثْبُتِ الإِقْرارُ بالنِّسْبَةِ إلى أَنَّه ابْنُ أخيه ؛ لأنَّه لو ثَبَتَ لَوَرِثَ عَمُّهُ دُونَ مَوْلاهُ الْمُعْتِقِ له . وهل يَثْبُتُ بالنِّسْبَةِ إلى العَمِّ ، فيَرِثُ ابنَ أخيه ؟ يَحْتَمِلُ أَنْ يَثْبُتَ ؛ لانْتِقالِ[22] الْوَلاءِ عَنِ ابْنِ الْأَخِ ، فلا تُفْضِى صِحَّةُ الإِقْرارِ إلى إسْقاطِ الوَلاءِ . والْأَوْلَى أَنَّه لا يَثْبُتُ ؛ لِأَنَّه لم يَثْبُتْ بالنِّسْبَةِ إلى أَحَدِ الطَّرَفَيْنِ ، فلم يَثْبُتْ فى الْآخَرِ .

١٩٤٤ – مسألة ؛ قال : (**وَإِذَا كَانَ الزَّوْجَانِ فِي الْبَيْتِ ، فَافْتَرَقَا ، أَوْ مَاتَا ، فَادَّعَى كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَا فِى الْبَيْتِ أَنَّهُ لَهُ ، أَوْ وَرَثَةُ ، حُكِمَ بِمَا كَانَ يَصْلُحُ لِلرِّجَالِ لِلرَّجُلِ ، وَمَا كَانَ يَصْلُحُ لِلنِّسَاءِ لِلْمَرْأَةِ ، وَمَا كَانَ يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ لَهُمَا[1] ، فَهُوَ[2] بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ**)

وجُمْلَةُ ذلك أَنَّ الزَّوْجَيْنِ إذا اخْتَلَفَا فى مَتاعِ الْبَيْتِ ، أو فى بعضِه ، فقال كُلُّ وَاحِدٍ منهما : / جَمِيعُهُ لى . أو قال كُلُّ واحِدٍ منهما : هذِه العَيْنُ لى . وكانَتْ لِأَحَدِهما بَيِّنَةٌ ، ثَبَتَ له ، بلا خِلافٍ ، وَإِنْ لم يَكُنْ لِواحِدٍ منهما بَيِّنَةٌ ، فالمَنْصوصُ عن أحمدَ ، أَنَّ ما يَصْلُحُ لِلرِّجالِ ؛ مِن العَمائِمِ ، وقُمْصَانِهم ، وجِبابِهِمْ ، والأَقْبِيَةِ ، والطَّيالِسَةِ ، والسِّلاحِ ، وأَشْباهِ ذلك ، القَوْلُ فيه قَوْلُ الرجلِ مع يَمِينِه ، وما يَصْلُحُ لِلنِّساءِ ؛ كَحُلِيِّهِنَّ ، وقُمُصِهِنَّ ، ومَقانِعِهِنَّ ، ومَغازِلِهِنَّ ، فالقَوْلُ قَوْلُ المَرْأَةِ مع يَمِينِها . وَما يَصْلُحُ لهما ؛

١١/١٥٧و

(١٩ – ١٩) سقط من : الأصل . نقل نظر .

(٢٠) فى الأصل : « بقبوله » .

(٢١) فى الأصل : « أنه » .

(٢٢) فى ا ، ب ، م : « لانتفاء » .

(١) فى ا ، ب : « بينهما » .

(٢) سقط من : الأصل ، ب .

كالمفارِشِ ، والأَوانِى ، فهو بينهما ، وسَواءٌ كان فى أَيْدِيهما مِنْ طَرِيقِ المُشَاهَدَةِ ، أَوْ مِنْ طَرِيقِ الحُكْمِ ، وسَواءٌ اخْتَلَفا فى حالِ الزَّوْجِيَّةِ ، أو بعدَ البَيْنُونَةِ ، وسواءٌ اخْتَلَفا ، أو اخْتَلَفَ وَرَثَتُهما ، أو أَحَدُهما ووَرَثَةُ الآخَرِ . قال أحمدُ ، فى رِوَايةِ الجماعةِ ؛ منهم يَعْقُوبُ ابنُ بَخْتانَ ، فى الرجلِ يُطَلِّقُ زَوْجَتَهُ ، أَوْ يَمُوتُ ، فتَدَّعِى الْمَرْأَةُ المتاعَ : فما كان يَصْلُحُ لِلرِّجالِ ، فهو لِلرّجلِ ، وما كان مِنْ مَتاعِ النِّساءِ ، فهو لِلنِّساءِ ، وما اسْتقامَ أَنْ يَكُونَ بينَ الرِّجالِ والنِّساءِ ، فهو بينهما . وإنْ كان الْمَتَاعُ على يَدَىْ غيرِهما ، فمنْ أقام البَيِّنَةَ ، دُفِعَ إليه ، وإنْ لم تَكُنْ لهما[3] بَيِّنَةٌ ، أُقْرِعَ بينَهما ، فمَنْ كانَتْ له القُرْعَةُ ، حَلَفَ وأُعْطِىَ المَتاعَ . وقال ، فى رِوَايةِ مُهَنَّا : وكذلك إنِ اخْتَلَفا ، وأَحَدُهما مَمْلُوكٌ . وبهذا قال الثَّوْرِىُّ ، وابنُ أبى لَيْلَى . وقال القاضى : هذا إنَّما هو فِيما[4] كانَتْ أَيْدِيهما عليه مِنْ طَرِيقِ الحُكْمِ ، أمَّا ما كان فى يَدِ أَحَدِهما مِنْ طَرِيقِ المُشاهَدَةِ ، فهو له مع يَمِينِه . وإنْ كان فى أَيْدِيهما ، قُسِمَ بينَهما نِصْفَيْنِ ، سَواءٌ كان يَصْلُحُ لهما ، أو لِأَحَدِهما . وهذا قَوْلُ أبى حنيفَةَ ، ومحمدِ بنِ الحسنِ ، إلَّا أنَّهما قالا : ما يَصْلُحُ لهما ، وَيَدُهما عليه مِنْ طَرِيقِ الحُكْمِ ، فالقَوْلُ فيه[5] قَوْلُ الرجلِ مع يَمِينِه . وإذا اخْتَلَفَ أَحَدُهُما ووَرَثَةُ الآخَرِ ، فالقَوْلُ قَوْلُ البَّاقِى[6] منهما ؛ لِأَنَّ الْيَدَ المُشاهَدَةَ أَقْوَى مِن الْيَدِ الحُكْمِيَّةِ ، بدَلِيلِ أَنَّهُ / لو تَنازَعَ الخَيَّاطُ وصاحِبُ الدَّارِ فى الإِبْرَةِ والْمِقَصِّ ، كانَتْ لِلْخَيَّاطِ . وقال أبو يوسفَ : القَوْلُ قَوْلُ الْمَرْأَةِ ، فيما جَرَتِ العادةُ أنَّه قَدْرُ جِهازِ مِثْلِها . وقال مالِكٌ : ما صَلَحَ[7] لِكُلِّ واحِدٍ منهما ، فهو له ، ومَا صَلَحَ لهما ، كان للرجلِ ، سواءٌ كان فى أَيْدِيهما مِنْ طَرِيقِ المُشاهَدَةِ ، أو مِنْ طَرِيقِ الحُكْمِ ؛ لِأَنَّ الْبَيْتَ لِلرَّجُلِ ، وَيَدُهُ عليه أَقْوَى ؛ لِأَنَّ عليه السُّكْنَى . وقال الشَّافِعِىُّ ، وزُفَرُ ، والبَتِّىُّ : كُلُّ ما فى البَيْتِ بينَهما نِصْفَيْنِ ، فيَحْلِفُ كُلُّ واحِدٍ منهما على نِصْفِهِ ويأْخُذُه . ورُوِىَ نَحْوُ ذلك عن عبدِ اللهِ بنِ مَسْعُودٍ ، رَضِىَ اللهُ

١١/١٥٧ ظ

---

(٣) فى م : « لها » .

(٤) فى م زيادة : « إذا » .

(٥) سقط من : ب .

(٦) فى الأصل : « الباق » .

(٧) فى ا : « يصلح » .

عنه ؛ لِأَنَّهما تَساوَيَا فى ثُبُوتِ يَدِهما على المُدَّعَى ، وعَدَمِ البَيِّنَةِ ، فلم يُقَدَّمْ أحدُهما على صاحِبِه ، كالَّذى يَصْلُحُ لهما ، أَوْ كما[8]لو كان[8] فى يَدِهما مِنْ حَيْثُ المُشاهَدَةِ ، عندَ مَنْ سَلَّمَ ذلك . ولَنا ، أنَّ أَيْدِيَهما جميعًا على مَتاعِ البَيْتِ ، بدَلِيلِ ما لو نازَعَهما فيه أَجْنَبِىٌّ ، كان القَوْلُ قَوْلَهما ، وقد يَرْجُحُ أحدُهما على صَاحِبِه يَدًا وتَصرُّفًا ، فيَجِبُ أنْ يُقَدَّمَ ، كما لو تنازَعَا دَابَّةً ، أَحَدُهما راكِبُها ، والآخَرُ آخِذٌ بزِمامِها ، أو قَميصًا أَحَدُهما لَابِسُه ، والآخَرُ آخِذٌ بكُمِّهِ ، أو جِدَارًا مُتَّصِلًا بدَارَيْهما ، مَعْقودًا ببناءِ أَحَدِهما ، أو له عليه أَزَجٌ[9] . ولَنا ، على أَبِى حنِيفةَ والقاضى ، أنَّهما تنَازَعاما[10] فى أَيْدِيهما ، [11]ولا مَزِيَّةَ لأَحَدِهما عَلَى صَاحِبِه[11] ، أَشْبَهَ ما[12] إذا كان فى اليَدِ الحُكْمِيَّةِ . فأَمَّا ما كان يَصْلُحُ لهما ، فإنَّه فى أَيْدِيهما ، ولا مَزِيَّةَ لِأَحَدِهما على صاحِبه ، أَشْبَهَ مَا[12] إذا كان فى أَيْدِيهما مِنْ جِهَةِ المُشاهَدَةِ ، والدَّلالَةُ على أنَّهُ ليس لِلنَّافِى[13] ، منهما[14] ، أنَّ وارِثَ المَيِّتِ قائِمٌ مَقامَهُ ، أَشْبَهَ ما لو وَكَّلَ أحدُهما لِنَفْسِهِ وَكِيلًا . فأَمَّا إذا لم يكُنْ لَهُما يَدٌ حُكْمِيَّةٌ ، بل تنازَعَ رَجُلٌ وامْرَأَةٌ فى عَيْنٍ غيرِ قُماشٍ بينهما ، فلا يَرْجُحُ أَحَدُهما بصَلاحِيَةِ ذلك له ، بل إنْ كانتْ فى أَيْدِيهما ، فهى بَيْنَهما ، وإنْ كانتْ فى يَدِ أَحَدِهما ، فهى له ، وإنْ كانَتْ فى يَدِ غَيْرِهما ، اقْتَرَعا عليها[15] ، فمَنْ خَرَجَتْ له الْقُرْعَةُ / فهى لهُ ، واليَمِينُ على مَنْ حَكَمْنا بها له فى كُلِّ الْمَواضِعِ ؛ لِأنَّه ليس لَهُما[16] يَدٌ حُكْمِيَّةٌ ، فأَشْبَها سائِرَ المُخْتَلِفِينَ .

١١/١٥٨و

فصل : وإذا كان فى الدُّكَّانِ نَجَّارٌ وعَطَّارٌ ، فاخْتَلَفا فيما فيها ، حُكِمَ بِآلَةِ كُلِّ صِناعَةٍ لصَاحِبِها ، فآلَةُ العَطَّارِينَ لِلعَطَّارِ ، وآلَةُ النَّجَّارِينَ لِلنَّجَّارِ . وإنْ لم يكُونا فى دُكَّانٍ واحِدٍ ،

(٨ – ٨) سقط من : ا ، م .

(٩) الأزج : ضرب من الأبنية .

(١٠) فى ا ، م : « فيما » .

(١١ – ١١) سقط من : الأصل ، ا ، ب .

(١٢) سقط من : الأصل ، ا ، ب .

(١٣) فى الأصل : « للباق » .

(١٤) سقط من : م .

(١٥) فى الأصل : « عليه » .

(١٦) فى ا : « فيهما » .

لكِنِ اخْتَلَفا فى عَيْنٍ ، لم يَرْجُحْ أَحَدُهما بِصَلَاحِيَةِ العَيْنِ المُخْتَلَفِ فيها له ، كما ذَكَرْنَا فى الزَّوْجَيْنِ ، ويكونُ ذلك كتَنازُعِ الأَجْنَبِيَّيْنِ .

فصل : وإذا اخْتَلَفَ المُكْرِى والمُكْتَرِى فى شىءٍ فى الدَّارِ ، نَظَرْتَ ؛ فإنْ كان مِمَّا يُنقَلُ ويُحَوَّلُ ؛ كالأَثاثِ ، والأَوانِى ، والْكُتُبِ ، فهو لِلْمُكْتَرِى ؛ لِأَنَّ العادَةَ أَنَّ الإِنْسَانَ يُكْرِى دَارَهُ فَارِغَةً مِنْ رَحْلِهِ وقُماشِهِ ، وإنْ كان فى شَىْءٍ مِمَّا يَتْبَعُ فى الْبَيْعِ ؛ كالأَبْوَابِ المَنْصُوبَةِ ، والخَوَابِى[17] المَدْفُونَةِ ، والرُّفُوفِ الْمُسَمَّرَةِ ، والسَّلَالِيمِ المُسَمَّرةِ[18] ، والْمَفاتِيحِ ، والرَّحَا المَنْصُوبَةِ ، وحَجَرِهَا التَّحْتَانِىِّ ، فهو للمُكْرِى ؛ لِأَنَّه مِنْ تَوَابِعِ الدَّارِ ، فأَشْبَهَ الشَّجَرَةَ المَغْرُوسَةَ فيها . وإنْ كانتِ الرُّفُوفُ مَوْضُوعَةً على أَوْتادٍ ، فقال أحمدُ : إذا اخْتَلَفا فى الرُّفُوفِ ، فهى لِصاحِبِ الدَّارِ . فظاهِرُ هذا العُمُومُ فى الرُّفوفِ كُلِّها . وقَال القاضى : [19]كلامُ أَحْمَدَ مَحْمُولٌ عَلَى الْمُسَمَّرَةِ ، فَأَمَّا غَيْرُ المُسَمَّرَةِ[19] فهى[20] بَيْنَهُما إذا تَحالَفَا ؛ لِأَنَّها لا تَتْبَعُ فى البَيْعِ ، فَأَشْبَهَتِ القُماشَ . وهذا ظاهِرٌ يَشْهَدُ للمُكْتَرِى ، ولِلْمُكْرِى ظَاهِرٌ يُعارِضُ هذا ، وهو أَنَّ المُكْرِىَ يَتْرُكُ[21] الرُّفُوفَ فى الدَّارِ ، ولا يَنْقُلُها عنها ، فإذا تَعارَضَ الظَّاهِرَانِ مِن الجَانِبَيْنِ ، اسْتَوَيا . وهذا مذهبُ الشَّافِعِىِّ . فعلى هذا ، إنْ[22] تَحالَفَا ، كانتْ بينهما ، وإنْ حَلَفَ أَحَدُهما ، ونَكَلَ الآخَرُ ، فهى لِمَنْ حَلَفَ . وذَكَرَ القاضى فى مَوْضِعٍ آخَرَ ، وأبو الْخطَّابِ ، أَنَّهُ إنْ كان لِلرَّفِّ شَكْلٌ مَنصوبٌ فى الدَّارِ ، فهو لِصاحِبِ الدَّارِ مع يَمِينِهِ ، وإنْ لم يكُنْ له شَكْلٌ مَنصوبٌ تَحالَفَا ، وكان بَيْنَهما ؛ لأنَّه إذا كان له شَكْلٌ مَنصوبٌ فى الدَّارِ ؛ فالمَنْصُوبُ[23] / تابعٌ لِلدَّارِ ، فهو لِصاحِبِها ، والظَّاهِرُ أَنَّ أَحَدَ الرَّفَّيْنِ لِمَنْ له الآخَرُ ، وكذلك إنِ اخْتَلَفا فى مِصْرَاعِ بابٍ ١١/١٥٨ظ

---

(١٧) الخوابى : الجرار العظيمة .

(١٨) سقط من : الأصل ، وفى ا ، م : « المستمرة » .

(١٩ - ١٩) سقط من : الأصل ، ا ، ب .

(٢٠) فى الأصل ، ا ، ب : « هى » .

(٢١) فى ب : « يكترى » .

(٢٢) فى م : « إذا » .

(٢٣) فى ا ، م : « فالشكل » .

مَقْلُوعٍ ، فالحُكْمُ فيه كما ذَكَرْنا ؛ لِأَنَّ أحَدَهما لا يَسْتَغْنِى عن صَاحِبِه ، فكان أحَدُهما لِمَنْ له الآخَرُ ، كالحَجَرِ الفَوْقانِيِّ مِنَ الرَّحَى ، والمِفْتاحِ مع السَّكَّرَةِ[٢٤] . ووَجْهُ ظاهِرِ كلامِ أحمدَ ، فى أنَّ الرُّفوفَ لِصاحِبِ الدَّارِ على كُلِّ حالٍ ، أنَّ العادَةَ جَارِيَةٌ بتَرْكِ الرُّفوفِ فى الدَّارِ ، ولَمْ تَجْرِ بنَقْلِ المُكْتَرِى لها معه ، فكانَتْ لِصاحِبِ الدَّارِ ، كالذى له شَكْلٌ مَنْصُوبٌ ، ولأنَّها إذا كانَتْ لها أوْتادٌ مَنْصُوبَةٌ ، فالأوْتادُ لِصاحِبِ الدَّارِ ، فكذلك ما نُصِبَتْ له ، كالحَجَرِ الفَوْقَانِيِّ [٢٥] مِنَ الرَّحَى [٢٥] إذا كان السُّفْلَانِيُّ مَنْصُوبًا ، ومِفْتاحِ السَّكَّرَةِ المُسَمَّرَةِ[٢٦] .

فصل : وإذا كان الخَيَّاطُ فى دارِ غيرِه ، فاخْتَلَفا فى الإِبْرَةِ والمِقَصِّ ، فهى لِلْخَيَّاطِ ؛ لِأَنَّ تَصرُّفَه فيهما أكثرُ وأظْهَرُ ، والظَّاهِرُ معه ؛ لأنَّ الإِنْسانَ إذا دَعَا خَيَّاطًا لِيَخِيطَ[٢٧] له ، فالْعادةُ أنَّه يَحْمِلُ معه إبْرَتَهُ ومِقَصَّهُ . وإنِ اخْتَلَفا فى القَمِيصِ ، فهو لِصاحِبِ الدَّارِ ؛ إذْ لَيست العادَةُ أنْ يَحْمِلَ القَمِيصَ معه يَخِيطُه فى دارِ غيرِه ، وإنَّما الْعادَةُ أنْ يَخِيطَ قَمِيصَ صاحِبِ الدَّارِ فيها . وإنِ اخْتَلَفَ صاحِبُ الدَّارِ والنَّجَّارُ فى القَدُومِ ، والْمِنْشَارِ ، وَآلَةِ النِّجَارَةِ ، فهى للنَّجَّارِ . وإنِ اخْتَلَفَا فى الْخَشَبَةِ المَنْجُورَةِ ، والْأَبْوابِ ، والرُّفوفِ المَنْشُورَةِ ، فهى لِصاحِبِ الدَّارِ . وإنِ اخْتَلَفَ النَّجَّادُ ورَبُّ الدَّارِ فى قَوْسِ النَّدْفِ ، فهو لِلنَّجَّادِ . وإنِ اخْتَلَفا فى الفَرْشِ وَالْقُطْنِ والصُّوفِ ، فهو لِصاحِبِ الدَّارِ . وإنِ اخْتَلَفَ رَبُّ الدَّارِ وَالسَّقَّا فى الْقِرْبَةِ ، فهى لِلسَّقَّا . وَإنِ اخْتَلَفا فى الخَابِيَةِ والْجِرَارِ ، فهى لِصاحِبِ الدَّارِ ؛ لما ذَكَرْنَا .

فصل : وإذا تنازَعَ رجُلانِ دَابَّةً ، أحدُهما راكِبُها ، والآخَرُ آخِذٌ بزِمامِها ، فالرَّاكِبُ أَوْلَى بها ؛ لِأَنَّ تصرُّفَه فيها أَقْوَى ، ويَدَه آكَدُ ، وهو الْمُسْتَوْفِى لمَنْفَعتِها . وإنْ كان لِأحدِهما عليْها[٢٨] / حِمْلٌ ، والآخَرُ آخِذٌ بزِمامِها ، فهى لصاحِبِ الْحِمْلِ ؛ ١٥٩/١١و

---

(٢٤) سَكَّر الباب : أغلقه . والسكرة : قفل الباب .

(٢٥ - ٢٥) سقط من : الأصل ، ا ، ب .

(٢٦) فى ب : « المنصوبة » .

(٢٧) فى الأصل ، ب : « يخيط » .

(٢٨) سقط من : ب .

لذلك[٢٩] . وإنْ كان لِأَحَدِهما عليها حِمْلٌ ، والآخَرُ راكِبٌ عليها ، فهي لِلرَّاكِبِ ؛ لِأَنَّهُ أَقْوَى تصرُّفًا . وإنِ اخْتَلَفا في الحِمْلِ ، فادَّعاهُ الرَّاكِبُ وصاحِبُ الدَّابَّةِ ، فهو للرَّاكِبِ ؛ لِأَنَّ يدَهُ على الدَّابَّةِ والحِمْلِ مَعًا ، فأشْبَهَ ما لو اختلَف السّاكِنُ وصاحبُ الدَّارِ في قُماشٍ فيها . وإن تنازَعَ صاحِبُ الدَّابَّةِ والرَّاكِبُ في السَّرْجِ ، فهو لصاحِبِ الدَّابَّةِ ؛ لِأَنَّ السَّرْجَ في العادَةِ يكونُ لصاحِبِ الفَرَسِ . ولو[٣٠] تنازَعَ اثْنانِ في ثِيابٍ على عَبْدٍ لِأَحَدِهما ، فهي لصاحِبِ العَبْدِ ؛ لِأَنَّ يَدَ العَبْدِ عليها . وإنْ تنازَعَ صاحِبُ الثِّيابِ والآخَرُ في العَبْدِ اللَّابِسِ لها ، فهما سَواءٌ ؛ لِأَنَّ نَفْعَ الثِّيابِ يعودُ إلى[٣١] العَبْدِ ، لا إلى صاحِبِ الثِّيابِ . ومذهبُ الشَّافِعِيِّ في هذا الفَصْلِ ، والَّذى قبلَهُ ، كما ذَكَرْنا .

فصل : وإن اخْتَلَفَ صاحِبُ أَرْضٍ ونَهْرٍ في حائطٍ بينَهما ، فهو لهما ، ويَحْلِفُ كُلُّ واحِدٍ منهما على النِّصْفِ المحْكومِ لَه به[٣٢] . وبهذا قال الشَّافِعِيُّ . وقال أبو حنيفةَ : هو لصاحِبِ النَّهْرِ ؛ لِأَنَّهُ لِنَفْعِهِ . وقال أبو يوسفَ ، ومحمدٌ : هو لصاحِبِ الأَرْضِ ؛ لِأَنَّهُ مُتَّصِلٌ بأَرْضِه . ولَنا ، أنَّه حاجِزٌ بين مِلْكَيْهِما ، فكانَتْ يَدُهما عليه ، فيكونُ لهما ، كما لو تنازَعَ صاحِبُ العُلْوِ والسُّفْلِ في السَّقْفِ الذى بينهما ، أو حائطٍ بَيْنَ دارَيْهما . وما ذَكَرُوه من التَّرجيحَيْنِ مُتَقابِلان[٣٣] ، فيَسْتَوِيان . وإن تنازَعَ صاحِبُ العُلْوِ والسُّفْلِ في السَّقْفِ الذى بَيْنَهما ، فهو بيْنَهما ، كذلِكَ[٣٤] . وكُلُّ مَوْضِعٍ قُلْنا : يُقْسَمُ بينهما نِصْفَيْنِ . فإنَّما يَحْلِفُ كُلُّ واحِدٍ منهما على النِّصْفِ الذى يحْصُلُ له ، دونَ النِّصْفِ الآخَرِ ؛ لِأَنَّ ما لا[٣٥] يحْصُلُ له لا يُفيدُهُ الحَلِفُ عليه شَيْئًا ، فلا يُسْتَحْلَفُ عليه ، كالمُدَّعِي لا يحْلِفُ على ما يأخُذُه المُدَّعَى عليه .

---

(٢٩) في ا : « كذلك » .

(٣٠) في م : « وإن » .

(٣١) في ب : « على » .

(٣٢) سقط من : الأصل ، ا ، ب .

(٣٣) في م : « متقابل » .

(٣٤) في م : « لذلك » .

(٣٥) سقط من : ب ، م .

فصل : وإنْ تنازَعا عِمامَةً ، طَرَفُها فى يدِ أحدِهما ، وباقِيها فى يَدِ الآخَرِ ، أو قَميصًا ، كُمُّهُ فى يدِ أحدِهما ، وباقيه مع الآخَرِ ، فهما سواءٌ فيهما[36] ؛ لِأَنَّ يدَ المُمْسِكِ بالطَّرَفِ عليها ، بدَلِيلِ أنَّه لو كان باقِيها على الْأَرْضِ ، فنازَعَه فيها غَيْرُه ، كانتْ له ، وإذا كانَتْ فى أَيْدِيهما تساوَيا فيها . ولو كانت دارٌ فيها أربعةُ أبْياتٍ ، وفى أُحَدِ أبْياتِها ساكنٌ ، وفى الثَّلاثَةِ الباقِيَةِ ساكنٌ آخَرُ ، فاخْتَلَفا / فيها ، كان لِكُلِّ واحِدٍ ما هو ساكِنٌ فيه ؛ لِأَنَّ كُلَّ بَيْتٍ ينفصِلُ عن صاحِبِه ، ولا يُشارِكُ الخارِجُ منه السَّاكِنَ فيه فى ثُبُوتِ اليَدِ عليه . ولو تنازَعا السَّاحَةَ التى يُتطَرَّقُ منها إلى البُيُوتِ ، فهى بينَهما نِصْفَيْن ؛ لِاشْتِراكِهِما فى ثُبُوتِ الْيَدِ عليها ، فأشْبَهَتِ العِمامَةَ فيما ذَكَرْنا .

١٥٩/١١ ظ

١٩٤٥ ــ مسألة ؛ قال : (**وَمَنْ كانَ لَهُ على أَحَدٍ حَقٌّ ، فَمَنَعَهُ مِنْهُ ، وقَدَرَ لَهُ على مالٍ ، لَمْ يَأْخُذْ مِنْهُ مِقْدارَ حَقِّهِ ؛ لِمَا رُوِىَ عنِ النَّبِىِّ ﷺ ، أنَّه قال : « أَدِّ الْأَمَانَةَ إلَى مَنِ ائْتَمَنَكَ ، وَلَا تَخُنْ مَنْ خانَكَ »**[1])

وجملتُه أنَّه إذا كانَ[2] لرجل على غيرِه[2] حَقٌّ ، وهو مُقِرٌّ به ، باذِلٌ له ، لم يكُنْ له أنْ يَأْخُذَ من مالِهِ إلَّا ما يُعْطِيه . بلا خِلافٍ بَيْنَ أَهْلِ العِلْمِ ، فإنْ أخَذَ من مالِه شَيْئًا بغيرِ إذْنِه ، لَزِمَهُ رَدُّه إليه ، وإنْ كان قَدْرَ حَقِّهِ ؛ [3]لِأَنَّه لا يجوزُ أن يَمْلِكَ عليه عَيْنًا من أَعْيانِ مالِهِ ، بغير اخْتِيارِه ، لِغَيْرِ ضَرُورَةٍ ، وإن كانتْ من جِنْسِ حَقِّهِ[3] ؛ لأنَّهُ قد يكونُ للإِنْسانِ غَرَضٌ فى العَيْنِ . وإن أَتْلَفَها ، أو تَلِفَتْ فصارت دَيْنًا فى ذِمَّته ، وكان الثَّابتُ فى ذِمَّتِه من جِنْسِ حَقِّهِ ، تقَاصًّا ، فى قياسِ الْمذهبِ ، والمَشْهورِ من مَذْهَبِ الشَّافِعِىِّ . وإن كان مانِعًا له لِأَمْرٍ يُبِيحُ المَنْعَ ، كالتَّأْجِيلِ[4] والإِعْسارِ[5] ، لم يَجُزْ أَخْذُ شىءٍ من مالِهِ ، بغيرِ خلافٍ . وإن

(٣٦) فى م : « فيها » .

(١) فى ب ، م زيادة : « رواه الترمذى » . وفى ب بعده : « وقال : حديث حسن » .

(٢ - ٢) فى م : « على رجل عن غيره » .

(٣ - ٣) سقط من : ا . نقل نظر .

(٤) فى م : « كالتأجل » .

(٥) فى الأصل : « وللإعسار » .

أَخَذَ شيْئًا ، لَزِمَه رَدُّه إن كان باقِيًا ، أو عِوَضُه إن كان تالِفًا ، ولا يحصُلُ التَّقاصُّ هٰهُنا ؛ لِأَنَّ الدَّيْنَ الذى له لا[6] يَسْتَحِقُّ أخذَه فى الحالِ ، بخلافِ التى قبلَها . وإن كان مانِعًا له بغيرِ حَقٍّ ، وقَدَرَ على استِخْلاصِه بالحاكِمِ أو السُّلْطانِ ، لم يَجُزْ له الأَخْذُ أيضًا بغيرِه ؛ لِأنَّهُ قَدَرَ على استِيفَاءِ حَقِّهِ بمَنْ يَقُومُ مَقامَهُ ، فأشْبَهَ مالَو قَدَرَ على استِيفَائِه من وَكِيلِه . وإن لم يقْدِرْ على ذلك ؛ لِكَوْنِه جاحِدًا له ، ولا بَيِّنَةَ له[7] به ، أو لِكَوْنِه لا يُجيبُهُ إلى المُحاكَمَةِ ، ولا يُمْكِنُهُ إجْبارُه على ذلك ، أو نحو هذا ، فالمشهور فى المذهبِ ، أنَّه ليس له أَخْذُ قَدْرِ حَقِّه . وهو إحْدَى الرِّوايتَيْنِ عن مالكٍ . قال ابنُ عَقِيلٍ : وقد[8] جعَل أصحابُنا الْمُحدَثون لجَوازِ الأَخْذِ وجْهًا فى المَذْهَبِ ، [9]أخْذًا من[9] حديثِ[10] هِنْد ، حينَ[11] قال لها النَّبِىُّ ﷺ / : «خُذِى مَا يَكْفِيكِ وَوَلَدَكِ بِالْمَعْرُوفِ»[12] . وقال أبو الخَطَّابِ : ويتخَرَّجُ لنا[13] جوازُ الأَخذِ ؛ فإنْ كان المَقْدُورُ عليه من جِنْسِ حَقِّهِ ، أَخَذَ بقَدْرِهِ ، وإن كان من غَيْرِ جِنْسِهِ ، تحَرَّى ، واجْتَهَدَ فى تَقْوِيمِه ، مَأْخوذٌ من حَديثِ هِنْد ، ومِنْ قولِ أحمدَ فى المُرْتَهِنِ : يَرْكَبُ ويَحْلُبُ ، بقَدْرِ ما يُنْفِقُ ، والمَرْأَةُ تأْخُذُ مُؤْنَتَها ، وبائِعُ السِّلْعَةِ يأْخُذُها مِنْ مالِ المُفْلِسِ بغَيْرِ رِضَاهُ[14] . وقال الشَّافِعِىُّ : إن لم يَقْدِر على استِخْلاصِ حَقِّهِ ببَيِّنَةٍ[15] ، فلَهُ أَخْذُ قدْرِ حَقِّهِ من جِنْسِه أو من غَيْرِ جِنْسِهِ ، وإن كانت له بَيِّنَةٌ ، وقدَرَ على استِخْلاصِهِ ، ففيه وَجْهانِ . والمشهورُ من مذهبِ مالِكٍ ، أنَّهُ إن لم يكُنْ لغيرِهِ عليه دَيْنٌ ، فله أن يَأْخُذَ بقَدْرِ حَقِّه ، وإن كان عليه دَيْنٌ ، لم يَجُزْ ؛ لِأنَّهما يتحاصَّان[16] فى مالِهِ إذا أفْلَسَ . وقال

(11/160 و)

---

(6) سقط من : الأصل .

(7) سقط من : الأصل ، ا ، ب .

(8) سقط من : ا ، م .

(9 - 9) فى م : « أمن » .

(10) فى ا : « بحديث » .

(11) فى م : « وقد قال » .

(12) تقدم تخريجه ، فى : 348/11 .

(13) سقط من : ب .

(14) فى م : « رضا » .

(15) فى م : « بعينه » .

(16) فى ا : « يتحاصمان » .

أبو حنيفةَ : له أن يأْخُذَ بقَدْرِ حَقِّهِ إن كان عَيْنًا ، أو وَرِقًا ، أو مِنْ جِنْسِ حَقِّهِ ، وإن كان المَالُ عَرْضًا ، لم يَجُزْ ؛ لأنَّ أَخْذَ العَرْضِ عن حَقِّهِ اعْتِياضٌ ، ولا تجوزُ المُعاوَضَةُ إلَّا برِضًى مِنَ المُتَعَاوِضَيْـن ، قال الله تعالى : ﴿ إِلَّا أَنْ تَكُـونَ تِجَـارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ ﴾[17] . واحتجَّ مَنْ أجازَ الأَخْذَ بحديثِ هِنْد ، حينَ جاءتْ إلى رسولِ الله ﷺ ، فقالت : يا رسولَ اللهِ ، إنَّ أبا سُفْيَانَ رجلٌ شَحِيحٌ ، وليس يُعْطِينى من النَّفَقَةِ ما يكفِينى وولِدى . فقال : « خُذِى مَا يَكْفِيكِ وَوَلَدَكِ بالمَعْرُوفِ » . مُتَّفَقٌ عليْه . وإذا جاز لها أنْ تأْخُذَ مِنْ مالِهِ ما يكْفِيها بغيرِ إذْنِهِ ، جاز للرَّجُلِ الذى له الحقُّ على الرَّجُلِ . ولَنا ، قولُ النَّبِىِّ ﷺ : « أَدِّ الأَمانَةَ إلَى مَنِ ائْتَمَنَكَ ، ولا تَخُنْ مَنْ خَانَكَ » . رواه التِّرْمِذِىُّ[18] ، وقال : حديثٌ حَسَنٌ . ومتى أخذَ منه قَدْرَ حقِّهِ من مالِهِ بغَيْرِ عِلْمِهِ ، فقد خانَهُ ، فيدْخُلُ فى عُمومِ الْخَبَرِ ، وقال ﷺ : « لا يَحِلُّ مَالُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إلَّا عَنْ طِيبِ نَفْسٍ مِنْهُ »[19] . ولِأَنَّهُ إن أخَذَ من غيرِ جِنْسِ حَقِّهِ ، كان مُعاوَضَةً بغيرِ تَراضٍ ، وإن أخَذَ من جِنْسِ حَقِّهِ ، فليس له تَعْيِينُ الحقِّ بغَيْرِ رِضَى صاحِبِهِ ، فإنَّ التَّعْيِينَ إليه ، ألا تَرَى أنه لا يجوزُ له أن يقولَ : اقْضِنِى حَقِّى مِنْ هذا الكِيسِ دونَ / هذا . ولأَنَّ كُلَّ مالا يجُوزُ له تَمَلُّكُه إذا لم يكُنْ له دَيْنٌ ، لا يجوزُ له أَخْذُهُ إذا كان له دَيْنٌ ، كما لو كان باذِلًا له . فأمَّا حديثُ هِنْد ، فإنَّ أحمدَ اعْتَذَرَ عنه بأنَّ حَقَّها واجبٌ عليه فى كلِّ وَقْتٍ . وهذا إشارةٌ منه إلَى الفَرْقِ بالْمَشَقَّةِ فى المُحاكَمَةِ فى كُلِّ وَقْتٍ ، والْمخاصَمَةِ كُلَّ يَوْمٍ تجبُ فيه النَّفَقَةُ ، بخِلَافِ الدَّيْنِ . وفَرَّقَ أبو بَكْرٍ بينَهما بفَرْقٍ آخَرَ ، وهو أنَّ قِيامَ الزَّوْجيَّة كقيامِ البَيِّنَةِ ، فكأنَّ الحَقَّ صار معلومًا ، بِعِلْمِ قيامِ مُقْتَضِيهِ ، وبينهما فَرْقانِ آخَرانِ ؛ أحدُهما ، أنّ للمَرْأةِ من التَّبَسُّطِ فى مالِهِ ، بحُكْمِ العادَةِ ، ما يُؤَثِّرُ فى إباحَةِ أخْذِ الحقِّ ، وبَذْلِ اليَدِ فيه بالمَعْروفِ ، بخِلافِ الأَجْنَبِىِّ . الثانى ، أنَّ النفقَةَ تُرادُ لإِحْياءِ النَّفْسِ ، وإبْقاءِ المُهْجَةِ ، وهذا مِمَّا[20] لا يُصْبَرُ عنه ، ولا

١١/١٦٠ظ

---

(١٧) سورة النساء ٢٩ .

(١٨) تقدم تخريجه ، فى : ٩/٢٥٦ .

(١٩) تقدم تخريجه ، فى : ٦/٦٠٦ . ويضاف : وأخرجه الإمام أحمد ، فى : المسند ٥/١١٣ .

(٢٠) فى ا ، م : « ما » .

سَبِيلَ إلى تَرْكِهِ ، فجازَ أَخْذُ ما تَنْدَفِعُ به هذه[21] الحاجَةُ ، بخِلافِ الدَّيْنِ ، حتى نقولَ : لو صارَتِ النَّفَقَةُ ماضِيَةً ، لم يكُنْ لها أَخْذُها ، ولو وَجَبَ لها عليه دَيْنٌ آخَرُ ، لم يكُنْ لها أَخْذُه . فعلَى هذا ، إن أخذَ شيْئًا ، لزِمَهُ رَدُّهُ ، إن كان باقِيًا ، وإن كان تالِفًا ، وجَبَ مِثْلُه إن كان مِثْلِيًّا ، أو قيمَتُه إن كان مُتَقَوَّمًا ، فإنْ كان مِنْ جنْسِ دَيْنِهِ ، تقاصًّا ، وتساقَطَا ، فى قياس المَذْهَبِ ، وإن كان من غيرِ جِنْسِهِ ، لَزِمَه غُرْمُه ، ومَنْ جَوَّزَ مِنْ أصْحابِنا الْأَخْذَ ، فإنَّه قال : إن وجَد[22] جِنْسَ حَقِّهِ ، جازَ له الأَخْذُ منه بقَدْرِ حَقِّه ، مِنْ غيرِ زِيادَةٍ ، وليس له الأَخْذُ من غَيْرِ جِنْسِ حَقِّهِ مع قُدْرَتِهِ على أخْذِهِ[23] مِن جِنْسِهِ[23] ، وإن لم يَجِدْ إلَّا من غَيْرِ جِنْسِ حَقِّه ، فيَحْتَمِلُ أن لا يجوزَ له تَمَلُّكُهُ ؛ لأنَّهُ لا يجُوزُ أن يَبِيعَهُ من نَفْسِهِ ، وهذا يَبِيعُه من نَفْسِهِ ، وتَلْحَقُهُ فيه تُهْمَةٌ . ويَحْتَمِلُ أن يجوزَ له ذلك ، كما قالوا : الرَّهْنُ يُنْفَقُ عليه ، إذا كان مَرْكوبًا ، أو مَحْلوبًا ، يُرْكَبُ ، ويُحْلَبُ ، بقَدْرِ النَّفَقَةِ ، وهى من غير الجِنْسِ . واختلَفَ أصحابُ الشَّافِعِيِّ ، فمنهم مَنْ جوَّز له هذا ، ومنهم من قال : يُوَاطِئُ رجلًا يَدَّعِي عليه عندَ الحاكِمِ دَيْنًا ، فيُقِرُّ له بمِلْكِ الشَّىءِ الذى أخذَه ، فيَمْتَنِعُ مَنْ عليه الدَّعْوَى مِنْ قَضاءِ الدَّينِ ، لِيَبيعَ الحاكِمُ الشَّىءَ المأخوذَ ، ويدفَعَهُ إليه .

١١/١٦١و **فصل** : إذا ادَّعَى إنسانٌ على / إنسانٍ حَقًّا ، وأقامَ به شاهِدَيْنِ ، فلم يَعْرِفِ الحاكِمُ عدالتَهما ، فسأَلَ حَبْسَ غَرِيمِهِ حتى تثْبُتَ عَدالةُ شُهودِهِ ، أُجِيبَ إلى ذلِكَ ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ من المسلِمينَ العَدالَةُ ، ولأنَّ الذى على الغَرِيمِ قد أَتَى به ، وإنَّما بَقِيَ ما على الحاكِمِ ، وهو الكَشْفُ عن عدالَةِ الشُّهودِ . وإنْ أقامَ شاهدًا واحدًا ، وسأَلَ حَبْسَ غرِيمِهِ لِيُقيمَ شاهدًا آخرَ ، وكان الحَقُّ ممَّا لا يثْبُتُ إلَّا بشاهدَيْنِ ، لم يُحْبَسِ المُدَّعَى عليه ؛ لِأَنَّ البيِّنَةَ ما تمَّتْ ، والحَبْسُ عذابٌ ، فلا يَتَوَجَّهُ عليهِ[24] دونَ تَمامِ البَيِّنَةِ . وإن كان الحَقُّ ممَّا يثْبُتُ بشاهِدٍ ويَمِينٍ ، ففيه وَجْهانِ ؛ أحدُهما ، يُحْبَسُ له ؛ لِأَنَّ الشَّاهِدَ الواحِدَ حُجَّةٌ فى المالِ ،

---

(٢١) سقط من : ب .

(٢٢) فى م زيادة : « من » .

(٢٣ – ٢٣) سقط من : الأصل ، ا ، ب .

(٢٤) سقط من : الأصل .

وإنَّما اليَمِينُ مُقَوِّيَةٌ[٢٥] له . والثَّانى ، لا يُحْبَسُ . وهو الصَّحِيحُ ؛ لِأَنَّهُ إن حُبِسَ له[٢٦] لِيُقِيمَ شاهِدًا آخرَ يُتِمُّ بهما[٢٧] البَيِّنَةَ ، فهو كالحُقوقِ التى لا تثْبُتُ إلَّا بشاهِدَيْنِ ، وإن حُبِسَ لِيَحْلِفَ معه ، فلا حاجَةَ إليه ، فإنَّ الحَلِفَ مُمْكِنٌ فى الحالِ ، فإن حلَفَ ، ثبَتَ حَقُّهُ ، وإلَّا ، لم يَجِبْ شىءٌ . ويَحْتَمِلُ أن يُقالَ : إن كان المُدَّعِى باذِلًا للِيَمِينِ ، والتَّوَقُّفُ لأجْلِ إثْبات عَدالَةِ الشَّاهِدِ ، حُبِسَ ؛ لما ذكَرْنا فى التى قبلَها . وإن كان التَّوَقُّفُ عن الحُكْمِ لِغَيْرِ[٢٨] ذلك ، لم يُحْبَسْ ؛ لما[٢٩] ذكَرْناه . قال القاضى[٢٩] : وكُلُّ مَوْضِعٍ حُبِسَ فيه بشاهِدَيْنِ ، اسْتُدِيمَ الحَبْسُ حتى تثْبُتَ عَدالَةُ الشُّهودِ أو فِسْقُهم ، وكُلُّ مَوْضِعٍ حُبِسَ[٣٠] بشاهِدٍ واحِدٍ ، فإنَّهُ يُقالُ للمَشْهُودِ له : إن جِئْتَ بشاهِدٍ آخَرَ إلى ثلاثٍ[٣١] وإلَّا أطْلَقْناهُ .

فصل : وإنِ ادَّعَى العَبْدُ أنَّ سيِّدَه أعتَقَهُ ، وأقام شاهِدَيْنِ ، ولم يُعدَّلَا ، فسأل العَبْدُ الحاكِمَ أن يحُولَ بينَه وبينَ سيِّدِه ، إلى أن يَبْحَثَ الحاكِمُ عن عَدالَةِ الشُّهودِ ، فعلى الحاكِمِ ذلك ، ويُؤْجِرُه من ثِقَةٍ ، ويُنْفِقُ عليه من كَسْبِهِ ، ويَحْبِسُ الباقىَ ، فإن عُدِّلَ الشّاهِدانِ ، سُلِّمَ إليه الباقِى من كَسْبِهِ ، وإن فُسِّقَا[٣٢] ، رُدَّ إلى سَيِّدِه . وإنَّما حُلْنا بينهما ؛ لما ذكَرْناه فى الفَصْلِ الذى قبلَ هذا ، ولِأَنَّنا لو لم نَحُلْ بينَهما ، أفْضَى إلى أن تكُونَ أمَةً ، فيطأُها . وإن أقامَ شاهِدًا واحِدًا ، وسأل أن / يُحالَ بينَهما ، ففيه وَجْهان . وإن أقامَتِ المَرْأَةُ شاهِدَيْنِ يشهدَانِ بطَلَاقِها ، ولم تُعْرَفْ عَدالَةُ الشُّهودِ ، حِيلَ بينَهُ وبَيْنَها ، وإن أقامَتْ شاهِدًا واحِدًا ، لم يُحَلْ بينَهما ؛ لِأَنَّ البَيِّنَةَ لم تَتِمَّ ، وهذا ممَّا لا يثْبُتُ إلَّا بشاهِدَيْنِ ، فلا يثْبُتُ بشاهِدٍ واحِدٍ . واللهُ أعلمُ .

١١/١٦١ظ

---

(٢٥) فى ا : « معونة » .

(٢٦) سقط من : ا ، ب ، م .

(٢٧) فى م : « به » .

(٢٨) فى م : « بغير » .

(٢٩ – ٢٩) فى ا : « ذكرنا فى التى قبلها » .

(٣٠) فى م زيادة : « فيه » .

(٣١) سقط من : الأصل .

(٣٢) فى م : « فسق » .

كتاب العِتْقِ

العِتْقُ فى اللُّغَةِ : الخُلوصُ . ومنه عِتاقُ الْخَيْلِ ، وعِتاقُ الطَّيْرِ ، أى خالِصَتُها ، وسُمِّىَ البَيْتُ الحَرامُ عَتِيقًا ؛ لخُلوصِهِ من أَيْدِى الجبابِرَةِ . وهو فى الشَّرْعِ : تَحْرِيرُ الرَّقَبَةِ ، وتخليصُها من الرِّقِّ . يُقال[1] : عَتَقَ العَبْدُ ، وأعتَقْتُه أنا ، وهو عَتِيقٌ ، ومُعْتَقٌ[2] . والأَصْلُ فيه الكِتابُ ، والسُّنَّةُ ، والإِجْماعُ . أمَّا الكِتابُ ، فقولُ اللهِ تعالى : ﴿ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾[3] . وقال الله تعالى : ﴿ فَكُّ رَقَبَةٍ ﴾[4] . وأما السُّنَّةُ ، فما رَوَى أبو هُرَيْرَة ، رضِىَ اللهُ عنه ، قال : قال رسولُ اللهِ ﷺ : « مَنْ أَعْتَقَ رَقَبَةً مُؤْمِنَةً ، أَعْتَقَ اللهُ بكُلِّ إِرْبٍ مِنْهَا إِرْبًا مِنْهُ مِنَ النَّارِ ، حَتَّى إِنَّهُ لَيَعْتِقُ الْيَدَ بِالْيَدِ ، والرِّجْلَ بالرِّجْلِ ، والْفَرْجَ بالفَرْجِ » . مُتَّفَقٌ عليه[5] . فى أخبارٍ كثيرةٍ سِوَى هذا . وأَجْمَعَتِ الأُمَّةُ على صِحَّةِ العِتْقِ، وحصولِ القُرْبَةِ به .

فصل : والعِتْقُ من أَفْضَلِ القُرَبِ إلى اللهِ تعالى ؛ لِأَنَّ اللهَ تعالى جعلَهُ كفَّارَةً للقتلِ ، والوَطْءِ فى رمضانَ ، والأَيْمانِ ، وجعلَه النَّبِىُّ ﷺ فِكَاكًا لمُعْتِقِه من النَّارِ ، ولِأَنَّ فيه [6] تخْلِيصَ الْآدَمِىِّ [6] المعصومِ من ضَرَرِ الرِّقِّ ، ومِلْكَ نَفْسِه ومنافِعِه ، وتَكْمِيلَ أحكامِه ، وتَمَكُّنَه من التصرُّفِ فى نَفْسِه ومَنافِعِه ، على حَسْبِ إرادتِه واختيارِه . وإعتاقُ

---

(١) سقط من : الأصل ، ا .

(٢) سقط من : الأصل .

(٣) سورة المجادلة ٣ .

(٤) سورة البلد ١٣ .

(٥) أخرجه البخارى ، فى : باب قول الله تعالى : ﴿ أو تحرير رقبة ... ﴾ من كتاب الكفارات . صحيح البخارى ١٨١/٨ . ومسلم ، فى : باب فضل العتق ، من كتاب العتق . صحيح مسلم ١١٤٧/٢ .

كما أخرجه الترمذى ، فى : باب ما جاء فى ثواب من أعتق رقبة ، من أبواب النذور . عارضة الأحوذى ٢٥/٧ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٤٢٠/٢ ، ٤٢٢ ، ٤٢٩ ، ٤٣١ .

(٦ - ٦) فى ب ، م : « تخليصا للآدمى » .

الرَّجُلِ أفضلُ من إعْتاقِ المرأةِ ؛ لما رَوَى كَعْبُ بن مُرَّةَ البَهْزِيّ ، قال : سمعتُ رسولَ الله ﷺ ، يقول : « أَيُّمَا رَجُلٍ أَعْتَقَ رَجُلًا مُسْلِمًا ، كانَ فِكَاكَهُ مِنَ النَّار ، يُجْزَى بكلِّ عَظْمٍ من عظامِهِ عَظْمًا من عظامِهِ ، وأَيُّمَا رَجُلٍ مُسْلِمٍ أَعْتَقَ امرأَتَيْنِ مُسْلِمَتَيْنِ ، كانتا فِكاكَهُ مِنَ النَّارِ ، يُجْزَى بِكُلِّ عَظْمٍ من عِظامِهِمَا عَظْمًا مِنْ عِظامِهِ ، وأَيُّمَا امرأةٍ مُسْلِمَةٍ أعْتَقَتِ امْرَأَةً / مُسْلِمَةً ، كانَتْ فِكاكَهَا من النَّارِ ، تُجْزَى بكُلِّ عَظْمٍ من عِظامِها عَظْمًا من عِظامِها »[7] . والمُسْتَحَبُّ عِتْقُ مَنْ له دِينٌ وكسْبٌ يَنْتَفِعُ بالعِتْقِ ، فأمّا من يتضرَّرُ بالعِتْقِ ، كمَنْ لا كَسْبَ له ، تسقُطُ نفقتُهُ عن سيِّدِهِ بإعْتاقِه[8] ، فيَضيعُ ، أو يصيرُ كَلًّا على النَّاسِ ، ويحتاجُ إلى المسْأَلَةِ ، فلا يُسْتَحَبُّ عِتْقُه . وإن كان ممَّنْ يُخَافُ عليه المُضِيُّ إلى دار الحَرْبِ ، والرُّجوعُ عن دِينِ[9] الإسْلامِ ، أو يُخافُ عليه الفَسادُ ، كعَبْدٍ يُخافُ أنَّه إذا أُعْتِقَ واحْتاجَ سَرَقَ ، وفسقَ ، وقطَعَ الطَّريقَ ، أو جاريةٍ يُخافُ منها الزِّنَى والفسادُ ، كُرِهَ إعْتاقُهُ . وإن غَلَبَ على الظَّنِّ إفضاؤُهُ إلى هذا ، كان مُحَرَّمًا ؛ لأنَّ التَّوسُّلَ إلى الحرامِ حرامٌ . وإن أَعْتَقَهُ صَحَّ ؛ لأنَّهُ إعْتاقٌ صَدَرَ من أهْلِهِ فى مَحلِّهِ ، فصَحَّ ، كإعْتاقِ غيرِه .

فصل : ويحْصُلُ العِتْقُ بالقَوْلِ ، والمِلْكِ ، والاسْتِيلادِ[10] . ونذكُرُ ذلك فى مواضِعِهِ إن شاء اللهُ تعالى . ولا يحْصُلُ بالنِّيَّةِ المُجرَّدَةِ ؛ [11] لأنَّهُ إزالةُ مِلْكٍ ، فلا يحْصُلُ بالنِّيَّةِ المجرَّدةِ[11] ، كسائِرِ الإزالَةِ . وألْفاظُهُ تنْقسِمُ إلى صريحٍ وكنايةٍ ؛ فالصَّريحُ لفظُ الحُرِّيَّةِ ، والعِتْقِ ، وما تصرَّفَ منهما ، نحو : أنت حُرٌّ ، أو محرَّرٌ ، أو عَتيقٌ ، أو مُعْتَقٌ ، أو أَعْتَقْتُكَ . لِأَنَّ هذين اللَّفْظَيْنِ وردا فى الكتابِ والسُّنَّةِ ، وهما يُسْتَعمَلانِ فى العِتْقِ عُرْفًا ، فكانا صَرِيحَيْنِ فيه ، فمتى أَتَى بشَىْءٍ من هذه الألفاظِ ، حصَلَ به العِتْقُ ، وإن لم يَنْوِ شَيْئًا ، عَتَقَ أيضًا . قال أحمدُ ، فى رجُلٍ لقِيَ امرأةً فى الطريقِ ، فقال : تَنَحَّىْ يا حُرَّةُ . فإذا

١١/١٦٢و

---

(٧) أخرجه أبو داود ، فى : باب أى الرقاب أفضل ، من كتاب العتق . سنن أبى داود ٢/٣٥٤ ، ٣٥٥ . وابن ماجه ، فى : باب العتق ، من كتاب العتق . سنن ابن ماجه ٢/٨٤٣ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٤/٢٣٥ ، ٣٢١ .

(٨) سقط من : م .

(٩) فى ا : « دار » .

(١٠) فى الأصل : « والإسلام » .

(١١ - ١١) سقط من : ا . نقل نظر .

هى جاريتُهُ ، قال : قد عَتَقَتْ عليه . وقال فى رجلٍ قال لخَدَمٍ قِيامٍ فى وَلِيمَةٍ : مُرُّوا ، أنتُم أحْرارٌ . وكانتْ معَهم أمُّ وَلَدٍ له ، لم يعْلَمْ بها ، قال : هذا عندى تَعْتِقُ أُمُّ وِلَدِهِ . ويَحْتَمِلُ أن لا تَعْتِقَ فى هٰذَيْنِ الموضِعَيْن ؛ لِأنَّه قصَد باللَّفظةِ الأُولَى غيرَ العِتْقِ ، فلم تَعْتِقْ بها ، كما لو قال : عبدى حُرٌّ . يُرِيدُ أنَّه عَفيفٌ كريمُ الأخلاقِ ، وباللَّفْظَةِ الثانية أراد غيرَ أُمِّ وَلَدِهِ ، فأشْبَهَ ما لو نادَى امرأةً من نِسائِهِ ، فأجابَتْهُ غيرُها ، فقال : أنتِ طالِقٌ . يحسَبُها التى نادَاها ، فإنَّها لا تَطْلُقُ ، على روايَةٍ ، فكذا هٰهُنا . / فأمَّا إن قصَد غيرَ العِتْقِ ، كالرَّجُلِ يقولُ : عبدى هذا حُرٌّ . يُرِيدُ عِفَّتَه ، وكَرَمَ أخلاقِهِ . أو يقولُ لعبدِهِ : ما أنتَ إلَّا حُرٌّ . أى : إنَّكَ لا تُطيعُنى ، ولا تَرَى لى عَلَيْكَ حقًّا ولا طاعَةً ، فلا يَعْتِقُ فى ظاهِرِ المذهبِ . قال حَنْبَلٌ : سُئِلَ أبو عبدِ اللهِ ، عن رجُلٍ قال لِغُلامِهِ : أنت حُرٌّ . وهو يُعاتِبُهُ ؟ فقال : إذا كان لا يُرِيدُ بِهِ العِتْقَ ، يقولُ : كأنَّكَ حُرٌّ ، ولا يُرِيدُ أن يكونَ حُرًّا ، أو كلامًا نحوَ[12] هذا ، رَجَوْتُ أن لا يَعْتِقَ ، وأنا أهابُ المَسْأَلَةَ ؛ لِأنَّهُ نوَى بكلامِهِ ما يَحْتَمِلُه ، فانْصَرَفَ إليه ، كما لو نَوَى بكنايةِ العِتْقِ العِتْقَ[13] . وبهذا قال الثَّوْرِيُّ ، وابنُ المُنْذِرِ . قال : وإن طُلِبَ اسْتِحْلافُه ، حلَفَ . وبيانُ احتمالِ اللَّفْظِ لما أرادَهُ ، أنَّ المرأةَ الحُرَّةَ تُمْدَحُ بهذا ، فيُقالُ : امْرأةٌ حُرَّةٌ . يعنُونَ عفيفَةً ، وتُمْدَحُ المملوكَةُ به أيضًا ، ويقال للحَيِىِّ الكَرِيمِ الأخلاقِ : حُرٌّ . قالت سُبَيْعَةُ تَرْثِى[14] عبدَ المُطَّلِبِ :

وَلَا تَسْأَمـا أنْ تَبْكِيـا كُلَّ لَيْلَـةٍ ... وَيَوْمٍ على حُرٍّ كَرِيـمِ الشمائِـلِ

وأمَّا الكِنايَةُ ، فنحوُ قولِهِ : لا سبيلَ لى عليكَ ، ولا سُلْطانَ لى عليكَ ، وأنتَ سائِبَةٌ ، واذهَبْ حيثُ شِئْتَ ، وقد خلَّيْتُك . فهذا إن نَوَى به العِتْقَ ، عَتَقَ ؛ لِأنَّهُ يَحْتَمِلُهُ ، وإن لم يَنْوِهِ بِهِ لم يَعْتِقْ ؛ لِأنَّهُ يَحْتَمِلُ غيرَه . ولم يرِدْ به كتابٌ ، ولا سُنَّةٌ ، ولا عُرْفُ اسْتِعمالٍ . وذكر القاضى ، وأبو الخَطَّابِ ، فى قولِهِ : لا سبيلَ لى عليكَ ، ولا سُلْطان لى عليكَ . روايَتَيْنِ ؛ إحداهما ، أنَّه صريحٌ . والثانية ، أنَّه[15] كنايَةٌ ، وهو الصَّحِيحُ ؛ لما ذكَرْناه . فأمَّا إن

---

(12) فى ا ، ب : « شبه » .

(13) سقط من : ب .

(14) لعلها سبيعة بنت عبد شمس بن عبد مناف : انظر ترجمتها فى : أعلام النساء ، لكحالة ٢/ ١٤٨ . وبعض خبرها فى : الأغانى ٢٢/ ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٣ .

(15) فى الأصل ، ا : « أنها » .

قال : لا رِقَّ لى عليكَ ، ولا مِلْكَ لى عليكَ ، وأنتَ للهِ . فقال القاضى : هو صريحٌ . نَصَّ عليهِ أحمدُ . وذكَرَ أبو الخَطَّابِ فيه روايَتَيْنِ . ولا خلافَ فى المذهبِ أنَّه يَعْتِقُ به إذا نَوَى ، وممَّن قال : يَعْتِقُ بقولِهِ : أنتَ للهِ . إذا نَوَى ؛ الشَّعْبِىُّ ، والمُسَيَّبُ بنُ رافعٍ ، وحَمَّادٌ ، والشَّافِعِىُّ . وقال أبو حنِيفَةَ : لا يَعْتِقُ به ؛ لِأَنَّ مُقْتَضاهُ ، أنت عَبْدٌ للهِ[16] ، أو مخلوقٌ للهِ وَحْدَه[17] . وهذا لا يقْتضِى العِتْقَ . ولَنا ، أنَّهُ يَحْتَمِلُ : أنتَ[18] حُرٌّ للهِ ، أو عَتيقٌ /للهِ ، أو عبدٌ للهِ وحدَهُ ، لستَ بعبدٍ لى ، ولا لأحَدٍ سِوَى اللهِ . فإذا نَوَى الحُرِّيَّةَ بِهِ ، وقعَتْ ، كسائِرِ الكِناياتِ . وما ذكَروهُ لا يصِحُّ ؛ لِأَنَّ احتمالَهُ لما ذكَروهُ لا يَمْنَعُ احتمالَهُ لما ذِكَرْناه ، بدَليلِ سائِرِ الكِناياتِ ، فإنَّها تَحْتَمِلُ العِتْقَ وغيرَه ، ولو لم تَحْتَمِلْ إلَّا العِتْقَ لكانتْ صَرِيحَةً فيه ، وما احْتَمَلَ[19] أمرَيْنِ ، انْصرَفَ إلى أحدِهما بالنِّيَّةِ ، وهذا شأْنُ الكِناياتِ . وما ذكَرَهُ[20] من الاحْتمالِ[21] يدُلُّ على أنَّ هذا ليس بصَرِيحٍ ، وإنَّما هو كِنايَةٌ . وقولُه : لا مِلْكَ لى عليكَ ، ولا رِقَّ لى عليكَ . خبرٌ عن انْتِفاءِ مِلْكِهِ ورِقِّهِ ، لم يَرِدْ به شَرْعٌ ، ولا عُرْفُ استِعمالٍ فى العِتْقِ ، فلم يكُنْ صَرِيحًا فيه ، كقولِهِ : ما أنتَ عَبْدِى ، ولا مَمْلوكِى . وقولِه لامرأتِهِ : ما أنْتِ امرأتِى ، ولا زَوْجَتِى .

١٦٣/١١و

فصل : وإن قال لأَمَتِهِ : أنتِ طالِقٌ . ينوِى العِتْقَ به ، ففيه رِوايَتانِ ؛ إحْداهما ، لا تَعْتِقُ به . وهو قولُ أبى حنيفَةَ ؛ لِأَنَّ الطَّلاقَ لفظٌ وُضِعَ لإزالَةِ المِلْكِ عن المَنْفعَةِ ، فلم يُزَلْ به المِلْكُ عن الرَّقَبَةِ[22] ، كفَسْخِ الإجارةِ ، ولِأَنَّ مِلْكَ الرَّقَبَةِ لا يُسْتَدْرَكُ بالرَّجْعَةِ ، فلا ينْحَلُّ بالطَّلاقِ ، كسائِرِ الأَمْلاكِ . والرِّوايَةُ الثانيةُ ، هو كِنايةٌ تَعْتِقُ بِهِ الأَمَةُ إذا[23] نَوَى العِتْقَ[23] . وهو قولُ مالِكٍ ، والشَّافِعِىِّ ؛ لِأَنَّ الرِّقَّ أحدُ المِلْكَيْنِ على الآدمِىِّ ، فيزُولُ

---

(١٦) فى ب ، م : « الله » .

(١٧) سقط من : ا ، ب ، م .

(١٨) فى ب ، م : « أنه » .

(١٩) فى م : « يحتمل » .

(٢٠) فى ا ، ب ، م : « ذكروه » .

(٢١) فى الأصل : « الاحتمالات » .

(٢٢) فى م : « الرقة » .

(٢٣ - ٢٣) فى الأصل ، ا : « نواه » .

بلفظِ الطَّلاقِ ، كالآخَرِ ، أو فيكونُ اللَّفظُ الموضوعُ لإزالَةِ أحدِهما كنايةً فى إزالةِ الآخَرِ ، كالحُرِّيَّةِ فى إزالةِ النِّكاحِ ، ولِأنَّ فيه معنَى الإِطْلاقِ ، فإذا نَوَى به إطْلاقَها من مِلْكِه ، فقد نَوَى بلَفْظِه ما يَحْتَمِلُهُ ، فتَحْصُلُ به الحُرِّيَّةُ ، كسائرِ كِناياتِ العِتْقِ .

فصل : فإنْ قال لأكْبَرَ منهُ ، أو لِمَنْ لا يُولَدُ لمثلِه : هذا ابْنِى . مثل أن يقولَ مَنْ له عِشرون سنة لِمَنْ له خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً : هذا ابْنِى . لم يَعْتِقْ ، ولم يَثْبُتْ نَسَبُه . وقال أبو حنيفةَ : يَعْتِقُ . وخرَّجَه أبو الخَطَّابِ وَجْهًا لَنا ؛ لِأنَّهُ اعْتَرَفَ بما تثْبُتُ به حُرِّيَّتُه ، فأشْبَهَ ما لو أقَرَّ بها . / ولَنا ، أنَّهُ قولٌ يتَحقَّقُ كَذِبُه فيه ، فلم تثبُتْ به الحُرِّيَّةُ ، كما لو قال لِطِفْلٍ : هذا أبى . أو لطِفْلَةٍ : هذه أُمِّى . قال ابنُ المُنْذِرِ : هذا من قولِ النُّعمانِ شاذٌّ ، لم يسْبِقْهُ أحدٌ إليه ، ولا تَبِعَهُ أحدٌ عليه ، وهو مُحالٌ من الكَلامِ ، وكَذِبٌ يَقينًا ، ولو جازَ هذا ، لجَازَ أن يقولَ الرَّجُلُ لطِفْلٍ : هذا أبى . ولِأنَّهُ لو قال لزَوْجَتِه ، وهى أسَنُّ منه : هذه ابْنَتِى . أو قال لها ، وهو أسَنُّ منها : هذه أُمِّى . لم تَطْلُقْ ، كذا هذا .

١١/١٦٣ ظ

فصل : فإنْ قال لأَمَتِهِ : أنتِ حَرامٌ علىَّ . ينْوِى به العِتْقَ ، عَتَقَتْ . وذكَرَ أبو الخَطَّابِ أنَّ فيها رِوايَةً أُخْرَى ، لا تَعْتِقُ . كقوله لها : أنتِ طالِقٌ . والصَّحيحُ أنَّها تَعْتِقُ به ؛ لِأنَّه يَحْتَمِلُ ، أنَّكِ[24] حرامٌ علىَّ ؛ لكَوْنِكِ حُرَّةً . فتَعْتِقُ به ، كقولِه : لا سبيلَ لى عليكِ .

فصل : ويصِحُّ العِتْقُ من كُلِّ مَنْ يجوزُ تَصرُّفُه فى المالِ ، وهو البالِغُ العاقِلُ الرَّشيدُ ، سَواءٌ كان مسلِمًا ، أو ذِمِّيًّا ، أو حَرْبِيًّا . ولا نعلَمُ فى هذا خِلافًا ، إلَّا عن أبى حنيفةَ ومَنْ وافَقَه ، فى أنَّ عِتْقَ الحَرْبِىِّ لا يصِحُّ ؛ لأنَّه لا مِلْكَ له على التَّمامِ ، بدليلِ إباحةِ أخْذِه[25] منه ، وانْتِفاءِ عِصْمَتِهِ فى نفسِه ومالِه . ولَنا ، أنَّهُ يصِحُّ طلاقُهُ ، فصَحَّ إعْتاقُهُ ، كالذِّمِّىِّ . ولأنَّهُ مالِكٌ ، بالِغٌ ، عاقِلٌ ، رشيدٌ ، فصَحَّ إعتاقُهُ ، كالذِّمِّىِّ . وقولُهم : لا مِلْكَ له . لا يصِحُّ ؛ فإنَّهم[26] قد قالوا : إنَّهم يَمْلِكُونَ أمْوالَ المسلمين بالقَهْرِ ، فلأنْ يثْبُتَ المِلْكُ لهم فى غيرِ ذلك أَوْلَى .

---

(٢٤) فى م : « أنت » .

(٢٥) فى م : « أخذ الجزية » .

(٢٦) فى ب : « لأنهم » .

فصل : ولا يصِحُّ من غيرِ جائزِ التَّصرُّف ، فلا يَصِحُّ عِتْقُ الصَّبِىِّ ، والمجنونِ . قال ابنُ المُنْذِرِ : هذا قولُ عامَّةِ أهْلِ العلمِ ، وممَّن حفِظْنا عنه ذلِكَ ؛ الحسنُ ، والشَّعْبِىُّ ، والزُّهْرِىُّ ، ومالِكٌ ، والشَّافِعِىُّ ، وأصحابُ الرَّأْىِ ؛ وذلك لقَوْلِ النَّبِىِّ ﷺ : « رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ ؛ عَنِ الصَّبِىِّ حَتَّى يَبْلُغَ ، وعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يُفِيقَ ، وعَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ »[٢٧] . ولِأنَّهُ تَبَرُّعٌ بالمالِ ، فلم يَصِحَّ منهما / ، كالهِبَةِ . ولا يَصِحُّ عِتْقُ السَّفِيهِ المَحْجُورِ عليه ، وهو قَوْلُ القاسِمِ بنِ محمدٍ . وذكَرَ أبو الخطَّابِ فيه رِوايةً أُخرَى ، أنَّه يصِحُّ عِتْقُه ، قِياسًا على طَلَاقِهِ وتَدْبيرِهِ . ولَنا ، أنَّه مَحْجورٌ عليه فى مالِه لحَظِّ نفسِهِ ، فلم يَصِحَّ عِتْقُهُ ، كالصَّبِىِّ ، ولِأنَّه تَصرُّفٌ فى المالِ فى حياتِهِ ، فأشْبَهَ بَيْعَهُ ، وهِبَتَه . ويُفارِقُ الطَّلاقَ ؛ لِأنَّ الحَجْرَ عليه فى مالِه ، والطَّلاقُ ليس بتَصرُّفٍ فيه . ويُفارِقُ التَّدْبيرَ ؛ لِأنَّه تصرُّفٌ فيه بعدَ مَوْتِهِ ، وغِناهُ عنه بالمَوْتِ ، ولهذا صَحَّتْ وَصِيَّتُهُ ، ولم تصِحَّ هِبَتُه المُنْجَزَةُ . وعِتْقُ السَّكْرانِ مَبْنِىٌّ على طلاقِه ، وفيه من الخِلافِ ما فيه . ولا يَصِحُّ عِتْقُ المُكْرَهِ ، كما لا يَصِحُّ طلاقُه ، ولا بَيْعُه ، ولا شَىْءٌ من تَصرُّفاتِه .

١٦٤/١١ و

فصل : ولا يصِحُّ العِتْقُ من غيرِ المالِكِ ، فلو أعْتَقَ عبدَ[٢٨] وَلَدِه الصغيرِ ، أو يتيمِهِ الذى فى حِجْرِهِ ، لم يصِحَّ . وبهذا قال الشَّافِعِىُّ ، وابنُ المُنْذِرِ . وقال مالِكٌ : يصِحُّ عِتْقُ عبدِ وَلَدِهِ الصغيرِ ؛ لقولِهِ ﷺ : « أَنْتَ وَمَالُكَ لِأَبِيكَ »[٢٩] . ولِأنَّ له[٣٠] عليه وِلَايَةً ، وله فيه حَقٌّ ، فصَحَّ إعْتاقُهُ كمالِه . ولَنا ، أنَّه عِتْقٌ من غيرِ مالِكٍ ، فلم يصِحَّ ، كإعْتاقِ عبدِ وَلَدِهِ الكبيرِ . قال ابنُ المُنْذِرِ : لمَّا ورَّثَ اللهُ الأبَ من مالِ ابنِهِ السُّدسَ مع وَلَدِهِ ، دَلَّ على أنَّه لا حَقَّ له فى سائِرِه . وقولُه ﷺ : « أَنْتَ وَمَالُكَ لِأَبِيكَ » . لم يُرِدْ به حقيقةَ المِلْكِ ، وإنَّما أرادَ المُبالغَةَ فى وُجوبِ حَقِّه عليك ، وإمْكانِ الأخْذِ من مالِكَ ، وامتِناعِ مُطالَبَتِكَ له بما أَخَذَ منه ، ولهذا لا يَنْفُذُ إعْتاقُهُ لعبدِ وَلَدِهِ الكبيرِ ، الَّذى ورَدَ الخبرُ فيه ، وثُبوتُ الوِلايَةِ له على

---

(٢٧) تقدم تخريجه ، فى : ٥٠/٢ .

(٢٨) فى م : « عبيد » .

(٢٩) تقدم تخريجه ، فى : ٣٠٩/٤ .

(٣٠) فى الأصل : « وليس » .

مالِ وَلَدِهِ أَبْلَغُ فى[31] امْتِناعِ إعْتاقِ عبدِه ، لِأَنَّهُ إنَّما أَثْبَتَ الوِلايَةَ عليهِ لِحَظِّ الصَّبِىِّ ، لِيَحْفَظَ مالَه عليه ، ويُنَمِّيَه له ، ويقومَ بمصالحِهِ التى يَعْجِزُ الصَّبِىُّ عن القيامِ بها ، وإذا كان مَقْصودُ الوِلايَةِ الحِفْظَ ، اقْتضَتْ مَنْعَ التَّضْيِيعِ والتَّفْرِيطِ بإعتاقِ رَقِيقِه ، والتَّبرُّعِ بمالِهِ . ولو قال رجُلٌ لعبدِ آخَرَ[32] : أنتَ حُرٌّ من مالى . فليس بشىءٍ ، فإنِ اشتراهُ بعدَ / ذلِكَ ، فهو مَمْلوكُه ، ولا شَىْءَ عليه . وبهذا قال مالِكٌ ، والشَّافِعِىُّ ، وعامَّةُ الفُقَهاءِ . ولو بلَغَ رجُلًا [33]أنَّ رجلًا[33] قال لعَبْدِهِ : أنتَ حُرٌّ من مالِى . فقال : قد رَضِيتُ . فليس بِشَىْءٍ . وبهذا قال الثَّوْرِىُّ ، وإسحاقُ .

١١/١٦٤ظ

١٩٤٦ – مسألة ؛ قال أبو القاسم ، رحمَه اللهُ : (**وَإِذَا كَانَ الْعَبْدُ بَيْنَ ثَلاثَةٍ ، فأَعْتَقُوهُ مَعًا ، أَوْ وَكَّلَ نَفسانِ الثَّالِثَ أَنْ يُعْتِقَ حُقُوقَهُما مَعَ حَقِّهِ ، فَفَعَلَ ، أَوْ أَعْتَقَ كُلُّ واحِدٍ مِنْهُمْ حَقَّهُ ، وهُوَ مُعْسِرٌ ، فَقَدْ صارَ حُرًّا ، ووَلَاؤُهُ بَيْنَهُمْ أَثْلاثًا**)

وجملتُه أنَّ العَبْدَ متى كان لِثلاثةٍ ، فأعْتَقُوه مَعًا ؛ إمَّا بأنْفُسِهم ، بأن يتلفَّظُوا بعِتْقِهِ مَعًا ، أو يُعَلِّقوا عِتْقَهُ على صِفَةٍ واحدَةٍ ، فتُوجَدَ ، أو يُوكِّلوا واحِدًا ، فيُعْتِقَه ، أو يُوَكِّلَ نفسانِ منهم الثَّالِثَ ، فيُعْتِقَه ، فإنَّه يصيرُ حُرًّا ، ووَلَاؤُه بَيْنَهم على قدْرِ حُقوقِهم فيه ؛ لِأَنَّ النَّبىَّ ﷺ قال : « إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ »[1] . وكُلُّ واحِدٍ منهم قد أَعْتَقَ حَقَّه ، فيثبُتُ له الـوَلَاءُ عليه . وهذا لا نعلَمُ فيه بينَ أهلِ العلمِ خِلافًا . فأمَّا إنْ أَعْتَقَه سادَتُه الثَّلاثةُ ، واحِدًا بعدَ واحِدٍ ، وهم مُعْسِرُون ، أو كان المُعْتِقانِ الأوَّلانِ مُعْسِرَيْنِ ، والثالثُ مُوسِرًا ، فالصَّحيحُ فيه أنَّه يَعْتِقُ على كُلِّ واحِدٍ منهم حقُّه ، وله وَلاؤُه ، وهذا قولُ أكثرِ أهْلِ العلمِ . وحكَى ابنُ المُنْذِرِ ، فيما إذا أَعْتَقَ المُعْسِرُ نَصِيبَه قَوْلَيْنِ شاذَّيْنِ ؛ أحدهما ، أنَّه باطلٌ ؛ لِأنَّه لا يُمْكِنُ أن يَعْتِقَ نصفُه مُنْفَرِدًا ، إذْ لا يُمْكِنُ أن يكونَ إنسانٌ نِصفُه حُرٌّ ، ونِصفُه عَبْدٌ ، كما لا يُمْكِنُ أن يكونَ نِصْفُ المرأةِ طالِقًا ، ونِصْفُها زَوْجَةً ، ولا سبيلَ إلَى إعْتاقِ جَميعِهِ ، فبَطَلَ[2] كُلُّه .

---

(٣١) فى ا ، ب ، م : « من » .
(٣٢) سقط من : ا .
(٣٣-٣٣) سقط من : الأصل .
(١) تقدم تخريجه ، فى : ٨/٣٥٩ ، ٣٦٠ .
(٢) فى الأصل : « فيبطل » .

والثانى ، يَعْتِقُ كُلُّه ، وتكونُ قِيمَةُ نَصِيبِ الذى لم يُعْتِقْ فى ذِمَّةِ المُعْتِقِ ، يُتْبَعُ بها إذا أيْسَرَ ، كما لو أتْلَفَه . وهذان القَوْلانِ شاذَّانِ ، لم يَقُلْهُما مَنْ يُحْتَجُّ بقولِهِ ، ولا يُعْتَمَدُ على مَذْهَبِه . ويَرُدُّهما قولُ النَّبِىِّ ﷺ : « مَنْ أعْتَقَ شِرْكًا لَهُ فى عَبْدٍ ، فكَانَ مَعَهُ ما يَبْلُغُ ثَمَنَ العَبْدِ ، قُوِّمَ عليه قِيمَةَ العدْلِ ، وأُعْطِىَ شُرَكاؤُه / حِصَصَهُمْ ، وعَتَقَ جَمِيعُ العَبْدِ ، وإلَّا فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ » . مُتَّفَقٌ عليه[3] . وإذا ثبَتَ أنَّه لا يَعْتِقُ على المُعْسِرِ إلَّا نَصِيبُه ، فباقِى العَبْدِ على الرِّقِّ ، فإذا أعْتَقَهُ مالِكُه ، عَتَقَ بإعْتَاقِهِ ، وكان لِكُلِّ واحِدٍ منهم وَلَاءُ ما أعْتَقَ ؛ لِأنَّ الوَلَاءَ لِمَنْ أعْتَقَ . ويُفارِقُ العِتْقُ الطَّلاقَ ؛ لكَوْنِ المَرْأةِ لا يُمْكِنُ الاشْتِراكُ فيها ، ولا ورُودُ النِّكاحِ على بَعْضِها ، ولا تكونُ إلَّا لِوَاحِدٍ ، فنَظِيرُه إذا كانَ العَبْدُ لِواحِدٍ ، فأعْتَقَ جُزْءًا منه ، فإنَّه يَعْتِقُ جميعُه .

١١/١٦٥ و

فصل : وإذا قال كُلُّ واحِدٍ من الشُّرَكاءِ للعَبْدِ : إذا دَخَلْتَ الدَّارَ ، فنَصِيبِى مِنْكَ حُرٌّ . فدَخَلَ ، عَتَقَ عليهم جميعًا ، سواءٌ قالوا ذلك دُفْعَةً واحِدَةً ، أو فى دُفُعاتٍ مُتَفَرِّقَةٍ ؛ لِأنَّ العِتْقَ فى أنْصِبائِهم يقَعُ دُفْعَةً واحِدَةً ، وإنِ اخْتَلَفَتْ أوقاتُ تَعْلِيقِه[4] .

١٩٤٧ – مسألة ؛ قال : (وَلَوْ أعْتَقَهُ أحَدُهُمْ ، وهُوَ مُوسِرٌ ، عَتَقَ كُلُّهُ ، وصَارَ لِصاحِبَيْه[1] عَلَيْهِ قِيمَةُ ثُلُثَيْه)

وجملتُه أنَّ الشَّرِيكَ إذا أعْتَقَ نَصِيبَهُ مِنَ العَبْدِ ، وهو مُوسِرٌ ، عَتَقَ نَصِيبُه . لا نعلَمُ خِلافًا فيه ؛ لما فيه من الأثَرِ ، ولِأنَّه جائِزُ التَّصَرُّفِ ، أعْتَقَ مِلْكَه الذى لم يَتَعَلَّقْ به حَقُّ غيرِهِ ، فنَفَذَ فيه ، كما لو أعْتَقَ جميعَ[2] العَبْدِ المَمْلوكِ له . وإذا أعْتَقَ نَصِيبَهُ ، سَرَى العِتْقُ إلى جميعِه ، فصار جميعُه حُرًّا ، وعلى المُعْتِقِ قِيمةُ أنْصِباءِ شُرَكائِه ، والوَلَاءُ لَه . وهذا قولُ مالِكٍ ، وابنِ أبى لَيلَى ، وابنِ شُبْرُمَةَ ، والثَّوْرِىِّ ، والشَّافِعِىِّ ، وأبى يوسفَ ، ومحمدٍ ، وإسحاقَ . وقال البَتِّىُّ : لا يَعْتِقُ إلَّا حِصَّةُ المُعْتِقِ ، ونَصِيبُ الباقِينَ باقٍ على الرِّقِّ ، ولا

---

(٣) تقدم تخريجه ، فى : ٣٦٢/٧ .

(٤) فى الأصل ، ب ، م : « تعلقه » .

(١) فى ب ، م : « لصاحبه » .

(٢) سقط من : الأصل ، ا .

شيءَ على الْمُعْتِقِ ؛ لما رَوى ابنُ التِّلِبِّ ، عن أبيه ، أنَّ رجلًا أعْتَقَ شِقْصًا له في مَمْلُوكٍ ، فلم يُضَمِّنْهُ النَّبِيُّ ﷺ . ذكَره أحمدُ ، ورواه[3] . ولأنَّه لو باع نَصِيبَه ، لَاخْتَصَّ البيعُ به ، فكذلك العِتْقُ[4] ، إلَّا أن تكونَ جارِيَةً نَفِيسَةً ، يُغالَى فيها ، فيكونَ ذلكَ بمنزِلَةِ الجِنايَةِ من المُعْتِقِ ؛ للضَّرَرِ الَّذى أدْخَلَه على شرِيكِهِ . وقال أبو حنيفةَ : لا يَعْتِقُ إلَّا حِصَّةُ المُعْتِقِ ، ولِشَرِيكِه الخِيارُ / في ثلاثةِ أشْياءَ ؛ إن شاءَ[5] أعْتَقَ ، وإن شاءَ استَسْعَى العبْدَ ، وإنْ شاء ضَمَّنَ شَرِيكَه ، فيَعْتِقُ حِينَئِذٍ . ولَنا ، الحديثُ الذى رَوَيْناهُ ، وهو حَديثٌ صحيحٌ ، مُتَّفَقٌ عليه[6] ، ورواه مالِكٌ ، في « مُوَطَّأِهِ » ، عن نافِعٍ ، عن ابنِ عمرَ ، فأثبَتَ النَّبِيُّ ﷺ العِتْقَ في جَمِيعِهِ ، وأوْجَبَ قِيمَةَ نَصِيبِ شريكِ المُعْتِقِ المُوسِرِ عليه ، ولم يَجْعَلْ له خِيَرَةً ، ولا لِغَيْرِهِ . ورَوَى قَتادَةُ ، عن أبى الْمَلِيحِ ، عن أبيه ، أنَّ رجُلًا من قَوْمِه أعْتَقَ شِقْصًا له من مَمْلُوكٍ ، فرُفِعَ ذلِكَ إلى النَّبِيِّ ﷺ ، فجعَلَ خَلاصَهُ عليه في مالِه ، وقال : « لَيْسَ للهِ شَرِيكٌ »[7] . قال أبو عبدِالله : الصَّحيحُ أنَّه عن أبى الْمَلِيحِ ، عن النَّبِيِّ ﷺ ، مُرْسَلٌ ، وليس فيه عن أبيهِ . هذا مَعْنَى كلامِه . وقولُ الْبَتِّيِّ شاذٌّ ، يُخالِفُ الأخْبارَ كُلَّها ، فلا يُعَوَّلُ عليه . وحديثُ التِّلِبِّ يَتَعَيَّنُ حَمْلُهُ على المُعْسِرِ ، جَمْعًا بين الأحادِيثِ . وقِياسُ العِتْقِ على البَيْعِ لا يصِحُّ ، فإنَّ البَيْعَ لا يَسْرِى فيما إذا كان العَبْدُ كُلُّه له ، والعِتْقُ يَسْرِى ، فإنَّهُ لو باعَ نِصفَ عَبْدِهِ ، لم يَسْرِ ، ولو أُعْتَقَ نِصْفَه ، عَتَقَ كُلُّه . وإذا ثَبَتَ هذا ، فإنَّ وَلَاءَه يكونُ له ؛ لِأنَّه عَتَقَ بإعْتاقِهِ [8] مِنْ مالِهِ [8] ، وقد قال النَّبِيُّ ﷺ : « إنَّما الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ »[9] . وَلا خِلافَ في هذا عندَ مَنْ يَرَى عِتْقَه عليه .

١١/١٦٥ظ

---

(٣) أخرجه أبو داود من طريق الإمام أحمد ، في : باب في من روى أنه لا يستسعى ، من كتاب العتق . سنن أبي داود ٣٥٠/٢ . ولم نجده في المسند .

(٤) في ب : « المعتق » .

(٥) سقط من : م .

(٦) تقدم تخريجه ، في : ٣٦٢/٧ . ويضاف إليه : كما أخرجه الإمام مالك ، في : باب من أعتق شركا له في مملوك ، من كتاب العتق والولاء . الموطأ ٧٧٢/٢ .

(٧) أخرجه أبو داود ، في : باب في من أعتق نصيبا له من مملوك ، من كتاب العتق . سنن أبي داود ٣٤٨/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٧٤/٥ ، ٧٥ .

(٨-٨) سقط من : ا .

(٩) تقدم تخريجه ، في : ٣٥٩/٨ ، ٣٦٠ .

فصل : وَلا فَرْقَ فى هذا بينَ كَوْنِ الشُّرَكاءِ مسلمين أو كافرين ، أو بعضُهم مُسْلِمًا ، وبعضُهم كافِرًا . ذكَرَهُ القاضى . وهو قَوْلُ الشَّافِعِىِّ . وقال أبو الخَطَّابِ : فى الكافرِ وَجْهٌ ، أنَّه إذا أعْتَقَ نَصِيبَهُ من مُسْلِمٍ ، أنَّه لا يَسْرِى إلى باقِيه ، ولا يُقَوَّمُ عليه ؛ لِأَنَّه لا يَصِحُّ شِراءُ الكافِرِ عَبْدًا مُسْلِمًا . ولَنا ، عُمومُ الخَبَرِ ، ولِأَنَّ ذلِكَ ثَبَتَ لإِزالَةِ الضَّرَرِ ، فاسْتَوَى فيه المُسْلِمُ والكافِرُ ، كالرَّدِّ بالعَيْبِ ، والغَرَضُ ههُنا تَكْمِيلُ العِتْقِ ، ودَفْعُ الضَّرَرِ عن الشَّرِيكِ دون التَّمْلِيكِ ، بخِلافِ الشِّراءِ ، ولَوْ قُدِّرَ أنّ ههُنا تَمْليكًا ، لَكانَ تَقْدِيرًا فى أَدْنَى زمانٍ / ، حصَلَ ضَرُورَةَ تَحْصِيلِ العِتْقِ ، ولا ضَرَرَ فيه ، فإنْ قُدِّرَ فيه ضَرَرٌ ، فهو مَغْمُورٌ بالنِّسْبَةِ إلى ما يَحْصُلُ مِنَ العِتْقِ ، فوُجودُه كالعَدَمِ ، وقياسُ هذا علَى الشِّراءِ غيرُ صحيحٍ ؛ لما بَيْنَهما مِنَ الفَرْقِ ، واللهُ أعلمُ .

١٦٦/١١ و

١٩٤٨ – مسألة ؛ قال : (فَإِنْ أَعْتَقَاهُ بَعْدَ عِتْقِ الأَوَّلِ ، وقَبْلَ أَخْذِ القِيمَةِ ، لم يَثْبُتْ لهما فِيهِ عِتْقٌ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ صارَ حُرًّا بِعِتْقِ الأَوَّلِ لَهُ)

يعنى أنَّ العِتْقَ يَسْرِى إلى جميعِهِ باللَّفظِ ، لا بِدَفْعِ القِيمَةِ ، فيَعْتِقُ كُلُّه حينَ لَفْظِه[1] بالعِتْقِ ، ويصيرُ حُرًّا ، وتستَقِرُّ القِيمَةُ عليه ، فلا يَعْتِقُ بعدَ ذلك بعِتْقِ غيرِه . وبهذا قال ابن شُبْرُمَةَ ، وابنُ أبى لَيْلَى ، والثَّوْرِىُّ ، وأبو يوسفَ ، ومحمدٌ ، وإسحاقُ ، وابنُ المُنْذِرِ ، والشَّافِعِىُّ فى قولٍ له ، واختارَهُ المُزَنِىُّ . وقال الزُّهْرِىُّ ، وعمرُو بنُ دينارٍ ، ومالِكٌ ، والشَّافِعِىُّ ، فى قولٍ[2] : لا يَعْتِقُ إلَّا بدَفْعِ القِيمَةِ ، ويكونُ قبلَ ذلك مِلْكًا لصاحِبه ، يَنْفُذُ عِتْقُهُ فيه ، ولا يَنْفُذُ تَصَرُّفُه فيه بغيرِ العِتْقِ . وهذا مُقْتَضَى قولِ أبى حنيفةَ . واحتجُّوا بقولِ النَّبِىِّ ﷺ : « قُوِّمَ علَيْهِ قِيمَةُ العَدْلِ ، فأُعْطِىَ[3] شُرَكاؤُهُ حِصَصَهُمْ ، وعَتَقَ جَمِيعُ العَبْدِ »[4] . وفى لَفْظٍ رَواهُ أبو دَاوُدَ : « فإِنْ كانَ مُوسِرًا يُقَوَّمُ علَيْهِ قِيمَةُ عَدْلٍ ، لا وَكْسَ ولا شَطَطَ ، ثُمَّ يَعْتِقُ » . فجعَلَه عتيقًا بعد دَفْعِ القِيمَةِ ، ولِأَنَّ العِتْقَ إذا ثَبَتَ بعِوَضٍ ورَدَ

---

(١) فى ا ، ب ، م : « لفظ » .

(٢) فى ب ، م زيادة : « له » .

(٣) فى ا : « وأعطى » .

(٤) تقدم تخريجه ، فى : ٣٦٢/٧

قول النبى ﷺ : « قوم عليه قيمة العدل » ... ولفظ أبى داود هما جزء من حديث ابن عمر الذى سيذكر المصنف بعض رواياته فى الصفحة التالية . وقد تقدم تخريج هذه الألفاظ فى الموضع المشار إليه .

الشَّرْعُ به مُطْلَقًا ، لم يَعْتِقْ إلَّا بالْأَداءِ ، كالمُكاتَبِ . وللشَّافِعِيِّ قَوْلٌ ثالِثٌ ، أَنَّ العِتْقَ مُراعًى ، فإن دَفَعَ القِيمَةَ تَبَيَّنَّا أنَّه كان عَتَقَ من حِينَ أَعْتَقَ نصيبَه ، وإن لم يَدْفَعِ القِيمَةَ تَبَيَّنَّا أنَّه لم يكُنْ عَتَقَ ؛ لِأَنَّ فيه احْتياطًا لهما جميعًا . ولَنا ، حديثُ ابنِ عمرَ ، رُوِىَ بألفاظٍ مختَلِفةٍ ، تَجْتَمِعُ فى الدِّلالَةِ على الحُرِّيَّةِ باللَّفْظِ ، فمنها ، لَفْظٌ رواهُ أَيُّوبُ ، عن نافِعٍ ، عن ابنِ عمرَ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال : « مَنْ أَعْتَقَ شِرْكًا لَهُ فِى عَبْدٍ ، فَكَانَ لَهُ مَا[5] يَبْلُغُ ثَمَنَهُ بِقِيمَةِ العَدْلِ ، فَهُوَ عَتِيقٌ » . رواهُ[6] البُخَارِيُّ[6] ، وأبو دَاوُدَ ، والنَّسائِيُّ ، وفى لفظٍ رواهُ ابنُ أبى مُلَيْكَةَ ، عن نافِعٍ ، عن ابنِ عُمَرَ : « فَكَانَ لَهُ مَالٌ / ، فَقَدْ عَتَقَ كُلُّهُ » . وفى رِوايَةِ ابنِ أبى ذِئْبٍ ، عن نافِعٍ ، عن ابنِ عُمَرَ : « وَكَانَ لِلَّذِى يُعْتِقُ ما يَبْلُغُ ثَمَنَهُ ، فَهُوَ يَعْتِقُ كُلُّهُ » . ورَوَى أبو داود[7] ، بإسنادِه ، عن أبى هُرَيْرَةَ ، قال : قال رسولُ اللهِ ﷺ : « مَنْ أَعْتَقَ شِقْصًا فى[8] مَمْلُوكٍ ، فَهُوَ حُرٌّ مِنْ مَالِهِ » . وهذه نُصوصٌ فى مَحَلِّ[9] النِّزاعِ ، فإنَّه جَعَلَهُ حُرًّا وعَتِيقًا بإعْتاقِه ، مَشْروطًا بكَوْنِه مُوسِرًا . ولِأنَّهُ عِتْقٌ بالسِّرايَةِ ، فكانتْ حاصِلَةً عَقِيبَ لَفظِه ، كما لَوْ أَعْتَقَ[10] جُزْءًا من عَبْدِهِ[10] ، ولِأَنَّ القِيمَةَ مُعْتَبَرَةٌ وَقْتَ الإِعْتاقِ ، ولا يَنْفُذُ تَصَرُّفُ الشَّرِيكِ فيه بغيرِ الإعتاقِ . وعند الشَّافِعِيِّ ، لا يَنْفُذُ بالإعتاقِ أيضًا ، فدَلَّ على أَنَّ العِتْقَ حصَلَ فيه بالإعتاقِ الأَوَّلِ . فأمَّا حديثُهم ، فلا حُجَّةَ لهم فيه ؛ فإنَّ « الواو » لا تَقْتضِى تَرْتيبًا ، وأمَّا العَطْفُ بـ « ثُمَّ » فى اللَّفْظِ الآخَرِ ، لم يُرِدْ بها التَّرْتِيبَ ، فإنَّها قد تَرِدُ لِغَيْرِ التَّرتيبِ ، كقولِه تعالى : ﴿ ثُمَّ ٱللَّهُ شَهِيدٌ عَلَى مَا يَفْعَلُونَ ﴾[11] . وأمَّا العِوَضُ ، فإنَّما وجَبَ

١٦٦/١١ ظ

---

(٥) فى ا : « مال » .

(٦ – ٦) سقط من : الأصل ، ا ، ب .

(٧) فى : باب من ذكر السعاية فى هذا الحديث ، من كتاب العتق . سنن أبى داود ٢/٣٤٩ .

كما أخرجه البخارى ، فى : باب تقويم الأشياء بين الشركاء بقيمة عدل ، من كتاب الشركة ، وفى : باب إذا أعتق نصيبا فى عبد وليس له مال ... من كتاب العتق . صحيح البخارى ٣/١٨٢ ، ١٩٠ . ومسلم ، فى : باب من أعتق شركا له فى عبد ، من كتاب الأيمان . صحيح مسلم ٣/١٢٨٧ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى العبد يكون بين الرجلين فيعتق أحدهما نصيبه ، من أبواب الأحكام . عارضة الأحوذى ٦/٩٤ . وابن ماجه ، فى : باب من أعتق شركا له فى عبد ، من كتاب العتق . سنن ابن ماجه ٢/٨٤٤ .

(٨) فى ا ، ب : « من » .

(٩) سقط من : الأصل .

(١٠ – ١٠) فى م : « حرا من عبيده » .

(١١) سورة يونس ٤٦ .

عن المُتْلَف بالإِعْتاقِ ، بدليلِ اعْتبارِهِ بقيمَتِهِ حينَ الإِعْتاقِ ، وعَدمِ اعْتبارِ التَّراضِى فيه ، ووُجوبِ القِيمَةِ مِنْ غَيْرِ وَكْسٍ ولا شَطَطٍ ، بخِلافِ الكِتابَةِ . فإذا ثَبَتَ هذا ، فإِنَّ الشَّرِيكَيْنِ إذا أَعْتَقاهُ بعدَ عِتْقِ الأَوَّلِ ، وقبلَ أَخْذِ القِيمَةِ ، لم يَثْبُتْ لهما فيه عِتْقٌ ، ولا لهما عليه وَلَاءٌ ، ووَلَاؤُه كُلُّه للمُعْتِقِ الأَوَّلِ ، وعليه القِيمَةُ ؛ لأَنَّه قد صارَ حُرًّا بإعْتاقِهِ . وعندَ مالِكٍ يكونُ وَلاؤُه بينَهم أَثْلاثًا ، ولا شيءَ على المُعْتِقِ الأَوَّلِ من القِيمَةِ . ولو أَنَّ المُعْتِقَ الأَوَّلَ لم يُؤَدِّ القِيمَةَ حتى أَفْلَسَ ، عَتَقَ الْعَبْدُ ، وكانتِ القِيمَةُ فى ذِمَّتِهِ دَيْنًا ، يُزاحِمُ بها الشَّرِيكانِ عندنا . وعِنْدَ مالِكٍ ، لا يَعْتِقُ منه إِلَّا ما عَتَقَ . ولو كان المُعْتَقُ جارِيَةً حامِلًا ، فلم تُؤَدَّ القِيمَةُ حتى وضَعَتْ حَمْلَها ، فليس على المُعْتِقِ إِلَّا قِيمَتُها حين أَعْتَقَها ؛ لِأَنَّه حينَئِذٍ حرَّرَها . وعندَ مالِكٍ ، يُقَوَّمُ وَلَدُها أيضًا . ولو تَلِفَ العَبْدُ قبلَ أداءِ القِيمَةِ ، ماتَ حُرًّا ، والقِيمَةُ على المُعْتِقِ ؛ لِأَنَّهُ فَوَّتَ عليه[١٢] / رِقَّهُ . وعِنْدَ مالِكٍ ، لا شيءَ على المُعْتِقِ ، وما[١٣] لم يُقَوَّمْ ، ويُحْكَمْ بقيمَتِهِ ، فهو فى جَمِيعِ أَحْكامِه عَبْدٌ . ١١/١٦٧و

فصل : والقِيمَةُ مُعتَبَرَةٌ حينَ اللَّفظِ بالعِتْقِ ؛ لِأَنَّه حِينُ الإِتْلافِ ،[١٤] وهو أحدُ أقْوالِ الشَّافِعِيِّ. وللشَّرِيكِ مُطالَبَةُ المُعْتِقِ بالقِيمَةِ[١٤] ، على الأَقْوالِ كُلِّها ، فإنِ اخْتَلَفا فى قَدْرِها ، رُجِعَ إلى قَوْلِ المُقَوِّمين . فإن كان العَبْدُ قد ماتَ ، أو غابَ ، أو تأخَّرَ تَقْويمُه زَمَنًا تَخْتَلِفُ فيه القِيَمُ[١٥] ، ولم تكُنْ بَيِّنَةٌ ، فالقَوْلُ قولُ المُعْتِقِ ؛[١٦] لِأَنَّه يُنْكِرُ الزِّيادَةَ ، والأَصْلُ بَرَاءَةُ ذِمَّتِهِ منها . وهذا أَحَدُ قَوْلَىِ الشَّافِعِيِّ . وإن اخْتَلَفا[١٧] فى صِناعَةٍ فى العَبْدِ توجِبُ زِيادَةَ القِيمَةِ ، فالقَوْلُ قولُ المُعْتِقِ[١٦] ؛ لِذلكَ[١٨] ، إِلَّا أن يكونَ العبدُ يُحْسِنُ

---

(١٢) سقط من : الأصل ، ب .

(١٣) سقطت الواو من : ا ، ب ، م .

(١٤ – ١٤) مكان هذا فى الأصل ، ا ، ب : « وهو قول الشافعى » .

(١٥) فى ا : « القيمة » .

(١٦ – ١٦) سقط من : ا . نقل نظر .

(١٧) فى م : « اختلف » .

(١٨) فى ا : « كذلك » .

الصِّناعَةَ فى الحالِ ، ولم يَمْضِ زَمَنٌ يُمْكِنُ [(١٩] تعَلُّمُها فيه ، فالقَوْلُ قولُ الشَّريكِ ؛ لِأَنَّنا عَلِمْنا صِدْقَه . وإن مَضَى زَمَنٌ يُمْكِنُ [١٩)] حدوثُها فيه ، ففِيهِ وجْهَانِ ؛ أحدهما ، القَوْلُ قولُ المُعْتِقِ ؛ لِأَنَّ الأَصْلَ بَراءَةُ ذِمَّتِه . والثانى ، القَوْلُ قولُ الشَّرِيكِ ؛ لِأَنَّ الأَصْلَ بقاءُ ما كان ، وعَدَمُ الحدوثِ . وإنِ اخْتَلَفا فى عَيْبٍ يَنْقُصُ قِيمَتَه [(٢٠)] ؛ كسَرِقَةٍ ، أَوْ إباقٍ ، فالقَوْلُ قولُ الشَّرِيكِ ؛ لِأَنَّ الأَصْلَ السَّلامَةُ ، فبِالجِهَةِ التى رجَّحْنا قولَ المُعْتِقِ فى نَفْيِ الصِّناعَةِ ، نُرَجِّحُ قولَ الشَّرِيكِ فى نَفْيِ العَيْبِ ، وإنْ كان العَيْبُ فيه حالَ الاخْتِلافِ ، واخْتَلَفا فى حُدُوثِه ، فالقَوْلُ قولُ المُعْتِقِ ؛ لِأَنَّ الأَصْلَ بَرَاءَةُ ذِمَّتِه ، وبَقاءُ ما كان على ما كان ، وعَدَمُ حدوثِ العَيْبِ فيه . ويَحْتَمِلُ أن يكونَ القَوْلُ قولَ الشَّرِيكِ ؛ لِأَنَّ الأَصْلَ بَرَاءَتُهُ من العَيْبِ حينَ الإِعْتاقِ .

فصل : والمُعْتَبَرُ فى اليسارِ فى هذا ، أن يَكونَ له فَضْلٌ عن قُوتِهِ [(٢١)] ، يومَهُ وليلَتَهُ ، وما يَحْتاجُ إليهِ من حَوائِجِهِ الأَصْلِيَّةِ من الكِسْوَةِ ، والمَسْكَنِ ، وسائِرِ مالَا بُدَّ له مِنْهُ ، ما [(٢٢)] يَدْفَعُهُ إلى شَرِيكِهِ . ذكَرَه أبو بكرٍ ، فى « التَّنْبِيه » . وإن وُجِدَ بعضُ ما يَفِى بالقيمَةِ ، قُوِّمَ عليه قدرُ ما يملِكُهُ مِنه . ذكَرَهُ أحمدُ ، فى روايةِ ابنِ منصورٍ . وهو قَوْلُ مالِكٍ . وقال أحمدُ : لا تُبَاعُ فيه دَارٌ ، ولا رِباعٌ . ومُقْتَضَى هذا ، أنْ لا يُباعَ له أَصْلُ مالٍ . وقال مالِكٌ ، والشَّافِعِيُّ / : يُباعُ عليه سِوارُ بَيْتِهِ ، ومالَه بالٌ [(٢٣)] من كِسْوَتِهِ ، ويُقْضَى عليهِ فى ذلِكَ كما [(٢٤)] يُقْضَى عليهِ فى سائِرِ الدَّعاوَى . والمُعْتَبَرُ فى ذلِكَ حالَ تلفُّظِهِ بالعِتْقِ ؛ لِأَنَّه حالُ الوجُوبِ ، فإنْ أيسَرَ المُعْسِرُ بعدَ ذلك ، لم يسْرِ إعْتاقُه ، وإن أعْسَرَ المُوسِرُ ، لم يسْقُطْ ما وَجَبَ عليه ؛ [(٢٥] لِأَنَّه وَجَبَ عليه [٢٥)] ، فلم يَسْقُطْ بإعْسارِهِ ، كدَيْنِ الإِتْلافِ . نَصَّ على هذا أحمدُ .

١١/١٦٧ ظ

(١٩ – ١٩) سقط من : ب . نقل نظر . وفى ا : « تعليمها » .

(٢٠) فى ب ، م : « القيمة » .

(٢١) فى ا : « قوت » .

(٢٢) سقط من : م .

(٢٣) فى ا : « مال » .

(٢٤) فى ا ، ب ، م : « ما » .

(٢٥ – ٢٥) سقط من : الأصل . نقل نظر .

فصل : إذا قال أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ لشريكِه : إذا أَعْتَقْتَ نصيبَكَ ، فنَصِيبِى حُرٌّ مع نَصيبِك . فأَعْتَقَ نَصِيبَهُ ، عَتَقَا معًا ، ولم يَلْزَمِ المُعْتِقَ شيءٌ . وقيل : يَعْتِقُ كُلُّه على المُعْتِقِ ؛ لِأَنَّ إعْتاقَ نَصِيبِه شرطُ عِتْقِ نَصيبِ شَرِيكِه ، فلَزِمَ[26] أن يكونَ سابقًا عليه . والأَوَّلُ أَوْلَى ؛ لِأَنَّه أَمْكَنَ العمَلُ بمُقْتَضَى شَرْطِه ، فوَجَبَ حَمْلُهُ عليه ، كما لو وَكَّلَهُ فى إعْتاقِ نَصيبِه مع نَصيبِه ، فأعتَقَهما مَعًا . وإن قال : إذا أَعْتَقْتَ نَصِيبَكَ ، فنصيبِى حُرٌّ ، فقال أصحابُنا : إذا أَعْتَقَ نَصيبَهُ ، سَرَى ، وعَتَقَ كُلُّه عليه ، وقُوِّمَ عليه ، ولا يَقَعُ إعْتاقُ شريكِه ؛ لِأَنَّ السِّرايَةَ سبقَتْ ، فمنَعَتْ عِتْقَ الشَّريكِ . ويَحْتَمِلُ أن يَعْتِقَ عليهما جميعًا ؛ لِأَنَّ عِتْقَ نصيبِه سَبَبٌ للسِّرايَةِ ، وشَرْطٌ لعِتْقِ نصيبِ الشَّريكِ ، فلم يَسْبِقْ أحدُهما الآخَرَ ؛ لِوُجودِهما فى حالٍ واحِدٍ . [27]وقد يُرَجَّحُ وقُوعُ[27] عِتْقِ الشَّريكِ ؛ لِأَنَّه تَصَرُّفٌ منه فى مِلْكِه ، والسِّرايَةُ تَقَعُ فى غَيْرِ المِلْكِ على خلافِ الأَصْلِ ، [28]فكان نُفوذُ عِتْقِ الشَّريكِ أَوْلَى . ولِأَنَّ سرايَةَ العِتْقِ على خِلافِ الأَصْلِ[28] ؛ لِكَوْنِها إتْلافًا لِمِلْكِ المَعْصُومِ بغيرِ رِضاهُ ، وإلْزامًا للمُعْتِقِ غَرَامَةً لم يلتزِمْها بغَيْرِ اختيارِه ، وإنَّما يثبُتُ لمَصْلَحَةِ تَكْمِيلِ العِتْقِ ، فإذَا حَصَلَتْ هذه المَصْلَحَةُ بإعْتاقِ المالِكِ ، كان أَوْلَى . وإنْ قال : إذا أَعْتَقْتَ نصيبَكَ ، فنَصِيبِى حُرٌّ قَبْلَ [29]نَصيبِك . فأَعْتَقَ نَصِيبَه ، عَتَقَا معًا عليهما . وكذلك إذا قال : إذا أَعْتَقْتَ نَصيبَك ، فنَصِيبِى حُرٌّ قبلَ[29] إعْتاقِكَ نَصِيبَكَ . وقَعَا مَعًا ، إذَا أَعْتَقَ نَصِيبَهُ . وهذا مُقْتَضَى قَوْلِ أبى بكرٍ ، والقاضِى . ومُقْتَضَى قولِ ابنِ عَقِيلٍ ، / أن يَعْتِقَ كُلُّه على المُعْتِقِ ، وَلَا يَقَعَ إعْتاقُ شَرِيكِهِ ؛ لِأَنَّه إعْتاقٌ[30] فى زَمَنٍ ماضٍ . ومُقْتَضَى قولِ ابنِ سُرَيْجٍ ومَنْ وافَقَه ، ممَّن قال بسِرَايَةِ العِتْقِ ، أَنْ لا يَصِحَّ إعْتاقُهُ ؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ من عِتْقِهِ نَصِيبَهُ تَقَدُّمُ عِتْقِ الشَّرِيكِ وسِرَايتِه ، فيَمْتَنِعُ إعْتاقُ نَصِيبِ هذا ، ويَمْتَنِعُ عِتْقُ نَصِيبِ الشَّرِيكِ ، ويُفْضِى إلى الدَّوْرِ ، فيَمْتَنِعُ الجميعُ . وقد مضَى

١١/١٦٨و

(٢٦) فى ا ، ب ، م : « فيلزم » .

(٢٧ - ٢٧) فى ب : « ووقوع » .

(٢٨ - ٢٨) سقط من : ب . نقل نظر .

(٢٩ - ٢٩) سقط من : م . نقل نظر .

(٣٠) فى م : « أعتق » .

الكلامُ على[30] هذا فى مَسائِلِ الطَّلاقِ[31] . واللهُ تعالى أَعْلَمُ .

١٩٤٩ – مسألة ؛ قال : (وَإِنْ أَعْتَقَهُ الأَوَّلُ وَهُو مُعْسِرٌ ، وَأَعْتَقَهُ الثَّانِي وَهُوَ مُوسِرٌ ، عَتَقَ عَلَيْهِ نَصِيبُهُ وَنَصِيبُ[1] شَرِيكِهِ ، وَكَانَ ثُلُثُ وَلَائِهِ لِلْمُعْتِقِ الأَوَّلِ ، وَثُلُثاهُ لِلْمُعْتِقِ الثَّانِي)

ظاهِرُ المذهبِ أنَّ المُعْسِرَ إذا أَعْتَقَ نَصِيبَه من العَبْدِ ، استَقَرَّ فيه العِتْقُ ، ولم يَسْرِ إلى نَصِيبِ شَرِيكِهِ ، بل يَبْقَى على الرِّقِّ ، فإذا أَعْتَقَ[2] الثَّانِي نَصِيبَه ، وهو مُوسِرٌ ، عَتَقَ عليه جَميعُ ما بَقِيَ منه ؛ نَصِيبُهُ بالمُبَاشَرَةِ[3] ، ونَصِيبُ شريكِهِ الثَّالِثِ بالسِّرايَةِ ، وصارَ له ثُلُثا ولائِه ، ولِلأَوَّلِ ثُلُثُه . وهذا قَوْلُ إسْحاقَ ، وأبى عُبَيْدٍ ، وابنِ المُنْذِرِ ، وداوُدَ ، وابنِ جَرِيرٍ . وهو قَوْلُ مالِكٍ ، والشَّافِعِيِّ ، علَى الوَجْهِ الذى بَيَّنَّاهُ من قولِهما فيما مضَى . ورُوِىَ عن عُرْوَةَ ، أنَّه اشترَى عَبْدًا أُعْتِقَ نِصْفُهُ ، فكان عُرْوَةُ يُشاهِرُهُ ؛ شَهْرَ عَبْدٍ ، وشَهْرَ حُرٍّ . ورُوِىَ عن أحمدَ ، أنَّ المُعْسِرَ إذا أَعْتَقَ نصيبَه ، اسْتُسْعِىَ العَبْدُ فى قِيمَةِ حِصَّةِ الباقِينَ حتى يُؤَدِّيَهَا ، فيَعْتِقَ . وهو قَوْلُ ابن شُبْرُمَةَ ، وابنِ أبى لَيْلَى ، والأَوْزاعِيِّ ، وأبى يوسفَ ، ومحمدٍ ؛ لما رَوَى أبو هُرَيْرَة قال : قال رسولُ اللهِ ﷺ : « مَنْ أَعْتَقَ شِقْصًا له فى[4] مَمْلُوكٍ ، فعَلَيْهِ أن يُعْتِقَهُ كُلَّهُ إنْ كانَ لَهُ مالٌ ، وإلَّا اسْتُسْعِىَ العَبْدُ ، [5]غَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ »[5] . مُتَّفَقٌ عليه ، ورواه أبو داوُدَ[6] . قال ابنُ أبى لَيْلَى ، وابنُ شُبْرُمَةَ : فإذا اسْتُسْعِىَ

---

(٣٠) فى م : « فى » .

(٣١) تقدم فى : ٥٣٥/١٠ .

(١) سقط من : الأصل .

(٢) فى م : « استحق » .

(٣) فى م : « بالمياسرة » .

(٤) فى ب : « من » .

(٥ – ٥) سقط من : ب .

(٦) أخرجه البخارى ، فى : باب تقويم الأشياء بين الشركاء ... ، وباب الشركة فى الرقيق ، من كتاب الشركة ، وفى : باب إذا أعتق نصيبا فى عبد ... ، من كتاب العتق . صحيح البخارى ١٨٢/٣ ، ١٨٥ ، ١٩٠ . ومسلم ، فى : باب ذكر سعاية العبد ، من كتاب العتق . صحيح مسلم ١١٤١/٢ . وأبو داود ، فى : باب من ذكر السعاية فى هذا الحديث ، من كتاب العتاق . سنن أبى داود ٣٤٩/٢ . =

فى نِصْفِ قِيمَتِهِ ، ثُمَّ أَيْسَرَ مُعْتِقُهُ ، رَجَعَ عليه بِنِصْفِ القِيمَةِ ؛ لِأَنَّهُ هو الْجَاءَهُ إلى هذا ، وكَلَّفَه إيَّاهُ . وعن أبى يوسفَ ، ومحمدٍ ، أنَّهما قالا : يَعْتِقُ جَميعُه ، وتكُونُ قِيمَةُ نَصيبِ الشَّرِيكِ / فى ذِمَّتِهِ ؛ لِأَنَّ العِتْقَ لا يَتَبَعَّضُ[7] ، فإذا وُجِدَ فى البَعْضِ سَرَى إلى جَميعِه ، كالطَّلاقِ ، ويَلْزَمُ المُعْتِقَ القِيمَةُ ؛ لِأنَّه الْمُتْلِفُ لنصيبِ صاحِبِهِ بإعْتاقِه ، فوَجَبَتْ قيمَتُه فى ذِمَّتِهِ ، كما لو أتْلَفَهُ[8] بقَتْلِهِ . وقال أبو حنيفةَ : لا يَسْرِى العِتْقُ ، وإنَّما يُسْتَحَقُّ بِهِ إعْتاقُ النَّصيبِ الباقِى ، فيَتَخَيَّرُ شَرِيكُه بينَ إعْتاقِ نَصيبِهِ ، ويكونُ الوَلاءُ بينَهما ، وبينَ أن يُسْتَسْعَى العبدُ فى قِيمَةِ نَصيبِهِ ، فإذا أدَّاهُ إليه عَتَقَ ، والوَلاءُ بَيْنَهما . ولَنا ، حَدِيثُ ابنِ عمرَ ، وهو حَديثٌ صَحيحٌ ثابتٌ عندَ جميعِ العُلَماءِ بالحَديثِ ، ولِأَنَّ الاسْتِسْعاءَ إعْتاقٌ بعِوَضٍ ، فلم يُجْبَرْ عليه ، كالكِتابَةِ ، ولِأَنَّ فى الاسْتِسْعاءِ إضْرارًا بالشَّرِيكِ والعَبْدِ ؛ أمَّا الشَّرِيكُ فإنَّا نُحيلُه على سِعايَةٍ لعلَّه لا يَحْصُلُ منها شىءٌ أصْلًا ، وَإِنْ حَصَلَ فرُبَّما يَكونُ يَسيرًا مُتَفَرِّقًا ، ويَفُوتُ عليه مِلْكُه ، وأمَّا العَبْدُ ، فإنَّا نُجبرُهُ على سِعايَةٍ لم يُرِدْها ، وكَسْبٍ لم يَخْتَرْهُ ، وهذا ضَرَرٌ فى حَقِّهما ، وقد قال النَّبِىُّ ﷺ : « لا ضَرَرَ وَلا إضْرَارَ »[9] . قال سُليمانُ بنُ حَرْبٍ : أليس إنَّما الْزِمَ المُعْتِقُ ثَمَنَ ما بَقِىَ مِنَ العَبْدِ ، لِئَلَّا يَدْخُلَ على شَرِيكِهِ ضَرَرٌ ، فإذا أمَرُوهُ[10] بالسَّعْىِ ، وإعْطائِه كُلَّ شهرٍ دِرْهَمَيْنِ ، ولم يَقْدِرْ على تَمَلُّكِهِ ، فأىُّ ضَرَرٍ أعْظَمُ مِنْ هذا ! فأمَّا حَديثُ الاسْتِسْعاءِ ، فقال الأَثْرَمُ : ذَكَرَهُ سليمانُ بنُ حَرْبٍ ، فطَعَنَ فيه ، وضَعَّفَهُ . وقال أبو عبدِ اللهِ : ليس فى الاسْتِسْعاءِ يَثْبُتُ[11] عن النَّبِىِّ ﷺ ؛ حَديثُ أبى هُرَيْرَةَ يَرْوِيهِ ابنُ أبى عَرُوبَةَ[12] . وأمَّا شُعْبَةُ ، وهِشامٌ الدَّسْتُوائِىُّ . فلم يَذْكُراهُ[13] . وحدَّثَ به مَعْمَرٌ ، ولم يَذْكُرْ فيه السِّعايَةَ . قال أبو داوُدَ : وهَمَّامٌ أيضًا لا

= كما أخرجه ابن ماجه ، فى : باب من أعتق شركا له فى عبد ، من كتاب العتق . سنن ابن ماجه ٢/٨٤٤ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢/٢٥٥ ، ٤٢٦ ، ٤٧٢ .

(٧) فى الأصل : « ينتقض » .

(٨) فى الأصل : « أتلف » .

(٩) فى م : « ضمار » . وتقدم تخريجه ، فى : ٤/١٤٠ .

(١٠) فى ب ، م : « أمره » .

(١١) فى ا ، ب ، م : « ثبت » . وما فى الأصل معناه : شىء يثبت .

(١٢) فى ا ، ب ، م : « عروة » .

(١٣) فى الأصل ، ا ، ب : « يذكره » .

يقُولُه . قال المَرُّوذِيُّ : وضَعَّفَ أبو عبدِ اللهِ حديثَ سَعيدٍ . وقال ابنُ المُنْذِرِ : لَا يصِحُّ حديثُ الاسْتِسْعاءِ . وذَكَر هَمَّامٌ أنَّ ذِكْرَ الاسْتِسْعاءِ مِنْ فُتْيا قَتادَةَ ، وفَرَّقَ بينَ الكلامِ الذى هو مِنْ قَوْلِ رسولِ اللهِ ﷺ وقَوْلِ قَتادَةَ . قال بعدَ ذلكَ / : فكانَ قَتادَةُ يَقولُ : إنْ لم يَكُنْ لَهُ مالٌ اسْتُسْعِىَ . قال ابنُ عبدِ البَرِّ : حديثُ أبِى هُرَيْرَةَ يَدورُ علَى قَتادَةَ ، وقد اتَّفَقَ شُعْبَةُ ، وهِشَامٌ ، وهَمَّامٌ ، على تَرْكِ ذِكْرِهِ ، وهم الحُجَّةُ فى قَتادَةَ ، والقَوْلُ قَوْلُهُم فيه عند جَميعِ أَهْلِ العِلْمِ بالحَديثِ إذا خالَفَهم غيرُهم . فأمَّا قولُ أبى حنيفةَ ، وقولُ صاحِبَيْه الأَخيرُ ، فلا شيءَ معهم يَحْتَجُّونَ به مِنْ حَديثٍ قَوِىٍّ ولا ضَعِيفٍ ، بل هو مُجَرَّدُ رَأْيٍ وتَحَكُّمٍ يُخالِفُ الحَديثَيْنِ جَميعًا . قال ابنُ عبدِ البَرِّ : لم يَقُلْ أبو حنيفةَ ، وزُفَرُ[14] ، بحَديثِ ابنِ عُمَرَ ، ولا حَديثِ أبِى هُرَيْرَةَ على وَجْهِهِ ، وكُلُّ قَوْلٍ خالَفَ[15] السُّنَّةَ ، فمَرْدودٌ على قائِلِهِ . واللهُ المُسْتعانُ .

١٦٩/١١ و

فصل : إذا قُلْنا بالسِّعايَةِ ، احْتَمَلَ أنْ لا يَعْتِقَ كُلُّه ، وتكُونَ القيمَةُ فى ذِمَّةِ العَبْدِ دَيْنًا يَسْعَى[16] فى أَدائِها ، وتكونَ أَحْكامُه[17] أحْكامَ الأَحْرارِ ، فإنْ ماتَ ، وفى يَدِه مَالٌ ، كان لِسَيِّدِهِ بَقِيَّةُ السِّعايَةِ ، وبَاقِى مَالِه مَوْروثٌ ، ولا يَرْجِعُ العَبْدُ علَى أَحَدٍ . وهذا قَوْلُ أبى يوسفَ ، ومحمدٍ . ويَحْتَمِلُ أنْ لا يَعْتِقَ حتى يُؤَدِّىَ السِّعايَةَ ، فيكونَ حُكْمُهُ قبلَ أَدائِها حُكْمَ مَنْ بَعْضُهُ رَقيقٌ ، إنْ[18] ماتَ ، فَلِلشَّريكِ الذى لم يَعْتِقْ مِنْ مالِهِ مِثْلُ ما يَكونُ له ، علَى قَوْلِ مَنْ لم يَقُلْ بالسِّعايَةِ ؛ لِأنَّه إعتاقٌ بأداءِ مالٍ ، فلم يَعْتِقْ قَبْلَ أَدائِهِ ، كالمُكاتَبِ . وقال ابنُ أبى لَيْلَى ، وابنُ شُبْرُمَةَ : يَرْجِعُ العَبْدُ على المُعْتِقِ إذا أَيْسَرَ ؛ لِأَنَّهُ كَلَّفَهُ السِّعايَةَ بإعْتاقِهِ . ولَنا ، أنَّهُ حَقٌّ لَزِمَ العَبدَ فى مُقابَلَةِ حُرِّيَّتِهِ ، فلم يَرْجِعْ به على أَحَدٍ ، كمَالِ المُكاتَبَةِ[19] ، وَلِأَنَّهُ لو رَجَعَ به على السَّيِّدِ ، لَكانَ هو السَّاعِىَ فى العِوَضِ ، كَسائِرِ الحُقوقِ الوَاجِبَةِ عليه .

---

(١٤) فى ا زيادة : « صاحبه » .

(١٥) فى م : « يخالف » .

(١٦) فى م : « يستسعى » .

(١٧) سقط من : الأصل .

(١٨) فى م : « إذا » .

(١٩) فى ا ، ب ، م : « الكتابة » .

١٩٥٠ ـ مسألة ؛ قال : (وَلَوْ كَانَ الْمُعْتِقُ الثَّانِى مُعْسِرًا ، عَتَقَ نَصِيبُهُ مِنْهُ ، وكَانَ ثُلُثُهُ رَقِيقًا لِمَنْ لَمْ يُعْتِقْ ، (١) فَإِنْ مَاتَ وَفِى يَدِهِ مَالٌ كَانَ ثُلُثُهُ لِمَنْ لَمْ يُعْتِقْ (١) ، وَثُلُثَاهُ لِلْمُعْتِقِ الْأَوَّلِ وَالْمُعْتِقِ الثَّانِى بِالْوَلَاءِ ، إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ وَارِثٌ أَحَقُّ مِنْهُمَا)

إِنَّما كان كذلكَ ؛ /لِأَنَّ الْمُعْسِرَ لا يُعْتِقُ إِلَّا نَصِيبَه ، وَالأَوَّلُ وَالثَّانِى مُعْسِرَانِ ، فلم ١١/١٦٩ظ يَعْتِقْ على كُلِّ وَاحِدٍ إِلَّا نَصِيبُه ، وَنصيبُهما الثُّلثانِ ، وبَقِىَ ثُلُثُهُ رَقِيقًا لِلثَّالِثِ ، فإذا خَلَّفَ الْعَبْدُ مَالًا ، فثُلثُه للذى لم يُعْتِقْ ؛ لِأَنَّه مَالِكٌ لِثُلثِهِ ، وثُلثاه مِيراثٌ ؛ لِأَنَّهُ مَلَكَهُما بجُزْئِه الْحُرِّ ، فَإِنْ كانَ لهُ وارِثٌ نَسِيبٌ ، يَرِثُ مالَهُ كُلَّه ، أَخَذَه ؛ لِأَنَّه أَحَقُّ مِنَ المُعْتِقِ ، وإِنْ لم يكُنْ له وارِثٌ نَسِيبٌ فهو للمُعْتِقَيْنِ بالوَلاءِ ، وإِنْ كان له ذو فَرْضٍ يَرِثُ البَعْضَ ، أَخَذَ فَرْضَه منه ، وباقِيهِ للمُعْتِقَيْن . وهذا القَوْلُ فيما إِذا لم يَكُنْ مالِكُ ثُلثِه قاسَمَ الْعَبْدَ فى حياتِهِ كَسْبَه ، ولم يُهايِئْهُ ، فأَمَّا إِن قاسَمَه ، أو هَايَأَهُ ، فلا حَقَّ له فى تَرِكَتِه ؛ لِأَنَّها حصَلَتْ بالجُزْءِ الحُرِّ ، فتَكونُ جميعُها مِيراثًا لِوَرَثَتِه ، دون مالِكِ ثُلثِهِ ، إِذْ لا حَقَّ له فى الجُزْءِ الحُرِّ ، فلا يكونُ له حَقٌّ فيما كَسَبَهُ(٢) ، ولا فيما مَلَكَه(٢) .

فصل : وَمَنْ قال بالسِّعايَةِ ، فإِنَّهُ يُسْتَسْعَى حينَ أَعْتَقَه الأَوَّلُ ، فإذا أَعْتَقَ الثَّانِى نَصيبَه ، انْبَنَى ذلِكَ على القَوْلِ فى حُرِّيَّتِه ، هل حصَلَتْ بإِعْتاقِ(٣) الأَوَّلِ أولا ؟ فمَنْ جَعَلَه حُرًّا ، لم يُصَحِّحْ عِتْقَ الثَّانِى ؛ لِأَنَّه عَتَقَ بإِعْتاقِ الأَوَّلِ ، ومَنْ لَمْ يَجْعَلْه حُرًّا ، صَحَّحَ(٤) عِتْقَ الثَّانى ؛ لِأَنَّه أَعْتَقَ جُزْءًا مملوكًا له مِنْ عَبْدٍ . وإذا مات قبلَ أداءِ سِعايَتِه فقد مات وثُلُثُه رَقيقٌ ، فيكونُ حُكْمُه فى المِيراثِ كحُكْمِ(٥) ما ذَكَرْنا فى القَوْلِ الآخَرِ .

فصل : وإذا حكَمْنا بعِتْقِ بعْضِه ، ورِقِّ باقِيهِ ، فإِنَّ نفقَتَه فى حياتِهِ ، وفِطْرَتَه ، وأَكْسابَه ، بَيْنَه وبينَ سَيِّدِه على قَدْرِ ما فيه مِنَ الحُرِّيَّةِ والرِّقِّ . وإِنْ تَراضَيا على المُهايَأَةِ بينَهما ، كانَتْ نَفَقَةُ الْعَبْدِ وكَسْبُه فى أَيَّامِه له وعليه ، وفى أَيَّامِ سَيِّدِه يكونُ كَسْبُه لِسَيِّدِه ،

(١ – ١) سقط من : ب . نقل نظر .

(٢) فى م زيادة : « به » .

(٣) فى الأصل : « بإعتاقه » .

(٤) فى الأصل ، ا ، ب : « صح » .

(٥) فى ب ، م : « حكم » .

وَنَفَقَتُه عليه. فأمَّا الأكْسَابُ النَّادِرَةُ؛ كاللُّقَطَةِ ، والهِبَةِ ، والوَصِيَّةِ ، فذَكَرَ القاضى أنَّها تَدْخُلُ فى المُهَايَأَةِ ؛ لِأنَّها مِنْ أكْسَابِهِ / فأشْبَهَتِ المُعْتَادَةَ . وذَكَرَ غيرُه مِنْ أصْحابنا وَجْهًا آخَرَ ، أنَّها لا تَدْخُلُ فى المُهَايَأَةِ ، وتكونُ بينَهما على كُلِّ حالٍ ؛ لِأنَّ المُهَايَأَةَ مُعاوَضَةٌ ، فكأنَّه تعاوَضَ عن نَصيبِهِ مِنْ كَسْبِهِ فى يوم سيِّده بنَصيبِ سَيِّدِهِ فى يَوْمِه ، فلا تَتناوَلُ المُعَاوَضَةُ المَجْهولَ ، ومالا يَغْلِبُ على الظَّنِّ وُجودُه . فأمَّا المِيراثُ ، فلا يَدْخُلُ فى المُهَايَأَةِ ، ولا يَسْتَحِقُّ سَيِّدُه منه شَيْئًا ؛ لِأنَّه إنَّما يَرِثُ بِجُزْئِهِ الحُرِّ ، ويَمْلِكُ هذا العَبْدُ بجُزْئِهِ الحُرِّ جَميعَ أنواعِ المِلْكِ ، ويرِثُ ، ويُورَثُ بقدرِ مافيهِ مِنَ الحُرِّيَّةِ ، وقد مَضَى ذِكْرُ ذلك .

١١/١٧٠و

فصل : ومَنْ أعْتَقَ عَبْدَه ، وهو صَحيحٌ جائِزُ التَّصرُّفِ ، صَحَّ عِتْقُه بإجْماعِ أهْلِ العِلْمِ . وإنْ أعْتَقَ بَعْضَه ، عَتَقَ كُلُّه . فى قَوْلِ جُمْهورِ العُلَماءِ . ورُوِىَ ذلك عن عُمَرَ ، وابْنِه ، رَضِىَ اللهُ عنهما[٦] . وبه قال الحسنُ ، والحَكَمُ ، والأوْزاعِىُّ ، والثَّوْرِىُّ ، والشَّافِعِىُّ . قال ابنُ عبدِ البَرِّ : عامَّةُ العُلَماءِ بالحجازِ ، والعِراقِ ، قالوا : يَعْتِقُ كُلُّه إذا أعْتَقَ نِصْفَه . وقال طاوُسٌ : يَعْتِقُ فى عِتْقِه ، ويَرِقُّ فى رِقِّه . وقال حمَّادٌ ، وأبو حنيفةَ[٧] : يَعْتِقُ منه ما أُعْتِقَ ، ويَسْعَى فى باقِيه . وخالَفَ أبا حنيفةَ أصْحابُه ، فلم يَرَوْا عليه سِعايَةً . ورُوِىَ عن مالِكٍ ، فى رجلٍ أعْتَقَ نِصْفَ عَبْدٍ ، ثم غَفَلَ عنه حتى ماتَ ، فقال : أرَى نِصْفَه حُرًّا ، ونِصْفَهُ رَقِيقًا ؛ لأنَّه تَصَرَّفَ فى بعْضِه ، فلم يَسْرِ إلى باقِيه ، كالبَيْعِ . ولَنا ، قَوْلُ النَّبِىِّ ﷺ : « مَنْ أعْتَقَ شِرْكًا لَهُ فى عَبْدٍ ، فَكانَ مَعَهُ مَا يَبْلُغُ قِيمَةَ الْعَبْدِ ، قُوِّمَ عَلَيْهِ قِيمَةُ العَدْلِ ، وعَتَقَ عَلَيْهِ جَميعُ العَبْدِ »[٨] . وإذا أُعْتِقَ عليه نَصيبُ شَريكِه ، كان بينهما على عِتْقِ جميعه إذا كان كُلُّه مِلْكًا له . وقال النَّبِىُّ ﷺ : « مَنْ أعْتَقَ شِقْصًا لَهُ مِنْ[٩] مَمْلوكٍ ،

---

(٦) أخرجه عنهما البيهقى ، فى : باب من أعتق من مملوكه شقصا ، من كتاب العتق . السنن الكبرى ١٠/ ٢٧٤ . وابن أبى شيبة ، فى : باب الرجل يعتق بعض مملوكه ، من كتاب البيوع والأقضية . المصنف ٦/ ١٨٣ . وأخرجه عن ابن عمر ، عبد الرزاق ، فى : باب من أعتق بعض عبده ، من كتاب المدبر . المصنف ٩/ ١٤٨

(٧) سقط من : الأصل .

(٨) تقدم تخريجه ، فى : ٧/ ٣٦٢ .

(٩) فى م : « فى » .

فَهُوَ حُرٌّ مِنْ مالِهِ »[10] . ولِأنَّهُ إزالَةُ مِلْكٍ لبَعْضِ مَمْلوكِهِ الآدَمِىِّ ، فزالَ عن جَميعِه ، كالطَّلاقِ ، ويُفارِقُ البَيْعَ ؛ فإنَّهُ لا يحتاجُ / إلى السِّعايَةِ ، ولا يَنْبَنِى على التَّغْليبِ[11] والسِّرايَةِ[12] . إذا ثَبَتَ هذا ، فلا فَرْقَ بينَ أنْ يُعْتِقَ جُزْءًا كَبيرًا ، كنِصْفِهِ وثُلُثِهِ ، أوْ صَغيرًا ، كعُشْرِهِ وعُشْرِ عُشْرِهِ . ولا نَعْلَمُ فى هذا خِلافًا بين القائلينَ بسِرايَةِ العِتْقِ إذا كان مَشاعًا . وإن أَعْتَقَ جُزْءًا مُعَيَّنًا ، كرَأْسِهِ ، أو يَدِهِ ، أو أُصْبُعِه ، عَتَقَ كلُّهُ أيضًا . وبهذا قال قَتادَةُ ، والشَّافِعِىُّ ، وإسْحاقُ . وقال أصْحابُ الرَّأْىِ : إنْ أَعْتَقَ رَأْسَهُ ، أو ظَهْرَه ، أو بَطْنَه ، أو جَسَدَه ، أو نَفْسَه ، أو فَرْجَه ، عَتَقَ كُلُّه ؛ لأَنَّ حياتَه لا تَبْقَى بدُونِ ذلك ، وإنْ أعْتَقَ يَدَه ، أَوْ عُضْوًا تَبْقَى حَياتُه بدُونِه[13] ، لم يَعْتِقْ ؛ لأَنَّه يُمْكِنُ إزالَةُ ذلك مع بَقائِهِ ، فلم يَعْتِقْ بإعْتاقِهِ ، كشَعَرِه ، أو سِنِّه . ولَنا ، أَنَّهُ أَعْتَقَ عُضْوًا من أَعْضائِهِ ، فَيَعْتِقُ جَميعُهُ ، كرَأْسِه ، فأَمَّا إذا أعْتَقَ شَعَرَه ، أو سِنَّه ، أو ظُفْرَه ، لم يَعْتِقْ . وقال قَتادَةُ ، واللَّيْثُ ، فى الرَّجُلِ يُعْتِقُ ظُفْرَ عَبْدِه : يَعْتِقُ كُلُّه ؛ لِأَنَّه جُزْءٌ مِنْ أَجْزائِه أشْبَهَ أُصْبُعَه . ولَنا ، أنَّ هذه الأَشْياءَ تَزُولُ ، ويَخْرُجُ غيرُها ، فأَشْبَهَتِ الشَّعَرَ ، والرِّيقَ ، وقد ذُكِرَ ذلك فى الطَّلاقِ[14] ، وما ذُكِرَ فى الطَّلاقِ فالعَتاقُ مِثْلُه . واللهُ أعْلَمُ .

١٩٥١ ــ مسألة ؛ قال : (**وَإذا كَانَ الْعَبْدُ بَيْنَ شَرِيكَيْنِ ، فَادَّعَى كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَنَّ شَرِيكَهُ أَعْتَقَ حَقَّهُ مِنْهُ ، فَإِنْ كَانَا مُعْسِرَيْنِ ، لَمْ يُقْبَلْ قَوْلُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى شَرِيكِهِ ، فَإِنْ كَانَا عَدْلَيْنِ ، كَانَ لِلْعَبْدِ أَنْ يَحْلِفَ مَعَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ، وَيَصِيرَ حُرًّا ، أَوْ يَحْلِفَ مَعَ أَحَدِهِمَا ، وَيَصِيرَ نِصْفُهُ حُرًّا**)

أَمَّا إذا كان الشَّريكانِ مُعْسِرَيْنِ ، فليس فى دَعْوَى أَحَدِهِما على صاحِبِه إعْتاقَ نَصيبِهِ اعْتِرافٌ بحُرِّيَّةِ نَصيبِهِ ، ولا ادِّعاءٌ لاسْتِحْقاقِ قِيمَتِهِ[1] على المُعْتِقِ ؛ لِكَوْنِ عِتْقِ المُعْسِرِ يَقِفُ على نَصيبِهِ ، ولا يَسْرِى إلى غيرِه ، فلم يَكُنْ فى دَعْواهُ أكْثَرُ من أنَّه شاهِدٌ على صاحِبه

(١٠) تقدم تخريجه ، فى : صفحة ٣٥٤ .

(١١) فى الأصل : « التغلب » .

(١٢) سقطت الواو من : ب .

(١٣) فى الأصل ، ا ، ب : « بدونها » .

(١٤) تقدم فى : ٥١٣/١٠ .

(١) فى ا : « قيمتها » .

بإعْتاقِ نَصِيبِهِ ، فإنْ لم يكونا عَدْلَيْن فلا أثَرَ لكلامِهما فى الحالِ ، ولا عِبْرَةَ بقَولِهما ؛ لأنَّ غيرَ العَدْلِ لا تُقْبَلُ شهادتُه ، وإنْ كانا عَدْلَيْنِ ، فشَهادَتُهما مَقْبولَةٌ ؛ /لأنَّ كُلَّ واحِدٍ منهما لا يَجُرُّ إلى نفسِهِ بشهادَتِهِ نَفْعًا ، ولا يَدْفَعُ بها ضَرَرًا ، وقد حَصَلَ للعبْدِ[2] بحُرِّيَّةِ كُلِّ نِصْفٍ منه شَاهِدُ عَدْلٍ ، فإن حَلَفَ مَعهما ، عَتَقَ كُلُّه ، وإن حَلَفَ مع أحدِهما صارَ نِصفُه حُرًّا . على الرِّوايَةِ التى تقولُ : [3]إنَّ العِتْقَ يحْصُلُ بشاهِدٍ ويَمينٍ . وإنْ لَمْ يَحْلِفْ مع واحِدٍ منهما ، لم يَعْتِقْ منه شَىْءٌ ؛ لأنَّ[3] العِتْقَ لا يحصُلُ بشاهِدٍ مِنْ غيرِ يَمِينٍ . بلا خِلافٍ نعلَمُهُ . وإن كان أحدُهما عَدْلًا دونَ الآخرِ ، فله أن يَحْلِفَ مع شهادَةِ العَدْلِ ، ويَصيرُ نِصفُه حُرًّا ، ويَبْقَى نِصفُه الآخرُ رَقيقًا .

فصل : ومَن قال بالاسْتِسْعاءِ ، فقد اعْترفَ بأنَّ نصيبَه قد[4] خَرَجَ عن يدِهِ ، فيَخْرُجُ العَبْدُ كُلُّه ، ويُسْتَسْعَى فى قِيمَتِهِ ؛ لِاعْتِرافِ[5] كُلِّ واحِدٍ منهما بذلك فى نَصِيبِهِ .

فصل : وإنِ اشْتَرَى أحدُهما نَصيبَ صاحِبِه ، عَتَقَ عليه ، ولم يَسْرِ إلى النِّصْفِ الذى كان له ؛ لِأنَّ عِتْقَهُ حصَلَ باعْتِرافِهِ بحُرِّيَّتِهِ بإعْتاقِ شَرِيكِهِ ، ولا يَثْبُتُ له عليه وَلَاءٌ ؛ لِأنَّه لا يَدَّعِى إعْتاقَهُ ، بل يَعْتَرِفُ بأنَّ المُعْتِقَ غيرُه ، وإنَّما هو مُخَلِّصٌ له مِمَّن يَسْتَرِقُّه[6] ظُلْمًا ، فهو كمُخَلِّصِ الأسيرِ مِنْ أيْدِى الكُفَّارِ . وقال أبو الخَطَّاب : يَسْرِى ؛ لِأنَّه شِراءٌ حصَلَ به الإعْتاقُ[7] ، فأشْبَهَ شِراءَ بعضِ وَلَدِهِ . وإنْ أكْذَبَ نَفْسَهُ فى شَهادَتِهِ على شَرِيكِهِ ، لِيَسْتَرِقَّ ما اشْتراهُ ، لم يُقْبَل منه ؛ لِأنَّهُ رُجُوعٌ عن الإقْرارِ بالْحُرِّيَّةِ ، فلم يُقْبَلْ ، كما لو أقَرَّ بحُرِّيَّةِ عَبْدِه ، ثم أكْذَبَ نفسَه . وهل يَثْبُتُ لَهُ الْوَلَاءُ عليه إنْ أعْتَقَهُ ؟ يَحْتَمِلُ أن لا يَثْبُتَ ؛ لِمَا ذَكَرْنا . ويَحْتَمِلُ أنْ يَثْبُتَ ؛ لِأنَّنا نَعْلَمُ أنَّ على الْعَبْدِ وَلاءً[8] ، وَلا يَدَّعِيهِ أحَدٌ سِواهُ ،

(2) سقط من : ب .

(3-3) سقط من : ا . نقل نظر .

(4) سقط من : ا .

(5) فى الأصل : « باعتراف » .

(6) فى الأصل ، ا : « يشتريه » .

(7) فى الأصل : « العتاق » .

(8) سقط من : الأصل .

ولا يُنازِعُه فيه ، فوَجَبَ أن يُقْبَلَ قَوْلُه فيه . وإنِ اشْتَرَى كلُّ واحِدٍ منهما نَصِيبَ صاحِبِه ، صار العَبْدُ كلُّه حُرًّا ، لا وَلاءَ عليه لِواحِدٍ منهما . فإنْ أعْتَقَ كلُّ واحِدٍ منهما ما اشْتَراه ، ثم أكْذَبَ نَفْسَه في شَهادَتِه ، فهل يَثْبُتُ له الوَلاءُ على ما[9] أعْتَقَهُ ؟ على وَجْهَيْنِ . وإن أقَرَّ كُلُّ واحِدٍ منهما بأنَّه كان أعْتَقَ نَصِيبَه ، وصَدَّقَ / الآخَرَ في شَهادتِه ، بطَلَ البَيْعانِ ، ويَثْبُتُ[10] لِكلِّ واحِدٍ منهما الوَلاءُ على نِصْفِه ؛ لِأنَّ أحدًا لا يُنازِعُه فيه ، وكُلُّ واحِدٍ منهما يُصَدِّقُ الآخَرَ في استِحْقاقِ الوَلاءِ . ويَحْتَمِلُ أن يَثْبُتَ الْوَلاءُ لهما ، وإنْ لم يُكَذِّبْ واحدٌ منهما نَفْسَهُ ؛ لِأنَّنا نعلَمُ أنَّ الولاءَ عليه ثابتٌ لهما ، ولا يَخْرُج عنهما ، وأنَّه بينهما ؛ إمَّا بالعِتقِ الأوَّلِ ، وإمَّا بالثَّانى ؛ لأنَّهما إن كانا صادِقَيْنِ في شهادَتِهما ، فقد ثَبَتَ الوَلاءُ لِكُلِّ واحِدٍ منهما على النِّصْفِ الذى أعْتَقَه أوَّلًا ، وإن كانا كاذِبَيْنِ ، فقد أعْتَقَ كُلُّ واحِدٍ منهما نِصْفَه بعدَ أنِ اشْتَراهُ ، وإن كان أحَدُهما صادِقًا ، والآخَرُ كاذِبًا ، فلا وَلاءَ لِلصَّادِقِ منهما ؛ لِأنَّه لم يُعْتِقِ النِّصْفَ الذى كان لهُ أوَّلًا ، ولا صَحَّ[11] عِتْقُه في الذى اشْتَراه ، لِأنَّهُ كان حُرًّا قبْلَ شِرائِهِ ، والوَلاءُ كُلُّهُ لِلْكاذِبِ ؛ لِأنَّه أعْتَقَ النِّصْفَ الذى كان له ، ثم اشْتَرَى النِّصْفَ الذى لِشَرِيكِه فأعْتَقَه ، وكُلُّ واحِدٍ منهما يُساوِى صاحِبَه في الاحْتِمالِ ، فيُقْسَمُ بينهما .

فصل : وكُلُّ مَنْ شَهِدَ على سَيِّدِ عَبْدٍ بعِتْقِ عَبْدِهِ ، ثم اشْتَراهُ ، عَتَقَ عليه . وإنْ شهِدَ اثْنانِ عليه بذلك ، فرُدَّتْ شهادتُهما ، ثم اشْتَرَيَاهُ ، أو أحدُهما ، عَتَقَ . وبهذا قال الأوْزاعِيُّ ، ومالِكٌ ، والشَّافِعِيُّ ، وابنُ المُنْذِرِ . وهو قِياسُ قَوْلِ أبى حنيفةَ . ولا يَثْبُتُ للمُشْتَرِى وَلاءٌ على العَبْدِ ؛ لِأنَّهُ لا يدَّعِيه ، ولا لِلْبائِعِ ؛ لِأنَّه يُنْكِرُ عِتْقَهُ . ولو كان العَبْدُ بينَ شَرِيكَيْنِ ، فادَّعَى كُلُّ واحِدٍ منهما أنَّ شَرِيكَهُ أعْتَقَ حَقَّه منه ، وكانا مُوسِرَيْنِ ، فعَتَقَ عليهما ، أو كانا مُعْسِرَيْنِ عَدْلَيْنِ ، فحلَفَ العَبْدُ مع كُلِّ واحِدٍ منهما[12] ، وعَتَقَ ، أو شهِدَ مع كُلِّ واحِدٍ مِنْهُمَا عَدْلٌ آخَرُ ، وعَتَقَ العَبْدُ ، أو ادَّعَى عَبْدٌ أنَّ سَيِّدَهُ أعْتَقَهُ ،

١١/١٧١ظ

(٩) في م : « من » .

(١٠) في ا : « وثبت » .

(١١) في ا : « يصح » .

(١٢) سقط من : ا ، ب ، م .

فأنْكَرَ[١٣] ، وقَامَتِ البَيِّنَةُ بعِتْقِهِ ، عَتَقَ ، ولا وَلاءَ على الْعَبْدِ فى هذه المواضِعِ كُلِّها ؛ لِأَنَّ أحَدًا لا يَدَّعِيه ، ولا يَثْبُتُ لِأحَدٍ حَقٌّ يُنْكِرُه . فإن عادَ مَنْ يُثْبِتُ[١٤] إعْتاقَهُ ، فاعترَفَ به ، ثَبَتَ له الوَلاءُ ؛ لِأَنَّهُ لا مُسْتَحِقَّ له سِواهُ ، وإنَّما لم يَثْبُتْ له لإنْكارِهِ له ، فإذا اعْتَرَفَ ، زالَ الإنْكارُ / وثَبَتَ له . وأمَّا المُوسِرانِ إذا أُعْتِقَ عليْهما ، فإنْ صَدَّقَ أحدُهما صاحِبَه فى أنَّه أُعْتَقَ نَصِيبَهُ وحدَه ، أو أنَّه سَبَقَ بالعِتْقِ ، فالوَلاءُ له ، وعليه غَرامَةُ نَصِيبِ الآخَرِ . وإن اتَّفَقا على أنَّ كُلَّ واحِدٍ منهما أعْتَقَ نَصِيبَه دُفْعَةً واحِدَةً ، فالوَلاءُ بينَهما . وإنِ ادَّعَى كُلُّ واحِدٍ منهما أنَّهُ المُعْتِقُ وَحْدَه ، أو أنَّهُ السّابِقُ بالعِتْقِ ، تَحالَفا ، وكان الوَلاءُ بينَهما نِصْفَيْنِ .

١٧٢/١١و

١٩٥٢ ــ مسألة ؛ قال : (وَإنْ كَانَ الشَّرِيكَانِ مُوسِرَيْنِ ، فَقَدْ صَارَ الْعَبْدُ حُرًّا باعْتِرافِ كُلِّ واحِدٍ مِنْهُمَا بحُرِّيَّتِهِ ، وصارَ مُدَّعِيًا عَلَى شَرِيكِهِ نِصْفَ قِيمَتِهِ ، فَإنْ لَمْ تَكُنْ بَيِّنَةٌ ، فَيَمِينُ[١] كُلِّ واحِدٍ مِنْهُمَا لِشَرِيكِهِ[٢])

وجُمْلتُه[٣] أنَّ الشَّرِيكَيْنِ المُوسِرَيْنِ ، إذا ادَّعَى كلُّ واحِدٍ منهما أنَّ شَرِيكَهُ أعْتَقَ نَصيبَه ، فكلُّ واحِدٍ منهما مُعْتَرِفٌ بِحُرِّيَّةِ نَصِيبِهِ ، شاهِدٌ على شَرِيكِهِ بِحُرِّيَّةِ نِصْفِهِ الآخَرِ ؛ لِأَنَّهُ يقولُ لشَرِيكِهِ : أعْتَقْتَ نَصِيبَكَ ، فسَرَى العِتْقُ إلى نَصِيبِى ، فعَتَقَ كُلُّه عَلَيْكَ ، ولزِمَكَ لى قِيمةُ نَصِيبِى . فصار العَبْدُ حُرًّا ؛ لاعْتِرافِهِما[٤] بحُرِّيَّتِهِ ، وبَقِىَ كلُّ واحِدٍ منهما[٢] يَدَّعِى قِيمَةَ حِصَّتِهِ على شَرِيكِهِ ، فإنْ كانتْ[٥] لِأَحدِهما بَيِّنَةٌ ، حُكِمَ له بها ، وإن لم تَكُنْ بَيِّنَةٌ ، حَلَفَ كلُّ واحِدٍ منهما لِصاحِبِه ، وبَرِئَ[٦] ، فإنْ نَكَلَ أحدُهما ، قُضِىَ عليه ، وإنْ نَكَلَا جميعًا ، تَساقَطَ حَقَّاهما ؛ لِتَماثُلِهما . ولا فَرْقَ فى هذه الحالِ بينَ

(١٣) فى الأصل : « فأنكره » .

(١٤) فى ا ، ب ، م : « ثبت » .

(١) فى ب ، م : « فيمن » .

(٢) سقط من : الأصل .

(٣) فى م : « وجملة ذلك » .

(٤) فى الأصل : « باعترافهما » .

(٥) فى م : « كان » .

(٦) فى ا ، ب ، م : « وبرئا » .

العَدْلَيْنِ والفاسِقَيْنِ ، والمُسْلِمَيْنِ والكافِرَيْنِ ؛ لِتَساوِى الْعَدْلِ والفاسِقِ ، والمُسْلِمِ والكافِرِ ، فى الاعْتِرافِ والدَّعوَى ، بخِلافِ التى قبلَها .

فصل : وإنْ كان أحَدُ الشَّرِيكَيْنِ مُوسِرًا ، والآخَرُ مُعْسِرًا ، عَتَقَ نَصِيبُ المُعْسِرِ وَحْدَه ؛ لِاعْتِرافِهِ[7] [8]بأنَّ نَصِيبَه[8] قد صار حُرًّا بإعْتاقِ شَرِيكِهِ المُوسِرِ الذى يَسْرِى عِتْقُه ، ولم يَعْتِقْ نَصِيبُ المُوسِرِ ؛ لأنَّه يَدَّعِى أنَّ الْمُعْسِرَ الذى لا يَسْرِى عِتْقُه ، أعْتَقَ نَصِيبَهُ خاصَّةً ، فعَتَقَ وَحْدَه ، ولا تُقْبَلُ شَهادَةُ المُعْسِرِ عليه ؛ لِأنَّه يَجُرُّ بشهادَتِهِ إلى نَفْسِهِ نَفْعًا ، لِكَونِهِ يُوجِبُ عليه بشَهادَتِه نِصْفَ قِيمَتِه . / فعلَى هذا ، إنْ لَمْ تَكُنْ لِلْعَبْدِ بَيِّنَةٌ سِواهُ ، حَلَفَ المُوسِرُ ، وبَرِئَ مِنَ القِيمَةِ والعِتْقِ جَمِيعًا ، ولا وَلاءَ لِلْمُعْسِرِ فى نَصِيبِهِ ؛ لأنَّه لا يدَّعِيهِ ، ولا لِلْمُوسِرِ ؛ لذلك أيضا . فإنْ عاد المُعْسِرُ ، فأعْتَقَهُ ، وادَّعاهُ ، ثبَتَ له . وإن أقَرَّ المُوسِرُ بإعْتاقِ نَصِيبِهِ ، وصَدَّقَ المُعْسِرُ ، عَتَقَ نَصِيبُه أيضا ، وعليه غَرامَةُ نَصِيبِ المُعْسِرِ ، وثَبَت[9] له الوَلاءُ . وإنْ كان لِلْعَبْدِ بَيِّنَةٌ أجْنَبِيَّةٌ تَشْهَدُ بإعْتاقِ المُوسِرِ ، وكانتْ عَدْلَيْنِ ، ثَبَتَ العِتْقُ ، ووَجَبتِ القِيمَةُ للمُعْسِرِ عليه . وإن كانَتْ رجُلًا واحِدًا ، حلَفَ العَبْدُ معَه ، ويثبُتُ[10] العِتْقُ . فى إحْدَى الرِّوايَتَيْنِ . والأُخرَى ، لا يَثْبُتُ العِتْقُ ، ولِلْمُعْسِرِ أن يَحْلِفَ مَعَه ، ويَسْتَحِقَّ قِيمَةَ نَصِيبِه ، سَواءٌ حلَفَ العَبْدُ ، أو لَمْ يحلِفْ ؛ لأنَّ الذى يَدَّعِيهِ مَالٌ ، يُقْبَلُ[11] فيه شاهِدٌ ويَمِينٌ .

١١/١٧٢ ظ

فصل : وإنِ ادَّعَى أحَدُ الشَّرِيكَيْنِ أنَّ شَرِيكَه أعْتَقَ نَصِيبَه ، وأنْكَرَ الآخَرُ ، وكان المُدَّعَى عليه مُوسِرًا ، عَتَقَ نَصِيبُ المُدَّعِى وحدَه ؛ لِاعْتِرافِه بحُرِّيَّتِهِ بسِرايَةِ[12] عِتْقِ شَرِيكِهِ ، وصار مُدَّعِيًا نِصْفَ القِيمَةِ على شريكِهِ ، ولا يَسْرِى ؛ لِأنَّه لا يَعْتَرِفُ أنَّه المُعْتِقُ له ، وإنَّما عَتَقَ باعْتِرافِهِ بِحُرِّيَّتِه ، لا بإعْتاقِهِ له ، ولا وَلاءَ له عليه ؛ لإنْكارِهِ له . قال

---

(٧) فى الأصل : « باعترافه » .

(٨-٨) سقط من : الأصل .

(٩) فى ا : « ويثبت » .

(١٠) فى ا : « وثبت » .

(١١) فى ا : « فقبل » .

(١٢) فى الأصل : « لسراية » .

القاضي : ووَلاؤُه مَوْقُوفٌ . وإن كان المُدَّعِي عَدْلًا ، لم تُقْبَلْ شهادَتُه ؛ لأنَّه يَدَّعِي نِصْفَ قِيمَتِهِ على شَرِيكِه ، فيَجُرُّ بشهادَتِهِ إليه[13] نَفْعًا ، ومَنْ شَهِد بشهادَةٍ يجُرُّ إليه بها نَفْعًا ، بطَلَتْ شَهادَتُه كُلُّها . وأمَّا إنْ كان المُدَّعَى عليه مُعْسِرًا ، فالقَوْلُ قَوْلُه مع يَمِينِه ، ولا يَعْتِقُ منه شيءٌ . وإنْ كان المدَّعِي عَدْلًا ، حلَف العَبْدُ مع شهادَتِه ، وصار نِصْفُهُ حُرًّا . وقال حَمَّادٌ : إنْ كان المَشْهُودُ عليه موسِرًا ، سعَى له ، وإنْ كان مُعْسِرًا ، سعَى لهما . وقال أبو حنيفةَ : إنْ كان مُعْسِرًا ، سعَى العبدُ ، ووَلاؤُه بينَهما ، وإنْ كان مُوسِرًا ، فوَلاءُ نِصْفِه مَوْقوفٌ ، فإنِ اعْتَرَفَ أنَّه أعْتَقَ ، استَحَقَّ الوَلاءَ ، وإلَّا كان الوَلاءُ لبَيْتِ المالِ .

١١/١٧٣و **فصل** : / إذا قال أحَدُ الشَّرِيكَيْنِ : إنْ كان هذا الطَّائِرُ غُرابًا ، فنَصِيبِي حُرٌّ . وقال الآخَرُ : إنْ لم يَكُنْ غُرابًا ، فنَصِيبِي حُرٌّ . وطار ، ولم يَعْلَما حالَه ، فإنْ كانا مُوسِرَيْنِ ، عَتَقَ العَبْدُ كُلُّه ، وإنْ كان أحَدُهما موسِرًا ، والآخَرُ مُعْسِرًا ، عَتَقَ نَصِيبُ المُعْسِرِ وَحْدَه ؛ لما ذَكَرْنا ، وإنْ كانا مُعْسِرَيْنِ ، لم يَعْتِقْ نَصِيبُ واحِدٍ منهما ؛ لأنَّه لم يَتَعَيَّنِ الحِنْثُ فيه . فإنِ اشْتَرَى أحَدُهما نَصِيبَ الآخَرِ ، عَتَقَ نِصْفُه ؛ لأنَّنا عَلِمْنا حُرِّيَّةَ نِصْفِه ، ولم يَسْرِ إلى النِّصْفِ الآخَرِ . وإنِ اشْتَرَى العَبْدَ[14] أجْنَبِيٌّ ، عَتَقَ نِصْفُهُ ؛ لأنَّ نِصْفَهُ حُرٌّ يقينًا ، فلم يَمْلِكْ جَميعَه .

١٩٥٣ – مسألة ؛ قال : (وَإذَا مَاتَ رَجُلٌ ، وَخَلَّفَ ابْنَيْنِ ، وَعَبْدَيْنِ ، لَا يَمْلِكُ غَيْرَهُمَا ، وَهُمَا مُتَسَاوِيَانِ فِي الْقِيمَةِ ، فَقَالَ أَحَدُ الابْنَيْنِ : أَبِي أَعْتَقَ هَذَا . وَقَالَ الآخَرُ : أَبِي أَعْتَقَ أَحَدَهُمَا ، لَا أَدْرِي مَنْ مِنْهُمَا . أُقْرِعَ بَيْنَهُمَا ؛ فَإِنْ وَقَعَتِ الْقُرْعَةُ عَلَى الَّذِي اعْتَرَفَ الابْنُ بِعِتْقِهِ ، عَتَقَ ثُلُثَاهُ إنْ لَمْ يُجِزِ الابْنَانِ عِتْقَهُ كَامِلًا ، وَكَانَ الآخَرُ عَبْدًا ، وَإِنْ وَقَعَتِ القُرْعَةُ عَلَى الآخَرِ ، عَتَقَ مِنْهُ ثُلُثُهُ ، وَكَانَ لِمَنْ قَرَعَ[1] بِقَوْلِهِ فيه سُدُسُهُ ، ونِصْفُ العَبْدِ الآخَرِ ، ولِأَخِيهِ نِصْفُهُ ، وسُدُسُ العَبْدِ الَّذِي اعْتَرَفَ أنَّ أبَاهُ أَعْتَقَهُ ، فَصَارَ ثُلُثُ كُلِّ واحِدٍ مِنَ العَبْدَيْنِ حُرًّا)

هذه المَسْألةُ محمولَةٌ على أنَّ العِتْقَ كان في مَرَضِ المَوْتِ ، [2]أو بالْوَصِيَّةِ[2] ؛ لأنَّه لو

---

(١٣) سقط من : م .

(١٤) فى ا زيادة : « جميعه » .

(١) فى ا ، ب ، م : « قرعنا » .

(٢ – ٢) فى ا : « الوصية » .

أَعْتَقَهُ فى صِحَّتِهِ ، لَعَتَقَ كلُّه ، ولم يَقِفْ على إجازَةِ الوَرَثَةِ . فأمَّا إذا اعْتَرفا أنَّه أعْتَقَ أحَدَهما فى مَرَضِهِ ، فلا يَخْلُو مِنْ أَرْبَعَةِ أَحْوالٍ ؛ إمَّا أَنْ يُعَيِّنا العِتْقَ فى أَحَدِهما ، فيَعْتِقُ منه ثُلثاهُ ؛ لأنَّ ذلكَ ثُلثُ جَميعِ مالِهِ ، إلَّا أنْ يُجيزا عِتْقَ جَميعِهِ ، فيَعْتِقَ . الثَّانى ، أَنْ يُعَيِّنَ كُلُّ واحِدٍ مِنهما العِتْقَ فى واحِدٍ غيرِ الذى عَيَّنَهُ أخوهُ ، فيَعْتِقَ مِنْ كُلِّ واحِدٍ منهُما[3] ثُلثُه ؛ لأنَّ كلَّ واحِدٍ منهما حَقُّه نِصْفُ العَبْدَيْنِ ، فيُقْبَلُ قَوْلُه فى عِتْقِ حَقِّهِ مِن الذى عَيَّنَهُ ، وهو ثُلثا النِّصْفِ الذى له ، وذلك هو الثُّلثُ . ولأنَّه يَعْتَرِفُ بحُرِّيَّةِ ثُلثَيْهِ ، فيُقْبَلُ قَوْلُهُ فى حَقِّهِ منهما ، وهو الثُّلثُ ، ويَبْقَى الرِّقُّ فى ثُلثِه ، / فله نِصْفُه ، وهو السُّدسُ ، ونِصْفُ العَبْدِ الذى يُنْكِرُ عِتْقَه . والحالُ الثَّالِث ، أنْ يقولَ أحدُهما : أبى أعْتَقَ هذا . ويقولَ الآخَرُ : أبى أَعْتَقَ أَحَدَهما ، لا أَدْرِى مَنْ منهما . وهى مَسْأَلَةُ الْكِتابِ . فتَقُومُ الْقُرْعَةُ مَقامَ تَعْيينِ الذى لم يُعَيِّنْ ؛ فإنْ وَقَعَتْ على الذى عَيَّنَه أخوهُ ، عَتَقَ منه ثُلثاهُ ، كما لو عَيَّناهُ بقَوْلِهما ، وإنْ وَقَعَتْ على الآخَرِ ، كان[4] كما لو عَيَّنَ كلُّ واحِدٍ منهما عَبْدًا ، يكونُ لِكلِّ واحِدٍ منهما سُدسُ الْعَبْدِ الذى عَيَّنَه ، ونِصْفُ الْعَبْدِ الذى يُنْكِرُ عِتْقَه ، ويصيرُ ثُلثُ كلِّ واحِدٍ مِنَ الْعَبْدَيْنِ حُرًّا . الحالُ الرَّابعُ ، أنْ يقولا : أعْتَقَ أحَدَهما ، ولا نَدْرِى مَنْ منهما . فإنَّه يُقْرَعُ بينَ الْعَبْدَيْنِ ، فمَنْ وَقَعَتْ عليه الْقُرْعَةُ ، عَتَقَ منه ثُلثاهُ ، إنْ لم يُجيزَا عِتْقَ جَميعِه ، وكان الآخَرُ رَقيقًا .

١١/١٧٣ ظ

فصل : فإنْ رَجَعَ الابْنُ الذى جَهِلَ عَيْنَ الْمُعْتَقِ[5] ، فقال : قد عَرَفْتُه . قبلَ الْقُرْعَةِ ، فهو[3] كما لو عَيَّنَهُ ابْتِداءً مِنْ غيرِ جَهْلٍ ، وإنْ كان بعدَ الْقُرْعَةِ ، فوافَقَها تَعْيينُه ، لم يَتَغَيَّرِ الْحُكْمُ ، وإنْ خالَفَها ، عَتَقَ مِن الذى عَيَّنَهُ ثُلثُه بتَعْيينِهِ ، فإنْ عَيَّنَ الذى عَيَّنَهُ أُخوهُ ، عَتَقَ ثُلثاهُ ، وإنْ عَيَّنَ الآخَرَ ، عَتَقَ منه ثُلثُه . وهل يَبْطُلُ الْعِتْقُ فى الذى عَتَقَ بِالْقُرْعَةِ ؟ على وَجْهَيْنِ .

١٩٥٤ – مسألة ؛ قال : (**وإذا[1] كانَ لِرَجُلٍ نِصفُ عَبْدٍ ، ولِآخَرَ ثُلثُهُ ، ولِآخَرَ سُدسُهُ ، فأَعْتَقَ صاحِبُ النِّصْفِ ، وصاحِبُ السُّدسِ مَعًا ، وهُما موسِرانِ ، عَتَقَ**

(٣) سقط من : ب .

(٤) سقط من : الأصل .

(٥) فى الأصل : « العتق » .

(١) فى ا : « وإن » .

عَلَيْهما ، وَضَمِنَا حَقَّ شَرِيكِهِما فيهِ نِصْفَيْنِ ، وَكَانَ وَلاؤُهُ بَيْنَهُمَا أثْلاثًا ؛ لِصاحِبِ النِّصْفِ ثُلثاه ، ولِصاحِبِ السُّدُسِ ثُلثُهُ)

وَجُمْلَتُه أنَّ الْعَبْدَ إذا كان مُشْتَرَكًا بينَ جَماعَةٍ ، فأعْتَقَ اثْنانِ منهم أو أكْثَرُ ، وهم مُوسِرون ، سَرَى عِتْقُهم إلى باقِي الْعَبْدِ ، ويكونُ الضَّمانُ بينهم على عَدَدِ رُءوسِهِم ، يَتَساوونَ فى ضَمانِه ووَلائِه . وبهذا قال الشَّافِعِىُّ . ويَحْتَمِلُ أنْ يُقْسَمَ بينَهم على قَدْرِ أمْلاكِهم . وهو قَوْلُ مالِكٍ فى إحْدَى الرِّوايَتَيْنِ عنه ؛ لِأنَّ السِّرايَةَ حصَلَتْ بإعْتاقِ مِلْكَيْهِما[2] ، ومَا وَجَبَ بِسَبَبِ المِلْكِ / كان على قَدْرِه ، كالنَّفَقَةِ ، واسْتِحْقاقِ الشُّفْعَةِ . ولَنا ، أنَّ عِتْقَ النَّصِيبِ إتْلافٌ لِرِقِّ الباقِى ، وقد اشْتَرَكا فيه ، فَيَتَساوَيانِ فى الضَّمانِ ، كما لو جَرَحَ أحَدُهما جُرْحًا ، والآخَرُ جُرْحَيْنِ ، فمات منهما ، أو ألْقَى أحَدُهما جُزْءًا مِنَ النَّجاسَةِ فى مائِعٍ ، وألْقَى الآخَرُ جُزْءَيْنِ. ويُفارِقُ الشُّفْعَةَ ، فإنَّها تَثْبُتُ لإزالَةِ الضَّرَرِ عَن نَصيبِ الذى لم يَبِعْ ، فكان اسْتِحْقاقُه على قَدْرِ نَصيبِه ، ولأنَّ الضَّمانَ هٰهُنا لِدَفْعِ[3] الضَّرَرِ منهما ، وفى الشُّفْعَةِ لِدَفْعِ الضَّرَرِ عنهما ، والضَّرَرُ منهما يَسْتَوِيانِ فى إدْخالِهِ على الشَّرِيكِ ، وفى الشُّفْعَةِ ضَرَرُ صاحِبِ النِّصْفِ أعْظَمُ مِن ضَرَرِ صَاحِبِ السُّدُسِ فَاخْتَلَفَا . وإذا ثَبَتَ هذا ، كان وَلَاؤُه بينهما أثْلاثًا ؛ لِأنَّنا إذا حَكَمْنَا بأنَّ الثُّلثَ مُعْتَقٌ عليهما نِصْفَيْن ، فنِصْفُ الثُّلثِ سُدسٌ ، إذا ضَمَمْنَاه إلى النِّصْفِ الذى لأحَدِهما[4] ، صار ثُلثَيْنِ ، وإذا ضَمَمْنا السُّدسَ الآخَرَ إلى سُدسِ المُعْتِقِ[5] ، صَار ثُلثًا . وعلى الْوَجْهِ الآخرِ ، يَصِيرُ الوَلاءُ بينَهما أرْباعًا ؛ لِصاحِبِ النِّصْفِ ثلاثةُ أرْباعِهِ ، ولِصاحِبِ السُّدُسِ رُبْعُه ، والضَّمانُ بينهما كذلك . فأمَّا قَوْلُه : فأعْتَقاه مَعًا . فَلِأنَّه شَرْطٌ فى الحُكْمِ الذى ذكَرْناه اجْتِماعَهما فى العِتْقِ ، بحيثُ لا يَسْبِقُ أحدُهما الآخَرَ ، بأنْ يَتَلَفَّظَا به مَعًا ، أو يُوكِّلَ أحَدُهما صاحِبَه فَيُعْتِقَهما مَعًا ، أو يُوكِّلا وَكيلًا فَيُعْتِقَهما ، أو يُعَلِّقا عِتْقَه على شَرْطٍ فيُوجَدَ . فإنْ سَبَقَ أحَدُهما صاحِبَه ، عَتَقَ عليه نَصِيبُ شَرِيكَيْهِ جَميعًا ، وكان الضَّمانُ عليه ، والوَلاءُ له

١٧٤/١١و

---

(٢) فى ا : « ملكهما » .

(٣) فى الأصل : « كدفع » .

(٤) فى الأصل : « لأحدهم » .

(٥) فى الأصل : « العتق » .

كلُّه . وقوله : وهما مُوسِرَانِ . شَرْطٌ آخَرُ ؛ فإنَّ سِرَايَةَ العِتْقِ يُشْتَرَطُ لها اليَسَارُ ، فإنْ كان[6] أَحَدُهما مُوسِرًا وَحْدَه ، قُوِّمَ عليه جميعُ نَصِيبِ مَنْ لم يَعْتِقْ ؛ لِأَنَّ المُعْسِرَ لا يَسْرِى عِتْقُه ، فيَكُونُ الضَّمانُ عَلى المُوسِرِ خاصَّةً ، فإنْ كان أَحَدُهما يَجِدُ بعضَ ما يَخُصُّه ، قُوِّمَ عليه ذلك القَدْرُ ، وبَاقِيهِ على الآخَرِ ، مثل أنْ يَجِدَ صاحِبُ السُّدسِ قِيمَةَ نِصْفِ السُّدسِ ، فيُقَوَّمَ عليه ، ويُقَوَّمَ الرُّبعُ على / صاحِبِ النِّصْفِ ، (7ويَصِيرَ وَلَاؤُه بينهم أَرْباعًا ؛ لِصاحِبِ السُّدسِ رُبعُه ، وباقِيه لِمُعْتِقِ النِّصْفِ ؛ لأنَّهُ لو كان أَحَدُهما مُعْسِرًا ، قُوِّمَ الجميعُ على الآخَرِ ، فإذا كان مُوسِرًا ببعضِه ، قُوِّمَ البَاقِى على صَاحِبِ النِّصْفِ7) ؛ لِأَنَّه مُوسِرٌ . 11/174ظ

١٩٥٥ - مسألة ؛ قال : (وَإِذَا كَانَتِ الْأَمَةُ بَيْنَ شَرِيكَيْنِ ، فَأَصَابَهَا أَحَدُهُمَا وَأَحْبَلَهَا[1] ، أُدِّبَ ، وَلَمْ يَبْلُغْ بِهِ الْحَدُّ ، وَضَمِنَ نِصْفَ قِيمَتِهَا لِشَرِيكِهِ ، وَصَارَتْ أُمَّ وَلَدٍ لَهُ ، وَوَلَدُهُ حُرٌّ . وَإِنْ كَانَ مُعْسِرًا ، كَانَ فِى ذِمَّتِهِ نِصْفُ (2مَهْرِ مِثْلِهَا2) ، وَإِنْ لَمْ تَحْبَلْ مِنْهُ ، فَعَلَيْهِ نِصْفُ مَهْرِ مِثْلِهَا ، وَهِىَ عَلَى مِلْكِهِمَا[3])

لا نَعْلَمُ خِلافًا بينَ أَهْلِ العِلْمِ فِى تَحْرِيمِ وَطْءِ الجارِيةِ الْمُشْتَرَكَةِ ؛ لِأَنَّ الوَطْءَ يُصادِفُ مِلْكَ غيرِه مِن غيرِ نِكَاحٍ ، ولم يُحِلَّه اللهُ تعالى فى غيرِ مِلْكٍ ولا نِكاحٍ ، بدَليلِ قَوْلِه تعالى : ﴿ وَٱلَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَـٰفِظُونَ * إِلَّا عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَـٰنُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ * فَمَنِ ٱبْتَغَىٰ وَرَآءَ ذَٰلِكَ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْعَادُونَ ﴾[4] . وأَكْثَرُ أَهْلِ العِلْمِ لا يُوجِبُونَ فيه حَدًّا ؛ لِأَنَّ له فِيها مِلْكًا ، فكان ذلك شُبْهَةً دارِئَةً لِلْحَدِّ . وأَوْجَبَهُ أبو ثَوْرٍ ؛ لِأَنَّهُ وَطْءٌ مُحَرَّمٌ ؛ لِأَجْلِ كَوْنِهِ فِى مِلْكِ غيرِهِ ، فأَشْبَهَ ما لو لم يَكُنْ له فِيها مِلْكٌ . ولَنا ، أنَّه وَطْءٌ صادَفَ مِلْكَهُ ، فلم يُوجِبْ به حَدٌّ ، كوَطْءِ زَوْجَتِه الحائِضِ ، ويُفارِقُ مالا مِلْكَ له فيها ؛ فإنَّهُ لا شُبْهَةَ له فيها ، ولهذا لو سَرَقَ عَيْنًا له نِصْفُها لم يُقْطَعْ ، ولو لم يَكُنْ له فِيها مِلْكٌ قُطِعَ ، ولا

---

(6) سقط من : الأصل .

(7 - 7) سقط من : الأصل . نقل نظر .

(1) فى الأصل : « أو أحبلها » .

(2 - 2) فى الأصل : « قيمتها » .

(3) فى ا ، ب ، م : « ملكيهما » .

(4) سورة المؤمنون 5 - 7 .

خِلَافَ فى أنَّه يُعَزَّرُ ؛ لما ذَكَرْناه فى حُجَّةِ أَبى ثَوْرٍ . ثم لا يَخْلُو مِن حَالَيْنِ ؛ إِمَّا أنْ لا تَحْمِلَ منه ، فهى بَاقِيَةٌ على مِلْكِهِما ، وعليه نِصْفُ مَهْرِ مِثْلِها ؛ لِأَنَّهُ وَطْءٌ سَقَطَ فيه الحَدُّ للشُّبْهَةِ ، فأَوْجَبَ مَهْرَ المِثْلِ ، كما لو وَطِئَها يَظُنُّها امْرَأَتَه ، وسَواءٌ كانت مُطاوِعَةً أو مُكْرَهَةً ؛ لما ذَكَرْنا ، ولِأَنَّ وَطْءَ جارِيَةِ غيرِه يُوجِبُ المهرَ وإنْ طَاوَعَتْ ؛ لِأَنَّ المهرَ لِسيِّدِها ، فلا يَسْقُطُ بمُطاوَعَتِها ، كما لو أَذِنَتْ فى قَطْعِ عُضْوٍ مِن أَعْضَائِها ، ويكُونُ الواجبُ نِصْفَ المَهْرِ بقَدْرِ مِلْكِ الشَّرِيكِ فيها . الحَالُ الثَّانِى ، أَنْ يُحْبِلَها ، وتَضَعَ مَا يَتَبَيَّنُ فيه بَعْضُ خَلْقِ الْإِنْسانِ ، فَإِنَّها تَصِيرُ بذلك أُمَّ وَلَدٍ لِلْواطِئِ ، كَما لو كانتْ خَالِصَةً له ، وتَخْرُجُ بذلك مِن مِلْكِ الشَّرِيكِ ، / كما تَخْرُجُ بالإِعْتاقِ ؛ وسَواءٌ كان الواطِئُ مُوسِرًا أو مُعْسِرًا ؛ لِأَنَّ الإِيلادَ[5] أَقْوَى مِن الإِعْتَاقِ ، ويَلْزَمُه نِصْفُ قِيمَتِها ؛ لأنَّه أَخْرَجَ نِصْفَها مِنْ مِلْكِ الشَّرِيكِ ، فلَزِمَتْهُ قِيمَتُه ، [6]كما لو أَخْرَجَه بالإِعْتاقِ أو الإِتْلافِ ، فإن كان مُوسِرًا أَدَّاهُ ، وَإِنْ كان مُعْسِرًا فهوَ فى ذِمَّتِه[6] ، كما لو أَتْلَفَها ، والوَلَدُ حُرٌّ يُلْحَقُ نَسَبُهُ بوالِدِه[7] ؛ لِأَنَّه مِن وَطْءٍ فى مَحَلٍّ له فيه مِلْكٌ ، فأَشْبَهَ ما لو وَطِئَ زَوْجَتَه . وقال القاضى : الصَّحِيحُ عِنْدِى أَنَّه لا[8] يُقَوَّمُ عليه نَصِيبُ شَرِيكِه إذا كان مُعْسِرًا ، بل يَصِيرُ نِصْفُها أُمَّ وَلَدٍ ، ونِصْفُها قِنًّا بَاقِيًا فى مِلْكِ الشَّرِيكِ ؛ لأَنَّ الإِحْبالَ كالعِتْقِ ، ويَجْرِى مَجْراهُ فى التَّقْوِيمِ والسِّرَايةِ ، فاعْتُبِرَ فى سِرَايَتِه اليَسارُ ، كالعِتْقِ . وهذا قَوْلُ أبى الخطَّابِ أيضا ، ومذهبُ الشَّافِعِىِّ . فعلى هذا ، إذَا وَلَدَت ، احْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ الولَدُ كُلُّهُ حُرًّا ؛ لاسْتِحالَةِ انْعِقادِ الوَلَدِ مِن حُرٍّ وعَبْدٍ ، واحْتَمَلَ أَنْ يكُونَ نِصْفُه حُرًّا ونِصْفُه رَقِيقًا كأُمِّه[9] ؛ لأَنَّ نِصْفَ أُمِّهِ أُمُّ وَلَدٍ ، ونِصْفَها قِنٌّ لغيرِ الوَاطِئِ ، فكان نِصْفُ الوَلَدِ حُرًّا ونِصْفُه رَقِيقًا ، كَوَلَدِ المُعْتَقِ بَعْضُها ، وبهذا يَتَبَيَّنُ أنَّه لم يَسْتَحِلِ انْعِقادُ الوَلَدِ مِن حُرٍّ وقِنٍّ . ووَجْهُ قَوْلِ الْخِرَقِىِّ ، أَنَّ بعضَها أُمُّ وَلَدٍ ، فكان جميعُها أُمَّ وَلَدٍ ، كما لو كان الوَاطِئُ مُوسِرًا ، ويُفارِقُ الإِعْتاقَ ، فإِنَّ الاسْتِيلادَ أَقْوَى ، ولهذا يَنْفُذُ مِن جميعِ المالِ ؛ مِنَ المريضِ ، ومِنَ الصَّبِىِّ ، والمجْنُونِ ، والإِعْتاقُ بخِلافِه .

١١/١٧٥و

(٥) فى الأصل : « الإيلاج » .

(٦ - ٦) سقط من : ا .

(٧) فى ب ، م : « لوالده » .

(٨) سقط من : الأصل .

(٩) سقط من : م .

فصل : قال أبو الخَطَّابِ : وهل تَلْزَمُه قِيمَةُ الوَلَدِ [10] ومَهْرُ الأَمَةِ [10] ؟ على وَجْهَيْنِ ؛ أَحَدُهما ، لا يَلْزَمُه ذلك . وهو ظاهرُ قولِ الخِرَقِيِّ ؛ لأنَّه لم يَذْكُرْهما ، لأنَّ الأمَةَ صارتْ مَمْلوكَةً له [11] ، فلم يَلْزَمْه مَهْرُ مَمْلوكَتِه ، ولا قِيمَةُ وَلَدِها ؛ ولأنَّ الوَلَدَ خُلِقَ حُرًّا ، فلم يُقَوَّمْ عليه وَلَدُه الحُرُّ . والوَجْهُ الثّانِي ، يَلْزَمُه لِشَرِيكِه نِصْفُ مَهْرِ مِثْلِها ، ونِصْفُ قِيمَةِ وَلَدِها ؛ لأنَّ الوَطْءَ صادَفَ مِلْكَ غيرِه ، وإنَّما انتَقَلَتْ بالوَطْءِ المُوجِبِ للمَهْرِ ، فَيَكونُ الوَطْءُ [12] سَبَبَ المِلْكِ [12] ، ولا يَثْبُتُ الحُكْمُ إلَّا بعدَ تَمامِ سَبَبِه ، فيَلْزَمُ حينئذٍ تَقَدُّمُ الوَطْءِ على مِلْكِه ، فيكونُ فى / مِلْكِ غيرِه ، فيُوجِبُ مَهْرَ المثلِ ، وفِعْلُه ذلك مَنَعَ انْخِلاقَ الوَلَدِ على مِلْكِ الشَّرِيكِ ، فيجِبُ عليه نِصْفُ قِيمَتِه ، كوَلَدِ المَغْرورِ . وقال القاضى : إنْ وضَعتِ الولَدَ بعدَ التَّقْويمِ ، فلا شىءَ على الواطِئِ ؛ لأنَّها وَضَعَتْه فى مِلْكِه ، ووَقْتُ [13] الوُجوبِ حالةُ الوَضْعِ ، ولا حَقَّ للشَّرِيكِ فيها ولا فى وَلَدِها ، وإنْ وضَعَتْه قبلَ التَّقْويمِ ، فهل تَلْزَمُه قِيمَةُ نِصْفِه ؟ على رِوَايتَيْن ، ذَكَرهما أبو بكرٍ ، واخْتارَ أنَّه تَلْزَمُه قِيمَتُه .

١١/١٧٥ظ

فصل : ولا فَرْقَ بينَ أن يكونَ له [11] فى الأمَةِ مِلْكٌ كثيرٌ أو يَسيرٌ ، وقد ذكَرَ الخِرَقِيُّ ، فيما إذا وَطِئَ جَارِيَةً مِنَ المغْنَمِ ، أنَّها تصيرُ أُمَّ وَلَدٍ إذا أَحْبَلَها ، وإن كان إنَّما له فيها سَهْمٌ يَسيرٌ مِن أكْثَرَ [14] مِن أَلْفِ سَهْمٍ .

١٩٥٦ – مسألة ؛ قال : (وَإذَا [1] مَلَكَ سَهْمًا مِمَّنْ يَعْتِقُ عَلَيْهِ بغَيْرِ [2] الْمِيراثِ ، وَهُوَ مُوسِرٌ ، عَتَقَ عَلَيْهِ كُلُّهُ ، وَكَانَ لِشَرِيكِهِ عَلَيْهِ قِيمَةُ حَقِّهِ مِنْهُ ، وَإِنْ كَانَ مُعْسِرًا ، لَمْ يَعْتِقْ عَلَيْهِ إلَّا مِقْدَارُ مَا مَلَكَ ، وَإذَا [1] مَلَكَ بَعْضَهُ بِالْمِيرَاثِ ، لَمْ يَعْتِقْ مِنْهُ إلَّا

(١٠ – ١٠) سقط من : الأصل ، ا ، ب .

(١١) سقط من : ب .

(١٢ – ١٢) فى ا : « سببا الملك » .

(١٣) سقطت الواو من : الأصل ، ب ، م .

(١٤) فى م : « كثير » .

(١) فى م : « وإن » .

(٢) فى الأصل : « من غير » .

مِقْدارُ[٣] ما مَلَكَ ، مُوسِرًا كَانَ أَوْ مُعْسِرًا)

قد ذَكَرْنا فيما تقدَّمَ[٤] أنّ مَن مَلَكَ ذا رَحِمٍ مَحْرَمٍ ، فهو حرٌّ ؛ لما رَوَى سَمُرَةُ ، أنَّ النبيَّ ﷺ ، قال : « مَنْ مَلَكَ ذارَحِمٍ مَحْرَمٍ ، فَهُوَ حُرٌّ » . رواه أبو داودَ ، وابْنُ ماجَه ، والتِّرمِذِيُّ[٥] . وَرَوَى ضَمْرَةُ ، عنْ سُفْيانَ ، عن عبدِ اللهِ بنِ دِينارٍ ، عن ابْنِ عُمَرَ ، رَضِيَ اللهُ عنهما ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ : « مَنْ مَلَكَ ذارَحِمٍ مَحْرَمٍ ، فَهُوَ حُرٌّ »[٦] . وسُئِلَ أحمدُ عَن ضَمْرَةَ ، فقال : ثِقَةٌ ، إلَّا أنَّه رَوَى حَدِيثَيْنِ ليس[٧] لهما أصْلٌ ؛ أحَدُهما ، هذا الحديثُ . وَرُوِيَ عن إبراهيمَ ، عن الأَسْوَدِ ، عن عمرَ ، أنَّه قال : مَنْ مَلَكَ ذَا رَحِمٍ مَحْرَمٍ ، فهو حُرٌّ[٨] . وقد ذَكَرْنا هذا وما فيه مِنَ الخِلافِ فيما تقدَّمَ[٤] . فأمَّا إنْ مَلَكَ سَهْمًا مِمَّن يَعْتِقُ عليه ، مثل أنْ يَمْلِكَ سَهْمًا مِنْ وَلَدِه ، فإنَّه يَعْتِقُ عليه ما مَلَكَ منه ، سَواءٌ مَلَكَه[٩] بعِوَضٍ ، أو بغيرِ عِوَضٍ ، كالهِبَةِ والاغْتِنامِ والوَصِيَّةِ ، وسَواءٌ مَلَكَه باخْتِيارِه ، [١٠] كالذى ذَكَرْناه[١٠] ، أو بغيرِ اخْتِيارِه ، كالميراثِ ؛ لأنَّ كلَّ ما يَعْتِقُ به الكُلُّ يَعْتِقُ به البَعْضُ ، / كالإِعْتاقِ بِالقَوْلِ ، ثم يُنْظَرُ ؛ فإنْ كان مُعْسِرًا ، لم يَسْرِ العِتْقُ ، واسْتَقَرَّ فى ذلك الجُزْءِ ، ورَقَّ الباقى ؛ لأنَّه لو أعْتَقَه بِقَوْلِه ، لم يَسْرِ إعْتاقُه مع تَصْرِيحِه بالعِتْقِ وقَصْدِه إيَّاه ، فههُنا أوْلَى . وإنْ كان مُوسِرًا ، وكان المِلْكُ باخْتِيارِه ، كالمِلْكِ بغيرِ المِيراثِ ، سَرَى إلى باقِيه ، فعَتَقَ[١١] جميعُ العَبْدِ ، ولَزِمَه لشَرِيكِه قِيمةُ باقِيه ؛ لأنَّه فَوَّتَه عليه . وبهذا قال مالِكٌ ، والشَّافِعِىُّ ، وأبو يوسفَ . وقال قَوْمٌ : لا يَعْتِقُ عليه إلَّا ما مَلَكَ ، سَواءٌ مَلَكَه بشِراءٍ أو غيرِه ؛ لأنَّ هذا لم يَعْتِقْه ، وإنَّما عَتَقَ عليه بِحُكْمِ الشَّرْعِ عن[١٢] غيرِ اخْتِيارٍ منه ، فلم

١١/١٧٦و

(٣) سقط من : الأصل ، ا .

(٤) تقدم فى : ٨/٣٩٨ .

(٥) تقدم تخريجه ، فى : ٨/٣٩٩ .

(٦) أخرجه ابن ماجه ، فى : باب من مَلك ذا رحم محرم فهو حر ، من كتاب العتق . سنن ابن ماجه ٢/٨٤٤ .

(٧) سقط من : ب .

(٨) أخرجه أبو داود ، فى : باب من ملك ذا رحم محرم ، من كتاب العتق . سنن أبى داود ٢/٣٥١

(٩) فى م زيادة : « منه » .

(١٠ - ١٠) سقط من : الأصل .

(١١) فى ا : « فيعتق » .

(١٢) فى م : « من » .

يَسْرِ ، كما لو مَلَكَه بالميراثِ ، وفارَقَ ما أعْتَقَه ؛ لأنَّه[13] فَعلَه باختيارِه ، قاصِدًا إليه . ولَنا ، أنَّه فَعَلَ سَبَبَ العِتْقِ اخْتيارًا منه ، وقَصْدًا إليه ، فَسَرَى ، ولَزِمَه الضَّمانُ ، كما لو وَكَّلَ مَنْ أعْتَقَ نَصِيبَه ، وفارَقَ المِيراثَ ، فإنَّه حَصَلَ مِن غيرِ قَصْدِه ، ولا فِعْلِه ، ولأنَّ مَن باشَرَ سَبَبَ السِّرايةِ اخْتيارًا ، لَزِمَه ضَمانُها ، كَمَنْ جَرَحَ إنْسانًا ، فسَرَى جُرْحُه ، ولأنَّ مُباشَرَةَ[14] ما[15] يَسْرِى ، وتَسَبُّبَه إليه فى لُزومِ حُكْمِ السِّرايَةِ واحِدٌ ، بدليلِ اسْتِواءِ الحافِرِ والدَّافِعِ فى ضَمانِ الواقِعِ . فأمَّا إن مَلَكَه بالميراثِ ، لم يَسْرِ العِتْقُ فيه ، واسْتَقَرَّ فيما مَلَكَه ، ورَقَّ الباقى ، سواءٌ كان مُوسِرًا أو مُعْسِرًا ؛ لأنَّه لم يَتَسَبَّبْ إلى إعْتاقِه ، وإنَّما حَصَلَ بغيرِ اختيارِه . وبهذا قال مالكٌ ، والشَّافِعِىُّ ، وأبو يوسفَ . وعن أحمدَ ما يَدُلُّ على أنَّه يَسْرِى إلى نَصِيبِ شَرِيكِه ، إذا كان مُوسِرًا ؛ لأنَّه عَتَقَ[16] عليه بَعْضُه وهو مُوسِرٌ ، فَسَرَى إلى باقِيه ، كما لو أُوصِىَ[17] له به فقَبِلَه . والمذهبُ الأوَّلُ ؛ لأنَّه لم يُعْتِقْه ، ولا تَسَبَّبَ إليه ، فلم يَضْمَنْ ، ولم يَسْرِ ، كالأجْنَبِىِّ ، وفَارَقَ مَا تَسَبَّبَ إليه .

فصل : وإنْ وَرِثَ الصَّبِىُّ والمجْنونُ جُزْءًا مِمَّن يَعْتِقُ عليهما ، عَتَقَ ، ولم يَسْرِ إلى باقِيه ؛ لأنَّه إذا لم يَسْرِ فى حَقِّ المُكلَّفِ ، ففى حَقِّهِما أوْلى . وإنْ وُهِبَ لهما ، أو وُصِّىَ لهما به ، وهما مُعْسِرانِ ، فعلى وَلِيِّهما قَبولُه ؛ لأنَّه نَفْعٌ لهما ، بإعْتاقِ قَرِيبِهما ، من غيرِ ضَرَرٍ[18] يَلْحَقُ بهما . وإنْ كانا مُوسِرَيْنِ ، ففيه وَجْهانِ ، مَبْنِيَّانِ على أنَّه هل يُقَوَّمُ عليهما باقِيه إذا / مَلَكَا بَعْضَه ؟ وفيه وَجْهانِ ؛ أحدُهما ، لا يُقَوَّمُ ، ولا يَسْرِى العِتْقُ إليه[19] ؛ لأنَّه يَدْخُلُ فى مِلْكِه بغيرِ اخْتيارِه ، فأشْبَهَ ما لو وَرِثَه . والثَّانى ، يُقَوَّمُ عليه ؛ لأنَّ قَبولَ وَلِيِّه يقومُ مَقامَ قَبولِه ، فأشْبَهَ الوَكِيلَ . فعلى هذا الوَجْهِ ، ليس لِوَلِيِّه قَبولُه ؛ لما فيه من الضَّرَرِ . وعلى الأوَّلِ ، يَلْزَمُه قَبولُه ؛ لأنَّه يَقَعُ بغيرِ[20] ضَرَرٍ ، إذا كان ممَّن لا تَلْزَمُه نَفَقَتُه . وإذا قُلْنا : ليس له أن

11/176 ظ

(13) فى الأصل : « بأنه » .
(14) فى ب ، م : « مباشرته » .
(15) فى ا ، ب ، م : « لما » .
(16) فى الأصل ، ب ، م : « أعتق » .
(17) فى الأصل ، ب ، م : « وصى » .
(18) فى م : « ضرورة » .
(19) فى ا : « عليه » .
(20) فى الأصل : « من غير » .

يَقْبَلَه . فقَبِلَه ، احْتَمَلَ أن لا يَصِحَّ القَبولُ ؛ لأنَّه فعَلَ ما لم يَأْذَنْ له[21] الشَّرْعُ فيه ، فأشْبَهَ ما لو باع مالَه بِغَبْنٍ . واحْتَمَلَ أنْ يَصِحَّ ، وتكونَ الغَرامَةُ عليه ؛ لأنَّه أَلْزَمَه هذه الغَرامَةَ ، فكانتْ عليه ، كنَفَقَةِ الحَجِّ إذا أَحَجَّهُ[22] .

فصل : وإذا باع عَبْدًا لِذِى رَحِمِه وأَجْنَبِيٌّ صَفْقَةً واحِدَةً ، عَتَقَ كُلُّه ، إذا كان ذو الرَّحِمِ[23] مُوسِرًا[24] ، وضَمِنَ لشَرِيكِه قِيمةَ حَقِّهِ منه . وقال أبو حنيفةَ[25] : لا يَضْمَنُ لِشَرِيكِه شيئًا ؛ لأنَّ مِلْكَه لا[26] يَتِمُّ إلَّا بِقَبولِ شَرِيكِه ، فصار كأنَّه أَذِنَ له فى إعْتاقِ نَصِيبِه . ولَنا ، أنَّه عَتَقَ عليه نَصِيبُه بِمِلْكِه باخْتيارِه ، فوَجَبَ أنْ يُقَوَّمَ عليه باقِيه مع يَسارِه ، كما لو انْفَرَدَ بِشِرائِه ، ولا نُسَلِّمُ أنَّه لا يَصِحُّ قَبولُه إلَّا بِقَبولِ شَرِيكِه .

فصل : وإذا كانتْ أَمَةٌ مُزَوَّجَةً ، ولها ابنٌ مُوسِرٌ ، فاشْتَراها هو وزَوْجُها وهى حامِلٌ منه[27] ، صَفْقَةً واحِدَةً ، عَتَقَ نَصِيبُ الابْنِ مِن أُمِّه ، وسَرَى إلى نصيبِ الزَّوْجِ ، ويُقَوَّمُ عليه ، وعَتَقَ الحَمْلُ عليهما معًا ؛ لأنَّه ابنُ الزَّوْجِ وأخُو[28] الابْنِ ، ولا يَجِبُ لأحدِهما على الآخَرِ شيءٌ منه ؛ لأنَّه عَتَقَ عليهما فى حَالٍ واحدةٍ . ولو كانتِ المسْأَلةُ بحَالِها ، فوُهِبَتْ لهما ، أو أُوصِىَ لهما بها ، فقَبِلاها فى حالٍ[29] واحدةٍ ، فكذلك ، وإنْ قَبِلَها أحدُهما قبلَ الآخَرِ ، نَظَرْنا ؛ فإنْ قَبِلَ الابْنُ أوَّلًا ، عَتَقَتْ عليه الأُمُّ وحَمْلُها ؛ [30] حِصَّتُه من الأُمِّ بالمِلْكِ ، وتَبِعَها حِصَّتُهُ مِنَ الحملِ ، وسَرَى العِتْقُ إلى الباقى[30] [31] مِن الأُمِّ والوَلَدِ[31] ، وعليه قيمةُ بَاقِيهما للزَّوْجِ . وإن قَبِلَ الزَّوْجُ أوَّلًا ، عَتَقَ عليه الحَمْلُ كُلُّه ؛ [30] نصيبُه بالمِلْكِ ، وباقيه بالسِّرايةِ ، وقُوِّمَ عليه[30] . ثم إذا قَبِلَ الابنُ ، عَتَقَتْ عليه الأُمُّ كُلُّها ،

---

(21) سقط من : م .

(22) فى الأصل ، ب ، م : « حجه » .

(23) فى الأصل : « رحم » .

(24) فى ب ، م : « معسرا » .

(25) فى ب ، م : « القاضى » .

(26) فى ا ، ب ، م : « لم » .

(27) سقط من : الأصل .

(28) فى ا ، م : « وأخ » .

(29) فى م : « حالة » .

(30 - 30) سقط من : ب .

(31 - 31) سقط من : الأصل ، ا ، ب .

ويتقاصَّانِ ، ويَرُدُّ كُلُّ واحِدٍ منهما الفَضْلَ على صاحِبه . ومَنْ قال فى الوَصِيَّةِ : إنَّ المِلْكَ لا يَثْبُتُ فيها[٣٢] بالْموتِ . فالحُكْمُ فيه كما لو قَبِلاها دُفْعَةً واحِدَةً .

فصل : وإذا كان لِرَجُلٍ نِصْفُ / عَبْدَيْنِ مُتَساوِيَيْنِ فى القيمَةِ ، لا يَمْلِكُ غيرَهما ، فأَعْتَقَ أحَدَهما فى صِحَّتِه ، عَتَقَ ، وسَرَى إلى نَصِيبِ شَرِيكِه ؛ لأنَّه مُوسِرٌ بالنِّصْفِ الذى له مِن العَبْدِ الآخَرِ ، فإنْ أعْتَقَ النِّصْفَ الآخَرَ[٣٣] ، عَتَقَ ؛ لأنَّ وُجوبَ القِيمَةِ فى ذِمَّتِه لا يَمْنَعُ صِحَّةَ عِتْقِه ، ولم يَسْرِ ؛ لأنَّه مُعْسِرٌ ، وإن أعْتَقَ الأوَّلَ فى مَرَضِ مَوْتِهِ ، لم يَسْرِ ؛ لأنَّه إنَّما يَنْفُذُ عِتْقُه فى ثُلُثِ مالِه ، [٣٤]وثُلُثُ مَالِه[٣٤] هو الثُّلُثُ من العبدِ الذى أعْتَقَ[٣٥] نِصْفَه ، وإذا أعْتَقَ[٣٥] الثَّانِىَ ، وَقَفَ على إجازَةِ الوَرَثَةِ ، وإنْ أعْتَقَ[٣٥] الأَوَّلَ فى صِحَّتِه ، وأعْتَقَ[٣٦] الثَّانِىَ فى مَرَضِه ، لم يَنْفُذْ عِتْقُ الثَّانِى ؛ لأنَّ عليه دَيْنًا يَسْتَغْرِقُ قِيمَتَه ، فيَمْنَعُ صِحَّةَ عِتْقِه ، إلَّا أنْ يُجيزَ[٣٧] الوَرَثَةُ .

فصل : إذا شَهِدَ شاهِدَانِ على رجلٍ أنَّه أعْتَقَ شِرْكًا له فى عَبْدٍ[٣٨] ، فَسَرَى إلى نَصِيبِ الشَّرِيكِ ، وغَرِمَ له قِيمةَ نَصِيبِهِ ، ثم رجَعا عن الشَّهادة ، غَرِما قِيمةَ العَبْدِ جَمِيعِه . وقال بعضُ أصْحابِ الشَّافِعِىِّ : تَلْزَمُهما غَرامَةُ نَصِيبه ، دُونَ نَصِيبِ شَرِيكِه ؛ لأنَّهما لم يَشْهَدا إلَّا بِعِتْقِ نَصِيبِه ، فلم تَلْزَمْهما غَرامَةُ ما سِواهُ . ولَنا ، أنَّهما فَوَّتا عليه نَصِيبَه وقِيمةَ نَصِيبِ شَرِيكِه ، فلَزِمَهما ضَمانُه ، كما لو فَوَّتاه بفِعْلِهما ، وكما لو شَهِدَا عليه بِجُرْحٍ ، ثم سَرَى الجُرْحُ ، وماتَ المجْروحُ ، فضَمِنَ الدِّيَةَ ، ثم رَجَعا عن شَهادَتِهما .

فصل : وإنْ شَهِدَ شاهِدانِ على مَيِّتٍ بعِتْقِ عَبْدٍ فى مَرَضِ مَوْتِهِ ، وهو ثُلُثُ مالِه ،

١٧٧/١١ و

---

(٣٢) فى الأصل : « فى هذا » .

(٣٣) فى م زيادة : « من العبد الآخر » . وهو تفسير .

(٣٤-٣٤) سقط من : الأصل .

(٣٥) فى الأصل : « عتق » .

(٣٦) فى الأصل : « العتق » .

(٣٧) فى الأصل : « يجيزه » .

(٣٨) فى م : « عهد » . تحريف .

فَحكَم حاكمٌ[39] بِشَهادَتِهما ، وعَتَقَ العَبْدُ ، ثم شَهِدَ آخرانِ بِعِتْقِ آخَرَ ، هو ثُلثُ مالِه ، ثم رَجَعَ الأَوَّلانِ عن الشَّهادةِ ، نَظَرْنا فى تارِيخِ شَهادَتِهما ؛ فإن كانتْ سابِقَةً ولم تُكَذِّبِ الوَرَثَةُ رُجوعَهُما ، عَتَقَ الأوَّلُ ، ولم يُقْبَلْ رُجوعُهما ، ولَم يَغْرَما شيئًا . ويَحْتَمِلُ أنْ يَلْزَمَهما شِراءُ الثَّانِى وإعتاقُه ؛ لأنَّهما مَنَعا عِتْقَه بِشَهادَتِهما المَرْجُوعِ عنها . وإن صَدَّقوهُما فى رُجوعِهما ، وكَذَّبوهُما فى شَهادَتِهما ، عَتَقَ الثَّانى ، وَرَجَعوا[40] عليهما بقِيمَةِ الأَوَّلِ ؛ لأنَّهما فَوَّتا رِقَّه عليهم بشَهادَتِهم المَرْجُوعِ عنها ؛ وإنْ كان تاريخُها مُتأخِّرًا عن الشَّهادَةِ الأُخرَى ، بَطَلَ عِتْقُ المحْكومِ[41] بعِتْقِهِ ؛ لأنَّنا تَبيَّنَّا أنَّ المَيِّتَ / قد أَعْتَقَ ثُلثَ مالِه قبلَ إعْتاقِه ، ولم يَغْرَمِ الشَّاهِدانِ شيئًا ؛ لأنَّهما ما فَوَّتا شَيْئًا . وإنْ كانَتا مُطْلَقَتَيْنِ ، أو إحْداهما ، أو اتَّفَقَ تاريخُهما ، أُقْرِعَ بينهما ؛ فإنْ خَرَجَتْ على الثَّانى ، عَتَقَ ، وبَطَلَ عِتْقُ الأَوَّلِ ، ولا شَىءَ على الشَّاهِدَيْن ؛ لأنَّ الأَوَّلَ باقٍ على الرِّقِّ[42] . وإنْ خَرَجَتْ قُرْعَةُ الأوَّلِ ، عَتَقَ ، ونَظَرْنا فى الورَثَةِ ، فإنْ كَذَّبُوا الشَّاهِدَيْنِ الأَوَّلَيْنِ فى شَهادَتِهما ، عَتَقَ الثَّانِى ، ورَجَعوا على الشَّاهِدَيْنِ بِقِيمَةِ الأَوَّلِ ؛ لأنَّهما فَوَّتا رِقَّه بغيرِ حَقٍّ ، وإنْ كَذَّبُوهما فى رُجوعِهما ، لم يَرْجِعُوا عليهما بشىءٍ ؛ لأنَّهم يُقِرُّون بِعِتْقِ المَحْكومِ بِعِتْقِه .

١٩٥٧ ـ مسألة ؛ قال : (**وَإِذَا كَانَ لَهُ ثَلَاثَةُ أَعْبُدٍ ، فَأَعْتَقَهُمْ فِى مَرَضِ مَوْتِهِ ، أَوْ دَبَّرَهُمْ ، أَوْ دَبَّرَ أَحَدَهُمْ ، وَأَوْصَى بِعِتْقِ الآخَرَيْنِ ، وَلَمْ يَخْرُجْ مِنْ ثُلُثِهِ إِلَّا وَاحِدٌ ؛ لِتَسَاوِى قِيمَتِهِمْ ، أُقْرِعَ[1] بَيْنَهُمْ بِسَهْمِ[2] حُرِّيَّةٍ وسَهْمَىْ رِقٍّ ، فَمَنْ وَقَعَ لَهُ[3] سَهْمُ الحُرِّيَّةِ[4] ، عَتَقَ دُونَ صَاحِبَيْه**)

وجُمْلَةُ ذلك أنَّ العِتْقَ فى مَرَضِ الموْتِ ، والتَّدْبيرَ ، والوَصِيَّةَ بالعِتْقِ ، يُعْتَبَرُ خُروجُه

١٧٧/١١ ظ

---

(٣٩) فى ا : « الحاكم » .

(٤٠) فى الأصل : « ورجع » .

(٤١) فى ب ، م زيادة : « له » .

(٤٢) فى الأصل : « العتق » .

(١) فى ب ، م : « قرع » .

(٢) سقط من : ب .

(٣) فى الأصل : « لهم » .

(٤) فى الأصل ، ا : « حرية » .

مِنَ الثُّلثِ ؛ لأنَّ النَّبِىَّ ﷺ ، لم يُجزْ مِنْ[5] عِتْقِ الذى أعْتَقَ سِتَّةَ مَمْلُوكِينَ فى مَرَضِه ، إلَّا ثُلثَهم[6] . ولأنَّه تَبَرُّعٌ بمالٍ ، أشْبَهَ الهِبَةَ ، فإنْ أعْتَقَ أكثرَ من الثُّلثِ ، لم يَجُزْ إلَّا الثُّلثُ . فإنْ أعْتَقَ عَبِيدًا فى مَرَضِه ، واحِدًا بعدَ واحِدٍ ، بُدِئَ بالأوَّلِ فالأوَّلِ ، حتى يُسْتَوْفَى الثُّلثُ . وإنْ وَقَعَ العِتْقُ دُفْعَةً واحِدَةً ، ولم يَخْرُجُوا مِن الثُّلثِ ، قُرِعَ[7] بينَهم ، فأُخْرِجَ[8] الثُّلثُ بالقُرْعَةِ . ومَسْأَلةُ الخِرَقِىِّ فيما إذا وَقَعَ العِتْقُ دُفْعَةً واحِدَةً ، ولم يكُنْ له مالٌ سِواهُم . وأمَّا إنْ دَبَّرهم ، اسْتَوَى المُقَدَّمُ والمُؤَخَّرُ مِنهم ؛ لأنَّ التَّدْبيرَ عِتْقٌ مُعَلَّقٌ بشَرْطٍ ، وهو المَوْتُ ، والشَّرْطُ إذا وُجِدَ ثَبَتَ المشْرُوطُ[9] فى وَقْتٍ واحِدٍ ، وكذلك المُوصَى بِعِتْقِه ، يَسْتَوِى هو والتَّدْبيرُ ؛ لأنَّ الجميعَ عِتْقٌ بعدَ المَوْتِ ، فمتى أعْتَقَ ثلاثةَ أعْبُدٍ مُتَساوِين فى القِيمَةِ ، هم جميعُ مالِه ، دُفْعَةً واحِدَةً ، أو دَبَّرهم ، أو وَصَّى بِعِتْقِهم ، أو دَبَّرَ بعضَهم ووَصَّى بعِتْقِ باقِيهم ، ولم يُجِزِ الوَرَثَةُ أكثرَ من الثُّلثِ ، قُرِعَ[7] بينهم بسَهْمِ حُرِّيَّةٍ وسَهْمَىْ رِقٍّ ، فمَنْ خَرَجَ له سَهْمُ الحُرِّيَّةِ ، عَتَقَ ورَقَّ صاحِباه . وبهذا / قال عمرُ بنُ عبدِ العزيزِ ، وأبانُ بن عُثمانَ ، ومالكٌ ، والشَّافِعىُّ ، وإسْحاقُ ، وداودُ ، وابْنُ جَرِيرٍ . وقال أبو حنيفةَ : يَعْتِقُ مِن كلِّ واحِدٍ ثُلثُه ، ويُسْتَسْعَى فى باقِيه . ورُوِىَ نحوُ هذا عن سَعِيدِ بن المُسَيَّبِ ، وشُرَيْحٍ ، والشَّعْبِىِّ ، والنَّخَعِىِّ ، وقَتادَةَ ، وحَمَّادٍ ؛ لأنَّهم تَساوَوا فى سببِ الاسْتِحْقاقِ ، فيَتَساوَوْنَ فى الاسْتِحْقاقِ ، كما لو كان يَمْلِكُ ثُلثَهم وَحْدَه ، وهو ثُلثُ مالِه ، أو كما لو وَصَّى بكُلِّ واحِدٍ منهم لرجلٍ . وأنْكَرَ أصْحابُ أبى حنيفةَ القُرْعَةَ ، وقالوا : هى مِنَ القِمارِ وحُكْمِ الجاهِلِيَّةِ . ولَعَلَّهم يَرُدُّونَ الخبرَ الوارِدَ فى هذه المسْأَلةِ ؛ لمخالَفتِه[10] قِياسَ الأُصولِ[11] . وذُكِرَ الحديثُ لِحمَّادٍ ، فقال : هذا قولُ الشَّيْخِ – يَعْنِى إبْليسَ – فقال له محمدُ بنُ ذَكْوانَ : وُضِعَ القَلَمُ عَن ثَلاثَةٍ ؛ أحَدُهم المجْنونُ حتى يُفِيقَ – يَعْنِى إنَّكَ[12]

١١/١٧٨و

(٥) سقط من : ب . وفى الأصل : « لمن » .
(٦) تقدم تخريجه ، فى : ٣٩٥/٨ .
(٧) فى م : « أقرع » .
(٨) فى الأصل : « ويخرج » .
(٩) فى ا ، م زيادة : « به » .
(١٠) فى الأصل : « لمخالفة » .
(١١) فى الأصل : « الأصل » . وفى ب : « للأصول » .
(١٢) فى م : « إنه » .

مَجْنونٌ – فقال له حَمّادٌ : ما دَعاك إلى هذا ؟ فقال له محمدٌ : وأنتَ ، ما[13] دَعـاكَ إلى هذا ؟ وهذا قليلٌ فى جوابِ حَمَّادٍ ، وكان حَرِيًّا أنْ يُسْتَتابَ عن هذا ، فإنْ تابَ وإلَّا ضُرِبَتْ عُنُقُه[14] . ولَنا ، ما رَوَى عِمْرانُ بنُ الحُصَيْنِ ، أنَّ رجلًا مِن الأنصارِ أعْتَقَ سِتَّةَ مَمْلُوكِينَ فى مَرَضِه ، لا مالَ له غيرُهم ، فَجزَّأهم رسولُ اللهِ ﷺ سِتَّةَ أجْزاءٍ ، فأعْتَقَ اثْنَيْنِ ، وأرَقَّ أرْبعةً . وهذا نَصٌّ فى مَحلِّ النِّزاعِ ، وحُجَّةٌ لَنا فى الأمْرَيْنِ المُخْتَلَفِ فيهما ، وهما جَمْعُ[15] الحُرِّيَّةِ واسْتِعمالُ[16] القُرْعَةِ ، وهو حَديثٌ صَحيحٌ ثابتٌ ، رَواه مُسْلِمٌ ، وأبو دَاودَ ، وسَائِرُ أصْحابِ السُّنَنِ . ورَواه عَن عِمْرانَ [17] بْنِ الحُصَيْنِ [17] الحسنُ ، وابنُ سِيرِينَ ، وأبو المُهَلَّبِ ، ثلاثَةُ أئِمَّةٍ . ورَوَاه الإمامُ أحمدُ[18] ، عن إسحاقَ بنِ عِيسَى ، عن هُشَيْمٍ ، عنْ خَالِدٍ الحَذَّاءِ ، عن أبى قِلَابَةَ ، عن أبى زيدٍ الأنْصَارِىِّ ، عن النَّبِىِّ ﷺ . قال[19] أحمدُ : أبو زيدٍ الأنْصَارِىُّ رجلٌ مِن أصْحابِ النَّبِىِّ ﷺ . ورُوِىَ نحوُه عن أبى هُرَيْرَةَ ، عن النَّبِىِّ ﷺ[20] . ولأنَّـه حَقٌّ فى تَفْريقِـه ضَرَرٌ ، فَوَجَبَ جَمْعُـه بالقُرْعَـةِ ، كقِسْمَةِ الإجْبارِ إذا طَلَبَها أحدُ الشُّرَكاءِ[21] ، ونَظِيرُه مِن القِسْمَةِ ما لو كانتْ دارٌ بَيْنَ اثْنَيْنِ ، لأحَدِهما ثُلُثُها ، ولِلْآخَرِ ثُلُثاها ، / وفيها ثلاثَةُ مَساكِنَ مُتساوِيَةٌ ، لا ضَرَرَ فى قِسْمَتِها ، فطَلَبَ أحدُهما القِسْمَةَ[22] ، فإنَّه يُجْعَلُ كُلُّ بَيْتٍ سَهْمًا ، ويُقْرَعُ بينَهم بثلاثةِ أسْهُمٍ ؛ لصاحبِ الثُّلُثِ سَهْمٌ ، ولِلْآخَرِ سَهْمانِ . وقَوْلُهم : إنَّ الخبرَ يُخالِفُ[23] قياسَ

١١/١٧٨ظ

---

(١٣) فى م : « فما » .

(١٤) هذه الحكاية مما يُستبعد وقوعه ، وإن ثبتت فهى من النوادر ، فمرجع جميع الأئمة كتاب الله الكريم وما صح عن رسوله الأمين ، وكل إنسان يؤخذ من قوله ويُترك إلا رسولنا محمد ﷺ .

(١٥) فى الأصل : « جميع » .

(١٦) فى ب : « واستتاع » .

(١٧ – ١٧) سقط من : الأصل ، ا .

(١٨) المسند ٥/٣٤١ .

(١٩) فى ا زيادة : « الإمام » .

(٢٠) أخرجه البيهقى ، فى : باب عتق العبيد لا يخرجون من الثلث ، من كتاب العتق . السنن الكبرى ١٠/٢٨٦ . وانظر : باب ما جاء فى من يعتق مماليكه عند موته ، وليس له مال غيرهم ، من أبواب الأحكام . عارضة الأحوذى ٦/١٢٢ .

(٢١) فى ا ، ب ، م : « الشريكين » .

(٢٢) فى ب : « قسمتها » .

(٢٣) فى ب : « مخالف » .

الأُصولِ . نَمْنَعُ ذلكَ ، بل هو مُوافِقٌ له ؛ لِما ذَكَرْناه . وقياسُهم فاسِدٌ ؛ لأنَّه إذا كان مِلْكُه[٢٤] ثُلثَهم وَحْدَه، لم يُمْكِنْ جَمْعُ نَصِيبِه[٢٥]، والوَصِيَّةُ[٢٦] لا ضَرَرَ فى تَفْرِيقِها ، بخِلافِ مَسْألَتِنا . وإنْ سَلَّمْنا مُخالَفَتَه قِياسَ الأُصولِ ، فقَوْلُ رَسولِ اللهِ ﷺ واجِبُ الاتِّباعِ ، سَواءٌ[٢٧] وافَقَ القِياسَ[٢٧] أو خالَفَه ؛ لأنَّه قَوْلُ المَعْصومِ ، الذى جَعَلَ اللهُ تَعالَى قَوْلَه حُجَّةً على الخَلْقِ أجْمعين ، وأَمَرَنا باتِّباعِه وطاعَتِه ، وحَذَّرَ العِقابَ فى مُخالَفَةِ أَمْرِه ، وجَعَلَ الفَوْزَ فى طاعَتِه ، والضَّلالَ فى مَعْصِيَتِه ، وتَطرُّقُ الخَطأِ إلى القائِسِ[٢٨] فى قِياسِه ، أغْلَبُ مِن تَطرُّقِ الغَلَطِ[٢٩] إلى أصْحابِ رسولِ اللهِ ﷺ والأئِمَّةِ بَعْدَهم فى رِوَايتِهِمْ ، على أنَّهم قد خالَفُوا قِياسَ الأُصولِ بأحادِيثَ ضَعِيفةٍ ، فأَوْجَبُوا الوُضُوءَ بالنَّبِيذِ فى السَّفَرِ دُونَ الحضَرِ ، ونَقَضُوا الوُضوءَ بالْقَهْقَهَةِ فى الصَّلاةِ دُونَ خارِجِها ؛ وقَوْلُهم فى مَسْألَتِنا فى مُخالَفةِ[٣٠] القِياسِ والأُصولِ ، أشَدُّ وَأعْظَمُ ، والضَّرَرُ فى مذهبِهم أعْظَمُ ؛ وذلك لأنَّ الإجْماعَ مُنْعَقِدٌ على أنَّ صاحِبَ الثُّلثِ فى الوَصِيَّةِ وما فى مَعْناها ، لا يَحْصُلُ له شىءٌ حتى يَحْصُلَ لِلْوَرَثةِ مِثْلاهُ ، وفى مَسْألَتِنا يَعْتِقُون الثُّلثَ ، ويَسْتَسْعُونَ العَبِيدَ[٣١] فى الثُّلثَيْن ، فلا يَحْصُلُ للوَرَثةِ شىءٌ فى الحالِ أصْلًا ، ويُحِيلونَهم على السِّعايَةِ ، ورُبَّما لا يَحْصُلُ منها شىءٌ أصْلًا ، ورُبَّما لا يَحْصُلُ منها فى الشَّهْرِ[٣٢] إلَّا دِرْهَمٌ أو دِرْهمانِ ، فيكونُ هذا فى حُكْمِ مَن لم يَحْصُلْ له شىءٌ ، وفيه ضَرَرٌ على العَبِيدِ ؛ لأنَّهم يُجْبِرونَهم على الكَسْبِ والسِّعايَةِ ، عن غيرِ اخْتيارٍ منهم ، ورُبَّما كان الْمُجْبَرُ على ذلك جارِيَةً ، فيَحْمِلُها ذلك على البِغاءِ ، أو عَبْدًا ، فيَسْرِقُ أو يَقْطَعُ الطَّرِيقَ ، وفيه ضَرَرٌ على المَيِّتِ ، حيثُ[٣٣] أفْضَوْا بوَصِيَّتِه إلى

---

(٢٤) فى ب : « ملكهم » .
(٢٥) سقط من : ب .
(٢٦) فى الأصل واو العطف وحدها .
(٢٧ - ٢٧) فى الأصل : « فارق » .
(٢٨) فى ا ، ب : « القياس » .
(٢٩) فى ب ، م : « الخطأ » .
(٣٠) فى ب : « مخالفته » .
(٣١) فى ب ، م : « العبد » .
(٣٢) فى ب : « السهم » .
(٣٣) فى ا : « بحيث » .

١٧٩/١١و الظُّلْمِ والإضرارِ ، وتَحْقيقِ / ما يُوجِبُ له العِقابَ مِن رَبِّه ، والدُّعاءَ عليه مِن عَبيدِه ووَرَثَتِه . وقد رُوِىَ عن النَّبىِّ ﷺ ، فى الحديثِ الذى ذَكَرْناه فى حَقِّ الذى فَعَلَ هذا ، قال : « لَوْ شَهِدْتُه لَمْ يُدْفَنْ فِى مَقَابِرِ الْمُسْلِمِينَ »[٣٤] . قال ابنُ عبدِ البَرِّ : فى قَوْلِ الكُوفِيِّين ضُروبٌ مِنَ الخطَأ والاضْطِرابِ ، مع مُخالَفةِ السُّنَّةِ الثَّابِتَةِ . وأشارَ إلى ما ذَكَرْناه . وأمَّا إنْكارُهم للقُرْعَةِ[٣٥] ، فقد جاءتْ فى الكتابِ والسُّنَّةِ والإجْماعِ ، قال اللهُ تعالى : ﴿ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَـٰمَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ ﴾[٣٦] . وقال تعالى : ﴿ فَسَاهَمَ فَكَانَ مِنَ ٱلْمُدْحَضِينَ ﴾[٣٧] . وأمَّا السُّنَّةُ ؛ فقال أحمدُ : فى القُرْعَةِ خَمْسُ سُنَنٍ ؛ أَقْرَعَ بينَ نِسائِه[٣٨] . وأَقْرَعَ فِى سِتَّةِ مَمْلُوكِينَ . وقال لِرَجُلَيْنِ : « اسْتَهِمَا »[٣٩] . وقال : « مَثَلُ الْقَائِمِ عَلَى حُدُودِ اللهِ والْمُدَاهِنِ فِيهَا ، كَمَثَلِ قَوْمٍ اسْتَهَمُوا عَلَى سَفِينَةٍ »[٤٠] . وقال : « لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِى النِّدَاءِ والصَّفِّ الأَوَّلِ ، لَاسْتَهَمُوا عَلَيْهِ »[٤١] . وفى حديثِ الزُّبَيْرِ ، أنَّ صَفِيَّةَ جاءتْ بثَوْبَيْنِ ؛ لِيُكَفِّنَ فيهما حَمْزَةَ ، رَضِىَ اللهُ عنه ، فوَجَدْنا إلى جَنْبِه قَتِيلًا ، فقُلْنا : لِحمزةَ ثَوْبٌ ، ولِلأَنْصارِىِّ ثَوْبٌ . فوَجَدْنا أَحَدَ الثَّوْبَيْنِ أَوْسَعَ مِنَ الآخَرِ ، فأَقْرَعْنا عليهما ، ثم كَفَّنَّا كُلَّ واحِدٍ فى الثَّوْبِ الذى صارَ له[٤٢] . وتَشاحَّ النَّاسُ يومَ القَادِسيَّةِ فى الأَذانِ ، فأَقْرَعَ بينَهم سَعْدٌ[٤٣] . وأَجْمَعَ العُلَماءُ على اسْتِعْمالِها فى القِسْمَةِ ، ولا أَعْلَمُ بينَهم خِلافًا فى أنَّ الرجلَ يُقْرِعُ بينَ

---

(٣٤) أخرجه أبو داود ، فى : باب فى من أعتق عبيدا له لم يبلغهم الثلث ، من كتاب العتاق . سنن أبى داود ٢/ ٣٥٣ .

(٣٥) فى ب : « القرعة » .

(٣٦) سورة آل عمران ٤٤ .

(٣٧) سورة الصافات ١٤١ .

(٣٨) تقدم تخريجه ، فى : ٩/ ٤٣٠ .

(٣٩) تقدم تخريجه ، فى : ٦/ ٢٦٥ .

(٤٠) أخرجه البخارى ، فى : باب هل يقرع فى القسمة والاستهام فيه ، من كتاب الشركة ، وفى : باب القرعة فى المشكلات ، من كتاب الشهادات . صحيح البخارى ٣/ ١٨٢ ، ٢٣٧ . والترمذى ، فى : باب منه حدثنا أحمد بن منيع ... من أبواب الفتن . عارضة الأحوذى ٩/ ١٩ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٤/ ٢٦٨ ، ٢٧٠ .

(٤١) تقدم تخريجه ، فى : ٢/ ٥٣ ، ٥٤ .

(٤٢) أخرجه الإمام أحمد ، فى : المسند ١/ ١٦٥ .

(٤٣) أخرجه البخارى ، فى : باب الاستهام فى الأذان ، من كتاب الأذان . صحيح البخارى ١/ ١٥٩ . والبيهقى ، فى : باب الاستهام على الأذان ، من كتاب الصلاة . السنن الكبرى ١/ ٤٢٨ .

نِسائِه (٤٤ إذا أَرادَ السَّفَرَ ٤٤) بإحْداهُنَّ ، وإذا أَرادَ البِدايَةَ بالقِسْمَةِ بينَهُنَّ ، وبينَ الأَوْلياءِ إذا تَساوَوا وتَشاحُّوا فى مَن (٤٤ يتولّى التَّزويجَ ٤٤) ، أو مَنْ (٤٥) يتولَّى اسْتيفاءَ القِصاصِ ، وأشباهِ هذا .

فصل : فى كيفيَّةِ القُرْعة ، قال أحمدُ : قال سعيدُ بنُ جُبَيْرٍ : يُقْرَعُ بينَهم بالْخواتِيمِ . أَقْرَعَ بَيْنَ اثْنَيْنِ فى ثَوْبٍ ، فأخْرَجَ خاتِمَ هذا وخاتِمَ هذا ثم قال : يَخْرُجُونَ بالْخَواتيمِ ، ثم تُدْفَعُ إلى رجلٍ ، فيُخْرِجُ منها واحِدًا . قال أحمدُ : بأىِّ شىءٍ خَرَجَتْ مِمَّا يَتَّفِقانِ عليه ، وَقَعَ الْحُكْمُ به ، سَواءٌ كان رِقاعًا أو خَواتِيمَ . قال أصحابُنا المُتأَخِّرون : الأَوْلَى أن يَقْطَعَ رِقاعًا صِغارًا مُتساوِيَةً ، ثم تُلْقَى فِى حِجْرِ رجلٍ لم (٤٦) يَحْضُرْ ، / أو يُغَطَّى عليها بِثَوْبٍ ، ثم يُقالَ له : أَدْخِلْ يَدَكَ ، وأخْرِجْ بُنْدُقَةً (٤٧) . فيَفُضُّها (٤٨) ، ويَعْلَمُ ما فيها . وهذا قولُ الشّافِعِىِّ . وفى كَيْفِيَّةِ القُرْعَةِ والعِتْقِ سِتُّ مَسائِلَ ؛ أحَدُها ، أنْ يَعْتِقَ عَدَدًا مِنَ العَبِيدِ ، لهم ثُلُثٌ صحيحٌ . كثلاثةٍ أو سِتَّةٍ أو تِسْعَةٍ ، وقِيمَتُهم مُتَساوِيَةٌ ، ولا مالَ له غيرُهم ، فيُجَزَّأُون (٤٩) ثلاثةَ أجْزاءٍ ، جُزْءًا للحُرِّيَّةِ ، وجُزْأَيْنِ للرِّقِّ ، وتُكْتَبُ ثلاثُ رِقاعٍ ، فى واحِدَةٍ حُرِّيَّةٌ ، وفى اثْنَيْنِ رِقٌّ ، ويُتْرَكُ فى ثلاثةِ بَنادِقَ ، وتُغَطَّى بِثَوْبٍ ، ويُقالُ لِرَجُلٍ لم يَحْضُرْ : أخْرِجْ على اسْمِ هذا الجُزْءِ . فإنْ خَرَجَتْ قُرْعَةُ الحُرِّيَّةِ ، عَتَقَ ، ورَقَّ الْجُزْءانِ الآخَرانِ ، وإنْ خَرَجَتْ قُرْعَةُ رِقٍّ ، رَقَّ ، وأُخْرِجَتْ أُخْرَى على جُزْءٍ آخَرَ ، فإنْ خَرَجَتْ رُقْعَةُ الحُرِّيَّةِ ، عَتَقَ ، ورَقَّ الْجُزْءُ الثّالِثُ ، وإنْ خَرَجَتْ قُرْعَةُ الرِّقِّ ، رَقَّ ، وعَتَقَ الْجُزْءُ الثّالِثُ ؛ لأنَّ الحُرِّيَّةَ تَعَيَّنَتْ فيهم . وإنْ شِئْتَ كَتَبْتَ اسْمَ كُلِّ جُزْءٍ فى رُقْعَةٍ ، ثم أَخْرَجْتَ رُقْعَةً على الحُرِّيَّةِ ، فإذا أخْرَجْتَ (٥٠) رُقْعَةً (٥١ على الحُرِّيَّةِ ٥١) . عَتَقَ المُسَمَّوْنَ فيها ، ورَقَّ الباقونَ ، وإنْ أَخْرَجْتَ (٥٠) رُقْعَةً على الرِّقِّ ، رَقَّ المُسَمَّوْنَ فيها ، ثم تُخْرِجُ أُخْرَى

١١/١٧٩ ظ

(٤٤ - ٤٤) سقط من : الأصل . وفى ا فى الموضع الثانى : « يتولى النكاح » .

(٤٥) سقط من : ا .

(٤٦) سقط من : ب .

(٤٧) فى ب ، م : « بندقية » .

(٤٨) فى م : « فينفضها » .

(٤٩) فى ب ، م : « فيخرجون » .

(٥٠) فى ا ، ب ، م : « خرجت » .

(٥١ - ٥١) سقط من : الأصل ، ب .

على الرِّقّ ، فيرِقُّ المُسَمَّوْنَ فيها ، ويَعْتِقُ الجُزْءُ الثَّالِثُ ، وإنْ أُخْرِجَتَ الثَّانِيَةَ على الحُرِّيَّة ، عَتَقَ المُسَمَّوْنَ فيها ، ورَقَّ[٥٢] الثَّالِثُ . المسألةُ الثَّانيةُ ، أن تُمْكِنَ قِسْمَتُهم أثلاثًا ، وقِيَمَهُم[٥٣] مُخْتَلِفَةٌ ، يُمْكِنُ تَعْدِيلُهم بالقِيمَةِ ، كستَّةٍ ؛ قِيمةُ اثْنَيْن منهم ثلاثةُ آلافٍ [٥٤]ثلاثةُ آلافٍ[٥٤] ، وقيمةُ اثْنَيْنِ ألْفانِ ألْفانِ[٥٥] ، وقيمَةُ اثْنَيْنِ ألْفٌ ألْفٌ ، فيَجْعَلُ الاثْنَيْنِ الأوْسَطَيْنِ جُزْءًا[٥٦] ، ويَجْعَلُ اثْنَيْنِ قِيمَةُ أحَدِهما ثلاثةُ آلافٍ مع آخَرَ قِيمَتُه ألْفٌ جُزْءًا ، والآخَران جُزْءًا[٥٧] ، فيكونون ثَلاثَةَ أجْزاءٍ مُتَساوِيَةٍ في العَدَدِ والقِيمَةِ ، على ما قَدَّمْناه في المسألة الأُولَى . قِيلَ لأحمدَ : لِم[٥٨] يستَوُوا في القِيمَةِ ؟ قال : يُقَوَّمُون بالثَّمَنِ . المسألةُ الثَّالثة ، يكونُون مُتَساوِينَ في العَدَدِ مُخْتلِفِينَ في القِيمَةِ ، ولا يُمْكِنُ الجَمْعُ بين تَعْدِيلِهم بالعَدَدِ والقِيمَةِ معًا ، ولكنْ يُمْكِنُ تَعْدِيلُهم بكلٍّ[٥٩] واحِدٍ منهما مُنْفَرِدًا ، كستَّةِ / أعْبُدٍ ، قِيمَةُ أحَدِهم ألْفٌ ، وقِيمَةُ اثْنَيْنِ ألْفٌ ، وقِيمَةُ ثلاثةٍ ألْفٌ ، فإنَّهم يُعَدَّلُونَ بالقِيمَةِ دون العَدَدِ . نَصَّ عليه أحمدُ ، فقال : إذا كانت قِيمةُ واحِدٍ مثلَ اثنَيْنِ ، قُوِّمَ ؛ لأنَّه لا يجوزُ أن يَقَعَ العِتْقُ في أكثرَ من الثُّلثِ ولا أقَلَّ ، وفي قِسْمَتِهِم بالعَدَدِ تَكْرارُ القُرْعةِ ، وتَبْعِيضُ العِتْقِ حتى يَكْمُلَ الثُّلثُ ، فكان التَّعْدِيلُ بالقِيمَةِ أوْلَى . بَيانُ ذلك ، أنَّا لو جَعَلْنا مَعَ[٦٠] الذى قِيمَتُه ألْفٌ آخَرَ ، فخَرَجَتْ قُرْعةُ الحُرِّيَّةِ لهما ، احْتَجْنا أن نُعِيدَ القُرْعَةَ بينَهما ، فإذا خَرَجَتْ على القليلِ القِيمَةِ ، عَتَقَ ، وعَتَقَ[٦١] مِن الذى قِيمَتُه ألْفٌ تَمامُ الثُّلثِ . وإن وقَعَت قُرْعةُ الحُرِّيَّةِ على اثنَيْنِ ، قِيمَتُهما دونَ الثُّلثِ ، عَتَقَا ، ثم أُعِيدَتْ[٦٢] لتَكْمِيلِ

١١/١٨٠و

---

(٥٢) في م : « دون » .

(٥٣) في الأصل ، ا : « وقيمتهم » .

(٥٤ - ٥٤) سقط من : ا ، م .

(٥٥) سقط من : م .

(٥٦) في الأصل : « جزء جزء » .

(٥٧) في النسخ : « جزء » .

(٥٨) سقط من : ا .

(٥٩) في ا : « كل » .

(٦٠) سقط من : الأصل ، م .

(٦١) سقط من : ب ، وفي م : « وأعتق » .

(٦٢) في الأصل : « عتقت » .

الثُّلثِ ، فإذا وقَعَتْ على واحِدٍ ، كَمَلَتِ الحُرِّيَّةُ منه ، فحَصَلَ ما ذكَرْناه من التَّبعِيضِ والتَّكْرارِ ، ولأنَّ قِسْمَتَهم بين المشتركِينَ فيهم[63] ، [64]إنَّما يُعَدِّلُونَ فيها بالقِيمَةِ[64] دون الأجْزاءِ ، فعلى هذا يَجْعَلُ الذى قِيمَتُه ألفٌ جُزْءًا ، والاثْنَيْنِ اللَّذَيْنِ قيمَتُهما ألفٌ جُزْءًا ، والثَّلاثةَ الباقين جُزْءًا ، ثم يُقْرِعُ بينَهم ، على ما ذكَرْنا . المسألةُ الرابعة ، أمْكَنَ تَعْدِيلُهم بالقِيمَةِ دونَ العَدَدِ ، كسبعةٍ قِيمَةُ أحَدِهم[65] ألفٌ ، وقِيمَةُ اثنَيْنِ ألفٌ ، وقيمةُ أربعةٍ ألفٌ ، فيُعَدِّلُونَ بالقِيمَةِ دونَ العَدَدِ ، كما ذكَرْنا . المسألةُ الخامسةُ ، أمْكَنَ تَعْدِيلُهم بالعَدَدِ دونَ القِيمَةِ ، كستَّةِ أعْبُدٍ ، قِيمَةُ اثنَيْنِ ألفٌ ، وقيمةُ اثنينِ سَبْعُمائةٍ ، وقيمةُ اثنينِ خَمْسُمائةٍ ، فههُنا يُجَزِّئُهُم بالعَدَدِ ؛ لتَعَذُّرِ تَجْزِئَتِهم بالقِيمَةِ ، فيَجْعَلُ كلَّ اثنَيْنِ جزءًا ، ويَضُمُّ كلَّ واحدٍ ممَّن قِيمَتُهما قليلةٌ إلى واحدٍ ممَّن قيمَتُهما كثيرةٌ ، ويَجْعَلُ المُتَوَسِّطَيْنِ جزءًا ، ويُقْرِعُ بينَهم ، فإن وقعَتْ قُرْعةُ الحُرِّيَّةِ على جُزْءٍ قِيمتُه أكثرُ من الثُّلثِ ، أُعِيدَتِ القُرْعةُ بينَهما ، فيَعْتِقُ مَنْ [64]تَقَعُ له[64] قُرْعَةُ الحُرِّيَّةِ ، ويَعْتِقُ من الآخرِ تَتِمَّةُ[66] الثُّلثِ ، ورَقَّ باقِيه والباقُون ، وإن وقعتِ الحُرِّيَّةُ على جُزْءٍ أقلَّ من الثُّلثِ ، عَتَقَا جميعًا ، ثم يَكْمُلُ الثُّلثُ من الباقِينَ بالقُرْعةِ . المسألةُ / السادسةُ ، لم يُمْكِنْ تَعْدِيلُهم بالعَدَدِ ولا القِيمَةِ ، ١١/١٨٠ظ كخَمْسةِ أعْبُدٍ ، قِيمَةُ أحدِهم ألفٌ ، واثْنان ألفٌ ، واثْنان ثلاثةُ آلافٍ ، احْتَمَلَ أنْ يُجَزِّئَهم ثلاثةَ أجْزاءٍ ، فيَجْعلَ أحَدَهم[67] أكْثَرَهم قِيمةً[68] جُزْءًا ، ويَضُمَّ إلى الثانى[69] أقَلَّ الباقِينَ قِيمةً ، ويَجْعَلَهما جُزْءًا والباقِينَ جُزْءًا ، ويُقْرِعَ بينهم بسَهْمِ حُرِّيَّةٍ وسَهْمَىْ رِقٍّ ؛ لأنَّ هذا أقْرَبُ إلى ما فَعَلَه النَّبِىُّ ﷺ ، ويُعَدِّلَ الثُّلثَ بالقِيمَةِ على ما تقدَّم ، واحْتَمَلَ أن لا يُجَزِّئَهم ، بل تُخْرَجُ القُرْعَةُ على واحِدٍ واحِدٍ[70] ، حتى يَسْتَوْفِىَ الثُّلثَ ، فيكتبَ خَمْسَ

(٦٣) فى الأصل : « فيهما » .

(٦٤-٦٤) سقط من : الأصل .

(٦٥) فى ا : « واحد » .

(٦٦) فى ا : « قيمة » .

(٦٧) فى ب : « قيمة » .

(٦٨) سقط من : ب .

(٦٩) فى م زيادة : « كثير القيمة » .

(٧٠) سقط من : ب . وفى ا زيادة : « واحد » .

رِقَاعٍ بأسمائِهم ، ثم يُخْرِجُ رُقْعةً على الحُرِّيَّةِ ، فمَن خَرَجَ اسمُه فيها عَتَقَ ، ثم يُخْرِجُ الثانيةَ ، فمَن خرجَ اسمُه فيها عَتَقَ منه تَمامُ الثُّلثِ . وإن كانوا ثمانيةً قِيمَتُهم سَواءٌ ، ففيهم ثلاثةُ أوْجُهٍ ؛ أحدُها ، أن يَكْتُبَ ثَمانِىَ رِقاعٍ بأسْمائِهم ، ثم يُخْرِجَ على الحُرِّيَّةِ رُقْعةً بعدَ أُخْرَى ، حتى يَسْتَوْفِىَ الثُّلثَ . والثانى ، أن يُجَزِّئَهم أربعةَ أجزاء ، ثم يُقْرِعُ بينَهم بسَهْمِ حُرِّيَّةٍ وثَلاثةِ رِقٍّ ، فمَن خرجَ له سهمُ الحُرِّيَّةِ عَتَقَ ، ثم يُقْرِعُ بين السِّتَّةِ بسهمِ حُرِّيَّةٍ وسَهْمَىْ رِقٍّ ، فمَن خرجَ له سهمُ الحُرِّيَّةِ ، أُعِيدَتْ بينهما ، فمَن خرجَ له سهمُ الحُرِّيَّةِ كَمَّلَ الثُّلثَ منه . والثالث ، أن يُجَزِّئَهم ثلاثةَ أجْزاءٍ ، ثلاثةٌ وثلاثةٌ واثنانِ ، ويُقْرِعَ بينَهم بسهمِ حُرِّيَّةٍ وسهمَىْ رِقٍّ ، فإن خرَج سهمُ الحُرِّيَّةِ للاثْنَيْنِ عَتَقَا ، وكمَّلَ الثُّلثَ بالقُرْعةِ من الباقِينَ ، وإن خرَجتْ لثلاثةٍ ، أقْرَعَ بينهم بسَهْمِ (٧١ حُرِّيَّةٍ وسَهْمَىْ رِقٍّ ٧١) . ذَكَرَ هذين الوَجْهينِ الآخَرَيْنِ أبو الخَطَّابِ . ورُوِىَ عن أحمدَ ، فى خمسةٍ أو أربعةٍ ، يَجْعَلُ أكثرَهم قِيمةً مَكانَ اثنَيْنِ ، إن كانا[٧٢] قِيمَتَه ، وإلَّا أقْرَعَ بين ثلاثةٍ قِيمَتُهم واحدةٌ ، ثم يُقْرِعُ بين الذى بَقِىَ والذى تُصِيبُه القُرْعةُ ، يِنْظُرُ ما بَقِىَ من قِيمَتِه من الثُّلثِ ، فيَعْتِقُ[٧٣] بحِصَّتِه[٧٤] ؛ فإن كان جميعُ مالِه عَبْدَيْنِ ، أقْرَعْنا بينهما بسَهْمِ حُرِّيَّةٍ وسهمِ رِقٍّ ، على كلِّ حالٍ .

فصل : وإن كان (٧٥ للمُعْتِقِ مالٌ ٧٥) غيرَ العَبِيدِ[٧٦] ، مِثْلَا قِيمَةِ العَبِيدِ أو أكثرُ ، عَتَقَ العَبِيدُ كلُّهم ، (٧٧ بخُروجِهم كلِّهم ٧٧) / من الثُّلثِ ، وإن كان أقلَّ من مِثْلَيْهِم ، عَتَقَ من العَبِيدِ[٧٦] قَدْرُ ثُلثِ المالِ كلِّه ، فإذا كان العَبِيدُ[٧٨] نِصْفَ المالِ ، عَتَقَ ثُلثاهُم ، وإن كانُوا[٧٩] ثُلُثَىِ المالِ ، عَتَقَ نِصفُهم ، وإن كانوا ثلاثةَ أرْباعِه ، عَتَقَ أربعةُ أتْساعِهم[٨٠] ،

١١/١٨١و

(٧١ - ٧١) فى ا : « رق وسهمى حرية » .

(٧٢) فى الأصل ، ا ، ب : « كانت » .

(٧٣) فى الأصل : « فيعين » .

(٧٤) فى ب ، م : « حصته » .

(٧٥ - ٧٥) فى الأصل : « المعتق ماله » .

(٧٦) فى الأصل ، م : « العبد » .

(٧٧ - ٧٧) فى ا ، ب ، م : « لخروجهم » .

(٧٨) فى م زيادة : « كلهم » .

(٧٩) فى م : « كانا » .

(٨٠) فى ا : « أسباعهم » .

وطَرِيقهُ أن تَضْرِبَ قِيمةَ العَبِيدِ[81] فى ثلاثةٍ ، ثم تَنْسِبَ إليه مَبْلَغَ التَّرِكَةِ ، فما خَرَجَ بالنِّسْبةِ عَتَقَ من العَبِيدِ مثلُها ، فإذا كان قِيمةُ العَبِيدِ[81] ألفًا ، وباقِى التَّرِكةِ ألفٌ ، ضَرَبْتَ قِيمةَ العَبِيدِ[81] فى ثلاثةٍ ، تكُنْ ثلاثةَ آلافٍ ، ثم تَنْسِبُ إليها الألْفَيْنِ ، تكُنْ ثُلُثَيْها ، فيَعْتِقُ ثُلُثاهُم . وإن كان قيمةُ العَبِيدِ[81] ثلاثةَ آلافٍ ، وباقِى التَّرِكةِ ألفٌ ، ضَرَبْتَ قِيمَتَهم فى ثلاثةٍ ، تكُنْ تِسْعةَ آلافٍ ، وتَنْسِبُ إليها التَّرِكةَ كلَّها ، تكُنْ أربعةَ أتْساعِها . وإن كان قِيمَتُهم أربعةَ آلافٍ ، وباقِى التَّرِكةِ ألفٌ ، ضَرَبْتَ قِيمَتَهم فى ثلاثةٍ ، تكُن اثْنَىْ عَشَرَ ألْفًا ، ونَسَبْتَ إليها خمسةَ آلافٍ ، تكُنْ رُبْعَها وسُدسَها ، فيَعْتِقُ مِن العَبِيدِ رُبْعُهم وسُدسُهم .

فصل : وإنْ كان على المَيِّتِ دَيْنٌ يُحِيطُ بالتَّرِكَةِ ، لم يَعْتِقْ منهم شىءٌ . وإنْ كان يُحِيطُ ببعضِها ، قُدِّمَ الدَّيْنُ ؛ لأنَّ العِتْقَ وَصِيَّةٌ ، وقد قَضَى رسولُ اللهِ ﷺ أنَّ الدَّيْنَ قبلَ الوَصِيَّةِ[82] . ولأنَّ قَضاءَ الدَّينِ واجِبٌ ، وهذا تَبَرُّعٌ ، وتَقْدِيمُ الواجِبِ مُتَعَيِّنٌ . وإن كان الدَّيْنُ بقَدْرِ نِصْفِ العَبِيدِ ، جُعِلُوا جُزْأَيْنِ مُعَيَّنَيْنِ[83] ، وكُتِبَتْ رُقْعتانِ ؛ رُقْعَةٌ للدَّيْنِ ، ورُقْعَةٌ للتَّرِكةِ ، وتُخْرَجُ واحدةٌ منهما على أحَدِ الجُزْأينِ ، فمَن خرَجتْ عليه رُقْعَةُ الدَّينِ بِيعَ فيه ، وكان الباقِى من[84] جَمِيعِ التَّرِكةِ يَعْتِقُ ثُلُثُهم بالقُرْعَةِ ، على ما تقدَّم . وإن كان الدَّيْنُ بقَدْرِ ثُلُثِهم[85] ، كُتِبَتْ ثلاثُ رِقاعٍ ؛ رُقْعَةٌ للدَّيْنِ ، واثْنتان للتَّرِكةِ . وإن كان بقَدْرِ رُبْعِهم ، كُتِبَ أرْبَعُ رِقاعٍ ؛ رُقْعَةٌ للدَّينِ ، وثلاثةٌ للتَّرِكةِ ، ثم يُقْرَعُ بينَ مَن خرَجتْ له رِقاعُ التَّرِكةِ . وإن كُتِبَ رُقْعَةٌ للدَّينِ ، ورُقْعَةٌ للحُرِّيَّةِ ، ورُقْعتانِ للتَّرِكةِ ، جاز . وقيل : لا / يجوزُ ؛ لئلَّا تخْرُجَ رُقْعَةُ الحُرِّيَّةِ قبلَ قضاءِ الدَّيْنِ.[86] والأوَّلُ أصَحُّ ؛ لأنَّه إنَّما يُمْنَعُ من العِتْقِ قبلَ قضاءِ الدَّيْنِ[86] إذا لم يكُنْ له وَفاءٌ ، فأمَّا إذا كان له وَفاءٌ ، لم يُمْنَعْ منه ، بدليلِ ما لو كان العِتْقُ فى أقَلَّ من ثُلُثِ الباقِى بعدَ وَفاءِ الدَّينِ ، فإنَّه لا يُمْنَعُ من العِتْقِ قبلَ وَفائِه[87] .

١١/١٨١ظ

فصل : وإذا أعْتَقَ فى مَرَضِ مَوْتِه ثلاثةً لا يَمْلِكُ غيرَهم ، أو واحدًا منهم غيرَ

---

(٨١) فى الأصل ، م : « العبد » .

(٨٢) تقدم تخريجه ، فى : ٨/ ٣٩٠ .

(٨٣) سقط من : ا ، ب ، م .

(٨٤) سقط من : ا .

(٨٥) فى الأصل : « ثلثه » .

(٨٦–٨٦) سقط من : ا . نقل نظر .

(٨٧) فى الأصل : « وفائهم » .

مُعَيَّنٍ[٨٨] ، فمات أحدُهم ، أقْرَعْنا بينَ المَيِّتِ والأحْياءِ ، فإن وقَعَتْ على المَيِّتِ ، حَسَبْناه من التَّرِكةِ ، وقَوَّمْناه حينَ الإعْتاقِ ، سَواءٌ مات في حياةِ سَيِّدِه ، أو بعدَه قبلَ القُرْعةِ . وبهذا قال الشافعيُّ . وقال مالكٌ : إن مات قبلَ مَوْتِ[٨٩] سَيِّدِه ، أقْرَعْنا بين الحَيَّيْنِ[٩٠] ؛ لأنَّهما جميعُ التَّرِكةِ ، ولهذا لا يَعْتِقُ إلَّا ثُلُثُهما ، ولا يُعْتَبَرُ المَيِّتُ ؛ لأنَّه ليس بمَحْسُوبٍ من التَّرِكَةِ ، ولهذا[٩١] لو أعْتَقَ الحَيَّيْنِ بعدَ مَوْتِه ، لأعْتَقْنا ثُلُثَهما . ولَنا ، أنَّ المَيِّتَ أحدُ المُعْتَقِينَ ، فوَجَبَ أن يُقْرَعَ بينَه وبينَهم ، كما لو مات بعدَ سَيِّدِه ، ولأنَّ المَقْصُودَ تَكْمِيلُ الأحْكامِ ، وحُصُولُ ثَوابِ العِتْقِ ، ويَحْصُلُ هذا في المَيِّتِ ، فوَجَبَ أن يَدْخُلَ في القُرْعَةِ ، كما لو مات بعدَ سَيِّدِه . فأمَّا إن وقَعَتِ القُرْعَةُ على الحَيِّ ، نَظَرْنا في الحَيِّ ؛ فإن كان المَيِّتُ مات قبلَ مَوْتِ السَّيِّدِ[٩٢] ، أو بعدَه قبلَ قَبْضِ الوارِثِ له ، لم نَحْسُبْه من التَّرِكةِ ؛ لأنَّه لم يَصِلْ إلى الوارثِ ، فتكونُ التَّرِكَةُ الحَيَّيْنِ[٩٣] ، فيُخْرَجُ ثُلُثُهما ممَّن وقَعَتْ عليه القُرْعةُ ، وتُعْتَبَرُ قِيمَتُه[٩٤] حينَ الإعْتاقِ ؛ لأنَّه حينُ الإتْلافِ[٩٥] ، وتُعْتَبرُ قِيمةُ التَّرِكةِ بأقَلِّ الأمْرَيْنِ من حينِ الموتِ إلى حينِ قَبْضِ الوارثِ ؛ لأنَّ الزِّيادةَ فائدةٌ تجَدَّدَتْ على مِلْكِ الوارثِ ، فلا تُحْسَبُ عليه من التَّرِكةِ ، والنُّقْصانُ قبلَ القَبْضِ لم يَحْصُلْ له ، ولم يَنْتَفِعْ به ، فأشْبَهَ الشَّارِدَ والآبِقَ ، وإنَّما يُحْسَبُ عليه ما حَصَلَ في يَدِه ، ولا يُحْسَبُ المَيِّتُ من التَّرِكةِ ؛ لأنَّه ما وَصَلَ إلى الوَرَثةِ فيُكَمِّلُ ثُلُثُ الحَيَّيْنِ[٩٠] ممَّن وقَعَتْ عليه القُرْعَةُ . وإنْ كان مَوْتُه بعدَ قَبْضِ الوَرَثةِ ، حُسِبَ من التَّرِكةِ ؛ لأنَّه وصَلَ /إليهم ، وجَعَلْناه كالحَيِّ ، في تَقْوِيمِهِ معَهم ، والحكْمِ بإعْتاقِه إن وقَعَتْ عليه القرعةُ ، أو من الثُّلُثَيْنِ إن وقَعتِ القُرْعَةُ على غيرِه ، وتُحْسَبُ قِيمَتُه أقَلَّ الأمْرَيْنِ من حينِ مَوْتِ سيِّدِه إلى حينِ قَبْضِه . ونحوَ هذا قال الشَّافعيُّ .

١١/١٨٢و

---

(٨٨) في الأصل : « متعين » .
(٨٩) سقط من : ا .
(٩٠) في الأصل : « الجزءين » .
(٩١) في م : « ولأنه » .
(٩٢) في الأصل : « سيده » .
(٩٣) في الأصل : « للجزءين » .
(٩٤) في الأصل : « قيمتهم » .
(٩٥) في ا ، ب ، م : « إتلافه » .

فصل : وإن[٩٦] دَبَّر الثَّلاثةَ ، أو وَصَّى بعتْقِهم ، فمات أحَدُهم فى حَياتِه ، بَطَل تَدْبيرُه ، والوَصيَّةُ فيه ، وأُقْرِعَ بين الحَيَّيْنِ[٩٧] ، فأُعْتِقَ من أحدِهما ثُلثُهما ؛ لأنَّ المَيِّتَ لا يُمْكِنُ الحُكْمُ بوقوعِ العِتْقِ فيه ؛ لكَوْنِه مات قبلَ الوقتِ الذى يَعْتِقُ فيه ، وقبلَ أن يتَحَقَّقَ شَرْطُ العِتْقِ ، بخلافِ التى قبلَها ؛ فإنَّ العِتْقَ حَصَلَ [٩٨] من حينِ الإعْتاقِ ، وإنَّما القُرْعَةُ تُبَيِّنُه وتَكْشِفُه ، ولهذا يُحْكَمُ بعتْقِه[٩٨] من حينِ الإعْتاقِ ، حتى يكونَ كَسْبُه له ، وحُكْمُه حُكْمُ الأحْرارِ فى سائرِ أحْوالِه . وإن مات المُدَبَّرُ بعدَ مَوْتِ سيِّدِه ، أُقْرِعَ بينَه وبين الأحْياءِ ؛ لأنَّه قد حَصَلَ العِتْقُ من حينِ مَوْتِ السَّيِّدِ .

١٩٥٨ ـ مسألة ؛ قال : (**وَلَوْ قَالَ لَهُمْ فِي مَرَضِ مَوْتِهِ : أَحَدُكُمْ حُرٌّ . أوْ : كُلُّكُم حُرٌّ . وَمَاتَ ، فَكَذٰلِكَ**)

أمَّا إذا قال لهم : كُلُّكُم حُرٌّ . فهى المسألةُ التى تقَدَّمَتْ ، وشَرَحْناها . وأمَّا إذا قال : أحدُكم حُرٌّ . فإنَّه يُقْرَعُ بينَهمْ ، فيُخْرَجُ أحَدُهم بالقُرْعَةِ فيَعْتِقُ ، ويَرِقُّ الباقُون ، وسَواءٌ كان للمَيِّتِ مالٌ سِواهم ، أو لم يكُنْ ، إذا كان يخْرُجُ من الثُّلثِ ، وإن لم يخْرُجْ من [١]ثُلثِ المالِ[١] ، عَتَقَ منه بقَدْرِ الثُّلثِ . ولو كان المُعْتِقُ حَيًّا ، ولم يَنْوِ واحدًا بعَيْنِه ، لم يكُنْ له التَّعْيِينُ ، وأُعْتِقَ أحَدُهم بالقُرْعةِ . وإن قال : أرَدْتُ واحدًا منهم[٢] بعَيْنِه . [٣]قُبِلَ منه[٣] ، وتَعَيَّنَتِ الحُرِّيَّةُ فيه . وقال أبو حنيفةَ ، والشَّافِعىُّ : له تَعْيِينُ أحَدِهم ، فيَعْتِقُ من عَيَّنَه ، وإن لم يكُنْ نَوَاه حالةَ القَوْلِ ، ويُطالَبُ المُعْتِقُ بالتَّعْيينِ ، فإذا عَيَّنَ[٤] أحَدَهم تَعَيَّنَ[٥] اخْتِيارُه ، ولم يكُنْ لسائرِ العَبِيدِ الاعْتِراضُ عليه ؛ لأنَّ له تَعْيِينَ العِتْقِ ابْتِداءً ، فإذا أوْقَعَه غيرَ مُعَيَّنٍ ، كان له تَعْيِينُه ، كالطَّلَاقِ . ولَنا ، أنَّ مُسْتَحِقَّ العِتْقِ غيرُ مُعَيَّنٍ[٦] ، فلم يَمْلِكْ / ١١/١٨٢ظ

---

(٩٦) فى الأصل : « وإذا » .
(٩٧) فى الأصل : « الجزأين » .
(٩٨ – ٩٨) سقط من : الأصل .
(١ – ١) فى م : « الثلث » .
(٢) سقط من : الأصل .
(٣ – ٣) فى الأصل : « قيل من هو » .
(٤) فى الأصل : « عتق » .
(٥) فى الأصل : « يتعين » . وفى م بعد ذلك زيادة : « حسب » .
(٦) فى الأصل : « متعين » .

تَعْيِينَه ، كما لو أعْتَقَ الجميعَ فى مَرَضِه ولم يخْرُجُوا من الثُّلثِ ، وكما لو أعْتَقَ مُعَيَّنًا ثم نَسِيَه ، والطَّلَاقُ كمَسْأَلَتِنا . فأمَّا إنْ مات المُعْتِقُ ولم يُعَيِّنْ ، فالحُكْمُ عندَنا لا يخْتلِفُ ، وليس للوَرَثةِ التَّعْيِينُ ، بل يُخْرَجُ المُعْتَقُ[7] بالقُرْعةِ . وقد نَصَّ الشافعيُّ على هذا إذا قالوا : لا نَدْرِى أيَّهم أعْتَقَ . وقال أبو حنيفةَ : لهم التَّعْيِينُ ؛ لأنَّهم يَقُومُونَ مَقامَ مَوْرُوثِهم . وقد سَبَقَ الكلامُ فى العِتْقِ[8] .

فصل[9] : ولو أعْتَقَ إحْدَى إمائِه ، ثم وَطِئَ إحْداهُنَّ ، لم يتَعَيَّنِ الرِّقُّ فيها . وبهذا قال أبو حنيفةَ . وقال الشَّافعيُّ : يتَعَيَّنُ الرِّقُّ فيها . لأنَّ الحُرِّيَّةَ عندَه تتَعَيَّنُ بتَعْيِينِه ، ووَطْؤُه دليلٌ على تَعْيِينِه . وقد سَبَقَ الكلامُ على هذا الأصْلِ . ولأنَّ المُعْتَقةَ واحدةٌ ، فلم تتَعَيَّنْ بالوطءِ ، كما لو أعْتَقَ واحِدةً ثم نَسِيَها .

فصل : وإنْ[10] أعْتَقَ واحدًا بعَيْنِه ، ونَسِيَه ، فقياسُ قولِ أحمدَ ، أنْ يَعْتِقَ أحَدُهم بالقُرْعَةِ . وهذا قولُ اللَّيْثِ . وقال الشَّافعيُّ : يَقِفُ الأمْرُ حتى يَذْكُرَ ، فإنْ مات قبلَ أن يَتَبَيَّنَ ، أقْرَعَ الورَثَةُ[11] بينَهم . وقال ابنُ وَهْبٍ : يَعْتِقُونَ كُلُّهم . وقال مالكٌ : إنْ أعْتَقَ عَبْدًا له ومات ، ولم يُبَيِّنْ[12] ، فكانوا ثلاثةً ، عَتَقَ منهم بقَدْرِ ثُلثِهم ، وإن كانوا أربعةً ، عَتَقَ منهم بقَدْرِ رُبعِ قِيمَتِهم . وعلى هذا ، فيُقْرَعُ بينَهم ، فإن خَرَجَتِ القُرْعةُ على مَنْ قِيمَتُه أقَلُّ من الرُّبعِ ، أُعِيدَتِ القُرْعةُ حتى تَكْمُلَ . وقال أصْحابُ الرَّأْىِ : إن قال الشُّهودُ : نَشْهَدُ أنَّ فُلانًا أعْتَقَ أحَدَ عَبِيدِه ، ولم يُسَمِّ . عَتَقَ ثُلُثُ كلِّ واحِدٍ منهم ، وسَعَى فى باقِيه ، أو رُبُعُ كلِّ واحِدٍ منهم إنْ كانوا أرْبعةً ، وإن قالوا : نَشْهَدُ أنَّ فُلانًا أعْتَقَ بعضَ عبِيدِه ، ونَسِيناه . فشهادَتُهم باطِلَةٌ . ونحوُ هذا قولُ الشَّعْبِىِّ ، والأوْزاعِىِّ ، ولم يَذْكُرَا ما ذكَرَه أصْحابُ الرَّأْىِ فى الشَّهادةِ . ولَنا ، أنَّ مُسْتَحِقَّ العِتْقِ غيرُ مُعَيَّنٍ[13] ، فأشْبَهَ ما لو أعْتَقَ جَمِيعَهم فى

---

(7) فى ا : « العتق » .

(8) فى ب ، م : « المعتق » .

(9) سقط من : الأصل .

(10) فى ب : « ولو » . وفى م : « وإذا » .

(11) سقط من : ا .

(12) فى الأصل : « يتبين » .

(13) فى م : « مبين » .

مَرَضِ مَوْتِه ، فإنْ أُقْرِعَ بينَهم ، فخرَجتِ القُرْعةُ لواحِدٍ ، ثم قال المُعْتِقُ : ذَكَرْتُ أنَّ المُعْتَقَ[14] غيرُه . ففيه وَجْهان ؛ أحدهما ، يُرَدُّ الأوَّلُ / إلى الرِّقِّ ، ويَعْتِقُ الذى عَيَّنَه ؛ ١٨٣/١١و لأنَّه تبيَّنَ له المُعْتَقُ ، فانْعَتَقَ[15] دونَ غيرِه ، كما لو لم يُقْرَعْ . والثانى ، يَعْتِقانِ معًا . وهو قولُ اللَّيْثِ ، ومُقْتَضَى قولِ ابنِ حامِدٍ ؛ لأنَّ الأوَّلَ ثَبَتَتِ الحُرِّيَّةُ فيه بالقُرْعةِ ، فلا تزولُ ، كسائرِ الأحْرارِ ، ولأنَّ قولَ المُعْتِقِ : ذكَرْتُ مَنْ كنتُ نَسِيتُه . يتَضَمَّنُ إقْرارًا عليه بحُرِّيَّةِ مَنْ ذكَره ، وإقْرارًا على غيرِه ، فقُبِلَ إقْرارُه على نَفْسِه ، ولم يُقْبَلْ على غيرِه . وأمَّا إذا لم يُقْرَعْ ، فإنَّه يُقْبَلُ قولُه ، فيَعْتِقُ مَنْ عَيَّنَه ، ويَرِقُّ غيرُه ، فإذا قال : أعْتَقْتُ هذا . عَتَقَ ، ورَقَّ الباقُونَ . وإن قال : أعْتَقْتُ هذا ، لا بل هذا . عَتَقَا[16] جميعًا ؛ لأنَّه أقَرَّ بعِتْقِ الأوَّلِ فلَزِمَه ، ثم أقَرَّ بعِتْقِ الثَّانى فلَزِمَه ، ولم يُقْبَلْ رُجوعُه عن إقْرارِه الأوَّلِ . وكذلك الحكمُ فى إقْرارِ الوارِثِ .

١٩٥٩ ـ مسألة ؛ قال : (**وإذا مَلَكَ نِصْفَ عَبْدٍ ، فدَبَّرَه أو أعْتَقَه فِى مَرَضِ مَوْتِهِ ، فعَتَقَ[1] بمَوْتِهِ ، وكَانَ ثُلُثُ مَالِهِ يَفِى بقِيمَةِ نِصْفِهِ[2] الَّذِى لِشَرِيكِهِ ، أُعْطِىَ ، وَكَانَ كُلُّهُ حُرًّا . فِى إحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ . والأُخْرَى ، لا يَعْتِقُ إلَّا حِصَّتُهُ وإنْ حَمَلَ ثُلُثُ مَالِهِ[3] قِيمَةَ حِصَّةِ شَرِيكِهِ**)

وجملتُه أنَّه إذا مَلَكَ شِقْصًا من عَبْدٍ ، فأعْتَقَه فى مَرَضِ موتِه ، أو دَبَّرَه ، أو وَصَّى بعِتْقِه ، ثم مات ، ولم يَفِ ثُلُثُ مالِه بقِيمَةِ نَصِيبِ الشَّرِيكِ ، لم يَعْتِقْ إلَّا نَصِيبُه . بلا خِلافٍ نَعْلَمُه بينَ أهلِ العلمِ ، إلَّا قولًا شاذًّا ، أو قولَ مَنْ يَرَى السِّعَايَةَ ؛ وذلك أنَّه ليس له مِنْ مالِه إلَّا الثُّلُثُ الذى اسْتَغْرَقَتْه قِيمةُ الشِّقْصِ[4] ، فيَبْقَى مُعْسِرًا ، بمَنْزِلةِ مَنْ أعْتَقَ فى صِحَّتِه شِقْصًا

---

(١٤) فى الأصل : « العتق » .

(١٥) سقط من : ب . وفى م : « فعتق » .

(١٦) فى الأصل ، ب ، م : « عتق » .

(١) فى ا : « فيعتق » . وفى ب : « يعتق » .

(٢) فى ا ، ب ، م : « النصف » .

(٣) سقط من : ا .

(٤) فى الأصل : « البعض » .

وهو مُعْسِرٌ . فأمَّا إن كان ثُلثُ مالِه يَفِى بقِيمَةِ حِصَّةِ شَرِيكِه ، ففيه روَايتان ؛ إحْداهما ، يَسْرِى إلى نَصِيبِ الشَّرِيكِ ، فيَعْتِقُ العَبْدُ جَمِيعُه ، ويُعْطَى الشَّرِيكُ قِيمَةَ نَصِيبِه من ثُلثِه ؛ لأنَّ ثُلثَ المالِ للمُعْتِقِ المِلْكُ[5] فيه تَامٌّ ، وله التَّصَرُّفُ فيه بالتَّبرُّعِ والإِعْتاقِ وغيرِه ، فجَرَى مَجْرَى مالِ الصَّحِيحِ ، فيَسْرِى عِتْقُه ، كسِرَايةِ عِتْقِ الصَّحِيحِ المُوسِرِ . والرِّوايةُ الثانية ، لا يَعْتِقُ إلَّا حِصَّتُه ؛ لأنَّه بمَوْتِه يَزُولُ مِلْكُه إلى وَرَثَتِه ، فلا يَبْقَى شىءٌ يُقْضَى منه / الشَّرِيكُ . وبهذا قال الأوْزَاعِىُّ ؛ لأنَّ المَيِّتَ لا يُضارُّ . وقال القاضى : ما أعْتَقَه فى مَرَضِ مَوْتِه سَرَى ، وما دَبَّرَه أو وَصَّى بعِتقِه لم يَسْرِ . وقال : الرِّوايةُ فى سِرَايةِ العِتْقِ حالَ الحياةِ أصَحُّ ، والروايةُ فى وُقُوفِه فى التَّدْبيرِ أصَحُّ . وهذا مذهبُ الشَّافعىِّ ؛ لأنَّ العِتْقَ[6] فى الحياةِ يَنْفُذُ فى حالِ مِلْكِ المُعْتِقِ[7] وصِحَّةِ تَصَرُّفِه ، وتَصَرُّفُه فى ثُلثِه كتَصَرُّفِ الصحيحِ فى جميعِ مالِه ، وأما التَّدْبيرُ والوَصِيَّةُ ، فإنَّما يَحْصُلُ العِتْقُ به فى حالِ يَزُولُ مِلْكُ المُعْتِقِ وتَصَرُّفاتُه . واللهُ أعلمُ .

١٨٣/١١ظ

١٩٦٠ ـ مسألة ؛ قال : (**وَكَذَٰلِكَ الْحُكْمُ إذَا دَبَّرَ بَعْضَهُ ، وَهُوَ مَالِكٌ لِكُلِّهِ**)

وجملتُه أنَّه إذا دَبَّرَ بعضَ عَبْدِه ، وهو أنْ يقولَ : إذا مِتُّ فنِصْفُ عَبْدِى حُرٌّ . ثم مات ، فإنْ كان النِّصْفُ[1] المُدَبَّرُ ثُلثَ مالِه من غيرِ زِيادةٍ ، عَتَقَ ، ولم يَسْرِ ؛ لأنَّه لو دَبَّرَه كلَّه لم يَعْتِقْ منه إلَّا ثُلثُه ، فإذا لم يُدَبِّرْ إلَّا ثُلثَه كان أوْلَى . وإن كان العَبْدُ كلُّه يخْرُجُ مِن الثُّلثِ ، ففى تَكْمِيلِ الحُرِّيَّةِ روايتان ؛ إحْداهما ، تُكَمَّلُ . وهو قولُ أكثرِ الفقهاءِ ؛ لأنَّ أبا حنيفةَ وأصحابَه يَرَوْنَ التَّدْبيرَ كالإِعْتاقِ فى السِّرايةِ . وهو أحدُ قَوْلَىِ الشَّافعىِّ ؛ لأنَّه إعْتاقٌ لبعضِ عبدِه ، فعَتَقَ[2] جَمِيعُه ، كما لو أعْتَقَه فى حياتِه . والرِّوايةُ الثانية ، لا يُكَمَّلُ[3] العِتْقُ فيه ؛ لأنَّه لا يَمْنَعُ جوازَ البَيْعِ ، فلا يَسْرِى ، كتَعْلِيقِه بالصِّفَةِ .

---

(٥) فى ب ، م : « والملك » .

(٦) فى م : « معتق » .

(٧) فى الأصل : « العتق » .

(١) سقط من : ب .

(٢) فى ا ، ب : « فيعتق » .

(٣) فى الأصل : « يكون » .

فصل : فأمَّا إن أعْتَقَ بعضَ عبدِه فى مَرَضِه ، فهو كعِتْقِ[4] جَمِيعِه ، إن خرجَ من الثُّلثِ عَتَقَ[5] جَمِيعُه ، وإلَّا عَتَقَ منه بقَدْرِ الثُّلثِ ؛ لأنَّ الإعْتاقَ فى المَرَضِ كالإعْتاقِ فى الصِّحَّةِ ، إلَّا فى اعْتبارِه من الثُّلثِ ، وتَصَرُّفُ المريضِ فى ثُلثِه فى حَقِّ الأجنبيِّ ، كتصرُّفِ الصحيحِ فى جميعِ مالِه ، [6]كما لو أعْتَقَ شِرْكًا له فى عَبْدٍ ، وثُلثُه يَحْتَمِلُ جَمِيعَه[6] . وعنه ، لا يَعْتِقُ منه إلَّا ما عَتَقَ[5] .

فصل : وإذا دَبَّرَ أحدُ الشَّرِيكينِ حِصَّتَه ، صَحَّ ، ولم يَلْزَمْه فى الحالِ لشَرِيكِه شىءٌ . وهذا قولُ الشَّافعىِّ ، فإذا مات ، عَتَقَ الجزءُ الذى دَبَّره ، إذا خَرجَ من ثُلثِ مالِه . وفى / ١١/١٨٤و سِرَايَتِه إلى نَصِيبِ الشَّرِيكِ ما ذكَرْنا فى المسألةِ قبلَها[7] . وقال مالكٌ : إذا دَبَّرَ نَصِيبَه ، تَقَاوَماه ، فإن صار للمُدَبِّرِ ، صار مُدَبَّرًا كلُّه ، وإن صار للآخرِ ، صار[8] رَقِيقًا كلَّه . وقال اللَّيْثُ : يَغْرَمُ المُدبِّرُ لشريكِه قِيمَةَ نَصِيبِه ، ويَصِيرُ العَبْدُ كلُّه مُدَبَّرًا ، فإن لم يكُنْ له مالٌ ، سَعَى العَبْدُ فى قِيمَةِ نَصِيبِ الشَّرِيكِ ، فإذا أدَّاها ، صار مُدَبَّرًا كلَّه . وقال أبو يوسفَ ، ومحمدٌ : يَضْمَنُ المُدَبِّرُ للشَّرِيكِ قِيمَةَ حَقِّه ، مُوسِرًا كان أو مُعْسِرًا ، ويَصِيرُ المُدَبَّرُ له . وقال أبو حنيفةَ : الشَّرِيكُ بالخِيارِ ؛ إنْ شاءَ دَبَّرَ ، وإنْ شاءَ أعْتَقَ ، وإنْ شاءَ اسْتَسْعَى العَبْدَ ، وإنْ شاءَ ضَمَّنَ صاحِبَه إنْ كان مُوسِرًا . ولَنا ، أنَّه تَعْلِيقٌ لِلعِتْقِ على صِفَةٍ ، فصَحَّ فى نَصِيبِه ، كما لو عَلَّقَه بمَوْتِ شَرِيكِه .

١٩٦١ – مسألة ؛ قال : (**وَلَوْ أَعْتَقَهُمْ ، وَثُلُثُهُ يَحْتَمِلُهُمْ ، فَأَعْتَقْنَاهُم ، ثُمَّ ظَهَرَ عَلَيْهِ دَيْنٌ يَسْتَغْرِقُهُمْ ، بِعْنَاهُمْ فِى دَيْنِهِ**)

وجملتُه أنَّ المريضَ إذا أعْتَقَ عَبِيدَه فى المَرَضِ ، أو دَبَّرَهم ، أو وَصَّى بعِتْقِهم ،

---

(٤) فى الأصل : « كعتقه » .

(٥) فى الأصل : « أعتق » .

(٦ – ٦) جاء هذا فى ا بعد قوله : « بقدر الثلث » . السابق .

(٧) فى م : « وقبلها » .

(٨) سقط من : ا .

ومات[1] ، وهم يَخْرُجونَ من ثُلثِه فى الظَّاهِرِ ، فأَعْتَقْناهم ، ثم[2] مات وعليه[2] دَيْنٌ يَسْتَغْرِقُ التَّرِكةَ ، تبيَّنَّا بُطْلانَ عِتْقِهِم ، وبَقاءَ رِقِّهِم ، فيُباعُونَ فى الدَّيْنِ ، ويكونُ عِتْقُهم وَصِيَّةً ، والدَّيْنُ مُقَدَّمٌ على الوَصِيَّةِ ؛ ولهذا قال عليٌّ ، رَضِيَ اللهُ عنه : إنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قَضَى أنَّ الدَّيْنَ قبلَ الوَصِيَّةِ[3] . ولأنَّ الدَّيْنَ مُقَدَّمٌ على المِيراثِ بالاتِّفاقِ ، ولهذا تُباعُ التَّرِكةُ [4]فى قَضَاءِ[4] الدَّيْنِ ، وقد قالَ اللهُ تعالى : ﴿ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِى بِهَا أَوْ دَيْنٍ ﴾[5] . والمِيراثُ مُقَدَّمٌ على الوَصِيَّةِ فى الثُّلثَيْنِ ، فما تقَدَّمَ على المِيراثِ ، يَجِبُ أن يُقَدَّمَ على الوَصِيَّةِ . وبهذا قال الشَّافعيُّ . ورَدَّ ابنُ أبى ليلى عبدًا أعْتَقَه سَيِّدُه عندَ الموتِ وعليه دَيْنٌ . قال أحمدُ : أحْسَنَ ابنُ أبى لَيْلَى . وذكر أبو الخَطَّابِ ، عن أحمدَ ، روايةً فى الذى يُعْتِقُ عبدَه فى مَرَضِه وعليه دَيْنٌ ، أنَّه يَعْتِقُ منه بقَدْرِ الثُّلثِ ، ويُرَدُّ الباقِى . وقال قَتادةُ ، وأبو حنيفةَ ، وإسْحاقُ : يَسْعَى العبدُ فى قِيمَتِه . ولَنا ، أنَّه تَبَرَّعَ[6] فى مَرَضِ مَوْتِه / بما يُعْتَبَرُ خُروجُه من الثُّلثِ ، فقُدِّمَ عليه الدَّيْنُ ، كالهِبَةِ ، ولأنَّه مُعْتَبَرٌ[7] من الثُّلثِ ، فقُدِّمَ عليه الدَّيْنُ ، كالوَصِيَّةِ ، وخَفاءُ الدَّيْنِ لا يَمْنَعُ ثُبوتَ حُكْمِه ، ولهذا يَمْلِكُ الغَرِيمُ اسْتِيفاءَه . فعلى هذا تبَيَّنَ أنَّه أعْتَقَهُم وقد اسْتَحَقَّهم الغَرِيمُ بدَيْنِه ، فلم يَنْفُذْ عِتْقُه ، كما لو أعْتَقَ مِلْكَ غيرِه . فإن قال الورَثةُ : نحنُ نَقْضِى الدَّيْنَ ، ونُمْضِى العِتْقَ . ففيه وَجْهان ؛ أحدُهما ، لا يَنْفُذُ حتى يُنْفِذُوا[8] العِتْقَ ؛ لأنَّ الدَّيْنَ كان مانِعًا منه ، فيكونُ باطلًا ، ولا يَصِحُّ بزَوالِ المانِعِ بعدَه[9] . والثَّانى ، يَنْفُذُ العِتْقُ ؛ لأنَّ المانِعَ منه إنَّما هو الدَّيْنُ ، فإذا سَقَطَ وجَبَ نُفوذُه ، كما لو أسْقَطَ الورَثةُ حُقُوقَهم من ثُلثَيِ التَّرِكَةِ ، نَفَذَ العِتْقُ فى الجَمِيعِ . ولأصْحابِ الشَّافِعِىِّ

١١/١٨٤ ظ

---

(١) فى م زيادة : « ثم ظهر عليه دين » .

(٢ – ٢) فى م : « ظهر عليه » .

(٣) تقدم تخريجه ، فى : ٨/٣٩٠ .

(٤ – ٤) فى الأصل : « لقضاء » .

(٥) سورة النساء ١١

(٦) فى الأصل : « يتبرع » .

(٧) فى م : « يعتبر » .

(٨) فى ا ، ب ، م : « يبتدئوا » .

(٩) سقط من : الأصل .

وَجْهان ، كهٰذَيْنِ . وقالوا : إن أصْلَ الوَجْهَيْنِ ، إذا تَصرَّفَ الورَثةُ فى التَّرِكةِ بِبَيْعٍ أو غيرِه ، وعلى المَيِّتِ دَيْنٌ ، وقُضِىَ الدَّينُ ، هل يَنْفُذُ ؟ فيه وَجْهان .

فصل : فإن أعْتَقَ المريضُ ثلاثةَ أعْبُدٍ ، لا مالَ له غيرُهم ، (10)فأقْرَعَ الورَثةُ(10) ، فأعْتَقُوا واحدًا ، وأرَقُّوا اثْنَيْنِ ، ثم ظَهَرَ عليه دَيْنٌ يَسْتَغْرِقُ نِصْفَهم ، ففيه وَجْهان ؛ أحدُهما ، تَبْطُلُ القُرْعةُ ؛ لأنَّ الدَّيْنَ شَرِيكٌ فى الإِقْراعِ ، فإذا حَصَلَتِ القِسْمةُ مع عَدَمِه كانتْ باطِلةً ، كما لو قَسَمَ شَرِيكان دُونَ شَرِيكِهما الثالثِ . الثانى ، يَصِحُّ الإِقْراعُ ؛ لأنَّه لا يُمْكِنُ إمْضاءُ[11] القِسْمةِ ، وإفْرادُ حِصَّةِ الدَّيْنِ من كلِّ واحِدٍ من النَّصِيبَيْنِ ، لأنَّ القُرْعةَ دخَلَتْ لأجْلِ العِتْقِ دُونَ الدَّيْنِ ، فيُقالُ للوَرَثةِ : اقْضُوا ثُلُثَي الدَّيْنِ . وهو بقَدْرِ قِيمَةِ نِصْفِ العَبْدَيْنِ اللَّذَيْنِ بَقِيَا ، إمَّا مِن العبيدِ ، وإمَّا من غيرِهم ، ويَجِبُ رَدُّ نِصْفِ العَبْدِ الذى عَتَقَ ، فإذا كان الذى أعْتَقَ عَبْدينِ ، أقْرَعْنا[12] بينَهما ، فإذا خَرَجتِ القُرْعةُ على أحَدِهما ، فكان بقَدْرِ سُدسِ التَّرِكةِ ، عَتَقَ ، وبِيعَ الآخَرُ فى الدَّيْنِ ، وإن كان أكثرَ ، عَتَقَ منه بقَدْرِ السُّدسِ ، وإن كان أقلَّ ، عَتَقَ ، وعَتَقَ من الآخرِ تَمامُ السُّدسِ .

١٩٦٢ ـ مسألة ؛ قال : (**وَلَوْ أعْتَقَهُمْ ، وَهُمْ ثَلَاثَةٌ ، / فأعْتَقْنَا مِنْهُمْ وَاحِدًا ؛ لِعَجْزِ ثُلُثِهِ عَنْ أكْثَرَ مِنْهُ ، ثُمَّ ظَهَرَ لَهُ مَالٌ يَخْرُجُونَ مِنْ ثُلُثِهِ ، عَتَقَ مَنْ أُرِقَّ مِنْهُمْ**) ١١/١٨٥و

وجملتُه أنَّه إذا أعْتَقَ ثلاثةً فى مَرَضِه ، لم يُعْرَفْ له مالٌ غيرُهم ، أو دَبَّرَهم ، أو وَصَّى بعِتْقِهم ، لم يَعْتِقْ منهم إلَّا ثُلثُهم ، ويَرِقُّ الثُّلثان ، إذا لم يُجزِ الوَرَثةُ عِتْقَهم ، فإذا فَعَلْنا ذلك ، ثم ظَهَر له مالٌ[1] بقَدْرِ مِثْلَيْهم ، تَبيَّنَّا أنَّهم قد عَتَقُوا من حينَ أعْتَقَهم ، أو مِن حينِ مَوْتِه إن كان دَبَّرَهم ؛ لأنَّ التَّدْبيرَ وتَصرُّفَ[2] المريضِ فى ثُلثِ مالِه جائزٌ نافِذٌ ، وقد بان أنَّهم ثُلثُ مالِه ، وخَفاءُ ذلك علَيْنا لا يَمْنَعُ كَوْنَه مَوْجُودًا ، فلا يَمْنَعُ كَوْنَ العِتْقِ واقِعًا . فعلى

(10 - 10) سقط من : ب .

(11) فى الأصل : « انقضاء » .

(12) فى الأصل : « أقرع » .

(1) سقط من : الأصل .

(2) فى ا : « وتصريف » .

هذا ، يكونُ حُكْمُهم حكْمَ الأحْرارِ من حينَ أعْتَقَهم ، فيكونُ كَسْبُهم لهم . وإن كانوا قد تُصُرِّفَ فيهم ببَيْعٍ ، أو هِبَةٍ ، أو رَهْنٍ ، أو تَزْويجٍ بغيرِ إذْنٍ ، كان ذلك باطلًا . وإن كانوا قد تَصَرَّفُوا ، فحُكْمُ تَصَرُّفِهم حكمُ تصرُّفِ الأحْرارِ ، فلو تزَوَّجَ عَبْدٌ منهم بغيرِ إذْنِ سَيِّدِه ، كان نكاحُه صَحِيحًا ، والمَهْرُ عليه واجبٌ ، وإن ظَهَرَ له مالٌ بقَدْرِ قِيمَتِهم ، عَتَقَ ثُلثاهُم ؛ لأنَّه[3] ثُلثُ جميعِ المالِ ، فيُقْرَعُ بين الاثْنَيْنِ اللَّذَيْنِ أوْقَفْناهما ، فيَعْتِقُ أحدُهما ، ويَرِقُّ الآخَرُ ، إنْ كانا مُتَساوِيَيْنِ فى القِيمَةِ . وإن ظَهَرَ له مالٌ بقَدْرِ نِصْفِهم ، عَتَقَ نِصْفُهم ، وإن كان بقَدْرِ ثُلثِهم ، عَتَقَ أرْبعةُ أتْساعِهم ، وكلَّما ظَهَرَ له مالٌ ، عَتَقَ من العَبْدينِ اللَّذَينِ رَقَّا بقَدْرِ ثُلثِه .

فصل : وإذا وَصَّى بعِتْقِ عبدٍ له يخْرُجُ مِن ثُلثِه ، وجَبَ على الوَصِيِّ إعْتاقُه ، فإن أوْصَى بذلك ورَثَته ، لَزِمَهم إعْتاقُه ، فإن امْتَنَعُوا ، أجْبَرَهُم السُّلطانُ ، فإن أصَرُّوا على الامْتِناعِ ، أعْتَقَه السلطانُ ، أو مَن يَنُوبُ مَنابَه ، كالحاكِمِ ؛ لأنَّ هذا حَقٌّ للهِ تعالى وللعبدِ ، ومَنْ وَجَبَ عليه ذلك ، ناب السلطانُ عنه أو نائِبُه ، كالزَّكاةِ[4] والدُّيونِ . فإذا أعْتَقَه الوارثُ أو السلطانُ ، عَتَقَ ، وما اكْتَسَبه فى حَياةِ المُوصِى ، (5فهو للمُوصِى5) ، يكونُ من جُمْلةِ تَرِكَتِه إن بَقِيَ بعدَه ؛ لأنَّه / كَسْبُ عَبْدِه القِنِّ ، وما كَسَبَه بعدَ مَوْتِه وقبلَ إعْتاقِه ، فهو للوارثِ . وقال القاضى : هو للعَبْدِ ؛ لأنَّه كَسَبَه بعدَ اسْتِقْرارِ سَبَبِ العِتْقِ فيه ، فكان له ، ككَسْبِ المُكاتَبِ . وقال بعضُ أصْحابِ الشَّافعيِّ : فيه قَوْلان ، مَبْنِيَّانِ على القَوْلَيْنِ فى كَسْبِ العَبْدِ المُوصَى به قبلَ قَبُولِ الوَصِيَّةِ . ولَنا ، أنَّه عبدٌ قِنٌّ ، فكان كَسْبُه للوَرَثةِ ، كغيرِ المُوصَى بعِتْقِه ، وكالمُعَلَّقِ عِتْقُه بصِفَةٍ ، وفارَقَ المُكاتَبَ ؛ فإنَّه يَمْلِكُ كَسْبَه قبلَ عِتْقِه ، فكذلك بعدَه . ويَبْطُلُ ما ذكَرُوه بأُمِّ الوَلَدِ ؛ فإنَّ عِتْقَها قد اسْتَقَرَّ سَبَبُه فى حَياةِ سَيِّدِها ، وكَسْبُها له . والمُوصَى به لا نُسَلِّمُه ، وإن سَلَّمْناه ، فالفَرْقُ بينَهما ، أنَّ المُوصَى به قد تحَقَّقَ فيه سَبَبُ المِلْكِ ، وإنَّما وُقِفَ على شَرْطٍ هو القَبُولُ ، فإذا

١١/١٨٥ظ

(٣) فى م : « لأنهما » .

(٤) فى ب : « كالوكالة » .

(٥ - ٥) سقط من : ا .

وُجِدَ الشَّرْطُ ، اسْتَنَدَ الحُكْمُ إلى ابْتداءِ السَّببِ ، وفي الوَصِيَّةِ بالعِتْقِ[(٦)] ما وُجِدَ السَّببُ ، وإنَّما أوْصَى بإيجادِه ، وهو العِتْقُ ، فإذا وُجِدَ ، لم يَجُزْ أن يَثْبُتَ حُكْمُه سابقًا عليه ، ولهذا يَمْلِكُ المُوصَى له أنْ يَقْبَلَ بنَفْسِه ، وهٰهُنا لا يَمْلِكُ العبدُ أنْ يَعْتِقَ نَفْسَه . وإن مات العبدُ بعدَ[(٧)] مَوْتِ سَيِّدِه ، وقبلَ إعْتاقِه ، فما كَسَبَه للوَرَثةِ ، على قَوْلِنا ، ولا أعلمُ قولَ مَنْ خالَفَنا فيه .

فصل : فإن عَلَّقَ عِتْقَ عبدِه على شَرْطٍ في صِحَّتِه ، فوُجِدَ في مَرَضِه ، اعْتُبِرَ خُرُوجُه من الثُّلثِ . قالَه أبو بكرٍ ، قال : وقد نَصَّ أحمدُ على مثلِ هذا في الطَّلَاقِ . وقال أبو الخَطَّابِ : فيه وَجْهٌ آخرُ ، أنَّه يَعْتِقُ من رأسِ المالِ . وهو مذهبُ الشَّافِعيِّ ؛ لأنَّه لا يُتَّهَمُ فيه[(٨)] ، فأشْبَهَ العِتْقَ في صِحَّتِه . ولَنا ، أنَّه عَتَقَ في حالٍ تَعَلَّقَ حَقُّ الوَرَثةِ بثُلثَيْ مالِه ، فاعْتُبِرَ مِن الثُّلثِ ، كالمُنْجَزِ . وقولُهم : لا يُتَّهَمُ فيه . قُلْنا : وكذلك العِتْقُ المُنْجَزُ ، لا يُتَّهَمُ فيه ؛ فإنَّ الإنْسانَ لا يُتَّهَمُ بمُحاباةِ غيرِ الوارثِ ، وتَقْدِيمِه على وارِثِه ، وإنَّما مُنِعَ منه ، لما فيه من الضَّرَرِ بالورَثةِ ، وهذا حاصِلٌ هٰهُنا . ولو قال : إذا قَدِمَ زَيْدٌ ، وأنا مَرِيضٌ ، / فأنتَ حُرٌّ . فقَدِمَ وهو مَرِيضٌ ، كان مُعْتَبَرًا من الثُّلثِ ، وَجْهًا واحِدًا .

١٨٦/١١و

فصل : وإذا أعْتَقَ عبدًا ، وله مالٌ ، فمالُه لسَيِّدِه . رُوِيَ هذا عن ابنِ مسعودٍ ، وأبي أيُّوبَ ، وأنسِ بن مالكٍ[(٩)] . وبه قال قَتادةُ ، والحَكَمُ ، والثَّوْرِيُّ ، والشَّافعيُّ ، وأصْحابُ الرَّأْيِ . ورُوِيَ ذلك عن حَمَّادٍ ، والْبَتِّيِّ ، وداودَ بن أبي هِنْدٍ ، وحُمَيْدٍ . وقال الحسنُ ، وعَطاءٌ ، والشَّعْبِيُّ ، والنَّخَعِيُّ ، ومالِكٌ ، وأهلُ المدينةِ : يَتْبَعُه مالُه ؛ لما رَوَى نافِعٌ ، عن ابنِ عمرَ ، عن النَّبِيِّ ﷺ ، أنَّه قال : « مَنْ أعْتَقَ عَبْدًا ، وَلَهُ مَالٌ ، فَالْمالُ للعَبْدِ » . رواه

---

(٦) في النسخ : « وبالعتق » .

(٧) في م زيادة : « تمام » .

(٨) سقط من : ب .

(٩) أخرجه ابن أبي شيبة ، في : باب في الرجل يعتق العبد وله مال ، من كتاب البيوع والأقضية . المصنف ٦/٤١٧ ، ٤١٨ . وأخرجه ، عن ابن مسعود وأنس ، عبد الرزاق ، في : باب بيع العبد وله مال ، من كتاب البيوع . المصنف ٩/١٣٤ ، ١٤٥ . وعن ابن مسعود ، البيهقي ، في : باب ما جاء في مال العبد ، من كتاب البيوع . السنن الكبرى ٥/٣٢٦ .

الإمامُ أحمدُ ، بإسنادِه[10] ، وغيرُه[11] . ورَوَى حَمَّادُ بنُ سَلَمَةَ ، عن أيُّوبَ ، عن نافعٍ ، عن ابن عمرَ ، أنَّه كان إذا أعْتَقَ عبدًا لم يَعْرِضْ[12] لمالِه[13] . ولَنا ، ما رَوَى الأَثْرَمُ ، بإسْنادِه عن ابنِ مسعودٍ ، أنَّه قال لغُلامِه عُمَيْرٍ : ياعميرُ ، إنِّي أُرِيدُ أن أُعْتِقَكَ عِتْقًا هَنِيئًا ، فأَخْبِرْنِي بمالِك ، فإنِّي سَمِعْتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقولُ : « أَيُّمَا رَجُلٍ أَعْتَقَ عَبْدَهُ ، أَوْ غُلَامَهُ ، فَلَمْ يُخْبِرْهُ بِمَالِهِ ، فَمَالُهُ لِسَيِّدِهِ »[14] . ولأنَّ العبدَ ومالَه كانا جميعًا للسَّيِّدِ ، فأزال مِلْكَه عن أحَدِهما ، فبَقِيَ مِلْكُه فى الآخَرِ ، كما لو باعَه ، وقد دَلَّ على هذا حديثُ النَّبِيِّ ﷺ : « مَنْ بَاعَ عَبْدًا ، وَلَهُ مَالٌ ، فَمَالُهُ لِلْبَائِعِ ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَهُ[15] الْمُبْتَاعُ[16] » . فأمَّا حديثُ ابنِ عمرَ ، فقال أحمدُ : يَرْوِيه عُبَيْدُ اللهِ[17] بن أبى جَعْفَرٍ من أهلِ مِصْرَ ، وهو ضَعِيفٌ فى الحديثِ ، كان صاحِبَ فِقْهٍ ، فأمَّا فى الحديثِ فليس هو فيه بالقَوِىِّ . وقال أبو الوليدِ[18] : هذا الحديثُ خَطأٌ ، فأمَّا فِعْلُ ابنِ عمرَ ، فإنَّه تَفَضُّلٌ منه على مُعْتَقِه . قيل للإمامِ أحمدَ : كان هذا عندَك على التَّفَضُّلِ[19] ؟ فقال : إى لَعَمْرِى على التَّفَضُّلِ[19] . قيل له : فكأنَّه عندَك للسَّيِّدِ ؟ فقال : نعم ، للسَّيِّدِ ، مثلَ البَيْعِ ، سَواءً .

١٩٦٣ – مسألة ؛ قال : (وَإِذَا قَالَ لِعَبْدِهِ : أَنْتَ حُرٌّ . فِى وَقْتٍ سَمَّاهُ ، لَمْ يَعْتِقْ حَتَّى يَأْتِىَ ذَٰلِكَ الْوَقْتُ)

وجملةُ ذلك أنَّ السَّيِّدَ إذا علَّقَ عِتْقَ عبدِه أو أَمَتِه على مَجِىءِ وَقْتٍ ، مثل قولِه : أنْتَ حُرٌّ

---

(١٠) سقط من : ا .

(١١) أخرجه أبو داود ، فى : باب فى من أعتق عبدا وله مال ، من كتاب العتق . سنن أبى داود ٢/ ٣٥٣ . وابن ماجه ، فى : باب من أعتق عبدا وله مال ، من كتاب العتق . سنن ابن ماجه ٢/ ٨٤٥ . وليس فى المسند . وانظر : إرواء الغليل ٦/ ١٧٢ .

(١٢) فى الأصل : « يتعرض » .

(١٣) انظر : تخريج الحديث السابق .

(١٤) أخرجه ابن ماجه ، فى : باب من أعتق عبدا وله مال ، من كتاب العتق . سنن ابن ماجه ٢/ ٨٤٥ .

(١٥) فى ا : « يشترط » .

(١٦) تقدم تخريجه ، فى : ٦/ ٢١ .

(١٧) فى ب ، م : « عبد الله » . وانظر : ميزان الاعتدال ٣/ ٤ .

(١٨) أى الطيالسى هشام بن عبد الملك ، أمير المحدثين ، متقن ، توفى سنة سبع وعشرين ومائتين . الأنساب ٨/ ٢٨٣ .

(١٩) فى الأصل ، ا : « التفضيل » .

في رأسِ / الحَوْلِ . لم يَعْتِقْ حتى يَأْتِىَ رأسُ الحَوْلِ ، وله بَيْعُه ، وهِبَتُه ، وإجارَتُه ، ووَطْءُ الأَمَةِ . وبهذا قال الأوْزاعِىُّ ، والشَّافِعِىُّ ، وابنُ المُنْذِرِ . قال أحمدُ : إذا قال لغُلامِه : أنتَ حُرٌّ إلى أن يَقْدَمَ فُلانٌ ، ومَجىءِ فلانٍ . واحدٌ ، و : إلى رأسِ السَّنَةِ ، وإلى رأسِ الشهرِ . إنَّما يُرِيدُ إذا جاءَ رأسُ السنةِ ، أو جاء رأسُ الهلالِ منه ، وإذا قال : أنتِ طالِقٌ إذا جاء الهِلالُ . إنَّما تَطْلُقُ إذا جاء رأسُ الهلالِ . وقال إسحاقُ كما قال أحمدُ . وحُكِىَ عن مالكٍ ، أنَّه إذا قال لِعَبْدِه : أنتَ حُرٌّ في رأسِ الحَوْلِ . عَتَقَ في الحالِ . والذى [(1] حَكاهُ ابنُ المُنْذِرِ عنه ، أنَّها إذا كانتْ جارِيَةً ، لم يَطَأْها ؛ لأنَّه لا يَمْلِكُها مِلْكًا تامًّا [1)] ، ولا يَهَبُها[2] ، ولا يَبِيعُها[3] ، ولا يَلْحَقُها نَسَبٌ[4] ، وإن مات السَّيِّدُ قبلَ الوقتِ ، كانت حُرَّةً عندَ الوقتِ ، من رأسِ المالِ . وقد رُوِىَ عن أحمدَ ، أنَّه لا يَطَؤُها ؛ لأنَّ مِلْكَه غيرُ تامٍّ عليها . والأوَّلُ أصَحُّ ؛ لما رُوِىَ عن أبي ذَرٍّ ، أنَّه قال لعَبْدِه : أنتَ عَتِيقٌ إلى رأسِ الحَوْلِ[5] . فلولا أنَّ العِتْقَ يَتَعَلَّقُ[6] بالحَوْلِ ، لم يُعَلِّقْه عليه[7] ، ولأنَّه عَلَّقَ العِتْقَ بصِفَةٍ ، فوَجَبَ أن يتعَلَّقَ بها ، كما لو قال : إذا أدَّيْتَ إلىَّ ألْفًا ، فأنت حُرٌّ . واسْتِحْقاقُها للعِتْقِ لا يَمْنَعُ الوَطْءَ ، كالاسْتِيلادِ ، ولا يَلْزَمُ المُكاتَبَةَ ، لأنَّها اشْتَرَتْ نَفْسَها من سَيِّدِها بعِوَضٍ ، وزالَ مِلْكُه عن أكْسابِها[8] ، بخلافِ مَسْألَتِنا .

فصل : وإذا جاء الوقتُ وهو في مِلْكِه ، عَتَقَ . بغيرِ خِلافٍ نَعْلَمُه . وإن خَرَجَ عن مِلْكِه ؛ بِبَيْعٍ ، أو مِيراثٍ ، [(9] أو هِبَةٍ [9)] ، لم يَعْتِقْ . وبهذا قال أبو حنيفةَ ، والشَّافِعِىُّ . وقال النَّخَعِىُّ ، وابنُ أبي لَيْلَى : إذا قال لعَبْدِه : إن فَعَلْتَ كذا ، فأنتَ حُرٌّ . فباعَه بَيْعًا

(1 - 1) سقط من : ب .

(2) سقط من : ب .

(3) سقط من : م .

(4) في م : « بسببه رق » .

(5) تقدم تخريجه ، في : 10 / 410 .

(6) في الأصل : « تعلق » .

(7) في م زيادة : « لعدم فائدته » .

(8) في الأصل : « اكتسابها » .

(9 - 9) سقط من : الأصل ، ا ، ب .

صَحِيحًا ، ثم فَعَلَ ذلكَ الفِعْلَ ، عَتَقَ ، وانْتَقَضَ البيعُ . قال ابنُ أبى لَيْلَى : إذا حَلَفَ بالطَّلاقِ : لا كَلَّمْتُ فُلانًا ، ثم طَلَّقَها طَلاقًا بائِنًا ، ثم كَلَّمَه ، حَنِثَ . وعامَّةُ أهلِ العلمِ على خِلافِ هذا القَوْلِ ؛ لأنَّ النَّبِىَّ ﷺ ، قال : « لَا طَلَاقَ وَلَا عَتَاقَ وَلَا بَيْعَ فِيمَا لَا يَمْلِكُ ابنُ آدَمَ »[10] . ولأنَّه لا مِلْكَ له ، فلم يَقَعْ طَلاقُه ولا عتاقُه ، / كما لو لم يكُنْ له مالٌ مُتَقَدِّمٌ[11] .

١١/١٨٧و

فصل : وإذا قال لعبدِه : إنْ لم أضْرِبْكَ عَشرةَ أسْواطٍ ، فأنتَ حُرٌّ . ولم يَنْوِ وَقْتًا بعَيْنِه ، لم يَعْتِقْ حتى يموتَ [12]ولم يُوجَدِ الضَّرْبُ[12] ، وإن باعَه قبلَ ذلك ، صَحَّ بَيْعُه ، ولم يُفْسَخْ[13] . فى قولِ أكثرِ أهلِ العلمِ . وقال مالكٌ : ليس له بَيْعُه ، فإنْ باعَه ، فُسِخَ البَيْعُ . ولَنا ، أنَّه باعَه قبلَ وُجُودِ الشَّرْطِ ، فصَحَّ ولم يَنْفَسِخْ ، كما لو قال : إن دَخَلْتُ الدَّارَ ، فأنتَ حُرٌّ . وباعَه قبلَ دُخُولِها .

فصل : وإذا قال لعبدِه : إن دخلتُ الدَّارَ ، فأنتَ حُرٌّ . فباعَه ، ثم اشْتَراه ، ودَخَلَ الدَّارَ ، عَتَقَ . وبهذا قال أبو حنيفةَ . وقال الشَّافِعِىُّ : فيها قَوْلان ؛ أحدُهما ، لا يَعْتِقُ ؛ لأنَّ مِلْكَه فيه مُتأخِّرٌ عن عَقْدِ الصِّفَةِ ، فلم يَقَعِ العِتْقُ فيه ، كما لو عَقَدَ الصِّفَةَ فى حالِ زَوالِ مِلْكِه عنه . ولَنا ، أنَّه عَلَّقَ الصِّفَةَ فى مِلْكِه ، وتَحَقَّقَ الشَّرْطُ فى مِلْكِه ، فوَجَبَ أنْ يَحْنَثَ ، كما لو لم يَزُلْ مِلْكُه عنه ، وفارَقَ ما إذا عَلَّقَها فى حالِ زوالِ مِلْكِه[14] ؛ لأنَّه لو نَجَزَ العِتْقُ لم يَقَعْ ، فإذا عَلَّقَه كان أوْلَى بعَدَمِ الوُقُوعِ ، بخِلافِ مَسْأَلَتِنا . فأمَّا إن دَخَلَ الدَّارَ بعدَ بَيْعِه ، ثم اشْتَراهُ ، ودَخَلَ الدارَ ، فالمَنصوصُ عن أحمدَ ، أنَّه لا يَعْتِقُ . وذُكِرَ عنه ، روايةٌ أُخْرَى ، أنَّه يَعْتِقُ . ورُوِىَ عنه فى الطَّلاقِ ، أنَّه يَقَعُ ؛ لأنَّ التَّعْلِيقَ والشَّرْطَ وُجِدَا فى مِلْكِه ، فأشْبَهَ ما لو لم يَتخَلَّلْهما دخولٌ . وَوَجْه الأوَّلِ أنَّ العِتْقَ مُعَلّقٌ على شَرْطٍ لا يَقْتَضِى التَّكْرَارَ ، فإذا وُجِدَ مَرَّةً ، انْحَلَّتِ اليَمِينُ ، وقد وُجِدَ الدُّخولُ فى مِلْكِ غيرِه ، فانْحَلَّتِ اليَمِينُ ، فلم يَقَعِ العِتْقُ

---

(١٠) تقدم تخريجه ، فى : ٦/٢٦ .

(١١) فى الأصل : « مقدم » .

(١٢ - ١٢) سقط من : الأصل ، ا ، ب .

(١٣) فى ب ، م : « ينفسخ » .

(١٤) فى م زيادة : « وتحقق الشرط فى ملكه » .

به بعدَ ذلك ، ويُفارِقُ العَتاقُ الطَّلاقَ ، من حيثُ إنَّ النِّكاحَ الثانىَ يَنْبَنِى على النِّكاحِ الأوَّلِ ؛ بدليلِ أنَّ طَلَاقَه فى النِّكاحِ الأوَّلِ يُحْسَبُ عليه فى النِّكاحِ الثانى ، ويَنْقُصُ به عَدَدُ طَلَاقِه ، والمِلْكُ باليَمِينِ بخِلَافِه .

فصل : وإذا قال لعبدٍ له مُقَيَّدٍ : هو حُرٌّ إنْ حَلَّ قَيْدَه . ثم قال : هو حُرٌّ إنْ لم يكُنْ فى / قَيْدِه عَشَرةُ أرْطالٍ . فشَهِدَ شاهدانِ عندَ الحاكمِ ، أنَّ وَزْنَ قَيْدِه خَمْسةُ أرْطالٍ ، فحَكَمَ بعِتْقِه ، وأمَرَ بحَلِّ قَيْدِه ، فوُزِنَ[15] فوُجِدَ وَزْنُه عشرةَ أرْطالٍ ، عَتَقَ العبدُ بحَلِّ قَيْدِه ، وتَبيَّنَّا أنَّه ما عَتَقَ بالشَّرْطِ الذى حَكَمَ الحاكمُ بعِتْقِه به . وهل يَلْزَمُ الشاهِدَينِ ضَمانُ[16] قِيمَتِه ؟ فيه وَجْهان ؛ أحدهما ، أنَّه يَلْزَمُهُما ضَمانُها ؛ لأنَّ شهادَتَهما الكاذِبةَ سَبَبُ عِتْقِه وإتْلافِه ، فضَمِناه ، كالشَّهادةِ المَرْجُوعِ عنها ، ولأنَّ عِتْقَه حَصَلَ بحُكْمِ الحاكمِ المَبْنِىِّ على الشَّهادةِ الكاذِبةِ ، فأشْبَهَ الحكمَ بالشَّهادةِ التى يَرْجِعانِ عنها . وهذا قولُ أبى حنيفةَ . والثانى ، لا ضَمانَ عليهما[17] ، وهو قولُ أبى يوسفَ ، ومحمدٍ ؛ لأنَّ عِتْقَه لم يَحْصُلْ بالحُكْمِ المَبْنِىِّ على شهادَتِهما ، وإنَّما حَصَلَ بحَلِّ قَيْدِه ، ولم يَشْهَدَا به ، فوَجَبَ أنْ لا يَضْمَنَا ، كما لو لم يَحْكُمِ الحاكمُ .

فصل : وإن قال لعبدِه : أنتَ حُرٌّ متى شِئْتَ . لم يَعْتِقْ حتى يشاءَ بالقَوْلِ ، فمتى شاء عَتَقَ ، سواءٌ كان على الفَوْرِ أو التَّراخِى . وإن قال : أنتَ حُرٌّ إنْ شِئْتَ . فكذلك . ويَحْتَمِلُ أن يَقِفَ ذلك على المَجْلِسِ ؛ لأنَّ ذلك بمَنْزِلةِ التَّخْيِيرِ ، ولو قال لامْرأتِه : اخْتارِى نَفْسَكِ . لم يكُنْ لها الاخْتِيارُ إلَّا على الفَوْرِ ، فإنْ تَرَاخَى ذلك ، بَطَلَ خِيارُها ، كذا تَعْلِيقُه بالمَشِيئةِ من غيرِ أن يَقْرِنَه بزَمَنٍ يَدُلُّ على التَّراخِى . وإن قال : أنتَ حُرٌّ كيف شِئْتَ . احْتَمَلَ أن يَعْتِقَ فى الحالِ . وهو قولُ أبى حنيفةَ ؛ لأنَّ « كيف » لا تَقْتَضِى شَرْطًا ولا وَقْتًا ولا مَكانًا ، فلا تَقْتَضِى تَوْقِيفَ العِتْقِ ، وإنَّما هى صِفَةٌ للحالِ[18] ، فتَقْتَضِى وُقُوعَ الحُرِّيَّةِ

---

(15) سقط من : ب .

(16) فى الأصل زيادة : « عتق » .

(17) فى ب ، م : « عليها » .

(18) فى الأصل : « الحال » .

على أيِّ حالٍ شاءَ . ويَحْتَمِلُ أنْ لا يَعْتِقَ حتى يشاءَ . وهو قولُ أبي يوسفَ ، ومحمدٍ ؛ لأنَّ المَشِيئةَ تَقْتَضِى الخِيارَ ، فتَقْتَضِى أن لا يَعْتِقَ قبلَ اخْتيارِه ، كما لو قال : أنتَ حُرٌّ متى شِئْتَ . لأنَّ « كيف » تُعْطِى [19] ما تُعْطِى [19] « مَتَى » ، و « أيّ » ، فحُكْمُها حُكْمُهُما. وقد ذكر أبو الخَطَّابِ فى الطَّلاقِ ، أنَّه إذا قال لزَوْجَتِه : / أنتِ طالِقٌ متى شِئْتِ ، وكيف شِئْتِ ، وحيثُ شِئْتِ . لم تَطْلُقْ حتى تَشاءَ ، فيَجِىءُ هٰهُنا مِثْلُه . ١١/١٨٨و

فصل : وتَعْلِيقُ العِتْقِ على أداءِ شيءٍ ، يَنْقَسِمُ ثلاثةَ أقسامٍ ؛ أحدها ، تَعْلِيقٌ [20] على صِفَةٍ مَحْضَةٍ ، كقوله : إن أدَّيْتَ إلىَّ ألْفًا ، فأنتَ حُرٌّ . فهذه صِفَةٌ لازِمَةٌ ، لا سَبِيلَ إلى إبْطالِها ؛ لأنَّه ألْزَمَها نَفْسَه طَوْعًا ، فلم يَمْلِكْ إبْطالَها ، كما لو قال : إن دخلتَ الدارَ ، فأنتَ حُرٌّ . ولو اتَّفَقَ السَّيِّدُ والعبدُ على إبْطالِها ، لم تَبْطُلْ ؛ لذلك [21] . ولو أبْرَأه [22] السَّيِّدُ من الألْفِ ، لم يَعْتِقْ بذلك ، ولم يَبْطُلِ الشَّرْطُ ؛ لأنَّه لا حَقَّ له فى ذِمَّتِه يُبْرِئُه منه ، وإنَّما هو تَعْلِيقٌ على شَرْطٍ مَحْضٍ . وإن ماتَ السَّيِّدُ ، انْفَسَخَتِ الصِّفَةُ ؛ لأن مِلْكَه زالَ عنه ، فلا يَنْفُذُ عِتْقُه فى مِلْكِ غيرِه . وإن زال مِلْكُه بِبَيْعٍ أو هِبَةٍ ، زالتِ الصِّفَةُ ، فإن عادَ إلى مِلْكِه ، عادتْ [23] ، كما ذكرنا فيما قبلُ . ومتى وُجِدَتِ الصِّفَةُ ، عَتَقَ ، ولم يَحْتَجْ إلى تَجْدِيدِ إعْتاقٍ من جِهَةِ السَّيِّدِ ؛ لأنَّه إزالةُ مِلْكٍ مُعَلَّقٍ [24] على صِفَةٍ ، وهو قابِلٌ للتَّعْليقِ ، فيُوجدُ بوُجُودِ الصِّفَةِ ، كالطَّلاقِ ، وما يَكْسِبُه العَبْدُ قبلَ وُجُودِ الشَّرْطِ ، فهو لسَيِّدِه ؛ لأنَّه لم يُوجَدْ عَقْدٌ يَمْنَعُ كَوْنَ كَسْبِه لسَيِّدِه ، إلَّا أنَّ ما يأْخُذُه السَّيِّدُ منه ، يَحْسُبُه من الألْفِ التى أدَّاها ، فإذا كَمَلَ أداؤُها عَتَقَ ، وما فَضَلَ فى يَدِه لسَيِّدِه . وإن كان المُعَلَّقُ عِتْقُه أمَةً ، فوَلَدَتْ ، لم يَتْبَعْها ولَدُها . فى أحَدِ الوَجْهينِ ؛ لأنَّها أمَةٌ قِنٌّ ، فأشْبَهَ ما لو قال : إن دخَلْتِ الدَّارَ ، فأنْتِ حُرَّةٌ . ولا تَجِبُ عليها قِيمةُ نَفْسِها ؛ لأنَّه عِتْقٌ من السَّيِّدِ بصِفَةٍ ، فأشْبَهَ ما لو

(١٩ - ١٩) سقط من : الأصل .

(٢٠) فى ب ، م : « تعليقه » .

(٢١) فى م : « بذلك » .

(٢٢) فى الأصل : « برأه » .

(٢٣) فى ا ، ب ، م : « عاد » .

(٢٤) فى الأصل : « متعلق » . وفى ب : « تعلق » .

باشَرَ عِتْقَها[٢٥] . ولا يَعْتِقُ حتى يُؤَدِّىَ الألْفَ بكَمالِها . وذكر القاضى ، أنَّ مِن أصْلِنا ، أنَّ العِتْقَ المُعَلَّقَ بصِفَةٍ يُوجَدُ بوُجُودِ بَعْضِها ، كما لو قال : أنتَ حُرٌّ ، إن أكَلْتَ رَغِيفًا . فأكَلَ بَعْضَه . وهذا لا يَصِحُّ ، لوُجُوهٍ ؛ أحدُها ، أنَّ أداءَ الألْفِ شَرْطُ العِتْقِ ، وشُرُوطُ الأحكامِ يُعْتَبَرُ وُجودُها بكمالِها لثُبُوتِ الأحكامِ ، وتَنْتَفِى بانْتِفائِها ، بدليلِ سائرِ شُرُوطِ الأحكامِ . الثانى ، أنَّه إذا عَلَّقه على / وَصْفٍ ذى عَدَدٍ ، فالعَدَدُ وَصْفٌ فى الشَّرْطِ ، ومتى عَلَّقَ الحُكْمَ على شَرْطٍ ذِى[٢٦] وَصْفٍ ، لا يَثْبُتُ ما لم تُوجَدِ الصِّفَةُ ، كما لو قال لعبدِه : إن خَرَجْتَ عارِيًا ، فأنْتَ حُرٌّ . فخَرَجَ لابِسًا ، لا يَعْتِقُ ، فكذلك العَدَدُ . الثالثُ ، أنَّه متى كان فى اللَّفْظِ ما يَدُلُّ على الكُلِّ ، لم يَحْنَثْ بِفِعْلِ البعضِ . وكذلك لو حَلَفَ : لا صَلَّيْتُ صَلاةً . لم يَحْنَثْ حتى يَفْرُغَ ممَّا يُسَمَّى صَلاةً . ولو حَلَفَ : لا صُمْتُ صِيامًا . لم يَحْنَثْ حتى يَصُومَ يَوْمًا[٢٧] . ولو قال لِامْرأتِه : إن حِضْتِ حَيْضَةً[٢٨] ، فأنتِ طالِقٌ . لم تَطْلُقْ حتى تَطْهُرَ من الحَيْضَةِ . وقد ذكَر القاضى هذه المسائلَ ونَظائِرَها . وذِكْرُ الألْفِ هٰهُنا يَدُلُّ على إرادَتِه أداءَ الألْفِ[٢٩] كامِلةً . الرَّابعُ ، أنَّا لا نُسَلِّمُ هذا الأصْلَ الذى ادَّعاهُ ، وأنَّه إذا قال له : أنتَ حُرٌّ ، إن أكَلْتَ رَغِيفًا . لم يَعْتِقْ بأكْلِ بَعْضِه ، وإنما إذا حَلَفَ لا يَفْعَلُ شيئًا ، ففَعَلَ بعضَه ، حَنِثَ ، فى رِوَايةٍ ، فى مَوْضِعٍ يَحْتَمِلُ إرادةَ البعضِ ، ويَتَناوَلُه اللَّفْظُ ، كمَن حَلَفَ لا يُصَلِّى فشَرَعَ فى الصَّلاةِ ، أو لا يَصُومُ فشَرَعَ فى الصِّيامِ[٣٠] . أو لا يَشْرَبُ ماءَ هذا الإناءِ فشَرِبَ بعضَه . ونحوَ هذا ؛ لأنَّ الشَّارِعَ فى الصلاةِ والصِّيامِ ، قد صَلَّى وصامَ ذلك الجُزْءَ الذى شَرَعَ فيه ، والقَدْرَ الذى شَرِبَه من الإناءِ هو ماءُ الإناءِ ، وقَرِينَةُ حالِه تَقْتَضِى المَنْعَ من الكُلِّ ، فتَقْتَضِى الامْتِناعَ مِن الكلِّ ، ومتى فَعَلَ البعضَ ، فما امْتَنعَ من الكُلِّ ، فحَنِثَ لذلك . ولو حَلَفَ على فِعْلِ شيءٍ ، لم يَبْرَأْ إلَّا بفِعْلِ الجميعِ .

١١/١٨٨ ظ

(٢٥) فى الأصل ، ا ، ب : « عتقه » .

(٢٦) فى الأصل : « فى » .

(٢٧) فى الأصل ، ب : « صوما » .

(٢٨) سقط من : الأصل .

(٢٩) فى ا : « ألف » .

(٣٠) فى ا ، م : « الصوم » .

وفى مسألَتِنا ، تَعْلِيقُ الحُرِّيَّةِ على أداءِ الأَلْفِ ، يَقْتَضِى وُجودَ أدائِها ، فلا يثبُتُ الحُكْمُ المُعَلَّقُ عليها دون أدائِها ، كمَن حَلفَ لَيُؤَدِّيَنَّ أَلْفًا ، لا[31] يَبْرَأُ حتى يُؤَدِّيَها . الخامسُ ، أنَّ موضوعَ الشَّرْطِ فى الكتابِ والسُّنَّةِ وأحْكامِ الشَّريعةِ ، على أنَّه لا يَثْبُتُ المشروطُ بدُونِ شَرْطِه ؛ فإنَّ النَّبىَّ ﷺ ، قال : « مَنْ قَالَ : لَا إِلٰهَ إِلَّا اللهُ ، دَخَلَ الْجَنَّةَ »[32] . فلو قال بعضَها مُقْتَصِرًا عليه ، لم يَسْتَحِقَّ إلَّا العُقوبةَ . وقال : « مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةً ، فَهِىَ لَه »[33] . فلو شَرَعَ فى الإِحْياءِ، لم تكُنْ له . ولو قال فى المُسابَقةِ : مَن سَبَقَ إلى خَمْسِ إصاباتٍ ، / فهو سابِقٌ . فسَبَقَ إلى أرْبعٍ ، لم يكُنْ سابقًا . ولو قال : مَنْ رَدَّ ضالَّتِى ، فله دِينارٌ . فشَرَعَ فى رَدِّها ، لم يَسْتَحِقَّ شيئًا . فكيف يُخالِفُ مَوْضُوعاتِ الشَّرْعِ واللُّغةِ بغيرِ دليلٍ ، وإنَّما الذى جاءَ عن أحمدَ ، فى الأَيْمانِ ، فى مَن حَلَفَ[34] على أنْ[34] لا يَفْعَلَ شيئًا ، ففَعَلَ بعضَه ، يَحْنَثُ ؛ لأنَّ اليَمِينَ على التَّرْكِ يُقْصَدُ بها المَنْعُ ، فنُزِّلَتْ مَنْزِلةَ النَّهْيِ ، والنَّهْىُ عن فِعْلِ شىءٍ يَقْتَضِى المَنْعَ من بعضِه ، بخلافِ[35] تَعْليقِ المَشْرُوطِ على الشَّرْطِ[35] . واللهُ أعلم . القسم الثانى ، صِفَةٌ جَمَعَتْ مُعاوَضةً وصِفَةً ، والمُغَلَّبُ فيها حُكْمُ المُعاوَضةِ ، وهى الكِتابةُ[36] الصَّحِيحةُ ، فهى مُساوِيةٌ للصِّفَةِ المَحْضَةِ فى العِتْقِ لِوُجُودِها[37] ، وأنَّه لا يجبُ عليه قِيمةُ نَفْسِه ، وأنَّ الوَلاءَ لسَيِّدِه ، وتُخالِفُها فى أنَّه[38] لو أبْرَأهُ[39] السَّيِّدُ مِن المالِ بَرِئَ منه ، وعَتَقَ ؛ لأنَّ ذِمَّتَهُ مَشْغُولةٌ به ، فبَرِئَ منه بإبْرائِه ، كثَمَنِ المَبِيعِ ، ولا يَنْفسِخُ

١٨٩/١١ و

---

(٣١) فى ب ، م : « لم » .

(٣٢) تقدم تخريجه ، فى : ٤٤٦/١٠ .

(٣٣) تقدم تخريجه ، فى : ١٤٩/٩

(٣٤ - ٣٤) سقط من : م .

(٣٥ - ٣٥) فى الأصل : « تعليق الشروط على المشروط » .

(٣٦) فى الأصل : « الكفاية » .

(٣٧) فى ا ، ب ، م : « بوجودها » .

(٣٨) فى الأصل : « أنها » .

(٣٩) فى الأصل : « برأه » .

بمَوْتِ السَّيِّدِ ، ولا بَيْعِ المُكاتَبِ ، ولا هِبَتِه ؛ لأنَّه عَقْدُ[40] مُعاوَضةٍ [41]لازِمٍ ، أشْبَهَ البَيْعَ ، وما كَسَبَه قبلَ الأداءِ فهو له ، وما فَضَلَ فى يَدِه بعدَ الأداءِ فهو له ، ووَلَدُ المُكاتَبةِ الذين[42] ولَدَتْهم فى الكِتابةِ[43] ، يَعْتِقُونَ بعِتْقِها . القسمُ الثالثُ ، صِفَةٌ فيها مُعاوَضَةٌ[41] ، والمُغَلَّبُ فيها حُكْمُ الصِّفَةِ ، وهى الكِتابةُ الفاسِدةُ ، نحو الكتابةِ على مَجْهُولٍ ، أو نَجْمٍ واحِدٍ ، أو مع إخْلالِ[44] شَرْطٍ من شُرُوطِ الكِتابةِ ، فتَساوَى الصِّفةُ المَحْضةُ والكِتابةُ الصَّحِيحةُ[45] فى أنَّه لا يَعْتِقُ بالأداءِ ؛ لأنَّه عِتْقٌ مُعَلَّقٌ على شَرْطٍ ، ولا تَلْزَمُه قِيمَةُ نَفْسِه ، ولا يَبْطُلُ بجُنُونِ المُكاتَبِ ، ولا الحَجْرِ عليه ؛ لأنَّ الحَجْرَ للرِّقِّ لا يَمْنَعُ صِحَّةَ كِتابَتِه ، فلا يَقْتَضِى حُدُوثُه إبْطالَها . وإنْ[46] أدَّى حالَ جُنُونِه ، عَتَقَ ؛ لأنَّ الصِّفَةَ وُجِدَتْ . وقال أبو بكرٍ : لا يَعْتِقُ بذلك ، ويُفارِقُها[47] فى أنَّ للسَّيِّدِ فَسْخَها ورَفْعَها ؛ لأنَّها فاسدةٌ ، والفاسدُ يُشْرَعُ رَفْعُه وإزالَتُه ، ويُفارِقُ الكِتابةَ الصحيحةَ ، فى أنَّها تَبْطُلُ بمَوْتِ السَّيِّدِ ، وجُنُونِه[48] ، والحَجْرِ عليه لِسَفَهٍ ؛ لأنَّه عَقْدٌ جائِزٌ من جِهَتِه ، فبَطَلَ بهذه الأُمورِ ، كالوَكالةِ والمُضارَبةِ ، وقد قال أحمدُ / : إذا وَسْوَسَ ، فهو بمَنْزِلةِ الموتِ . وهذا قولُ القاضِى . وقال أبو بكرٍ : لا تَبْطُلُ بشىءٍ من ذلك ؛ لأنَّه عَقْدُ كتابةٍ ، فلم[49] يَبْطُلْ بذلك ، كالصَّحِيحةِ ، وتُفارِقُ الصِّفَةَ المَحْضَةَ فى أنَّ كَسْبَ العبْدِ قبلَ الأداءِ له ، وما فَضَلَ [50]فى يَدِه[50] بعدَ الأداءِ فهو له دُونَ سَيِّدِه ، ويَتْبَعُ المُكاتَبةَ ولَدُها ، حَمْلًا لها على الكِتابةِ[51] الصَّحِيحةِ . فى أحدِ الوَجْهَيْنِ فيهما . وفى الآخَرِ ، لا يَسْتَحِقُّ

١١/١٨٩ظ

---

(٤٠) فى م : « عند » .

(٤١ – ٤١) سقط من : الأصل . نقل نظر . ثم جاء بعد قوله : « ولا تلزمه قيمة نفسه » . الآتى . اضطراب .

(٤٢) فى ا : « الذى » .

(٤٣) فى ب : « المكاتبة » .

(٤٤) سقط من : الأصل ، وفى ا : « اختلال » .

(٤٥) سقط من : م .

(٤٦) فى الأصل : « وإذا » .

(٤٧) فى ب ، م : « ويفارقهما » .

(٤٨) فى الأصل : « وحياته » .

(٤٩) فى الأصل : « لا » .

(٥٠ – ٥٠) سقط من : الأصل .

(٥١) فى الأصل : « المكاتبة » .

كَسْبَه ، ولا يَتْبَعُ المُكاتبةَ ولَدُها ؛ لأنَّ العِتْقَ حَصَلَ بالصِّفَةِ ، لا بالكِتابةِ . فأمَّا الكِتابةُ بمُحَرَّمٍ ؛ كالخمرِ ، والخِنْزِيرِ ، فقال القاضى : هى كِتابةٌ فاسدةٌ ، حُكْمُها حكمُ ما ذكَرْنا ، ويَعْتِقُ فيها بالأداءِ . وقال أبو بكرٍ : لا يَعْتِقُ فيها بالأداءِ . وهو ظاهرُ كلامِ أحمدَ ، فى روايةِ المَيْمُونِىِّ ، إذا كاتَبَه كِتابةً فاسِدَةً ، فأدَّى ما كُوتِبَ عليه ، عَتَقَ ما لم تكُنِ الكتابةُ مُحَرَّمةً . ويَنْبَغِى أن يُقالَ : إن عَلَّقَ العِتْقَ على أداءِ المُحَرَّمِ ، عَتَقَ به ، كما لو عَلَّقَ العِتْقَ على السَّرِقةِ وشُرْبِ الخَمْرِ . وإن قال : كاتَبْتُكَ على خَمْرٍ . لم يَعْتِقْ بأدائِه ، كقولِ أبى بكرٍ . واللهُ أعلمُ .

فصل : وإذا قال لعبدِه : أنتَ حُرٌّ ، وعليك ألْفٌ . عَتَقَ ، ولا شىءَ عليه ؛ لأنَّه أعْتَقَه بغيرِ شَرْطٍ[52] ، وجَعَلَ عليه عِوَضًا لم يَقْبَلْه ، فيَعْتِقُ[53] ، ولم يَلْزَمْه الألْفُ . هكذا ذكَر المتأخِّرُونَ من أصْحابِنا . ونَقَلَ جعفرُ بن محمدٍ ، قال : سَمِعْتُ أبا عبدِ الله ، قيل له : إذا قال : أنتَ حُرٌّ ، وعليك ألْفُ دِرْهمٍ . قال : جَيِّدٌ . قيل له : فإن لم يَرْضَ العبدُ ؟ قال : لا يَعْتِقُ ، إنَّما قالَه[54] له على أن يُؤَدِّىَ إليه ألْفَ دِرْهمٍ ، فإنْ لم يُؤَدِّ ، فلا شىءَ . وإنْ قال : أنتَ حُرٌّ على ألْفٍ . فكذلك . فى[55] إحْدَى الرِّوايتَيْنِ ؛ لأنَّ « على » ليستْ مِن أدواتِ الشَّرْطِ ولا البَدَلِ ، فأشْبَهَ قولَه : وعليكَ ألْفٌ . والثانية ، إن قَبِلَ العبدُ ، عَتَقَ ، ولَزِمَتْه الألفُ ، وإن لم يَقْبَلْ ، لم يَعْتِقْ . وهذا قولُ مالكٍ ، والشافعىِّ ، وأبى حنيفةَ ؛ لأنَّه أعْتَقَه بعِوَضٍ ، فلم يَعْتِقْ بُدونِ قَبُولِه ، كما لو قال : أنتَ حُرٌّ بألْفٍ . وهذه الرِّوايةُ أصَحُّ ؛ لأنَّ « على » تُسْتَعْمَلُ للشَّرْطِ والعِوَضِ ، قال اللهُ تعالى : ﴿ قَالَ لَهُۥ مُوسَىٰ هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَىٰٓ أَن تُعَلِّمَنِ مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدًا ﴾[56] . وقال / تعالى : ﴿ فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْجًا عَلَىٰٓ أَن تَجْعَلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ سَدًّا ﴾[57] . ولو قال فى النِّكاحِ : زَوَّجْتُك ابْنَتِى فُلانةَ ، على صَداقِ خمسِمائةِ

١١/١٩٠و

(٥٢) فى ب : « شرطه » .
(٥٣) فى ا ، ب : « فعتق » .
(٥٤) فى ا ، ب : « قال » .
(٥٥) فى الأصل : « على » .
(٥٦) سورة الكهف ٦٦ .
(٥٧) سورة الكهف ٩٤ .

دِرْهِمٍ . فقال الآخَرُ : قَبِلْتُ . صَحَّ النِّكاحُ ، وثَبَتَ الصَّداقُ . وقال الفُقَهاءُ : إذا تَزَوَّجَها على ألِفٍ لها ، وألِفٍ لأبِيها ، كان ذلك جائزًا . فأمَّا إذا[58] قال : أعْتَقْتُكَ على أن تَخْدُمَنِي سَنَةً . فقَبِلَ ، ففيها رِوَايتان ، كالتى قَبْلَها . وقيل : إن لم يَقْبَلِ العبدُ ، لم يَعْتِقْ . رِوَايةً واحدةً . فعلى هذا ، إذا قَبِلَ العبدُ ، عَتَقَ فى الحالِ ، ولَزِمَتْه خِدْمَتُه سنةً . فإن مات السَّيِّدُ قبلَ كَمالِ السَّنَةِ ، رُجِعَ على العبدِ بقِيمَةِ ما بَقِيَ من الخِدْمةِ . وبهذا قال الشافِعِيُّ . وقال أبو حنيفةَ : تُقَسَّطُ قِيمَةُ العَبْدِ على خِدْمَةِ السَّنَةِ ، فيُقَسَّطُ منها بقَدْرِ ما مَضَى ، ويُرْجَعُ عليه بما بَقِيَ من قِيمَتِه . ولَنا ، أنَّ العِتْقَ عَقْدٌ لا يَلْحَقُه الفَسْخُ ، فإذا تعذَّرَ فيه اسْتِيفاءُ العِوَضِ ، رُجِعَ إلى قِيمَتِه ، كالخُلْعِ فى النِّكاحِ ، والصُّلْحِ فى دَمِ العَمْدِ . وإن قال : أنتَ حُرٌّ ، على أنْ تُعْطِيَنِى ألْفًا . فالصَّحِيحُ أنَّه لا يَعْتِقُ حتى يَقْبَلَ ، فإذا قَبِلَ ، عَتَقَ ، ولَزِمَه الألفُ[59] . وإن قال : أنتَ حُرٌّ بألْفٍ . لم يَعْتِقْ حتى يَقْبَلَ ، فيَعْتِقَ ، ويَلْزَمَه ألْفٌ[60] .

فصل : وإذا عَلَّقَ عِتْقَ أَمَتِه بصِفَةٍ ، وهى حامِلٌ ، تَبِعَها ولَدُها فى ذلك ؛ لأنَّه كعُضْوٍ من أعضائِها ، فإن وضَعَتْه قبلَ وُجُودِ الصِّفَةِ ، ثم وُجِدَتِ الصِّفَةُ ، عَتَقَ ؛ لأنَّه تابعٌ فى الصِّفَةِ ، فأشْبَهَ ما لو كان فى[61] البَطْنِ . وإن كانتْ حائِلًا[62] حينَ التَّعْليقِ ، ثم وُجِدَتِ الصِّفَةُ وهى حامِلٌ ، عَتَقَتْ هى وحَمْلُها ؛ لأنَّ العِتْقَ وُجِدَ فيها وهى حامِلٌ ، فتَبِعَها ولَدُها ، كالمُنْجَزِ . وإن حَمَلَتْ بعدَ التَّعْليقِ ، ووَلَدَتْ قبلَ وُجودِ الصِّفَةِ ، ثم وُجِدَتْ بعدَ ذلك ، لم يَعْتِقِ الوَلَدُ ؛ لأنَّ الصِّفَةَ لم تتعَلَّقْ به ، لا فى حالِ التَّعْلِيقِ ، ولا فى حالِ العِتْقِ . وفيه وجْهٌ آخرُ ، أنَّه يَتْبَعُها فى العِتْقِ ، قِياسًا على ولَدِ المُدَبَّرةِ . وإن بَطَلَتِ / الصِّفَةُ بِبَيْعٍ أو مَوْتٍ ، لم يَعْتِقِ الوَلَدُ ؛ لأنَّه إنَّما يَتْبَعُها فى العِتْقِ ، لا فى الصِّفَةِ ، فإذا لم تُوجَدْ فيها ، لم يُوجَدْ فيه ، بخِلافِ ولَدِ المُدَبَّرةِ ؛ فإنه تَبِعَها فى التَّدْبيرِ ، فإذا بَطَلَ فيها ، بَقِيَ فيه .

١١/١٩٠ظ

١٩٦٤ – مسألة ؛ قال : (وإذا أسْلَمَتْ أُمُّ وَلَدِ النَّصْرانِيِّ ، مُنِعَ مِنْ غِشْيانِها ،

---

(٥٨) فى الأصل : « إن » .

(٥٩) فى ا : « ألف » .

(٦٠) فى الأصل : « الألف » .

(٦١) بعد هذا فى م زيادة : « الصفة فأشبه ما لو كان فى » .

(٦٢) فى الأصل : « حاملا » . وفى ب : « حابلا » .

والتَّلَذُّذِ بِهَا ، وأُجْبِرَ عَلَى نَفَقَتِهَا ، فإن أَسْلَمَ ، حَلَّتْ لَهُ ، وإذَا مَاتَ ، عَتَقَتْ)

هذه المسألةُ يُؤَخَّرُ شَرْحُها إلى باب عِتْقِ أُمَّهاتِ الأَوْلادِ ؛ فإنَّه أَلْيَقُ بها .

١٩٦٥ – مسألة ؛ قال : (**وَإذَا قَالَ لِأَمَتِهِ : أَوَّلُ وَلَدٍ تَلِدِينَهُ ، فَهُوَ حُرٌّ . فَوَلَدَتِ اثْنَيْنِ ، أُقْرِعَ[1] بَيْنَهُمَا ، فَمَنْ أَصَابَتْهُ الْقُرْعَةُ ، فَهُوَ حُرٌّ ، إذَا أَشْكَلَ أَوَّلُهُمَا خُرُوجًا**)

إنَّما كان كذلك ؛ لأنَّ أحَدَهُما اسْتَحَقَّ العِتْقَ ، ولم يُعْلَمْ بعَيْنِه ، فوَجَبَ إخْراجُه بالقُرْعَةِ ، كما لو قال لعَبِيدِه : أحَدُكُم حُرٌّ . وقد سَبَقَ القولُ فى هذه المسألةِ . فأمَّا إن عُلِمَ أوَّلُهما خُروجًا ، فهو الحُرُّ وحدَه . وهذا قولُ مالكٍ ، والثَّوْرِىِّ ، وأبى هاشِمٍ ، والشَّافِعِىِّ ، وابنِ المُنْذِرِ . وقال الحسنُ ، والشَّعْبِىُّ ، وقَتادةُ : إذا وَلَدَتْ ولَدَيْنِ فى بَطْنٍ ، فهما حُرَّانِ . ولَنا ، أنَّه إنَّما أَعْتَقَ الأَوَّلَ ، والذى خَرَجَ أوَّلًا هو أوَّلُ الوَلَدَيْنِ[2] ، فاخْتَصَّ العِتْقُ به ، كما لو ولَدَتْهُما فى بَطْنَيْنِ .

فصل : فإن ولَدَتِ الأَوَّلَ مَيِّتًا ، والثانىَ حَيًّا ، فذَكَرَ الشَّرِيفُ أنَّه يَعْتِقُ الحَىُّ منهما . وبه قال أبو حنيفةَ . وقال أبو يوسفَ ، ومحمدٌ ، والشَّافعىُّ : لا يَعْتِقُ واحدٌ منهما . وهو الصَّحِيحُ ، إنْ شاءَ اللهُ تعالى ؛ لأنَّ شَرْطَ العِتْقِ إنَّما وُجِدَ فى المَيِّتِ ، وليس بمَحَلٍّ للعِتْقِ ، فَانْحلَّتِ اليمينُ به ، وإنَّما قُلْنا : إنَّ شَرْطَ العِتْقِ إنَّما[3] وُجِدَ فيه ؛ لأنَّه أوَّلُ وَلَدٍ ، بدليلِ أنَّه لو قال لأَمَتِه : إذا ولَدْتِ ولَدًا[4] ، فأنتِ حُرَّةٌ . فولَدَتْ ولَدًا مَيِّتًا ، عَتَقَتْ . ووَجْهُ الأَوَّلِ ، أنَّ العِتْقَ يَسْتَحِيلُ فى المَيِّتِ ، فتعَلَّقَتِ اليَمِينُ بالحَىِّ ، كما لو قال : إن ضَرَبْتَ فلانًا ، فعَبْدِى حُرٌّ . فضَرَبَه حَيًّا ، عَتَقَ ، وإن ضَرَبَه مَيِّتًا ، لم يَعْتِقْ . ولأنَّه معلومٌ من طَرِيقِ العادةِ ، أنَّه قَصَدَ عَقْدَ يَمِينِه على ولَدٍ يَصِحُّ العِتْقُ فيه ، وهو أن يكونَ حَيًّا ، فتصيرُ الحياةُ مَشْرُوطةً فيه ، فكأنَّه قال : أَوَّلُ ولَدٍ تَلِدينَه حَيًّا / ، فهو حُرٌّ . ١١/١٩١و

فصل : وإن قال لأَمَتِه : كُلُّ ولَدٍ تَلِدِينَه ، فهو حُرٌّ . عَتَقَ كلُّ ولدٍ ولَدَتْه . فى قولِ

---

(١) فى ب : « قرع » .

(٢) فى ا ، ب ، م : « المولودين » .

(٣) سقط من : ا ، ب .

(٤) سقط من : الأصل ، ا ، ب .

جُمْهورِ العُلَماءِ ، منهم ؛ مالكٌ ، والشَّافعىُّ ، والأوْزَاعىُّ ، واللَّيْثُ ، والثَّوْرِىُّ . قال ابنُ المُنْذِرِ : ولا أحْفَظُ عن غيرِهِم خِلَافَهم . فإنْ باعَ الأمَةَ ، ثم ولَدَتْ ، لم يَعْتِقْ ولَدُها ؛ لأنَّها ولَدَتْهُم بعدَ زوالِ مِلْكِه .

فصل : فإن قال : أوَّلُ غُلَامٍ أمْلِكُه ، فهو حُرٌّ . انْبَنَى ذلك على العِتْقِ قبلَ المِلْكِ ، وفيه رِوَايتان ؛ فإن قُلْنا يَصِحُّ عِتْقُ أوَّلِ مَنْ يَمْلِكُه . فإن مَلَكَ اثْنَيْنِ ، عَتَقَ أحدُهما بالقُرْعَةِ ، فى قياسِ قولِ أحمدَ ؛ فإنَّه قال ، فى روايةِ مُهَنَّا : إذا قال : أوَّلُ مَنْ يَطْلُعُ من عَبِيدِى ، فهو حُرٌّ . فطَلَعَ اثْنَانِ ، أو جَمِيعُهم ، فإنَّه يُقْرَعُ بينهم . ويَحْتَمِلُ أن يَعْتِقَا جميعًا ؛ لأنَّ الأوَّلِيَّةَ وُجِدَتْ فيهما جَمِيعًا ، فتَثْبُتُ الحُرِّيَّةُ فيهما ، كما لو قال فى المُسَابقَةِ : مَنْ سَبَقَ ، فله عَشرةٌ . فسَبَقَ اثنانِ ، اشْتَرَكا فى العشرةِ . وقال النَّخَعِىُّ : يُعْتِقُ أيَّهما شاء . وقال أبو حنيفةَ : لا يَعْتِقُ واحدٌ منهما ؛ لأنَّه لا أوَّلَ فيهما ، لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما مُساوٍ للآخَرِ ، ومِنْ شَرْطِ الأوَّلِيَّةِ سَبْقُ الأوَّلِ . ولَنا ، أنَّ هٰذَيْن لم يَسْبِقْهُما غَيْرُهما ، فكانا أوَّلَ ، كالواحِدِ ، وليس من شَرْطِ الأوَّلِ أن يَأْتِىَ بعدَه ثانٍ ، بدليلِ ما لو مَلَكَ واحِدًا ولم يَمْلِكْ بعدَه شيئًا ، وإذا كانت الصِّفَةُ مَوْجودةً فيهما ، فإمَّا أن يَعْتِقَا جميعًا ، أو يَعْتِقَ أحدُهما وتُعَيِّنَه القُرْعةُ ، على ما ذكرنا من قبلُ . وكذلك الحكمُ فيما إذا قال : أوَّلُ ولَدٍ تَلِدِينَه ، فهو حُرٌّ . فولَدَتِ اثْنَيْنِ ، وخَرَجا[5] معًا ، فالحكُم فيهما كذلك .

فصل : وإن قال : آخِرُ عَبْدٍ أمْلِكُه ، فهو حُرٌّ . فمَلَكَ عَبِيدًا ، لم يُحْكَمْ بعِتْقِ واحِدٍ منهم حتى يَمُوتَ ؛ لأنَّه مادام حَيًّا ، فهو يَحْتَمِلُ أن يَمْلِكَ عَبْدًا يكونُ هو الآخِرَ ، فإذا مات ، عَتَقَ آخِرُهُم[6] ، وتبيَّنَّا أنَّه كان حُرًّا حينَ مَلَكَه ، فيكونُ اكْتِسابُه[7] له . وإن كانتْ أمَةً ، كان أولادُها أحْرارًا من حينَ ولَدَتْهم ؛ لأنَّهم أولادُ حُرَّةٍ . وإن كان وَطِئَها ، فعليه مَهْرُها ؛ لأنَّه وَطِئَ حُرَّةً أجْنَبِيَّةً ، / ولا يَحِلُّ له أن يَطَأَها حينَ مَلَكَها ، حتى يَمْلِكَ بعدَها غيرَها ؛ لأنَّه ما لم يَمْلِكْ بعدَها غيرَها ، فهى آخِرٌ فى الحالِ ، وإنما يَزُولُ[8] ذلك

١١/١٩١ ظ

(٥) فى م زيادة : « جميعا » .

(٦) فى ب : « الآخر » .

(٧) فى ا ، ب ، م : « أكسابه » .

(٨) فى الأصل : « يؤول » .

بمِلْكِ غيرِها ، فوَجَبَ أن يَحْرُمَ الوَطْءُ . وإن مَلَكَ اثنينِ ، دَفْعةً واحدةً ، ثم مات ، فالحُكْمُ فى عِتْقِهما ، كالحُكْمِ فيما إذا مَلَكَ اثْنَيْنِ فى المسألةِ التى قبلَها .

١٩٦٦ ـ مسألة ؛ قال : (**وَإِذَا قَالَ الْعَبْدُ لِرَجُلٍ : اشْتَرِنِى مِنْ سَيِّدِى بِهٰذَا الْمَالِ ، فَأَعْتِقْنِى . ففعَلَ ، فَقَدْ صَارَ حُرًّا ، وَعَلَى الْمُشْتَرِى أَنْ يُؤَدِّىَ إِلَى الْبَائِعِ مِثْلَ الَّذِى اشْتَرَاهُ بِهِ ، وَوَلَاؤُه لِلَّذِى اشْتَرَاهُ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَالَ لَهُ : بِعْنِى بِهٰذَا الْمَالِ . فَيَكُونَ الشِّرَاءُ والعِتْقُ[1] بَاطِلًا ، ويَكُونَ السَّيِّدُ قَدْ أَخَذَ مَالَهُ**)

وجملتُه أنَّ العبدَ إذا دَفَعَ إلى أجْنَبِىٍّ مالًا ، وقال : اشْتَرِنِى مِن سَيِّدِى بهذا المالِ ، فأَعْتِقْنِى . ففَعَلَ ، لم يَخْلُ من أن يَشْتَرِيَه بعَيْنِ المالِ ، أو فى ذِمَّتِه ، ثم يَنْقُدَ المالَ ، فإن اشْتَراه فى ذِمَّتِه ، فأَعْتَقَه ، فالشِّراءُ صَحِيحٌ ، والعِتْقُ جائزٌ ؛ لأنَّه مَلَكَه بالشِّراءِ ، فنَفَذَ عِتْقُه له ، وعلى المُشْتَرِى أداءُ الثَّمَنِ الذى اشْتَراهُ به ؛ لأنَّه لَزِمَه الثَّمنُ بالبَيْعِ ، والذى دَفَعَه إلى السَّيِّدِ كان مِلْكًا له ، لا يَحْتَسِبُ[2] له به[3] مِن الثَّمَنِ ، فبَقِىَ[4] الثَّمنُ واجبًا عليه ، يَلْزَمُه أداؤُه ، وكان العِتْقُ من مالِه ، والولاءُ له . وبهذا قال الشَّافِعِىُّ ، وابنُ المُنْذِرِ . وأمَّا إن اشْتَراهُ بعَيْنِ المالِ ، فالشِّراءُ باطِلٌ ، والعِتْقُ غيرُ واقِعٍ ؛ لأنَّه اشْتَرَى بعَيْنِ مالِ غيرِه شيئًا بغيرِ إذْنِه ، فلم يَصِحَّ الشِّراءُ ، ولم يَقَعِ العِتْقُ ؛ لأنَّه أعْتَقَ مَمْلُوكَ غيرِه بغيرِ إذْنِه ، ويكونُ السَّيِّدُ قد أخَذَ مالَه ؛ لأنَّ ما فى يَدِ العَبْدِ مَحْكُومٌ به لسَيِّدِه . وعلى الرِّوايةِ التى تقولُ : إنَّ النُّقُودَ لا تتَعَيَّنُ بالتَّعْيِينِ فى العُقُودِ . يَصِحُّ البَيْعُ والعِتْقُ ، ويكونُ الحُكْمُ كما لو اشْتَراهُ فى ذِمَّتِه . ونحوَ هذا قال النَّخَعِىُّ ، وإسْحاقُ ، فإنَّهما قالا : الشِّراءُ والعِتْقُ جائزٌ[5] ، ويَرُدُّ المُشْتَرِى مِثْلَ الثَّمَنِ مِن غيرِ تَفْرِيقٍ . وقال الحسنُ : البَيْعُ والعِتْقُ باطِلٌ[6] . وقال الشَّعْبِىُّ : لا يجوزُ ذلك ، ويُعاقَبُ مَنْ

---

(١) فى ب : « والبيع » .

(٢) فى ب : « يحسب » .

(٣) سقط من : الأصل .

(٤) فى م : « فيبقى » .

(٥) فى م : « جائزان » .

(٦) فى م : « باطلان » .

فَعَلَه ، مِن غيرِ تَفْرِيقٍ أيضا ، وقد ذكرنا ما يَقْتَضِي التَّفْرِيقَ ، وفيه تَوَسُّطٌ بين المَذْهَبَيْنِ ، فكان أَوْلَى ، إن شاءَ اللهُ تعالى .

/ **فصل** : ولو كان العبدُ بينَ شَرِيكَيْنِ ، فأَعْطَى العَبْدُ أحَدَهما خَمْسِينَ دينارًا ، على أن يَعْتِقَ نَصِيبَه منه ، فأَعْتَقَه ، عَتَقَ ، وسَرَى إلى باقِيه إن كان مُوسِرًا ، ورَجَعَ عليه شَرِيكُه بنِصْفِ الخَمْسِين ، وبنصفِ قِيمَةِ العَبْدِ ؛ لأنَّ ما في يَدِ العبدِ يكونُ بين سَيِّدَيْه ، لا يَنْفرِدُ به أَحَدُهما ، إلَّا أنَّ نَصِيبَ المُعْتِقِ يَنْفُذُ فيه العِتْقُ ، وإن كان العِوَضُ مُسْتَحقًّا ، إذ لم يَقَعِ العِتْقُ[7] على عَيْنِها ، وإنما سَمَّى خَمْسِينَ ثم دَفَعَها إليه . وإن أَوْقَعَ[8] العِتْقَ على عَيْنِها ، يَجِبُ أن يَرْجِعَ على العَبْدِ بقِيمةِ[9] ما أَعْتَقَه بالعِوَضِ المُسْتَحَقِّ ، ويَسْرِى العِتْقُ إلى نَصِيبِ شَرِيكِه ، فيَرْجِعُ بقِيمَتِه ، ويكونُ الوَلاءُ للمُعْتِقِ . ١١/١٩٢و

فصل : ولو وَكَّلَ أحدُ الشَّرِيكين شَرِيكَه في عِتْقِ نَصِيبِه ، فقال الوَكِيلُ : نَصِيبِى حُرٌّ . عَتَقَ ، وسَرَى إلى نَصِيبِ شَرِيكِه ، والوَلاءُ[10] له . وإنْ أَعْتَقَ نَصِيبَ المُوَكِّلِ ، عَتَقَ ، وسَرَى إلى نَصِيبِه ، والولاءُ للمُوَكِّلِ . وإن أَعْتَقَ نِصْفَ العَبْدِ ، ولم يَنْوِ شيئًا ، احْتَمَلَ أن يَنْصرِفَ إلى نَصِيبِه ؛ لأنَّه لا يحْتاجُ إلى نِيَّةٍ ، ونَصِيبُ شَرِيكِه يَفْتَقِرُ إلى النِّيَّةِ ، ولم يَنْوِ ذلك . ويَحْتَمِلُ[11] أن يَنْصَرِفَ إلى نَصِيبِ شَرِيكِه ؛ لأنَّه أَمَرَه بالإِعْتاقِ ، فانْصرَفَ إلى ما أَمَرَ به . ويَحْتَمِلُ أن يَنْصرِفَ إليهما ؛ لأنَّهما تَساوَيا ، فانْصرَفَ إليهما ، وأيُّهما حَكَمْنا بالعِتْقِ عليه ، ضَمِنَ نَصِيبَ شَرِيكِه . ويَحْتَمِلُ أن لا يَضْمَنَ ؛ لأنَّ الوَكِيلَ إنْ أَعْتَقَ نَصِيبَه ، فسَرَى إلى نَصِيبِ شَرِيكِه ، لم يَضْمَنْه ، لأنَّه مَأْذُونٌ له في العِتْقِ ، وقد عَتَقَ[12] بالسِّرايةِ ، فلم يَضْمَنْ ، كمَن أَذِنَ له في إتْلافِ شيءٍ ، فإنَّه لا يَضْمَنُه وإن أَتْلَفَه بالسِّرايةِ . وإذا أَعْتَقَ نَصِيبَ شَرِيكِه ، لم يَلْزَمْ شَرِيكَه الضَّمانُ ؛ لأنَّه مُباشِرٌ لسَبَبِ الإِتْلافِ ، فلم يَجِبْ له ضَمانُ ما تَلِفَ به ، كما لو قال له أجنبيٌّ : أَعْتِقْ عَبْدَكَ . فأَعْتَقَه . واللهُ أعلمُ .

---

(٧) سقط من : الأصل .

(٨) في الأصل : « وقع » .

(٩) في م : « بقيمته » .

(١٠) في م زيادة : « ويكون » .

(١١) في م : « واحتمل » .

(١٢) في الأصل ، ا ، م : « أعتق » .

كتاب التَّدْبِير

ومعنى التَّدْبِيرِ : تَعْلِيقُ عِتْقِ عَبْدِه بمَوْتِه . والوَفاةُ دُبُرُ الحياةِ ، يقال : دابَرَ الرَّجُلُ يُدابِرُ مُدابَرَةً . إذا ماتَ ، فسُمِّىَ العِتْقُ بعدَ الموتِ تَدْبِيرًا ؛ لأنَّه إعْتاقٌ[1] فى دُبُرِ الحياةِ . والأصْلُ فيه السُّنَّةُ والإِجْماعُ ؛ أمَّا السُّنَّةُ ، فما رَوَى جابرٌ ، أنَّ رجلًا أعْتَقَ مملوكًا له عن دُبُرٍ منه[2] ، فاحْتاجَ ، فقال رسولُ اللهِ ﷺ : « مَنْ يَشْتَرِيهِ[3] مِنِّى ؟ » . فبَاعَه من نُعَيمِ بنِ عبدِ اللهِ بثَمانِمائةِ دِرْهَمٍ ، فدَفَعَها إليه . وقال : « أنْتَ أحْوَجُ مِنْهُ » . مُتَّفَقٌ عليه[4] . وأمَّا الإِجْماعُ ، فقال ابنُ المُنْذِرِ : أجْمَعَ كلُّ مَنْ أحْفَظُ عنه من أهلِ العلمِ ، على أنَّ مَنْ دَبَّرَ عَبْدَه أو أمَتَه ، ولم يَرْجِعْ عن ذلك حتى ماتَ ، والمُدَبَّرُ يَخْرُجُ من ثُلُثِ مالِه ، بعدَ قَضَاءِ دَيْنٍ إن كان عليه ، وإنفاذِ وَصَاياه إن كان وَصَّى ، وكان السَّيِّدُ بالِغًا جائِزَ الأمرِ ، أنَّ الحُرِّيَّةَ تَجِبُ له أو لها .

١٩٦٧ – مسألة ؛ قال : (وَإذَا قَالَ لِعَبْدِهِ أوْ أمَتِهِ : أنْتَ مُدَبَّرٌ ، أوْ قَدْ دَبَّرْتُكَ ،

---

(١) فى الأصل : « عتاق » .

(٢) سقط من : ب .

(٣) فى الأصل : « يشريه » .

(٤) أخرجه البخارى ، فى : باب بيع المزايدة ، من كتاب البيوع ، وفى : باب من باع مال المفلس ... ، من كتاب الاستقراض ، وفى : باب عتق المدبر ... ، من كتاب الكفارات ، وفى : باب إذا أكره حتى وهب ... ، من كتاب الإكراه . صحيح البخارى ٣/ ٩١ ، ١٥٦ ، ٨/ ١٨١ ، ١٨٢ ، ٩/ ٢٧ . ومسلم ، فى : باب الابتداء فى النفقة بالنفس ... ، من كتاب الزكاة ، وفى : باب جواز بيع المدبر ، من كتاب الأيمان . صحيح مسلم ٢/ ٦٩٢ ، ٦٩٣ ، ٣/ ١٢٨٩ .

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب فى بيع المدبر ، من كتاب العتق . سنن أبى داود ٢/ ٣٥٢ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى بيع المدبر ، من أبواب البيوع . عارضة الأحوذى ٥/ ٢٢٥ . والنسائى ، فى : باب بيع المدبر ، من كتاب البيوع . المجتبى ٧/ ٢٦٧ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٣/ ٣٠٥ ، ٣٠٨ ، ٣٦٩ . وانظر ما تقدم تخريجه ، فى : ٩/ ١٢٤ .

أَوْ أنتَ حُرٌّ بَعْدَ مَوْتِى . فَقَدْ صَارَ مُدَبَّرًا)

وجملةُ ذلك أنَّه إذا علَّقَ صَرِيحَ العِتْقِ بالموتِ ، فقال : أنتَ حُرٌّ ، أو مُحَرَّرٌ ، أو عَتِيقٌ ، أو مُعْتَقٌ ، بعدَ مَوْتِى[1] . صار مُدَبَّرًا . بلا خِلافٍ نَعْلَمُه . فأمَّا إن قال : أنتَ مُدَبَّرٌ ، أو قد دَبَّرْتُكَ . فإنَّه يَصِيرُ[2] مُدَبَّرًا بنفسِ اللَّفْظِ ، من غيرِ افْتِقارٍ إلى نِيَّةٍ . وهذا مَنْصوصُ الشَّافعيِّ . وقال بعضُ أصْحابِه : فيه قولٌ آخَرُ ، أنَّه ليس بصَرِيحٍ فى التَّدْبِيرِ ، ويَفْتَقِرُ إلى النِّيَّةِ ؛ لأنَّهما لَفْظانِ لم يَكْثُرِ اسْتِعْمالُهما ، فافْتَقَرَ إلى النِّيَّةِ ، كالكِنَاياتِ . ولَنا ، أنَّهما لَفْظانِ وُضِعَا لهذا العَقْدِ ، فلم يَفْتَقِرْ إلى النِّيَّةِ ، كالبَيْعِ ، ويُفارِقُ الكِناياتِ ؛ فإنَّها غيرُ مَوْضُوعةٍ له ، ويُشارِكُها فيه غيرُها ، فافْتَقَرتْ إلى النِّيَّةِ للتَّعْيِينِ ، ويُرَجِّحُ أحَدُ المُحْتمِلَيْنِ ، بخِلافِ المَوْضوعِ .

فصل : ويَعْتِقُ المُدَبَّرُ بعدَ الموتِ من ثُلُثِ المالِ . فى قولِ أكثرِ أهلِ العلمِ ، يُرْوَى ذلك عن علىٍّ ، وابنِ عمرَ[3] . وبه قال شُرَيْحٌ ، وابنُ سِيرِينَ ، والحسنُ ، وسعيدُ بن المُسَيَّبِ ، وعمرُ بن عبدِ العزيز ، ومَكْحولٌ ، والزُّهْرِىُّ ، وقَتادةُ ، وحَمَّادٌ ، ومالكٌ ، وأهلُ المدينةِ ، والثَّوْرِىُّ ، وأهلُ العراقِ ، والشَّافعىُّ ، وإسْحاقُ ، وأبو ثَوْرٍ ، وأصْحابُ الرَّأْىِ . ورُوِىَ عن ابنِ مسعودٍ[4] ، ومَسْروقٍ ، ومُجاهِدٍ ، والنَّخَعِىِّ ، وسعيدِ بن جُبَيْرٍ / ، أنَّه يَعْتِقُ من رأسِ المالِ ؛ لأنَّه عِتْقٌ فيَنْفُذُ[5] مِن رأسِ المالِ ، كالعِتْقِ فى الصِّحَّةِ ، وعِتْقِ أُمِّ الوَلَدِ . ولَنا ، أنَّه تَبَرُّعٌ بعدَ الموتِ ، فكان من الثُّلُثِ ، كالوَصِيَّةِ ، ويُفارِقُ العِتْقَ فى الصِّحَّةِ ، فإنَّه لم يتَعلَّقْ به حَقُّ غيرِ المُعْتِقِ ، فيَنْفُذُ[5] فى الجميعِ ، كالهِبَةِ المُنْجَزَةِ . وقد نَقَلَ حَنْبَلٌ عن أحمدَ ، أنَّه يَعْتِقُ مِن رأسِ المالِ . وليس عليها عَمَلٌ ، قال أبو بكرٍ : هذا قولٌ قديمٌ ، رَجَعَ عنه أحمدُ إلى ما نَقَلَه الجماعةُ .

١١/١٩٣و

فصل : وإن اجْتَمَعَ العِتْقُ فى المَرَضِ والتَّدْبِيرُ ، قُدِّمَ العِتْقُ ؛ لأنَّه أسْبَقُ . وإن اجْتَمَعَ

---

(١) فى الأصل : « الموت » .

(٢) بعد هذا فى الأصل : « به » .

(٣) أخرجه البيهقى ، فى : باب المدبر من الثلث ، من كتاب المدبر . السنن الكبرى ١٠/٣١٤ .

(٤) أخرجه سعيد بن منصور ، فى : باب فى المدبر ، من كتاب الفرائض . السنن ١/١٣٢ .

(٥) فى الأصل ، ا : « فنفذ » .

التَّدْبيرُ والوَصِيَّةُ بالعِتْقِ ، تَساوَيا ؛ لأنَّهما جميعًا عِتْقٌ بعدَ المَوْتِ . ويَحْتَمِلُ أن يُقَدَّمَ التَّدْبيرُ ؛ لأنَّ الحُرِّيَّةَ تقعُ فيه عندَ المَوْتِ ، والوَصِيَّةُ تَقِفُ على الإِعْتاقِ بعدَه .

فصل : ويجوزُ التَّدْبيرُ مُطْلَقًا ومُقَيَّدًا ؛ فالمُطْلَقُ تَعْلِيقُ العِتْقِ بالمَوْتِ من غيرِ شَرْطٍ آخَرَ ، كقولِه : أنتَ حُرٌّ بعدَ مَوْتِي . والمُقَيَّدُ ضَرْبانِ ؛ أحدُهما ، خاصٌّ ، نحو أن يقولَ : إن مِتُّ من مَرَضِي هذا ، أو سَفَرِي هذا ، أو فى بَلَدِي هذا ، أو عامِي هذا ، فأنتَ حُرٌّ . فهذا جائزٌ على ما قال ، إن مات على الصِّفَةِ التى شَرَطَها عَتَقَ العبدُ ، وإلَّا لم يَعْتِقْ . وقال مُهَنَّا : سألتُ أحمدَ عن مَن قال لعبدِه : أنتَ[6] مُدَبَّرٌ اليومَ ؟ قال : يكونُ مُدَبَّرًا ذلك اليومَ ، فإن مات ذلك اليومَ ، صار حُرًّا . يعنى إذا مات المَوْلَى . والضربُ الثانى ، أن يُعَلِّقَ التَّدْبيرَ على صِفَةٍ ، مثل أن يقولَ : إن دخلْتَ الدارَ ، أو إن قَدِمَ زَيْدٌ ، أو إن شَفَى اللهُ مَرِيضِي ، فأنتَ[6] مُدَبَّرٌ ، أو فأنتَ حُرٌّ بعدَ مَوْتِي . فهذا لا يَصِيرُ مُدَبَّرًا فى الحالِ ؛ لأنَّه عَلَّقَ التَّدْبيرَ على شَرْطٍ ، فإذا وُجِدَ ، صار مُدَبَّرًا ، وعَتَقَ بمَوْتِ سَيِّدِه ، وإن لم يُوجَدِ الشَّرْطُ فى حياةِ السَّيِّدِ ، ووُجِدَ بعدَ مَوْتِه ، لم يَعْتِقْ ؛ لأنَّ إطْلاقَ الشَّرْطِ[7] يَقْتَضِي وُجُودَه فى الحياةِ ، بدليلِ ما لو[8] عَلَّقَ عليه عِتْقًا مُنْجَزًا ، فقال : إذا دخلْتَ الدَّارَ ، فأنتَ حُرٌّ . فدَخَلَها بعدَ مَوْتِه ، لم يَعْتِقْ ، وكما[9] لو قال لوَكِيلِه : بِعْ عَبْدِي . فمات المُوَكِّلُ قبلَ بَيْعِه ، بَطَلَتْ وَكالَتُه . ولأنَّ المُدَبَّرَ مَن عُلِّقَ عِتْقُه بالموتِ / ، وهذا قبلَ المَوْتِ لم يكُنْ مُدَبَّرًا ، وبعدَ الموتِ لا يُمْكِنُ حُدوثُ التَّدْبِيرِ . وإن قال : إن دخلْتَ الدَّارَ بعدَ مَوْتِي ، فأنتَ حُرٌّ . فذَكَرَ أبو الخَطَّابِ فيها رِوايَتَيْنِ ؛ إحْداهما ، لا يَعْتِقُ . وهو قياسُ المَنْصوصِ عنه ، فى قولِه : أنتَ حُرٌّ بعدَ موتِي بيَوْمٍ أو شهرٍ . فإنَّه قال : لا يَعْتِقُ ؛ لأنَّه عَلَّقَ العِتْقَ بصِفَةٍ تُوجَدُ فى مِلْكِ غيرِه ، فلم يَعْتِقْ ، كما لو قال : إنْ دخلْتَ الدَّارَ بعدَ بَيْعِي إيَّاكَ ، فأنتَ حُرٌّ . ولأنَّه إعْتاقٌ له بعدَ قَرارِ مِلْكِ غيرِه عليه ، [10]فلم يَعْتِقْ[10] ، كالمُنْجَزِ . والثانيةُ ، يَعْتِقُ . وهو

١١/١٩٣ظ

---

(٦) فى م زيادة : « حر » .

(٧) فى ب ، م زيادة : « فى حياة السيد » .

(٨) فى م زيادة : « لم » .

(٩) فى الأصل : « كما » .

(١٠ - ١٠) سقط من : الأصل .

الذى ذكره القاضى . وهو مذهبُ الشَّافِعِىِّ ؛ لأنَّه صَرَّحَ[11] بذلك ، فحُمِلَ عليه ، كما لو وَصَّى بإعْتاقِه ، وكما لو وَصَّى بِبَيْعِ سِلْعةٍ ويُتَصَدَّقُ بثَمَنِها ، ويُفارِقُ التَّصرُّفَ بعدَ البَيْعِ ؛ فإنَّ اللهَ تعالى جَعَلَ للإنْسانِ التَّصرُّفَ بعدَ مَوْتِه فى ثُلثِه ، بخِلافِ ما بعدَ البَيْعِ . والأوَّلُ أصَحُّ ، إن شاءَ اللهُ تعالى . ويُفارِقُ الوَصِيَّةَ[12] بالعِتْقِ وبَيْعَ السِّلْعةِ ؛ لأنَّ المِلْكَ لا يَسْتَقِرُّ للوَرَثَةِ فيه ، ولا يَمْلِكُونَ التَّصرُّفَ فيه ، بخِلافِ مسألَتِنا . وقولُهم : جَعَلَ[13] له التَّصرُّفَ فى ثُلثِه . قُلْنا : إنَّما يتَصرَّفُ فيه تَصرُّفًا يَثْبُتُ عَقِيبَ مَوْتِه ، ويَمْنَعُ انْتِقالَه إلى الوارثِ ، وإن ثَبَتَ للوارثِ ، فهو ثُبُوتٌ غيرُ مُسْتَقِرٍّ ، وقد قيل : يكونُ مُراعًى ، فإذا قَبِلَ المُوصَى له ، تَبَيَّنَّا أنَّ المِلْكَ كان له مِن حينِ الموتِ ، وإن لم يَقْبَلْ ، تَبَيَّنَّا أنَّه كان للوارثِ . فعلى قَوْلِنا : لا يَعْتِقُ بالدُّخولِ بعدَ الموتِ . للوارثِ التَّصرُّفُ فيه كيف شاءَ ، ومَنْ صَحَّحَ هذا الشَّرْطَ ، احْتَمَلَ أن يَمْنَعَ الوارثَ مِن التَّصرُّفِ فى رَقَبَتِه ؛ لأنَّه يَسْتَحِقُّ العِتْقَ ، فأشْبَهَ المُوصَى بعِتْقِه . واحْتَمَلَ أن لا يَمْنَعَه ؛ لأنَّه عَلَّقَ عِتْقَه على صِفَةٍ غيرِ الموتِ ، فلم يَمْنَعْ من التَّصرُّفِ فيه ، كما لو قال لعَبدِه : إنْ دخلْتَ الدَّارَ ، فأنتَ حرٌّ . فأمَّا كَسْبُه قبلَ عِتْقِه ، فهو للوارثِ ؛ لأنَّ المِلْكَ فيه مُسْتَقِرٌّ قبلَ وُجودِ الشَّرْطِ ، كما لو كان الوارثُ هو الذى عَلَّقَ عِتْقَه .

فصل : فإن قال : أنتَ حُرٌّ بعدَ مَوْتِى بشَهْرٍ ، أو قال : بيَوْمٍ . فقال أحمدُ ، فى رِوايةِ مُهَنَّا : لا يَعْتِقُ ، ولا تَصِحُّ هذه / الصِّفَةُ . وقال أيضًا : سألتُ أحمدَ ، عن رجلٍ قال لعبدِه : أنتَ حُرٌّ بعدَ مَوْتِى بشهرٍ ، بألْفِ دِرْهمٍ . فقال : هذا كلُّه لا يكونُ شيئًا بعدَ مَوْتِه . وهذا اخْتِيارُ أبى بكرٍ . وذكر القاضِيانِ ابنُ أبى موسى وأبو يَعْلَى فيها روايةً أُخْرَى ، أنَّه يَعْتِقُ إذا وُجِدَتِ الصِّفَتانِ ؛ الموتُ ، ومُضِىُّ المُدَّةِ المذكورة . وبهذا قال الثَّوْرِىُّ ، وأبو يوسفَ ، وإسْحاقُ . ووَجْهُ الرِّوايتَيْنِ ما تقَدَّمَ . وقال أصْحابُ الرَّأْىِ : لا يَعْتِقُ حتى يَعْتِقَه الوارثُ . وعلى قولِ مَنْ قال : يَعْتِقُ . يكونُ قبلَ الموتِ مِلْكًا للوارثِ ، وكَسْبُه له ، كأُمِّ الوَلَدِ ، والمُدَبَّرِ فى حَياةِ السَّيِّدِ . وإن كان أمَةً ، فولَدَتْ قبلَ وُجودِ الصِّفَةِ ، فولَدُها

١٩٤/١١ و

---

(11) فى الأصل : « صريح » .

(12) سقط من : ا .

(13) فى م : « حصل » .

يَتْبَعُها فى التَّدْبيرِ ، ويَعْتِقُ بوُجُودِ الصِّفَةِ ، كما تَعْتِقُ هى .

فصل : إذا قال لعَبْدِه : إذا قرأْتَ القرآنَ ، فأنتَ حُرٌّ بعدَ مَوْتِى . فقَرَأَ القرآنَ جَمِيعَه ، صار مُدَبَّرًا ، وإن قرَأَ بعضَه ، لم يَصِرْ مُدَبَّرًا . وإن قال : إذا قرأْتَ قُرْآنًا ، فأنتَ حُرٌّ بعدَ مَوْتِى ، فقرَأَ بعضَ القرآنِ ، صار مُدَبَّرًا ؛ لأنَّه فى الأُولَى عَرَّفَه بالألِفِ واللَّامِ المُقْتَضِيَةِ للاسْتِغْراقِ ، فعادَ إلى جَمِيعِه ، وههُنا نَكَّرَه ، فاقْتَضَى بعضَه . فإن قيل : فقد قال اللهُ تعالى : ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ﴾[14] . وقال : ﴿ وَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ حِجَابًا مَّسْتُورًا ﴾[15] . ولم يُرِدْ جَمِيعَه . قُلْنا : قَضِيَّةُ اللَّفْظِ تَتَناوَلُ جَمِيعَه ؛ لأنَّ الألِفَ واللَّامَ للاسْتِغْراقِ ، وإنَّما حُمِلَ على بعضِه بدَليلٍ ، فلا يُحْمَلُ على البعضِ فى غيرِ ذلك المَوْضِعِ بغيرِ دليلٍ ، ولأنَّ قَرِينةَ الحالِ تَقْتَضِى قِراءةَ جَمِيعِه ؛ لأنَّ الظاهِرَ أنَّه[16] أرادَ تَرْغِيبَه فى قِراءةِ القرآنِ ، بتَعْلِيقِ[17] الحُرِّيَّةِ به ، أو مُجازاتِه[18] على قِراءتِه بالحُرِّيَّةِ ، والظاهِرُ أنَّه[16] لا يُجازِى بهذا الأمْرِ الكثيرِ[19] ، ولا يُرَغِّبُ به ، إلَّا فيما يَشُقُّ ، أمَّا قِراءةُ[20] آيةٍ أو آيَتَيْنِ فلا .

فصل : فإن قال لعبدِه : إن شِئْتَ ، فأنتَ حُرٌّ بعدَ مَوْتِى ، أو إذا شِئْتَ ، أو متى شِئْتَ ، /أو أىَّ وقتٍ شِئْتَ ، فأنتَ حُرٌّ بعدَ مَوْتِى . فهو تَدْبيرٌ بصِفَةٍ ، فمتى شاءَ فى حَياةِ سَيِّدِه ، صار مُدَبَّرًا ، يَعْتِقُ بمَوْتِ سَيِّدِه ، كما لو قال : إن دخلْتَ الدَّارَ ، فأنتَ حُرٌّ بعدَ مَوْتِى . فدَخَلَها فى حياتِه . وإن مات السَّيِّدُ قبلَ مَشِيئَتِه ، بَطَلَتِ الصِّفَةُ ، كما لو مات فى المسألةِ الأُخْرَى قبلَ دُخُولِ الدَّارِ . وإن قال : متى شِئْتَ بعدَ مَوْتِى ، فأنتَ حُرٌّ ، أو أىَّ

١١/١٩٤ ظ

(١٤) سورة النحل ٩٨ .

(١٥) سورة الإسراء ٤٥ .

(١٦ - ١٦) سقط من : ب . نقل نظر .

(١٧) فى الأصل : « بتعلق » .

(١٨) فى ب ، م : « ومجازاته » .

(١٩) فى الأصل : « الكبير » .

(٢٠) فى ب ، م : « قراءته » .

وقتٍ شِئْتَ بعدَ مَوْتِى ، فأنتَ حرٌّ . فهذا تَعْلِيقٌ للعِتْقِ[21] على صِفَةٍ بعدَ الموتِ ، وقد ذَكَرْنا أنَّه لا يَصِحُّ ، وأنَّ قولَ القاضِى صِحَّتُه ، فعلى قولِه ، يكونُ ذلك على التَّراخِى ، فمتى شاءَ بعدَ مَوْتِ سَيِّدِه ، عَتَقَ ، وما كان له من كَسْبٍ قبلَ مَشِيئَتِه ، فهو لوَرَثةِ سَيِّدِه ؛ لأنَّه عَبْدٌ قبلَ ذلك ، بخِلافِ المُوصَى به ، فإنَّ فى كَسْبِه قبلَ القَبُولِ وَجْهَيْنِ ؛ أحدُهما ، أنَّه يكون للمُوصَى له ؛ لأنَّنا تَبَيَّنَّا أنَّه مَلَكَه مِن[22] حينِ الموتِ ، وههُنا لا يَثْبُتُ المِلْكُ قبلَ المَشِيئةِ . وَجْهًا واحدًا ؛ لأنَّه عِتْقٌ مُعَلَّقٌ على شَرْطٍ ، فلا يَثْبُتُ العِتْقُ قبلَ الشَّرْطِ . وَجْهًا واحدًا . وذكَر القاضى فى قولِه : إذا شِئْتَ ، أو إن شِئْتَ ، فأنتَ حُرٌّ بعدَ مَوْتِى ، أنَّه على الفَوْرِ ، فإن شاءَ فى المَجْلِسِ صار مُدَبَّرًا ، وإن تراخَتِ المَشِيئةُ عن المجلسِ ، بَطَلَتْ ، ولم يَصِرْ مُدَبَّرًا بالمَشِيئةِ بعدَه ، بِناءً على قولِه : اخْتارِى نَفْسَكِ . فإنَّ الاخْتيارَ يَقِفُ على المجلسِ ، وهذا فى مَعْناه . وإن قال : إن شِئْتَ بعدَ مَوْتِى ، أو إذا شِئْتَ بعدَ مَوْتِى ، فأنتَ حُرٌّ . كان على الفَوْرِ أيضا ، فمتى شاءَ عَقِيبَ مَوْتِ سَيِّدِه ، أو فى المجلسِ ، صار حُرًّا ، وإن تَراخَتْ مَشِيئَتُه عن المجلسِ ، لم تَثْبُتْ فيه حُرِّيَّةٌ . وقد ذكَرَ فى الطَّلاقِ ، أنَّه إذا قال : أنتِ طالِقٌ ، إن شِئْتِ ، وشاءَ أبُوكِ . فشاءَا معًا ، وقَعَ الطَّلاقُ ، سَواءٌ شاءَا على الفَوْرِ أو التَّراخِى ، أو شاءَ أحَدُهما على الفَوْرِ ، والآخَرُ على التَّراخِى[23] ، وهذا مثلُه ، فيُخَرَّجُ فى كلِّ مسألةٍ مثلُ[22] ما ذُكِرَ[24] فى الأُخْرَى .

فصل : إذا قال لعبدِه : إذا مِتُّ ، فأنتَ حرٌّ ، أوْ لا ؟ أو قال : فأنتَ حرٌّ ، أو لستَ بحُرٍّ ؟ لم يَصِرْ مُدَبَّرًا ؛ لأنَّه / اسْتفهامٌ ، ولم يَقْطَعْ بالعِتْقِ ، فأشْبَهَ ما لو قال لزَوْجَتِه : أنتِ طالِقٌ ، أوْ لا ؟ وقد ذكَرْنا[25] ذلك فى الطَّلاقِ[26]. ‏١١/١٩٥و

فصل : وإذا دَبَّرَ أحدُ الشَّرِيكَيْنِ نَصِيبَه ، لم يَسْرِ التَّدْبِيرُ إلى نَصِيبِ شَرِيكِه ، مُوسِرًا

---

(٢١) فى الأصل ، ا : « العتق » .

(٢٢) سقط من : ا .

(٢٣) تقدم فى : ١٠/٤٦٧ ، ٤٦٨ .

(٢٤) فى ا : « ذكره » . وفى ب : « ذكرنا » .

(٢٥) فى ا : « ذكر » .

(٢٦) تقدم فى : ١٠/٣٦٢ ، ٣٦٣ .

كان أو مُعْسِرًا . وذكَرَ أبو الخَطَّابِ وَجْهًا ، أنَّه يَسْرِي تَدْبِيرُه إذا كان مُوسِرًا ، ويُقَوَّمُ عليه نَصِيبُ شَرِيكِه . وهو قولُ أبي حنيفةَ ؛ لأنَّه اسْتَحَقَّ العِتْقَ بمَوْتِ سَيِّدِه ، فسَرَى ذلك فيه ، كالاسْتِيلادِ . وللشَّافِعِيِّ قَوْلان ، كالمذْهبَيْنِ . ولَنا ، أنَّه تَعْلِيقٌ للعِتْقِ بصِفَةٍ ، فلم يَسْرِ ، كتَعْلِيقِه بدُخُولِ الدَّارِ ، ويُفارِقُ الاسْتِيلادَ ؛ فإنَّه آكَدُ ، ولهذا يَعْتِقُ من جميعِ المالِ . ولو قَتَلَتْ سَيِّدَها ، لم يَبْطُلْ حُكْمُ اسْتِيلادِها ، ولا يجوزُ بَيْعُها ، والمُدَبَّرُ بخِلافِ ذلك . فعلَى هذا ، إذا مات المُدَبِّرُ ، عَتَقَ نَصِيبُه إن خَرَجَ من الثُّلُثِ . وهل يَسْرِي إلى نَصِيبِ شَرِيكِه ، إن كان مُوسِرًا ؟ فيه رِوَايتان ، ذكَرَهما الْخِرَقِيُّ في غيرِ هذا الموضعِ . وإن أعْتَقَ الشَّرِيكُ[27] نَصِيبَه قبلَ موتِ المُدَبِّرِ ، وهو مُوسِرٌ ، عَتَقَ ، وسَرَى إلى نَصِيبِ المُدَبِّرِ . وذكر القاضى ، وأبو الخَطَّابِ ، فيها وَجْهَيْنِ . وللشافعىِّ فيها قَوْلان ؛ أحدُهما ، كقَوْلِنا . والثاني ، لا يَسْرِي عِتْقُه . وهو قولُ أبي حنيفةَ ؛ لأنَّ المُدَبَّرَ قد اسْتَحَقَّ الوَلاءَ على العبدِ بمَوْتِه ، فلم يكُنْ للآخَرِ إبْطالُه . ولَنا ، قولُه عليه السلام : « مَنْ أَعْتَقَ شِرْكًا لَهُ[28] في عَبْدٍ ، فكَانَ لَهُ مَا يَبْلُغُ قِيمَةَ الْعَبْدِ ، قُوِّمَ عَلَيْهِ قِيمَةُ العَدْلِ ، وأُعْطِيَ شُرَكاؤُهُ حِصَصَهُمْ ، وإلَّا فقَدْ عَتَقَ مِنْه مَا عَتَقَ »[29] . ولأنَّه إذا سَرَى إلى إبْطالِ المِلْكِ ، الذى هو آكَدُ من الوَلاءِ ، فالوَلاءُ أوْلَى ، وما ذكَرُوه لا أصْلَ له[30] ، ويَبْطُلُ بما إذا عَلَّقَ عِتْقَ نَصِيبِه بصِفَةٍ[31] .

فصل : وإنْ دَبَّرَ كلُّ واحدٍ منهما نَصِيبَه ، فمات أحَدُهما ، عَتَقَ نَصِيبُه ، وبَقِيَ نَصِيبُ الآخَرِ على التَّدْبِيرِ ، إن لم يَفِ ثُلُثُه بقِيمَةِ حِصَّةِ شَرِيكِه ، وإن كان يَفِي به[28] ، فهل يَسْرِي العِتْقُ إليه ؟ على رِوَايتَيْن . وإن قال كلُّ واحدٍ منهما : إذا مِتْنَا ، فأنتَ حُرٌّ . فقال أبو بكرٍ : قال أحمدُ / : إذا مات أحَدُهما ، فنَصِيبُه حُرٌّ . وظاهِرُ هذا أنَّ أحمدَ جَعَلَ هذا اللفظَ تَدْبِيرًا من كلِّ واحدٍ منهما لنَصِيبِه ، ومَعْناه إذا مات كلُّ واحدٍ مِنَّا ، فنَصِيبُه حُرٌّ ؛ فإنَّه قابَلَ

١١/١٩٥ظ

(٢٧) سقط من : ا .

(٢٨) سقط من : ب .

(٢٩) تقدم تخريجه ، في : ٧/٣٦٢ .

(٣٠) في الأصل : « لهم » .

(٣١) في ا : « بصفته » .

الجُمْلَةَ بالجملةِ ، فيَنْصَرِفُ[٣٢] إلى مُقابَلةِ البعضِ بالبعضِ ، كقَوْلِه : رَكِبَ الناسُ دَوابَّهُمْ، ولَبِسُوا ثِيابَهم، وأخَذُوا رِماحَهم . يُرِيدُ لَبِسَ كلُّ إنسانٍ ثَوْبَه ، ورَكِبَ دابَّتَه ، وأخَذَ رُمْحَه . وكذلك لو[٣٣] قال : أعْتِقُوا عَبِيدَهم . كان معناه ، أعْتَقَ كلُّ واحدٍ عَبْدَه . وقال القاضى : هذا تَعْلِيقٌ للحُرِّيَّةِ بمَوْتِهما جميعًا ، وإنما قال أحمدُ : يَعْتِقُ نَصِيبُه ؛ بناءً على أنَّ وُجُودَ بعضِ الصِّفَةِ يقومُ مَقامَ جَمِيعِها . ولا يَصِحُّ هذا ؛ لأنَّه لو كانت هذه العِلَّةَ ، لعَتَقَ العبدُ كلُّه ، لوُجُودِ بعضِ صِفَةِ كلِّ واحدٍ منهما ، ولأنَّنا قد أبْطَلْنا هذا القولَ بما ذكَرْنا مِن قبلُ ، ومُقْتَضَى قولِ القاضى أن لا يَعْتِقَ شىءٌ منه قبلَ مَوْتِهما جميعا . وإن قال كلُّ واحدٍ منهما : أرَدْتُ أنَّ العبدَ حُرٌّ بعدَ آخِرِنا مَوْتًا . انْبَنَى هذا على تَعْلِيقِ الحُرِّيَّةِ على صِفَةٍ تُوجَدُ بعدَ المَوْتِ ، وقد ذكَرْنا الخِلافَ فى ذلك ؛ فإن قُلْنا بجَوازِ ذلك ، عَتَقَ بعدَ مَوْتِ الآخِرِ منهما ، عليهما جميعًا ، وإن قُلْنا : لا يَصِحُّ ذلك . عَتَقَ نَصِيبُ الآخِرِ منهما بالتَّدْبِيرِ . وفى سِرَايَتِه إلى باقِيه ، إن كان ثُلُثُه يَحْتَمِلُ ذلك ، رِوَايتان . وإن قال كلُّ واحدٍ منهما : إذا مِتُّ قبلَ شَرِيكِى ، فنَصِيبِى له ، فإذا مات فهو حُرٌّ ، وإن مِتُّ بعدَه ، فنَصِيبِى حُرٌّ . فقد وَصَّى كلُّ واحدٍ منهما للآخَرِ ، فإذا مات أحَدُهما ، صار العبدُ كلُّه للآخَرِ ، فإذا مات ، عَتَقَ كلُّه عليه ، وصار وَلاؤُه كلُّه له ، إن قُلْنا : لا يَصِحُّ تَعْلِيقُ العِتْقِ على صِفَةٍ بعدَ المَوْتِ . وإن قُلْنا : يَصِحُّ . عَتَقَ عليهما ، ووَلاؤُه بينهما .

١٩٦٨ - مسألة ؛ قال : (**وَلَهُ بَيْعُهُ فِى الدَّيْنِ**)

ظاهِرُ كلامِ الْخِرَقِىِّ ، أنَّه لا يُباعُ فى الدَّيْنِ . وقد أَوْمأَ إليه أحمدُ . وقال مالكٌ : لا يُباعُ إلَّا فى دَيْنٍ يَغْلِبُ رَقَبَةَ العبدِ ، فإذا كان العَبْدُ يُساوِى أَلْفًا ، فكان عليه خَمْسُمائةٍ ، لم يَبِعِ العبدَ . ورُوِىَ عن أحمدَ ، أنَّه قال : أنا أرَى بَيْعَ المُدَبَّرِ فى الدَّيْنِ ، وإذا كان فَقِيرًا لَا يَمْلِكُ شيئًا ، رأيتُ أن أَبِيعَه ؛ لأنَّ النَّبِىَّ ﷺ ، قد باعَ المُدَبَّرَ ، لَمَّا عَلِمَ أنَّ صاحِبَه / لا يَمْلِكُ ١١/١٩٦و

---

(٣٢) فى الأصل : « فتصرف » . وفى ب ، م : « فيصرف » .

(٣٣) فى م : « إن » .

شيئًا غيره ، باعَه النَّبِىُّ ﷺ (١) لمَّا عَلِمَ (١) حاجَتَه (٢). وهذا قولُ إسْحاقَ ، (٣) وأبى أيُّوبَ ، وأبى خَيْثمةَ (٣) ، وقالا : إن باعَهُ من غيرِ (٤) حاجةٍ ، أجَزْناه . ونَقَلَ جَماعةٌ عن أحمدَ ، جوازَ بَيْعِ المُدَبَّرِ مُطْلَقًا ؛ فى الدَّيْنِ وغيرِه ، مع الحاجةِ وعَدَمِها . قال إسماعيلُ بن سعيدٍ : سألتُ أحمدَ عن بَيْعِ المُدَبَّرِ ، إذا كان بالرَّجُلِ حاجةٌ إلى ثَمَنِه ، قال : له أن يَبِيعَه ، مُحْتاجًا كان إلى ذلك أو غيرَ محتاجٍ . وهذا هو الصَّحِيحُ . ورُوِىَ مثلُ هذا عن عائشةَ ، وعمرَ بن عبد العزيزِ ، وطاوُسٍ ، ومُجاهِدٍ . وهو قولُ الشافعىِّ . وكَرِهَ بَيْعَه ابنُ عمرَ ، وسعيدُ بن المُسَيَّبِ ، والشَّعْبِىُّ ، والنَّخَعِىُّ ، وابنُ سِيرِينَ ، والزُّهْرِىُّ ، والثَّوْرِىُّ ، والأوْزَاعِىُّ ، والحسنُ بن صالحٍ ، وأصْحابُ الرَّأْىِ ، ومالكٌ ؛ لأنَّ ابنَ عمرَ ، رَضِىَ اللهُ عنهما ، رَوَى أنَّ النَّبِىَّ ﷺ ، قال : « لَا يُبَاعُ الْمُدَبَّرُ ، وَلَا يُشْتَرَى » (٥) . ولأنَّه اسْتَحَقَّ العِتْقَ بمَوْتِ سَيِّده ، أشْبَهَ أُمَّ الوَلَدِ . ولَنا ، ما رَوَى جابرٌ ، رَضِىَ اللهُ عنه ، أن رَجُلًا أعْتَقَ مَمْلُوكًا له عن دُبُرٍ ، فاحْتاجَ ، فقال رسولُ اللهِ ﷺ : « مَنْ يَشْتَرِيهِ مِنِّى ؟ » . فباعَه من نُعَيْمِ بن عبدِ اللهِ بثَمانِمائةِ دِرْهَمٍ ، فدَفَعَها إليه ، وقال : « أَنْتَ أَحْوَجُ مِنْهُ » . مُتَّفَقٌ عليه (٢) . قال جابرٌ : عَبْدٌ (٦) قِبْطِىٌّ ، مات عامَ أَوَّلَ ، فى إمارةِ ابنِ الزُّبَيْرِ . وقال أبو إسْحاقَ الجُوزَجانىُّ : صَحَّتْ أحاديثُ بَيْعِ المُدَبَّرِ ، باسْتِقامةِ الطُّرُقِ ، والخَبَرُ إذا ثَبَتَ اسْتُغْنِىَ به عن غيرِه من رَأْىِ الناسِ . ولأنَّه عِتْقٌ بصِفَةٍ ، ثَبَتَ بقولِ المُعْتِقِ (٧) ، فلم يَمْنَعِ البَيْعَ ، كما لو قال : إن دخَلْتَ الدَّارَ ، فأنتَ حُرٌّ . ولأنَّه تَبَرُّعٌ بمالٍ بعدَ الموتِ ، فلَم يَمْنَعِ البَيْعَ فى الحياةِ ، كالوَصِيَّةِ . قال أحمدُ : هم يقولون : مَنْ قال : غُلَامِى حُرٌّ ، رأسَ الشَّهْرِ . فله بَيْعُه قبلَ رأسِ الشهرِ . وإن قال : غدًا . فله بَيْعُه اليومَ . وإن قال : إذا مِتُّ .

(١ - ١) سقط من : ا .

(٢) تقدم تخريجه ، فى : صفحة ٤١٢ .

(٣ - ٣) فى ا : « وأبى ثور وأبى حنيفة » .

(٤) فى ب : « لغير » .

(٥) انظر : ما أخرجه الدارقطنى ، فى : كتاب المكاتب . سنن الدارقطنى ٤/١٣٨ . والبيهقى ، فى : باب من قال : لا يباع المدبر ولا يشترى ، من كتاب المدبر . السنن الكبرى ١٠/٣١٤ . وانظر : إرواء الغليل ٦/١٧٧ .

(٦) سقط من : ب .

(٧) فى الأصل : « العتق » .

قال : لا يَبِيعُه ، فالموتُ أكثرُ من الأجَلِ ، ليس هذا قِياسًا ، إن جازَ أنْ يَبِيعَه قبلَ رأسِ الشهرِ ، فله أن يَبِيعَه قبلَ مَجيءِ المَوْتِ ، وهم يقولون فى من قال : إن مِتُّ من[8] مَرَضِى هذا ، فعَبْدِى حُرٌّ . ثم لم يَمُتْ من مَرَضِه ذلك ، فليس بشىءٍ . وإن قال : إن مِتُّ ، فهو حُرٌّ . لا يُباعُ . وهذا مُتناقِضٌ ، إنَّما أصْلُه الوَصِيَّةُ من الثُّلثِ ، فله أن يُغَيِّرَ وَصِيَّتَه مادام / حَيًّا . فأمَّا خبَرُهُم ، فلم يَصِحَّ عن النَّبِىِّ ﷺ ، إنَّما هو من قولِ ابنِ عمرَ . قال الطَّحَاوِىُّ : هو عن ابنِ عمرَ ، وليس بمُسْنَدٍ عن النَّبِىِّ ﷺ . [9]ويَحْتَمِلُ أنَّه أراد بعدَ الموتِ ، أو على الاستِحْبابِ . أمَّا أُمُّ الْوَلَدِ ، فإنَّ عِتْقَها يَثْبُتُ بغيرِ اخْتِيارِ سَيِّدِها ، وليس[9] بتَبَرُّعٍ ، ويكونُ مِن جميعِ المالِ ، ولا يُمْكِنُ إبْطالُه بحالٍ ، والتَّدْبِيرُ بخلافِه . ووَجْهُ قَوْلِ الْخِرَقِىِّ ، أنَّ النَّبِىَّ ﷺ ، إنَّما باعَ المُدَبَّرَ عندَ الحاجةِ ، فلا يُتَجاوَزُ به مَوْضِعُ الحاجَةِ .

١١/١٩٦ظ

١٩٦٩ – مسألة ؛ قال : (وَلَا تُبَاعُ المُدَبَّرَةُ فِى الدَّيْنِ[1] . فِى إحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ عَنْ أَبِى عَبْدِ اللهِ ، رَحِمَهُ اللهُ . والرِّوَايَةُ الْأُخْرَى ، الْأَمَةُ كَالْعَبْدِ)

لا نعلمُ هذا التَّفْرِيقَ بين المُدَبَّرةِ والمُدَبَّرِ عن غيرِ إمامِنا ، رَحِمَهُ اللهُ ، وإنَّما احْتاطَ فى روايةِ المَنْعِ من بَيْعِها ؛ لأنَّ فيه إباحةَ[2] فَرْجِها ، وتَسْلِيطَ مُشْتَرِيها على وَطْئِها ، مع وُقُوعِ الخِلافِ فى بَيْعِها وحِلِّها ، فكَرِهَ الإقْدامَ على ذلك مع الاخْتلافِ[3] فيه ، والظَّاهِرُ أنَّ هذا المَنْعَ منه كان على سَبِيلِ الوَرَعِ ، لا على التَّحْرِيمِ الْباتِّ ؛ فإنَّه إنَّما قال : لا يُعْجِبُنِى بَيْعُها . والصحيحُ جَوازُ بَيْعِها ؛ فإنَّ عائشةَ باعَتْ مُدَبَّرةً لها سَحَرَتْها[4] . ولأنَّ المُدَبَّرةَ فى معنى المُدَبَّرِ ، فما ثَبَتَ فيه ، ثَبَتَ فيها .

---

(٨) فى ا : « فى » .

(٩ – ٩) سقط من : الأصل .

(١) سقط من : ب . وبعده فى م زيادة : « إلا » .

(٢) سقط من : ب .

(٣) فى الأصل : « الاختيار » .

(٤) تقدم تخريجه ، فى : ١٢/٣٠١ .

١٩٧٠ – مسألة ؛ قال : (فَإِنِ اشْتَرَاهُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ، رَجَعَ فِى التَّدْبِيرِ)

وجملةُ ذلك ، أنَّ السَّيِّدَ إذا دَبَّرَ عبدَه ، ثم باعَه ، ثم اشْتراهُ ، عادَ تَدْبيرُه ؛ لأنَّه عَلَّقَ عِتْقَه بِصِفَةٍ ، فإذا باعَه ثم اشْتَراهُ ، عادَتِ الصِّفَةُ ، كما لو قال : أنتَ حُرٌّ ، إن دخَلْتَ الدَّارَ . ثم باعَه ، ثم اشتراه . وذكَر القاضى ، أنَّ هذا مَبْنِيٌّ على أنَّ[1] التَّدْبيرَ تَعْليقٌ بصِفَةٍ . وفيه رِوايةٌ أُخْرَى ، أنَّه وَصِيَّةٌ ، فتَبْطُلُ بالبَيْعِ ، ولا تَعُودُ ؛ لأنَّه لو وَصَّى بشيءٍ ثم باعَه ، بَطَلَتِ الوَصِيَّةُ ، ولم تَعُدْ بشِرائِه . ومذهبُ الشَّافِعيِّ مثلُ هذا ، إلَّا أنَّ عَوْدَ الصِّفَةِ بعدَ الشراءِ له فيه قَوْلان . والصَّحِيحُ ما قال الْخِرَقِيُّ ؛ لأنَّ التَّدْبيرَ وُجِدَ فيه التَّعْليقُ بصِفَةٍ ، فلا يَزُولُ حُكْمُ التَّعْليقِ بوُجُودِ مَعْنَى الوَصِيَّةِ فيه ، بل هو جامِعٌ للأَمْرَيْنِ ، وغيرُ مُمْتَنِعٍ وُجُودُ الحُكْمِ بسَبَبَيْنِ ، فيَثْبُتُ حُكْمُهما[2] فيه .

١١/١٩٧و **١٩٧١ – / مسألة ؛ قال : (وَلَوْ دَبَّرَهُ ، ثُمَّ قَالَ : قَدْ رَجَعْتُ فِى تَدْبِيرِى ، أَوْ قَدْ أَبْطَلْتُهُ . لَمْ يَبْطُلْ ؛ لِأَنَّهُ عَلَّقَ الْعِتْقَ بِصِفَةٍ . فِى إِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ . وَالْأُخْرَى ، يَبْطُلُ التَّدْبِيرُ)**

اخْتلَفتِ الرِّوايةُ عن أحمدَ ، رحمه اللهُ ، فى بُطْلانِ التَّدْبيرِ بالرُّجُوعِ فيه قولًا ، فالصَّحِيحُ أنَّه لا يَبْطُلُ ؛ لأنَّه عَلَّقَ العِتْقَ بصِفَةٍ ، فلا يَبْطُلُ ، كما لو قال لعبدِه : إن دخَلْتَ الدَّارَ ، فأنتَ حُرٌّ . والثانية ، يَبْطُلُ ؛ لأنَّه جعَلَ له نَفْسَه بعدَ مَوْتِه ، فكان ذلك وَصِيَّةً ، فجاز الرُّجوعُ فيه بالقَوْلِ ، كما لو وَصَّى له بعبدٍ آخَرَ . وهذا قولُ الشافِعيِّ القَدِيمُ . وقولُه الجديدُ كالرِّوايةِ الأُولَى . وهو الصحيحُ ؛ لأنَّه تَعْليقٌ للعِتْقِ بصِفَةٍ . ولا يَصِحُّ القولُ بأنَّه وَصِيَّةٌ به لنَفْسِه ؛ لأنَّه لا يَمْلِكُ نَفْسَه ، وإنَّما تَحْصُلُ فيه الحُرِّيَّةُ ، ويَسْقُطُ عنه الرِّقُّ ، ولهذا لا تَقِفُ الحُرِّيَّةُ على قَبُولِه ولا اخْتِيارِه ، وتَتَنَجَّزُ عَقِيبَ المَوْتِ ، كتَنَجُّزِها عَقِيبَ سائرِ الشُّروطِ ، ولأنَّه غيرُ مُمْتَنِعٍ أن يَجْمَعَ الأَمْرَيْنِ ، فيَثْبُتُ[1] فيه حُكْمُ التَّعْليقِ فى امْتِناعِ الرُّجُوعِ ، ويَجْتَمِعان فى حُصُولِ العِتْقِ بالموتِ .

---

(١) سقط من : ب .

(٢) فى ب ، م : « حكمها » .

(١) فى ا ، ب ، م : « فثبت » .

فصل : إذا قال السَّيِّدُ لمُدَبَّرِه : إذا أَدَّيْتَ إلى وَرَثَتِى كذا وكذا[٢] ، فأنتَ حُرٌّ . فهو رُجُوعٌ عن التَّدْبيرِ ، ويَنْبَنِى على الرِّوايَتَيْنِ ؛ إنْ قُلْنا[٣] : له الرُّجُوعُ بالقَوْلِ[٤] . بَطَلَ التَّدْبِيرُ هٰهُنا . وإن قُلْنا : ليس له الرجوعُ . لن يُؤَثِّر هذا[٥] القولُ شيئًا . وإن دَبَّرَه كلَّه ، ثم رَجَعَ فى نِصفِه ، صَحَّ ، إذا قُلْنا : له الرُّجوعُ فى جَمِيعِه . لأنَّه لما صَحَّ أن يُدَبِّرَ نِصْفَه ابْتِداءً ، صَحَّ أن يَرْجِعَ فى تَدْبيرِ نِصْفِه ، وإن غَيَّرَ التَّدْبِيرَ ، فكان مُطْلَقًا ، فجَعَلَه مُقَيَّدًا ، صار مُقَيَّدًا ، إن قُلْنا بصِحّةِ الرُّجوعِ [٦] فى التدبيرِ [٦] ، وإلَّا فلا . وإن كان مُقَيَّدًا ، فأطْلَقه ، صَحَّ ، على كلِّ حالٍ ؛ لأنَّه زيادةٌ ، فلا يُمْنَعُ منها . وإذا دَبَّرَ الأَخْرَسُ ، وكانتْ إشارَتُه أو كِتابَتُه مَعْلُومةً ، صَحَّ تَدْبِيرُه . ويَصِحُّ رُجُوعُه ، إن قُلْنا بصِحَّةِ الرُّجوعِ فى التَّدْبِيرِ ؛ لأنَّ إشارَتَه و كِتابَتَه تقومُ مَقامَ نُطْقِ النَّاطقِ فى أَحْكامِه . وإن دَبَّرَ ، وهو / ناطِقٌ ، ثم صار أَخْرَسَ ، صَحَّ رُجُوعُه بإشارَتِه المَعْلُومَةِ أو كِتابَتِه . وإنْ لم تُفْهَمْ إشارَتُه ، فلا عِبْرَةَ بها ؛ لأنَّه لا يُعْلَمُ رُجُوعُه .

١١/١٩٧ظ

فصل : وإذا رُهِنَ المُدَبَّرُ ، لم يَبْطُلْ تَدْبيرُه ؛ لأنَّه تَعْليقٌ للعِتْقِ بصِفَةٍ ، فإنْ مات السَّيِّدُ ، وهو رَهْنٌ ، عَتَقَ ، وأُخِذَ من تَرِكةِ سَيِّدِه قِيمَتُه ، فتكونُ رَهْنًا مَكانَه ؛ لأنَّ عِتْقَه بسَبَبٍ من جِهَةِ سَيِّدِه ، فأشْبَهَ ما لو باشَرَه بالعِتْقِ نَاجِزًا .

فصل : وإن ارْتَدَّ المُدَبَّرُ ، ولَحِقَ بدارِ الحَرْبِ ، لم يَبْطُلْ تَدْبيرُه ؛ لأنَّ مِلْكَ سَيِّدِه باقٍ عليه ، ويَصِحُّ تَصَرُّفُه فيه[٧] بالعِتْقِ والهِبَةِ والبَيْعِ ، إنْ كان مَقْدُورًا عليه ، فإنْ سَبَاه المسلمون ، لم يَمْلِكُوه ؛ لأنَّه مَمْلُوكٌ لمَعْصُومٍ ، ويُرَدُّ إلى سَيِّدِه ، إنْ عُلِمَ به قبلَ قَسْمِه ، ويُسْتَتابُ ، فإنْ تابَ ، وإلَّا قُتِلَ ، وإن لم يُعْلَمْ به حتى قُسِمَ ، لم يُرَدَّ إلى سَيِّدِه . فى إحْدَى الرِّوايتَيْنِ . والأُخْرَى ، إن اخْتارَ سَيِّدُه أخْذَه بالثَّمنِ الذى حُسِبَ به على آخِذِه ، أَخَذَه ،

---

(٢) سقط من : الأصل ، ب ، م .

(٣) فى ب زيادة : « إن » .

(٤) فى م : « بالقوع » . تحريف . وبعده فيها زيادة : « فظاهره أنه » .

(٥) سقط من : م .

(٦ - ٦) سقط من : الأصل ، ا .

(٧) سقط من : ب .

وإن لم يَخْتَرْ أخْذَه ، بَطَلَ تَدْبيرُه . ومتى عادإلى سَيِّده بوَجْهٍ من الوُجُوهِ ، عادتَدْبيرُه ، وإن لم يَعُدْإلى سَيِّده ، بَطَلَ تَدْبيرُه ، كالو بيعَ ، وكان رَقِيقًا لمَن هو فى يَدِه . وإن مات سَيِّدُه قبلَ سَبْيِه ، عَتَقَ ، فإن سُبِىَ (٨ بعد هذا٨) ، لم يُرَدَّ إلى ورَثَةِ سَيِّده ؛ لأنَّ مِلْكَه زال عنه بحُرِّيَّته ، فصار كأحْرارِ دارِ الحَرْبِ ، ولكنْ يُسْتَتابُ ، فإن تاب وأسْلَمَ ، صار رَقِيقًا ، يُقْسَمُ بين الغانِمينَ ، وإن لم يَتُبْ ، قُتِلَ ، ولم يَجُزِ اسْتِرقاقُه ؛ لأنَّه لا يجوزُ إقْرارُه على كُفْرِه . وقال القاضى : لا يجوزُ اسْتِرْقاقُه إذا أسْلَمَ . وهو قولُ الشافعىِّ ؛ لأنَّ فى اسْتِرْقاقِه إبْطالَ وَلَاءِ المُسْلمِ الذى أعْتَقَه . ولَنا ، أنَّ هذا لا يَمْنَعُ قَتْلَه ، وإذْهَابَ نَفْسِه ووَلائِه ، فَلأَنْ لا يَمْنَعَ تَمَلُّكَه أَوْلَى ، ولأنَّ المَمْلُوكَ الذى لم يَعْتِقْه سَيِّدُه ، يَثْبُتُ المِلْكُ فيه للغانِمينَ إذا لم يُعْرَفْ مالِكُه بعَيْنِه ، ويَثْبُتُ فيه إذا قُسِمَ قبلَ العِلْمِ بمالِكِه ، والمِلْكُ آكَدُ من الوَلاءِ ، فَلأَنْ يَثْبُتَ مع الوَلاءِ وحدَه أَوْلَى . فعلى هذا ، لو كان المُدَبَّرُ ذِمِّيًّا ، فلَحِقَ بدارِ الحَرْبِ ، ثم مات سَيِّدُه ، أو أعْتَقَه ، / ثم قَدَرَ عليه المسلمون فسَبَوْهُ ، مَلَكُوه ، وقَسَمُوه . وعلى قولِ القاضى ، ومذهبِ الشافعىِّ ، لا يَمْلِكُونه ، فإن كان سَيِّدُه ذِمِّيًّا ، جاز اسْتِرْقاقُه فى قولِ القاضى . ولأصْحابِ الشافعىِّ فى اسْتِرْقاقِه وَجْهان ؛ أحدُهما ، يجوزُ . وهذا حُجَّةٌ عليهم ؛ لأنَّ عِصْمَةَ مالِ الذِّمِّىِّ ، كعِصْمةِ مالِ المسلمِ ، بدليلِ قَطْعِ سارِقِه ، سواءٌ كان مُسْلِمًا أو ذِمِّيًّا ، ووُجُوبِ ضَمانِه ، وتَحْرِيمِ تَمَلُّكِ مالِه ، إذا أخَذَه الكُفَّارُ ، ثم قَدَرَ عليه المسلمون ، فأدْرَكه صاحِبُه قبلَ القِسْمةِ . قال القاضى : الفَرْقُ بينهما ، أنَّ سَيِّدَه هٰهُنا لو لَحِقَ بدارِ الحَرْبِ ، جازَ تَمَلُّكُه ، فجاز تَمَلُّكُ عِتْقِه ، بخلافِ المسلمِ . قُلْنا : إنَّما جاز اسْتِرْقاقُ سَيِّده ، لِزَوالِ عِصْمَتِه ، وذَهابِ عاصِمِه ، وهو ذِمَّتُه وعَهْدُه ، وأمَّا إذا ارْتَدَّ مُدَبَّره ، فإنَّ عِصْمةَ ولائِه ثابتةٌ بعِصْمَةِ مَنْ له وَلَاؤُه ، وهو والمسلمُ فى ذلك سواءٌ ، فإذا جاز إبطالُ وَلاءِ أحَدِهما ، جاز فى الآخَرِ مثلُه .

فصل : فإن ارْتَدَّ سيِّدُ(٩) المُدَبَّرِ ، فذكَر القاضى ، أنَّ المذهبَ أنَّه يكونُ مَوْقوفًا ، فإن عاد إلى الإسلامِ ، فالتَّدْبيرُ باقٍ بحالِه ؛ لأنَّا تَبَيَّنَّا أنَّ مِلْكَه لم يَزُلْ ، وإن قُتِلَ أو مات على رِدَّتِه ، لم يَعْتِقِ المُدَبَّرُ ؛ لأنَّا تَبَيَّنَّا أنَّ مِلْكَه زال برِدَّتِه . وقال أبو بكرٍ : قياسُ قولِ أبى عبدِ

(٨ – ٨) فى ا : « بعدها » .

(٩) فى ب ، م : « سيده » .

اللهِ ، أنَّ تَدْبيرَه يَبْطُلُ بالرِّدَّةِ ، فإن عادَ إلى الإسلامِ ، اسْتَأْنفَ التَّدْبيرَ . وقال الشَّافِعِىُّ : التَّدْبيرُ باقٍ ، ويَعْتِقُ بمَوْتِ سَيِّدِه ؛ لأنَّ تَدْبيرَه سَبَقَ رِدَّتَه ، فهو كبَيْعِه وهِبَتِه قبلَ ارْتِدادِه . وهذا يَنْبَنِى على القَوْلِ فى مالِ[10] المُرْتَدِّ ، هل هو باقٍ على مِلْكِه ، أو قد زال برِدَّتِه ؟ وقد ذُكِرَ فى بابِ المُرْتَدِّ[11] . فأمَّا إن دَبَّرَ فى حالِ رِدَّتِه ، فتَدْبيرُه مُراعًى ، فإن عادَ إلى الإسْلامِ ، تَبَيَّنَّا أنَّ تَدْبيرَه وقَعَ صَحِيحًا ، وإن قُتِلَ أو ماتَ على رِدَّتِه ، تَبَيَّنَّا أنَّه وقَعَ باطِلًا ، ولم يَعْتِقِ المُدَبَّرُ . وقال ابنُ أبى موسى : تَدْبيرُه باطِلٌ . وهذا قولُ أبى بكرٍ ؛ لأنَّ [12]المِلْكَ عنده[12] يَزُولُ بالرِّدَّةِ ، وإذا أسْلَمَ رُدَّ إليه تَمْلِيكًا[13] مُسْتَأْنَفًا .

١٩٧٢ — / مسألة ؛ قال : (**وَمَا وَلَدَتِ الْمُدَبَّرَةُ بَعْدَ تَدْبِيرِهَا ، فَوَلَدُهَا بِمَنْزِلَتِهَا**) ١١/١٩٨ظ

وجملتُه أنَّ الوَلَدَ الحادِثَ من المُدَبَّرةِ بعدَ تَدْبيرِها ، لا يَخْلُو من حالَيْنِ ؛ أحدهما ، أن يكونَ مَوْجودًا حالَ تَدْبيرِها ، ويُعْلَمُ ذلك بأن تَأْتِىَ به لأقَلَّ مِن سِتَّةِ أشْهُرٍ مِن حينِ التَّدْبيرِ ، فهذا يَدْخُلُ معها فى التَّدْبيرِ . بلا خِلافٍ نَعْلَمُه ؛ لأنَّه بمَنْزِلةِ عُضْوٍ من أعْضائِها . فإنْ بَطَلَ التَّدْبيرُ فى الأُمِّ ؛ لبَيْعٍ ، أو مَوْتٍ ، أو رُجُوعٍ بالقولِ ، لم يَبْطُلْ فى الوَلَدِ ؛ لأنَّه ثَبَتَ فيه أصْلًا . الحال الثانى ، أنْ تَحْمِلَ به بعدَ التَّدْبيرِ ، فهذا يَتْبَعُ أُمَّه فى التَّدْبيرِ ، ويكونُ حُكْمُه كحُكْمِها فى العِتْقِ بمَوْتِ سَيِّدِها . فى قَوْلِ أكثرِ أهلِ العلمِ ، رُوِىَ ذلك عن ابنِ مسعودٍ[1] ، وابنِ عمرَ . وبه قال سعيدُ بن المُسَيَّبِ ، والحسنُ ، والقاسمُ ، ومُجاهِدٌ ، والشَّعْبِىُّ ، والنَّخَعِىُّ ، وعمرُ بن عبدِ العزيزِ ، والزُّهْرِىُّ ، ومالِكٌ ، والثَّوْرِىُّ ، والحسنُ بن صالِحٍ ، وأصْحابُ الرَّأْىِ . وذكَر القاضى ، أنَّ حَنْبَلًا نَقَلَ عن أحمدَ ، أنَّ ولَدَ المُدَبَّرةِ عبدٌ ، إذا لم يَشْتَرِطِ[2] المَوْلَى . قال : فظاهِرُ هذا أنَّه لا يَتْبَعُها ، ولا يَعْتِقُ بمَوْتِ سَيِّدِها . وهذا قولُ جابرِ بن زيدٍ ، وعَطاءٍ . وللشَّافِعِىِّ قَوْلان ، كالمذْهَبَيْنِ ؛ أحدُهما ، لا يَتْبَعُها .

---

(١٠) فى الأصل ، ب : « ملك » .

(١١) تقدم فى : ٢٧٤/١٢ .

(١٢–١٢) فى ا : « المال » .

(١٣) فى ب ، م : « تملكا » .

(١) أخرجه ابن أبى شيبة ، فى : باب فى ولد المدبرة من قال : هم بمنزلتها ، من كتاب البيوع والأقضية . المصنف ١٦٥/٦ .

(٢) فى ب ، م : « يشرط » .

وهو اخْتِيارُ المُزنِىِّ ؛ لأنَّ عِتْقَها مُعَلَّقٌ بصِفَةٍ ، تَثْبُتُ بقَوْلِ المُعْتِقِ وحدَه ، فأشْبَهَتْ مَنْ عُلِّقَ عِتْقُها بدُخولِ الدارِ . قال جابرُ بن زيدٍ : إنَّما هو بمَنْزِلةِ الحائطِ تصَدَّقْتَ به إذا مِتَّ ، فإنَّ ثمرَتَه لكَ ما عِشْتَ . ولأنَّ التَّدْبِيرَ[3] وَصِيَّةٌ ، ووَلَدُ المُوصَى بها قبلَ الموتِ لسَيِّدِها . ولَنا ، ما رُوِىَ عن عمرَ ، وابنِ عمرَ ، وجابرٍ[4] ، أنَّهم قالوا : وَلَدُ المُدَبَّرةِ بمَنْزِلَتِها . ولم نَعْرِفْ لهم فى الصحابةِ مُخالِفًا ، فكان إجْماعًا ، ولأنَّ الأُمَّ اسْتَحقَّتِ الحُرِّيَّةَ بمَوْتِ سَيِّدِها ، فيَتْبَعُها ولَدُها ، كأُمِّ الوَلَدِ ، ويُفارِقُ التَّعْلِيقَ بصِفَةٍ فى الحياةِ ، والوَصِيَّةَ ، من جِهَةِ أنَّ التَّدْبِيرَ آكَدُ من كلِّ واحدٍ منهما ؛ لأنَّه اجْتَمَعَ فيه الأمْرانِ ، وما وُجِدَ فيه سَبَبَان آكَدُ ممَّا وُجِدَ فيه أحدُهما ، وكذلك لا تَبْطُلُ بالمَوْتِ ، ولا بالرُّجُوعِ عنه . فعلى هذا ، إن بَطَلَ التَّدْبيرُ فى الأُمِّ لمعنًى اخْتَصَّ بها ؛ من بَيْعٍ ، أو مَوْتٍ ، أو رُجُوعٍ ، لم يَبْطُلْ فى وَلَدِها ، ويَعْتِقُ بمَوْتِ سَيِّدِها ، كما لو كانت / أُمُّه باقِيَةً على التَّدْبيرِ ، فإن لم يَتَّسِعِ الثُّلُثُ لهما جميعًا ، أُقْرِعَ بينهما ، فأيُّهما وقَعَتِ القُرْعةُ عليه ، عَتَقَ إن احْتَمَلَه الثُّلُثُ ، وإلَّا عَتَقَ منه بقَدْرِ الثُّلُثِ . وإن فَضَلَ من الثُّلُثِ بعدَ عِتْقِه شىءٌ ، كُمِّلَ من الآخرِ ، كما لو دَبَّرَ عَبْدًا وأَمَةً معًا . (١١/١٩٩و)

وأمَّا الولَدُ الذى وُجِدَ قبلَ التَّدْبِيرِ ، فلا نَعْلَمُ خِلافًا فى أنَّه لا يَتْبَعُها ؛ لأنَّه لا يَتْبَعُ[5] فى العِتْقِ المُنْجَزِ ، ولا فى حُكْمِ الاسْتِيلادِ ، ولا فى الكِتابةِ ، فلأنْ لا يَتْبَعَ فى التَّدْبِيرِ أوْلَى . قال المَيْمُونِىُّ : قلتُ لأحمدَ : ما كان من ولَدِ المُدَبَّرةِ قبلَ أن تُدَبَّرَ ، يَتْبَعُها ؟ قال : لا يَتْبَعُها من ولَدِها ما كان قبلَ ذلك ، إنَّما يَتْبَعُها ما كان بعدَ ما دُبِّرَتْ . وقال حَنْبَلٌ : سَمِعْتُ عَمِّى يقولُ ، فى الرَّجُلِ يُدَبِّرُ الجارِيَةَ ولها ولَدٌ ، قال : ولَدُها معها . وجَعَلَ أبو الخَطَّابِ هذه رِوَايةً ، فى أنَّ ولَدَها قبلَ التَّدْبيرِ يَتْبَعُها . وهذا بعيدٌ ، والظَّاهرُ أنَّ أحمدَ لم يُرِدْ أنَّ ولَدَها قبلَ التَّدْبيرِ معَها ، وإنَّما أرادَ ولَدَها بعدَ التَّدْبيرِ ، على ما صَرَّحَ به فى غيرِ هذه الرِّوايةِ ؛ فإنَّ ولَدَها المَوْجُودَ لا يَتْبَعُها فى عِتْقٍ ، ولا كِتابةٍ ، ولا اسْتِيلادٍ ، ولا بَيْعٍ ، ولا هِبةٍ ، ولا رَهْنٍ ، ولا شىءٍ من الأسْبابِ النَّاقلةِ للمِلْكِ فى الرَّقَبةِ .

---

(٣) سقط من : الأصل .

(٤) أخرجه عن جابر وابن عمر ، البيهقى ، فى : باب ما جاء فى ولد المدبرة ... ، من كتاب المدبر . السنن الكبرى ٣١٥/١٠ . وعن ابن عمر ، عبد الرزاق ، فى : باب أولاد المدبرة ، من كتاب المدبر . المصنف ١٤٤/٩ .

(٥) فى ب : « يعتق » .

فصل : فإنْ عَلَّقَ عِتْقَ أَمَتِه بصِفَةٍ ، نَظَرْنا ؛ فإن كانت حامِلًا حينَ التَّعْلِيقِ ، تَبِعَها فيه ؛ لأنَّه كعُضْوٍ من أعْضائِها ، وإن كانتْ حامِلًا حين وُجُودِ الصِّفَةِ ، [6]عَتَقَ معها ؛ لذلك . وإن حَمَلَتْ بعدَ التَّعْلِيقِ ، ووَلَدَتْ قبلَ وُجُودِ الصِّفَةِ[6] ، لم يَتْبَعْها فى الصِّفَةِ ، ولم يَعْتِقْ بوُجُودِها . وفيه وجْهٌ آخرُ ، أنَّه يَعْتِقُ بها ، ويَتْبَعُ أُمَّه فى ذلك . ولأصْحابِ الشَّافِعِىِّ وجْهان ، كهٰذَيْن . ووَجْهُ إتْباعِه إيَّاها ، أنَّها اسْتَحَقَّتِ الحُرِّيَّةَ ، فتَبِعَها ولَدُها ، كالمُدَبَّرةِ . ولَنا ، أنَّه يَمْلِكُها مِلْكًا كامِلًا ، ويُباحُ له التَّصَرُّفُ فى رَقَبَتِها بأنْواعِ التَّصَرُّفاتِ ، بغير خلافٍ ، فلم يَعْتِقْ ولَدُها بعِتْقِها ، كالمُوصَى بعِتْقِها ، أو المُوَكَّلِ فيه ، وتُفارِقُ المُدَبَّرَةَ ؛ / فإنَّ التَّدْبيرَ آكَدُ ؛ لما ذكَرْنا ، ولهذا اخْتُلِفَ فى جَوازِ بَيْعِها ، والتَّصَرُّفِ فيها . ١١/١٩٩ ظ

فصل : فأمَّا ولَدُ المُدَبَّرِ ، فحُكْمُه حُكْمُ أُمِّه . لا نعلمُ فيه خِلافًا . وهذا قولُ ابنِ عمرَ ، وعَطاءٍ ، والزُّهْرِىِّ ، والأوْزاعىِّ ، واللَّيْثِ ؛ وذلك لأنَّ الوَلَدَ يَتْبَعُ الأُمَّ فى الرِّقِّ والحُرِّيَّةِ . وإن تَسَرَّى[7] بإذْنِ سَيِّدِه ، فوُلِدَ له أولادٌ ، فرُوِىَ عن أحمدَ ، أنَّهم يَتْبَعُونَه فى التَّدْبيرِ . ورُوِىَ ذلك عن مالكٍ . وهو أحدُ الوَجْهَيْنِ لأصْحابِ الشَّافِعِىِّ ؛ لأنَّ إباحةَ التَّسَرِّى[8] تَنْبَنِى على ثُبُوتِ المِلْكِ ، ووَلَدُ الحُرِّ من أَمَتِه يَتْبَعُه فى الحُرِّيَّةِ [9]دُونَ أُمِّه[9] ، كذلك ولَدُ المُدَبَّرِ من أَمَتِه يَتْبَعُه[10] دونها ، ولأنَّه ولَدُ مَنْ يَسْتَحِقُّ[11] الحُرِّيَّةَ من أَمَتِه ، فيَتْبَعُه فى ذلك ، كولَدِ المُكاتَبِ من أَمَتِه .

فصل : وإذا ولَدَتِ المُدَبَّرَةُ ، فرَجَعَ فى تَدْبِيرِها ، وقُلْنا بصِحَّةِ الرُّجُوعِ ، لم يَتْبَعْها ولَدُها ؛ لأنَّ الوَلَدَ المُنْفَصِلَ لا يَتْبَعُ فى الحُرِّيَّةِ ولا فى التَّدْبِيرِ ، ففى الرُّجوعِ أَوْلَى . وإن رَجَعَ فى تَدْبِيرِه وَحْدَه ، جاز ؛ لأنَّه إذا جاز الرُّجوعُ فى الأُمِّ المُباشَرةِ بالتَّدْبِيرِ ، ففى غيرِها أَوْلَى . وإن رَجَعَ فى تَدْبِيرِها ، جاز ، كما لو دَبَّرَها وابْنَها المُنْفَصِلَ . وإن دَبَّرَها حامِلًا ، ثم

(٦ - ٦) سقط من : ب . نقل نظر .
(٧) فى الأصل : « اشترى » .
(٨) فى الأصل : « الشراء » .
(٩ - ٩) فى م : « دونها » .
(١٠) فى الأصل : « يتبعها » .
(١١) سقط من : ب .

رَجَعَ فى تَدْبيرِها حالَ حَمْلِها ، لم يَتْبَعْها الولَدُ فى الرُّجوعِ ؛ لأنَّ التَّدْبيرَ إعْتاقٌ ، والإِعْتاقُ مَبْنِىٌّ على التَّغْليبِ والسِّرايةِ ، والرُّجوعُ عنه بعَكْسِ ذلك ، فلم يَتْبَعِ الولَدُ فيه . وهذا كما لو وُلِدَ له تَوْأمان ، فأقَرَّ بأحَدِهما ، لَزِماه جميعًا ، وإن نَفَى أحَدَهُما ، لم يَنْتَفِ الآخَرُ ، وإن رَجَعَ فيهما جميعًا ، جاز ، وإن رَجَعَ فى أحَدِهما دُونَ الآخَرِ ، جاز . وإن دَبَّرَ الولدَ دُونَ أُمِّه ، أو الأُمَّ دُونَ ولدِها ، جاز ؛ لأنَّه يجوزُ أن يُعْتِقَ كلَّ واحدٍ منهما دُونَ صاحِبِه ، فجَوازُ أنْ يُدَبِّرَ أحَدَهما دُونَ صاحِبِه أوْلَى ، ولأنَّه[12] [13]تَعْليقٌ للعِتْقِ[13] بصِفَةٍ ، /فجاز فى أحَدِهما دُونَ الآخَرِ ، كالتَّعْليقِ بدُخولِ الدَّارِ . وإنْ دَبَّرَ أمَتَه ، ثم قال : إنْ دخَلْتِ الدَّارَ ، فقد رَجَعْتُ فى تَدْبِيرِى . لم يَصِحَّ ؛ لأنَّ الرُّجوعَ لا يَصِحُّ تَعْليقُه بصِفَةٍ . وإن قال : كلَّما وَلَدْتِ ولَدًا ، فقد رَجَعْتُ فى تَدْبيرِه . لم يَصِحَّ لذلك .

١١/٢٠٠و

فصل : وإذا اخْتلفتِ المُدَبَّرةُ ووَرَثةُ سَيِّدِها فى ولَدِها ، فقالتْ : وَلَدْتُهم بعدَ تَدْبيرِى ، فعَتَقُوا مَعِى . وقال الورثةُ : بل ولَدْتِيهم[14] قبل تَدْبِيرِك ، فهم مَمْلُوكُون لَنا . فالقَوْلُ قَوْلُ الوَرَثةِ مع أيْمانِهم ؛ لأنَّ الأصْلَ بقاءُ رِقِّهم ، وانْتِفاءُ الحُرِّيَّةِ عنهم ، فإذا لم تكُنْ بَيِّنةٌ ، فالقولُ قولُ مَنْ يُوافِقُ قَوْلُه الأصْلَ .

فصل : وكَسْبُ المُدَبَّرِ فى حَياةِ سَيِّدِه لسَيِّدِه ، له[15] أخْذُه منه ؛ لأنَّ التَّدْبيرَ لا يخْرُجُ عن شِبْهِه بالوَصِيَّةِ بالعِتْقِ ، أو بالتَّعْلِيقِ له على صِفَةٍ ، أو بالاسْتِيلادِ ، وكُلُّ هؤلاء كَسْبُهم لسَيِّدِهم ، فكذلك المُدَبَّرُ . فإن اخْتلَفَ هو ووَرَثةُ سَيِّدِه فيما فى يَدِه بعدَ عِتْقِه ، فقال : كَسَبْتُه بعدَ حُرِّيَّتِى . وقالوا : بل قبلَ ذلك . فالقَوْلُ قولُه ؛ لأنَّه فى يَدِه ، ولم يَثْبُتْ مِلْكُهم عليه ، بخلافِ الولَدِ ، فإنَّه كان رَقِيقًا لهم . فإن أقامَ كلُّ واحدٍ منهما بَيِّنةً بدَعْواه ، قُدِّمَتْ بَيِّنةُ الوَرَثةِ ، عندَ مَنْ يُقَدِّمُ بَيِّنةَ الخارِجِ ، وبَيِّنةُ المُدَبَّرِ عندَ مَنْ يُقَدِّمُ بَيِّنةَ الدَّاخِلِ . وإنْ أقَرَّ المُدَبَّرُ أنَّ ذلك كان فى يَدِه فى حياةِ سَيِّدِه ، ثم تجَدَّدَ مِلْكُه عليه بعدَ مَوْتِه ، فالقولُ قولُ

---

(١٢) سقطت الواو من : الأصل ، ب .

(١٣ - ١٣) فى الأصل : « يتعلق للمعتق » .

(١٤) فى ا ، ب ، م : « ولدتهم » .

(١٥) فى م : « وله » .

الوارِثِ ؛ لأنَّ الأصْلَ معهم . فإن أقام المُدَبَّرُ بَيِّنَةً بدَعْواه ، قُبِلَتْ ، وتُقَدَّمُ على بَيِّنَةِ الوَرَثَةِ إنْ كانتْ لهم بَيِّنَةٌ ؛ لأنَّ بَيِّنَةَ المُدَبَّرِ تَشْهَدُ بزِيادةٍ ، وإن لم يُقِرَّ المُدَبَّرُ بأنَّه كان في يَدِه في حَياةِ سَيِّده ، فأقامَ الورثةُ بَيِّنَةً به ، فهل تُسْمَعُ بَيِّنَتُهم ؟ على وَجْهَيْنِ .

١٩٧٣ – مسألة ؛ قال : (وَلَهُ إِصَابَةُ مُدَبَّرَتِه)

يَعْنِي : له وَطْؤُها . رُوِيَ عن ابنِ عمرَ ، أنَّه دَبَّرَ أَمَتَيْنِ ، وكان[1] / يَطَؤُهما[2] . وممَّن ١١/٢٠٠ظ رأى ذلك ابنُ عباسٍ ، وسعيدُ بن المُسَيَّبِ ، وعَطاءٌ ، والثَّوْرِيُّ ، والنَّخَعِيُّ ، ومالِكٌ ، والأوْزاعِيُّ ، واللَّيْثُ ، والشافِعِيُّ . قال أحمدُ : لا أعلمُ أحدًا كَرِهَ ذلك ، غيرَ الزُّهْرِيِّ . وحُكِيَ عن الأوْزَاعِيِّ ، أنَّه كان يقول : إن كان يَطَؤُها قبلَ تَدْبيرِها ، فلا بأْسَ بوَطْئِها بعدَه ، وإن كان لا يطؤُها[3] قبلَه ، لم يَطَأْها[3] بعدَ تَدْبيرِها[4] . ولَنا ، أنَّها مَمْلوكَتُه ، لم تَشْتَرِ نَفْسَها منه ، فحَلَّ له وَطْؤُها ؛ لقولِ اللهِ تعالى : ﴿ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَـٰنُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ ﴾[5] . وكأُمِّ الولَدِ .

فصل : وابْنَةُ المُدَبَّرةِ كأُمِّها ؛ في حِلِّ وطْئِها إن لم يكُنْ وطِئَ أُمَّها . وعنه ،[3] ليس له وَطْؤُها[3] ؛ لأنَّ حَقَّ الحُرِّيَّةِ ثَبَتَ لها تَبَعًا ، أشْبَهَ ولَدَ المُكاتَبةِ . ولَنا ، أنَّ مِلْكَ سَيِّدِها تامٌّ فيها[6] ، فحَلَّ له وَطْؤُها ؛ للآيةِ ، وكأُمِّها ، واسْتِحْقاقُها للحُرِّيَّةِ لا يَزِيدُ على اسْتِحْقاقِ أُمِّها ، ولم يَمْنَعْ ذلك وَطْأَها . وأمَّا ولَدُ المُكاتَبةِ ، فألْحِقَتْ بأُمِّها ، وأُمُّها يَحْرُمُ وَطْؤُها ، فكذلك ابْنَتُها ، وأُمُّ هذه يَحِلُّ وَطْؤُها ، فيَجِبُ إلْحاقُها بها ، وكلامُ أحمدَ مَحْمولٌ على أنَّه وَطِئَ أُمَّها ، [7]فحَرُمَتْ عليه ؛ لذلك[7] .

---

(١) سقطت الواو من : الأصل ، م .

(٢) أخرجه الإمام مالك ، في : باب مس الرجل وليدته إذا دبرها ، من كتاب المدبر . الموطأ ٢/٨١٤ . والبيهقي ، في : باب وطء المدبرة ، من كتاب المدبر . السنن الكبرى ١٠/٣١٥ . وعبد الرزاق ، في : باب الرجل يطأ مدبرته ، من كتاب المدبر . المصنف ٩/١٤٧ .

(٣ – ٣) سقط من : الأصل .

(٤) في الأصل ، ا : « التدبير » .

(٥) سورة المؤمنون ٦ .

(٦) في م : « عليها » .

(٧ – ٧) سقط من : الأصل ، ا ، ب .

١٩٧٤ – مسألة ؛ قال : (وَمَنْ أَنْكَرَ التَّدْبِيرَ ، لَمْ يُحْكَمْ عَلَيْهِ إِلَّا بِشَاهِدَيْنِ عَدْلَيْنِ ، أَوْ شَاهِدٍ ويَمِينِ الْعَبْدِ)

وجملتُه أنَّ العَبْدَ إذا ادَّعَى على سَيِّدِه أنَّه دَبَّرَه ، فدَعْواه صَحِيحةٌ ؛ لأنَّه يَدَّعِي اسْتِحقاقَ العِتْقِ . ويَحْتَمِلُ أنْ لا تَصِحَّ الدَّعْوَى ؛ لأنَّ السَّيِّدَ إذا أنْكَرَ التَّدْبِيرَ كان بمَنْزِلةِ إنْكارِ الوَصِيَّةِ ، وإنْكارُ الوَصِيَّةِ رُجُوعٌ عنها ، فى أحدِ الوَجْهَيْنِ ، فيكونُ إنْكارُ التَّدْبِيرِ رُجُوعًا عنه ، والرُّجوعُ عنه يُبْطِلُه ، فى [1]إحْدَى الرِّوايتَيْنِ[1] ، فتَبْطُلُ الدَّعْوَى . والصَّحِيحُ أنَّ الدَّعْوَى صَحِيحةٌ ؛ لأنَّ الصَّحِيحَ أنَّ الرُّجُوعَ عن التَّدْبِيرِ لا يُبْطِلُه ، ولو أبْطَلَه ، فما ثَبَتَ كَوْنُ الإنْكارِ رُجُوعًا ، ولو ثَبَتَ ذلك ، فلا يتَعَيَّنُ الإنْكارُ جوابًا للدَّعْوَى ، فإنَّه يجوزُ أنْ يكونَ جَوابُها إقْرارًا . فإذا ثبَت هذا ، فإنَّ السَّيِّدَ إن أقَرَّ ، فلا كلامَ ، وإنْ أنْكَر ولم تكُنْ للعبدِ بَيِّنةٌ ، فالقولُ قَولُ المُنْكِرِ مع يَمِينِه ؛ لأنَّ / الأصْلَ عَدَمُه ، وإن كانت للعبدِ بَيِّنةٌ ، حُكِمَ بها ، ويُقْبَلُ فيه شاهِدَان عَدْلان ، بلا خِلافٍ . وإن لم يكُنْ له إلَّا شاهِدٌ واحِدٌ ، وقال : أنا أحْلِفُ معه . أو شاهدٌ وامْرأتان ، ففيه رِوَايتان ؛ إحْداهما ، لا يُحْكَمُ به . وهو مذهبُ الشَّافِعِيِّ ؛ لأنَّ الثَّابتَ به الحُرِّيَّةُ ، وكَمالُ الأحْكامِ ، وهذا ليس بمالٍ ، ولا المَقْصُودُ منه المالُ ، ويَطَّلِعُ عليه الرِّجالُ فى غالبِ الأحْوالِ ، فأشْبَهَ النِّكاحَ والطَّلَاقَ . والثانية ، يَثْبُتُ بذلك ؛ لأنَّه لَفْظٌ يَزُولُ به مِلْكُه عن مَمْلُوكِه ، فأشْبَهَ البَيْعَ . وهذا أجْوَدُ ؛ لأنَّ البَيِّنةَ إنَّما تُرادُ لإثْباتِ الحُكْمِ على المَشْهُودِ عليه ، وهى[2] فى حَقِّه إزالةُ مِلْكِه عن مالِه ، فثَبَتَ بهذا . وإن حَصَلَ به غَرَضٌ آخَرُ للمَشْهودِ له ، فلا يَمْنَعُ ذلك مِن ثُبُوتِه بهذه البَيِّنةِ ، ولأنَّ العِتْقَ ممَّا يُتَشَوَّفُ إليه ، ويُبْنَى[3] على التَّغْلِيبِ والسِّرايَةِ ، فيَنْبَغِى أن يُسَهَّلَ طَرِيقُ[4] إثْباتِه ، وإنْ كان الاختلافُ بينَ العبدِ[5] ووَرَثةِ السَّيِّدِ بعدَ مَوْتِه ، فهو كما لو كان الخلافُ مع السَّيِّدِ ، إلَّا أنَّ الدَّعْوَى صَحِيحةٌ ، بغير خلافٍ ؛ لأنَّهم لا يَمْلِكُون الرُّجُوعَ ،

١١/٢٠١ و

(١ – ١) فى ب ، م : « أحد الوجهين » .

(٢) فى ا ، ب : « وهو » .

(٣) فى الأصل : « وينبنى » .

(٤) فى الأصل : « طرق » .

(٥) فى م : « العبيد » .

وأيمانُهم على نَفْيِ العِلْمِ ؛ لأنَّ الخلافَ فى فِعْلِ مَوْرُوثِهم ، وأيمانُهم على نَفْيِ فِعْلِه ، وتجبُ اليَمِينُ على كلِّ واحدٍ من الوَرَثةِ ، ومَن نَكَلَ منه ، عَتَقَ نَصِيبُه ، ولم يَسْرِ إلى باقِيه . وكذلك إنْ أقرَّ ؛ لأنَّ إعْتاقَه بِفِعْلِ المَوْرُوثِ ، لا بفِعْلِ المُقِرِّ ، ولا النَّاكِلِ .

١٩٧٥ ـ مسألة ؛ قال : (**وَإذَا دَبَّرَ عَبْدَهُ ، وَمَاتَ**[١] **، ولَهُ مَالٌ غَائِبٌ ، أوْ**[٢] **دَيْنٌ فِي ذِمَّةِ مُوسِرٍ أوْ مُعْسِرٍ ، عَتَقَ مِنَ المُدَبَّرِ ثُلُثُهُ ، وكُلَّمَا اقْتُضِيَ مِنْ دَيْنِهِ شَيْءٌ ، أوْ حَضَرَ مِنْ مَالِهِ الغَائِبِ شَيْءٌ ، عَتَقَ مِنَ المُدَبَّرِ مِقْدارُ ثُلُثِهِ كذلك ، حَتَّى**[٣] **يَعْتِقَ**[(٤] **كُلُّهُ مِنَ الثُّلُثِ**[٤)])

وجملتُه[٥] أنَّ السَّيِّدَ إذا دَبَّرَ عبدَه ، ومات ، وله مالٌ سِوَاه يَفِى بثُلُثَىْ مالِه ، إلَّا أنَّه غائبٌ ، أو دَيْنٌ فى ذِمَّةِ إنْسانٍ ، لم يَعْتِقْ جميعُ العَبْدِ ؛ لجَوازِ أن يَتْلَفَ الغائِبُ ، أو يتَعَذَّرَ اسْتِيفاءُ / الدَّيْنِ ، فيكونَ العبدُ جَمِيعَ التَّرِكةِ ، وهو شَرِيكُ الوَرَثةِ فيها ، له ثُلُثُها ، ولهم ثُلُثاها ، فلا يجوزُ أن يَحْصُلَ على جَمِيعِها ، ولكِنَّه يَنْجُزُ[٦] عِتْقُ ثُلُثِه ، ويَبْقَى ثُلُثاه مَوْقُوفًا[٧] ؛ لأنَّ ثُلُثَه حُرٌّ على كلِّ حالٍ ، لأنَّ أسْوَأَ الأحْوالِ أنْ لا يَحْصُلَ من سائرِ المالِ شيءٌ ، فيكونَ العبدُ جَمِيعَ التَّرِكةِ ، فيَعْتِقَ ثُلُثُه ، كما لو لم يكُنْ له مالٌ سِواهُ ، [(٨]وكلَّما اقْتُضِيَ[٨)] من الدَّيْنِ شيءٌ ، أو حَضَرَ من الغائِبِ شيءٌ ، عَتَقَ من المُدَبَّرِ قَدْرُ ثُلُثِه ، فإذا كانت قِيمَتُه مائةً ، وقَدِمَ من[٩] الغائِبِ مائةٌ ، عَتَقَ ثُلُثُه الثانى ، فإذا قَدِمَتْ مائةٌ أُخْرَى ، عَتَقَ ثُلُثُه الباقى . وإن بَقِيَ له دَيْنٌ بعدَ ذلك ، أو مالٌ غائبٌ ، لم يُؤثِّرْ بَقاؤُه ؛ لأنَّ الحاصِلَ من المالِ يُخْرِجُ المُدَبَّرَ كلَّه من

١١/٢٠١ ظ

---

(١) سقط من : الأصل ، ا ، ب .

(٢) فى ب زيادة : « له » .

(٣) فى م : « متى » . تحريف .

(٤ - ٤) فى م : « الثلث حتى كله » .

(٥) فى م : « وجملة ذلك » .

(٦) فى ا ، ب ، م : « يتنجز » .

(٧) فى م : « موقوفين » .

(٨ - ٨) فى الأصل : « وما أقضى » .

(٩) سقط من : الأصل .

ثُلثِه . وهذا أحدُ الوَجْهين لأصْحاب الشافعيِّ ، ولهم وجهٌ آخرُ ، لا يَعْتِقُ منه شيءٌ ، حتى يُسْتَوْفَى من الدَّينِ شيءٌ ، أو يَقْدَمَ من الغائبِ شيءٌ ، فيَعْتِقَ من العبدِ قَدْرُ نِصْفِه ؛ لأنَّ الوَرَثةَ لم يَحْصُلْ لهم شيءٌ ، والعبدُ شَرِيكُهم ، فلا يجوزُ أن يَحْصُلَ على شيءٍ ، ما لم يَحصُلْ لهم مِثْلاه . فإن تَلِفَ الغائبُ ، ويُئِسَ من اسْتِيفاءِ الدَّيْنِ ، عَتَقَ ثُلثُه حِينَئِذٍ ، ومَلَكُوا ثُلثَيْه ؛ لأنَّ العبدَ صار جميعَ التركةِ . وهذا لا يَصِحُّ ؛ لأنَّ ثُلثَ العبدِ خارجٌ[10] من الثُّلثِ يَقِينًا ، وإنَّما الشَّكُّ في الزِّيادةِ عليه ، وما خرَجَ مِن الثُّلثِ يَقِينًا ، يجبُ أن يكونَ حُرًّا يَقِينًا ، لأنَّ التَّدْبيرَ صَحِيحٌ ، ولا خِلافَ في أنَّه يَنْفُذُ في الثُّلثِ ، ووَقْفُ هذا الثُّلثِ عن العِتْقِ ، مع يَقِينِ حُصُولِ العِتْقِ فيه ، ووُجُودِ المُقْتَضِي له ، وعَدَمِ الفائِدةِ في وَقْفِه ، لا مَعْنَى له ، وكَوْنُ الوَرَثةِ لم يَحْصُلْ لهم شيءٌ ، لمعنًى اخْتَصَّ بهم ، لا يُوجِبُ أن لا يَحْصُلَ له شيءٌ مع عَدَمِ ذلك المَعْنَى فيه ، ألا تَرَى أنَّه لو أبْرَأَ غَرِيمَه مِن دَيْنِه ، وهو جميعُ التَّركةِ ، فإنَّه يَبْرَأُ من ثُلثِه وإن[11] لم يَحْصُلْ للوَرَثةِ شيءٌ . ولو كان الدَّيْنُ مُؤَجَّلًا ، فأبْرَأه منه ، بَرِئَ مِن ثُلثِه في الحالِ ، وتأخَّرَ اسْتِيفاءُ الثُّلثَيْنِ إلى الأجَلِ[12] . ولو كان الغَرِيمُ مُعْسِرًا ، بَرِئَ مِن ثُلثِه في الحالِ ، وتأخَّرَ الباقي إلى المَيْسَرةِ . ولأنَّ تأْخِيرَ عِتْقِ الثُّلثِ لا فائِدةَ للوَرَثةِ فيه ، ويُفَوِّتُ نَفْعَه للمُدَبَّرِ ، فيَنْبَغِي أن لا يَثْبُتَ . فإذا ثَبَتَ هذا ، فإنَّ العبدَ إذا عَتَقَ كلُّه ، بقُدُومِ الغائبِ ، /أو اسْتِيفاءِ الدَّيْنِ ، تَبَيَّنَّا أنَّه كان حُرًّا حِينَ المَوْتِ ، فيكونُ كَسْبُه له ؛ لأنَّه إنَّما عَتَقَ بالتَّدْبيرِ ، ووُجُودِ الشَّرْطِ الذي عَلَّقَ عليه السَّيِّدُ حُرِّيَّتَه ، وهو الموتُ ، وإنَّما وقَفْناه للشَّكِّ في خُرُوجِه مِن الثُّلثِ ، فإذا زال الشَّكُّ ، تَبَيَّنَّا أنَّه كان حاصِلًا قبلَ زَوالِ الشَّكِّ . وإن تَلِفَ المالُ ، تَبَيَّنَّا أنَّه كان ثُلثاهُ رَقِيقًا ، ولم يَعْتِقْ منه سِوَى ثُلثِه . وإن تَلِفَ بعضُ المالِ ، رَقَّ من المُدَبَّرِ ما زاد على قَدْرِ ثُلثِ الحاصِلِ من المالِ .

١١/٢٠٢و

فصل : وإن كان المُدَبَّرُ عَبْدَيْنِ ، وله دَيْنٌ ، يَخْرُجانِ من ثُلثِ المالِ ، على تَقْدِيرِ حُصُولِه ، أقْرَعْنا بينهما ، فيَعْتِقُ ممَّن تَخْرُجُ له القُرْعةُ قَدْرُ ثُلثِهما ، وكان باقِيه والعبدُ الآخرُ مَوْقُوفًا ، فإذا اسْتُوفِيَ من الدَّيْنِ شيءٌ ، كُمِّلَ من عِتْقِ مَنْ وقَعَتْ له القُرْعةُ قَدْرُ ثُلثِه ،

---

(١٠) في ب : « عن » .

(١١) سقطت « إن » من : م .

(١٢) في ب : « أجل » .

وما فَضَلَ عَتَقَ مِن الآخَرِ ، كذلك حتى يَعْتِقَا جميعًا ، أو مِقْدارُ الثُّلثِ منهما . وإن تَعذَّرَ اسْتِيفاءُ الدَّيْنِ ، لم يَزِدِ[13] العِتْقُ على قَدْرِ ثُلثِهما . وإن خَرَجَ الذى وقَعَتْ له القُرْعةُ مُسْتَحقًّا ، بَطَلَ العِتْقُ فيه ، وعَتَقَ من الآخَرِ ثُلثُه .

فصل : وإذا دَبَّرَ عبدًا قِيمَتُه مائةٌ ، وله مائةٌ دَيْنًا ، عَتَقَ ثُلثُه ، ورَقَّ ثُلثُه ، ووَقَفَ ثُلثُه على اسْتِيفاءِ الثُّلثِ الباقى . وإذا[14] كانت له مائةٌ حاضِرَةٌ مع ذلك ، عَتَقَ من المُدَبَّرِ ثُلثاهُ ، ووقَفَ عِتْقُ[15] ثُلثِه على اسْتِيفاءِ الدَّيْنِ .

فصل : وإن دَبَّرَ عبدَه ، وقِيمَتُه مائةٌ ، وله ابْنانِ ، وله مائتان دَيْنًا على أحدِهما ، عتَقَ من المُدَبَّرِ ثُلثاه ؛ لأنَّ[16] حِصَّةَ الذى[16] عليه الدَّينُ منه المُسْتَوْفَى ، ويَسْقُطُ عن الذى عليه الدَّيْنُ منه نِصْفُه ؛ لأنَّه قَدْرُ حِصَّتِه من الميراثِ ، ويَبْقَى الآخَرُ عليه مائةٌ ، كلَّما اسْتَوْفَى منها شيئًا ، عَتَقَ قَدْرُ ثُلثِه . وإن كانت المائتان دَيْنًا على الابْنَيْنِ بالسَّوِيَّةِ ، عَتَقَ المُدَبَّرُ كلُّه ؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما عليه قَدْرُ حَقِّه ، وقد حَصَلَ ذلك له[17] بسُقُوطِه[18] من ذِمَّتِه .

فصل : فإن دَبَّرَ عبدًا قِيمَتُه مائةٌ ، وخَلَّفَ ابْنَيْنِ ومائتَىْ دِرْهمٍ دَيْنًا له على أحدِهما ، ووَصَّى لرجلٍ بثُلثِ مالِه ، عَتَقَ من المُدَبَّرِ ثُلثُه ، وسَقَطَ عن الغَرِيمِ مائةٌ ، وكان للمُوصَى له[19] سُدسُ العبدِ ، وللابْنَيْنِ / ثُلثُه ، ويَبْقَى سُدسُ العبدِ مَوْقوفًا ؛ لأنَّ الحاصِلَ من المالِ ثُلثاهُ ، وهو العبدُ والمائةُ السَّاقِطةُ عن الغَرِيمِ ، وثُلثُ ذلك مَقْسُومٌ بين المُدَبَّرِ والوَصِىِّ نِصْفَيْنِ ، فحِصَّةُ المُدَبَّرِ منه ثُلثُه ، يَعْتِقُ فى الحالِ ، ويَبْقَى له السُّدسُ[20] مَوْقوفًا ، فكلَّما

١١/٢٠٢ ظ

---

(١٣) فى الأصل : « يجز » .

(١٤) فى ا ، ب : « وإن » .

(١٥) سقط من : الأصل .

(١٦ - ١٦) فى الأصل : « حصته للذى » .

(١٧) سقط من : الأصل ، م .

(١٨) فى الأصل : « بالسقوط » .

(١٩) سقط من : الأصل ، ا .

(٢٠) فى ا ، ب : « سدس » .

اقْتُضِيَ مِن المائةِ الباقيةِ شيءٌ ، عَتَقَ من المُدَبَّرِ قَدْرُ سُدسِه ، ويكون المُسْتَوْفَى بين الابْنِ[21] والوَصِيِّ أثْلاثًا ، فإذا اسْتُوفِيَتْ كلُّها ، حَصَلَ للابنِ ثُلثاها ، وثُلثُ العبدِ [22]وهو قَدْرُ حَقِّه ، وكُمِّلَ فى المُدَبَّرِ عِتْقُ نِصْفِه ، وحَصَلَ للوَصِيِّ سُدسُ العَبدِ وثُلثُ المائةِ[22] ، وهو [23]قَدْرُ حَقِّه[23] . وإن كان الدَّيْنُ على أجْنَبِيٍّ ، لم يَعْتِقْ من المُدَبَّرِ إلَّا سُدسُه ؛ لأنَّ الحاصِلَ من التَّرِكةِ هو العبدُ ، وثُلثُه بينَه وبينَ الوَصِيِّ الآخَرِ ، وللوَصِيِّ سُدسُه ، ولكلِّ ابنٍ سُدسُه ، ويَبْقَى ثُلثُه مَوْقوفًا ، فكلَّما اقْتُضِيَ[24] من الدَّينِ شيءٌ ، عتَقَ من المُدَبَّرِ قَدْرُ سُدسِه ، وكان المُسْتَوْفَى بينَ الابْنَيْنِ والوَصِيِّ أسْداسًا ؛ للوَصِيِّ سُدسُه ، ولهما خمسةُ أسْداسِه ، فيَحْصُلُ لكلِّ واحدٍ نِصْفُ المائةِ وثُلثُها وسُدسُ العَبْدِ ، وهو قَدْرُ حَقِّه ، ويَحْصُلُ للوَصِيِّ سُدسُ المائتَيْنِ وسُدسُ العَبْدِ ، وهو قَدْرُ حَقِّه ، ويَعْتِقُ من المُدَبَّرِ نِصْفُه ، وهو قَدْرُ حَقِّه .

١٩٧٦ – مسألة ؛ قال : (**وَإِذَا دَبَّرَ قَبْلَ الْبُلُوغِ كَانَ تَدْبِيرُهُ جَائِزًا ، إذَا كَانَ لَهُ عَشْرُ سِنِينَ فَصَاعِدًا ، وكَانَ يَعْرِفُ التَّدْبِيرَ . وَمَا قُلْتُهُ فِى الرَّجُلِ ، فَالْمَرْأَةُ مِثْلُهُ ، إذَا كَانَ لَهَا تِسْعُ سِنِينَ فَصَاعِدًا**)

وجملتُه أنَّ تَدْبيرَ الصَّبِيِّ المُمَيِّزِ ، ووَصِيَّتَه ، جائزةٌ . وهو[1] إحْدَى الرِّوايتَيْنِ عن مالكٍ ، وأحدُ قَوْلَي الشَّافِعِيِّ . قال بعضُ أصحابِه : هو أصَحُّ قَوْلَيْه . ورُوِيَ ذلك عن عمرَ ، وشُرَيْحٍ ، وعبدِ اللهِ بن عُتْبَةَ . وقال الحسنُ ، وأبو حنيفةَ : لا يَصِحُّ تَدْبيرُه ، كالمَجْنُونِ[2] . وهو الرِّوايةُ الثانيةُ عن مالكٍ ، والقولُ الثانى للشَّافعِيِّ ؛ لأنَّه لا يَصِحُّ إعْتاقُه ، فلم يَصِحَّ تَدْبيرُه ، كالمجنونِ . ولَنا ، ما رَوَى سعيدٌ[3] ، عن هُشَيْمٍ ، عن يحيى[4]

---

(٢١) فى م : « الابنين » .
(٢٢ – ٢٢) سقط من : الأصل ، ب .
(٢٣ – ٢٣) فى الأصل : « وقدر حصته » .
(٢٤) فى الأصل : « أقضى » .
(١) فى م : « وهذا » .
(٢) سقط من : الأصل ، ا ، ب .
(٣) فى : باب وصية الصبى ، من كتاب الوصايا . السنن ١/١٢٦ ، ١٢٧ .
وتقدم تخريجه عند مالك والبيهقى ، فى : ٨/٥٠٩ .
(٤) فى ب ، م زيادة : « عن » .

ابنِ سعيدٍ ، عن أبي بكرِ بن محمدٍ ، أنَّ غُلامًا من الأنْصارِ أَوْصَى لأَخْوالٍ له من غَسَّانَ ، بأَرْضٍ يُقالُ لها : بِئْرُ جُشَمٍ[5] ، قُوِّمَتْ بثلاثين أَلْفًا ، فرُفِعَ ذلك إلى عمرَ بن الخَطَّابِ ، فأجازَ الوَصِيَّةَ . قال يحيى بن سعيدٍ : وكان الغلامُ ابنَ عَشْرِ سِنِينَ ، أو اثْنَتَىْ عَشرةَ سنةً .

ورُوِىَ أن قَوْمًا سألُوا / عمرَ ، رَضِىَ اللهُ عنه ، عن غُلامٍ من غَسَّانَ يافعٍ ، وَصَّى لبِنْتِ عَمِّه ، فأجاز عمرُ وَصِيَّتَه[6] . ولم نَعْرِفْ له مُخالِفًا ، ولأنَّ صِحّةَ وَصِيَّتِه وتَدْبيرِه أحَظُّ له بيَقِينٍ ، لأنَّه ما دام باقِيًا لا يَلْزَمُه ، فإذا مات كان ذلك صِلَةً وأجْرًا ، فصَحَّ ، كوَصِيَّةِ المَحْجُورِ عليه لِسَفَهٍ ، ويُخالِفُ العِتْقَ ، لأنَّ فيه تَفْوِيتَ مالِه عليه فى حياتِه ووَقْتِ حاجَتِه . فأمَّا تَقْيِيدُ من يَصِحُّ تدبيرُه بمَنْ له عَشْرُ سِنِينَ[7] ؛ فلِقَوْلِ النَّبِىِّ ﷺ : « اضْرِبُوهُم عَلَيْها لِعَشْرٍ ، وفَرِّقُوا بَيْنَهُمْ فِى الْمَضَاجِعِ »[8] . وهو الذى وَرَدَ فيه الخبرُ عن عمرَ ، رَضِىَ اللهُ عنه . واعْتَبَرَ المرأةَ بتِسْعٍ ؛ لقولِ عائشةَ ، رَضِىَ اللهُ عنها : إذا بَلَغَتِ الجاريةُ تِسْعَ سِنِينَ ، فهى امرأةٌ . ويُرْوَى ذلك عن النَّبِىِّ ﷺ مَرْفُوعًا[9] . ولأنَّه السِّنُّ الذى يُمْكِنُ[10] بلُوغُها فيه ، ويتَعَلَّقُ بها[11] أحكامٌ سِوَى ذلك .

فصل : ويَصِحُّ منه الرُّجُوعُ ، إن قُلْنا بصِحَّةِ الرجوعِ من المُكَلَّفِ ؛ لأنَّ مَنْ صَحَّتْ وَصِيَّتُه ، صَحَّ رُجُوعُه ، كالمُكَلَّفِ . وإن أراد بَيْعَ المُدَبَّرِ ، قام وَلِيُّه فى بَيْعِه مَقامَه . وإن أَذِنَ له وَلِيُّه فى بَيْعِه ، فباعَه ، صَحَّ منه .

فصل : ويَصِحُّ تَدْبِيرُ المَحْجورِ عليه لِسَفَهٍ ، ووَصِيَّتُه ؛ لما ذكَرْنا فى الصَّبِىِّ . ولا تَصِحُّ وَصِيَّةُ المجنونِ ، ولا تَدْبِيرُه ؛ لأنَّه لا يَصِحُّ شىءٌ من تَصَرُّفاتِه . وإن كان يُجَنُّ يومًا ، ويُفِيقُ يومًا ، صَحَّ تَدْبِيرُه فى إفاقَتِه .

---

(5) فى م : « جثم » .

(6) تقدم تخريجه ، فى : 8/509 .

(7) سقط من : ا ، م .

(8) تقدم تخريجه ، فى : 2/350 .

(9) تقدم تخريجه ، فى : 9/404 .

(10) فى الأصل : « يكون » .

(11) فى م : « وبه » .

فصل : ويَصِحُّ تَدْبِيرُ الكافرِ ؛ ذِمِّيًّا كان أو حَرْبِيًّا ، فى دارِ الإسْلامِ ودارِ الحَرْبِ ؛ لأنَّ له مِلْكًا صَحِيحًا ، فيَصِحُّ[12] تصرُّفُه فيه ، كالمسلمِ . فإن قيلَ : لو كان مِلْكُه صَحِيحًا ، لم يَمْلِكْ عليه بغيرِ اخْتيارِه . قُلْنا : هذا لا يُنافِي المِلْكَ ، بدليلِ أنَّه يَمْلِكُ فى النِّكاحِ ، ويَمْلِكُ زوجَتَه عليه بغيرِ اخْتيارِه ، ومَنْ عليه الدَّيْنُ إذا امْتَنَعَ من قَضائِه ، أُخِذَ من مالِه بقَدْرِ ما عليه بغيرِ اخْتيارِه ، وحُكْمُ تَدْبيرِه[13] حُكْمُ تَدْبيرِ المسلمِ ، على ما ذكَرْنا[14] . فإن أسْلَمَ مُدَبَّرُ الكافرِ ، أُمِرَ بإزالةِ مِلْكِه عنه ، وأُجْبِرَ عليه ، لئلَّا يَبْقَى الكافِرُ مالِكًا لِمُسلمٍ[15] ، كغيرِ المُدَبَّرِ . ويَحْتَمِلُ أن يُتْرَكَ فى يَدِ عَدْلٍ ، ويُنْفِقَ عليه مِن كَسْبِه ، فإن لم يكُنْ له كَسْبٌ ، / أُجْبِرَ سَيِّدُه[16] على الإنْفاقِ[16] عليه . وبهذا قال أبو حنيفةَ ، والشافعيُّ فى أحدِ قَوْلَيْه ، بناءً على أنَّ بَيْعَ المُدَبَّرِ غيرُ جائزٍ ، ولأنَّ فى بَيْعِه إبطالَ سَبَبِ العِتْقِ ، وإزالةَ غَرَضِيَّتِه ، فكان إبْقاؤُه أصْلَحَ ، فتعَيَّنَ ، كأُمِّ الولَدِ . فإن قُلْنا ببَيْعِه ، فباعَه ، بَطَلَ تَدْبيرُه . وإن قُلْنا : يُتْرَكُ فى يَدِ عَدْلٍ . فإنَّه يَسْتَنِيبُ مَنْ يتوَلَّى اسْتِعْمالَه واسْتِكْسابَه ، ويُنْفِقُ عليه من كَسْبِه ، وما فَضَلَ فلِسَيِّدِه ، وإن لم يَفِ بنَفَقَتِه ، فالباقِي على سَيِّدِه . وإن اتَّفَقَ هو وسَيِّدُه على المُخَارَجةِ ، جاز ، ويُنْفِقُ على نفسِه ممَّا فَضَلَ من كَسْبِه ، فإذا مات سَيِّدُه ، عَتَقَ إن خَرَجَ من الثُّلثِ ، وإلَّا عَتَقَ منه بقَدْرِ الثُّلثِ ، وبيعَ الباقِي على الوَرَثةِ إن كانوا كُفَّارًا . وإن أسْلَمُوا بعدَ الموتِ ، تُرِكَ . وإن رَجَعَ سَيِّدُه فى تَدْبيرِه ، وقُلْنا بصِحَّةِ[17] الرُّجوعِ ، بِيعَ عليه . وإن كان المُدَبَّرُ لِمُسْتَأْمنٍ[18] ، وأراد أن يَرْجِعَ به إلى دارِ الحَرْبِ ، ولم يكُنْ أسْلَمَ ، لم يُمْنَعْ مِن ذلك ، وإن كان قد أسْلَمَ ، مُنِعَ منه ؛ لأنَّنا نَحُولُ بينَه وبينَه فى دارِ الإسْلامِ ، فأَوْلَى أن يُمْنَعَ من التَّمكُّنِ[19] به فى دارِ الحَرْبِ .

٢٠٣/١١ ظ

---

(١٢) فى ب ، م : « فصح » .

(١٣) فى الأصل : « بتدبيره » .

(١٤) فى ا ، ب : « ذكرناه » .

(١٥) فى ا : « المسلم » ، وفى ب ، م : « للمسلم » .

(١٦ - ١٦) فى الأصل : « بالإنفاق » .

(١٧) فى ب : « يصح » .

(١٨) فى الأصل : « لمسلمين » . وفى م : « كمستأمن » .

(١٩) فى الأصل : « التمكين » .

١٩٧٧ – مسألة ؛ قال : (وإذا قَتَلَ المُدَبَّرُ سَيِّدَهُ ، بَطَلَ تَدْبِيرُهُ)

إنَّما بَطَلَ[1] تَدْبِيرُه بقَتْلِه سَيِّدَه لمَعْنَيَيْنِ ؛ أحدُهما ، أنَّه قَصَدَ اسْتِعْجالَ العِتْقِ بالقَتْلِ المُحَرَّمِ ، فعُوقِبَ بنَقِيضِ قَصْدِه ، وهو إبْطالُ التَّدْبِيرِ ، كمَنْعِ المِيراثِ بقَتْلِ المَوْرُوثِ ، ولأنَّ العِتْقَ فائِدةٌ تَحْصُلُ بالموتِ ، فتَنْتَفِي بالقَتْلِ ، كالإرْثِ والوَصِيَّةِ . والثانى ، أنَّ التَّدْبِيرَ وَصِيَّةٌ ، فتَبْطُلُ بالقَتْلِ ، كالوَصِيَّةِ بالمالِ . ولا يَلْزَمُ على هذا عِتْقُ أُمِّ الوَلَدِ ؛ لكَوْنِه[2] آكَدَ ، فإنَّها صارتْ بالاسْتِيلادِ بحالٍ لا يُمْكِنُ نَقْلُ المِلْكِ فيها بحالٍ ، ولذلك لم يَجُزْ بَيْعُها ، ولا هِبَتُها ، ولا رَهْنُها ، ولا الرُّجوعُ عن ذلك بالقَوْلِ ، ولا غيرِه ، والإرْثُ نوعٌ من النَّقْلِ ، فلو لم تَعْتِقْ ⁽³بمَوْتِ سَيِّدِها³⁾ لَانْتَقَلَ المِلْكُ فيها إلى الوارِثِ ، ولا سَبِيلَ إليه ، بخلافِ المُدَبَّرِ ، ولأنَّ سَبَبَ حُرِّيَّةِ أُمِّ الوَلَدِ الفِعْلُ والبَعْضِيَّةُ التى حَصَلَتْ بينها وبينَ سَيِّدِها بوَاسِطَةِ وَلَدِها ، وهذا آكَدُ من القَوْلِ ، ولهذا انْعَقَدَ اسْتِيلادُ المَجْنُونِ ، ولم يَنْفُذْ إعْتاقُه ولا تَدْبِيرُه ، وسَرَى حُكْمُ اسْتِيلادِ المُعْسِرِ إلى نَصِيبِ شَرِيكِه ، بخلافِ / الإعْتاقِ ، وعَتَقَتْ من رأسِ المالِ ، والتَّدبِيرُ لا يَنْفُذُ إلَّا فى الثُّلُثِ ، ولا يَمْلِكُ الغُرَماءُ إبْطالَ عِتْقِها وإنْ كان سَيِّدُها مُفْلِسًا ، بخلافِ المُدَبَّرِ ، ولا يَلْزَمُ من الحُكْمِ فى مَوْضِعٍ ، تأكُّدُ الحكمُ فيما دُونَه ، كما لم يَلْزَمْ إلْحاقُه به فى هذه المَواضِعِ التى افْتَرَقا فيها . إذا ثَبَتَ هذا ، فلا فَرْقَ بين كَوْنِ القَتْلِ عَمْدًا ، أو خطأً ، كما لا فَرْقَ بينَ ذلك فى حِرْمانِ الإرْثِ ، وإبْطالِ وَصِيَّةِ القاتِلِ .

١١/٢٠٤و

فصل : فأمَّا سائرُ جِناياتِه ، غيرَ قَتْلِ سَيِّدِه ، فلا تُبْطِلُ تَدْبِيرَه ، لكنْ إنْ كانت جِنايةً مُوجِبَةً للمالِ ، أو مُوجِبةً للقِصاصِ ، فعَفَا الوَلِىُّ إلى مالٍ ، تعَلَّقَ المالُ برَقَبتِه ، فمن جَوَّزَ بَيْعَه ، جَعَلَ سَيِّدَه بالْخِيارِ بينَ تَسْلِيمِه فيُباعُ فى الجِنايةِ ، وبينَ فِدائِه ، فإنْ سَلَّمه فى الجِنايةِ فبِيعَ فيها ، بَطَلَ تَدْبِيرُه ، وإن عاد إلى سَيِّدِه ، عاد تَدْبِيرُه ، وإن اختارَ فِداءَه ، وفَدَاهُ بما يُفْدَى به العَبْدُ ، فهو مُدَبَّرٌ بحالِه . ومَن لم يُجِزْ بَيْعَه ، عَيَّنَ فِداءَه على سَيِّدِه ، كأُمِّ الوَلَدِ . وإن كانت الجِنايةُ مُوجِبةً للقِصاصِ ، فاقْتُصَّ منه فى النَّفْسِ ، بَطَلَ تَدْبِيرُه ، وإن اقْتُصَّ منه

---

(١) فى ب ، م : « يبطل » .

(٢) فى الأصل : « لأنه » .

(٣ – ٣) سقط من : الأصل ، ا ، ب .

فى الطَّرَفِ ، فهو مُدَبَّرٌ بحالِه . وإذا مات سَيِّدُه بعدَ جنايتِه ، وقبلَ اسْتِيفائِها ، عَتَقَ ، على كلِّ حالٍ ، سَواءٌ كانت مُوجِبةً للمالِ أو القِصاصِ ؛ لأنَّ صِفَةَ العِتْقِ وُجِدَتْ[4] فيه ، فأَشْبَهَ ما لو باشَرَه به . فإن[4] كان الواجبُ قِصاصًا ، اسْتُوفِىَ ، سَواءٌ كانت جنايتُه على عبدٍ أو حُرٍّ ؛ لأنَّ القِصاصَ قد اسْتَقَرَّ وُجُوبُه عليه فى حالِ رِقِّه ، فلا يَسْقُطُ بحُدُوثِ الحُرِّيَّةِ فيه . وإن كان الواجبُ عليه مالًا فى رَقَبَتِه ، فُدِىَ بأَقَلِّ الأَمْرَيْنِ ؛ من قِيمَتِه ، أو أَرْشِ جِنايَتِه . وإن جُنِىَ على المُدَبَّرِ ، فأَرْشُ الجِنايةِ لسَيِّدِه ؛ فإن كانت الجَنايةُ على نَفْسِه ، وَجَبَتْ قِيمَتُه لسَيِّدِه ، وبَطَلَ التَّدْبيرُ بهَلاكِه . فإن قيل : فهَلَّا جَعَلْتُم قِيمَتَه قائمةً مَقامَه ، كالعبدِ المَرْهُونِ والمَوْقُوفِ (5إذا جُنِىَ عليه5) ؟ قُلْنا : الفَرْقُ بينهما من ثلاثةِ أَوْجُهٍ ؛ أحدها ، أنَّ (6كلَّ واحدٍ من الوَقْفِ6) والرَّهْنِ لازِمٌ ، فتعَلَّقَ الحَقُّ ببَدَلِه ، والتَّدْبيرُ غيرُ لازمٍ ؛ لأنَّه يُمْكِنُ إبْطالُه بالبَيْعِ وغيرِه ، فلم يتَعَلَّقِ الحَقُّ ببَدَلِه . الثانى ، / أنَّ الحَقَّ فى التَّدْبيرِ للمُدَبَّرِ ، فبَطَلَ حَقُّه بفَواتِ مُسْتَحِقِّه ، والبَدَلُ لا يَقومُ مَقامَه فى الاسْتِحْقاقِ ، والحَقُّ (7فى الوَقْفِ للمَوْقُوفِ عليه ، وفى الرَّهْنِ للمُرْتَهِنِ ، وهو باقٍ ، فيَثْبُتُ حَقُّه فى بَدَلِ مَحَلِّ حَقِّه7) . الثالث ، أنَّ المُدَبَّرَ إنَّما ثَبَتَ حَقُّه بوُجُودِ مَوْتِ سَيِّدِه ، فإذا هَلَكَ قبلَ سَيِّدِه ، فقد هَلَكَ قبلَ ثُبُوتِ الحَقِّ له ، فلم يَكُنْ له بَدَلٌ ، بخِلافِ الرَّهْنِ والوَقْفِ ، فإنَّ الحَقَّ ثابتٌ فيهما ، فقام بَدَلُهما مَقامَهما ، وبينَ الرَّهْنِ والمُدَبَّرِ فَرْقٌ رابعٌ ، وهو أنَّ الواجِبَ القِيمةُ ، ولا يُمْكِنُ وجودُ[8] التَّدْبيرِ فيها ، ولا قِيامُها مَقامَ المُدَبَّرِ فيه ، وإن أَخَذَ عبدًا مَكانَه ، فليس هو البَدَلَ ، إنَّما هو بَدَلُ القِيمةِ ، بخِلافِ الرَّهْنِ ؛ فإنَّ القِيمةَ يجوزُ أن تكونَ رَهْنًا ، فإن قِيلَ : فهذا يَلْزَمُ عليه المَوْقُوفُ ، فإنَّه إذا قُتِلَ ، أُخِذَتْ قِيمَتُه ، فاشْتُرِىَ بها عبدٌ يكونُ وَقْفًا مكانَه . قُلْنا : قد حَصَلَ الفَرْقُ بين المُدَبَّرِ والرَّهْنِ من الوُجُوهِ

11/204 ظ

---

(4) سقط من : الأصل .

(5 – 5) سقط من : الأصل ، ا ، ب .

(6 – 6) سقط من : الأصل .

(7 – 7) سقط من : الأصل ، ثم جاء بعد قوله : « فراق اربع وهو » . الآتى ، اضطراب فى النسخة .

(8) فى الأصل : « وجوب » .

الثَّلاثةِ ، وكَوْنُه لا يَحْصُلُ الفَرْقُ بينَه وبينَ الوَقْفِ مِن هذا الوَجْهِ ، لا يَمْنَعُ أن يَحْصُلَ الفَرْقُ بينَه وبينَ الرَّهْنِ به .

فصل : وإذا دَبَّرَ السَّيِّدُ عبدَه ، ثم كاتَبَه ، جازَ . نَصَّ عليه أحمدُ . وهذا قولُ ابنِ مسعودٍ[٩] ، وأبى هُرَيْرَةَ ، والحسنِ . ولَفْظُ حديثِ أبى هُرَيْرَةَ ، عن مُجاهِدٍ ، قال : دَبَّرتِ امرأةٌ من قُرَيشٍ خادِمًا لها ، ثم أرادتْ أن تُكَاتِبَه ، [١٠]قال : فكنتُ الرَّسولَ إلى أبى هُرَيْرَةَ ، فقال : كاتِبيه ، فإن أَدَّى كِتَابتَه[١٠] فذاك ، وإن حَدَثَ بك حَدَثٌ ، عَتَقَ . قال : وأُراهُ قال : على[١١] ما كان عليه له[١٢] . ولأنَّ التَّدْبيرَ إن كان عِتْقًا بصِفَةٍ ، لم يَمْنَع الكِتابةَ ، كالذى عَلَّقَ عِتْقَه بدُخولِ الدارِ ، وإن كان وَصِيَّةً ، لم يَمْنَعْها ، كما لو وَصَّى بعِتْقِه ثم كاتَبَه ، ولأنَّ التَّدْبيرَ والكِتابةَ سَبَبانِ للعِتْقِ ، فلم يَمْنَعْ أحَدُهما الآخَرَ ، كتَدْبيرِ المُكَاتَبِ . وذكر القاضى أنَّ التَّدْبيرَ يَبْطُلُ بالكِتابةِ ، إذا قُلْنا : هو وَصِيَّةٌ . كما لو وَصَّى به لرجلٍ ثم كاتَبَه . وهذا يُخالِفُ[١٣] ظاهِرَ كلامِ أحمدَ ، وهو غيرُ صحيحٍ فى نَفْسِه . ويُفارِقُ / التَّدْبيرُ الوَصِيَّةَ به لرجلٍ ؛ لأنَّ مَقْصُودَ الكِتابةِ والتَّدْبيرِ لا يَتَنافيانِ ، إذْ[١٤] كان المقصودُ منهما جميعًا العِتْقَ ، فإذا اجْتَمَعا ، كان آكَدَ لحُصُولِه[١٥] ، فإنَّه إذا فات عِتْقُه مِن أحَدِهما ، حَصَلَ بالآخَرِ ، وأيُّهما وُجِدَ قبلَ صاحِبِه ، حَصَلَ العِتْقُ به ، ومَقْصُودُ الوَصِيَّةِ به[١٦] والكِتابةِ[١٧] يتَنافيانِ ؛ لأنَّ الكِتابةَ تُرادُ لِلعِتْقِ ، والوَصِيَّةَ تُرادُ لحُصُولِ المِلْكِ فيه

١١/٢٠٥و

---

(٩) أخرجه ابن أبى شيبة ، فى : باب فى الرجل يكاتب مدبره ... ، من كتاب البيوع والأقضية . المصنف ٦/٣٧٦ .

(١٠ - ١٠) سقط من : ا .

(١١) سقط من : ا .

(١٢) أخرجه البيهقى ، فى : باب المدبر يجنى ... ، من كتاب المدبر . السنن الكبرى ١٠/٣١٤ . وابن أبى شيبة ، فى : باب فى الرجل يكاتب مدبره ... ، من كتاب البيوع والأقضية . المصنف ٦/٤٧٥ .

(١٣) فى الأصل : « بخلاف » .

(١٤) فى الأصل : « إذا » .

(١٥) فى الأصل ، ا ، ب : « بحصوله » .

(١٦) سقط من : الأصل ، ب .

(١٧) سقط من : م .

للمُوصَى له ، ولا يَجْتَمِعانِ . إذا ثبَت هذا ، فإنّه إن أَدَّى فى حَياةِ السَّيِّدِ ، صار حُرًّا بالكتابةِ ، وبَطَلَ التَّدْبيرُ ، وإنْ مات السَّيِّدُ قبلَ الأداءِ ، عَتَقَ بالتَّدْبيرِ إن خَرَجَ من الثُّلثِ ، وبَطَلَتِ الكِتابةُ ، وإن لم يَخْرُجْ من الثُّلثِ ، عَتَقَ منه بقَدْرِ الثُّلثِ ، وسَقَطَ [18] من الكِتابةِ بقَدْرِ ما عَتَقَ ، وكان على الكِتابةِ فيما بَقِىَ . وإن أدَّى البعضَ ، ثم مات سَيِّدُه ، عَتَقَ كلُّه ، وسَقَطَ باقى الكِتابةِ إنْ خَرَجَ من الثُّلثِ ، وإن لم يَخْرُجْ من الثُّلثِ ، عَتَقَ منه بقَدْرِ الثُّلثِ ، وسَقَطَ [18] ممَّا [19] بَقِىَ من الكِتابةِ بقَدْرِ ثُلثِ المالِ ، وأدَّى ما بَقِىَ .

(18 – 18) سقط من : ب . نقل نظر .

(19) فى ب : « ما » .

كتاب المُكاتَبِ

الكِتابةُ : إعْتاقُ[(١)] السيِّدِ عَبْدَه على مالٍ فى ذِمَّتِه يُؤَدَّى مُؤَجَّلًا ؛ سُمِّيَتْ[(٢)] كِتابةً ؛ لأنَّ السَّيِّدَ يَكْتُبُ بينه وبينه كِتابًا بما اتَّفَقا عليه . وقيل : سُمِّيَتْ[(٣)] كِتابةً من الكَتْبِ ، وهو الضَّمُّ ؛ لأنَّ المُكَاتَبَ[(٤)] يَضُمُّ بعضَ النُّجُومِ إلى بعضٍ ، ومنه سُمِّىَ الخَرْزُ كِتَابًا ؛ لأنَّه يَضُمُّ أحَدَ الطَّرَفَيْنِ إلى الآخرِ بخَرْزِه . وقال الحَرِيرِىُّ[(٥)] :

وكاتِبِيـنَ ومـا خَطَّتْ أَنامِلُهُـم ... حَرْفًا ولا قَرَأُوا ما خُطَّ فى الكُتُبِ

وقال ذو الرُّمَّةِ ، (٦فى ذلك المعنى٦) :

وَفْرَاءَ غَرْفِيَّةٍ أَثْـأَى خَوَارِزُهَـا ... مُشَلْشِلٌ ضَيَّعَتْهُ بَيْنَها الكُتَبُ[(٧)]

يَصِفُ قِرْبةً يَسِيلُ الماءُ من بين خُرَزِها . وسُمِّيَتِ الكَتِيبةُ كَتِيبةً لانْضِمامِ بَعْضِها إلى بعضٍ ، والمُكاتَبُ يَضُمُّ بعضَ نُجُومِه إلى بعضٍ ، والنُّجُومُ هٰهُنا الأوْقاتُ المُخْتلِفةُ ؛ لأنَّ العَرَبَ كانت لا تَعْرِفُ الحِسابَ ، وإنَّما تعرِفُ الأوْقاتَ / بطُلُوعِ النُّجُومِ ، كما قال بعضُهم[(٨)] : ١١/٢٠٥ظ

---

(١) فى الأصل : « عتاق » .

(٢) فى ا ، ب : « سمى » .

(٣) سقط من : ا ، ب .

(٤) فى الأصل : « الكاتب » .

(٥) القاسم بن على بن محمد البصرى ، صاحب المقامات ، ولد سنة ست وأربعين وأربعمائة ، وتوفى سنة ست عشرة وخمسمائة بالبصرة . وفيات الأعيان ٤/٦٣-٦٨ .

(٦-٦) سقط من : الأصل ، ا ، ب . والبيت فى ديوانه ١/١١

(٧) الوفراء : الواسعة . غرفية : دبغت بالغرف ، وهو شجر . أثأى خوارزها : الثأى أن تلتقى الخرزتان فتصيرا واحدة . المشلشل : الذى يكاد يتصل قَطْره . الكُتَب : الخُرَز .

(٨) الرجز غير مَعْزُوٍّ فى : جمهرة اللغة ١/٦٢ ، تهذيب اللغة ٦/١٢٦ ، المخصص ٩/١٦ ، اللسان والتاج (ح ق ق) .

إذا سُهَيْــلٌ أَوَّلَ اللَّيــلِ طَلَــعْ
فابنُ اللَّبُونِ الحِقُّ والْحِـقُّ جَذَعْ[9]

فَسُمِّيَتِ الأَوْقاتُ نُجُومًا . والأَصْلُ فى الكِتابةِ ؛ الكِتَابُ ، والسُّنَّةُ ، والإِجْماعُ . أَمَّا الكِتابُ ، فقولُ اللهِ تعالى : ﴿ وَٱلَّذِينَ يَبْتَغُونَ ٱلْكِتَـٰبَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَـٰنُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا ﴾[10] . وأَمَّا السُّنَّةُ ، فرَوَى[11] سعيدٌ[12] ، عن سُفْيانَ ، عن الزُّهْرِىِّ ، عن نَبْهانَ مَوْلَى أُمِّ سَلَمةَ ، عن أُمِّ سَلَمةَ ، أَنَّ النَّبِىَّ ﷺ ، قال : « إِذَا كَانَ لِإِحْدَاكُنَّ مُكَاتَبٌ ، فَمَلَكَ مَا يُؤَدِّى ، فَلْتَحْتَجِبْ مِنْهُ »[13] . ورَوَى سَهْلُ بن حُنَيْفٍ ، أَنَّ النَّبِىَّ ﷺ ، قال : « مَنْ أَعانَ غارِمًا ، أو غازِيًا ، أو مُكاتَبًا فى كِتَابَتِهِ ، أَظَلَّهُ اللهُ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ »[14] . فى أحاديثَ كثيرةٍ سِوَاهما ، وأَجْمَعَتِ[15] الأُمَّةُ على مَشْرُوعِيّةِ الكِتابَةِ .

فصل : إذا سأَلَ العبدُ سَيِّدَه مُكاتَبَتَه ، اسْتُحِبَّ له إجابَتُه ، إذا عَلِمَ فيه خَيْرًا ، ولم يَجِبْ ذلك . فى ظاهِرِ المذهبِ . وهو قولُ عامَّةِ أهلِ العِلْمِ ، منهم ؛ الحسنُ ، والشَّعْبِىُّ ، ومالكٌ ، والثَّوْرِىُّ ، والشافعىُّ ، وأَصْحابُ الرَّأْىِ . وعن أحمدَ ، أنَّها واجِبَةٌ ، إذا دَعَا العبدُ المُكْتَسِبُ[16] الصَّدُوقُ سَيِّدَه إليها ، فعليه إجابَتُه . وهو قولُ عَطاءٍ ، والضَّحّاكِ ، وعمرِو ابنِ دِينارٍ ، وداودَ . وقال إسحاقُ : أَخْشَى أن يَأْثَمَ إنْ لم يَفْعَلْ ، ولا يُجْبَرُ عليه . ووَجْهُ ذلك قولُ اللهِ تعالى : ﴿ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا ﴾ . وظاهِرُ الأَمْرِ الوُجُوبُ . ورُوِىَ أنَّ سِيرِينَ أَبا محمدِ بن سِيرِينَ ، كان عبدًا لأَنسِ بن مالكٍ ، فسأَلَه أنْ يُكاتِبَه ، فأَبَى ، فأَخْبَرَ

---

(9) الحق من أولاد الإبل : الذى بلغ أن يركب ويحمل عليه ويَضْرِب الناقة . والبعير يجذع لاستكماله أربعة أعوام ودخوله فى السنة الخامسة ، وهو قبل ذلك حق .

(10) سورة النور 33 .

(11) فى ب ، م : « فما روى » .

(12) تقدم تخريجه ، فى : 9/125 .

(13) سقط من : الأصل .

(14) أخرجه الإمام أحمد ، فى : المسند 3/487 . والبيهقى ، فى : باب فضل من أعان مكاتبا فى رقبته ، من كتاب المكاتب . السنن الكبرى 10/320 .

(15) فى الأصل : « واجتمعت » .

(16) فى الأصل : « المكتتب » .

سيرينُ عمرَ بنَ الخَطَّابِ بذلك ، فرفَعَ الدِّرَّةَ على أنسٍ ، وقرَأ عليه : ﴿ وَالَّذِينَ يَبْتَغُونَ ٱلْكِتَـٰبَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَـٰنُكُمْ فَكَاتِبُوهُم إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا ﴾ . فكاتَبَه أنسٌ[17] .

ولَنا ، أنَّه إعْتاقٌ بعِوَضٍ ، فلم يَجِبْ ، كالا سْتِسْعاءِ ، والآيةُ مَحْمولةٌ على النَّدْبِ ، وقولُ عمرَ ، رَضِيَ اللهُ عنه ، يُخالِفُ فِعْلَ أنسٍ . ولا خِلافَ بينَهم فى أنَّ مَنْ لا خَيْرَ فيه لا تَجِبُ إجَابَتُه . قال أحمدُ : الخَيْرُ صِدْقٌ ، وصَلاحٌ ، ووَفاءٌ بمالِ الكِتابةِ . ونحوَ هذا قال إبراهيمُ /، وعمرُو بن دِينارٍ ، وغيرُهما ، وعِبارَتُهم فى ذلك مُخْتلِفةٌ ، قال ابنُ عباسٍ : غَناءٌ[18] ، وإعْطاءٌ للمالِ . وقال مُجاهِدٌ : غَناءٌ[18] ، وأداءٌ . وقال النَّخَعِيُّ : صِدْقٌ ، ووَفاءٌ . وقال عمرُو ابن دِينارٍ : مالٌ ، وصلاحٌ . وقال الشافعيُّ : قُوَّةٌ[19] على الكَسْبِ ، وأمانةٌ . وهل تُكْرَه كِتابةُ مَنْ لا كَسْبَ له أو لا ؟ قال القاضى : ظاهِرُ كلامِ أحمدَ كَراهِيَتُه . وكان ابنُ عمرَ ، رَضِىَ اللهُ عنه ، يَكْرَهُه[20] . وهو قولُ مَسْرُوقٍ ، والأوْزاعِيِّ . وعن أحمدَ ، روايةٌ أُخْرَى ، أنَّه لا يُكْرَهُ . ولم يَكْرَهْه الشافعيُّ ، وإسْحاقُ ، وابنُ المُنْذِرِ ، وطائِفةٌ من أهْلِ العلم ؛ لأنَّ جُوَيْرِيَةَ بنتَ الحارِثِ ، كاتَبَها ثابتُ بن قيسِ بن شَمَّاسٍ الأنْصارِيُّ ، فأتَتِ النَّبِيَّ ﷺ تَسْتَعِينُه فى كِتابَتِها ، فأدَّى عنها كِتابَتَها ، وتَزَوَّجَها[21] . واحْتَجَّ ابنُ المُنْذِرِ ، بأن بَريرة كاتَبَتْ ولا حِرْفَةَ لها ، ولم يُنْكِرْ ذلك رسولُ الله ﷺ[22] . ووَجْه الأوَّلِ ما ذَكَرْنا فى عِتْقِه ، ويَنْبَغِى أن يُنْظَرَ فى المُكاتَبِ ، فإنْ كان ممن يَتضَرَّرُ بالكِتابةِ ويَضِيعُ ، لِعَجْزِه عن الإنْفاقِ

١١/٢٠٦و

(١٧) ذكره البخارى ، فى : باب إثم من قذف مملوكه ، من كتاب المكاتب . صحيح البخارى ١٩٨/٣ . وأخرجه البيهقى ، فى : باب من قال : يجب على الرجل مكاتبة ... ، من كتاب المكاتب . السنن الكبرى ٣١٩/١٠ . وعبد الرزاق ، فى : باب وجوب الكتاب والمكاتب يسأل الناس ، من كتاب المكاتب . المصنف ٣٧١/٨ ، ٣٧٢

(١٨) فى ب ، م : « غنى » .

(١٩) فى الأصل : « قدرة » .

(٢٠) أخرجه البيهقى ، فى : باب ما جاء فى تفسير قوله تعالى : ﴿ إن علمتم فيه خيرا ﴾ ، من كتاب المكاتب . السنن الكبرى ٣١٨/١٠ . وعبد الرزاق ، فى : باب وجوب الكتاب والمكاتب يسأل الناس ، من كتاب المكاتب . المصنف ٣٧٤/٨ . وابن أبى شيبة ، فى : باب من كره أن يكاتب عبده ... ، من كتاب البيوع والأقضية . ٢٣/٧

(٢١) أخرجه أبو داود ، فى : باب فى بيع المكاتب إذا فسخت الكتابة ، من كتاب العتق . سنن أبى داود ٣٤٧/٢ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢٧٧/٦ .

(٢٢) تقدم تخريج حديث بريرة ، فى : ٣٢٦/٦ ، ٣٥٩/٨ ، ٣٦٠ .

على نَفْسِه ، ولا يَجِدُ مَنْ يُنْفِقُ عليه ، كُرِهَتْ كِتابَتُه ، وإن كان يَجِدُ مَنْ يَكْفِيه مُؤْنَتَه ، لم تُكْرَهْ كتابَتُه ؛ لحُصُولِ النَّفْعِ بالحُرِّيَّةِ من غيرِ ضَرَرٍ . فأمَّا جُوَيْرِيَةُ ، فإنَّها كانت ذاتَ أهْلٍ[23] ، وكانت ابنةَ سَيِّدِ قَوْمِه ، فإذا عَتَقَتْ ، رَجَعَتْ إلى أهْلِها ، فأخْلَفَ اللهُ لها خيرًا من أهْلِها ، فتزَوَّجَها رسولُ اللهِ ﷺ ، وصارتْ إحْدَى أُمَّهاتِ المؤمنينَ ، وأعْتَقَ الناسُ ما كان بأيْدِيهم من قَوْمِها ، حينَ بَلَغَهم أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ تزَوَّجَها ، وقالوا : أصْهارُ[24] رَسُولِ اللهِ ﷺ . فلم يُرَ امرأةٌ أعْظَمَ بَرَكةً على قَوْمِها منها . وأمَّا بَرِيرَةُ ، فإن كِتابَتَها تَدُلُّ على إباحَةِ ذلك ، وأنَّه ليس بمُنْكَرٍ[25] ، ولا خِلافَ فيه ، وإنَّما الخِلافُ في كَرَاهَتِه[26] . قال مَسْرُوقٌ : إذا سأَلَ العبدُ مَوْلاه الكِتابةَ[27] ؛ فإن كان له مَكْسَبَةٌ ، أو كان له مالٌ ، فلْيُكاتِبْه ، وإن لم يكُنْ له مالٌ ولا مَكْسَبَةٌ ، فَلْيُحْسِنْ مَلْكَتَه ، ولا يُكَلِّفْهُ إلَّا طاقَتَه .

١١/٢٠٦ظ **فصل** : ولا تَصِحُّ الكتابةُ إلَّا ممَّن يَصِحُّ تَصَرُّفُه / فأمَّا المجْنونُ والطِّفْلُ ، فلا تصِحُّ مُكاتَبَتُهما لرَقِيقِهما ، ولا مُكاتبةُ سَيِّدِهما لهما ، وأمَّا الصَّبِيُّ المُمَيِّزُ ؛ فإن كاتَبَ عبدَه بإذْنِ وَلِيِّه[28] ، صَحَّ . ويَحْتَمِلُ أنْ لا يَصِحَّ ، بِناءً على قَوْلِنا : إنَّه لا يَصِحُّ بَيْعُه بإذْنِ وَلِيِّه ، ولأنَّ هذا عَقْدُ إعْتاقٍ ، فلم يَصِحَّ منه ، كالعِتْقِ[29] بغيرِ مالٍ ، فأمَّا إن لم يَأْذَنْ وَلِيُّه فيه ، فلا يَصِحُّ بحالٍ ، وإن كاتَبَ[30] المُمَيِّزُ سَيِّدَه ، صَحَّ . وبهذا قال أبو حنيفةَ . وقال الشَّافِعِيُّ : لا يَصِحُّ فيهما جميعًا بحالٍ ؛ لأنَّه ليس بمُكَلَّفٍ ، فأشْبَهَ المجنونَ . ولَنا ، أنَّه يَصِحُّ تصرُّفُه[31] وبَيْعُه بإذْنِ وَلِيِّه ، فصَحَّتْ منه الكتابةُ بذلك ، كالمُكَلَّفِ ، ودليلُ صِحَّةِ تَصَرُّفِه قولُ اللهِ

---

(٢٣) في ب ، م زيادة : « ومال » .

(٢٤) في الأصل : « صاهر » .

(٢٥) في الأصل : « مكروه » .

(٢٦) في الأصل : « كراهيته » .

(٢٧) في ا ، م : « المكاتبة » .

(٢٨) في الأصل : « وصيه » .

(٢٩) في ب : « كالمعتق » .

(٣٠) في م : « كان » .

(٣١) في ب زيادة : « فيه » .

تعالى : ﴿ وَٱبْتَلُواْ ٱلْيَتَـٰمَىٰ حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغُواْ ٱلنِّكَاحَ ﴾[٣٢] . والابْتِلاءُ الاخْتِبارُ له ، بتَفْوِيضِ التصرُّفِ إليه ، ليُعْلَمَ هل يَقَعُ منه على وَجْهِ المَصْلَحةِ أو لا ؟ وهل يُغْبَنُ فى بَيْعِه وشِرائِه أو لا ؟ وإيجابُ السَّيِّدِ لعبدِه المُمَيِّزِ المُكاتَبةَ إذْنٌ له فى قَبُولِها . إذا ثَبَتَ هذا ، فإنْ كان السَّيِّدُ المُكاتِبُ طِفْلًا أو مجنونًا ، فلا حُكْمَ لتصرُّفِه ولا قَوْلِه . وإن كاتَبَ المُكَلَّفُ عَبْدَه الطِّفْلَ أو المجنونَ ، لم يَثْبُتْ لهذا التَّصرُّفِ حكمُ الكِتابةِ الصَّحِيحةِ ولا الفاسدةِ ؛ لأنَّه لا حُكْمَ لقَوْلِهما ، ولكنْ إنْ قال : إن أدَّيْتُما إلَىَّ ، فأنْتُما حُرَّانِ . فأدَّيَا ، عَتَقَا[٣٣] بالصِّفَةِ لا بالكِتابةِ[٣٤] ، وما فى أَيْدِيهما لسَيِّدِهما ، وإن لم يَقُلْ ذلك ، لم يَعْتِقَا . ذكره أبو بكرٍ . وقال القاضى : يَعْتِقان . وهو مذهبُ الشَّافِعِىِّ ؛ لأنَّ الكِتابةَ[٣٤] تتضَمَّنُ معنى الصِّفَةِ ، فيَحْصُلُ العِتْقُ هـٰهُنا بالصِّفَةِ المَحْضَةِ ، كما لو قال : إن أدَّيْتَ إلَىَّ ، فأنتَ حُرٌّ . ولَنا ، أنَّه ليس بصِفَةٍ صَرِيحًا ولا معنًى ، وإنَّما هو عَقْدٌ باطِلٌ ، فأشْبَهَ البَيْعَ الباطِلَ .

فصل : وإذا كاتَبَ الذِّمِّىُّ عبدَه المسلمَ ، صَحَّ ؛ لأنَّه عَقْدُ مُعاوَضةٍ ، أو عِتْقٌ بصِفَةٍ ، وكِلاهُما يَصِحُّ منه[٣٥] . وإذا تَرافَعا إلى الحاكمِ بعدَ الكِتابةِ[٣٦] ، نَظَرَ فى العَقْدِ ؛ فإن كان مُوافِقًا للشَّرْعِ ، أمْضاهُ ، سَواءٌ تَرافَعا قبلَ إسْلامِهما أو بعدَه ، وإن كانتْ[٣٧] كتابةً فاسِدةً ، مثل أن يكونَ العِوَضُ خَمْرًا ، أو خِنْزِيرًا ، أو غيرَ ذلك من أنْواعِ الفَسادِ ، ففيه / ثلاثُ مَسائِلَ ؛ إحْداها ، أن يكونَا قد تَقابَضا حالَ الكُفْرِ ، فتكونَ الكِتابةُ[٣٦] ماضِيَةً ، والعِتْقُ حاصلٌ ؛ لأنَّ ما تَمَّ فى حالِ الكُفْرِ ، لا يَنْقُضُه الحاكمُ ، ويَحْكُمُ بالعِتْقِ ، سَواءٌ تَرافَعا قبلَ الإسْلامِ أو بعدَه . الثانية ، تَقابضَا بعدَ الإسلامِ ، ثم تَرافَعا إلى الحاكمِ ، فإنَّه يَعْتِقُ أيضًا ؛ لأنَّ هذه كتابةٌ فاسِدةٌ ، ويكونُ حكمُها حكمَ الكِتابةِ الفاسِدَةِ المَعْقودةِ فى الإسْلامِ ، على ما سنَذْكُره ، إنْ شاءَ اللهُ تعالى . الثالثة ، ترافَعا قبل قَبْضِ العِوَضِ الفاسِدِ ، أو قَبْضِ بعضِه ، فإنَّ الحاكمَ يَرْفَعُ هذه الكِتابةَ ، ويُبْطِلُها[٣٨] ؛ لأنَّها كتابةٌ فاسِدةٌ ، لم

١١/٢٠٧و

---

(٣٢) سورة النساء ٦ .

(٣٣) فى م : « عتق » .

(٣٤) فى الأصل : « بالمكاتبة » .

(٣٥) سقط من : الأصل .

(٣٦) فى الأصل : « المكاتبة » .

(٣٧) فى ب ، م : « كاتب » .

(٣٨) فى ب ، م : « ويبطل » .

يَتَّصِلْ بها قَبْضٌ تَنْبَرِمُ به . ولا فَرْقَ بين إسْلامِهِما ، أو إسْلامِ أحَدِهما ، فيما ذكَرْناه ، لأنَّ التَّغْلِيبَ لحُكْمِ[39] الإسلامِ . وقال أبو حنيفةَ : إذا كاتَبَه على خَمْرٍ ، ثم أسْلَما[40] ، لم يَفْسُدِ العَقْدُ ، ويُؤَدِّى قِيمةَ الخمرِ ؛ لأنَّ الكِتابةَ[41] كالنِّكاحِ ، ولو أمْهَرَها خَمْرًا ، ثم أسْلَما ، بَطَلَ الخَمْرُ ، ولم يَبْطُلِ النِّكاحُ . ولَنا ، أنَّ هذا عَقْدٌ لو عَقَدَه المسلمُ كان فاسِدًا ، فإذا أسْلَما قبلَ التَّقابُضِ ، أو أحَدُهما ، حُكِمَ بفَسادِه ، كالبَيْعِ الفاسِدِ ، ويُفارِقُ النِّكاحَ ، [42]في أنَّه[42] لو عَقَدَه المسلمُ بخَمْرٍ[43] كان صحيحًا ، وإن أسْلَمَ مُكاتَبُ الذِّمِّىِّ ، لم [44]تنفَسِخِ الكتابةُ[44] ؛ لأنَّها وقَعَتْ صحيحةً ، ولا يُجْبَرُ على إزالةِ مِلْكِه ؛ لأنَّه خارِجٌ بالكِتابةِ عن تَصَرُّفِ الكافرِ فيه ، فإنْ عَجَزَ ، أُجْبِرَ على إزالةِ مِلْكِه عنه حِينَئِذٍ . [45]وإن اشْتَرَى مسلمًا ، فكاتَبَه ، لم تَصِحَّ الكتابةُ ؛ لأنَّ الشِّراءَ باطِلٌ ، ولم يَثْبُتْ له به مِلْكٌ . وإن أسْلَم عبدُه فكاتَبَه بعدَ إسلامِه ، لم تَصِحَّ كِتابَتُه ؛ لأنَّه يلْزَمُه[46] إزالةُ مِلْكِه عنه ، والكِتابةُ لا تُزِيلُ المِلْكَ ، فإنَّ المُكاتَبَ عَبْدٌ ما بَقِىَ عليه دِرْهَمٌ . وقال القاضى : له كِتابَتُه ؛ لأنَّه يخْرُجُ بها عن تَصَرُّفِ سَيِّدِه فيه ، فإن عَجَزَ ، عاد رَقِيقًا قِنًّا ، وأُجْبِرَ على إزالةِ مِلْكِه عنه حِينَئِذٍ[45] .

فصل : وإن كاتَبَ الْحَرْبِىُّ عبدَه ، صَحَّتْ كِتابَتُه ، سَواءٌ كان فى دارِ الحَرْبِ أو دارِ الإسْلامِ[47] . وبهذا قال الشَّافِعِىُّ . وقال أبو حنيفةَ : لا يَصِحُّ ؛ لأنَّ مِلْكَه ناقِصٌ . وحكى عن مالكٍ ، أنَّه لا يَمْلِكُ ، بدَلِيلِ أنَّ [48]المُسْلِمَ يَمْلِكُه[48] عليه . ولَنا ، /قولُ اللهِ تعالى : ﴿وَأَوْرَثَكُمْ أَرْضَهُمْ وَدِيَـٰرَهُمْ وَأَمْوَٰلَهُمْ﴾[49] . وهذه الإضافةُ إليهم[50] تَقْتَضِى

١١/٢٠٧ظ

---

(٣٩) فى الأصل : « بحكم » .

(٤٠) فى الأصل : « أسلم » .

(٤١) فى الأصل : « المكاتبة » .

(٤٢ – ٤٢) فى ا ، ب ، م : « فإنه » .

(٤٣) فى الأصل : « وصح » .

(٤٤ – ٤٤) فى الأصل : « تفسخ المكاتبة » .

(٤٥ – ٤٥) سقط من : ب . نقل نظر .

(٤٦) فى ا ، ب ، م : « يلزم » .

(٤٧) فى الأصل : « السلام » .

(٤٨ – ٤٨) فى ا ، م : « للمسلم تملكه » .

(٤٩) سورة الأحزاب ٢٧ .

(٥٠) سقط من : ب .

صِحّةَ أملاكِهِم ، فتقْتَضِى صِحَّةَ تَصرُّفاتِهم . فإذا ثَبَتَ هذا ، فإذا كاتَبَ عبدَه ، ثم دَخَلا مُسْتَأْمِنَيْنِ إلينا ، لم يتعَرَّض الحاكمُ لهما ، وإن ترَافَعا إليه ، نَظَرَ بينهما ، فإن كانت كِتابَتُهما صَحِيحةً ، ألْزَمهُما حُكْمَها ، وإن كانتْ فاسِدةً ، بَيَّنَ لهما فَسادَها . وإن جاءا ، وقد قَهَرَ أحَدُهما صاحِبَه ، بَطَلَتِ الكتابةُ ؛ لأنَّ العبدَ إنْ قَهرَ سَيِّدَه مَلَكَه ، فبَطَلَتْ كِتابَتُه ؛ لخُرُوجِه[51] عن مِلْكِ سَيِّده ، وإن قَهرَه السَّيِّدُ على إبْطالِ الكِتابةِ ، ورَدَّه رَقِيقًا ، بَطَلَتْ ؛ لأنَّ دارَ الكُفْرِ دارُ قَهْرٍ وإباحةٍ ، ولهذا لو قَهَرَ حُرٌّ حُرًّا على نَفْسِه مَلَكَه . وإن دَخَلا من غيرِ قَهْرٍ ، فقَهَرَ أحَدُهما الآخَرَ فى دارِ الإسْلامِ ، لم تَبْطُلِ الكتابةُ ، وكانا على ما كانا عليه قبلَه ؛ لأنَّ دارَ الإسلامِ دارُ حَظْرٍ ، لا يُؤَثِّر فيها القَهْرُ إلَّا بالحَقِّ . وإن دخَلا مُسْتَأْمِنَيْنِ ، ثم أرادَا الرُّجوعَ إلى دارِ الحربِ ، لم يُمْنَعَا . وإن أراد السَّيِّدُ الرُّجوعَ ، وأخْذَ المُكاتَبِ معه ، فأبَى المُكاتَبُ الرُّجوعَ معه ، لم يُجْبَرْ ؛ لأنَّه بالكِتابةِ زال سُلْطانُه[52] عنه ، وإنَّما له فى ذِمَّتِه حَقٌّ ، ومَنْ له دَيْنٌ[53] فى ذِمّةِ غيرِه بحَقٍّ[54] ، لا يَمْلِكُ إجْبارَه على السَّفَرِ معه لأجْلِهِ ، ويقال للسَّيِّدِ : إن أرَدْتَ الإقامةَ فى دارِ الإسلامِ ، لتَسْتَوْفِىَ مالَ الكِتابةِ ، فاعْقِدِ الذِّمَّةَ وأقِمْ ، إن كانت مُدَّتُها طويلةً ، وإن أرَدْتَ تَوْكيلَ مَنْ يَقْبِضُ لك نُجومَ الكتابةِ ، فافْعَلْ . فإذا أدَّى نُجومَ الكتابةِ ، عَتَقَ ، ثم هو مُخَيَّرٌ ؛ إن أحَبَّ المُقامَ[55] فى دارِ الإسلامِ ، عَقَدَ على نَفْسِه الذِّمَّةَ ، وإن أحَبَّ الرُّجوعَ ، لم يُمْنَعْ . وإن عَجَزَ ، وفَسَخَ السَّيِّدُ كِتَابتَه ، عاد/ رَقِيقًا ، ويُرَدُّ إلى سَيِّده ، والأمانُ له باقٍ ؛ لأنَّه مِن مالِ سَيِّده ، وسَيِّدُه عَقَدَ الأمانَ لنفسِه ومالِه ، فإذا انْتَقَضَ الأمانُ فى نَفْسِه ، بعَوْدِه ، لم يَنْتَقِضْ فى مالِه . وإن كاتَبَه فى دارِ الحربِ ، فهَرَبَ ، ودَخَلَ إلينا ، بَطَلَتِ الكتابةُ ؛ لأنَّ[56] مِلْكَه زال عنه بقَهْرِه على نفسِه ، فأشْبَهَ ما لو قَهَرَه على غيرِه من مالِه . وسَواءٌ جاءَنا مُسْلِمًا أو غيرَ

١١/٢٠٨و

(٥١) فى ب : « بخروجه » .

(٥٢) فى م : « ملكه وسلطانه » .

(٥٣) سقط من : م .

(٥٤) سقط من : ا . وفى م : « حق » .

(٥٥) فى م : « أن يقيم » .

(٥٦) فى م : « فإن » .

مسلمٍ . وإن جاءنا[٥٧] بإذْنِ سَيِّدِه ، فالكِتابةُ بحالِها ؛ لأنَّه لم يَقْهَرْ سَيِّدَه ، فإذا دخَلَ إلينا بأمانٍ بإذْنِ سَيِّدِه ، ثم سَبَى المسلمون سَيِّدَه وقُتِلَ ، انْتقَلتِ الكِتابةُ إلى وَرَثَتِه ، كما لو مات حَتْفَ أنْفِه ، وإن مَنَّ عليه الإمامُ ، أو فَاداهُ ، أو هَرَبَ ، فالكِتابةُ بحالِها ، وإن اسْتَرَقَّه الإمامُ ، فالمُكاتَبُ مَوْقُوفٌ ، إن عَتَقَ سَيِّدُه ، فالكِتابةُ بحالِها ، وإن مات أو قُتِلَ ، فالمُكاتَبُ للمسلمينَ ، مُبْقًى على ما بَقِيَ مِن كِتابَتِه ، يَعْتِقُ بأدائِه إليهم ، ووَلاؤُه لهم ، وإن عَجَزَ ، فهو رَقِيقٌ لهم . وإنْ أراد المُكاتَبُ الأداءَ قبلَ عِتْقِ سَيِّدِه ومَوْتِه ، أدَّى إلى الحاكِمِ ، أو إلى أمِينِه ، وكان المالُ المقْبُوضُ مَوْقُوفًا ، على ما ذكَرْناه ، ويَعْتِقُ المكاتَبُ بالأداءِ ، وسَيِّدُه رَقِيقٌ ، لا يَثْبُتُ له وَلاءٌ . قال أبو بكر : يكونُ الولاءُ للمسلمينَ . وقال القاضي : يكونُ مَوْقُوفًا ، فإن عَتَقَ سَيِّدُه ، فهو له ، وإن مات على رِقِّه ، فهو للمسلمينَ . وإنْ كان اسْتِرقاقُ سَيِّدِه بعدَ عِتْقِ المُكاتَبِ ، وثُبوتِ الوَلاءِ عليه ، فقال القاضي : يكونُ وَلاؤُه مَوْقوفًا ، فإن عَتَقَ السَّيِّدُ ، كان الولاءُ له ، وإن قُتِلَ أو مات على رِقِّه ، بَطَلَ الوَلاءُ ؛ لأنَّه رَقِيقٌ ، لا يُورَثُ ، فيَبْطُلُ الوَلاءُ ، لعَدَمِ مُسْتَحِقِّه . ويَنْبَغِي أن يكونَ للمسلمينَ ؛ لأنَّ مالَ مَنْ لا وارِثَ له للمسلمينَ ، فكذلك الوَلاءُ . واللهُ أعلمُ .

١١/٢٠٨ظ **فصل** : وإن كاتَبَ / المُرْتَدُّ عبدَه ، فعلى قولِ أبي بكرٍ : الكتابةُ باطلةٌ ؛ لأنَّ مِلْكَه زالَ برِدَّتِه . وعلى الظاهرِ من المذهبِ ، كتابتُه مَوقُوفةٌ ؛ إن أسْلَم تَبَيَّنَّا أنَّها كانت صحيحةً ، وإن قُتِلَ أو مات على رِدَّتِه ، بَطَلَتْ . وإن أدَّى في رِدَّتِه ، لم يُحْكَمْ بعِتْقِه ، ويكونُ مَوْقوفًا ، فإن أسْلَمَ سَيِّدُه ، تَبَيَّنَّا صِحَّةَ الدَّفْعِ إليه وعِتْقِه ، وإن قُتِلَ أو مات على رِدَّتِه ، فهو باطِلٌ ، والعبدُ رَقِيقٌ . وإن كاتَبَه ، وهو مسلمٌ ، ثم ارْتَدَّ ، وحُجِرَ عليه ، لم يَكُنْ للعبدِ الدَّفْعُ إليه ، ويُؤَدِّي إلى الحاكِمِ ، ويَعْتِقُ بالأداءِ . وإن دَفَعَ إلى المُرْتَدِّ ، كان مَوْقوفًا ، كما ذكَرْنا . وإن كاتَبَ المسلمُ عبدَه المُرْتَدَّ ، صَحَّتْ كتابَتُه ؛ لأنَّه يَصِحُّ بَيْعُه ، فإذا أدَّى ، عَتَقَ ، وإن أسْلَمَ ، فهو على كِتابَتِه .

فصل : وكتابةُ المريضِ صَحِيحةٌ ، فإن كان مَرَضُ المَوْتِ المَخُوفُ ، اعْتُبِرَ مِن ثُلثِه ؛ لأنَّه بَيْعُ مالِه بمالِه ، فجَرَى مَجْرَى الهِبَةِ ، وكذلك يَثْبُتُ[٥٨] الوَلاءُ على المُكاتَبِ ؛

---

(٥٧) في الأصل ، ا ، ب : « جاء » .

(٥٨) في الأصل : « ثبت » .

لِكَوْنِه مُعْتَقًا ، فإن خَرَجَ من الثُّلثِ ، كانت الكتابةُ لازِمةً ، وإن لم يَخْرُجْ مِن الثُّلثِ ، لَزِمَتِ[59] الكتابةُ فى قَدْرِ الثُّلثِ ، وسائرُه موقوفٌ على إجازةِ الوارِثِ[60] ، فإنْ أجازَها[61] ، جازَتْ ، وإن رَدَّها[62] ، بَطَلَتْ . وهذا قولُ الشَّافِعىِّ . وقال أبو الخَطَّابِ ، فى « رُءُوسِ المسائِلِ » : تجوزُ الكِتابةُ من رَأْسِ المالِ ؛ لأنَّه عَقْدُ مُعاوَضةٍ ، أشْبَهَ البَيْعَ .

١٩٧٨ – مسألة ؛ قال : (وَإِذَا كَاتَبَ عَبْدَهُ ، أَوْ أَمَتَهُ عَلَى أَنْجُمٍ ، فَأُدِّيَتِ الْكِتَابَةُ ، فَقَدْ صَارَ الْعَبْدُ حُرًّا ، وَوَلَاؤُهُ لِمُكَاتِبِهِ)

فى هذه المسألةِ ثلاثةُ فُصولٍ :

أحدُها : أنَّ ظاهرَ هذا الكلامِ ، أنَّ الكِتابةَ لا تَصِحُّ حالَّةً ، ولا تجوزُ إلَّا مُؤَجَّلةً مُنَجَّمةً . وهذا[1] ظاهرُ المذهبِ . وبه قال الشافعىُّ . وقال /مالكٌ ، وأبو حنيفةَ : تجوزُ حالَّةً ؛ لأنَّه عَقْدٌ على عَيْنٍ ، فإذا كان عِوَضُه فى الذِّمَّةِ ، جازَ أن يكونَ حالًّا ، كالبَيْعِ . ولَنا ، أنَّه رُوِىَ عن جماعةٍ من الصَّحابةِ ، رَضِىَ اللهُ عنهم ، أنَّهم[2] عَقَدُوا الكتابةَ ، ولم يُنْقَلْ عن واحِدٍ منهم أنَّه عَقَدَها حالَّةً ، ولو جازَ ذلك ، لم يَتَّفِقْ جَمِيعُهم على تَرْكِه ، ولأنَّ الكِتابةَ عَقْدُ مُعاوَضةٍ ، يَعْجِزُ عن أداءِ عِوَضِها فى الحالِ ، فكان من شَرْطِه[3] التَّأْجِيلُ ، كالسَّلَمِ[4] عندَ[5] أبى حنيفةَ ، ولأنَّها عَقْدُ مُعاوَضةٍ يَلْحَقُه الفَسْخُ ، مِن شَرْطِه ذِكْرُ

١١/٢٠٩و

(٥٩) فى الأصل : « لزمه » .
(٦٠) فى م : « الورثة » .
(٦١) فى م : « أجازت » .
(٦٢) فى م : « ردتها » .
(١) فى ب ، م : « وهو » .
(٢) سقط من : الأصل .
(٣) فى ا : « شرطها » .
(٤) فى الأصل : « كالمسلم » .
(٥) فى النسخ : « على » .

العِوَضِ ، فَإذا وَقَعَ على وَجْهٍ يتحَقَّقُ فيه العَجْزُ عن العِوَضِ ، لم يَصِحَّ ، كما لو أسْلَمَ فى شىءٍ لا يُوجَدُ عندَ مَحَلِّه ، ويُفارِقُ البَيْعَ ؛ لأنَّه لا يتحقَّقُ فيه العَجْزُ عن العِوَضِ ، لأنَّ المُشْتَرِىَ يَمْلِكُ المَبِيعَ ، والعبدُ لا يَمْلِكُ شيئًا ، وما فى يَدِه لسَيِّدِه . وفى التَّنْجِيمِ حِكْمَتانِ ؛ إحداهما ، يَرْجِعُ إلى المُكاتَبِ ، وهى التَّخْفِيفُ عليه ؛ لأنَّ الأداءَ مُفَرَّقًا أسْهَلُ ، ولهذا تُقَسَّطُ[٦] الدُّيونُ على المُعْسِرِينَ عادةً ، تخْفيفًا عليهم . والأُخْرَى ، للسَّيِّدِ ، وهى أنَّ مُدَّةَ الكِتابةِ تَطُولُ غالبًا ، فلو كانتْ على نَجْمٍ واحدٍ ، لم يَظْهَرْ عَجْزُه إلَّا فى آخِرِ المُدَّةِ ، فإذا عجَز ، عادَ إلى الرِّقِّ ، وفاتَتْ مَنافِعُه فى مُدَّةِ الكتابةِ كلِّها على السَّيِّدِ ، من غيرِ نَفْعٍ حَصَلَ له ، وإذا كانتْ مُنَجَّمةً نُجُومًا ، فعَجَزَ عن النَّجْمِ الأوَّلِ ، فمُدَّتُه يَسِيرةٌ ، وإن عَجَزَ عن ما بعدَه ، فقد حَصَلَ للسَّيِّدِ نَفْعٌ بما[٧] أخَذَه[٨] من النُّجومِ قبلَ عَجْزِه . إذا ثَبَتَ هذا ، فأقَلُّه نَجْمانِ فصاعِدًا . وهذا مذهبُ الشَّافِعِىِّ . ونُقِلَ عن أحمدَ ، أنَّه قال : مِن النَّاسِ مَنْ يقول : نَجْمٌ واحدٌ . ومنهم مَن يقولُ : نَجْمانِ . ونَجْمانِ أحَبُّ إلَىَّ . وهذا يَحْتَمِلُ أن يكونَ معناه ، أنِّى أذْهَبُ إلى أنَّه لا يجوزُ إلَّا نَجْمانِ . ويَحْتَمِلُ أن يكونَ المُسْتَحَبُّ / نَجْمَيْنِ ، ويجوزُ نَجْمٌ واحدٌ . قال ابنُ أبى موسى : هذا على طَرِيقِ الاخْتِيارِ ، وإن جُعِلَ المالُ كلُّه فى نَجْمٍ واحدٍ ، جاز ؛ لأنَّه عَقْدٌ يُشْتَرَطُ فيه التَّأْجِيلُ ، فجاز أن يكونَ إلى أجلٍ واحدٍ ، كالمُسْلَمِ ، ولأنَّ اعْتِبارَ التَّأْجِيلِ ليتَمكَّنَ من تَسْلِيمِ العِوَضِ ، وهذا يَحْصُلُ بنَجْمٍ واحدٍ . ووَجْهُ الأوَّلِ ، ما رُوِىَ عن علىٍّ ، رَضِىَ اللهُ عنه ، أنَّه قال : الكِتابةُ على نَجْمَيْنِ ، والإِيتاءُ من الثَّانِى[٩] . وهذا يَقْتَضِى أنَّ هذا أقَلُّ ما تجوزُ عليه الكِتابةُ ؛ لأنَّ أكْثَرَ مِن نَجْمَيْنِ يجوزُ بالإِجْماعِ . ورُوِىَ عن عثمانَ ، رَضِىَ اللهُ عنه ، أنَّه غَضِبَ على عبدٍ له ، فقال : لأُعاقِبَنَّكَ[١٠] ، ولأُكاتِبَنَّكَ على نَجْمَيْنِ[١١] . ولو كان يجوزُ أقَلُّ من هذا ، لعَاقَبَه به فى

١١/٢٠٩ظ

---

(٦) فى ا ، م : « تسقط » .

(٧) فى ا : « لما » .

(٨) فى الأصل ، ا : « أخذ » .

(٩) انظر : تلخيص الحبير ٤/٢١٧ ، حيث عزاه لابن أبى شيبة ، ولم نجده فى المصنف .

(١٠) فى الأصل : « لأعتقنك » .

(١١) أخرجه البيهقى ، فى : باب مكاتبة الرجل عبده أو أمته على نجمين ، من كتاب المكاتب . السنن الكبرى ١٠/٣٢٠ ، ٣٢١ .

الظَّاهِرِ . وفى حديثِ بَرِيرَةَ ، أنَّها أتَتْ عائشةَ ، رَضِىَ اللهُ عنها ، فقالتْ : يا أُمَّ المؤمنين ، إنِّى كاتَبْتُ أهْلِى على تِسْعِ أوَاقٍ ، فى كلِّ عامٍ أُوقِيَّة ، فأعِينِينِى[12] . ولأنَّ الكِتابةَ مُشْتَقَّةٌ من الضَّمِّ ، وهو ضَمُّ نَجْمٍ [13]إلى نجمٍ[13] ، فدَلَّ ذلك على افْتِقارِها إلى نَجْمَيْنِ . والأوَّلُ أقْيَسُ . ولا بُدَّ أنْ تكونَ النُّجومُ مَعْلُومةً ، ويَعْلَمَ فى كلِّ نَجْمٍ قَدْرَ ما يُؤدِّيه ، ولا يُشْتَرَطُ تَساوِى النُّجُومِ ، ولا قَدْرُ المُؤَدَّى فى كلِّ نَجْمٍ . فإذا قال : كاتَبْتُكَ على ألْفٍ ، إلى عَشْرِ سِنِينَ ، تُؤَدِّى[14] عندَ انْقِضاءِ كُلِّ سَنَةٍ مائةً . أو قال : تُؤَدِّى منها مائةً عندَ انْقضاءِ خَمْسِ سِنِين ، وباقِيَها عندَ تَمامِ العَشرةِ . أو قال : تُؤَدِّى فى آخِرِ العامِ الأوَّلِ مائةً ، وتِسْعَمائةٍ عندَ انْقضاءِ السَّنَةِ العاشرةِ . فكلُّ هذا جائزٌ . وإنْ قال : تُؤَدِّى فى كلِّ عامٍ مائةً . جاز ، ويكونُ أجَلُ كلِّ مائةٍ عندَ انْقضاءِ السَّنَةِ . وظاهِرُ قولِ القاضى ، وأصْحابِ الشَّافِعِىِّ ، أنَّه لا يَصِحُّ ؛ لأنَّه لم يَتَبَيَّنْ وَقْتُ الأداءِ من العامِ . ولَنا ، أنَّ بَرِيرَةَ قالت : كاتَبْتُ أهْلِى على تِسْعِ أوَاقٍ ، فى كلِّ عامٍ أُوقِيَّةٌ . / ولأنَّ الأجَلَ إذا عُلِّقَ بمُدَّةٍ ، تعَلَّقَ بأحَدِ طَرَفَيْها ؛ فإنْ كان بحَرْفِ « إلَى » تعَلَّقَ بأوَّلِها ، كقَوْلِه : إلى شَهْرِ رَمضانَ . وإن كان بحَرْفِ « فى » كان إلى آخِرِها ؛ لأنَّه جَعَلَ جَمِيعَها وقْتًا لأدائِها ، فإذا أدَّى فى آخِرِها ، كان مُؤَدِّيًا لها فى وَقْتِها ، فلم يتَعَيَّنْ عليه الأداءُ قبلَه ، كتأْدِيةِ الصَّلاةِ فى آخِرِ وَقْتِها . وإنْ قال : يُؤَدِّيها فى عَشْرِ سِنِينَ . أو : إلى عشرِ سِنِين . لم يَجُزْ ؛ لأنَّه نَجْمٌ واحدٌ . ومن أجَازَ الكتابةَ على نَجْمٍ واحِدٍ ، أجازَه . وإن قال : يُؤَدِّى بعضَها فى نِصْفِ المُدَّةِ ، وباقِيَها فى آخِرِها . لم يَجُزْ ؛ لأنَّ البعضَ مجهولٌ ، يَقَعُ على القَلِيلِ والكثيرِ .

11/210و

الفصل الثانى : أنَّه[15] إذا كاتَبَه على أنْجُمٍ[16] معلومةٍ ، صَحَّتِ الكتابةُ ، وعَتَقَ بأدائِها ، سَواءٌ نَوَى بالكتابةِ الحُرِّيَّةَ أو لم يَنْوِ ، وسَواءٌ قال : فإذا أدَّيْتَ إلَىَّ ، فأنتَ حُرٌّ . أو لم يَقُلْ . وبهذا قال أبو حنيفةَ . وقال الشَّافِعِىُّ : لا يَعْتِقُ حتى يقولَ : فإذا أدَّيْتَ إلَىَّ ، فأنتَ

---

(12) تقدم تخريج حديث بريرة ، فى : 6/326 ، 8/359 ، 360 .

(13-13) سقط من : ب .

(14) فى ب زيادة : « هذا » .

(15) سقط من : ب .

(16) فى م زيادة : « مدة » .

حُرٌّ . أو يَنْوِىَ[١٧] بالكتابةِ الحُرِّيَّةَ . ويَحْتَمِلُ فى مَذْهَبِنا مثلَ ذلك ؛ لأنَّ لَفْظَ الكتابةِ يَحْتَمِلُ المُخارَجةَ ، ويَحْتَمِلُ العِتْقَ بالأداءِ ، فلا بُدَّ مِن تَمْييزِ أحدِهما عن الآخَرِ ، ككِناياتِ العِتْقِ . ولَنا ، أنَّ الحُرِّيَّةَ مُوجَبُ عَقْدِ الكِتابةِ ، فتَثْبُتُ عندَ تَمامِه ، كسائرِ أحْكامِه ، ولأنَّ الكِتابةَ عَقْدٌ وُضِعَ للعِتْقِ ، فلم يَحْتَجْ إلى لَفْظِ العِتْقِ ولا نِيَّتِه ، كالتَّدْبيرِ ، وما ذكَروه مِن اسْتِعْمالِ الكتابةِ فى المُخارَجةِ إن ثَبَتَ[١٨] ، فليس بمَشْهُورٍ ، فلم يَمْنَعْ وُقوعَ الحُرِّيَّةِ به[١٩] ، كسائرِ الألْفاظِ الصَّرِيحةِ ، على أنَّ اللَّفْظَ المُحْتَمِلَ يَنْصَرِفُ بالقَرائنِ إلى أحَدِ مُحْتَمِلَيه ، كلَفْظِ التَّدْبيرِ[٢٠] فإنَّه يَحْتَمِلُ التَّدْبيرَ[٢٠] فى مَعاشِه أو غيرَ ذلك ، وهو صَرِيحٌ فى الحُرِّيَّةِ ، فهٰهُنا أوْلَى .

١١/٢١٠ظ **الفصل الثالث** : أنَّه لا يَعْتِقُ قبلَ أداءِ جميعِ الكِتابةِ . قال أحمدُ ، فى عَبْدٍ / بين رَجُلَيْنِ ، كاتَباه على ألْفٍ ، فأدَّى تسعَمائةٍ ، ثم أعْتَقَ أحدُهما نَصِيبَه . قال : لا[٢١] يَعْتِقُ إلَّا نِصْفُ المائةِ . وقد رُوِىَ عن عمرَ ، وابْنِه ، وزَيْدِ بن ثابتٍ ، وعائشةَ ، وسعيدِ بن المُسَيَّبِ ، والزُّهْرِىِّ ، أنَّهم قالوا : المُكاتَبُ عَبْدٌ ما بَقِىَ عليه دِرْهَمٌ . رواه عنهم الأثْرَمُ[٢٢] . وبه قال القاسمُ ، وسالمٌ ، وسليمانُ بن يَسَارٍ ، وعَطاءٌ ، وقَتادةُ ، والثَّوْرِىُّ ، وابنُ شُبْرُمَةَ ، ومالكٌ ، والأوْزَاعِىُّ ، والشافعىُّ ، وإسْحاقُ ، وأصْحابُ الرَّأْىِ . ورُوِىَ ذلك عن أُمِّ سَلَمةَ . ورَوَى سعيدٌ ، بإسْنادِه عن أبى قِلَابةَ ، قال : كُنَّ - أزواجَ النَّبِىِّ ﷺ - لا يَحْتَجِبْنَ مِن مُكاتَبٍ ما بَقِىَ عليه دِينارٌ[٢٣] . وبإسنادِه عن عَطاءٍ ، أنَّ ابنَ عمرَ كاتَبَ

---

(١٧) فى ب ، م : « وينوى » .

(١٨) فى الأصل : « يثبت » .

(١٩) سقط من : ا ، ب .

(٢٠ - ٢٠) سقط من : ا ، م . نقل نظر .

(٢١) سقط من : الأصل ، ا .

(٢٢) وأخرجه عنهم البيهقى ، فى : باب المكاتب عبد ما بقى عليه درهم ، من كتاب المكاتب . السنن الكبرى ١٠/٣٢٤ ، ٣٢٥ . وأخرجه عن ابن عمر وزيد وعائشة عبدُ الرزاق ، فى : باب عجز المكاتب وغير ذلك ، من كتاب المكاتب . المصنف ٨/٤٠٨ . وابن أبى شيبة ، فى : باب فى المكاتب عبد ما بقى عليه شىء ، من كتاب البيوع والأقضية . المصنف ٦/١٤٦ ، ١٤٧ .

(٢٣) وأخرجه البيهقى ، فى : باب المكاتب عبد ما بقى عليه درهم ، من كتاب المكاتب . السنن الكبرى ١٠/٤٢٥ . وانظر ما تقدم تخريجه فى : ٩/١٢٤ ، ١٢٥ .

غُلامًا على أَلفِ دِينارٍ ، فأدَّى إليه تِسْعَمائةِ دِينارٍ ، وعَجَزَ عن مائةِ دِينارٍ[24] ، فرَدَّه ابنُ عمرَ فى[25] الرِّقِّ[26] . وذكر أبو بكرٍ ، والقاضى ، وأبو الخَطَّابِ ، أنَّه إذا أدَّى ثلاثةَ أرْباعِ الكتابةِ ، وعَجَزَ عن رُبْعِها ، عَتَقَ ؛ لأنَّه يَجِبُ رَدُّه إليه ، فلا يُرَدُّ إلى الرِّقِّ بعَجْزِه عنه ، لأنَّه عَجَزَ عن أداءِ حَقٍّ هو له ، لا حَقٌّ للسَّيِّدِ ، فلا مَعْنَى لتَعْجيزِه فيما يَجِبُ رَدُّه إليه . وقال علىٌّ ، رَضِىَ اللهُ عنه : يَعْتِقُ منه بقَدْرِ ما أدَّى[27] . لما رَوَى ابنُ عباسٍ ، عن النَّبِىِّ ﷺ ، أنَّه قال : « إذا أصَابَ الْمُكاتَبُ حَدًّا ، أو مِيراثًا ، وَرِثَ بحِسَابِ مَا عَتَقَ مِنْهُ ، ويُودَى الْمُكَاتَبُ بحِصَّةِ ما أدَّى دِيَةَ حُرٍّ ، ومَا بَقِىَ دِيَةَ عَبْدٍ » . رواه التِّرْمِذِىُّ[28] ، وقال : حديثٌ حَسَنٌ . ورُوِىَ عن عمرَ[29] ، وعلىٍّ ، رَضِىَ اللهُ عنهما ، أنَّه إذا أدَّى الشَّطْرَ ، فلا رِقَّ عليه . ورُوِىَ ذلك عن النَّخَعِىِّ . وقال عبدُ اللهِ بن مسعودٍ ، رَضِىَ اللهُ عنه : إذا أدَّى قَدْرَ قِيمَتِه ، فهو غَرِيمٌ[30] . وقَضَى به شُرَيْحٌ . وقال الحسنُ ، فى المُكاتَبِ : إذا عَجَزَ اسْتُسْعِىَ بعدَ العَجْزِ سَنَتَيْنِ . ولَنا ، ما رَوَى سعيدٌ ، ثنا هُشَيْمٌ ، عن حَجَّاجٍ ، عن عمرِو بن شُعَيْبٍ ، / عن أبيه ، عن جَدِّه ، أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال : « أيُّما رَجُلٍ كاتَبَ غُلَامَهُ عَلَى مِائَةِ أُوقِيَّةٍ ، فَعَجَزَ عَنْ[31] عَشْرِ أَوَاقٍ ، فَهُوَ رَقِيقٌ »[32] . وعن عمرِو بن شُعَيْبٍ ، عن أبيه ، عن جَدِّه ، أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ ، قال : « الْمُكاتَبُ عَبْدٌ مَا بَقِىَ عَلَيْهِ دِرْهَمٌ » . رواه

211/11و

---

(24) سقط من : ب .

(25) فى ب : « إلى » .

(26) وأخرجه البيهقى ، فى : باب عجز المكاتب ، من كتاب المكاتب . السنن الكبرى 10/341 .

(27) تقدم فى : 9/126 . وأخرجه البيهقى ، فى : باب ما جاء فى المكاتب يصيب حدا أو ميراثا أو يقتل ، من كتاب المكاتب . السنن الكبرى 10/326 . وعبد الرزاق ، فى : باب عجز المكاتب وغير ذلك ، من كتاب المكاتب . المصنف 8/412 . وابن أبى شيبة ، فى : باب من قال : إذا أدى مكاتبته فلا رد عليه فى الرق ، من كتاب البيوع والأقضية . المصنف 6/152 .

(28) تقدم تخريجه ، فى : 9/126 .

(29) أخرجه البيهقى ، فى : باب المكاتب عبد ما بقى عليه درهم ، من كتاب المكاتب . السنن الكبرى 10/325 . وعبد الرزاق ، فى : باب عجز المكاتب وغير ذلك ، من كتاب المكاتب . المصنف 8/410 ، 411 . وابن أبى شيبة ، فى : باب من قال : إذا أدى مكاتبته فلا رد عليه فى الرق ، من كتاب البيوع والأقضية . المصنف 6/150 .

(30) أخرجه عبد الرزاق ، فى : باب عجز المكاتب وغير ذلك ، من كتاب المكاتب . المصنف 8/411 .

(31) فى م : « على » .

(32) تقدم تخريجه ، فى : 9/124 ، 125 .

أبو داودَ[٣٣] ، ولأنَّه عِوَضٌ عن المُكاتَبِ ، فلا يَعْتِقُ قبلَ أدائِه ، كالقَدْرِ المُتَّفَقِ عليه ، ولأنَّه لو عَتَقَ[٣٤] بعضُه ، لَسَرَى إلى باقِيه ، كما لو باشَرَه بالعِتْقِ ، فإنَّ العِتْقَ لا يَتَبَعَّضُ فى المِلْكِ . فأمَّا حديثُ ابنِ عباسٍ ، فمَحْمُولٌ على مُكاتَبٍ لرَجُلٍ مات ، وخَلَّفَ ابْنَيْنِ ، فأقَرَّ أحَدُهما بكتابَتِه ، وأنْكَرَ الآخرُ ، فأدَّى إلى المُقِرِّ ، أو ما أشْبَهَها من الصُّوَرِ ، جَمْعًا بين الأخْبارِ ، وتَوْفِيقًا بينَها وبينَ القياسِ . ولأنَّ قولَ النَّبِىِّ ﷺ : « إذَا كَانَ لِإحْدَاكُنَّ مُكاتَبٌ ، فَمَلَكَ مَا يُؤَدِّى ، فَلْتَحْتَجِبْ مِنْهُ »[٣٥] . دليلٌ على اعْتبارِ جميعِ ما يُؤَدِّى ، ويجوزُ أن يتوقَّفَ العِتْقُ على أداءِ الجميعِ ، وإن جازَ رَدُّ بعضِه إليه ، كما لو قال : إذا أدَّيْتَ إلىَّ ألْفًا ، فأنتَ حُرٌّ ، ولِلهِ[٣٦] علىَّ رَدُّ رُبْعِها إليكَ . فإنَّه لا يَعْتِقُ قبلَ أداءِ جَمِيعِها ، وإن وَجَبَ عليه رَدُّ بَعْضِها .

فصل : وتجوزُ الكتابةُ على كلِّ مالٍ يجوزُ السَّلَمُ فيه ؛ لأنَّه مالٌ يَثْبُتُ فى الذِّمَّةِ مُؤَجَّلًا فى مُعاوَضةٍ ، فجاز ذلك فيه ، كعَقْدِ السَّلَمِ . فإن كان من الأثْمانِ ، وكان فى البَلَدِ نَقْدٌ واحدٌ ، جاز إطْلاقُه ؛ لأنَّه يَنْصرِفُ بالإطْلاقِ إليه ، فجاز ذلك فيه ، كالبَيْعِ ، وإن كان فيه نُقُودٌ أحَدُها أغْلَبُ فى الاسْتِعمالِ ، جاز الإطْلاقُ أيضًا ، وانْصرَفَ إليه عندَ الإطْلاقِ ، كما لو انْفَرَدَ ، وإن كانتْ مُخْتَلِفةً مُتَساوِيةً فى الاستعمالِ ، وَجَبَ بَيانُه بجِنْسِه ، وما يتَميَّزُ به من غيرِه من النُّقُودِ . وإن كان من غيرِ الأثْمانِ ، وَجَبَ وَصْفُه بما يُوصَفُ به فى السَّلَمِ . وما لا يَصِحُّ[٣٧] السَّلَمُ فيه ، لا يجوزُ أن يكونَ عِوَضًا فى الكِتابةِ ؛ لأنَّه عَقْدُ مُعَاوضةٍ يَثْبُتُ[٣٨] / عِوَضُه فى الذِّمَّةِ ، فلم يَجُزْ بعِوَضٍ مَجْهُولٍ ، كالسَّلَمِ . فإن كاتَبَه على عَبْدٍ مُطْلَقٍ ، لم يَصِحَّ . ذَكَرَه أبو بكرٍ . وهو قولُ الشافعىِّ . وذكر القاضى فيه[٣٩]

٢١١/١١ ظ

---

(٣٣) تقدم تخريجه ، فى : ١٢٤/٩ ، ١٢٥

(٣٤) فى م : « أعتق » .

(٣٥) تقدم تخريجه ، فى : ١٢٥/٩ .

(٣٦) سقطت الواو من : الأصل ، ا .

(٣٧) فى الأصل ، ب ، م زيادة : « فى » .

(٣٨) فى الأصل : « فثبت » . وفى ب : « ثبت » .

(٣٩) سقط من : الأصل .

وَجْهينِ ؛ أحدهما ، لا يجوزُ . والآخَرُ ، يجوزُ . وهو قولُ أبى حنيفةَ ، ومالكٍ ؛ لأنَّ العِتْقَ مَعْنًى لا يَلْحَقُه الفَسْخُ ، فجاز أن يكونَ الحيوانُ المُطْلَقُ عِوَضًا فيه ، كالعَقْلِ . ولَنا ، أنَّ مالا يجوزُ أن يكونَ عِوَضًا فى البَيْعِ والإجارةِ ، لا يجوزُ أن يكونَ عِوَضًا فى الكتابةِ ، كالثَّوْبِ المُطْلَقِ ، ويُفارِقُ العَقْلَ ؛ لأنَّه بَدَلُ[40] مُتْلَفٍ مُقَدَّرٍ فى الشَّرْعِ ، وهٰهُنا عِوَضٌ فى عَقْدٍ ، فأشْبَهَ البَيْعَ ، ولأنَّ الحيوانَ الواجبَ فى العَقْلِ ، ليس بحيوانٍ مُطْلَقٍ ، بل هو مُقَيَّدٌ بجِنْسِه وسِنِّه ، فلم يَصِحَّ الإلحاقُ به ، ولأنَّ الحيوانَ المُطْلَقَ لا تجوزُ الكِتابةُ عليه ، بغيرِ خلافٍ بينَ الناسِ فيما عَلِمْناه ، وإنَّما الخِلافُ فى العَبْدِ المُطْلَقِ ، ولم يَرِدْ به الشَّرْعُ بَدَلًا فى مَوْضِعٍ عَلِمْناه . إذا ثَبَتَ هذا ، فإنَّ مَنْ صَحَّحَ الكتابةَ به ، أوْجَبَ له عبدًا وَسَطًا ، وهو السِّنْدِيُّ ، ويكون وَسَطًا من السِّنْدِيِّين فى قِيمَتِه ، كقَوْلِنا فى الصَّداقِ ، ولا تَصِحُّ الكتابةُ على حيوانٍ مُطْلَقٍ غيرِ العبيدِ ، فيما عَلِمْناه ، ولا على ثَوْبٍ ، ولا دارٍ ، وكذلك[41] لا تجوزُ على ثَوبٍ مِن ثِيَابِه ، ولا عِمامةٍ من عَمائِمه ، ولا غيرِ ذلك من المَجْهُولاتِ . وإنْ وَصَفَ ذلك [42] بأوْصافِه فى السَّلَمِ [42] ، صَحَّ . ومِمَّن أجازَ الكِتابةَ على العَبِيدِ ؛ الحسنُ ، وسعيدُ بن جُبَيْرٍ ، والنَّخَعِيُّ ، والزُّهْرِيُّ ، وابنُ سِيرِينَ ، ومالِكٌ ، وأصْحابُ الرَّأْيِ . ورُوِىَ ذلك عن أبى بَرْزَةَ ، وحَفْصَةَ ، رَضِىَ اللهُ عنهما .

فصل : وتَصِحُّ الكِتابةُ على خِدْمةٍ ومَنْفعةٍ مُباحةٍ ؛ لأنَّها أحَدُ العِوَضَيْنِ فى الإجَارَةِ ، فجاز أن تكونَ عِوَضًا فى الكتابةِ ، كالأثْمانِ . ويُشْتَرَطُ / العِلْمُ بها ، كما يُشْتَرَطُ فى الإجارةِ ؛ فإن كاتَبَه على خِدْمةِ شَهْرٍ ودِينارٍ ، صَحَّ ، ولا يحْتاجُ إلى ذِكْرِ الشهرِ ، وكَوْنِه عَقِيبَ العَقْدِ ؛ لأنَّ إطْلاقَه يَقْتَضِى ذلك ، وإن عَيَّنَ الشهرَ لوقتٍ لا يَتَّصِلُ بالعَقْدِ ، مثل أنْ يُكاتِبَه فى المُحَرَّمِ على خِدْمَتِه فى رَجَبٍ ودِينارٍ ، صَحَّ أيضًا ، كما يجوز أن يُؤْجِرَه دارَه شَهرَ رَجَبٍ فى المحرَّمِ . وقال أصحابُ الشافعىِّ : لا يجوزُ على شهرٍ لا يَتَّصِلُ بالعَقْدِ . ويَشْتَرِطُون

٢١٢/١١ و

---

(٤٠) فى م زيادة : « عن » .

(٤١) فى ب : « ولا ذلك » . وفى م : « ولذلك » .

(٤٢ - ٤٢) فى م : « بأوصاف السلم » .

ذِكْرَ ذلك ، ولا يُجَوِّزُونَ إطْلَاقَه ؛ بِناءً على قولِهم فى الإجارةِ . وقد سَبَقَ ذِكْرُ الخِلافِ فيه ، فى بابِ الإجارةِ[43] . [44]ويُشْتَرطُ كونُ الدِّينارِ المذكورِ مُؤَجَّلًا ؛ لأَنَّ الأجَلَ شَرْطٌ فى عَقْدِ الكِتابةِ[44] . فإن جَعَلَ مَحَلَّ الدينارِ بعدَ الشَّهْرِ بيَوْمٍ أو أكثرَ ، صَحَّ . بغيرِ خلافٍ نَعْلَمُه . وإن جَعَلَ محلَّه فى الشهرِ ، أو بعدَ انْقِضائِه ، صَحَّ أيضًا . وهذا قولُ بعضِ أصْحابِ الشافعىِّ . وقال القاضى : لا يَصِحُّ ؛ لأنَّه يكونُ نَجْمًا واحدًا . وهذا لا يَصِحُّ ؛ لأنَّ الخِدْمةَ كلَّها لا تكونُ فى وقتِ مَحَلِّ الدِّينارِ ، وإنَّما يُوجَدُ جزءٌ منها يَسِيرٌ مُقارِنًا له ، وسائِرُها فيما سِوَاه ، ولأنَّ الخِدْمةَ بمَنْزِلةِ العِوَضِ الحاصلِ فى ابْتداءِ مُدَّتِها ، ولهذا يَسْتَحِقُّ عِوَضَها جَمِيعَه عندَ العَقْدِ ، فيكونُ مَحَلُّها غيرَ مَحَلِّ الدِّينارِ ، وإنَّما جازَتْ حالَّةً ؛ لأنَّ المَنْعَ من الحُلُولِ فى غيرِها لأَجْلِ العَجْزِ عنه فى الحالِ ، وهذا غيرُ مَوْجُودٍ فى الخِدْمةِ ، فجازَتْ حالَّةً . وإن جَعَلَ محلَّ الدِّينارِ قبلَ الخدمةِ ، وكانت الخِدْمةُ غيرَ مُتَّصِلةٍ بالعَقْدِ ، بحيث يكونُ الدِّينارُ مُؤَجَّلًا ، والخِدْمةُ بعدَه ، جاز . وإن كانت الخِدْمةُ مُتَّصِلةً بالعقدِ ، لم يُتَصَوَّرْ كَونُ الدِّينارِ قبلَه ، ولم تَجُزْ فى أوَّلِه ؛ لأنَّه يكونُ حالًّا ، ومن شَرْطِه التَّأْجِيلُ .

فصل : وإن كاتَبَه على خِدْمةٍ مُفْرَدةٍ ، فى مُدَّةٍ واحدةٍ ، مثل أنْ يُكاتِبَه[45] على خِدْمةِ شهرٍ مُعَيَّنٍ[46] ، أو سَنَةٍ مُعَيَّنةٍ ، فحكمُه حكمُ الكِتابةِ على / نَجْمٍ واحدٍ ، على ما مَضَى من القولِ فيه . ويَحْتَمِلُ أنْ يكونَ كالكِتابةِ على أنْجُمٍ ، لأنَّ الخِدْمةَ تُسْتَوْفَى فى أوْقاتٍ مُتفرِّقةٍ ، بخلافِ المالِ . فإن جَعَلَه على شهرٍ بعدَ شهرٍ ، كأنْ[47] كاتَبَه فى أوَّلِ المحرَّمِ ، على خِدْمةٍ[48] فيه ، وفى رَجَبٍ ، صَحَّ ؛ لأنَّه على نَجْمَيْنِ . وإن كاتَبَه على مَنْفَعةٍ فى الذِّمَّةِ مَعْلُومةٍ ، كخِياطةِ ثِيابٍ عَيَّنَها ، أو بناءِ حائطٍ وصَفَه ، صَحَّ أيضا ، إذا كاتَبَه على نَجْمَيْنِ . وإن قال : كاتَبْتُكَ على أن تَخْدِمَنِى هذا الشهرَ ، وخِياطةِ كذا عَقِيبَ الشهرِ . صَحَّ . فى قولِ الجميعِ . وإن قال : على أن تَخْدِمَنِى شهرًا من وَقْتِى هذا ، وشهرًا عَقِيبَ

11/212 ظ

---

(43) تقدم فى : 8/9 ، 10 .

(44 - 44) سقط من : الأصل .

(45) فى م : « كاتبه » .

(46) فى الأصل ، ا : « بعينه » .

(47) فى الأصل ، ا : « كأنه » .

(48) فى الأصل ، ا : « خدمته » .

هذا الشهرِ . صَحَّ أيضًا . وعندَ الشافعيِّ ، لا يَصِحُّ . ولَنا ، أنَّه كاتَبَه على نَجْمَيْنِ ، فصَحَّ ، كالتي قبلَها .

فصل : وإذا كاتَبَ العبدَ ، وله مالٌ ، فمالُه لسَيِّده ، إلَّا أن يَشْتَرِطَه المُكاتَبُ . وإنْ كانت له سُرِّيَّةٌ ، أو ولَدٌ ، فهو لسَيِّده . وبهذا قال الثَّوْرِيُّ ، والحسنُ بن صالحٍ ، وأبو حنيفةَ ، وأبو يوسفَ ، والشافعيُّ . وقال الحسنُ ، وعَطاءٌ ، والنَّخَعِيُّ ، وسليمانُ بن موسى ، وعمرُو بن دِينارٍ ، ومالكٌ ، وابنُ أبي لَيْلَى ، في المكاتَبِ : مالُه له . ووافَقَنا عَطاءٌ وسليمانُ بن موسى ، والنَّخَعِيُّ ، وعمرُو بن دينارٍ ، ومالكٌ ، في الولَدِ ، واحْتُجَّ لهم بما رَوَى ابنُ[49] عمرَ ، عن النَّبيِّ ﷺ ، أنَّه قال : [50]« مَنْ أعْتَقَ عَبْدًا ، ولَهُ مَالٌ ، فَالْمَالُ لِلْعَبْدِ »[51] . ولَنا ، قولُ النَّبيِّ ﷺ[50] : « مَنْ بَاعَ عَبْدًا ، وَلَهُ مَالٌ ، فَمَالُهُ لِلْبَائِعِ ، إلَّا أنْ يَشْتَرِطَه الْمُبْتاعُ » . مُتَّفَقٌ عليه[52] . والكتابةُ بَيْعٌ ، ولأنَّه باعَه نفسَه ، فلم يَدْخُلْ معه غيرُه ، كوَلَدِه وأقاربِه ، ولأنَّه هو ومالُه كانا لسَيِّده ، فإذا وقَعَ العَقْدُ على أحَدِهما ، بَقِيَ الآخَرُ على ما كان عليه ، كما لو باعَه لأجْنَبِيٍّ . وحديثُهم ضَعِيفٌ ، قد ذكَرْنا ضَعْفَه .

١٩٧٩ ـ مسألة ؛ قال : (وَوَلَاؤُهُ لِمُكَاتِبِه)

/ لا نَعْلَمُ خلافًا بين أهل العلمِ ، في أنَّ وَلاءَ المُكاتَبِ لسَيِّده ، إذا أدَّى إليه . وبه يقولُ مالكٌ ، والشافعيُّ ، وأصْحابُ الرَّأْيِ . وذلك لأنَّ الكتابةَ إنْعامٌ وإعْتاقٌ له ؛ لأنَّ كَسْبَه كان لسَيِّده بحُكْمِ مِلْكِه إيَّاهُ ، فرَضِيَ به عِوَضًا عنه ، وأعْتَقَ رقَبَتَه عِوَضًا عن مَنْفَعَتِه المُسْتَحَقَّةِ له بحُكْمِ الأصْلِ ، فكان مُعْتِقًا له ، مُنْعِمًا عليه ، فاسْتَحَقَّ وَلاءَه ؛ لقولِه ﷺ : « الوَلَاءُ لِمَنْ أعْتَقَ »[1] . وفي حديثِ بَرِيرَةَ ، أنَّها قالت : كاتَبْتُ أهْلِي على تِسْعِ أوَاقٍ ، في كلِّ عامٍ أُوقِيَّةٌ ، فقالتْ عائشةُ : إنْ شاءَ أهْلُكِ أنْ أعُدَّها لهم عَدَّةً واحدةً ،

١١/٢١٣و

---

(٤٩) سقط من : ب ، م .

(٥٠ - ٥٠) سقط من : ب . نقل نظر .

(٥١) تقدم تخريجه ، في : صفحة ٣٩٨ .

(٥٢) تقدم تخريجه ، في : ٦/٢١ .

(١) تقدم تخريجه ، في : ٨/٣٥٩ ، ٣٦٠ .

ويكونَ ولاؤُكِ لى ، فَعَلْتُ . فرَجَعَتْ بَرِيرَةُ إلى أهْلِها ، فذكَرتْ ذلك هم ، فأَبَوْا إلَّا أن يكونَ الوَلاءُ لهم[٢] . وهذا يَدُلُّ على أنَّ ثُبوتَ الوَلاءِ على المُكاتَبِ لسَيِّدِه كان مُتَقرِّرًا عندَهم . واللهُ أعلمُ .

١٩٨٠ ـ مسألة ؛ قال : (**ويُعْطَى مِمَّا كُوتِبَ عَلَيْهِ الرُّبْعَ ؛ لِقَوْلِ اللهِ تَعَالَى : ﴿ وَءَاتُوهُم مِّن مَّالِ ٱللهِ ٱلَّذِى ءَاتَـٰكُمْ ﴾**)

الكلامُ فى الإيتاءِ فى خمسةِ فُصولٍ ؛ وُجُوبُه ، وقَدْرُه ، وجِنْسُه ، ووَقْتُ جَوازِه ، ووَقْتُ وُجُوبِه .

أمَّا الأوَّلُ : (١ فإنَّه يَجِبُ ١) على السَّيِّدِ إيتاءُ المُكاتَبِ شيئًا ممَّا كُوتِبَ عليه . رُوِىَ ذلك عن علىٍّ ، رَضِىَ اللهُ عنه[٢] . وبه قال الشافعىُّ ، وإسحاقُ . وقال بُرَيْدةُ ، والحسنُ ، والنَّخَعِىُّ ، والثَّوْرِىُّ ، ومالكٌ ، وأبو حنيفةَ : ليس بواجبٍ ؛ لأنَّه عَقْدُ مُعاوَضَةٍ ، فلا يَجِبُ فيه الإيتاءُ ، كسائرِ عُقُودِ المُعاوَضاتِ . ولَنا ، قولُ اللهِ تعالى : ﴿ وَءَاتُوهُم مِّن مَّالِ اللهِ الَّذِى ءَاتَـٰكُمْ ﴾[٣] . وظاهرُ الأمرِ الوُجُوبُ ، قال علىٌّ ، رَضِىَ اللهُ عنه ، فى تَفْسِيرِها : ضَعُوا عنهم رُبْعَ مالِ الكِتَابةِ[٢] . وعن ابنِ عباسٍ ، رَضِىَ اللهُ عنهما ، قال : ضَعُوا عنهم من مُكاتَبَتِهم شيئًا[٤] . وتُخالِفُ الكتابةُ سائرَ العُقُودِ ؛ فإنَّ القَصْدَ بها (٥ الرِّفْقُ بالعَبْدِ ٥) ، بخلافِ غيرِها ، ولأنَّ الكِتابةَ يَسْتَحِقُّ بها الوَلاءَ على العبدِ / مع المُعاوضةِ ، فكذلك[٦] يَجِبُ أن يَسْتَحِقَّ العَبْدُ على السَّيِّدِ شيئًا . فإن قيل : المرادُ

٢١٣/١١ ظ

---

(٢) تقدم تخريج حديث بريرة ، فى : ٣٢٥/٦ ، ٣٥٩/٨ ، ٣٦٠ .

(١ - ١) فى الأصل ، ب : « فيجب » .

(٢) أخرجه البيهقى ، فى : باب ما جاء فى تفسير قوله عز وجل : ﴿ وءاتوهم من مال الله ... ﴾ ، من كتاب المكاتب . السنن الكبرى ٣٢٩/١٠ . وعبد الرزاق ، فى : باب : ﴿ وءاتوهم من مال الله ... ﴾ ، من كتاب المكاتب . المصنف ٣٧٥/٨ ، ٣٧٦ .

(٣) سورة النور ٣٣ .

(٤) أخرجه البيهقى ، فى : باب ما جاء فى تفسير قوله عز وجل : ﴿ وءاتوهم من مال الله ... ﴾ ، من كتاب المكاتب . السنن الكبرى ٣٣٠/١٠ .

(٥ - ٥) فى ا ، ب : « رفق العبد » .

(٦) فى ب ، م : « فلذلك » .

بالإيتاءِ ، إعْطاؤُه سَهْمًا من الصَّدَقةِ ، أو النَّدْبُ إلى التَّصدُّقِ عليه ، وليس ذلك بواجبٍ ، بدليلِ أنَّ العَقْدَ يُوجِبُ العِوَضَ عليه ، فكيف يَقْتَضِى إسْقاطَ شىءٍ منه ؟ قُلْنا : أمَّا الأوَّلُ ، فإنَّ عليًّا وابنَ عباسٍ ، رَضِىَ اللهُ عنهما ، فَسَّراه بما ذَكَرْناه ، وهما أعْلَمُ بتأْويلِ القرآنِ ، وحَمْلُ الأمرِ على النَّدْبِ يُخالِفُ مُقْتَضَى الأمْرِ ، فلا يُصارُ إليه إلَّا بدَليلٍ . وقولُهم : إنَّ العَقْدَ يُوجِبُ عليه ، فلا يَسْقُطُ عنه . قُلْنا : إنَّما يَجبُ الرِّفْقُ[7] به عندَ آخِرِ كِتابَتِه ، مُواساةً له ، وشكرًا لِنِعْمةِ اللهِ تعالى ، كما تَجِبُ الزَّكاةُ مُواساةً من النِّعَمِ التى أنْعَمَ اللهُ تعالى بها على عَبْدِه ، ولأنَّ العَبْدَ وَلِىَ جَمْعَ هذا المالِ ، وتَعِبَ فيه ، فاقْتَضَى الحالُ مُواساتَه منه ، كما أمَرَ النَّبىُّ ﷺ بإطْعامِه من الطَّعامِ الذى وَلِىَ حَرَّه ودُخانَه[8] ، واخْتصَّ هذا بالوُجُوبِ ؛ لأنَّ فيه مَعُونةً على العِتْقِ ، وإعانةً لمن يَحِقُّ على[9] اللهِ تعالى عَوْنُه ، فإنَّ أبا هُرَيْرَةَ ، رَضِىَ اللهُ عنه ، قال : قال رسولُ اللهِ ﷺ : « ثَلاثَةٌ حَقٌّ عَلَى اللهِ تَعالَى عَوْنُهُمْ ؛ الْمُجاهِدُ فِى سَبِيلِ اللهِ ، والْمُكاتَبُ الَّذِى يُرِيدُ الْأَداءَ ، والنَّاكِحُ الَّذِى يُرِيدُ الْعَفافَ » . أخْرَجَه التِّرمِذِىُّ[10] ، وقال : حديثٌ حسنٌ .

الفصل الثانى : فى قَدْرِه ، وهو الرُّبْعُ . ذكَره الْخِرَقِىُّ ، وأبو بكرٍ ، وغيرُهما من أصحابِنا . ورُوِىَ ذلك عن علىٍّ ، رَضِىَ اللهُ عنه . وقال قَتادةُ : العُشْرُ . وقال الشافعىُّ ، وابنُ المُنْذِرِ : يُجْزِئُ ما يَقَعُ عليه الاسْمُ . وهو قولُ مالكٍ ، إلَّا أنَّه عندَه مُسْتَحَبٌّ ؛ لقولِ اللهِ تعالى : ﴿ مِّن مَّالِ اللَّهِ الَّذِى ءَاتَىٰكُمْ ﴾ . و ﴿ مِنْ ﴾ للتَّبْعِيضِ ، والقَليلُ بعضٌ ، فيُكْتَفَى به . وقال ابنُ عباسٍ : ضَعُوا عنهم / من كِتابَتِهم[11] شيئًا . ولأنَّه قد ثَبَتَ أنَّ ١١/٢١٤و

---

(٧) فى م : « للرفق » .

(٨) تقدم تخريجه ، فى : ١١/٤٣٦ .

(٩) سقط من : ب .

(١٠) فى : باب ما جاء فى المجاهد والناكح والمكاتب ... ، من أبواب فضائل الجهاد . عارضة الأحوذى ٧/١٥٧ .
كما أخرجه النسائى ، فى : باب معونة الله الناكح الذى يريد العفاف ، من كتاب النكاح . المجتبى ٦/٥٠ . وابن ماجه ، فى : باب المكاتب ، من كتاب العتق . سنن ابن ماجه ٢/٨٤٢ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢/٢٥١ ، ٤٣٧ .

(١١) فى ا ، ب ، م : « مكاتبتهم » .

المُكاتَبَ لا يَعْتِقُ حتى يُؤَدِّىَ جميعَ الكِتابةِ ، بما ذكَرْنا من الأخْبارِ ، ولو وجَبَ إيتاوه الرُّبْعَ ، لَوَجَبَ أن يَعْتِقَ إذا أدَّى ثلاثةَ أرْباعِ الكِتابةِ ، ولا يَجبُ عليه أداءُ مالٍ يجبُ رَدُّه إليه ، ورُوِىَ عن ابنِ عمرَ ، أنَّه كاتَبَ عبدًا له على خَمْسَةٍ وثلاثين ألْفًا ، فأخَذَ منه ثلاثِينَ ، وتَرَكَ له خَمْسةً[12] . ولَنا ، ما رَوَى أبو بكرٍ ، بإسْنادِه عن علىٍّ ، رَضِىَ اللهُ عنه ، عن النَّبِىِّ ﷺ ، فى قولِه : ﴿ وَءَاتُوهُم مِّن مَّالِ ٱللَّهِ ٱلَّذِى ءَاتَىٰكُمْ ﴾ . فقال : « رُبْعُ الكِتابةِ[13] »[14] . ورُوِىَ مَوْقوفًا على علىٍّ . ولأنَّه مالٌ يَجبُ إيتاؤُه مُواساةً بالشَّرْعِ ، فكان مُقَدَّرًا ، كالزَّكاةِ ، ولأنَّ حِكْمةَ إيجابِه الرِّفْقُ بالمُكاتَبِ ، وإعانتُه على تحْصيلِ العِتْقِ ، وهذا لا يَحْصُلُ باليَسيرِ الذى هو أقَلُّ ما يَقَعُ عليه الاسْمُ ، فلم يَجُزْ أن يكونَ هو الواجبَ ، وقولُ اللهِ تعالى : ﴿ وَءَاتُوهُم مِّن مَّالِ ٱللَّهِ ﴾ . وإن وَرَدَ غيرَ مُقَدَّرٍ ، فإنَّ السُّنَّةَ تُبَيِّنُه ، وتُبَيِّنُ قَدْرَه ، كالزكاةِ .

الفصل الثالث : فى جِنْسِه ، إن قَبَضَ مالَ الكِتابةِ ، ثم أعْطاهُ منه ، جازَ ؛ لأنَّ اللهَ تعالى أمَرَ بالإيتاءِ منه . وإن وَضَعَ عنه بما وَجَبَ عليه ، جاز ؛ لأنَّ الصَّحابةَ ، رَضِىَ اللهُ عنهم ، فَسَّرُوا الإيتاءَ بذلك ، ولأنَّه أبْلَغُ فى النَّفْعِ ، وأعْوَنُ على حُصُولِ العِتْقِ ، فيكونُ أفْضَلَ من الإيتاءِ ، وتَحْصُلُ دَلالةُ الآيةِ عليه من طَرِيقِ التَّنْبِيهِ . وإنْ أعْطاهُ من جِنْسِ مالِ الكِتابةِ من غيرِه ، جازَ . ويَحْتَمِلُ أنْ لا يَلْزَمَ المُكاتَبَ قَبُولُه . وهو ظاهرُ كلامِ الشافعىِّ ؛ لأنَّ اللهَ تعالى أمَرَ بالإيتاءِ منه . ولَنا ، أنَّه لا فَرْقَ فى المعنى بين الإيتاءِ منه ، وبينَ الإيتاءِ من غيرِه ، إذا كان من جِنْسِه ، فوَجَبَ أن يتَساوَيا فى الإجْزاءِ ، وغيرُ[15] المَنْصُوصِ إذا كان فى مَعْناهُ أُلْحِقَ به ، وكذلك جازَ الحَطُّ ، وليس هو بإيتاءٍ ، لمَّا كان فى / مَعْناهُ . وإن آتاه من غيرِ جِنْسِه ، مثل أن يُكاتِبَه على دَراهِمَ ، فيُعْطِيَهُ دَنانِيرَ أو عُرُوضًا[16] ، لم يَلْزَمْه قَبُولُه ؛ ٢١٤/١١ ظ

(١٢) أخرجه البيهقى ، فى : باب تفسير قوله عز وجل : ﴿ وءاتوهم من مال الله ... ﴾ ، من كتاب المكاتب . السنن الكبرى ١٠/ ٣٣٠ .

(١٣) فى الأصل : « المكاتبة » .

(١٤) تقدم تخريجه ، فى حاشية ٢ ، موقوفا ، وهو فى المواضع نفسها مرفوعا .

(١٥) فى الأصل ، ا : « أو غير » .

(١٦) فى الأصل : « عرضا » .

لأَنَّه لم يُؤْتِه منه ولا من جِنْسِه . ويَحْتَمِلُ الجوازَ ؛ لأَنَّ الرِّفْقَ[17] يَحْصُلُ به .

الفصل الرابع : فى وَقْتِ جوازِه ، وهو مِن حينِ العَقْدِ ؛ لقَوْلِ اللهِ تعالى : ﴿ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا وَءَاتُوهُمْ ﴾ . وذلك يحتاجُ إليه من حينِ العَقْدِ ، وكلَّما عَجّلَه[18] كان أفْضَلَ ؛ لأنَّه يكونُ أنْفعَ ، كالزَّكاةِ .

الفصل الخامس : فى وقتِ وُجُوبِه ، وهو حينَ العِتْقِ ؛ لأنَّ اللهَ تعالى أمَرَ بإيتائِه من المالِ الذى آتَاه ، وإذا آتَى المالَ عَتَقَ ، فيَجِبُ إيتاؤُه حِينَئِذٍ . قال علىٌّ رضى الله عنه ، الكِتابةُ على نَجْمَيْنِ ، والإيتاءُ من الثانى[19] . فإن مات السَّيِّدُ قبلَ إيتائِه ، فهو دَيْنٌ فى تَرِكَتِه ؛ لأنَّه حَقٌّ واجِبٌ ، فهو كسائرِ دُيُونِه . وإن ضاقَتِ التَّرِكَةُ عنه وعن غيرِه من الدُّيُونِ ، تحاصُّوا فى التَّرِكَةِ بقَدْرِ حُقُوقِهم ، ويُقَدَّمُ ذلك على الوَصايَا ؛ لأنَّه دَيْنٌ ، وقد قَضَى النَّبِىُّ ﷺ أنَّ الدَّيْنَ قبلَ الوَصِيَّةِ[20] .

١٩٨١ ــ مسألة ؛ قال : (**وَإِنْ عُجِّلَتِ الْكِتَابَةُ قَبْلَ مَحَلِّهَا ، لَزِمَ السَّيِّدَ الْأَخْذُ ، وعَتَقَ مِنْ وَقْتِه . فِى إحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ عَنْ أَبِى عَبْدِ اللهِ ، رَحِمَهُ اللهُ . والرِّوَايَةُ الْأُخْرَى ، إِذَا مَلَكَ مَا يُؤَدِّى ، فَقَدْ صَارَ حُرًّا**)

الكلام فى هذه المسألة فى فَصْلَيْن :

أحدُهما : فيما إذا عَجَّلَ المُكاتَبُ الكِتابةَ قبلَ مَحَلِّها . فالمنصوصُ عن أحمدَ ، أنَّه يَلْزَمُ قَبُولُها ، ويَعْتِقُ المُكاتَبُ . وذكَر أبو بكرٍ فيه رِوَايةً أُخْرَى ، أنَّه لا يَلْزَمُ قَبولُ المالِ إلَّا عندَ نُجُومِه ؛ لأَنَّ بَقاءَ المُكاتَبِ فى هذه المُدَّةِ فى مِلْكِه حَقٌّ / له ، ولم يَرْضَ بزَوَالِه[1] ، فلم يَزُلْ ، كما لو عَلَّقَ عِتْقَه على شَرْطٍ[2] ، لم يَعْتِقْ قبلَه . والصَّحِيحُ فى المذهبِ الأوَّلُ . وهو مذهبُ

١١/٢١٥و

---

(١٧) فى ا ، ب ، م زيادة : « به » .

(١٨) فى الأصل : « أعجله » .

(١٩) تقدم فى : صفحة ٤٥٠ .

(٢٠) تقدم تخريجه ، فى : ٨/٣٩٠ .

وبعده فى م زيادة : « والله الموفق » .

(١) فى ب : « زواله » .

(٢) فى ب : « شرطه » .

الشافعيِّ ، إلَّا أنَّ القاضىَ قال : أطْلَقَ أحمدُ والْخِرَقِىُّ هذا القولَ ، وهو مُقَيَّدٌ بما لا ضَرَرَ فى قَبْضِه قبلَ مَحَلِّه ، كالذى لا يَفْسُدُ ، ولا يَخْتَلِفُ قديمُه وحَدِيثُه ، ولا يحْتاجُ إلى مُؤْنةٍ فى حِفْظِه ، ولا يَدْفَعُه فى حالِ خَوْفٍ يَخافُ ذهابَه ، فإنِ اخْتَلَّ أحَدُ هذه الأمورِ ، لم يَلْزَمْ قَبْضُه، مثل أن يكونَ مِمَّا يَفْسُدُ ؛ كالعِنَبِ ، والرُّطَبِ ، والبِطِّيخِ ، أو يُخافُ تَلَفُه ، كالحيوانِ ، فإنَّه ربما تَلِفَ قبلَ المَحَلِّ ، ففاتَه مَقْصُودُه . وإن كان ممَّا يكونُ حَدِيثُه خيرًا مِن قَدِيمِه ، لم يَلْزَمْهُ أيضًا أخْذُه ؛ لأنَّه يَنْقُصُ إلى حينِ الحُلُولِ ، وإنْ كان ممَّا يحْتاجُ إلى مَخْزَنٍ ، كالطَّعامِ والقُطْنِ ، لم يَلْزَمْه أيضا ؛ لأنَّه يحْتاجُ فى إبْقائِه إلى وَقْتِ المَحَلِّ إلى مُؤْنةٍ ، فيتَضَرَّرُ بها ، ولو كان غيرَ هذا ، إلَّا أنَّ البَلَدَ مَخُوفٌ ، يَخافُ نَهْبَه ، لم يَلْزَمْه أخْذُه ؛ لأنَّ فى أخْذِه ضَرَرًا لم يَرْضَ بالْتِزامِه ، وكذلك لو سَلَّمَهُ إليه[3] فى طَرِيقٍ مَخُوفٍ ، أو مَوْضِعٍ يتَضَرَّرُ بقَبْضِه فيه ، لم يَلْزَمْه قَبْضُه ، ولم يَعْتِق المُكاتَبُ ببَذْلِه . قال القاضى : والمذهبُ عندى أنَّ فيه[4] تَفْصِيلًا ، على حَسَبِ ما ذكَرْناه فى السَّلَمِ . ولأنَّه لا يَلْزَمُ الإِنْسانَ الْتِزامُ ضَرَرٍ لم يَقْتَضِه العَقْدُ ، ولو رَضِىَ بالْتِزامِه . وأمَّا ما لا ضَرَرَ فى قَبْضِه ، فإذا عَجَّلَه ، لَزِمَ السَّيِّدَ أخْذُه . وذكر أبو بكرٍ ، أنَّه يَلْزَمُه قَبولُه مِن غيرِ تَفْصِيلٍ ، اعْتِمادًا على إطْلاقِ أحمدَ القولَ فى ذلك ، وهو ظاهِرُ إطْلاقِ الْخِرَقِىِّ ؛ لما رَوَى الأثْرَمُ ، بإسْنادِه عن أبى بكرِ بن حَزْمٍ ، أن رَجُلًا أتَى عمرَ ، رَضِىَ اللهُ عنه ، فقال : يا أميرَ المؤمنين ، إنِّى كاتَبْتُ عَلَى كذا وكذا ، وإنِّى أيْسَرْتُ بالمالِ ، فأتَيْتُه به ، فزَعَمَ أنَّه لا يَأْخُذُها إلَّا نُجُومًا . فقال عمرُ ، رَضِىَ اللهُ عنه : يا يَرْفَأُ ، خُذْ هذا المالَ ، فاجْعَلْه فى بيتِ المالِ ، وأدِّ إليه نُجُومًا فى كلِّ عامٍ ، وقد عَتَقَ هذا . فلما رأى ذلك سَيِّدُه ، أخَذَ المالَ[5] . / وعن عثمانَ بنَحْوِ هذا[5] . ورَوَاه سعيدُ بن منصورٍ ، فى « سُنَنِه » ، عن عمرَ وعثمانَ جميعًا ، قال : حَدَّثَنا هُشَيْمٌ ، عن ابنِ عَوْنٍ[6] ، عن محمدِ بن سِيرِينَ ، أنَّ عثمانَ قَضَى بذلك . ولأنَّ الأجَلَ حَقٌّ لِمن عليه الدَّيْنُ ، فإذا قَدَّمَه ، فقد رَضِىَ بإسْقاطِ حَقِّه ، فسَقَطَ ، كسائرِ الحُقُوقِ . فإنْ

11/215 ظ

---

(3) سقط من : الأصل .

(4) فى م : « فى قبضه » .

(5) وأخرجه البيهقى ، فى : باب تعجيل الكتابة ، من كتاب المكاتب . السنن الكبرى 10/335 .

(6) فى ب ، م : « عوف » .

قِيلَ : إذا عَلَّقَ عِتْقَ عبدِه على فِعْلٍ فى وقتٍ ، ففَعَلَه فى غَيرِه ، لم يَعْتِقْ ، فكذلك إذا قال : إذا أدَّيْتَ إلىَّ ألْفًا فى رمضانَ . فأدَّاه فى شعبانَ ، لم يَعْتِقْ . قُلْنا : تلك صِفَةٌ مُجَرَّدَةٌ ، لا يَعْتِقُ إلَّا بوُجُودِها ، والكِتابةُ مُعاوَضةٌ يَبْرَأُ فيها بأداءِ[7] العِوَضِ ، فافْتَرَقا ، وكذلك لو أبْرَأه من العِوَضِ فى الكتابةِ[8] ، عَتَقَ ، ولو أبْرَأهُ مِن المالِ فى الصِّفَةِ المُجَرَّدةِ ، لم يَعْتِقْ . والأَوْلَى ، إن شاءَ اللهُ تعالى ما قالَه القاضى ، فى أنَّ ما كان فى قَبْضِه ضَرَرٌ ، لم يَلْزَمْه قَبْضُه ، ولم يَعْتِقْ ببَذْلِه ؛ لما ذكَرَه من الضَّرَرِ الذى لم يَقْتَضِه العَقْدُ ، وخبرُ عمرَ ، رَضِىَ اللهُ عنه ، لا دَلالةَ فيه على وُجُوبِ قَبْضٍ ما فيه ضَرَرٌ ، ولأنَّ أصْحابَنا قالوا : لو لَقِيَه فى بَلَدٍ آخرَ ، فدَفَعَ إليه نُجُومَ الكِتابةِ أو بعضَها ، فامْتَنَعَ من أخْذِها لضَرَرٍ فيه ، من خَوْفٍ ، أو مُؤْنةِ حَمْلٍ ، لم يَلْزَمْه قَبُولُه ؛ لما عليه من الضَّرَرِ فيه ، وإن لم يكُنْ فيه ضَرَرٌ ، لَزِمَه قَبْضُه . كذا هٰهُنا . وكلامُ أحمدَ ، رحمَه اللهُ ، مَحْمولٌ على ما إذا لم يكُنْ فى قَبْضِه ضَرَرٌ ، وكذلك قولُ الْخِرَقِىِّ وأبى بكرٍ .

فصل : وإذا أحْضَرَ المُكاتَبُ مالَ الكِتابةِ ، أو بعضَه ، ليُسَلِّمَه ، فقال السَّيِّدُ : هذا حَرامٌ ، أو غَصْبٌ ، لا أقْبَلُه منك . سُئِلَ العبدُ عن ذلك ، فإن أقَرَّ به ، لم يَلْزَمِ السَّيِّدَ قَبولُه ؛ لأنَّه لا يَلْزَمُه أخْذُ المُحَرَّمِ ، ولا يجوزُ له ، وإنْ أنْكَرَ ، وكانت للسَّيِّدِ بَيِّنةٌ بدَعْواه ، لم يَلْزَمْه قَبولُه ، وتُسْمَعُ بَيِّنَتُه ؛ لأنَّ له حَقًّا فى أنْ لا يقْتَضِىَ دَيْنَه من حَرامٍ ، ولا[9] يَأْمَنُ[10] أنْ يَرْجِعَ صاحِبُه / عليه به ، وإن لم تكُنْ له بَيِّنةٌ ، فالقولُ قولُ العبدِ مع يَمِينِه ، فإن نَكَلَ عن اليَمِينِ ، لم يَلْزَمِ السَّيِّدَ قَبولُه أيضا ، وإن حَلفَه ، قيل للسَّيِّدِ : إمَّا أن تَقْبِضَه ، وإمَّا أن تُبْرِئَه ليَعْتِقَ . فإن قَبَضَه ، وكان تَمامَ كِتابَتِه ، عَتَقَ ، ثم يُنْظَرُ ؛ فإن ادَّعَى أنَّه حَرامٌ مُطْلَقًا ، لم يُمْنَعْ منه ؛ لأنَّه لا[11] يُقَرُّ به لأحَدٍ ، وإنَّما تَحْرِيمُه فيما بَيْنَه وبينَ اللهِ تعالى ، وإن ادَّعَى أنَّه غَصَبَه من فلانٍ ، لَزِمَه دَفْعُه إليه[12] ؛ لأنَّ قَوْلَه : وإن لم يُقْبَلْ فى حَقِّ المُكاتَبِ ، فإنَّه يُقْبَلُ فى حَقِّ

١١/٢١٦و

---

(٧) فى الأصل : « بأدائها » .

(٨) فى م : « المكاتبة » .

(٩) فى الأصل : « أو لا »

(١٠) فى م زيادة : « من » .

(١١) فى ا ، ب : « لم » .

(١٢) فى م زيادة : « إن ادعاه » .

نَفْسِه ، كما لو قال رَجُلٌ لعبدٍ في يَدِ غيرِه : هذا حُرٌّ . وأنْكَرَ ذلك مَن العبدُ في يَدِه ، لم يُقْبَلْ قولُه عليه ، فإن انْتَقَلَ إليه بسَبَبٍ مِن الأسْبابِ ، لَزِمَتْه حُرِّيَّتُه . وإن أبْرَأَهُ من مالِ الكِتابةِ[13] ، لم يَلْزَمْه قَبْضُه ؛ لأنَّه لم يَبْقَ له عليه حَقٌّ . وإن لم يُبْرِئْه ولم يَقْبِضْه ، كان له دَفْعُ ذلك إلى الحاكمِ ، ويُطالِبُه بقَبْضِه ، فيَنُوبُ الحاكمُ في قَبْضِه عنه ، ويَعْتِقُ العبدُ ، كما رَوَيْناه عن عمرَ وعثمانَ ، في قَبْضِهِما مالَ الكِتابةِ حين امْتَنَعَ المُكاتِبُ من قَبْضِه .

فصل : وإذا كاتَبه على جِنْسٍ ، لم يَلْزَمْه قَبْضُ غيرِه ، فلو كاتَبه على دنَانِيرَ ، لم يَلْزَمْه قَبْضُ دَرَاهِمَ ، ولا عَرْضٍ ، وإن كاتَبه على دَرَاهِم ، لم يَلْزَمْه أخْذُ الدَّنانيرِ ، ولا العُرُوضِ . وإنْ كاتَبَه على عَرْضٍ مَوْصُوفٍ ، لم يَلْزَمْه قَبْضُ غيرِه . وإنْ كاتَبه على نَقْدٍ ، فأعْطاهُ مِن جِنْسِه خيرًا منه ، وكان يَنْفُقُ فيما يَنْفُقُ فيه الذى كاتَبه عليه ، لَزِمَه أخْذُه ؛ لأنَّه زادَه خيرًا ، وإن كان لا يَنْفُقُ في بعضِ البُلْدانِ التى يَنْفُقُ فيها ما كاتَبَه عليه ، لم يَلْزَمْه قَبُولُه ؛ لأنَّ عليه فيه ضَرَرًا .

الفصل الثانى : إذا مَلَكَ ما يُؤَدِّى ، فالصحيحُ أنَّه لا يَعْتِقُ حتى يُؤَدِّىَ . رُوِىَ ذلك عن عمرَ ، وابنِه ، وزَيْدٍ ، وعائشةَ ، رَضِىَ اللهُ عنهم ؛ فإنَّهم قالوا : المُكاتَبُ عَبْدٌ ما بَقِىَ عليه دِرْهَمٌ[14] . وهو قولُ / أكثرِ أهلِ العلمِ ، وعن أحمدَ ، رَضِىَ اللهُ عنه ، روايةٌ أُخْرَى ، أنَّه إذا مَلَكَ ما يُؤَدِّى ، عَتَقَ ؛ لما رَوَى سعيدٌ ، قال[15] : حدَّثنا سفيانُ ، عن الزُّهْرِىِّ ، عن نَبْهانَ مَوْلَى أُمِّ سَلَمةَ ، عن أُمِّ سَلَمةَ ، أنَّ النبىَّ ﷺ ، قال : « إِذَا كَانَ لِإِحْدَاكُنَّ مُكَاتَبٌ ، وَكَانَ عِنْدَهُ مَا يُؤَدِّى ، فَلْتَحْتَجِبْ مِنْهُ » . ورَوَاه أبو داودَ ، وابنُ ماجه ، والتِّرْمِذِىُّ[16] . وقال : حديثٌ حسنٌ صحيحٌ . فأمَرَهُنَّ بالحِجابِ بمُجَرَّدِ مِلْكِه لما يُؤَدِّيه ، ولأنَّه مالِكٌ لِوَفَاءِ مالِ الكِتابةِ ، أشْبَهَ ما لو أدَّاهُ . فعلى هذه الرِّوايةِ ، يَصِيرُ حُرًّا بمِلْكِ الوَفاءِ ، فمتى امْتَنَعَ منه ، أجْبَرَه الحاكمُ عليه . وإن هَلَكَ ما في يَدَيْه[17] قبلَ

٢١٦/١١ ظ

---

(١٣) في م زيادة : « حين امتنع المكاتِب من قبضه » .

(١٤) تقدم تخريجه ، في : صفحة ٤٥٢ .

(١٥) سقط من : الأصل ، ا ، ب .

(١٦) تقدم تخريجه ، في : ١٢٥/٩ .

(١٧) في الأصل : « يده » .

الأَدَاءِ ، صار دَيْنًا فى ذِمَّتِه ، وقد صار حُرًّا . ووَجْهُ الرِّوايةِ الأُولَى ، ما رَوَى عَمْرُو بنُ شُعَيْبٍ ، عن أبيه ، عن جَدِّه ، أنَّ النَّبِىَّ ﷺ قال : « المُكاتَبُ عَبْدٌ مَا بَقِىَ عَلَيْهِ دِرْهَمٌ »[18] . وقوله : « أَيُّما عَبْدٍ كَاتَبَ عَلَى مِائَةِ أُوقِيَّةٍ ، فَأَدَّاهَا إلَّا عَشْرَ أَوَاقٍ ، فَهُوَ عَبْدٌ ، وأَيُّما عَبْدٍ كَاتَبَ عَلَى مِائَةِ دِينَارٍ ، فَأَدَّاهَا إلَّا عَشْرَةَ دَنَانِيرَ ، فَهُوَ عَبْدٌ » . رَوَاه سعيدٌ[19] . وفى رِوايةٍ : « مَنْ كَاتَبَ عَبْدَهُ عَلَى مِائَةِ أُوقِيَّةٍ ، فَأَدَّاها إلَّا عَشْرَ أَوَاقٍ » . أو قال : « إلَّا عَشَرَةَ دَرَاهِمَ ، ثُمَّ عَجَزَ ، فَهُوَ رَقِيقٌ » . رَوَاه التِّرْمِذِىُّ[19] ، وقال : هذا حديثٌ حسنٌ[20] غريبٌ . ولأنَّه عِتْقٌ عُلِّقَ بعِوَضٍ ، فلم يَعْتِقْ قبلَ أدائِه ، كما لو قال : إذا أدَّيْتَ إلىَّ ألْفًا[21] ، فأنتَ حُرٌّ . فعلى هذه الرِّوايةِ ، إنْ أدَّى عَتَقَ ، وإن لم يُؤَدِّ لم يَعْتِقْ . فإنِ امْتَنَعَ من الأداءِ ، فقال أبو بكرٍ : يُؤَدِّيه الإمامُ منه ، ولا يكونُ ذلك عَجْزًا ، ولا يَمْلِكُ السَّيِّدُ الفَسْخَ . وهو قولُ أبى حنيفة . ويَحْتَمِلُ كلامُ الْخِرَقِىِّ ، أنَّه إذا لم يُؤَدِّ ، عَجَّزَه السَّيِّدُ إن أحَبَّ ، فإنَّه قال : إذا لم يُؤَدِّ نَجْمًا ، حتى حَلَّ نَجْمٌ آخرُ ، عَجَّزَه السَّيِّدُ إنْ أحَبَّ ، وعادَ عبدًا غيرَ مُكاتَبٍ . ونحوَه قال الشافعىُّ / ؛ فإنَّه قال : إنْ شاءَ عَجَّزَ نَفْسَه ، وامْتَنَعَ مِن الأداءِ . ووَجْهُه أنَّ العبدَ لا يُجْبَرُ على اكْتِسابِ ما يُؤَدِّيه فى الكِتابةِ ، فلا يُجْبَرُ على الأداءِ ، كسائرِ العُقُودِ الجائزةِ . ووَجْهُ الأوَّلِ ، أنَّه [22]قد ثَبَتَ للعبدِ[22] اسْتِحْقاقُ الحُرِّيَّةِ بمِلْكِ ما يُؤَدِّى ، فلم يَمْلِكْ إبْطالَها ، كما لو أدَّى . فإنْ تَلِفَ المالُ قبلَ أدائِه ، جاز تَعْجِيزُه[23] واسْتِرْقاقُه . وَجْهًا واحدًا .

١١/٢١٧و

١٩٨٢ – مسألة ؛ قال : (وَإِذَا أَدَّى بَعْضَ كِتَابَتِـهِ ، وَمَـاتَ وَفِـى يَدِه وَفَـاءٌ وَفَضْلٌ ، فَهُو لِسَيِّده . فِى إحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ . والْأُخْرَى ، لِسَيِّدِهِ بَقِيَّةُ كِتَابَتِـهِ ، والْبَاقِى لِوَرَثَتِه)

يَحْتَمِلُ أنَّ هذه المسألةَ مَبْنِيَّةٌ على ما قبلَها ، فإذا قُلْنا : إنَّه لا يَعْتِقُ بمِلْكِ ما يُؤَدِّى . فقد

---

(١٨) تقدم تخريجه ، فى : ٩/١٢٤ ، ١٢٥ .

(١٩) تقدم تخريجه ، فى : ٩/١٢٥ .

(٢٠) سقط من : الأصل ، ا ، ب .

(٢١) سقط من : ب .

(٢٢–٢٢) فى م : « يثبت للعقد » .

(٢٣) فى ب ، م : « بعجزه » .

مات رَقِيقًا ، فانْفَسَخَتِ الكِتابةُ بمَوْتِه ، وكان ما في يدِه لسَيِّده . وإنْ قُلْنا : إنَّه عَتَقَ بملكِ ما يُؤَدِّى . فقد مات حُرًّا ، وعليه لسَيِّده بَقِيَّةُ كِتابتِه ؛ لأنَّه دَيْنٌ له عليه ، والباقِى لوَرَثَتِه . قال القاضى : الأصَحُّ أنَّه تَنْفَسِخُ الكِتابةُ بمَوْتِه ، ويموتُ عبدًا ، وما فى يَدِه لسَيِّده . روَاه الأثْرَمُ بإسْنادِه عن عمرَ ، وزيدٍ ، والزُّهْرِيِّ[1] . وبه قال إبراهيمُ ، وعمرُ بن عبدِ العزيز ، وقَتادةُ ، والشافعىُّ ؛ لما ذكَرْناه فى التى قبلَها ، ولأنَّه مات قبلَ أداءِ مالِ الكتابةِ ، فوَجَبَ أن تَنْفَسِخَ ، كما لو لم يَكُنْ له مالٌ ، ولأنَّه عِتْقٌ عُلِّقَ بشَرْطٍ مُطْلَقٍ ، فيَنْقَطِعُ بالموتِ ، كما لو قال : إن[2] أدَّيْتَ إلىَّ ألْفًا ، فأنتَ حُرٌّ . والرِّوايةُ الثانية ، يَعْتِقُ ، ويموتُ حُرًّا ، ولسَيِّدِه بَقِيَّةُ كتابتِه ، وما فَضَلَ لوَرَثَتِه . رُوِىَ ذلك عن علىٍّ ، وابنِ مسعودٍ ، ومعاويةَ[3] . وبه قال عَطاءٌ ، والحسنُ ، وطاوسٌ ، وشُرَيْحٌ ، والنَّخَعِىُّ ، والثَّوْرِىُّ ، والحسنُ بن صالحٍ ، ومالكٌ ، وإسحاقُ ، وأصْحابُ الرَّأْىِ ، إلَّا أنَّ أبا حنيفةَ قال : يكون حُرًّا فى آخِرِ جُزْءٍ من حياتِه . وهذا قولُ القاضى . / ووَجْهُ هذه الرِّوايةِ ، ما قَدَّمْنا لها[4] فى التى قبلَها ، ولأنَّها مُعاوَضةٌ لا تَنْفَسِخُ بمَوْتِ أحَدِ المُتَعاقِدَيْنِ ، فلا تنْفَسِخُ بمَوتِ الآخَرِ ، كالبَيْعِ ، ولأنَّ العبدَ أحدُ مَنْ تَمّتْ به الكتابةُ[5] ، فلم تَنْفَسِخْ بمَوتِه كالسَّيِّد . والأُولَى أوْلَى . وتُفارِقُ الكتابةُ البَيْعَ ؛ لأنَّ كلَّ واحِدٍ من المُتعاقِدَيْنِ غيرُ مَعْقُودٍ عليه ، ولا يَتَعَلَّقُ العَقْدُ بعَيْنِه ، فلم يَنْفَسِخْ بتَلَفِه ، والمُكاتَبُ هو المعقودُ عليه ، والعَقْدُ مُتَعَلِّقٌ[6] بعَيْنِه ، فإذا تَلِفَ قبلَ تَمامِ[7]

٢١٧/١١ظ

---

(١) وأخرجه عنهم البيهقى ، فى : باب موت المكاتب ، من كتاب المكاتب . السنن الكبرى ١٠/ ٣٣١ ، ٣٣٢ . وابن أبى شيبة ، فى : باب فى مكاتب مات وترك ولدا أحرارا ، من كتاب البيوع والأقضية . المصنف ٦/ ٤١٦ . وأخرجه عن زيد ، عبد الرزاق ، فى : باب ميراث ولد المكاتب وله ولد أحرار ، من كتاب المكاتب . المصنف ٨/ ٣٩٢ .

(٢) فى ا ، م : « إذا » .

(٣) أخرجه عنهم عبد الرزاق ، فى : باب ميراث ولد المكاتب ... ، من كتاب المكاتب . المصنف ٨/ ٣٩١ ، ٣٩٣ ، ٣٩٤ . وأخرجه ، عن على ومعاوية ، البيهقى ، فى : باب موت المكاتب ، من كتاب المكاتب . السنن الكبرى ١٠/ ٣٣١ ، ٣٣٢ . وعن ابن مسعود ، ابن أبى شيبة ، فى : باب فى مكاتب مات وترك ولدا أحرارا ، من كتاب البيوع والأقضية . المصنف ٦/ ٤١٥ – ٤١٧ .

(٤) سقط من : م .

(٥) فى ب ، م : « كتابة » .

(٦) فى م : « يتعلق » .

(٧) فى ب : « إتمام » .

الأَدَاءِ ، انْفَسَخَ العقدُ ، كما لو تَلِفَ المَبِيعُ قبلَ قَبْضِه ، ولأنَّه مات قبلَ وُجُودِ شَرْطِ حُرِّيَّتِه ، ويَتَعَذَّرُ وُجُودُها[8] بعدَ مَوْتِه .

فصل : وإنْ[9] مات ولم يُخَلِّفْ وَفاءً ، فلا خِلافَ في المذهبِ أنَّ الكِتابةَ تَنْفَسِخُ بمَوْتِه ، ويَمُوتُ عَبْدًا ، وما في يَدِه لسَيِّدِه . وهو قولُ أهلِ الفَتْوَى من أئِمَّةِ الأمْصارِ ، إلَّا أنْ يَمُوتَ بعدَ أداءِ ثلاثةِ أرْباعِ الكِتابةِ عندَ أبي بكرٍ والقاضي ومَن وافَقَهُما ، فإنَّه يموتُ حُرًّا ، في مُقْتَضَى قَوْلِهم . وقال مالكٌ : إنْ كان له ولدٌ حُرٌّ ، انْفَسَخَتِ الكتابةُ ، وإنْ كان مَمْلوكًا[10] في كِتابَتِه ، أُجْبِرَ على دَفْعِ المالِ[11] إنْ كان له مالٌ ، وإن لم يكُنْ له مالٌ ، أُجْبِرَ على الاكْتِسابِ والأداءِ . وقد رُوِيَ عن عليٍّ ، رَضِيَ اللهُ عنه ، أنَّه يُعْتَقُ منه بقَدْرِ ما أدَّى[12] . ورُوِيَ عن ابنِ عباسٍ ، رَضِيَ اللهُ عنهما ، أنَّ النَّبِيَّ ﷺ ، قال : « إذا أصَابَ المُكَاتَبُ حَدًّا ، أوْ مِيرَاثًا ، وَرِثَ بِقَدْرِ مَا أَدَّى ، ويُودَى المُكَاتَبُ بِحِصَّةِ مَا أَدَّى »[13] . وعن عمرَ ، وعليٍّ ، والنَّخعِيِّ : إذا أدَّى الشَّطْرَ ، فلا رِقَّ عليه[14] . وقال ابنُ مسعودٍ : إذا أدَّى قَدْرَ قِيمَتِه ، فهو غَرِيمٌ[15] . وقد ذكَرْنا الجوابَ عن هذه الأقوالِ كلِّها[16] فيما تقَدَّمَ بما أغْنَى عن إعادَتِه ، إن شاءَ اللهُ تعالى .

فصل : ولا تَنْفَسِخُ الكِتابةُ بالجُنُونِ ؛ لأنَّها عَقْدٌ لازِمٌ ، فلم تَنْفَسِخْ بالجُنُونِ ، كالرَّهْنِ ، وفارَقَ المَوْتَ ؛ / لأنَّ العَقْدَ على العَيْنِ ، والمَوْتُ يُفَوِّتُ العَيْنَ ، بخِلافِ الجُنُونِ ، ولأنَّ القَصْدَ من الكِتابةِ العِتْقُ ، والموتُ يُنافِيه ، ولهذا لا يَصِحُّ عِتْقُ المَيِّتِ ،

١١/٢١٨و

---

(٨) في م : « وجوده » .

(٩) في م : « وإذا » .

(١٠) في ب ، م : « له مملوك » .

(١١) في م زيادة : « كله » .

(١٢) تقدم في : ١٢٦/٩ ، وصفحة ٤٥٣ .

(١٣) تقدم تخريجه ، في : ١٢٦/٩ .

(١٤) تقدم في : ١٢٦/٩ ، وتقدم تخريجه ، في : صفحة ٤٥٣ .

(١٥) تقدم تخريجه ، في : صفحة ٤٥٣ .

(١٦) سقط من : الأصل ، ا .

والجُنُونُ لا يُنافِيه ؛ بدليلِ صِحَّةِ عِتْقِ المَجْنُونِ . فعلى هذا ، إنْ أَدَّى إليه المالَ ، عَتَقَ ؛ لأنَّ السَّيِّدَ إذا قَبَضَ منه ، فقد اسْتَوْفَى حَقَّه الذى كان عليه ، وله أخْذُ المالِ مِن يَدِه ، فيَتَضَمَّنُ ذلك بَراءَتَه من المالِ ، فيَعْتِقُ بحُكْمِ العَقْدِ ، وإن لم يُؤَدِّ إليه[17] ، كان للسَّيِّدِ أن يُحْضِرَه عندَ الحاكِمِ ، وتَثْبُتُ الكِتابةُ بالبَيِّنَةِ ، فيَبْحَثُ الحاكِمُ عن مالِه ، فإنْ وَجَدَ له مالًا ، سَلَّمَه فى الكِتابةِ ، وعَتَقَ ، وإن لم يَجِدْ له مالًا ، جَعَلَ له أنْ يُعَجِّزَه ، ويُلْزِمَه الإِنْفاقَ عليه ؛ لأنَّه عادَ قِنًّا ، ثم إنْ وَجَدَ له الحاكِمُ بعدَ ذلك مالًا يَفِى بمالِ الكِتابةِ ، أَبْطَلَ فَسْخَ السَّيِّدِ ؛ لأنَّ الباطِنَ[18] بان بخِلافِ ما حَكَمَ به ، فبَطَلَ حُكْمُه ، كما إذا أخْطَأَ النَّصَّ وحَكَمَ بالاجْتِهادِ ، إلَّا أنَّه يَرُدُّ على السَّيِّدِ ما أنْفَقَه مِن حينِ الفَسْخِ ؛ لأنَّه لم يَكُنْ مُسْتَحَقًّا عليه فى الباطِنِ . وإن أفاقَ ، فأقامَ البَيِّنَةَ أنَّه كان قد دَفَعَ إليه مالَ الكِتابةِ ، بَطَلَ أيضًا فَسْخُ السَّيِّدِ ، ولا يَرُدُّ عليه ما أنْفَقَهَ ؛ لأنَّه أنْفَقَ عليه مع عِلْمِه بحُرِّيَّتِه ، فكان مُتَطَوِّعًا بذلك ، فلم يَرْجِعْ به . ويَنْبَغِى أنْ يَسْتَحْلِفَ السَّيِّدَ الحاكِمُ ، أنَّه ما اسْتَوْفَى مالَ الكِتابةِ . وهذا قولُ أصْحابِ الشافعىِّ . ولم يَذْكُرْه أصحابُنا ، وهو حَسَنٌ ؛ لأنَّه [19] يَحْتَمِلُ أنَّه [19] اسْتَوْفاهُ ، والمَجْنُونُ لا يُعَبِّرُ عن نَفْسِه فيَدَّعِيه ، فيقومُ الحاكِمُ مَقامَه فى اسْتِحْلافِه عليه .

فصل : وقَتْلُ المُكاتَبِ كمَوْتِه ، فى انْفِساخِ الكِتابةِ ، على ما أسْلَفْنا من الخِلافِ ، سواءٌ كان القاتلُ السَّيِّدَ أو الأجْنَبِىَّ . ولا قِصاصَ على قاتِلِه الحُرِّ ؛ لأنَّ المُكاتَبَ عَبْدٌ ما بَقِىَ عليه دِرْهَمٌ . فإن كان القاتلُ سَيِّدَه ولم يُخَلِّفْ وَفاءً ، انْفَسَخَتِ الكِتابةُ ، وعاد ما فى يَدِه / إلى سَيِّدِه ، ولم يَجِبْ عليه شىءٌ ؛ لأنَّه لو وَجَبَ لوَجَبَ له . فإن قيل : فالقاتِلُ لا يَسْتَحِقُّ بالقَتْلِ شيئًا مِن تَرِكَةِ المَقْتولِ . قُلْنا : ههُنا لا يَرْجِعُ إليه مالُ المُكاتَبِ مِيراثًا ، بل بحُكْمِ مِلْكِه عليه ، لزَوالِ الكِتابةِ ، وإنَّما يُمْنَعُ القاتلُ المِيراثَ خاصَّةً ، ألا تَرَى أنَّ مَنْ له دَيْنٌ مُؤَجَّلٌ ، إذا قَتَلَ مَنْ عليه الحَقُّ ، حَلَّ دَيْنُه ، فى[20] رِوايةٍ ، وأُمَّ الوَلَدِ إذا قَتَلَتْ سَيِّدَها

٢١٨/١١ ظ

---

(١٧) سقط من : م .

(١٨) فى الأصل : « الباطل » . تحريف .

(١٩ – ١٩) سقط من : م .

(٢٠) فى ب ، م : « وفى » .

عَتَقَتْ . وإن كان المُكاتَبُ قد خَلَّفَ وَفاءً ، وقُلْنا : إنَّ الكِتابةَ تَنْفَسِخُ بمَوْتِه . فالحُكْمُ كذلك . وإن قُلْنا : لا تَنْفَسِخُ بمَوْتِه[21] . فله القِيمَةُ على سَيِّدِه ، تُصْرَفُ إلى وَرَثَتِه ، كما لو كانت الجِنايةُ على بعضِ أطْرافِه فى حياتِه . فإن كان الوَفاءُ يَحْصُلُ بإيجابِ القِيمَةِ ، ولا يَحْصُلُ بدُونِها ، وجَبَتْ ، كما لو خَلَّفَ وَفاءً ؛ لأنَّ دِيَةَ المَقْتُولِ كتَرِكَتِه ، فى قَضاءِ دُيُونِه منها ، وانْصِرافِها إلى وُرَّاثِه[22] بينَهم على فَرائضِ اللهِ تعالى . ولا فَرْقَ ، فيما ذَكَرْنا ، بين أنْ يُخَلِّفَ وارِثًا[23] أوْلا يُخَلِّفَ وارِثًا . وذَكَرَ القاضى ، أنَّه إذا لم يُخَلِّفْ وارِثًا سِوَى سَيِّدِه ، لم تَجِبِ القِيمَةُ عليه بحالٍ . ولَنا ، أنَّ مَنْ لا وارِثَ له ، يُصْرَفُ مالُه إلى المسلمينَ ، ولا حَقَّ لسَيِّدِه فيه ؛ لأنَّ صَرْفَه إلى سَيِّدِه بطَرِيقِ الإرْثِ ، والقاتِلُ لا مِيراثَ له . وإن كان القاتلُ أجْنَبِيًّا ، وجَبَتِ القِيمَةُ لسَيِّدِه ، إلَّا فى المَوْضِعِ الذى لا تَنْفَسِخُ الكِتابةُ ، فإنَّها تَجِبُ لوَرَثَتِه . واللهُ أعلمُ .

١٩٨٣ – مسألة ؛ قال : (**وَإذا مَاتَ السَّيِّدُ ، كَانَ الْعَبْدُ عَلَى كِتَابَتِهِ ، وَمَا أَدَّى فَبَيْنَ وَرَثَةِ سَيِّدِهِ ، مَقْسُومًا كَالْمِيرَاثِ**)

وجملةُ ذلك أنَّ الكِتابةَ لا تَنْفَسِخُ بمَوْتِ السَّيِّدِ ، لا نعلمُ فيه بين أهلِ العلمِ خِلافًا ؛ وذلك لأنَّه عَقْدٌ لازِمٌ من جِهَتِه ، لا سَبِيلَ إلى فَسْخِه ، فلم يَنْفَسِخْ بمَوْتِه ، كالبيعِ والإجارةِ . إذا ثَبَتَ هذا ، فإنَّ المُكاتَبَ يُؤَدِّى نُجُومَه ، /وما بَقِىَ منها ، إلى ورَثَتِه ؛ لأنَّه دَيْنٌ لمَوْرُوثِهم ، ويكونُ مَقْسُومًا بينَهم على قَدْرِ مَوارِيثِهم ، كسائرِ دُيُونِه ؛ فإنْ كان له أولادٌ ذُكورٌ وإناثٌ ، فللذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأُنْثَيَيْنِ . ولا يَعْتِقُ حتى يُؤَدِّىَ إلى كلِّ ذِى حَقٍّ حَقَّه ، فإن أدَّى إلى بعضِهم دونَ بعضٍ ، لم يَعْتِقْ ، كما لو كان بينَ شُرَكاءَ ، فأدَّى إلى بعضِهم ، فإنْ كان بعضُهم غائِبًا ، وكان له وَكِيلٌ ، دَفَعَ نَصِيبَه إلى وَكِيلِه ، وإنْ لم يكُنْ له وكِيلٌ ، دَفَعَ نَصِيبَه إلى الحاكِمِ ، وعَتَقَ . وإن كان مُوَلَّيًا عليه ، دَفَعَ نَصِيبَه إلى وَلِيِّه ؛ إمَّا ابْنِه أو وَصِيِّه أو الحاكِمِ أو أمِينِه . فإن كان له وَصِيَّانِ ، لم يَبْرَأْ إلَّا بالدَّفْعِ إليهما معًا . وإن كان

١١/٢١٩و

---

(٢١) سقط من : الأصل ، ا ، ب .

(٢٢) فى ب : « وارثه » .

(٢٣) فى م : « توارثا » .

الوارثُ رَشِيدًا ، قَبَضَ لنَفْسِه ، ولا تَصِحُّ الوَصِيَّةُ إلى غيرِه ليَقْبِضَ له ؛ لأنَّ الرَّشِيدَ وَلِىُّ نَفسِه . وإن كان بعضُهم رَشِيدًا ، وبعضُهم مُولَّيًا عليه ، فحكمُ كلِّ واحدٍ منهم حُكْمُه لو انْفَرَدَ . وإنْ أَذِنَ بعضُهم له فى الأداءِ إلى الآخَرِ ، وكان الذى أَذِنَ له[1] فى ذلك رَشِيدًا ، فأدَّى إلى الآخَرِ جَمِيعَ حَقِّه ، عَتَقَ نَصِيبُه ، فإن كان مُعْسِرًا ، لم يَسْرِ إلى نَصِيبِ شَرِيكِه ، وإن كان مُوسِرًا ، عَتَقَ عليه كلُّه ، وقُوِّمَ عليه باقِيه ، كما لو كان بين شَرِيكَيْنِ فأعْتَقَ أحَدُهما نَصِيبَه . وهذا ظاهرُ كلامِ الْخِرَقِىِّ . وهو أحدُ قَوْلَىِ الشافعىِّ . وقال القاضى : لا يَسْرِى[2] عِتْقُه ، وإن كان مُوسِرًا . وهو[3] القولُ الثانى للشافعىِّ . وقال أبو حنيفةَ : لا يَعْتِقُ إلَّا بأداءِ جميعِ مالِ الكِتابةِ ؛ لأنَّه أدَّى بعضَ مالِ الكِتابةِ ، فأشْبَهَ ما لو أدَّاه إلى السَّيِّدِ . وإن أبْرَأَه من مالِ الكِتابةِ ، بَرِئَ منه ، وعَتَقَ . وإن أبْرَأَه بعضُهم ، عَتَقَ نَصِيبُه ، وكذلك إن أعْتَقَ نَصِيبَه منه ، عَتَقَ . والخِلافُ / فى هذا كلِّه ، كالخِلافِ فيما إذا أدَّى إلى بعضِهم بإذْنِ الآخَرِ . ولَنا ، على أنَّه يَعْتِقُ نصيبُ مَنْ أبْرَأَه[4] مِن حَقِّه عليه ، أو اسْتَوْفَى نَصِيبَه بإذْنِ شُرَكائِه ، أنَّه أبْرَأَه مِن جميعِ مالَه عليه ، فوَجَبَ أن يَلْحَقَه العِتْقُ ، كما لو أبْرَأَه سَيِّدُه من جميعِ مالِ الكِتابةِ ، وفارَقَ ما إذا أبْرَأَه سَيِّدُه مِن بعضِ مالِ الكِتابةِ ؛ لأنَّه ما أبْرَأَه مِن جميعِ حَقِّه . ولَنا ، على سِرَايةِ عِتْقِه ، أنَّه إعْتاقٌ لبعضِ العبدِ الذى يجوزُ إعْتاقُه ، مِن مُوسِرٍ جائزِ التَّصرُّفِ ، غيرِ مَحْجُورٍ عليه ، فوَجَبَ أن يَسْرِىَ عِتْقُه ، كما لو كان قِنًّا ، ولأنَّه عِتْقٌ حَصَلَ بفِعْلِه واخْتِيارِه ، فسَرَى ، كمَحَلِّ الوِفاقِ . فإن قِيلَ : فى السِّرَايةِ إضْرارٌ[5] بالشُّرَكاءِ ؛ لأنَّه قد يَعْجِزُ ، فيُرَدُّ إلى الرِّقِّ . قُلْنا : إذا كان العِتْقُ فى مَحَلِّ الوِفاقِ يُزِيلُ الرِّقَّ المُتَمَكِّنَ ، الذى لا كِتابةَ فيه ، فلأن يُزِيلَ عَرَضِيَّةَ ذلك بطَرِيقِ الأَوْلَى .

٢١٩/١١ ظ

١٩٨٤ – مسألة ؛ قال : (وَوَلَاؤُهُ لِسَيِّدِهِ ، وَإنْ عَجَزَ ، فَهُوَ عَبْدٌ لِسَائِرِ الْوَرَثَةِ)

(1- يعْنِى لجَميعِ الوَرَثةِ -1) ، أمَّا إذا عَجَزَ ، ورُدَّ فى الرِّقِّ ، فإنَّه يكونُ عَبْدًا لجميعِ الوَرَثةِ ،

---

(١) سقط من : الأصل ، ا ، ب .
(٢) فى ب زيادة : « إلى » .
(٣) فى ب : « وهذا » .
(٤) فى الأصل ، ا ، ب : « أبرأ » .
(٥) فى م : « ضرر » .
(١ – ١) سقط من : م .

كما لو لم يَكُنْ مُكاتَبًا ؛ لأنَّه مِن مالِ مَوْرُوثِهم ، فكان بينَهم كسائرِ المالِ ، وأمَّا إذا[2] أدَّى مالَ الكتابةِ ، وعَتَقَ ، فقال الْخِرَقِيُّ : يكونُ وَلاؤُه لمُكاتَبِه ، يَخْتَصُّ به عَصَباتُه دُونَ أصْحابِ الفُرُوضِ . وهذا قولُ أكثرِ الفُقَهاءِ . وهو اختيارُ أبي بكرٍ . ونَقَله إسحاقُ بن منصورٍ ، عن أحمدَ ، رحمه اللهُ ، وإسْحاقَ . ورَوَى حَنْبَلٌ ، وصالحُ بن أحمدَ ، عن أبيه ، قال : اختَلف الناسُ فى المُكاتَبِ يَمُوتُ سَيِّدُه ، وعليه بَقِيَّةٌ من كِتابَتِه ، فقال بعضُ الناسِ : الوَلاءُ للرِّجالِ والنِّساءِ . وقال بعضُ الناسِ : لا وَلاءَ للنِّساءِ ؛ لأنَّ هذا إنَّما هو دَيْنٌ على المُكاتَبِ ، ولا يَرِثُ النِّساءُ من الوَلاءِ إلَّا ما كاتَبْنَ /، أو أعْتَقْنَ. ولكلٍّ وَجْهٌ . والذى أراهُ ويَغْلِبُ ، على أنَّهنَّ يَرِثْنَ ؛ وذلك لأنَّ المُكاتَبَ لو عَجَز بعدَ وفاةِ السَّيِّدِ ، رُدَّ رَقِيقًا . وهذا قولُ طاوسٍ ، والزُّهْرِيِّ ؛ وذلك لأنَّ[3] المُكاتَبَ انْتقَل إلى الورَثةِ بمَوْتِ المُكاتِبِ ، فكان وَلاؤُه لهم ، كما لو انْتَقَلَ إلى المُشْتَرِى ، ولأنَّه يُؤَدِّى إلى الوَرَثةِ ، فكان وَلاؤُه لهم ، كما لو أدَّى إلى[4] المُشْتَرِى . ووَجْهُ الأوَّلِ ، أنَّ السَّيِّدَ هو المُنْعِمُ بالعِتْقِ ، فكان الوَلاءُ له ، كما لو أدَّى إليه ، ولأنَّ الوَرَثةَ إنَّما يَنْتَقِلُ إليهم ما بَقِىَ للسَّيِّدِ ، وإنَّما بَقِىَ للسَّيِّدِ دَيْنٌ فى ذِمَّةِ المُكاتَبِ ، والفَرْقُ بين المِيراثِ والشِّراءِ ، أنَّ السَّيِّدَ نَقَلَ حَقَّه فى المَبِيعِ[5] باخْتِيارِه ، فلم يَبْقَ له فيه[2] حَقٌّ من وَجْهٍ ، والوَارِثُ يَخْلُفُ المَوْرُوثَ ، ويقومُ مَقامَه ، ويَبْنِى على ما فَعَلَه مَوْرُوثُه ، ولا ينتقِلُ إليه شىءٌ أمْكَنَ بَقاؤُه لمَوْرُوثِه ، والوَلاءُ مِمَّا أمْكَنَ بَقاؤُه للمَوْرُوثِ ، فوَجَبَ أنْ لا يَنْتَقِلَ عنه .

11/220و

فصل : فإنْ أعْتَقَه الوَرَثةُ ، صَحَّ عِتْقُهم ؛ لأنَّه مِلْكٌ لهم ، فصَحَّ عِتْقُهم له ، ولأنَّ السَّيِّدَ لو أعتَقَه نَفَذَ عِتْقُه ، وهم يقُومون مَقامَ مَوْرُوثِهم ، ويكونُ وَلاؤُه لهم ؛ لقولِ النَّبِيِّ ﷺ : « إنَّما الْوَلاءُ لِمَنْ أعْتَقَ »[6] . وإن أعْتَقَ بعضُهم نَصِيبَه ، فعَتَقَ عليه كلُّه ، قُوِّمَ عليه نَصِيبُ شُرَكائِه ، وكان وَلاؤُه له . وإن لم يَسْرِ عِتْقُه ؛ لكَونِه مُعْسِرًا ، أو لغيرِ ذلك ،

---

(2) سقط من : ب .

(3) سقط من : الأصل .

(4) سقط من : ا .

(5) فى ب : « البيع » .

(6) تقدم تخريجه ، فى : 8/359 ، 360 .

فله وَلاءُ ما أعْتَقَه ؛ للخَبَرِ ، ولأنَّه مُنْعِمٌ عليه بالعِتْقِ ، فكان الوَلاءُ له ، كغيرِ المُكاتَبِ . وقال القاضى : إنْ أعْتَقُوه كلُّهم قبلَ عَجْزِه ، كان الولاءُ للسَّيِّدِ ، وإن أعْتَقَ بعضُهم ، لم يَسْرِ عِتْقُه ، ثم يُنْظَرُ ؛ فإن أدَّى إلى الباقِينَ ، عَتَقَ كلُّه ، وكان وَلاؤُه للسَّيِّدِ ، وإن عَجَزَ فرَدُّوه إلى الرِّقِّ ، كان وَلاءُ نَصِيبِ المُعْتِقِ له ؛ لأنَّه لولا إعْتاقُه ، / لعَادَ سَهْمُه رَقِيقًا ، ١١/٢٢٠ظ كسِهَامِ سائرِ الوَرَثةِ ، فلمَّا أعْتَقَه ، كان هو المُنْعِمَ عليه ، فكان الوَلاءُ له دُونَهم . فأمَّا إنْ أبْرَأَه الوَرَثةُ كلُّهم[7] ، عَتَقَ ، وكان وَلاؤُه على الرِّوايتَيْن اللَّتَيْنِ ذَكَرْناهما ، فيما إذا أدَّى إليهم ؛ لأنَّ الإِبْراءَ جَرَى مَجْرَى اسْتِيفاءِ ما عليه . ويَحْتَمِلُ أنْ يكونَ الوَلاءُ لهم ؛ لأنَّهم أنْعَمُوا عليه بما عَتَقَ به ، فأشْبَهَ مالو أعْتَقُوه . وإن أبْرَأَهُ بعضُهم مِن نَصِيبِه ، كان فى وَلائِه ما ذَكَرْناهُ من الخِلافِ . واللهُ أعلمُ .

فصل : إذا باع الوَرَثةُ المُكاتَبَ ، أو وَهَبُوه ، صَحَّ بَيْعُهم وهِبَتُهم ؛ لأنَّهم يَقُومُونَ مَقامَ المُكاتِبِ ، والمُكاتِبُ يَمْلِكُ بَيْعَه وهِبَتَه ، فكذلك ورَثَتُه ، ويكونُ عندَ المُشْتَرِى والمَوْهُوبِ له مُبْقًى على كِتابَتِه ، فإن عَجَزَ فعَجَّزَه ، عاد رَقِيقًا له ، وإنْ أدَّى وعَتَقَ ، كان وَلاؤُه لمن يُؤَدِّى إليه . على الرِّوايةِ التى تقولُ : إنَّ وَلاءَه للوَرَثةِ ، إذا أدَّى إليهم . وأمَّا على الرِّوايةِ الأُخْرَى ، فيَحْتَمِلُ أن لا يَصِحَّ بَيْعُه ولا هِبَتُه ؛ لأنَّ ذلك يَقْتَضِى إبْطالَ سَبَبِ ثُبُوتِ الوَلَاءِ للسَّيِّدِ الذى كاتَبَه ، وليس ذلك للوَرَثةِ ، ويَحْتَمِلُ أن يَصِحَّ ، ويكونَ الوَلاءُ للسَّيِّدِ إن عَتَقَ بالكِتابةِ ؛ لأنَّ السَّيِّدَ عَقَدَها ، فعَتَقَ بها ، فكان وَلاؤُه له ، ويُفارِقُ ما باعَه السَّيِّدُ ؛ لأنَّ السَّيِّدَ بِبَيْعِه أبْطَلَ حَقَّ نَفْسِه ، وله ذلك ، بخِلافِ الوَرَثةِ ؛ فإنَّهم لا يَمْلِكُون إبْطالَ حَقِّ مَوْرُوثِهم .

فصل : وإن وَصَّى[8] السَّيِّدُ بمالِ الكِتابةِ لِرَجُلٍ ، صَحَّ . فإنْ سَلَّم مالَ الكِتابةِ إلى المُوصَى له ، أو وَكِيلِه ، أو وَلِيِّه إن كان مَحْجُورًا عليه ، بَرِئَ منه ، وعَتَقَ ، ووَلاؤُه لسَيِّدِه الذى كاتَبَه ؛ لأنَّه المُنْعِمُ عليه . وإنْ أبْرَأَه من المالِ ، عَتَقَ أيضا ؛ لأنَّه بَرِئَ من مالِ الكِتابةِ ، فأشْبَهَ مالو أدَّى . وإن أعْتَقَه ، لم يَعْتِقْ ؛ لأنَّه لا يَمْلِكُ رقَبَتَه ، ولا وَصَّى له بها ،

---

(٧) سقط من : الأصل .

(٨) فى الأصل : « أوصى » .

وإنما وَصَّى له بالمالِ الذى عليه . وإن عَجَز ، ورُدَّ فى الرِّقِّ ، عاد عَبْدًا للوَرَثةِ ، وما قَبَضَه[9] المُوصَى له من / المالِ ، فهو له ؛ لأنَّه قَبَضَه بحُكْمِ الوَصِيَّةِ الصَّحيحةِ ، والأمْرُ فى تَعْجِيزِه إلى الوَرَثةِ ؛ لأنَّ الحَقَّ ثَبَتَ[10] لهم بتَعْجِيزِه ، ويَصِيرُ العبدُ لهم ، فكانت الخِيَرَةُ فى ذلك إليهم . وأمَّا المُوصَى له ، فإنَّ حَقَّه ووَصِيَّتَه تَبْطُلُ بتَعْجِيزِه ، فلم يَكُنْ له فى ذلك حَقٌّ . وإن وَصَّى بمالِ الكِتابةِ للمَساكِينِ ، ووَصَّى إلى رجلٍ بقَبْضِه وتَفْرِيقِه بينَهم ، صَحَّ . ومتى سَلَّمَ المالَ إلى الوَصِىِّ[11] ، بَرِئَ ، وعَتَقَ . وإن أبْرَأَه منه لم يَبْرَأْ ؛ لأنَّ الحَقَّ لغيرِه . وإن دَفَعَه المُكاتَبُ إلى المَساكِينِ ، لم يَبْرَأْ منه ، ولم يَعْتِقْ ؛ لأنَّ التَّعْيِينَ إلى الوَصِىِّ دُونَه . وإنْ وَصَّى بِدَفْعِ المالِ إلى غُرَمائِه ، تَعَيَّنَ القَضاءُ منه ، كما لو وَصَّى به عَطِيَّةً له . فإن كان إنَّما وَصَّى[12] بقَضاءِ دُيُونِه مُطْلَقًا ، كان على المُكاتَبِ أن يَجْمَعَ بينَ الوَرَثةِ والوَصِىِّ بقَضاءِ الدَّيْنِ ، ويَدْفَعَه إليهم بحَضْرَتِه ؛ لأنَّ المالَ للوَرَثةِ ، ولهم أنْ يَقْضُوا الدَّيْنَ منه ومِن غيرِه ، وللوَصِىِّ[13] فى قَضاءِ الدَّيْنِ حَقٌّ فيه ؛ لأنَّ له[14] مَنْعَهم من التَّصَرُّفِ فى التَّرِكَةِ قبلَ قَضاءِ الدَّيْنِ .

فصل : إذا مات رجلٌ ، وخَلَّفَ ابْنَيْنِ وعَبْدًا ، فادَّعَى العبدُ أنَّ سَيِّدَه كاتَبَه ، فصَدَّقَاه ، ثَبَتَتِ الكِتابةُ ؛ لأنَّ الحَقَّ لهما . وإن أنْكَرَاهُ ، وكانت له بَيِّنَةٌ بدَعْواهُ ، ثَبَتَتِ الكِتابةُ ، وعَتَقَ بالأداءِ إليهما . وإن عَجَزَ ، فلهما رَدُّه إلى الرِّقِّ . وإنْ لم يُعَجِّزَاه ، وصَبَرَا عليه ، لم يَمْلِكِ الفَسْخَ . وإن عَجَّزَه أحَدُهما ، وأبَى الآخَرُ تَعْجِيزَه ، بَقِىَ نِصْفُه على الكِتابةِ ، وعاد نِصْفُه الآخَرُ رَقِيقًا . وإن لم تكُنْ له بَيِّنَةٌ ، فالقولُ قولُهما مع أيْمانِهما ؛ لأنَّ الأصْلَ بَقاءُ الرِّقِّ ، وعَدَمُ الكِتابةِ ، وتكونُ أيْمانُهما[15] على نَفْيِ العِلْمِ ، فيَحْلِفانِ باللهِ

(٩) فى م زيادة : « الوصى » .
(١٠) فى ا ، ب : « يثبت » .
(١١) فى ب : « الموصى » .
(١٢) فى م : « أوصى » .
(١٣) فى ب : « والموصى » .
(١٤) فى ب ، م : « لهم » .
(١٥) فى م : « أيمانهم » .

أنَّهما لا يَعْلَمانِ أنَّ أباهُما كاتَبَه ؛ لأنَّها يَمِينٌ على نَفْيِ فِعْلِ الغيرِ ، فإن حَلَفَا ، ثَبَتَ رِقُّه ، وإن نَكَلَا ، قُضِيَ عليهما ، / أو رُدَّتِ اليَمِينُ[16] ، على قولِ مَنْ قَضَى بردِّها ، فيَحْلِفُ العبدُ ، وتَثْبُتُ الكِتابةُ . وإن حَلَفَ أحدُهما ، ونَكَلَ الآخَرُ ، قُضِيَ برِقِّ نِصْفِه ، وكِتابةِ نِصْفِه . وإن صَدَّقَه أحَدُهما ، وكَذَّبَه الآخَرُ ، ثَبَتَتِ الكِتابةُ فى نِصْفِه ، وعليه البَيِّنَةُ فى نِصفِه الآخَرِ . فإن لم تكُنْ له بَيِّنَةٌ ، وحَلَفَ المُنْكِرُ ، صار نِصْفُه مُكاتَبًا ، ونِصْفُه رَقِيقًا قِنًّا . فإن شَهِدَ المُقِرُّ على أخِيه ، قُبِلَتْ شَهادَتُه ؛ لأنَّه لا يَجُرُّ بها إلى نَفْسِه نَفْعًا ، ولا يَدْفَعُ بها ضَرَرًا . فإن كان معَه شاهدٌ آخَرُ ، كَمَلَتِ الشَّهادةُ ، وثَبَتَتِ الكِتابةُ فى جَمِيعه . وإن لم يَشْهَدْ معَه غيرُه ، فهل يَحْلِفُ العبدُ معَه ؟ على رِوَايَتَيْنِ . وإن لم يَكُنْ عَدْلًا ، أو لم يَحْلِفِ العبدُ معَه ، وحَلَفَ المُنْكِرُ ، كان نِصْفُه مُكاتَبًا ، ونِصْفُه رَقِيقًا ، ويكونُ كَسْبُه بينَه وبينَ المُنْكِرِ نِصْفَيْنِ ، ونَفَقَتُه من كَسْبِه ؛ لأنَّها على نَفْسِه ، وعلى مالِكِ نِصْفِه ، فإنْ لم يَكُنْ له كَسْبٌ ، كان على المُنْكِرِ نِصْفُ نَفَقَتِه ، ثم إن اتَّفَقَ هو ومالِكُ نِصْفِه على المُهايأةِ ، مُعاوَمةً أو مُشاهَرَةً ، أو كيفما كان ، جاز . وإن طَلَبَ ذلك أحَدُهما ، وامْتَنَعَ الآخَرُ ، فظاهِرُ كلامِ أحمدَ ، أنَّه يُجْبَرُ عليها . وهو قولُ أبى حنيفةَ ؛ لأنَّ المَنافِعَ مُشْتَرَكَةٌ بينَهما ، فإذا أراد أحَدُهما حِيازَةَ نَصِيبِه من غيرِ ضَرَرٍ ، لَزِمَ الآخَرَ إجابَتُه ، كالأعْيانِ . ويَحْتَمِلُ أن لا يُجْبَرَ . وهو قولُ الشافعىِّ ؛ لأنَّ المُهايأةَ تأْخِيرُ حَقِّه الحالِّ ؛ لأنَّ المَنافِعَ فى هذا اليوم مُشْتَرَكَةٌ بينَهما ، فلا تَجِبُ الإجابةُ إليه ، كتَأْخِيرِ دَيْنِه الحالِّ . فإن اقْتَسَما الكَسْبَ مُهايأةً ، أو مُناصَفَةً ، فلم يَفِ بأداءِ نُجُومِه ، فللمُقِرِّ رَدُّه فى الرِّقِّ ، وما فى يَدِه له خاصَّةً ؛ لأنَّ المُنْكِرَ قد أخَذَ حَقَّه من الكَسْبِ . وإن اخْتَلَفَ المُنْكِرُ والمُقِرُّ فيما فى يَدِ المُكاتَبِ ، فقال المنكرُ / : هذا كان فى يَدِه قبلَ دَعْوَى الكِتابةِ ، أو كَسَبَه[17] فى حياةِ أبِينا . وأنْكَرَ ذلك المُقِرُّ ، فالقولُ قولُه معَ يَمِينِه ؛ لأنَّ المُنْكِرَ يَدَّعِى كَسْبَه فى وَقْتٍ الأصْلُ عَدَمُه فيه ، ولأنَّه لو اخْتَلَفَ هو والمُكاتَبُ فى ذلك ، كان القولُ قولَ المُكاتَبِ ، فكذلك مَن يقومُ مَقامَه . وإنْ أدَّى الكِتابةَ ، عَتَقَ نَصِيبُ المُقِرِّ خاصَّةً ، ولم يَسْرِ إلى نَصِيبِ شَرِيكِه ؛ لأنَّه لم يُباشِرِ

(16) فى م زيادة : « عليه » .

(17) فى م : « وكسبه » .

العِتْقَ ، ولم يَتَسبَّبْ[18] إليه ، وإنَّما كان السَّبَبُ[19] مِن أبيه ، وهذا حَاكٍ عن أبيه ، مُقِرٌّ بفِعْلِه ، فهو كالشاهِدِ ، ولأنَّ المُقِرَّ يَزْعُمُ أنَّ نَصِيبَ أخِيه حُرٌّ أيضًا ؛ لأنَّه قد قَبَضَ مِن العبدِ مثلَ ما قَبَضَ ، فقد حَصَلَ أداءُ مالِ الكِتابةِ إليهما جميعا ، فعَتَقَ كلُّه بذلك ، ووَلاءُ هذا النِّصْفِ للمُقِرِّ ؛ لأنَّ أخاهُ لا يَدَّعِيه ، وهذا المُقِرُّ يَدَّعِي أنَّه كلَّه قد عَتَقَ بالكِتابةِ ، وهذا الوَلاءُ الذي على هذا النِّصْفِ نَصِيبِي مِن الوَلاءِ . وقال أصْحابُ الشافعيِّ : في ذلك وَجْهان ؛ أحدهما ، كقَوْلِنا . والثاني[20] ، الوَلاءُ بين الاثْنَيْنِ ؛ لأنَّه يَثْبُتُ لمَوْرُوثِهما ، فكان لهما بالمِيراثِ . والصَّحِيحُ ما قُلْناه ؛ لما ذكَرْناه ، ولا يَمْتَنِعُ[21] ثُبُوتُ الولاءِ للأبِ ، واخْتِصاصُ أحَدِ الابْنَينِ به ، كما لو ادَّعَى أحَدُهما دَيْنًا لأبِيه على إنسانٍ ، وأنْكَرَه الآخَرُ ، فإنَّ المُدَّعِيَ يَأْخُذُ نَصِيبَه من الدَّيْنِ ، ويَخْتَصُّ به دونَ أخِيه ، وإن كان يَرِثُه عن الأبِ ، وكذلك لو ادَّعَياه مَعًا ، وأقاما به شاهِدًا واحدًا ، فحلَفَ أحَدُهما مع الشاهِدِ ، وأبَى الآخَرُ . فإن أعْتَقَ أحَدُهما حِصَّتَه ، عَتَقَ ، وسَرَى إلى باقِيه ، إن كان مُوسِرًا . هذا قولُ الْخِرَقِيِّ ؛ لقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « مَنْ أعْتَقَ شِرْكًا لَهُ مِنْ عَبْدٍ ، وَكَانَ لَهُ مَا يَبْلُغُ قِيمَةَ العَبْدِ ، قُوِّمَ عَلَيْهِ قِيمَةَ العَدْلِ ، وأُعْطِيَ شُرَكَاؤُهُ حِصَصَهُمْ »[22] . ولأنَّه مُوسِرٌ أعْتَقَ نَصِيبَه / من عَبْدٍ مُشْتَرَكٍ ، فسَرَى إلى باقِيه ، كغيرِ المُكاتَبِ . وقال أبو بكرٍ ، والقاضي : لا تُعْتَقُ إلَّا حِصَّتُه ؛ لأنَّه إنْ كان المُعْتِقُ المُقِرَّ ، فهو مُنَفِّذٌ ، وإن كان المُنْكِرَ ، لم يَسْرِ[23] إلى نَصِيبِ المُقِرِّ ؛ لأنَّه مُكاتَبٌ لغيرِه ، وفي سِرايةِ العِتْقِ إليه إبْطالُ سَبَبِ الوَلاءِ عليه ، فلم يَجُزْ ذلك .

١١/٢٢٢ ظ

١٩٨٥ – مسألة ؛ قال : (وَلَا يُمْنَعُ الْمُكَاتَبُ مِنَ السَّفَرِ)

وجملتُه أنَّ المُكاتَبَ لا يُمْنَعُ من السَّفَرِ ، قريبًا كان أو بعيدًا . وهذا[1] قولُ الشَّعْبِيِّ ،

---

(١٨) في الأصل : « ينسب » .

(١٩) في الأصل : « النسب » .

(٢٠) بعد هذا في الأصل ، ا : « أن » .

(٢١) في ب ، م : « يمنع » .

(٢٢) تقدم تخريجه ، في : ٣٦٢/٧ .

(٢٣) في ب ، م : « يصر » .

(١) في الأصل : « وهو » .

والنَّخَعِىّ ، وسعيد بن جُبَيْر ، والثَّوْرِىّ ، والحسنِ بن صالح ، وأبى حنيفةَ . ولم يُفَرِّقْ أصْحابُنا بين السَّفَرِ الطويلِ وغيره ، ولكنَّ[2] المذهبَ أنَّ له مَنْعَه مِن سَفَرٍ تَحِلُّ نُجُومُ كِتابَتِه قَبْلَه[3] ؛ لأنَّه يتعَذَّرُ معه اسْتِيفاءُ النُّجُومِ فى وَقْتِها ، والرُّجُوعُ فى رِقِّهِ[4] عندَ عَجْزِه ، فمُنِعَ منه ، كالغَرِيمِ الذى يَحِلُّ عليه الدَّيْنُ قبلَ مُدَّةِ سَفَرِه . واخْتَلَفَ قولُ الشافعىِّ ، فقال فى مَوْضِعٍ : له السَّفَرُ . (5)وفى قولٍ : ليس له السَّفَرُ(5) . فقالَ بعضُ أصحابِه : فيها قَوْلان . وقال بعضُهم : ليستْ على قَوْلَيْنِ ، إنَّما هى على اخْتلافِ حالَيْنِ ؛ فالمَوْضِعُ الذى قال : له السفرُ . إذا كان قَصِيرًا ؛ لأنَّه فى حُكْمِ الحاضرِ ، والموضعُ الذى مَنَعَ منه ، إذا كان بَعِيدًا ، يتعذَّرُ معه[6] اسْتِيفاءُ نُجُومه ، والرُّجُوعُ فى رِقِّه عندَ عَجْزِه . ولَنا ، أنَّ المُكاتَبَ فى يَدِ نَفْسِه ، وإنَّما للسَّيِّدِ عليه دَيْنٌ ، فأشْبَهَ الحُرَّ المَدِينَ ، وما ذكَرُوه لا أصْلَ له ، ويَبْطُلُ بالحُرِّ[7] الغَرِيمِ .

فصل : فإنْ شَرَطَ عليه فى الكِتابةِ أنْ لا يُسافِرَ ، فقال القاضى : الشَّرْطُ باطِلٌ . وهو قولُ الحسنِ ، وسعيدِ بن جُبَيْرٍ ، والشَّعْبِىِّ ، والنَّخَعِىِّ ، وأبى حنيفةَ ؛ لأنَّه يُنافِى مُقْتَضَى العَقْدِ ، فلم يَصِحَّ شَرْطُه ، كشَرْطِ تَرْكِ الاكْتِساب ، ولأنَّه غَرِيمٌ ، فلم يَصِحَّ شَرْطُ تَرْكِ السَّفَرِ عليه ، كما لو أقْرَضَ[8] رَجُلًا[9] قَرْضًا بشَرْطِ أنْ لا يُسافِرَ . وقال أبو الخَطَّابِ / ١١/٢٢٣و : يَصِحُّ الشَّرْطُ ، وله مَنْعُه من السَّفَرِ . وهو قولُ مالكٍ ؛ لقولِ النَّبِىِّ ﷺ : « المُسْلِمُونَ على شُرُوطِهِم »[10] . ولأنَّه شَرْطٌ له فيه فائِدَةٌ ، فلَزِمَ ، كما لو شَرَطَ نَقْدًا مَعْلُومًا . وبَيانُ فائِدَتِه ، أنَّه لا يَأْمَنُ[11] إباقَه ، وأنَّه لا يَرْجِعُ إلى سَيِّده ، فيَفُوتُ العبدُ والمالُ الذى عليه ،

---

(2) سقطت الواو من : ب ، م . وفى م بعد ذلك زيادة : « قياس » .
(3) سقط من : الأصل .
(4) فى م : « وقته » .
(5 - 5) سقط من : الأصل ، ا . نقل نظر .
(6) فى م زيادة : « بعد » .
(7) فى م : « بالحرم » . خطأ .
(8) فى م : « أقرضه » .
(9) فى الأصل ، ب ، م : « رجل » .
(10) تقدم تخريجه ، فى : ٦/٣٠ .
(11) فى ب زيادة : « من » .

ويُفارِقُ القَرْضَ ، فإنَّه عَقْدٌ جائِزٌ من جانِبِ المُقْرِضِ ، متى شاءَ طالَبَ بأَخْذِه ، ومَنَعَ الغَرِيمَ السَّفَرَ قبلَ إيفائِه ، فكان المَنْعُ مِن السَّفَرِ حاصِلًا بدُون شَرْطِه ، بخِلافِ الكِتابةِ ، فإنَّه لا يُمْكِنُ السَّيِّدَ مَنْعُه مِن السَّفَرِ إلَّا بشَرْطِه ، وفيه حِفْظُ عَبْدِه ومالِه ، فلا يُمْنَعُ مِن تَحْصِيلِه[12] . وهذا أصَحُّ ، إن شاءَ اللهُ تعالى ، وأَوْلَى . فعلى هذا الوَجْهِ ، لسَيِّدِه مَنْعُه من السَّفَرِ ، فإن سافَرَ بغيرِ إذْنِه ، فله رَدُّه ، إنْ أمْكَنَه ، وإن لم يُمْكِنْه رَدُّه ، احْتَمَلَ أنَّ له تَعْجِيزَه ، ورَدَّه إلى الرِّقِّ ؛ لأنَّه لم يَفِ بما شَرَطَه عليه ، أشْبَهَ ما لو لم يَفِ بأداءِ الكِتابةِ . واحْتَمَلَ أنْ لا يَمْلِكَ ذلك ؛ لأنَّه مُكاتَبٌ كِتابةً صَحِيحةً ، لم يَظْهَرْ عَجْزُه ، فلم يَمْلِكْ تَعْجِيزَه ، كما لو لم يَشْتَرِطْ[13] عليه .

فصل : وإن شَرَطَ فى كِتابَتِه أنْ لا يسْأَلَ النَّاسَ[14] ، فقال أحمدُ : قال جابرُ بنُ عبدِ اللهِ : هم على شُرُوطِهم ، إنْ رَأَيْتَه يَسْأَلُ تَنْهاهُ ، فإن قال : لا أَعُودُ . لم يَرُدَّه عن كِتابَتِه فى مَرَّةٍ . فظاهِرُ هذا أنَّ الشَّرْطَ صَحِيحٌ لازِمٌ ، وأنَّه إنْ خالَفَ مَرَّةً ، لم يُعَجِّزْه ، وإن خالَفَ مَرَّتَيْنِ أو أكثرَ ، فله تَعْجِيزُه . قال أبو بكرٍ : إذا رآه يَسْأَلُ مَرَّةً فى مرةٍ ، عَجَّزَه ، كما إذا حَلَّ نَجْمٌ فى نَجْمٍ ، عَجَّزَه . فاعْتَبَرَ المُخالَفَةَ فى مَرَّتَيْنِ كحُلُولِ[15] نَجْمَيْنِ . وإنَّما صَحَّ الشَّرْطُ ؛ لقولِه ﷺ : « المُسْلِمُونَ على شُرُوطِهم » . ولأنَّ له فى هذا فائِدةً وغَرَضًا صَحِيحًا ، وهو أن لا يكونَ كَلًّا على الناسِ ، ولا يُطْعِمَه من صَدَقَتِهم وأَوْساخِهم . وذكر أبو الخَطَّابِ ، أنَّه لا يَصِحُّ الشَّرْطُ ؛ لأنَّ اللهَ تعالى جَعَلَ للمُكاتَبِ سَهْمًا من الصَّدَقةِ ، بقولِه تعالى : ﴿ وَفِى ٱلرِّقَابِ ﴾[16] . / وهم المُكاتَبُونَ ، فلم يَصِحَّ اشْتِراطُ تَرْكِ[17] طَلَبِ ما جَعَلَه اللهُ تعالى له[17] .

11/223ظ

١٩٨٦ – مسألة ؛ قال : (وَلَيْسَ لَهُ أنْ يَتَزَوَّجَ إلَّا بإذْنِ سَيِّدِه)

وهذا قولُ الحسنِ ، ومالكٍ ، واللَّيْثِ ، وابنِ أبى لَيْلَى ، وأبى حنيفةَ ، والشافعىِّ ، وأبى

---

(12) فى الأصل : « تخليصه » .
(13) فى الأصل : « يشرط » .
(14) سقط من : م .
(15) فى الأصل : « والحكم » .
(16) سورة التوبة ٦٠ .
(17) سقط من : الأصل .

يوسفَ . وقال الحسنُ بن صالحٍ : له ذلك ؛ لأنَّه عَقْدُ مُعاوَضَةٍ ، أشْبَهَ البَيْعَ . ولَنا ، قولُ النَّبى ﷺ : « أيُّما عَبْدٍ تزوَّجَ بِغَيْرِ إذْنِ مَوالِيه ، فَهُوَ عاهِرٌ »[1] . ولأنَّ على السَّيِّدِ فيه ضَرَرًا ، لأنَّه ربَّما عجزَ ، فيَرْجِعُ إليه ناقِصَ القِيمَةِ ، ويَحْتاجُ أن يُؤَدِّىَ المَهْرَ والنَّفَقةَ من كَسْبِه ، فيَعْجِزُ عن تأْدِيةِ نُجُومِه ، فيُمْنَعُ من ذلك ، كالتَّبَرُّعِ به . إذا ثَبَتَ هذا ، فإنَّه إذا تزوَّجَ ، لم يَصِحَّ تَزْوِيجُه . وقال الثَّوْرِىُّ : نِكاحُه مَوْقُوفٌ ، إنْ أَدَّى ، تَبَيَّنَّا ، أنَّه كان صَحِيحًا ، وإن عَجَزَ ، فنِكاحُه باطِلٌ . ولَنا ، الخبرُ ، ولأنَّه تَصَرُّفٌ مُنِعَ[2] منه للضَّرَرِ ، فلم يَصِحَّ ، كالهِبَةِ ، وما ذكَرَه لا أصْلَ له . فإذا ثَبَتَ هذا ، فإنَّه يُفَرَّقُ بينَهما ، فإن كان قبلَ الدُّخولِ ، فلا مَهْرَ لها ، وإن كان بعدَه ، فعليه مَهْرُ مِثْلِها ، يُؤَدَّى مِن كَسْبِه ؛ لأنَّه بمَنْزِلةِ جنَايَتِه . وإن أتَتْ بوَلَدٍ ، لَحِقَه نَسَبُه ؛ لأنَّه من وَطْءٍ فى نِكاحٍ فاسِدٍ ، فإن كانتِ المرأةُ حُرَّةً ، فهو حُرٌّ ، وإن كانتْ أمَةً ، فولَدُها رَقِيقٌ لسَيِّدِها . فأمَّا إنْ أذِنَ له[3] سَيِّدُه فى النكاحِ ، صَحَّ منه . فى قولِهم جميعًا ؛ فإنَّ الخَبَرَ يدُلُّ بمَفْهُومِه على صِحَّةِ تَزْوِيجِه ، إذا أذِنَ له[3] ، ولأنَّ المَنْعَ من نِكاحِه لِحَقِّ سَيِّده ، فإذا أذِنَ له ، زال المانِعُ ، ولأنَّه لو أذِنَ لعَبْدِه القِنِّ فى النكاحِ ، صَحَّ منه ، فالمُكاتَبُ أوْلَى .

فصل : وليس له التَّسَرِّى بغيرِ إذْنِ سَيِّدِه ؛ لأنَّ[4] مِلْكَه غيرُ تامٍّ . وقال الزُّهْرِىُّ : لا يَنْبَغِى لأهْلِه أن يَمْنَعُوه مِنَ التَّسَرِّى . ولَنا ، أنَّ مِلْكَهُ ناقِصٌ ، وعلى السَّيِّدِ فيه ضَرَرٌ ، فيُمْنَعُ منه ، كالتَّزْوِيجِ . وبَيانُ الضَّرَرِ فيه ؛ أنَّه ربَّما أحْبَلَها ، والحَبَلُ مَخُوفٌ فى بَناتِ آدَمَ ، فرُبَّما تَلِفَتْ ، وربَّما ولَدَتْ ، فصارَتْ أُمَّ ولَدٍ ، فيَمْتَنِعُ[5] عليه بَيْعُها فى أداءِ كِتابتِه[6] ، وإن عَجَزَ[7] ، رَجَعَتْ / إلى السَّيِّدِ ناقصةً ، فإذا مُنِعَ من التَّزْوِيجِ لضَرَرِه ، فهذا أوْلَى . ١١/٢٢٤و

---

(١) تقدم تخريجه ، فى : ٩/٤٣٦ .

(٢) فى الأصل : « يمنع » .

(٣-٣) سقط من : الأصل . نقل نظر .

(٤) فى م : « لأنه » .

(٥) فى الأصل : « فيمنع » .

(٦) فى م : « كتابتها » .

(٧) فى م : « عجزت » .

فأمَّا إنْ أذِنَ له سَيِّدُه فى التَّسَرِّى ، جاز له . وقال الشافعىُّ : لا يجوزُ له ذلك ، وإن أُذِنَ له[8] فيه سَيِّدُه . فى أحَدِ القَوْلَيْنِ ؛ لأنَّه أمْرٌ يُضِرُّ به ، وربَّما أفضَى إلى مَنْعه من العِتْقِ ، فلم يَجُزْ وإنْ أذِنَ فيه سَيِّدُه ، ولأنَّه ناقِصُ المِلْكِ ، فلم يَجُزْ له التَّسَرِّى ، كوَطْءِ الجارِيةِ المُشْتَرَكَةِ . ولَنا ، أنَّه لو أذِنَ لعَبْدِه القِنِّ فى التَّسَرِّى ، جازَ ، فالمُكاتَبُ أوْلَى ، ولأنَّ المَنْعَ كان لأجْلِ الضَّرَرِ بالسَّيِّدِ ، فجاز بإذْنِه[9] ، كالتَّزْوِيجِ . إذا ثَبَتَ هذا ، فإنَّه إذا تَسَرَّى بإذْنِ سَيِّدِه ، أو غيرِ إذْنِه ، فلا حَدَّ عليه ؛ لشُبْهةِ المِلْكِ ، ولا مَهْرَ عليه ؛ لأنَّه لو وَجَبَ لَوَجَبَ له ، ولا يَجِبُ على الإنسانِ شىءٌ لنَفْسِه . وإن حَبِلَتْ ، فالنَّسَبُ لَاحِقٌ به ؛ لأنَّ الحَدَّ إذا سَقَطَ بالشُّبْهةِ ، لَحِقَه النَّسَبُ ، ويكونُ الولدُ مملوكًا له ؛ لأنَّه ابنُ أمَتِه ، ولا يَعْتِقُ عليه ؛ لأنَّ مِلْكَه غيرُ تامٍّ ، وليس له بَيْعُه ؛ لأنَّه ولَدُه ، ويكون مَوْقوفًا على كتابتِه ، فإن أدَّى ، عَتَقَ ، وعَتَقَ الولدُ ؛ لأنَّه مِلْكٌ لأبيه الحُرِّ ، وإن عَجَزَ ، وعاد إلى الرِّقِّ ، فولدُه رَقِيقٌ أيضا ، ويكُونان مَمْلوكَيْنِ للسَّيِّدِ . فأمَّا الأَمَةُ ، فإنْ ولَدَتْ قبلَ عِتْقِه وعَجْزِه ، فإنَّها تصيرُ أُمَّ ولَدٍ للمُكاتَبِ ، وليس له بَيْعُها . نَصَّ عليه أحمدُ ؛ لأنَّ ولَدَها له حُرْمةُ الحُرِّيَّةِ ، ولا يجوزُ بَيْعُه . ويَعْتِقُ بعِتْقِ أبيه ، فكذلك أُمُّه . فعلى هذا ، لا يجوزُ بَيْعُها ، وتكون مَوْقوفةً مع[10] المكاتَبِ ، إن عَتَقَ ، فهى أُمُّ ولَدٍ[11] ، وإن رَقَّ ، رَقَّتْ . وقال القاضى ، فى موضعٍ : لا تصيرُ أُمَّ ولَدٍ بحالٍ ، وله بَيْعُها ؛ لأنَّها حَمَلَتْ بمَمْلوكٍ ، فى مِلْكٍ غيرِ تامٍّ . وللشافعىِّ قَوْلان ، كهٰذَيْنِ الوَجْهَيْنِ . وإن وضَعَتْه بعدَ عِتْقِه لأقَلَّ مِن سِتَّةِ أشْهُرٍ ، تَبَيَّنَّا أنَّها حَمَلَتْ به فى حالِ رِقِّه ، فالحكمُ على ما مَضَى . وإن أتَتْ به لأكْثَرَ مِن سِتَّةِ أشْهُرٍ ، حَكَمْنا أنَّها حَمَلَتْه حُرًّا ؛ لأنَّنا لم نتيَقَّنْ وُجُودَه فى حالِ / الرِّقِّ ، وتكونُ أُمَّ ولَدٍ ؛ لأنَّها عَلِقَتْ بحُرٍّ فى مِلْكِه . وللشافعىِّ مِن التَّفْصيلِ نحوٌ ممَّا ذكَرْنا . ١١/٢٢٤ظ

فصل : وليس للمُكاتَبِ أنْ يُزَوِّجَ عَبيدَه وإماءَه ، بغيرِ إذْنِ سَيِّدِه . وهذا قولُ الشافعىِّ ، وابنِ المُنْذِرِ . وذُكِرَ عن مالكٍ أنَّ له ذلك ، إذا كان على وَجْهِ النَّظَرِ ؛ لأنَّه عَقْدٌ

(٨) سقط من : ا ، م .

(٩) فى م : « تأديه » .

(١٠) فى ب ، م : « على » .

(١١) فى ا ، م : « ولده » .

على مَنْفعةٍ ، فمَلَكَه ، كالإجارةِ .[12] وهو الذى قالَه أبو الخَطَّاب ، فى « رُءُوسِ المسائلِ »[12] . وحُكِىَ عن القاضى ، أنَّه قال فى « الخِصالِ » : له تَزْوِيجُ الأَمَةِ دُونَ العَبْدِ . وهو قولُ أبى حنيفةَ ؛ لأنَّه يأخُذُ عِوَضًا عن تَزْوِيجِها ، بخِلافِ العبدِ ، ولأنَّه عَقْدٌ[13] على مَنافِعِها ، فأشْبَهَ إجارَتَها . ولَنا ، أنَّ على السَّيِّدِ فيه ضَرَرًا ؛ لأنَّه إنْ زَوَّجَ[14] العبدَ ، لَزِمَتْه نَفَقةُ امْرأتِه ومَهْرُها ، وشَغَلَه بحُقُوقِ النِّكاحِ ، ونَقَصَ قِيمَتَه ، وإن زَوَّجَ[14] الأمَةَ ، مَلَكَ الزَّوجُ بُضْعَها ، ونَقَصَتْ قِيمَتُها ، وقَلَّتِ الرَّغَباتُ فيها ، وربَّما امْتَنَعَ بَيْعُها بالكُلِّيةِ ، وليس ذلك من جِهاتِ المَكاسِبِ[15] ، فربَّما أعْجَزَه[16] ذلك عن أداءِ نُجُومِه ، وإن عَجَزَ ، عاد رَقِيقًا للسَّيِّدِ ، مع ما تعَلَّقَ بهم مِن الحقوقِ ، ولَحِقَهم من النَّقْصِ ، فلم يَجُزْ ذلك له ، كإعْتاقِهم ، وفارَق إجارةَ الدَّارِ ، فإنَّها من جهاتِ المَكاسِبِ عادةً . فعلى هذا ، إنْ وجَبَ تَزْوِيجُهم ، لطَلَبِهم ذلك ، وحاجَتِهم إليه ، باعَهُم ؛ فإنَّ العَبْدَ متى طَلَبَ التَّزْوِيجَ ، خُيِّرَ سَيِّدُه بينَ بَيْعِه وتَزْوِيجِه . وإن أذِنَ له[17] السَّيِّدُ فى ذلك ، جاز ؛ لأنَّ الحَقَّ له ، والمَنْعَ مِن أجْلِه ، فجاز بإذْنِه .

فصل : وليس له إعْتاقُ رَقِيقِه ، إلَّا بإذْنِ سَيِّده . وبهذا قال الحسنُ ، والأوْزَاعىُّ ، ومالكٌ ، والشافعىُّ ، وأبو حنيفةَ ؛ لأنَّ فيه ضَرَرًا على سَيِّده ، بتَفْوِيتِ مالِه فيما لا يَحْصُلُ له به مالٌ ، فأشْبَهَ الهِبَةَ . فإنْ أعْتَقَ ، لم يَصِحَّ إعْتاقُه . ويتَخَرَّجُ أنْ يَصِحَّ ، ويَقِفَ على إذْنِ سَيِّده . وقال أبو بكرٍ : هو مَوْقوفٌ على آخِرِ أمْرِ المُكاتَبِ ؛ فإن أدَّى ، عَتَقَ مُعْتَقُه ، وإن لم يُؤَدِّ ، رَقَّ . قال القاضى : هذا قِياسُ المذهبِ ، كقَوْلِنا فى ذَوِى الأرْحامِ ، إنَّهم مَوْقُوفونَ . ولَنا ، أنَّه تَبَرُّعٌ بمالِه بغيرِ إذْنِ سَيِّده ، فكان باطلًا ، كالهِبةِ ، ولأنَّه تَصَرُّفٌ / تَصَرُّفًا مُنِعَ منه لِحَقِّ سَيِّده ، فكان باطلًا ، كسائرِ ما مُنِعَ[18] منه . ولا يَصِحُّ قِياسُه على

11/225و

(12 – 12) سقط من : الأصل ، ا ، ب .

(13) فى م زيادة : « ذمة » .

(14 – 14) سقط من : الأصل . نقل نظر .

(15) فى ا ، م : « المكاتب » . تحريف .

(16) فى م : « عجزه » .

(17) سقط من : الأصل ، ا ، ب .

(18) فى م : « يمنع » .

ذَوِى أرْحامِه[١٩] ؛ لأنَّ عِتْقَ ذَوِى أرْحامِه ، ليس بتَصَرُّفٍ منه ، وإنَّما يَعْتِقُهم الشَّرْعُ على مالِكِهم بمِلْكِهم ، والمُكاتَبُ مِلْكُه ناقِصٌ ، فلم يَعْتِقُوا[٢٠] به ، فإذا عَتَقَ ، كَمَلَ مِلْكُه ، فعَتَقُوا حينئذٍ ، والمُعْتَقُ إنَّما يَعْتِقُ بالإِعْتاقِ الذى كان باطلًا ، فلا تُتَيَقَّنُ صِحَّتُه إذا كَمَلَ المِلْكُ ؛ [٢١]لأنَّ كَمالَ المِلْكِ[٢١] فى الثانى ، لا يُوجِبُ كونَه كاملًا حينَ الإِعْتاقِ ، ولذلك[٢٢] لا يَصِحُّ سائرُ تَبَرُّعاتِه بأدَائِه . فأمَّا إنْ أذِنَ فيه سَيِّدُه ، صَحَّ . وقال الشافعىُّ ، فى أحدِ القَوْلينِ : لا يَصِحُّ ؛ لأنَّ تَبَرُّعَه بمالِه يُفَوِّتُ[٢٣] المَقْصُودَ من كِتابَتِه ، وهو العِتْقُ الذى هو حَقٌّ للهِ تعالى ، أو فيه حَقٌّ له ، فلا يجوزُ تَفْويتُه ، ولأنَّ العِتْقَ لا يَنْفَكُّ مِن الوَلَاءِ ، [٢٤]والعَبْدُ ليس[٢٤] مِن أهْلِه ، ولأنَّ مِلْكَ المُكاتَبِ ناقِصٌ ، والسَّيِّدُ لا يَمْلِكُ إعْتاقَ ما فى يَدِه ، ولا هِبَتَه ، فلم يَصِحَّ إذْنُه[٢٥] فيه . ولَنا ، أنَّ الحَقَّ لا يَخْرُجُ عنهما ، فإذا اتَّفَقَا على التَّبَرُّعِ به ، جاز ، كالرَّاهِنِ والمُرْتَهِنِ . وما ذكَرُوه يَبْطُلُ بالنِّكاحِ ؛ فإنَّه لا يَمْلِكُه[٢٦] [٢٧]ولا يَمْلِكُه السَّيِّدُ[٢٧] عليه ، وإذا أذِنَ له فيه ، جاز . وأمَّا الوَلاءُ ، فإنَّه يكون مَوْقوفًا ، فإن عَتَقَ المُكاتَبُ ، كان له ، وإلَّا فهو لسَيِّدِه ، [٢٨]كما يَرِقُّ مَمالِيكُه من ذَوِى أرْحامِه . هذا قولُ القاضِى . وقال[٢٩] أبو بكرٍ : يكونُ لسَيِّدِه[٢٨] ؛ لأنَّ إعْتاقَه إنَّما صَحَّ بإذْنِ سَيِّدِه ، فكان كالنائِبِ[٣٠] له .

فصل : والمُكاتَبُ مَحْجُورٌ عليه فى مالِه ، فليس له اسْتِهْلاكُه ، ولا هِبَتُه . وبهذا قال

---

(١٩) فى ب : « الأرحام » .

(٢٠) فى م : « يعتق » .

(٢١ – ٢١) سقط من : ب .

(٢٢) فى ا ، ب ، م : « وكذلك » .

(٢٣) فى ب ، م : « يفوق » .

(٢٤ – ٢٤) فى الأصل ، ا ، ب : « وليس » .

(٢٥) فى م : « لأنه » .

(٢٦) فى ا ، م : « يملك » .

(٢٧ – ٢٧) سقط من : الأصل .

(٢٨ – ٢٨) سقط من : الأصل . نقل نظر .

(٢٩) فى ا ، م زيادة : « القاضى » .

(٣٠) فى الأصل : « كالثابت » .

الحسنُ ، ومالِكٌ ، والثَّوْرِيُّ ، والشافعيُّ ، وأصْحابُ الرَّأْيِ ، ولا أعلمُ فيه مُخالِفًا ؛ لأنَّ حَقَّ سَيِّدِه لم يَنْقَطِعْ عنه ، لأنَّه قد يَعْجِزُ ، فيَعُودُ إليه ، ولأنَّ القَصْدَ من الكِتابةِ تَحْصِيلُ العِتْقِ بالأداءِ ، وهِبةُ مالِه تُفَوِّتُ ذلك . وإن أذِنَ فيه سَيِّدُه ، جاز . وقال أبو حنيفةَ : لا يجوزُ ؛ لأنَّه يُفَوِّتُ المَقْصُودَ بالكتابةِ . وعن الشافعيِّ فيه[31] كالمَذْهبَيْنِ . ولَنا ، أنَّ الحقَّ لا يَخْرُجُ عنهما ، فجاز باتِّفاقِهِما ، كالرَّاهِنِ والمُرْتَهِنِ . فأمَّا الهِبَةُ بالثَّوابِ ، / فلا تَصِحُّ . وقال الشافعيُّ ، في أحدِ قَوْلَيْه : تَصِحُّ ؛ لأنَّ فيها مُعاوَضةً . ولَنا ، أنَّ الاخْتِلافَ في تَقْديرِ الثَّوابِ ، يُوجِبُ الغَرَرَ فيها ، ولأنَّ عِوَضَها يتأخَّرُ ، فتكونُ كالبَيْعِ نَسِيئةً . وإن أذِنَ فيها السَّيِّدُ ، جازت . وإن وَهَبَ لسَيِّدِه ، جاز ؛ لأنَّ قَبُولَه الهِبةَ إذْنٌ فيها . وكذلك إن وَهَبَ لابنِ سَيِّدِه الصَّغِيرِ .

١١/٢٢٥ظ

فصل : ولا يُحَابِي في البَيْعِ ، ولا يَزِيدُ في الثَّمنِ الذي اشْتَرَى به ، ولا يُعِيرُ دابَّةً[32] ، ولا يُهْدِي هَدِيّةً . وأجاز ذلك أصحابُ الرَّأْيِ . ويَحْتَمِلُ جوازَ إعارةِ دابَّتِه ، وهَدِيّةِ المَأْكُولِ ، ودعائِه إليه ؛ لأنَّ ذلك يجوزُ للمَأْذُونِ له ، ولا يَنْحَطُّ المُكاتَبُ عن دَرَجتِه . ووَجْهُ الأوّلِ ، أنَّه تَبَرُّعٌ بمالِه ، فلم يَجُزْ ، كالهِبَةِ ، ولا يُوصِي بمالِه ، ولا يَحُطُّ عن المُشْتَرِي شيئًا ، ولا يُقْرِضُ ، ولا يَضْمَنُ ، ولا يتَكَفَّلُ بأحدٍ . وبه قال الشافعيُّ ، وأصْحابُ الرَّأْيِ ؛ لأنَّ ذلك تبرُّعٌ بمالِه[33] ، فمُنِعَ منه ، كالهِبَةِ .

فصل : وليس له أنْ يَحُجَّ إن احْتاجَ إلى إنْفاقِ مالِه فيه . ونَقَلَ المَيْمُونِيُّ ، عن أحمدَ ، للمُكاتَبِ أنْ يَحُجَّ من المالِ الذي جَمَعَه ، إذا لم يَأْتِ نَجْمُه . وهذا مَحْمُولٌ على أنَّه يَحُجُّ بإذْنِ سَيِّدِه ، أمَّا بغيرِ إذْنِه ، فلا يجوزُ ؛ لأنَّه تَبَرُّعٌ بما يُنْفِقُ مالَهُ[34] فيه ، فلم يَجُزْ ، كالعِتْقِ . فأمَّا إنْ أمْكَنَه الحجُّ من غيرِ إنْفاقِ مالِه ، كالذي يتبَرّعُ[35] له[36] إنْسانٌ

---

(٣١) سقط من : الأصل ، ا .

(٣٢) في الأصل ، ا : « دابته » .

(٣٣) سقط من : ب .

(٣٤) في ا ، م : « مالا » .

(٣٥) في م : « تبرع » .

(٣٦) سقط من : م .

بإحْجاجِه ، أو يَخْدِمُ مَنْ يُنْفِقُ عليه ، فيجوزُ إذا لم يَأْتِ نَجْمُه ؛ لأنَّ هذا يَجْرِى مَجْرَى تَرْكِه للكَسْبِ ، وليس ذلك ممَّا يُمْنَعُ منه .

فصل : وليس للمُكاتَبِ أنْ يُكاتِبَ إلَّا بإذْنِ سَيِّدِه . وهو[37] قولُ الحسنِ ، والشافعيِّ ؛ لأنَّ الكِتابةَ نَوْعُ إعْتاقٍ ، فلم تَجُزْ من المُكاتَبِ ، كالمُنْجَزِ ، ولأنَّه لا يَمْلِكُ الإعْتاقَ ، فلم يَمْلِكِ الكِتابةَ ، كالمأْذُونِ [38] له في التِّجارةِ [38] . واختارَ القاضِى جَوازَ الكِتابةِ . وهو الذى[39] ذكَره أبو الخَطَّابِ ، في « رُءُوسِ المسائلِ » . وهو قولُ مالكٍ ، وأبى حنيفةَ ، والثَّوْرِىِّ ، والأَوْزاعىِّ ؛ لأنَّه نَوْعُ مُعاوَضةٍ ، فأَشْبَهَ البَيْعَ / . وقال أبو بكرٍ : ٢٢٦/١١و هو مَوْقُوفٌ - كقَوْلِه في العِتْقِ المُنْجزِ - فإن أذِنَ فيها[39] السَّيِّدُ ، صَحَّتْ . وقال الشافعىُّ : فيها قَوْلَان . وقد ذكَرْنا ذلك فيما تقَدَّمَ . فإذا كاتَبَ عَبْدَه ، فعَجَزَا جميعًا ، صارا رَقِيقَيْنِ للسَّيِّدِ . وإن أدَّى المُكاتَبُ الأَوَّلُ ، ثم أدَّى الثانى ، فوَلاءُ كلِّ واحدٍ منهما لمُكاتِبِه . وإن أدَّى الأَوَّلُ ، وعَجَزَ الثانى ، صار رَقِيقًا للأَوَّلِ . وإن عَجَزَ الأَوَّلُ ، وأدَّى الثانى ، فوَلاؤُه للسَّيِّدِ الأَوَّلِ . وإن أدَّى الثانى قبلَ عِتْقِ الأَوَّلِ ، عَتَقَ . قال أبو بكر : وَولاؤُه للسَّيِّدِ . وهو قولُ أبى حنيفةَ ؛ لأنَّ العِتْقَ لا يَنْفَكُّ عن الوَلاءِ ، والوَلاءُ لا يُوقَفُ ؛ لأنَّه سَبَبٌ يُورَثُ به ، فهو كالنَّسَبِ ، ولأنَّ المِيراثَ لا يَقِفُ ، كذلك سَبَبُه . وقال القاضى : هو مَوْقوفٌ ؛ إن أدَّى عَتَقَ ، والوَلاءُ له ، وإلَّا فهو للسَّيِّدِ . وهذا[40] أحدُ قَوْلَىِ الشافعىِّ ؛ لقولِ النَّبِىِّ ﷺ : « إنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أعْتَقَ »[41] . ولأنَّ العبدَ ليس بمِلْكٍ له ، ولا يجوزُ أن يَثْبُتَ له الوَلاءُ على مَنْ لم يَعْتِقْ فى مِلْكِه . وقولُهم : لا يجوزُ أن يَقِفَ ، كما لم يَقِفِ النَّسَبُ والميراثُ . فليس كذلك ؛ فإنَّ النَّسَبَ يَقِفُ على بُلُوغِ الغُلامِ ، وانْتِسابِه إذا لم تُلْحِقْه القافَةُ بأحدِ الواطِئين ، وكذلك المِيراثُ يُوقَفُ ، على أنَّ الفَرْقَ بينَ النَّسَبِ

---

(٣٧) فى ا ، م : « وهذا » .

(٣٨ - ٣٨) سقط من : الأصل ، ا ، ب .

(٣٩) سقط من : ب .

(٤٠) فى ب : « وهو » .

(٤١) تقدم تخريجه ، فى : ٣٢٦/٦ .

والمِيراثِ ، وبين الوَلاءِ ، أنَّ الوَلاءَ[٤٢] يجوزُ أن يَقَعَ لشَخْصٍ ، ثم يَنْتَقِلَ ، وهو ما يَجُرُّه مَوْلَى[٤٣] الأَبِ من مَوْلَى الأُمِّ ، فجاز أنْ يكونَ مَوْقوفًا ، والنَّسَبُ والمِيراثُ بخلافِ ذلك . فإنْ ماتَ المُعْتِقُ قبلَ عِتْقِ المُكاتَبِ ، وقُلْنا : الوَلاءُ للسَّيِّدِ . وَرِثَه . وإن قُلْنا : هو موقوفٌ . فمِيراثُه أيضا مَوْقوفٌ .

فصل : وليس له أن يَبِيعَ نَسِيئةً ، وإن باع السِّلْعةَ بأضْعافِ قِيمَتِها . وهذا مذهبُ الشافعيِّ ؛ لأنَّ فيه تَغْرِيرًا بالمالِ ، وهو ممنوعٌ من التَّغْرِيرِ بالمالِ ، لتَعَلُّقِ حَقِّ السَّيِّدِ به . قال القاضى : ويتَخَرَّجُ الجَوازُ ، بِناءً على المُضارِبِ[٤٤] أنَّ له البَيْعَ نَسِيئةً . فى إحْدَى الرِّوايتَيْنِ ، فيُخَرَّجُ هـٰهُنا مثلُه . وسَواءٌ أخَذَ بالثَّمنِ ضَمِينًا ، أو رَهْنًا ، أو لم يأْخُذْ / ؛ لأنَّ الغَرَرَ لم يَزُلْ ، فإنَّ الرَّهْنَ يَحْتَمِلُ أن يَتْلَفَ ، ويَحْتَمِلُ أن يُفْلِسَ الغَرِيمُ والضَّمِينُ ، ويَحْتَمِلُ أن يجوزَ مع الرَّهْنِ أو الضَّمِينِ ؛ لأنَّ الوَثِيقةَ قد حَصَلَتْ به ، والعَوارِضُ نادِرةٌ ، على خِلافِ الأصْلِ . فإن باعَ بأكْثَرَ ممَّا يُساوِى حالًّا ، وجَعَلَ الزِّيادةَ مُؤَجَّلةً ، جاز ؛ لأنَّ الزِّيادةَ رِبْحٌ . وإن اشْتَرَى نَسِيئةً ، جاز ؛ لأنَّه لا غَرَرَ فيه . ولا يجوزُ أن يَدْفَعَ به رَهْنًا ؛ لأنَّ الرَّهْنَ أمانةٌ ، وقد يَتْلَفُ ، أو يَجْحَدُه الغَرِيمُ . وليس له أن يَدْفَعَ مالَه سَلَمًا ؛ لأنَّه فى مَعْنَى البَيْعِ نَسِيئةً . وله أن يَسْتَسْلِفَ فى ذِمَّتِه ؛ لأنَّه فى معنى الشِّراءِ نَسِيئةً . وليس له أن يُقْرِضَ ؛ لأنَّه تَبَرُّعٌ بالمالِ ، وفيه خَطَرٌ به . وله أن يَقْتَرِضَ ؛ لأنَّه يَنْتَفِعُ بالمالِ . وليس له أنْ يَدْفَعَ مالَه مُضَارَبةً ؛ لأنَّه يُسَلِّمُه إلى غيرِه ، فيُغَرِّرُ به . وله أن يَأْخُذَ المالَ قِراضًا ؛ لأنَّه من أنْواعِ الكَسْبِ . ومذهبُ الشافعيِّ فى هذا الفَصْلِ كلِّه ، على ما ذَكَرْنا .

١١/٢٢٦ ظ

فصل : وللمُكاتَبِ أن يَبِيعَ ويَشْتَرِىَ . بإجْماعٍ من أهلِ العِلْمِ ؛ لأنَّ عَقْدَ الكِتابةِ لتَحْصِيلِ العِتْقِ ، ولا يَحْصُلُ إلَّا بأداءِ عِوَضِه ، ولا يُمْكِنُه الأداءُ إلَّا بالاكْتِسابِ ، والبيعُ والشراءُ من أقْوَى جِهاتِ الاكْتِسابِ ، فإنَّه قد جاء فى بعضِ الآثارِ ، أنَّ تِسْعَةَ أعشارِ الرِّزْقِ فى التِّجارةِ[٤٥] . وله أن يَأْخُذَ ويُعْطِىَ ، فيما فيه الصَّلاحُ لمالِه ، والتَّوْفِيرُ عليه . وله

---

(٤٢) فى م زيادة : « لا » .

(٤٣) فى م : « موالى » .

(٤٤) فى م : « الضارب » .

(٤٥) ذكره السيوطى ، فى الجامع الكبير ١/٤٧١ .

أن يُنْفِقَ ممَّا فى يَدِه من المالِ على نَفْسِه ؛ فى مَأْكَلِه ، ومَشْرَبِه ، وكِسْوَتِه ، بالمَعْرُوفِ ممَّا لا غِنَى[46] له عنه[47] ، وعلى رَقِيقِه ، والحيوانِ الذى له . وله تأْدِيبُ عَبِيدِه ، وتَعْزِيرُهم ، إذا فعَلُوا ما يَسْتَحِقُّون ذلك ؛ لأنَّه مِن مَصْلَحةِ مِلْكِه ، فمَلَكَه ، كالنَّفَقةِ عليهم . ولا يَمْلِكُ إقامَةَ الحَدِّ عليهم ؛ لأنَّ هذا مَوْضِعُ وِلَايةٍ ، وليس هو مِن أهْلِها . وله المُطالبةُ بالشُّفْعةِ ، والأخْذُ بها ؛ لأنَّه نَوْعُ شِرَاءٍ ، فإن كان المُشْتَرِى للشِّقْصِ سَيِّدَه ، فله[48] أخْذُه منه[48] ؛ لأنَّ له أنْ يَشْتَرِىَ منه . وإن اشْتَرَى المُكاتَبُ شِقْصًا لسَيِّدِه فيه شَرِكَةٌ ، فله / أخْذُه من المُكاتَبِ بالشُّفْعةِ ؛ لأنَّه مع سَيِّدِه فى بابِ البَيْعِ والشراءِ كالأجْنَبِىِّ . وإن وَجَبَتْ للسَّيِّدِ على مُكاتَبِه شُفْعةٌ ، فادَّعَى المُكاتَبُ أنَّ سَيِّدَه عَفَا عنها ، سُمِعَتْ دَعْوَاهُ . وإن أنْكَرَه السَّيِّدُ ، كان عليه اليَمِينُ . وإنْ أذِنَ السَّيِّدُ لمُكاتَبِه فى البيعِ بالمُحاباةِ ، صَحَّ منه ، وكان لسَيِّدِه الأخْذُ بالشُّفْعةِ ؛ لأنَّ بَيْعَه بالمُحاباةِ ، مع إذْنِ سَيِّدِه فيه ، صَحِيحٌ . ويَصِحُّ إقْرارُ المُكاتَبِ بالبيعِ ، والشِّراءِ ، والعَيْبِ ، والدَّيْنِ ؛ لأنَّه يَصِحُّ تصرُّفُه فيه بذلك ، ومَنْ مَلَكَ شيئًا ، مَلَكَ[49] الإقْرارَ به .

٢٢٧/١١ و

١٩٨٧ – مسألة ؛ قال : (وَلَا يَبِيعُه سَيِّدُهُ دِرْهَمًا بِدِرْهَمَيْنِ)

وجملتُه أنَّ الرِّبَا يَجْرِى بينَ العبدِ وسَيِّدِه[1] ، فلم يَجُزْ أنْ يَبِيعَه دِرْهَمًا بدِرْهَمَيْنِ ، كالأجْنَبِيَّيْنِ . وقال ابنُ أبى موسى : لا رِبًا بينهما ؛ لأنَّه عبدٌ فى الأظْهَرِ من[2] قَوْلِه ، ولا رِبًا بين العبدِ وسَيِّدِه ، ولهذا جازَ أن يُعَجِّلَ لسَيِّدِه ، ويَضَعَ عنه بَعْضَ كِتابَتِه ، وله وَطْءُ مُكاتَبَتِه إذا شَرَطَ ، ولو حَمَلَتْ منه صارتْ له بذلك أُمَّ وَلَدٍ . ووَجْهُ قَوْلِ الخِرَقِىِّ : أنَّ السَّيِّدَ مع مُكاتَبِه فى بابِ المُعامَلةِ كالأجْنَبِىِّ ؛ بِدليلِ أنَّ لكلِّ واحِدٍ منهما الشُّفْعةَ على صاحِبِه ، ولا

(٤٦) فى م : « غناء » .
(٤٧) فى ا : « عليه » .
(٤٨ – ٤٨) فى ب : « أن يأخذ » .
(٤٩) فى ب ، م : « فله » .
(١) فى م : « وبين سيده » .
(٢) فى الأصل : « فى » .

يَمْلِكُ كلُّ واحدٍ منهما التَّصرُّفَ فيما بيَدِ[3] صاحِبه ، وإنَّما يتعلَّقُ لسَيِّده حَقٌّ فى ما بيَدِه ؛ لكَوْنِه بعَرَضِيَّةِ أن يَعْجزَ[4] ، فيَعُودَ إليه ، وهذا لا يَمْنَعُ جَرَيانَ الرِّبَا بينَهما ، كالأبِ مع ابْنِه . فعلى هذا القَولِ ، لا يجوزُ التَّفاضُلُ بينَهما فيما يَحْرُمُ التَّفاضلُ فيه بيَن الأجْنَبِيَّيْنِ ، ولا النَّسَاءُ فى ما يَحْرُمُ النَّسَاءُ فيه بينَ الأجانِبِ .

فصل : فإنْ كان لكلِّ واحدٍ منهما على صاحِبه دَيْنٌ ، مثل أن كان للسَّيِّد على المُكاتَبِ دَيْنٌ من الكتابةِ أو مِن[5] غيرِها ، وللمُكاتَبِ على سَيِّده دَيْنٌ ، وكانا نَقْدًا من جِنْسٍ واحِدٍ ، حالَّيْنِ ، أو مُؤَجَّلَيْنِ أجَلًا واحدًا ، تقَاصَّا ، وتساقَطَا ؛ لأنَّهما إذا تساقَطا بينَ الأجانبِ ، فمع السَّيِّدِ ومُكاتَبِه / أَوْلَى . وإن كانا نَقْدًا[6] مِن جِنْسَيْنِ ، كدَرَاهِمَ ودنانِيرَ ، فقال ابنُ أبى موسى : لو كان له على سَيِّده أَلْفُ دِرْهَمٍ ، ولسَيِّده عليه مائةُ دينارٍ ، فجَعَلَها قِصَاصًا بها ، جاز ، بخِلافِ الحُرَّيْنِ . وقال القاضى : لا يجوزُ هذا ؛ لأنَّه بَيْعُ دَيْنٍ بدَيْنٍ ، وقد نَهَى النَّبىُّ ﷺ عن بَيْعِ الدَّيْنِ بالدَّيْنِ[7] . ولأنَّه لا يجوزُ بين الأجْنَبِيَّيْنِ ، فلم يَجُزْ بينَ المُكاتَبِ وسَيِّده ، كسائرِ المُحَرَّماتِ ، وفارَقَ العَبْدَ القِنَّ ؛ فإنَّه باقٍ فى تَصرُّفِ سَيِّده ، وما فى يَدِه مِلْكٌ خالِصٌ لسَيِّده ، له أخْذُه ، والتَّصرُّفُ فيه . فعلى هذا ، لا يجوزُ مع التَّراضِى به . وعلى قولِ ابنِ[5] أبى موسى : يجوزُ إذا تراضَيَا بذلك[8] ، وتَبايَعاه ، ولا يَثْبُتُ التَّقاصُّ[9] قبلَ تَراضِيهما به ؛ لأنَّه بَيْعٌ . فأمَّا إن كانا[10] عَرْضَيْنِ ، أو عَرْضًا ونَقْدًا ، لم

١١/٢٢٧ ظ

(٣) فى م : « يد » .

(٤) فى ب ، م : « يعجزه » .

(٥) سقط من : م .

(٦) فى ب ، م : « نقدين » .

(٧) انظر : تلخيص الحبير ٣/٢٧ . وانظر ما تقدم فى تخريج حديث : « نهى عن بيع الكالئ بالكالئ » ، فى : ٦/١٠٦ .

(٨) سقط من : الأصل .

(٩) فى ب ، م : « التقابض » .

(١٠) فى ب ، م : « كان » .

تَجُزِ المُقاصَّةُ[١١] فيهما بغيرِ تَراضِيهِما بحالٍ ، سَواءٌ كان العَرْضُ[١٢] من جِنْسِ حَقِّه ، أو غيرِ جِنْسِه . وإنْ تَراضَيا بذلك ، لم يَجُزْ أيضا ؛ لأنَّه بَيْعُ دَيْنٍ بدَيْنٍ . وإن قَبَضَ أحَدُهما مِن الآخَرِ حَقَّه ، ثم دَفَعَه إلى الآخَرِ عِوَضًا عن مالِه فى ذِمَّتِه ، جازَ ، إذا لم يَكُنِ الثَّابِتُ فى الذِّمَّةِ عن سَلَمٍ ، فإن كان[١٣] ثَبتَ عن سَلَمٍ ، لم يَجُزْ أخْذُ عِوَضِه قبلَ قَبْضِه . وفى الجُملةِ إنَّ حُكْمَ المُكاتَبِ مع سَيِّدِه فى هذا ، حُكْمُ الأجانبِ ، إلَّا على قولِ ابنِ أبى موسى ، الذى ذَكَرْناه . واللهُ أعلمُ .

١٩٨٨ – مسألة ؛ قال : (ولَيْسَ لِلرَّجُلِ أنْ يَطَأَ مُكَاتَبَتَهُ ، إلَّا أنْ يَشْتَرِطَ)

الكلامُ فى هذه المسألةِ فى فَصْلَيْن :

أحدُهما : فى وَطْئِها بغيرِ شَرْطٍ ، وهو حَرامٌ . فى قولِ أكْثَرِ أهلِ العلمِ ، منهم ؛ سعيدُ بن المُسَيَّبِ ، والحسنُ ، والزُّهْرِىُّ ، ومالكٌ ، واللَّيْثُ ، والثَّوْرِىُّ ، والأَوْزاعِىُّ ، والشافعىُّ ، وأصْحابُ الرَّأْىِ . وقيل : له وَطْؤُها فى الوَقْتِ الذى لا يَشْغَلُها الوَطْءُ عن السَّعْىِ عمَّا هى فيه ؛ لأنَّها مِلْكُ يَمِينِه ، فتَدْخُلُ فى عُمومِ قولِه تعالى : /﴿ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَـٰنُهُمْ ﴾[١] . ولَنا ، أنَّ الكِتابةَ عَقْدٌ أزَالَ مِلْكَ اسْتِخْدامِها ، ومِلْكَ عِوَضِ مَنْفَعةِ بُضْعِها فيما إذا وُطِئَتْ بشُبْهةٍ ، فأزَالَ حِلَّ وَطْئِها ، كالبَيْعِ ، والآيةُ مَخْصُوصةٌ بالمُزَوَّجَةِ ، فنَقِيسُ عليها مَحَلَّ النِّزاعِ ، ولأنَّ المِلْكَ هٰهُنا ضَعِيفٌ ؛ لأنَّه قد زالَ عن مَنافِعِها جُمْلةً ، ولهذا لو وُطِئَتْ بشُبْهَةٍ ، كان المَهْرُ لها ، وتُفارِقُ أُمَّ الوَلَدِ ؛ فإنَّ مِلْكَه باقٍ عليها ، وإنَّما يَزُولُ بمَوْتِه ، فأشْبَهَتِ المُدَبَّرَةَ والمُوصَى بها ، وإنَّما امْتَنَعَ البَيْعُ ؛ لأنَّها اسْتَحَقَّتِ العِتْقَ بمَوْتِه اسْتِحْقاقًا لازِمًا ، لا يُمْكِنُ زَوالُه .

١١/٢٢٨و

الفصل الثانى : إذا شَرَطَ وطْأَها ، فله ذلك . وبه قال سعيدُ بن المُسَيَّبِ . وقال سائرُ مَنْ ذَكَرْنا : ليس له وَطْؤُها ؛ لأنَّه لا يَمْلِكُه معَ إطْلاقِ العَقْدِ ، فلم يَمْلِكْه بالشَّرْطِ ، كما لو

---

(١١) فى الأصل : « المقاضاة » .

(١٢) فى ب ، م : « القرض » .

(١٣) سقط من : م .

(١) سورة المؤمنون ٦

زَوَّجها أو أعْتَقَها . وقال[٢] الشافعيُّ : إذا شَرَطَ ذلك فى عَقْدِ الكِتابةِ ، فَسَدَ ؛ لأنَّه شَرْطٌ فاسِدٌ ، فأفْسَدَ العَقْدَ ، كالو شَرَطَ عِوَضًا فاسِدًا . وقال مالكٌ : لا يَفْسُدُ العَقْدُ به ؛ لأنَّه لا يُخِلُّ برُكْنِ العَقْدِ ، ولا شَرْطِه ، فلم يَفْسُدْ[٣] ، كالصَّحِيحِ . ولَنا ، قولُ النَّبِىِّ ﷺ : « المُؤْمِنُونَ عِنْدَ شُرُوطِهِمْ »[٤] . ولأنَّها مَمْلُوكةٌ ، له شَرْطُ نَفْعِها ، فصَحَّ ، كشَرْطِ اسْتِخْدامِها ، يُحَقِّقُ هذا أنَّ مَنْعَه مِن وَطْئِها مع بَقَاءِ مِلْكِه عليها ، ووُجُودِ المُقْتَضِى لحِلِّ وَطْئِها ، إنَّما كان لِحَقِّها ، فإذا اشْتَرَطَه[٥] عليها ، جازَ ، كالخِدْمةِ ، ولأنَّه اسْتَثْنَى بعضَ ما كان له ، فصَحَّ ، كاشْتِراطِ الخِدْمةِ ، وفارَقَ البَيْعَ ؛ لأنَّه يُزِيلُ مِلْكَه عنها .

فصل : فإنْ وَطِئَها مع الشَّرْطِ ، فلا حَدَّ عليه ، ولا تَعْزِيرَ ، ولا مَهْرَ ؛ لأنَّه وَطْءٌ يَمْلِكُه ، ويُبَاحُ له ، فأشْبَهَ وَطْأَها قبلَ كِتَابَتِها . وإن وَطِئَها مِن غيرِ شَرْطٍ ، فقد أساءَ ، وعليه التَّعْزِيرُ ؛ لأنَّه وَطْءٌ مُحَرَّمٌ ، ولا حَدَّ عليه . فى قولِ عامَّةِ الفُقَهاءِ ، لا نعلمُ فيه خِلافًا ، إلَّا عن الحسنِ ، والزُّهْرِىِّ ؛ / فإنَّهما قالا : عليه الحَدُّ ؛ لأنَّه عَقَدَ عليها عَقْدَ مُعاوَضةٍ يُحَرِّمُ الوَطْءَ ، فأوْجَبَ الحَدَّ بوَطْئِها ، كالبَيْعِ . ولَنا ، أنَّها مَمْلوكَتُه ، فلم يَجِب الحَدُّ بوَطْئِها ، كأَمَتِه المُسْتَأْجرةِ والمَرْهُونةِ ، وتُخالِفُ البَيْعَ ؛ فإنَّه يُزِيلُ المِلْكَ ، والكِتابةُ لا تُزِيلُه ؛ بدليلِ قولِه عليه السلام : « الْمُكاتَبُ عَبْدٌ ما بَقِىَ عليه دِرْهَمٌ »[٦] . وعليه مَهْرُها لها[٧] ؛ لأنَّه اسْتَوْفَى مَنْفَعَتَها المَمْنُوعَ مِن اسْتِيفائِها ، فكان عليه عِوَضُها ، كمنافِعِ بَدَنِها .

(٢٢٨/١١ ظ)

فصل : وإنْ أوْلَدَها ، صارتْ أُمَّ وَلَدٍ له ، سَواءٌ وَطِئَها بشَرْطٍ أو بغيرِ شَرْطٍ ؛ لأنَّه أحْبَلَها بحُرٍّ فى مِلْكِه ، فكانتْ أُمَّ ولَدِه ، كغيرِ المُكاتَبةِ ، والوَلَدُ حُرٌّ ؛ لأنَّه ولَدُه مِن مَمْلُوكَتِه ، ويَلْحَقُه نَسَبُه لذلك ، ولأنَّه مِن وَطْءٍ سَقَطَ فيه الحَدُّ للشُّبهةِ ، فأشْبَهَ ولَدَ

---

(٢) فى الأصل زيادة : « عقيل و » .

(٣) فى ا ، ب ، م : « يفسده » .

(٤) تقدم تخريجه ، فى : ٣٠/٦ .

(٥) فى م : « شرطه » .

(٦) تقدم تخريجه ، فى : ١٢٤/٩ ، ١٢٥ .

(٧) سقط من : الأصل .

المَغْرُورِ ، ولا تَلْزَمُه قِيمَتُه ؛ لأنَّها وَضَعَتْه فى مِلْكِه .

فصل : وليس له وَطْءُ بِنْتِها ؛ لأنَّها تابعةٌ لأُمِّها مَوْقُوفةٌ معها ، فلم يُبَحْ وَطْؤُها كأُمِّها ، ولا يُباحُ ذلك بالشَّرْطِ ؛ لأنَّ حُكْمَ الكِتابةِ يَثْبُتُ[8] فيها تَبَعًا ، ولم يكنْ وطؤُها مُباحًا حالَ العَقْدِ بشَرْطِه . فإنْ وَطِئَها ، فلا حَدَّ عليه ؛ [9]لأنَّها مِلْكُه[9] ، ويأْثَمُ ، ويُعَزَّرُ ؛ لأنَّه وَطِئَ فَرْجًا مُحَرَّمًا ، ولها المَهْرُ[10] ، حُكْمُه حكمُ كَسْبِها ، يكونُ لأُمِّها تَسْتَعِينُ به فى كِتابَتِها ؛ لأنَّ ذلك سَبَبُ حُرِّيَّتِها . وإن أحْبَلَها ، صارتْ أُمَّ ولَدٍ له ، والولَدُ حُرٌّ ؛ لأنَّه أحْبَلَها بحُرٍّ فى مِلْكِه ، ويَلْحَقُه نَسَبُه ، ولا تَجِبُ عليه قِيمَتُها ؛ لأنَّ أُمَّها لا تَمْلِكُها ، ولا قِيمةُ ولَدِها ؛ لأنَّها وَضَعَتْه فى مِلْكِه .

فصل : وليس له وَطْءُ جارِيةِ مُكاتَبِه ولا مُكاتَبِه اتِّفاقًا ، فإن فَعَلَ أَثِمَ ، وعُزِّرَ ، ولا حَدَّ عليه ؛ لشُبْهةِ المِلْكِ ، لأنَّه يَمْلِكُ مالِكَها ، وعليه مَهْرُها لسَيِّدِها ، ووَلَدُه منها حُرٌّ ، يَلْحَقُه نَسَبُه ؛ لأنَّ الحَدَّ سَقَطَ لشُبْهةِ المِلْكِ ، وتَصِيرُ أُمَّ ولَدٍ له ، وعليه قِيمَتُها لسَيِّدِها ؛ لأنَّه أخْرَجَها بوَطْئِه عن مِلْكِه ، فكان عليه قِيمَتُها لسَيِّدِها[11] ، / ولا تَجِبُ عليه قِيمَةُ الوَلَدِ ؛ لأنَّها وضَعَتْه فى مِلْكِه . ويَحْتَمِلُ أن تَلْزَمَه قِيمَتُه ؛ لأنَّه أخْرَجَه بوَطْئِه عن أنْ يكونَ مَمْلوكًا لسيِّدِها ، فأشْبَهَ وَلَدَ المَغْرُورِ .

١١/٢٢٩و

فصل : ولا يَمْلِكُ إجْبارَ مُكاتَبَتِه ولا ابْنَتِها ولا أمَتِها على التَّزْوِيجِ ؛ لأنَّه زال مِلْكُه بعَقْدِ الكِتابةِ عن نَفْعِها ، ونَفْعِ بُضْعِها ، وعن عِوَضِه . وليس لواحدةٍ منهما التَّزَوُّجُ[12] بغيرِ إذْنِه[13] ؛ لأنَّ عليه ضَرَرًا فى ذلك ، فإنَّه يُثْبِتُ للزَّوْجِ حَقًّا فيها ، فرُبما عَجَزَتْ ، وعادَتْ إليه على وَجْهٍ لا يَمْلِكُ وَطْأَها . فإنْ تَراضَيا بذلك ، جاز ؛ لأنَّ الحَقَّ لا يَخْرُجُ عنهما ، وهو

---

(٨) فى م : « ثبت » .

(٩ - ٩) سقط من : الأصل ، ا ، ب .

(١٠) فى م : « مهر عليه » .

(١١) فى ب ، م : « لسيده » .

(١٢) فى الأصل ، ب : « التزويج » .

(١٣) فى ب ، م : « إذن » .

وَلِيُّها ووَلِيُّ ابْنَتِها و [...] ريَتِها جميعًا ؛ لأَنَّ المِلْكَ له ، فأَشْبَهَ الجاريةَ القِنَّ ، والمَهْرُ للمُكاتَبةِ ، على ما ذكَرْنا[14] في مَهْرِهِنَّ إذا وَطِئَهُنَّ[15] السَّيِّدُ .

١٩٨٩ ـ مسألة ؛ قال : (**فَإِنْ وَطِئَهَا ، وَلَمْ يَشْتَرِطْ ، أُدِّبَ ، ولم يُبْلَغْ بِهِ حَدُّ الزَّانِي ، وكَانَ عَلَيْهِ مَهْرُ مِثْلِهَا**)

وجملةُ الأمرِ أنَّ السَّيِّدَ إذا وَطِئَ مُكاتَبَتَه مِن غيرِ شَرْطٍ ، فقد ذكَرْنا أنَّه لا حَدَّ عليه ، لكنْ إنْ كانا عالِمَيْنِ بالتَّحْرِيمِ ، عُزِّرَا ، وإنْ كانا جاهِلَيْنِ ، عُزِّرَا ، وإن كان أحَدُهُما عالِمًا والآخَرُ جاهِلًا ، عُزِّرَ العالِمُ وعُزِّرَ الجاهِلُ . ولا يخْرُجُ بالوَطْءِ عن الكِتابةِ . وقال اللَّيْثُ : إن طاوَعَتْه ، فقد فُسِخَتْ كِتَابَتُها ، وعادَتْ قِنًّا . ولَنا ، أنَّه عَقْدٌ لازِمٌ ، فلم يَنْفَسِخْ بالمُطاوَعةِ على الوَطْءِ ، كالإِجَارَةِ ، والبَيْعِ بعدَ لُزُومِه . فأمَّا المَهْرُ ، فإنَّه يَجِبُ لها ، أكْرَهَها أو طاوَعَتْه . وبه قال الحسنُ ، والثَّوْرِيُّ ، والحسنُ بن صالحٍ ، والشافعيُّ . وقال قَتادَةُ : يَجِبُ إذا أكْرَهَها ، ولا يَجِبُ إذا طاوَعَتْه . ونَقَلَه الْمُزَنِيُّ عن الشافعيِّ ؛ لأنَّ المُطاوِعَةَ بذَلَتْ نَفْسَها بغيرِ عِوَضٍ ، فصارت كالزَّانِيةِ . ومَنْصُوصُ الشافعيِّ وُجُوبُه في الحالَيْنِ . وأنْكَرَ أصحابُه ما نَقَلَه الْمُزَنِيُّ ، وقالوا : لا يُعْرَفُ . وقال مالكٌ : لا شيءَ عليه ؛ لأنَّها مِلْكُه . ولَنا ، / أنَّه عِوَضُ مَنْفَعتِها ، فوَجَبَ لها ، كعِوَضِ بَدَنِها ، ولأنَّ المُكاتَبَةَ في يَدِ نَفْسِها ، ومَنافِعُها لها ، ولهذا لو وَطِئَها أجْنَبِيٌّ ، كان المَهْرُ لها ، وإنَّما وجَبَ في حالِ المُطاوَعَةِ ؛ لأنَّ الحَدَّ سَقَطَ[1] عنه لشُبْهةِ المِلْكِ ، فوَجَبَ لها المَهْرُ ، كما لو وَطِئَ امْرَأةً بشُبْهةِ عَقْدٍ مُطاوِعَةً . فإن تَكَرَّرَ وَطْؤُها ، وكان قد أدَّى مَهْرَ الوَطْءِ الأوَّلِ ، فللثَّاني مَهْرٌ أيضًا ؛ لأنَّ الأداءَ قَطَعَ حُكْمَ الوَطْءِ الأوَّلِ[2] ، وإن لم يَكُنْ أدَّى عن الأوَّلِ ، لم يَجِبْ إلَّا مَهْرٌ واحدٌ ؛ لأنَّ هذا عن وَطْءِ الشُّبْهةِ ، فلم يَكُنْ إلَّا [3] مَهْرٌ واحدٌ [3] ، كالوَطْءِ في النِّكاحِ الفاسِدِ .

(١١/٢٢٩ ظ)

---

(١٤) في ب : « ذكرناه » .

(١٥) في م : « وطئها » .

(١) في م : « يسقط » .

(٢) سقط من : الأصل ، ا ، ب .

(٣-٣) في م : « مهرا واحدا » .

فصل : وإذا وَجَبَ لها المَهْرُ ، فإنْ كان لم يَحُلَّ عليها نَجْمٌ ، فلها المُطالَبةُ به[٤] . وإنْ كان قد حَلَّ عليها ، فكان المَهْرُ من غير جِنْسِه ، فلها المُطالبةُ به[٥] أيضًا . وإن كان من جِنْسِه ، تَقَاصَّا ، وأخَذَ ذُو الفَضْلِ فَضْلَه .

١٩٩٠ ــ مسألة ؛ قال : (**فَإنْ عَلِقَتْ مِنْهُ ، فَهِيَ مُخَيَّرَةٌ بَيْنَ الْعَجْزِ وَتَكُونُ أُمَّ وَلَدٍ ، وبَيْنَ الْمُضِيِّ عَلَى كِتَابَتِهَا . فَإنْ أدَّتْ عَتَقَتْ ، وإنْ عَجَزَتْ عَتَقَتْ بمَوْتِهِ . وإنْ مَاتَ قَبْلَ عَجْزِهَا انْعتَقَتْ ؛ لأنَّهَا مِنْ أُمَّهاتِ الْأَوْلَادِ ، ويَسْقُطُ عَنْهَا مَا بَقِيَ مِنْ كِتَابَتِهَا ، وَمَا[١] فِي يَدِهَا لِوَرَثَةِ سَيِّدِهَا**)

وجملتُه أنَّ السَّيِّدَ إذا استَوْلَدَ مُكاتَبَتَه ، فالوَلَدُ حُرٌّ ؛ لأنَّه مِن مَمْلوكَتِه ، ونَسَبُه لَاحِقٌ به ؛ لذلك[٢] ، ولا تَجِبُ قِيمَتُه ؛ لذلك ، وتَصِيرُ أُمَّ وَلَدٍ له ؛ لذلك ، ولا تَبْطُلُ كِتابَتُها ؛ لأنَّه عَقْدٌ لازِمٌ من جِهَةِ سَيِّدِها ، وقد اجْتَمَعَ لها سَببانِ يَقْتَضِيانِ العِتْقَ ، أيُّهما سَبَقَ صاحِبَه ثَبَتَ حُكْمُه . هذا قولُ الزُّهْرِيِّ ، ومالكٍ ، والثَّوْرِيِّ ، واللَّيْثِ ، والشافعيِّ ، وأصْحابِ الرَّأْيِ ، وابنِ المُنْذِرِ . وقال الحَكَمُ : تَبْطُلُ كِتابَتُها ؛ لأنَّها سَبَبٌ للعِتْقِ[٣] ، فتَبْطُلُ بالاسْتِيلادِ ، كالتَّدْبِيرِ . ولَنا ، أنَّها[٤] عَقْدُ مُعَاوَضةٍ ، فلا تَبْطُلُ بالوَطْءِ كالبَيْعِ ، ولأنَّها سَبَبٌ للعِتْقِ ، لا يَمْلِكُ السَّيِّدُ الرُّجُوعَ عنه ، فلم تَبْطُلْ بذلك ، كالتَّعْلِيقِ بصِفَةٍ ، وما ذكَرَه[٥] يَبْطُلُ بالتَّعْلِيقِ بالصِّفَةِ ، وتُفارِقُ / الكِتابةُ التَّدْبيرَ مِن وُجُوهٍ ؛ أحدها ، أنَّ حُكْمَ التَّدْبِيرِ والاسْتِيلادِ واحدٌ ، وهو العِتْقُ عَقِيبَ المَوْتِ ، والاسْتِيلادُ أَقْوَى ؛ لأنَّه يُعْتَبَرُ مِن رأسِ المالِ ، ولا سَبِيلَ إلى إبْطالِه بحالٍ ، فاستُغْنِيَ به عن التَّدْبيرِ ، والكِتابةُ سَبَبٌ يُتَعَجَّلُ بها العِتْقُ بالأداءِ ، ويكونُ ما فَضَلَ من كَسْبِها لها ، ويَمْلِكُ بها مَنافِعَها وكَسْبَها ، وتخرُجُ عن

١١/٢٣٠و

(٤) سقط من : الأصل ، ا ، ب .

(٥) سقط من : ب .

(١) فى الأصل بعد هذا : « بقى » .

(٢) سقط من : ب ، م .

(٣) سقط من : الأصل .

(٤) فى الأصل : « أنه » .

(٥) فى الأصل ، م : « ذكروه » .

تَصَرُّفِ سَيِّدِها ، وهذا لا يَحْصُلُ بالاسْتِيلادِ ، فيَجِبُ أنْ تَبْقَى لبقاءِ فائِدَتِها . الثانى ، أنَّ الكِتابةَ أقْوَى من التَّدْبيرِ ، لِلُزُومِها ، وكَوْنِها لا تَبْطُلُ بالرُّجُوعِ عنها ، ولا بِبَيْعِ المُكاتَبِ ولا هِبَتِه . الثالث ، أنَّ التَّدْبيرَ تَبَرُّعٌ ، والكِتابة عَقْدُ مُعاوَضةٍ لازِمٌ . فإذا ثَبَتَ هذا ، فإنَّه يَجْتَمِعُ لها سَبَبان ، كلُّ واحِدٍ منهما يَقْتَضِى الحُرِّيَّةَ ، فأيُّهما تَمَّ قبلَ صاحِبِه ، ثَبَتَتِ الحُرِّيَّةُ به ، كما لو انْفَرَدَ ؛ لأنَّ انْضِمامَ أحَدِهما إلى الآخَرِ مع كونِه لا يُنافِيه ، لا يَمْنَعُ ثُبُوتَ حُكْمِه . فإن أدَّتْ ، عَتَقَتْ بالكِتابةِ ، وما فَضَلَ من كَسْبِها فهو لها ؛ لأنَّ المُعْتَقَ بالكِتابةِ له ما فَضَلَ من نُجُومِه ، وإن عَجَزَتْ ، ورُدَّتْ فى الرِّقِّ ، بَطَلَ حُكْمُ الكِتابةِ ، وبَقِىَ لها حكمُ الاسْتِيلادِ مُنْفَرِدًا ، كما لو لم تَكُنْ مُكاتَبَةً ، وله وَطْؤُها ، وتَزْوِيجُها ، وإجارَتُها ، وتَعْتِقُ بمَوْتِه ، وما فى يَدِها لوَرَثةِ سَيِّدِها . وإذا[6] ماتَ سَيِّدُها قبلَ عَجْزِها ، انْعَتَقَتْ ، لأنَّها أُمُّ وَلَدٍ ، وتَسْقُطُ الكِتابةُ ؛ لأنَّ الحُرِّيَّةَ حَصَلَتْ ، فسَقَطَ العِوَضُ المَبْذولُ فى تَحْصِيلِها ، كما لو باشَرَها سَيِّدُها بالعِتْقِ ، وما فى يَدِها لوَرَثةِ سَيِّدِها . فى قولِ الْخِرَقِىِّ ، وأبى الخَطَّابِ ؛ لأنَّها عَتَقَتْ بحُكْمِ الاسْتِيلادِ[7] ، وبَطَلَ حكمُ الكِتابةِ ، فأشْبَهَتْ غيرَ المُكاتَبةِ . وقال القاضِى ، فى « المُجَرَّدِ » ، وابنُ عَقِيلٍ ، فى « كِتابه » : ما فَضَلَ فى يَدِها لها . وهو قولُ الشافعىِّ ؛ لأنَّ العِتْقَ إذا وَقَعَ فى الكِتابةِ ، لا يُبْطِلُ حُكْمَها ، كالإِبْراءِ من نُجُومِ الكِتابةِ ، ولأنَّ مِلْكَها كان ثابتًا على ما فى يَدِها ، ولم يَحْدُثْ إلَّا ما يُزِيلُ / حَقَّ سَيِّدِها عنها ، فيَقْتَضِى زَوالَ حَقِّه عن ما فى يَدِها ، وتَقْرِيرَ مِلْكِها ، وخُلُوصَه لها ، كما اقْتَضَى ذلك فى نَفْسِها . وهذا أصَحُّ . واللهُ أعلمُ .

١١/٢٣٠ ظ

فصل : وإنْ أعْتَقَها سَيِّدُها ، عَتَقَتْ ، وسَقَطَتْ كِتابَتُها ، وما فى يَدِها لها . فى قولِ القاضِى [8] ومَنْ وافَقَه [8] ، فأمَّا على قولِ الْخِرَقِىِّ ومَنْ وافَقَه ، فقِياسُه أنْ يكونَ لسَيِّدِها ، كما لو عَتَقَتْ بالاسْتِيلادِ . ويَحْتَمِلُ أنْ يكونَ لها على قولِهم أيضًا ؛ لأنَّ السَّيِّدَ أعْتَقَها برِضَاهُ ، فيكونُ رِضًى منه بإعْطائِها مالَها ، بخِلافِ العِتْقِ بالاسْتِيلادِ ، فإنَّه حَصَلَ بغيرِ رِضَى الوَرَثةِ واخْتِيارِهم ، ولأنَّه لو كان مالُ المُكاتَبِ يَصِيرُ للسَّيِّدِ بإعْتاقِه ، لتَمَكَّنَ السَّيِّدُ من

---

(٦) فى ب : « وإن » .

(٧) فى الأصل : « استيلاد » .

(٨ - ٨) سقط من : الأصل .

أَخْذِ مالِ المكاتَبِ متى شاءَ، فمتى كان له غَرَضٌ في أَخْذِ مالِه ، إمَّا لِكَثْرَتِه وفَضْلِه عن نُجُومِ كِتَابَتِه ، وإمَّا الغَرَضِ له في بعضِ أَعْيانِ مالِه ، أَعْتَقَه وأَخَذَ مالَه ، وهذا ضَرَرٌ على المُكاتَبِ لم يَرِد الشَّرْعُ به ، ولا يَقْتَضِيه عَقْدُ الكِتابةِ ، فوَجَبَ أنْ لا يُشْرَعَ .

فصل : وإنْ أَتَتْ بوَلَدٍ من غيرِ سَيِّدِها بعدَ اسْتِيلادِها ، فله حُكْمُها في العِتْقِ بكلِّ واحدٍ من السَّبَبَيْنِ ، أَيُّهما سَبَقَ عَتَقَ به ، كالأُمِّ ، سَواءً ؛ لأنَّه تابعٌ لها ، فيَثْبُتُ له ما يَثْبُتُ لها . وإن ماتَتِ المُكاتَبَةُ ، بَقِيَ للوَلَدِ سَبَبُ الاسْتِيلادِ وحدَه . وإن اخْتَلَفا في ولَدِها ، فقالتْ : ولَدْتُه بعدَ كِتابَتِي ، أو بعدَ[9] وِلادَتِي . وقال السَّيِّدُ : بل قبلَه ، فقال أبو بكرٍ : القَوْلُ قولُ السَّيِّدِ مع يَمِينِه . وهذا قولُ الشافعيِّ ؛ لأنَّ الأصْلَ كَوْنُ الأَمَةِ ووَلَدِها رَقِيقًا، لسَيِّدِهِمَا[10] التصرُّفُ فيهما[11] ، وهي تَدَّعِي ما يَمْنَعُ التَّصَرُّفَ . وإن زَوَّجَ مُكاتَبَه أَمَتَه ، ثم باعَها منه ، واخْتَلَفا في ولَدِها ، فقال السَّيِّدُ : هو لِي ؛ لأنَّها ولَدَتْه قبل بَيْعِها لك . وقال المُكاتَبُ : بل بعدَه . فالقولُ قولُ المُكاتَبِ ؛ لأنَّهما اخْتَلَفا في مِلْكِه ، ويَدُ المُكاتَبِ عليه ، فكان القولُ قولَ / صاحِبِ اليَدِ مع يَمِينِه ، كسائرِ الأَمْوالِ ، ويُفارِقُ ولَدَ المُكاتَبَةِ ؛ لأنَّها لا تَدَّعِي مِلْكَه . ‏ ١١/٢٣١و

فصل : إذا كانت الأَمَةُ بين شَرِيكَيْنِ ، فكاتَبَاها ، ثم وَطِئَها أَحَدُهما ، أُدِّبَ فوقَ أَدَبِ الواطِئِ لمُكاتَبَتِه الخالِصَةِ له ؛ لأنَّ الوَطْءَ ههُنا حَرُمَ مِن وَجْهَيْنِ ؛ الشَّرِكَةُ ، والكِتابةُ ، فهو آكَدُ ، وإثْمُه أعْظَمُ ، وأدَبُه أكْثَرُ ، وعليه لها[12] مَهْرُ مِثْلِها ، على ما أسْلَفْناه فيما إذا كان السَّيِّدُ واحِدًا . فإن لم يَكُنْ حَلَّ نَجْمٌ ، قَبَضَتْهُ[13] ، فإذا حَلَّ نَجْمُها[14]، سَلَّمَتْه إليهما . وإن حَلَّ نَجْمُها[14] وهو من جِنْسِ مالِ الكِتابةِ ، وكان في يَدِها بقَدْرِه ، دفَعَتْه إلى الذي لم يَطَأْها ، واحْتَسَبَتْ على الواطِئِ بالمَهْرِ . وإن لم يَكُنْ في يَدِها شيءٌ ، وكان بقَدْرِ نَجْمِها أو دُونَه ، أَخَذَتْ من الواطِئِ نِصْفَه ، وسَلَّمَتْه إلى الآخرِ ، وإن لم يَكُنْ من جِنْسِ

---

(٩) في ب : « وبعد » .

(١٠) في ا ، ب : « لسيدها » .

(١١) في ب : « فيها » .

(١٢) سقط من : م .

(١٣) في م : « قبضت المهر » .

(١٤) في م : « نجمهما » .

مالِ الكِتابةِ ، فاتّفقَا على أخْذِه عِوَضًا عن مالِ الكِتابةِ ، فالحكمُ فيه كما لو كان من جنْسِها ، وإن لم يَتَّفِقَا ، قَبَضَتْه (١٥ ودفَعتْ ما ١٥) عليها من مالِ الكِتابةِ من عِوَضِه ، أو غيرِه . وإن عَجَزَتْ ، ففَسَخَا (١٦) الكِتابةَ ، وكان فى يَدِها بقَدْرِ المَهْرِ ، أخَذَه الذى لم يَطَأْ ، وسَقَطَ (١٧) المَهْرُ من ذِمَّةِ الواطئِ ، وإنْ لم يكُنْ فى يَدِها شىءٌ ، كان للَّذى لم يَطَأْ أنْ يَرْجِعَ على الواطئِ بنِصْفِه ؛ لأنَّه وَطِئَ جارِيةً مُشْتَرَكةً بينَهما . فإن حَبِلَتْ منه ، صارَتْ أمَّ ولَدٍ له ، وعليه نِصْفُ قِيمَتِها لشَرِيكِه ، مع نِصْفِ المَهْرِ الواجِبِ لها ، مُوسِرًا كان أو مُعْسِرًا ، إلَّا أنَّه إنْ كان مُوسِرًا أدَّاه فى الحالِ ، وإنْ كان مُعْسِرًا فهو فى ذِمَّتِه . (١٨ هذا ظاهرُ كلامِ الْخِرَقِيِّ ، ذكَر مثلَ ١٨) هذا فى بابِ العِتْقِ . فعلى هذا ، تَصِيرُ أمَّ ولَدٍ للواطئِ ، ومُكاتَبَتُه له كأنَّه اشْتَراها ، وتكونُ مُبْقاةً على ما بَقِىَ من كِتابَتِها ، (١٨ وتُعْتَبَرُ قِيمَتُها بما تُساوِى مُكاتَبَتَه مُبقاةً على ما بَقِىَ عليها (١٩) من كِتابَتِها ١٨) . واختارَ القاضى أنَّه إنْ كان مُعْسِرًا ، لم يَسْرِ الإحْبالُ ؛ لأنَّه بمَنْزِلةِ الإعْتاقِ بالقَوْلِ ، يُعْتَبَرُ اليَسارُ فى سِرَايَتِه ، ونَصِيبُ الواطئِ قد ثَبَتَ له حكمُ الاسْتِيلادِ ، وحُكْمُ الكِتابةِ ، ونَصِيبُ شَرِيكِه لم يَثْبُتْ / له إلَّا حكمُ الكِتابةِ ، فإنْ أدَّتْ إليهما ، عَتَقَتْ ، وبَطَلَ حكمُ الاستيلادِ ، وإن عَجَزَتْ ، وفَسَخَا الكتابةَ ، ثَبَتَ لِنِصْفِها حكمُ الاسْتِيلادِ ، ونِصْفُها قِنٌّ ، لا يُقَوَّمُ على الوارِثِ وإن كان مُوسِرًا ؛ لأنَّه ليس بمُعْتِقٍ . وإنْ مات الواطئُ قبلَ عَجْزِها ، عَتَقَ نَصِيبُه ، وسَقَطَ حكمُ الكِتابةِ فيه ، وكان الباقى مُكاتَبًا . وإنْ كان الواطئُ مُوسِرًا ، فقد ثَبَتَ لِنِصْفِها حكمُ الاسْتِيلادِ ، ونِصْفُها الآخَرُ مَوْقوفٌ ، فإن أدَّتْ إليهما ، عَتَقَتْ كلُّها ، وولاؤُها لهما ، وإنْ عَجَزَتْ ، وفَسَخَا (٢٠) الكِتابةَ ، قَوَّمْناها حِينئذٍ على الواطئِ ، فيَدْفَعُ إلى شَرِيكِه قِيمةَ نَصِيبِه ، وتَصِيرُ (٢١) جَمِيعُها (٢٢) أمَّ ولَدٍ له ، فإن مات ، عَتَقَتْ عليه ، وكان ولاؤُها له .

١١/٢٣١ظ

(١٥ – ١٥) فى م : « ودفعته مما » .

(١٦) فى ا : « فسخت » . وفى ب ، م : « فسخا » .

(١٧) فى ب : « ويسقط » .

(١٨ – ١٨) سقط من : الأصل .

(١٩) سقط من : ب .

(٢٠) فى ب : « فسخت » .

(٢١) فى ا : « وتصيرهما » . وفى الأصل ، ب : « ومصيرها » .

(٢٢) فى ا : « جميعا » .

وهذا مذهبُ الشافعيِّ . وله قولٌ آخَرُ ، أنَّها تُقَوَّمُ على المُوسِرِ ، وتَبْطُلُ الكِتابةُ فى نِصْفِ الشَّرِيكِ ، وتَصِيرُ جَمِيعُها أمَّ ولَدٍ ، ونِصْفُها مُكاتَبًا للواطئِ ، فإن أدَّتْ نَصِيبَه إليه ، عَتَقَتْ ، وسَرَى إلى الباقِى ؛ لأنَّه مِلْكُه ، وعَتَقَ جَمِيعُها ، وإن عَجَزَتْ ، فَفَسَخَ الكِتابةَ ، كانت أُمَّ ولَدٍ له خاصَّةً ، فإذا مات ، عَتَقَتْ كلُّها . ولَنا ، أنَّ بعضَها أُمُّ ولَدٍ ، فكان جَمِيعُها كذلك ، كما لو كان الشَّرِيكُ مُوسِرًا ، يُحَقِّقُ هذا ، أنَّ الوَلَدَ حاصِلٌ من جَمِيعِها ، وهو كلُّه من الواطئِ ، ونَسَبُه لَاحِقٌ به ، فيَجِبُ أن يَثْبُتَ ذلك لجمِيعِها ، ويُفارِقُ الإِعْتاقَ ، فإنَّه أضْعَفُ ، على ما بَيَّنَّا من قبلُ . ولَنا ، على أنَّ الكِتابةَ لا تَبْطُلُ بالتَّقْوِيمِ ، أنَّها [23]عَقْدٌ لازِمٌ[23] ، فلا[24] تَبْطُلُ مع بَقَائِها بفِعْلٍ صَدَرَ منه ، كما لو اسْتَوْلَدَها وهى فى مِلْكِه ، أو كما[25] لو لم تَحْبَلْ منه ، فأمَّا الوَلَدُ ، فإنَّه حُرٌّ ؛ لأنَّه مِن وَطْءٍ فيه شُبْهةٌ ، ونَسَبُه لَاحِقٌ به كذلك ، ولا يَلْزَمُه قِيمَتُه ؛ لأنَّها وضَعَتْه فى مِلْكِه . ورُوِىَ / عن أحمدَ ، فى هذا رِوَايتان ؛ إحداهما ، لا تَجِبُ قِيمَتُه ؛ لأنَّ نَصِيبَ شَرِيكِه انتقلَ إليه مِن حِينِ العُلُوقِ ، وفى تلك الحالِ لم تكُنْ له قِيمةٌ ، فلم يَضْمَنْه . والثانية ، عليه نِصْفُ قِيمَتِه ؛ لأنَّه كان من سَبِيلِ هذا النِّصْفِ أنْ يكونَ مَمْلُوكًا لِشَرِيكِه ، فقد تَلِفَ رِقُّه عليه ، فكان عليه نِصْفُ قِيمَتِه . قال القاضى : هذه الرِّوايةُ أصَحُّ على المذهبِ . وذكر هاتَيْنِ الرِّوايتَيْنِ أبو بكرٍ ، واخْتارَ أنَّها إنْ وضَعَتْه بعدَ التَّقْوِيمِ ، فلا شىءَ على الواطئِ ، وإنْ وضَعَتْه قبلَ التَّقْوِيمِ ، غَرِمَ نِصْفَ قِيمَتِه .

٢٣٢/١١ و

فإن ادَّعَى الواطئُ الاسْتِبْراءَ ، وأتَتْ بالوَلَدِ لأكثرَ من سِتَّةِ أشْهُرٍ من حينِ الاسْتِبْراءِ ، لم يُلْحَقْ به ، ولم تَصِرْ أُمَّ ولَدٍ ، وكان حكمُ ولَدِها حُكْمَها ، وإنْ أتَتْ به لأقلَّ من سِتَّةِ أشْهُرٍ من حينِ الاسْتِبْراءِ ، أُلْحِقَ[26] به ، كما لو كان قبلَ الاسْتِبْراءِ ؛ لأنَّا تَبَيَّنَّا أنَّها كانتْ حامِلًا وَقْتَ الاسْتِبْراءِ ، فلم يَكُنْ ذلك اسْتِبْراءً .

فصل : وإن وَطِئاها جميعًا ، فقد وَجَبَ لها على كلِّ واحِدٍ منهما مَهْرُ مِثْلِها . فإنْ كانت

(٢٣ – ٢٣) فى الأصل ، ا ، ب : « غير لازمة » .

(٢٤) فى ا : « ولا » .

(٢٥) فى ب ، م : « وكما » .

(٢٦) فى ب ، م : « لحق » .

فى الحالَيْن على صِفَةٍ واحدةٍ ، فهما سَواءٌ فى الواجِبِ عليهما ، وإن كانت بِكْرًا حين وَطِئَها الأَوَّلُ ، فعليه مَهْرُ بِكْرٍ ، وعلى الآخرِ مَهْرُ ثَيِّبٍ . فإن كان نَجْمُها لم يَحِلَّ ، فلها مُطالَبَتُهما بالمَهْرَيْنِ ، وإن كان النَّجْمُ قد حَلَّ ، وهو مِن جِنْسِ المَهْرِ ، تَقَاصَّا ، على ما ذَكَرْنا فى المُقاصَّةِ . فإن أَدَّتْ إليهما ، عَتَقَتْ ، وكان لها[27] المُطالبةُ بالمَهْرَيْنِ . وإن عَجَزَتْ عن نَفْسِها ، وفَسَخَا الكِتابةَ بعدَ قَبْضِها المَهْرَيْنِ ، لم يَمْلِكْ أحَدُهما مُطالبةَ الآخَرِ بشىءٍ ؛ لأنَّها قَبَضَتْهُما وهى مُسْتَحِقَّةٌ لذلك ، فإن كانا فى يَدِها اقْتَسَماهما[28] ، وإن تَلِفَا أو بعضُهما ، فلا شىءَ لهما[29] ؛ لأنَّ السَّيِّدَ لا يَثْبُتُ له دَيْنٌ على مَمْلُوكِه . وإن كان الفَسْخُ قبلَ قَبْضِ المَهْرَيْنِ ، وهما سَواءٌ ، / سَقَطَ عن كلِّ واحدٍ ما عليه ، وإن كان أحَدُهما أكثرَ من الآخَرِ ، تقاصَّ منهما[30] بقَدْرِ أَقَلِّهما ، [31] ويَرْجِعُ مَن عليه أقَلُّهما[31] على الآخَرِ بنِصْفِ الزِّيادةِ ، وإن قَبَضَتْ[32] من أحَدِهما دُونَ الآخَرِ ، رَجَعَ المَقْبُوضُ منه على الآخَرِ بنِصْفِ ما عليه ، وإنْ قَبَضَتِ البعضَ مِن أحدِهما دُونَ الآخَرِ ، أو قَبَضَتْ من أحَدِهما أكثرَ من الآخَرِ ، رَجَعَ مَنْ قُبِضَ منه الأكْثَرُ على الآخَرِ بنِصْفِ الزِّيادةِ التى أدَّاها . وإن أفْضاها أحَدُهما بوَطْئِه ، فعليه لها ثُلثُ قِيمَتِها ؛ لأنَّ الإِفْضاءَ فى الحُرَّةِ يُوجِبُ ثُلثَ دِيَتِها ، فيُوجِبُ[33] فى الأَمَةِ ثُلثَ قِيمَتِها مع المَهْرِ[34] . ويَحْتَمِلُ أن يَلْزَمَه فى الإِفْضاءِ قَدْرُ نَقْصِها . وقال القاضى : تَلْزَمُه قِيمَتُها . وهو مذهبُ الشافعىِّ . والخِلافُ فى ذلك فَرْعٌ على الواجِبِ فى إفْضاءِ الحُرَّةِ . وقد ذَكَرْناه[35] . فإنْ فسخَتِ الكِتابةَ ، رَجَعَ مَنْ لم يُفْضِها على الآخَرِ بنِصْفِ قِيمَةِ الإِفْضاءِ ، على الخِلافِ الذى ذَكَرْناه . فإن ادَّعَى كلُّ واحدٍ منهما على الآخَرِ ، أنَّه الذى أفْضاها ، أو وَطِئَها ، حَلَفَ كلُّ واحدٍ منهما ، وبَرِئَ . وإن

١١/٢٣٢ظ

---

(٢٧) فى ب ، م : « لهما » .

(٢٨) فى الأصل ، ا : « اقتسماها » .

(٢٩) فى الأصل : « لها » .

(٣٠) فى م : « منها » .

(٣١ - ٣١) سقط من : م . نقل نظر .

(٣٢) فى م زيادة : « البعض » .

(٣٣) فى م : « فوجب » .

(٣٤) فى ب ، م زيادة : « فصل » .

(٣٥) تقدم فى : ١٢/١٧١ ، ١٧٢ .

نَكَلَ أحدُهما ، قُضِيَ عليه . وإن كان الخِلافُ فى ذلك قبلَ عَجْزِها ، فادَّعَتْ على أَحَدِهما ، فالقَوْلُ قولُه مع يَمِينِه . وإن ادَّعَتْ على أحدِهما غيرَ مُعَيَّنٍ ، لم تُسْمَعِ الدَّعْوَى .

فصل : فإنْ أَوْلَدَها كلُّ واحدٍ منهما ، واتَّفَقا على السَّابِقِ منهما ، فعلى قولِ الخِرَقِىِّ ، تَصِيرُ أُمَّ ولَدٍ له ، وولَدُه حُرٌّ ، لَاحِقُ النَّسَبِ به . والخِلافُ فى ذلك ، كالخِلافِ فيما إذا انْفَرَدَ بإيلادِها ، سَواءً . وأمَّا الثانى ، فعلى قولِ الخِرَقِىِّ ، قد وَطِئَ أُمَّ وَلَدِ غيرِه بشُبْهةٍ[36] ، وأوْلَدَها ، فلا تَصِيرُ أُمَّ ولَدٍ له ؛ لأنَّها مَمْلوكةُ غيرِه ، فأشْبَهَ ما لو باعَها ثم أوْلَدَها ، وعليه مَهْرُها لها[37] ؛ لأنَّ الكِتابةَ لم تَبْطُلْ ، والوَلَدُ حُرٌّ ، لأنَّه وَطْءُ شُبْهةٍ ، وعليه قِيمَتُه للأوَّلِ ؛ لأنَّه / فَوَّتَ رِقَّه عليه ، فكان مِن سَبِيلِه أنْ يكونَ رَقِيقًا له ، حُكْمُه حُكْمُ أُمِّه[38] ، فتَلْزَمُه قِيمَتُه على هذه الصِّفةِ . وقد ذكَرْنا فى وُجوبِ نِصْفِ قِيمَةِ الأوَّلِ خِلافًا ؛ فإنْ قُلْنا بوُجُوبِها ، تَقاصَّا[39] بما لكلِّ واحدٍ[39] منهما على صاحِبِه فى القَدْرِ الذى تَساوَيَا فيه ، ويَرْجِعُ ذو الفَضْلِ بفَضْلِه ، وتُعْتَبَرُ القِيمةُ يومَ الوِلادةِ ؛ لأنَّها أوَّلُ حالٍ أمْكَنَ التَّقْوِيمُ فيها . وذكَرَ القاضى فى هذه المسألةِ أربعةَ أحْوالٍ ؛ أحدها ، أنْ يكونا مُوسِرَيْنِ ، فالحُكْمُ على ما ذكَرْنا ، إلَّا أنَّه جَعَلَ المَهْرَ الواجبَ على الثانى للأوَّلِ . وهذا مذهبُ الشافعىِّ . ولا يَصِحُّ ؛ لأنَّ الكتابةَ لا تَبْطُلُ بالاسْتِيلادِ ، ومَهْرُ المُكاتَبةِ لها دُونَ سَيِّدِها ، ولأنَّ سَيِّدَها لو وَطِئَها وَجَبَ[40] عليه المهرُ لها ، فلأنْ لا يَمْلِكَ المَهْرَ الواجبَ على غيرِه أوْلَى ، ولأنَّه عِوَضُ نَفْعِها ، فكان لها ، كأُجْرَتِها . الثانى ، أنْ يكونَ الأوَّلُ مُوسِرًا والثانى مُعْسِرًا ، فيكونَ كالحالِ الذى قبلَه ، سَواءً . قال القاضى : إلَّا أنَّ ولَدَه يكونُ مَمْلوكًا ؛ لإعْسارِه بقِيمَتِه . وهذا غيرُ صحيحٍ ؛ لأنَّ الولَدَ لا يَرِقُّ لإعْسارِ والِدِه ، بدليلِ ولَدِ المَغْرُورِ من أَمَةٍ ، والوَاطِئِ[41] بشُبْهةٍ[42] . وكلُّ مَوْضِعٍ حَكَمْنا بحُرِّيَّةِ الوَلَدِ[43] ، لا يَخْتَلِفُ بالإعْسارِ

٢٣٣/١١و

(٣٦) فى الأصل : « لشبهة » .

(٣٧) سقط من : م .

(٣٨) فى الأصل : « أمته » .

(٣٩ – ٣٩) فى الأصل ، ب : « بما الواحد » . وفى ا : « فالواحد » .

(٤٠) فى م : « لوجب » .

(٤١) فى م : « والوطء » .

(٤٢) فى ا ، ب : « للشبهة » .

(٤٣) فى ب : « الأول » .

واليَسارِ ، وإنَّما يُعْتَبَرُ[44] اليَسَارُ فى سِرَايةِ العِتْقِ ، وليس عِتْقُ هذا بطريقِ السِّرايَةِ ، إنَّما هو لأجْلِ الشُّبْهةِ فى الوَطْءِ ، فلا وَجْهَ لاعْتِبارِ اليَسَارِ فيه ، والصَّحِيحُ أنَّه حُرٌّ ، وتَجِبُ قِيمَتُه فى ذِمَّةِ أبيه . الحال الثالث ، أنْ يكونَا مُعْسِرَيْنِ ، فإنَّها تصيرُ أُمَّ ولَدٍ لهما[45] جميعًا ، نِصْفُها أُمُّ ولدٍ للأوَّلِ ، ونِصْفُها[46] أُمُّ ولدٍ[46] للثانى . قال : وعلى كلِّ واحدٍ منهما نِصْفُ مَهْرِها لصاحِبِه ، وفى ولَدِ كلِّ واحدٍ منهما وَجْهان ؛ أحَدُهما ، أنْ[47] يكونَ كلُّه حُرًّا ، وفى ذِمَّةِ أبيه نِصْفُ قِيمَتِه لشَرِيكِه . والثانى ، نِصْفُه حُرٌّ ، وباقِيه عَبْدٌ لشَرِيكِه ، إلَّا أنَّ نِصْفَ ولَدِ / الأوَّلِ عَبْدٌ قِنٌّ ؛ لأنَّه تابعٌ للنِّصْفِ الباقِى من الأُمِّ ، وأمَّا النِّصْفُ الباقى مِن ولَدِ الثانى ، فحُكْمُه حكمُ أُمِّه ؛ لأنَّه وُلِدَ منها بعدَ أنْ ثَبَتَ لِنِصْفِها حُكْمُ الاسْتِيلادِ للأوَّلِ ، فكان نِصْفُه الرَّقِيقُ تابعًا لها فى ذلك . ولعلَّ القاضىَ أرادَ ما إذا عَجَزَتْ ، وفَسَخَتِ الكِتابةَ ، فأمَّا إذا كانتْ باقِيةً على الكِتابةِ ، فإنَّ لها المَهْرَ كامِلًا على كلِّ واحدٍ منهما ، وإذا حُكِمَ بِرِقِّ نِصْفِ ولَدِها ، وجَبَ أنْ يكونَ له حُكْمُها[48] فى الكِتابةِ ؛ لأنَّ ولَدَ المُكاتَبةِ يكونُ تابعًا لها . الحال الرابع ، أن يكونَ الأوَّلُ مُعْسِرًا والثانى مُوسِرًا ، فحُكْمُه حكمُ الثالثِ ، سَواءً ، إلَّا أنَّ ولَدَ الثانى حُرٌّ ؛ لأنَّ الحُرِّيَّةَ ثَبَتَتْ لنِصْفِه بفِعْلِ أبيه وهو مُوسِرٌ ، فسَرَى إلى جَمِيعِه ، وعليه نِصْفُ قِيمَتِه لشَرِيكِه ، ولم تُقَوَّمْ عليه[49] الأُمُّ ؛ لأنَّ نِصْفَها أُمُّ ولَدٍ للأوَّلِ . ولو صَحَّ هذا ، لَوَجَبَ أنْ لا يُقَوَّمَ عليه نِصْفُ الوَلَدِ ؛ لأنَّ حُكْمَه حكمُ أُمِّه فى هذا ، فإذا مَنَعَ حُكْمُ الاسْتِيلادِ السِّرايةَ فى الأُمِّ ، مَنَعَه فيما هو تابعٌ لها . ومذهبُ الشافعىِّ فى هذه المسألةِ قَرِيبٌ ممَّا ذَكَرَ القاضِى .

فصل : وإن اخْتَلَفا فى السَّابِقِ منهما ، فادَّعَى كلُّ واحدٍ منهما أنَّه السَّابِقُ ، فعلى

١١/٢٣٣ظ

---

(٤٤) فى الأصل : « اعتبر » .

(٤٥) فى م : « لها » .

(٤٦ - ٤٦) سقط من : ا ، ب .

(٤٧) سقط من : الأصل . وفى ب : « أنه » .

(٤٨) سقط من : م .

(٤٩) سقط من : ب .

قَوْلنا ، لها[٥٠] المَهْرُ على كلِّ واحِدٍ منهما ، وكلُّ واحِدٍ منهما يُقِرُّ لِصاحِبه بنِصْفِ قِيمَةِ الجارِيةِ ؛ لأنَّه يقولُ : [٥١] صارَتْ أُمَّ ولَدٍ لى ، بإحْبالِى إيَّاها ، ووَجَبَ لشَرِيكِى علىَّ نِصْفُ قِيمَتِها ، ولِى عليه قِيمَةُ ولَدِه ؛ لأنَّه يقول[٥١] : أَوْلَدْتَها بعدَ أنْ صارَتْ أمَّ ولَدٍ لى . وهل يكون مُقِرًّا له بنِصْفِ قيمةِ ولَدِه ؟ على وَجْهَيْنِ ، سَبَقَ ذِكْرُهما . فعلى هذا ، إن اسْتَوَى ما يَدَّعِيه وما يُقِرُّ به ، تَقاصَّا ، وتَساقَطَا[٥٢] ، ولا يَمِينَ [٥٣] لواحِدٍ منهما[٥٣] على صاحِبِه ؛ لأنَّه يقولُ : لى عليكَ مثلُ مالَكَ عَلَىَّ . والجِنْسُ واحدٌ ، فتساقَطَا ، وإن زاد ما يُقِرُّ به ، فلا شىءَ عليه ؛ لأنَّ خَصْمَه يُكَذِّبُه فى إقْرارِه . وإن زاد ما يَدَّعِيه ، فله اليَمِينُ على صاحِبه فى الزِّيادةِ ، ويَثْبُتُ / [٥٤] للأَمَةِ حُكْمُ[٥٤] العِتْقِ فى نَصِيبِ كلِّ واحِدٍ منهما بمَوْتِه ؛ لإِقْرارِه بذلك ، ولا يُقْبَلُ قَوْلُه على شَرِيكِه فى إعْتاقِ نَصِيبِه . وقال أبو بكرٍ : فى الأَمَةِ قَوْلان ؛ أحدهما ، أنْ[٥٥] يُقْرَعَ بينَهما ، فتكونَ أُمَّ ولَدٍ لمن تَقَعُ القُرْعةُ له . والثانى ، تكونُ أُمَّ ولَدٍ لهما ، ولا يَطَؤُها واحدٌ منهما . قال : وبالأوَّلِ أقولُ . وأمَّا القاضى فاخْتارَ أنَّهما إنْ كانا مُوسِرَيْنِ ، فكلُّ واحِدٍ منهما يَدَّعِى المَهْرَ على صاحِبه ، ويُقِرُّ له بِنِصْفِه . وهذا مذهبُ الشافعىِّ ؛ لأنَّ المَهْرَ عندَهم لسَيِّدِها دُونَها ، ولا يَعْتِقُ شىءٌ منها بمَوْتِ الأَوَّلِ ؛ لِاحْتِمالِ أنْ تكونَ أُمَّ ولَدٍ للآخَرِ ، وإذا[٥٦] مات الآخَرُ ، عَتَقَتْ ؛ لأنَّ سَيِّدَها قد مات يَقِينًا . وإنْ كانا مُعْسِرَيْنِ ، فكلُّ واحِدٍ منهما يُقِرُّ[٥٧] بأنَّ نِصْفَها أُمُّ ولَدِه ، ويُصَدِّقُه الآخَرُ ؛ لأنَّ الاسْتِيلادَ لا يَسْرِى مع الإِعْسارِ ، وكلُّ واحِدٍ منهما يُقِرُّ لصاحِبه بنِصْفِ المَهْرِ ، والآخَرُ يُصَدِّقُه ، فيَتقاصَّانِ إنْ تَساوَيا ، وإن فَضَلَ أحَدُهما صاحِبَه ، نَظَرْتَ ؛ فإنْ كان كلُّ واحِدٍ منهما يَدَّعِى الفَضْلَ ، تحالَفَا وسَقَطَ ، وإن كان كلُّ واحِدٍ منهما يُقِرُّ للآخَرِ بالفَضْلِ ،

١١/٢٣٤و

---

(٥٠) فى ب : « أن » .

(٥١ – ٥١) سقط من الأصل . نقل نظر .

(٥٢) سقط من : ب .

(٥٣ – ٥٣) سقط من : الأصل ، ا ، ب .

(٥٤ – ٥٤) فى الأصل : « للأم » .

(٥٥) سقط من : م .

(٥٦) فى م : « وأما إذا » .

(٥٧) فى م : « مقر » .

سَقَطَ ؛ لتَكْذِيبِ المُقَرِّ له به . وفى الولَدِ وَجْهان ؛ أحدهما ، يكونُ حُرًّا ، فيكون كلُّ واحدٍ منهما يَدّعِي على[58] الآخرِ نِصْفَ قِيمَةِ الوَلَدِ . والوَجْهُ الثانى ، نِصْفُه حُرٌّ ، فيُقِرُّ بأنَّ نِصْفَ الولدِ مَمْلوكٌ لشَرِيكِه ، فيكونُ الولَدانِ بينَهما من غيرِ يَمِينٍ . وعلى الوَجْهِ الأوَّلِ ، يتَقاصَّانِ إنْ تساوَتْ قِيمةُ الولَدَيْنِ ، ولا يَمِينَ فى المَوْضِعَيْنِ ، وأيُّهما مات ، عَتَقَ نَصِيبُه ، ووَلاؤُه له . وإنْ كان أحَدُهما مُوسِرًا والآخرُ مُعْسِرًا ، فالمُوسِرُ يُقِرُّ للمُعْسِرِ بِنِصْفِ [59]قِيمَةِ الأمَةِ ، ونِصْفِ مَهْرِ مِثْلِها[59] ، ويَدَّعِي عليه جَمِيعَ المَهْرِ ، وقِيمةَ الوَلَدِ ، والمُعْسِرُ يُقِرُّ للمُوسِرِ بِنِصْفِ المَهْرِ ، ونِصْفِ قِيمَةِ الولدِ ، فيَسْقُطُ إقْرارُ المُوسِرِ للمُعْسِرِ بنِصْفِ قيمَةِ/الجارِيةِ ؛ لكَوْنِه لا يَدَّعِيه ، ولا يُصَدِّقُه فيه ، ويَتقاصَّانِ بالمَهْرِ ؛ لِاسْتِوائِهما فيه ، ويَدْفَعُ المُعْسِرُ إلى المُوسِرِ نِصْفَ قِيمَةِ الوَلَدِ ؛ لإقْرارِه به ، ويَحْلِفُ على ما يَدَّعِيه عليه مِن الزِّيادةِ ؛ لأنَّه ادَّعَى عليه جميعَ قِيمةِ الولَدِ ، فأقَرَّ له بنِصْفِها ، ويَحْلِفُ له المُوسِرُ على نِصْفِ قِيمَةِ الولَدِ الذى ادَّعاه المُعْسِرُ عليه . وأمَّا الجارِيةُ ، فإنَّ نَصِيبَ المُوسِرِ منها أُمُّ ولَدٍ ، بغيرِ خلافٍ بينَهما فيه ، وباقِيَها يتَنازَعانِه ؛ فإن ماتَ المُوسِرُ أوّلًا ، عَتَقَ نَصِيبُه ، ووَلاؤُه لوَرَثَتِه ، فإذا مات المُعْسِرُ ، عَتَقَ باقِيها ، وإنْ ماتَ المعسرُ أوّلًا ، لم يَعْتِقْ منها شيءٌ ، فإذا مات المُوسِرُ ، عَتَقَ جميعُها . ويَجِيءُ على قولِ أبى بكرٍ ، أنْ يُقْرَعَ بينَهما فى النِّصْفِ المُخْتَلَفِ فيه .

11/234ظ

فصل : فإنْ وَطِئاها معًا ، فأتَتْ بولَدٍ ، لم يَخْلُ من ثلاثةِ أقْسامٍ ؛ أحدُها ، أنْ لا يُمْكِنَ أن يكونَ[60] من واحدٍ[60] منهما ، مثل أنْ تأْتِيَ به بعدَ اسْتِبْرائِها منهما ، أو بعدَ أرْبعِ سِنِينَ منذُ وَطِئَها كلُّ واحدٍ منهما ، أو قبلَ مُضِيِّ سِتَّةِ أشْهُرٍ منذُ وَطِئَها كلُّ واحدٍ منهما ، فإنَّ الوَلَدَ مَنْفِيٌّ عنهما ، وهو مَمْلوكٌ لهما ، حُكْمُه حكمُ أُمِّه فى العِتْقِ بأدائِها . وإذا ادَّعَى كلُّ واحدٍ منهما الاسْتِبْراءَ ، قُبِلَ منه ؛ لأنَّ دَعْوَى الاسْتِبْراءِ فى الأمَةِ كاللِّعَانِ فى الحُرَّةِ . القسم الثانى ، أنْ يكونَ من أحَدِهما بعَيْنِه دُونَ صاحِبِه ، فالحكمُ فيه كالحكمِ فيما إذا ولَدَتْ من

---

(58) فى الأصل : « عليه » .

(59 – 59) فى ب ، م : « المهر ونصف قيمة الولد ونصف مهرها » .

(60 – 60) فى الأصل : « من أحد » . وفى ب : « الولد من كل واحد » .

أَحَدِهما بعَيْنِه ؛ مِن وُجُوبِ المَهْرِ لها ، وقِيمَةِ نِصْفِها لشَرِيكِه ، مع الخِلافِ فى ذلك .
وأمَّا الذى لم تَحْبَلْ مِن وَطْئِه ، فإنْ كان الأوَّلَ ، فعليه المَهْرُ لها ، وإن كان[61] هو الثانىَ ، فقد وَطِئَ أمَّ ولَدِ غيرِه ، فإن كانت الكِتابةُ باقِيةً ، فعليه المَهْرُ لها أيضا ، وإن كانت الكِتابةُ قد فُسِخَتْ ، فالمَهْرُ للَّذى اسْتَوْلَدَها ، وقد وَجَبَ للثانى على الأوَّلِ نِصْفُ قِيمَتِها . وفى [62]قِيمَةِ نِصْفِ[62] الوَلَدِ رِوَايتان . فإنْ كان المَهْرُ للأوَّلِ ، تَقاصَّا / بقَدْرِ أقَلِّ الحَقَّيْنِ ، وإن كان المهرُ لها ، رَجَعَ بحَقِّه على الذى أحْبَلَها . وأمَّا القاضى ، فقال فى هذا القِسْمِ : الحكمُ فى الأوَّلِ ، كالحُكْمِ فيه إذا انْفَرَدَ بالوَطْءِ ، على ما مَضَى من التَّفْصِيلِ والتَّطْوِيلِ .

١١/٢٣٥و

وأما الثانى ، فإنْ وَطِئَها بعدَ وِلادَتِها من الأوَّلِ ، نَظَرْنا ؛ فإنْ وَطِئَها بعدَ الحُكْمِ بكَوْنِها أُمَّ ولَدٍ للأوَّلِ ، فعليه مَهْرُ مِثْلِها ، فإنْ كان فَسَخَ الكِتابةَ فى حَقِّ نَفْسِه لعَجْزِها ، فالمَهْرُ له ؛ لأنَّها أمُّ وَلَدِه ، وإن كان لم يَفْسَخْ ، فالمهرُ بينه وبينَها نِصْفَيْنِ . وإنْ وَطِئَها بعدَ زَوَالِ الكِتابةِ فى حَقِّه ، وقبلَ الحُكْمِ بأنَّها أمُّ ولَدٍ للأوَّلِ ، سَقَطَ عنه نِصْفُ مَهْرِها ؛ لأنَّ نِصْفَها قِنٌّ له ، وعليه النِّصْفُ لها إنْ لم يَكُنِ الأوَّلُ فَسَخَ الكِتابةَ ، أو له إن كان فَسَخَ . وإنْ كان الأوَّلُ مُعْسِرًا ، فنَصِيبُه منها أُمُّ ولَدٍ له ، ولها عليهما المَهْرانِ . والحكمُ فيما إذا عَجَزَتْ أو أدَّتْ قد تَقَدَّمَ . فأمَّا إنْ كان الولَدُ من الثانى ، فالحكمُ فى وَطْءِ الأوَّلِ ، كالحكمِ فيه إذا وَطِئَ مُنْفَرِدًا فلم يُحْبِلْها . وأمَّا الثانى ، فإنْ كان مُوسِرًا ، قُوِّمَ عليه نَصِيبُ شَرِيكِه عندَ العَجْزِ ؛ فإنْ فَسَخَا الكِتابةَ ، قَوَّمْناها عليه ، وصارَتْ أمَّ ولَدٍ له ، وإن رَضِىَ الثانى بالمُقامِ على الكِتابةِ ، قَوَّمْنا عليه نَصِيبَ الأوَّلِ ، وصارَتْ كلُّها أُمَّ ولَدٍ له ، ونِصْفُها مُكاتَبٌ ، ويَرْجِعُ الأوَّلُ على الثانى بِنِصْفِ المَهْرِ ، ونِصْفِ قِيمَةِ الولَدِ . على إحدى الرِّوايتَيْن . ويرجِعُ الثانى على الأوَّلِ بنصفِ المَهْرِ ، فيتَقاصَّان به ، إنْ كان باقِيًا عليهما . وإنْ كان الثانى مُعْسِرًا ، فالحكمُ فيه[61] كما لو ولَدَتْ من الأوَّلِ وكان مُعْسِرًا ، لا فَضْلَ بين المسْألَتَيْن . القسم الثالث ، إن[63] أمْكَنَ أنْ يكونَ الوَلَدُ من كلِّ واحدٍ منهما ، فإنَّه يُرَى القَافةَ معهما ، فيُلْحَقُ بمَنْ أَلْحَقُوه به منهما ، فمَنْ أُلْحِقَ به ، فحُكْمُه حُكْمُ ما لو عُرِفَ أنَّه منه بغيرِ قافةٍ .

---

(٦١) سقط من : الأصل .
(٦٢ - ٦٢) فى ب : « نصف قيمة » .
(٦٣) سقط من : ا ، ب ، م .

١١/٢٣٥ظ **١٩٩١** ـ مسألة ؛ قال : (**وَإِذَا كَاتَبَ نِصْفَ / عَبْدٍ ، فَأَدَّى مَا كُوتِبَ عَلَيْهِ ، ومِثْلَهُ لِسَيِّده ، صَار نِصْفُهُ**[1] **حُرًّا بِالْكِتَابَةِ ، إِنْ كَانَ الَّذِى كَاتَبَهُ مُعْسِرًا ، وَإِنْ كَانَ مُوسِرًا ، عَتَقَ عَلَيْهِ كُلُّهُ ، وصَارَ نِصْفُ قِيمَتِهِ عَلَى الَّذِى كَاتَبَهُ لِشَرِيكِهِ**)

وجملتُه أنَّ الرجلَ إذا كان له نِصْفُ عَبْدٍ ، كانتْ له مُكاتَبَتُه ، وتَصِحُّ منه ، سَواءٌ كان باقِيه حُرًّا أو مَمْلوكًا لغيرِه ، وسَواءٌ أَذِنَ فيه الشَّرِيكُ أو لم يَأْذَنْ . هذا ظاهِرُ كلامِ الْخِرَقِىِّ ، وأبى بكرٍ ، وقولُ الحَكَمِ ، وابنِ أبى لَيْلَى . وحُكِىَ ذلك عن الحسنِ البَصْرِىِّ ، والحسنِ بن صالحٍ ، ومالكٍ ، والعَنْبَرِىِّ . وكَرِه الثَّوْرِىُّ ، وحَمَّادٌ ، كِتابتَه بغيرِ إذْنِ شَرِيكِه . وقال الثَّوْرِىُّ : إن فَعَلَ رَدَدْتُه ، إلَّا أنْ يكونَ نَقَدَه ، فيَضْمَنُ لشَرِيكِه نِصْفَ ما فى يَدِه . وقال أبو حنيفةَ: تَصِحُّ بإذْنِ الشَّرِيكِ ، ولا تَصِحُّ بغيرِ إذْنِه . وهذا أحَدُ قَوْلَى الشافعىِّ . إلَّا أنَّ أبا حنيفةَ قال : إذْنُه[2] فيما مَضَى[2] فى ذلك ، يَقْتَضِى الإِذْنَ فى تَأْدِيَةِ مالِ الكِتابةِ من جَمِيعِ كَسْبِه ، ولا يَرْجِعُ الآذِنُ بشىءٍ منه . وقال أبو يوسفَ ، ومحمدٌ : يكونُ جَمِيعُه مُكاتَبًا . وقال الشافعىُّ ، فى أحَدِ قَوْلَيْه : إنْ كان باقِيه حُرًّا ، صَحَّتْ كِتابتُه ، وإنْ كان باقِيه مِلْكًا ، لم تَصِحَّ كتابتُه ، سَواءٌ أذِنَ فيه الشَّرِيكُ أم لم يَأْذَنْ ؛ لأنَّ كِتابتَه تَقْتَضِى إطْلاقَه فى[3] الكَسْبِ والمُسافَرَةِ ، ومِلْكُ نِصفِه يَمْنَعُ ذلك ، ويَمْنَعُه أخْذَ نَصِيبِه من الصَّدَقاتِ ؛ لئَلَّا يَصِيرَ كَسْبًا له[4] ، ويَسْتَحِقَّ سَيِّدُه نِصْفَه ، ولأنَّه إذا أدَّى عَتَقَ جَمِيعُه ، فيُؤَدِّى إلى أن يُؤَدِّىَ نِصْفَ كِتابَتِه ، ويَعْتِقَ جَمِيعُه . ولَنا ، أنَّه عَقْدُ مُعاوَضةٍ على نَصِيبِه[5] ، فصَحَّ كبَيْعِه ، ولأنَّه مِلْكٌ له يَصِحُّ بَيْعُه وهِبَتُه ، فصَحَّتْ كِتابتُه ، كما لو مَلَكَ جَمِيعَه ، ولأنَّه يَنْفُذُ إعْتاقُه ، فصَحَّتْ كِتابتُه ، كالعبدِ الكامِلِ ، وكما لو كان باقِيه حُرًّا عندَ الشافعىِّ ، أو أَذِنَ فيه الشَّرِيكُ عندَ الباقِينَ . وقَوْلُهم : / إنَّه يَقْتَضِى المُسافَرَةَ ، والكَسْبَ ، وأخْذَ الصَّدَقةِ . قُلْنا : أمَّا المُسافَرَةُ فليستْ مِن المُقْتَضَياتِ الأَصْلِيّةِ ، فوُجُودُ مانِعٍ منها لا ١١/٢٣٦و

---

(١) سقط من : ب ، م .

(٢ – ٢) سقط من : الأصل ، ا ، ب .

(٣) فى ب ، م زيادة : « رد » .

(٤) سقط من : الأصل ، ا ، ب .

(٥) فى ب ، م : « نصفه » .

يَمنَعُ أصْلَ العَقْدِ ، وأمّا الكَسْبُ وأخْذُ الصَّدَقةِ ، فإنَّه لا يَمْتَنِعُ[6] كَسْبُه وأخْذُه الصَّدَقَةَ بِجُزْئِه المُكاتَبِ[7] ، ولا يَسْتَحِقُّ الشَّرِيكُ شيئًا منه ؛ لأنَّه إنَّما اسْتَحَقَّ ذلك بالجُزْءِ المُكاتَبِ ، ولا حَقَّ للشَّرِيكِ فيه ، فكذلك فيما حَصَلَ به ، كما لو وَرِثَ شيئًا بِجُزْئِه الحُرِّ . وأمَّا الكَسْبُ ، فإنْ هَايَأَه مالِكُ نِصْفِه ، فكَسَبَ فى نَوْبَتِه شيئًا ، لم يُشارِكْه فيه أيضا ، وإنْ لم يُهايِئْه ، فكَسَبَ بجُمْلَتِه شيئًا ، كان بينَهما له بقَدْرِ ما فيه من الجُزْءِ المُكاتَبِ ، ولسَيِّدِه الباقِى ؛ لأنَّه كَسَبَه بِجُزْئِه المَمْلوكِ فيه ، فأشْبَهَ ما لو كَسَبَ قبلَ كِتابَتِه ، فيُقْسَمُ بينَ سَيِّدَيْه . وقَوْلُهم : إنَّه يُفْضِى إلى أن يُؤَدِّىَ بعضَ الكِتابةِ ، فيَعْتِقَ جَمِيعُه . قُلْنا : يَبْطُلُ هذا بما لو عَلَّقَ عِتْقَ نَصِيبِه على أداءِ مالٍ ، فإنَّه يُؤَدِّى عِوَضَ[8] البَعْضِ ، ويَعْتِقُ الجميعُ . على أنَّنا نقولُ : لا يَعْتِقُ حتى يُؤَدِّىَ جميعَ الكِتابةِ ، فإنَّ جَمِيعَ الكِتابةِ هو الذى كاتَبَه عليه مالِكُ نِصْفِه[9] ، ولم يَبْقَ منها شىءٌ ، فلا يَعْتِقُ حتى يُؤَدِّىَ جَمِيعَها ، ولأنَّه لا يَعْتِقُ الجميعُ بالأداءِ ، وإنَّما يَعْتِقُ الجزءُ المُكاتَبُ لا غيرُ ، وباقِيه إنْ كان المُكاتَبُ مُعْسِرًا ، لم يَعْتِقْ باقِيه[10] ، وإنْ كان مُوسِرًا ، عَتَقَ بالسِّرايةِ ، لا بالكِتابةِ ، ولا يَمْتَنِعُ[11] هذا ، كما لو أعْتَقَ بعضَه عَتَقَ جَمِيعُه ، وإذا جاز عِتْقُ[10] جَمِيعِه بإعْتاقِ بعضِه بطرِيقِ السِّرايةِ ، جاز ذلك فيما يَجْرِى مَجْرَى العِتْقِ . إذا ثَبَتَ هذا ، فإنَّه إذا كاتَبَ نَصِيبَه ، لم تَسْرِ الكتابةُ ، ولم يَتَعَدَّ الجُزْءَ الذى كاتَبَه ؛ لأنَّ الكِتابةَ عَقْدُ مُعاوَضةٍ ، فلم يَسْرِ ، كالبَيْعِ ، وليس للعبدِ أنْ يُؤَدِّىَ إلى مُكاتِبِه شيئًا حتى يُؤَدِّىَ إلى شَرِيكه مثلَه ، سَواءٌ أذِنَ الشَّرِيكُ فى كِتابَتِه أو لم يَأْذَنْ[12] ؛ لأنَّه إنَّما أذِنَ فى كِتابةِ نَصِيبِه ، وذلك يَقْتَضِى أنْ يكونَ نَصِيبُه باقِيًا له ، ولا يَقْتَضِى أن يكونَ معروفًا / فى الكِتابةِ . هذا إذا كان الكَسْبُ بجَمِيعِه ، فإن أدَّى الكِتابةَ مِن جميعِ كَسْبِه ، لم يَعْتِقْ ؛ لأنَّ الكِتابةَ الصَّحِيحةَ تَقْتَضِى العِتْقَ ببراءَتِه مِن

١١/٢٣٦ظ

---

(٦) فى ب ، م : « يمنع » .

(٧) فى ب ، م : « بالمكاتبة » .

(٨) سقط من : ب .

(٩) سقط من : الأصل .

(١٠) سقط من : م .

(١١) فى ا ، ب ، م : « يمنع » .

(١٢) فى ب زيادة : « له » .

العِوَضِ ، وذلك لا يَحْصُلُ بدَفْعِ ما ليس له . وإن أدَّى إليهما جَمِيعًا ، عَتَقَ كلُّه ؛ لأنَّ نِصْفَه يَعْتِقُ بالأداءِ ، فإذا عَتَقَ[13] ، سَرَى إلى سائِرِه ، وإن كان الذى كاتَبَه مُوسِرًا ؛ لأنَّ عِتْقَه بسَبَبٍ مِن جِهَتِه ، فلَزِمَتْه قِيمَتُه ، كما لو باشَرَه بالعِتْقِ ،[14] أو كما لو علَّقَ عِتْقَ نَصِيبِه على صِفَةٍ ، فعَتَقَ بها ، ويَرْجِعُ الشَّرِيكُ على المُكاتِبِ بنِصْفِ قِيمَتِه ، كما لو باشَرَه بالعِتْقِ[14] .
فأمَّا إن مَلَكَ العبدُ شيئًا بجُزْئِه المُكاتَبِ ، مثل أن هايَأَه سَيِّدُه ، فكَسَبَ شيئًا فى نَوْبَتِه ، أو أُعْطِىَ مِن الصَّدَقةِ مِن سَهْمِ الرِّقَابِ أو مِن غيرِه ، فلا حَقَّ لسَيِّدِه فيه ، وله أداءُ جَمِيعِه فى كِتابَتِه ؛ لأنَّه إنَّما اسْتَحقَّ ذلك بما فيه من الكِتابةِ ، فأشْبَهَ النِّصْفَ الباقِىَ بعدَ إعْطاءِ الشَّرِيكِ حَقَّه . ولو كان ثُلُثُه حُرًّا ، وثُلُثُه مُكاتَبًا ، وثُلُثُه رَقِيقًا ، فوَرِثَ بجُزْئِه الحُرِّ مِيراثًا ، وأخَذَ بجُزْئِه المُكاتَبِ مِن سَهْمِ الرِّقابِ ، فله دَفْعُ ذلك كلِّه فى كِتابَتِه ؛ لأنَّه ما اسْتَحَقَّ بجُزْئِه الرَّقِيقِ شيئًا منه ، فلا يَسْتَحِقُّ مالِكُه منه شيئًا . وإذا أدَّى جميعَ كِتابَتِه ، عَتَقَ ، فإنْ[15] كان الذى كاتَبَه مُعْسِرًا ، لم يَسْرِ العِتْقُ ، ولم يَتَعَدَّ نَصِيبَه ، كما إذا واجَهَه بالعِتْقِ ، إلَّا على الرِّوايةِ التى نقولُ فيها بالاسْتِسْعاءِ ، فإنَّه يُسْتَسْعَى فى نَصِيبِ الذى لم يُكاتِبْ ، وإن كان مُوسِرًا ، سَرَى إلى بَاقِيه .

فصل : وإذا كان العبدُ كلُّه مِلْكًا لرَجُلٍ ، فكاتَبَ بعضَه ، جاز . قاله أبو بكرٍ ؛ لأنَّها مُعاوَضةٌ ، فصَحَّتْ فى بعضِه ، كالبَيْعِ ، فإذا أدَّى جميعَ كِتابَتِه ، عَتَقَ كلُّه ؛ لأنَّه إذا سَرَى العِتْقُ فيه إلى مِلْكِ غيرِه ، فإلى مِلْكِه أوْلَى ، ويَجِبُ أنْ يُؤَدِّىَ إلى سَيِّدِه مِثْلَىْ كِتابَتِه ؛ لأنَّ نِصْفَ ما يَكْسِبُه / يَسْتَحِقُّه سَيِّدُه بما فيه من الرِّقِّ ، ونِصْفَه يُؤَدِّى فى الكِتابةِ[16] ، إلَّا أن يَرْضَى[17] سَيِّدُه بتَأْدِيَتِه[18] الجميعَ فى الكتابةِ ، فيَصِحُّ ، فإذا اسْتَوْفَى المالَ كلَّه ، عَتَقَ نِصْفُه بالكِتابةِ ، وباقِيه بالسِّرايةِ .

١١/٢٣٧و

---

(١٣) فى الأصل ، ب : « أعتق » .
(١٤ – ١٤) سقط من : ب . نقل نظر . وفى الأصل : « ولو علق » . إلخ .
(١٥) فى م : « فإذا » .
(١٦) فى الأصل : « كتابة » .
(١٧) فى الأصل : « يتردى » .
(١٨) فى ا ، ب ، م : « بتأدية » .

فصل : وإذا كان العبدُ لِرَجُلَيْنِ ، فكاتَباه معًا ، جاز[19] ، سَواءٌ[20] تَساوَيَا فى العِوَضِ أو اخْتَلَفا فيه ، وسَواءٌ اتَّفَقَ نَصِيبَاهُما[21] فيه أو اخْتَلَفَ ، وسَواءٌ كان فى عَقْدٍ واحِدٍ أو عَقْدَيْنِ . وبهذا قال أبو حنيفةَ . وقال الشافعيُّ : لا يجوزُ أنْ يَتفاضَلَا فى المالِ مَعَ التَّساوِى فى المِلْكِ ، ولا[22] التَّساوِى فى المالِ مع[23] التَّفاضُلِ فى المِلْكِ ؛ لأنَّ ذلك يُؤَدِّى إلى أنْ يَنْتَفِعَ أحَدُهما بمالِ الآخرِ ، لأنَّه إذا دَفَعَ إلى أحَدِهما أكْثَرَ من قَدْرِ مِلْكِه ، ثم عَجَزَ ، رَجَعَ عليه الآخَرُ بذلك . ولَنا ، أنَّ كلَّ واحِدٍ منهما يَعْقِدُ على نَصِيبِه عَقْدَ مُعاوَضةٍ ، فجاز أنْ يَخْتَلِفا فى العِوَضِ ، كالبَيْعِ[24] . وما ذكَرُوه لا يَلْزَمُ ؛ لأنَّ انْتِفاعَ أحَدِهما بمالِ الآخرِ إنَّما يكونُ عندَ العَجْزِ ، وليس ذلك مِن مُقْتَضَياتِ العَقْدِ ، وإنَّما يكونُ عندَ زَوالِه ، فلا يَضُرُّ ، ولأنَّه إنَّما يؤدِّى إليهما على التَّساوِى ، وإذا عَجَزَ قُسِمَ ما كَسَبَه بَينَهما على قَدْرِ المِلْكَيْنِ ، فلم يكُنْ أحَدُهما مُنْتَفِعًا إلَّا بما يُقابِلُ مِلْكَه ، وعاد الأمْرُ بعدَ زَوالِ الكِتابةِ إلى حُكْمِ الرِّقِّ ، كأنَّه لم يَزُلْ . فإنْ قيل : فالتَّساوِى فى المِلْكِ يَقْتَضِى التَّساوِىَ فى أدائِه إليهما ، ويَلْزَمُ منه وَفاءُ كِتابةِ أحَدِهما قبلَ الآخَرِ ، فيَعْتِقُ نَصِيبُه ، ويَسْرِى إلى نَصِيبِ صاحِبِه ، ويَرْجِعُ عليه الآخَرُ بنِصْفِ قِيمَتِه . قُلْنا : يُمْكِنُ أداءُ كِتابَتِه إليهما دَفْعةً واحدةً ، فيَعْتِقُ عليهما ، ويُمْكِنُ أنْ يُكاتِبَ أحدَهما على مائةٍ ، فى نَجْمَيْنِ ، فى كلِّ نَجْمٍ خَمْسُونَ ، [25] ويُكاتِبَ الآخَرَ على مائتينِ ، فى نَجْمَيْنِ ، فى النَّجْمِ[26] الأوَّلِ خَمْسُون . وفى الثانى مائةٌ وخَمْسُونَ[25] ، ويكونَ وَقْتُهما واحدًا[26] ، فيُؤَدِّىَ إلى كلِّ واحدٍ منهما حَقَّه ، على أنَّ أصْحابَنا قالوا : لا يَسْرِى العِتْقُ إلى نَصِيبِ الآخرِ ما دام/ مُكاتَبًا . فعلى هذا القولِ ، لا[20] يُفْضِى إلى ما ذكَرُوه ، على أنَّه وإنْ قُدِّرَ إفْضاؤُه إليه ، فلا مانِعَ فيه من صِحَّةِ الكِتابةِ ، فإنَّه لا

١١/٢٣٧ ظ

(١٩) سقط من : ب .
(٢٠) سقط من : الأصل .
(٢١) فى ب : « نصيبهما » .
(٢٢) فى م : « ولأن » .
(٢٣) فى م : « منع » .
(٢٤) فى الأصل : « فى البيع » .
(٢٥ – ٢٥) سقط من : الأصل . نقل نظر .
(٢٦) سقط من : ا ، ب .

يُخِلُّ بمَقْصُودِ الكِتابةِ ، وهو العِتْقُ بها . ويمكنُ وجودُ سِرايةِ العِتْقِ مِن غيرِ ضَرَرٍ ، بأنْ يُكاتِبَه على مِثْلَىْ قِيمَتِه ، فإذا عَتَقَ عليه ، غَرِمَ لشَرِيكِه نِصْفَ قِيمَتِه ، وسَلَّمَ له باقِىَ المال ، وحَصَلَ له وَلاءُ العبدِ ، ولا ضَرَرَ فى هذا . ثم لو كان فيه ضَرَرٌ ، لكنْ قد رَضِىَ به (27) حينَ كِتابَتِه على أقَلَّ ممَّا كاتَبَه به شَرِيكُه ، والضَّرَرُ المَرْضِىُّ به (27) مِن جِهَةِ المَضْرُورِ لا عِبْرَةَ به ، كما لو باشَرَه (28) بالعِتْقِ ، أو أبْرَأَهُ مِن مالِ الكِتابةِ ، فإنَّه يَعْتِقُ عليه ، ويَسْرِى عِتْقُه ، ويَغْرَمُ لشَرِيكِه ، وهو جائزٌ ، فهذا أوْلَى بالجَوازِ . ولا يجوزُ أن يَخْتَلِفَا فى التَّنْجِيمِ ، ولا فى أن يكونَ لأحَدِهما فى النُّجُومِ قبلَ النَّجْمِ الأخيرِ أكثرُ من الآخرِ . فى أحَدِ الوَجْهَيْنِ ؛ لأنَّه لا يجوزُ أن يُؤَدِّىَ إليهما إلَّا على السَّواءِ ، ولا يجوزُ تقديمُ أحَدِهما بالأداءِ على الآخرِ ، واخْتِلافُهما فى مِيقَاتِ النُّجُومِ ، وقَدْرِ المُؤَدَّى فيهما ، يُفْضِى إلى ذلك . والثانى ، يجوزُ ؛ لأنَّه يُمْكِنُ أنْ يُعَجِّلَ لمن تأخَّرَ نَجْمُه قبلَ مَحِلِّه ، ويُعْطِىَ مَنْ قَلَّ نَجْمُه أكثرَ من الواجبِ له ، ويُمْكِنُ أنْ يَأْذَنَ له أحَدُهما فى الدَّفْعِ إلى الآخرِ قبلَه ، أو أكثرَ منه ، ويُمْكِنُ أن يُنْظِرَه مَنْ حَلَّ نَجْمُه ، أو يَرْضَى مَنْ له الكثيرُ بأَخْذِ دُونَ حَقِّه ، وإذا أمْكَنَ إفْضاءُ العَقْدِ إلى مَقْصُودِه ، فلا نُبْطِلُه باحْتِمالِ عَدَمِ الإِفْضاءِ إليه .

فصل : وليس للمُكاتَبِ أنْ يُؤَدِّىَ إلى أحِدِهما أكثرَ من الآخرِ ، ولا يُقَدِّمَ أحَدَهُما على الآخرِ . ذكَرَه القاضى . وهو مذهبُ أبى حنيفةَ ، والشافعىِّ . ولا أعْلَمُ فيه خِلافًا ؛ لأنَّهما سَواءٌ فيه ، فيَسْتَوِيانِ فى كَسْبِه ، وحَقُّهما مُتَعَلِّقٌ بما فى يَدِه تَعَلُّقًا واحدًا ، فلم يَكُنْ له أنْ يَخُصَّ أحَدَهما بشىءٍ منه دُونَ الآخرِ ، ولأنَّه ربَّما عَجَزَ ، فيَعُودُ إلى الرِّقِّ ، ويتَساوَيانِ فى كَسْبِه ، فيَرْجِعُ أحَدُهما على / الآخرِ بما فى يَدِه من الفَضْلِ بعدَ انْتِفاعِه به مُدّةً . فإن قَبَضَ أحَدُهما دُونَ الآخرِ شيئًا ، لم يَصِحَّ القَبْضُ ، وللآخرِ أنْ يَأْخُذَ منه (29) حِصَّتَه إذا لم يَكُنْ أَذِنَ فى القَبْضِ ، وإنْ أذِنَ فيه ، ففيه وَجْهان ، ذكَرَهما أبو بكرٍ ؛ أحدهما ، يَصِحُّ ؛ لأنَّ المَنْعَ لحَقِّه ، فجاز بإذْنِه ، كما لو أذِنَ المُرْتَهِنُ للراهِنِ فى التَّصَرُّفِ فيه ، أو أذِنَ البائعُ للمُشْتَرِى فى قَبْضِ المَبِيعِ (30) قبلَ تَوْفِيَةِ ثَمَنِه ، أو أذِنَا للمُكاتَبِ فى التَّبَرُّعِ ، ولأنَّهما لو أذِنَا له فى

١١/٢٣٨ و

(27 – 27) سقط من : الأصل . نقل نظر .

(28) فى الأصل : « باشر » .

(29) فى ب ، م : « من » .

(30) فى ب ، م : « البيع » .

الصَّدَقةِ بشيءٍ ، صَحَّ قَبْضُ المُتَصَدَّقِ عليه له ، كذلك هٰهُنا . والثانى ، لا يجوزُ . وهذا اخْتِيارُ أبى بكرٍ ، ومذهبُ أبى حنيفةَ ، وأحدُ قَوْلَىِ الشافعىِّ ، واختيارُ المُزَنىِّ ؛ لأنَّ ما فى يَدِ المكاتَبِ مِلْكٌ له ، فلا يَنْفُذُ إذْنُ غيرِه فيه ، وإنَّما حَقُّ سَيِّدِه فى ذِمَّتِه . والأوَّلُ أصَحُّ ، إنْ شاءَ اللهُ تعالى ؛ لأنَّ الحَقَّ لهم ، لا يَخْرُجُ عنهم ، فإذا اتَّفَقُوا على شىءٍ ، فلا وَجْهَ للمَنْعِ . وقولُهم : إنَّه مِلْكٌ للمُكاتَبِ . تَعْلِيقٌ على العِلَّةِ ضِدَّ ما تَقْتَضِيه ؛ لأنَّ كَوْنَه مِلْكًا له يَقْتَضِى جَوازَ تَصَرُّفِه فيه ، على حَسبِ اخْتِيارِه ، وإنَّما المَنْعُ لتَعلُّقِ حَقِّ سَيِّدِه به ، فإذا أذِنَ ، زال المانِعُ ، فصَحَّ التَّقْبِيضُ ، لوُجُودِ مُقْتَضِيه ، وخُلُوِّه من المانعِ ، ثم يَبْطُلُ بما[31] ذكَرْناهُ[32] من المسائلِ . فعلى هذا الوَجْهِ ، إذا دَفَعَ إلى أحَدِهما مالَ الكِتابةِ بإذْنِ صاحِبه ، عَتَقَ نَصِيبُه مِن المُكاتَبِ ؛ لأنَّه اسْتَوْفَى حَقَّه ، ويَسْرِى العِتْقُ إلى باقِيه ، وعليه قِيمةُ حِصَّةِ شَرِيكِه ؛ لأنَّ عِتْقَه بسَبَبِه . هذا قَوْلُ الْخِرَقِىِّ . ويَضْمَنُه فى الحالِ بنِصْفِ قِيمَتِه مُكاتَبًا ، مُبْقًى[33] على ما بَقِىَ عليه مِن كِتابَتِه ، ووَلَاؤُه كلُّه له ، وما فى يَدِه من المالِ للَّذى[34] لم يَقْبِضْ منه بقَدْرِ ما قَبَضَه صاحِبُه ، والباقِى بين العبدِ وبينَ سَيِّدِه الذى عَتَقَ عليه ؛ لأنَّ نِصْفَه عَتَقَ بالكتابةِ ، ونِصْفَه بالسِّرايَةِ ، فحِصَّةُ ما عَتَقَ بالكِتابةِ للعبدِ ، وحِصَّةُ ما عَتَقَ / بالسِّرايةِ لسَيِّدِه . وعلى ما اخْتَرْناه ، يكونُ الباقى كلُّه للعبدِ ؛ لأنَّ الكَسْبَ كان مِلْكًا له ، فلا يَزُولُ مِلْكُه عنه بعِتْقِه ، كما لو عَتَقَ بالأداءِ . وقال أبو بكرٍ ، والقاضى : لا يَسْرِى العِتْقُ فى الحالِ ، وإنَّما يَسْرِى عندَ عَجْزِه . فعلى قولِهما ، يكون باقِيًا على الكِتابةِ ، فإن أدَّى إلى الآخَرِ ، عَتَقَ عليهما ، ووَلَاؤُه لهما ، وما تَبَقَّى[35] فى يَدِه مِن كَسْبِه فهو له . وإن عَجَزَ[36] ، وفُسِخَتْ كِتابَتُه ، قُوِّمَ على الذى أدَّى إليه ، وكان وَلاءُ جَمِيعِه له ، وتَنْفَسِخُ الكِتابةُ فى نِصْفِه . وإن ماتَ ، فقد مات ونِصْفُه حُرٌّ ، ونِصْفُه رَقِيقٌ ، ولسَيِّدِه الذى لم يُعْتِقْ نَصِيبَه أن يَأْخُذَ مِمَّا خَلَّفَه مثلَ ما أخَذَه شَرِيكُه من مالِ الكِتابةِ ، وله نِصْفُ ما تَبَقَّى[35] ، والباقى لوَرَثةِ العبدِ ،

١١/٢٣٨ ظ

---

(٣١) فى ب ، م : « لما » .
(٣٢) فى ا ، ب ، م : « ذكرنا » .
(٣٣) فى ب : « يبقى » .
(٣٤) فى ا ، ب ، م : « الذى » .
(٣٥) فى ب ، م : « بقى » .
(٣٦) فى الأصل : « عجزه » .

فإن لم يَكُنْ له وَارِثٌ مِن نَسَبِه ، فهو لِلَّذى أدَّى إليه بالوَلَاءِ . وإنْ قُلْنا : لا يَصِحُّ القَبْضُ . فما أخذَه القابِضُ بينَه وبينَ شَرِيكِه ، ولا تَعْتِقُ حِصتّه مِن المُكاتَبِ ؛ لأنَّه لم يَسْتَوْفِ عِوَضَه ، ولغيرِ القابضِ مُطالَبةُ القابضِ بنَصِيبِه ممَّا قَبَضَه ، كما لو قَبَضَ[37] بغيرِ إذْنِه ، سَواءً . وإن لم يَرْجِعْ غيرُ القابضِ بنَصِيبِه ، حتى أدَّى المكاتَبُ إليه كِتابَتَه ، صَحَّ ، وعَتَق عليهما جميعًا . وإن ماتَ العبدُ قبلَ استِيفاءِ الآخَرِ حَقَّه ، فقد ماتَ عَبْدًا ، ويَسْتَوْفِى الذى لم يَقْبِضْ من كَسْبِه بقَدْرِ ما أخذَ[38] صاحِبُه ، والباقى بينَهما . قال أحمدُ ، فى رِوايةِ ابنِ منصورٍ ، فى عَبْدٍ بين رَجُلَيْنِ كاتَباهُ ، فأدَّى إلى أحَدِهما كِتابَتَه ، ثم مات وهو يَسْعَى للآخَرِ ، لمن مِيرَاثُه ؟ قال أحمدُ : كلُّ ما كَسَبَ العبدُ فى كِتابَتِه ، فهو بينَهما ، ويَرْجِعُ هذا على الآخَرِ بنَصِيبِه ممَّا أخذَ[39] ، ومِيراثُه بينَهما . قال ابنُ منصورٍ : قال إسحاقُ بن راهُوَيَه كما قال .

٢٣٩/١١و **فصل** : وإن عَجَزَ / مُكاتَبُهما ، فلهما الفَسْخُ والإمضاءُ ؛ فإن فَسَخَا جَمِيعًا ، أو أمْضَيَا الكِتابةَ ، جاز ما اتَّفَقا عليه ، وإن فَسَخَ أحَدُهما ، وأمْضَى الآخَرُ ، جاز ، وعاد نِصْفُه رَقِيقًا قِنًّا ، ونِصْفُه مُكاتَبًا . وقال القاضى : تَنْفَسِخُ الكِتابةُ فى جَمِيعِه . وهو مذهبُ[40] مالكٍ ، و[40] الشافعىِّ ؛ لأنَّ الكِتابةَ لو بَقِيَتْ فى نِصْفِه ، لَعادَ نصفُ[41] الذى فَسَخَ الكتابةَ إليه ناقِصًا . ولَنا ، أنَّها كِتابةٌ فى مِلْكِ أحَدِهما ، فلم تَنْفَسِخْ بفَسْخِ الآخَرِ ، كما لو انْفَرَدَ بكِتابَتِه ، ولأنَّهما عَقْدانِ مُنْفَرِدانِ[42] ، فلم يَنْفَسِخْ أحَدُهما بفَسْخِ الآخَرِ ، كالبَيْعِ ، وما حَصَلَ مِن النَّقْصِ لا يَمْنَعُ ؛ لأنَّه إنَّما حَصَلَ ضِمْنًا لتَصرُّفِ الشَّرِيكِ فى نَصِيبِه ، فلم يَمْنَعْ ، كإعْتاقِ الشَّرِيكِ ، ولأنَّ مِن أصْلِنا أنَّه تَصِحُّ مُكاتَبَةُ أحَدِهما نَصِيبَه ،

---

(٣٧) فى ب ، م : « قبضه » .

(٣٨) فى ب ، م : « أخذه » .

(٣٩) فى ا : « أخذه » .

(٤٠ - ٤٠) سقط من : ا ، ب ، م .

(٤١) فى ا ، ب ، م : « ملك » .

(٤٢) فى ب ، م : « مفردان » .

فإذا لم يُمْنَعِ العَقْدُ فى ابْتِدائِه ، فلأن لا[43] يَبْطُلَ فى دَوامِه أَوْلَى ، ولأنَّ[44] ضَرَرَه حَصَلَ بعَقْدِه وفَسْخِه ، فلا يُزالُ[45] بفَسْخِ عقدِ[44] غيرِه ، ولأنَّ فى فَسْخِ الكِتابةِ ضَرَرًا بالمُكاتَبِ وسَيِّدِه ، وليس دَفْعُ الضَّرَرِ عن الشَّرِيكِ الذى[46] فَسَخَ ، بأَوْلَى من دَفْعِ الضَّرَرِ عن الذى لم يَفْسَخْ ، بل دَفْعُ الضَّرَرِ عن الذى[46] لم يَفْسَخْ أَوْلَى ، لوُجُوهٍ ثلاثةٍ ؛ أحدها ، أنَّ ضَرَرَ الذى فَسَخَ حَصَلَ ضِمْنًا ، لبَقاءِ عَقْدِ شَرِيكِه فى مِلْكِ نَفْسِه ، وضَرَرُ شَرِيكِه بزوالِ[45] عَقْدِه ، وفَسْخِ تَصَرُّفِه فى مِلْكِه . والثانى ، أنَّ ضَرَرَ الذى فَسَخَ لم يَعْتَبِرْه الشَّرْعُ فى مَوْضِعٍ ، ولا أَصْلَ لما ذكَرُوه من الحُكْمِ ، ولا يُعْرَفُ له نَظِيرٌ ، فيكونُ بمَنْزِلةِ المَصْلحةِ المُرْسَلَةِ ، التى وقَعَ الإِجْماعُ على اطِّراحِها ، وضَرَرُ شَرِيكِه بفَسْخِ عَقْدِه مُعْتَبَرٌ فى سائِرِ عُقُودِه ؛ مِن بَيْعِه ، وهِبَتِه ، ورَهْنِه ، وغيرِ ذلك ، فيكونُ أَوْلَى . الثالث ، أنَّ ضَرَرَ الفَسْخِ يتَعَدَّى إلى المُكاتَبِ ، فيكونُ ضَرَرًا باثْنَيْنِ ، وضَرَرَ الفاسخِ لا يتَعَدَّاه ، ثم لو قُدِّرَ تَساوِى الضَّرَرَيْنِ ، لَوَجَبَ إبْقاءُ الحُكْمِ على ما كان / عليه ، ولا يجوزُ إحْداثُ الفَسْخِ من غيرِ دليلٍ راجحٍ . 11/239 ظ

1992 – مسألة ؛ قال : (وَإِذَا عَتَقَ[1] الْمُكَاتَبُ ، اسْتَقْبَلَ بِمَا فِى يَدِهِ مِنَ الْمَالِ حَوْلًا ، ثُمَّ زَكَّاهُ ، إِنْ كَانَ نِصَابًا[2])

وجملتُه أنَّ المُكاتَبَ لا زَكاةَ عليه . بلا خِلافٍ نَعْلَمُه . فإذا عَتَقَ ، صارَ مِن أَهْلِ الزَّكاةِ حِينَئِذٍ ، فيَبْتَدِئُ حَوْلُ الزكاةِ مِن يومَ عَتَقَ ، فإذا تَمَّ الحَوْلُ ، وجَبَتِ الزَّكاةُ إنْ كان نِصابًا ، وإن لم يكُنْ نِصابًا ، فلا شىءَ فيه ، ويَصِيرُ هذا كالكافرِ إذا أَسْلَمَ ، وفى يَدِه مالٌ زَكَوِىٌّ يَبْلُغُ نِصابًا ، فإنَّه يَسْتَقْبِلُ به حَوْلًا مِن حينَ أَسْلَمَ ؛ لأنَّه صار حِينَئِذٍ مِن أهلِ الزَّكاةِ ، وكذلك

---

(43) سقط من : م .
(44) فى ب : « وليس » .
(45) فى ب ، م : « يزول » .
(46 – 46) سقط من : ب . نقل نظر .
(1) فى الأصل : « أعتق » .
(2) فى الأصل ، ا ، ب : « منصبا » .

العبدُ إذا عَتَق وفى يَدِه مالٌ أبْقاه له سَيِّدُه .

١٩٩٣ ـ مسألة ؛ قال : (**وَإِذَا لَمْ يُؤَدِّ نَجْمًا حَتَّى حَلَّ نَجْمٌ آخَرُ ، عَجَّزَهُ السَّيِّدُ إنْ أحَبَّ ، وعَادَ عَبْدًا غَيْرَ مُكَاتَبٍ**)

وجملتُه أنَّ الكِتابةَ عَقْدٌ لازِمٌ ، لا يَمْلِكُ السَّيِّدُ فَسْخَها قبلَ عَجْزِ المُكاتَبِ . بغير خلافٍ نَعْلَمُه . وليس له مُطالبةُ المُكاتَبِ قبلَ حُلُولِ النَّجْمِ ؛ لأنَّه إنَّما ثَبَتَ فى العَقْدِ مُؤَجَّلًا ، وإذا حَلَّ النَّجْمُ ، فللسَّيِّدِ مُطالَبَتُه بما حَلَّ مِن نُجُومِه ؛ لأنَّه دَيْنٌ له حَلَّ ، فأشْبَهَ دَيْنَه على الأجْنَبِىِّ ، وله الصَّبْرُ عليه ، وتأخِيرُه به ، سَواءٌ كان قادِرًا على الأداءِ أو عاجِزًا عنه ؛ لأنَّه حَقٌّ له سَمَحَ بتأخِيرِه ، أشْبَهَ دَيْنَه على الأجْنَبِىِّ . فإن اختارَ الصَّبْرَ عليه ، لم يَمْلِكِ العبدُ الفَسْخَ . بغيرِ خلافٍ نَعْلَمُه . قال ابنُ المُنْذِرِ : أجْمَعَ كلُّ مَنْ نَحْفَظُ عنه من أهلِ العلمِ ، على أنَّ المُكاتَبَ إذا حَلَّ عليه نَجْمٌ ، أو نَجْمانِ ، أو نُجُومُه كلُّها ، فوَقَفَ السَّيِّدُ عن مُطَالَبَتِه ، وتَرَكَه بحالِه[1] ، أنَّ الكِتابةَ لا تَنْفَسِخُ ، ماداما ثابتَيْنِ على العَقْدِ الأوَّلِ ، فإنْ أجَّلَه به ، ثم بَدَا له الرُّجُوعُ ، فله ذلك ؛ لأنَّ الدَّيْنَ الحالَّ لا يتأجَّلُ بالتَّأْجِيلِ ، كالقَرْضِ . وإنْ حَلَّ عليه نَجْمان ، فعَجَزَ عنهما ، فاختارَ السَّيِّدُ فَسْخَ كِتابَتِه ، ورَدَّه إلى الرِّقِّ ، فله ذلك ، بغيرِ حُضُورِ حاكِمٍ ولا سُلْطانٍ ، ولا تَلْزَمُه / الاسْتِنابةُ . فعَل ذلك ابنُ عُمَرَ . وهو قولُ شُرَيْحٍ ، والنَّخعِىِّ ، وأبى حنيفةَ ، والشافعىِّ . وقال ابنُ أبى لَيْلَى : لا يكونُ عَجْزُه إلَّا عندَ قاضٍ . وحُكِىَ نحو هذا[2] عن مالكٍ . وقال الحسنُ : إذا عَجَزَ اسْتُؤْنِىَ[3] بعدَ العَجْزِ سَنَتَيْنِ . وقال الأوْزَاعىُّ : شَهْرَيْنِ ، ونحوَ ذلك . ولَنا ، ما رَوَى سعيدٌ ، بإسْنادِه عن ابنِ عمرَ ، أنَّه كاتَبَ غُلامًا له على ألْفِ دِينارٍ ، فأدَّى إليه تسعَمائةِ دينارٍ ، وعَجَّزَه عن مائةِ دينارٍ ، فرَدَّه إلى[4] الرِّقِّ[5] . وبإسْنادِه عن عَطِيَّةَ العَوْفِىِّ ، عن ابنِ عمرَ ، أنَّه كاتَبَ عَبْدَه على عشرينَ ألْفًا ، فأدَّى عَشرةَ آلافٍ ، ثم أتاهُ ، فقال : إنِّى قد طُفْتُ العِراقَ والحِجازَ ، فرُدَّنِى فى الرِّقِّ . فرَدَّه . ورُوِىَ عنه ، أنَّه كاتَبَ عبدًا له على ثَلاثِينَ

١١/٢٤٠ و

---

(١) فى ب ، م : « بحال » .

(٢) فى ب : « ذلك » .

(٣) فى الأصل : « استوفى » . وفى ا : « استوى » .

(٤) فى ا ، ب : « فى » .

(٥) تقدم تخريجه ، فى صفحة ٤٥٣ .

أَلْفًا ، فقال له : أنا عاجزٌ . فقال له : امْحُ كِتابَتَكَ . فقال : امْحُ أنتَ[6] . ورَوَى سعيدٌ ، بإسْنادِهِ عن عمرِو بن شُعَيْبٍ ، عن أبيه ، عن جَدِّه ، أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ خطَبَ ، فقال : « أَيُّمَا رَجُلٍ كَاتَبَ غُلَامَهُ عَلَى مِائَةِ أُوقِيَّةٍ ، فَعَجَزَ عَنْ عَشْرِ أَوَاقٍ ، فَهُوَ رَقِيقٌ »[7] ولأنَّه عَقْدٌ عَجزَ عن عِوَضِه ، فمَلَكَ مُسْتَحِقُّه فَسْخَه ، كالسَّلَمِ إذا تعذَّرَ المُسْلَمُ فيه ، ولأنَّه فَسْخُ عَقْدٍ مُجْمَعٍ عليه ، فلم يَفْتَقِرْ إلى الحاكمِ ، كفَسْخِ المُعْتَقةِ تحتَ العبدِ . فإن قيل : فلِمَ كانت الكِتابةُ لازِمةً مِن جِهَةِ السَّيِّدِ ، غيرَ لازمةٍ من جِهَةِ العبدِ ؟ قُلْنا : بل[8] هى لازِمةٌ من جِهَةِ[9] الطَّرَفَيْنِ ، ولا يَمْلِكُ العبدُ[10] فَسْخَها بحالٍ ، وإنَّما له أن يُعَجِّزَ نَفْسَه ، ويَمْتَنِعَ من الكسْبِ ، وإنَّما كان له ذلك لوَجْهَيْنِ ؛ أحدهما ، أنَّ الكِتابةَ تَتَضَمَّنُ إعْتاقًا بصِفَةٍ ، ومَن عَلَّقَ عِتْقَ عبدِه بصِفَةٍ ، لم يَمْلِكْ إبْطالَها ، ويَلْزَمُ وقوعُ العِتْقِ بالصِّفَةِ ، ولا يَلْزَمُ العَبْدَ الإتيانُ بالصِّفَةِ ، ولا يُجْبَرُ عليها . الثانى ، أنَّ الكِتابةَ لِحَظِّ العبدِ دُونَ سَيِّدِه ، فكان العَقْدُ[11] لازِمًا لمن أَلْزَمَ نَفْسَه حَظَّ غيرِه ، وصاحِبُ الحَظِّ بالخِيارِ فيه ، كمَن / ضَمِنَ لغيرِه شيئًا ، أو كَفَلَ له ، أو رَهَنَ عندَه رَهْنًا . ١١/٢٤٠ظ

فصل : فأمَّا إنْ حَلَّ نَجْمٌ واحدٌ ، فعَجزَ عن أدائِه ، فظاهِرُ كلامِ الْخِرَقِىِّ ، أنَّه ليس للسَّيِّدِ الفَسْخُ ، حتى يَحِلَّ نَجْمانِ قبلَ أدائِهما . وهى إحْدَى الرِّوايتَيْنِ عن أحمدَ . قال القاضى : وهو ظاهِرُ كلامِ أصْحابِنا . ورُوِىَ ذلك عن علىٍّ ، رَضِىَ اللهُ عنه . وهو قولُ الحَكَمِ ، وابنِ أبى لَيْلَى ، وأبى يوسفَ ، والحسنِ بن صالحٍ . وقال ابنُ أبى موسى : ورُوِىَ عن أحمدَ ، أنَّه لا يَعُودُ رَقِيقًا حتى يقولَ : قد عَجَزْتُ . وقيل عنه : إذا أدَّى أكثرَ مالِ الكِتابةِ ، لم يُرَدَّ إلى الرِّقِّ ، وأُتْبِعَ بما بَقِىَ . والرِّواية الثانية ، أنَّه إذا عَجزَ عن نَجْمٍ واحدٍ ، فلِسَيِّدِه فَسْخُ الكِتابةِ . وهو قولُ الحارثِ العُكْلِىِّ ، وأبى حنيفةَ ، والشافعىِّ ؛ لأنَّ السَّيِّدَ

---

(٦) وأخرجه البيهقى ، فى : باب عجز المكاتب ، من كتاب المكاتب . السنن الكبرى ١٠/٣٤١ . وعبد الرزاق ، فى : باب عجز المكاتب وغير ذلك ، من كتاب المكاتب . المصنف ٨/٤٠٧ ، ٤٠٨ .

(٧) تقدم تخريجه ، فى : ٩/١٢٥ .

(٨) سقط من : ب ، م .

(٩) سقط من : الأصل ، ا ، ب .

(١٠) سقط من : ب .

(١١) سقط من : الأصل .

دَخَلَ على أن يُسَلِّمَ له مالَ الكِتابةِ على الوَجْهِ الذى كاتَبَه عليه ، ويَدْفَعَ إليه المالَ فى نُجُومِه ، فإذا لم يُسَلِّمْ له ، لم يَلْزَمْه عِتْقُه ، ولما ذكَرْنا فى الفَصْلِ الذى قبلَ هذا ، ولأنَّه عَجَزَ عن أداءِ النَّجْمِ فى وَقْتِه ، فجاز فَسْخُ كِتابَتِه ، كالنَّجْمِ الأخيرِ . ولَنا ، ما رُوِىَ عن علىٍّ ، رَضِىَ اللهُ عنه ، أنَّه قال : لا يُرَدُّ المُكاتَبُ فى الرِّقِّ ، حتى يَتَوالَى عليه نَجْمانِ[١٢] . ولأنَّ ما بينَ النَّجْمَيْنِ مَحَلٌّ لأداءِ الأوَّلِ ، فلا[١٣] يَتَحقَّقُ العَجْزُ عنه حتى يَفُوتَ مَحَلُّه بحُلُولِ الثانى .

فصل : وإذا حَلَّ النَّجْمُ ، ومالُه حاضِرٌ عندَه ، طُولِبَ بأدائِه ، ولم يَجُزِ الفَسْخُ قبلَ الطَّلَبِ ، كما لا يجوزُ فَسْخُ البَيْعِ والسَّلَمِ بمُجَرَّدِ وُجُوبِ الدَّفْعِ قبلَ الطَّلَبِ . فإن طُلِبَ منه ، فذَكَرَ أنَّه غائبٌ عن المَجْلِسِ ، فى ناحِيَةٍ من نَواحِى البَلَدِ ، أو قَرِيبٌ منه على مسافةٍ لا تُقْصَرُ فيها الصَّلاةُ ، يُمْكِنُ إحْضارُه قَرِيبًا ، لم يَجُزْ فَسْخُ الكِتابةِ ، وأُمْهِلَ بقَدْرِ ما يَأْتِى به ، إذا طَلَبَ الإِمْهالَ ؛ لأنَّ هذا يَسِيرٌ ، لا ضَرَرَ فيه . وإن كان معَه مالٌ مِن غيرِ جِنْسِ مالِ الكِتابةِ ، فطَلَبَ الإِمْهالَ ؛ لِيَبِيعَه بجِنْسِ مالِ الكِتابةِ ، أُمْهِلَ . وإن كان المالُ غائبًا أكثرَ مِن / مَسافةِ القَصْرِ ، لم يَلْزَمِ الإِمْهالُ . وهذا قولُ الشافعىِّ . وقال أبو حنيفةَ : إنْ كان له مالٌ حاضِرٌ ، أو غائبٌ يَرْجُو قُدُومَه ، اسْتُؤْنِىَ[١٤] يَوْمَيْنِ وثلاثةً ، لا أزِيدُه على ذلك ؛ لأنَّ الثلاثةَ آخِرُ حَدِّ القِلَّةِ والقُرْبِ ؛ لما بَيَّنَّاه فيما مَضَى ، وما زاد عليها فى حَدِّ الكَثْرةِ . وهذا كلُّه قريبٌ بعضُه من بعضٍ . فأمَّا إذا كان قادِرًا على الأداءِ ، واجِدًا لما يُؤَدِّيه ، فامْتَنَعَ من أدائِه ، وقال[١٥] : قد عَجَزْتُ[١٦] . فقال الشَّرِيفُ أبو جَعْفَرٍ ، وجماعةٌ مِن أصْحابِنا المُتَأَخِّرِينَ : يَمْلِكُ السَّيِّدُ فَسْخَ الكِتابةِ . وهو ظاهِرُ كلامِ الْخِرَقِىِّ ؛ لقولِه : وإذا حَلَّ نَجْمٌ ، فلم يُؤَدِّه حتى حَلَّ نَجْمٌ آخَرُ ، عَجَّزَه السَّيِّدُ إنْ أحَبَّ . فعَلَّقَ جَوازَ الفَسْخِ على عَدَمِ الأداءِ . وهذا[١٧] مذهبُ الشافعىِّ . وقال أبو بكرِ بن جَعْفَرٍ : ليس له ذلك ، ويُجْبَرُ على تَسْلِيمِ

١١/٢٤١و

(١٢) أخرجه ابن حزم ، فى : كتاب الكتابة . المحلى ١٠/٢٩٢ .

(١٣) فى الأصل : « فلم » .

(١٤) فى الأصل : « استوفى » .

(١٥) فى الأصل : « قال » . وفى ا : « أو قال » .

(١٦) سقط من : الأصل .

(١٧) فى ب : « وهو » .

العِوَضِ . وهو قولُ أبي حنيفةَ ، ومالكٍ ، والأوْزاعِيِّ . وقد ذكَرْنا هذا فيما تقدَّمَ . فأمَّا إنْ كان قادِرًا على أداءِ المالِ كلِّه ، ففيه رِوايةٌ أُخْرَى ، أنَّه يَصِيرُ حُرًّا بِمِلْكِ ما يُؤدِّى . وقد سَبَقَ ذِكْرُها .

فصل : وإذا حَلَّ النَّجْمُ والمكاتَبُ غائِبٌ بغيرِ إذْنِ سَيِّدِه ، فله الفَسْخُ . وإن كان سافَرَ بإذْنِه ، لم يكُنْ له أنْ يَفْسَخَ ؛ لأنَّه أذِنَ فى السَّفَرِ المانِعِ من الأداءِ ، ولكنْ يَرْفَعُ أمْرَه إلى الحاكِمِ ، [18] ويُثْبِتُ عندَه حُلُولَ مالِ الكِتابةِ ، ليَكْتُبَ الحاكمُ إلى المُكاتَبِ ، فيَعْلَمَ بما ثَبَتَ عِنْدَه ، فإنْ كان عاجزًا عن أداءِ المالِ ، كَتَبَ بذلك إلى الحاكمِ [18] الكاتِبِ ، لِيَجْعَلَ للسَّيِّدِ فَسْخَ الكِتابةِ . وإن كان قادِرًا على الأداءِ ، طالَبَه بالخُرُوجِ إلى البَلَدِ الذى فيه السَّيِّدُ ، لِيُؤَدِّىَ مالَ الكِتابةِ ، أو يُوَكِّلَ مَنْ يَفْعَلُ ذلك ، فإن فَعَلَه فى أولِ حالِ الإمكانِ ، عندَ خُرُوجِ القافلةِ ، إنْ كان لا يُمْكِنُه الخروجُ إلَّا معها ، لم يَجُزِ الفَسْخُ ، وإنْ أخَّرَه عن حالِ الإمكانِ ، ومَضَى زَمَنُ المسيرِ [19] ، ثَبَتَ للسَّيِّدِ خِيارُ الفَسْخِ . فإن [20] وَكَّلَ السَّيِّدُ فى بَلَدِ المكاتَبِ مَنْ يَقْبِضُ منه مالَ الكِتابةِ ، لَزِمَه الدَّفْعُ إليه ، فإن امْتَنَعَ من الدَّفْعِ ، ثَبَتَ للسَّيِّدِ خِيارُ الفَسْخِ [20] . وإن كان قد جَعَلَ للوكيلِ الفَسْخَ عندَ امتناعِ المُكاتَبِ مِن الدَّفْعِ إليه ، جاز ، وله الفَسْخُ إذا ثَبَتَتْ وَكالَتُه بِبَيِّنةٍ ، بحيث /يَأْمَنُ المكاتَبُ إنْكارَ السَّيِّدِ وَكالَتَه . ١١/٢٤١ظ وإن لم يَثْبُتْ ذلك ، لم يَلْزَمِ المكاتَبَ الدَّفْعُ إليه ، وكان له عُذْرٌ يَمْنَعُ جوازَ الفَسْخِ ؛ لأنَّه لا يَأْمَنُ أنْ يُسَلِّمَ إليه ، فيُنْكِرَ السَّيِّدُ وَكالَتَه ، ويَرْجِعَ على المُكاتَبِ بالمالِ ، وسَواءٌ صَدَّقَه فى أنَّه وكيلٌ أو كَذَّبَه . وإن كَتَبَ حاكمُ البَلَدِ الذى فيه السَّيِّدُ ، إلى حاكمِ البَلَدِ الذى فيه المُكاتَبُ ، لِيَقْبِضَ منه المالَ ، لم يَلْزَمْه ذلك ؛ لأنَّ هذا تَوْكيلٌ لا يَلْزَمُ الحاكمَ الدُّخولُ فيه ، فإنَّ الحاكِمَ لا يُكَلَّفُ القَبْضَ للبالغِ الرَّشِيدِ ، فإن اخْتارَ القَبْضَ ، جَرَى مَجْرَى الوَكيلِ ، ومتى قَبَضَ منه المالَ ، عَتَقَ .

فصل [21] : وإذا دَفَعَ العِوَضَ فى الكِتابةِ ، فبان مُسْتَحَقًّا ، تَبَيَّنَ أنَّه لم يَعْتِقْ ، وكان هذا

(١٨ – ١٨) سقط من : ا ، ب . نقل نظر .

(١٩) فى ب : « السير » .

(٢٠ – ٢٠) سقط من : الأصل ، ا ، ب . نقل نظر .

(٢١) فى الأصل ، م زيادة : « قال » .

الدَّفْعُ كعَدَمِه ؛ لأنَّه لم يُؤَدِّ الواجبَ عليه ، وقيل له : إنْ أدَّيْتَ الآنَ ، وإلَّا فُسِخَتْ كِتابَتُكَ . وإنْ كان قد ماتَ بعدَ الأداءِ ، فقد ماتَ عَبْدًا[22] ، فإن بانَ مَعِيبًا ، مثل أنْ كاتَبَه على[23] عُرُوضٍ مَوْصُوفةٍ[23] فقَبَضَها ، فأصاب بها عَيْبًا بعدَ قَبْضِها ، نَظَرْتَ ؛ فإنْ كان قد رَضِيَ بذلك وأمْسَكَها ، اسْتَقرَّ العِتْقُ . فإن قيل : كيف يَسْتَقِرُّ العِتْقُ ، ولم يُعْطِه جَمِيعَ ما وَقَعَ عليه العَقْدُ ؟ فإنَّ ما يُقابِلُ العَيْبَ لم يَقْبِضْه ، فأشْبَهَ ما لو كاتَبَه على عَشرةٍ ، فأعْطاه تِسعةً . قُلْنا : إمْساكُه المَعِيبَ[24] راضِيًا به رِضًى منه بإسْقاطِ حَقِّه ، فجَرَى مَجْرَى إبْرائِه مِن بَقِيَّةِ كِتابَتِه . وإن اختارَ إمْساكَه ، وأخذَ أرْشَ العَيْبِ ، أو رَدَّه ، فله ذلك . قال أبو بكرٍ : وقياسُ قولِ أحمدَ ، رَحِمَه اللهُ ، أنَّه لا يَبْطُلُ العِتْقُ ، وليس له الرَّدُّ ، وله الأرْشُ ؛ لأنَّ العِتْقَ إتْلافٌ واسْتِهْلاكٌ ، فإذا حَكَمَ بوُقُوعِه لم يَبْطُلْ ، كعَقْدِ الخُلْعِ ، ولأنَّه ليس المَقْصُودُ منه المالَ ، فأشْبَهَ الخُلْعَ . وقال القاضي : يتَوَجَّهُ أنَّ له الرَّدَّ ، ويحْكُمُ بارْتِفاعِ العِتْقِ الواقِعِ ؛ لأنَّ / العِتْقَ إنَّما يَسْتَقِرُّ[25] باسْتِقْرارِ الأداءِ ، وقد ارْتَفَعَ الأداءُ ، فارْتَفَعَ العِتْقُ . وهذا مذهبُ الشافعيِّ ؛ لأنَّ الكِتابةَ عَقْدُ مُعاوَضةٍ يَلْحَقُه الفَسْخُ بالتَّراضِي ، فوَجَبَ أنْ يُفْسَخَ بوُجُودِ العَيْبِ ، كالبَيْعِ . وإن اختارَ إمْساكَه ، وأخذَ الأرْشِ ، فله ذلك ، وتَبَيَّن أنَّ العِتْقَ لم يَقَعْ ، ولأنَّا تَبَيَّنَّا أنَّ ذِمَّتَه لم تَبْرَأْ من مالِ الكِتابةِ ، ولا يَعْتِقُ قبلَ ذلك ، وظَنُّ وُقُوعِ العِتْقِ لا يُوقِعُه إذا بانَ الأمْرُ بخِلافِه ، كما لو بان العِوَضُ مُسْتَحَقًّا . وإنْ تَلِفَتِ العَيْنُ عندَ السَّيِّدِ ، أو حَدَثَ بها عندَه عَيْبٌ ، اسْتَقَرَّ أرْشُ العَيْبِ ، والحكمُ فى ارْتِفاعِ العِتْقِ على ما ذكَرْناه فيما مَضَى . ولو قال السَّيِّدُ لعَبْدِه : إنْ أعْطَيْتَنِى عَبْدًا ، فأنْتَ حُرٌّ . فأعْطاهُ عبدًا ، فبانَ حُرًّا ، أو مُسْتَحَقًّا ، لم يَعْتِقْ بذلك ؛ لأنَّ مَعْناهُ : إنْ أعْطَيْتَنِيه[26] مِلْكًا . ولم يُعْطِه إيَّاه مِلْكًا ، ولم يُمَلِّكْه إيَّاهُ .

١١/٢٤٢و

---

(٢٢) فى الأصل : « حرا » .

(٢٣ - ٢٣) فى الأصل : « عوض موصوف » .

(٢٤) فى ب : « للعيب » .

(٢٥) فى م : « استقر » .

(٢٦) فى ب ، م : « أعطيته » .

فصل : وإذا دفَعَ إليه مالَ كتابتِه[27] ظاهِرًا ، فقال له السَّيِّدُ : أنتَ حُرٌّ . [28]وقال : هذا حُرٌّ[28] . ثم بانَ العِوَضُ مُسْتَحَقًّا ، لم يَعْتِقْ بذلك ؛ لأنَّ ظاهِرَه الإِخْبارُ عمَّا حصَلَ له بالأداءِ . فلو ادَّعَى المُكاتَبُ أنَّ سَيِّدَه قَصَدَ بذلك عِتْقَه ، وأنْكَرَ السَّيِّدُ ، فالقولُ قولُ السَّيِّدِ مَعَ يَمِينِه ؛ لأنَّ الظَّاهِرَ معه[29] ، وهو أخْبَرُ بما نَوَى .

١٩٩٤ ـ مسألة ؛ قال : (**وَمَا قَبَضَ مِنْ نُجُومِ كِتَابَتِهِ ، اسْتَقْبَلَ بِهِ[1] حَوْلًا**)

وجملتُه أنَّ ما يَأْخُذُه مِن نُجُومِ كِتابتِه ، كمالٍ استَفادَه بكَسْبٍ أو غيرِه ، فيَمْلِكُه بأخْذِه ، ويَسْتَقْبِلُ به حَوْلًا ؛ لأنَّه لا يَمْلِكُ ما فى يَدِ مُكاتَبِه ، ولهذا جَرَى الرِّبا بينَهما ، ولا زَكاةَ عليه فى الدَّيْنِ الذى على المُكاتَبِ ؛ لأنَّ مِلْكَه عليه غيرُ تامٍّ ، فوَجَبَ أن يَسْتَقْبِلَ بما يأْخُذُه منه حَوْلًا ، كما لو أخَذَه مِن أجْنَبِيٍّ .

١٩٩٥ ـ مسألة ؛ قال : (**وَإِذَا جَنَى الْمُكَاتَبُ ، بُدِئَ بِجنَايَتِهِ قَبْلَ كِتَابَتِهِ ، فَإِنْ عَجَزَ ، كَانَ سَيِّدُهُ مُخَيَّرًا بَيْنَ أَنْ يَفْدِيَهُ بِقِيمَتِهِ / إنْ كَانَتْ أَقَلَّ مِنْ جنَايَتِهِ ، أَوْ يُسَلِّمَهُ**) ١١/٢٤٢ظ

وجملةُ ذلك أنَّ المُكاتَبَ إذا جَنَى جِنايةً مُوجِبةً للمالِ ، تَعَلَّقَ أَرْشُها برَقَبَتِه ، ويُؤَدِّى من المالِ الذى فى يَدِه . وبهذا قال الحسنُ ، والحَكَمُ ، وحَمَّادٌ ، والأَوْزَاعِىُّ ، ومالكٌ ، والحسنُ بن صالحٍ ، والشافعىُّ ، وأبو ثَوْرٍ . وقال عَطاءٌ ، والنَّخَعِىُّ ، وعمرُو بن دِينارٍ جِنايَتُه على سَيِّدِه . قال عَطاءٌ : ويَرْجِعُ سَيِّدُه بها عليه . وقال الزُّهْرِىُّ : إذا قَتَلَ رَجُلًا خَطأً ، كانت كِتابَتُه ووَلاؤُه لوَلِىِّ المَقْتُولِ ، إلَّا أنْ يَفْدِيَه سَيِّدُه . ولَنا ، قولُ النَّبِىِّ ﷺ : « لَا يَجْنِى جَانٍ إِلَّا عَلَى نَفْسِهِ »[1] . ولأنَّها جِنايةُ عَبْدٍ ، فلم تَجِبْ فى ذِمَّةِ سَيِّدِه ،

---

(٢٧) فى ب ، م : « الكتابة » .

(٢٨ – ٢٨) سقط من : م .

(٢٩) سقط من : الأصل .

(١) فى م : « بزكاته » .

(١) أخرجه الترمذى ، فى : باب ما جاء : دماؤكم وأموالكم عليكم حرام ، من أبواب الفتن ، وفى : باب تفسير سورة التوبة ، من أبواب التفسير . عارضة الأحوذى ٩/٤ ، ١١/٢٢٨ . وابن ماجه ، فى : باب : لا يجنى أحد على أحد ، من كتاب الديات ، وفى : باب الخطبة يوم النحر ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢/٨٩٠ ، ١٠١٥ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٤/١٤ .

كالقِنِّ . إذا ثَبتَ هذا ، فإنَّه يَبْدَأُ بأدَاءِ الجِنايةِ قبلَ الكِتابةِ ، سَواءٌ حَلَّ عليه نَجْمٌ أو لم يَحِلَّ . وهذا المَنْصُوصُ عليه عن أحمدَ ، والمَعْمُولُ به فى المذهبِ . وذكر أبو بكرٍ قولًا آخرَ ، أنَّ السَّيِّدَ يُشارِكُ وَلِىَّ الجنايةِ ، فيَضْرِبُ بقَدْرِ ما حَلَّ من نُجُومِ كِتابَتِه ؛ لأنَّهما دَيْنانِ ، فيتَحاصَّان ، كسائرِ الدُّيُونِ . ولَنا ، أنَّ أرْشَ الجِنَايةِ من العبدِ يُقَدَّمُ على سائرِ الحُقُوقِ المُتَعَلِّقَةِ به ، ولذلك قُدِّمَتْ على حَقِّ المالكِ ، وحَقِّ المُرْتَهِنِ ، وغيرِهما ، فوَجَبَ أن يُقَدَّمَ هٰهُنا ، يُحَقِّقُه أنَّ أرْشَ جنايَتِه مُقَدَّمٌ[2] على مِلْكِ السَّيِّدِ فى عَبْدِه ، فيَجِبُ تقديمُه[3] على عِوَضِه ، وهو مالُ الكِتابةِ ، بطَرِيقِ الأَوْلَى ؛ لأنَّ المِلْكَ فيه قبلَ الكِتابةِ كان مُسْتَقِرًّا ، ودَيْنَ الكتابةِ غيرُ مُسْتَقِرٍّ ، فإذا قُدِّمَ على المُسْتَقِرِّ ، فعلى غيرِه أَوْلَى ، ولأنَّ[4] أرْشَ الجِنايةِ مُسْتَقِرٌّ ، فيَجِبُ تقْديمُه على الكِتابةِ التى ليست مُسْتَقِرَّةً . إذا ثَبتَ هذا ، فإنَّه يَفْدِى نَفْسَه بأقَلِّ الأمْرَيْنِ ؛ من قِيمَتِه ، أو أرْشِ جنايَتِه ؛ لأنَّه إن كان أرْشُ الجنايةِ أقَلَّ ، فلا يَلْزَمُه أكثرُ من مُوجَبِ جنايَتِه ، وهو أرْشُها . وإن كان أكثرَ ، لم يكُنْ عليه /أكثرُ من قِيمَتِه ؛ لأنَّه لا يَلْزَمُه أكثرُ من بَدَلِ المَحَلِّ الذى تَعلَّقَ به الأرْشُ . فإنْ بدَأَ بدَفْعِ المالِ إلى وَلِىِّ الجِنايةِ ، فوَفَّى بما يَلْزَمُه من أرْشِ الجِنايةِ ، وإلَّا باعَ الحاكِمُ منه بما بَقِىَ مِن أرْشِ الجنايةِ ، وباقِيه باقٍ على كِتابَتِه . وإن اختارَ الفَسْخَ ، فله ذلك ، ويَعُودُ عبدًا غيرَ مكاتَبٍ ، مُشْتَرَكًا بين السَّيِّدِ وبينَ المُشْتَرِى . وإنْ أبْقَاه على الكِتابةِ فأدَّى ، عَتَقَ بالكِتابةِ ، وسَرَى العِتْقُ إلى باقِيه . وإنْ كان المُكاتَبُ مُوسِرًا ، يُقَوَّمُ عليه ، وإنْ كان مُعْسِرًا ، عَتَقَ منه ما عَتَقَ ، وباقِيه رَقِيقٌ . وإنْ لم يكُنْ فى يَدِه مالٌ ، ولم يَفِ بالجنايةِ إلَّا قِيمَتُه كلُّها ، بِيعَ كُلُّه عليه[5] ، وبَطَلَتْ كِتابَتُه . وإن بَدَأَ بدَفْعِ المالِ إلى سَيِّدِه ، نَظَرْنا ؛ فإنْ كان وَلِىُّ الجنايةِ سأَلَ الحاكمَ ، فحَجَرَ [6]على المُكاتَبِ ، ثَبتَ الحَجْرُ[6] عليه ، وكان النَّظَرُ فيه إلى الحاكِمِ ، فلا يَصِحُّ دَفْعُه إلى سَيِّدِه ، ويَرْتَجِعُه الحاكمُ ، ويَدْفَعُه إلى وَلِىِّ الجنايةِ ، فإن

١١/٢٤٣ و

---

(٢) فى الأصل ، ا : « مقدمة » .

(٣) فى الأصل ، ا ، ب : « تقديمها » .

(٤) سقطت الواو من : ب ، م .

(٥) فى ا ، ب ، م : « فيها » .

(٦ - ٦) سقط من : الأصل . نقل نظر .

وَفَّى ، وإلَّا كان الحكمُ فيه على ما ذكَرْنا مِن قبلُ . وإن لم يكُنِ الحاكمُ حَجَرَ عليه ، صَحَّ دَفْعُه إلى السَّيِّدِ[7] ؛ لأنَّه يَقْضِى حَقًّا عليه ، فجاز ، كما لو قَضَى بعضَ غُرَمائِه قبلَ الحَجْرِ عليه . ثم إنْ كان ما دَفَعَه إليه جَمِيعَ مالِ الكِتابةِ ، عَتَقَ ، ويكونُ الأرْشُ فى ذِمَّتِه ، فيَضْمَنُ ما كان عليه قبلَ العِتْقِ ، وهو أقلُّ الأمْرَيْنِ ؛ من قِيمَتِه ، أو أرْش جنايَتِه ؛ لأنَّه لا يَلْزَمُه أكثرُ ممَّا كان واجِبًا بالجِنايةِ ، وإنْ أعْتَقَه السَّيِّدُ ، فعليه فِداؤُه بذلك ؛ لأنَّه أتْلَفَ مَحَلَّ الاسْتِحقاقِ ، فكان عليه فِداؤُه ، كما لو قتَلَه . وإن عَجَزَ ، ففَسَخَ السَّيِّدُ كِتابَتَه ، فَدَاهُ أيضًا بما ذكَرْناه . وقال أبو بكرٍ : فيما إذا فَدَاهُ سَيِّدُه . قولان – يعنى رِوَايتَيْنِ – إحْداهما ، يَفْدِيه بأقَلِّ الأمْرَيْنِ . والثانية ، يَفْدِيه بأرْشِ جنايَتِه ، بالغةً ما بَلَغَتْ .

فصل : وإذا جَنَى المُكاتَبُ جِناياتٍ ، تَعَلَّقَتْ برقَبَتِه ، واسْتَوَى الأوَّلُ والآخِرُ فى الاسْتِيفاءِ ، ولم يُقَدَّمِ الأوَّلُ على الثانى ؛ لأنَّها تَعَلَّقَتْ بمَحَلٍّ واحِدٍ . وكذا إنْ كان بعضُها فى حالِ كِتابَتِه ، وبعضُها بعدَ تَعْجيزِه ، فهى سَواءٌ . ويَتَعَلَّقُ جَمِيعُها بالرَّقَبةِ ، فإن كان فيها ما يُوجِبُ القِصاصَ ، فلِوَلِىِّ الجِنايةِ اسْتِيفاؤُه ، وتَبْطُلُ حُقُوقُ الآخَرِينَ . وإن عَفَا إلى مالٍ ، صارَ حُكْمُه حكمَ الجِنايةِ المُوجِبةِ للمالِ . فإنْ أبْرَأه بعضُهم ، اسْتَوْفَى[8] الباقُونَ ؛ لأنَّ حَقَّ كلِّ واحِدٍ يتَعَلَّقُ برقَبَتِه ، يَسْتَوفِيه إذا انْفَرَدَ ، فإذا اجْتَمَعُوا تَزاحَمُوا ، فإذا أبْرَأه بعضُهم ، سَقَطَ حَقُّه ، وتزاحَمَ الباقُونَ ، كما لو انْفَرَدُوا ، وكما[9] فى الوَصَايَا . فإن أدَّى وعَتَقَ ، فالضَّمانُ عليه ، وإن أعْتَقَه[10] سَيِّدُه ، فالضَّمانُ عليه . وأيُّهما[11] ضَمِنَ ، فالواجبُ عليه أقَلُّ الأمْرَيْنِ ، كما ذكَرْنا فى الجِنايةِ الواحدةِ . ولأنَّه لو عَجَّزَه الغُرَماءُ ، وعادَ[12] قِنًّا ، بِيعَ ، وتَحاصُّوا فى ثَمَنِه[13] ، كذلك ههُنا . فأمَّا إنْ عَجَّزَه سَيِّدُه ، فعاد قِنًّا ، خُيِّرَ بينَ فِدائِه ، وتَسْلِيمِه ، فإن اخْتارَ فِداءَه ، ففيه رِوَايتان ؛ إحْداهما ، يَفْدِيه بأقَلِّ

---

(7) فى م : « سيده » .

(8) فى الأصل ، ا ، ب : « استوى » .

(9) سقطت الواو من : ب ، م .

(10) فى م : « عتقه » .

(11) فى م : « وأيها » .

(12) سقطت الواو من : الأصل ، ا ، ب .

(13) فى الأصل ، ا ، ب : « الثمن » .

الأمْرَيْنِ ، كما لو أعْتَقَه أو قَتَلَه . والثانية ، يَلْزَمُه أرْشُ الجنايات كلِّها ، بالغةً ما بَلَغَتْ ؛ لأنَّه لو سَلَّمَه احْتَمَلَ أن يَرْغَبَ فيه راغِبٌ بأكْثَرَ مِن قِيمَتِه ، فقد فَوَّتَ تلك الزِّيادةَ باخْتِيارِ إمْساكِه ، فكان عليه جَمِيعُ الأرْشِ . ويُفارِقُ ما إذا أعْتَقَه أو قَتَلَه ؛ لأنَّ المَحَلَّ فيهما تَلِفَتْ مالِيَّتُه ، فلم يُمْكِنْ تَسْلِيمُه ، فلم يَجِبْ أكثرُ من قِيمَتِه ، والمَحَلُّ باقٍ ، وهـٰهُنا يُمْكِنُ تَسْلِيمُه وبَيْعُه . وإنْ أراد المُكاتَبُ فِداءَ نَفْسِه قبلَ تَعْجِيزِه أو عِتْقِه ، ففيه وَجْهان[14] ؛ أحدُهما[15] ، يَفْدِى نَفْسَه / بأقَلِّ الأمْرَيْنِ . والثانى ، بأرْشِ الجناياتِ ، بالغةً ما بَلَغَتْ ؛ لأنَّ مَحَلَّ الأرْشِ قائمٌ غيرُ تالِفٍ ، ويُمْكِنُ تَعْجِيزُ نَفْسِه فى كلِّ جنايةٍ لِيُباعَ[16] فيها ، فأشْبَهَ ما لو عَجَّزَه سَيِّدُه .

١١/٢٤٤و

فصل : وإنْ جَنَى المُكاتَبُ على سَيِّدِه فيما دُونَ النَّفْسِ ، فالسَّيِّدُ خَصْمُه فيها ؛ فإنْ كانت مُوجِبةً للقِصاصِ ، وَجَبَ ، كما تَجِبُ على عَبْدِه القِنِّ ؛ لأنَّ القِصاصَ يَجِبُ للزَّجْرِ ، فيَحْتاجُ إليه العبدُ فى حَقِّ سَيِّدِه ، وإن عَفَا على مالٍ ، أو كانت مُوجِبةً للمالِ ابْتِداءً ، وجَبَ له ؛ لأنَّ المُكاتَبَ مع سَيِّدِه كالأجْنَبِىِّ ، يَصِحُّ أنْ يُبايِعَه ، ويَثْبُتَ له فى ذِمَّتِه المالُ والحُقُوقُ ، كذلك الجِنايةُ[17] . ويَفْدِى نَفْسَه بأقَلِّ الأمْرَيْنِ . فى إحْدَى الرِّوايتَيْنِ . والأُخْرَى ، يَفْدِيها بأرْشِ الجِنايةِ ، بالغةً ما بَلَغَتْ . فإن وَفَّى ما فى يَدِه بما عليه ، فلِسَيِّدِهِ مُطالَبَتُه به وأخْذُه ، وإنْ لم يَفِ به[17] ، فلِسَيِّدِه تَعْجِيزُه ، فإذا عَجَّزَه ، وفَسَخَ الكِتابةَ ، سَقَطَ عنه مالُ الكِتابةِ وأرْشُ الجِنايةِ ؛ لأنَّه عاد عَبْدًا قِنًّا . ولا يَثْبُتُ للسَّيِّدِ على عَبْدِه القِنِّ مالٌ . وإنْ أعْتَقَه سَيِّدُه ، ولا مالَ فى يَدِه ، سَقَطَ الأرْشُ ؛ لأنَّه كان مُتَعَلِّقًا برَقَبَتِه ، وقد أتْلَفَها ، فسَقَطَ[18] . وإن كان فى يَدِه مالٌ ، لم يَسْقُطْ[19] ؛ لأنَّ الحَقَّ كان مُتَعَلِّقًا بالذِّمَّةِ ، وما فى يَدِه من المالِ ، فإذا تَلِفَتِ الرَّقَبةُ ، بَقِىَ الحَقُّ مُتعلِّقًا بالمالِ ، فاسْتُوفِىَ منه ،

---

(١٤) فى م : « روايتان » .

(١٥) فى م : « إحداهما » .

(١٦) فى م : « يباع » .

(١٧) سقط من : ب .

(١٨) فى ب : « وسقط » .

(١٩) سقط من : الأصل .

كما لو عَتَقَ بالأداءِ . وهل يَجِبُ أقَلُّ الأمْرَيْنِ ، أو أرْشُ الجنايةِ كلُّه ؟ على وَجْهَيْن . ويَسْتَحِقُّ السَّيِّدُ مُطالَبَته بأرْشِ الجنايةِ قبلَ أداءِ مالِ الكتابةِ ؛ لما ذكَرْنا مِن قبلُ فى حَقِّ الأجْنَبِىِّ . وإن اخْتارَ تأْخِيرَ الأرْشِ ، والبدايةَ بقَبْضِ مالِ الكتابةِ ، جاز . ويَعْتِقُ إذا قَبَضَ مالَ الكتابةِ كلَّه . وقال أبو بكرٍ : لا يَعْتِقُ بالأداءِ قبلَ أرْشِ الجنايةِ ؛ لوُجُوبِ تَقْدِيمِه على مالِ الكِتابةِ . ولَنا ، / أنَّ الحَقَّيْنِ جميعًا للسَّيِّدِ ، فإذا تَراضَيَا على تَقْديمِ أحَدِهما على الآخَرِ ، جاز ؛ لأنَّ الحَقَّ لهما ، لا يَخْرُجُ عنهما ، ولأنَّه لو بَدَأَ بأداءِ الكِتابةِ قبلَ أرْشِ الجنايةِ فى حَقِّ الأجْنَبِىِّ عَتَقَ ، ففى حَقِّ السَّيِّدِ أوْلَى ، ولأنَّ أرْشَ الجنايةِ لا يَلْزَمُ أداؤُه قبلَ انْدِمالِ الجُرْحِ ، فيُمْكِنُ تقدُّمُ وُجُوبِ الأداءِ عليه . فإذا ثَبَتَ هذا ، فإنَّه إذا أدَّى ، عَتَقَ ، ويَلْزَمُه أرْشُ الجنايةِ ، سَواءٌ كان فى يَدِه مالٌ أو لم يَكُنْ ؛ لأنَّ عِتْقَه بسَبَبٍ[20] مِن جِهَتِه ، فلم يَسْقُطْ ما عليه ، بخِلافِ ما إذا أعْتَقَه سَيِّدُه ؛ فإنَّه أتْلَفَ مَحَلَّ حَقِّه ، وهٰهُنا بخِلافِه . وهل يَلْزَمُه أقَلُّ الأمْرَيْنِ ، أو جَمِيعُ الأرْشِ ؟ على وَجْهَيْن . وإنْ كانتْ جنايَتُه على نَفْسِ سَيِّدِه ، فلِوَرَثَتِه القِصاصُ فى العَمْدِ ، أو العَفْوُ[21] على[22] مالٍ . وفى الخطأِ المالُ . وفيما يَفْدِى به نَفْسَه رِوَايتان . وحُكْمُ الوَرَثةِ مع المُكاتَبِ ، حكمُ سَيِّدِه معه ؛ لأنَّ الكتابةَ انْتقَلتْ إليهم ، والعبدُ لو عاد قِنًّا ، لَكانَ لهم . وإن جَنَى على مَوْرُوثِ سَيِّدِه[23] ، [24]فوَرِثَه سَيِّدُه[24] ، فالحكمُ فيه كما لو كانت الجِنايةُ على سَيِّدِه فيما دُونَ النَّفْسِ ، على ما مَضَى .

فصل : وإذا[25] اجْتَمَعَ على المُكاتَبِ أرْشُ جِنايةٍ ، وثَمَنُ مَبِيعٍ ، أو عِوَضُ قَرْضٍ[26] ، أو غيرُهما من الدُّيُونِ مع مالِ الكِتابةِ ، وفى يَدِه ما[27] يَفِى بها ، فله أن

١١/٢٤٤ظ

---

(٢٠) فى الأصل : « لسبب » .

(٢١) فى الأصل : « والعفو » .

(٢٢) فى الأصل : « عن » .

(٢٣) فى ا : « نفسه » .

(٢٤ - ٢٤) سقط من : الأصل .

(٢٥) فى م : « وإن » .

(٢٦) فى ا : « مرض » . وفى ب ، م : « قرض » .

(٢٧) فى م : « مال » .

يُؤَدِّيَها ، ويَبْدَأُ بما شاءَ منها كالحُرِّ . وإنْ (٢٨ لم يَفِ بها ما فى يَدِه ، وكلُّها حالَّةٌ ، ولم[٢٩] يَحْجُرِ الحاكمُ عليه ، فخَصَّ بعضَهم بالقَضاءِ ، صَحَّ كالحُرِّ . وإن٢٨) كان فيها مُؤَجَّلٌ ، فعَجَّلَه بغيرِ إذْنِ سَيِّدِه ، لم يَجُزْ ؛ لأنَّ تَعْجِيلَه تَبَرُّعٌ ، فلم يَجُزْ بغيرِ إذْنِ سَيِّدِه ، كالهِبَةِ . وإن كان بإذْنِ سَيِّدِه ، جاز ، كالهِبَةِ . وإنْ كان التَّعْجيلُ للسَّيِّدِ ، فقبُولُه بمَنْزِلةِ إذْنِه . وإنْ كان الحاكمُ قد حَجَرَ عليه بسُؤالِ غُرَمائِه ، فالنَّظَرُ إلى الحاكمِ ، وإنَّما يَحْجُرُ عليه بسُؤالِهِم ، فإن حَجَرَ عليه بغيرِ سُؤالِهِم ، لم يَصِحَّ ؛ لأنَّ الحَقَّ لهم ، فلا يُسْتَوْفَى بغيرِ إذْنِهِم . وإن /سألَه سَيِّدُه الحَجْرَ عليه ، لم يُجِبْه إلى ذلك ؛ لأنَّ حَقَّه غيرُ مُسْتَقِرٍّ ، فلا[٣٠] يَحْجُرُ عليه من أجْلِه . فإذا حَجَرَ عليه بسُؤالِ الغُرَماءِ ، فقال القاضى : عندى أنَّه يَبْدَأُ بقَضاءِ ثَمنِ المَبِيعِ ، وعِوَضِ الفَرْضِ[٣١] ، يُسَوِّى بينَهما ، ويُقَدِّمُهُما على أرْشِ الجِنايةِ ومالِ الكِتابةِ ؛ لأنَّ أرْشَ الجِنايةِ مَحَلُّ الرَّقَبَةِ ، فإذا لم يَحْصُلْ ممَّا فى يَدِه ، اسْتُوفِىَ من رَقَبَتِه . وهذا مذهبُ الشافعىِّ . واتَّفَقَ أصحابُنا ، والشافعىُّ ، على تَقْدِيمِ أرْشِ الجِنايةِ على مالِ الكِتابةِ ، على ما مَضَى بيانُه .

١١/٢٤٥و

فصل : وإذا جَنَى بعضُ عَبِيدِ المُكاتَبِ جِنايةً تُوجِبُ القِصاصَ ، فلِلْمَجْنِىِّ عليه الخِيارُ بين القِصاصِ والمالِ ؛ فإن اختارَ المالَ ، أو كانت الجنايةُ خطأً ، أو شِبْهَ عَمْدٍ ، أو إتْلافَ مالٍ ، تعَلَّقَ أرْشُها برَقَبَتِه ، وللمُكاتَبِ فِداؤُه بأقَلِّ الأمْرَيْنِ ؛ من قِيمَتِه ، أو أرْشِ جنايَتِه ؛ لأنَّه بمنزلةِ شِرائِه ، وليس له فِداؤُه بأكثرَ من قِيمَتِه ، كما لا يجوزُ له أن يَشْتَرِيَه بذلك ، إلَّا أن يَأْذَنَ فيه[٣٢] سَيِّدُه . فإن كان الأرْشُ أقَلَّ من قِيمتِه ، لم يكُنْ له تَسْلِيمُه ؛ لأنَّه يَتَبَرَّعُ[٣٣] بالزِّيادةِ . وإن زادَ الأرْشُ على قِيمَتِه ، فهل يَلْزَمُه تَسْلِيمُه ، أو يَفْدِيه بأقَلِّ الأمرينِ ؟ على رِوايَتَيْن .

فصل : فإن مَلَكَ المُكاتَبُ ابْنَه ، أو بعضَ ذَوِى رَحِمِه المَحْرَمِ ، أو وُلِدَ له ولَدٌ من

(٢٨ – ٢٨) سقط من : الأصل . نقل نظر .

(٢٩) سقطت الواو من : ا ، م .

(٣٠) فى م : « فلم » .

(٣١) فى ا ، ب ، م : « القرض » .

(٣٢) سقط من : الأصل ، ب .

(٣٣) فى ب : « فليتبرع » . وفى م : « تبرع » .

أَمَتِه ، فجَنَى جِنايةً ، تعَلَّقَ أَرْشُها برَقَبَتِه ، وللمُكاتَبِ فِداؤُه بغيرِ إذْنِ سَيِّدِه ، كما يَفْدِى غيرَه مِن عَبِيدِه . وقال القاضى ، فى « المُجَرَّدِ » : ليس له فِداؤُه بغيرِ إذْنِه . وهو مذهبُ الشافعىِّ ؛ لأنَّه إتْلافٌ لمالِه ، فإنَّ ذَوِى رَحِمِه ليسوا بمالٍ له ، ولا يتَصَرَّفُ فيهم ، فلم يَجُزْ له(٣٤) إخْراجُ مالِه(٣٤) فى مُقابَلَتِهِم ، ولا(٣٥) شِراءُهم ، كالتَّبَرُّعِ ، ويُفارِقُ العَبْدَ الأَجْنَبِىَّ ؛ فإنَّه يَنْتَفِعُ به ، وله(٣٦) صَرْفُه فى كِتابَتِه ، فكان له(٣٧) فداؤُه وشِراؤُه ، كسائرِ الأَمْوالِ . ولكنْ(٣٨) إن كان لهذا الجانِى كَسْبٌ ، فُدِىَ منه ، وإن لم يكُنْ له / كَسْبٌ ، بِيعَ فى الجِنايةِ ، إن اسْتَغْرَقَتْ قِيمَتَه ، وإن لم تَسْتَغْرِقْها ، بِيعَ بعضُه فيها ، وما بَقِىَ للمُكاتَبِ . ١١/٢٤٥ظ

ولَنا ، أنَّه عَبْدٌ له جَنَى ، فمَلَكَ فِداءَه ، كسائرِ عَبِيدِه ، ولا نُسَلِّمُ أنَّه لا يَمْلِكُ شِراءَه . وقولُهم : لا يتَصَرَّفُ فيه . قُلْنا : إلَّا أنَّ كَسْبَه له ، وإن عَجَزَ(٣٩) المُكاتَبُ ، صار رَقِيقًا معه لسَيِّدِه ، وإن أدَّى المُكاتَبُ ، لم يتَضَرَّر السَّيِّدُ بعِتْقِهِم ، وانْتَفَعَ به المُكاتَبُ ، وإذا دار أمْرُه بين نَفْعٍ وانْتِفاءِ ضَرَرٍ ، وجَبَ أن لا يُمْنَعَ منه ، وفارَقَ التَّبَرُّعَ ، فإنَّه يُفَوِّتُ المالَ على السَّيِّدِ . فإن قيل : بل فيه مَضَرَّةٌ ، وهو مَنْعُه من أداءِ الكِتابةِ ، فإنَّه إذا صَرَفَ المالَ فيه ، ولم يَقْدِرْ على صَرْفِه فى الكِتابةِ ، عَجَزَ عنها . قُلْنا : هذا الضَّرَرُ لا يُمْنَعُ المُكاتَبُ منه ؛ بدليلِ ما لو تَرَكَ الكَسْبَ مع إمْكانِه ، أو امْتَنَعَ من الأداءِ مع قُدْرَتِه عليه ، فإنَّه لا يُمْنَعُ منه ، ولا يُجْبَرُ على كَسْبٍ ولا أداءٍ ، فكذلك لا يُمْنَعُ ممَّا هو فى مَعْناه ، ولا ممَّا يُفْضِى إليه ، ولأنَّ غايةَ الضَّرَرِ فى هذا ، المَنْعُ من(٤٠) إتْمامِ الكِتابةِ ، وليس إتْمامُها واجبًا عليه ، فأشْبَهَ تَرْكَ الكَسْبِ ، بل هذا أَوْلَى لوَجْهَيْنِ ؛ أحدهما ، أنَّ هذا فيه نَفْعٌ للسَّيِّدِ ؛ لمَصِيرِهم عَبِيدًا له . والثانى ، أنَّ فيه نَفْعًا للمُكاتَبِ ، بإعتاقِ ولَدِه ، وذَوِى رَحِمِه ، (٤١)ونَفْعًا لهم(٤١) بالإِعْتاقِ ، على تَقْدِيرِ الأداءِ ، فإذا(٤٠) لم يُمْنَعْ ممَّا(٤٢) يُساوِيه فى المَضَرَّةِ مِن غيرِ نَفْعٍ فيه ،

(٣٤ – ٣٤) سقط من : الأصل .

(٣٥) فى م : « ولأن » .

(٣٦) فى ب : « ولو » .

(٣٧) سقط من : م .

(٣٨) سقطت الواو من : ب ، م .

(٣٩) فى ب ، م : « عجزه » .

(٤٠) سقط من : الأصل .

(٤١ – ٤١) فى م : « ونفعهم » .

(٤٢) فى ب : « ما » .

فلأَنْ لا يُمْنَعَ مما[٤٣] فيه نَفْعٌ لازِمٌ لإِحْدَى الجِهَتينِ أوْلَى . وولَدُ المُكاتَبةِ يَدْخُلُ فى كِتابَتِها ، والحكمُ فى جنايَتِه كالحُكْمِ فى ولَدِ المُكاتبِ ، سَواءً .

فصل : وإن جَنَى بعضُ عَبيدِ المُكاتَبِ على بعضٍ ، جنايةً مُوجَبُها المالُ ، لم يَثْبُتْ لها حكمٌ ؛ لأنَّه لا يَجِبُ للسَّيِّدِ على عبدِه مالٌ . وإن كان مُوجَبُها قِصاصًا ، فقال أبو بكرٍ : ليس[٤٤] له القِصاصُ ؛ لأنَّه إتْلافٌ لمالِه باخْتيارِه . وهذا الذى ذكَره أبو الخَطَّاب ، فى « رُءُوسِ المسائلِ » . وقال القاضى : له / القِصاصُ ؛ لأنَّه مِن مَصْلَحةِ مِلْكِه ، فإنَّه لو لم يَسْتَوْفِه ، أفْضَى إلى إقْدامِ بعضِهم على بعضٍ ، وليس له العَفْوُ على مالٍ ؛ لما ذكَرْنا . ولا يجوزُ بَيْعُه فى أرْشِ الجنايةِ ؛ لأنَّ الأرْشَ لا يَثْبُتُ له فى رَقَبةِ عَبْدِه . فإن كان الجاني مِن عَبيدِه ابْنَه ، لم يَجُزْ بَيْعُه ؛ لذلك . وقال أصحابُ الشافعيِّ : يجوزُ بَيْعُه ، فى أحدِ الوَجْهَيْنِ ؛ لأنَّه لا يَمْلِكُ بَيْعَه قبلَ جنايتِه ، فيَسْتَفِيدُ بالجنايةِ مِلْكَ بَيْعِه . ولَنا ، أنَّه عَبْدُه ، فلم يَجِبْ له عليه أرْشٌ[٤٤] ، كالأجنبيِّ . وما ذكَرُوه يَنْتَقِضُ بالرَّهْنِ ، إذا جَنَى على راهِنِه .

فصل : وإن جَنَى عَبْدُ المُكاتَبِ عليه جنايةً مُوجَبُها المالُ ، كانت هَدْرًا ؛ لما ذكَرْنا . وإن كان مُوجَبُها القِصاصُ ، فله أنْ يَقْتَصَّ ، إن كان فيما دون النَّفْسِ ؛ لأنَّ العَبْدَ يُقْتَصُّ[٤٥] منه لِسَيِّدِه . وإنْ عَفَا على مالٍ ، سَقَطَ القِصاصُ ، ولم يَجِبِ المالُ . فإنْ كان الجانى أباهُ ، لم يُقْتَصَّ منه ؛ لأنَّ الوالِدَ لا يُقْتَلُ بوَلَدِه . وإن جَنَى المُكاتَبُ عليه ، لم يُقْتَصَّ منه ؛ لأنَّ السَّيِّدَ لا يُقْتَصُّ منه لعَبْدِه . وقال القاضى : فيه وَجْهٌ آخَرُ ، أنَّه يُقْتَصُّ منه ؛ لأنَّ حُكْمَ الأبِ معه حكمُ الأحْرارِ ، بدليلِ أنَّه لا يَمْلِكُ بَيْعَه والتَّصرُّفَ فيه ، وجُعِلَتْ حُرِّيَّته مَوْقوفةً على حُرِّيَّتِه . قال : ولا نَعْلَمُ مَوْضِعًا يَقْتَصُّ فيه المَمْلُوكُ من مالِكِه سِوَى هذا المَوْضِعِ .

فصل : وإذا[٤٦] جُنِيَ على المُكاتَبِ فيما دُونَ النَّفْسِ ، فأرْشُ الجِنايةِ له ، دُونَ

---

(٤٣) فى ا : « بما » . وفى ب : « ما » .

(٤٤) سقط من : الأصل .

(٤٥) فى الأصل : « يقص » .

(٤٦) فى ب : « وإن » .

سَيِّده ، لثلاثةِ مَعانٍ ؛ أحدها ، أنَّ كَسْبَه له ، وذلك عِوَضٌ عمَّا يتعَطَّل بقَطْعِ يَدِه مِن كَسْبه . والثانى ، أنَّ المُكاتَبةَ تَسْتَحِقُّ المَهْرَ فى النِّكاح ، لتَعَلُّقِه بعُضْوٍ من أعْضائِها ، كذلك بَدَلُ العُضْوِ . والثالث ، أنَّ السَّيِّدَ يأْخُذُ مالَ الكِتابةِ بَدَلًا عن نَفْسِ المُكاتَبِ[47] ، فلا يجوزُ أنْ يَسْتَحِقَّ عنه عِوَضًا / آخَرَ . ثم لا يَخْلُو من ثَلاثةِ أحوالٍ ؛ أحدها ، أنْ يكونَ الجانِى سَيِّدَه ، فلا قِصاصَ عليه ؛ لمَعْنَيَيْنِ ؛ أحدهما ، أنَّه حُرٌّ ، والمُكاتَبُ عَبْدٌ . والثانى ، أنَّه مالِكُه ، ولا يُقْتَصُّ من المالِكِ لمَمْلُوكِه ، ولكنْ يَجِبُ الأَرْشُ ، ولا يَجِبُ إلَّا بانْدِمالِ الجُرْحِ ، على ما ذكَرْنا فى الجِناياتِ[48] . ولأنَّه قبلَ الانْدِمالِ لا تُؤْمَنُ سِرايَتُه إلى نَفْسِه ، فيَسْقُطُ أرْشُه . فإذا ثَبَتَ هذا ، فإنَّه إن[49] سَرَى الجُرْحُ إلى نَفْسِه ، انْفَسَخَتِ الكِتابةُ ، وكان الحكمُ فيه كما لو قَتَلَه . وإن انْدَمَلَ الجُرْحُ ، وجَبَ أرْشُه له على سَيِّده . فإن كان من جِنْسِ مالِ الكِتابةِ ، وقد حَلَّ عليه نَجْمٌ ، تَقَاصَّا ، وإن كان من غيرِ جِنْسِ مالِ الكِتابةِ ، أو كان النَّجْمُ لم يَحِلَّ ، لم يتَقاصَّا ، ويُطالِبُ كلُّ واحدٍ منهما بما يَسْتَحِقُّه . وإن اتَّفَقَا على أن يَجْعَلَ أحَدُهما عِوَضًا عن الآخَرِ ، وكانا من جِنْسَيْنِ ، لم يَجُزْ ؛ لأنَّه بَيْعُ دَيْنٍ بدَيْنٍ . فإن قَبَضَ أحَدُهما حَقَّه ، ثم دَفَعَه إلى الآخَرِ ، عِوَضًا عن حَقِّه ، جاز . وإن رَضِىَ المكاتَبُ بتَعْجِيلِ الواجِبِ له عن ما لم يَحِلَّ مِن نُجُومِه ، جاز ، إذا كان من جِنْسِ مالِ الكِتابةِ . الحال الثانية ، إذا كان الجانِى أجْنَبِيًّا حُرًّا ، فلا قِصاصَ أيضًا ؛ لأنَّ الحُرَّ لا يُقْتَلُ بالعَبْدِ ، ولكنْ يُنْظَرُ ؛ إن سَرَى الجُرْحُ إلى نَفْسِه ، انْفَسختِ الكِتابةُ ، وعلى الجانِى قِيمَتُه لسَيِّده ، وإن انْدَمَلَ الجرحُ ، فعليه أرْشُهُ له . فإن أدَّى الكِتابةَ ، وعَتَقَ ، ثم سَرَى الجُرْحُ إلى نفسِه ، وجَبَتْ دِيَتُه ؛ لأنَّ اعْتِبارَ الضَّمانِ بحالةِ الاسْتِقْرارِ ، ويكونُ ذلك لوَرَثَتِه . فإن كان الجانى السَّيِّدَ ، أو غيرَه من الوَرَثةِ ، لم يَرِثْ منه شيئًا ؛ لأنَّ القاتِلَ لا يَرِثُ ، ويكونُ لبيتِ المالِ ، إن لم يَكُنْ له وارِثٌ . ومَن اعْتَبَرَ الجِنايةَ بحالةِ ابْتِدائِها ، أوْجَبَ على الجانِى قِيمَتَه ، ويكونُ لوَرَثَتِه أيضًا . الحالُ الثالِثُ ، إذا كان الجانِى عَبْدًا أو مُكاتَبًا ، فإنْ كان / مُوجَبُ الجِنايَةِ القِصاصَ ، وكانت على النَّفْسِ ، انْفَسَخَت الكِتابَةُ ، وسَيِّدُه مُخَيَّرٌ بينَ القِصاصِ

(47) فى م : « المكاتبة » .

(48) تقدم فى : 11/563 .

(49) فى ب : « إذا » .

والعَفْوِ على مالٍ يَتَعَلَّقُ برقَبَةِ الجانِي . وإنْ كانَت فيما دُونَ النَّفْسِ ، مثل أن يقطعَ يدَه أو رِجْلَه ، فللمُكاتَبِ اسْتِيفاءُ القصاصِ ، وليس لِسيِّده مَنْعُه ، كما أنَّ المريضَ يَقْبِضُ ولا يَعْتَرِضُ عليه ورَثَتُه ، والمُفْلِسَ يقبِضُ ولا يعْتَرِضُ عليه غُرَماؤُه . وإنْ عَفا على مالٍ، ثَبَتَ له . وإنْ عَفا مُطْلَقًا ، أو إلى غيرِ مالٍ ، انْبَنَى ذلك على الرِّوايَتَيْن في مُوجَبِ العَمْدِ ؛ إنْ قُلْنا : مُوجَبُهُ القِصاصُ عَيْنًا . صَحَّ ، ولم يثْبُتْ له مالٌ ، وليس للسَّيِّدِ مُطَالَبَتُه باشْتِراطِ مالٍ ؛ لأنَّ ذلك تكَسُّبٌ ، ولا يَمْلِكُ السَّيِّدُ إجْبارَه على الكَسْبِ . وإنْ قُلْنا : الواجِبُ أحَدُ أمْرَيْن . ثَبَتَتْ له دِيَةُ الجُرْحِ ؛ لأنَّه لمَّا سَقَطَ القِصاصُ ، تَعَيَّنَ المالُ ، ولا يصِحُّ عَفْوُه عن المالِ ؛ لأنَّه لا يَمْلِكُ التَّبرُّعَ به[50] بغيرِ إذْنِ سيِّده . وإنْ صالَحَ على بعضِ الأَرْشِ ، فحكمُه حكمُ [51]المَعْفُوِّ عنه[51] إلى غيرِ مالٍ .

فصل : وإذا ماتَ المُكاتَبُ ، وعليه دُيونٌ ، وأُروشُ جناياتٍ ، ولم يكُنْ مَلَكَ ما يُؤَدِّي في كتابَتِه ، انْفَسَخَتْ كتابَتُه[52] ، وسَقَطَ أرشُ الجناياتِ ؛ لأنَّها مُتعلِّقَةٌ برقَبَتِه وقد تَلِفَت ، ويُسْتَوْفَى دَيْنُه ممَّا كان في يَدِه ، فإنْ لم يَفِ بها ، سَقَطَ الباقِي . قال أحمد : ليس على سَيِّده قَضاءُ دَيْنِه ، هذا كان يَسْعَى لِنَفْسِه . وإنْ كان قد مَلَكَ ما يُؤَدِّي في كتابَتِه ، انْبَنَى ذلك على الرِّوايَتَيْنِ في عِتْقِ المُكاتَبِ بمِلْكِ ما يؤدِّيه ، وقد ذَكَرْنا فيه رِوايَتَيْن ، الظَّاهِرُ منهما أنَّه لا يَعْتِقُ بذلك ، فتَنْفَسِخُ الكِتابَةُ أيْضا ، ويَبْدأُ بقَضاءِ الدَّيْنِ ، على ما ذَكَرْنا في الحالِ الأَوَّلِ . وهذا قولُ زيدِ بنِ ثابت ، وسعيدِ بن المُسَيَّبِ ، والحسن ، وشُرَيْحٍ ، وعَطاءٍ ، وعَمرِو بنِ دينارٍ ، وأبي الزِّنادِ ، ويحيى الأنْصارِيِّ ، ورَبِيعَةَ / ، والأَوْزاعِيِّ ، وأبي حنيفة ، والشافِعِيِّ . والرِّوايَةُ الثانِيَةُ ، أنَّه إذا مَلَكَ ما يُؤدِّي ، فقد صارَ حُرًّا . فعلى هذا ، يضْرِبُ السَّيِّدُ معَ الغُرَماءِ بما حَلَّ مِن نُجومِه . ورُوِيَ نحوُ[53] هذا عن[50] شُرَيْحٍ ، والنَّخَعِيِّ ، والشَّعْبِيِّ ، والحَكَمِ ، وحَمَّادٍ ، وابنِ أبي لَيْلَى ، والثَّوْرِيِّ ، والحسنِ بنِ صالحٍ ؛ لأنَّه دَيْنٌ له حَالٌّ ، فيَضْرِبُ به كسائِرِ الدُّيُونِ . ويَجِيءُ على قَوْلِ مَن قال : إنَّ

١١/٢٤٧ظ

(٥٠) سقط من : ب .
(٥١–٥١) في ا ، ب ، م : « العفو » .
(٥٢) في الأصل ، ا : « الكتابة » .
(٥٣) سقط من : ا .

الدَّيْنَ يَحِلُّ بالموتِ . أنْ يضربَ بجميعِ مالِ الكتابَةِ ؛ لأنَّه قد صارَ حَالًّا . والمذهبُ الأَوَّلُ ، الذى نَقَلَه الجماعَةُ عن أحمدَ . وقد رَوَى سعيدٌ ، فى « سُنَنِه » ، حَدَّثَنا هُشَيْمٌ ، أنا منصورٌ وسعيدٌ ، عن قتادَةَ ، قال : ذكرتُ لسعيدِ بنِ المُسَيَّبِ قولَ شُرَيْحٍ فى المُكاتَبِ إذا ماتَ وعليه دَيْنٌ ، وبَقِيَّةٌ من مُكاتَبَتِه ، فقلتُ : إنّ شُرَيْحًا قَضَى أنّ مَوْلاهُ يضرِبُ مع الغُرَماءِ . فقال سعيدٌ : أَخْطأَ شُرَيحٌ ، قَضَى زيدٌ بالدَّيْنِ قبلَ المُكاتَبَةِ[٥٤] .

١٩٩٦ ـ مسألة ؛ قال : (**وَإذَا كَاتَبَهُ ، ثُمَّ دَبَّرَهُ ، فَإذَا أَدَّى ، صَارَ حُرًّا ، وإنْ مَاتَ السَّيِّدُ قَبْلَ الْأَدَاءِ ، عَتَقَ بالتَّدْبِيرِ ، إنْ حَمَلَ الثُّلُثَ ، مَا بَقِىَ عَلَيْهِ[١] مِن كِتَابَتِهِ ، وَإلَّا عَتَقَ مِنْهُ بِمِقْدَارِ الثُّلُثِ ، وسَقَطَ مِنَ الْكِتَابَةِ بِمِقْدَارِ مَا عَتَقَ ، وَكَانَ عَلَى الْكِتَابَةِ فِيمَا بَقِىَ**)

وجُمْلَةُ ذلك أنَّ تَدْبِيرَ المُكاتَبِ صحيحٌ . لا نَعْلَمُ فيه خِلافًا ؛ لأنَّه تَعْلِيقُ عِتْقٍ بصِفَةٍ ، وهو يَمْلِكُ إعْتاقَه ، وإنْ كان وَصِيَّةً ، فهو وَصِيَّةٌ بإعْتاقِه ، وهو يَمْلِكُه . فعندَ هذا ، إنْ أدَّى عَتَقَ بالأداءِ ؛ لأنَّه سَبَبٌ للعِتْقِ ، ويَبْطُلُ التَّدْبِيرُ للغِنَى عنه ، وما فى يَدِه له . وإنْ عَجَزَ ، وفُسِخَتِ الكتابَةُ ، بطَلَت كِتابَتُه ، وصارَ مُدبَّرًا غيرَ مُكاتَبٍ . فإذا ماتَ السَّيِّدُ ، عَتَقَ إنْ خَرَجَ من الثُّلُثِ ، وما فى يَدِه لسَيِّدِه . وإنْ لم يخرُجْ مِن الثُّلُثِ ، عَتَقَ منه بقَدْرِ الثُّلُثِ ، فإنْ ماتَ السَّيِّدُ قبلَ أدائِه وعَجْزِه ، عَتَقَ بالتَّدْبيرِ ، إنْ حَمَلَه الثُّلُثُ ، وإنْ لم يخرُجْ من الثُّلُثِ ، عَتَقَ منه بقَدْرِ / الثُّلُثِ ، وسقَط من الكتابَةِ بقَدْرِ ما عَتَقَ ؛ لأنَّ مالَ الكتابَةِ عِوَضٌ عنه ، فإذا عَتَقَ نِصْفُه ، وجَبَ أنْ يسْقُطَ نصفُ الكتابَةِ ؛ لأنَّه لم تَبْقَ الكتابَةُ إلَّا فى نِصْفِه ، فلم يَبْقَ عليه مِن مالِها إلَّا بقَدْرِ ذلك ، وهو على الكتابَةِ فيما بَقِىَ ، وما فى يَدِه له . وهذا مذهبُ الشافِعِىِّ ، رَضِىَ اللهُ عنه . وقال أصحابُنا : إذا عَتَقَ بالتَّدْبيرِ ، بطَلَتِ الكتابَةُ ، وكان ما فى يَدِه لسَيِّدِه ، كما لو بطَلَتِ الكتابَةُ بعَجْزِه ؛ لأنَّه عبْدٌ عَتَقَ بالتَّدْبيرِ ،

١١/٢٤٨و

---

(٥٤) فى م : « الكتابة » .

وأخرجه البيهقى ، فى : باب إفلاس المكاتب ، من كتاب المكاتب . السنن الكبرى ١٠/٣٣٢ ، ٣٣٣ . وعبد الرزاق ، فى : باب إفلاس المكاتب ، من كتاب المكاتب . المصنف ٨/٤١٣ . وابن أبى شيبة ، فى : باب المكاتب يموت ويترك دينا ... ، من كتاب البيوع والأقضية . المصنف ٦/٣٩٥ ، ٣٩٦ .

(١) سقط من : م .

فكان ما فى يَدِه لِسَيِّدِه ، كغيرِ المكاتَبِ . والصَّحِيحُ الأوَّلُ ، إنْ شاءَ اللهُ تعالى ؛ لأنَّه مُكاتَبٌ بَرِئَ من مالِ الكتابَةِ ، فعَتَقَ بذلك ، وكان ما فى يَدِه له ، كما لو أَبْرَأَه سَيِّدُه . يُحَقِّقُه أنَّ مِلْكَه كان ثابتًا على ما فى يَدِه ، ولم يحْدُثْ ما يُزِيلُه ، وإنَّما الحادِثُ مُزِيلٌ لمِلْكِ سَيِّدِه عنه ، فيَبْقَى مِلْكُه ، كما لو عَتَقَ بالأداءِ .

فصل : إذا قال السَّيِّدُ لمُكاتَبِه : متى عَجَزْتَ بعدَ مَوْتِى ، فأنْتَ حُرٌّ . فهذا تَعْليقٌ للحُرِّيَّةِ على صِفَةٍ تَحْدُثُ بعدَ الموتِ . وقد ذَكَرْنا فيه اخْتِلافًا فيما مَضَى . فإنْ قُلْنا[2] : لا يَصِحُّ . فلا كلامَ . وإنْ قُلْنا : يصِحُّ . فمتى عَجَزَ بعدَ المَوْتِ ، صارَ حُرًّا بالصِّفَةِ ، فإن ادَّعَى العَجْزَ قبلَ حُلولِ النَّجْمِ ، لم يَعْتِقْ ؛ لأنَّه لم يجبْ عليه شيءٌ يَعْجِزُ عنه . وإن ادَّعَى ذلك بعدَ حُلولِ نَجْمِه ، ومعه ما يُؤَدِّيه ، لم يَصِحَّ قولُه ؛ لأنَّه ليس بعاجِزٍ . وإنْ لم يَكُنْ معه مالٌ ظاهِرٌ ، فصدَّقَه الورثَةُ ، عَتَقَ ، وإنْ كَذَّبُوه ، فالقولُ قولُه مع يَمِينِه ؛ لأنَّ الأصْلَ عَدَمُ المالِ وعَجْزُه ، فإذا حَلَفَ عَتَقَ . وإذا عَتَقَ بهذه الصِّفَةِ ، كان ما فى يَدِه له ، إنْ لم تكُنْ كتابَتُه فُسِخَتْ ؛ لأنَّ العَجْزَ لا تنْفَسِخُ به الكتابَةُ ، وإنَّما يَثْبُتُ به اسْتِحقاقُ الفَسْخِ ، والحُرِّيَّةُ تحْصُلُ به[3] بأوَّلِ وُجُودِه ، فتكونُ الحُرِّيَّةُ قد حصَلَتْ له فى حالِ كتابَتِه ، فيكونُ ما فى يَدِه له ، كما لو عَتَقَ بالإِبْراءِ مِن مالِ الكتابَةِ . ومُقْتَضَى قولِ بعضِ أصْحابِنا ، أنْ تبْطُلَ / كتابَتُه ، ويكونَ ما بيَدِه لورَثَةِ سَيِّدِه .

١١/٢٤٨ظ

فصل : وإذا كاتَبَ عَبْدًا له[4] فى صِحَّتِه ، ثم أعْتَقَه فى مَرَضِ مَوْتِه ، أو أبْرَأَه من مالِ الكتابةِ ، فإنْ كان يخْرُجُ مِن ثُلثِه الأقَلُّ مِن قِيمَتِه ، أو مالِ كتابَتِه ، عَتَقَ ، مثل أنْ يكونَ له سِوَى المُكاتَبِ مائتان ، وقِيمةُ المُكاتَبِ مائةٌ ، ومالُ الكتابَةِ مائةٌ وخمسون ، فإنَّنا نعْتَبِرُ قِيمتَه دونَ مالِ الكتابةِ ، وهى تخْرُجُ من الثُّلثِ . ولو كان مالُ الكتابةِ مائةً ، وقِيمَتُه مائةً وخمسون ، اعْتَبَرْنا مالَ الكتابَةِ ، ونَفَذَ العِتْقُ ، ويُعْتَبَرُ الباقى من مالِ الكتابةِ دُونَ ما أدَّى منها . وإنَّما اعْتَبَرْنا الأقَلَّ ؛ لأنَّ قِيمَتَه إنْ كانتْ أقلَّ ، فهى قِيمةُ ما أتْلَفَ بالإِعْتاقِ ، ومالُ

---

(٢) سقط من : ب .

(٣) سقط من : ب ، م .

(٤) سقط من : الأصل ، ا ، م .

الكتابَةِ ما استَقَرَّ عليه ، فإنَّ للعبدِ إسْقاطَه بتَعْجيزِ نَفْسِه ، أو يَمْتَنِعُ من أدائِه ، فلا يُجْبَرُ عليه ، فلم يُحْتَسَبْ له به . وإنْ كان عِوَضُ الكتابةِ أقلَّ ، اعْتَبَرْناه ؛ لأنَّه يعْتِقُ بأدائِه ، ولا يستَحِقُّ السَّيِّدُ عليه سِواهُ ، وقد ضَعُفَ مِلْكُه فيه ، وصار عِوَضَه . وإنْ كان كُلُّ واحدٍ منهما لا يخْرُجُ مِن الثُّلثِ ، مثل أنْ يكونَ مالُه[5] سِوَى المكاتَبِ[6] مائةً ، فإنَّنا نضُمُّ الأقلَّ مِن قِيمَتِه أو مالِ كِتابتِه إلى مالِه ، ونَعْمَلُ بحسابِه ، فيَعْتِقُ منه ثُلثاهُ ، ويَبْقَى ثُلثُه بثُلثِ مالِ الكتابَةِ ، فإنْ أدَّاهُ ، عَتَقَ ، وإلَّا رَقَّ منه ثُلثُه . ويَحْتَمِلُ أنَّه إذا كان مالُ الكتابةِ مائةً وخمسين ، فيَبْقَى[7] ثُلثُه بخَمْسِين[8] ، فأدَّاها ، أنْ يقولَ : قد زادَ مالُ المَيِّتِ . لأنَّه حُسِبَ على الورَثَةِ بمائةٍ ، وقد[9] حصلَ لهم بثُلثِه خَمْسون ، فقد زادَ مالُ[10] الميِّتِ ، فيَنْبَغِي أنْ يَزِيدَ بما يَعْتِقُ[11] منه ؛ لأنَّ هذا المالَ يحْصُلُ لهم بعَقْدِ السَّيِّدِ ، والإرْثِ عنه . ويجِبُ أنْ يكونَ المُعْتَبَرُ من مالِ الكتابةِ ثلاثةَ أرْباعِه ؛ لأنَّ رُبعَهُ يجِبُ إيتاؤُه للمُكاتَبِ ، فلا يُحْسَبُ من مالِ المَيِّتِ . فعلى هذا ، إذا كان ثلاثةُ أرْباعِ مالِ المُكاتَبِ[12] مائةً وخمسين ، /وقِيمةُ العبدِ مائةً ، وللمَيِّتِ مائةٌ أخْرَى ، عَتَقَ مِن العبدِ ثُلثاهُ ، وحصَلَ للورَثَةِ مِن كتابةِ العبدِ خَمْسون ، عن ثُلثِ العبدِ المَحْسُوبِ عليهم بثُلثِ المائةِ ، فقد زادَهم ثُلثُ الخَمْسين ، فيَعْتِقَ من العبدِ قَدْرُ ثُلثِها ، وهو تُسْعُ الخَمْسِين ، وذلك نِصْفُ تُسْعِه ، فصارَ العِتْقُ ثابِتًا فى ثُلثِه[13] ، ونِصْفِ تُسْعِه ، وحصلَ للورَثَةِ المائةُ ، وثَمانِيَةُ أتْساعِ الخَمْسين ، وهو مِثْلَا ما عَتَقَ منه . فإنْ قِيلَ : لِمَ أعْتَقْتُم بَعْضَه ، وقد بَقِيَ عليه بعضُ مالِ الكتابةِ ، وقد قُلتُم : إنَّ المُكاتَبَ لا يَعْتِقُ منه شيءٌ حتى يؤدِّىَ جميعَ مالِ الكتابةِ ؟ قُلْنا :

١١/٢٤٩و

(٥) فى ب : « مال » .
(٦) فى م زيادة : « قيمته » .
(٧) فى الأصل ، ا : « فبقى » .
(٨) فى الأصل : « وبخمسين » .
(٩) سقطت : « قد » من : ا ، ب ، م .
(١٠) فى ب : « على » .
(١١) فى م : « عتق » .
(١٢) فى ا ، ب : « الكتابة » .
(١٣) فى الأصل ، ا : « ثلثيه » .

إنَّما[14] أعْتَقْنا بَعْضَه هٰهُنا بإعْتاقِ سَيِّدِه ، لا بالكتابةِ ، ولمَّا كان العِتْقُ فى مَرَضِ مَوْتِه ، نَفَذَ فى ثُلثِ مالِه ، وبَقِىَ باقِيه لحَقِّ الورَثَةِ ، والمَوْضِعُ الذى لا يَعْتِقُ إلَّا بأداءِ جميعِ الكتابةِ ، إذا كان عِتْقُه بها ، لأنَّه إذا بَقِىَ عليه شىءٌ ، فما حصَلَ الاسْتِيفاءُ ، ويَخُصُّ[15] المُعاوضَةَ ، فلم تثْبُت الحُرِّيَّةُ فى العِوَضِ .

فصل : وإنْ وَصَّى سَيِّدُه بإعْتاقِه ، أو إبْرائِه من الكتابَةِ ، وكان يخْرُجُ مِن ثُلثِه أقَلُّ الأمْرَيْنِ مِن قِيمَتِه أو مالِ كتابَتِه ، فالحُكْمُ فيه كالحُكْمِ فيما إذا أعْتَقَه فى مَرَضِه ، أو أبْرَأَه ، إلَّا أنَّه يحْتاجُ هٰهُنا إلى إيقاعِ العِتْقِ ؛ لأنَّه أوْصَى به . وإنْ لم يخْرُجِ الأقَلُّ منهما مِن ثُلثِه ، عَتَقَ[16] منه بقَدْرِ الثُّلثِ ، ويسْقُطُ من الكتابةِ بقَدْرِ ما عَتَقَ ، ويَبْقَى باقِيه على بَاقِى الكتابَةِ ، فإنْ أدَّاهُ ، عَتَقَ جَمِيعُه ، وإنْ عَجَزَ ، عَتَقَ منه بقَدْرِ الثُّلُثِ ، ورَقَّ الباقِى . وقياسُ المذهبِ أنْ يتَنجزَ عِتْقُ ثُلثِه فى الحالِ ، كقَوْلِنا[17] فى مَن دَبَّرَ عبدًا[18] وله مالٌ غائِبٌ ، أو دَيْنٌ فى ذِمَّةِ مُوسِرٍ أو مُعْسِرٍ : إنَّه يَعْتِقُ ثُلثُه فى الحالِ ، وإنْ لم يَحْصُلْ للورَثَةِ فى الحالِ شىءٌ . ولأنَّ حَقَّ الورَثَةِ مُتَحَقِّقُ الحصولِ ، فإنَّه إنْ أدَّى ، وإلَّا عادَ[19] الباقِى قِنًّا . وذكَرَ القاضِى فيه وَجْهًا آخَرَ ، أنَّه لا / يَتَنَجَّزُ عِتْقُ شىءٍ منه إذا لم يكُنْ للميِّتِ مالٌ سِواهُ ؛ لئلَّا يتَنَجَّزَ للوَصِيَّةِ ما عَتَقَ منه ، ويتأخَّرَ حَقُّ الوارِثِ ، وكذلك لو كان له مالٌ غائِبٌ ، أو دَيْنٌ حاضِرٌ ، لم تَتَنَجَّزْ وَصِيَّتُه من الحاضِرِ . والأوَّلُ أصَحُّ ؛ لما ذَكَرْناهُ . وأمَّا الحاضِرُ والغائِبُ ، فإنَّه إنْ كان مُوصًى[20] له بالحاضِرِ ، أخَذَ ثُلثَه فى الحالِ ، ووَقَفَ الباقِى على قُدومِ الغائِبِ ، فقد حصَلَ للمُوصَى[21] له ثُلثُ[22] الحاضِرِ ، ولم يحْصُلْ للوَرَثَةِ شىءٌ فى

249/11 ظ

---

(14) سقط من : الأصل .

(15) فى ا : « ويمحص » . وفى ب ، م : « ويختص » .

(16) فى م : « أعتق » .

(17) فى الأصل : « لقولنا » .

(18) فى م زيادة : « له » .

(19) فى الأصل : « أعاد » .

(20) فى م : « أوصى » .

(21) سقط من : ب .

(22) فى م : « ثلثه » .

الحالِ ، فهو كَمَسْأَلَتِنا ، ولم يكْمُلْ له جميعُ وَصِيَّتِه ؛ لأنَّ الغائِبَ غيرُ مَوْثوقٍ بحُصولِه ، فإنَّه ربَّما تَلِفَ ، بخلافِ ما نحنُ فيه . فأمَّا الزِّيادَةُ الحاصِلَةُ بزيادَةِ مالِ الكتابةِ ، فإنَّها تَقِفُ على أداءِ مالِ الكتابةِ .

١٩٩٧ – مسألة ؛ قال : (وَإِذَا ادَّعَى الْمُكَاتَبُ[1] وَفَاءَ كِتَابَتِهِ ، وأَتَى بِشَاهِدٍ ، حَلَفَ مَعَ شَاهِدِه ، وصَارَ حُرًّا)

وهذا قولُ الشافِعِيِّ ، رَضِىَ اللهُ عنه ؛ لأنَّ النِّزاعَ بينَهما فى أداءِ المالِ ، والمالُ يُقْبَلُ فيه الشَّاهِدُ واليَمِينُ . فإنْ قيل : القَصْدُ بهذه الشَّهادةِ العِتْقُ ، وهو [2]مِمَّا لا[2] يثبُتُ بشاهِدٍ ويَمِينٍ . قُلْنا : بل يَثْبُتُ بشاهِدٍ ويَمِينٍ ، فى روايَةٍ ، وإنْ سلَّمْنا أنَّه لا يَثْبُتُ بذلِك ، لكن الشَّهادةُ ههُنا إنَّما هى بأداءِ المالِ ، والعِتْقُ يحْصُلُ عندَ أدائِه بالعَقْدِ الأوَّلِ ، ولم يشْهَدِ الشَّاهِدُ به ، ولا بينَهما فيه نِزاعٌ ، ولا يَمْتَنِعُ أنْ يثْبُتَ بشَهادَةِ الواحِدِ ما يَتَرَتَّبُ عليه أَمْرٌ لا يَثْبُتُ إلَّا بشاهِدَيْن ، كما أنَّ الوِلادَةَ تَثْبُتُ بشَهادةِ المَرْأَةِ الواحِدَةِ ، ويَتَرَتَّبُ عليها ثُبوتُ النَّسَبِ ، الذى لا يَثْبُتُ بشَهادةِ النِّساءِ ، ولا بشَهادةِ[3] واحِدٍ .

فصل : فإنْ لم يَكُنْ للعبدِ شاهِدٌ ، وأنْكَرَ السَّيِّدُ ، فالقَوْلُ قولُه مع يَمِينِه ؛ لأنَّه مُنْكِرٌ . وإنْ قال العبدُ : لى شاهِدٌ غائِبٌ . أُنْظِرَ ثَلاثًا ، فإنْ جاءَ به ، وإلَّا حَلَفَ السَّيِّدُ ، ثم متى جاءَ شاهِدُه ، وأدَّى الشَّهادَةَ ، ثَبَتَتْ حُرِّيَّته . وإنْ جاءَ بشاهِدٍ فَجُرِحَ ، فقال : لى شاهِدٌ غائِبٌ[4] عَدْلٌ . أُنْظِرَ ثلاثًا ؛ لما ذَكَرْنا .

فصل : وإنْ أقَرَّ السَّيِّدُ بِقَبْضِ /مالِ الكتابةِ ، عَتَقَ العبدُ ، إذا كان ممَّنْ يصِحُّ إقْرارُه . ١١/٢٥٠و وإنْ أَقَرَّ بذلك فى مَرَضِ مَوْتِه ، قُبِلَ ؛ لأنَّه إقْرارٌ لغيرِ وارِثٍ ، وإقرارُ المريضِ لغيرِ وارِثه مَقْبُولٌ . وإذا قال : اسْتَوْفَيْتُ كِتابَتِى كُلَّها . عَتَقَ العبدُ . وإنْ قال : اسْتَوْفَيْتُها كُلَّها ، إنْ شاءَ اللهُ تعالَى ، وإنْ[5] شاءَ زيدٌ . عَتَقَ ، ولم يُؤثِّرِ الاسْتِثْناءُ ؛ لأنَّ هذا الاسْتِثْناءَ لا

---

(١) فى ا ، ب : « العبد » .

(٢ – ٢) فى ب ، م : « مال » .

(٣) فى ب ، م : « بشاهد » .

(٤) سقط من : ا ، ب .

(٥) فى ا : « أو إن » .

مَدْخَلَ له فى الإقْرارِ . قال أحمدُ ، فى رِوايَةِ أبى طالِبٍ : إذا قال : له علىَّ ألْفٌ ، إنْ شاءَ اللهُ . كان مُقِرًّا بها . ولأنَّ هذا الاسْتِثْناءَ تَعْلِيقٌ بشَرْطٍ ، والذى يَتَعَلَّقُ بالشَّرْطِ إنَّما هو المُسْتَقْبَلُ ، وأمَّا الماضِى ، فلا يُمْكِنُ تَعْلِيقُه ؛ لأنَّه قد وَقَعَ على صِفَةٍ لا يَتَغَيَّرُ عنها بالشَّرْطِ ، وإنَّما يدُلُّ الشَّرْطُ فيه على الشَّكِّ فيه ، فكأنَّه قال : اسْتَوْفَيْتُ كتابَتِى ، وأنا أشُكُّ فيه . فيَلْغُو الشَّكُّ ، ويثْبُتُ الإقْرارُ . وإنْ قال : اسْتَوْفَيْتُ آخِرَ كتابَتِى . وقال : إنَّما أرَدْتُ أنِّى اسْتَوْفَيْتُ النَّجْمَ الآخِرَ دونَ ما قبلَه . وادَّعَى العبدُ إقْرارَه باسْتِيفاءِ الكُلِّ ، فالقَوْلُ قولُ السَّيِّدِ ؛ لأنَّه أعْرَفُ بمُرادِه .

فصل : وإذا أبْرَأَه السَّيِّدُ مِن مالِ الكتابةِ ، بَرِئَ ، وعَتَقَ ؛ لأنَّ ذِمَّتَه خَلَتْ من مالِ الكِتابةِ ، فأشْبَهَ ما لو أدَّاهُ . وإنْ أبْرَأَه مِن بَعْضِه ، بَرِئَ منه كلِّه[6] ، وكان على الكتابةِ فيما بَقِىَ ؛ لأنَّ الإبْراءَ كالأداءِ . وإنْ كاتَبَه على دَنانِيرَ ، فأبْرأَه من دَراهِمَ ، أو على دَراهِمَ ، فأبْرَأَه من دَنانيرَ ، لم تَصِحَّ البَراءَةُ ؛ لأنَّه أبْرَأَهُ ممَّا لا يجبُ له عليه ، إلَّا أنْ يُرِيدَ بقَدْرِ ذلك ممَّا لِى عليك . فإنْ اخْتَلَفَا ، فقال المُكَاتَبُ : إنَّما أرَدْتَ مِن قِيمَةِ ذلك . وقال السَّيِّدُ : بل[7] ظَنَنْتُ أنَّ لِى عَلَيْكَ النَّقْدَ الذى أبْرَأْتُكَ منه ، فلم تقَعِ البَراءَةُ مَوْضِعَها . فالقَوْلُ قولُ السَّيِّدِ ، مع يَمِينِه ؛ لأنَّه أعْرَفُ[8] بنِيَّتِه . وإنْ ماتَ السَّيِّدُ ، واخْتلَفَ المُكاتَبُ مع ورَثَتِه ، فالقولُ قولُهم مع أيْمانِهم أنَّهم لا يَعْلَمُون مَوْروثَهم أرادَ ذلك . وإنْ ماتَ المُكاتَبُ ، واخْتَلفَ ورَثَتُه وسَيِّدُه ، فالقولُ قولُ السَّيِّدِ ؛ لما ذَكَرْنا .

١٩٩٨ ـ مسألة ؛ قال : (وَلَا يُكَفِّرُ الْمُكَاتَبُ / بِغَيْرِ الصَّوْمِ) ١١/ ٢٥٠ ظ

وجملتُه أنَّ المُكاتَبَ إذا لَزِمَتْه كَفَّارَةُ ظِهارٍ ، أو جِماعٍ فى نهارِ رمضانَ ، أو قَتْلٍ ، أو كَفَّارَةُ يَمِينٍ ، لم يكُنْ له التَّكْفِيرُ بالمالِ ؛ لأنَّه عبدٌ ، ولأنَّه فى حُكْمِ المُعْسِرِ ، بدليلِ أنَّه لا تَلْزَمُه زَكاةٌ ، ولا نَفَقَةُ قَرِيبٍ ، وله أخْذُ الزَّكاةِ لحاجَتِه ، وكَفَّارَةُ العبدِ والمُعْسِرِ الصِّيامُ . وإنْ أذِنَ له سَيِّدُه فى التَّكْفيرِ بالمالِ ، جازَ ؛ لأنَّه بمَنْزِلَةِ التَّبَرُّعِ ، ويجوزُ له التَّبَرُّعُ بإذْنِ سَيِّدِه ، ولأنَّ المَنْعَ لحَقِّه ، وقد أذِنَ فيه . (1 ولا يَلْزَمُه التَّكْفِيرُ بالمالِ ، إذا أذِنَ فيه 1) السَّيِّدُ ؛

---

(٦) سقط من : ا ، ب ، م .

(٧) سقط من : ب .

(٨) فى م : « اعترف » .

(١ – ١) سقط من : الأصل . نقل نظر .

لأنَّ عليه ضَرَرًا فيه ، لِمَا يُفْضِى إليه مِن تَفْويتِ حُرِّيَّتِه ، كما أنَّ التَّبَرُّ عَ لا يَلْزَمُه بإذْنِ سَيِّدِه . وقال القاضِى : المُكاتَبُ كالعبدِ القِنِّ فى التَّكْفِيرِ ، ومتى أذِنَ له سَيِّدُه (٢فى التَّكْفيرِ ٢) بالمالِ ، انْبَنَى على مِلْكِ العبدِ إذا مَلَّكَه سَيِّدُه ؛ (٣فإنْ قُلْنا : لا يَمْلِكُ . لم يصِحَّ تَكْفيرُه بعِتْقٍ ولا إطْعامٍ ولا كِسْوَةٍ ، سَواءٌ مَلَّكَه سَيِّدُه ٣) أو لم يُمَلِّكْه ، وسَواءٌ أذِنَ فيه أو لم يأذَنْ ؛ لأنَّه يكفُرُ بما ليس بمَمْلُوكٍ له ، فلم يصِحَّ . وإنْ قُلْنا : يَمْلِكُ بالتَّمْليكِ . صَحَّ تَكْفِيرُه بالطَّعامِ إذا أذِنَ فيه . وإنْ أذِنَ له فى التَّكْفِيرِ بالعِتْقِ ، فهل يصِحُّ ؟ على رِوَايَتَيْن ، سَبَقَ ذِكْرُهما فى تَكْفيرِ العَبْدِ[٤] . والصَّحِيحُ أنَّ هذا التَّفْصِيلَ لا يتوجَّهُ فى المُكاتَبِ ؛ لأنَّه يَمْلِكُ المالَ ، بغيرِ خِلافٍ ، وإنَّما مِلْكُه ناقِصٌ ؛ لتَعَلُّقِ حَقِّ سَيِّدِه به ، فإذا أذِنَ له سَيِّدُه فيه ، صَحَّ ، كالتَّبَرُّعِ .

١٩٩٩ — مسألة ؛ قال : (**وَوَلَدُ الْمُكَاتَبَةِ الَّذِينَ وَلَدَتْهُمْ فِى الْكِتَابَةِ ، يَعْتِقُونَ بِعِتْقِهَا**)

وجملتُه أنَّه يصِحُّ مُكاتَبةُ الأمَةِ ، كما تَصِحُّ مُكاتَبةُ العبدِ . لا خِلافَ بينَ أهْلِ العلمِ فيه . وقد دَلَّ عليه حَدِيثُ بَرِيرَةَ[١] ، وحديثُ جُوَيْرِيَةَ بنتِ الحارِثِ[٢] . ولأنَّها داخِلَةٌ فى عُمومِ قولِه : ﴿ وَٱلَّذِينَ يَبْتَغُونَ ٱلْكِتَـٰبَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَـٰنُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا ﴾ . ولأنَّها يُمْكِنُها التَّكَسُّبُ والأداءُ ، فهى كالعبدِ . وإذا أتَتِ المُكاتَبةُ بوَلَدٍ مِن غيرِ سَيِّدِها ، إمَّا مِن نِكاحٍ أو غيرِه ، فهو تابِعٌ لها ، مَوْقوفٌ على عِتْقِها / ، فإنْ عَتَقَت ١١/٢٥١و بالأداءِ أو الإبْراءِ ، عَتَقَ ، وإنْ فُسِخَتْ كِتابَتُها ، وعادَتْ إلى الرِّقِّ ، عادَ رَقِيقًا . وهذا قولُ شُرَيْحٍ ، ومالِكٍ ، وأبى حنيفةَ ، والثَّوْرِىِّ ، وإسْحاقَ . وسَواءٌ فى هذا ما كان حَمْلًا حالَ الكتابةِ ، وما حَدَثَ بعدَها . وقال أبو ثَوْرٍ ، وابنُ المُنْذِرِ : هو عبدٌ قِنٌّ ، لا يَتْبَعُ أمَّه .

(٢ – ٢) فى الأصل : « بالتكفير » .

(٣ – ٣) سقط من : ب . نقل نظر .

(٤) تقدم فى : ١١/١٠٦ .

(١) تقدم تخريج حديث بريرة ، فى : ٦/٣٢٩ ، ٨/٣٥٩ ، ٣٦٠ .

(٢) تقدم تخريجه ، فى : صفحة ٤٤٣ .

وللشَّافِعِيِّ قَوْلان ، كالمذهبَيْن . واحْتَجُّوا بأنَّ الكِتابةَ غيرُ لازِمَةٍ من جِهَةِ العبدِ ، فلا تَسْرِى إلى الولدِ ، كالتَّعْلِيقِ بالصِّفَةِ . ولَنا ، أنَّ الكِتابَةَ سببٌ ثابتٌ للعِتْقِ ، لا يجوزُ إبْطالُه ، فسَرَى إلى الولدِ ، كالاسْتِيلادِ ، ويُفارِقُ التَّعْلِيقَ بالصِّفَةِ ، فإنَّ السَّيِّدَ يَمْلِكُ إبْطالَه بالبَيْعِ . إذا ثَبَت هذا ، فالكلامُ في الولدِ في فُصولٍ أربعةٍ ؛ في قِيمَتِه إذا أُتْلِفَ[٣] ، [٤]وفى كَسْبِه ، وفى نَفَقَتِه ، وفى عِتْقِه . أمَّا قيمَتُه إذا أُتْلِفَ[٤] ، فقال أبو بكرٍ : هو لأُمِّه ، تَسْتَعِينُ بها على كِتابَتِها ؛ لأنَّ السَّيِّدَ لا يَمْلِكُ التَّصَرُّفَ فيه معَ كونِه عبدًا ، فلا يَسْتَحِقُّ قِيمَتَه ، ولأنَّه بمَنْزِلَةِ جُزْءٍ منها ، ولو جُنِيَ على جُزْءٍ منها ، كان أرْشُه لها ، كذلك وَلَدُها ، وإذا لم يَسْتَحِقَّها هو كانتْ لأُمِّهِ ؛ لأنَّ الحقَّ لا يخْرُجُ عنهما ، ولأنَّ ولَدَها لو مَلَكَتْه بهِبَةٍ أو شراءٍ فقُتِلَ[٥] كانتْ قِيمَتُه لها ، فكذلك إذا[٦] تَبِعَها . [٧]يُحَقِّقُه أنَّه إذا تَبِعَها[٧] ، صارَ حكْمُه حُكْمَها ، فلا يَثْبُتُ مِلْكُ السَّيِّدِ في مَنافِعِه ، ولا في أرْشِ الجِنايَةِ عليه ، كما لا يَثْبُتُ له ذلك فيها . وقال الشافِعِيُّ ، في أحَدِ قَوْلَيْه : تكونُ القِيمَةُ لسَيِّدِها ؛ لأنَّها لو قُتِلَتْ ، كانتْ قيمَتُها لسَيِّدِها ، فكذلك وَلَدُها . والفَرْقُ بينهما أنَّ الكِتابَةَ تبْطُلُ بقَتْلِها ، فيَصِيرُ مالُها لسَيِّدِها ، بخِلافِ وَلَدِها ؛ فإنَّ العقْدَ باقٍ بعدَ قَتْلِه ، فنَظِيرُ هذا إتْلافُ بعضِ أعْضائِها . والحكمُ في إتْلافِ بعضِ أعْضائِه[٨] ، كالحُكْمِ في إتْلافِه . وأمَّا كَسْبُه ، وأرْشُ الجِنايَةِ عليه ، فيَنْبَغِي أيضًا أنْ يكونَ لأُمِّه ؛ لأنَّ ولدَها جُزْءٌ منها ، تابعٌ لها ، فأشْبَهَ بَقِيَّةَ أجْزائِها ، ولأنَّ أداءَها لكِتابَتِها سَبَبٌ لِعِتْقِه ، وحُصولِ الحُرِّيَّةِ له ، فيَنْبَغِي أنْ يُصْرَفَ ذلك[٩] فيه[١٠] ، بمَنْزِلَةِ صَرْفِه إليه ، إذْ في عَجْزِها رِقُّه[١١] ، وفَواتُ كَسْبِه عليه ، وأمَّا نَفَقَتُه / فعلى

١١/٢٥١ظ

---

(٣) في ب ، م : « تلف » .
(٤ - ٤) سقط من : الأصل . نقل نظر . وفي م : « تلف » . مكان « أتلف » .
(٥) سقط من : ا ، ب ، م .
(٦) في م : « لو » .
(٧ - ٧) سقط من : الأصل . نقل نظر .
(٨) في م : « أعضائها » .
(٩) سقط من : م .
(١٠) في ا زيادة : « لأن صرفه فيه » .
(١١) سقط من : الأصل .

أُمِّه ؛ لأنَّها تابِعَةٌ لِكَسْبِه ، وكَسْبُه لها ، فنَفَقَتُه عليها . وأمَّا عِتْقُه ، فإنَّه يَعْتِقُ بأدائِها أو إبْرائِها ، ويَرِقُّ بعَجْزِها ؛ لأنَّه تابعٌ لها . وإنْ ماتَتِ المُكاتَبَةُ على كتابَتِها ، بطَلَت كِتابَتُها ، وعادَ رَقِيقًا قِنًّا ، إلَّا أنْ تُخلِّفَ وَفاءً ، فيكونَ على الرِّوايَتَيْن . وإنْ أعْتَقَها سَيِّدُها ، لم يَعْتِقْ ولدُها ؛ لأنَّه إنَّما تَبِعَها في حُكْمِ الكتابةِ ، وهو العِتْقُ بالأداءِ ، وما حصلَ الأداءُ ، وإنَّما حصلَ عِتْقُها بأمْرٍ لا يَتْبَعُها فيه ، فأشْبَهَ مالو لم تكُنْ مُكاتَبَةً . ومُقْتَضَى قولِ أصْحابِنا الذين قالُوا : تَبْطُلُ كتابَتُها بعِتْقِها . أنْ يعودَ ولَدُها رَقِيقًا . ومُقْتَضَى قَوْلِنا ، أنَّه[12] يَبْقَى على حكمِ الكتابةِ ، ويَعْتِقُ بالأداءِ ؛ لأنَّ العقدَ لم يُوجَدْ ما يُبْطِلُه ، وإنَّما سقَطَ الأداءُ عنها لحُصولِ الحُرِّيَّةِ بدُونِه ، فإذا لم يكُنْ لها ولَدٌ يَتْبَعُها في الكتابةِ ، ولا في يدِها مالٌ يأْخُذُه ، لم يظْهَرْ حُكْمُ بَقاءِ العَقْدِ ، ولم يكُنْ في بقائِه فائِدَةٌ ،[13] فانْتَفَى لانْتِفاءِ فائِدَتِه ، وفي مَسْأَلَتِنا ، في بقائِه فائِدَةٌ[13] ؛ لإفْضائِه إلى عِتْقِ وَلَدِها ، فيَنْبَغِي أنْ يَبْقَى . ويَحْتَمِلُ أنْ يَعْتِقَ بإعْتاقِها ؛ لأنَّه جَرَى مَجْرَى إبْرائِها من المالِ[14] . والحكمُ فيما إذا عَتَقَتْ[15] باسْتِيلادٍ أو تَدْبيرٍ أو تَعْليقٍ بصِفَةٍ ، كالحُكْمِ فيما إذا أعْتَقَها ؛ لأنَّها عَتَقَتْ بغيرِ الكِتابةِ . وإنْ أعْتَقَ السَّيِّدُ الولدَ دُونَها ، صَحَّ عِتْقُه . نَصَّ عليه أحمدُ ، في رِوايةِ مُهَنَّا ؛ لأنَّه مَمْلوكٌ له[16] ، فصَحَّ عِتْقُه ، كأُمِّه ، ولأنَّه لو أعْتَقَه معَها لَصَحَّ ، ومَنْ صَحَّ عِتْقُه مع غيرِه ، صَحَّ مُفْرَدًا ، كسائِرِ مَماليكِه . وقال القاضي : وقد كان يَجِبُ أنْ لا يَنْفُذَ عِتْقُه ؛ لأنَّ فيه ضَرَرًا بأُمِّه ، بتَفْوِيتِ كَسْبِه عليها ؛ فإنَّها[17] كانت تَسْتَعِينُ به في كتابَتِها ، ولعلَّ أحمدَ نَفَّذَ عِتْقَه تَغْلِيبًا للعِتْقِ . والصَّحِيحُ أنَّه يَعْتِقُ ، وما ذَكَرَه القاضي من الضَّرَرِ لا يَصِحُّ لوجُوهٍ ؛ أحدُها ، أنَّ الضَّرَرَ إنَّما يحْصُلُ في حَقِّ مَنْ له كَسْبٌ يفْضُلُ عَن نَفَقَتِه ، فأمَّا مَنْ لا كَسْبَ له ، فتَخْلِيصُها مِن نفقَتِه نَفْعٌ مَحْضٌ ، فلا ضَرَرَ في إعْتاقِه ؛ لأنَّه / لا يفْضُلُ لها مِن كَسْبِه ١١/٢٥٢و

---

(١٢) في ب : « أن » .

(١٣-١٣) سقط من : ب . نقل نظر .

(١٤) في م : « مال الكتابة » .

(١٥) في م : « أعتقت » .

(١٦) سقط من : ب ، م .

(١٧) في م : « لأنها » .

شيءٌ يُنْتَفَعُ به ، فكان يَنبَغِي أنْ[18] يُقَيِّدَ الحكمَ الذي ذكَرَهُ بهذا القَيْدِ . الثاني ، أنَّ النَّفْعَ بكَسْبِها[19] ليس بواجِبٍ لها ؛ بدليلِ أنَّها[20] لا تَمْلِكُ إجْبارَهُ على الكَسْبِ ، فلم يكُنِ الضَّرَرُ بفَواتِه مُعْتبَرًا في حَقِّها . الثالِثُ ، أنَّ مُطْلَقَ الضَّرَرِ لا يَكْفِي في مَنْعِ العِتْقِ الذي تحقَّق[21] مُقْتَضِيه ، ما لم يكُنْ له أصلٌ يشهدُ له[22] بالاعْتبارِ[23] ، ولم يذْكُرْ له أصْلًا ، ثم هو مُلْغًى بعِتْقِ المُفْلِسِ والرَّاهِنِ وسِرَايةِ العِتْقِ إلى مِلْكِ الشَّرِيكِ ، فإنَّه يَعْتِقُ مع وُجودِ الضَّرَرِ بتَفْوِيتِ الحَقِّ اللَّازِمِ ، فهذا أوْلَى .

فصل : فأمَّا وَلَدُ ولَدِها فإنَّ [24]ولَدَ ابنِها[24] حُكْمُه حُكْمُ أُمِّه ؛ لأنَّ ولدَ المُكاتَبِ لا يَتْبَعُه ، وأمَّا ولَدُ بِنْتِها ، فهو كبِنْتِها . وبهذا قال الشافِعِيُّ . وقال أبو حنيفةَ : لا تَسْرِى الكِتابةُ إليه ؛ لأنَّ السِّرايَةَ إنَّما تكونُ مع الاتِّصالِ ، وهذا ولَدٌ مُنْفَصِلٌ ، فلا تَسْرِى إليه ؛ بدليلِ أنَّ ولدَ أُمِّ الوَلَدِ قبلَ أنْ يَسْتَوْلِدَها ، لا يَسْرِى إليه الاسْتِيلادُ ، وهذا الولدُ اتَّصَلَ بأُمِّه دُونَ جَدَّتِه . ولَنا ، أنَّ ابْنَتَها ثَبَتَ لها حُكْمُها تَبَعًا ، فيَجِبُ أنْ يثْبُتَ لابْنَتِها حكْمُها تَبَعًا ، كما ثَبَتَ[25] لها[22] حكمُ أُمِّها ، ولأنَّ البنتَ تَبِعَتْ أُمَّها ، فيجِبُ أنْ يَتْبَعَها ولدُها ؛ لأنَّ عِلَّةَ[26] إتْباعِها لأُمِّها[27] مَوْجُودَةٌ في ولَدِها ، ولأنَّ البِنْتَ تَعَلَّقَ بها حَقُّ العِتْقِ ، فيجبُ أنْ يَسْرِيَ إلى ولدِها ، كالمُكاتَبةِ . وهذا الخلافُ في وَلَدِ البِنْتِ التابِعَةِ لأُمِّها في الكتابةِ ، فأمَّا المَوْلودَةُ قبلَ الكِتابةِ ، فلا تَدْخُلُ في الكتابةِ ، فابْنَتُها أوْلَى .

---

(18) في م زيادة : « لا » .

(19) لعل الصواب : « بكسبه » .

(20) في ب ، م : « أنه » .

(21) سقط من : ب .

(22) سقط من : م .

(23) في الأصل : « باعتباره » .

(24 - 24) سقط من : م . وفي ب قبله زيادة : « كان » .

(25) في ب ، م : « يثبت » .

(26) في ا ، ب ، م : « عليه » . خطأ .

(27) في ب ، م : « لأنها » . تحريف .

٢٠٠٠ – مسألة ؛ قال : (وَيَجُوزُ بَيْعُ الْمُكَاتَبِ)

وهذا قولُ عَطاءٍ ، والنَّخَعِيِّ ، واللَّيْثِ ، وابنِ المُنْذِرِ . وهو قَدِيمُ قَوْلَي الشافِعِيِّ ، قال : ولا وَجْهَ لقَوْلِ مَن[1] قال : لا يجوزُ . وحكى أبو الخَطَّاب ، عن أحمدَ ، رِوايةً أُخْرَى ، أنَّه لا يجوزُ بَيْعُه . وهو قولُ مالِكٍ ، وأصحابِ الرَّأْيِ ، والجَدِيدُ من قَوْلَيِ الشافِعِيِّ ؛ لأنَّه عَقْدٌ يَمْنَعُ اسْتِحْقاقَ كَسْبِه ، فمَنَعَ[2] بَيْعَه ، كبَيْعِه / وعِتْقِه . وقال ٢٥٢/١١ظ الزُّهْرِيُّ ، وأبو الزِّناد : يجوزُ بَيْعُه برِضَاهُ ، ولا يجوزُ إذا لم يَرْضَ . وحُكِيَ ذلك عن أبي يوسفَ ؛ لأنَّ بَرِيرَةَ إنَّما بِيعَت بِرِضَاها وطَلَبِها[3] ، ولأنَّ لِسَيِّدِه اسْتِيفاءَ مَنافِعِه برِضَاهُ ، ولا يجوزُ بغيرِ رِضَاهُ ، كذلك بَيْعُه . ولَنا ، ما رَوَى عُرْوَةُ ، عن عائِشَةَ ، أنَّها قالتْ : جاءَت بَرِيرَةُ إلَيَّ ، فقالتْ : يا عائشةُ ، إنِّي كاتَبْتُ أهْلِي على تِسْعِ أواقٍ ، في كُلِّ عامٍ أوقِيَّةٌ ، فأعِينِينِي . ولم تكُنْ قَضَتْ من كتابتِها شَيْئًا ، فقالتْ لها عائشةُ ، ونَفِسَتْ[4] فيها : ارْجِعِي إلى أهْلِك ، إنْ أحَبُّوا أنْ أُعْطِيَهم ذلك جميعًا ، فَعَلْتُ . فذَهَبَتْ بَرِيرَةُ إلى أهْلِها ، فعَرَضَتْ عليهم ذلك ، فأَبَوْا ، وقالُوا : إن شاءَتْ أنْ تَحْتَسِبَ[5] عليكِ فَلْتَفْعَلْ ، ويكونَ ولاؤُك لنا . فذَكَرَتْ ذلك عائشةُ لرسولِ الله ﷺ ، فقال : « لَا يَمْنَعُكِ ذَلِكَ مِنْهَا ، ابْتَاعِي وَأَعْتِقِي ، إنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ » . فقام رسولُ الله ﷺ في الناسِ ، فحَمِدَ اللهَ ، وأثْنَى عليه ، ثم قال : « [6]أَمَّا بَعْدُ ، فَمَا[6] بَالُ نَاسٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللهِ ، مَنِ اشْتَرَطَ شَرْطًا لَيْسَ فِي كِتَابِ اللهِ ، فَهُوَ بَاطِلٌ ، وإنْ كَانَ مِائَةَ شَرْطٍ ، قَضَاءُ[7] اللهِ أحَقُّ ، وشَرْطُهُ أوْثَقُ ، وَإنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ » . مُتَّفَقٌ عليه . قال ابنُ المُنْذِرِ : بِيعَتْ بَرِيرَةُ بعِلْمِ النَّبِيِّ ﷺ ، وهي مُكاتَبَةٌ ، ولم يُنْكِرْ ذلك ، ففي ذلك أبْيَنُ البَيانِ أنَّ بَيْعَه جائِزٌ ،

---

(١) في م زيادة : « مكاتب » .

(٢) في ب ، م : « فيمنع » .

(٣) تقدم تخريجه ، في : ٣٢٦/٦ ، ٣٥٩/٨ ، ٣٦٠ .

(٤) في م : « ونقست » . ونفست : رغبت .

(٥) في الأصل : « تحسب » .

(٦-٦) في ب ، م : « ما » .

(٧) في الأصل : « فقضاء » .

ولا أَعْلَمُ خبرًا يُعارِضُه ، ولا أعلمُ في شيءٍ من الأخبارِ دليلًا على عَجْزِها . وتأوَّلَه[8] الشَّافِعِيُّ على أنَّها كانتْ قد عَجَزَت ، وكان بَيْعُها فَسْخًا لكتابَتِها . وهذا التَّأويلُ بعيدٌ يحتاجُ إلى دليلٍ في غايَةِ القُوَّةِ ، وليس في الخبرِ ما يدُلُّ عليه ، بل قَوْلُها : أَعِينِينِي على كِتابَتِي . دَلالَةٌ على بَقائِها على الكتابةِ ، ولأنَّها أخْبَرَتْها أنَّ نُجومَها في كُلِّ عامٍ أُوقِيَّةٌ ، فالعَجْزُ إنَّما يكونُ بمُضِيِّ عامَيْن عندَ مَنْ لا يَرَى العَجْزَ إلَّا بحُلولِ نَجْمَيْن ، أو بمُضِيِّ عامٍ عندَ الآخَرِين ، والظَّاهِرُ أنَّ شِراءَ عائشةَ لها كان في أوَّلِ كِتابَتِها ، ولا يصِحُّ قِياسُه على أُمِّ الوَلَدِ ؛ لأنَّ / سَبَبَ حُرِّيَّتِها مُسْتَقِرٌّ على وَجْهٍ لا يُمْكِنُ فَسْخُه[9] بحالٍ ، فأشْبَهَ الوَقْفَ ، والمُكاتَبُ يجوزُ رَدُّه إلى الرِّقِّ ، وفَسْخُ كتابتِه إذا عَجَز ، فافْتَرَقا . قال ابنُ أبي موسى : وهل للسَّيِّدِ أنْ يبيعَ المُكاتَبَ بأكثرَ ممَّا كاتَبَ[10] عليه ؟ على رِوايَتَيْن . ولأنَّ المُكاتَبَ عبدٌ مملوكٌ لسيِّده ، لم[11] يتحتَّمْ عِتْقُه ، فجازَ بَيْعُه ، كالمُعلَّقِ عِتْقُه بصِفَةٍ ؛ والدليلُ على أنَّه مَمْلوكٌ ، قولُ النَّبِيِّ ﷺ : « الْمُكَاتَبُ عَبْدٌ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ دِرْهَمٌ »[12] . وأنَّ مَوْلاتَه [13]لا يَلْزَمُها[13] أنْ تَحْتجِبَ منه ، بدليلِ قولِه عليه السلام : « إذَا كَانَ لِإحْدَاكُنَّ مُكَاتَبٌ ، فَمَلَكَ مَا يُؤَدِّي ، فَلْتَحْتَجِبْ مِنْهُ »[12] . فيدلُّ على أنَّها لا تحتجبُ قبلَ ذلك . وقد رَوَيْنا في هذا عن نَبْهانَ مَوْلَى أُمِّ سَلَمَةَ ، أنَّه قال : قالتْ لي أُمُّ سَلَمَةَ : يا نَبْهانُ ، هل عِنْدَك ما تُؤَدِّي ؟ قلتُ : نعمْ . فأرْخَتِ[14] الحِجابَ بيني وبينَها ، ورَوَتْ هذا الحديثَ . قال : فقلتُ : لا واللهِ ، ما عِنْدِي ما أُؤَدِّي ، ولا أنا بِمُؤَدٍّ[15] . وإنَّما سَقَطَ الحِجابُ عنها منه ؛ لكَوْنِه مَمْلوكَها ، ولأنَّه يصِحُّ عِتْقُه ، ولا يصِحُّ عِتْقُ مَنْ ليس بمَمْلوكٍ ، ويَرْجِعُ عندَ العَجْزِ إلى

(8) في م زيادة : « له » .

(9) في الأصل : « فسخها » .

(10) سقط من : م .

(11) في ب : « فلم » .

(12) تقدم تخريجه ، في : 9/125 .

(13 – 13) في ب : « لزمها » .

(14) في الأصل ، م : « فأخرجت » .

(15) أخرجه البيهقي ، في : باب الحديث الذي روي في الاحتجاب عن المكاتب ، من كتاب المكاتب . السنن الكبرى 10/327 . وعبد الرزاق ، في : باب عجز المكاتب وغير ذلك ، من كتاب المكاتب . المصنف 8/409 .

كَوْنِه قِنًّا ، ولو صارَ حُرًّا ، ما عادَ إلى الرِّقِّ ، [16]ويُفارِقُ إعْتاقَه ؛ لأنَّه يُزِيلُ الرِّقَّ بالكُلِّيَّةِ ، وليس بعَقْدٍ ، إنَّما[17] هو إسْقاطٌ للمِلْكِ[16] فيه ، وأمَّا بَيْعُه ، فلا يُمْنَعُ مالِكُه بَيْعَه ، وأمَّا البائِعُ ، فلم يَبْقَ له فيه مِلْكٌ ، بخلافِ مَسْأَلَتِنا .

فصل : وتجوزُ هِبَتُه ، والوَصِيَّةُ به ، ونَقْلُ المِلْكِ فيه ؛ لأنَّه فى معنى بَيْعِه . وقد رُوِىَ عن أحمدَ ، أنَّه مَنَعَ هِبَتَه ؛ لأنَّ الشَّرْعَ إنَّما وَرَدَ بِبَيْعِه . والصَّحِيحُ جَوازُها ؛ لأنَّ ما كان فى مَعْنَى المَنْصُوصِ عليه ، ثَبَتَ الحكمُ فيه .

٢٠٠١ – مسألة ؛ قال : (**ومُشْتَرِيه يَقُومُ فِيهِ[1] مَقامَ المُكَاتِبِ ، [2]فإذَا أَدَّى ، صَارَ حُرًّا[2] . وَوَلَاؤُهُ لِمُشْتَرِيهِ ، فَإِنْ لَمْ يُبَيِّنِ الْبَائِعُ لِلْمُشْتَرِى أنَّهُ مُكَاتَبٌ ، فَهُوَ مُخيَّرٌ بَيْنَ أَنْ يَرْجِعَ [3]فِى الثَّمَنِ[3] ، أَوْ يَأْخُذَ مَا بَيْنَهُ سَلِيمًا وَمُكَاتَبًا**)

وجملةُ ذلك أنَّ الكتابَةَ لا تنْفَسِخُ بالبَيْعِ ، ولا يجوزُ إبْطالُها . لا نَعْلَمُ فى هذا خِلافًا . قال ابنُ المُنْذِرِ : أَجْمَعَ كُلُّ مَنْ نَحْفَظُ عنه من أهلِ العلمِ ، أنَّ بَيْعَ السَّيِّدِ مُكاتَبَه على أنْ يُبْطِلَ كتابَتَه بِبَيْعِه ، إذا كان / ماضِيًا فيها ، مُؤَدِّيًا ما يجبُ عليه من نُجومِه فى أوْقاتِها ، غيرُ جائزٍ ؛ وذلك لأنَّها عَقْدٌ لازِمٌ ، فلا تَبْطُلُ بِبَيْعِ العبدِ ، كإجارَتِه ونكاحِه ، ويَبْقَى على كتابَتِه عندَ المُشْتَرِى وعلى نُجومِه ، كما[4] كان عندَ البائِعِ ، مُبْقًى [5]على ما بَقِىَ[5] عليه من كتابَتِه ، ويُؤَدِّى إلى المُشْتَرِى ، كما كان يُؤَدِّى إلى البائِعِ ، فإنْ عَجَزَ ، فهو عَبْدٌ لمُشْتَرِيه ؛ لأنَّه صارَ سَيِّدَه ، وإنْ أَدَّى ، عَتَقَ ، ووَلاؤُه لمُشْتَرِيه ؛ لأنَّ حَقَّ المُكاتِبِ فيه انْتَقَلَ إلى المُشْتَرِى ، فصارَ المُشْتَرِى هو المُعْتِقَ ؛ ولهذا قال النَّبِىُّ ﷺ لعائشةَ : « ابْتَاعِى ، وأَعْتِقِى ، فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ »[6] . ولمَّا أرادَ أهلُها اشْتِراطَ وَلائِها ، أنْكَرَ ذلك ،

١١/٢٥٣ظ

(١٦–١٦) سقط من : ا .

(١٧) فى م : « وإنما » .

(١) سقط من : ب .

(٢–٢) سقط من : الأصل ، ا ، ب .

(٣–٣) فى ا ، ب : « بالثمن » .

(٤) فى م زيادة : « لو » .

(٥–٥) سقط من : الأصل .

(٦) تقدم تخريجه ، فى : ٣٢٦/٦ ، ٣٥٩/٨ ، ٣٦٠ .

وأخْبرَ ببُطْلانِه . وإذا لم يَعْلَمِ المُشْتَرِى كَوْنَه مُكاتَبًا ، ثم عَلِمَ ذلك ، فله فَسْخُ البَيْعِ ، أو أخْذُ الأرْشِ ؛ لأنَّ الكتابَةَ عَيْبٌ ، لكَوْنِ المُشْتَرِى لا يقْدِرُ على التَّصرُّفِ فيه ، ولا يَسْتَحِقُّ كَسْبَه ، ولا اسْتِخْدامَه ، ولا الوَطْءَ إنْ كانتْ أَمَةً ، وقد انْعَقَدَ سبَبُ زَوالِ المِلْكِ فيه ، فيَمْلِكُ الفَسْخَ بذلك ، كمُشْتَرِى الأَمَةِ المُزَوَّجَةِ أو المَعِيبَةِ ، فيتخَيَّرُ حِينَئِذٍ بينَ فَسْخِ البَيْعِ والرُّجوعِ بالثَّمَنِ ، وبينَ إمْساكِه وأخْذِ الأرْشِ ، وهو قِسْطُ ما بينَه مُكاتَبًا وبينَه رَقِيقًا قِنًّا[7] ، فيُقالُ : كم قِيمَتُه [8]مُكاتَبًا ، وكم قِيمَتُه[8] لو كان غيرَ مُكاتَبٍ ؟ فإذا قيلَ : قِيمتُه مُكاتَبًا مائةٌ ، وقيمَتُه غيرَ مُكاتَبٍ مِائةٌ وخمسون . والثَّمَنُ مِائةٌ وعشرون ، فقد نَقَصَتْه الكتابةُ ثُلثَ قِيمَتِه ، فيَرْجِعُ بثُلثِ ثَمَنِه ، وهو أربعون ، ولا يَرْجِعُ بالخمسين التى نقَصتْ بالكتابَةِ من قِيمَتِه ، على ما قُرِّرَ فى البَيْعِ .

فصل : فأمَّا بَيْعُ الدَّينِ الذى على المُكاتَبِ مِن نُجُومِه ، فلا يصِحُّ . وبهذا قال أبو حنيفةَ ، والشَّافِعِىُّ ، وأبو ثَوْرٍ . وقال عَطاءٌ ، وعمرُو بنُ دينارٍ ، ومالِكٌ : يَصِحُّ ؛ لأنَّ السَّيِّدَ يَمْلِكُها فى ذِمَّةِ المُكاتَبِ ، فجازَ بَيْعُها ، كسائرِ أمْوالِه . ولَنا ، أنَّه دَيْنٌ غيرُ مُسْتَقِرٍّ ، فلم يجُزْ بَيْعُه ، [9]كدَيْنِ السَّلَمِ[10] ، ودليلُ عَدَمِ الاسْتِقْرارِ ، أنَّه مُعَرَّضٌ للسُّقوطِ بعَجْزِ المُكاتَبِ ، ولأنَّه لا يَمْلِكُ السَّيِّدُ إجْبارَ العبدِ على / أدائِه ، ولا إلْزامَه بتَحْصِيلِه ، فلم يجُزْ بَيْعُه[9] ، كالعِدَةِ بالتَّبرُّعِ ، ولأنَّه غيرُ مَقْبُوضٍ ، وقد نَهَى النَّبِىُّ ﷺ عن بَيْعِ ما لم يُقْبَضْ[11] . فإنْ باعَهُ ، فالبَيْعُ باطِلٌ ، وليس للمُشْتَرِى مُطالَبَةُ المُكاتَبِ بتَسْلِيمِه إليه ، ولا الرُّجُوعُ بالثَّمَنِ على البائِعِ ، إنْ كان دَفَعَه إليه . فإنْ سلَّمَ المُكاتَبُ إلى المُشْتَرِى نُجومَه ، ففيه وَجْهان ؛ أحدُهما ، يَعْتِقُ ؛ لأنَّ البَيْعَ تَضَمَّنَ الإذْنَ فى القَبْضِ ، فأشْبَهَ قَبْضَ الوَكيلِ . والثانى ، لا يَعْتِقُ ؛ لأنَّه لم يَسْتَنِبْه فى القَبْضِ ، وإنَّما قَبَضَ لِنَفْسِه بحُكْمِ البيعِ الفاسِدِ ، فكان القَبْضُ أيضا فاسِدًا ، ولم يَعْتِقْ ، بخِلافِ وَكيلِه ، فإنَّه

١١/٢٥٤و

---

(٧) سقط من : ا .

(٨ – ٨) سقط من : الأصل .

(٩ – ٩) سقط من : ا . نقل نظر .

(١٠) فى ب : « المسلم » .

(١١) تقدم تخريج أحاديث النهى عن بيع ما لم يقبض ، فى : ١٨٢/٦ ، ١٨٣ ، ١٨٩ .

اسْتَنابَه . ولو صَرَّحَ بالإذْنِ ، فليس بمُسْتَنِيبٍ له فى القَبْضِ ، وإنَّما إذْنُه بحُكْمِ المُعاوَضَةِ ، فلا فَرْقَ بين التَّصْريحِ وعَدَمِه . فإنْ قُلْنا : يَعْتِقُ بالأداءِ . بَرِئَ المُكاتَبُ من مالِ الكتابَةِ ، ويَرْجِعُ السَّيِّدُ على المُشْتَرِى بما قَبَضَه ؛ لأنَّه كالنَّائِبِ عنه . فإنْ كان مِن جِنْسِ الثَّمَنِ ، وكان قد تَلِفَ ، تَقاصَّا بقَدْرِ أقلِّهما ، ورجَعَ ذو الفَضْلِ بفَضْلِه . وإن قُلْنا: لا يَعْتِقُ بذلك . فمالُ الكتابةِ باقٍ على المُكاتَبِ ، ويَرْجِعُ المُكاتَبُ على المُشْتَرِى بما دَفَعَه إليه ، ويَرْجِعُ المُشْتَرِى على البائِعِ . فإنْ سلَّمَه المُشْتَرِى[12] إلى البائِعِ ، لم يَصِحَّ التَّسْليمُ ؛ لأنَّه قَبَضَه بغيرِ إذْنِ المُكاتَبِ ، فأشْبَهَ ما لو أخَذَه مِن مالِه بغيرِ إذْنِه . فإنْ كان مِن غيرِ جِنْسِ مالِ الكتابَةِ[13] ، تَراجَعَا بما لِكُلِّ واحِدٍ منهما على الآخَرِ . وإنْ باعَهُ ما[14] أخَذَه بمالَه فى ذِمَّتِه ، وكان ممَّا يجوزُ البَيْعُ فيه ، جازَ إذا كان ما قَبَضَه السَّيِّدُ باقِيًا ، وإنْ كان قد تَلِفَ ، ووَجَبَتْ قِيمَتُه ، وكانتْ[15] من جِنْسِ مالِ الكتابةِ ، تَقاصَّا ، وإنْ كان المقبوضُ من جِنْسِ مالِ الكتابةِ ، فتَحاسَبَا به ، جازَ .

فصل : وإذا كانتِ المُكاتَبَةُ ذاتَ وَلَدٍ يَتْبَعُها فى الكتابَةِ ، فباعَهُما معًا ، صَحَّ ؛ لأنَّهُما مِلْكُه ، ولا مانِعَ من بَيْعِهما ، ويكونان عندَ المُشْتَرِى ، كما كانا عندَ البائِعِ ، سَواءً . / وإنْ باعَ أحَدَهما دونَ صاحِبِه ، أو باعَ أحدَهما لرجلٍ ، وباعَ الآخَرَ لغيرِه ، لم يصِحَّ ، لوَجْهَيْنِ ؛ أحَدُهما ، أنَّه لا يجوزُ التَّفْرِيقُ بينَ الأُمِّ ووَلَدِها فى البَيْعِ إلَّا بعدَ البلوغِ . فى إحْدَى الرِّوايَتَيْنِ . والثانى ، أنَّ الولدَ تابعٌ لأُمِّه ، ولها كَسْبُه ، وعليها نَفَقَتُه ، وصارَ فى مَعْنَى مَمْلوكِها ، فلم يَجُزِ التَّفْرِيقُ بينه وبينَها . ويَحْتَمِلُ أنْ يجوزَ ذلك إذا كان بالِغًا ؛ لأنَّه مَحلٌّ للبَيْعِ ، صدرَ فيه التَّصَرُّفُ من أهلِه ، ويكونُ[16] عَبْدَ مَنْ هو عَبْدُه[16] ، على ما كانَ عليه قبلَ بَيْعِه ، لها كَسْبُه ، وأرشُ الجنايَةِ عليه ، وعليها نَفَقَتُه ، ويَعْتِقُ بعِتْقِها ، كما لو بِيعَ . واللهُ أعْلَمُ .

١١/٢٥٤ظ

---

(١٢) سقط من : ب .

(١٣) فى ب : « المكاتبة » .

(١٤) فى ب : « بما » .

(١٥) فى ب : « وكان » .

(١٦-١٦) فى ا ، ب ، م : « عند من هو عنده » .

فصل : وإنْ وَصَّى بالمُكاتَبِ لرجلٍ ، فقال أبو بكرٍ : قال أحمد : الوَصِيَّةُ به[17] جائِزَةٌ ؛ لأنَّه يَرَى بَيْعَه ، وكذلك هِبَتُه ، ويقومُ مَنِ انْتَقَلَ إليه مَقامَ مُكاتِبِه فى الأداءِ إليه ، وإنْ عَجَزَ ، [18] عادَ إليه رقيقًا له قِنًّا ، وإنْ عَتَقَ ، فالوَلاءُ له ، كما ذكَرْنا فى المُشْتَرِى ، سَواءً ، فإنْ عَجَزَ[18] فى حياةِ المُوصِى ، لم تَبْطُلِ الوَصِيَّةُ ؛ لأنَّ رِقَّه لا يُنافِى الوَصِيَّةَ . وإنْ[19] أدَّى وعَتَقَ فى حياةِ المُوصِى ، بَطَلَتِ الوَصِيَّةُ . ومَنْ منَعَ بَيْعَ المُكاتَبِ ، مَنَعَ الوَصِيَّةَ فيه ، وهِبَتَه . فإنْ قال : إنْ عَجَزَ ورَقَّ ، فهو لك بعدَ مَوْتِى . صَحَّتِ الوَصِيَّةُ ، إذا عجزَ فى حياةِ[20] المُوصِى ، وإنْ عَجَزَ بعدَ مَوْتِه ، لم يَسْتَحِقَّه ؛ لأنَّ الشَّرْطَ بَطَلَ بمَوْتِه ، كما لو قال لعَبْدِه : إنْ دَخَلْتَ الدَّارَ ، فأنْتَ حُرٌّ بعدَ مَوْتِى . فلم يَدْخُلْها حتى ماتَ سَيِّدُه . وإنْ قال : إنْ عَجَزَ[21] بعدَ مَوْتِى ، فهو لك . فهذا تَعْلِيقٌ للوَصِيَّةِ على صِفَةٍ ، تُوجَدُ بعدَ المَوْتِ . وقد ذَكَرْنا فى صِحَّتِها وَجْهَيْن .

فصل : وإنْ وَصَّى بكتابتِه لِرجلٍ ، صَحَّتِ الوَصِيَّةُ ؛ لأنَّها تَصِحُّ بما ليس بمُسْتَقِرٍّ ، كما تَصِحُّ بما لا يَمْلِكُه[22] فى الحالِ ؛ مِن ثَمَرةِ شَجَرَةٍ ، وحَمْلِ جارِيَتِه . وللمُوصَى له أنْ يَسْتَوْفِىَ المالَ عندَ حُلُولِه ، وله أنْ يُبْرِئَ منه ؛ فإذا اسْتَوْفاهُ ، أو أبْرَأَه مِنه ، عَتَقَ المُكاتَبُ ، والوَلاءُ لِسَيِّدِه ؛ لأنَّه المُنْعِمُ / عليه ، وإنْ عَجَزَ المُكاتَبُ ، فأرادَ الوارِثُ تَعْجِيزَهُ ، وأرادَ المُوصَى له إنْظارَه ، فالقَوْلُ قولُ الوارِثِ ؛ لأنَّ حَقَّ المُوصَى له [23] فى المالِ[23] ما دامَ العقدُ قائمًا ، وحقَّ الوارِثِ مُتَعَلِّقٌ به ، إذا عَجَزَ[24] يَرُدُّه فى الرِّقِّ ، وليس للمُوصَى له إبْطالُ حَقِّ الوارِثِ من تَعْجِيزِه . وإنْ أرادَ الوارِثُ إنْظارَه ، وأرادَ المُوصَى له تَعْجِيزَه ، لم يكُنْ له ؛ لأنَّ الحَقَّ فى التَّعْجِيزِ والفَسْخِ للوارِثِ ، ولا حَقَّ للمُوصَى له فى ذلك ،

١١/٢٥٥و

---

(١٧) فى ب : « له » .

(١٨ - ١٨) سقط من : ب . نقل نظر .

(١٩) فى ب : « وإذا » .

(٢٠) فى الأصل ، ب ، م : « حالة » .

(٢١) فى م : « عجزت » .

(٢٢) فى ب : « يملك » .

(٢٣ - ٢٣) سقط من : ب .

(٢٤) فى ب ، م : « عجزه » .

ولا يَقَعُ[٢٥] ؛ لأَنَّ حَقَّه يسْقطُ به . ومتى عَجَزَ ، عادَ عَبْدًا للوَرَثَةِ . وإنْ وَصَّى لرجُلٍ بما تَعَجَّله[٢٦] المُكاتَبُ ، صَحَّ ؛ لأَنَّها وَصِيَّةٌ بصِفَةٍ ، فإنْ عجَّلَ شيئًا ، فهو[٢٧] للمُوصَى له ، وإنْ لم يُعَجِّلْ شيئًا حتى حَلَّتْ نُجومُه ، بطَلَتِ الوَصِيَّةُ .

فصل : وإنْ وَصَّى بمالِ الكتابةِ لرجلٍ ، وبرَقَبَتِه لآخَرَ ، صَحَّتِ الوَصِيَّتانِ ؛ فإنْ أَدَّى إلى صاحِب المالِ ، أو أَبْرَأَهُ منه ، عَتَقَ . قال أصحابُنا : وتبْطُلُ وَصِيَّةُ صاحِبِ الرَّقَبَةِ . ويَحْتَمِلُ أنْ لا تَبْطُلَ ، ويكونَ الوَلاءُ له ؛ لأَنَّه أقامَه مُقامَ نَفْسِه فى اسْتِحْقاقِ الرقَبَةِ ، ولو لم يُوصِ بها لَكانَ الوَلاءُ له ، فإذا وَصَّى بها كان الوَلاءُ لِمَنْ وَصَّى له بِها ، ولأنَّه لو وَصَّى له بالمُكاتَبِ مُطْلَقًا ، لَكانَ الوَلاءُ له ، فكذلك إذا وَصَّى برَقَبَتِه ؛ لأَنَّ الوَلاءَ يُسْتَفادُ من الوَصِيَّةِ بالرَّقَبَةِ دُونَ الوَصِيَّةِ بالمالِ . وإنْ عجَزَ ، فَسَخَ صاحِبُ الرَّقَبَةِ كتابتَه ، وكان رَقِيقًا له ، وبطلَتِ الوَصِيَّةُ بالمالِ . وإنْ كان صاحِبُ المالِ قد قبضَ من كتابتِه شيئًا ، فهو له . وإنِ اخْتَلَفَا فى فَسْخِ الكتابَةِ عندَ العَجْزِ ، قُدِّمَ قولُ[٢٧] صاحِبِ الرَّقَبَةِ ؛ لأنَّه يقومُ مَقامَ الوَرَثَةِ ، على ما بيَّنَّاهُ فيما تَقَدَّمَ . وقياسُ هذه المسألَةِ ، أنَّه لو وَصَّى[٢٨] لرجلٍ برقَبَةِ المكاتَبِ دُونَ مالِ الكتابَةِ ، أنَّه يصِحُّ ؛ لأَنَّ الوَصِيَّةَ بالرَّقَبَةِ دونَ المالِ صحيحَةٌ ، فيما إذا وَصَّى[٢٩] بها لرَجُلٍ وَحْدَه ، وأَوْصَى بالمالِ لآخَرَ .

فصل : وإذا كانت الكتابَةُ فاسِدَةً ، فأَوْصَى لرجُلٍ بما فى ذِمَّةِ المُكاتَبِ ، لم تَصِحَّ الوَصِيَّةُ ؛ لأنَّه لا شيءَ فى ذِمَّتِه . وإنْ قال : أَوْصَيْتُ[٢٩] لك بما أَقْبِضُه من مالِ الكتابَةِ . / ١١/٢٥٥ظ صَحَّ ؛ لأَنَّ الكتابةَ الفاسِدَةَ يُؤَدَّى فيها المالُ ، كما يُؤَدَّى فى الصَّحِيحَةِ . وإنْ وَصَّى برَقَبَةِ المُكاتَبِ ، صَحَّ ؛ لأَنَّ الوَصِيَّةَ برَقَبَةِ المُكاتَبِ تَصِحُّ فى الكتابةِ الصَّحِيحَةِ ، ففى الفاسِدَةِ أَوْلَى .

---

(٢٥) فى م : « بيع » .

(٢٦) فى ب : « عجله » .

(٢٧) سقط من : ب .

(٢٨) فى ب : « أوصى » .

(٢٩) فى م : « وصيت » .

فصل : وتَصِحُّ الوَصِيَّةُ لمُكاتَبه ؛ لأنَّه مع سَيِّدِه فى المُعامَلَةِ كالأجْنَبِىِّ ، ولذلك جازَ أنْ يدْفَعَ إليه زَكاتَه . فإنْ قال : ضَعُوا عن مُكاتَبِى بعضَ كتابَتِه ، أو بعضَ ما عليه . وَضَعُوا ما شاءُوا ، قليلًا كان أو كثيرًا ، من أوَّلِ نُجومِه أو مِن آخِرِها . وإنْ قال : ضَعُوا عنه نَجْمًا مِن نُجومِه . فلهم أنْ يضَعُوا أىَّ نَجْمٍ شاءُوا ، كما لو قال : ضَعُوا عنه[(٣٠)] أىَّ نجمٍ شِئْتُم . وسَواءٌ كانتْ نُجومُه مُتَّفِقَةً أو مختلِفَةً ؛ لأنَّ اللَّفْظَ يتناوَلُ واحِدًا منها غيرَ مُعَيَّنٍ . وإنْ قال : ضَعُوا عنه أىَّ نَجْمٍ شاءَ . كان ذلك إلى مَشِيئَتِه ، فيَلْزَمُهم وَضْعُ النَّجْمِ الذى يخْتارُ وَضْعَهُ ؛ لأنَّ سَيِّدَه جعَلَ المشيئَةَ له . وإنْ قال : ضَعُوا عنه أكْبَرَ نُجومِه . [(٣١)]لَزِمَهم أنْ يَضَعُوا[(٣١)] عنه[(٣٠)] أكْبَرَها مالًا ؛ لأنَّه أكْثَرُها[(٣٢)] قَدْرًا . وإنْ قال : ضَعُوا عنه أكْثَرَ نُجومِه. لَزِمَهم أنْ يَضَعُوا عنه أكثرَ مِن نِصْفِها ؛ لأنَّ أكثرَ الشىءِ يَزِيدُ على نِصْفِه ، فإذا كانتْ نُجومُه خَمْسَةً ، وضَعُوا ثلاثةً ، وإنْ كانتْ سِتَّةً ، وضَعُوا أرْبَعَةً . ويَحْتَمِلُ أنْ يَنْصَرِفَ ذلك إلى واحِدٍ منها أكْثَرِها[(٣٣)] مالًا ، بمَنْزِلَةِ قولِه : أكْبَر نُجومِه . فإنْ كانتْ نُجومُه مُتَساوِيَةً ، تَعَيَّنَ الاحْتِمالُ الأوَّلُ . وإنْ قال : ضَعُوا عنه أوْسَطَ نُجومِه . فلم يكُنْ فيها إلَّا وَسَطٌ واحِدٌ ، تَعَيَّنَتِ الوَصِيَّةُ فيه ، مثل أنْ تكونَ نُجومُه مُتَساوِيَةَ القَدْرِ والأجَلِ ، وعَدَدُها مُفْرَدٌ[(٣٤)] ، فيَتَعَيَّنُ وَضْعُ أوْسَطِها عددًا ، فإذا كانت خَمْسَةً ، فالأوْسَطُ الثالِثُ ، وإنْ كانتْ سَبْعَةً ، فالأوْسَطُ الرَّابِعُ ، وإنْ كان عددُها مُزْدَوَجًا ، وهى مُخْتَلِفَةُ المِقْدارِ ، فبَعْضُها مائةٌ ، وبعضُها مائتانِ ، وبعضُها ثلاثُمائةٍ ، فأوْسَطُها المائتان ، فتَتَعَيَّنُ[(٣٥)] الوَصِيَّةُ فيه ؛ لأنَّه أوْسَطُها . وإنْ كانتْ مُتَساوِيَةَ القَدْرِ ، مُخْتَلِفَةَ الأجَلِ ، مثل أنْ يكونَ اثنانِ منها إلى شَهْرٍ ، وواحدٌ إلى شَهْرَيْن ، وواحِدٌ إلى / ثلاثةِ أشْهُرٍ ، تَعَيَّنَتِ الوَصِيَّةُ فيما هو إلى شَهْرَيْنِ ، لأنَّه[(٣٦)] أوْسَطُها . وإن اتَّفَقَتْ هذه المَعانِى الثَّلاثةُ فى

٢٥٦/١١و

---

(٣٠) سقط من : م .

(٣١ - ٣١) فى الأصل ، ا ، ب : « وضعوا » .

(٣٢) فى ب ، م : « أكبرها » .

(٣٣) فى ا ، ب ، م : « أكبرها » .

(٣٤) فى م : « منفرد » .

(٣٥) فى الأصل ، م : « فتعين » .

(٣٦) فى م : « لأنها » .

واحِدٍ ، تَعَيَّنَتِ الوَصِيَّةُ فيه . وإنْ كان لها أَوْسَطُ فى القَدْرِ ، وأَوْسَطُ فى [٣٧]الأَجَلِ ، وأَوْسَطُ فى[٣٧] العَدَدِ ، يُخالِفُ بعضُها بعضًا ، فذلك إلى اخْتِيارِ الوَرَثَةِ ، فلهم وَضْعُ ما شاءُوا منها . وإن اخْتَلَفَ الوَرَثَةُ والمُكاتَبُ ، فيما أرادَ المُوصِى منها ، فالقولُ قولُ الوَرَثَةِ مع أَيْمانِهِم أنَّهم لا يعلمون ما أرادَ المُوصِى ، ثم التَّعْيِينُ إليهم . ومتى كان فيها أَوْسطانِ ، عَيَّنَ الوَرَثَةُ أحَدَهما . ومتى كان العَدَدُ وِتْرًا ، فأَوْسَطُه واحِدٌ . وإنْ كان شَفْعًا ، كأَرْبَعةٍ وسِتَّةٍ ، فأَوْسَطُه اثْنان . وهكذا القَوْلُ فيما إذا وَصَّى بأَوْسَطِ نجومِه . وإنْ قال : ضَعُوا عنه ما خَفَّ . أو قال : ما يَثْقُلُ ، أو[٣٨] يكثرُ . كان ذلك إلى تَقْديرِ الوَرَثَةِ ؛ لأَنَّ كُلَّ شيءٍ يخِفُّ إلى جَنْبِ ما هو [٣٩]أثْقَلُ منه ، ويَثْقُلُ إلى جَنْبِ ما هو[٣٩] أخَفُّ منه ، كما قال أصحابُنا فيما إذا وَصَّى بمالٍ عظيمٍ ، أو كثيرٍ ، أو ثَقِيلٍ ، أو خفيفٍ . وإنْ قال : ضَعُوا عنه أكْثَرَ ما عليه . وُضِع عنه النِّصْفُ ، وأدْنَى زِيادَةٍ . وإن قال : ضَعُوا عنه أكثرَ ما عليه ، ومثلَ نِصْفِه . فذلك ثَلاثَةُ أرْباعٍ ، وأدْنَى زِيادَةٍ . وإنْ قال : ضَعُوا عنه أكثرَ ما عليه ، ومِثْلَه . فذلك الكتابَةُ كلُّها ، وزِيادَةٌ عليها ، فيصِحُّ فى الكتابَةِ ، ويَبْطُلُ فى الزِّيادةِ ؛ لعَدَمِ مَحَلِّها . [٤٠]وإنْ قال[٤١] : ضَعُوا عنه ما شاءَ . فشاءَ وَضْعَ كُلِّ ما عليه ، وُضِعَ كُلُّ[٤٢] ما عليه ؛ لأَنَّ لَفْظَه[٤٣] يَتَناوَلُه[٤٠] . وإنْ قال : ضَعُوا عنه ما شاءَ من مالِ الكتابةِ . لم يكُنْ له وَضْعُ الكُلِّ ؛ لأَنَّ « مِنْ » للتَبْعِيضِ ، فلا تتناوَلُ الجميعَ . ومذهبُ الشافِعِيِّ فى هذا الفَصْلِ كلِّه كنَحْوِ ما ذَكَرْناهُ .

٢٠٠٢ – مسألة ؛ قال : (وَإِذَا اشْتَرَى الْمُكَاتَبُ أَبَاهُ ، أَوْ ذَا رَحِمِه مِنَ الْمُحَرَّمِ عَلَيْهِ نِكَاحُهُ ، لَمْ يَعْتِقُوا حَتَّى يُؤَدِّىَ / وَهُمْ فِى مِلْكِه ، فَإِنْ عَجَزَ ، فَهُمْ عَبِيدٌ لِسَيِّدِه) ١١/٢٥٦ظ

الكلامُ فى هذه المسألةِ فى فَصْلَيْنِ :

(٣٧–٣٧) سقط من : ب . نقل نظر .

(٣٨) فى م : « أوما » .

(٣٩–٣٩) سقط من : ب ، م . نقل نظر .

(٤٠–٤٠) سقط من : ب .

(٤١) سقط من : الأصل .

(٤٢) سقط من : ا ، ب ، م .

(٤٣) فى ب ، م : « وصيته » .

أحَدُهما : أنَّه يَصِحُّ أَنْ يَشْتَرِىَ من ذَوِى أرْحامِه مَنْ يَعْتِقُ عليه ، بغيرِ إذْنِ سَيِّدِه . وهذا قولُ الثَّوْرِىِّ ، وإسْحاقَ ، وأصْحابِ الرَّأْىِ . وقال الشافِعِىُّ : لا يصِحُّ ؛ لأنَّه تصرُّفٌ يُؤَدِّى إلى إتْلافِ مالِه ، لأنَّه يُخْرِجُ مِن مالِه ما يجوزُ له التَّصرُّفُ فيه ، فى مُقابَلَةِ ما لا يجوزُ له التَّصرُّفُ فيه ، فأشْبَهَ الهِبَةَ . فإنْ أذِنَ له سَيِّدُه فيه ، فمنهم مَن قال : يجوزُ . قولًا واحِدًا . وهو قولُ مالِكٍ ؛ لأنَّ المَنْعَ لِحَقِّ سَيِّدِه ، فجازَ بإذْنِه . ومنهم مَنْ قال : فيه[1] قَوْلان . ولَنا ، أنَّه اشْتَرَى مَمْلوكًا لا ضَرَرَ [2]على السَّيِّدِ[2] فى شِرائِه ، فصَحَّ ، كالأَجْنَبِىِّ ، وبَيانُه أنَّه يأْخُذُ كَسْبَهم ، وإنْ عَجَزَ صارُوا رقيقًا لِسَيِّدِه ، ولأنَّه يصِحُّ أنْ يَشْتَرِيَه غيرُه ، فصَحَّ شِراؤُه له ، كالأَجْنَبِىِّ ، ويُفارِقُ الهِبَةَ ؛ لأنَّها تُفَوِّتُ المالَ بغيرِ عِوَضٍ ، ولا نَفْعٍ يَرْجِعُ إلى المُكاتَبِ ولا السَّيِّدِ ، ولأنَّه تَحَقَّقَ السَّبَبُ ، وهو صدُورُ التَّصرُّفِ مِن أهلِه فى مَحَلِّه ، ولم يَتَحَقَّقِ المانِعُ ؛ لأنَّ ما ذَكَرُوه لا نَصَّ فيه ، ولا أصْلَ له يُقاسُ عليه .

الفصل الثانى : أنَّهم لا يَعْتِقُونَ [3]بِمُجَرَّدِ مِلْكِه[3] لهم ؛ لأنَّه لو باشَرَهم بالعِتْقِ ، أو أعْتَقَ غيرَهم ، لم يَقَعِ العِتْقُ ، فلا يقَعُ بالشِّراءِ الذى أُقِيمَ مُقامَه . ولا يجوزُ له بَيْعُهم ، ولا هِبَتُهم ، ولا إخراجُهم عن مِلْكِه . وقال أصْحابُ الرَّأْىِ : له بَيْعُ مَنْ[4] عدا المَوْلُودِين والوَالِدين ؛ لأنَّهم ليستْ قَرابَتُهم قَرابَةَ حُرِّيَّةٍ ولا بَعْضِيَّةٍ[5] ، فأشْبَهُوا الأجانِبَ . ولَنا ، أنَّه ذُو رَحِمٍ يَعْتِقُ عليه إذا عَتَقَ ، فلا يجوزُ بَيْعُه ، كالوالِدين والمَوْلُودِين ، ولأنَّه لا يملِكُ بَيْعَهم إذا كان حُرًّا ، فلا يَمْلِكُه مُكاتَبًا ، كوالِدَيْه ، ولأنَّهم[6] نُزِّلُوا مَنْزِلَةَ أجْزائِه ، فلم يَمْلِكْ بَيْعَهم ، كيَدِه . فإذا أدَّى ، وهم فى مِلْكِه ، عَتَقُوا ؛ لأنَّه كَمَلَ [7]مِلْكُه فيهم[7] ، وزالَ تَعَلُّقُ حَقِّ سَيِّدِه عنهم[8] ، فعَتَقُوا/ حينَئِذٍ ، وولاؤُهم له دُونَ سَيِّدِهم ؛ لأنَّهم عَتَقُوا عليه بعدَ زَوالِ

11/257و

---

(1) فى ب : « فيهم » .

(2-2) سقط من : م .

(3-3) فى ب : « مجرد ملكه » .

(4) فى ب : « ما » .

(5) فى م : « تعصيبية » .

(6) فى الأصل : « ولأنه » .

(7-7) فى الأصل : « ملكهم » .

(8) فى ب : « عنه » .

مِلْكِ سَيِّده عنه ، فيكونون بمَنْزِلَةِ ما لو اشْتَراهُم بعدَ عِتْقِه . وإنْ عَجزَ ، ورُدَّ فى الرِّقِّ ، صارُوا عَبِيدًا للسَّيِّدِ ؛ لأنَّهم مِن مالِه ، فيَصِيرون للسَّيِّدِ بعَجْزِه ، كعَبِيدِه الأجانِب .

فصل : وكَسْبُهم للمُكاتَبِ ؛ لأنَّهم مَمالِيكُه . ونَفَقَتُهم عليه ، بحُكْمِ المِلْكِ ، لا بحكمِ القَرابَةِ . وإنْ أعْتَقَهُم السَّيِّدُ ، لم يَعْتِقُوا ؛ لأنَّه لا يَمْلِكُهم ، فلا يَمْلِكُ التَّصرُّفَ فيهم . وإنْ أعْتَقَهم المُكاتَبُ بغيرِ إذْنِ سَيِّده ، لم يَعْتِقُوا ؛ لتعلُّقِ حَقِّ سَيِّده بهم . وإنْ أعْتَقَهم بإذْنِه ، عَتَقُوا ، كما لو أعْتَقَ غيرَهم مِن عَبِيده . وإنْ أعْتَقَه سَيِّدُه ، عَتَقَ ، وصارُوا رَقِيقًا للسَّيِّدِ ، كما لو عَجَزَ ؛ لأنَّ كتابَتَه تَبْطُلُ بعِتْقِه ، كما تبْطُلُ بمَوْتِه . وعلى ما اخْتَرْناه ، يَعْتِقُون ؛ لأنَّه عَتَقَ قبلَ فَسْخِ الكتابَةِ ، فوجَبَ أنْ يَعْتِقُوا ، كما لو عَتَقَ[9] بالإبْراءِ مِن مالِ الكتابةِ ، أو بأدائِه ، يُحقِّقُ هذا ، أنَّ الكتابةَ عَقْدٌ لازِمٌ ، يسْتفيدُ بها المُكاتَبُ مِلْكَ رَقِيقِه واكْتِسابِه[10] ، ويَبْقَى حَقُّ السَّيِّدِ فى مِلْكِ رقَبَتِه ، على وَجْهٍ لا يزُولُ إلَّا بالأداءِ[11] ، أو ما يقومُ مَقامَه ، فلا يَتَسلَّطُ السَّيِّدُ على إبْطالِها فيما يَرْجِعُ إلى إبْطالِ حَقِّ المُكاتَبِ ، وإنَّما يَتَسلَّطُ على إبْطالِ حَقِّه مِن رَقَبَةِ المُكاتَبِ ، فيَنْفُذُ فى مالِه دونَ مالِ المُكاتَبِ . وقد ذكَرْنا مثلَ هذا فيما مَضَى . وإنْ ماتَ المُكاتَبُ ، ولم يُخَلِّفْ وَفاءً ، عادَ رَقِيقًا . وقال أبو يوسفَ ، ومحمدٌ : يَسْعَوْن فى الكتابةِ على نُجومِها ، وكذلك أُمُّ وَلَدِه . وقال أبو حنيفةَ فى الوَلَدِ خاصَّةً : إنْ جاءَ بالكتابةِ حالَّةً ، قُبِلَتْ منه ، وعَتَقَ . ولَنا ، أنَّه عَبْدٌ للمُكاتَبِ ، فصارَ بمَوْتِه لِسَيِّدِه إذا لم يُخَلِّفْ وَفاءً ، كالأجْنَبِىِّ . وإنْ خَلَّفَ وَفاءً ، انْبَنَى على الرِّوايَتَيْن / فى فَسْخِ الكتابةِ ، على ما تَقَدَّمَ . ١١/٢٥٧ظ

فصل : وإنْ وُهِبَ له بعضُ ذَوِى رَحِمِه ، فله قَبُولُه . وإنْ وُصِّىَ له به ، فله قَبُولُ الوَصِيَّةِ ؛ لأنَّه إذا مَلَكَ شِراءَه ، مع ما فيه مِن بذْلِ مالِه ، فلأنْ يجوزَ بغيرِ عِوَضٍ أَوْلَى . وإذا[12] مَلَكَه ، فحكمُه حكمُ ما لو اشْتَراهُ .

فصل : ويجوزُ أنْ يَشْتَرِىَ المُكاتَبُ امرأتَه ، والمُكاتَبَةُ زَوْجَها ؛ لأنَّ ذلك يجوزُ لغيرِ

---

(٩) فى ا ، ب : « أعتق » .

(١٠) فى ب : « وأكسابه » .

(١١) فى ب ، م : « أداء » .

(١٢) سقط من : م .

المُكاتَبِ ، فجازَ للمُكاتَبِ ، كشِراءِ الأجانِبِ . ويَنْفَسِخُ النِّكاحُ بذلك . وبهذا قال الشافِعِيُّ . وقال أبو حنيفةَ : لا ينْفَسِخُ ؛ لأنَّ المُكاتَبَ لا يَمْلِكُ ، بدليلِ أنَّه لا يجوزُ له التَّسَرِّى ، ولا يَعْتِقُ والِدُه وولدُه إذا اشْتراهُ ، فأشْبَهَ العبدَ القِنَّ . ولَنا ، أنَّ المُكاتَبَ يَمْلِكُ ما اشْتَراهُ ، بدليلِ أنَّه تثْبُتُ له الشُّفْعَةُ على سَيِّده ، ولِسَيِّده عليه ، ويَجْرِى الرِّبا بينَه وبينَه ، وإنَّما مُنِعَ[13] التَّسَرِّىَ ، لِتَعَلُّقِ حَقِّ سَيِّدِه بما فى يَدِه ، كما يُمْنَعُ الرَّاهِنُ من الوطْءِ مع ثُبوتِ مِلْكِه ، ولم يَعْتِقْ عليه ذَوُو[14] رَحِمِه لذلك ، فإذا[15] اشْتَرَى أحدُهما الآخَرَ ، فله التَّصَرُّفُ فيه ؛ لأنَّه أجْنَبِىٌّ منه .

فصل : وإذا زَوَّجَ السَّيِّدُ ابْنَتَه[16] مِن مُكاتَبِه[17] برِضَاها ، ثم ماتَ السَّيِّدُ ، وكانتْ مِن وَرَثَتِه ، انْفَسَخَ النِّكاحُ . وبهذا قال الشافِعِيُّ . وقال أبو حنيفةَ : لا يَنْفَسِخُ النِّكاحُ ؛ لأنَّها لا تَرِثُه ، وإنَّما تَمْلِكُ نَصِيبَها من الدَّيْنِ الذى عليه ، بدليلِ أنَّ الوارِثَ لو أبْرَأَ المُكاتَبَ من الدَّيْنِ عَتَقَ ، وكان الوَلاءُ للمَيِّتِ ، لا للوارِثِ ، فإنْ عَجَزَ وعادَ رَقِيقًا ، انْفَسَخَ النِّكاحُ حِينَئِذٍ ؛ لأنَّها مَلَكَت نَصِيبَها[18] منه . ولَنا ، أنَّ المُكاتَبَ مَمْلوكٌ لسَيِّده[19] ، لا يَعْتِقُ بمَوْتِه ، فوَجَب أنْ يَنْتَقِلَ إلى وَرَثَتِه ، كسائرِ أمْلاكِه ، ولأنَّها لا يجوزُ لها ابْتِداءُ نِكاحِه لأجْلِ المِلْكِ ، فانْفَسَخَ نِكاحُها بتَجدُّدِ ذلك فيه ، كالعبدِ القِنِّ ، وأمَّا كَونُ / الوَلاءِ للمَيِّتِ ، فلأنَّ السَّبَبَ وُجِدَ منه ، فنُسِبَ العِتْقُ إليه ، وثَبَتَ الوَلاءُ له . إذا ثَبَتَ هذا ، فلا فَرْقَ بينَ أنْ تَرِثَه كُلَّه ، أو تَرِثَ نَصِيبَها منه ؛ لأنَّها إذا مَلَكَتْ منه جُزْءًا ، انْفَسَخَ النِّكاحُ فيه ، فبَطَلَ فى باقِيه ؛ لأنَّه لا يَتَجَزَّأُ . وكذلك لو اشْتَرَت زَوْجَها ، أو جُزْءًا منه ، أو وَرِثَتْ[20] شيئًا مِن العبدِ القِنِّ ، بطَلَ نِكاحُها . وإنْ كانتْ لا تَرِثُ أباها ، لِمَانِعٍ مِن مَوانِعِ

١١/٢٥٨و

---

(١٣) فى ب ، م زيادة : « من » .

(١٤) فى ا ، ب : « ذو » .

(١٥) فى ا : « وإن » . وفى ب : « وإذا » .

(١٦) فى م : « ابنه » .

(١٧) فى م : « مكاتبة » .

(١٨) فى م : « نفسها » .

(١٩) فى ب : « للسيد » .

(٢٠) فى ب : « وورثت » .

الميراثِ ، فنكاحُها باقٍ بحالِه . والحكمُ فى سائرِ الوَرَثَةِ من النِّساءِ ، كالحكمِ فى البِنْتِ . وكذلك لو تزَوَّجَ رجلٌ مُكاتَبةً ، فورِثَها ، أو وَرِثَ شيئًا منها ، انْفَسَخَ نِكاحُه لذلك . واللهُ أعلمُ .

٢٠٠٣ – مسألة ؛ قال : (**وَإِذَا كَانَ الْعَبْدُ لِثَلَاثَةٍ ، فَجَاءَهُمْ بِثَلَاثِمِائَةِ دِرْهَمٍ ، فَقَالَ : بِيعُونِى نَفسِى بِهَا . فَأَجَابُوهُ ، فَلَمَّا عَادَ إِلَيْهِمْ لِيَكْتُبُوا لَهُ كِتَابًا ، أَنْكَرَ أَحَدُهُمْ أَنْ يَكُونَ أَخَذَ شَيْئًا ، وشَهِدَ الرَّجُلَانِ عَلَيْهِ بِالْأَخْذِ ، فَقَدْ صَارَ الْعَبْدُ حُرًّا بِشَهَادَةِ الشَّرِيكَيْنِ ، إِذَا كَانَا عَدْلَيْنِ ، وَيُشَارِكُهُمَا فِيمَا أَخَذَا مِنَ الْمَالِ ، وَلَيْسَ عَلَى العَبْدِ شَىْءٌ**)

اعْتُرِضَ على الْخِرَقِىِّ فى هذه المسألةِ ، حيث أجاز له شِراءَ نَفْسِه بعَيْنِ ما فى يَدِه ، مع أنَّه قد ذَكَرَ فى بابِ العِتْقِ : إذا قال العبدُ لرَجُلٍ : اشْتَرِنِى مِن سَيِّدِى بهذا المالِ ، وأعْتِقْنِى . فاشْتَراهُ بعَيْنِ المالِ ، كان الشِّراءُ والعِتْقُ باطِلًا[١] ، ويكونُ السَّيِّدُ قد أخَذَ مالَه[٢] . وقد أجابَ القاضى عن هذا الإِشْكالِ بوجُوهٍ ؛ منها ، أنْ يكونَ مُكاتَبًا ، وقولُه : بِيعُونِى[٣] نَفْسِى بهذه . أىْ أُعَجِّلُ لكم الثَّلاثَمائة ، وتَضَعُونَ عَنِّى ما بَقِىَ مِن كتابَتِى . ولهذا ذكَرَها[٤] فى بابِ المكاتَبِ . الثانى ، أنْ يكونَ المالُ فى يَدِ العبدِ لأَجْنَبِىٍّ قال له : اشْتَرِ نَفْسَكَ بها . من غيرِ أنْ يُمَلِّكَه إيَّاها . الثالثُ ، أنْ يكونَ عِتْقًا بصِفَةٍ ، تَقْدِيرُه : إذا قَبَضْنا مِنْكَ[٥] هذه الدَّراهِمَ ، فأنْتَ حُرٌّ . الرابعُ ، أنْ يكونَ رِضَى / سادَتِه بِبَيْعِه نَفْسَه بما فى يَدِه ، وفِعْلُهم ذلك معه ، إعْتاقًا[٦] منهم له مَشْرُوطًا بتَأْدِيَةِ[٧] ذلك إليهم ، فتكونَ صورَتُه صُورةَ البَيْعِ ، ومَعْناهُ العِتْقَ بشَرْطِ الأداءِ ، كما لو قال : بِعْتُكَ نَفْسَكَ بِخِدْمَتِى سَنَةً . فإنَّ مَنافِعَه

١١/٢٥٨ظ

---

(١) فى م : « باطلين » .
(٢) تقدم فى : صفحة ٤١٠ .
(٣) فى م زيادة : « من » .
(٤) فى ب ، م : « ذكرهما » .
(٥) فى الأصل : « منه » .
(٦) فى النسخ : « إعتاق » .
(٧) فى الأصل : « بتأديته » .

مَمْلوكَةٌ لسَيِّده ، وقد صَحَّ هذا فيها ، فكذا[8] هـٰهُنا . وهذا الوَجْهُ أَظْهَرُها ، إنْ شاءَ اللهُ تعالَى ؛ لأنَّه لا يَحْتاجُ إلى تأْوِيلٍ ، ومتى أَمْكَنَ حَمْلُ الكلامِ على ظاهِرِه ، لم يَجُزْ تأْوِيلُه بغيرِ دليلٍ . وإذا تَقَرَّرَ[9] هذا ، فمتى اشْتَرَى العبدُ نَفْسَه مِن سادَتِه ، عَتَق ؛ لأنَّ البَيْعَ يُخْرِجُه مِن مِلْكِهم ، ولا يَثْبُتُ عليه مِلْكٌ آخَرُ ، إلَّا أنَّه هـٰهُنا لا يَعْتِقُ إلَّا بالقَبْضِ ؛ لأنَّا جَعَلْناه عِتْقًا مَشْروطًا بالقَبْضِ . ولهذا[10] قال الْخِرَقِيُّ : فقد صارَ العبدُ حُرًّا بشَهادَةِ الشَّرِيكَيْنِ اللَّذَيْن شَهِدا[11] بالقَبْضِ . ولو عَتَقَ بالبَيْعِ ، لَعَتَقَ باعْتِرافِهم به ، لا بالشَّهادَةِ بالقَبْضِ . ومتى أَنْكَرَ أَحَدُهم أَخْذَ نَصِيبِه مِن الثَّمَنِ ، فشَهِدَ عليه شَرِيكاه ، وكانا عَدْلَيْنِ ، قُبِلَت شَهادَتُهما ؛ لأنَّهما عَدْلانِ شَهِدَا للعبدِ بأَداءِ ما يَعْتِقُ به ، فقُبِلَت شَهادَتُهما ، كالأَجْنَبِيَّيْنِ ، ويَرْجِعُ[12] المشهودُ عليه[13] عليهما فيُشارِكُهما فيما أَخذاهُ ؛ لأنَّهما اعْتَرَفا بأَخْذِ مِائَتَيْن من ثَمَنِ العبدِ ، والعبدُ مُشْتَرَكٌ بينَهم ، فثَمَنُه يجِبُ أنْ يكونَ بينَهم ، ولأنَّ ما في يَدِ العبدِ لهم ، والذي أخذاهُ كان في يَدِه ، فيجبُ أنْ يشترِكَ[14] الجميعُ فيه ، ويكونَ بينَهم بالسَّوِيَّةِ ، وشَهادتُهما فيما لهما فيه نَفْعٌ غيرُ مَقْبُولَةٍ ، ودَفْعُ مُشارَكَتِه لهما فيه نَفْعٌ لهما ، فلم تُقْبَلْ شَهادتُهما فيه ، وقُبِلَت شَهادتُهما فيما يَنْتَفِعُ به العبدُ ، دُونَ ما يَنْتَفِعان به ، كما لو أَقَرَّ بشيءٍ لغيرِهما لهما فيه نَفْعٌ ، فإنَّ إقرارَهما يُقْبَلُ فيما عليهما ، دُونَ مالَهما . وقياسُ / المذهبِ أنْ لا تُقْبَلَ شَهادتُهما على شَرِيكِهما بالقَبْضِ ؛ لأنَّهما يَدْفَعان بها عن أَنْفُسِهما مَغْرَمًا ، ومَنْ شَهِدَ[15] بشَهادةٍ يَجُرُّ[15] إلى نَفْسِه نفعًا ، بَطَلَتْ شَهادَتُه في الكُلِّ ، وإنَّما يُقْبَلُ ذلك في الإقْرارِ ؛ لأنَّ العدالةَ غيرُ مُعْتَبَرَةٍ فيه ، والتُّهْمةَ لا تَمْنَعُ من صِحَّتِه ، بخِلافِ الشَّهادةِ . فعلَى هذا القياسِ ، يَعْتِقُ نَصِيبُ الشَّاهِدَيْن بإقْرارِهما ، ويَبْقَى نَصِيبُ المَشْهودِ

١١/٢٥٩و

---

(٨) في م : « فكان » .

(٩) في ب ، م : « تعذر » .

(١٠) في م : « وبهذا » .

(١١) سقط من : ب .

(١٢) في الأصل ، م : « ورجع » .

(١٣) سقط من : ب ، م .

(١٤) في الأصل : « يشرك » .

(١٥-١٥) في م : « شهادة جر » .

عليه مَوْقوفًا على القَبْضِ ، وله مُطالَبَتُه بنَصِيبِه ، أو مُشارَكَةُ صاحِبِه فيما أخَذَ . فإنْ شارَكَهُما ، أخذَ منهما ثُلُثَىْ مائةٍ ، ورَجَعَ على العبدِ بتَمامِ المائةِ ، ولا يَرْجِعُ المأْخوذُ منه[16] على الآخَرِ بشيءٍ ، لأنَّه إنْ أخَذَ من العبدِ ، فهو يقولُ : ظلَمَنِي ، وأخذَ مِنِّي مَرَّتَيْن . وإنْ أخذَ مِن الشَّاهِدَيْن ، فهما يقولان : ظَلَمَنا ، وأخذَ مِنَّا مالا يَسْتَحِقُّه علينا . ولا يَرْجِعُ المَظْلومُ على غيرِ ظالِمِه . وإنْ كانا غيرَ عَدْلَيْن ، فكذلك ، سَواءٌ قُلْنا : إنَّ شَهادةَ العَدْلَيْن مَقْبولَةٌ . أو لا ؛ لأنَّ غيرَ العَدْلِ لا تُقْبَلُ شَهادتُه ، وإنَّما يُؤاخَذُ بإقْرارِه . وإنْ أنْكَرَ الثَّالِثُ البَيْعَ ، فنَصِيبُه باقٍ على الرِّقِّ ، إذا حلَفَ ، إلَّا أنْ يَشْهَدا عليه بالبَيْعِ ، ويكُونا[17] عَدْلَيْنِ ، فتُقْبَلُ شَهادتُهما ؛ لأنَّهما لا يَجُرَّانِ إلى أنْفُسِهما بهذه الشَّهادةِ نَفْعًا .

فصل : وإذا كان العبدُ بينَ شَرِيكَيْنِ ، فكاتَباهُ بمائةٍ ، فادَّعَى دَفْعَها إليهما ، وصَدَّقاه ، عَتَقَ . فإنْ أنْكَرَ ، أو لم تكُنْ بَيِّنَةٌ ، فالقولُ قولُهما مَعَ أيْمانِهما . وإنْ أقَرَّ أحدُهما ، وأنْكَرَ الآخَرُ ، عَتَقَ نَصِيبُ المُقِرِّ ، وأمَّا المُنْكِرُ ، فعلى قولِ الْخِرَقِيِّ ، تُقْبَلُ شَهادةُ شَرِيكِه عليه ، إذا كان عَدْلًا ، فيَحْلِفُ العبدُ مع شهادَتِه ، ويَصِيرُ حُرًّا ، ويَرْجِعُ المُنْكِرُ على الشَّاهِدِ ، فيُشارِكُه فيما أخَذَه . وأمَّا القِياسُ ، فيَقْتَضِي أنْ لا تُسْمَعَ شَهادةُ شَرِيكِه عليه ؛ لأنَّه يَدْفَعُ بشهادَتِه عن نَفْسِه / مَغْرَمًا ، والقَولُ قولُ سَيِّدِه[18] مع يَمِينِه ، فإذا حلَفَ ، فله مُطالَبَةُ شَرِيكِه بنِصْفِ ما اعْتَرَفَ به ، وهو خمسةٌ وعشرون ؛ لأنَّ ما قَبَضَه كَسْبُ العبدِ ، وهو مُشْتَرَكٌ بينَهما . فإنْ قيل : فالمُنْكِرُ يُنْكِرُ قَبْضَ شَرِيكِه ، فكيف يَرْجِعُ عليه ؟ قُلْنا : إنَّما يُنْكِرُ قَبْضَ نَفْسِه ، وشريكُه مُقِرٌّ بالقَبْضِ ، ويجوزُ أنْ يكونَ قد قَبَضَ ، فلم يَعْلَمْ به ، وإذا أقَرَّ بمُتَصَوَّرٍ ، لَزِمَه حكمُ إقْرارِه ، ومِن حُكْمِه جَوازُ رُجوعِ شَرِيكِه عليه . فإنْ قيلَ : لو كان عليه دَيْنٌ لاثْنَيْنِ ، فوَفَّى أحدَهما ، لم يَرْجِع الآخَرُ على شَرِيكِه ، فلِمَ رَجَعَ[19] هٰهُنا ؟ قُلْنا : إنْ كان الدَّيْنُ ثابتًا بسَبَبٍ واحِدٍ ، فما قَبَضَ أحدُهما منه ، رَجَعَ[20] الآخَرُ عليه به ، كمَسْأَلَتِنا ، وعلى أنَّ هذا يُفارِقُ الدَّيْنَ ، لِكَوْنِ الدَّيْنِ

١١/٢٥٩ ظ

---

(١٦) فى الأصل ، ا ، ب زيادة : « منهم » .

(١٧) فى ا ، ب ، م : « ويكونان » .

(١٨) فى الأصل : « السيد » .

(١٩) فى م : « يرجع » .

(٢٠) فى م : « ورجع » .

لا يَتَعَلَّقُ بما في يَدِ الغَرِيمِ ، إنَّما يَتَعَلَّقُ بذِمَّتِه فحَسْبُ ، والسَّيِّدُ يتعلَّقُ حَقُّه بما في يَدِ المُكاتَبِ ، فلا يَدْفَعُ شيئًا منه إلى أحَدِهما ، إلَّا كان حَقُّ الآخَرِ ثابتًا فيه . إذا ثَبَتَ هذا ، فإنَّه إنْ رَجَعَ على العبدِ بخَمْسِينَ ، اسْتَقَرَّ مِلْكُ الشَّرِيكِ فيه على ما أَخَذَه ، ولم يَرْجِعِ العبدُ عليه بشيءٍ ؛ لأنَّه إنَّما قَبَضَ حَقَّهُ . وإنْ رَجَعَ على الشَّرِيكِ ، رَجَعَ عليه بخَمْسَةٍ وعِشْرِين ، وعلى العَبْدِ بخَمْسَةٍ وعِشْرِين ، ولم يَرْجِعْ أحَدُهما على الآخَرِ بما أخذَ منه ؛ لما ذَكَرْنا مِن قبلُ . وإنْ عَجَزَ العبدُ عن أداءِ ما يَرْجِعُ به عليه ، فله تَعْجِيزُه واسْتِرْقاقُه ، ويكونُ نِصْفُه حُرًّا ، ونِصْفُه رَقِيقًا ، ويَرْجِعُ[21] على الشَّرِيكِ بنِصْفِ ما أَخَذَه ، ولا تَسْرِى الحُرِّيَّةُ فيه ؛ لأنَّ الشَّرِيكَ والعبدَ يعْتقِدان أنَّ[22] الحُرِّيَّةَ ثابتَةٌ في جميعِه ، وأنَّ هذا المُنْكِرَ غاصِبٌ لهذا النِّصْفِ الذى اسْتَرَقَّه ، ظالِمٌ باسْتِرْقاقِه ، والمُنْكِرُ يَدَّعِى رِقَّ العبدِ جميعِه ، ولا يَعْتَرِفُ بحُرِّيَّةِ شيءٍ منه ؛ لأنَّه يزْعُمُ أنَّنِى ما قَبَضْتُ نَصِيبِى مِن كتابتِهِ ، وشَرِيكِى إنْ / قَبَضَ شيئًا فقد [23]قَبَضَ شيئًا[23] اسْتَحَقَّ نِصْفَه بغيرِ إذْنِى ، فلا يَعْتِقُ شيءٌ منه بهذا القَبْضِ . وسِرَايَةُ العِتقِ مُمْتَنِعَةٌ على كِلا القَوْلَيْنِ ؛ لأنَّ السِّرايةَ إنَّما تكُون فيما إذا عَتَقَ بعضُه وبَقِىَ بعضُه رَقِيقًا ، وجَمِيعُهم يَتَّفِقُونَ على خِلافِ ذلك . وهذا مَنْصوصُ[24] الشافِعِىِّ ، رَضِىَ اللهُ عنه .

فصل : فإن ادَّعَى العبدُ أنَّه دَفَعَ المائةَ إلى أحدِهما ، ليَدْفَعَ إلى شَرِيكِه حَقَّه ، ويَأْخُذَ الباقِىَ ، وأنْكَرَ المُدَّعَى عليه ، حَلَفَ ، وبَرِئَ . وإن[25] قال : إنَّما دَفَعْتَ إلَىَّ حَقِّى ، وإلى شَرِيكِى حَقَّه . ولا بَيِّنَةَ للعبدِ ، فالقَوْلُ قولُ المُدَّعَى عليه ، في أنَّه لم يَقْبِضْ إلَّا قَدْرَ حَقِّهِ مع يَمِينِه ، ولا نزاعَ بينَ العبدِ وبينَ الآخَرِ ؛ لأنَّه لم يَدَّعِ عليه شيئًا ، وله مُطالَبَةُ العبدِ بجميعِ حَقِّه ، وله مُطالَبَتُه بنِصْفِه ، ومُطالَبَةُ[26] القابِضِ بنِصفِ ما قَبَضَه ؛ فإن اختارَ مُطالَبَةَ

---

(21) في م : « ورجع » .

(22) سقط من : ب .

(23 - 23) سقط من : م .

(24) في م : « المنصوص عن » .

(25) في م : « وإذا » .

(26) في الأصل : « فيطالبه » .

العبدِ ، فله القَبْضُ منه بغيرِ يَمِينٍ ، وإن اخْتارَ الرُّجوعَ على شَرِيكِه بِنِصْفِه ، فللشَّرِيكِ عليه اليَمِينُ أنَّه لم يَقْبِضْ مِن المُكاتَبِ شيئًا ؛ لأنَّه لو أقرَّ بذلك ، لسَقَطَ حَقُّه من الرُّجوعِ ، فإذا أنْكَرَه ، لَزِمَتْه اليَمِينُ . فإنْ شَهِدَ القابِضُ على شَرِيكِه بالقَبْضِ ، لم تُقْبَلْ شَهادتُه لمَعْنَيَيْنِ ؛ أحدُهما ، أنَّ المُكاتَبَ لم يَدَّعِ عليه شيئًا ، وإنَّما تُقْبَلُ البيِّنَةُ إذا شَهِدَتْ بصِدْقِ المُدَّعِي . والثاني ، أنَّه يَدْفَعُ عن نَفْسِه مَغْرَمًا ، فإنْ عَجَزَ العبدُ ، فلغيرِ القابِضِ أنْ يسْتَرِقَّ نِصْفَه ، ويُقَوَّمَ عليه نَصِيبُ شَرِيكِه ؛ لأنَّ العبدَ مُعْتَرِفٌ برِقِّه ، غيرُ مُدَّعٍ لحُرِّيَّةِ هذا النَّصِيبِ ، بخلافِ التى قبلَها . ويَحْتَمِلُ أنْ لا تُقَوَّمَ أيضًا ؛ لأنَّ القابِضَ يدَّعِي حُرِّيَّةَ جَمِيعِه ، والمُنْكِرَ يَدَّعِي ما يُوجِبُ رِقَّ جَمِيعِه ، فإنَّهما يقُولان : ما (27) قَبَضَه قَبَضَه (27) بغيرِ حَقٍّ ، فلا يَعْتِقُ حتى يُسَلِّمَ إليَّ مثلَ ما سَلَّمَ إليه . وإنْ (28) كان أحدُهما يَدَّعِي رِقَّ جَمِيعِه ، والآخَرُ يَدَّعِي حُرِّيَّةَ جَمِيعِه ، فما / اتَّفَقَا على حُرِّيَّةِ البَعْضِ دُونَ البَعْضِ . 11/260ظ

فصل : وإن اعْتَرَفَ المُدَّعَى [عليه] (29) بقَبْضِ المائةِ ، على الوَجْهِ الذى ادَّعاهُ المُكاتَبُ ، وقال : قد دَفَعْتُ إلى شَرِيكى نِصْفَها . فأنْكَرَ الشَّرِيكُ ، فالقَوْلُ قولُه مع يَمِينِه ، وله مُطالَبَةُ مَنْ شاءَ منهما بجميعِ حَقِّه ، وللمَرْجوعِ عليه أنْ يُحَلِّفَه . فإنْ رَجَعَ على الشَّرِيكِ ، فأخَذَ منه خمسين ، كان له ذلك ؛ لأنَّه اعْتَرَفَ بقَبْضِ المائةِ كُلِّها ، ويَعْتِقُ المُكاتَبُ ؛ لأنَّه وصَلَ إلى كُلِّ واحِدٍ منهما قَدْرُ حَقِّه مِن الكتابةِ ، ولا يَرْجِعُ الشَّرِيكُ عليه بشيءٍ ؛ لأنَّه يعْتَرِفُ له بأداءِ ما عليه ، وبَراءَتِه منه ، وإنَّما يزْعُمُ أنَّ شَرِيكَه ظَلَمَه ، فلا يرْجِعُ على غيرِ ظالِمِه . وإنْ رَجَعَ على العبدِ ، فله أنْ يأْخُذَ منه الخمسين ؛ لأنَّه يزْعُمُ أنَّه ما قَبَضَ شيئًا مِن كتابَتِه ، وللعبدِ الرُّجوعُ على القابِضِ بها ، سَواءٌ صَدَّقَه فى دَفْعِها إلى المُنْكِرِ أو كَذَّبَه ؛ لأنَّه وإنْ دَفَعَها فقد دَفَعَها دَفْعًا غيرَ مُبْرِئٍ ، فكان مُفَرِّطًا . ويَعْتِقُ العبدُ بأدائِها ، فإنْ عَجَزَ عن أدائِها ، فله أنْ يَأْخُذَها من القابِضِ ، ثم يُسَلِّمَها ، فإن تَعَذَّرَ ذلك ، فله تَعْجِيزُه ، واسْتِرْقاقُ نِصْفِه ، ومُشارَكَةُ القابِضِ فى الخمسين التى قَبَضَها عِوَضًا عن نَصيبِه ، ويقَوَّمُ على الشَّرِيكِ القابِضِ إنْ كان مُوسِرًا ، إلَّا أنْ يكونَ العبدُ يُصدِّقُه فى دَفْعِ الخمسين إلى

(27-27) فى ب : « قبضته » .

(28) فى م : « وإذا » .

(29) تكملة يصح بها المعنى .

شَرِيكِه ، فلا يُقَوَّمُ ؛ لأنَّه يَعْتَرِفُ أنَّه حُرٌّ ، وأنَّ هذا ظَلَمَه باسْتِرْقاقِ نِصْفِه الحُرِّ . وإنْ أَمْكَنَ الرُّجوعُ على القابِضِ بالخَمْسِين ، ودَفْعُها إلى المُنْكِرِ ، فامْتَنَعَ مِن ذلك ، فهل يَمْلِكُ المُنْكِرُ تَعْجِيزَه واسْتِرْقاقَ نِصْفِه ؟ على وَجْهَيْن ؛ بِناءً على القولِ في تَعْجِيزِ العَبْدِ نَفْسَه مع القُدْرَةِ على الأداءِ ، إنْ قُلْنا : له ذلك . فلِلْمُنْكِرِ اسْتِرْقاقُه . وإنْ قُلْنا : ليس له ذلك . فليس للمُنْكِرِ اسْتِرْقاقُه ؛ لأنَّه قادِرٌ على الأداءِ . فإنْ قيل : فلِمَ لا يَرْجِعُ المُنْكِرُ على القابِضِ بِنِصْفِ ما قَبَضَه / ، إذا اسْتَرَقَّ نِصْفَ العبدِ ؟ قُلْنا : لأنَّه لو رَجَعَ عليه بها لَكان[30] قابِضًا جميعَ حَقِّه من مالِ الكتابةِ ، فيَعْتِقُ المُكاتَبُ بذلك ، إلَّا أنْ يَتَعَذَّرَ قَبْضُها في نُجومِها ، فتُفْسَخَ الكتابةُ ، ثم يُطالَبَ بها بعدَ ذلك ، فيكونَ له الرُّجوعُ بِنِصْفِها ، كما لو كانت غائِبَةً في بلدٍ آخَرَ ، وتَعَذَّرَ تَسْلِيمُها حتى فُسِخَت الكتابةُ . واللهُ أعلمُ .

٢٦١/١١و

٢٠٠٤ – مسألة ؛ قال : (وَإِذَا قَالَ السَّيِّدُ : كَاتَبْتُكَ عَلَى أَلْفَيْنِ . وقَالَ الْعَبْدُ : عَلَى أَلْفٍ . فَالْقَوْلُ قَوْلُ السَّيِّدِ مَعَ يَمِينِهِ)

قال القاضي : هذا المذهبُ . نَصَّ عليه أحمدُ ، رَضِيَ اللهُ عنه ، في روايةِ الكَوْسَجِ . وهو قولُ الثَّوْرِيِّ ، والأَوْزاعِيِّ ، وإسحاقَ . وقال أبو بكرٍ : اتَّفَقَ أحمدُ ، والشافِعِيُّ ، على أنَّهما يَتَحالَفانِ ، ويَترادَّانِ . وهو قولُ أبي يوسفَ ، ومحمدٌ ؛ لأنَّهما اخْتَلَفا في عِوَضِ العَقْدِ القائِمِ بينَهما ، فيَتَحالَفانِ إذا لم تَكُنْ بَيِّنَةٌ ، كالمُتَبايِعَيْنِ . وحُكِيَ عن أحمدَ ، رَضِيَ اللهُ عنه ، رِوايَةٌ ثالِثَةٌ ، أنَّ القولَ قولُ المُكاتَبِ . وهو قولُ أبي حنيفةَ ؛ لأنَّه مُنْكِرٌ للأَلْفِ الزَّائِدِ ، والقَوْلُ قَوْلُ[1] المُنْكِرِ ، ولأنَّه مُدَّعًى[2] عليه ، فيَدْخُلُ في عُمومِ قولِه عليه السَّلام : « وَلَكِنَّ الْيَمِينَ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ »[3] . ولَنا ، أنَّه اخْتِلافٌ في[4] الكتابةِ ، فالقَوْلُ قولُ السَّيِّدِ فيه[5] ، كما لو اخْتَلَفا في أصْلِها ، ويُفارِقُ البَيْعَ مِن وَجْهَيْن ؛ أحدُهما ،

---

(٣٠) في م : « كان » .

(١) في م : « على » .

(٢) في الأصل : « يدعى » .

(٣) تقدم تخريجه ، في : ٥٢٥/٦ .

(٤) سقط من : ب .

(٥) سقط من : الأصل .

أنَّ الأصْلَ فى البَيْعِ عَدَمُ مِلْكِ كُلِّ واحِدٍ منهما لما صارَ إليه ، والأصْلُ فى المُكاتَبِ وكَسْبِه أنَّه لسَيِّدِه ، فالقولُ قولُه فيه . والثانى ، أنَّ التَّحالُفَ فى البَيْعِ مُفِيدٌ ، ولا فائِدَةَ فى التَّحالُفِ فى الكتابةِ ؛ فإنَّ الحاصِلَ منه يحْصُلُ بيَمِينِ السَّيِّدِ وَحْدَه ، وبَيانُ ذلك أنَّ الحاصِلَ بالتَّحالُفِ فَسْخُ الكتابةِ ، ورَدُّ العبدِ إلى الرِّقِّ ، إذا لم يَرْضَ بما حَلَفَ عليه سَيِّدُه ، وهذا يحْصُلُ مِن جَعْلِ القَوْلِ قولَ السَّيِّدِ مع يَمِينِه ، فلا يُشْرَعُ التَّحالُفُ مع عَدَمِ فائِدَتِه ، وإنَّما / قَدَّمْنا قولَ المُنْكِرِ فى سائِرِ المَواضِعِ ؛ لأن الأصْلَ معه ، والأصْلُ هـٰهُنا مع السَّيِّدِ ؛ لأنَّ الأصْلَ مِلْكُه العبدَ وكَسْبَه ، فإذا ثَبَتَ هذا ، فمتى حَلَفَ السَّيِّدُ ، ثَبَتَتِ الكتابةُ بألْفَيْنِ ، كما لو اتَّفقَا عليها ، وسَواءٌ كان اخْتِلافُهما قبلَ العِتْقِ أو بعدَه ، مثل أنْ يدفَعَ إليه ألْفَيْنِ فيَعْتِقَ ، ثم يدَّعِىَ المُكاتَبُ أنَّ أحدَهما عن الكتابةِ ، والآخرَ وَدِيعَةٌ ، ويقولَ السَّيِّدُ : بل[6] هما جميعًا مالُ الكتابةِ . ومَنْ قال بالتَّحالُفِ ، قال : إذا تَحالَفَا ، فلِكُلِّ واحِدٍ منهما فَسْخُ الكتابةِ ، إلَّا أنْ يَرْضَى بقولِ صاحِبِه ، وإنْ كان التَّحالُفُ بعدَ العِتْقِ فى مثلِ الصُّورةِ[7] التى ذَكَرْناها ، لم ترْتَفِعِ الحُرِّيَّةُ ؛ لأنَّها لا يُمْكِنُ رَفْعُها بعدَ حُصُولِها ، ولا إعادَةُ الرِّقِّ بعدَ رَفْعِه ، ولكنْ يَرْجعُ السَّيِّدُ بقِيمَتِه ، ويرُدُّ عليه ما أدَّى إليه ، فإنْ كان مِن جِنْسٍ واحِدٍ ، تَقاصَّا بقَدْرِ أقَلِّهما ، وأخَذَ ذُو الفَضْلِ فَضْلَه .

٢٦١/١١ظ

فصل : وإن اخْتَلَفا فى أداءِ النُّجومِ ، فقال المُكاتَبُ : أدَّيْتُ ، وعَتَقْتُ . وأنْكَرَ السَّيِّدُ ، فالقَوْلُ قَوْلُ السَّيِّدِ مع يَمِينِه ؛ لأنَّه مُنْكِرٌ ، والقَولُ قولُ المُنْكِرِ مع يَمِينِه[8] . وإن اخْتَلَفا فى إبْرائِه مِن مالِ الكتابةِ ، أو شىءٍ منه ، فالقَولُ قَولُ السَّيِّدِ مع يَمِينِه ؛ لذلك .

فصل : وإنْ كاتَبَ عَبْدَيْن ، واسْتَوْفَى من أحَدِهما ، ولم يَدْرِ مِن أيِّهما اسْتَوْفَى ، فقياسُ المذهبِ أنْ يُقْرَعَ بينَهما ، فمَنْ خَرَجَتْ له القُرْعَةُ ، عَتَقَ ، ورَقَّ الآخَرُ ، كما لو أعْتَقَ عبدًا مِن عَبِيدِه وأُنْسِيَهُ . فإن ادَّعَى الآخَرُ عليه أنَّه أدَّى ، فعليه اليَمِينُ أنَّه ما أدَّى

(٦) سقط من : ب ، م .

(٧) فى م : « الصور » .

(٨) سقط من : الأصل ، ا ، م .

إليه[٩] . فإنْ نَكَلَ ، عَتَقَ الآخَرُ . وإنْ ماتَ السَّيِّدُ قبلَ القُرْعَةِ ، أَقْرَعَ الوَرَثَةُ . فإن ادَّعَى الآخَرُ عليهم أنَّه المُؤَدِّى ، فعليهم اليَمِينُ أنَّهم لا يَعْلَمُون أنَّه أدَّى ؛ لأنَّها يَمِينٌ على نَفْيِ فِعْلِ الغيرِ . فإنْ أقامَ أحَدُ العَبْدَيْنِ بَيِّنَةً أنَّه أدَّى ، عَتَقَ ، سَواءٌ كان قبلَ / القُرْعَةِ[١٠] أو بَعْدَها ، فى حياةِ سَيِّدِه[١١] أو بعدَ مَوْتِه ، فإنْ كان ذلك قبلَ القُرْعَةِ[١٠] تَعيَّنَت الحُرِّيَّةُ فيه ، ورَقَّ الآخَرُ . وإنْ كانَ بعدَها ، فكذلك ؛ لأنَّ القُرْعَةَ ليستْ عِتْقًا ، وإنَّما هى مُعَيِّنَةٌ للعِتْقِ ، والبَيِّنَةُ أقْوَى منها ، فيثْبُتُ[١٢] بها خَطأُ القُرْعَةِ ، فيتَبَيَّنُ[١٣] بقاءُ الرِّقِّ فى الذى ظَنَنَّا حُرِّيَّتَه ، كما تَبيَّنَّا حُرِّيَّةَ مَن ظَنَنَّا رِقَّه ، ولأنَّ مَنْ لم يُؤَدِّ ، لا يَصِيرُ مُؤَدِّيًا بوُقوعِ القُرْعَةِ له ، فلا يُوجَدُ حُكْمُه الذى[١٤] هو العِتْقُ . ويتَخَرَّجُ على قولِ أبى بكرٍ ، وابنِ حامِدٍ ، أنْ يَعْتِقَا ، على ما ذَكَرْناه فى الطلاقِ[١٥] . وكذلك الحُكْمُ فيما إذا ذكَرَ السَّيِّدُ المُؤَدِّىَ منهما ، ومتى ادَّعَى الآخَرُ أنَّه أدَّى ، فله اليَمِينُ على المُدَّعَى عليه ، سَواءٌ كان السَّيِّدَ أو وَرَثَتَه ، إلَّا أنَّه إنْ كان المُدَّعَى عليه السَّيِّدَ ، فاليَمِينُ على الْبَتِّ ، وإنْ كانت على ورَثَتِه ، فاليَمِينُ على نَفْيِ العِلْمِ ، إلَّا أنْ يَدَّعِيَ الأداءَ إليهم ، فتكونَ أيمانُهم على الْبَتِّ أيضا . وعلى كُلِّ واحِدٍ من الوَرَثَةِ يَمِينٌ ؛ لأنَّ كُلَّ واحِدٍ منهم مُدَّعًى[١٦] عليه ، فلَزِمَتْه اليَمِينُ ، كما لو انْفَرَدَ بالدَّعْوَى .

٢٦٢/١١ و

فصل : وإذا كان للمُكاتَبِ أولادٌ مِن مُعْتَقَةِ آخَرَ غيرِ سَيِّده ، فقال سَيِّدُه : قد أدَّى إلَىَّ ، وعَتَقَ ، فانْجَرَّ ولاءُ ولدِه إلَىَّ . فأنْكَرَ ذلك مَوْلَى أُمِّهم ، وكان المُكاتَبُ حَيًّا ، فقد صارَ حُرًّا بهذا القَوْلِ ؛ فإنَّه إقْرارٌ من سَيِّده بعِتْقِه ، وينْجَرُّ ولاءُ ولدِه إليه ، وإنْ كان مَيِّتًا ،

---

(٩) سقط من : الأصل .

(١٠ - ١٠) سقط من : الأصل . نقل نظر .

(١١) فى م : « السيد » .

(١٢) فى ب ، م : « فثبت » .

(١٣) فى ب ، م : « فتبين » .

(١٤) فى ا : « للذى » . وفى ب : « بالذى » .

(١٥) تقدم فى : ٥٢٥/١٠ .

(١٦) فى ب ، م : « يدعى » .

فالقولُ قَوْلُ[17] مَوْلَى أُمِّهم ؛ لأنَّ الأَصْلَ الرِّقُّ ، وبَقاءُ وَلائِهم له ، فيَحْلِفُ ، ويَبْقَى وَلاؤُهم له .

٢٠٠٥ – مسألة ؛ قال : (وَإِذَا أَعْتَقَ الْأَمَةَ ، أَوْ كَاتَبَهَا ، وشَرَطَ مَا فِي بَطْنِهَا ، أَوْ أَعْتَقَ مَا فِي بَطْنِهَا دُونَهَا ، فَلَهُ شَرْطُهُ[1])

رُوِىَ نحوُ هذا القولِ عن ابنِ عمرَ ، وأبى هُرَيْرَةَ ، والنَّخَعِىِّ ، وإسْحاقَ ، وابنِ المُنْذِرِ . وقال ابنُ سِيرِينَ : له ما اسْتَثْنَى . وقال عَطاءٌ ، والشَّعْبِىُّ : إذا اسْتَثْنَى ما فى بَطْنِها ، فله ثُنْياهُ[2] . وقال مالِكٌ ، والشافِعِىُّ : لا يصِحُّ اسْتِثْناءُ الجَنِينِ ؛ لأنَّ النَّبِىَّ ﷺ نَهَى عَن الثُّنْيَا إلَّا أنْ تُعْلَمَ[3] . ولأنَّه لا يصِحُّ [4]اسْتِثْناؤُه فى البَيْعِ ، فلا يصِحُّ[4] فى العِتْقِ ، كبعضِ أعْضائِها . ولَنا ، قولُ ابنِ عمرَ ، وأبى هُرَيْرَةَ ، ولم نَعْلَمْ لهما مخالِفًا فى الصَّحابةِ . قال أحمدُ : أذهبُ إلى حديثِ ابنِ عمرَ فى العِتْقِ ، ولا أذْهَبُ إليه فى البَيْعِ . وقد رَوَى الأَثْرَمُ / ، بإسنادِه عن ابنِ عمرَ ، أنَّه أعْتَقَ جارِيَةً ، واسْتَثْنَى ما فِى بَطْنِها[5] . ولأنَّ النَّبِىَّ ﷺ قال : « الْمُسْلِمُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ »[6] . وهذا قد شرَط ما فى بَطْنِ مُعْتَقِه ، فكان له بمُقْتَضَى الخبرِ . ولأنَّه يصِحُّ إفْرادُه[7] بالعِتْقِ ، فصَحَّ اسْتِثْناؤُه [8]كالمُنْفَصِلِ[9] . وأمَّا خَبَرُهم ، فنقولُ به ، والحَمْلُ معلومٌ ، فصَحَّ[10] اسْتِثْناؤُه[8] بمُقْتَضَى الحديثِ ، ويُفارِقُ

١١/٢٦٢ظ

(١٧) سقط من : الأصل .

(١) فى ب ، م : « الشرط » .

(٢) فى م : « استثناؤه » .

(٣) تقدم تخريجه ، فى : ١٣١/٦ ، ١٣٢ .

(٤ – ٤) سقط من : الأصل . نقل نظر .

(٥) تقدم فى : ١٧٥/٦ .

وانظر ما أخرجه ابن أبى شيبة ، فى : باب فى الرجل يعتق أمته ويستثنى ما فى بطنها ، من كتاب البيوع والأقضية . المصنف ١٥٤/٦ .

(٦) تقدم تخريجه ، فى : ٣٠/٦ .

(٧) فى ب ، م : « إقراره » .

(٨ – ٨) سقط من : ب . نقل نظر .

(٩) سقط من : ب ، م .

(١٠) فى م : « فيصح » .

البَيْعَ ؛ لأنَّه[11] عَقْدُ مُعاوَضَةٍ ، يُعْتَبَرُ فيه العِلْمُ بصِفاتِ العِوَضِ ؛ ليُعْلَمَ هل هو قائِمٌ مَقامَ الْمُعَوَّضِ[12] أم لا ؟ والعِتْقُ تَبرُّعٌ لا تَتَوَقَّفُ صِحَّتُه على مَعْرِفَةِ صِفاتِ المُعْتَقِ . ولا تُنافِيه الجَهالَةُ بها ، ويَكْفِى العلمُ بوجُودِه ، وقد عُلِم ذلك ، ولذلك صَحَّ إفْرادُ الحَمْلِ بالعِتْقِ ، ولم يصِحَّ إفْرادُه بالبَيْعِ ،[13] ولأنَّ اسْتِثْناءَه فى الْبَيْعِ[13] إذا بَطَلَ ، بَطَلَ[14] البَيْعُ كلُّه ، وههُنا إذا بَطَلَ اسْتِثْناؤُه[15] ، لم يَبْطُلِ العِتْقُ فى الأَمَةِ ، ويَسْرِى الإِعْتاقُ إليه ، فكيف يصِحُّ إلْحاقُه[16] مع تَضادِّ الحُكْمِ فيهما ؟ ولا يصِحُّ قِياسُه على بعضِ أعْضائِها ؛ لأنَّ العُضْوَ لا يُتَصَوَّرُ إفْرادُه[17] بالرقِّ أو الحُرِّيَّةِ[18] دُونَ الجُمْلةِ[19] ، ولذلك[20] لو أعْتَقَ عُضْوًا مِن أَمَتِه ، صارتْ كُلُّها حُرَّةً ، فإذا أعْتَقَ[21] بعضَها ، سَرَى إلى المُسْتَثْنَى ، والوَلَدُ حيوانٌ مُنْفرِدٌ ، لو أَعْتَقَه لم تَسْرِ الحُرِّيَّةُ إلى أُمِّه ، ويصِحُّ انْفِرادُه بالحُرِّيَّةِ عن أُمِّه ، فيما إذا أَعْتَقَه دُونَها ، وفى ولدِ المَغْرُورِ بحُرِّيَّةِ أُمِّه ، وفيما إذا وَطِئَ بشُبْهَةٍ ، وفى ولدِ أُمِّ الولدِ ، وغيرِ ذلك ، ولا[22] يُمْكِنُ ذلك فى بعضِ الأعْضاءِ ، ولأنَّ الولَدَ يَرِثُ ويُورَثُ ، ويُوصَى به وله ، وإذا قُتِلَ كان بَدَلُه مَوْروثًا ، ولا تَخْتَصُّ به أُمُّه ، وتجِبُ الكَفَّارَةُ بقَتْلِه ، والدِّيَةُ فى مُقابَلَتِه ، فكيف يصِحُّ قِياسُه على أعْضائِها ؟ فأمَّا إنْ أعْتَقَ ما فى بَطْنِها دُونَها ، فلا أَعْلَمُ خِلافًا فيه . قال إسحاقُ بنُ منصورٍ : سُئِل سُفيانُ عن رجُلٍ قال : ما فى بَطْنِكِ حُرٌّ . قال : هو حُرٌّ ، والأُمُّ مَمْلوكَةٌ ؛ لأنَّ ولَدَها منها ، وليست هى مِن ولَدِها . قال أحمدُ وإسحاقُ : جَيِّدٌ .

---

(١١) فى م : « فإنه » .

(١٢) فى الأصل : « العرض » . وفى ب ، م : « العوض » .

(١٣ - ١٣) سقط من : الأصل . نقل نظر .

(١٤) سقط من : الأصل .

(١٥) فى الأصل : « استيفاؤه » .

(١٦) فى م : « إعتاقه » . وفى الأصل زيادة : « به » .

(١٧) فى ا ، ب ، م : « انفراده » .

(١٨) فى م : « والحرية » .

(١٩) فى م : « الحمل » .

(٢٠) فى ا ، ب م : « وكذلك » .

(٢١) فى ب ، م : « عتق » .

(٢٢) سقطت الواو من : ب ، م .

وقال مُهَنَّا : سَأَلْتُ أحمدَ ، رَضِىَ اللهُ عنه ، عن رجلٍ زَوَّجَ أَمَتَه ، فقالت : قد حَبِلْتُ . فقال لها مَوْلاها : ما فى بَطْنِكِ حُرٌّ . ولم تَكُنْ حامِلًا . قال : لا تَعْتِقُ . فأَعَدْتُ[23] عليه القَوْلَ مَرَّةً أُخرَى ، فقال / : لا يكونُ شىءٌ ، إنَّما أرادَ ما فى بَطْنِها ، فلم يكُنْ شىءٌ . قال المَرُّوذِىُّ : وسُئِلَ أبو عبدِ الله ، عن رجلٍ أعْتَقَ عبدًا له ، واسْتَثْنَى[24] خِدْمَتَه شَهْرًا ، فقال : جائِزٌ .

١١/٢٦٣و

٢٠٠٦ – مسألة ؛ قال : (وَلَا بَأْسَ أَنْ يُعَجِّلَ الْمُكَاتَبُ لِسَيِّدِهِ[1] بَعْضَ كِتَابَتِهِ[1] ، وَيَضَعَ عَنْهُ بَعْضَ كِتَابَتِهِ)

وجملتُه أنَّه إذا كاتَبَه على أَلْفٍ فى نَجْمَيْنِ إلى سَنَةٍ ، ثم قال : عَجِّلْ لى خَمْسَمائةٍ منه ، حتى أَضَعَ عنك الباقِىَ ، أو حتى أُبْرِئَكَ مِن الباقِى . أو قال : صَالِحْنِى منه على خمسِمائةٍ مُعَجَّلَةٍ . جازَ ذلك . وبه يقولُ طاوُسٌ ، والزُّهْرِىُّ ، والنَّخَعِىُّ ، وأبو حنيفةَ . وكَرِهَه الحسنُ ، وابنُ سِيرِينَ ، والشَّعْبِىُّ . وقال الشافِعِىُّ : لا يجوزُ ؛ لأَنَّ هذا بَيْعُ أَلْفٍ بخمسِمائةٍ ، وهو رِبَا الجاهِلِيَّةِ ، وهو أنْ يزيدَ فى الدَّيْنِ لأَجْلِ الأَجَلِ ، وهذا أيضًا هِبَةٌ ، ولأَنَّ هذا لا يجوزُ بينَ الأجانِبِ ، والرِّبَا يجْرِى بينَ المُكاتَبِ وسَيِّدِهِ ، فلم يجُزْ هذا بينَهما ، كالأجانِبِ . ولَنا ، أنَّ مالَ الكتابةِ غيرُ مُستَقِرٍّ ، ولا هو دَيْنٌ صحيحٌ ، بدليلِ أنَّه لا يُجْبَرُ على أدائِه ، وله أنْ يَمْتَنِعَ من أدائِه ، ولا تَصِحُّ الكَفالَةُ به ، وما يُؤَدِّيه إلى سَيِّدِه كَسْبُ عَبْدِه ، وإنَّما جَعلَ الشَّرْعُ هذا العقدَ وَسِيلَةً إلى العِتْقِ ، وأَوْجَبَ فيه التَّأْجيلَ مُبالَغَةً فى تحْصيلِ العِتْقِ ، وتخْفِيفًا عن المكاتبِ ، فإذا أمْكَنَه التَّعْجِيلُ على وَجْهٍ يُسْقِطُ[2] عنه بعضَ[3] ما عليه ، كان أَبْلَغَ فى حُصولِ العِتْقِ ، وأخَفَّ على العبدِ ، ويَحْصُلُ من السَّيِّدِ إسْقاطُ

---

(٢٣) فى م : « فأعادت » .

(٢٤) فى ب ، م زيادة : « منه » .

(١ – ١) سقط من : ا ، ب .

(٢) فى ب : « سقط » .

(٣) سقط من : ب .

بعضِ[٤] مالِه على عبدِه ، ومِن اللهِ تعالى إسْقاطُ ما أوْجَبَه عليه من الأجَلِ لِمَصْلَحَتِه ، ويُفارِقُ سائِرَ الدُّيونِ بما ذَكَرْنا ، ويُفارِقُ الأجانِبَ مِن حيث إنَّ هذا عبدُه ، فهو أشْبَهُ بعَبْدِه القِنِّ . وأمَّا[٥] قولُهم : إنَّ الرِّبَا يَجْرِى بينَهما . فنَمْنَعُه على ما ذكَر ابنُ أبى موسى ، وإنْ سَلَّمنا[٦] ، فإنّ هذا مُفارِقٌ لسائِرِ الرِّبا بما ذَكَرْناه ، وهذا يُخالِفُ رِبَا الجاهِلِيَّةِ ؛ فإنَّه إسْقاطٌ لبَعْضِ الدَّيْنِ ، ورِبَا الجاهِلِيَّةِ زِيادَةٌ فى الدَّيْنِ ، ورِبَا الجاهِلِيَّةِ يُفْضِى إلى نَفادِ مالِ المَدِينِ[٤] ، وتَحَمُّلِه من الدَّيْنِ ما يَعْجِزُ عن وَفائِه ، فيُحْبَسُ مِن أجْلِه ، ويُؤْسَرُ به ، وهذا يُفْضِى إلى تَعْجِيلِ / عِتْقِ المُكاتَبِ ، وخَلاصِه من الرِّقِّ ، والتَّخْفِيفِ عنه ، فافْتَرَقا . ١١/٢٦٣ظ

فصل : فإنِ اتَّفَقَا على الزِّيادَةِ فى الأجَلِ والدَّيْنِ ، مثل أنْ يُكاتِبَه على ألْفٍ ، فى نَجْمَين ، إلى سَنَةٍ ، يُؤَدِّى فى نِصْفِها خمسَمائةٍ ، وفى آخِرِها الباقِىَ ، فيَجْعَلانِها إلى سَنَتَيْن بألْفٍ ومائَتَيْن ، فى كُلِّ سَنَةٍ سِتُّمائةٍ ، أو مثل أنْ يَحُلَّ عليه نَجْمٌ ، فيقولَ : أخِّرْنِى به إلى كذا ، وأزِيدُكَ كذا . فيَحْتَمِلُ أنَّه لا يجوزُ ؛ لأنَّ الدَّيْنَ المُؤَجَّلَ إلى وَقْتٍ ، لا يَتأَخَّرُ أجَلُه عن وَقْتِه باتِّفاقِهما عليه ، ولا يَتَغَيَّرُ أجَلُه بتَغْيِيرِه ، وإذا لم يَتَأَخَّرْ عَنْ وَقْتِه ، لم تَصِحَّ الزِّيادةُ التى فى مُقابَلَتِه ، ولأنَّ هذا يُشْبِهُ رِبَا الجاهِلِيَّةِ المُحَرَّمَ ، وهو الزِّيادةُ فى الدَّيْنِ للزِّيادَةِ فى الأجَلِ ، ويُفارِقُ المسألَةَ[٧] الأُولَى مِن هٰذَين[٨] الوَجْهَيْن . فإنْ قيلَ : فكما أنَّ الأجَلَ لا يتأَخَّرُ ، كذلك لا يَتَعَجَّلُ ، ولا يَصِيرُ الدَّيْنُ المُؤَجَّلُ حالًّا ، فلِمَ جازَ فى المَسْأَلَةِ الأُولَى ؟ قُلْنا : إنَّما جازَ فى المسألةِ الأُولَى بالتَّعْجِيلِ فِعْلًا ، فإنَّه إذا دَفَعَ إليه الدَّيْنَ المُؤَجَّل قبلَ مَحَلِّه ، جازَ ، وجازَ[٤] للسَّيِّدِ إسْقاطُ باقِى حَقِّه عليه ، وفى هذه المسألةِ يأْخُذُ أكثَرَ ممَّا وَقَعَ عليه العقدُ ، فهو ضِدُّ المسألةِ الأُولَى ، وهو مُمْتَنِعٌ[٩] من وَجْهٍ آخَرَ ؛ لأنَّ فى ضِمْنِ الكتابةِ ،

---

(٤) سقط من : الأصل .

(٥) سقطت « أما » من : م .

(٦) فى م : « سلمناه » .

(٧) فى الأصل : « المسلمة » .

(٨) فى م زيادة : « إلى » .

(٩) فى م : « ممنع » .

إنَّكَ متى أدَّيْتَ إلَيَّ كذا ، فأنْتَ حُرٌّ . فإذا أدَّى إليه ذلك ، فيَنْبَغِى أنْ يَعْتِقَ ، فإنْ قيلَ : فإذا غُيِّرَ الأجَلُ والعِوَضُ ، فكأنَّهما فَسَخَا الكتابةَ الأُولَى ، وجَعَلاها كتابةً ثانِيَةً . قُلْنا : لم يَجْرِ بينَهما فَسْخٌ ، وإنَّما قَصَدا تَغْيِيرَ العِوَضِ والأجَلِ ، على وَجْهٍ لا يصِحُّ ، فبَطَلَ[10] التَّغْيِيرُ وبَقِىَ[11] العَقْدُ بحالِه . ويَحْتَمِلُ أنْ يصِحَّ ذلك ، كما فى المسألةِ الأُولَى . فعلى هذا ، لو اتَّفَقا على ذلك . ثم رَجَعَ أحَدُهما ، كان[12] له الرُّجوعُ . وكذلك فى المسألَةِ الأُولَى ، لو قال : أُعَجِّلُ لكَ مالَ الكتابةِ ، وتُسْقِطُ عَنِّى منه كذا ؟ فقال : نعم . ثم رَجَعَ أحَدُهما قبلَ التَّعْجيلِ ، فله الرُّجُوعُ ؛ لما ذَكَرْنا من أنَّ الدَّيْنَ المُؤَجَّلَ لا يَتأخَّرُ عن أجَلِه ولا يَتَقَدَّمُ ، وإنَّما له أنْ يُؤَدِّيَه قبلَ مَحَلِّه ، ولِمَنْ له الدَّينُ تَرْكُ قَبْضِه فى مَحَلِّه ، وذلك إلى اخْتِيارِه ، فإذا وَعَدَ به ثم رَجَعَ قبلَ الفِعْلِ ، فله ذلك .

فصل : وإنْ صالَحَ المُكاتَبُ سَيِّدَهُ عمَّا / فى ذِمَّتِه بغيرِ جِنْسِه ، مثل أنْ يُصالِحَه عن النُّقودِ بحِنْطَةٍ أو شعيرٍ ، جازَ ، إلَّا أنَّه لا يجوزُ أنْ يُصالِحَه على شىءٍ مُؤَجَّلٍ ؛ لأنَّه يكونُ بَيْعَ دَيْنٍ بدَيْنٍ . وإنْ صالَحَه عن الدَّراهِم بدَنانِيرَ ، أو عن[13] الحِنْطَةِ بشَعيرٍ ، لم يجُزِ التَّفَرُّقُ[14] قبلَ القَبْضِ ؛ لأنَّ هذا بَيْعٌ فى الحقيقَةِ ، فيُشْتَرَطُ له القبضُ فى المَجْلِسِ . وقال القاضى : يَحْتَمِلُ أنْ لا تَصِحَّ هذه المُصالَحةُ مُطْلَقًا ؛ لأنَّ هذا دَيْنٌ من شَرْطِه التَّأْجيلُ ، فلم تجُزِ المُصالَحَةُ عليه بغيرِه ، ولأنَّه دَيْنٌ غيرُ مُسْتَقِرٍّ ، فهو كدَيْنِ السَّلَمِ . وقال ابنُ أبى موسى : لا يَجْرِى الرِّبَا بينَ المُكاتَبِ وسَيِّدِه . فعلى قَوْلِه ، تجوزُ المُصالَحَةُ كيفَما كانتْ ، كما يجوزُ ذلك بين العبدِ القِنِّ وسَيِّدِه . والأوْلَى ما ذَكَرْناه ، ويفارِقُ دَيْنُ الكتابة دَيْنَ السَّلَمِ ؛ فإنَّه يُفارِقُ سائِرَ الدُّيونِ بما ذَكَرْنا فى هذه المسألِةِ ، فمُفارَقَتُه لِدَيْنِ السَّلَمِ أعْظَمُ . واللهُ أعلمُ .

٢٦٤/١١و

---

(١٠) فى ا ، ب ، م : « فيبطل » .

(١١) فى م : « يبقى » .

(١٢) فى ب ، م : « فإن » .

(١٣) فى ب : « وعن » .

(١٤) فى ب ، م : « التصرف » .

٢٠٠٧ – مسألة ؛ قال : (**وَإِذَا كَانَ الْعَبْدُ بَيْنَ شَرِيكَيْنِ**[١] **، فَكَاتَبَ أَحَدُهُمَا ، فَلَمْ يُؤَدِّ كُلَّ كِتَابَتِهِ حَتَّى أَعْتَقَ الآخَرُ ، وَهُوَ مُوسِرٌ ، فَقَدْ صَارَ الْعَبْدُ**[٢] **حُرًّا ، وَيَرْجِعُ الشَّرِيكُ عَلَى الْمُعْتِقِ بِنِصْفِ قِيمَتِهِ**)

قد ذكرْنا فيما تقدَّم ، أنَّ العبدَ المُشْتَرَكَ يجوزُ لأحَدِ الشَّرِيكَيْنِ كتابَةُ[٣] نَصِيبِه منه[٤] ، بغيرِ إذْنِ شَرِيكِه ، ويَبْقَى سائِرُه غيرَ مُكاتَبٍ ، فإذا فعلَ هذا ، فأَعْتَقَ[٥] الذى لم يُكاتِبْه حِصَّتَه منه ، وهو مُوسِرٌ ، عَتَقَ ، وسَرَى العِتْقُ إلى باقِيه ، فصارَ كُلُّه حُرًّا ، ويَضْمَنُ لشَرِيكِه قِيمةَ حَقِّه[٦] منه ، ويكونُ الرُّجُوعُ[٧] بقِيمَتِه مُكاتَبًا ، يَبْقَى على ما بَقِىَ مِن كتابتِه ؛ لأنَّ الرُّجوعَ عليه بقِيمَةِ ما أتْلفَ ، وإنَّما أتْلفَ مُكاتَبًا . وإنْ كان المُعْتِقُ مُعْسِرًا ، لم يَسْرِ العِتْقُ . على ما مَضَى فى بابِ العِتْقِ[٨] . وقال أبو بكرٍ ، والقاضِى : لا يَسْرِى العِتْقُ فى الحالِ ، لكنْ يُنْظَرُ ؛ فإنْ أدَّى كتابَتَه ، عَتَقَ باقِيهِ بالكتابَةِ ، وكان وَلاؤُه بينَهما ، وإنْ فُسِخَتْ كتابَتُه لعَجْزِه ، سَرَى العِتْقُ ، وقُوِّمَ عليه حِينَئِذٍ ؛ لأنَّ سِرايَةَ العِتْقِ فى الحالِ مُفْضِيَةٌ / إلى إبْطالِ الوَلاءِ الذى انْعَقَدَ سَبَبُه ، ونَقْلِه عن المُكاتِبِ إلى غيرِه . وقال ابنُ أبى لَيْلَى : عِتْقُ الشَّرِيكِ مَوْقُوفٌ حتى يُنْظَرَ ما يَصْنَعُ فى الكتابةِ ، فإنْ أدَّاها ، عَتَقَ ، وكان المُكاتِبُ ضامِنًا لقِيمَةِ نَصِيبِ شَرِيكِه ، ووَلاؤُه كلُّه للمُكاتِبِ . وإنْ عَجَزَ ، سَرَى عِتْقُ الشَّرِيكِ ، وضَمِنَ نِصْفَ القِيمَةِ للمُكاتِبِ ، وكان وَلاؤُه كُلُّه له . وأمَّا[٩] الشافِعِىُّ فلا يُجَوِّزُ كتابَةَ أحَدِ الشَّرِيكَيْنِ ، إلَّا أنْ يأْذَنَ فيه شَرِيكُه ، فيكونَ فيه قَوْلان ، فإذا كاتَبَهُ بإذْنِ شَرِيكِه ، ثم أُعْتَقَ الذى لم يُكاتِبْ ، فهل يَسْرِى فى الحالِ ، أو يَقِفُ على العَجْزِ ؟ فيه قَوْلان . ولَنا ، قولُ النَّبِىِّ ﷺ : « مَنْ أَعْتَقَ شِرْكًا لَهُ فِى عَبْدٍ ، وكَانَ لَهُ مَا يَبْلُغُ قِيمَةَ الْعَبْدِ ،

٢٦٤/١١ ظ

---

(١) فى ا ، م : « اثنين » .

(٢) فى م زيادة : « كله » .

(٣) فى الأصل : « كتابته » .

(٤) سقط من : ب .

(٥) فى م : « عتق » .

(٦) فى م : « حصته » .

(٧) فى م : « المرجوع » .

(٨) انظر ما تقدم فى : صفحة ٣٥١ ، ٣٥٨ .

(٩) فى م زيادة : « مذهب » .

قُوِّمَ عَلَيْهِ قِيمَةَ الْعَدْلِ[10] » . وهذا داخِلٌ فى عُمومِه ، ولِأنَّه عِتْقٌ لجُزْءٍ مِن العبدِ مُوسِرٍ ، غيرِ مَحْجُورٍ عليه ، فسَرَى إلى باقِيه ، كما لو كان قِنًّا ، ولأنَّ مُقْتَضَى السِّرايَةِ مُتَحَقِّقٌ ، والمانِعُ منها لم يَثْبُتْ كَونُه مانِعًا ؛ فإنَّه لا نَصَّ فيه ، ولا أصْلَ له يُقاسُ عليه ، فوَجَبَ أنْ يَثْبُتَ . وقَولُهم : إنَّه يُفْضِى إلى إبْطالِ الوَلاءِ . قُلْنا : إذا كانَ العِتْقُ يُؤَثِّرُ فى إبْطالِ المِلْكِ الثَّابِتِ المُسْتَقِرِّ ، الذى الوَلاءُ مِن بعضِ آثارِه ، فلَأنْ يُؤَثِّرَ فى نَقْلِ الوَلاءِ بمُفْرَدِه أوْلَى ، ولأنَّه لو أعْتَقَ عبدًا له أولادٌ من مُعْتَقَةِ قَوْمٍ ، نَقَلَ وَلاءَهم إليه ، فإذا نَقَلَ ولاءَهم الثَّابِتَ بإعْتاقِ غيرِهم ، فلَأنْ يَنْقُلَ وَلاءً لم يَثْبُتْ بعدُ بإعْتاقِ مَن عليه الوَلاءُ أَوْلَى ، ولأنَّه نَقَلَ الولاءَ ثَمَّ عمَّنْ لم يغْرَمْ له عِوَضًا ، فلأنْ يَنْقُلَه بالعِوَضِ أَوْلَى ، فانْتِقالُ الوَلاءِ فى مَوْضِعِ جَرِّ[11] الوَلاءِ ، يُنَبِّهُ على سِرَايَةِ العِتْقِ . وانْتقَلَ[12] الوَلاءُ إلى المُعْتِقِ ؛ لكَوْنِه أَوْلَى منه مِن ثلاثةِ أوْجُهٍ ؛ أحدُها ، أنَّ الولاءَ ثَمَّ ثابِتٌ ، وهـٰهُنا بعَرَضِ الثُّبوتِ . والثانى ، أنَّ النَّقْلَ حصَلَ ثَمَّ بإعْتاقِ غيرِه ، وهـٰهُنا بإعْتاقِه . والثالِثُ ، أنَّه انْتَقَلَ ثَمَّ بغيرِ عِوَضٍ ، وهـٰهُنا بِعِوَضٍ .

١١/٢٦٥و / **فصل** : وإنْ كان الْمُعْتِقُ مُعْسِرًا ، لم يَسْرِ عِتْقُه ، وكان نَصِيبُه حُرًّا ، وباقِيه على الكتابةِ ، فإنْ أدَّى ، عَتَقَ عليهما ، وكان وَلاؤُه بينَهما ، وإنْ عَجَزَ ، عادَ الجُزْءُ المُكاتَبُ رَقِيقًا قِنًّا ، إلَّا على الرِّوايَةِ التى تَقُولُ : يُسْتَسْعَى العبدُ . فإنَّه يُسْتَسْعَى عندَ عَجْزِه فى قِيمَةِ باقِيه ، ولا يُسْتَسْعَى فى حالِ الكتابةِ ؛ لأنَّ الكتابةَ سِعايةٌ فيما اتَّفقا عليه ، فاسْتُغْنِىَ بها عن السعايةِ فيما يَحْتاجُ إلى التَّقْويمِ ، فإذا عجزَ ، وفُسِخَتِ الكتابَةُ ، بطَلَتْ ، ورجَعَ إلى السِّعايةِ فى القِيمَةِ . واللهُ أعلمُ .

فصل : ونُقِلَ عن أحمدَ ، رَضِىَ اللهُ عنه ، أنَّه سُئِلَ عن عبدٍ بينَ شَرِيكَيْنِ ، فكاتَباه على ألْفِ دِرْهَمٍ ، فأدَّى إليهما تسعَمِائةٍ ؛ لهذا أربعُمائةِ دِرْهَمٍ[13] وخمسين دِرْهَمًا[13] ولهذا أربعُمائة دِرْهَمٍ[13] وخمسين دِرْهَمًا[13] ثم إنَّ أحدَهما ، أعْتَقَ نَصِيبَه ؟ قال : إنْ كان

---

(١٠) فى ب ، م : « عدل » . وتقدم تخريج الحديث فى : ٣٦٢/٧ .

(١١) فى الأصل ، ا : « أجر » .

(١٢) فى ا : « وانتقال » .

(١٣) سقط من : م .

للمُعْتِقِ مالٌ[14] ، أدَّى إلى شريكِه نِصْفَ قِيمَةِ العبدِ ، لا يُحاسِبُه[15] بما أخَذَ[15] ؛ لأنَّه عبدٌ ما بَقِيَ عليه دِرْهَمٌ ، ولأنَّه قد يجوزُ أنْ يَعْجزَ[16] ، فيعُودَ إلى الرِّقِّ ، أو يمُوتَ ، فيكونَ عندَه مالٌ ، فهو بينَهما . ونَقَلَ عنه حَنْبَلٌ ، أنَّه يَعْتِقُ إلَّا نِصْفَ المائةِ على هذا ، ويكونُ الوَلاءُ على قَدْرِ ما أعْتَقَ . فالرِّوايَةُ الأُولَى تُوافِقُ قَوْلَ الْخِرَقِيِّ ، فإنَّه أوْجَبَ على المُعْتِقِ غَرامَةَ نصفِ قِيمَةِ العبدِ . ويَنْبَغِي أنْ تجِبَ نِصْفُ قِيمَتِه ، على الصِّفَةِ التي عَتَقَ عليها ، وهو كَونُه مُكاتَبًا[17] ، قد أدَّى كتابَتَه إلَّا مائةً منها ، وهي عُشْرُها . وأمَّا رِوايَةُ حَنْبلٍ ، فيَحْتَمِلُ أنْ تكونَ على ما قال أبو بكرٍ والقاضِي ، في أنَّه لا يسْرِي العِتْقُ إلى الجُزْءِ المُكاتَبِ لغيرِه . وقد نَصَرْنا الرِّوايَةَ الأُولَى بما ذَكَرْناه . واللهُ أعلمُ .

٢٠٠٨ – مسألة ؛ قال : (وَإذَا عَجَزَ الْمُكَاتَبُ ، ورُدَّ فِي الرِّقِّ ، وكَانَ قَدْ تُصُدِّقَ عَلَيْهِ بِشَيْءٍ ، فَهُوَ لِسَيِّدِهِ)

وجملتُه أنَّ المُكاتَبَ إذا عَجَزَ ، وفي يَدِه مالٌ ، ورُدَّ في الرِّقِّ ، فهو لسَيِّدِه ، سَواءٌ كان مِن كَسْبِه ، أو مِن صَدَقَةِ تَطَوُّعٍ ، أو وَصِيَّةٍ . وما كان مِن صَدَقَةٍ مَفْرُوضَةٍ[1] ففيه رِوايَتان ؛ إحْداهُما ، هو لسَيِّدِه . وهو قولُ أبي حنيفةَ . وقال عَطاءٌ : يجْعَلُه في السَّبِيلِ أحَبُّ إلَيَّ ، وإنْ أمْسَكَه / فلا بَأْسَ . والرِّوايَةُ الثانيةُ ، يُؤْخَذُ ما بَقِيَ في يَدِهِ ، فيُجْعَلُ في المُكاتَبِين . نَقَلَها حَنْبَلٌ . وهو قَوْلُ شُرَيْحٍ ، والنَّخَعِيِّ ، والثَّوْرِيِّ . واخْتارَ أبو بكرٍ والقاضِي ، أنَّه يُرَدُّ إلى أرْبابِه . وهو قَوْلُ إسحاقَ ؛ لأنَّه إنَّما دُفِعَ إليه ليُصْرَفَ في العِتْقِ ، فإذا لم يُصْرَفْ فيه ، وجَبَ رَدُّه ، كالغازِي والغارِمِ وابنِ السَّبِيلِ . ولَنا ، أنَّ ابنَ عمرَ رَدَّ مُكاتَبًا في الرِّقِّ ، فأمْسَكَ ما أخَذَه[2] منه[3] . ولأنَّه يأْخُذُ لحاجتِه ، فلم يَرُدَّ ما أخَذَه ، كالفقيرِ والمسكينِ ،

11/265ظ

---

(14) في الأصل : « ما » .

(15–15) في م : « بها أحد » .

(16) في ب ، م : « يعجزه » .

(17) في ب : « كاتبا » .

(1) في ا ، م زيادة : « عليه » .

(2) في ب : « أخذ » .

(3) أخرجه البيهقي ، في : باب عجز المكاتب ، من كتاب المكاتب . السنن الكبرى ١٠/٣٤١ .

وأمَّا الغازِى ، فإنَّه يأْخُذُ لحاجتِنا إليه ، بقَدْرِ ما يَكْفِيهِ لغَزْوِه ، وأمَّا الغارِمُ ، فإنْ غرِمَ لإِصْلاحِ ذاتِ البَيْنِ ، فهو كالغازِى ، يأخذُ لحاجتِنا[4] ، وإنْ غرِمَ لمَصْلَحَةِ نَفْسِه ، فهو كمسألتِنا ، لا يَرُدُّه .

فصل : وأمَّا ما أدَّاه إلى سَيِّدِه قبلَ عَجْزِه ، فلا يجبُ رَدُّه بحالٍ ؛ لأنَّ المُكاتَبَ صَرَفَه فى الجِهَةِ التى أخَذَه لها ، وثَبَتَ مِلْكُ سَيِّدِه عليه مِلْكًا مُسْتَقِرًّا ، فلم يزُلْ مِلْكُه عنه ، كما لو عَتَقَ المُكاتَبُ ، ويُفارِقُ ما فى يَدِ المُكاتَبِ ؛ لأنَّ مِلْكَ سَيِّدِه لم يَثْبُتْ عليه قبلَ هذا ، والخِلافُ فى ابْتِداءِ ثُبوتِه . وما تَلِفَ فى يَدِ المُكاتَبِ ، لم يَرْجِعْ عليه به ، سَواءٌ عَجَزَ أو أدَّى ؛ لأنَّ مالَه تَلِفَ فى يَدِه ، فأشْبَهَ ما لو تَلِفَ ما فى يَدِ سائِرِ أصْنافِ الصَّدَقَةِ . وإنْ اشْتَرَى به عَرْضًا وعجزَ ، والعَرْضُ[5] فى يَدِه ، ففيه مِن الخلافِ مثلُ ما لو وَجَدَه[6] بعَيْنِه ؛ لأنَّ العرضَ عِوَضُه ، وقائِمٌ مَقامَه ، فأشْبَهَ ما لو أُعْطِىَ الغازِى من الصَّدَقَةِ ما اشْتَرَى به فَرَسًا وسِلاحًا ، ثم فَضَلَ ذلك عن حاجتِه .

فصل : ومَوْتُ المُكاتَبِ قبلَ الأداءِ كعَجْزِه ، فيما ذَكَرْنا ؛ لأنَّ سَيِّدَه يأْخُذُ ما فى يَدِه قبلَ حُصولِ مَقْصودِ الكتابةِ . وإنْ أدَّى ، وبَقِىَ فى يَدِه شىءٌ ، فحكمُه فى رَدِّه أو أخْذِه لِنَفْسِه ، حكمُ سَيِّدِه فى ذلك عندَ عَجْزِه ؛ [7]لأنَّه مالٌ[7] لم يُؤَدِّهِ[8] فى كتابتِه ، بَقِىَ بعدَ زَوالِها . وإنْ كان قد اسْتَدانَ ما أدَّاه فى الكتابةِ ، وبَقِىَ عندَه مِن الصَّدَقَةِ بقَدْرِ ما يَقْضِى به دَيْنَه ، لم يَلْزَمْه رَدُّه ؛ لأنَّه مُحْتاجٌ إليه بسَبَبِ الكتابةِ ، فأشْبَهَ ما يحْتاجُ إليه فى أدائِها .

٢٠٠٩ – مسألة ؛ قال : (**وَإِذَا اشْتَرَى الْمُكَاتَبَانِ ، كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا / الْآخَرَ ، صَحَّ شِرَاءُ الْأَوَّلِ ، وبَطَلَ شِرَاءُ الآخِرِ**) ١١/٢٦٦و

لا خِلافَ فى أنَّ المُكاتَبَ يصِحُّ شِراؤُه للعبيدِ ، والمُكاتَبُ يجوزُ بَيْعُه ، على ما ذَكَرْنا .

---

(٤) فى ب زيادة : « لا إلى » .

(٥) فى الأصل ، ا ، م : « والعوض » .

(٦) فى ب ، م : « وجد » .

(٧-٧) فى م : « لأن ما » .

(٨) فى ب : « يؤد » .

فإذا اشْتَرَى أحدُ المُكاتبَيْنِ الآخَرَ ، صَحَّ شِراؤُه ، ومِلْكُه ؛ لأنَّ التَّصرُّفَ صَدَرَ من أهلِه فى مَحلِّه ، وسَواءٌ كانا مُكاتبَيْنِ لسَيِّدٍ واحِدٍ ، أو لسيِّدَيْن . فإذا عادَ الثانى ، فاشْتَرَى الذى اشْتَراهُ ، لم يصِحَّ ؛ لأنَّه سَيِّدُه ومالِكُه ، وليس للمَمْلوكِ أنْ يَمْلِكَ مالِكَه ؛ لأنَّه يُفْضِى إلى تَناقُضِ الأحْكامِ ، إذْ كُلُّ واحِدٍ منهما يقولُ لصاحبِه : أنا سَيِّدُكَ ، ولى عليكَ مالُ الكتابةِ تُؤَدِّيه إلىَّ ، وإنْ عَجزْتَ ، فلى فَسْخُ كتابَتِكَ ، ورَدُّكَ إلى أنْ تكونَ رَقِيقًا لى . وهذا تناقُضٌ ، وإذا تنافَى أنْ تَمْلِكَ المرأةُ زَوْجَها مِلْكَ اليَمِينِ ؛ لثُبوتِ مِلْكِه عليها فى النِّكاحِ ، فهٰهُنا أوْلَى ، ولأنَّه لو صَحَّ هذا ، لتَقاصَّ الدَّيْنانِ إذا تساوَيَا ، وعَتقَا جميعًا . فإذا ثَبتَ هذا ، فشراءُ الأَوَّلِ صَحيحٌ ، والْمَبِيعُ منهما[1] باقٍ على كتابتِه ، فإنْ أَدَّى عَتَقَ ، ووَلاؤُه مَوْقُوفٌ ، فإنْ أَدَّى سَيِّدُه كتابَتَه ، كان له ؛ لأنَّه عَتَقَ بأدائِه إليه ، وإنْ عَجَزَ ، فوَلاؤُه لسَيِّدِه ؛ لأنَّ العبدَ لا يَثْبُتُ له وَلاءٌ ، ولأنَّ السَّيِّدَ يأْخُذُ مالَه ، فكذلك حُقوقَه . هذا مُقْتَضَى[2] قَوْلِ القاضِى ، ومُقْتَضَى قَولِ أبى بكرٍ ، أنَّ الوَلاءَ لسَيِّدِه ؛ لأنَّ المُكاتَبَ عَبْدٌ لا يَثْبُتُ له[3] الوَلاءُ ، فيثْبُتُ[4] لسَيِّدِه . [5]ذكَرا ذلك[5] فيما إذا أعْتَقَ بإذْنِ سَيِّدِه[6] ، أو كاتَبَ عَبْدَه فأدَّى كتابَتَه ، وهذا نَظِيرُه . ويَحْتَمِلُ أنْ يُفَرَّقَ بينَهما ؛ لكَونِ العِتْقِ تَمَّ بإذْنِ السَّيِّدِ ، فيَحْصُلُ الإِنْعامُ منه بإذْنِه فيه ، وهٰهُنا لا يفْتَقِرُ إلى إذْنِه ، فلا نِعْمةَ له عليه ، فلا[7] يكونُ له عليه وَلاءٌ ، ما لم يُعَجِّزْه سَيِّدُه . واللهُ أعلمُ .

فصل : فإنْ لم يُعْلَمِ السَّابِقُ منهما ، فقال أبو بكرٍ : يَبْطُلُ البَيْعانِ ، ويُرَدُّ كلُّ واحِدٍ منهما إلى كتابتِه ؛ لأنَّ كلَّ واحِدٍ منهما مَشْكوكٌ فى صِحَّةِ بَيْعِه ، فيُرَدُّ إلى اليَقِينِ . وذكَرَ

(١) فى ب ، م : « ههنا » .

(٢) فى م : « ومقتضى » .

(٣) سقط من : الأصل .

(٤) فى الأصل : « ثبت » .

(٥ - ٥) فى ب ، م : « وكذلك » .

(٦) فى ب : « شريكه » .

(٧) فى ب : « ولا » .

القاضى أنَّه يَجْرِى مَجْرَى[8] ما إذا زَوَّجَ الوَلِيَّانِ فأشْكَلَ الأَوَّلُ منهما، فيَقْتَضِى[9] هذا أنْ يُفْسَخَ البَيْعانِ، كما يُفْسَخ النِّكاحان. وعلى قولِ أبى بكرٍ، لا حاجَةَ إلى الفَسْخِ؛ لأنَّ النِّكاحَ إنَّما احْتِيجَ إلى فَسْخِه من أجْلِ المَرْأةِ؛ / فإنَّها مَنْكُوحَةٌ نِكاحًا صحيحًا، لواحِدٍ منهما يَقِينًا، فلا يزُولُ إلَّا بفَسْخٍ، وفى مسألتِنا لم يَثْبُتْ تَعَيُّنُ البَيْعِ فى واحِدٍ بعَيْنِه، فلم يَفْتَقِرْ إلى فَسْخٍ. ١١/٢٦٦ظ

فصل: وإذا كاتَبَ عبيدًا له، صَفْقَةً واحِدَةً، بعِوَضٍ واحِدٍ، مثل أنْ يُكاتِبَ ثلاثةَ أعْبُدٍ له بألْفٍ، صَحَّ، فى قولِ أكثرِ أهلِ العلمِ، منهم؛ عَطاءٌ، وسليمانُ بنُ موسى، وأبو حنيفةَ، ومالِكٌ، والحسنُ بن صالحٍ، وإسْحاقُ. وهو المَنْصوصُ عن الشافِعِىِّ، رَضِىَ اللهُ عنه. وقال بعضُ أصحابِه: فيه قولٌ آخَرُ، لا يَصِحُّ؛ لأنَّ العَقْدَ مع ثلاثةٍ، كعقودٍ ثلاثةٍ، وعِوَضُ كُلِّ منهم مَجْهولٌ، فلم يصِحَّ، كما لو باعَ كُلُّ واحِدٍ منهم لواحِدٍ صَفْقَةً واحِدَةً، بعِوَضٍ واحِدٍ. ولَنا، أنَّ جملةَ العِوَضِ مَعْلُومَةٌ، وإنَّما جُهِلَ تَفْصِيلُه[10]، فلم تَمْنَعْ[11] صِحَّةَ العَقْدِ، كما لو باعَهُم لواحِدٍ. وعلى قولِ مَنْ قال: إنَّ العِوَضَ يكونُ بينَهم على السَّواءِ. فقد عُلِمَ أيضا تَفْصِيلُ العِوَضِ، وعلى كُلِّ واحِدٍ منهم ثُلُثٌ، وكذا يقولُ فيما لو باعَهم لِثلاثةٍ. إذا ثَبَتَ هذا، فإنَّ كُلَّ واحِدٍ منهم مُكاتَبٌ بحِصَّتِه من الألْفِ، ويُقْسَمُ بينَهم على قَدْرِ قِيمَتِهم حينَ العَقْدِ؛ لأنَّه حينَ المُعاوَضَةِ، وزوالِ سُلْطانِ السَّيِّدِ عنهم، فإذا أدَّاهُ، عَتَقَ. هذا[12] قولُ عَطاءٍ، وسليمانَ بن موسى، والحسنِ بنِ صالِحٍ، والشافِعِىِّ، وإسحاقَ. وقال أبو بكرٍ عبدُ العزيز: يَتَوَجَّهُ لأبى عبد الله قولٌ آخَرُ، أنَّ العِوَضَ بينَهم على عَدَدِ رءُوسِهم، فيَتَساوون فيه؛ لأنَّه أُضِيفَ إليهم إضافةً واحِدَةً، فكان بينَهم بالسَّوِيَّةِ، كما لو أقرَّ لهم بشيءٍ. ولَنا، أنَّ هذا عِوَضٌ، فيُقَسَّطُ[13] على المُعَوَّضِ، كما لو اشْتَرَى شِقْصًا وسَيْفًا، وكما لو اشْتَرَى عَبِيدًا. فرَدَّ واحدًا منهم بعَيْبٍ، أو أتْلَفَ

---

(٨) سقط من: الأصل.
(٩) فى الأصل: «فيفضى».
(١٠) فى م: «تفصيلها».
(١١) سقط من: ب.
(١٢) فى ا، ب: «وهذا».
(١٣) فى الأصل: «فيسقط».

أحدَهم ، وردَّ الآخَرَ . ويُخالِفُ الإقرارَ ؛ فإنَّه ليس بعِوَضٍ . إذا ثَبَتَ هذا ، فأيُّهم أدَّى حِصَّتَه ، عَتَقَ . وهذا قولُ الشافِعِيِّ . وقال ابنُ أبي موسى : لا يَعْتِقُ واحدٌ منهم حتى يُؤَدِّيَ جميعَ الكتابةِ . وحُكِيَ ذلك عن أبي بكرٍ . وهو قولُ مالِكٍ . /وحُكِيَ عنه ، أنَّه إذا امْتَنَعَ أحَدُهم عن الكَسْبِ[14] مع القُدْرَةِ عليه ، أجْبَرَهُ[15] عليه الباقُون . واحْتَجُّوا بأنَّ الكِتابةَ واحِدَةٌ ؛ بدليلِ أنَّه لا يَصِحُّ مِن كُلِّ واحِدٍ منهم الكتابةُ بقَدْرِ حِصَّتِه دُونَ الباقِين ، ولا يحْصُلُ العِتْقُ إلَّا بأداءِ جميعِ الكِتابةِ ، كما لو كان المُكاتَبُ واحِدًا . وقال أبو حنيفةَ : إنْ لم يقُلْ لهم السَّيِّدُ : إنْ أدَّيْتُم عَتَقْتُم : [16]فأيُّهم أدَّى حِصَّتَه[17] ، عَتَقَ . وإنْ أدَّى جَمِيعَها ، عَتَقُوا كُلُّهم ، ولم يرْجِعْ على صاحِبَيْه بشيءٍ . وإنْ قال لهم : إنْ أدَّيْتُم ، عَتَقْتُم[16] . لم يَعْتِقْ واحِدٌ منهم حتى تُؤَدَّى الكتابةُ كُلُّها ، ويكونَ بعضُهم حَمِيلًا عن بعضٍ ، ويأخُذُ أيُّهم شاءَ بالمالِ ، وأيُّهم أدَّاها عَتَقُوا كُلُّهم ، ويَرْجِعُ[18] على صاحِبَيْه بحِصَّتِهما . ولَنا ، أنَّه عَقْدُ مُعاوَضَةٍ مع ثلاثةٍ ، فيَبْرَأُ[19] كُلُّ واحِدٍ منهم بأداءِ حِصَّتِه ، كما لو اشْتَرَوْا عبدًا ، وكما لو لم يَقُلْ لهم : إنْ أدَّيْتُم عَتَقْتُم . على قولِ[20] أبي حنيفةَ ، فإنَّ قولَه ذلك لا يُؤَثِّرُ ؛ لأنَّ اسْتِحْقاقَ العِتْقِ بأداءِ العِوَضِ ، لا بهذا القَوْلِ ، بدَلِيلِ أنَّه يَعْتِقُ[21] بالأداءِ بدونِ هذا القَوْلِ ، ولم يَثْبُتْ كَونُ هذا القولِ مانِعًا مِن العِتْقِ ، ولا نُسَلِّمُ أنَّ هذا العَقْدَ كتابةٌ واحِدَةٌ ؛ فإنَّ العَقْدَ مع جماعةٍ عُقودٌ ، بدليلِ البَيْعِ ، ولا يَصِحُّ القِياسُ على كتابةِ الواحِدِ ؛ لأنَّ ما قَدَّره في مُقابَلَةِ عِتْقِه ، وهٰهُنا في مُقابَلَةِ عِتْقِه ما يَخُصُّه ، فافْتَرَقا . إذا ثَبَتَ هذا ، فإنَّه إنْ شَرَطَ عليهم في العَقْدِ ، أنَّ كُلَّ واحِدٍ منهم ضامِنٌ عن الباقِين ، فالشَّرْطُ فاسِدٌ ، والعَقْدُ صَحِيحٌ . وقال أبو الخَطَّاب : في الشَّرْطِ رِوايَةٌ أُخرَى ، أنَّه صَحِيحٌ . وخَرَّجَه ابنُ حامِدٍ وَجْهًا ، بناءً على الرِّوايَتَيْن في ضَمانِ الحُرِّ[22] لمالِ الكتابةِ . وقال الشافِعِيُّ ، رَضِيَ اللهُ عنه : العَقْدُ

11/267و

(14) في ب : « المكسب » .
(15) في ا ، ب ، م : « أجبر » .
(16 – 16) سقط من : ب . نقل نظر .
(17) في ا : « بحصته » .
(18) في م : « ورجع » .
(19) في م : « فاعتبر » .
(20) سقط من : الأصل ، ا ، ب .
(21) في ب : « عتق » .
(22) سقط من : ب .

والشَّرْطُ فاسِدان ؛ [٢٣] لأَنَّ الشَّرْطَ فاسِدٌ [٢٣] ، ولا يُمْكِنُ تَصْحِيحُ العَقْدِ بدُونِه ؛ لأَنَّ السَّيِّدَ إنَّما رَضِىَ بالعَقْدِ بهذا الشَّرْطِ ، فإذا لم يَثْبُتْ ، لم يكُنْ راضِيًا بالعَقْدِ . وقال مالِكٌ ، وأبو حنيفةَ : العَقْدُ والشَّرْطُ صَحِيحان ؛ لأَنَّه مُقْتَضَى العَقْدِ عِنْدَهما . ولَنا ، /أنَّ مالَ الكتابةِ ١١/٢٦٧ظ ليس بلازِمٍ ، ولا مَآلُهُ إلى اللُّزُومِ ، فلم يصِحَّ ضَمانُه ، كما لو جَعَلَ المالَ صِفَةً مُجَرَّدَةً فى العِتْقِ ، فقال : إنْ أَدَّيْتَ إلَىَّ أَلْفًا ، فأَنْتَ حُرٌّ . ولأَنَّ الضَّامِنَ لا يَلْزَمُه أكثرُ ممَّا يَلْزَمُ [٢٤] المَضْمُونَ عنه ، ومالُ الكِتابةِ لا يَلْزَمُ المُكاتَبَ ، فلا يلْزَمُ الضَّامِنَ ، ولأَنَّ الضَّمانَ تَبَرُّعٌ ، وليس للمُكاتَبِ التَّبَرُّعُ ، ولأنَّهُ لا يَمْلِكُ الضَّمانَ عن حُرٍّ ، ولا عَمَّنْ ليس معه فى الكتابةِ ، فكذلك مَن مَعَه . وأمَّا العَقْدُ فصَحِيحٌ ؛ لأَنَّ الكِتابةَ لا تَفْسُدُ بفَسادِ الشَّرْطِ ؛ بدَلِيلِ خَبَرِ بَرِيرَةَ [٢٥] ، [٢٦] وسنَذْكُرُ ذلك [٢٦] فيما بَعْدُ ، إنْ شاءَ اللهُ تعالى .

فصل : إذا ماتَ بعضُ المُكاتَبِين ، سَقَطَ قَدْرُ حِصَّتِه . نَصَّ عليه أحمدُ ، رَضِىَ اللهُ عنه ، فى رِوايَةِ حَنْبَلٍ . وكذلك إنْ أُعْتِقَ بَعْضُهم . وعن مالِكٍ ، إنْ أَعْتَقَ السَّيِّدُ أحَدَهم وكانَ مُكْتَسِبًا ، لم يَنْفُذْ عِتْقُه ؛ لأنَّه يَضُرُّ بالباقِينَ ، وإنْ لم يكُنْ مُكْتَسِبًا ، نَفَذَ عِتْقُه ؛ لعَدَمِ الضَّرَرِ فيه . وهذا مَبْنِىٌّ على أنَّه لا يَعْتِقُ واحِدٌ [٢٧] منهم حتى يُؤَدِّىَ جميعَ مالِ الكتابةِ ، وقد مَضَى الكلامُ فيه .

فصل : وإنْ أدَّى أحَدُ المُكاتَبَيْنِ عن صاحِبِه ، أو عن مُكاتَبٍ آخَرَ ، قبلَ أداءِ ما عليه ، بغيرِ عِلْمِ سَيِّدِه ، لم يَصِحَّ ؛ لأنَّ هذا تَبَرُّعٌ ، وليس له التَّبرُّعُ بغيرِ إذْنِ سَيِّدِه . وإنْ كان قد حَلَّ عليه نَجْمٌ ، صُرِفَ ذلك فيه . وإنْ لم يكُنْ حَلَّ عليه نَجْمٌ ، فله الرُّجُوعُ فيه . وإنْ عَلِمَ السَّيِّدُ بذلك ، ورَضِىَ بقَبْضِه عن الآخَرِ ، صَحَّ ؛ لأنَّ قَبْضَه له راضِيًا به مع العِلْمِ ، دليلٌ على الإِذْنِ فيه ، فجازَ ، كما لو أذِنَ فيه صَرِيحًا [٢٨] . وإنْ كان الأداءُ بعدَ أنْ عَتَقَ ،

(٢٣ - ٢٣) سقط من : ب .

(٢٤) فى ب ، م : « يلزمه » .

(٢٥) تقدم تخريجه ، فى : ٣٢٩/٦ ، ٣٥٩/٨ ، ٣٦٠ .

(٢٦ - ٢٦) فى ب ، م : « وسنذكره » .

(٢٧) فى النسخ : « واحدا » .

(٢٨) فى م : « تصريحا » .

صَحَّ ، سَواءٌ عَلِمَ السَّيِّدُ أو لم يَعْلَمْ . فإذا أرادَ الرُّجوعَ على صاحِبِه بما أدَّى عنه ، نَظَرْنا ؛ فإنْ كان قد قَصَدَ التبرُّعَ عليه ، لم يَرْجِعْ به ، وإنْ أدَّاه مُحْتَسِبًا بالرُّجوعِ عليه ، وكان الأداءُ بإذْنِ المُؤدَّى عنه ، فهو قَرْضٌ ، يلْزَمُه[29] أداؤُه ، كما لو اقْتَرَضَه[30] منه . وإنْ كان بغيرِ إذْنِه ، لم يَرْجِعْ / عليه ؛ لأنَّه تَبَرُّعٌ عليه بأداءِ ما لا يَلْزَمُه[31] أداؤُه بغيرِ إذْنِه ، فلم يرْجِعْ عليه[31] ، كما لو تَصَدَّقَ عنه صَدَقَةَ تَطَوُّعٍ ، وبهذا فارقَ سائِرَ الدُّيونِ . وإنْ كان بإذْنِه ، وطلبَ اسْتِيفاءَه ، قُدِّمَ على أداءِ مالِ الكتابةِ ، كسائِرِ الديونِ . وإن[32] عَجَزَ عن أدائِه ، فحكْمُه حكمُ سائِرِ الدُّيونِ . وهذا كُلُّه مذهبُ الشافِعِيِّ .

٢٦٨/١١ و

فصل : ولا يَصِحُّ ضَمانُ[33] الحُرِّ لمالِ الكتابةِ . وذكَرَ القاضى فيه رِوايَتَيْن ؛ إحْداهُما ، يصِحُّ ضَمانُه ؛ لأنَّه عِوَضٌ فى مُعاوَضةٍ[34] ، فصَحَّ ضَمانُه ، كثَمَنِ المَبِيعِ[35] . ولَنا ، ما ذَكَرْناه من قَبْلُ ، ولا يصِحُّ قِياسُه على الثَّمنِ ؛ لأنَّه[36] لازِمٌ ، وهذا غيرُ لازِمٍ .

فصل : وإنْ[37] أدَّوا ما عليهم ، أو بعضَه ، ثم اخْتَلَفُوا ، فقال مَنْ كَثُرَتْ قِيمتُه : أدَّى كُلُّ واحِدٍ منَّا[38] بقَدْرِ ما عليه ، فلا فَضْلَ لأحَدِنا على صاحِبِه . وقال مَنْ قَلَّتْ قِيمَتُه : أدَّيْنا على السَّواءِ ، فلى الفَضْلُ عليكَ ، أو يكونُ وَدِيعةً لى عندَ سَيِّدِنا . فالقَوْلُ قولُ الأوَّلِ ؛ لأنَّ الظَّاهِرَ أنَّ مَنْ عليه دَيْنٌ لا يُؤَدِّى أكثرَ منه ، فرَجَحَتْ دَعْواهُ بذلك . فإنْ كان المُؤدَّى أكثَرَ ممَّا عليهم ، واخْتَلَفُوا فى الزِّيادةِ ، فالقَوْلُ قولُ مَنْ يَدَّعِى التَّساوِىَ ؛ لأنَّهم اشْتَرَكُوا فى أدائِه ، فكانتْ أيْدِيهم عليه ، فاسْتَوَوْا فيه ، كما لو كان فى أيْدِيهم مالٌ فاخْتَلَفُوا فيه .

---

(٢٩) فى ب : « لزمه » .
(٣٠) فى الأصل ، ب : « أقرضه » .
(٣١ - ٣١) سقط من : م .
(٣٢) فى م : « وإذا » .
(٣٣) فى م : « ضمانه » .
(٣٤) فى ا زيادة : « يضمن » .
(٣٥) فى الأصل : « البيع » .
(٣٦) فى ب : « ولأنه » .
(٣٧) فى م : « وإذا » .
(٣٨) سقط من : ب .

فصل : وإنْ جَنَى بعضُهم ، فجنايَتُه عليه دُونَ صاحِبه . وبهذا قال الشافِعِيُّ ، رَضِيَ اللهُ عنه . وقال مالِكٌ ، رَضِيَ اللهُ عنه : يُؤَدُّون كُلُّهم أَرْشَه ، فإنْ عَجَزُوا رَقُّوا . ولَنا ، قَوْلُ اللهِ تعالى : ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى ﴾[39] . وقولُ النَّبِىِّ ﷺ : « لَا يَجْنِى جَانٍ إِلَّا عَلَى نَفْسِهِ »[40] . ولأنَّه لو اشْتَرَكَ رَجُلان ، وتعاقَدَا ، لم يَحْمِلْ أَحَدُهما[41] عن الآخَرِ[41] جِنايَةَ صاحِبِه ، فكذا هـٰهُنا ؛ لأنَّ[42] ما لا يَصِحُّ ، لا يَتَضَمَّنه عَقْدُ الكِتابةِ ، ولا يَجِبُ على أحَدِهما بِفِعْلِ الآخَرِ ، كالقِصاصِ ، وقد بَيَّنَّا أنَّ كُلَّ واحِدٍ منهما مُكَاتَبٌ بحِصَّتِه ، فهو كالمُنْفَرِدِ بعَقْدِه .

٢٠١٠ – مسألة ؛ قال : (وَإِذَا شَرَطَ فِى كِتَابَتِهِ أَنْ يُوالِىَ مَنْ شَاءَ ، فَالْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ ، والشَّرْطُ بَاطِلٌ)

أَمَّا الشَّرْطُ فباطِلٌ . لا نَعْلَمُ فى بُطْلانِه / خِلافًا ؛ وذلك لما رَوَتْ عائشةُ ، رَضِىَ اللهُ عنها ، قالت : كانتْ فى بَرِيرَةَ ثلاثُ قَضِيَّاتٍ ، أرادَ أَهْلُها أنْ يَبِيعُوها ويَشْتَرِطُوا الوَلاءَ ، فذَكَرْتُ ذلك للنَّبِىِّ ﷺ ، فقال : « اشْتَرِيهَا ، وأَعْتِقِيهَا ، فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ » . مُتَّفَقٌ عليه[1] . وفى الحَدِيثِ الآخَرِ ، أَنَّ النَّبِىَّ ﷺ قال : « اشْتَرِيهَا ، وَاشْتَرِطِى لَهُمُ الْوَلَاءَ ، فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ » . فقامَ رسولُ اللهِ ﷺ فى النَّاسِ ، فحَمِدَ اللهَ ، وأَثْنَى عليه ، ثم قال : « أَمَّا بَعْدُ ، فَمَا بَالُ نَاسٍ[2] يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ فِى كِتَابِ اللهِ ! مَنِ اشْتَرَطَ شَرْطًا لَيْسَ فِى كِتَابِ اللهِ فَهُوَ بَاطِلٌ ، وَإِنْ كَانَ مِائَةَ شَرْطٍ ، قَضَاءُ اللهِ أَحَقُّ ، وشَرْطُ اللهِ[3] أَوْثَقُ ، فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ » . مُتَّفَقٌ عليه[1] . ولأنَّ الوَلاءَ لا يَصِحُّ نَقْلُه ،

١١/٢٦٨ ظ

(٣٩) سورة الأنعام ١٦٤ .

(٤٠) تقدم تخريجه ، فى : صفحة ٥١٥ .

(٤١ – ٤١) سقط من : ا ، ب ، م .

(٤٢) فى ، ب : « ولأن » .

(١) حديث بريرة تقدم تخريجه ، فى : ٣٢٦/٦ ، ٣٥٩/٨ ، ٣٦٠ .

(٢) فى ب : « أناس » .

(٣) فى ا ، ب : « وشروطه » .

بدليلِ أنَّ النَّبىَّ ﷺ نَهى عن بَيْعِ الوَلاءِ وهِبَتِه ، وقال : « إنَّما الولاءُ لِمَنْ أعتقَ » . ولأنَّه لُحْمَةٌ كلُحْمَةِ النَّسَبِ ، فلم يصِحَّ اشْتِراطُه لغيرِ صاحِبِه ، كالقَرابَةِ ، ولأنَّه حكمُ العِتْقِ ، فلم يصِحَّ اشْتِراطُه لغيرِ المُعْتِقِ ، كما لا يَصِحُّ اشْتِراطُ حُكْمِ النِّكاحِ لغيرِ النَّاكِحِ ، ولا حُكْمِ البَيْعِ لغيرِ العاقِدِ[٤] . وسَواءٌ[٥] شَرَطَ[٦] أنْ يُوالِىَ مَن شاءَ ، أو شرطَهُ لبائِعِه ، أو لرجلٍ آخَرَ بعَيْنِه . ولا تفسُدُ الكتابةُ بهذا الشَّرْطِ . نَصَّ عليه أحمدُ ، رَضِىَ اللهُ عنه . وقال الشافِعِىُّ ، رَضِىَ اللهُ عنه : يفسُدُ به ، كما لو شَرَطَ عِوَضًا مَجْهولًا . ويتَخَرَّجُ لنا مثلُ ذلك ؛ بناءً على الشُّروطِ الفاسِدَةِ فى البَيْعِ . ولَنا ، حديثُ بَرِيرَةَ ؛ فإنَّ أهْلَها شَرَطُوا لهم الوَلاءَ ، فأمَرَ النَّبىُّ ﷺ بشِرائِها مع هذا الشَّرْطِ ، وقال : « إنَّما الْوَلَاءُ لِمَنْ أعْتَقَ » . ويُفارِقُ جَهالَةَ العِوَضِ ؛ فإنَّه رُكْنُ العَقْدِ ، لا يُمْكِنُ تصْحِيحُ العَقْدِ بدُونِه ، ورُبَّما أفْضَتْ جَهالَتُه إلى التَّنازُعِ[٧] والاخْتِلافِ ، وهذا شَرْطٌ[٨] زائِدٌ ، فإذا حَذَفْناهُ بَقِىَ العَقْدُ صَحِيحًا بحالِه .

فإنْ قيلَ : المُرادُ بقَولِ النَّبِىِّ ﷺ : « اشْتَرِطِى لَهُمُ الْوَلَاءَ » . أى عليهم ؛ لأَنَّ النَّبِىَّ ﷺ لا يَأْمُرُ بالشَّرْطِ الفاسِدِ ، واللَّامُ تُسْتَعْمَلُ بمعنَى « على » ، كقولِ اللهِ تعالَى : ﴿ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا ﴾[٩] . [١٠]أى فَعَلَيْها[١٠] . قُلْنا : هذا لا يَصِحُّ ؛ لوُجوهٍ ثلاثةٍ ؛ /أحَدُها ، أنَّه يُخالِفُ وَضْعَ اللَّفْظِ والاسْتِعمالَ . والثانِى ، أنَّ أهْلَ بَرِيرَةَ أَبَوْا هذا الشَّرْطَ ، فكيفَ يَأْمُرُها النَّبِىُّ ﷺ بشرطٍ لا يَقْبَلُونَه ! والثالِثُ ، أنَّ ثُبوتَ الوَلاءِ لها لا يَحْتاجُ إلى شَرْطٍ ؛ لأنَّه مُقْتَضَى العِتْقِ وحُكْمُه . والرَّابِعُ ، أنَّ فى بعضِ الألْفاظِ : « لَا يَمْنَعُكِ[١١] هٰذَا الشَّرْطُ مِنْهَا ، ابْتَاعِى ، وأَعْتِقِى » . وإنَّما أمَرَها النَّبِىُّ ﷺ بالشَّرْطِ ، تَعْرِيفًا لنا أنَّ وُجودَ هذا الشَّرْطِ كعَدَمِه ، وأنَّه لا يَنْقُلُ الوَلاءَ عن المُعْتِقِ .

١١/٢٦٩و

---

(٤) فى الأصل ، ب ، م : « العاقل » .

(٥) فى الأصل زيادة : « إن » .

(٦) فى ا ، ب : « اشترط » .

(٧) فى الأصل : « النزاع » .

(٨) فى م : « الشرط » .

(٩) سورة الإسراء ٧ .

(١٠ - ١٠) سقط من : الأصل ، ا ، ب .

(١١) فى م : « يمنعنك » .

فصل : وإنْ شَرَطَ[١٢] السَّيِّدُ على المُكاتَبِ أنْ يَرِثَه دُونَ ورَثَتِه ، أو يُزَاحِمَهم[١٣] فى مَوارِيثِهم ، فهو شَرْطٌ فاسِدٌ . فى قَولِ عامَّةِ العُلَماءِ ، منهم ؛ الحسنُ ، وعَطاءٌ ، وشُرَيْحٌ ، وعمرُ بنُ عبد العزيز ، والنَّخَعِىُّ ، وإسْحاقُ . وأجازَ إياسُ بنُ مُعاوِيَةَ أنْ يَشْتَرِطَ شيئًا من مِيرَاثِه . ولا يَصِحُّ ؛ لأنَّه يُخالِفُ كتابَ اللهِ عَزَّ وجَلَّ ، وكُلُّ شَرْطٍ ليس فى كتابِ اللهِ ، فهو باطِلٌ ، بقَوْلِ النَّبِىِّ ﷺ . قال سعيد : حَدَّثَنا هُشَيْمٌ ، حَدَّثَنا منصورٌ ، عن ابنِ سِيرِينَ ، أنَّ رجُلًا كاتَبَ مَمْلُوكَهُ ، واشْتَرَطَ مِيرَاثَه ، فلمَّا ماتَ المُكاتَبُ ، خَاصَمَ[١٤] ورَثَتَه إلى شُرَيْحٍ ، [١٥]فقَضَى شريحٌ[١٥] بمِيراثِ المُكاتَبِ لوَرَثَتِه ، فقال الرجلُ : ما يُغْنِى عنِّى[١٦] شَرْطِى منذُ عِشْرِينَ سَنَةً ؟ فقال شُرَيحٌ : كتابُ اللهِ أَنْزَلَه على نَبِيِّه قبلَ شَرْطِكَ بخَمْسِينَ سَنَةً[١٧] . ولا تفْسُدُ الكتابةُ بهذا الشَّرْطِ ، كالذى قبلَه .

فصل : وإنْ شَرَطَ عليه خِدْمَةً معلومَةً بعدَ العِتْقِ ، جازَ . وبه قال عَطاءٌ ، وابنُ شُبْرُمَةَ . وقال مالِكٌ ، والزُّهْرِىُّ : لا يصِحُّ ؛ لأنَّهُ يُنافِى مُقْتَضَى العَقْدِ ، أشْبَهَ ما لو شَرَطَ مِيراثَه . ولَنا ، أنَّه رُوِىَ عن عمرَ ، رَضِىَ اللهُ عنه ، أنَّه أعْتَقَ كلَّ مَن يُصَلِّى مِن سَبْىِ العربِ ، وشَرَطَ عليهم ، أنَّكم تخْدُمُونَ الخليفةَ مِن بَعْدِى ثلاثَ سَنَواتٍ[١٨] . ولأنَّه اشْتَرطَ خِدْمَةً فى عَقْدِ الكتابةِ ، أشْبَهَ ما لو شَرَطَها قبلَ العِتْقِ ، ولأنَّه شَرَطَ نَفْعًا مَعْلُومًا ، أشْبَهَ ما لو شَرَطَ عِوَضًا معلومًا ، ولا نُسَلِّمُ أنَّه يُنافِى مُقْتَضَى العَقْدِ ؛ فإنَّ مُقْتَضاهُ العِتْقُ عندَ الأداءِ ، وهذا لا يُنافِيه .

فصل : وإذا كاتَبَه على أَلْفَيْن ، فى رأسِ كُلِّ شَهْرٍ أَلْفٌ ، / وشَرَطَ أنْ يَعْتِقَ عندَ أداءِ الأوَّلِ ، صَحَّ ، فى قِياسِ المذهبِ ، ويَعْتِقُ عندَ أدائِه ؛ لأنَّ السَّيِّدَ لو أعْتَقَه بغيرِ أداءِ شىءٍ ، ١١/٢٦٩ ظ

(١٢) فى م : « اشترط » .

(١٣) فى الأصل ، ا : « مزاحمتهم » .

(١٤) فى م : « تخاصم » .

(١٥ - ١٥) سقط من : الأصل . نقل نظر .

(١٦) سقط من : ا ، ب .

(١٧) وأخرجه عبد الرزاق ، فى : باب الشرط على المكاتب ، من كتاب المكاتب . المصنف ٨/ ٣٧٨ . وذكره وكيع ، فى : أخبار القضاة ٢/ ٣٥٦ .

(١٨) أخرجه عبد الرزاق ، فى : باب الشرط على المكاتب ، من كتاب المكاتب . المصنف ٨/ ٣٨٠ ، ٣٨١ .

صَحَّ ، فكذلك إذا أعْتقَه عندَ أداءِ البَعْضِ ، ويَبْقَى الآخَرُ دَيْنًا عليه بعدَ عِتْقِه ، كما لو باعَه نَفْسَه به[19] .

٢٠١١ – مسألة ؛ قال : (**وَإِذَا أَسَرَ الْعَدُوُّ الْمُكَاتَبَ ، فَاشْتَرَاهُ رَجُلٌ ، فَأَخْرَجَهُ إِلَى سَيِّدِهِ ، فَأَحَبَّ أَخْذَه ، أَخَذَهُ بِمَا اشْتَرَاهُ ، فَهُوَ عَلَى كِتَابَتِهِ . وإِنْ لَمْ يُحِبَّ أَخْذَهُ ، فَهُوَ عَلَى[1] مِلْكِ مُشْتَرِيهِ ، مُبْقًى عَلَى مَا بَقِيَ مِنْ كِتَابَتِهِ ، يَعْتِقُ بِالْأَدَاءِ ، وَوَلَاؤُهُ لِمَنْ يُؤَدِّي إِلَيْهِ**)

وجُمْلَتُه أنَّ الكُفَّارَ إذا أسَرُوا مُكاتَبًا ، ثم اسْتَنْقَذَه المسلمون ، فالكتابةُ بحالِها ؛ فإنْ أُخِذَ في الغَنائِمِ ، فعُلِمَ بحالِه ، أو أدْرَكَه سَيِّدُه قبلَ قَسْمِه ، أخَذَه بغيرِ شيءٍ ، وكان على كتابتِه ، كمَنْ لم يُؤْسَرْ ، وإنْ لم يُدْرِكْه حتى قُسِمَ ، وصارَ في سَهْمِ بعضِ الغانِمين ، أو اشْتَراهُ رجُلٌ مِن الغَنِيمَةِ قبلَ قَسْمِه ، أو مِن المشركين ، وأخْرَجَه إلى سَيِّده ، فإنَّ سَيِّدَه أحَقُّ به بالثَّمَنِ الذي ابْتاعَه به . وفيما إذا كان غَنِيمَةً ، رِوايَةٌ أُخْرَى ، أنَّه إذا قُسِمَ ، فلا حَقَّ لسَيِّدِه فيه بحالٍ . فيُخَرَّ جُ في المُشْتَرَى[2] مثلُ ذلك . وعلى كُلِّ تَقْديرٍ ، فإنَّ سَيِّدَه إنْ أخَذَه ، فهو مُبْقًى على ما بَقِيَ مِن كتابَتِه ، وإنْ تَرَكَه ، فهو في يَدِ مُشْتَرِيه ، مُبْقًى على ما بَقِيَ مِن كِتابَتِه ، يَعْتِقُ[3] بالأداءِ في المَوْضِعَيْن ، ووَلاؤُه لمَن يُؤَدِّي إليه ، كما لو اشْتَراهُ مِن سَيِّدِه . وقال أبو حنيفةَ ، والشافِعِيُّ ، [4] رَضِيَ اللهُ عنهما : لا يَثْبُتُ عليه مِلْكُ الكُفَّارِ ، ويُرَدُّ إلى سَيِّدِه بكلِّ حالٍ . ووافَقَ أبو حنيفةَ الشافِعِيَّ [4] ، في المُكاتَبِ والمُدَبَّرِ خاصَّةً ؛ لأنَّهما عندَه لا يجوزُ بَيْعُهما ، ولا نَقْلُ[5] المِلْكِ فيهما ، فأشْبها أُمَّ الوَلَدِ . وقَدْ تَقَدَّمَ الكلامُ في الدَّلالةِ على أنَّ ما أدْرَكَه صاحِبُه مَقْسُومًا ، لا يَسْتَحِقُّ صاحِبُه أخْذَه بغيرِ شيءٍ ، وكذلك ما اشْتَراهُ مُسْلِمٌ من

---

(١٩) سقط من : الأصل .

(١) سقط من : ب .

(٢) في الأصل : « المستولى » .

(٣) في م : « فيعتق » .

(٤ – ٤) سقط من : ب . نقل نظر .

(٥) في الأصل : « ينقل » .

دارِ الحَرْبِ ، وفى أنَّ المُكاتبَ والمُدَبَّرَ يجوزُ بَيْعُهما[٦] ، بما يُغْنِى عن إعادَتِه هـٰهُنا .

فصل : وهل يَحْتَسِبُ عليه بالمدَّةِ التى كان فيها مع الكُفَّارِ ؟ على وَجْهَيْن ؛ أحَدُهما ، لا يَحْتَسِبُ عليه بها ؛ لأنَّ الكتابَةَ / اقْتَضَتْ تَمْكِينَه من التَّصرُّفِ والكَسْبِ فى هذه المُدَّةِ ، فإذا لم يحْصُلْ له ذلك ، لم يَحْتَسِبْ عليه ، كالو حَبَسَه سَيِّدُه . فعلى هذا ، يَنْبَنِى على ما[٧] مَضَى من المُدَّةِ قبلَ الأَسْرِ ، ويُلْغِى[٨] مُدَّةَ الأَسْرِ ، كأنَّها لم تُوجَدْ . والثانى ، يَحْتَسِبُ عليه بها ؛ لأنَّها من مُدَّةِ الكِتابَةِ ، مَضَتْ بغيرِ تَفْرِيطٍ من سَيِّدِه ، فاحْتَسَبَ عليه بها ، كالو مَرِضَ ، ولأنَّه مَدِينٌ مَضَتْ مُدَّةٌ مِن أجَلِ دَيْنِه فى حَبْسِه ، فاحْتَسَبَ عليه بها ، كسائِرِ الغُرَماءِ ، وفارَقَ ما إذا حَبَسَه سَيِّدُه ، بما سَنَذْكُره إنْ شاءَ اللهُ تعالى . فعلى هذا ، إذا حلَّ عليه نَجْمٌ عندَ اسْتِنْقاذِه ، جازَتْ مُطالَبَتُه به[٧] . وإنْ حَلَّ ما يجوزُ تَعْجيزُه بتَرْكِ أدائِه ، فلِسَيِّدِه تَعْجيزُه ، وردُّه إلى الرِّقِّ . وهل له ذلك بنَفْسِه أو حُكْمِ الحاكِمِ ؟ فيه وَجْهان ؛ أحَدُهما ، له ذلك ؛ لأنَّه تَعَذَّرَ عليه الوُصولُ إلى المالِ فى وَقْتِه ، فأشْبَهَ ما لو كان حاضِرًا ، يُحقِّقُه أنَّه لو كان حاضِرًا ، والمالُ غائِبًا ، يتَعَذَّرُ إحْضارُه وأداؤُه فى مُدَّةٍ قَرِيبَةٍ ، لَكانَ لسيِّدِه الفَسْخُ ، والمالُ هـٰهُنا إمَّا مَعْدُومٌ ، وإمَّا غائِبٌ يتَعَذَّرُ أداؤُه ، وفى كِلْتا الحالَتَيْن يجوزُ الفَسْخُ . والثانى ، ليس له ذلك إلَّا بحُكْمِ الحاكِمِ ؛ لأنَّه مع الغَيْبَةِ يحْتاجُ إلى أنْ يبْحَثَ ، ألَهُ مالٌ أم لا ؟ وليس كذلك إذا كان حاضِرًا ؛ فإنَّه يُطالِبُه ، فإنْ أدَّى ، وإلَّا فقد عجَّزَ نَفْسَه . فإنْ فَسَخَ الكتابَةَ بنَفْسِه ، أو بحُكْمِ الحاكِمِ ، ثم خَلَصَ المُكاتَبُ ، فادَّعَى أنَّ له مالًا فى[٩] وَقْتِ الفَسْخِ ، يَفِى بما عليه ، وأقامَ بذلك بَيِّنَةً ، بَطَلَ الفَسْخُ . ويَحْتَمِلُ أنْ لا يبْطُلَ حتى يَثْبُتَ أنَّه كان يُمْكِنُه أداؤُه ؛ لأنَّه إذا[٧] كان مُتَعذِّرَ الأداءِ ، كان وُجودُه كعَدَمِه .

فصل : وإنْ حَبَسَه سَيِّدُه مُدَّةً ، فقد أساءَ ، ولا يَحْتَسِبُ عليه بمُدَّتِه[١٠] ، فى أحَدِ

١١/٢٧٠و

(٦) تقدم فى : ١١٧/١٣ .

(٧) سقط من : م .

(٨) فى م : « وتبقى » .

(٩) سقط من : الأصل ، ب .

(١٠) فى الأصل : « مدته » .

الوُجُوهِ . والثانِى ، يَحْتَسِبُ عليه بمُدَّتِه ؛ لأنَّ مالَ الكتابةِ دَيْنٌ مُؤَجَّلٌ ، فيَحْتَسِبُ بمُدَّةِ الحَبْسِ من الأَجَلِ ، كسائِرِ الدُّيونِ المُؤَجَّلَةِ . فعلى هذا الوَجْه ، يلْزَمُه أجْرُ مثلِه فى المُدَّةِ التى حَبَسَه فيها . والأوَّلُ أصَحُّ ؛ لأنَّ على سَيِّدِه تَمْكِينَه مِن التَّصرُّفِ مُدَّةَ كتابَتِه ، فإذا حَبَسَه مُدَّةً ، وجَبَ / عليه تأْخِيرُه مثلَ تلك المُدَّةِ ؛ ليَسْتَوْفِيَ الواجبَ له ، ولأنَّ حَبْسَه يُفْضِى إلى إبْطالِ الكتابَةِ ، وتَفْوِيتِ مَقْصُودِها ، ورَدِّه إلى الرِّقِّ ، ولأنَّ عَجْزَه عن أداءِ نُجومِه فى مَحلِّها بسَبَبٍ مِن سَيِّده ، فلم يَسْتَحِقَّ به فَسْخَ العَقْدِ ، كما لو مَنَعَ البائِعُ المُشْتَرِىَ مِن أداءِ الثَّمنِ ، لم تَسْتَحِقَّ فَسْخَ البَيْعِ ؛ لذلك[11] ، ولو مَنَعَت المرأةُ زَوْجَها من الإنْفاقِ عليها ، لم يَسْتَحِقَّ فَسْخَ العَقْد ؛ لذلك[11] ، كذا هٰهُنا . الوَجْهُ الثالِثُ ، أنَّه يَلْزَمُ سَيِّدَه أرْفَقُ الأمْرَيْنِ به ؛ مِن تَخْلِيَتِه مثلَ تلك المُدَّةِ ، أو أجْرِ مِثْلِها ؛ لأنَّه قد[12] وُجِدَ سَبَبُهما ، فكان للمُكاتَبِ أنْفَعُهما .

11/270 ظ

فصل : وإذا وَصَّى[13] بأنْ يُكاتَبَ عبدُه ، صَحَّت الوَصِيَّةُ ؛ لأنَّ الكتابةَ يَتَعَلَّقُ بها حَقُّ اللهِ تعالى وحَقُّ الآدَمِىِّ[14] ، فإذا وَصَّى[15] به ، صَحَّ ، وتُعْتَبَرُ قِيمَتُه من ثُلثِه ؛ لأنَّه تَبَرُّعٌ من جِهَتِه ، فإنَّه بَيْعُ[16] مالِه بمالِه . فإنْ خَرَجَ من الثُّلثِ ؛ لَزِمَتْهم[17] كتابَتُه ، ولا يُعْتَبَرُ مالُ الكتابَةِ من مالِه . ذكَرَه القاضى ؛ لأنَّه نَماءُ مالِه وفائِدَتُه ، ولأنَّ الاعْتِبارَ بحالَةِ الموتِ ، وهو لا يَمْلِكُ مالَ الكتابَةِ ، ثم يُنْظَرُ ؛ فإنْ عَيَّنَ مالَ الكتابَةِ ، كاتَبُوه عليه ، سَواءٌ كان أقلَّ من قِيمَتِه ، أو مثلَها أو أكثرَ . وإنْ لم يُعَيِّنْه ، كاتَبُوه على ما جَرَى العُرْفُ بكتابَةِ مثلِه به . والعُرْفُ أنْ يُكاتَبَ العبدُ بأكثرَ من قِيمَتِه ؛ [18]لكَوْنِ دَيْنِها[18] مُؤَجَّلًا . ويجبُ رَدُّ رُبْعِه إليه . ويُعْتَبَرُ فى ذلك رِضَى العَبْدِ ؛ لأنَّ الكتابةَ لا تَلْزَمُه ، ولا يجوزُ إجْبارُه عليها ،

---

(11) سقط من : م .

(12) سقط من : ا ، ب .

(13) فى ا ، م : « أوصى » .

(14) فى ب : « للآدمى » .

(15) فى م : « أوصى » .

(16) فى الأصل : « يبيع » .

(17) فى الأصل : « لزمته » . وفى م : « لزمهم » .

(18 - 18) فى الأصل : « لكونها » .

بخلافِ ما لو وَصَّى بعِتْقِه ، فإنَّه يَعْتِقُ[19] ، ولا يَقِفُ على اخْتِيارِه ولا رِضاهُ . فإنْ رَدَّ الوَصِيَّةَ ، بطَلَتْ . فإنْ عادَ فطَلَبها ، لم تَلْزَمْه إجابَتُه إليها ؛ لأنَّ وَصِيَّتَه بطَلَتْ بالرَّدِّ ، فأشْبَهَ الوَصِيَّةَ بالمالِ . وإنْ لم يكُنْ رَدَّها ، وَجَبَتْ إجابَتُه إليها . وإنْ[20] أدَّى[21] وعَتَقَ ، كان[21] ولاؤُه للمُوصِى بكتابَتِه ، كما لو وَصَّى بعِتْقِه ، وإنْ عجَزَ ، فلِلْوارِثِ رَدُّه فى الرِّقِّ ، وإنْ لم يخْرُجْ من الثُّلُثِ ، فإنَّه يُكاتَبُ منه ما يَخْرُجُ[22] من الثُّلُثِ . وإنْ كان قد وصَّى بوَصايَا غيرِ الكتابَةِ ، لا تخْرُجُ مِن الثُّلُثِ ، تَحاصُّوا فى الثُّلُثِ / ، وأُدْخِلَ النَّقْصُ على كُلِّ واحِدٍ منهم بقَدْرِ ما لَه فى الوَصِيَّةِ . ويتخَرَّجُ أنْ تُقَدَّمَ الكتابةُ ؛ بِناءً على الرِّوايَةِ التى تُقَدِّمُ العِتْقَ ؛ لأنَّ الكتابَةَ مَقْصُودُها العِتْقُ ، وتُفْضِى إليه . ويَحْتَمِلُ أنْ لا تُقَدَّمَ بحالٍ ؛ لأنَّ العِتْقَ تَغْلِيبٌ وسِرايَةٌ ، ليس هو الكتابَةَ[23] ، وإفضاؤُها إلى العِتْقِ لا يُوجِبُ تَقْدِيمَها ، كما لو وَصَّى لرَجُلٍ بابْنِه ، فإنَّه لا يُقَدَّمُ ، مع أنَّ القَصْدَ بوَصِيَّتِه العِتْقُ ، ويُفْضِى إليه .

271/11و

فصل : فإنْ قال : كاتِبُوا أحَدَ رَقِيقِى . فلِلْوَرَثَةِ مُكاتَبَةُ مَنْ شاءُوا[24] منهم . فى أحَدِ الوَجْهَيْنِ ، وفى الآخَرِ ، يُكاتِبُونَ واحِدًا منهم بالقُرْعَةِ . وإنْ قال : أحَدَ عَبِيدِى . فكذلك ، إلَّا أنَّه ليس لهم مُكاتَبَةُ أَمَةٍ ، ولا خُنْثَى مُشْكِلٍ ؛ لأنَّه لا يُعْلَمُ كَوْنُ الخُنْثَى عبدًا[25] . وإنْ قال : أحَدَ إمائِى . فليس لهم مُكاتَبَةُ عبدٍ ، ولا خُنْثَى مُشْكِلٍ ، كذلك . وإنْ كان الخُنْثَى غيرَ مُشْكِلٍ ، وكان رجُلًا ، فلهم مُكاتَبَتُه إذا قال : كاتِبُوا أحَدَ عَبِيدِى . وإنْ كان أُنْثَى ، فلهم مُكاتَبَتُه إذا قال : كاتِبُوا إحْدَى[26] إمائِى . لأنَّ هذا عَيْبٌ فيه ، والعَيْبُ لا يَمْنَعُ الكتابَةَ . واللهُ أعلمُ .

فصل : والكِتابَةُ الفاسِدَةُ ، أنْ يُكاتِبَه على عِوَضٍ مَجْهُولٍ ، أو عِوَضٍ حالٍّ ، أو

---

(19) فى ا ، ب : « يعتقه » .

(20) فى م : « وإذا » .

(21 – 21) فى ا ، م : « عتق وكان » .

(22) فى م : « خرج » .

(23) فى ا ، ب ، م : « للكتابة » .

(24) فى الأصل : « شاء » .

(25) فى م زيادة : « أو أمة » .

(26) فى النسخ : « أحد » .

مُحَرَّمٍ ، كالخَمْرِ والخِنْزِيرِ . فأمَّا إنْ شَرَطَ فى الكتابَةِ شَرْطًا فاسِدًا ، فالمَنْصوصُ أنَّه لا يُفسِدُها ، لكن يَلْغُو[27] الشَّرْطُ ، وتَبْقَى الكتابَةُ صحيحَةً . ويتخَرَّجُ أنْ يُفْسِدَها ؛ بناءً[28] على الشروطِ الفاسِدَةِ فى البَيْعِ . وهذا مذهبُ الشافِعِىِّ . وقد رُوِىَ عن أبى عبدِ اللهِ ، رَحِمَه اللهُ ، ما يَدُلُّ على أنَّ الكتابَةَ على العِوَضِ المُحرَّمِ باطِلَةٌ ، لا يَعْتِقُ بالأداءِ فيها . وهو[29] اخْتِيارُ أبى بَكْرٍ ؛ فإنَّه[30] روَى عن أحمدَ ، رَضِىَ اللهُ عنه ، أنَّه قال : إذا كاتَبَه كتابَةً فاسِدَةً ، فأدَّى ما كُوتِبَ عليه ، عَتَقَ ، مالم تَكُنِ الكتابَةُ مُحَرَّمَةً . فحَكَمَ بالعِتْقِ بالأداءِ إلَّا فى المُحَرَّمَةِ . واخْتارَ[31] القاضِى أنَّه يَعْتِقُ بالأداءِ ، كسائِرِ الكتاباتِ الفاسِدَةِ . ويُمْكِنُ حَمْلُ كلامِ القاضى على ما إذا جعَلَ السَّيِّدُ الأداءَ شَرْطًا للعِتْقِ ، فقال : إذا أدَّيْتَ إلَىَّ ، فأنْتَ حُرٌّ . فأدَّى / إليه ، فإنَّه يَعْتِقُ بالصِّفَةِ المُجَرَّدَةِ ، لا بالكتابَةِ ، ويَثْبُتُ فى هذه الكتابَةِ حكمُ الصِّفَةِ فى العِتْقِ [32] بوُجودِها ، لا بحُكْمِ الكتابَةِ[32] . وأمَّا غيرُها من الكتابَةِ الفاسِدَةِ ، فإنَّها تُساوِى الصَّحِيحَةَ فى أرْبَعَةِ أحْكامٍ ؛ أحَدُها ، أنَّه يَعْتِقُ بأداءِ ما كُوتِبَ عليه ، سَواءٌ صَرَّحَ بالصِّفَةِ ، فقال : إذا[33] أدَّيْتَ إلَىَّ ، فأنْتَ حُرٌّ . أو لم[34] يَقُلْ ؛ لأنَّ مَعْنَى الكِتابَةِ يَقْتَضِى هذا ، فيَصِيرُ كالمُصَرَّحِ به ، فيَعْتِقُ بوُجودِه ، كالكتابَةِ الصَّحِيحَةِ . الثانى ، أنَّه إذا عَتَقَ بالأداءِ ، لم تَلْزَمْه قِيمةُ نَفْسِه ، ولم يَرْجِعْ على سَيِّدِه بما أعْطاهُ . ذَكَرَه أبو بكرٍ . وهو ظاهِرُ كلامِ أحمدَ ، رَضِىَ اللهُ عنه . وقال الشافِعِىُّ ، رَضِىَ اللهُ عنه : يتَراجَعان ، فيجبُ على العبدِ قِيمَتُه ، وعلى السَّيِّدِ ما أخَذَه ، فيتَقاصَّان بقَدْرِ أقَلِّهما ، إنْ كانَا من جِنْسٍ واحِدٍ ، ويأخُذُ ذو الفَضْلِ فَضْلَه ؛ لأنَّه عَقْدُ مُعاوَضَةٍ فاسِدَةٍ ، فوجَبَ التَّراجُعُ فيه ، كالبَيْعِ الفاسِدِ . ولَنا ، أنَّه عَقْدُ كِتابَةٍ لمُعاوَضَةٍ حَصَلَ

٢٧١/١١ ظ

(٢٧) فى م : « يلغى » .

(٢٨) سقط من : ب .

(٢٩) فى ا . ب : « وهذا » .

(٣٠) فى م زيادة : « قد » .

(٣١) فى الأصل : « واختيار » .

(٣٢ - ٣٢) فى ب : « لوجودها لا حكم للكتابة » . وفى ا : « حكم » مكان : « بحكم » .

(٣٣) فى م : « إن » .

(٣٤) فى ب : « ولم » .

العِتْقُ فيها بالأداءِ ، فلم يجِبِ [35] التَّراجُعُ فيها ، كما لو كان العَقْدُ صَحِيحًا ، ولأنَّ ما يأْخُذُه [36] السَّيِّدُ فهو من كَسْبِ عَبْدِه ، الذى لم يَمْلِكْ كَسْبَه ، فلم يجِبْ [35] عليه رَدُّه ، والعبدُ عَتَقَ بالصِّفَةِ ، فلم تَجِبْ عليه قِيمَتُه ، كما لو قال : إنْ دَخَلْتَ الدارَ ، فأنْتَ حُرٌّ . وأمَّا البَيْعُ الفاسِدُ ، فإنَّه إنْ كان بينَ هذا وبينَ سَيِّدِه ، فلا رُجُوعَ على السَّيِّدِ بما أخَذَه ، وإنْ كان بَيْنَه وبَيْنَ غيرِه ، فإنَّه أخَذَ ما لا يَسْتَحِقُّه ، ودَفَعَ إلى الآخَرِ ما لا يَسْتَحِقُّه ، بعَقْدٍ المقْصودُ منه المُعاوَضَةُ ، وفى مسألتِنا بخلافِه . الثالِثُ ، أنَّ المُكاتَبَ يَمْلِكُ التَّصَرُّفَ فى كَسْبِه ؛ لأنَّ عَقْدَ الكتابةِ تَضَمَّنَ الإِذْنَ [37] فى ذلك ، وله أخْذُ الصَّدَقاتِ والزَّكواتِ ؛ ولأنَّه [38] مُكاتَبٌ يَعْتِقُ بالأداءِ ، فمَلَكَ ذلك ، كما فى الكتابةِ الصَّحِيحَةِ . الرابعُ ، أنَّه إذا كاتَبَ جماعَةً كتابَةً فاسِدَةً ، فأدَّى أحَدُهُم حِصَّتَه ، عَتَقَ . على قَوْلِ مَنْ قال : إنَّه يَعْتِقُ فى الكتابةِ الصَّحِيحَةِ بأداءِ حِصَّتِه . لأنَّ مَعْنَى العَقْدِ أنَّ كُلَّ واحِدٍ منهم مُكاتَبٌ / بقَدْرِ حِصَّتِه ، متى أدَّى إلى كُلِّ واحِدٍ منهم قَدْرَ حِصَّتِه ، فهو حُرٌّ . ومن قال : لا يَعْتِقُ فى الصَّحِيحَةِ إلَّا أنْ يُؤَدِّىَ الجميعَ . فههُنا أوْلَى . وتُفارِقُ الصَّحِيحَةَ فى ثلاثةِ أحْكامٍ ؛ أحدُها ، أنَّ لكُلِّ واحِدٍ من السَّيِّدِ والمُكاتَبِ فَسْخَها ورَفْعَها ، سَواءٌ كان ثَمَّ صِفَةٌ أو لم تَكُنْ . وهذا قولُ أصْحابِ الشَّافِعِىِّ ، رَضِىَ اللهُ عنه ؛ لأنَّ الفاسِدَ لا يَلْزَمُ حُكْمُه ، والصِّفَةُ ههُنا مَبْنِيَّةٌ على المُعاوَضَةِ ، وتابِعَةٌ لها ؛ لأنَّ المُعاوَضَةَ هى المَقْصُودُ [39] ، فلمَّا أبْطَلَ المُعاوضَةَ التى هى الأصْلُ ، بطَلَت الصِّفَةُ المَبْنِيَّةُ عليها ، بخلافِ الصِّفَةِ المُجَرَّدَةِ ، ولأنَّ [40] السَّيِّدَ لم يَرْضَ بهذه الصِّفَةِ إلَّا بأنْ يُسَلَّمَ له العِوَضُ المُسَمَّى ، فإذا لم يُسَلَّمْ ، كان له إبْطالُها ، بخلافِ الكتابةِ الصَّحِيحَةِ ؛ فإنَّ العِوَضَ سُلِّمَ له ، فكان العقدُ لازِمًا له . الثانى ، أنَّ السَّيِّدَ إذا أبْرَأه من المالِ ، لم تصِحَّ البَراءَةُ ، ولا يَعْتِقُ بذلك ؛ لأنَّ المالَ

١١/٢٧٢و

(35 - 35) سقط من : ب . نقل نظر .

(36) فى م : « أخذه » .

(37) فى ب : « بالإذن » .

(38) سقطت الواو من : ا ، ب ، م .

(39) فى م : « المقصودة » .

(40) سقطت الواو من : الأصل .

غيرُ ثابتٍ فى العَقْدِ ، بخلافِ الكتابةِ الصَّحِيحَةِ ، وجَرَى هذا مَجْرَى الصِّفَةِ المُجَرَّدَةِ ، فى قولِه : إذا أدَّيْتَ إلىَّ ألْفًا ، فأنْتَ حُرٌّ . الثالِثُ ، أنَّه لا يَلْزَمُ السَّيِّدَ[41] أنْ يُؤَدِّىَ إليه شيئًا من الكتابةِ ؛ لأنَّ العِتْقَ هـٰهُنا بالصِّفَةِ المُجَرَّدَةِ ، فأشْبَهَ ما لو قال : إذا أدَّيْتَ إلىَّ ألْفًا ، فأنْتَ حُرٌّ . واخْتُلِفَ فى أحكامٍ أرْبَعَةٍ ؛ أحدُها ، فى بُطْلانِ الكتابةِ بمَوْتِ السَّيِّدِ . فذَهَبَ القاضى وأصحابُه إلى بُطْلانِها . وهو قولُ الشَّافِعِىِّ ، رَضِىَ اللهُ عنه ؛ لأنَّه عَقْدٌ جائِزٌ من الطَّرَفَيْنِ ، لا يُؤُولُ إلى اللُّزومِ ، فيَبْطُلُ بالمَوْتِ ، كالوَكَالةِ ، ولأنَّ المُغَلَّبَ فيها حكمُ الصِّفَةِ المُجَرَّدَةِ ، والصِّفَةُ تبْطُلُ بالمَوْتِ ، فكذلك هذه الكتابةُ . وقال أبو بكرٍ : لا تَبْطُلُ بالمَوْتِ ، ويَعْتِقُ بالأداءِ إلى الوارِثِ . [42]وهو قولُ أبى حنيفةَ ، رَضِىَ اللهُ عنه ؛ لأنَّه مُكاتَبٌ يَعْتِقُ بالأداءِ إلى السَّيِّدِ ، فيَعْتِقُ بالأداءِ إلى الوارِثِ[42] ، كما فى الكتابةِ الصحيحَةِ[41] ، ولأنَّ الفاسِدَةَ كالصَّحِيحَةِ فى بابِ العِتْقِ بالأداءِ ، وفى أنَّ الولَدَ يتْبَعُه ، فكذلك فى هذا . والثانى ، فى بُطْلانِها بجُنونِ السَّيِّدِ ، والحَجْرِ عليه لسَفَهٍ ، والخلافُ فيه كالخلافِ فى بُطْلانِها بمَوْتِه . والأَوْلَى أنَّها لا تبْطُلُ هـٰهُنا ؛ لأنَّ الصِّفَةَ المُجرَّدَةَ لا تبْطُلُ بذلك ، والمُغلَّبُ فى هذه الكتابةِ ، حكمُ الصِّفَةِ المُجرَّدَةِ ، فلا تبْطُلُ به . / فعلى هذا ، لو أدَّى إلى سيِّدِه بعدَ ذلك ، عَتَقَ . وعلى قَوْلِ مَن أبْطَلَها ، لا يَعْتِقُ . الثالِثُ ، أنَّ ما فى يَدِ المُكاتَبِ وما يَكْسِبُه ، وما يفْضُلُ فى يَدِه بعدَ الأداءِ ، له دُونَ سَيِّدِه . فى قولِ القاضِى ، ومذهبِ الشافِعِىِّ ، رَضِىَ اللهُ عنه ، لأنَّها كتابةٌ يَعْتِقُ بالأداءِ فيها ، فكان هذا الحُكْمُ ثابتًا فيها ، كالصَّحِيحَةِ . وقال أبو الخَطَّاب : ذلك لِسَيِّدِه فى المَوْضِعَيْن ؛ لأنَّ كَسْبَ العبدِ لِسَيِّدِه ، بحُكمِ الأصْلِ ، والعَقْدُ هـٰهُنا فاسِدٌ ، لم يثْبُتِ الحُكْمُ فى وُجوبِ العِوَضِ فى ذِمَّتِه ، فلم يُنْقَلِ المِلْكُ فى المُعَوَّضِ ، كسائِرِ العُقودِ الفاسِدَةِ ، ولأنَّ المُغلَّبَ فيها حكمُ الصِّفَةِ المُجَرَّدَةِ ، وهى لا تُثْبِتُ المِلْكَ له فى كَسْبِه ، فكذا هـٰهُنا ، وفارَقَ[43] الكتابَةَ

١١/٢٧٢ظ

(٤١) سقط من : الأصل .

(٤٢ – ٤٢) سقط من : ا ، ب . نقل نظر .

(٤٣) فى م : « وفارقت » .

الصَّحِيحَةَ ، فإنَّها أثْبَتَتِ[٤٤] المِلْكَ فى العِوَضِ ، فأَثْبَتَتْه فى المُعَوَّضِ . الرابعُ ، هل يَتْبَعُ المُكاتَبَةَ ولَدُها ؟ قال أبو الخَطَّاب : فيه وَجْهان ؛ أحدُهما ، يَتْبَعُها ؛ لأَنَّها كتابَةٌ تَعْتَقُ فيها بالأداءِ ، فيَعْتِقُ ولدُها به ، كالكتابةِ الصَّحِيحَةِ . والثانى ، لا يَتْبَعُها . وهو أَقْيَسُ ، وأصَحُّ ؛ لما ذكَرْنا فى الذى قبلَه ، ولأنَّ الأصْلَ بَقاءُ الرِّقِّ فيه ، فلا يزُولُ إلَّا بنَصٍّ ، أو مَعْنَى نَصٍّ ، وما وُجِدَ واحِدٌ منهما ، ولا يَصِحُّ القياسُ على الكتابةِ الصَّحِيحَةِ ؛ لما ذَكَرْنا من الفَرْقِ بينَهما فيما تَقَدَّم ، فيَبْقَى على الأَصْلِ . واللهُ أعلمُ .

(٤٤) فى م : « تثبت » .

كتاب عِتقِ أُمَّهاتِ الأَوْلادِ

أُمُّ الوَلَدِ : هى التى وَلَدَت مِن سَيِّدِها فى مِلْكِه . ولا خِلافَ فى إباحةِ التَّسَرِّى ووَطْءِ الإماءِ ؛ لقولِ اللهِ تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَـٰفِظُونَ * إِلَّا عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَـٰنُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ ﴾[1] . وقد كانت مارِيَةُ القِبْطِيَّـةُ أُمَّ وَلَـدٍ لِلنَّبِـىِّ[2] ﷺ ، وهى أُمُّ إبراهيمَ بنِ النَّبِىِّ ﷺ ، التى قال[3] : « أَعْتَقَها وَلَدُهـا »[4] . وكانتْ هاجَرُ أُمُّ إسماعيلَ عليه السلام ، سُرِّيَّةً لإبراهيمَ[5] خَلِيلِ الرحمٰنِ عليه السَّلام . وكان لعمرَ ابنِ الخَطَّابِ ، / رَضِىَ اللهُ عنـه ، أُمَّهـاتُ أَوْلادٍ وَصَّى[6] لكُـلِّ واحِـدَةٍ منهنَّ بأَرْبَعِمائـةٍ أربَعِمائةٍ[7] . وكان لعَلِىٍّ ، رَضِىَ اللهُ عنه ، أُمَّهاتُ أَوْلادٍ[8] . ولكثيرٍ من الصحابَةِ . وكان علىُّ ابنُ الحسينِ، والقاسِمُ بنُ محمد ، وسالِمُ بن عبد الله ، من أُمَّهاتِ أَوْلادٍ . ويُرْوَى[9] أنَّ النَّاسَ لم يكونُوا يَرْغَبُون فى أُمَّهاتِ الأَوْلادِ ، حتى وُلِدَ هؤلاء الثَّلاثةُ من أُمَّهاتِ الأَوْلادِ ، فرَغِبَ النَّاسُ فِيهِنَّ . ورُوِىَ عن سالِمِ بنِ عبد الله ، قال : كان لابْنِ رَواحَةَ جارِيَةٌ ، وكان يُرِيدُ الخَلْوَةَ بها ، وكانت امْرَأَتُه تَرْصُدُه ، فخَلَا البيتُ ، فوَقَعَ عليها ، فنَذِرَتْ به[10] امْرَأَتُه ،

٢٧٣/١١ و

(١) سورة المؤمنون ٥ ، ٦ .

(٢) فى الأصل ، م : « النبى » .

(٣) فى م زيادة : « فيها » .

(٤) أخرجه ابن ماجه ، فى : باب أمهات الأولاد ، من كتاب العتق . سنن ابن ماجه ٢ / ٨٤١ . والبيهقى ، فى : باب الرجل يطأ أمته بالملك فتلد له ، من كتاب عتق أمهات الأولاد . السنن الكبرى ١٠ / ٣٤٦ . وعبد الرزاق ، فى : بيع أمهات الأولاد ، من كتاب الطلاق . المصنف ٧ / ٢٩٤ .

(٥) فى م : « إبراهيم » .

(٦) فى ا ، م : « أوصى » .

(٧) سقط من : م . وتقدم تخريج أثر عمر ، فى : ٨ / ٥٢٠ .

(٨) انظر : ما أخرجه عبد الرزاق ، فى : باب بيع أمهات الأولاد ، من كتاب الطلاق . المصنف ٧ / ٢٨٨ .

(٩) فى ب ، م : « وروى » .

(١٠) نذرت به : علمت به .

وقالتْ : أفَعَلْتَها[11] ؟ قال : ما فَعَلْتُ . قالتْ : فاقْرَأْ إذًا[12] . فقال :

شَهِدْتُ بأنَّ وَعْــدَ اللهِ حَقٌّ ... وأنَّ النَّـارَ مَثْـوَى الكافِرِينَـا

وأنَّ العَــرْشَ فَوْقَ الماءِ طافٍ ... وفَـوْقَ العَرْشِ رَبُّ العالَمِينَـا

وتَحْمِلُــه مَلائِكَــةٌ شِدادٌ ... مَلائِكَـةُ الإلٰــهِ مُسَوَّمِينَـا

فقالتْ : أمَّا إذا قَرَأْتَ فاذْهَبْ إذًا[13] . فأتَى النَّبِيَّ ﷺ ، فأَخْبَرَه ، قال[14] : فلقد رَأيْتُه يَضْحَكُ حتى تَبْدُوَ نَواجِذُه ، ويقول : « هِيهِ ، كَيْفَ قُلْتَ ؟ » . فأُكَرِّرُه عليه ، فيَضْحَكُ[15] .

فصل : فإذا وَطِئَ الرجلُ أمَتَه ، فأتَتْ[16] بوَلَدٍ بعدَ وَطْئِه بسِتَّةِ أشْهُرٍ فصاعِدًا ، لَحِقَه نَسَبُه ، وصارَت له بذلك أُمَّ وَلَدٍ . وإنْ أتَتْ بولدٍ تامٍّ لأقَلَّ مِن سِتَّةِ أشْهُرٍ ، لم يَلْحَقْه نَسَبُه ؛ لأنَّ أقلَّ مُدَّةِ الحَمْلِ سِتَّةُ أشْهُرٍ ، بدَليلِ ما رَوَى الحسنُ ، أنَّ امْرَأةً وَلَدَتْ لسِتَّةِ أشْهُرٍ ، فأُتِيَ بها[17] عمرُ بنِ الخطَّابِ ، رَضِيَ اللهُ عنه ، فهَمَّ بِرَجْمِها ، فقال له عليٌّ ، رَضِيَ اللهُ عنه : ليس لَكَ ذلك ، إنَّ اللهَ يقولُ : ﴿ وَحَمْلُهُۥ وَفِصَـٰلُهُۥ ثَلَـٰثُونَ شَهْرًا ﴾[18] . فقد يكونُ فى البَطْنِ سِتَّةَ أشْهُرٍ ، والرَّضاعُ أرْبَعَةٌ وعشرون شَهْرًا ، فذلك تَمامُ ما قال اللهُ تعالَى : ﴿ ثَلَـٰثُونَ شَهْرًا ﴾ . فخَلَّى عنها عمرُ[19] . ورُوِىَ عن ابنِ عبَّاسٍ ، أنَّه قال ذلك لعثمانَ[20] . ومَن اعْتَرَفَ بوَطْءِ أمَتِه ، فأتَتْ بولَدٍ يُمْكِنُ أنْ يكونَ منه ، لَحِقَه نَسَبُه ، ولم

---

(11) فى ب ، م : « أفعلها » .

(12) سقط من : ب .

(13) سقط من : الأصل ، ا ، ب .

(14) سقط من : الأصل .

(15) انظر ما تقدم فى : ٢٩٨/١٣

(16) فى ب زيادة : « له » .

(17) فى م زيادة : « إلى » .

(18) سورة الأحقاف ١٨ .

(19) تقدم تخريجه ، فى : ٢٣٢/١١ .

(20) أخرجه عبد الرزاق ، فى : باب التى تضع لستة أشهر ، من كتاب الطلاق . المصنف ٣٥١/٧ . وسعيد بن منصور ، فى : باب المرأة تلد لستة أشهر ، من كتاب الطلاق . السنن ٦٦/٢ .

٢٧٣/١١ظ يَكُنْ له نَفْيُه ؛ لما رُوِىَ / عن عمرَ ، رَضِىَ اللهُ عنه ، أنَّه قال : حَصِّنُوا هذه الولائِدَ ، فلا يَطَأْ رجُلٌ وَلِيدَتَه ، ثم يُنْكِرُ ولدَها ، إلَّا أَلْزَمْتُه إيَّاهُ[21] . رواه سعيدٌ[22] . وعن ابنِ عمرَ ، قال : قال عمرُ : أيُّمَا رجلٍ غَشِىَ أَمَتَه ، ثم ضَيَّعها ، فالضَّيْعَةُ عليه ، والولَدُ ولَدُه . رواه سعيدٌ أيضا[23] . ولأنَّ أَمَتَه صارت فِراشًا بالوَطْءِ ، فلَحِقَه ولَدُها ، كالمرأةِ ، ولقولِه ﷺ : « الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ »[24] . فإنْ نَفاهُ سيِّدُها ، لم يَنْتَفِ عنه ، إلَّا أنْ يَدَّعِىَ أنَّه اسْتَبْرَأَها ، وأَتَتْ بالولَدِ بعدَ اسْتِبْرائِها بستَّةِ أشْهُرٍ ، فيَنْتَفِى عنه بذلك . وهل يَحْلِفُ على ذلك ؟ على وَجْهَيْن . وقد رُوِىَ عن الحسنِ ، قال : إذا أنْكَرَ الرجلُ ولدَه مِن أَمَتِه ، فلَه ذلك . وعن الشَّعْبِىِّ ، أنَّه كان يقول : يَنْتَفِى مِن ولدِه ، إذا كان مِن أَمَتِه ، متى شاءَ . ولَنا ، قولُ عمرَ ، وأنَّه وُلِدَ على فِراشِه ، فلم يكُنْ له نَفْيُه ، كولدِه مِن زَوْجَتِه . فإن أقرَّ به ، لم يكُنْ له نَفْيُه بعدَ ذلك . لا نَعْلَمُ فيه خِلافًا . قال إبراهيمُ : إذا أقرَّ بولدِه ، فليس له أنْ يَنْتَفِىَ منه ، فإن انْتَفَى منه ، ضُرِبَ الحَدَّ ، وأُلْحِقَ به الولدُ . وقال شُرَيْحٌ لرجلٍ[25] أقرَّ بولدِه : لا سَبِيلَ لكَ أنْ تَنْتَفِىَ منه . وكذلك إنْ هُنِّئَ به ، فسَكَتَ ، أو أمَّنَ على الدُّعاءِ ؛ لأنَّه دَليلٌ على الرِّضَى به ، فقامَ مَقامَ الإقْرارِ به . وإنْ كان يَطَأُ جاريَتَه ، وادَّعَى أنَّه كان يَعْزِلُ عنها ، لم يَنْتَفِ الولدُ بذلك ؛ لما رَوَى أبو سَعِيدٍ ، أنَّه قال : يا رسولَ اللهِ ، إنَّا نُصِيبُ النِّساءَ ، ونُحِبُّ الأثْمانَ ، أفَنَعْزِلُ عَنْهُنَّ ؟ قال : « إنَّ اللهَ إذَا قَضَى خَلْقَ نَسْمَةٍ ، خَلَقَها »[26] . وعن جابرٍ ، قال : جاءَ رَجُلٌ من الأنصارِ إلى رسولِ اللهِ ﷺ ، فقال : إنَّ لِى جارِيَةً ، وأنا أطُوفُ عليها ، وأنا أكْرَهُ أنْ تَحْمِلَ . فقال : « اعْزِلْ عَنْهَا إنْ شِئْتَ ، فَإنَّهُ سَيَأْتِيهَا مَا قُدِّرَ لَهَا » . قال : فلَبِثَ الرجلُ ، ثم أتاهُ ، فقال : إنَّ الجارِيَةَ قد حَمَلَتْ . قال : « قَدْ

---

(٢١) فى ب : « إياها » .

(٢٢) فى : باب ما جاء فى أمهات الأولاد ، من كتاب الطلاق . السنن ٢/ ٦٣ ، ٦٤ .

كما أخرجه عبد الرزاق ، فى : باب الرجل يطأ سريته وينتفى من حملها ، من كتاب الطلاق . المصنف ٧/ ١٣٢ .

(٢٣) فى الباب السابق . السنن ٢/ ٦٣ .

(٢٤) تقدم تخريجه ، فى : ٧/ ٣١٦ .

(٢٥) فى م : « الرجل » .

(٢٦) تقدم تخريجه ، فى : ١٠/ ٢٢٩

أخبَرْتُكَ ، أنَّه سيَأْتِيها ما قُدِّرَ لَها » . روَاه أبو داودَ[27] . وعن أبي سَعِيدٍ ، أنَّه قال : كُنْتُ أَعْزِلُ / عن جارِيَتِي ، فوَلَدَتْ أحَبَّ الخَلْقِ إلَيَّ . يَعْنِي ابْنَه[27] . وعَن ابنِ عمرَ ، أنَّ عمرَ ١١/٢٧٤و قال : ما بالُ رجالٍ يَطأُون وَلائِدَهم ، ثم يَعْزِلُونَهُنَّ ، لا تَأْتِينِي وَلِيدَةٌ يَعْتَرِفُ سيِّدُها أنَّه أتَاهَا ، إلَّا أَلْحَقْتُ به ولدَها ، فاعْزِلُوا بعدَ ذلك أو اتْرُكُوا[28] . ولأنَّها بالوَطْءِ صارَتْ فِراشًا ، وقد قال النَّبيُّ ﷺ : « الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ » . ولمَّا تنازَعَ عبدُ بن زَمْعَةَ وسَعْدٌ ، في ابنِ وَلِيدَةِ زَمْعَةَ ، فقال عبدٌ : هو أخِي ، وابنُ وليدَةِ أبِي ، وُلِدَ على فِراشِه . فقال النَّبيُّ ﷺ : « هُوَ لَكَ يَا عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ ، الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ ، ولِلْعَاهِرِ الحَجَرُ » . مُتَّفَقٌ عليه . ولأنَّه قد يسْبِقُ من الماءِ ما لا يُحِسُّ به ، فيُخْلَقُ منه الوَلَدُ . وقد رُوِيَ عن ابنِ عمرَ ، وزيدِ بنِ ثابتٍ ، ما يَدُلُّ على أنَّ الولدَ لا يُلْحَقُ به مع العَزْلِ ، فرَوَى سَعِيدٌ[29] ، حَدَّثَنا[30] سفيانُ ، عن ابنِ أبي نَجِيحٍ ، عن فتًى من أهلِ المَدِينَةِ ، أنَّ عمرَ بنَ الخَطَّابِ ، رَضِيَ اللهُ عنه ، كان يَعْزِلُ عن جارِيَةٍ له ، فجاءَتْ بحَمْلٍ ، فشَقَّ عليه ، وقال : اللَّهُمَّ لا تُلْحِقْ بآلِ عمرَ مَنْ ليس منهم ، فإنَّ آلَ عمرَ ليس بهم خَفاءٌ . فولَدَتْ ولدًا أسْوَدَ ، فقال : ممَّنْ هو ؟ فقالتْ : مِن رَاعِي الإبِلِ . فحَمِدَ اللهَ ، وأثْنَى عليه . وقال[31] : حَدَّثَنا سُفْيانُ[32] ، عن أبي الزِّنادِ ، عن خَارِجَةَ [33]بنِ زَيْدٍ[33] أنَّ زيدَ بنَ ثابتٍ ، كانتْ له جارِيَةٌ فارِسِيَّةٌ ، وكان يعْزِلُ عنها ، فجاءَتْ بوَلَدٍ ، فأعْتَقَ الولدَ ، وجلَدَها الحَدَّ ، وقال : إنَّما كنْتُ أسْتَطِيبُ[34] نَفسَكِ ، ولا أُرِيدُكِ . وفي رِوايَةٍ ، قال : مِمَّنْ حَمَلْتِ ؟ قالتْ : مِنْكَ . فقال : كَذَبْتِ ، وما وَصَلَ إليكِ منِّي ما يكونُ منه الحَمْلُ ، وما أطَأُكِ ، إلَّا أنِّي[35] أسْتَطِيبُ[34] نَفسَكِ . وقال

---

(٢٧) تقدم تخريجه ، في : ١٠/٢٣٠ .

(٢٨) تقدم تخريجه ، في : ١١/١٣٠ .

(٢٩) في : باب ما جاء في أمهات الأولاد ، من كتاب الطلاق . السنن ٢/٦٥ ، ٦٦ .

كما أخرجه عبد الرزاق ، في : باب الرجل يطأ سريته وينتفي من حملها ، من كتاب الطلاق . المصنف ٧/١٣٦

(٣٠) في الأصل : « عن » .

(٣١) في الباب السابق . السنن ٢/٦٥ .

كما أخرجه عبد الرزاق ، في الباب السابق . المصنف ٧/١٣٥

(٣٢) في م زيادة : « عن حماد » . وليس في السنن .

(٣٣-٣٣) سقط من : الأصل ، ا ، ب .

(٣٤) في ا ، ب ، م : « استطبت » .

(٣٥) في الأصل : « أن » .

الثَّوْرِىُّ ، وأبو حنيفةَ : لا تصِيرُ فِراشًا ، ولا يَلْحَقُه ولدُها ، إلَّا أنْ يُقِرَّ بولدِها ، فيَلْحَقه أوْلادُها بعدَ ذلك . ولَنا ، ما ذَكَرْناه ، وقولُ عمرَ المُوَافِقُ للسُّنَّةِ أوْلَى من قولِه فيما خالَفَها .

فصل : وإن اعْتَرَفَ بوَطْءِ أَمَتِه فى الدُّبُرِ ، أو دُونَ الفَرْجِ ، فقد رُوِىَ عن أحمدَ ، رَضِىَ اللهُ عنه ، أنَّه يَلْحَقُه ولدُها ، وتَصِيرُ فِراشًا بهذا . وهو / أحَدُ الوَجْهَيْنِ لأصْحابِ ١١/٢٧٤ظ الشافِعِىِّ ، رَضِىَ اللهُ عنه . ولأنَّه قد يُجامِعُ ، فيَسْبِقُ الماءُ إلى الفَرْجِ . والصَّحِيحُ فى هذا ، إنْ شاءَ اللهُ تعالَى ، أنَّها لا تَصِيرُ به[٣٦] فِراشًا ، لأنَّه ليس بمَنْصُوصٍ عليه ، ولا[٣٧] هو فى[٣٧] مَعْنَى المَنْصوصِ ، ولا يَثْبُتُ الحكمُ إلَّا بدليلٍ ، ولا يَنْتَقِلُ عن الأصْلِ إلَّا بناقِلٍ عنه . إذا ثَبَتَ هذا ، فكُلُّ مَوْضِعٍ لَحِقَه الولدُ مِن أمَتِه ، إذا حَمَلَت به[٣٨] فى مِلْكِه ، فالولدُ حُرُّ الأصْلِ ، لا وَلاءَ عليه ، وتَصِيرُ به الأمَةُ أُمَّ وَلَدٍ .

٢٠١٢ – مسألة ؛ قال : (وأحْكَامُ أُمَّهاتِ الأَوْلَادِ ، أحْكَامُ الإِمَاءِ ، فِى جَمِيعِ أُمُورِهِنَّ ، إلَّا أنَّهُنَّ لَا يُبَعْنَ)

وجملةُ ذلك أنَّ الأَمَةَ إذا حَمَلَت مِن سَيِّدِها ، ووَلَدَتْ منه ، ثَبَتَ لها حُكْمُ الاسْتِيلادِ ، وحُكْمُها حكمُ الإماءِ ؛ فى حِلِّ وَطْئِها لسَيِّدِها ، واسْتِخْدامِها ، ومِلْكِ كَسْبِها ، وتَزْوِيجِها ، وإجارَتِها ، وعِتْقِها ، وتَكْلِيفِها ، وحَدِّها ، وعَوْرَتِها . وهذا قولُ أكثرِ أهلِ العلمِ . وحُكِىَ عن مالِكٍ ، أنَّه لا يَمْلِكُ إجارَتَها وتَزْوِيجَها ؛ لأنَّه لا يَمْلِكُ بَيْعَها ، فلا يَمْلِكُ تَزْوِيجَها وإجارَتَها ، كالحُرَّةِ . ولَنا ، أنَّها مَمْلوكَةٌ يُنْتَفَعُ بها ، فيَمْلِكُ سيِّدُها تَزْوِيجَها ، وإجارَتَها ، كالمُدَبَّرةِ ، ولأنَّها مَمْلُوكَةٌ تَعْتِقُ بمَوْتِ سَيِّدِها ، فأشْبَهَت المُدَبَّرَةَ ، وإنَّما مُنِعَ بَيْعُها ؛ لأنَّها اسْتَحَقَّتْ أنْ تَعْتِقَ بمَوْتِه ، وبَيْعُها يَمْنَعُ ذلك ، بخلافِ التَّزويجِ والإجارَةِ . ويَبْطُلُ دليلُهم بالمَوْقُوفَةِ والمُدَبَّرةِ عندَ مَنْ مَنَعَ بَيْعَها . إذا ثَبَتَ هذا ، فإنَّها تُخالِفُ الأَمَةَ القِنَّ ، فى أنَّها تَعْتِقُ بمَوْتِ سيِّدِها مِن رأسِ المالِ ، ولا يجوزُ بَيْعُها ، ولا

---

(٣٦) فى ب ، م : « بهذا » .

(٣٧ – ٣٧) سقط من : الأصل ، ا .

(٣٨) سقط من : ب .

التَّصرُّفُ فيها بما يَنْقُلُ المِلْكَ ، من الهِبَةِ والوَقْفِ ، ولا ما يُرادُ للبَيْعِ ، وهو الرَّهْنُ ، ولا تُورَثُ ؛ لأنَّها تَعْتِقُ بمَوْتِ السَّيِّدِ[1] ، ويزولُ المِلْكُ عنها . رُوِىَ هذا عن عمرَ[2] ، وعثمانَ[2] ، وعائشةَ[3] ، وعامَّةِ الفُقهاءِ . وروى عن علىٍّ ، وابنِ عبَّاسٍ ، وابنِ الزُّبَيْرِ ، إباحَةُ بَيْعِهِنَّ . وإليه ذَهَبَ داودُ . قال سعيدٌ[4] : حَدَّثَنا سفيانُ ، عن عمرٍو ، عن عَطاءٍ ، عن ابنِ عبّاسٍ ، فى أُمِّ الولدِ ، قال : بِعْهَا ، كما تَبيعُ شاتَكَ ، أو بَعِيرَكَ . قال[5] : وحَدَّثَنا أبو عَوانَةَ ، /عن مُغِيرةَ ، عن الشَّعْبِىِّ ، عن عَبِيدَةَ ، قال : خطَبَ عَلِىٌّ النَّاسَ ، فقال : شَاوَرَنِى عمرُ فى أُمَّهاتِ الأَوْلادِ ، فرَأَيْتُ أنا وعمرُ أنْ أُعْتِقَهُنَّ ، فقَضَى به عمرُ[6] حَياتَه ، وعثمانُ[6] حياتَه ، فلمَّا وَلِيتُ ، رأيتُ أنْ أُرِقَّهُنَّ . قال عَبِيدَةُ : فرَأْىُ عمرَ وعلىٍّ فى الجماعَةِ ، أحَبُّ إلينا مِن رَأْىِ عَلِىٍّ وَحْدَه . وقد رَوَى صالِحُ بنُ أحمدَ ، قال : قُلْتُ لأَبِى : إلى أىِّ شىءٍ تَذْهَبُ فى بَيْعِ أُمَّهاتِ الأَوْلادِ ؟ قال : أَكْرَهُه ، وقد باعَ علىُّ بنُ أبى طالِبٍ ، رَضِىَ اللهُ عنه . وقال ، فى رِوَايةِ إسحاقَ بنِ منصورٍ : لا يُعْجِبُنِى بَيْعُهُنَّ . قال أبو الخَطَّاب : فظاهِرُ هذا أنَّه يَصِحُّ بَيْعُهُنَّ مع الكَراهَةِ . فجعلَ هذا رِوايةً ثانيةً عن أحمدَ ، رَضِىَ اللهُ عنه . والصَّحِيحُ أنَّ هذا ليس برِوَايةٍ[7] مُخالِفَةٍ لقولِه : إنَّهُنَّ لا يُبَعْنَ . لأنَّ السَّلَفَ ، رَحْمَةُ اللهِ عليهم ، كانُوا يُطْلِقُون الكَراهَةَ على التَّحْرِيمِ كثيرًا ، ومتى كان التَّحْرِيمُ والمَنْعُ مُصرَّحًا به فى سائِرِ الرِّواياتِ عنه ، وَجَبَ حَمْلُ هذا اللَّفْظِ المُحْتَمِلِ ، على

٢٧٥/١١ و

---

(١) فى ا ، ب : « سيدها » .

(٢) انظر ما يأتى فى خبر علىّ الذى رواه عبيدة .

(٣) أخرجه البيهقى ، فى : باب الرجل يطأ أمته بالملك فتلد له ، من كتاب عتق أمهات الأولاد . السنن الكبرى ١٠/٣٤٥ .

(٤) فى : باب ما جاء فى أمهات الأولاد ، من كتاب الطلاق . السنن ٢/٦٣ .

كما أخرجه عبد الرزاق ، فى : باب بيع أمهات الأولاد ، من كتاب الطلاق . المصنف ٧/٢٩٠ .

(٥) فى الباب السابق . السنن ٢/٦٠ ، ٦١ . والبيهقى ، فى : باب الرجل يطأ أمته بالملك فتلد له ، من كتاب عتق أمهات الأولاد . السنن الكبرى ٢/٦٠ ، ٦١ . وابن أبى شيبة ، فى : باب فى بيع أمهات الأولاد ، من كتاب البيوع . المصنف ٦/٤٣٦ ، ٤٣٧ .

(٦) فى الأصل زيادة : « فى » .

(٧) فى م : « رواية » .

المُصرَّحِ به ، ولا يُجْعَلُ ذلك اخْتِلافًا . ولمن أجازَ بَيْعَهُنَّ أنْ يَحْتَجَّ بما رَوَى جابرٌ ، قال : بِعْنا أُمَّهاتِ الأَوْلادِ ، على عَهْدِ رسولِ اللهِ ﷺ ، وأبي بكرٍ ، [8] فلمَّا كان عمرُ ، رَضِيَ اللهُ عنه ، نَهانَا ، فانْتَهَيْنا . رواه أبو داودَ[9] . وما كان جائزًا فى عَهْدِ رسولِ اللهِ ﷺ وأبى بكرٍ [8] ، لم يجُزْ[10] نَسْخُه بقولِ عمرَ ولا غيرِه ، ولأنَّ نَسْخَ الأحْكامِ إنَّما يجوزُ فى عصرِ رسولِ اللهِ ﷺ ؛ لأنَّ النَّصَّ إنَّما يُنْسَخُ بنَصٍّ[11] . وأمَّا قولُ الصَّحابِىِّ ، فلا يَنْسَخُ ، ولا يُنْسَخُ به ؛ فإنَّ أصْحابَ النَّبِىِّ ﷺ كانُوا يتركون أقوالَهم لقولِ رسولِ اللهِ ﷺ ، ولا يَتْرُكونها بأقْوالِهم[12] ، وإنَّما تُحْمَلُ مُخالَفَةُ عمرَ لهذا النَّصِّ ، على أنَّه لم يَبْلُغْه ، ولو بَلَغَه لم يَعْدُه إلى غيرِه ، ولأنَّها مَمْلوكَةٌ ، لم[13] يَعْتِقْها سَيِّدُها ، ولا شيئًا منها ، ولا قرابَةَ بينَه وبينَها ، فلم تَعْتِقْ ، كما لو وَلَدَتْ من أبيه فى نِكاحٍ أو غيرِه ، ولأنَّ الأصْلَ الرِّقُّ ، ولم يَرِدْ بزَوالِه نَصٌّ ولا إجْماعٌ ، ولا ما فى مَعْنَى ذلك ، فوجَبَ البقاءُ عليه ، ولأنَّ وِلادَتَها لو كانتْ مُوجِبَةً لعِتْقِها ، لَثَبَتَ العِتْقُ بها[14] حينَ وُجودِها ، كسائرِ أسْبابِه . ورُوِىَ عن ابنِ عبَّاسٍ ، رِوايَةٌ أُخْرَى ، أنَّها تُجْعَلُ فى سَهْمِ ولدِها ؛ /لِتَعْتِقَ عليه[15] . وقال سعيدٌ[16] : حَدَّثَنا سُفيانُ ، حَدَّثَنا الأَعْمَشُ ، عن زيدِ بن وَهْبٍ ، قال : مات رَجُلٌ مِنَّا ، وترَكَ أُمَّ وَلَدٍ ، فأرادَ الوليدُ بن عُقْبَةَ أنْ يَبِيعَها فى دَيْنِه ، فأتَيْنا عبدَ اللهِ بنَ مَسعودٍ ، فذَكَرْنا ذلك له ، فقال : إنْ كان ولا[17] بُدَّ ، فاجْعَلُوها مِن[18] نَصِيبِ أولادِها . ولَنا ، ما رَوَى عِكْرِمَةُ ، عن ابنِ عَبَّاسٍ ،

11/275 ظ

(8 - 8) سقط من : ب . نقل نظر .

(9) فى : باب عتق أمهات الأولاد ، من كتاب العتق . سنن أبى داود 2 / 352 .

(10) فى الأصل : « نجز » .

(11) فى م زيادة : « مثله » .

(12) فى الأصل : « بأقوالكم » .

(13) فى ا ، م : « ولم » .

(14) فى الأصل : « لأنها » .

(15) أخرجه ابن أبى شيبة ، فى : باب بيع أمهات الأولاد ، من كتاب البيوع والأقضية . المصنف 6 / 440 .

(16) فى : باب ما جاء فى أمهات الأولاد ، من كتاب الطلاق . السنن 2 / 63 .

كما أخرجه ، عبد الرزاق ، فى : باب بيع أمهات الأولاد ، من كتاب الطلاق . المصنف 7 / 289 ، 290 . وابن أبى شيبة ، فى : باب بيع أمهات الأولاد ، من كتاب البيوع والأقضية . المصنف 6 / 438 .

(17) سقطت الواو من : الأصل ، ا .

(18) فى ب ، م : « فى » .

قال : قال رسولُ الله ﷺ : « أيُّما أَمةٍ وَلَدَتْ مِنْ سَيِّدِها ، فَهِيَ حُرَّةٌ عَنْ دُبُرٍ مِنْهُ » . وقال ابنُ عبَّاسٍ : ذُكِرَتْ أُمُّ إبراهيمَ عندَ رسولِ الله ﷺ ، فقال : « أَعْتَقَها وَلَدُها » . رَواهما ابنُ ماجَه[19] . وذكَر الشَّرِيفُ أبو جعفرٍ ، فى « مسائِله » ، عن ابنِ عمرَ ، عن النَّبِىِّ ﷺ ، أنَّه نَهَى عن بَيْعِ أُمَّهاتِ الأوْلادِ ، ولا يُبَعْنَ ، ولا يُرْهَنَّ ، ولا يُورَثْنَ ، ويَسْتَمْتِعُ بها سَيِّدُها ما بَدَا له ، فإنْ ماتَ ، فهى حُرَّةٌ[20] . وهذا فيما أظُنُّ عن عمرَ ، ولا يصِحُّ عن النَّبِىِّ ﷺ ، ولأنَّه إجماعُ الصَّحابَةِ ، رَضِىَ اللهُ عنهم ، بدليلِ قَوْلِ علىٍّ كرَّمَ اللهُ وَجْهَه : كان رَأْيِى ورَأْىُ عمرَ ، أنْ لا تُباعَ أُمَّهاتُ الأَوْلادِ . وقوله : فَقَضَى به عمرُ حياتَه وعثمانُ حياتَه . وقولِ عَبِيدَةَ : رَأْىُ علىٍّ وعمرَ فى الجماعَةِ ، أحَبُّ إلينا من رَأْيِه وَحْده . ورَوَى عِكْرِمَةُ ، عن ابنِ عَبَّاسٍ ، قال : قال[21] عمرُ ، رضِىَ اللهُ عنه : ما مِنْ رَجُلٍ كان يُقِرُّ بأنَّه يَطَأُ جارِيَتَه ، ثم يموتُ ، إلَّا أعْتَقَها وَلَدُها إذا وَلَدَتْ ، وإنْ كان سَقْطًا[22] . فإن قيل : فكيف تَصِحُّ دَعْوَى الإِجْماعِ ، مع مُخالَفَةِ علىٍّ وابنِ عَبَّاسٍ وابنِ الزُّبَيْرِ ، رَضِىَ اللهُ عنهم ؟ قُلْنا : قد رُوِىَ عنهم الرُّجوعُ عن المُخالَفَةِ ، فرَوَى[23] عَبِيدَةُ ، قال : بَعَثَ إلَىَّ علىٌّ وإلى شُرَيْحٍ ، أن اقْضُوا كما كُنْتُم تَقْضُونَ ، فإنِّى أُبْغِضُ الاخْتلافَ[24] . وابنُ عبّاسٍ قال : ولدُ أُمِّ الولدِ بمَنْزِلَتِها . وهو الرَّاوِى لحديثِ عِتْقِهِنَّ ، عن النَّبِىِّ ﷺ ، وعن عمرَ ، فيَدُلُّ على مُوافَقَتِه لهم . ثم قد ثَبَتَ الإِجْماعُ باتِّفاقِهِم قبلَ المُخالَفَةِ ، واتِّفاقُهم مَعْصومٌ عن الخَطَأِ ، فإنَّ الأُمَّةَ لا تَجْتَمِعُ على ضَلالَةٍ ، ولا يجوزُ أنْ يَخْلُوَ زمنٌ عن قائِمٍ للهِ بحُجَّتِه ، ولو جازَ ذلك

---

(19) الأول فى : باب أمهات الأولاد ، من كتاب العتق . سنن ابن ماجه ٢/٨٤١ .

كما أخرجه الدارمى ، فى : باب بيع أمهات الأولاد ، من كتاب البيوع . سنن الدارمى ٢/٢٥٧ . والإمام أحمد ، فى : المسند ١/٣٢٠ .

والثانى تقدم تخريجه ، فى صفحة ٥٨٠ .

(20) وأخرجه الدارقطنى ، فى : كتاب المكاتب . سنن الدارقطنى ٤/١٣٤

(21) سقط من : ب ، م .

(22) أخرجه البيهقى ، فى : باب الرجل يطأ أمته بالملك فتلد له ، من كتاب عتق أمهات الأولاد . السنن الكبرى ١٠/٣٤٦ . وسعيد ، فى : باب ما جاء فى أمهات الأولاد ، من كتاب الطلاق . السنن ٢/٦٢

(23) فى م : « فقد روى » .

(24) أخرجه وكيع ، فى : أخبار القضاة ٢/٣٩٩ .

فى بعضِ العَصْرِ[٢٥] ، لَجازَ فى جَميعِه ، ورَأْىُ المُوافِقِ[٢٦] فى زَمَنِ الاتِّفاقِ ، خيرٌ من رَأْيِه / فى الخلافِ بَعْدَه ، فيكونُ الاتِّفاقُ حُجَّةً على المُخالِفِ له منهم ، كما هو حُجَّةٌ على غيرِه .
فإنْ قيلَ : لو كانَ الاتِّفاقُ فى بعضِ العَصْرِ[٢٥] إجْماعًا ، حَرُمَتْ مُخالَفَتُه ، فكيف خالَفَه هؤلاء الأَئِمَّةُ ، الذين لا تجوزُ نِسْبَتُهم إلى ارْتكابِ الحَرامِ ؟ قُلْنا : الإِجْماعُ يَنْقَسِمُ إلى مَقْطوعٍ به ومَظْنُونٍ ، وهذا من المَظْنُونِ ، فيُمْكِنُ وُقوعُ المُخالَفَةِ منهم له ، مع كَوْنِه حُجَّةً ، كما وَقَعَ منهم مُخالَفَةُ النُّصُوصِ الظَّنِّيَّةِ ، ولم[٢٧] تخْرُجْ بمُخالَفَتِهم[٢٨] عن كونِها حُجَّةً ، كذا هٰهُنا . فأَمَّا قولُ جابِرٍ : بِعْنا أُمَّهاتِ الأَوْلادِ فى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ وأبى بكر . فليس فيه تصْرِيحٌ بأَنَّه كان بِعِلْمِ رسولِ اللهِ ﷺ ، ولا عِلْمِ أبى بكر ، فيكونُ ذلك واقِعًا مِن فِعْلِهم على انْفِرادِهم ، فلا يكونُ فيه حُجَّةٌ ، ويتعَيَّنُ حَمْلُ الأَمْرِ على هذا ؛ لأنَّه لو كانَ هذا[٢٩] واقِعًا بعِلْمِ رسولِ اللهِ ﷺ وأبى بكرٍ ، وأَقَرَّا عليه ، لم تَجُزْ مُخالَفَتُه ، ولم يُجْمِعِ الصَّحابَةُ بعدَهُما على مُخالَفَتِهما ، ولو فعلُوا ذلك ، لم يَخْلُ مِن مُنْكِرٍ يُنْكِرُ عليهم ، ويَقولُ : كيف يُخالِفُون فِعْلَ رسولِ اللهِ ﷺ ، وفعلَ صاحِبِه ؟ وكيف يَتْرُكُونَ سُنَّتَهما ، ويُحَرِّمُونَ ما أَحَلَّا[٣٠] ؟ ولأنَّه لو كان ذلك واقِعًا بعِلْمِهما ، لاحْتَجَّ به علىٌّ حينَ رَأَى بَيْعَهنَّ ، واحْتَجَّ به كُلُّ مَنْ وافقَه على بَيْعِهنَّ ، ولم يَجْرِ شىءٌ من هذا ، فوجَبَ أنْ يُحْمَلَ الأَمْرُ على ما حَمَلْناه عليه ، فلا يكونُ فيه[٢٩] إذًا حجَّةٌ . ويَحْتَمِلُ أنَّهم باعُوا أُمَّهاتِ الأَوْلادِ فى النِّكاحِ ، لا فى المِلْكِ .

فصل : ومَنْ أجازَ بَيْعَ أُمِّ الوَلدِ ، فعلى قولِه ، إنْ لم يَبِعْها حتى مات ، ولم يكُنْ له وارِثٌ إلَّا ولدَها ، عَتَقَتْ عليه ، وإنْ كان له[٣١] وارِثٌ سِوَى ولدِها ، حُسِبَتْ مِن نَصِيبِ ولدِها ،

---

(٢٥) فى الأصل : « العصور » .
(٢٦) فى الأصل : « الموافقة » .
(٢٧) فى م : « ولا » .
(٢٨) فى ا : « لمخالفتهم » .
(٢٩) سقط من : الأصل .
(٣٠) فى م زيادة : « من هذا » .
(٣١) فى الأصل ، م : « لها » .

فعتَقَتْ ، وكان له ما بَقِىَ من مِيراثِه . وإنْ لم يَبْقَ شىءٌ ، فلا شىءَ له . وإنْ كانتْ أكثرَ مِن نَصيبِه ، عَتَقَ منها قَدْرُ نَصيبِه ، وبَاقِيها رَقِيقٌ لسائِرِ الوَرَثَةِ ، إلَّا على قولِ مَنْ قال : إنَّه إذا وَرِثَ سَهْمًا ممَّنْ يَعْتِقُ عليه ، سَرَى العِتْقُ إلى باقِيه . وإنْ لم يكُنْ لها وَلَدٌ مِن سَيِّدِها ، وَرِثَها وَوَرِثَتْه[٣٢] ، كسائِرِ رَقِيقِه .

٢٠١٣ ـ مسألة ؛ / قال : (**وَإذَا أصَابَ الْأَمَةَ ، وَهِيَ فِي مِلْكِ غَيْرِه ، بِنِكَاحٍ ، فحَمَلَتْ مِنْهُ ، ثمَّ مَلَكَهَا حَامِلًا ، عَتَقَ الْجَنِينُ ، وكَانَ لَهُ بَيْعُهَا**) ١١/٢٧٦ظ

وجملتُه أنَّه إذا تَزَوَّجَ أَمَةَ غيرِه ، فأوْلَدَها ، أو أحْبَلَها ، ثم مَلَكَها بشِراءٍ ، أو غيرِه ، لم تَصِرْ أُمَّ ولدٍ له بذلك ، سَواءٌ مَلَكَها حامِلًا فوَلَدَت فى مِلْكِه ، أو مَلَكَها بَعْدَ وِلادَتِها . وبهذا قال الشافِعِىُّ ، رَضِىَ اللهُ عنه ؛ لأنَّها عَلِقَت منه بمَمْلوكٍ ، فلم يَثْبُتْ لها حكمُ الاسْتِيلادِ ، كما لو زَنَى بها ، ثم اشْتَراها ، ولأنَّ الأَصْلَ الرِّقُّ ، وإنَّما خُولِفَ هذا الأَصْلُ فيما إذا حَمَلَت منه فى مِلْكِه ، بقَوْلِ الصَّحابَةِ ، رَضِىَ اللهُ عنهم ، ففيما عَداهُ يَبْقَى على الأَصْلِ . ونَقَلَ القاضى ابن أبى موسى ، عن أحمدَ ، رَضِىَ اللهُ عنه ، أنَّها تصيرُ أُمَّ ولدٍ فى الحالَيْنِ . وهو قولُ الحسنِ ، وأبى حنيفةَ ؛ لأنَّها أُمُّ وَلَدِه ، وهو مالِكٌ لها ، فيثْبُتُ[١] لها حُكْمُ الاسْتِيلادِ ، كما لو حَمَلَتْ فى مِلْكِه . ولم أَجِدْ هذه الرِّوايةَ عن أحمدَ ، فيما إذا مَلَكَها بعدَ وِلادَتِها ، إنَّما نُقِلَ عنه التَّوَقُّفُ عنها ، فى رِوايَةِ مُهَنَّا ، فقال : لا أقولُ فيها شيئًا . وصرَّحَ فى رِوايةِ جَماعَةٍ سِواهُ ، بجَوازِ بَيْعِها ، فقال : لا أَرَى بأْسًا أنْ يَبِيعَها ، إنَّما الحسنُ وَحْدَه قال : إنَّها أُمُّ ولدٍ . وقال : أكثرُ ما سَمِعْنا فيه مِن التَّابِعِين يقولون : لا تكونُ أُمَّ ولدٍ حتى تَلِدَ عنـدَه وهو يَمْلِكُها . فإنْ كان[٢] عَبِيدةُ السَّلْمانِىُّ يقولُ : نَبِيعُها . وشُرَيْحٌ ، وإبراهيمُ ، وعامِرٌ ، والشَّعْبِىُّ . وأمَّا إذا مَلَكَها حامِلًا ، فظاهِرُ كلامِ أحمدَ ، رَضِىَ اللهُ عنه ، أنَّها تصِيرُ أُمَّ ولدٍ . وهو مذهبُ مالِكٍ ، رَضِىَ اللهُ عنه ؛ لأنَّها وَلَدَت منه فى مِلْكِه ، فأشْبَهَ ما لو أَحْبَلَها فى مِلْكِه ، وقد صَرَّحَ أحمدُ ، رَضِىَ اللهُ عنه ، فى رِوايَةِ إسحاقَ بنِ منصورٍ ، أنَّها لا

---

(٣٢) سقط من : م .

(١) فى ب ، م : « فثبت » .

(٢) سقط من : م .

تكونُ أُمَّ ولدٍ ، حتى تُحْدِثَ عندَه حَمْلًا . ورَوَى عنه ابنُه صالحٌ ، قال : سألتُ أبى عن الرجلِ يَنْكِحُ الأَمَةَ ، فتَلِدُ منه ، ثم يَبْتاعُها . قال : لا تكونُ أُمَّ ولدٍ له . قُلْتُ : فإنِ اسْتَبْرَأَها ، وهى حامِلٌ منه . قال : إذا كان الوَطْءُ يَزِيدُ فى الولدِ ، وكان يطَؤُها بعدَ[3] ما اشْتَرَاها ، وهى حامِلٌ منه[4] ، كانتْ أُمَّ ولدٍ له . قال ابنُ حامِد : إنْ وَطِئَها فى ابْتداءِ حَمْلِها ، أو تَوَسُّطِه ، (5صارتْ له5) بذلك أُمَّ ولدٍ له ؛ لأَنَّ الماءَ يَزِيدُ فى سَمْعِ الولدِ/ وبَصَرِه . وقال القاضى : إنْ مَلَكَها حامِلًا ، فلم يَطَأْها حتى وَضَعَت ، لم تَصِرْ أُمَّ ولدٍ[6] ، وإنْ وَطِئَها حالَ حَمْلِها ، نَظَرْنا ؛ فإنْ كان بعدَ أنْ كَمَلَ الولدُ ، وصارَ له خَمْسَةُ أَشْهُرٍ ، لم تَصِرْ بذلك[7] أُمَّ ولدٍ . وإنْ[8] وَطِئَها قبلَ ذلك ، صارَتْ له بذلك أُمَّ ولدٍ ؛ لأَنَّ عمرَ ، رَضِىَ اللهُ عنه ، قال : أَبَعْدَما اخْتَلَطَتْ دِماؤُكم ودماؤُهُنَّ ، ولُحومُكُم ولُحومُهنَّ ، بِعْتُمُوهُن[9] ! فعلَّلَ بالمُخالَطَةِ ، والمُخالَطَةُ ههُنا حاصِلَةٌ ؛ لأَنَّ الماءَ يَزِيدُ فى الولدِ ، ولأَنَّ لحُرِّيَّةِ البَعْضِ أثرًا فى تَحْريرِ الجميعِ ، بدليلِ ما إذا أعْتَقَ أَحَدُ الشَّرِيكَيْن نَصِيبَه من العبدِ . وقال أبو الخَطَّاب : إنْ وَطِئَها بعدَ الشِّراءِ ، فهى أُمُّ ولدٍ . وكلامُ الْخِرَقِىِّ يَقْتَضِى أنَّها لا تكونُ أُمَّ ولدٍ ، إلَّا أنْ تحْبَلَ منه فى مِلْكِه . وهو الذى نَصَّ عليه أحمدُ ، رَضِىَ اللهُ عنه ، فى روايةِ إسحاقَ بنِ منصورٍ ، فقال : لا تكونُ أُمَّ ولدٍ حتّى تُحْدِثَ عندَه حَمْلًا ؛ لأَنَّها لم تَعْلَقْ منه بحُرٍّ ، فلم يثْبُتْ لها حكمُ الاسْتيلادِ ، كما لو زَنَى بها ثم اشْتراها . يحقِّقُ هذا ، أنَّ حَمْلَها منه ما أفادَ الحُرِّيَّةَ لولَدِه ، فلأَنْ لا يُفيدَها الحُرِّيَّةَ أَوْلَى . ويفارِقُ هذا ما إذا حَمَلَت منه فى مِلْكِه ؛ فإنَّ الولدَ حُرٌّ ، فيَتَحَرَّرُ بتَحْرِيرِه . وما ذَكَرُوه مِن زيادَةِ الولدِ بالوَطْءِ ، غيرُ مُتَيَقَّنٍ ؛ فإنَّ هذا الولدَ يحتملُ أنَّه زادَ ، ويَحْتَمِلُ أنَّه لم يَزِدْ ، فلا يثْبُتُ الحكمُ بالشَّكِّ ، ولو ثَبَتَ أنَّه

---

(٣) فى ب زيادة : « ذلك » .
(٤) سقط من : الأصل ، ب .
(٥ - ٥) فى م : « كانت » .
(٦) فى م زيادة : « له » .
(٧) فى م : « به » .
(٨) فى م زيادة : « كان » .
(٩) أخرجه عبد الرزاق ، فى : باب ما يعتقها السقط ، من كتاب الطلاق . المصنف ٧/٢٩٦ ، ٢٩٧ . وسعيد بن منصور ، فى : باب ما جاء فى أمهات الأولاد ، من كتاب الطلاق . السنن ٢/٦١ .

زادَ ، لم يَثْبُتِ الحكمُ بهذه الزِّيادَةِ ، بدليلِ ما لو مَلَكَها وهى حامِلٌ من زِنًى منه ، أو من غيرِه ، فوَطِئَها ، لم تَصِرْ أُمَّ ولدٍ ، وإنْ زادَ الولدُ به ، ولأنَّ حكمَ الاسْتِيلادِ إنَّما يثْبُتُ بالإِجْماعِ فى حقِّ مَن حَمَلَتْ منه فى مِلْكِه ، وما عَداهُ ليس فى مَعْناهُ ، وليس فيه نَصٌّ ، ولا إجْماعٌ ، فوجَبَ أنْ لا يثْبُتَ هذا الحكمُ ، ولأنَّ الأَصْلَ الرِّقُّ ، فيَبْقَى على ما كان عليه .

فصل : قال أحمدُ ، رَضِىَ اللهُ عنه ، فى مَن اشْتَرَى جارِيَةً حامِلًا مِن غيرِه ، فوَطِئَها قبلَ وَضْعِها : فإنَّ الولدَ لا يَلْحَقُ بالمُشْتَرِى ، ولا يَبِيعُه ، ولكنْ يَعْتِقُه ؛ لأنَّه قد شَرَكَ فيه ؛ لأنَّ الماءَ يَزِيدُ فى الولدِ . وقد رُوِىَ عن أبى الدَّرْداءِ ، عن النَّبىِّ ﷺ ، أنَّه مَرَّ بامْرَأَةٍ مُجِحٍّ[10] ، على بابِ فُسْطاطٍ ، فقال : « لَعَلَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُلِمَّ بِهَا ؟ » . قالوا : نَعَم . فقال رسولُ اللهِ ﷺ : « لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَلْعَنَهُ لَعْنًا يَدْخُلُ مَعَهُ فِى قَبْرِهِ ، كَيْفَ يَرِثُهُ[11] وَهُوَ لَا يَحِلُّ لَهُ ! أَمْ كَيْفَ يَسْتَخْدِمُهُ وَهُوَ لَا يَحِلُّ لَهُ ! » . رواه أبو داودَ[12] . يعنى إن اسْتَلْحَقَه وشَرَكَه فى ميراثِه ، لم يَحِلَّ له ؛ لأنَّه ليس بولدِه ، فإن اتَّخَذَه مَمْلوكًا يَسْتَخْدِمُه ، لم يَحِلَّ له ؛ لأنَّه قد شَرِكَ فيه ؛ لكَوْنِ الماءِ يَزِيدُ فى الولدِ .

فصل : وإذا وَطِئَ الرجلُ جارِيَةَ ولدِه ، فإنْ كان قد قَبَضَها ، وتَمَلَّكَها[13] ، ولم يكُن الولدُ وَطِئَها ، ولا تَعَلَّقَت بها حاجَتُه ، فقد مَلَكَها الأَبُ بذلك ، وصارَتْ جارِيَتَه ، والحكمُ فيها كالحُكْمِ فى جارِيَته التى مَلَكَها بالشِّراءِ[14] . وإنْ وَطِئَها قبلَ تَملُّكِها ، فقد فعلَ مُحَرَّمًا ؛ لأنَّ اللهَ تعالى قال : ﴿وَٱلَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَـٰفِظُونَ * إِلَّا عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَـٰنُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ * فَمَنِ ٱبْتَغَىٰ وَرَآءَ ذَٰلِكَ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْعَادُونَ﴾[15] . وهذه ليستْ زَوْجًا له ، ولا مِلْكَ يَمِينِه . فإنْ قيلَ : فقد قال النَّبىُّ ﷺ : « أَنْتَ وَمَالُكَ لأَبِيكَ »[16] .

---

(10) المجح : هى الحامل المُقْرِب التى عظم بطنها .

(11) فى ا ، ب ، م : « يرثونه » .

(12) تقدم تخريجه ، فى : 11/281 .

(13) فى ب : « وملكها » .

(14) فى الأصل : « المشترى » .

(15) سورة المؤمنون 5 - 7

(16) تقدم تخريجه ، فى : 4/309 .

فأضافَ مالَ الابنِ إلى أبيه ، بلامِ المِلْكِ والاستِحْقاقِ ، فيَدُلُّ[17] على أنَّه مِلْكُه . قُلْنا : لم يُرِدِ النَّبِىُّ ﷺ حقيقةَ المِلْكِ ، بدليلِ أنَّه أضافَ إليه الولدَ ، وليس بمَمْلُوكٍ ، وأضافَ إليه مالَهُ فى حالَةِ إضافتِه إلى الولدِ ، ولا يكونُ الشىءُ مَمْلوكًا لمالِكَيْنِ حَقِيقَةً فى حالٍ واحِدَةٍ ، وقد يثْبُتُ[18] المِلْكُ لِلْوَلَدِ[19] حقيقَةً ، بدليلِ حِلِّ وَطْءِ إمائِه ، والتَّصرُّفِ فى مالِه ، وصِحَّةِ بَيْعِه وهِبَتِه وعِتْقِه ، ولأَنَّ الولدَ لو ماتَ لم يَرِثْ منه أَبُوه إلَّا ما قُدِّرَ له ، ولو كان مالَه ، لاخْتَصَّ به ، ولو ماتَ الأَبُ ، لم يَرِثْ ورَثَتُهُ مالَ ابْنِه ، ولا يجبُ على الأبِ حَجٌّ ولا زَكاةٌ ولا جِهادٌ بيَسارِ ابنِه ، فعُلِمَ أنَّ النَّبِىَّ ﷺ إنَّما أرادَ التَّجَوُّزَ ، بتَشْبِيهِه بمالِه فى بعضِ أحْكامِه[20] . إذا ثَبَتَ هذا ، فإنَّه لا حَدَّ على الأبِ ؛ للشُّبْهَةِ ؛ لأَنَّه إذا لم يَثْبُتْ حقيقةُ المِلْكِ ، فلا أقَلَّ من أنْ يكونَ شُبْهَةً تَدْرَأُ الحَدَّ ، فإنَّ الحُدودَ تُدْرَأُ / بالشُّبُهاتِ ، ولكن يُعَزَّرُ ؛ لأنَّه وَطِئَ جارِيَةً لا يَمْلِكُها ، وَطْئًا مُحَرَّمًا ، فكانَ عليه التَّعْزِيرُ ، كَوَطْءِ الجارِيَةِ المُشْتَرَكَةِ . وفيه وَجْهٌ آخَرُ ، لا تَعْزِيرَ[21] عليه ؛ لأَنَّ مالَ ولِدِه كمالِه[22] . ولا يصِحُّ ؛ لأَنَّ مالَهُ مباحٌ له ، غيرُ مَلُومٍ عليه ، وهذا الوَطْءُ هو عادٍ فيه ، مَلُومٌ عليه . وإنْ عَلِقَتْ منه ، فالولدُ حُرٌّ ؛ لأَنَّه مِن وَطْءٍ دُرِئَ[23] فيه الحَدُّ لِشُبْهَةِ المِلْكِ ، فكان حُرًّا ، كولدِ الجارِيَةِ المُشْتَرَكَةِ ، ولا تَلْزَمُه قِيمَتُه ؛ لأَنَّ الجارِيَةَ تصيرُ مِلْكًا له بالوَطْءِ ، فيَحْصُلُ عُلوقُها بالولدِ وهى مِلْكٌ له ، وتَصِيرُ أُمَّ ولدٍ له ، تَعْتِقُ بمَوْتِه ، وتنْتَقِلُ إلى مِلْكِه ، فيَحِلُّ له وَطْؤُها بعدَ ذلك . وبهذا قال أبو حنيفةَ ، والشافِعِىُّ ، فى أحَدِ قَوْلَيْه ، وقال فى الآخَرِ : لا تَصِيرُ أُمَّ ولدٍ له ، ولا يَمْلِكُها ؛ لأنَّه اسْتَوْلَدَها فى غيرِ مِلْكِه ، فأشْبَهَ الأَجْنَبِىَّ ، ولأَنَّ ثُبوتَ أحْكامِ الاسْتِيلادِ ، إنَّما كان بالإِجْماعِ فيما إذا اسْتَوْلَدَ مَمْلوكَتَه ، وهذه ليستْ مَمْلوكَةً له ، ولا فى مَعْنَى مَمْلوكَتِه ، فإنَّها مُحَرَّمَةٌ عليه ، فوجَبَ أنْ لا يثْبُتَ لها هذا الحكمُ ، ولأَنَّ الأَصْلَ

١١/٢٧٨و

---

(١٧) فى م : « فدل » .

(١٨) فى ا ، ب : « ثبت » .

(١٩) فى الأصل ، م : « لولده » .

(٢٠) فى م : « الأحكام » .

(٢١) فى ب ، م : « يعزر » .

(٢٢) فى الأصل ، ا : « كولده » .

(٢٣) فى ب ، م : « ردىء » .

الرِّقّ[24] ، فيَبْقَى على الأَصْلِ ، ولأَنَّ الوَطْءَ المُحرَّمَ لا يَنْبَغِى أنْ يكونَ سَبَبًا للمِلْكِ ، الذى هو نِعْمَةٌ وكَرامَةٌ ، لأَنَّه يُفْضِى إلى تَعاطِى المُحَرَّماتِ . ولَنا ، أَنَّها عَلِقَتْ منه بحُرٍّ ، لأَجْلِ المِلْكِ ، فصارَتْ أُمَّ ولَدٍ له ، كالجارِيَةِ المُشْتَرَكَةِ ، وفارَقَ وَطْءَ الأَجْنَبِىِّ فى هذا . إذا ثَبَتَ هذا ، فإنَّه لا يَلْزَمُه مَهْرُها ، [25]ولا قيمَتُها . وقال أبو حَنِيفَةَ : لا يَلْزَمُه مهرُها[25] ، ويَلْزَمُه قِيمَتُها ؛ لأنَّه أَخْرَجَها عن مِلْكِ سَيِّدِها بفِعْلٍ مُحَرَّمٍ ، فأَشْبَهَ ما لو قَتَلَها ، وإنّما لم يَلْزَمْه مَهْرُها ؛ لأنَّه إذا ضَمِنَها ، فقد دَخَلَتْ قِيمةُ البُضْعِ فى ضَمانِها ، فلم يَضْمَنْه ثانيًا ، كما لو قَطَعَ يدَها فسَرَى القَطْعُ إلى نَفْسِها ، فإنَّه يضْمَنُ قِيمةَ النَّفْسِ دُونَ قِيمَةِ اليَدِ . وقال الشَّافِعِىُّ : يلْزَمُه مَهْرُها ؛ لأنَّه وطِئَ جارِيَةَ غيرِه وَطْئًا مُحَرَّمًا ، فلَزِمَه مَهْرُها ، كالأَجْنَبِىِّ ، وتَلْزَمُه قِيمَتُهما ، على القَوْلِ بكَوْنِها أُمَّ ولَدٍ ، كما يَلْزَمُ أحدَ الشَّرِيكَيْنِ قِيمَةُ نَصِيبِ شَرِيكِه ، إذا اسْتَوْلَدَ الجارِيَةَ المُشْتَرَكَةَ . ولَنا ، قَوْلُ النَّبِىِّ ﷺ : « أَنْتَ / ومالُكَ لأَبِيكَ » . ولأنَّه لا تَلْزَمُه قِيمَةُ ولَدِها ، فلم يَلْزَمْه مَهْرُها ، ولا قِيمَتُها ، كمَمْلُوكَتِه ، ولأنَّه وَطْءٌ صارتْ به المَوْطُوءَةُ أُمَّ ولَدٍ ، لأَمْرٍ لا يَخْتَصُّ ببَعْضِها ، فأَشْبَهَ اسْتِيلادَ مَمْلُوكَتِه . 11/278 ظ

فصل : فإنْ كان الولَدُ قد وَطِئَ جارِيَةً[26] ، ثمّ وَطِئَها أبُوه فأَوْلَدَها ؛ فقد رُوِىَ عن أحمدَ ، رَضِىَ اللهُ عنه ، فى من وَقَعَ على جارِيَةِ ابْنِه : إنْ كان الأَبُ قابضًا لها ، ولم يكُنِ الابْنُ وَطِئَها ، فهى أُمُّ ولَدِه ، وليس للابْنِ فيها شىءٌ . قال القاضى : فظاهِرُ هذا ، أَنَّ الابْنَ إنْ كان قد وَطِئَها ، لم تَصِرْ أُمَّ ولَدٍ للأَبِ باسْتِيلادِها ؛ لأَنَّها تُحَرَّمُ عليه تَحْرِيمًا مُؤَبَّدًا بوَطْءِ ابْنِه لها ، ولا تَحِلُّ له بحالٍ ، فأَشْبَهَ وَطْءَ الأَجْنَبِىِّ . فعلى هذا القَوْلِ ، لا يَمْلِكُها ، ولا تَعْتِقُ بمَوْتِه . فأمّا ولَدُها ، فيَعْتِقُ على أَخِيه ؛ لأَنَّه ذو رَحِمٍ منه . ويَحْتَمِلُ أنْ يثْبُتَ لها حكمُ الاسْتِيلادِ ، من غيرِ أنْ تَحِلَّ له ، كما لو[27] اسْتَوْلَدَ مَمْلوكَتَه التى وَطِئَها ابنُه ، فإنَّها تَصِيرُ أُمَّ ولَدٍ له ، مع كَوْنِها مُحَرَّمَةً عليه على التَّأْبِيدِ ، فكذلك هٰهُنا ؛ وذلك لأَنَّه وَطْءٌ يُدْرَأُ فيه الحَدُّ لِشُبْهَةِ[28] المِلْكِ ، فصارَتْ به أُمَّ ولَدٍ ، كما لو لم يَطَأْها الابنُ .

---

(24) فى الأصل : « الآلة » .

(25 - 25) سقط من : ب . نقل نظر .

(26) فى ا ، ب ، م : « جاريته » .

(27) سقط من : الأصل ، ا .

(28) فى م : « بشبهة » .

فصل : وإنْ وَطِئَ الابنُ جارِيَةَ أبيهِ أو أُمِّهِ ، فهو زَانٍ ، يَلْزَمُه الحَدُّ إذا كان عالمًا بالتَّحْرِيمِ ، ولا تَصِيرُ أُمَّ ولَدٍ له ، ويَلْزَمُه مَهْرُها ، وولدُه يَعْتِقُ على جَدِّه ؛ لأنَّه ابنُ ابْنِه ، إذا قُلْنا : إنَّ ولدَه من الزِّنَى يَعْتِقُ على أبيه . وتَحْرُمُ الجارِيَةُ على الأبِ على التَّأْبِيدِ . ولا تجِبُ[29] قِيمَتُها على الابنِ ؛ لأنَّه لم يُخْرِجْها عن مِلْكِه ، ولم يَمْنَعْه بَيْعَها ، ولا التَّصَرُّفَ فيها بغيرِ الاسْتِمتاعِ . فإن اسْتَوْلَدَها الأبُ بعدَ ذلك ، فقد فَعَلَ مُحَرَّمًا ، ولا حَدَّ عليه ؛ لأنَّه وطْءٌ صادَفَ مِلْكًا ، وتَصِيرُ أُمَّ ولَدٍ له ؛ لأنَّه اسْتَوْلَدَ مَمْلوكَتَه ، فأشْبَهَ مالو وَطِئَ أمَتَه المَرْهُونَةَ .

فصل : وإنْ زَوَّجَ أمَتَه ، ثم وَطِئَها ، فقد فَعَلَ مُحَرَّمًا ، ولا حَدَّ عليه ؛ لأنَّها مَمْلوكَتُه ، ويُعَزَّرُ . قال أحمدُ ، رَضِيَ اللهُ عنه : يُجْلَدُ ، ولا يُرْجَمُ . يعنى أنَّه يُعَزَّرُ بالجَلْدِ ؛ لأنَّه لو وَجَبَ[30] عليه الحَدُّ ، لَوَجَبَ[30] الرَّجْمُ إذا كان / مُحْصَنًا . فإن أوْلَدَها ، صارَتْ أُمَّ ولدِه ؛ لأنَّه اسْتَوْلَدَ مَمْلُوكَتَه ، وتَعْتِقُ بمَوْتِه ، وولدُه حُرٌّ ، وما وَلَدَت بعدَ ذلك من الزَّوْجِ ، فحُكْمُه حكمُ أُمِّه . ١١/٢٧٩و

فصل : ولو مَلَكَ رجُلٌ أُمَّهُ مِن الرَّضاعِ ، أو أُخْتَه ، أو ابْنَتَه ، لم يَحِلَّ له وَطْؤُها . فإنْ وَطِئَها ، فلا حَدَّ عليه . في أصَحِّ الرِّوايَتَيْن ؛ لأنَّها مَمْلوكَتُه ، ويُعَزَّرُ . فإنْ وَلَدَتْ ، فالوَلَدُ حُرٌّ ، ونَسَبُه لاحِقٌ به ، وهى أُمُّ وَلَدِه . وكذلك لو مَلَكَ أمَةً مَجُوسِيَّةً ، أو وَثَنِيَّةً ، فاسْتَوْلَدَها ، أو مَلَكَ الكافِرُ أمَةً[31] مُسْلِمَةً فاسْتَوْلَدَها ، فلا حَدَّ عليه ، ويُعَزَّرُ ، ويَلْحَقُه نَسَبُ ولَدِه ، وتَصِيرُ أُمَّ وَلَدٍ له ، تَعْتِقُ بمَوْتِه ؛ لما ذَكَرْنا . وكذلك لو وَطِئَ أمَتَه المَرْهُونَةَ ، أو وَطِئَ رَبُّ المالِ أمَةً مِن مالِ المُضارَبَةِ فأوْلَدَها ، صارَتْ له بذلك أُمَّ ولدٍ ، وخرجتْ من الرَّهْنِ والمُضارَبَةِ ، وعليه قِيمَتُها للمُرْتَهِنِ ، تُجْعَلُ مَكانَها رَهْنًا ، أو تَوْفِيَةً عن دَيْنِ الرَّهْنِ ، وتَنْفَسِخُ المُضارَبَةُ فيها . وإنْ كان فيها رِبْحٌ ، جُعِلَ الرِّبْحُ في مالِ المُضارَبَةِ . واللهُ أعلمُ .

---

(٢٩) في م زيادة : « بسبب » .

(٣٠ - ٣٠) سقط من : الأصل . نقل نظر .

(٣١) سقط من : ب .

٢٠١٤ – مسألة ؛ قال : (وَإذَا عَلِقَتْ مِنْهُ بِحُرٍّ فِي مِلْكِهِ ، فَوَضَعَتْ بَعْضَ ما يَتَبَيَّنُ[١] فِيهِ خَلْقُ الْإِنْسانِ ، كَانَتْ لَهُ بِذَلِكَ أُمَّ وَلَدٍ)

ذكَرَ الْخِرَقِيُّ لمَصِيرِها أُمَّ ولَدٍ شُروطًا ثلاثَةً ؛ أحدُها ، أنْ تَعْلَقَ منه بحُرٍّ . فأمَّا إنْ علِقَتْ منه بمَمْلُوكٍ ، ويُتَصَوَّرُ ذلك فى المِلْكِ فى[٢] مَوْضِعَين ؛ أحدُهما ، فى العبدِ إذا مَلَّكَه سَيِّدُه ، وقُلْنا : إنَّه يَمْلِكُ . فإنَّه إذا وَطِئَ أَمَتَه واسْتَوْلَدَها ، فوَلَدُه مَمْلوكٌ ، ولا تَصيرُ الأَمَةُ أُمَّ وَلَدٍ يثْبُتُ لها حكمُ الاسْتيلادِ بذلك ، وسَواءٌ أذِنَ له سَيِّدُه فى التَّسَرِّى بها أو لم يَأْذَنْ له . والثانى ، إذا اسْتَوْلَدَ المُكاتَبُ أَمَتَه ، فإنَّ ولدَه مَمْلوكٌ له ، وأمَّا الأَمَةُ ، فإنَّه لا تَثْبُتُ لها أحكامُ أُمِّ الولدِ فى العِتْقِ بمَوْتِه فى الحالَيْنِ[٣] ؛ لأنَّ المُكاتَبَ ليس بحُرٍّ ، وولدُه منها ليس بحُرٍّ ، فأَوْلَى أنْ لا تَتَحَرَّرَ هى . ومتى عجَزَ المُكاتَبُ ، وعادَ إلى الرِّقِّ ، أو ماتَ قبلَ أداءِ كِتابَتِه ، فهى أَمَةٌ قِنٌّ ، كأَمَةِ العبدِ القِنِّ . وهل يَمْلِكُ المُكاتَبُ بَيْعَها ، والتَّصَرُّفَ فيها ؟ فيه اخْتلافٌ ، ذكَرَ / القاضى فى مَوْضِعٍ ، أنَّه لا يَثْبُتُ فيها شىءٌ من أحْكامِ الاسْتِيلادِ ، ولا تَصِيرُ أُمَّ ولدٍ بحالٍ . وهذا أحدُ قَوْلَيِ الشافِعِىِّ ؛ لأنَّها عَلِقَت بمَمْلوكٍ فى مِلْكٍ غيرِ تامٍّ ، فلم يثْبُتْ لها[٤] شىءٌ من أحْكامِ الاسْتِيلادِ ، كأَمَةِ العبدِ القِنِّ . وظاهِرُ المذهبِ أنَّها مَوْقُوفَةٌ ، لا يَمْلِكُ بَيْعَها ، ولا نَقْلَ المِلْكِ فيها ، فإنْ عتقَ ، صارَتْ له أُمَّ ولدٍ ، تَعْتِقُ بمَوْتِه ، فيثْبُتُ لها من حُرْمَةِ الاسْتِيلادِ ، ما يثبُتُ لوَلَدِها من حُرْمَةِ الحُرِّيَّةِ . وقد نَصَّ أحمدُ ، رَضِىَ اللَّه عنه ، على مَنْعِ بَيْعِها ، ومَفْهومُ كَلامِ الْخِرَقِىِّ ، يَحْتَمِلُ الوَجْهَيْن جميعًا . الشرطُ الثانى ، أنْ تَعْلَقَ منه فى مِلْكِه ، سَواءٌ كان (٥ من وَطْءٍ ٥) مُباحٍ أم مُحرَّمٍ ، مثل الوَطْءِ فى الحَيْضِ ، أو النِّفاسِ ، أو الصَّوْمِ ، أو الإِحْرامِ ، أو الظِّهارِ ، أو غيرِه . فأمَّا إنْ علقَتْ منه فى غيرِ مِلْكِه ، لم تصِرْ بذلك أُمَّ ولدٍ ، سَواءٌ عَلِقَتْ منه بمَمْلُوكٍ ، أو غُرَّ من أَمَةٍ ، وتَزَوَّجَها على أنَّها حُرَّةٌ فاسْتَوْلَدَها ، أو اشْتَرَى جارِيَةً فاسْتَوْلَدَها ، فبانَتْ مُسْتَحَقَّةً ، فإنَّ الولدَ حُرٌّ ، ولا تَصِيرُ

١١/٢٧٩ظ

---

(١) فى ب ، م : « يستبين » .

(٢) سقط من : ب ، م .

(٣) فى ا ، ب ، م : « الحال » .

(٤) فى الأصل : « بها لهذا » .

(٥ – ٥) فى ا ، ب : « بوطء » .

الأَمَةُ أُمَّ وَلَدٍ فى هذه المواضِعِ بحالٍ . وفيه وَجْهٌ آخَرُ ، أنَّه إنْ مَلَكَها بعدَ ذلك ، صارَتْ أُمَّ وَلَدٍ . وقد ذَكَرْنا[6] الخِلافَ فى ذلك ، فى المسألةِ التى قبلَ هذه . والمقْصودُ بذكْرِ هذه الشُّروطِ هٰهُنا ، ثُبوتُ الحُكْمِ عندَ اجْتِماعِها ، وأمَّا انْتِفاؤُه عندَ انْتِفائِها ، فيُذْكَرُ فى مسائِلَ مُفْرَدَةٍ لها . الشرطُ الثالثُ ، أنْ تَضَعَ ما يَتَبَيَّنُ فيه شيءٌ من خَلْقِ الإنْسانِ ؛ من رَأْسٍ ، أو يَدٍ ، أو رِجْلٍ ، أو تَخْطيطٍ ، سَواءٌ وضَعَتْه حَيًّا أو مَيِّتًا ، وسَواءٌ أسْقَطَتْه ، أو كان تامًّا . قال عمرُ بنُ الخَطَّابِ ، رَضِىَ اللهُ عنه : إذا وَلَدَتِ الأَمَةُ من سَيِّدِها ، فقد عَتَقَتْ وإنْ كان سَقْطًا[7] ، ورَوَى الأثْرَمُ ، بإسْنادِه عن ابنِ عمرَ ، أنَّه قال : أعْتَقَها ولدُها ، وإنْ كان[8] سَقْطًا . قال الأثْرَمُ : قلتُ لأبى عبدِ اللهِ : أُمُّ الولدِ ، إذا أسْقَطَتْ ، لا تَعْتِقُ ؟ فقال : إذا تَبَيَّنَ فيه يَدٌ / ، أو رِجْلٌ ، أو شيءٌ من خَلْقِه ، فقد عَتَقَتْ . وهذا قولُ الحسنِ ، والشافِعِىِّ . وقال الشَّعْبِىُّ : إذا تَلَبَّثَ[9] فى الخَلْقِ الرَّابعِ ، فكان مُخَلَّقًا ، انْقَضَتْ به عِدَّةُ الحُرَّةِ ، وأُعْتِقَتْ به الأَمَةُ . ولا أعْلَمُ فى هذا خِلافًا بينَ مَنْ قال بثُبوتِ حكمِ الاسْتِيلادِ . فأمَّا إنْ أَلْقَتْ نُطْفَةً ، أو عَلَقَةً ، لم يَثْبُتْ به شىءٌ من أحْكامِ الوِلادَةِ ؛ لأنَّ ذلك ليس بولدٍ . ورَوَى يُوسُفُ بنُ موسى ، أنَّ أبا عبدِ اللهِ قيل له : ما تقولُ فى الأَمَةِ إذا أَلْقَتْ مُضْغَةً أو عَلَقَةً ؟ قال : تَعْتِقُ . وهذا قولُ إبراهيمَ النَّخَعِىِّ . وإنْ وَضَعَت مُضْغَةً لم يظْهَرْ فيها شىءٌ من خَلْقِ الآدَمِىِّ ، فشَهِدَ ثِقاتٌ مِن القَوابِلِ ، أنَّ فيها صُورَةً خَفِيَّةً ، تعَلَّقَتْ بها الأحْكامُ ؛ لأنَّهنَّ اطَّلَعْنَ على الصُّورَةِ التى خَفِيَتْ على غَيْرِهِنَّ . وإنْ لم يَشْهَدْن بذلك ، لكنْ عُلِمَ أنَّه مُبْتَدأُ خَلْقِ آدَمِىٍّ ؛ إمَّا بشَهادَتِهِنَّ ، أو غيرِ ذلك ، ففيه رِوايَتان ؛ إحداهُما ، لا تَصِيرُ به الأَمَةُ أُمَّ وَلَدٍ ، ولا تَنْقَضِى به عِدَّةُ الحُرَّةِ ، ولا يجبُ على الضَّارِبِ المُتْلِفِ له الغُرَّةُ ، ولا الكفَّارَةُ . وهذا ظاهِرُ كلامِ الْخِرَقِىِّ ، والشافِعِىِّ ، وظاهِرُ ما نَقَلَه الأَثْرَمُ عن أحمدَ ، رَضِىَ اللهُ عنه ، وظاهِرُ قَوْلِ[10] الحسنِ ، والشَّعْبِىِّ ، وسائِرِ مَنْ اشْتَرَطَ أنْ يَتَبَيَّنَ شىءٌ فيه من[11] خَلْقِ

١١/٢٨٠و

---

(٦) فى ا ، ب : « ذكر » .

(٧) أخرجه البيهقى ، فى : باب الرجل يطأ أمته بالملك فتلد له ، من كتاب عتق أمهات الأولاد . السنن الكبرى ٣٤٦/١٠ . وسعيد ، فى : باب ما جاء فى أمهات الأولاد ، من كتاب الطلاق . السنن ٦١/٢ .

(٨) فى م زيادة : « ولدها » .

(٩) فى الأصل : « انكس » .

(١٠) فى ب ، م : « كلام » .

(١١) سقط من : ب ، م .

الآدَمِىِّ[12] ؛ لأنَّه لم يَبِنْ فيه شىءٌ من خَلْقِ الآدَمِىِّ ، أشْبَهَ النُّطْفَةَ والعَلَقَةَ . والثانِيَةُ ، تَتَعَلَّقُ به[13] الأحْكامُ الأرْبعةُ ؛ لأنَّه مُبْتَدأُ خَلْقِ آدَمِىٍّ ، أشْبَهَ إذا تَبَيَّنَ . وخرَّجَ أبو عبدِ اللهِ ابنُ حامِدٍ رِوايَةً ثالِثَةً ، وهو أنَّ الأمَةَ تصيرُ بذلك أُمَّ ولدٍ ، ولا تَنْقَضِى به عِدَّةُ الحُرَّةِ ؛ لأنَّه رُوِىَ عن أحمدَ ، رَضِىَ اللهُ عنه ، فى الأَمَةِ إذا وضَعَت ، فمَسَّتْه القَوابِلُ ، فعَلِمْنَ أنَّه لحمٌ ، ولم يَتَبَيَّنْ لحمُهُ : تَحْتاطُ[14] فى العِدَّةِ بأُخْرَى ، ويَحْتاطُ بعِتْقِ الأَمَةِ . وظاهِرُ هذا ، أنَّه حَكَمَ بعِتْقِ الأَمَةِ ، ولم يحْكُمْ بانْقِضاءِ العِدَّةِ ؛ لأنَّ عتقَ الأمَةِ يحْصُلُ للحُرِّيَّةِ ، فاحْتِيطَ بتَحْصِيلِها ، والعِدَّةُ يتَعَلَّقُ بها تَحْريمُ التَّزْوِيجِ[15] وحُرْمَةُ الفَرْجِ ، فاحْتِيطَ بإبْقائِها . وقال بعضُ الشافِعِيَّةِ بالعَكْسِ : لا تجِبُ العِدَّةُ ، ولا تصيرُ الأَمَةُ أُمَّ ولدٍ ؛ لأنَّ الأصْلَ عَدَمُ كُلِّ واحِدٍ منهما ، فيَبْقَى على أصْلِه . ولا يصِحُّ ؛ لأنَّ العِدَّةَ كانتْ / [16] ثابتَةً ، والأَصْلُ بقاؤُها على ما كانت[16] عليه ، والأَصْلُ فى الآدَمِىِّ الحُرِّيَّةُ ، فنُغَلِّبُ ما يُفْضِى إليها . واللهُ أعلمُ . 11/280 ظ

٢٠١٥ – مسألة ؛ قال : (وَإذَا مَاتَ ، فَقَدْ صَارَتْ حُرَّةً ، وَإنْ لَمْ يَمْلِكْ غَيْرَهَا)

يَعْنِى أنَّ أُمَّ الولدِ تَعْتِقُ مِن رَأْسِ المالِ ، وإنْ لم يَمْلِكْ سِواهَا . وهذا قولُ كُلِّ مَنْ رَأَى عِتْقَهُنَّ ، لا نَعْلَمُ بينهم فيه خِلافًا . وسَواءٌ وَلَدَت فى الصِّحَّةِ أو المرضِ ؛ لأنَّه حاصِلٌ بالْتِذاذِه وشَهْوَتِه ، وما يُتْلِفُه فى لَذَّاتِه وشَهَواتِه[1] ، يَسْتَوِى فيه حالُ الصِّحَّةِ والمرضِ ، [2]كالذى يأْكُلُه ويَلْبَسُه ، ولأنَّ عِتْقَها بعدَ [3]الموتِ ، وما يكونُ بعدَ[3] الموتِ يَسْتَوِى فيه المَرَضُ والصِّحَّةُ[2] ، كقَضاءِ الدُّيونِ ، والتَّدْبِيرِ ، والوَصِيَّةِ . ولا نعلمُ فى هذا خِلافًا بينَ

---

(١٢) فى م : « الإنسان » .

(١٣) فى ب : « بها » .

(١٤) فى ا ، ب : « فاحتاط » .

(١٥) فى ب ، م : « التزوج » .

(١٦ – ١٦) سقط من : الأصل . نقل نظر .

(١) فى الأصل ، م : « وشهوته » .

(٢ – ٢) سقط من : ب .

(٣ – ٣) سقط من : الأصل . نقل نظر .

مَن رَأَى عِتْقَهُنَّ . قال سعيدٌ[٤] : حَدَّثَنا سُفْيانُ ، عن يحيى بن سعيدٍ ، عن نافِعٍ ، قال : أَدْرَكَ ابنَ عمرَ رجلانِ ، فقالا : إنَّا تَرَكْنا هذا الرجلَ يَبِيعُ أُمَّهاتِ الأَوْلادِ . يَعْنِيان ابنَ الزُّبَيْرِ . فقال ابنُ عمرَ : أَتَعْرِفان أبا حَفْصٍ ؟ فإنَّه قَضَى فى أُمَّهاتِ الأَوْلادِ أنْ لا يُبَعْنَ ، ولا يُوهَبْنَ ، يَسْتَمْتِعُ بها صاحِبُها ، فإذا ماتَ فهى حُرَّةٌ . وقال[٥] : حَدَّثَنا غِياثٌ ، عن خُصَيفٍ ، عن عِكْرِمَةَ ، عن ابنِ عَبَّاسٍ ، قال : قال عمرُ ، رَضِيَ اللهُ عنه : ما مِنْ رجلٍ كان يُقِرُّ بأنَّه يَطَأُ جارِيَتَهُ ، ويموتُ[٦] ، إلَّا أَعْتَقَها إذا وَلَدت ، وإنْ كان سَقْطًا .

فصل : ولا فَرْقَ بين المُسْلِمَةِ والكافِرَةِ ، والعَفِيفَةِ والفاجِرَةِ ، ولا بينَ المسلمِ والكافِرِ ، والعَفِيفِ والفاجِرِ ، فى هذا ، فى قَوْلِ[٧] أَهْلِ الفَتْوَى[٨] من أهلِ الأَمْصارِ ؛ لأنَّ ما يتعلَّقُ به العِتْقُ يَسْتَوِى فيه المسلمُ والكافِرُ ، والعَفِيفُ والفاجِرُ ، كالتَّدْبِيرِ والكتابَةِ ، ولأنَّ عِتْقَها بسَبَبِ اخْتلاطِ دَمِها بدَمِه ولحمِها بلَحْمِه ، فإذا اسْتَوَيا فى النَّسَبِ ، اسْتَوَيا فى حُكْمِه . ورَوَى سعيدٌ[٩] ، حَدَّثَنا هُشَيْمٌ ، أَخْبَرَنا منصورٌ ، عن ابنِ سِيرِينَ ، عن أبى عطِيَّةَ[١٠] الهَمْدانِىِّ ، أنَّ عمرَ بنَ الخَطَّابِ ، رَضِيَ اللهُ عنه ، قال فى أُمِّ الولدِ : إنْ أَسْلَمَتْ وأَحْصَنَتْ وعَفَّتْ ، أُعْتِقَتْ ، وإنْ كفَرَتْ وفجَرَتْ وغدَرَتْ ، رَقَّتْ . وقال[١١] : حَدَّثَنا هُشَيْمٌ ، أَخْبَرَنا يحيى عن أُمِّ ولدِ رجلٍ ارْتَدَّتْ عن الإسلامِ ، فكُتِبَ فى ذلك إلى عمرَ بنِ عبدِ العزيزِ ، رَضِيَ اللهُ عنه ، فكَتَبَ[١٢] عمرُ[١٣] : بِيعُوها[١٤] بأرضٍ ليس بها[١٤]

---

(٤) فى : باب ما جاء فى أمهات الأولاد ، من كتاب الطلاق . السنن ٢/٦٢ .
كما أخرجه البيهقى ، فى : باب الرجل يطأ أمته بالملك فتلد له ، وباب الخلاف فى أمهات الأولاد ، من كتاب عتق أمهات الأولاد . السنن الكبرى ١٠/٣٤٣ ، ٣٤٨ . وعبد الرزاق ، فى باب بيع أمهات الأولاد ، من كتاب الطلاق . المصنف ٧/٣٩٢ ، ٣٩٣ .

(٥) تقدم تخريجه ، فى : صفحة ٥٨٦ .

(٦) سقطت الواو من : ا ، ب . وفى السنن : « ثم يموت » .

(٧) فى م زيادة : « أئمة » .

(٨) فى الأصل : « التقوى » .

(٩) فى : باب ما جاء فى أمهات الأولاد ، من كتاب الطلاق . السنن ٢/٦٢ .

(١٠) أى : مالك بن عامر .

(١١) فى الباب نفسه . السنن ٢/٦٢ ، ٦٣ .

(١٢) فى م : « وكتب » .

(١٣) سقط من : الأصل .

(١٤ - ١٤) فى م : « ليسبها » .

أَحَدٌ من أهلِ دِينِها . وإذا كان مَبْنَى عِتْقِ أُمَّهاتِ الأَوْلادِ على قَولِ عمرَ ، رَضِىَ اللهُ عنه ، وقد قال هذا القولَ ، فيَنْبَغِى أنْ يختَصَّ العِتقُ بالمُسْلِمَةِ العَفِيفَةِ / دُونَ[١٥] الكافِرَةِ الفاجِرَةِ ؛ لانْتِفاءِ الدَّلِيلِ الذى ثَبَتَ به عِتْقُهُنَّ . واللهُ أعلمُ . ١١/٢٨١و

٢٠١٦ – مسألة ؛ قال : (وَإِذَا صَارَتِ الْأَمَةُ أُمَّ[١] وَلَدٍ ، [٢] بِمَا وَصَفْنَا ، ثُمَّ وَلَدَتْ[٢] مِنْ غَيْرِهِ ، كَانَ لَهُ حُكْمُهَا فِى الْعِتْقِ بِمَوْتِ سَيِّدِهَا)

وجملتُه أنَّ أُمَّ الولدِ إذا وَلَدَتْ بعدَ ثُبُوتِ حُكْمِ الاسْتِيلادِ لها من غيرِ سَيِّدِها ، مِن زَوجٍ أو غيرِه ، فحُكْمُ ولدِها حُكْمُها ، فى أنَّه يَعْتِقُ بمَوْتِ سَيِّدِها ، ويجوزُ فيه مِن التَّصَرُّفاتِ ما يجوزُ فيها ، ويمْتَنِعُ فيه ما يَمْتَنِعُ فيها . قال أحمدُ ، رَضِىَ اللهُ عنه : قال ابنُ عمرَ ، وابنُ عبَّاسٍ ، وغيرُهما : ولدُها بمَنْزِلَتِها[٣] . ولا نَعْلَمُ فى هذا خِلافًا بينَ القائِلِينَ بثُبوتِ حُكْمِ الاسْتِيلادِ ، إلَّا أنَّ عمرَ بنَ عبدِ العزيزِ ، رَضِىَ اللهُ عنه ، قال : هم عَبِيدٌ . فيَحْتَمِلُ أنَّه أرادَ أنَّه لا يَثْبُتُ لهم حُكْمُ أُمِّهم ؛ لأنَّ الاسْتِيلادَ مُخْتَصٌّ[٤] بها ، فيَخْتَصُّ بحُكْمِه . كولدِ مَنْ عُلِّقَ عِتْقُها بصِفَةٍ . ويَحْتَمِلُ أنَّه أرادَ أنَّهم عَبِيدٌ ، حُكْمُهم حكمُ أُمِّهم ، مثل قولِ الجماعَةِ ؛ لأنَّ الولدَ يَتْبَعُ أُمَّه فى الرِّقِّ والحُرِّيَّةِ ، فيَتْبَعُها فى سَبَبِه[٥] إذا كان مُتَأَكِّدًا ، كولدِ المُكاتَبَةِ والمُدَبَّرَةِ ، بل ولدُ أُمِّ الولدِ أَوْلَى ؛ لأنَّ سَبَبَ العِتْقِ فيها مُسْتَقِرٌّ ، ولا سَبيلَ إلى إبْطالِه بحالٍ . فإنْ ماتَتْ أُمُّ الولدِ قبلَ سَيِّدِها ، لم يَبْطُلْ حكمُ الاسْتِيلادِ فى الوَلَدِ ، وتَعْتِقُ بمَوْتِ سَيِّدِها ؛ لأنَّ السَّبَبَ لم يبطُلْ ، وإنَّما لم[٦] تثْبُتِ الحُرِّيَّةُ فيها ؛ لأنَّها لم تَبْقَ مَحَلًّا . وكذلك وَلَدُ المُدَبَّرَةِ ، لا يَبْطُلُ الحكمُ فيه بمَوْتِ أُمِّه . وأمَّا ولدُ المُكاتَبَةِ إذا ماتَتْ ، فإنَّه

---

(١٥) فى الأصل ، ا ، ب : « ويرق » .

(١) سقط من : م .

(٢ – ٢) سقط من : الأصل .

(٣) أخرجه عن ابن عمر البيهقى ، فى : باب ولد أم الولد من غير سيدها بعد الاستيلاء ، من كتاب عتق أمهات الأولاد . السنن الكبرى ١٠/ ٣٤٨ ، ٣٤٩ .

(٤) فى ا ، ب : « يختص » .

(٥) فى الأصل : « تنسبه » . وفى ا : « السببية » .

(٦) سقط من : ب ، م .

يعودُ رَقِيقًا ؛ لأنَّ العَقْدَ يبْطُلُ بمَوْتِها ، فلم يَبْقَ حُكْمُه فيه . وقد ذَكَرْنا فى هذا خِلافًا فيما تَقَدَّمَ . وإنْ أعْتَقَ السَّيِّدُ أُمَّ الولدِ ، أو المُدَبَّرَةَ ، لم[7] يَعْتِقْ ولدُها ، لأنَّها عَتَقَتْ بغيرِ السَّبَبِ[8] الذى تَبِعَها فيه ، ويَبْقَى عِتْقُه مَوْقُوفًا على مَوْتِ سَيِّدِه . وكذلك إنْ أعْتَقَ ولدَهما ، لم يَعْتِقَا بعِتْقِه . وإنْ أعْتَقَ المُكاتَبَةَ ، فقد قال أحمدُ ، وسُفْيانُ ، وإسحاقُ : المُكاتَبَةُ إذا أدَّتْ أو أُعْتِقَتْ ، عَتَقَ ولدُها ، وأُمُّ الولدِ والمُدَبَّرَةُ إذا أُعْتِقَتْ ، لم يَعْتِقْ ولدُها حتى يَمُوتَ السَّيِّدُ . فظاهِرُ هذا أنَّ ولدَ / المُكاتَبَةِ يَتْبَعُها فى العِتْقِ بإعْتاقِ سَيِّدِها ؛ لأنَّه فى حُكْمِ مالِها ، يَسْتَحِقُّ كَسْبَه ، فيَتْبَعُها إذا أَعْتَقَها كمالِها ، ولأنَّ إعْتاقَها يَمْنَعُ أداءَها بسبَبٍ من السَّيِّدِ ، فأشْبَهَ ما لو أبْرَأَها مِن مالِ الكتابَةِ .

٢٨١/١١ ظ

فصل : فأمَّا ولدُ أُمِّ الولَدِ قبلَ اسْتِيلادِها ، وولدُ المُدَبَّرِةِ قبلَ تَدْبيرِها ، والمُكاتَبَةِ قبلَ كتابَتِها ، فلا يَتْبَعُها ؛ لوُجودِه قبلَ انْعِقادِ السَّبَبِ فيها ، وزَوالِ حُكْمِ التَّبَعِيَّةِ عنه قبلَ تَحقُّقِ السَّبَبِ فى أُمِّه ، ولهذا لا يَتْبَعُها فى العِتْقِ المُنْجَزِ ، ففى السَّبَبِ أوْلَى . وذكَرَ أبو الخَطَّابِ فى وَلَدِ المُدَبَّرَةِ قبلَ التَّدْبيرِ رِوايَتَيْن ، فيُخَرَّجُ هٰهُنا مثلُه ، وهو بَعِيدٌ ؛ لأنَّ الولدَ المُنْفصِلَ لا يَتْبَعُها فى عِتْقٍ ، ولا بَيْعٍ ، ولا هِبَةٍ ، ولا رَهْنٍ ، ولا شيءٍ من الأحْكامِ ، سِوَى الإسلامِ ، بشَرْطِ كَوْنِه صغيرًا ، فكيف يَتْبَعُ فى التَّدْبيرِ ! ولأنَّه لا نَصَّ فيه ، ولا قِياسَ يَقْتَضِيه ، فيَبْقَى بحالِه .

٢٠١٧ – مسألة ؛ قال : (**وَإذَا أَسْلَمَتْ أُمُّ وَلَدِ النَّصْرَانِىِّ ، مُنِعَ مِنْ وَطْئِهَا ، والتَّلَذُّذِ بِهَا ، وأُجْبِرَ عَلَى نَفَقَتِها . فإذَا أسْلَمَ ، حَلَّتْ لَهُ ، وإنْ مَاتَ قَبْلَ ذٰلِكَ ، عَتَقَتْ**)

وجملةُ ذلك أنَّ الكافِرَ يَصِحُّ منه الاسْتِيلادُ لأَمَتِه ، كما يَصِحُّ منه عِتْقُها . وإذا اسْتَوْلَدَ الذِّمِّىُّ أمتَه ، ثم أسْلَمَتْ ، لم تَعْتِقْ فى الحالِ . وبهذا قال الشافِعِىُّ . وقال مالِكٌ : تَعْتِقُ ، إذ لا سَبِيلَ إلى بَيْعِها ، ولا إلى إقْرارِ مِلْكِه عليها ؛ لما فيه من إثْباتِ مِلْكِ كافِرٍ على مُسْلِمَةٍ ، فلم يَجُزْ ، كالأَمَةِ القِنِّ . وعن أحمدَ ، رَضِىَ اللهُ عنه ، روايَةٌ أُخْرَى ، أنَّها تُسْتَسْعَى ، فإن أدَّتْ ، عَتَقَتْ . وهو قولُ أبى حنيفةَ ؛ لأنَّ فيه جَمْعًا بينَ الحَقَّيْنِ ؛ حَقِّها فى أنْ لا يَبْقَى مِلْكُ الكافِرِ عليها ، وحقِّه فى حُصولِ عِوَضِ مِلْكِه ، فأشْبَهَ بَيْعَها إذا لم تكُنْ أُمَّ ولدٍ . ولَنا ، أنَّه إسلامٌ طَرَأَ على مِلْكٍ ، فلم يُوجِبْ عِتْقًا ، ولا سِعايَةً ، كالعبدِ القِنِّ . وما ذَكَرُوه مُجَرَّدُ

---

(٧) فى ا ، ب : « لا » .

(٨) فى الأصل : « النسب » .

حِكْمَةٍ لم يُعْرَفْ من الشارِعِ اعْتبارُها ، ويُقابِلُها[1] ضَرَرٌ ، فإنَّ فى عِتْقِها مَجَّانًا إضْرارًا بالمالِكِ ، بإزالَةِ مِلْكِه / بغيرِ[2] عِوَضٍ ، وفى الاسْتِسْعاءِ إلْزامٌ لها بالكَسْبِ بغيرِ رِضَاها ، وتَضْيِيعٌ لحَقِّه ؛ لأنَّ فيه إحالَةً على سِعَايةٍ لا نَدْرِى هل يحْصُلُ منها شىءٌ أو[3] لا ؟ وإنْ حصَلَ ، فالظَّاهِرُ أنَّه يكونُ يَسِيرًا ، فى أوْقاتٍ مُتَفرِّقةٍ ، وُجودُه قريبٌ من عَدَمِه ، والحقُّ أنْ يَبْقَى المِلْكُ على ما كان عليه ، ويُمْنَعَ من وَطْئِها ، والتَّلَذُّذِ بها ، كى لا يطَأَها ويَبْتَذِلَها وهو مُشْرِكٌ ، ويُحالَ بينَه وبينَها ، ويُمْنَعَ الخَلْوَةَ بها ، لِئَلَّا يُفْضِىَ إلى الوَطْءِ المُحرَّمِ ، ويُجْبَرَ على نَفَقَتِها على التَّمامِ ؛ لأنَّها مَمْلوكَتُه ، ومَنْعُه من وطْئِها بغيرِ مَعْصِيَةٍ منها ، فأشْبَهَتِ الحائِضَ والمرِيضَةَ ، وتُسَلَّمُ إلى امْرَأةٍ ثِقَةٍ ، تكونُ عندَها ، لتَحْفَظَها ، وتَقُومَ بأمْرِها ، وإنِ احْتاجَتْ إلى أجْرٍ ، أو أجْرِ مَسْكَنٍ ، فعلى سَيِّدِها . وذكَرَ القاضى أنَّ نَفَقَتَها فى كَسْبِها ، وما فَضَلَ من كَسْبِها فهو لِسَيِّدِها . وإن عَجَزَ عن نَفَقتِها ، فهلْ يَلْزَمُ سَيِّدَها تَمامُ نَفَقَتِها[4] ؟ على روايَتَيْن . ونحوُ هذا مذهبُ الشافِعِىِّ . والصَّحِيحُ أنَّ نَفقَتَها على سَيِّدِها ، وكَسْبَها له ، يَصْنَعُ به ما شاءَ وعليه نَفَقَتُها (5) على التَّمامِ ، سَواءٌ كان لها كَسْبٌ أو لم يَكُنْ ؛ لأنَّها مَمْلوكَةٌ له[6] ، ولم يَجْرِ بينَهما عَقْدٌ يُسْقِطُ نَفَقَتَها (5) ، ولا يَمْلِكُ به كَسْبَها ، فأشْبَهَتْ أَمَتَه القِنَّ ، أو ما قبلَ إسْلامِها ، ولأنَّ المِلْكَ سَبَبٌ لهٰذَيْن الحُكْمَيْن ، والحادِثُ منهما لا يصْلُحُ مانِعًا ؛ لأنَّ الاسْتِيلادَ لا يَمْنَعُ منهما ، بدليلِ ما قبلَ إسْلامِها ، والإِسْلامُ لا يَمْنَعُ ، بدليلِ ما لو وُجِدَ قبلَ ولادَتِها ، واجْتِماعُهما لا يَمْنَعُ ؛ لأنَّه لا نَصَّ فيه ، ولا هو فى مَعْنَى المَنْصُوصِ عليه ، ولأنَّه إذا لم تَلْزَمْه نَفَقَتُها ، ولم يكُنْ لها كَسْبٌ ، أفْضَى إلى هَلاكِها وضَياعِها ، ولأنَّه يَمْلِكُ فاضِلَ كَسْبِها ، فيَلْزَمُه فَضْلُ نَفَقَتِها ، كسائِرِ مَماليكِه .

٢٠١٨ – مسألة[1] ؛ قال : (وَإِذَا عَتَقَتْ[2] أُمُّ الْوَلَدِ بِمَوْتِ سَيِّدِهَا ، فَمَا كَانَ فِى

(١) فى م : « وبقاؤها » .
(٢) فى الأصل : « من غير » .
(٣) فى ب : « أم » .
(٤) فى ب : « نقصها » .
(٥ – ٥) سقط من : ب . نقل نظر .
(٦) سقط من : الأصل .
(١) سقطت هذه المسألة من : ب .
(٢) فى ا : « أعتقت » .

يَدِهَا مِنْ شَىْءٍ ، فَهُوَ لِوَرَثَةِ سَيِّدِهَا)

إنَّما كان كذلك ، لأنَّ أُمَّ الولدِ أمَةٌ ، وكَسْبُها لسَيِّدِها[٣] ، وسائِرُ ما فى يَدِها له ، فإذا ماتَ سَيِّدُها فعتَقَتْ ، انْتَقَلَ ما فى يَدِها / إلى وَرَثَتِه ، كسائِرِ مالِه ، وكما فى يَدِ المُدَبَّرةِ ، وتُخالِفُ المُكاتَبَةَ ؛ فإنَّ كَسْبَها فى حَياةِ سَيِّدِها لها ، فإذا عَتَقَتْ ، بَقِىَ لها ، كما كان لها قبلَ العِتْقِ .

٢٨٢/١١ ظ

٢٠١٩ – مسألة ؛ قال : (وَلَوْ أَوْصَى لَهَا بِمَا فِى يَدِهَا ، كَانَ لَهَا ، إذَا احْتَمَلَهُ الثُّلُثُ)

وجملتُه أنَّ الوَصِيَّةَ لأُمِّ الولدِ تصحُّ . لا نَعْلمُ فيه خِلافًا بينَ أهلِ العِلْمِ القائِلِين بثُبوتِ حُكْمِ الاسْتِيلادِ . وبهذا قال الشافِعِىُّ ، وإسحاقُ ، وأصْحابُ الرَّأْىِ . وقد رَوَى الإمامُ أحمدُ ، وسعيدُ بنُ منصورٍ ، عن هُشَيْمٍ ، حَدَّثَنا حُمَيْدٌ ، عن الحسنِ ، أنَّ عمرَ بنَ الخَطَّاب ، أوْصَى لأُمَّهاتِ أوْلادِه[١] بأرْبَعَةِ آلافٍ [٢]أربعةِ آلافٍ[٢] . ولأنَّ أُمَّ الولدِ حُرَّةٌ فى حالِ نُفوذِ الوَصِيَّةِ لها ؛ لأنَّ عِتْقَها يَتَنَجَّزُ بمَوْتِه ، فلا تقعُ الوصيَّةُ لها إلَّا فى حالِ حُرِّيَّتِها . وأمَّا قَوْلُه : إذا احْتَمَلَه الثُّلثُ . فلأنَّ الوَصِيَّةَ كُلَّها لا تَلْزَمُ إلَّا فى الثُّلثِ فما دونَ ، وهذا منها ، وما زادَ على الثُّلثِ يَقِفُ على إجازَةِ الوَرَثَةِ ، فإنْ أجازُوه جازَ ، وإلَّا رُدَّ إلى الوَرَثَةِ . ولا تُعْتَبَرُ قِيمَةُ أُمِّ الولدِ من الثُّلثِ ؛ لأنَّها تَعْتِقُ مِن رأسِ المالِ ، فلا تُحْتَسَبُ من الثُّلثِ ، كقضاءِ الدُّيونِ ، وأداءِ الواجباتِ .

فصل : وإنْ وَصَّى[٣] لمُدَبَّرِه أو مُدَبَّرَتِه ، صَحَّت الوَصِيَّةُ أيضا ، إلَّا أنَّه تُعْتَبَرُ قِيمَتُه وما أُوصَى له به من الثُّلثِ ؛ لأنَّ التَّدْبيرَ تبرُّعٌ ، فكان من الثُّلثِ ، كالوَصِيَّةِ . فإنْ خَرَجَا من الثُّلثِ عَتَقَ ، وكان ما أُوصَى به له ، وصَحَّت الوَصِيَّةُ ؛ لأنَّها وَقَعَتْ فى حالِ حُرِّيَّتِه ، فأشْبَهَتِ الوَصِيَّةَ لأُمِّ ولِدِه . وإنْ لم يَخْرُجَا من الثُّلثِ ، اعْتُبِرَتْ قِيمَتُه من الثُّلثِ ، فيَعْتِقُ منه بقَدْرِ الثُّلثِ ، لِيَعْتِقَ دُونَ المالِ . وإنْ كانتْ قِيمَتُه بقَدْرِ الثُّلثِ ، عَتَقَ ، ولا وَصِيَّةَ له . وإنْ فَضَلَ مِن الثُّلثِ شىءٌ بعدَ عِتْقِه ، فله مِن الوَصِيَّةِ تَمامُ الثُّلثِ ، ويَقِفُ ما زادَ على إجازَةِ الوَرَثَةِ .

---

(٣) سقط من : الأصل .

(١) فى ب : « الأولاد » .

(٢ – ٢) فى م : « درهم » .

وتقدم تخريجه ، فى : ٨/٥٢٠ .

(٣) فى ب ، م : « أوصى » .

٢٠٢٠ ـ مسألة ؛ قال : (وَإذَا مَاتَ عَنْ أُمِّ وَلَدِهِ ، فَعِدَّتُهَا حَيْضَةٌ)

٢٨٣/١١ و إنَّما كان كذلك ؛ لأنَّ الواجبَ عليها اسْتِبْراءُ نَفْسِها ، لخُروجِها /عن[1] مِلْكِ سَيِّدِها الذى كان يَطَؤُها ، فكان ذلك بحَيْضَةٍ ، كما لو أعْتَقَها سَيِّدُها فى حياتِه . وإنَّما سَمَّى الْخِرَقِىُّ هذا عِدّةً ؛ لأنَّ الاسْتِبْراءَ أشْبَهَ العِدَّةَ فى كَوْنِه يَمْنَعُ النِّكاحَ ، وتَحْصُلُ به مَعْرِفَةُ بَراءَتِها مِن الحَمْلِ . وقد ذَكَرْنا هذه المسألةَ فى العِدَدِ ، والخلافَ فيها فيما[2] مَضَى[3] .

٢٠٢١ ـ مسألة ؛ قال : (وإذَا جَنَتْ أُمُّ الوَلَدِ ، فَدَاهَا سَيِّدُهَا بِقِيمَتِهَا أو دُونِهَا)

وجملتُه أنَّ أُمَّ الولدِ إذا جَنَتْ ، تعلَّقَ أرْشُ جِنايَتِها برَقَبَتِها ، وعلى السَّيِّدِ أنْ يَفْدِيَها بأقَلِّ الأمْرَيْن ؛ من قِيمَتِها أو [(1]أرْشِ جنايَتِها[1)] . وبهذا قال الشافِعِىُّ . وحكى أبو بكرٍ عبدُ العزيز قَوْلًا آخَرَ ، أنَّه يَفْدِيها بأَرْشِ جِنايَتِها بالِغةً ما بَلَغَتْ ؛ لأنَّه لم يُسَلِّمْها فى الجِنايَةِ ، فلَزِمَه أرْشُ جِنايَتِها بالِغةً ما بَلَغَتْ ، كالقِنِّ . وقال أبو ثَوْرٍ ، وأهلُ الظَّاهِرِ : ليس عليه فداؤُها ، وتكونُ جِنايَتُها فى ذِمَّتِها ، تُتْبَعُ بها إذا عَتَقَتْ[2] ؛ لأنَّه لا يَمْلِكُ بَيْعَها ، فلم [(3]يكنْ[3)] عليه فِداؤُها كالحُرَّةِ . ولَنا ، أنَّها مَمْلوكَةٌ له كسْبُها ، لم يُسَلِّمْها ، فلَزِمَه أرْشُ جِنايَتِها ، كالقِنِّ ، لا تَلْزَمُه زِيادَةٌ على قِيمَتِها ؛ لأنَّه لم يَمْتَنِعْ من تَسْلِيمِها ، وإنَّما الشَّرْعُ مَنَعَ ذلك ؛ لكَوْنِها لم تَبْقَ مَحَلًّا للبَيْعِ ، ولا لنَقْلِ المِلْكِ فيها ، وفارَقَ[4] القِنَّ إذا لم يُسَلِّمْها ، فإنَّه[5] أمْكَنَ أنْ يُسَلِّمها للبَيْعِ ، فربَّما زادَ فيها مَزِيدًا أكثرَ من قِيمَتِها ؛ فإذا امتَنَعَ مالِكُها مِن تَسْلِيمِها ، أوْجَبْنا عليه الأَرْشَ بكَمالِه . وفى مسألتِنا لا يَحْتَمِلُ ذلك فيها ؛ فإنَّ بَيْعَها غيرُ جائزٍ ، فلم يكُنْ عليه أكثرُ مِن قِيمَتِها .

---

(١) فى الأصل : « من » .

(٢) فى ا ، ب ، م : « على ما » .

(٣) انظر ما تقدم فى : ١١/٢٠٩ .

(١ - ١) فى م : « دونها » .

(٢) فى ا : « أعتقت » .

(٣ - ٣) فى الأصل : « فما يكون » .

(٤) فى م : « وفارقت » .

(٥) فى م زيادة : « إن »

فصل : وإذا ماتَتْ قبلَ فِدَائِها ، فلا شيءَ على سَيِّدِها ، لأَنَّه لم يتَعَلَّقْ بِذِمَّتِه شيءٌ ، وإنَّما تَعَلَّقَ برَقَبَتِها ، فإذا ماتَتْ سَقَطَ الحَقُّ ؛ لِتَلَفِ مُتَعَلَّقِه . وإنْ نَقَصَتْ قِيمَتُها قبلَ فِدائِها ، وجَبَ فِداؤُها بقِيمَتِها يومَ الفِداءِ ؛ لأنَّها لو تَلِفَتْ جميعُها لَسَقَطَ الفِداءُ ، فوَجَبَ أنْ يسْقُطَ بعضُه بتَلَفِ بعضِها . وإنْ زادَتْ قِيمَتُها ، زادَ فِداؤُها ؛ لأنَّ مُتَعَلَّقَ الحَقِّ زادَ ، فزادَ الفِداءُ بزيادَتِه ، كالرَّقِيقِ / القِنِّ . ويَنْبَغِي أنْ تُحْسَبَ قِيمَتُها مَعِيبَةً بعَيْبِ[6] الاسْتِيلادِ ؛ لأنَّ ذلك يَنْقُصُها[7] ، فاعْتُبِرَ كالمَرَضِ[8] وغيرِه من العُيوبِ ، ولأنَّ الواجِبَ قِيمَتُها في حالِ فِدائِها ، وقِيمَتُها ناقِصَةٌ عن قِيمَةِ غيرِ أُمِّ الوَلَدِ ، فيَجِبُ أنْ ينْقُصَ فِداؤُها ، وأنْ يكونَ [9] مُقَدَّرًا بقِيمَتِها [9] في حالِ كَوْنِها أُمَّ ولدٍ ، والحكمُ في المُدَبَّرَةِ كالحُكْمِ في أُمِّ الولدِ ، إلَّا أنَّها يجوزُ بَيْعُها ، في روايَةٍ ، فيُمْكِنُ تَسْلِيمُها للبَيْعِ إن اخْتارَ سَيِّدُها . وإن امْتَنَعَ منه ، فهل يَفْدِيها بأقَلِّ الأَمْرَيْنِ ، أو يَلْزَمُه أَرْشُ الجِنايَةِ بالِغًا ما بَلَغَ[10] ؟ يُخَرَّجُ على رِوايَتَيْنِ .

11/283ظ

فصل : وإنْ كَسَبَتْ بعدَ جِنايَتِها شيئًا ، فهو لسَيِّدِها ؛ لأنَّ المِلْكَ ثابتٌ له دُونَ المَجْنِيِّ عليه . وإنْ وَلَدَت ، فهو لِسَيِّدِها أيضا ؛ لأنَّه مُنْفَصِلٌ عنها ، فأشْبَهَ الكَسْبَ . وإنْ فَداها في حالِ حَمْلِها ، فعليه قِيمَتُها حامِلًا ؛ لأنَّ الوَلَدَ مُتَّصِلٌ بها ، فأشْبَهَ سِمَنَها[11] . وإنْ أتْلَفَها سَيِّدُها ، فعليه قِيمَتُها ؛ لأنَّه أتْلَفَ حَقَّ غيْرِه ، فأشْبَهَ ما لو أتْلَفَ الرَّهْنَ . وإنْ نَقَصَها ، فعليه نَقْصُها ؛ لأنَّه لمَّا ضَمِنَ العَيْنَ ، ضَمِنَ أجْزاءَها . واللهُ أعلمُ .

٢٠٢٢ – مسألة ؛ قال : (**فَإنْ عَادَتْ فجَنَتْ ، فَدَاهَا ، كَمَا وَصَفْتُ**)

وجملتُه أنَّ أُمَّ الولدِ إذا جَنَتْ جِناياتٍ ، لم تَخْلُ من أنْ تكونَ الجِناياتُ كُلُّها قبلَ فِداءِ

---

(٦) في ا : « لعيب » .

(٧) في ب ، م : « نقصنها » .

(٨) في الأصل : « كالمريض » . وفي ا : « المرض » .

(٩ – ٩) في ب ، م : « مقدار قيمتها » .

(١٠) في الأصل : « بلغت » .

(١١) في م : « سمتها » .

شيءٍ منها أو بعدَه[1] ؛ فإنْ كانَتْ كُلًّا[2] قبلَ الفِداءِ ، تَعلَّقَ أَرْشُ الجميعِ برقَبَتِها ، ولم يَكُنْ عليه فيها كُلِّها إلَّا قِيمَتُها ، أو أَرْشُ جَميعِها ، وعليه الأقَلُّ منهما ، ويشْتَرِكُ المَجْنِىُّ عليهم فى الواجِبِ لهم ، فإنْ وَفَى بها ، وإلَّا تحاصُّوا فيه بقَدْرِ أُروشِ جناياتِهم . وإنْ كان الثانى بعدَ فدائِه[3] مِن الأُولَى ، فعليه فِداؤُه[4] من التى بعدَها ، كما فدَى الأُولَى . وقال أبو الخَطَّاب ، عن أحمدَ ، رَضِىَ اللهُ عنه ، رِوايةٌ ثانيةٌ : إذا فَداها بقِيمَتِها مَرَّةً ، لم يَلْزَمْه فِداؤُها بعدَ ذلك ؛ لأنَّها جانِيَةٌ[5] ، فلم يَلْزَمْه أكثرُ مِن قِيمَتِها ، كما لو لم يكُنْ فَداها . وقال الشافِعِىُّ ، رَضِىَ اللهُ عنه ، فى أحَدِ قَوْلَيْه : لا يَضْمَنُها ثانيًا ، ويُشارِكُ الثانى الأَوَّلَ فيما أخَذَه ، كما لو كانَت الجناياتُ قبلَ فِدائِها . ولَنا ، أنَّها أمُّ / ولدٍ جانِيَةٌ ، فلَزِمَه فِداؤُها ، كالأُولَى ، ولأنَّ ما أخَذَه الأَوَّلُ عِوَضُ جِنايَتِه ، أَخَذَه بحَقٍّ ، فلم يَجُزْ أنْ يُشارِكَه غيرُه فيه ، كأرْشِ جِنايَةِ الحُرِّ ، أو الرَّقِيقِ القِنِّ ، وفارَقَ ما قبلَ الفِداءِ ؛ لأنَّ أرْشَ الجناياتِ تَعلَّقَ برقَبَتِها فى وَقْتٍ واحِدٍ ، فلم يَلْزَمِ السَّيِّدَ أكثرُ مِن قِيمَةٍ واحِدَةٍ ، كما لو كانت الجِناياتُ على واحِدٍ .

11/284 و

فصل : فإنْ أَبْرأَ بعضُهم من حَقِّه ، تَوَفَّرَ الواجِبُ على الباقِينَ ، إذا كانت كُلُّها قبلَ الفِداءِ ، وإنْ كانَت الجنايَةُ المَعْفُوُّ عنها بعدَ فِدائِه ، تَوَفَّرَ أَرْشُها على سَيِّدِها . واللهُ أعلمُ .

٢٠٢٣ ـ مسألة ؛ قال : (**ووَصِيَّةُ الرَّجُلِ لِأُمِّ وَلَدِه وإلَيْهَا جَائِزَةٌ**)

أمَّا الوَصِيَّةُ لها ، فقد ذَكَرْناها . وأمَّا الوَصِيَّةُ إليها ، فجائِزَةٌ ؛ لأنَّها فى حالِ نُفوذِ الوَصِيَّةِ حُرَّةٌ ، فأشْبَهَتْ زَوْجَتَه ، أو غيرَها من النِّساءِ . ويُعْتَبَرُ لِصِحَّةِ الوَصِيَّةِ إليها ، ما يُعْتَبَرُ فى غيرِها ؛ من العَدالَةِ ، والعقلِ ، وسائرِ الشُّروطِ . وسَواءٌ كانت الوَصِيَّةُ على أولادِها ، أو غيرِهم ، أو وَصَّى إليها بتَفْريقِ ثُلثِه ، أو قَضاءِ دَيْنِه ، أو إمْضاءِ وَصِيَّتِه ، أو غيرِ ذلك .

---

(1) فى الأصل ، ا ، ب : « بعدها » .

(2) سقط من : م .

(3) فى م : « فدائها » .

(4) فى م : « فداؤها » .

(5) فى الأصل : « جناية » .

٢٠٢٤ ـ مسألة ؛ قال : (وَلَهُ تَزْوِيجُهَا ، وَإِنْ كَرِهَتْ)

وجملتُه أنَّ للرَّجُلِ تَزْوِيجَ أُمِّ وِلِده ، أحَبَّتْ ذلك أم كَرِهَت . وبهذا قال أبو حنيفةَ ، رَضِىَ اللهُ عنه . وهو أحَدُ قَوْلَىِ الشافِعِىِّ ، واخْتيارُ المُزَنِىِّ . وقال فى القديمِ : ليس له تَزْوِيجُها إلَّا برِضَاها ؛ لأنَّها قد ثَبَتَ لها حكمُ الحُرِّيَّةِ ، على وَجْهٍ لا يَمْلِكُ السَّيِّدُ إبْطالَها ، فلم يَمْلِكْ تَزْوِيجَها بغيرِ رِضَاها ، كالمُكاتبَةِ . وقال فى الثَّالِثِ : ليس له تَزْوِيجُها ، وإنْ رَضِيَتْ ؛ لأنَّ مِلْكَه فيها قد ضَعُفَ ، وهى لم تكمُلْ ، فلم يَمْلِكْ تَزْوِيجَها ، كاليَتِيمَةِ . وهل يُزَوِّجُها الحاكِمُ على هذا القَوْلِ ؟ فيه خِلافٌ . وقد رُوِىَ عن أحمدَ ، رَضِىَ اللهُ عنه ، أنَّه قيل له : إنَّ مالِكًا لا يَرَى تَزْوِيجَها . فقال : وما نَصْنَعُ بمالِكٍ ؟ هذا ابنُ عمرَ ، وابنُ عبَّاسٍ ، يقولان : إذا وَلَدَتْ من غيرِه ، كان لوَلَدِها حُكْمُها[1] . ولَنا ، أنَّها أمَةٌ يَمْلِكُ الاسْتِمْتاعَ بها ، واسْتِخْدامَها ، فمَلَكَ تَزْوِيجَها ، كالقِنِّ ، وفارَقَ[2] المُكاتبَةَ ، فإنَّه لا يَمْلِكُ ذلك منها . والقولُ الثالِثُ فاسِدٌ / ؛ لذلك ، ولأنَّه يُفْضِى إلى مَنْعِ النِّكاحِ لامْرأةٍ بالِغَةٍ مُحْتاجَةٍ إليه . وقولُهم : يُزَوِّجُها الحاكِمُ . لا يَصِحُّ ؛ فإنَّ الحاكِمَ لا يزوِّجُ إلَّا عندَ عَدَمِ الوَلِىِّ ، أو غَيْبَتِه ، أو عَضْلِه ، ولم يُوجَدْ واحِدٌ منها . إذا ثَبَتَ هذا ، فإنَّه إذا زَوَّجَها فالمَهْرُ له ؛ لأنَّه بمَنْزِلَةِ كَسْبِها ، وكَسْبُها له . وإذا عَتَقَتْ بمَوْتِه ، فإنْ كان زَوْجُها عبدًا ، فلها الخيارُ ؛ لأنَّها[3] عَتَقَتْ تَحتَ عَبْدٍ ، وإنْ كان حُرًّا ، فلا خِيارَ لها .

١١/٢٨٤ظ

٢٠٢٥ ـ مسألة ؛ قال : (وَلَا حَدَّ عَلَى مَنْ قَذَفَهَا)

هذا قولُ أكْثَرِ أهلِ العلمِ . وقد رُوِىَ عن أحمدَ ، رَضِىَ اللهُ عنه ، أنَّه عليه الحَدُّ ؛ لأنَّ ذلك يُرْوَى عن ابنِ عمرَ[1] . ولأنَّ قَذْفَها قذفٌ لوَلَدِها الحُرِّ ، وفيها مَعْنًى يمنَعُ بَيْعَها ، فأشْبَهَت الحُرَّةَ . والأوَّلُ أصَحُّ ؛ لأنَّها أمَةٌ ، حُكْمُها حكمُ الإماءِ ، فى أكثرِ أحْكامِها ، ففى الحَدِّ أوْلَى ؛ لأنَّ الحُدودَ تُدْرَأُ بالشُّبُهاتِ ، ويُحْتاطُ لإسْقاطِها ، ولأنَّها أمَةٌ تعتِقُ

---

(١) تقدم تخريجه ، فى صفحة ٥٩٩ .

(٢) فى م : « وفارقت » .

(٣) فى ب ، م : « ولأنها » .

(١) أخرجه عبد الرزاق ، فى : باب الفرية على أم الولد ، من كتاب الطلاق . المصنف ٧/٤٣٩ . وابن أبى شيبة ، فى : باب من قال : يضرب قاذف أم الولد ، من كتاب الحدود . المصنف ٩/٥٠٧ .

بالموتِ ، أشْبَهَت المُدَبَّرةِ ، وتُفارِقُ الحُرَّةَ ، فإنَّها كامِلَةٌ .

فصل : ولا يَجِبُ القصاصُ على الحُرَّةِ بقَتْلِها ؛ لعدَمِ المُكافأةِ . وإنْ كان القاتِلُ لها رَقِيقًا ، وجَبَ القِصاصُ عليه ؛ لأنَّها أكْمَلُ منه . وإنْ جَنَتْ على عبدٍ أو أَمَةٍ ، جنايَةً فيها القِصاصُ ، لَزِمَها القِصاصُ ؛ لأنَّها أَمَةٌ ، أحْكامُها أحْكامُ الإماءِ ، واسْتِحْقاقُها العِتْقَ لا يَمْنَعُ القِصاصَ ، كالمُدَبَّرةِ .

٢٠٢٦ – مسألة ؛ قال : (وإنْ صَلَّتْ مَكْشُوفَةَ الرَّأْسِ ، كُرِهَ لَهَا ذٰلِكَ ، وأَجْزَأَهَا)

إنَّما كُرِهَ لها كَشْفُ رَأْسِها فى صلاتِها ؛ لأنَّها قد أخَذَتْ شَبَهًا من الحَرائِرِ ، لامْتِناعِ بَيْعِها . وقد سُئِلَ أحمدُ ، رَضِىَ اللهُ عنه ، عن أُمِّ الولدِ كيف تُصَلِّى ؟ قال : تُغَطِّى رَأْسَها وقَدَمَيْها ؛ لأنَّها لا تُباعُ . وكان الحسنُ يُحِبُّ للأَمَةِ إذا [١]عَهِدَها سَيِّدُها – يعنى وَطِئَها[١] – أنْ لا تُصَلِّىَ إلَّا مُجْتَمِعَةً . وإنْ صَلَّتْ مكْشُوفَةَ الرَّأْسِ ، أجْزَأَها ؛ لأنَّها أَمَةٌ ، حكمُها حكمُ[٢] الإماءِ . قال إبراهيمُ : تُصَلِّى أُمُّ الولدِ بغيرِ قِناعٍ ، وإنْ كانَتْ بنتَ سِتِّينَ سَنَةً . وقد رُوِىَ عن أحمدَ ، رَضِىَ اللهُ عنه ، روايةٌ أُخْرَى ، أنَّ عَوْرَتَها عَوْرَةُ الحُرَّةِ . وذكرنا ذلك فى كتابِ الصَّلاةِ[٣] . والصحيحُ / أنّ حُكْمَها حكمُ الإماءِ ، وإنَّما خالَفْتُهُنَّ فى اسْتِحْقاقِها للعِتْقِ ، وامْتِناعِ نَقْلِ المِلْكِ فيها ، وهذا لا يوجِبُ تغَيُّرَ الحكمِ فى عَوْرَتِها ، كالمُدَبَّرةِ ، ولأنَّ الأصْلَ بقاءُ حُكْمِها فى إباحَةِ كشفِ رَأْسِها ، ولم يُوجَدْ ما يَنْقُلُ عنه مِن نَصٍّ ، ولا ما فى مَعْناه ، فيَبْقَى الحكمُ على ما كان عليه .

١١/٢٨٥و

٢٠٢٧ – مسألة ؛ قال : (وَإذَا قَتَلَتْ أُمُّ الْوَلَدِ سَيِّدَهَا ، فعَلَيْهَا قِيمَةُ نَفْسِهَا)

وجملتُه أنَّ أُمَّ الولدِ إذا قَتَلَتْ سَيِّدَها ، عَتَقَتْ ؛ لأنَّها لا يُمْكِنُ نَقْلُ المِلْكِ فيها ، وقد زالَ مِلْكُ سَيِّدِها بقَتْلِه ، فصارَتْ حُرَّةً ، كما لو قَتَلَه غيرُها ، وعليها قِيمَةُ نَفْسِها ، إنْ لم يجبِ

(١ – ١) فى ب : « إذا وطئها » . وسقط من : الأصل ، ا : « يعنى وطئها » .

(٢) فى الأصل ، ا ، ب : « أحكامها » .

(٣) تقدم فى ٢/٣٣١ – ٣٣٣ .

القِصاصُ عليها . وهذا قولُ أبي يوسفَ . وقال الشافِعِيُّ : عليها الدِّيَةُ ؛ لأنَّها تَصِيرُ حُرَّةً .
وكذلك[1] لَزِمَها مُوجَبُ جِنايَتِها ، والواجِبُ على الحُرِّ بقَتْلِ الحُرِّ دِيَتُه[2] . ولَنا ، أنَّها
جِنايَةٌ من أُمِّ ولِدٍ ، فلم يَجِبْ بها أكثرُ مِن قِيمَتِها ، كما لو جَنَتْ على أَجْنَبِيٍّ ، ولأَنَّ اعْتبارَ
الجِنايَةِ فى حَقِّ الجانِي بحالِ الجِنايَةِ ، بدليلِ ما لو جَنَى على عَبْدٍ فأَعْتَقَه سَيِّدُه ، وهى فى حالِ
الجِنايَةِ أَمَةٌ ، فإنَّها إنَّما عَتَقَتْ بالموتِ الحاصِلِ بالجِنايَةِ ، فيكونُ عليها فِداءُ نَفْسِها
بقِيمَتِها ، كما يَفْدِيها سَيِّدُها إذا قَتَلَت غيرَه ، ولأَنَّها ناقِصَةٌ بالرِّقِّ ، أشْبَهَتِ القِنَّ ، وتُفارِقُ
الحُرَّ ؛ فإنَّه جَنَى وهو كامِلٌ ، وإنَّما تعَلَّقَ مُوجَبُ الجِنايَةِ بها ؛ لأَنَّها فوَّتَتْ رِقَّها بقَتْلِها
لسَيِّدِها ، فأشْبَهَ ما لو فَوَّتَ المُكاتَبُ الجانِي رِقَّه بأدائِه . وأما إنْ قَتَلَتْ سَيِّدَها عَمْدًا ، ولم
يكُنْ [3]له منها[3] ولَدٌ ، فعليها القِصاصُ لورَثَةِ سَيِّدِها ، وإنْ كان له منها وَلَدٌ ، وهو الوارِثُ
وَحْدَه ، فلا قِصاصَ عليها ؛ لأَنَّها لو وجَبَ ، لَوَجَبَ لولدِها ، ولا يجِبُ للولَدِ على أُمِّهِ
قِصاصٌ . وقد توقَّفَ أحمدُ ، رَضِيَ اللهُ عنه ، عن هذه المَسْأَلَةِ ، فى رِوايَةِ مُهَنَّا ، وقال :
١١/٢٨٥ظ دَعْنا مِن هذه المسائِلِ . وقِياسُ مَذْهَبِه / ما ذَكَرْناه . وإنْ كان لها منه ولَدٌ ، وله أولادٌ من
غيرِها ، لم يجِبِ القِصاصُ أيضا ؛ لأَنَّ حَقَّ ولدِها من القِصاصِ يسْقُطُ ، فيسْقُطُ كلُّه .
وقد نَقَلَ مُهَنَّا عن أحمدَ ، رَضِيَ اللهُ عنه ، أنَّه يقْتُلُها أولادُه مِن غيرِها . وهذه الرِّوايَةُ تُخالِفُ
أُصولَ مذهبِه . والصَّحِيحُ أنَّه لا قِصاصَ عليها ، ويجِبُ عليها فِداءُ نَفْسِها بقِيمَتِها ، كما لو
عَفَا بعضُ مُسْتَحِقِّى القِصاصِ عن حَقِّه منه ، واللهُ أعْلَم . [4]والحَمْدُ للهِ وَحْدَه[4] .

قال الشيخُ المُصَنِّفُ لهذا الكتابِ ، [5]أحْسَنَ اللهُ جَزاءَه[5] ، ونفَعنا به ، وأَجْزَلَ ثَوابَه ،
ورزَقَه الفِرْدَوْسَ الأعْلَى ، بمَنِّه وكَرَمِه ، وجَمَعَنا وإيَّاه فى دارِ كَرامَتِه : هذا آخِرُ
الكتابِ ، والحمدُ للهِ العزيزِ الوَهَّابِ ﴿ لَا إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ مَتَابِ ﴾[6] .

---

(١) فى ب ، م : « ولذلك » .
(٢) فى م : « دية » .
(٣-٣) فى م : « لها منه » .
(٤-٤) سقط من : ا . وفى م بعده : « وصلى الله على محمد » . ولم يرد فيه الختام التالى .
(٥-٥) فى ب : « رضى الله عنه » .
(٦) سورة الرعد ٣٠ .

فهــرس
الجزء الرابع عشر

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

آخر الجزء الرابع عشر
وهو آخر الكتاب
ويليه الجزء الخامس عشر
وفيه الفهارس العامة
والحَمْدُ للهِ حَقَّ حَمْدِهِ